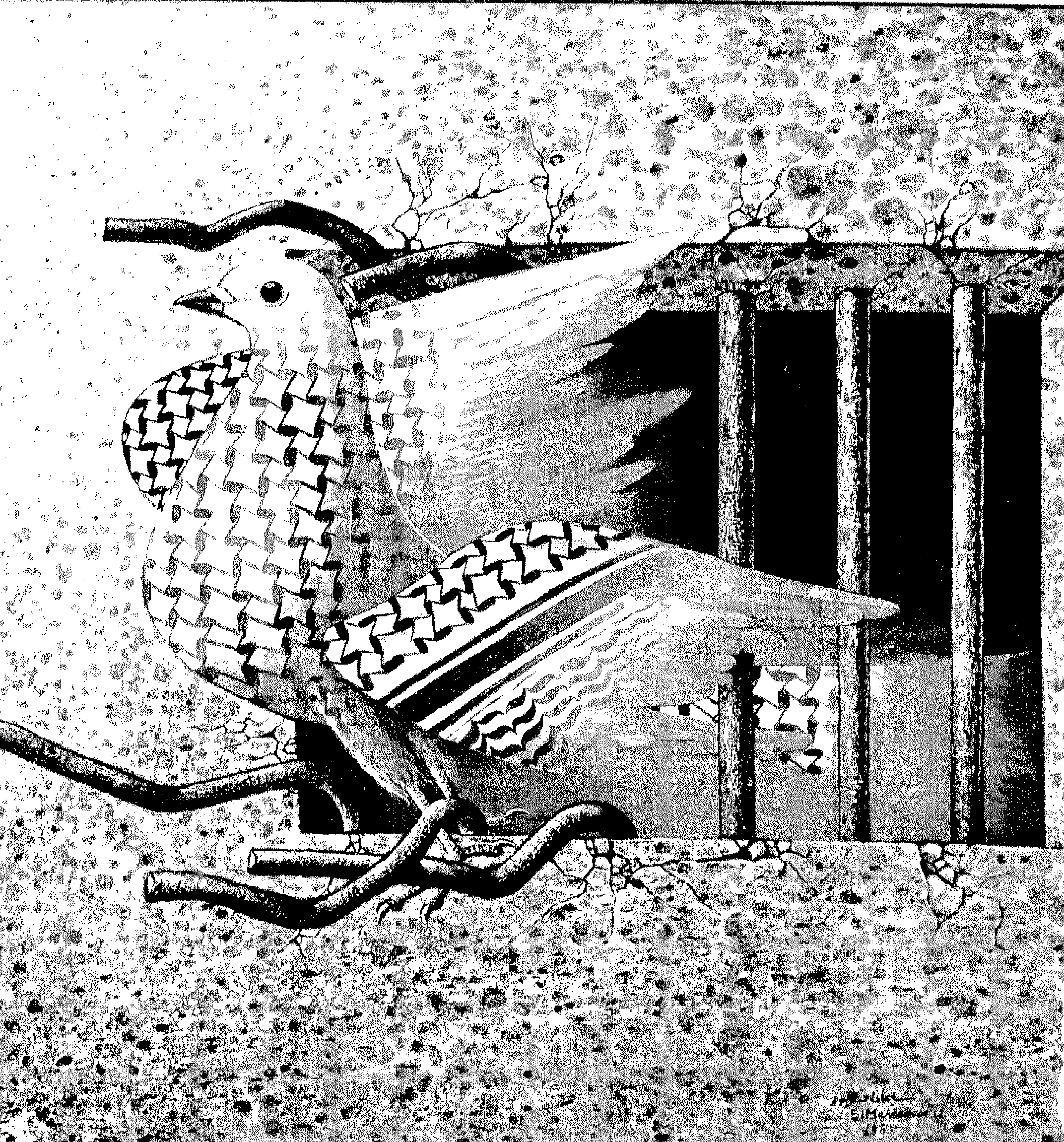
شؤون فلسطينية

١١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١



شؤون فلسطينية

١١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان سليمان منصور

المدير العام: صبري جريس * رئيس التحرير: محمود درويش

سكرتير التحرير: فيصل حوراني

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان.
ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦)، برقيا: مرابحاث، بيروت.
الاشتراك (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا،
السنوي ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل.في جميع الدول غير العربية.

رسالة الأخ ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة في الذكري السادسة عشرة لانطلاقة الثورة

عام الخيار الفلسطيني ارادة وملحمة

يا كل أهلنا وجموع شعبنا الأصيل؛
يا كل مناضلينا في متاريس الثورة؛
يا أخواني وأحبّتي المقاتلين الأشاوس؛
يا جماهير أمتنا العربية العظيمة؛

لقد اقتحمنا معاً، عامنا المنصرم، بكل ما لدينا من عنفوان ثوري تحدَّينا به المستحيل، واخترقنا به الزمن لنؤكد ثوابت وحقائق هذه المنطقة من العالم، ثوابتنا نحن وحقائقنا التي تكرسها ملحمتنا الثورية، باعتبارها الأساس الوحيد الذي تنطلق منه وعبره ومن خلاله كل معطيات القضايا والأحداث الجارية في أمتنا ومنطقتنا، لأنها منطق الحقيقة الفلسطينية الناصعة، التي ينطلق تيارها مع تيار التاريخ يصنع فيه ويحفر في منعطفاته ويكتب على صفحاته بأحرف من نور ونار، مرشداً نضالياً لأمتنا ولأجيالها المتعاقبة.

أليست هي الملحمة العربية في تاريخنا المعاصر، ملحمة الصمود الأسطوري أمام التحديات الكبرى في منطقتنا، بكل ما حوت وتحوي من مفارقات، وبما تكالبت عليها من أطماع وبكل ما واجهت وتواجه من معارك عسكرية وسياسية وفكرية واقتصادية. تتفجر المعارك هنا وهناك من حولها يسرق لهيبها الأنظار، بعيداً عن هذه الملحمة المعجزة، ولكن سرعان ما يرتد إليها البصر وهو حسير، فلا يبقى في دروب النضال العظيم غير فرسانه يتراصّون كجلاميد الصخور، يذودون عن الأمة في هذا الممر الصعب والشاق كل ما يمكن أن يتكالب عليها من ذئاب بشرية وأطماع سياسية وجشع اقتصادي، حيث يحاول الامبرياليون نهب ثروات هذه الأمة، ويسابقون الزمن في امتصاص دمائها وخيراتها ومقومات حياتها المالية والاقتصادية، مستخدمين في ذلك كلب الحراسة الذي تمثله هذه الطغمة العسكرية الاسرائيلية الغازية، ومسخرين في سبيلها هذا الطراز الساداتي الذي

ارتضى بهم أسياداً، ويقدم لهم من هذه القلعة المصرية الشامخة التي سلمها إليهم كل التسهيلات لتحركاتهم ومؤامراتهم من أرض الكنانة ومن على ضفتي النيل الخالد ومن سواحل مصر الحبيبة، وفي منطقة الشرق الأوسط كلها.

أما كيف صمدت هذه الفئة المؤمنة أمام أعتى المؤامرات وأشد العواصف والأعاصير، وكيف صمد ثوارنا المجاهدون الذين اعتمرت قلوبهم بالايمان والعقيدة والفكرة ممارسة وعملاً، فتلك هي المعجزة التي تصنعها الجماهير بارادتها وتصميمها وصدقها. كيف استطاعت البقاء، رغم هذا التركيز الكبير لقوى الأعداء وسيل مؤامراتهم وضخامة تفوقهم المادي والعسكري، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من هذه الآلة الجهنمية الامبريالية الصهيونية الاستعمارية العنصرية الفاشية التي تقودها وتحركها الولايات المتحدة الأميركية وتغذيها بكل معطيات الحياة وأدوات العدوان، تسليحاً وتمويلاً وخبرة وتكنولوجيا (تقنية) متقدمة، لتقتل بها أطفالنا ونساءنا وشعبنا وتحتل بها أرضنا ووطننا؛ ولكنه الايمان صانع المعجزة ومبدع النصر.

«وكم من فئة قليلة غلبت فئة كبيرة بإذن الله» صدق الله العظيم.

أين تهديدات بيغن باستعمال وسائل لم يعرفها حتى الشيطان نفسه في مواجهة صمود شعبنا وثورته، لتحقيق أطماعه التوسعية العدوانية الصهيونية.

أين وعيد الجنرال ايتان، بأن هذه الحرب ستستمر بيننا وبين الفلسطينيين ولن تتوقف إلّا بانتهاء أحد الطرفين، ثم يزيد ليقول «ونحن لن ننتهي»؛ وهو في هذا يعبِّر عن سياسة الطغمة العسكرية الحاكمة في اسرائيل، ساعياً لتقديم رأس يوحنا المعمدان الفلسطيني الجديد على رقصات الحرب والعمليات العسكرية الاسرائيلية المستمرة إلى السيد الأميركي الجديد.

وأنا هنا باسم هذه الثورة وثوراها، وباسم هذا الشعب ومناضليه، وباسم الأحرار والشرفاء في أمتنا العربية وفي العالم أجمع، أقول له: ونحن لن ننتهي كذلك، وإن هذه الثورة وجدت لتبقى ووجدت لتنتصر.

نحن نعرف أن هذه الخطة القادمة هي خطة التخلص من الرقم الفلسطيني وشطبه من معادلة الشرق الأوسط، وسط هذه الآكام المتراكمة من سيل الخيارات التي يتشدقون بها ويتحدثون عنها وينظرون لها.

لقد ظنوا أن إعلاناً أميركياً، ثم تهيئة داخلية اسرائيلية، ثم ترديداً ساداتياً لها انتظاراً لعميل آخر، يزحف في ركاب الحل الاستسلامي الجديد، يمكن من خلاله تنفيذ هذه الخطة وهذا المخطط، ونسوا أو تناسوا أن الملحمة والمعجزة الثورية في الثورة الفلسطينية، المنطلقة من قلب الجماهير العربية ومن وجدان جموع شعبنا، رقم لا يمكن تخطيه او تجاوزه او القفز عنه أو الغاؤه، وبدونه لن تسير معادلة السلام، ولن يستقيم الوضع في الشرق الأوسط. قد يستطيعون توجيه ضربة هنا أو ضربة هناك، وهذا من

قوانين الصراع وقاموس المواجهات من كرّ وفرّ إلى استنزاف واستنزاف متبادل، ولكن عليهم أن يتذكروا جيداً ماهية هذه الثورة التي تتصدى لهم، والتي يقاتل أحرارها في سبيل قضية من أعدل القضايا المعاصرة ضد أبشع احتلال استيطاني صهيوني امبريالي. وليتذكروا معركة الكرامة، ومعارك جبل الشيخ والعرقوب، ومواجهات جماهيرنا في الجليل وغزة، والعمليات في القدس ونابلس وبئرالسبع والخليل، والانتفاضات الشعبية في كل فلسطين، ليتذكروا انتفاضات شعبنا الرائعة والمستمرة التي يتحدى بها الاحتلال والبطش والقهر بعظمة وقوة وكبرياء؛ وليتذكروا كيف أحال الأطفال من أبناء شعبنا الجبار حجارة أرضنا الى قنابل تخيف اعداءنا، وكيف واجهت فتياتنا رصاصهم الاجرامي بصدورهن وأجسادهن، وكيف زُرعت أقدام وأرجل أبطالنا بسام وكريم باصرار في أرض فلسطين، وكيف واجه مناضلونا من أمثال ملحم والقواسمة والتميمي، جبروتهم بكل الشمم والتحدي المستمر، وكيف يتحدى أسرانا الأبطال، في سجون الاحتلال الصغيرة الضيقة داخل سجن الاحتلال الكبير، بصلابتهم وايمانهم وتنظيمهم، ويصنعون معجزة كبرياء الحق أمام جبروت الباطل، ويناضلون وهم داخل هذه السجون أروع وأرقى سبل النضال.

ليتذكروا معارك الثمانية أيام في الجنوب اللبناني الصامد البطل، وكيف كانت المواجهة معهم محتدمة ومتأججة، لم ينقطع الالتحام القتالي والصدام المتواصل لحظة واحدة اثناءها، والتي كان فيها اول طلب لوقف اطلاق النار من قبلهم في تاريخ الصراع العربي – الصهيوني، لقد أجبروا أمام فدائيينا الذين قال عنهم رئيس اركان العدو الصهيوني السابق الجنرال غور: «انني امام اناس قرروا ان يموتوا».

هل لا زال الجنرال ايتان ورئيسه بيغن وكافة قياداتهم يتذكرون ما حدث لأهم لوائين من ألوية جيشهم، وهما يحاولان اقتحام قلعة الشقيف في أرنون، وكيف انزلت بهم القوات المشتركة اللبنانية – الفلسطينية الهزيمة المنكرة.

هل لا زالوا يتذكرون معارك الجرمق والعيشية والريحان والمحمودية والسعديات والدامور والعرقوب والنبطية وصور وبرج رحال والعباسية، والقتال لا زال سجالاً بالصمود الأسطوري الرائع والمجابهة العملاقة المستمرة بالرغم من تحشداتهم العسكرية المتزايدة، وبكل آلة الحرب والدمار الأميركية المتقدمة الحديثة، التي تصب جام حممها وجحيمها براً وبحراً وجواً على القرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية، بعد ان تحلل جيش العدو الاسرائيلي، ويا للأسف، من أعبائه القتالية الأخرى بعد مؤامرة كامب ديفيد ليتركز الآن على الجبهة السورية – اللبنانية بالذات، وعلى القوات المشتركة اللبنانية – الفلسطينية خاصة، تلك القوات التي تلاحمت في أروع نسيج ثوري في أمتنا العربية في عصرها الحديث.

هذا هو شعبنا صاحب الملحمة، عملاقاً بثورته ضارباً بجذوره في أعمق اعماق أرضنا العربية – الفلسطينية الحبيبة المقدسة، وشامخاً برأسه يعانق السحاب.

إنها شجرة مباركة زيتونة أصلها ثابت في الأرض وفرعها عال في السماء، روحها من روح الله؛ أليست هذه الأرض المقدسة أرض الرسالات والرسائل، فما من نبي أو رسول إلا ومرَّ بها أو ولد فيها؛ ولذا كانت القدس هي فلسطين، وفلسطين بدايتها بيت المقدس. ومن هنا كانت القدسية فيها وكان النقاء. ومن هنا تأتي ينابيع الايمان للمجاهدين والمناضلين في ثورتنا المباركة، بعيداً عن التعصب الأعمى والتمييز العنصري البغيض، محتضنين الشهادة بقوة وسكينة ويحملون أكفانهم فوق أكفهم، وتتساوى عندهم الحياة مع الموت والشهادة مع البقاء، تراهم مقبلين على الحياة يعطونها أعظم العطاء، يعطونها الابداع الثوري والامثولة الانسانية النبيلة لتعايش الانسان مع أخيه الانسان، تعايش شعبنا بمسلميه ومسيحييه ويهوده في مساواة وعدل واخاء بعيداً عن التعصب والتمييز العنصري، بعيداً عن التسلط العسكري والارهاب الفاشي والآلة العسكرية الجهنمية الأميركية التي تبغي السيطرة على المنطقة، مستخدمة جميع سبلها ووسائلها، بما فيها تقديم هذا الانسان اليهودي طعماً للنيران ووقوداً للحرب، التي يدفع اليها من هذه الطغمة العسكرية المحتلة لديارنا وشعبنا، والتي يعلنون فيها بكل وقاحة أن الأرض أرضهم ولا حق لسواهم عليها، وان المواطنية لهم والحقوق حقوقهم، في الوقت الذي ينطلق فيه الانسان الفلسطيني بمثله وقيمه معتبراً ان اليهودية هي جزء من التراث الكريم النبيل لأرضنا المقدسة الطاهرة.

هذا هو الفرق بين العقليتين والقيم والأهداف، وهو فرق شاسع بين من يسيرون مع تيار التاريخ ومن هم ضد تيار التاريخ؛ والانتصار دائماً لهذه الفئة الأخيرة المؤمنة مُثلاً وقيماً وحضارة.

ومن هنا كان قرار مجلسكم الوطني باننا نمد أيدينا لجميع القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية التي تناهض الارهاب الصهيوني والتمييز العنصري والفاشية، وترفض الاحتلال وتعترف بحقوق شعبنا العربي الفلسطيني ليعيش حراً كريماً في دولته المستقلة.

يا جماهير أمتنا العربية؛
يا جموع شعبنا؛
أيها الأحرار والشرفاء؛

لقد اقتحمنا معاً وجنباً الى جنب بقوة ثورية خلّاقة الأتون الملتهب، الذي لا زال يحيط بمنطقتنا، ولا زال يتفاعل فيها، والتي ازدادت فيه حدة التفجيرات من الخليج الى المحيط. ودفعت اميركا بأساطيلها العسكرية الثلاثة، لتحيط بالمنطقة وتحاصرها، وتسيطر على منافذها في الخليج والمحيط الهندي والبحر الأبيض والبحر الأحمر؛ واستطاعت هذه أن توجد لها قواعد في جزيرة مصيره في عمان، وفي بربرة وممباسا في كينيا والصومال، وفي راس بناس في مصر، وحتى القاعدة الجديدة، قوة التدخل السريع المتواجدة حالياً في صعيد مصر.

ثم انفجرت الحرب بين ايران والعراق الشقيقين فكان علينا ان نتحرك وبلا أدنى

تأخير أو تلكؤ، لأنها نار داخل البيت في منطقتنا ستأكل كثيراً وكثيراً جداً، ونحن ضدها لأنه لا مصلحة لأحد فيها إلا للامبريالية العالمية والصهيونية وحلفائها، وأنه يجب ايقافها، وعلى الجميع استخدام كل الجهود الممكنة وفوق الممكنة وكل القدرات والامانات والوسائل والسبل لايقافها، بعيداً عن حساسيات هنا أو حساسيات هناك..

يجب ايقافها واتخاذ القرارات الواعية والشجاعة، وإلا فهي بداية البلقنة والتمزق والتشرذم الذي يخططه اعداؤنا لمنطقتنا وللقضاء على قوانا اخوة وأشقاء. وأعني أنها ليست حرباً تخص الأخوة العراقيين والأخوة الايرانيين وحدهم، وإنما تخصنا في الثورة الفلسطينية أولاً، وتخص امتنا العربية، وتخص كل القوى الحرة الشريفة في منطقتنا؛ ولذلك كان تسارعنا للعمل من خلال دول عدم الانحياز بدعوة مكتب التنسيق فيها، والذي اجتمعت اللجنة المنبثقة عنه اجتماعها الأول في بلغراد، وتابعت عملها ولا زالت. ونحن لا نستطيع أن ندعي اننا توصلنا الى حلول، ولكننا، على الأقل، نجحنا في حصر النيران حتى الآن وعدم توسيع رقعة القتال. ونحن نحتاج لهذه القدرات الشجاعة في الشدائد والملمات، لتأخذ على عاتقها هذا الواجب الحتمي النبيل، والذي لا بديل غيره. ونحن على ثقة من أن أخوتنا في ايران والعراق لكل هذا متنبهون.

ثم فوجئنا بالتمزق العربي امام وعلى عتبة مؤتمر عمان. وقد حاولنا نحن واخوتنا ان نحول دون ذلك، وتقدمنا بمبادرتين من أجل انقاذ الموقف، ولكن الاصرار كان مفاجئاً بعقده على الصورة التي تمت عليها قمة عمان. وتفاعلت من بعدها الأحداث التي كادت ان تنفجر بيننا وبالقرب منا، لولا ما حدث من تدارك لها قبل اندلاعها. لقد وجدنا انه يتعين علينا ان نتابع العمل مع اخوتنا العرب من اجل استعادة التضامن العربي المتكامل في مواجهة مخططات اعداء أمتنا، وفي مواجهة مؤامرة كامب ديفيد بصورها القديمة أو المتجددة، ومتفرعات هذه المؤامرة، من حكم ذاتي، الى استعمار اقتصادي، الى ترويض وتدجين، الى مزيد من الاستيطان والمصادرة للأراضي وحتى سرقة المياه وطرد القادة وقتلهم والتفنن في تهجير السكان، لتحيك المؤامرة وليزداد الطوق ولتحكم القبضة.

وأمام هذا كله، تتزايد يا اخواني المسؤوليات الملقاة علينا في ثورتنا الفلسطينية؛ فنحن جزء لا يتجزأ من هذه الأمة العربية، يصيبنا ما يصيبها ويقوينا ما يقويها. فوحدة الموقف العربي باتجاه وحدة الهدف المركزي لأمتنا العربية باتجاه فلسطين المغتصبة هي الارضية الصلبة التي تقف عليها ثورتنا، جنباً الى جنب مع الارضية الشعبية القوية لجموع أهلنا وثوارنا ومناضلينا..

هذه المسؤوليات تأتينا من خلال الموقع النضالي لثورتنا العملاقة، والتي تزداد قوة وأصالة واحتراماً وتقديراً يوماً بعد يوم، وشهراً بعد شهر وعاماً بعد عام، لتصب جميعها باتجاه هدفنا الثوري، باتجاه وطننا العربي فلسطين.

فليس مصادفة كل هذه المسؤوليات وهذه المكانة المتزايدة لثورتكم؛ انه شلال الدم الذي لم يتوقف لحظة واحدة في مسيرة ثورتنا، وهذه المواكب من الشهداء الأبرار التي

لم تنقطع على درب الجهاد الطويل والصعب. وانطلاقاً من ذلك، أثبتت ثورتنا أصالتها الراسخة وقوتها الكامنة في شعبنا ومن خلال كل الثوار في الثورة الفلسطينية، والتي تفخر ثورتنا بأنهم يمثلون هذا العديد من الأصدقاء والأشقاء والأخوة الأحرار يفجرون معنا وفي ثورتنا هذه الطاقات، لاحداث التغيير الاستراتيجي بانتصار ثورتنا الفلسطينية بأبعادها العربية وجذورها وامتداداتها العالمية والانسانية.

من هنا يا اخوتي، ليست مصادفة أن ينعقد في عام اقتحامنا الثوري مجلس الأمن ست مرات لبحث قضيتنا الفلسطينية ومتفرعاتها، وأن تنعقد أيضاً جلسة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث قضية شعبنا الفلسطيني وجلسة اليونسكو والخطاب الفلسطيني فيها، وقرارات الأمم المتحدة ووقوف ١١٧ دولة تعترف بحقنا وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، واجتماع لجان السلم في بلغاريا، وأول جائزة باسم هوشي منه لثورة فلسطين وثوار فلسطين. والقائمة يا أخواني طويلة، من نيكاراغوا الى الهند، بجانب الرفاق في الدول الاشتراكية الصديقة، إلى مجموعة دول عدم الانحياز، والدول الافريقية، إلى الدول الاسلامية الشقيقة واجتماعات وقرارات لجنة القدس، ثم تأتي أخيراً، وليس آخراً، أوروبا ودورها وبيانها السياسي، وهل هو مجرد بيان منفرد أم له امتدادات وتفاعلات علينا تقييمها بدقة دون اعطائها أكثر من حجمها الحقيقي وقدرتها الفاعلة في ظل الوعي على ميزان القوى في العالم. وهل في امكانية أوروبا، وخاصة دول السوق المشتركة، الخروج من الارادة الأميركية والقرار الأميركي؟ كما قال ماسكي وغيره من المسؤولين الأميركيين في أكثر من مرة تصريحاً وتلميحاً.

يا أهلنا الصامدين في أرضنا المحتلة؛
يا أهلنا في أماكن الشتات واللجوء؛
يا كل ثوارنا ومناضلينا؛

وحدتنا الصلبة، وحدتنا الوطنية الحقيقية، هي الدرع الأساسي الحامي لشعبنا وحقوقه، وحدة شعبنا داخل وخارج أرضنا المحتلة، والتي تكسرت على قلعتها العنيدة كل المؤامرات والمناورات، وتكسرت عليها مؤامرات التوطين والمشاريع المشبوهة ومؤامرة كامب ديفيد ومؤامرة الحكم الذاتي التي تمثل بالنسبة لشعبنا عبودية اخرى وإن ارتدت أثواباً جديدة هذه الأيام لتجميل وجهها القبيح.

وحدة شعبنا داخل وخارج الأرض المحتلة الملتحمة والمتلاحمة، بكل فئاته وقواه الوطنية، التي أثبتت اصالتها في المعتركات والمحن، وزادتها صقلاً المجابهات والآلام، ولكنها اعطت للعالم أجمع المثل والأمثولة في الاصرار العنيد الشامخ لهذا الشعب المعطاء المصمم على انتزاع حقه من براثن الوحوش الكاسرة التي تتربص به وتنهش حتى جثث شهدائه..

وحدة شعبنا بكل منظماته المسلحة وتنظيماته الشعبية والجماهيرية، وباطفاله ونسائه، بشيبه وشبابه يصنع منها هذا الشعب إكسير الحياة للأجيال القادمة، حياة العزة والكرامة والاباء والشمم، الحياة الحرة الكريمة فوق ترابنا الحر الكريم، دون تبعية

أو خضوع، إلا لإرادة هذه الجماهير الشعبيـة الفلسطينية والعـربية، صـاحبة الحق وصاحبة القرار وصاحبة المصلحة؛ هذه الوحدة، التي عمدتها الدمـاء وثبتتها أرواح الشهداء وحمتها سواعد شعبنا، انطلقت وترسخت من خلال ديمقراطية البنادق التي كانت الريادة فيها لحركة «فتح»، وانطلقنا نبشر بها ونحافظ عليها فكراً وأسلوباً وممارسة وعملاً، باعتبارها تجربة ثورية رائدة في الثورات.

لقد بنينا هذه الوحدة على أسس واضحة من الفهم الصحيح والتمييز الدقيق بين الديمقراطية الحقيقية وبين استغلال شعار الديمقراطية بغرض تشويه بعض مضامين هذه الديمقراطية الواعية القوية، فيحاول البعض القفـز عليها واستغـلالها وتحقيق بعض المكتسبات الضيقة الصغيرة على حساب شعبنا ومكتسباته العظيمة والجبارة.

إن حركتنا وثورتنا،الرائدة في انتهاج هذا الأسلوب الثوري في التعامل الديمقراطي مع الانسان الثوري المؤمن بقناعته الوجدانية التي لا تهتـز ولا تلين في هـذا المسار والمخاض الأليم، إنما انطلقت من المقولة التي تقول: إن العبيد لا تحارب؛ ولكننا في نفس الوقت نؤكد ونركز على اهمية عدم الخلط الفوضوي تحت هذا الشعار المقدس.

لندع ألف زهرة تتفتح، ولكن يجب ان يكون تفتحها في بساتين الثورة وليس خارجها، وليس لصالح قوى تحاول ان تفرض سيطرتها على هذه الثورة العملاقة، وهم في هذا عبثاً يحاولون، لأن موقف الثورة في هذا حازم حاد وحاسم صارم لا يساوم ولا يهادن ولا يهمل وإن أمهل.

إن الثوار، كل الثوار، وإن المناضلين، كل المناضلين، ومعهم كل جموع شعبنا، سيحافظون على ديمقراطيتها الثورية وعلى مكتسباتها الثورية، لأنهـا إحدى الـركائـز الأساسية في عماد وحدتنا الوطنية، وهي علامة صحيحة وصحية لصورة الغد المشرق لدولتنا الديمقراطية المبنية على هذه الأسس والمفاهيم والاعتبارات الهامة في مسيرة شعبنا لتحقيق الذات الوطنية بكل صفاتها ونبلها وأصالتها وأقداسها.

فيا اخواني ويا أحبتي، أيها المقاتلون الأشاوس؛
ويا حاملي البنادق في ثورتنا المباركة المنتصرة؛
إليكم جميعاً أتوجه اليوم للعمل معاً من أجل المزيد من التلاحم النضالي بيننا جميعاً.

لنعمل سوياً من أجل مزيد من العمل لتقوية وحدتنا الوطنية الراسخة، لندعم بها مسيرة شعبنا الظافرة.

وحدة البنادق كل البنادق في الثورة، وحدة المناضلين كل المناضلين في المسيرة، وحدة الثوار كل الثوار في الخندق الثوري، وحدة شعبنا كل شعبنا البطل.

لنصنع معاً الغد المشرق لاطفالنا ولاجيالنا المقبلة على أرضنا الفلسطينية الحرة المستقلة.

أيها الأبطال الصامدون تحت الاحتلال؛

أيها الفرسان الثوار في المواجهات العسكرية اليومية؛

يا شعبنا العظيم في عطائك؛

في هذا اليوم، الذي نودع فيه عامنا السادس عشر من عمر ثورتنا العملاقة المباركة المنتصرة والظافرة عام الاقتحام الثوري، لنلج معاً ونقتحم معاً ونتواكب معاً في عامنا السابع عشر، مسجلين لأمتنا العربية أطول ثورة في العصر الحديث ضد الامبريالية والصهيونية، ضد العنصرية والفاشية الجديدة، ضد القهر والظلم والطغيان، حاملين رايتنا خفاقة عالية، تزداد كل يوم شموخاً وتتعمق كل يوم أصالة وكبرياء، لأنكم أنتم وما زلتم فراسانها وحماتها، ولأنكم أنتم الذين اعطيتم هذا الزخم الثوري الذي أينعت فيه انجازات ومكتسبات وانتصارات ثورتكم، ومن هنا كانت الأهمية لهذه البنادق العملاقة ولهذه السواعد التي تحملها، لأنها المعيار الحقيقي لهذه القيم الحضارية بكل ما تجسده من دفاع عن الحق وعن الشعب وعن التراث وعن التاريخ وعن المبادىء والمثل العليا النبيلة وعن الأرض المقدسة التي بورك حولها. ولم تقتصر اشعاعات هذا الزخم الثوري على شعبنا الفلسطيني، ولكنها تخطته الى الأبعاد الحضارية في خضم محيطها العربي، فأثرت على مسار حركة التحرر العربية وتآخت مع حركات التحرر العالمية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية. أثّرت فيها وتأثّرت بها، وتفاعلت معها لتصنع هذا النسيج المتفرد من العمل الثوري العظيم، وخلقت بذلك طاقات وبعثت كوامن من مجريات الأحداث في منطقتنا.

أليس هذا الابداع الثوري ابداعاً خلّاقاً، لأن هذا الشعب المعطاء كان وقوده ونوره وعطاءه، وانعكس هذا واضحاً وجلياً في قرار التعبئة العامة التي هزت اعداءنا، عندما أصبحت دعوة التعبئة العامة تدفقاً طوعياً، يرفد الثورة بفلذات الأكباد، ويهبها المهج والأرواح، يتسابقون إلى مواقع الحسم والبطولة وإلى مناقع الدم والشهادة، ويهبون الحياة لشعبهم ولأمتهم من خلال مقارعاتهم للموت وطلباً للشهادة، يثبتون بها حقائق هي حقائق الشعب وحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، لأن الحقيقة الفلسطينية، شعباً ووطناً وحقوقاً، تشكل شبحاً وهاجساً مخيفاً لهذه الأطماع والأحلام التوسعية والاستيطانية العدوانية، ولأنها تشكل ثقلاً على الضمير العالمي، وتشكل كابوساً لهذا المعتدي والمحتل للأرض والديار وحلفائه وآلته العسكرية.

أليست حملات ريغان الظالمة علينا تعبر تعبيراً دقيقاً عن قوة هذه الثورة وأهمية القضية، بالرغم من كل محاولات التعتيم والتشويه، لأنها الحقيقة الثابتة والرقم الصعب والهام في معادلة الشرق الأوسط، عندما تهجّم على ثورتنا في أول تصريحين له بعد الفوز بالرئاسة. وسواء أراد أو لم يرد فقد وضعنا على رأس مشاكل الولايات المتحدة وهمومها، جنباً الى جنب مع جميع ما يقلق الادارة الأميركية الجديدة ويشغلها، من سالت ٢ الى محاولات اعادة الهيبة الأميركية والنفوذ الأميركي والسيطرة الأميركية في المواجهات الساخنة والباردة على النطاق العالمي. ولكن ليعلم القاصي والداني، وسواء صرح ريغان

ضد شعبنا وثورتنا بعد انتخابه رئيساً للولايات المتحدة او قبل فوزه بالرئاسة، سواء جاء إلى الحكم على رأس الطغمة العسكرية الاسرائيلية بيرس او بيغن، ألا فليعلم الجميع ان لا حل ولا استقرار ولا سلام ولا أمن بالقفز على حقوق شعبنا الثابتة غير القابلة للتصرف، بما فيها حقنا في العودة، وحقنا في تقرير المصير، وحقنا في اقامة دولتنا المستقلة فوق ترابنا الوطني الفلسطيني. وان الخيار الفلسطيني هو وحده خيار السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، لأنه السلام الذي أكدته الشرعية الدولية عبر ميثاقها وقراراتها التي تركز على حقوقنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف.

لا سلام بدون السلام الفلسطيني.

ولا أمن بدون الأمن الفلسطيني.

ولا استقرار بدون الاستقرار لشعبنا في دولته الحرة المستقلة على ترابنا الوطني الفلسطيني.

ولا حل بدون الرقم الفلسطيني، باعتباره الرقم الأساسي والصعب في معادلة الشرق الأوسط.

بهذا التصميم وبهذه الارادة وبهذا الاصرار والعناد الثوري الذي لا يعرف الملل ولا الكلل ولا التعب ولا التردد ولا التراجع، وإنما التقدم بثبات وثقة، يُصنع تاريخنا ويصنع تاريخ أمتنا وتاريخ المنطقة. إن صناع التاريخ هم حماته، وإن صناع المستقبل هم وحدهم اصحابه وهم القادرون على القتال والنضال من أجله وفي سبيل تحقيقه.

الهدف كبير ونبيل وسام، وبهذا ندخل العام السابع عشر لثورتنا، متسلحين بأروع ما يمكن أن يتسلح به مجاهدون وثورا وأحرار، وبأعمق ما يمكن أن يزخر به شعب وجماهير هذا الشعب من الايمان العميق في قلوبنا، وبكل المثل السامية التي نؤمن بها، وبكل الكبرياء والتحدي المتجمع في أمتنا العربية امام غطرسة هذا العدو وآلته العسكرية الأميركية.

لقد صنعنا المستحيل معاً، وصنعنا ملحمة الصمود، وصنعنا معجزة الثورة معاً، منذ اللحظة التي تحول فيها شعبنا من شعب لاجيء وكَم مهمل في أروقة وكالات الاغاثات الدولية الى كراديس الجهاد وصفوف الثوار، وأعدنا المنطق السياسي الى حقائقه وأصوله. والآن، وفي عامنا السابع عشر، نقتحم المستحيل الجديد، ونكتب الملحمة الجديدة، ونصنع المعجزة المتجددة؛ نواجه التحديات المصيرية باتجاه هدفنا الوطني والقومي، باتجاه فلسطيننا وقدسنا.

في عامنا السابع عشر خيارنا الوحيد فلسطيننا ولا خيار غيره ولا خيار بديلاً عنه.

إنه عام الخيار الفلسطيني إرادة وملحمة. وما أروعها من ملحمة وما أنبلها من معجزة تصنعها السواعد المؤمنة، ويخلقها الشعب العظيم. ونحن معاً وسوياً وجنباً الى جنب نصنع الحدث ونصنع التاريخ بأحرف من نور ونار، وتسير مواكب النصر قوافل

وقوافل وسط الليل المدلهم المحيط بمنطقتنا وبأمتنا. ومثار النَّقع فوق رؤوسنا تتهاوى أستـاره، لتصنع الفجـر الجديـد والأمل المشـرق والاختيار الفلسطيني عـلى أرضنـا الفلسطينية الحبيبة محررة ومستقلة.

طوبى للفرسان المكافحين والمقاتلين في خنادق العزة والكرامة والكبرياء؛ وتحية اكبار واعتزاز لشعبنا الصامد المثابر البطل في وجه سياط الاحتلال، وتحية تقديـر وافتخار لشعبنا الذي استبدل تيه اللجوء بألوية النصر.

الخلود والمجد كل المجد لشهدائنا الأبرار

وإنها لثورة حتى النصر

شفيق الحوت

فايز صائغ
كان أستاذاً لجيل!!

هذه الكلمات ليست رثاء في فايز صائغ. لقد استعملت كل الكلمات أمام هذا الشلال المتدفق من الدم الفلسطيني وأقرت بعجزها عن الوفاء بمهمتها، ولم يبق منها مما يقال في مثل هذه المناسبة اليومية، سوى تلك التي تُجدد العهد على المضي في طريق الثورة حتى النصر. ولا أظن أن روح الفقيد الراحل ترتاح لسماع أيّ قول أكثر من ذاك القسم العظيم.

كذلك، إن هذه الكلمات ليست تأريخا لسيرة الفقيد، ولا هي تسجيلاً لما قدّم وأعطى، فسيرته الحافلة وعطاؤه الكبير، يحتاجان إلى دراسة عميقة ودقيقة، آمل أن تجد القادر على الوفاء بها، لا من أجل الفقيد وحسب، وإنما أيضا، من أجل القضية التي نذر نفسه لها، وأعطاها أعز ما لديه، ذلك القلب الذي توقف عن الخفقان.

هذه الكلمات ليست أكثر من خواطر دارت في خلدي عندما فجعت بالخبر الأليم. كنا لحظتئذ، أعضاء وفد المنظمة إلى الأمم المتحدة، في قاعة الجمعية العامة، نناقش ونحاور حول «جملة» في «فقرة» من مشروع قرار حول قضية فلسطين. تلك «الجملة» بالذات، كانت من صياغة الفقيد، أوصانا بضرورة إضافتها.

ووصل الخبر، وبدأ ينتشر همسا بين الوفود، لينشر على جو القاعة مسحة من الوجوم والحزن والأسى. ولا يوجد في الامم المتحدة، بل وفي العالم كله من سمع بقضية فلسطين ولم يسمع بفايز صائغ. من لم يلتق به قرأ له، أو شاهده على الشاشة الصغيرة، أو استمع إلى حديث أو محاضرة له مما كان يحرص الكثيرون على تسجيله في أشرطة كاسيتات لتعمّ في جميع الأندية والأوساط.

فعلاً، لم نرد أن نصدق الخبر. كان يعز علينا أن نصدقه، ونحن الذين توالينا على محادثة فايز عبر الهاتف قبل ساعات من الخبر. لعلها كانت آخر مخابرة هاتفية له. وتحولقنا حول الهاتف مرة أخرى، ونحن هيّابون من رفع السماعة للسؤال والاستفسار.

ومع دقات جرس الهاتف، كانت دقات قلوبنا؛ وردّت علينا وحيدته، بنت الرابعة عشرة، وبرزانة موروثة عن والدها، قالت لنا:

– كل ما أعرف أن والدي اصيب بنوبة، فنقلته والدتي إلى المستشفى.

ولم نكن نرغب بالمزيد، لا هي ولا نحن. أردنا التعلّق بالأمل. ولكن القلق المستبد لم يرحم... ثم جاء صوت النعي. لقد توقف القلب المتعب عن الخفقان.

هكذا إذن! انتهى كل شيء؟

وماذا يمكن للمرء أن يقول في مثل هذه اللحظة؟ أيقول تبّا لهذه الحياة، أم تبّا للموت؟ ولكنها سنّة الكون وقانون الحياة المحكومة بالموت!

ثم يكتشف المرء أنه ليس كل من عاش عاش، وليس كل من مات مات. وتتداعى الأفكار في الرأس ليعتبر من يستطيع الاعتبار، وما أندر من يعتبرون رغم تكرار المأساة الانسانية كل يوم بل كل لحظة. وتنتهي إلى قرار، لا يخلو من العزاء، بأن من كان مثل فايز صائغ لا يموت. وكيف يموت من كانت آثاره ونضالاته وسيرة حياته تملأ الدنيا وتشغل الناس. لا يموت إلا من عاش لذاته، ولكن من عاش لغيره، للناس، للمثل العليا، لقيم الخير والحق، فإنه يرحل، يغيب، ولكنه لا يموت.

قضيته كانت قنديل مشواره في هذه الدنيا، يستعين به بحثاً عن طريق، عن عقيدة، عن حزب، عن قائد، عن فكرة، عن أي خشبة خلاص تضع حداً لمأساة شعبه... مأساة عمره.

خيباته في البحث لم تثنه رغم الألم والمرارة. وما أكثر ما تألم فايز وما أُصيب بالمرارة وحبات الأمل تنفرط بين يديه واحدة وراء الأخرى. ترك الوظيفة والمنصب الرسمي مؤْثراً البحث والدرس ومتابعة العدو أربعة وعشرين ساعة على مدار السنة. لا أذكر بالضبط عدد ما في مكتبته «الفلسطينية – الاسرائيلية» من كتب ونشرات ووثائق وقصاصات صحف، ولكن ما من شك أنها توازي وربما تفوق ما لدى بعض المؤسسات والمراكز المختصة. وكنت أعرف أنه لا يوجد صحيفة أو نشرة اسرائيلية أو صهيونية إلا وكان مشتركاً فيها. كان يقرأ ويدوّن الملاحظات ثم يسجلها بطاقات صغيرة ويؤرشفها. لديه من هذه البطاقات ما لا يمكن عده، وإن كان يمكن قياسه بعشرات الأمتار.

تسأله عن أي قرار، أو عن أي تصريح، أو أي وثيقة، فيجيبك على الفور بكل التفاصيل، بما في ذلك أحياناً، التاريخ ورقم الصفحة أو الوثيقة التي احتواها ذلك القرار أو ذلك التصريح. كان «كومبيوتر آدمياً»، ومع المعلومة التي يعطيك اياها هنالك تلك الشحنة من العاطفة الوطنية الصميمة.

كان عربياً حتى العظم؛ فلسطينيا حتى النخاع. ما استنفرته جهة عربية أو فلسطينية إلا واستجاب بحماس وأعطى ما عنده. وما أكثر ما كان هو الذي يبادر ليستنفر الهمم رغم مرارة التجربة وآلام الخيبة.

وإن لم يكن لفايز صائغ من آثار سوى ذلك القرار الضخم الذي صاغه بعقله وأصابعه، قرار إدانة الصهيونية، في الامم المتحدة، باعتبارها حركة عنصرية، لكفاه مجداً؛ وإن كانت مرافعته عن هذا القرار من خلال الدراسة التي قدمها حول هذا الموضوع تفوق القرار نفسه بعمقها ووضوحها وشمولها وبراهينها الفذة الساطعة.

وبقدر ما كان مفكراً وكاتباً وصائغاً لأدق القرارات، فلقد كان محاوراً بارعاً، قوي الحجة، لمّاحاً، هادىء الأعصاب، واعياً لمكامن الضعف عند خصمه، مدركاً باستمرار لأهمية ذلك الفريق من المستمعين والمشاهدين، فسرعان ما يشدهم إليه بأناقته اللغوية وسخريته التي لا تخلو من الدعابة.

ذات مرة، وفي حوار مع ممثل للعدو، أمام جمهور من الطلبة الجامعيين، سألته إحدى الطالبات بايعاز من شخص كـان يجلس بقربهـا – أغلب الظن أنه من الصهـاينة المحترفين – سألته تقول:

– كيف تريدنا أن نصدق ما تقول عن رغبة العرب في السلام وعبد الناصر يدعو إلى رمي اليهود في البحر كما ورد في كتابه «فلسفة الثورة»؟

ابتسم لها فايز، ولم تفته ملاحظة من كان بقربها وهمس في اذنها، وقال لها:

– لا وقت لدي أضيعه في الرد عليك. ولكني سأبعث إليك، الآن، كتاب عبد الناصر فهو في حقيبتي، وأرجو أن تبحثي لي عن الصفحة التي ورد فيها مثل هذا الكلام.

وطلب إلى أحد الطلبة الجالسين في مقدمة الصفوف أن يناولها الكتاب، وراح هو يرد على محاوره وعلى بقية الأسئلة.

ومر الوقت المخصص للمناظرة – ويقول لي الراوي: وكدنا نخشى أن ينتهي الحوار قبل الاقتصاص من صاحبة السؤال. غير أن فايز تلفت في اللحظة المناسبة إلى الطالبة وقال لها:

– الكتاب صغير وصفحاته محدودة، فهل عثرت على ما زعمت أن عبد الناصر قد قاله؟ ولم ينتظر منها جواباً، لأن الجواب معروف، فأضاف:

– أنا أعذرك لجهلك، وأتركك لشأنك لتتصرفي مع هذا الذي ضلّلك ويريد تجهيلك وتجهيل كل الرأي العام الأميركي ولو باتباع اسلوب الكذب.

واحدة اخرى. وكان الحوار تلفزيونياً، ومع «مستر مورمون»، المستشار السياسي في السفارة الاسرائيلية. وبدأ مورمون الحديث بسلسلة من الأكاذيب عن عدد اليهود الذين قتلوا في الخمسينات على أيدي «الارهابيين» الفلسطينيين.

وصمت فايز حتى انتهى مورمون هذا، فقال موجها حديثه لمنسق الحوار:

اريد أن اسأل إن كان هذا الذي أمامي هو المستر مورمون المستشار السياسي في السفارة الاسرائيلية.

واستغرب المنسق السؤال وتطلع إلى الثاني الذي بادر للرد بنعم.

فسأله فايز :

– وهل أنت نفسك الذي كتبت مقالة تحت عنوان (ذَكرهُ) في صحيفة (ذكر اسمها كذلك) بتاريخ كذا؟ فأجاب الآخر :

– نعم.

وعندها توجه فايز بعينيه إلى العدسة التلفزيونية موجهاً حديثه للجمهور وقال:

– يبدو أيها السيدات والسادة اننا أمام محاور يذكرنا بقصة الدكتور جيكل والمستر هايد... وعلينا أن نحدد أيهما الصادق الدكتور جيكل أو المستر هايد.

ثم أخرج من حقيبته تلك المقالة وبدأ بقراءة مقتطفات منها تكذّب معظم ما ورد على لسانه أمام المشاهدين.

فما كان من المستر مورمون إلا أن حمل حقيبته وغادر الاستوديو... وكانت ضجة ما بعدها ضجة!

هذه نماذج من مقابلات فايز وهي أكثر من أن تعد أو تحصى. وقبل القفز عنها، أذكر واحدة ثالثة، حدثت في بيروت وفي الجامعة الأميركية بالذات. تلقيت الدعوة للاستماع إليه في محاضرة عن «الصهيونية» وكانت قاعة «الاسيمبلي هول» مكتظة بالجمهور. وتأخر فايز عن الحضور، وبدأ الهمس بأن الرجل مريض لا يستطيع مغادرة الفراش. ولاحظت الارتباك على الطلبة منظمي اللقاء، ثم فوجئنا بعدد منهم يحمل آلة للتسجيل يضعونها على المنبر.

ولم يقل عريف الاحتفال شيئاً، واكتفى بكبس الزر لنسمع صوت فايز يعتذر عن هذه الطريقة الغريبة للالتقاء بالجمهور بسبب المرض، ولعله كان القلب منذ تلك الأيام. وبدأ بالحديث، وشدت آلة التسجيل الآذان إليها، وكأن الرجل بشخصه يقف وراء الميكروفون، يتدفق بطلاقة منتظمة ومنطق متسلسل باسلوب بليغ يصل القمة في بساطته ويسره.

وكان فايز صائغ من النوع المبادر باستمرار لفتح آفاق جديدة للنضال. وعندما انتمى لمنظمة التحرير الفلسطينية، كعضو في مجلسها الوطني، كان يُغني المجلس بمداخلاته وتحليلاته، كما أن له شرف تأسيس مركز الأبحاث في المنظمة، اثر تعيينه عضواً في لجنتها التنفيذية، وكان أول مدير لهذا المركز العلمي الثقافي الهام.

إن مثل هذه المبادرات والنشاطات، تبدو اليوم، في الثمانينات، وكأنـها من بديهيات العمل الفلسطيني؛ غير أنها لم تكن على الاطلاق كذلك في أواخر الأربعينات والخمسينات حتى أواسط الستينات. في هذه الفترة من عمر المأساة، كان فايز وقلة من أمثاله وأبناء جيله، هم الذين تصدّوا للمأساة ورفضوا الانحناء لها. كانت صرخاته وأمثاله من النخبة الفلسطينية تشبه الصرخة في الواد سرعان ما تذهب أدراج الرياح. لم يكن أيامها ثمة وعي، لا فلسطيني ولا عربي ولا دولي، بقضية فلسطين وحقيقة العدو الصهيوني. ومن هنا فإن نضالات أبناء هذا الرعيل الذي ينتمي إليه الفقيد وهو من طلائعه تعتبر، في نظري،

القواعد الراسخة التي مهدت لمسيرة الكفاح الذي نعيشه اليوم في ظلال الثورة الفلسطينية.

في تلك الحقبة الماضية، حقبة ما قبل الثورة وقيام منظمة التحرير الفلسطينية، كانت الحاجة ماسة إلى نوع من الرجال من طينة خاصة، مشحونة بايمان لا يقهر وعزيمة لا تعرف الوهن وصبر لا يعرف الحدود. فلقد كان كل ما حولنا أطلالاً وخراباً. الوطن والانسان كانا مهدمين محطمين، والدنيا من حولهما ظلام؛ لذلك كانت عظمة فايز ورفاقه، وكانت ريادتهم وقيادتهم موضع تقدير واحترام خاصّين.

وبعد...

وكما قلت في بداية هذه الكلمات، إني لا أسعى لرثاء فايز ولا لتأريـخ سيرتـه أو لتسجيل أعماله. فهذه خواطري ساعة سمعت الخبر. وكل ما استطيع قوله، بكل الصدق والأمانة، أن فايز كان استاذاً لجيل بأكمله، وخير شهادة بالاستاذ، أن تلامذته باتوا ثواراً يملأون الدنيا نضالاً وكفاحاً على طريق التحرير والنصر.

كان فايز قلباً وعقلاً جبارين. خذله قلبه، أما عقله فلا يزال يشع مضيئاً... وهو حي لن يموت.

محمود عباس (أبو مازن)

حتى لا نقـع في الخطأ

أساء احتدام الصراع العربي الصهيوني الى حقيقة النظرة العربية تجاه اليهود، إذ انحرف الكثيرون سواء في الوطن العربي أو خارجه عن الفهم الحقيقي لطبيعة هذا الصراع، عندما صوِّر على أنه صراع ديني بين اليهود الذين حلموا بالعودة إلى «أرض الميعاد» من المنفى، بعد شتات دام عشرين قرنا، وبين المسلمين الذين عاشـوا فيها - عرباً - قبل هذا التاريخ وبعده. ويتبارى المؤرخون وعلماء الدين والاجتماع في تقديم الحجج والأدلة والبراهين، وكل يعود إلى مصادره وأسانيده في التوراة والتلمود والقرآن والعهد الجديد، يلتمس برهانه ليبدأ هجومه، ولتستمر معركة طويلة لا تنتهي؛ ولكن هذه المعركة بعيدة كل البعد عن ساحتها الأساسية.

وكلما هدأت نيران الحرب الفقهية والتاريخية والقانونية، لا تلبث أن تشتعل مرة أخرى لتبتعد أكثر فأكثر عن ميدانها الحقيقي. ولعل آخر ما تفتّق عنه عقل الصهيونية، وبمناسبة الحديث عن توحيد «القدسين» في واحدة، هو قول مناحيم بيغن أن اسم القدس - أورشاليم - ورد في التوراة ألفا وخمسمئـة مرة، بينما لم يرد لها ذكر في القرآن ولو مرة واحدة. وهذا على زعمه دليل قاطع بأن لا حق للمسلمين فيها وانها لليهود، وعدهم بها الله رب ابراهيم ورب موسى. ويجر الى هذا الجدل كل الساسة العرب، يبحثون في بواطن التاريخ وكتب الفقة والدين عن كل ما يثبت أن ابراهيم هو جدنا وجدهم، وأبونا وأبوهم، وأن الوعد الالهي لنا ولهم، وان الأرض أيضا لنا ولهم.. نحن أبناء اسماعيل.. وهم أبناء اسحق.. ولدي ابراهيم.

إلا أن نتائج هذا الجدل لا تقف عند هذا الحد، بل تنبش شيئاً دفيناً لا يمكن الشفاء منه بسهولة، هو الكراهية اليهودية-الاسلامية؛ ولنقل الكراهية العربية-اليهودية. وهكذا انقلبت القضية الى مجابهة بين كل يهودي من جهة، وبين كل عربي أو مسلم من جهة أخرى. وهذا بالتأكيد ما رمت اليه الصهيونية مؤيدة من الامبريالية، لتؤكد نظريتها القائلة بأن العداء لليهود عداء ديني أبدي، وهي بذلك تهدف من وراء إثارة هذا الجدل،

الى وضع إطار جديد لطبيعة الصراع في المنطقة، ينطلق من أسس دينية أو تاريخية أو قانونية، لتسعر العداء الذي بدأ يستفحل بين اليهود - كأصحاب ديانة - وبين العرب والمسلمين - كأصحاب ديانة - أيضا، ومن ثم تلفت الأنظار عن جوهر المشكلة وأسبابها ودوافعها.

لقد عاش اليهود في مختلف البلدان العربية ولا زالوا، من اليمن حتى المغرب ومن سوريا حتى السودان؛ وعلى الرغم من أن تواجدهم بات ضئيلا في هذه البلاد إلا أن سبب رحيلهم لم يكن عربياً، ولم يكن اضطهادا أو تنكيلا أو طردا، رغم أن مشكلة فلسطين كانت ولا زالت قائمة، ورغم أن الصراع وأسبابه ما زالت تستند الى الجذور الخاطئة وتنهل من الأصول المنحرفة.

إن الشرخ الوطني الذي حصل بين اليهود ومواطنيهم الآخرين، في البلاد العربية، يعود تاريخه الى النصف الأول من القرن الماضي - القرن التاسع عشر - مقترنا بتفاقم المسألة الشرقية وتكالب الدول الاستعمارية على اقتسام إرث الامبراطورية العثمانية، قبل انهيارها، وصراع هذه الدول على كسب مناطق نفوذ من خلال ادعاء الحماية للأقليات الطائفية، التي تعيش في هذه المنطقة، تسويغاً لتدخلها المباشر في شؤونها، وتمهيداً للسيطرة عليها والحاقها بأملاكها. ولما كان اليهود أقلية لها أهميتها واعتبارها في المنطقة العربية، فقد كانت هدفا يتصارع عليه الكبار الذين استخدموها ورقة يلعبونها في الوقت المناسب، واحتياطيا يؤدي دوراً أساسياً في بناء مشاريع الاستعمار للسيطرة على المنطقة. ففي الوقت الذي عمدت فيه فرنسا الى تجنيس يهود شمال أفريقيا بجنسيتها، ليرتفع رصيدها من المستوطنين المرتبطين بها مصيريا، سعت انجلترا الى تعميق فكرة طلب الحماية من قبل اليهود في المشرق العربي. إلا أن تحقيق التجنيس والحماية تطلبا تمهيدات ضرورية تبدأ باثارة المشاكل، بين اليهود وباقي المواطنين من الطوائف الأخرى، مما تطلب بدوره افتعال موجات من الاضطراب والاضطهاد وبرعاية هذه الدول وبتدبيرها كي تصل الى الهدف.

من هنا كانت فكرة اقامة دولة يهودية في فلسطين تحقق للدول الاستعمارية جملة أهداف، ولكن ليس بين هذه الأهداف جميعاً هدف يهودي أو مصلحة يهودية واحدة. وجاءت بداية الحديث عن إقامة دولة يهودية في سنة ١٧٩٨، عندما أصدر نابليون بونابرت منشورا يدعو فيه اليهود إلى إقامة دولتهم في فلسطين. وفي سنة ١٧٩٩ أصدر منشوراً آخر يدعو فيه يهود أفريقيا وآسيا الى الالتفاف حوله لاعادة بناء القدس القديمة. وفي سنة ١٩٦٠ أصدر أرنست لهران السكرتير الخاص لنابليون الثالث امبراطور فرنسا، نشرة عنوانها «المسألة الشرقية»، يدعو فيها اليهود الى العمل لبعث وطنهم تحت الحماية المقدسة لفرنسا المحررة. وبعد ذلك بفترة قصيرة، رعت الامبراطورة أوجيني لجنة تشكلت في باريس لتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين. ثم انتقلت المبادرة الى بريطانيا عقب احساسها بخطر محمد علي باشا، فأحدثت في القدس، في سنة ١٨٣٩ قنصلية بريطانية، وهي أول قنصلية لدولة غربية في المدينة المقدسة، وقد وضعت اليهود تحت حمايتها. وفي سنة ١٩٤٠ دعا اللورد شافتسبري في تقريره، الى اقامة حاجز بين الجزء

الغربي من أفريقيا والجزء الآسيوي، عن طريق دولة تحت حماية انجلترا. وفي ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٨٤٠، قدمت مذكرة الى بالمرستون، وزير الخارجية البريطانية، تتضمن خطة لاستعمار فلسطين. وفي آب (أغسطس) ١٨٤٠ وجه بالمرستون تعليمات الى سفيره في استانبول لتشجيع اقامة اليهود في فلسطين، وذلك لمنع أية محاولة يقوم بها محمد علي باشا لتوحيد مصر وسوريا.

وفي سنة ١٨٧٧ نشر الديبلوماسي البريطاني، جيمس نيل، كتابا بعنوان «النزوح الى فلسطين أو جمع شمل اسرائيل المشتتة» قال فيه: «إن احتمال امكانية استيطان أرض فلسطين من قبل الانجليز بنفس النجاح الذي استوطنوا به أميركا الشمالية بعيد جداً، بسبب حرارة الجو والصعوبات التي يقيمها العرب والافتقار الى حماية فعالة» لذلك فهو يقترح أن يستخدم اليهود لتحقيق هذا الاستعمار.

ليست المصادفة هي التي وحّدت بين أفكار المستعمرين البريطانيين وزعماء الحركة الصهيونية في العمل على استعمار فلسطين، بزرع اليهود فيها. فاذا تحدث هرتسل عن قيام اليهود بحراسة المصالح «الحضارية» الغربية، فان جيمس نيل يرى أن التضحية باليهود من أجل القيام بهذه المهمة أقل كلفة من التضحية بغيرهم وأرخص ثمناً، لأنه يعرف، سلفا، الثمن الباهظ الذي سيدفعه المستعمرون بسبب حرارة الجو والصعوبات التي سيقيمها العرب، وانعدام الحماية الفعالة. ان هذا الثمن لا يستطيع أن يدفعه من حساب الأوروبيين المسيحيين، فلماذا لا يدفع من حساب اليهود؟ إن مثل هذه الأفكار تذكرنا برسالة أودين مونتاجو، الوزير اليهودي في الحكومة البريطانية، عندما أعلنت وعد بلفور، إذ قال: «إن الحكومة البريطانية حكومة معادية لليهود لأنها تطلب منهم الرحيل الى فلسطين لاقامة وطن قومي لهم».

وفي سنة ١٩٠٧ جاء بنرمان، رئيس حزب الأحرار، لرئاسة الحكومة البريطانية، فشكل جبهة من الدول الاستعمارية الأوروبية، شملت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال وايطاليا واسبانيا، باستثناء المانيا. وانبثقت عن هذه الجبهة لجنة هدفها البحث عن الأسباب والوسائل التي تمنع سقوط الامبراطوريات القديمة. وقد صدر عن هذه اللجنة تقرير يقول: «إن هناك حقيقة أساسية مشتركة بين دول الاستعمار، وهي أن البحر الأبيض المتوسط يعتبر شريانا حيويا للمصالح الآنية والمقبلة، فهو جسر بين الشرق والغرب وممر طبيعي لآسيا وأفريقيا. وأية حماية ناجحة للمصالح الأوروبية المشتركة لا تتوفر إلا من خلال السيطرة عليه وعلى شطآنه الشرقية والجنوبية، وكل من يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على العالم. إن الشعب الذي يقطن شواطىء المتوسط الجنوبية والشرقية هو شعب واحد تتوافر له الوحدة التاريخية والدينية واللغوية والآمال وجميع مقومات الوحدة الى جانب الثروات وأسباب القوة والنهوض، ويستطيع هذا الشعب، في مدى قرن واحد، أن يكون تعداده مئة مليون نسمة بسبب شرائعه التي تشجع على التزاوج والتكاثر، وإذا قدِّر للوسائل الفنية الحضارية والصناعية الحديثة أن تصل اليه، الى جانب التعليم والثقافة، فانه سيصبح مصدر الخطر الأساسي على مصالح الاستعمار

وامبراطورياته، لذلك فان على الدول ذات المصلحة العمل على استثمار تأخر هذه المنطقة وتجزأتها وابقاء شعوبها مفككة جاهلة متناحرة. وعلينا محاربة اتحاد هذه الشعوب أو توحيدها بأي نوع من أنواع الارتباط الفكري أو الروحي أو التاريخي، وايجاد الوسائل العملية القوية لفصلها بعضها عن بعض. ومن هنا لابد من فصل الجزء الأفريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي باقامة حاجز بشري قوي وغريب بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار عدوة لسكان المنطقة».

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤ وجه حاييم وايزمان رسالة الى رئيس تحرير صحيفة المانشستر جارديان، يقول فيها: «انه إذا وقعت فلسطين ضمن منطقة النفوذ البريطاني، ثم شجعت بريطانيا استيطان اليهود في فلسطين واقامة مجتمع يهودي يعتمد على بريطانيا، وأمكن ادخال مليون يهودي هناك في فترة تمتد من عشرين الى ثلاثين عاما، فان هؤلاء اليهود سيطورون هذا القطر ويكونون حرسا فعالا يحمي قناة السويس».

وجاء في مذكرات تشرشل:«إذا أتيح لنا في حياتنا وهو ما سيقع حتما، أن نشهد مولد دولة يهودية لا في فلسطين وحدها بل على ضفتي نهر الأردن معا، تقوم تحت حماية التاج البريطاني وتضم ثلاثة أو أربعة ملايين يهودي، فاننا سنشهد وقوع حادث يتفق تمام الاتفاق مع المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية».

ليس فيما ذكرنا من مشاريع استعمارية لفلسطين – والتي وردت على لسان معظم زعماء أوروبا منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر وحتى العقدين الأولين من القرن العشرين – أي أثر للمصلحة اليهودية المحضة أو للتطلعات اليهودية التاريخية أو الدينية، لأن اليهود في تلك الحقبة من الزمن كانوا في أحسن حالاتهم الاندماجية، وكانت «اللاسامية» قاب قوسين أو أدنى من الاضمحلال والتلاشي.

إن عقل عتاة الاستعمار الغربي المسيحي، هو الذي تفتق عن امكانية الاستفادة من اليهود كأصحاب ديانة ليبنوا بهم سدا منيعا يحمي «الحضارة» الغربية من «همجية» الشرق، وقد سبق هؤلاء اليهود الى هذه المنطقة لاداء هذا الغرض، بعد أن افتعلت المجازر والمكائد لليهود بدءاً من أوروبا الشرقية في سنة ١٨٨٢، مرورا بمذابح الحرب العالمية الثانية، وانتهاء بأحداث باريس وبلجيكا التي تمّت مؤخرا.

ولكن تحقيق مثل هذا الاستيطان، وتأمين اقتلاع اليهود من جذورهم ومن أوطانهم التي عاشوا فيها مئات السنين لا يكفيه استثارة العداء لليهودية وتنظيم المذابح والاضطهاد، بل يحتاج الى نوع من الايديولوجية التي تشعل النفوس حماساً وتلهب الخيال، وتكون الدافع الذاتي لليهودي لاختيار فلسطين وطنا جديدا يستبدله بالوطن الذي ترعرع فيه. وبدون هذه الايديولوجية فانه سيختار مكانا آخر، أكثر أمنا واستقرارا، من تلك البلاد التي تضطهده وتقمعه. وفي مثل هذه الحالة فان العالم الجديد – أميركا واوستراليا وكندا – وغيرها، ستكون المكان الملائم الذي يستطيع فيه اليهودي أن يعيش آمنا على نفسه وعائلته وماله. ولذلك فقد تمّ اختيار الحركة الصهيونية التي تتحدث عن

شعب يهودي واحد، ذي عرق واحد وأصل واحد وجنس واحد وتطلعات وآمال واحدة. واستعانوا بهرطقات التلمود التي كتبها حاخامات اليهود في بابل، ليضفوا على الهلوسة القومية الفوقية العرقية مسحة من القدسية الدينية، لتكون فكراً سياسيا مناسبا لكل الأذواق والاتجاهات والميول والأفكار وبضاعة تباع لكل الناس. وامعنوا في إضفاء الصبغة الدينية على أفكار تلك الحركة، الى الحد الذي جعل الكثيرين من المفكرين العرب ومثقفيهم، يعدّون أنفسهم للاجابة على الطروحات التي بدأ أنصارها يطرحونها في كل مكان،كقنابل الدخان التي تموه الحقيقة وتبعد الانسان السوي عن مسارها.

ولم تكن دول أوروبا الغربية وحدها التي فكرت في إقامة دولة لليهود لتستفيد من وجودهم في حماية مصالحها، بل سارت على المنحى نفسه الولايات المتحدة الأميركية، التي لم تكن معروفة بميولها الاستعمارية، في تاريخ اقتصرت فيه هذه الميول على الدول الأوروبية. وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تغطي تلك الميول والتطلعات فترة طويلة من الزمن، وأن تخدع شعوب العالم بالشعارات التي رفعتها على تمثال الحرية، تلك الشعارات التي تتحدث عن حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ففي سنة ١٨٤٠ بدأت الولايات المتحدة الأميركية، بتحريض الحركات الدينية المسيحية لاعادة بعث العهد القديم من الكتاب المقدس، واحياء فكرة اقامة دولة اسرائيل في فلسطين، وهذا ما أكّده الحاخام اليهودي الأميركي يسرائيل غولد شتاين، في صحيفة جيروزاليم بوست بتاريخ ١٩٧٦/٧/٨، حيث قال: «لقد بعث مؤسس الكنيسة المورمونية، جوزيف سميث تلميذه أورسون هايد، الى القدس من أجل تسهيل تحقيق نبوءة «بعث اسرائيل»، وذلك في سنة ١٨٤٠. ومن بين كتب التوصية التي حملها معه هايد، كتاب من وزير خارجية الولايات المتحدة وآخر من حاكم ألينوي. وفي سنة ١٨٥٠ قام وارد كريسون وهو قنصل الولايات المتحدة في القدس، بتأسيس مستوطنة زراعية في منطقة القدس، خصص لها ثروته الخاصة، وخطط لتأسيس مستوطنات أخرى، وحاول الحصول على دعم زعماء اليهود، ولكنهم لم يستجيبوا له رغم أنه تحول عن ديانته المسيحية الى الديانة اليهودية. وفي سنة ١٨٦٨ أرسل القائم بأعمال القنصل الأميركي في القدس، تقريراً الى حكومته عن أوضاع اليهود في فلسطين وعن حالة البطالة التي تسودهم، وكيف انهم يعتاشون من التبرعات التي تأتي من أوروبا وأميركا، واقترح على حكومته أن تحول هذه التبرعات لاستيطان الشباب خارج مدينة القدس. ولكن هذه المحاولة فشلت، فعمدت الحكومة الأميركية الى ارسال مجموعة من المسيحيين لاستيطان مناطق في فلسطين (يافا) ولكنهم فشلوا أيضا، مما حمل الحكومة الأميركية على السعي للاستعانة بيهود أميركا لحثهم على السفر الى فلسطين ودعم هذا الاستيطان.

أما بالنسبة الى وعد بلفور، فقد كان نتاجا مشتركا وحصيلة لجهود ثنائية، أميركية بريطانية، إذ تمّ الاتفاق عليه بين ولسون رئيس الولايات المتحدة، وبلفور وزير خارجية بريطانيا، على الرغم من أن أميركا أصرّت على اخفاء دورها حتى آب (اغسطس) ١٩١٨، حيث أظهرت جانبا من هذا الدور عندما أعلنت موافقتها على هذا الوعد، دون أن تشير،

من قريب أو بعيد، الى المشاركة الفعّالة في المفاوضات والمباحثات التي سبقت الاعلان.

مرة أخرى نعود للقول: أين هي البصمات اليهودية على كل هذه المشاريع، وأين هي المصلحة اليهودية في بناء مثل هذه المشاريع؟ إن ما نستخلصه من ذلك أن اليهود، بشكل عام، كانوا آخر من يعلم، وان الآخرين هم الذين كانوا يخططون لهم المستقبل الذي يريدون، ويرسمون لهم الحياة التي يرغبون دون أن يكون لهم – اليهود – أية رغبة أو مطمع في ذلك.

من المعروف تاريخيا أن تيودور هرتسل لم يفكر بانشاء الحركة الصهيونية إلا سنة ١٨٩٧، وأنه كان حتى سنة ١٨٩٥ يدير مدرسة للكثلكه، يدعو من خلالها اليهود الى الاندماج في الديانة المسيحية تمهيدا لاندماجهم في المجتمعات الأوروبية، ثم تحوّل فجأة ليصبح أول «نبي» للصهيونية، وليعقد أول مؤتمر للحركة الصهيونية، ثم لتُفتح أبواب القياصرة والأباطرة والفاتيكان أمامه وليصبح شخصية دولية مرموقة.

إن ما تقدم يعتبر لمحات بسيطة تضيء الطريق أمام معرفة الأصول التي استندت اليها فكرة اقامة دولة يهودية في فلسطين. تلك اللمحات هي غيض من فيض الوثائق والمستندات، التي تدل دلالة قاطعة على أن هذا المشروع لا يمت الى اليهودية بصلة، وان اليهود مثّلوا فيه الوقود الذي يحترق ليحرك قاطرة الاستعمار القادم من الغرب الى الشرق. ولئن جاء بعض هؤلاء اليهود الى فلسطين بالدافع الصهيوني، فـان السواد الأعظم منهم جاء بفعل أسباب بعيدة كل البعد عن هذا الدافع، بحيث وجد نفسه في مصيدة لا فكاك منها. وهذا ما يفسر سيل الهجرة المعاكسة من فلسطين الى أميـركا وغيرها، ويفسر أيضا وجود عشرات الألوف من المهاجرين السوفيات المتنقلين بين المدن الأوروبية بحثا عن ملجأ، أي ملجأ، يعيشون فيه، غير اسرائيل. ويفسر في النهاية وجود أربعة أخماس يهود العالم خارج «دولة اسرائيل».

وعلى الرغم من ذلك، فاننا نرى تحريف التاريخ والانحراف عن مساره، باعادة الأمور الى أصول مصطنعة، وجذور باهتة ونحن نلهث وراءهـا نحاول دحضهـا تارة والتعامل معها تارة أخرى، دون أن ندري أننا نُجر إلى مصيدة قاتلة لا فكاك منها.

وفي الـوقت الذي يتحـدث فيه مفكـرون ومثقفـون وبـاحثـون يهـود – وحتى صهاينة – عن الأصول الصحيحة للمسألة الصهيونية، يصر كثير من مفكرينا ومثقفينا وباحثينا على الاستمرار في الجري وراء الأوهام – التي يبثها بين الفينة والأخرى خبثاء الصهيونية وزعماء الفكر الاستعماري – ناسين أو متناسين أن اعادة «الحق اليهودي» في فلسطين الى عشرين قرنا من الزمان – أياً كانت الأسانيد التي يتقدمون بها – يعني بالضرورة اعادة رسم خارطة العالم. وان مثل هذا التفكير لا يعدو عن كونه هراء وتحريفاً وهلوسة لم يعد يتحدث عنها في هذا العصر إلا هؤلاء، ولم يعد يناقشها بحسن نية أو بغباء إلا بعضنا.

فليكف السعداء بثقافاتهم الدينية والفقهية، والمطّلعون بجدارة على كتب اللاهوت،

والمتعمقون في التوراة والانجيل، والمؤمنون بحقيقة وجود بروتوكولات حكماء صهيـون؛ فليكف هؤلاء عن الجري وراء الأوهام والسعي الى برهان صحة الضلال، فان في هذا المركب الخطَر والخطأ القاتل.

يحيى رباح

المشوار الطويل
«في ذكرى انطلاقة الثورة»

١ ـ روافد النهر الكبير

هل رأيتم ذات مرة غيوم الشتاء الحبلى بالأمطار، كيف تدفعها الريح القوية، فتهاجر إلى مسافات شتى؛ وحين يتأتى الأوان، ويرتسم ذلك التطابق بين القدرة والحلم على وجه الزمان، تهطل تلك الغيوم أمطارها، غيمة تمطر فوق رأس جبل، وغيمة تمطر فوق سفوح الهضاب، أو فوق سهل فسيح، أو حتى صحراء... تتدفق كل تلك الجداول بالمياه، وتلتقي كل تلك الروافد مع بعضها، ليتشكل منها بعد ذلك نهر الحياة الكبير.

تلك هي فتح في بداياتها.

رياح النكبة السوداء اقتلعت شعبنا من الجذور، وقلبت حياته رأساً على عقب، وجعلته يبدو مثل شجرة مزروعة في الفراغ، شعب سجين داخل ما تبقى من الوطن، شعب لاجىء في بعض أجزاء الوطن التي فقدت أسماءها، وهجرة شاسعة مثل تلك التي كانت تحدث في العصور السحيقة، واغتراب قسري امتد إلى الأردن وسوريا ولبنان ومصر والعراق، ثم إلى شبه الجزيرة والخليج، ثم إلى أطراف القارات الاخرى، وكان الفلسطيني يصرخ في صحراء المأساة: أنا فلسطيني. فيرجع الصدى كأنه الجنون: أنت لاجىء ولا شيء غير ذلك. وكان الفلسطيني يصرخ في صحراء الغربة:

ـ هذا الوطن فلسطين... وطني. فيرجع الصدى كأنه الجنون: ليس على الخارطة شيء اسمه فلسطين.

تلك كانت صدمة النكبة، تلك كانت وطأة المأساة، لكن فلسطين ظلت محمولة في الذاكرة.

وكان الفلسطينيون يطلقون على أولادهم الذين يولدون في المنفى أسماء من نوع

خاص... عائد وبيسان وحيفا ويافا وكفاح ونضال... وكان الفلسطينيون المتشردون وراء المسافات يحتفظون بين أسمائهم بمفاتيح البيوت التي غادروها مكرهين وبعض أدوات الفلاحة وبعض من صور الشهداء وحكايات لا تحصى...

من جراح الرحيل،
من تواصل الحكايات،
من تباعُد المسافات،
من تناقُض الأزمنة،
وُلِـدَتْ فتح.

في عام ١٩٤٨، كانت المعارك لا تزال تدور من قرية الى اخرى في قرى الجليل، مجاهدون فلسطينيون يواجهون العصابات الصهيونية. وكانت عائلة «ابو العلا» في قرية شفا عمرو تنتظر عودة الزوج الغائب محمد ابو العلا الذي كان يحارب في مكان آخر، لكن الهجوم الصهيوني لم يتأخر، فقد حاصرت عصابات صهيون قرية شفا عمرو، واضطر أهلها للرحيل، وقد رحلت العائلة مع أولادها إلى مدينة الناصرة باستثناء ولد واحد كان يبلغ من العمر سبع سنوات، ذلك الطفل الصغير ضاع من أمه في فوضى الزحام والموت والرحيل المأساوي، التقطته عائلة اخرى، وعبرت به مسافات التيه إلى صيدا، ومنها إلى مخيم للنازحين في حماة شمال سوريا، ثم إلى عنبر غريب الشكل بالقرب من مدينة بعلبك في البقاع الشرقي من لبنان، وبعد ثلاثة شهور عاد الزوج الغائب، وراح يلملم أشتات عائلته الصغيرة التي تفرقت في الأرض. تلك العائلة التي وجدت ابنها الصغير الضائع، لكن ذلك الصبي الصغير ما زال يبحث عن بيته في قرية شفا عمرو، البيت الذي غادره هنيهة، لكنه لم يعد إليه طيلة ثلث قرن من الزمان. ذلك الصبي الصغير هو روبين ابو العلا، واحد من أقدم المقاتلين في فتح.

أطفال يبحثون عن بيوتهم،
ورجال يلملمون شتات عائلاتهم،
وزوجات ينتظرن عودة الأزواج الغائبين،
وشعب يبحث عن نفسه في زحام الدنيا المليئة بالنسيان والقوة والعنف... لكي يبدأ هذا الشعب دورة حياته من جديد.
تلك هي حركة فتح.

وأين هي نقطة البدايات؟

من رابطة الطلاب الفلسطينيين في مدينة القاهرة. من ماسورة المياه التي تم تفجيرها في مطلع الخمسينات في مستوطنة صهيونية بالقرب من قطاع غزة. من محاولات البحث عن طريق للخلاص بين ذلك الجيل من الشباب الفلسطيني في سوريا ولبنان ووهج الصحراء في المنطقة الشرقية في السعودية والخليج العربي...

من تلك الحوارات بين الطلاب الفلسطينيين الذين سافروا في زمن مبكر طلباً للعلم في المانيا والنمسا وبقية دول القارات البعيدة... شباب فلسطينيون سافروا تحت ظلال أعلام

مختلفة، لكنهم حين وصلوا آخر حدود المنفى بدأ حوارهم من أجل علم واحد هو علم فلسطين.

وفي ذلك الزمن القديم كان مغنّي مخيّمنا ذيب البحيص يبدأ السامر الليلي بالغناء الموروث:

نـريـدهـا ... نـريـدهـا
كيـف مـا نـريـدهـا
بنـت الشيـخ الـعـرب
والـعسـل ريقـهـا
يـا حمـام ... يـا حمـام
وعـين سلمـى ... تنـام
تحـت ظـل القطيفـة
فـوق ريش النـعـام

وحينئذ يتواصل السهر في ذلك السامر الليلي، ويهتاج الشوق كالنيران، وينبثق الجرح الكامن تحت الجلد ...

وأين هي نقطة البدايات؟

فلسطين فقدها الجميع، فلسطين فقدها الأغنياء والفقراء، أبناء العائلات الكبيرة وأبناء العائلات الصغيرة، المتعلمون والأميون، الشعراء والعاملون في المختبرات الكيميائية... فلسطين فقدها سكان المدن الساحلية والجبلية والقرويون والبدو الذين كانوا يرتحلون داخل محيطها. فلسطين فقدها الجميع. وفلسطين هي حلم الجميع الذي يتوهج في أشكال شتى تتراوح بين اليأس والأمل، وتتجاذب بين الصمت والجنون...

ولقد كان ذيب البحيص يغير من إيقاعه فيغنّي:

والله يا دار... لو عدنا كما كنا
لأطليكي يا دار،
بعد الشيد بالحنّا.

حينداك، يتوتر إيقاع السامر الليلي ويتجلى حلم فلسطين عند الجميع بأشكال شتى وينام مخيمنا تلك الليلة وهو يستند إلى قوة الوعد.

ولعل فتح.. لعل ثورة فلسطين في كل حضورها الشامل هي قوة ذلك الوعد الذي كان مخبوءاً في حزن المواويل.

٢ ـــ طيور النار

في مطلع عام ١٩٧٨، احتشد بضعة آلاف من الرجال والنساء والأطفال في مخيم تل الزعتر الجديد في الدامور، كانت المناسبة هي الاحتفال بذكرى انطلاقة الثورة، تدفّق

أولئك الآلاف في مسيرة كبيرة طافت داخل الشوارع الضيقة في الدامور، وكان على رأس تلك المسيرة الحاشدة الأخ «أبو عمار» قائد الثورة: الشوارع ضيقة، والزحام كثيف وأسطُح البيوت احتشد فوقها الآلاف أيضاً ممن فاضت بهم الطرقـات... والزغـاريد الفلسطينية تختلط مع صوت الأناشيد ودوي الهتافات... ناصية فرعية، تتوقف المسيرة قليلا لينثر الناس كميات من الملح فوق الرؤوس منعاً للحسد حسب التقليد الفلسطيني، أو ينثرون حبوب الأرز والورود رمزاً للبركة والمحبة.

كان أهالي مخيم تل الزعتر الذين يسكنون في موقعهم الجديد في الدامور لا يزال جرحهم ينزف، ولا تزال ذكرياتهم عن مئات الضحايا من أبنائهم تثير في قلوبهم موجات من الحنين والنيران، ولم يكن في وسع أحد أن يتخيل أن هذا الجسم البشري المثخن بالجراح، يمكن أن ينهض بهذه السرعة القصوى.

واصلت المسيرة طريقها حتى وصلت إلى معسكر الأشبـال، وما أن جلس الأخ «أبو عمار» وراء المنصة الرئيسية حتى بدأت تتشكل تلك اللوحة التي تشبه الطقوس المقدسة في الأزمنة الأسطورية، مئات من الرجال والنساء يحملون أطفـالهم الصغار، يقتربون بهم من الأخ «أبو عمار»، يحملهم بين يديه، يحدق في عيونهم بحنان، يمسح على شعورهم، ثم يحضنهم ويقبّلهم...

وأذكر أنني سمعت في ذلك اليوم، مقاطع من حوار سريع بين واحد من الصحافيين الذين كانوا يغطّون أخبار الاحتفال وأحد المواطنين.

سأل الصحفي بدهشة: ماذا يفعل كل هذا الحشد من الأطفال؟

أجابه المواطن الفلسطيني: إنهم يهبون أنفسهم لفلسطين.

وعاد الصحفي يسأل: إنني أرى «أبو عمار» ينظر في عيونهم طويلا. هل هذه عادة فلسطينية؟

المواطن يجيب: نعم، إنه بهذه النظرة في العينين ينقل إليهم سر فلسطين، هذا السر الذي يقرأه الفلسطينيون في عيون بعضهم ويحملونه في قلوبهم ويزرعونه في كل المسافات.

إننا في الثورة نعمّد أطفالنا، ليس برشة من الماء، وليس بمسحة من الزيت، وليس بخرزة زرقاء أو حمراء.

إننا في الثورة نعمّد أطفالنا عن طريق حقن الذاكرة بالأسرار حتى لا تنسى، وعن طريق اشتعال الروح بالنيران حتى لا تنطفيء، وانطلاق هذه الثورة منذ خمسة عشر عاماً هو في أحد صوره إعلان اليقظة الشاملة ضد النوم، وإعلان التوتر الشامل في وجه الخمول، وإعلان النار في وجه الصقيع..

والفلسطينيون منذ نكبتهم، منذ اقتلاعهم، منذ انتشارهم وراء حدود المسافات، أدركوا أن قضيتهم كبيرة ومتشابكة، ولقد سلكوا في الغابة الكثيفة طرقا شتى، كانوا هم وفود الأحزاب الكبيرة التي وصلت لكنها لم تستطع أن تحمل قضيتهم، وكانوا هم رواد

صحراء الانتظار، لكن الانتظار انتهى وقضيتهم لم تصل، وكانوا هم بداية كل محاولة...

سلكوا طرقاً شتى في الغابة الكثيفة، ولكن الصمت في الغابة كان يسود، والرتابة تنتصر، والنسيان عند الآخرين يتراكم مثل طبقات العشب في قارة مجهولة، وأخيراً اهتدى الفلسطينيون إلى طريقهم الوحيد، ثورة الدم والنيران، أسراب من الطيور، كل طائر يحمل في منقاره قشة مشتعلة يلقيها في الحقل وها هي النار تشتعل.

في بداية الخمسينات، كان مخيم دير البلح في قطاع غزة، يتكوّم حول نفسه على شاطىء البحر... خليط متنافر من الأكواخ الطينية والخيام بأشكالها المختلفة... وكان أهالي المخيم يبدون في معظم الأحيان كأنهم يجتازون تلك المسافة بين الغيبوبة والصحو، قرويون جنوبيون تجمّعوا في ذلك المخيم مع بعض البدو الرحّل وعائلات قليلة العدد من سكان المدن الذين هاجروا وألقت بهم الرياح في ذلك المخيم.

وكان ذلك الزحام بلهجاته وأزيائه، وبعض عاداته، يوشك أن يتآلف ليتشكل منه بعد ذلك شيء اسمه مجتمع المخيم. على جانبي المخيم، من الشمال والجنوب، كانت توجد نقطتان لحرس السواحل الهجانة السودانيين، جنود سود يركبون جمالا ضامرة الأجسام سريعة العدو يضعون على رؤوسهم أغطية رأس بيضاء كبيرة كأنها الأهرامات المدرجة، ويحملون في أياديهم باستمرار كرابيج بعدة شعَب، يجعلونها تصفر في الهواء، يستحثون بها الجمال على مزيد من السير أو الجري، وكان مرور أولئك الهجانة السودانيين من المخيم يثير الذعر في قلوب الأطفال، ويجعل الكبار يتوجسون شراً...

ذات يوم قبل صلاة الجمعة، كان وسط المخيم يعج بزحام كثيف، باعة الخضار والفواكه والحبوب والملابس القديمة وضعوا بضاعتهم على الأرض، وراحوا ينادون... ورجال ونساء وأطفال جاؤوا إلى السوق يشترون بعض الحاجيات، أو يسألون عن آخرين لعلهم يجدونهم في السوق، أو يروّحون عن النفس ساعة هرباً من هذا الحصار الخانق في مخيم منفي وراء الحدود، وكان من بين المتواجدين في السوق صيّاد سمك شهير في المخيم اسمه الصلفوح لأنه فعلا يشبه سمكة كبيرة بنية اللون، وضع الصلفوح أمامه فرشا خشبياً مليئاً بالسمك وراح ينادي:

ـ طازه يا سمك، صيد العصاري يا سمك.

وكان كل شيء يوحي أن ذلك اليوم يمكن أن يمر بسلام، لولا ان الهجانة جاؤوا يركبون جمالهم العجيبة، سَرَت الرعشة في أوصال الزمام البشري الذي يحتشد في السوق، وتشبُّث الأطفال الصغار بأطراف ثياب أمهاتهم، لكن في الدقائق الأولى لم يحدث شيء، وعاد الصلفوح بندائه يعيد الطمأنينة إلى نفسه وإلى الآخرين: طازه يا سمك، صيد العصاري يا سمك.

واحد من الهجانة اقترب بجمله ووقف أمام الصلفوح، فبادره الصلفوح بكلمات خافتة وخجولة: يا أخ لو سمحت تبعد شوية...

لم يفهم الهجان السوداني الكلمات... هكذا اعتقد الصلفوح فتشجّع وقال له: الله يخليك... ابعد شوية... بدنا نستفتح.

ولم يكد الصلفوح ينهي كلماته حتى صفر الكرباج في الهواء وارتطم بوجهه. ولحظات اخرى، انهالت فيها الكرابيج فوق أجساد الزحام البشري، وبدأت تلك الجمال العجيبة تدوس كل الأشياء بسيقانها الطويلة، اهتاجت هي الاخرى... وبدأ يهطل من أشداقها زَبَد أبيض، وتصايَح الأطفال مذعورين، وولولت النساء، وانفض السوق في حالة قصوى من الذعر والفوضى والعذاب... وعندما التأم المصلون، بعد ذلك، في باحة المسجد لأداء صلاة الجمعة، وصعد إمام المسجد إلى المنبر لإلقاء الخطبة صدر عنه خطأ غير مقصود ربما... فبدلاً من أن يقول: أيها المسلمون؛

قال: أيها الفلسطينيون.

ثم إنه بعد ذلك واصَل الكلام:

حتى لا نضيع في الرمل، حتى لا يقتلنا جنود الهجانة والفرسان ورجال الدرك والأمن وفرق الملاحقة... حتى لا ننسى أسماءنا، حتى لا ننسى الوطن، كان يتعين على الفلسطيني أن يتحول إلى طائر يحمل في منقاره قشة مشتعلة ويلقي بها في الحقل الفسيح لتشتعل النيران.

٣ ــ تلك الأيام.. لا تغادر الذاكرة

يقول أبوعلي مهدي بسيسو، وهو واحد من كوادر فتح وقد قضى في سجون الاحتلال الصهيوني عشر سنين: «ان أكبر عناء للانسان داخل السجن... هوالسجن نفسه... المرهق... والفقر... والتعذيب... والاستفزازات المستمرة... هي كلها أشكال من العناء... لكن قمة العناء للانسان هي السجن نفسه».

ويقول أبو علي مهدي بسيسو أيضاً، في حديث ذكريات عن السجن: «ان جدران الزنزانة تكاد تخنق الانسان... وليس من وسيلة لمواجهة هذا الحصار... سوى الرحيل. أن يرحل السجين خارج جدران الزنزانة الخانقة... ولكن كيف؟.. ليس هناك سوى الذكريات... وجوه الأهل والأصحاب والأحبّة... ونوافذ البيوت... وامتداد الطرقات... وإيقاعات المطر في ليلة هاطلة... وتلك الحكايات التي كانت مدفونة في قاع الذاكرة... تنهض من جديد... بكيت في السجن مرة... بعد الاضراب الذي نظّمه السجناء في بئر السبع سنة ١٩٧٣... فصدر القرار بتفريقنا إلى سجون مختلفة... تلك اللحظات... لحظات الفرقة جعلت قلبي يمتلىء بالبكاء... وضحكت في السجن مرة... كان ذلك في سنة ١٩٧٢ ... عندما جاؤوا إلى معتقل بعجوز يبلغ من العمر ٧٠ عاما اسمه كامل عطا الله... وسألوه: هل إذا خرجت من السجن ستساعد المخربين؟

«قال لهم ببساطة أدهشتني: نعم... سأساعدهم.!

« — لماذا؟

«فقال لهم بنفس البساطة المدهشة: إذا لم أساعدهم... فانني بعد ذلك أموت كافرا...

«ولقد ضحكت من أعماقي يومها، عندما رأيت الغيظ الذي ارتسم على وجوه المحققين. وعلى ذكر التحقيق، فإنه من الأشياء الصعبة ... وكل إنسان يتألم حين تهوي العصي فوق لحمه وعظمه، يتألم حتى يوشك على الانهيار... أنا نفسي حدث معي هذا الشيء، وعندما وصلت إلى حافة الانهيار من شدة التعذيب، لمع أمامي وجه تلك الفتاة التي أحبها.. وجهها أضاء أمامي في لحظة خاطفة فقاومت الانهيار... ونهضت من قاع الألم... لعل الحبيبة هي فلسطين التي تتجسد في خيالنا في صورة أجمل الوجوه التي نعشقها.

«وداخل جدران الزنزانة يقاوم الانسان أشياء كثيرة... وجوه تغيب فنتشبث بها حتى لا تغيب... وكوابيس تداهمنا فنطردها... وتلك الرغبة في الخروج من السجن التي تصطدم بالقضبان... لكن الأمل يعود ويغمرنا بفرحة شاسعة... الأمل في الانتصار».

في حياة المناضلين، في ثورتنا، أجمل الأيام هي نفسها أصعبها. وتلك الأيام لا تغادر الذاكرة، إنها بحضورها تشكل ذلك الوقود السري لاستمرار طاقة العطاء...

الليل والخوف والثلج والأوحال والكمائن المباغتة، وتلك اللحظات العليا من التوتر... والاخوة الأحبّاء الذين يستشهدون على بُعد خطوات منك، حتى أن نثار دمهم الساخن يلفح وجهك أو يديك، ولا يسعك سوى أن ترمقهم للحظة بحنان ثم تواصل الطريق.

وتلك الأيام لا تغادر الذاكرة...

المسافات عبر ثلوج جبل الشيخ إلى جنوب لبنان، وأودية العرقوب، وتلك الرحلات التي تشبه الأساطير في الأغوار، وأولئك المحاربون القدامى الذين يشبهون طلائع المكتشفين للقارات المجهولة... وهل يمكن أن يتخيّل أحد، الآن، ان فدائيا من تلك الأيام، كان يحمل على ظهره كمية من الألغام، أو العبوات ليقطع بها مسافات الثلج والطين والموت إلى مكان ما داخل الأرض المحتلة، دون أن يكون معه قطعة من السلاح.

ومَن ذا الذي يواجه الموت ولا يخاف؟

يتحدث منذر عن واحدة من تلك الرحلات التي قطعها إلى داخل الأرض المحتلة مع محمود الهمشري، وجواد ابو الشعر، وربحي، وعدد آخر من الشباب... كان ذلك في منتصف تموز (يوليو) سنة ١٩٦٧ ... الانطلاق من الكريمة، ثم عبور النهر والتوغل بعد ذلك في الليل والمفاجأة بكمين... قلت للشباب: اذهبوا أنتم... وسأحميكم.

وبعد عشر دقائق عندما توغلوا في الظلام، أدركت أنني أقف أمام الموت وحيداً، تلك كانت من دورياتي الأولى... ولم أكن بعد أعرف الطريق.

ويتحدث الحاج عن دورية مع الشهيد منير، دورية إلى القدس، كان ذلك قبيل معركة الكرامة، قبل أن ننطلق مر بنا رجل ومعه طفل صغير سألناه: إلى أين تذهب يا عم؟

قال لنا: إلى أريحا.

مضى الرجل ومعه طفله الصغير، واستكملنا تهيئة التجهيزات، ثم انطلقنا. في الطريق،

تسمرنا من الخوف عندما رأينا جثتين... الرجل وطفله الصغير... ولقد دهشنا جميعاً، عندما رفع منير يديه إلى السماء وراح يدعو: يا رب.. امتني مثل هذه الموتة... أمتنى في الوطن.

انتهت الدورية بعد أشكال من العناء وعاد منير إلى القدس في دورية أخرى، لكنه استشهد في ذلك المكان الذي دعا فيه، ربما تكون تلك مصادفة... لكنها كثيـرة تلك المصادفات التي تشبه المعجزات.

تلك الأيام لا تغادر الذاكرة.

ومن هو الفلسطيني الذي لا يحمل في قلبه أثراً عميقاً من جراح النكبة، وأولئك الفدائيون الذين اندفعوا في حالة تفوق الوصف في الكرامة، وجنوب الأردن والجولان والعرقوب... ورسموا للحدود خارطة جديدة بدمائهم، وعبروا المستحيل بخطواتهم العارية وصنعوا من اللاشيء شيئاً؛ هؤلاء هم أبناء النكبة وورقة الشتات وجيل المعاناة القصوى. هؤلاء هم الذين خرجوا من عام الأمطار من قطاع غزة، تلك الأمطار التي جرفت مخيماتهم وألقت بها في البحر، حتى قال الشاعر ذات يوم:

«لم يترك السيل غير الحبل والوتد

من ذلك الشعب أو من ذلك البلد».

انهم ابناء القرى التي كان يداهمها الفرسان، وأبناء المخيمات التي كان يحاصرها الدرك، انهم ابناء البوابات المغلقة في وجوههم والتهم الموجهة إليهم؛ أولئك المقاتلون هم ابناء شعب قرر في حالة قصوى أن يجتاز بشكل خارق كل دوائر النسيان.

ولقد كتب الآلاف من جنسيات مختلفة، وفي سنوات عدة، كتبوا عن أسباب كثيرة أدت لانطلاقة فتح. ولانطلاقة الثورة أسباب اقتصادية وأيديولوجية وسياسية وتبدلات في العلاقات المحلية والدولية... وربما تكون كل تلك الأسباب صحيحة، لكن ثورتنا العظيمة التي تشبه المستحيل انطلقت في الأساس من شيء واحد، وهو تلك المعاناة التي لا يمكن حصرها لشعب بلا وطن.

وتلك الملايين من التفاصيل لهذه المعاناة يجب أن نجتازها دائماً إلى الامام، لكننا لن نسمح، أبداً، لتلك الأيام بأن تغادر الذاكرة.

٤ - التحدي... والاستجابة

في سنة ١٩٥٥، بلغ تحدي الحياة ضد الشعب الفلسطيني ذروته القصوى في قطاع غزة، فالحصار الأمني والمعيشي يكاد يخنق الناس جميعاً، والأوبئة والأمراض والآفات كانت، خلال السنوات الماضية، تفتك بالآلاف. وفوق ذلك كله، فقد كان الأعداء الصهاينة يحاولون جعل قطاع غزة ميدان رماية لجنودهم بالذخيرة الحية ضد أهداف آدمية حية.. فلقد نظموا سلسلة من المذابح ضد أهالي القطاع ابتداء من غارة الطيران الكبيرة في سوق الثلاثاء في دير البلح، وعند محطة غزة، وفي مدرسة خان يونس، وفي مستشفى الأمراض

الصدرية في مخيم البريج، وفي وادي غزة.. إضافة إلى تلك الدوريات التي كانت تذبح الرعاة، والمزارعين على تخوم القطاع.

وكان يبدو للمراقبين أن هذا الواقع، بكل تفاصيله،يمكن أن يدفع الناس دفعاً إلى أي مخرج يطرح عليهم بدلاً من هذا الجنون، وكان ان طرح مشروع الاسكان والتوطين في صحراء سيناء.

وفي الثامن والعشرين من شباط (فبراير) عام ١٩٥٥، انفجر الوضع إلى ذروته القصوى،فقد فجر أهل القطاع انتفاضتهم الشاملة، بدأت الانتفاضة من مدرسة فلسطين الثانوية، حين لوح الشباب بمناديلهم المصبوغة بالدماء الحمراء وهم يهتفون:

سال الدم، سال الدم.

ثم توسع ذلك التدفق الجماهيري ليمتد شمالاً إلى جباليا وبيت حانون، وجنوباً إلى المعسكرات الوسطى في البريج والمغازي والنصيرات ثم إلى دير البلح وخان يونس ورفح، مظاهرات مثل السيل الهادر جرفت معها الرجال والنساء والأطفال في احتشاد لا يمكن وصف ايقاعه بدقة... اشتعلت النيران في مراكز الادارة ومراكز وكالة الغوث والبوليس الدولي.

لا توطين.. ولا اسكان، يا عملاء.. الأمريكان.

ولقد حدث بعد ذلك ان تراجع مشروع المؤامرة، وانطلقت حركة الفدائيين، وسجل الفلسطينيون انتصارهم الأول في مواجهة التحدي الكبير.

لقد كتب الكثيرون عن تلك الانتفاضة، وحاول بعضهم أن يلبسها العنوان الذي يريد، لكنه لم يسبق لحزب، مهما كان، ان يقنع الناس، قبل ذلك، بأن يحرقوا أرغفة الخبز الوحيدة التي يملكونها... مثلما حدث في ذلك الانفجار في قطاع غزة.

تلك الانتفاضة، كانت الاختبار الناجح الأول، لقدرة شعبنا على الاستجابة للتحدي الكبير، ليس فقط لأن الكثير من قادتهاوتلاميذها هم اليوم من قادة فتح وكوادرها، وليس فقط لأن بعض الأسماء البارزة التي اشتركت فيها اتحدت رغم الخلافات العقائدية في ايديولوجيا عليا واحدة هي أيديولوجيا فلسطين، وإنما لأن شعبنا الفلسطيني أعطى لفكرة الدفاع عن نفسه مضموناً يفوق آلاف المرات توقعات الآخرين.

فلسطين موجودة في التواصل.

تواصل الانتماء اليها.

وتواصل البحث عنها.

وتواصل القتال في سبيلها.

وتواصلها في الميدان الحضاري لشعبنا.

ويقول الدكتور عبدالرحمن المزين، في موسوعته عن التراث الشعبي الفلسطيني ان الكثير من المظاهر السائدة اليوم لدى الشعب الفلسطيني هي متصلة في الميراث الحضاري منذ بضعة آلاف من السنين، فأسبوع الطفل، وأسبوع العرس، وأسبوع الميت... هي نابعة من التقديس للالهة السبعة التي كان يعبدها الفلسطينيون في الأزمنة القديمـة. وان الرقصات الشعبية السائدة اليوم، هي على نظام تلك الدبكات القديمة نفسها، وكذلك ألوان الملابس الزاهية، والكثير من الأواني. وان الحفريات الحديثة لمدينة أريحا القديمة، تثبت ان نقوش الحصر والبسط التي تستخدم اليوم هي تلك النقوش التي كانت تستخدم في فلسطين قبل بضعة آلاف من السنين نفسها.

فلسطين موجودة في التواصل.

وتلك البنادق التي قاتلت في ثورة سنة ١٩٣٦، هي التي نهضت من مخابئها ونفضت عنها الغبار وقاتلت سنة ١٩٤٨... وتلك نهضت نهضة ثانية، ولملمت جراحها، وانطلقت بقوة الميراث والتواصل في عام ١٩٦٥ في هذه الثورة الشاملة.

وتكثر عند الفلسطينيين عادة تسمية الأبناء بأسماء آبائهم الذين استشهدوا في المعارك، وهذه القدرة على التواصل هي نفسها القدرة على الاستجابة للتحدي الذي تتميز بتجليات متعددة. في مواجهة التهويد، شكل فلسطينيو الجليل أعلى مظاهر العروبة، وأنتجوا أفصح شعر عربي في العصر الحديث. وفي مواجهة التذويب، زادت نسبة التكاثر. وفي مواجهة المنفى، أطلق الفلسطينيون أسماء مدنهم وقراهم على تجمعاتهم السكانية وعلى مدارسهم ومؤسساتهم وحتى محلاتهم التجارية.

ولقد جاءت فتح.

جاءت الثورة في انطلاقتها العظيمة، وفي مسيرتها العظيمة خلال ستة عشر عاماً لتعبر بقوة عن هذا التواصل وعن كافة التحدي.. انفتاح بين تجربة الاجيال، وانفتاح بين الطبقات، ولقاء لكل فئات الشعب.

جاءت فتح، جاءت الثورة ضد فكرة النخبة المعزولة عن سواها وضد فكرة الايديولوجيا المعزولة عن واقعها. تواصل بين الاجيال، وتواصل بين الطبقات، وتواصل بين التجارب.

وهذا الشعب الفلسطيني كله ما دام هو في المنفى، فإنه من طبقة واحدة، شعب مقتلع من وطنه، شعب لا بد أن يعود للوطن.

٥ - موعد مع الفرح

في واحد من التقارير الخطيرة التي نشرها معهد بروكنز، تحدث عن دولة من أهم الدول في الشرق الأوسط، دولة بلا أرض هي منظمة التحرير الفلسطينية. كما تحدث عن ظاهرة من أهم الظواهر العالمية في العصر الحديث هي ظاهرة الوطنية الفلسطينية.

انطلقت الثورة،

فنهضت في الجسم الممتد عبر هذا الكون، نهضت ثانية تلك الروح التي لا تموت، وفيما مضى، قبل انطلاق الثورة كان الفلسطيني يحاول أن يخفي سره في عينيه ويذرع شوارع العالم مختفياً وراء جواز سفر آخر، أو علم آخر، أو اسم آخر. كان الاسم الفلسطيني محرماً ومطلوباً، وكان الفلسطينيون يفضون بأسرارهم لبعضهم بعيداً عن أعين الرقباء...

لم يزل الخطر.

لم تنته الملاحقة.

وتأجج الحقد عند الأعداء...

لكن فلسطين تعلن عن نفسها الآن بأشكال متعددة، أبرزها أن ينادي الناس بأعلى الصوت: اننا فلسطينيون.

وهذا الاندفاع على شاشة العالم، وهذا التفوق على كل صعيد، وهذا الحضور في كل التفاصيل، اسمه الوطنية الفلسطينية...

في سنوات الاستنفار القصوى، يأتي الفلسطينيون من كل مكان في العالم ليحملوا بنادقهم ويقاتلوا ويشتركوا في ملحمة الموت والبقاء، ليس هناك قانون صارم، وليس هناك إلزام صارم يدفعهم إلى ذلك، ولكنهم يجيئون مثل فصيلة نادرة من الطيور.. تقطع آلاف الأميال لتلتقي في جزيرة معينة للتكاثر واستمرار الحياة.

والفلسطينيون الذين ذهبوا بعيداً ذات يوم، نراهم الآن يقتربون في قلب الدائرة، أساتذة جامعات ورجال علم وشعراء كبار وتجار متفوقون ومهندسون ومغامرون وصلوا إلى آخر حدود القارات.

انطلقت الثورة، فنهضت ثانية تلك الروح التي لا تموت.

هذه الظاهرة الكبرى، ظاهرة الوطنية الفلسطينية، تتجسد كل يوم بأشكال شتى، ابتداء من ذلك الشبل الذي جاء متسللاً مشيا على الاقدام من مدينة الناصرة خلال حرب السنتين في لبنان ليقول ان والده أرسله لنجدة الفدائيين؛ أو ذلك الرجل في عمان الذي أرسل، خلال حرب الثمانية أيام في الجنوب، سيارة نقل كبيرة مليئة بأرغفة الخبز؛ أو تلك المرأة التي جاءت بابنها بعد معركة قلعة الشقيف لتقول:

– هذا ولدي الثاني.. خذوه مقاتلاً معكم ليكون حارساً على دماء أخيه.

ولقد آمنت فتح منذ انطلاقتها بظاهرة الوطنية الفلسطينية، حين دعت كل الورود ان تتفتح في حديقتها المقدسة... حديقة فلسطين.

بالاضافة إلى ذلك، أبدعت هذه الثورة أشكالاً لم تنجزها من قبل ثورات أخرى، مؤسسات للقضاء والقانون، ومؤسسات للطب والعلاج، ومراكز للبحث والتخطيط، ومؤسسات للفنون بكل أشكالها. وكل الورود يجب ان تتفتح في حديقتنا... حديقة فلسطين.

نوافذ مفتوحة على الأمل، نوافذ مفتوحة للعطاء.

ولم يحدث من قبل أن ثورة أو دولة منحت الخبز وكل وسائل الحياة لأبناء المسجونين لديها مهما كانت التهمة كبيرة سوى ثورة فتح... ثورة فلسطين.

ولم يحدث من قبل ان ثورة أو دولة، كرمت الموهوبين من أبناء شعبها قبل موتهم أو بعد موتهم حتى لو كانوا مختلفين معها، أو غير متطوعين في صفوفها، مثلما فعلت ثورة فتح... ثورة فلسطين.

نوافذ مفتوحة على الأمل، نوافذ مفتوحة للعطاء.

وهذا الانسان الذي دفعته فتح لأول مرة في تاريخ العرب المعاصر في وجه الآلة العسكرية المتفوقة لينتصر عليها ويغير المعادلات... هذا الانسان أعطته الثورة كل شيء، أعطته حريته القصوى، حتى يعطي لفلسطين كل إبداعه الذي بلا حدود.

ولقد قيل ان عظمة هذه الثورة في واحد من جوانبها، انها تشبه عائلة يتم العبور بها وسط حقول مترامية من الألغام لتصل إلى شاطىء السلامة؛ إذ كيف نتفادى الألغام الخارجية، وكيف نتلافى المشاحنات الداخلية، لتصل العائلة سليمة إلى شاطىء السلامة. هذه هي العبقرية، ولقد تحقق أكثر من النجاح على هذا الصعيد خلال مشوارنا الطويل...

انقلاب شامل في تفاصيل الحياة،
شعب يحمل السلاح في يد الجميع،
وفصائل تتعارض وتجتهد.

لكن الفلسطينيين سجلوا وسط محيطهم المليء بانقسامات العنف، ووسط هذا العالم المليء بالكراهية انهم قادرون على قيادة السفينة في البحر الهائج دون ان تمتد سيوفهم إلى نحورهم كما يراهن الأعداء.

نوافذ مفتوحة على الأمل، نوافذ مفتوحة للعطاء.

ولقد قال مناحم بيغن في واحد من تصريحاته المجنونة: «ان القتال سوف يستمر بيننا وبين الفدائيين حتى ينتهي أحد الطرفين».

والفلسطينيون يقولون بأعلى الصوت: اننا باقون، اننا على طريق المستقبل.

٦ - من حامل الوثيقة إلى حامل الرشاش

لا بد أن كل فلسطيني يعرف قصة مشابهة لقصة ذلك المواطن الفلسطيني الذي اسمه محمد الداعوق، ذلك المواطن الذي استقل الطائرة من احدى المطارات العربية مع غيره من الركاب الآخرين، واستمع مثلهم إلى ارشادات الاقلاع وارشادات الهبوط، ولكن حين هبطت الطائرة في المطار وهبط عن السلم، ووصل إلى قاعة جوازات السفر حيث يهبط بقية المسافرين، تأخر دوره كثيراً، قالو له: انتظر.

وانتظر محمد الداعوق فعلاً، انتظر حتى خلت القاعة نهائياً، ولم يعد سواه ينتظر... وفي تلك اللحظات قالوا له:

- غير مسموح لك بالدخول.

- لماذا؟

- انك تحمل وثيقة سفر للّاجئين الفلسطينيين.

وصعد محمد الداعوق ثانية إلى الطائرة نفسها التي جاء بها، ولكنه، عندما وصل إلى المطار الذي انطلق منه، قالوا له: غير مسموح لك بالدخول.

- لماذا؟

- انك تحمل وثيقة سفر للّاجئين الفلسطينيين.

وتكررت المأساة من مطار عربي إلى آخر سبع وعشرون رحلة... ومحمد الداعوق يصرخ: لقد تعبت... أريد الهبوط فوق أي أرض تقبلني. لقد تعبت... ان الطيور نفسها تهبط من سمائها وترتاح.

سبع وعشرون رحلة في الفراغ، أفواج من المسافرين، بشر بألوان مختلفة، ولهجات مختلفة، تفتح لهم على مصاريعها بوابات العواصم؛ وذلك الطائر الفلسطيني يحلق في السماء متعباً، وعندما سمحوا له أخيراً بالهبوط، قالوا له: يجب ان تثق اننا مع القضية.

تلك هي واحدة من آلاف القصص والحكايات التي يحفظها الفلسطينيون عن ظهر قلب، ولا يدعونها تفلت منهم، والتي تندرج كلها تحت عنوان: «يوميات حامل الوثيقة»؛ وهي قصص وحكايات تجسد قسوة التيه، وقسوة المنفى، وقسوة المعاناة التي يعانيها الانسان حين يفقد وطنه ويصبح مرفوضاً من الجميع.

والذين لا يفهمون ايقاع الألم والعذاب والقهر والسخط والغضب في يوميات حامل الوثيقة، لا يمكنهم أن يفهموا كل تلك البطولة، وقوة التمسُّك، وعظمة التضحية في يوميات حامل الرشاش.

نداء واحد أطلقته فتح إلى أعضاء تنظيمها بعد هزيمة الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وإذا بالآلاف من الشباب يتركون دراساتهم الجامعية، أو وظائفهم المريحة، أو مواقعهم الاجتماعية العالية ويأتون إلى حافة النهر في الكرامة يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، ويقطعون المسافات البعيدة القاتلة بأقدامهم العارية...

دماء غزيرة نزفت في معركة الكرامة، ومئات من الجثث باركت الأرض، وجراح وآلام.. لكنَّ الفلسطينيين تدفقوا بالآلاف إلى عرسهم الدموي...

وكان من الصعب أن يفهم الآخرون لماذا كل هذا الاقبال على حدائق الموت.

وانهم يبتسمون، في الصور التذكارية التي يلتقطونها قبل أن يذهبوا في دوريات

انتحارية، أولئك هم الفلسطينيون. وتزغرد الأمهات، وينتعش الآباء بشعور الافتخار. وبعد المجزرة الزهبية يتحول كل أهالي مخيم تل الزعتر إلى أعضاء في الثورة...

وذات يوم احتار الأعداء في هذه الظاهرة، فقال موشي دايان: أريد أن أعرف الدافع وراء شاب صغير السن بإمكانه أن يجد فرصة العيش الهادئة في أي مكان في الدنيا، ولكنه يأتي مع الفدائيين ليموت.

من يوميات حامل الوثيقة، إلى يوميات حامل الرشاش.
مسافة خاطفة كوميض البرق اسمها اليقظة، ومسافة شاسعة كالدهر اسمها المأساة.

وثمة صور باهرة في إشراقها. هذا الفدائي، كيف يقاتل... مهارته، قدرته على الاستيعاب، قدرته على فهم الواقع المحيط به، قدرته على التحمل، صور باهرة في اشراقها، أعظمها على الاطلاق هي القرار. ان تعرف ان الخصم متفوق في العدد وفي السلاح، وان تعرف ان لحمك عارٍ تماماً، وان تعرف ان المحيط من حولك يتحرك ببطء، أو يطبق عليك الخناق، ثم بعد ذلك كله، أن تأخذ القرار بالاستمرار. وان تأخذ القرار بالمواجهة.

ثورة خارج حدود الحسابات المألوفة، ولذلك فإن الاصدقاء قد أصابتهم مفاجأة الفرح. والاعداء اصابتهم مفاجأة الصدمة، خارج حدود الحسابات المألوفة.. لأن الجرح الفلسطيني كان واسعاً بامتداد هذا الكون، ولأن الموضوع الفلسطيني كان متداخلاً مع تشابكات الغابة الكثيفة.

ولو انتظر شعبنا أن تتحقق جداول الحساب العادية، لظلت الثورة جنيناً ميتاً في بعض الغيب. وهذا هو الفرق دائماً بين الفكرة والملحمة، الفرق هو قوة القرار وقوة التضحية وقوة الحلم.

ومنذ اللحظة الأولى، كانت هذه الثورة تدفع ثمن قرارها الشجاع ألماً ودماً، اتهامات وحصاراً ومطاردة ومجازر كبرى وخناجر في الظهر وجبهة دائمة الاتصال... ومثل فرسان العصور القديمة، كان أبناء فتح وأبناء هذه الثورة يدفعون أغلى شيء لكي تكرس الفكرة ويتجسد الحلم وتستمر المسيرة.

قادة شهداء، عبد الفتاح حمود وأبو صبري وأبو علي اياد وأبو يوسف النجار وكمال عدوان وكمال ناصر وخالد يشرطي وغسان كنفاني.

كوادر شهداء، منير وأبو تمام وربحي وجواد وأبو صفوت والهمشري وسعيد حمامي وأبو الخير وعلي ياسين والحاج حسن ومحمد علي وقافلة تملأ كتاب فلسطين.

نموت واقفين كالأشجار ولا نركع.

قالها أبو علي اياد ومضى تاركاً لنا مساحة الجرح نزرع فيها ألف حديقة. نحول حلمنا إلى حقائق، قالهاكمال عدوان ومضى تاركاً لنا نوافذ الثقة والأمل. ونعيم امتطى صهوة البحر

وأبحر باتجاه الفكرة العليا. وأبو عمر. وأبو الوفا الذي قذف البحر جثته، كأنما يبعث إلينا برسالة أخيرة.

من يوميات حامل الوثيقة إلى يوميات حامل الرشاش. مسافة خاطفة كوميض البرق، مسافة شاسعة كأنها المستحيل. هذه هي مسيرة ثورتنا الموعودة بالنصر.

٧ - طريقنا إلى الانتصار

من قنبلة قديمة بلا صاعق، وبندقية أكلها الصدأ، وعبوة في وعاء من الصفيح إلى صناعة الأسلحة والقذائف... هذا هو طريقنا الذي قطعناه بالألم والدماء.

من حديث خافت الصوت في مغارة معزولة، إلى خطبة تنقلها اذاعات العالم من فوق منبر الأمم المتحدة... هذا هو طريقنا الذي قطعناه بالعطاء المتواصل.

من أشبال صغار، إلى خريجين من أهم الاكاديميات العسكرية في العالم... هذا طريقنا الذي قطعناه بالتعب المتواصل طيلة الأيام.

وأبعاد متعددة نراها اليوم للحضور الفلسطيني، حضور في معركة عسكرية، وفي انتفاضة شعبية، وفي عملية انتحارية، وفي مساعدة ثورية نقدمها للآخرين، وفي أطر تحتوي كل الشعب هم عمال وطلاب وفلاحون وأشبال وزهرات ومعلمون ومهندسون وأطباء ونساء وحقوقيون وفنانون وكتاب وصحفيون ومؤسسات كبرى للعمل والطب والعلاج ورعاية أسرنا والتعليم... هذا هو طريقنا الذي قطعناه بالجهد والمعاناة.

ويقول أحد المحاربين القدامى في فتح: «عندما ينتهي الطعام الذي تحمله الدورية... كنا نلتجيء إلى أي بيت من بيوت القرى التي نمر بها.

« - يا عم.. هل نجد عندك كسرة خبز؟

« - من أنتم؟

« - نحن رعاة تأخر بنا الوقت.

«يحضر لنا أهل ذلك البيت طعاماً... لا يقولون شيئاً... ولكن في عيون بعضهم كان يلمع بريق الفرح... لقد عرفونا... عرفوا اننا فدائيون».

وتلك الطرق الجبلية الضيقة من عرفة إلى جبل الشيخ، إلى شبعا والهبارية وكفرشوبا وكفر حمام وكل تعاريج العرقوب كانت تبشر بقدوم الفدائيين... كانت طرقاً ضيقة مهملة. وهي اليوم، رغم المعاناة وسقوط القذائف واشتعال النيران، أشهر طرق في العالم... انها طرق الفدائيين.

وتلك المخاضات على نهر الأردن، والمسارب إلى وادي الرقاد في الجولان، والأودية في جنوب لبنان، حملت ذات يوم دفء الحلم الأول. حين جاء الفدائيون... فكرة تمشي على قدمين؛ حلماً يتحرك؛ رغبة كامنة في وجدان الأمة تتحقق الآن.

وخلال حرب السنتين في لبنان، جاءت والدة الشهيد سعد من الضفة الغربية.. قالت: أريد ولدي قالوا لها: لقد استشهد.

ردت عليهم: الله يرحمه.. أريد أن أرى قبره.

لم يكونوا قد تمكنوا بعد من احضار جثته، ولكنهم أخذوها إلى مقبرة الشهداء وأجلسوها أمام قبر، وراحت هي تذرف الدموع. كانت دموعاً هادئة جليلة لأم فلسطينية شجاعة فقدت ابنها الحبيب. وحين انتهت، قالت لهم: اعلم أن ولدي ليس في هذا القبر... لم أشم رائحته.. ولكنني بكيت أمام هذا القبر... لعل أماً أخرى تبكي على ولدي.

وطريق الآلام أيضاً قطعناه، قطعه شعبنا ببسالة منقطعة النظير؛ وهو يتصدى لدبابات الاحتلال بالأيدي، ولدوريات الاحتلال بالحجارة، ويخلق شيئاً خارقاً للعادة. أقوى تنظيم داخل السجون.

ستة عشر عاماً.

لحظة خاطفة مثل الوميض في عمر أمة شعب،

مساحة شاسعة كأنها المستحيل.

ستة عشر عاماً من عمر ثورتنا،

يكبر الأمل... ويمتد الحلم... تنفتح آلاف النوافذ...

يسجل الشعب الفلسطيني اسمه في سجل الشعوب الكبيرة لأنه يندفع على طريق الثورة... طريق الانتصار.

عبداللطيف البرغوثي

دور التربية في دفع عجلة التنمية
٢ - التخطيط من أجل تنمية الشعب الفلسطيني

سبق أن ألمحنا إلى عدم امكانية الفصل بين التربية والسياسة، فيما يتعلق بتخطيط التربية من أجل التنمية الشاملة. والقضية الفلسطينية، قضية تتداخل السياسة في كل أنسجتها. وإذن، فهل يمكن التخطيط للتربية الفلسطينية، وبالتالي للتنمية الفلسطينية، في ظل الأوضاع المعروفة التي يعيشها الفلسطينيون إما في المنفى وإما في ظل الاحتلال الاسرائيلي؟ هذا هو السؤال الكبير الذي سنحاول الاجابة عنه من خلال الجزء المتبقى من هذا البحث. ولنبدأ باستعراض الأحوال الفلسطينية المعروفة، ليس من باب التعريف بها، ولكن من باب التذكير فقط، تمهيداً للدخول في موضوع التنمية الفلسطينية.

عندما انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين في أيار (مايو) ١٩٤٨، نفذ الانجليز مؤامرتهم القديمة على فلسطين، بمعاونة حلفائهم من الرجعيين العرب، وحلفائهم من الامبرياليين الغربيين، والصهيونية العالمية، فأقاموا دولة اسرائيل، وشردوا معظم الشعب العربي الفلسطيني من دياره. ونتيجة لذلك، تمزق الشعب الفلسطيني أشلاءً، فصار جزء صغير منه يقل عن ربع المليون، في سنة ١٩٤٨، يعيش داخل اسرائيل - صار عددهم في سنة ١٩٨٠، حوالي ستمئة ألف نسمة -وجزء اخر استقر في قطاع غزة وفي الضفة الغربية، وأُتبع القطاع للادارة المصرية، كما ضُمت الضفة الغربية إلى المملكة الاردنية الهاشمية، حتى حزيران (يونيو) ١٩٦٧، عندما استأنفت اسرائيل عدوانها واحتلت الضفة الغربية وقطاع غزة، ووضعتهما تحت حكم ادارتها العسكرية. أما الجزء الأكبر من الشعب الفلسطيني، فقد شرد في أرجاء الدنيا المختلفة، وإن كان أكثر هذا الجزء قد استقر في الضفة الشرقية من الاردن، وفي سوريا ولبنان. وقد عملت كل الدول والأنظمة

نشر القسم الأول من هذه المادة في العدد السابق من **شؤون فلسطينية**، رقم١٠٩، بعنوان: **دور التربية في دفع عجلة التنمية**.

المعادية للفلسطينيين على تذويبهم في المجتمعات التي استقروا فيها، ولكنّ وعي الفلسطينيين، وايمانهم بأنفسهم، وبقضيتهم، واصرارهم على إثبات وجودهم، والمحافظة على هويتهم، واسترداد حقوقهم، كل هذه الامور، حالت دون ذوبانهم وضياعهم، بل ودفعتهم إلى البروز على مسرح الأحداث والسياسة أكثر من ذي قبل. ولذلك فإنهم التفوا حول ثورتهم التي انطلقت شرارتها، في أعقاب هزيمة الامة العربية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فكانت بارقة أمل مشرقة في أيام كانت من أحلك ما مرت به الامة العربية في تاريخها الحديث.

وإذن، فأين تقيم التجمعات الفلسطينية في الوقت الحاضر، وما هي أعدادها؟ ليست لدي احصاءات دقيقة وموثوقة للرد على هذا السؤال، ولكنني أعرف أن في الضفة الغربية التي تقدّر مساحتها بـ٥٦٥٠ كم٢(١) من المواطنين العرب – سواء منهم مَنْ كانوا من أبنائها الدائمين أو مَنْ استقروا فيها بعد حرب ١٩٤٨ من عرب ويهود – ٦٨١٢٠٠ نسمة في سنة ١٩٧٧(٢). ويبلغ عدد العرب المقيمين داخل اسرائيل، منذ سنة ١٩٤٨، حوالي ستمئة ألف نسمة، أكثرهم في منطقة الجليل والمثلث. أما قطاع غزة فإن فيه حوالي أربعمئة ألف نسمة من العرب الفلسطينيين(٣). وبهذا فإن عدد العرب الفلسطينيين الذين يقيمون تحت ظلال الحراب الاسرائيلية لا يقل عن مليون وثلاثة أرباع المليون نسمة. وفي تقديري أن الفلسطينيين الذي شرِّدوا، أو أجبروا على العيش خارج فلسطين، لا يقل مجموعهم عن مثل ذلك الرقم؛ وقد أسلفت أن أكثرهم يعيشون في الضفة الشرقية من الأردن، وفي سوريا ولبنان، ثم العراق وشبه الجزيرة العربية، ومصر وشمال إفريقيا، بالاضافة إلى أعداد قليلة تنتشر في كل بلدان العالم.

أوضاع التعليم الفلسطيني

في ضوء الأوضاع الديموغرافية الفلسطينية السابقة، يمكن القول إن الفلسطينيين يلاقون محنة، بل محناً كبرى، في سبيل تعليم أبنائهم وبناتهم، وفي كافة مراحل التعليم؛ فهم خارج فلسطين مضطرون لأن يُلحقوا أبناءهم وبناتهم بمدارس وجامعات البلدان التي يقيمون فيها – إن أسعدهم الحظ – حيث يربون تربية، أقل ما يقال فيها إنها تربية منٌّ وأذى، وإنها تربية غير فلسطينية، بل هي في واقعها تربية تهم بتحويل الفلسطيني إلى غير فلسطيني في قيمه، وعاداته، وولائه، وتطلعاته. ولولا وعي الفلسطينيين، ولولا قيام الثورة الفلسطينية في وقت مبكر واستقطابها للفلسطينيين، وتعزيزها لتمسكهم بهويتهم، وبقضيتهم، لتأقلم الفلسطينيون وذابوا في مجتمعات البلدان التي وجدوا أنفسهم يقيمون فيها، سواء كانت عربية أو غير عربية. إننا بهذا الكلام، لا نرمي إلى إنكار فضل ذوي الفضل، فلهم على الفلسطينيين أيادٍ مشكورة، ولهم في أعناقهم جميل لن ينسى، وقد حاول الفلسطينيون وسيحاولون سداده دائماً، وعلى أفضل وجه، وذلك من خلال ما أسهموا ويسهمون به في تطوير تلك البلدان، ودفع عجلة التنمية فيها، ابتداء بالضفة الشرقية من الاردن، وانتهاء ببلدان شبه الجزيرة العربية. ولكن ما نريد قوله، هو أن ما يتاح لأبناء فلسطين من التعليم خارج فلسطين، لا يخضع للارادة الفلسطينية، وبالتالي، فلا يمكن توجيهه لخدمة القضية الفلسطينية، ولا التنمية الفلسطينية(٤).

أما في فلسطين المحتلة، فالمأساة أشد أسىً، والتمزق التربوي أمرُّ ألماً؛ فالتعليم المدرسي بين عرب سنة ١٩٤٨ تتحكم فيه اسرائيل بكل دقائقه واتجاهاته؛ فالمناهج في المدارس العربية دون مناهج المدارس اليهودية، ومستوى المعلمين العرب، أكاديمياً ومالياً، دون مستوى المعلمين اليهود، والكتب العربية المدرسية دون أي مستوى مقبول، وحصيلة التوجيه التربوي لا يجوز أن تكون فلسطينية، بل يجب أن تكون في النهاية لصالح اسرائيل. هذا بالنسبة للمدارس والتعليم المدرسي. أما بالنسبة للتعليم العالي، فلا يسمح بإقامة جامعات أو معاهد عربية، ولم تتح الفرصة للطلبة العرب بدخول الجامعات والمعاهد الاسرائيلية إلا في حدود ضيقة جداً، وفي الكليات النظرية فقط، في معظم الحالات. وحتى عندما قبلت جامعة بيرزيت عدداً قليلاً من طلبة عرب ١٩٤٨، انزعجت الحكومة الاسرائيلية، إلى حد أنها ناقشت هذا الموضوع في إحدى جلسات الكنيست. أما لماذا تمنع اسرائيل، عرب ١٩٤٨ من دخول التعليم العالي، ولا سيما كلياته ومعاهده التطبيقية، فهو أمر واضح لا يحتاج إلى كبير اجتهاد أو ساطع برهان: إنها تريدهم أن يظلوا متخلفين، وأن يظل أكثرهم عمالاً يقدمون لاسرائيل الخدمات التي لا تليق بأبنائها، باعتبار أنهم، طبقاً للعقيدة الصهيونية، ابناء شعب الله المختار، وهي بالطبع لا تريدهم أن يتقدموا فكرياً، لأن ذلك سيحركهم للمطالبة بحقهم الفلسطيني بكل الطرق الممكنة، وذلك ليس في صالح اسرائيل.

وإذا ما التفتنا إلى قطاع غزة، فإنّا سنجد أن المناهج التي طبقت على مدارسه منذ سنة ١٩٤٨، هي المناهج المصرية، وهي مناهج نقبلها باعتبارها عربية، ولكننا نظل نصر على وجوب أن تعدل في فلسفتها، واتجاهاتها، ومحتوياتها، لتكون ليس عربية فقط، وإنما عربية فلسطينية.

وبالنسبة للضفة الغربية فإنها، منذ سنة ١٩٤٨، بدأت تسير على المناهج الاردنية، التي يصدق عليها ما قلناه عن المناهج المصرية في القطاع.

ومنذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، خضعت الضفة الغربية ومعها قطاع غزة، لادارة الحكم العسكري الاسرائيلي، الذي أبقى على المناهج المصرية في القطاع، والمناهج الاردنية في الضفة، ولكنه مسخ تلك المناهج، فألغى بعضها وبعض الكتب المقررة لها، وترك التلاميذ والمعلمين دون كتب، وغيرّ في بعض الكتب الأخرى، بما يخدم المصلحة الاسرائيلية، إلى حد حذف الآيات القرآنية من كتب التهذيب، والمطالعة، والدين، إذا لم تكن مرضية للاسرائيليين.هذا بالنسبة للكتب المدرسية المقررة، أما كتب المطالعة الخارجية والمجلات، فمحرم دخولها إلى مكتبات المدارس، إلا بإذن من ضابط التربية، وهو إذن يصبح بسبب صعوبة الحصول عليه مساوياً للمنع التام.

وعلى مستوى التعليم الجامعي، وفي محاولة لتخفيف حدة المحن التي بدأ الآباء والابناء، بعد الاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٦٧، يكابدونها في سبيل الوصول إلى التعليم الجامعي ومواجهة نفقاته الباهظة، نشأت في الضفة جامعات: بيرزيت، وبيت لحم، والنجاح (في نابلس)، وجامعة القدس (كلية الدعوة واصول الدين في بيت حنينا)، وكلية

التمريض العربية (في البيرة)، وكلية الشريعة (في الخليل)، وجامعة الأزهر (في غزة)، والحبل على الجرار!

وقد كنا نفرح لمثل هذا الاهتمام بمؤسسات التعليم الجامعي والاقبال على انشائها، ونبتهج لهذه الظاهرة، ونعتبرها علامة على حيوية شعبنا الفلسطيني، ووعيه، وإدراكه، وتفانيه في سبيل العلم، لولا خوفنا من عقابيل مثل هذه الهجمة غير المتروية على التعليم الجامعي، ولولا سورة الشك الذي ينتابنا في أن هذه الهجمة قد تكرس التمزق التربوي الذي لاحظناه على مستوى التعليم المدرسي، فتسير كل مؤسسة جامعية وفق فلسفة خاصة بها، وربما تكون فلسفة غير فلسطينية. إننا ننادي باحترام الحرية الاكاديمية، وننادي باحترام استقلالية مؤسسات التعليم الجامعي وبديموقراطيتها، ولكننا نشترط أن يكون ذلك كله ضمن إطار فلسفة فلسطينية شاملة، ورؤية فلسطينية واضحة مدروسة، وخطة تنمية فلسطينية شاملة ومبرمجة، نلتزم جميعاً بأهدافها، ونتحرك نحو تحقيقها بالأسلوب أو الأساليب التي تعجبنا. وبكلمات أخرى، يجب أن تكون كل الجامعات الفلسطينية حرة مستقلة في أساليبها واجراءاتها، ولكن ملتزمة بالأهداف الفلسطينية الكبرى، كما تحددها فلسفة تربية وتنمية فلسطينية شاملة، نتنادى جميعاً لدرسها، ونقاشها، وبلورتها، ثم نشرها، وتعميمها، واعتناقها والالتزام بها.

الموقف العربي من التربية والتنمية الفلسطينيتين

بالاضافة إلى ما سبق الالماح إليه، فيما يتعلق بتعليم الفلسطينيين في أماكن اقامتهم خارج فلسطين، ولا سيما في البلدان العربية، لا بد من التنوية، بالجهد المشكور الذي تبذله المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في هذا الخصوص؛ فقد جعلت مسألة تعليم الشعب الفلسطيني تحتل المكان الأول في جميع أنشطتها، وأعطتها الوزن الأكبر، في جميع المؤتمرات التي عقدتها المنظمة حتى سنة ١٩٧٧(٥). وقد نادت المنظمة بأن من بين الأهداف التي يجب أن تراعى في المجال التربوي، بالنسبة للشعب الفلسطيني، وضع سياسة تربوية شاملة لأبناء فلسطين، تكون مرتبطة بالأهداف القومية العربية في العودة إلى فلسطين لتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته على أرضه، وضمان الحياة الكريمة لأبنائه، بالتعاون مع أبناء الوطن العربي. ويقتضي ذلك في رأي المنظمة العربية، تعميم التعليم الابتدائي، وتحقيق الالزام للصغار، ومحو الامية للكبار، كما يقتضي صيانة المواطنين العرب في الأرض المحتلة، حتى يظلوا محتفظين بجوانبهم الاجتماعية، والثقافية، والقومية، على أعلى المستويات. وهو يقتضي أيضاً التوسع في التعليم الثانوي بأنواعه، من عام، وفني، ومهني، والعناية بالتعليم اللامدرسي، والتعليم بالمراسلة، وبأنواع التعليم المفتوحة، والمستمرة،والجماهيرية. ويجب أن تُجعل القضية الفلسطينية ذاتها، محوراً رئيسياً للتربية القومية في جميع الأقطار العربية، وفي جميع أعمار التعليم، حتى تتجه طاقات أبناء الوطن العربي كله، نحو الكفاح لاستعادة الوطن السليب، وبذلك وحده، يستقر السلام في المنطقة العربية وتهيأ الظروف للنمو المطرد(٦).

وفي تقرير اللجنة التربوية، المنبثقة عن مؤتمر المنظمة العربية، الذي عقد في صنعاء سنة ١٩٧٢، خصص النموذج الرابع من نماذج استراتيجيات التربية، التي

اعتبرتها اللجنة ملائمة للأقطار العربية المختلفة، لفلسطين، ومما جاء فيه:

على الرغم مما تعرض له شعب فلسطين من محنة، استمرت أكثر من ربع قرن، كانت سبباً في سلب أرضه وتشريده في عدد من أقطار الوطن العربي وخارجه، فإن الروح القومية التي تعمر هذا الشعب، وما يتميز به من ذاتية وحيوية، ومن إرادة النضال، أدت بأبنائه إلى السعي وراء فرص التعليم، على الرغم من الصعوبات التي يواجهها في هذا السبيل؛ لذلك فلا بد من:

«وضع سياسة تربوية شاملة لأبناء فلسطين، مرتبطة بالأهداف القومية في العودة إلى فلسطين، وتشكيل دولتها، وضمان الحياة الكريمة لأبنائها، بالتعاون مع أقطار الوطن العربي. ولا بد لتلك السياسة من المرامي الاستراتيجية التالية:

«١ – ضمان حصول الشعب الفلسطيني على حق جميع أبنائه صغاراً وكباراً في التعليم الأساسي، وتحقيق الالزام للصغار، ومحو الامية للكبار، أسوة بأبناء الأقطار التي يعيشون فيها مؤقتاً.

«٢ – ضمان توفر الجوانب الاجتماعية، والثقافية، والقومية، لتربية أبناء فلسطين الصغار والكبار في الأرض المحتلة، ووضع المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي أمام مسؤولياتها في هذا المجال.

«٣ – تمكين أبناء فلسطين من الانتفاع بفرص التعليم الثانوي، والعالي، والتربية اللامدرسية، أسوة بأبناء الأقطار التي يعيشون فيها مؤقتا، وتوفير نسبة ملائمة في جامعات الأقطار العربية الأخرى، التي تتسع لاستقبال الطلبة العرب.

«٤ – تمكين الكفاءات من أبناء فلسطين المقيمين خارج الوطن العربي، من المشاركة في النضال من أجل فلسطين، ومن العودة إلى الوطن العربي.

«٥ – جعل القضية الفلسطينية محوراً رئيسيا للتربية القومية في جميع الأقطار العربية»(٧).

وبالطبع، فنحن إذ نشكر للمنظمة العربية هذا الموقف القومي السليم تجاه فلسطين، والفلسطينيين، فإنّا ندرك، أيضاً، أن المنظمة العربية، شأنها شأن الجامعة العربية، وكل هيئة عربية مشتركة أخرى، لا تستطيع أن تنفذ توصياتها؛ لأن الدول العربية الأعضاء فيها، تسمح لاختلافاتها بأن تنعكس على سير عمل المنظمة، وذلك يضعف المنظمة، ويحد من كفاءتها وفعاليتها، ويحيل توصياتها وقراراتها إلى حبر على ورق.

موقف منظمة التحرير الفلسطينية من التربية والتنمية الفلسطينيتين

إن أحوال منظمة التحرير، في هذا الخصوص، ليست خافية على أحد؛ فهي ليست دولة، وإنما مؤسساتها موجودة خارج أرضها، وهي ترفع شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية. ولذلك، فهي لا تستطيع أن تخطط لتربية وتنمية الفلسطينيين

سواء مَنْ كان منهم في البلاد العربية خارج فلسطين، أو مَنْ كانوا في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ والمحتلة سنة ١٩٦٧. ولذلك، فإن الذي تفعله المنظمة، هو أن تساعد على دخول الفلسطينيين للجامعات العربية، وجامعات البلدان الاشتراكية، وهي الجامعات التي تقدم بعثات دراسية للمنظمة. وقد اهتمت المنظمة في السنتين الماضيتين، بفكرة الجامعة المفتوحة، على أمل أن تتمكن من خلالها من ايصال العلم والمعرفة، إلى معظم الفلسطينيين، في أماكن تجمعاتهم الكبرى. وقد اتفقت المنظمة مع اليونيسكو، لاخراج هذا المشروع إلى حيز العمل. ويبدو أن الاتجاه الحالي هو أن تتخذ الجامعة المفتوحة مقراً رئيسياً لها في عمان بالاردن، ومكتب ارتباط وتنسيق في باريس بفرنسا. وبغض النظر عن امكانية نجاح أو فشل هذا المشروع، فإنه يعبر في هذه المرحلة المبكرة من وجوده، عن مدى اهتمام منظمة التحرير الفلسطينية، بتأمين التعليم للفلسطينيين أينما وجدوا، وهذه نقطة لصالح المنظمة، وعلامة من علامات نضجها.

موقف الفلسطينيين من التربية والتنمية في ظل الاحتلال الاسرائيلي

إذا أخذنا بالظاهر، فإن قيام المؤسسات الجامعية في الضفة والقطاع، قد يكون تعبيراً صادقاً عن مدى الاهتمام بالتعليم الجامعي، والاقبال عليه بين الفلسطينيين. لكن الجامعات التي نشأت في الضفة والقطاع، لم تنشأ نتيجة لدراسة قومية شاملة، أو استجابة لخطة تنمية شاملة مدروسة، وإنما جاءت نتيجة لضغط الحاجة إليها من ناحية، ونتيجة تلمس الفئات التي قامت بإنشائها لتلك الحاجة الاجتماعية من ناحية أخرى. وقد سبق أن ألمحت إلى خطورة التمزق التربوي بين الطلبة الفلسطينيين على المستوى المدرسي، واحتمال أن يتكرس هذا التمزق على المستوى الجامعي، إذا لم تلتزم الجامعات الفلسطينية بفلسفة وأهداف فلسطينية واحدة. ومن الواضح أن الضفة الغربية وقطاع غزة، فيهما مجتمع نام، له احتياجات عديدة، ولدية مطامح في التنمية وفي التقدم، إلا أن من الواضح أيضا، أنه ما دام يرزح تحت نير الاحتلال الاسرائيلي، فإنه لن تكون لديه السلطة، ولا الأجهزة اللازمة لدراسة تلك الاحتياجات، وتقديرها، والتخطيط للوفاء بها(٨).

في ضوء الاعتبارات السالفة الذكر، وتحسبا للمخاطر التي قد يجرها عدم التنسيق على مستوى التعليم الجامعي، تأسس مجلس التعليم العالي سنة ١٩٧٧، على أمل أن يصبح سلطة فلسطينية قادرة على تنسيق التعليم الجامعي، وتجنيبه كل المخاطر المحتملة، وتسييره في وجهة تخدم القضية الفلسطينية، والمصلحة الفلسطينية العليا. ومع الترحيب، بقيام هذا المجلس، الذي ولد في أحضان النقابات المهنية، من أجل أن يحظى بتأييدها وبتأييد ما تمثله من رأي فلسطيني عام، إلا أننا نأخذ عليه أن تشكيلته جاءت عبارة عن تجميع لممثلين عن ادارات الجامعات والمعاهد القائمة من ناحية، وعن ممثلين للنقابات المختلفة والبعيدة إجمالاً عن العمل الأكاديمي من ناحية أخرى، ولم يمثل فيه القائمون بالتعليم العالي في حقيقة الأمر، وهم الطلبة وأعضاء الهيئات التدريسية. إننا في ظل ظروفنا الراهنة نعيش أوضاعاً غريبة شاذة، فلا يجوز أن نتمسك بأهداب التقاليد

البرلمانية البالية، إذا أردنا أن نثبت للتحدي، ونجابة مشاكلنا مجابهة ناجحة. وبكلمات أخرى، لا يجوز أن يكون مجلس التعليم العالي، مجلسا كلاسيكيا كما هو الآن، لأنه سيظل يغرق نفسه في خلافات جانبية بين ممثلي إدارات الجامعات والمؤسسات الممثلة فيه، وبالتاليفإنهسيظل عاجزاً عن تحقيق التنسيق الفعال فيما بينها، فنقع من جراء ذلك في المحظور، ونهدر الموارد البشرية والمادية، بسبب الازدواجية المتوقعة من ناحية، والتنافس غير الصحي المحتمل من ناحية أخرى. ويتراءى لي، أن الحل الأمثل، لجعل هذا المجلس سلطة تنسيق فلسطينية حقيقية، هو أن تكون أكثرية أعضائه من الطلبة وأعضاء هيئات التدريس المنتخبين، لأنهم أقدر من غيرهم على الالتزام بتنفيذ ما قد يتخذه المجلس من قرارات تمس الحياة الفلسطينية في مجتمعات الجامعات والمعاهد العليا، ذلك أنهم سيكونون قد شاركوا في صنعها، ولأنهم معنيون بفلسطينية الفلسطيني، أكثر من عنايتهم بانتمائه لجامعة أو أخرى، أو معهد أو آخر.

بعد هذا العرض، أعود للتساؤل عن التخطيط لتنمية فلسطينية شاملة للمليون وثلاثة أرباع المليون من العرب الفلسطينيين الموجودين على الأرض الفلسطينية. فإذا فرضنا أن لدينا الموارد البشرية والمادية الكافية، فكيف نستطيع التعرف عليها، وحصرها، تمهيداً للبدء بوضع خطة تنمية شاملة تنطلق من واقعنا في سنة البداية؟ إننا سنحتاج إلى تعداد سكاني، ومعلومات احصائية شاملة، ودقيقة، وموثوقة، فهل ستتركنا اسرائيل نقوم بذلك، أم هل ستقوم به هي وتقدمه لنا جاهزاً وكاملاً مكملاً؟ لا أظن أن اسرائيل ستسمح .بأي من العمليتين. وإذن فماذا نعمل؟ هل نستسلم لهذا الواقع القهريّ ونترك المسألة للصدفة، وللزمن، ولاسرائيل؟ بالطبع لا . والحل البديل في نظري لا يكمن في مناشدة الهيئات الدولية أن تتدخل لصالحنا أو أن تقوم لنا بما نريده لخطتنا، وإنما يكمن في استكشاف كل السبل الممكنة، لاكساب مجلس التعليم العالي أقصى نفوذ ممكن، وتكليفه بعد ذلك بالزام المؤسسات التابعة له، بكافة هيئاتها، وطلبتها، وأساتذتها، بأن تقوم بجمع المعلومات، والاحصاءات اللازمة، وبكل الطرق الممكنة. وبعد ذلك توضع خطة تنمية شاملة، برعاية المجلس، على أن تكون مبنية على احتياجاتنا، وموجهة لكي تسد تلك الاحتياجات بأقل النفقات الممكنة. ومتى وضعت الخطة وطورت، وجب أن تذاع بين أبناء الشعب بالطرق المتاحة، من أجل توعيتهم بأهدافها وبأهميتها، حتى يقبلوها بقناعة، ويلتزموا بالتالي بالعمل وبالتعاون من أجل تنفيذها، وتحقيق أهدافها. ومن المنطق أن خطة كهذه، ستكون مقبولة، وستلقى ما تحتاج إليه من دعم والتزام، إذا كانت مبنية على احتياجات الناس، هادفة لخدمة مصالحهم، وإذا تمت توعيتهم بهذه الامور جميعها.

تحدثت في الفقرات السابقة عن الفلسطينيين الموجودين على الأرض الفلسطينية، متجاهلاً إلى حد كبير، الحواجز التي قد تحول بين عرب ١٩٤٨ وعرب ١٩٦٧، وقد فعلت ذلك ليس عن جهل بتلك الحواجز، وبما قد ينجم عنها من صعوبات، ولكن عن إصرار بأننا كعرب فلسطينيين، يجب أن نلتقي على أهداف التنمية وخططها، مهما كانت الصعاب التي تعترض سبيلنا. وفي اعتقادي أن الأموال اللازمة يجب توفيرها عن طريق الدول العربية الغنية، وأن تودع لدى البنك الدولي، أو صندوق الامم المتحدة باسم هيئة تخطيط

عليا، يشكلها الفلسطينيون ويعتمدونها، وتتولى الصرف على الخطة حسبما هو منظور لها. وفي اعتقادي، كذلك، أن مؤسسات التعليم العالي، التي ستتولى تنفيذ الجانب التربوي التعليمي من خطة التنمية الشاملة في الضفة والقطاع، يجب أن تتعاون مع عرب ١٩٤٨ بكل الطرق الممكنة، لاشراكهم في خطة التنمية اشراكا تاما، وذلك، مثلاً، بأن تشجعهم على إنشاء فروع لها في مواقعهم، وتقوم هي بتزويدهم بالأموال اللازمة بصورة أو بأخرى، وتمد لهم يد المساعدة فيما يتعلق بالخبرات والكفاءات اللازمة، في حالة احتياجهم إلى مثل تلك المساعدة، حتى لو أدى الأمر إلى التعاقد مع خبراء أجانب، أو عرب يحملون جنسيات أجنبية، لا يسهل على اسرائيل أن تمنعهم من القدوم إليها، للعمل في الأوساط العربية المتعاقدة معهم، في الجليل، أو المثلث، أو النقب.

إن التنمية ضرورية للمستقبل الفلسطيني والتخطيط ضروري للتنمية، والتربية والتخطيط التربوي لا غنى عنهما للتخطيط، لأنهما مفتاحة ومفتاح التنمية الشاملة. وإذن، فلا مناص من الاصرار على ممارسة هذا الحق، مهما تحملنا في سبيله من عنت، وقهر، لأنه إذا صح العزم وضح السبيل. وبدون ذلك فإن جامعات على الأرض الفلسطينية، والجامعات التي قد تقوم قريبا، ستسير على غير هدى، فتخرّج اجيالاً غير قادرة على توظيف نفسها، ولا عمل لها هنا، مما سيؤدي إلى زيادة البطالة، أو إلى تشجيع الهجرة، وهما أمران ليسا في صالح الشعب الفلسطيني ولا في صالح قضيته. ومن أجل إيضاح هذا القول، تعالوا نراجع الاحصائيات التالية، عن طلبة جامعات الضفة الغربية الثلاث، كما كانوا في العام الجامعي ١٩٧٨ – ١٩٧٩(٩).

الجامعة	مجموع الطلبة	علوم	آداب	تجارة	تمريض	تربية	إدارة فنادق
بيت لحم	٧٣٠	٩٧	١٩٣	١٢٦	٥٩	٢١١	٤٤
بيرزيت	١٠٦٤	٣١١	٤٨٥	٢٣٤	—	٠٣٤	—
النجاح	١٣٩٩	٢٠١	٣٨٢	٣٦٥	—	٤٥١	—
المجموع	٣١٩٣	٦٠٩	١٠٦٠	٧٢٥	٥٩	٦٩٦	٤٤
	ذكور ٦١٪ إناث ٣٩٪						

ومن الملاحظ، أن نسبة الذكور في التعليم الجامعي، أعلى بكثير من نسبة الاناث، مما يدل على أن المرأة لا تزال متخلفة عن الرجل في هذا المجتمع، وهذا ليس في صالح التنمية في أي حال من الأحوال. ومن ناحية ثانية، إذا جمعنا طلبة العلوم والتجارة والتمريض فإنهم سيبلغون ١٣٩٣ طالبا وطالبة، مقابل طلبة تخصصات أدبية يبلغ مجموعهم ١٨٠٠ طالب وطالبة، أي أن نسبة الطلبة في التخصصات الأدبية في الجامعات

الثلاث، إلى مجموع الطلبة هي ٥٦,٤٪، بينما نجد نسبة الطلبة في التخصصات العلمية إلى مجموع الطلبة في الجامعات الثلاث هي ٤٣,٦٪، وفي هذا مؤشر إلى أننا سنظل متخلفين في مجال العلوم التطبيقية، مما يعيق التنمية، ويؤخر التقدم، بينما سيتراكم في الوقت ذاته، فائض من المتخصصين في الموضوعات الأدبية، قد يؤدي إلى نشوء أزمة بطالة في وقت قريب، ويسهم في تشجيع الهجرة إلى خارج البلاد، وكلا الأمرين منكر لا نرضاه.

وإذا ألقينا نظرة على مَنْ تقدموا لامتحان التوجيهية في صيف ١٩٧٨، فإنا سنقف على الأرقام التالية(١٠):

مجموع المتقدمين للامتحان: ٩٦٤٠ طالباً وطالبة.
مجموع الناجحين منهم: ٧٠١٠ طالباً وطالبة.
مجموع المتقدمين للفرع الأدبي: ٦١٢٥ نجح منهم ٤٢٩١.
مجموع المتقدمين للفرع العلمي: ٣١٨٨ نجح منهم ٢٥٤٠.
مجموع المتقدمين للفرع الصناعي: ٢٦٤ نجح منهم ١٣٧.
مجموع المتقدمين للفرع التجاري: ٤٠ نجح منهم ٢٣.
مجموع المتقدمين للفرع الزراعي: ٢٣ نجح منهم ١٩.
نسبة الناجحين في الفرع الأدبي إلى كل الناجحين: ٦١,٢٪.
نسبة الناجحين في الفرع العلمي إلى كل الناجحين: ٣٦,٢٪.
نسبة الناجحين في الفرع الصناعي إلى كل الناجحين: ١,٩٪.
نسبة الناجحين في الفرع التجاري إلى كل الناجحين: ٠,٣٢٪.
نسبة الناجحين في الفرع الزراعي إلى كل الناجحين: ٠,٢٧٪.
نسبة الناجحين في كل الفروع الأربعة ما عدا الأدبي إلى المجموع ٣٨,٧٪.

وهكذا، نلاحظ أن نسبة الطلبة في الفرع الأدبي، هي أعلى بكثير من نسبة الطلبة في الفروع العلمية الأربعة المتاحة في المدارس الثانوية، مما يشير إلى أن هذه الصورة المدرسية هي التي تفرض نفسها على الجامعات وتعطيها صورتها الراهنة، أي كأن هذه الجامعات مجرد امتداد للمدارس الثانوية، وليست مؤسسات للثورة العلمية التكنولوجية، اللازمة لاحراج مجتمع من التخلف الذي يعاني منه. وثمة أمر آخر جدير بالملاحظة هو ضآلة عدد الطلبة في التعليم الثانوي الصناعي، والتجاري، والزراعي، وكأنها رغم أهميتها ليست ذات أهمية لنا ولأبنائنا؛ وإلا فما معنى قلة إقبال أبنائنا عليها؟

توصيات

١ – اقترح أن تقوم هيئاتنا العامة بتوجيه نداءات متتالية، إلى الشعوب العربية وقادتها، تناشدهم اتباع الجدية في الأخذ بالتخطيط التكاملي بين الأقطار العربية، على أن يشرك العرب الفلسطينيون في مثل ذلك التخطيط كفلسطينيين مستقلين، وليس كفلسطينيين محسوبين على قطر أو آخر.

٢ – مطالبة الدول العربية، الأعضاء في جبهة الصمود والتصدي، أن تخصص الأموال اللازمة لتنفيذ خطة تنمية فلسطينية شاملة، تدخل في اعتبارها كافة الفلسطينيين

ممن هم داخل فلسطين أو خارجها، وأن ترصد حصة الفلسطينيين الموجودين على أرض فلسطين، لدى مؤسسة دولية، تكون مكلفة بايصالها للجنة فلسطينية عليا للتنمية الشاملة، يتم تشكيلها واعتمادها على أرض الوطن.

٣ – العمل على اكساب مجلس التعليم العالي، الصلاحيات والسلطات اللازمة، حتى يتمكن من تحقيق تنسيق فعّال بين الجامعات القائمة والجامعات التي قد تقوم، بما يحقق الأهداف الكبرى في التنمية الشاملة. وقد تكون الوسيلة إلى تحقيق هذا المطلب تشكيل هذا المجلس على النحو الذي سبقت الاشارة إليه.

٤ – الدعوة إلى تشكيل لجنة عليا لتخطيط التنمية، تبدأ باستكشاف الامكانات، لاقامة أجهزة تعداد وإحصاء، تمهيداً لاجراء المسح الضروري، وتقرير الأولويات، وتقدير النفقات، ثم تبدأ بالعمل على تأمين الأموال المطلوبة...الخ.

---

(١) Fathiyaa Nasra, *West Bank Education in Government Schools*, Birzeit: Birzeit University, 1977, p.1

(٢) Khalil Mahshi and Ramzi Rihan, *Education in The West Bank*, Birzeit: Birzeit University, 1979, table 2, p.4.

(٣) *Statistical Abstract of Israel*, 1980, No. 29, table 2, p.765.

(٤) انظر أيضا: ابراهيم أبو لغد، **مشاكل التعليم الفلسطيني**، بيروت: مركز التخطيط، م.ت.ف.، ١٩٧٢، ص ١٩.

(٥) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **دراسة تحليلية عن التطور التربوي في الاقطار العربية**، ص٥٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥٧ – ٥٨.

(٧) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥ – ١٠٧ و١١١، ١١٢.

(٨) Mahshi and Rhian, *op.cit.*, p.23.

(٩) *Ibid*, Table 13, p.20.

(١٠) المصدر نفسه، ص١٦، الجدول١١.

نبيل هادي

مرحلة جديدة من المواجهة على الساحة اللبنانية - الفلسطينية

هناك إجماع في صفوف المراقبين على أن العلاقة بين مشروع تصفية المقاومة الفلسطينية، ومشروع اقامة الدويلات، ولا سيما في لبنان، هي نفسها العلاقة بين الجانب السياسي والجانب الطائفي – العنصري من المخطط الواحد. والمعروف أن مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي، كان قد حدد ثلاث مراحل، وصفها بالدوائر، بشأن معالجة أزمة الشرق الأوسط. الدائرة الاولى تشمل الفلسطينيين؛ والثانية تشمل الأردن؛ أما الثالثة فإنها تقضي بادخال سوريا ثم الاتحاد السوفياتي في المفاوضات المتعلقة بمسألة الشرق الأوسط. والمعروف أيضاً أن هذا المخطط، الذي كان نابعاً من نسبة قوى معينة في فترة ١٩٧٤ – ١٩٧٥، قد جرى تعديله في اتجاهين أساسيين: الأول، هو اقصاء الاتحاد السوفياتي كلياً من أي حل للأزمة في المنطقة؛ والثاني هو التركيز على التجزئة والتقسيم داخل كل بلد عربي، وصولاً إلى تفتيت العالم العربي والغاء مقومات وحدته. ويقال ان الدكتور هنري كيسنجر، كان له الدور الأساسي في اعتماد اسلوب التجزئة الاقليمية والطائفية، وبما يُكمل سياسة الامبراطورية البريطانية ذات التسمية المعهودة «فرِّق تسد».

ويقال ان الدكتور كيسنجر، الذي سيكون له دور بارز في ادارة الرئيس الأميركي الجديد رونالد ريغان، سيلعب دوراً مهماً في توجيه سياسة البيت الأبيض مجدداً، في اتجاه تحريك الخلافات والصراعات الفئوية.

ومهما يكن من أمر الخلافات، أو الحساسيات، التي قد تكون قائمة بين نهج ريغان ونهج الرئيس الحالي كارتر، وخاصة في ما يتعلق بدور الاردن في الحل الأميركي في المنطقة، فيمكن أن نعتبر أن الحلول التي سبق وطرحت منذ سنة ١٩٧٣، ومنذ اتفاقيات وقف اطلاق النار وفك الارتباط، كانت كلها تصب في اتجاه تحريك نزاعات اخرى غير النزاع العربي – الصهيوني. ومع أن القلائل كانوا يتنبهون إلى ما تشير إليه القوى الوطنية اللبنانية بشأن

انعكاسات المخطط الأميركي على الساحة اللبنانية، غير أن الوقائع نفسها عادت وأكدت أن لبنان لن ينجو من الكارثة المحتّمة في حال استمرار هذا النهج الأميركي، وفي حال عدم وصول المجابهةالعربية لهذا النهج إلى درجة يُمكنها معها مجابهته أو اضعافه.

وهكذا، وفي انتهاء السنة الاولى من الثمانينات، تبدو الساحة اللبنانية هي الساحة التي تتحمل العبء الأساسي في المجابهة العسكرية مع عدوان أميركي – اسرائيلي على الامة العربية كلها. وبشكل خاص العدوان على القرار الفلسطيني المستقل، وعلى الوحدة العربية ووحدة كل قطر عربي على حدة.

وفي ضوء التطورات التي حصلت في العام الذي مضى، يمكننا أن نضع عناوين بارزة للمرحلة التي يمر بها الصراع على الساحة اللبنانية، وهي عناوين ندرجها بمعزل عن التفصيلات الجزئية لهذه أو تلك من المعارك، أو لهذا أو ذاك من النقاشات الدائرة في الوسط الوطني اللبناني وعلى الصعيد الفلسطيني، بخصوص موجبات المجابهة ودور القوى الفاعلة في هذا المجال.

هذه العناوين الرئيسية يمكن ايجازها في عشرة:

أولاً: لقد أكدت التطورات، في الجنوب وفي الداخل، أن القوى الواقفة بوجه الخطة الامبريالية – الصهيونية – الرجعية على الساحة اللبنانية، إنما تدفع ثمن التنازلات العربية التي اعقبت غياب جمال عبد الناصر قائد الثورة العربية. ومنذ الأشهر الاولى بعد استشهاد عبد الناصر، نبّهت القوى الوطنية اللبنانية جميع الأطراف المعنية إلى أن التركيز سيجري لضرب هذا التحالف القائم في لبنان بين الحركة الوطنية والشعبية اللبنانية وبين المقاومة الفلسطينية التي انتقلت من الاردن إلى لبنان. ولم تكن القوى الوطنية اللبنانية هي وحدها التي حذّرت من مخاطر الهجمة الأميركية الجديدة؛ ولم تكن وحدها تشعر بالقلق إزاء ما يمكن أن يحدث على الساحة اللبنانية بعد انتقال العمل الفدائي إلى لبنان. فالوجود الفلسطيني على الأرض اللبنانية هو ، من حيث طبيعته بالذات، حليف استراتيجي للقوى المناضلة من أجل التحرر الطبقي والوطني والقومي في لبنان، وفي كل منطقة لبنانية على حدة. وهذه الحقيقة الموضوعية قائمة بمعزل عن مدى نجاح الصيغ أو الأشكال التنسيقية أو التضامنية التي قامت، خلال مراحل متعددة من السبعينات، بين الوطنيين اللبنانيين وتنظيماتهم من جهة، وبين المقاومة الفلسطينية وتنظيماتها والهيئات الاجتماعية الفلسطينية من جهة ثانية. وكان من الطبيعي أن يدرك العدو الاسرائيلي، من البداية، هذه الحقيقة الموضوعية وأن يعمل على التصرف، بناءً على خطة متكاملة لتصفية هذا التحالف القائم على أرض الواقع، والذي كان قائماً حتى في أحرج الأوقات التي قامت فيها حساسيات معينة بين الثورة الفلسطينية وقياداتها من جهة، وبين الحركة الوطنية والشعبية اللبنانية وقياداتها من جهة ثانية. وذلك لأن اسرائيل كانت تعرف، والامبريالية الأميركية كانت تعرف أيضاً، أنه من خلال التحالف الموضوعي، بين القوى الشعبية الفلسطينية واللبنانية، ستنشأ القوة أو النواة الأساسية لنقل حركة التحرر العربية من ظروف النكسة والانكفاء إلى مرحلة هجومية على كافة الصعد. وفي الوقت نفسه، فإن بعض القوى اللبنانية، لأسباب طبقية

وسياسية، كانت قد وصلت إلى القناعة، بأن عليها أن تستخدم العنف ضد القوى والجماهير التي من مصلحتها النضال ضد الامتيازات الطبقية والطائفية المتوارثة. والمعروف أن الفكر الانعزالي درج، على الدوام على الربط بين الدفاع عن الامتيازات والدفاع عن «لبنان وكيانه»، وذلك انطلاقاً من فكرة المفكر ميشال شيحا، «فيلسوف القضية اللبنانية» (!)، القائلة بأن الطائفية ولبنان صنوان، إذا بقيت يبقى وإذا زالت يزول.

ثانياً: إن ما أكدته التجربة الملموسة في مجال المقارنة بين ما جرى في الأردن في سنة ١٩٧٠ وما حدث في لبنان ابتداء من سنة ١٩٧٠، هو أن العامل الذاتي الداخلي في لبنان، كان له دور حاسم في تغيير طبيعة الصراع، وفي تغيير الوجهة التي كان يُراد لهذا الصراع أن يأخذها. فعلى خلاف ما جرى في الاردن، حيث استطاعت القوى العاملة لضرب المقاومة الفلسطينية أن تظهر الصراع، إلى حد بعيد، بأنه «بين اردني وفلسطيني»، وذلك بالنظر إلى أن القوى الوطنية الاردنية المؤيدة للعمل الفدائي لم تكن مؤهلة لمجابهة الهجمة العسكرية والسياسية و«النفسية» على الشعب الفلسطيني، فإن ما حدث في لبنان اثبت بأن القوى اللبنانية المؤمنة بعروبة لبنان، والمساندة للثورة الفلسطينية، نجحت في تحويل الحرب الرجعية ضد الفلسطينيين إلى حرب أهلية لبنانية. وأصبحت القضية الفلسطينية، وبالضبط الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، عامل انقسام داخلي بكل معنى الكلمة. وقد وجدت القوى العاملة لتصفية المقاومة الفلسطينية أن عليها أن تصفّي قسماً كبيراً من الشعب اللبناني وقواه الشعبية والسياسية، قبل أن تتمكن من ضرب المقاومة الفلسطينية. إلّا أن هذا لا يعني أن المؤامرة لم تكن موجهة ضد الفئات الشعبية والوطنية في لبنان بالذات. غير أنه كان في إمكان الانعزالية اللبنانية، لو توفرت لها الظروف التي كانت تعتقدها متوفرة، ان «تطمس» الكثير من الصراعات الداخلية في عملية التعبئة «الشاملة» ضد الفلسطينيين، وأن تحوّل هذه المعركة إلى «معركة لبنان الوطنية»، بل «القومية»، في الصراع مع «الغرباء». وسوف نرى أن التعبئة نجحت إلى حد بعيد في الأوساط المسيحية، ولو في مرحلة معينة، وقبل أن ينتقل المشروع الانعزالي نفسه، من مرحلة المشروع الطائفي إلى مرحلة الفاشية، فيخسر حكماً تأييد العديد من القوى المسيحية اليمينية (مرحلة «الحزب الواحد»).

ثالثاً: لقد تطور «المشروع الاسرائيلي» في لبنان تطوراً جذرياً في السنتين الأخيرتين من السبعينات. وهذا ما سبق ونبّهت إليه منظمة التحرير الفلسطينية، كما نبّهت إليه القوى الوطنية اللبنانية. وإذا وضعنا جانباً المطامع الصهيونية الدائمة في الأرض والمياه اللبنانية (والتقارير التي وردت مؤخراً في أكثر من عاصمة غربية تشير إلى أن الليطاني سيكون «حاجة ماسة» للكيان الصهيوني، بالنظر إلى الأنهار الاخرى الواقعة ضمن دائرة المطامع الاسرائيلية والتي لن تكون كافية لتأمين الحاجات «الانمائية» في اسرائيل)، وإذا وضعنا جانباً أيضاً الحرص الاسرائيلي الدائم على الانطلاق من لبنان للتآمر على حركة التحرر العربية، وعلى سوريا بصورة خاصة، فإن الظروف التي تكونت في فترة ١٩٧٨ – ١٩٧٩ في منطقة الشرق الأوسط، امتداداً إلى آسيا والقرن الأفريقي والتي تتمثل في: انهيار ايران الشاه، ونجاح الثورة الأفغانية في التصدي للهجمة الأميركية، وتعزّز دور الحكم التقدمي في أثيوبيا، وفشل تآمر «الأخوان المسلمين» في سوريا، وقمة بغداد وما وضعته من اسس

وبرامج لمواجهة الخيانة الساداتية، وتأثيرات انتفاضة الضفة الغربية وغزة والعمليات الفدائية المتواصلة والمتصاعدة، على مجمل المعادلات في المنطقة، والنجاحات العالمية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولا سيما في اوروبا وفي دول عدم الانحياز وفي الامم المتحدة، وتفاقم الأزمة المالية والاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتطورة، وتأثير ذلك على العلاقة بالدول المنتجة للنفط وعلى الدول المتحررة حديثا، والوضع الاقتصادي والسياسي المتأرجح والمتدهور في مصر السادات ونمو الحركة الوطنية المصرية وبداية التلاقي الجدي بين تنظيماتها الخ. هذه العوامل كلها، جعلت الامبريالية تبدّل من نظرتها إلى الصراع الدائر في هذه البقعة من العالم. وكان من الطبيعي أن يجري التركيز على الحلقات التي لا تزال فيها القوى الامبريالية والرجعية في موقع قوي. وإذا كان شاه ايران قد سقط فهذا ليس معناه أن تلجأ الولايات المتحدة إلى الانكفاء «وأن لا تثق بأي حليف بعد اليوم»، كما كان يتوقع البعض، وإنما النقيض هو الذي حصل. فقد أخذ الدعم الاميركي لكل من اسرائيل ومصر السادات وأصدقاء أميركا الخليجيين، حجماً أكبر من أي وقت مضى. وطرحت، كما هو معلوم، مسألة اقامة أحلاف عدوانية متكاملة، لا يكون الدور الاسرائيلي فيها مقتصراً على الضغط المتقطع، العسكري أو السياسي، وإنما تكون اسرائيل طرفاً داخلياً مباشراً في الأحلاف الجديدة الموعودة، وباعتبار أن رحلة السادات إلى القدس المحتلة وما أعقبها من لقاءات وتطورات، قد أزالت «الحاجز النفسي»، فما على مسؤولي البيت الأبيض ووزارة الدفاع الأميركية إلّا أن يزيلوا «الحاجز العسكري» الذي يفصل بين الحلفاء على جانبي الحدود، فيصبح بالامكان اقامة حلف عسكري متكامل، تكون نواته الكيان الاسرائيلي ومصر السادات، ويكون مفتوحاً للراغبين في الانضمام إلى مسيرة كامب ديفيد، على هذا النحو أو ذاك. وقد قدّمت الولايات المتحدة، كما هو معروف، اغراءات كبيرة ولا تزال، لأكثر من طرف عربي لتشجيعه على الانضمام لهذا الحلف. وما هو حاصل اليوم، من تعزيز لشبكة القواعد العسكرية الأميركية في مصر والصومال وسلطنة عُمان، هو تأكيد على حقيقة أن الولايات المتحدة شعرت، في ضوء النجاحات الجزئية لمخطط كامب ديفيد، أن الحواجز بدأت تتساقط فعلاً، وأنه ليس التعامل مع اسرائيل هو وحده مسموح وإنما أيضا التحالف معها! ولولا هذه القناعة الضمنية بكسر الحواجز وبفتح الطريق أمام تعميم الاستسلام وتعميم عملية الصهينة، لما كان أكثر من مسؤول في مصر والصومال وعُمان يفصح عن رغبته في اعطاء أرض بلاده كقاعدة لأميركا وحلفائها، ولما كان أنور السادات ينادي الأميركيين في حماسة غريبة، مطالباً إياهم وملحاً عليهم أن يستخدموا أرض مصر ومياهها وأجواءها للانقضاض على ايران، أو لتسهيل مهمات حلف الأطلسي في المنطقة العربية وفي أفريقيا.

وكان من الضروري، لاحباط هذه القناعة، وبالتالي للقضاء على هذه الغطرسة وعلى هذا الشعور بانتهاء «اللاءات» العربية إلى ما لا نهاية، كان من الضروري أن تنتقل القوى الوطنية والتقدمية في أكثر من بقعة عربية إلى الهجوم، ولو الجزئي، ضد العدو الاسرائيلي وحلفائه وضد المصالح الامبريالية في الوطن العربي. وكان من الضروري أن تنطلق المقاومة الفلسطينية، رغم مرارة المواجهة مع السادات ومع محاولات تمييع الدور الفلسطيني المستقل، إلى القيام بضربات عسكرية متصاعدة في تل - أبيب والقدس، وأن تقتحم،

سياسياً وشعبياً، نيويورك ومدريد وليشبونة وعواصم الشرق الأقصى ومراكز المنظمات الاقليمية والدولية. وكان من الضروري، لتحقيق عملية الهجوم المضاد، ان تطرح الحركة الوطنية اللبنانية برنامجاً وطنياً وشعبياً للمواجهة مع المخطط الأميركي - الصهيوني - الانعزالي، وأن تأخذ معارك الجنوب اللبناني طابع الصدام الشامل مع قوات العدو ومع مخططات الانعزاليين في الداخل، وأن تشترك سوريا في صد الغارات الصهيونية في أجواء لبنان في معارك ومواجهات كادت تسخّن الموقف بشكل خطير على مجمل «الجبهة الشرقية».

رابعاً: إذا كان من البديهي القول ان الرد القومي، العسكري والشعبي والاقتصادي والسياسي. على المخطط الأميركي والاستسلامي، لم يبلغ الحد الأدنى المطلوب، ولم تبلغ التعبئة في الوطن العربي الحد الذي يمكن معه القول ان مرحلة الانحسار التي تعيشها حركة التحرر العربية قد أخذت بالانتهاء، فإنه من البديهي القول، في الوقت نفسه، إن تركيز الأعداء على الساحة اللبنانية (وعملياً الساحة اللبنانية - الفلسطينية - السورية)، قد فرض على الصامدين على هذه الساحة أن يتحملوا ما يفوق طاقتهم، وأن يقاتلوا عن أنفسهم وعن سواهم، وأن يظهروا أحياناً بمظهر الذي يريد «أن يدافع عن العرب رغماً عن العرب»، إذا استخدمنا التعبير الشعبي الذي يعبّر، أحياناً، عن حالة اليأس من الدعم العربي ومن الدور العربي، وهي حقيقة مرة يعيشها يومياً أبناء الجنوب اللبناني وسكان المخيمات، سيما وأن القوى والدول ذات الامكانيات الضخمة هي بعيدة عن أن تتحسس الحد الأدنى من مسؤوليتها تجاه المواجهة مع العدو على الساحة اللبنانية.

هذا مع العلم أن من مصلحة البعض أن يشاركوا في التصدي (أو دعم التصدي) اللبناني - الفلسطيني، في سبيل التغطية على عدم القيام بالتصدي المباشر للمصالح والمخططات الامبريالية في بلادهم بالذات. الاّ أنهم، حتى هذه «التغطية»، ليسوا مستعدين للقيام بها، وإنما يفعلون النقيض تماماً، فيفتشون عن أساليب لاسترضاء الأميركيين أو للدخول في شراكة معهم، طبعاً من موقع الباحث عن تلبية لمصالحه على حساب مصالح الامة العربية كلها.

ولا بدّ أن ينعكس، على الساحة اللبنانية، هذا الواقع المؤلم؛ تماما مثلما ينعكس عليها واقع النهوض الوطني والقومي النسبي، واضطرار الامبريالية إلى القيام بهجمات، تبدو أحياناً انتحارية، سعياً للتعويض عن هزائمها المتكررة في أكثر من بقعة من العالم.

خامساً: أدى الاجتياح الاسرائيلي للجنوب في ربيع ١٩٧٨، ثم قيام الحركة الانفصالية بقيادة سعد حداد باعلان «دولة لبنان الحر» في الشريط الحدودي، إلى تكوين «أمر واقع جديد» قوامه قدرة اسرائيل على الامساك بمعظم أوراق الأزمة اللبنانية وعلى النحو الذي جعل المراقبين يتساءلون في ضوء المناقشات والتصريحات المتناقضة، على الصعيدين السياسي والديبلوماسي، عمّا تخطط له الولايات المتحدة تجاه لبنان في ضوء مشاريع هنري كيسنجر المعلومة. ومع أن الأوساط الوطنية لم يفاجئها وصول جماعة سعد حداد إلى هذه الدرجة من التصعيد، ووصول العدو الاسرائيلي إلى استغلال التساهل الداخلي مع

«ميليشيات الحدود» إلى أقصى درجات الاستغلال، إلاّ أن الملفت للنظر هو أن المسؤولين لم يفعلوا أي شيء لازالة الجيب العميل، ولم يستمعوا إلى أية نصيحة من النصائح الكثيرة التي جاءت من سوريا وجهات عربية وأجنبية متعددة، بضرورة وضع حد للظاهرة التي اسمها سعد حداد، قبل أن يستفحل خطرها على أكثر من صعيد. كما أن صمتاً مطبقاً كان يقابل، من الجانب الرسمي، العلاقة المكشوفة بين «الجبهة اللبنانية» وبين اسرائيل وسعد حداد.

وعلى حد تعبير احدى المجلات اللبنانية في سنة ١٩٧٩ فإنه «طوال تلك الفترة ظلت الشرعية اللبنانية تتجاهل ما يجري في الجنوب وحجتها أن ما يجري هناك يدخل ضمن اللعبة الدولية، كما كان لها رأي آخر يقول بأن وجود حداد بات ضرورياً مقابل الوجود الفلسطيني، وإن أي حل لمشكلة الجيب الانعزالي في الجنوب يجب أن يتوافق مع حل المشكلة الفلسطينية، مكرساً بذلك عملياً صيغة الأمر الواقع»[١].

وقد كان الموقف الرسمي المذكور، يضاف إليه التردد واللامبالاة من جانب القوى العربية المعنية، عنصر تشجيع لـ «الجبهة اللبنانية» للاعلان بشكل مباشر (وحماسي) عن تأييدها للرائد سعد حداد. وقد أعلن كميل شمعون أنه يعتبر سعد حداد «أكبر ضابط وطني في هذا البلد».

ومع أن القوى السياسية والاجتماعية في لبنان كانت مجمعة على إدانة الدويلة الحدودية والدعوة إلى التصدي لها بحزم؛ ومع أن المواقف العربية والدولية كانت في معظمها، على الصعيد الرسمي على الأقل، معادية لهذا العمل التقسيمي والمتصهين، الاّ أن موقف السلطة الشرعية اللبنانية ظل يتراوح بين التغاضي عن المشكلة وبين استخدام «الواقع الجديد» في الجنوب بمثابة ورقة ضغط وابتزاز على سوريا وعلى المقاومة الفلسطينية، وبين اجراء محاكمة شكلية، بل دعوة شكلية للمحاكمة التي لم تتحقق، وذلك بعد مسرحية المساواة بين سعد حداد وأحمد الخطيب. ثم جرى ارسال كتيبة من الجيش اللبناني إلى كوكبا بهدف معلن هو اثبات وجود الشرعية اللبنانية إلى جانب وجود قوات الامم المتحدة، وبنتيجة غير معلنة هي أن قوة الجيش الجديدة رابطت عند حدود الدويلة وأصبحت جزءاً من القوات التي «تراقب» حدود الدويلة، ان لم نقل انها تحرس هذه الحدود. ومع ذلك، فقد تعرضت القوة اللبنانية الرسمية إلى عمليات قصف ومحاصرة واهانة، من جانب القوات الاسرائيلية و«الحدّادية».

ولا شك أن التعامل الذي حصل مع سعد حداد أدى، في ما أدى إليه، إلى اعطاء غطاء شرعي لـ «مسيرة»التعامل بين أية أطراف أو أشخاص لبنانيين وبين العدو الصهيوني. والواقع، فإن «الحواجز النفسية» على الشريط الحدودي كانت قد سقطت، بالنسبة للكثيرين قبل ذهاب أنور السادات إلى اسرائيل بكثير. وثكنة مرجعيون و«كتيبة القليعة» ليستا المثالين الوحيدين على التعاون مع العدو؛ والصلات بين مرفأ جونيه ومرفأ حيفا، إنما هي تكملة «لتقاليد» معينة في هذا المجال. وقد روت مجلة «الحوادث» قضية طرحت على لجنة تحقيق عسكرية لبنانية، شُكلت للبحث في ملابسات الاجتياح الاسرائيلي

للجنوب سنة ١٩٧٢، ان ثلاثة أسماء ملفتة للنظر قفزت أمام أعين اللجنة المذكورة، هي:

« – النقيب فوزي أبو عز الدين. قاوم الاسرائيليين عند محور بيت ياحون فأسرته قوة اسرائيلية واقتادته إلى عمق اسرائيل (أفرجت عنه بعد سنة ونصف السنة).

« – النقيب اطالاس اطالاس (كلداني) وقد قاوم العدوان الاسرائيلي هو الآخر ووقع في الأسر.

« – النقيب سعد حداد، وهو من سلاح المشاة، التقى القافلة الاسرائيلية الضالة عن طريق السلطانية، فهداها إلى الاتجاه الصحيح وسمح لها بالتزوّد بالوقود من محطة المحروقات التابعة للقيادة العسكرية في بئر السلاسل، وعقد معها اتفاقا شفهياً بعدم الاعتداء، فلم تأسره كباقي مَن صادفتهم في طريقها، أو كباقي من أسرتهم القوافل الاسرائيلية الأخرى، بل حفظت اسمه جيداً إلى حين تأتي مناسبة الاستفادة منه».

وتضيف المجلة: «لم تتخذ القيادة العسكرية بحق الرجل آنذاك – يقول رفاقه الضباط – أي تدبير تأديبي، بل على العكس أرسلت له «تنويهاً» بحسن التصرف»[٢].

سادساً: والدور «الاسرائيلي الداخلي» كان هو أيضاً كثير الوضوح. ومنذ بداية الحرب اللبنانية، أخذت الدلائل تلوح حول وجود تنسيق بين قيادات الأحزاب الانعزالية واسرائيل. وقد برز التنسيق على الصعيد السياسي في الحملات المشتركة، وفي توقيت أعمال التصعيد وتوزيع الأدوار بين بيروت و«الداخل» وبين الجنوب. كما برز أيضاً في المجال العسكري، حيث قامت نشاطات منسقة في مجال التفجير وفي توظيف الاعتداءات الاسرائيلية لأغراض داخلية. وقد حفلت الوثائق الصادرة عن «خلوات» الأحزاب الانعزالية، بمشروع متكامل يقضي بجعل لبنان منطلقا لتصفية القضية الفلسطينية، كما يقضي بتكريس السيطرة الفاشية على قسم من لبنان والانطلاق منه «لتحرير كل لبنان». ودائماً كان «الخطر الفلسطيني» هو اداة التخويف التي تستخدم لجمع شمل أعداد كبيرة من المسيحيين، ولضرب أو إضعاف كل مَنْ لا يؤيد المخطط الذي وضعته «الجبهة اللبنانية». كما أنه كلما اشتدت الخلافات، ضمن أحزاب هذه الجبهة بالذات، لجأت أجهزة في الجبهة (وفي الكتائب بصورة خاصة) إلى القيام بحملة تهجم على الفلسطينيين والتخويف منهم، علَّ الخطر الداهم الآتي من الخارج يوّحد الصفوف المبعثرة أو المهددة بالتصدع في الداخل، فتبقى «الأكثرية المسيحية» ملتفة حول القيادة الجبهوية للعمل الانعزالي، أو حول الحزب الأكثر قدرة على صد الخطر وانقاذ البلاد والعباد. وهذا هو الطريق الوحيد، والاحتمال الوحيد، الذي تطرحه القيادة أمام المواطنين: اقتلوا العدو الفلسطيني أو اقبلوا بأن تُقتلوا وتتشردوا وتُنتهك كرامتكم!

وفي ظل وجود خطر داهم ورغبة في «التحرير»، فكل شيء جاهز. الجرائم ضد المسيحيين الوطنيين أو ضد منافسي الكتائب أو ضد الأحياء والقرى ذات التقاليد الديمقراطية، تصبح كلها جائزة. وكذلك، موجة التعصب الطائفي والعنصري واثارة الحساسيات على كل المستويات، وأيضاً، المطالبة بأن تظل أجهزة السلطة وأركانها في أيدي

القوى العاملة «لانقاذ لبنان»، وفي الوقت نفسه، العمل لاقامة دويلة خاصة بالكتائب في المناطق التي تسيطر عليها والتي استطاعت أن تطرد منها مناصري أقرب المقربين منها وهو كميل شمعون.

والسلطة اللبنانية الشرعية التي لم تشأ أن تستغل الاجماع الوطني والسياسي على ادانة دويلة سعد حداد والمطالبة بالتصدي لها، لم تشأ أن تستغل الاجماع الوطني والسياسي على ضرورة التصدي لمشروع الكتائب القاضي بتجزئة الدولة وتفتيتها ثم العمل لتوسيع رقعة سيطرته لتشمل لبنان كله. وقد ضاع المزيد من الفرص من يد رئيس الجمهورية ومن أيدي المسؤولين بصورة عامة، بما فيها فرصة وجود أكثر من أربعين ألف جندي من قوات الردع العربية في تصرف الشرعية، فضلاً عن وجود الالوف من جنود القوات الدولية العاملة في الجنوب. وها هو لبنان يدفع اليوم ثمن هذا الموقف من دويلة الحدود و«دويلة الداخل».

سابعاً: وأكبر غطاء لهذه المخططات هو مسألة التوطين. وقد يصح القول ان «التوطين» هو أنجح تعبير استخدمته الرجعية اللبنانية والعربية كما استخدمته الأجهزة الأميركية والصهيونية، لتبرير مجمل المشروع الاسرائيلي – الانعزالي، ولخلط الأوراق و«خلط الامور» في ذهن المواطنين، ازاء كل ما يحدث وما قد يحدث. فكل كلمة «تقسيم» أصبح يقابلها، بصورة آلية، كلمة «توطين». حتى أن أكثر من بيان وزاري وأكثر من رسالة رسمية وجهها رئيس الجمهورية إلى اللبنانيين طيلة السنتين الماضيتين، قد تركزت بنسبة تسعين بالمئة على «مواجهة التوطين»؛ في حين لم تكرس للتقسيم وللخطر الاسرائيلي ولمهمات اعادة بناء الجيش والمؤسسات سوى عشرة بالمئة. وحتى الآن، ورغم تأكيدات المقاومة الفلسطينية المتكررة، ورغم الاعلان المتكرر من جانب العديد من القيادات اللبنانية والعربية والأجنبية، أن توطين الفلسطينيين في لبنان ليس وارداً وأن ما تريده اسرائيل والامبريالية حاليا هو تصفية الثورة الفلسطينية، رغم كل ذلك فلم تُنزع من نفوس الكثيرين «المخاوف» من نية التوطين. وممّا يدعو إلى القلق هو أن عشرات الصحف ووكالات الأنباء بادرت إلى تصوّر «سيناريو متكامل» وتفاصيل جاهزة لخطط التوطين التي يدور الكلام عنها. وقد نقلت وسائل الاعلام عن رئيس مجلس وزراء السوق الاوروبية المشتركة السيد تورن، خلال زيارته الأخيرة للبنان، انه عرض على رئيس الجمهورية فكرة توطين الفلسطينيين أو بعضهم في لبنان. كما نقل عن مصادر ديبلوماسية قولها ان تقريراً سلّمه مؤخراً أحد السفراء الأجانب في لبنان إلى الرئيس سركيس، يشير إلى «أن معظم المشاريع المطروحة لتسوية أزمة الشرق الأوسط تلتقي حول قاسم مشترك هو توطين قسم من الفلسطينيين في لبنان، وبالتحديد في بعض المنطقة الجنوبية منه أي في منطقة ما بين النهرين»(٣).

غير أن الوقائع عادت وأكدت أن الكلام عن «تواطؤ الفلسطينيين مع فكرة التوطين» لا أساس له من الصحة. ذلك أن القيادة الفلسطينية أعلنت بوضوح – والحياة نفسها أكدت ذلك – أن كل اتجاه إلى التوطين، في حال وجوده، إنما يلغي دور البندقية الفلسطينية ويلغي الأساس الموضوعي لوجود الثورة الفلسطينية؛ فكيف يمكن للثورة الفلسطينية، في هذه الحالة، أن تتبنّى التوطين أو أن تتواطأ معه؟!

وأخطر ما في هذه المسألة، هو أن «الجبهة اللبنانية» أخذت من فكرة التوطين مجالاً رحباً لاقناع المواطنين بضرورة التجاوب مع طروحاتها القائلة باعتماد الفيدرالية أو الكونفيدرالية، وصولاً إلى طرح فكرة «تحرير كل لبنان». وغنيّ عن البيان أن أكثر من طرف رسمي، شارك ويشارك في التحرك الهادف لتأمين الأجواء لهذه الجبهة، ولحزب الكتائب بالذات، لتنفيذ المشاريع التي أفصحا عنها مراراً وتكراراً.

ثامناً: وأفضل تعبير عن التوجه الانعزالي في ما يتعلق بالفلسطينيين، وبعلاقة الوجود الفلسطيني المسلح بالصراع اللبناني، هو ما أعلنه الشيخ بيار الجميّل من أنه إذا حصل التوطين في لبنان «سيؤدي إلى خلل في التوازن الديمغرافي وسيؤثر على الكيان الوطني للبنان، وعلى الكيان القومي للعرب... وبهذا التوطين يخسر لبنان صيغته النموذجية»(٤).

وبعد هذه المخاوف على الصيغة «النموذجية»، التي اتخذتها الكتائب والرجعية اللبنانية ذريعة لمحاربة كل مطلب شعبي وكل دعوة للتعاون مع الأشقاء العرب، وباسمها فتحت النار على الحركة الشعبية اللبنانية وعلى العمل الفدائي الفلسطيني وقامت المجازر بدءاً من ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٩. بعد هذا، ينتقل رئيس الكتائب إلى فكرة ظاهرها نصائح «بديهية» وحقيقتها لعبة دموية، ما زال لبنان يدفع ثمنها من لحمه ودمه؛ يقول: «لا خلاف بين اللبنانيين كلبنانيين، فليرفعوا الضغوط عن اللبناني، وليرفعوا عنه السلاح المسلّط، وهو كفيل بالعودة إلى حياة التضامن والمحبة في ظل وطن واحد سيد حرّ مستقل، بأقل من أربع وعشرين ساعة. ولكن مشكلتنا الكبرى أن المحاور في الجانب الآخر مغلوب على أمره، وأصبح في حكم اللاموجود، وحل محله حيناً المحاور الفلسطيني وأحياناً المحاور اليساري أو الخارجي».

ولم يكن من الصعب أن يتبين للجميع، أي حوار هو الذي تريده الكتائب مع «الجانب الآخر» أو مع «الجناح الآخر»، على حد تعبير بيار الجميّل. إنه الحوار الذي بدأ بالرصاصات على اوتوبيس عين الرمانة وواصل طريقه عبر مجازر القتل والتهجير والتعذيب، والتي لم تقتصر على «الفلسطينيين والسوريين وسائر الغرباء»، ولم تقتصر أيضاً على طوائف معينة، وإنما دفع ثمنها أيضاً عشرات الألوف من المسيحيين. إنه الحوار الذي بلغ واحدة من أعلى درجاته في عملية تصفية مواقع ومقاتلي كميل شمعون بالذات. إنه الحوار المتمثل في الاقتحام الدموي لمدينة اهدن وفي اصطياد الأبرياء على حاجز البربارة على طريق بيروت – طرابس. وفي كل حال، فالكتائب وضعت، في كلمات بسيطة ومعبرة، عناوين الحوار الذي تريده مع «الجناح الآخر»، وعناوين الالتقاء المفروض أن يحصل بين اللبنانيين، وأهمها: نزع عروبة لبنان، واعتماد «التعددية الحضارية» التي تتحول معها كل طائفة إلى نوع من القومية، ولبنان جزء من الحضارة الغربية ومن «العالم الحر»، ولا مكان للفلسطينيين وللوجود الفلسطيني المسلح بصورة خاصة، وطرد قوات الردع العربية، وبناء وتطوير «القوات اللبنانية» لتكون هي البديل عن الجميع، وعن الجيش اللبناني الشرعي بالذات. وفي كل حال فبشير الجميل وجّه دعوات «للحوار مع المسلمين» بعد كل مجزرة تقوم بها قواته. كما وجه بعد كل مجزرة، دعوة للتفاهم والتعامل مع العرب، وإنما بالطبع من

منطلق فرض «الأمر الواقع » المتمثل في الدويلة الكتائبية، على جميع المعنيين وعلى العرب والعالم.

ولا يخفي بعض المقربين من الكتائب أن الحوار الذي يريدونه، من موقع المنتصر والمتفوق و«الحضاري»، مع ممثلي «الجناح الآخر» الذين يختارهم الكتائب بالذات، سيكون أشبه بالحوار الذي تقترحه اسرائيل على العرب، والذي مارسته مع انور السادات بالذات. ومختصر هذا الحوار هو ان كل شيء لاسرائيل ولا شيء للعرب، وان على هؤلاء أن يتفاوضوا حفاظا على حياتهم وعلى «بقائهم المادي»، وحتى لا يُجرفوا في عكس التيار. وقد عبّر أحد المسؤولين الانعزاليين عن حقيقة مشروع الهيمنة بالقول ان «ما لنا هو لنا وما لكم هو لنا ولكم». أي ان المناطق والمواقع التي تسيطر عليها «القيادة المارونية» هي في يدها ولن ينازعها عليها أحد، لا السلطة الشرعية ولا سواها، أما المناطق والمواقع الكائنة لدى الطرف الآخر (بالمعنى الطائفي أو بالمعنى السياسي)، فمن حق «الجبهة اللبنانية»، وبشير الجميل بالذات، أن يسيطر عليها او أن يشارك في تقرير مصيرها وشؤونها.

وهذا الابتزاز إنما تمارسه الكتائب انطلاقا من قناعة بأن «الفئات الأخرى»، «المغلوب على أمرها»، ستكتشف في نهاية المطاف أن برنامج الكتائب هو الصحيح وأن المشروع الكتائبي هو المنقذ. وقد عبّر عن ذلك «محلل العمل السياسي» بالقول «ان هناك ردة اسلامية سنيّة في وجه اليسار، فالمعروف أن المسلمين السنة يعيشون في معظمهم في المدن (بيروت، طرابلس، صيدا) وانهم في التصنيف الاقتصادي (إذا استعملنا التصنيف الماركسي) يعتبرون من فئة البورجوازية الصغرى التي تتعاطى التجارة. وقد ثبت للسنة في هذه الحرب أن معظم المقولات التي باعهم إياها اليسار ثبت خطأها وبطلانها وأنهم كانوا من أكبر المتضررين ماديا ومعنويا في هذه الحرب، ووضع السنة هنا يختلف عن وضع الموارنة والشيعة والدروز لأن لهؤلاء حيازات عقارية في الجبل يمكنهم الاستفادة منها. في حين أن السنّة لا مرجع لهم سوى المدن. وهكذا وجد السنّة أنفسهم في أتون الحرب والغلاء... وأدركوا أنهم كانوا الضحية للتضليل اليساري، خاصة وأن مقولات الجبهة اللبنانية حول تصرفات الفلسطينيين ومحاولتهم للسيطرة على البلاد، وهدف التوطين... كلها قد ثبتت على محك الواقع»(٥).

وإذا كانت الكتائب تتوجه إلى المسلمين السنّة على هذا النحو، باعتبار أن مصلحتهم كمنتجين وبورجوازيين صغار ليست مع اليسار ومع الفلسطينيين (في حين أن المنطق العلمي والاجتماعي يفيد بعكس ذلك)، فإنها في توجّهها إلى الأطراف والطوائف الاخرى تلقي بكلام مشابه مع بعض التنقيح الذي تتطلّبه كل حالة على حدة. وكم من النداءات والبرامج الاذاعية والصفحات خصصت للتوجه إلى الشيعة، وإلى الجنوبيين منهم بصورة خاصة، داعية إياهم إلى عدم التعاون مع «الغرباء واليسار الدولي»، لأن الوجود الفلسطيني هو سبب الخراب ولأن الجنوبيين يدفعون ثمن عمليات الفدائيين وطموح اليسار المخّرب إلى الاستيلاء على النظام! وكم من النداءات و«الاغراءات» وجهتها الكتائب إلى الدروز، قادة وجماهير، لترك العمل الحزبي واليسار والمقاومة وللعودة إلى «أصالة الجبل». وقد وجهت بعض هذه الدعوات إلى وليد جنبلاط بالذات، باعتبار أن «الجبهة اللبنانية» تقبل بالحوار

معه على أسس «لبنانية أصيلة» وانطلاقا من احترامها للطائفة الدرزية، وعلى نحو شبيه بالحوار الذي جرى مع صائب سلام (والذي بينت فيه القيادة الكتائبية أنها لا تحترم أحداً وانها مستعدة لاذلال وسحق الجميع في حال نجاح مشروعها!) أما وليد جنبلاط بصفته رئيساً للحزب التقدمي الاشتراكي وللمجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية، فمرفوض من جانب القيادة الانعزالية.

تاسعاً: إن اتضاح مشروع «الجبهة اللبنانية» وتوجهاته في ما يتعلق «بالشارع الوطني والاسلامي» قد جاء في الوقت نفسه تقريباً مع انفضاح هذا المشروع في ما يتعلق بتعامله مع «الشارع المسيحي» بالذات. وهذا ينطبق على الموارنة في أكثريتهم الساحقة، الذين تعرضوا لشتى أنواع التنكيل من قبل ميليشيات «الجبهة»، إلى أن حصرت الكتائب في نفسها هذا الحق المقدس في اضطهاد المسيحيين، والأمثلة كثيرة، ونكتفي بعناوينها، في ما يتعلق بالموارنة وقياداتهم: ريمون إده، وسليمان فرنجية، ونواب المتن الشمالي، ونواب وشخصيات زحلة، ونواب جزين، وتقليص دور البطريركية المارونية ومحاربة دعواتها إلى السلام والمحبة وإلى وحدة لبنان، ألخ. وهذا ينطبق أيضاً على الطوائف المسيحية غير المارونية، وهو موضوع معقّد وبالغ الحساسية. ونكتفي في هذا المجال بالقول ان قيادة «المارونية السياسية» حرصت على محاولة ضرب التوجهات الديمقراطية والوطنية والعربية لطائفة الروم الأرثوذكس، واضطهدت قرى وأحياء بكاملها لمجرد أنها أرثوذكسية، كما زجت السريان في أتون حرب شعواء كانوا من أبرز ضحاياها. وها هو التنكيل الكتائبي بالسريان والأشوريين والكلدان يلاحقهم إلى السويد وإلى بلدان الاغتراب التي اضطروا للذهاب إليها حفاةً جياعاً، هرباً من السكين الكتائبي أو بحثاً عن العلم والاستقرار والعمل. وبالطبع، فإن وضع الأرمن غني عن البحث، فالعمليات العكسرية والتأديبية والحصار الاقتصادي والتدمير الشامل للمؤسسات والمحلات التي يملكها الأرمن، فضلاً عن حملات التشهير الشاملة ضد الأرمن، في الصحف وفي الاذاعات وفي الشوارع، أصبحت كلها عناوين ساطعة لـ«حضارة» المشروع الانعزالي. وكل ما ارتكبه الأرمن من جريمة، هو أنهم رفضوا الانصياع إلى دعوات الاقتتال الطائفي، ورفضوا فتح النار على الشعب الفلسطيني وعلى القوى الوطنية اللبنانية وعلى الأحياء والتجمعات الاسلامية والمختلطة؛ فاستحقوا عبارات أطلقها ضدهم بشير وأمين الجميّل ودوري شمعون في عدة خطب ومقالات وانذارات: إنكم غرباء، وإنكم مأجورون وأنانيون، ولاجئون. لقد استضافكم لبنان عندما كنتم هاربين من الأتراك وها هم الفلسطينيون والسوريون يهاجمون لبنان وأنتم تتلكأون عن المشاركة في الدفاع عن الوطن والأرض!

عاشراً: لقد طرحت كمهمة ملحة، في ضوء تطورات العدوان الاسرائيلي المتمادي وصولاً إلى قيام دويلة سعد حداد ودويلة بشير الجميّل، مسألة المواجهة الوطنية المتكاملة للمشروع الفاشي وللعدو الاسرائيلي. و«المشروع الفاشي» هي عبارة أكثر دقة، في الحقبة الراهنة، لتسمية البرنامج السياسي الذي تنشط القيادة الكتائبية من أجل تطبيقه، وذلك باعتبار أن الحركة الداخلية لهذا المشروع تشدّه إلى الاقتداء، الحرفي أحياناً، بالنهج الهتلري والفاشستي في ما يتعلق بفرض سيطرة الحزب الواحد، وبعسكرة الحياة السياسية

والاجتماعية للمواطنين، وكذلك في ما يتعلق بمحاولة حل الأزمات المستعصية، عن طريق القمع وعن طريق تشديد قبضة الاحتكارات. ولكن، على أن تكون هذه الاحتكارات «ممسوكة» بقوة من جانب السلطة، أي من جانب القيادة السياسية والعسكرية، وبما يؤدي إلى بناء «مجتمع متماسك» تغطي فيه الحروب الخارجية ضد الأعداء، النقمة الداخلية ضد المسيطرين؛ وتشحن الأجواء يوماً فيوماً وساعة فساعة، بروح الحقد العنصري، لايجاد أو اطالة أمد التماسك الطائفي والقبلي، وبرفع مستوى الممارسة السياسية والفكرية إلى درجة تؤهل القيادة لفرض رقابة على أنفاس المواطنين ساعة فساعة. وكل ذلك تحت ستار الحل المثالي للأزمات وانقاذ البلد من الغزوات الخارجية القائمة أو المرتقبة. وهذا النهج تحاول الكتائب أن تسلكه، وخصوصاً منذ أن حسمت الامور لصالحها في الصراعات الطويلة مع «الوطنيين الأحرار»، وبعد أن تبين للقيادة الكتائبية أن القمع الدموي هو السبيل الأساسي إلى إسكات المسيحيين الناقمين. وفي هذا كله فإن أداة التوحيد، أو أداة «اعادة توحيد» الجبهة الداخلية للميليشيات، هي الخطر الفلسطيني والمتواطئون مع «الاجتياح الفلسطيني» الذي يؤدي إلى خلل في «التوازن اللبناني» ويضرب السيادة اللبنانية ووحدة لبنان!

والمواجهة الشاملة مع المشروع الفاشي، ومع العدوان الاسرائيلي، الذي يأخذ آفاقاً جديدة، لها متطلبات كثيرة؛ وهي تمتد من التعبئة الشاملة للطاقات والامكانيات البشرية والعسكرية والمادية، وتمرّ في ادراك كيفية التوجه إلى الجماهير وكيفية بناء علاقة صحيحة معها سواء في الجنوب أم في سائر أنحاء المناطق الوطنية. وتمر أيضاً في بناء العلاقة بين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية على أسس صلبة ووفقاً للفهم الصحيح لموجبات التحالف الكفاحي في الجبهة العربية المشتعلة بوجه العدو، وصولاً إلى العمل العسكري والسياسي والشعبي على «الجبهات الداخلية» في مواجهة القوى الفاشية والمتواطئين معها، وكذلك بالنسبة إلى ضرورة فرض معالجة جذرية من جانب السلطة الشرعية للقضايا الكبرى المطروحة، كقضية المطاردة الانعزالية لمواقع السلطة، حتى في المنطقة المحاذية للقصر الجمهوري، وكمسألة اعادة بناء الجيش على أسس وطنية صحيحة. هذا، بالطبع، بالاضافة إلى التصدي للاجراءات التقسيمية القائمة على أرض الواقع والتي شملت في المدة الأخيرةمعظم جوانبالحياة السياسية والاقتصادية والشخصية للمواطنين، في نشاطهم ولقاءاتهم وتنقّلهم وإيجاد بيوتهم والضرائب والرسوم التي يدفعونها، ألخ. فهذه المجالات كلها أصبح المسؤول عنها هو «القوات اللبنانية» وأجهزتها، بمشاركة جزئية من كميل شمعون الذي عاد وقبل القيام بدور سياسي معين في اطار «جبهة» لا قرار فيها إلّا قرار الكتائب، ولا أفق لعملها الا أفق المشروع الاسرائيلي – الانعزالي في لبنان.

والمجال يضيق، في هذا البحث المقتضب، عن تناول مسألة المواجهة الوطنية ودور مختلف القوى في الوصول إلى برنامج متكامل لهذه المواجهة. وحسبنا الاشارة في هذا الصدد إلى أن برنامج التصدي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار جذرية المشروع المعادي، وبشكل خاص، الامور الآتية:

– انتقال العدو الاسرائيلي من سياسة الانتقام من العمليات الفدائية، إلى سياسة «الضربات الوقائية» في كل أنحاء لبنان، ثم إلى شعار المجابهة الدموية الشاملة مع الوجود الفلسطيني المسلح ومع المخيمات الفلسطينية والقوات المشتركة.

– التنوع الشديد في الضربات الاسرائيلية، واعتماد وسائل المباغتة، وتكثيف العمليات الجوية والبحرية والبرية في وقت واحد، والزج بمئات الجنود دفعة واحدة مع الآليات كما حصل في معركة الشقيف – أرنون التي أثبتت فيها القوات المشتركة قدرة فائقة على التصدي والمجابهة.

– انتقال الدعم العسكري والاقتصادي الأميركي للعدو الاسرائيلي إلى مستويات عالية جداً، والتنسيق القائم مع خطط السادات، وتركيز الأميركيين على الساحة اللبنانية – الفلسطينية – السورية في اطار الهجمة الجديدة على مواقع حركة التحرر العربية من البحر المتوسط إلى الخليج العربي.

– الانتقال النوعي في المشروع الكتائبي إلى مرحلة طرح شعار «تحرير كل لبنان».

– الاستغلال الانعزالي للفراغ، أو شبه الفراغ، في الحكومة لتعزيز المواقع والانجازات التقسيمية.

– التخريب الداخلي والفوضى والتجاوزات في المناطق الوطنية، وضرورة وضع حد جذري وحاسم لهذا الوضع بالنظر إلى انعكاسه على مجمل الصراع الدائر في لبنان والمنطقة.

– التنسيق المطلوب مع سوريا ومع دول جبهة الصمود والتصدي.

– كيفية تعبئة عشرات الالوف من الشباب الذين لا يجدون أن لديهم ما يؤدونه، على الصعيد العملي، دعماً للمعركة الوطنية والقومية، واسهاماً في المجهود العام وفي نضال القوات المشتركة.

---

(١) **الراية** (بيروت)، ٢٨/٤/١٩٧٩.
(٢) **الحوادث** (بيروت)، ٢٢/٤/١٩٧٩.
(٣) **الكفاح العربي** (بيروت)، ١٢/١/١٩٧٩.
(٤) **العمل** (بيروت)، ٢١/٥/١٩٨٠.
(٥) «معضلة اليسار في لبنان هي اليسار نفسه. المطروح أساساً لبنان أو لا لبنان»، **العمل**، ١٥/١/١٩٧٨، ص٥.

مكـرم يـونس

اسـرائيـل
والنشاط الذري العراقي

احتلت أخبار النشاط النووي، مرة اخرى، واجهات الصحف، وشغلت اهتمامات الحكومات والمؤسسات الاستخبارية في بلدان كثيرة في العالم. وهذه المرة، تأتي أنباء هذا النشاط، ومحاولات امتلاك الأسلحة الذرية، لتحدد منطقة الشرق الأوسط كدائـــرة لها؛ حيث الصراع الدائم، وعدم الاستقرار، يسودان هذه المنطقة الحيوية من العالم ويأخذ هذا أهمية خاصة بسبب، موقع هذه المنطقة الجغرافي، وبسبب الأهمية الاقتصادية التي تتمثل بالنفط العربي، الذي يغذي معظم دول العالم، وخاصة الدول الصناعية الغربية.

أما الأهمية الاخرى لأنباء النشاطات النووية في الشرق الأوسط، فتنبع من كون اسرائيل الطرف الأساسي، للصراع في مواجهة الأمة العربية، وبالتالي، فإن امتلاك السلاح الذري من قبل أية دولة عربية، من شأنه الاخلال بالتشكيل الاستراتيجي للمنطقة.

وعليه، فإن العراق يواجه حملة إعلامية شرسة، وكأنه الدولة الأولى التي تحاول امتلاك السلاح الذري. ففي اطار هذه الحملة يمكن أن ندرج تصريحات مدير معهد ابحاث السلام في سويسرا، فرانك بارنابي، الذي أعلن، «ان العالم يسير بخطى حثيثة نحو كارثة ذرية ستحدث قبل نهاية القرن الحالي»(١).

والجدير بالذكر، أن مدير معهد ابحاث السلام لم يدل بمثل هذه التصريحات حين امتلكت اسرائيل، أو قيل إنها امتلكت، سلاحاً ذرياً؛ كذلك لم يتفوه بكلمة، عندما أعلن أن جنوب إفريقيا أجرت تجربة ذرية، وغير ذلك مما قامت به دول عديدة؛ فامتلاك العراق، فقط، للقنبلة الذرية، هو الذي يجعل العالم يسير بخطى حثيثة نحو كارثة ذرية. وقـــد بنـــى بارنابي استنتاجه هذا، على عنصرين: الأول يتمثل بأزمة الطاقة الآخذة بالازدياد فهو يقول: «وحتى لو أن العالم اقام مفاعلاً واحداً في كل شهر، لأغراض الطاقة، فإن الأمر لن يلغي الطلب المتزايد على الطاقة، وهذه الأزمة ستكون موضع صراع خطير بين دول العالم»(٢).

والثاني يتعلق بازدياد عدد الدول التي تسعى للحصول على تقنية انتاج الأسلحة الذرية؛ وهذا وضع لا يستطيع ميثاق الامم المتحدة لعدم انتشار الأسلحة الذرية، الحؤول دون فقدان السيطرة عليه، وبالتالي لا يستطيع هذا الميثاق الحؤول دون «انفجار ذري» قد يحدث عاجلاً أم آجلاً.

أجهزة الرقابة لدى الامم المتحدة

انشأت الامم المتحدة جهازين للحؤول دون وقوع كارثة ذرية؛ ففي تموز (يوليو) ١٩٦٨، وقعت حوالي ١١٠ دول على ميثاق لمنع انتشار الأسلحة النووية. وبهدف الاشراف على تنفيذ هذا الميثاق، اقيمت في فيينا، مؤسسة باسم «الوكالة الدولية للطاقة الذرية». ومن الدول التي وقّعت على هذا الميثاق ليبيا والعراق؛ أما ليبيا فقد وقعته في تموز (يوليو) ١٩٦٨، وصادقت نهائيا على توقيعها في ١٩٧٥/٥/٢٦؛ وأما العراق فقد وقعه في تموز (يوليو) ١٩٦٨، وصادق على توقيعه نهائيا في ١٩٧٢/٢/٢٩. في حين أن اسرائيل وفرنسا والصين هي من بين الدول التي رفضت التوقيع على ميثاق الحد من انتشار الأسلحة النووية، «ولهذا فإن الوكالة لا تستطيع مراقبة القدرات الذرية لهذه الدول ودراستها»(٣).

هناك ملاحظة اخرى، لا بد من الاشارة إليها، وتتعلق بالطريقة التي تتم بها المراقبة؛ فقد ذكر مدير عام الوكالة، زيغفالد الكوند، أنه ليس لدى الوكالة الوسائل الكفيلة بمراقبة القدرة الذرية لدى الدول التي وقّعت على ميثاق عدم انتشار الأسلحة الذرية ومعرفتها؛ ولهذا، على الوكالة أن تقبل التقارير الواردة إليها كما هي، وبخاصة من الدول التي تعقد صفقات لبيع المفاعلات الذرية والمواد الذرية الاخرى، في حين أن الدول التي تبني هذه المفاعلات لا تسمح بمراقبة حرة يقوم بها المراقبون الموفدون من قبل الوكالة، وربما كان هذا هو السبب «في عدم تردد ليبيا والعراق في التوقيع على ميثاق الامم المتحدة لعدم انتشار الأسلحة الذرية، لأن الثغرات في هذا الميثاق كثيرة، ويمكن تضليل الوكالة بسهولة ودون أي مجهود»(٤).

الاتفاقات بين فرنسا والعراق

لقد بات معروفاً، أن الاتفاقات المبرمة بين العراق وفرنسا تعود إلى سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٦. وتقضي هذه الاتفاقات بأن تزود فرنسا العراق بمفاعل ذري للبحوث، قدرته سبعون ميغاواط من طراز «اوزيريس»، كما تنص على أن تقدم فرنسا المساعدات اللازمة لاقامة مركز للابحاث النووية بالقرب من بغداد. فمثل هذه الاتفاقات قائمة بين جميع البلدان المتطورة في المجال النووي، وبين الدول الراغبة في اللحاق بها.

والجدير بالذكر، أن عدد المفاعلات المماثلة للمفاعل المذكور، في ارجاء العالم، بلغ سبعين مفاعلاً، وهي موزعة في بلدان مختلفة، منها: الارجنتين، وجنوب افريقيا واندونيسيا وايران واسرائيل وتايوان والفيلبين وتايلاند وفيتنام وزائير وغيرها. أما المفارقة هنا، فتتمثل في «أن ثلثي هذه المفاعلات تم شراؤها من الولايات المتحدة، التي تتزعم، منذ ثلاث سنوات، مجموعة الدول التي تعارض تسرب الأسلحة الذرية»(٥).

وقد اتخذت فرنسا قرارها بتزويد العراق بالمفاعل الذري «أُوسيراك» سنة ١٩٧٥. فخلال الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الفرنسية، في تلك الفترة، جاك شيراك لبغداد، «التزمت فرنسا في ١٨ تشرين الأول(اكتوبر) ١٩٧٥ بتزويد العراق بالمفاعل الذري الذي تبلغ طاقته ٥٠ ميغاواط مع امكانية زيادة هذه الطاقة إلى ٧٠ ميغاواط»(٦). والواقع أن المفاعل الذري الذي ابتاعه العراق من فرنسا، ليس مفاعلاً واحداً، وإنما هو «عبارة عن مفاعلين ذريين، الكبير منهما يطلق عليه اسم «تموز واحد» والآخر «تموز اثنين» ويطلق الفرنسيون على الأول مفاعل «ازيس»، والثاني «اوزوريس»، وعلى الاثنين معـاً، اطلق الفرنسيون الاسم الذري «أُوسيراك»، وعلى ما يبدو فإن «تموز واحد» سيبدأ بالعمل في نهاية هذا العام»(٧).

والمعروف أن عملية تصنيع اسلحة ذرية ليست عملية سهلة وبسيطة، خاصة بالنسبة لبلد كالعراق، بدأ نهضته الصناعية بعد سنة ١٩٦٨ فقط. فالعراق لا يملك الخلفية الصناعية المتقدمة، ولا يملك الخبرات المهنية والفنية، وبالتالي فهو يفتقر إلى المهندسين والخبراء والفنيين المدربين في هذا المجال بالذات. إلا أن قدرات العراق وامكانياته المادية، وشبكة علاقاته بالدول الاوروبية والآسيوية، غربية وشرقية، في المجال التجاري، تمكّنه من الحصول على هذه الامكانات، بسهولة أكثر من دول عديدة اخرى. ففرنسا مثلاً، وكذلك اليابان وايطاليا وبلجيكا، مستعدة لتقديم هذه الخبرات، وتدريب المهندسيـن والفنيين العراقيين، مقابل النفط، ومقابل أن يكون جزء كبير من السوق العراقية مفتوحا امام صادرات هذه الدول. هذا، اضافة إلى حصول هذه الدول على العديد من الامتيازات، في مشاريع الاعمار والصناعة والزراعة في العراق. ففي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، «وقّعت فرنسا والعراق على اتفاق التعاون العلمي، حيث التزمت فرنسا بتدريب مهندسـين في مجال الذرة، وخبراء في التكنولوجيا المتقدمة، وذلك في منشآتها العلمية»(٨).

وقد استفاد العراق من استخدام العرب لسلاح النفط في حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، ضد اوروبا وأميركا: الأمر الذي دعا هذه الدول الصناعية للدخول في سباق جنوني، بحثاً عن مصادر بديلة للطاقة؛ وفي حينه، كان العراق يسعى إلى تطوير قدراته التكنولوجية، بعد أن اخفق في الوصول إلى قدرة وخيار ذريين بمساعدة الاتحاد السوفياتي. «ففي اطار اتفاق للتعاون العلمي، الذي وقِّع بين البلدين في صيف ١٩٦٠، اقيم في الطويثه مفاعل ابحاث صغير، طاقته ٢ ميغاواط، وتم تشغيله في تموز (يوليو) ١٩٦٨، بواسطة اليورانيوم الطبيعي والميـاه الثقيلة، وأرسـل مهندسـون عراقيـون للتدرب في الاتحـاد السوفياتي، ودول اوروبا الشرقية، وذلك في الوقت الذي كان العلماء السوفيات يقومون فيه باعداد باحثين عراقيين في مدينة العلوم العراقية»(٩).

إلا أن العراقيين ادركوا، وبسرعة، أن التكنولوجيا الشرقية، على النحو الذي قُدِّمت به، لن تفي بالغرض ولن تقرّبهم من طموحاتهم في الحصول على تقنية صناعة الأسلحة الذرية، وتنفيذ البرنامج الذي وضعوه نصب أعينهم. وكان لا بد للعراق من الاتجاه نحو دول اخرى، فكانت اليابان هي الهدف في هذه المرة؛ حيث تعاقد العراق مع شركـة

ميتسوبيشي لاقامة فرن ذري بالقرب من بغداد. إلا أن اسبابا سياسية، وخلافات حول ترتيبات الاشراف، حالت دون تنفيذ هذا العقد.

خلال هذه الفترة، برز الدور الفرنسي؛ فقد ابدت فرنسا اهتماما كبيراً باستمرار تدفّق النفط العربي إليها، وخاصة بعد تأميم العراق لشركات النفط الأجنبية. وكما سبق وذكرنا، فإن فرنسا كانت بحاجة لتقديم اقصى ما يمكن، في سبيل تحقيق هدف استمرار تدفق النفط إليها وانجازه، وخاصة من العراق، الذي اعتُبر، اضافة إلى الاحتياطي النفطي الضخم لديه، بلداً مستقراً إلى حد كبير في المنطقة؛ الأمر الذيَ دعا فرنسا ممثلةً برئيس وزرائها جاك شـيراك إلى الاسراع في توقيع الاتفاق. وعلى الأثر، عيّنت فرنسا ملحقاً علمياً في بغداد؛ كذلك توجّه وفد من الخبراء الفرنسيين في مجال الفيزياء الذرية إلى العاصمة العراقية، في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، لاعداد تقرير عن متطلبات العراق، تمهيداً لتزويده بالمفاعل الذري «أوسيراك». «وعندما وصل شيراك، في زيارة اخرى إلى بغداد، في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، وعد الرئيس صدام حسين، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في حينه، بأن فرنسا ستبذل كل ما في وسعها لتنفيذ شروط الاتفاق، واقامة المفاعل حتى نهاية سنة ١٩٧٩»(١٠).

مراحل الانتاج

لم يحصر العراق مجال تعاونه الذري في دولة واحدة؛ فهناك العديد من الدول التي لديها خبرات فنية وتقنية في المجال الذري، ومنها من صنع قنابل ذرية وأجرى تجارب معلنة كالهند. وهذه الدول تسعى إلى التعاون مع العراق، في هذا المجال، مقابل النفط والعلاقات التجارية الاخرى، وهكذا وقّع العراق اتفاقيات مع كل من فرنسا وايطاليا وربما مع بلجيكا ودول اوروبية اخرى.

وتحدث ضابط استخبارات عسكرية اسرائيلي كبير عن الجهات التي يمكن أن تساعد العراق فقال: «إن الدولتين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تتحملان مسؤولية بالنسبة لعدم انتشار الأسلحة النووية، وتمتنعان عن مد الدول الاخرى بالخبرات والأجهزة التي لها علاقة بتطوير اسلحة عسكرية ذرية. إلا أن هذه الخبرات اصبحت تكتسب الآن من دول اخرى، وهذا يشكل خطراً كبيراً، وعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار، أن الهند وباكستان يمكن أن تسيرا في هذا الخط، وتزودا بعض الدول كالعراق ومصر وسوريا وليبيا، بالأجهزة والخبرات الذرية»(١١).

أما من حيث الانتاج، فأمام العراقيين، الآن، عدد من المراحل لتطوير الصناعات الذرية لديه، وإذا ما قطع العراق هذه المراحل بنجاح، «فخلال السنوات القليلة القادمة، ستكون لديه قدرة على انتاج البلاتونيوم من وقود ذري مشع، وبعد فترة ستكون لديه قدرة على اثراء اليورانيوم»(١٢).

فالمرحلتان الاولى والثانية من مراحل الانتاج مرتبطتان بالاتفاق العراقي-الايطالي، ووفقا لهذا الاتفاق، «سيقيم الايطاليون مختبرات تختص بكيفية معالجة الوقود المشع،

واعداده من جديد لاستخدامه في المفاعل الذري، وبهذه الطريقة يستطيع العراقيون انتاج وقود ذري في العراق دون الحاجة إلى شرائه من دول اخرى»[١٣].

واضح تماماً أن العراق يسعى للوصول إلى وضع يمكنه من انتاج هذا الوقود بنفسه، وذلك كي لا يقع، في يوم من الأيام، تحت تأثير حظر فرنسي أوإيطالي، والمختبرات الايطالية تبنى، في العراق، لهذا الغرض.

أما المرحلة الثالثة فتتعلق بوقود المفاعل «أُوسيراك» الذي تزود فرنسا به العراق، إلى أن يتمكن العراقيون من انتاج هذا الوقود بأنفسهم.

والوقود هذا، هو، عملياً، من اليورانيوم المشبع أو الغني بنسبة عالية تصل إلى ٩٣٪، ومن النوعية ذاتها التي تستعمل في الأبحاث الخاصة بالانتاج العسكري. وهذه المرحلة، أي الثالثة، «تتغذى من مشروع مكوّن من مفاعل، أو مفاعلات ذرية، تعمل بالـوقود من اليورانيوم غير الغني، أي أن نسبة الاشباع فيه قليلة، وبهذه الطريقة يمكن انتـاج البلاتونيوم الذي يستخدم وقوداً للاستعمالات العسكرية»[١٤].

والمراحل هذه تحتاج إلى فترة طويلة، فالعراق لا يزال في بداية الطريق، كي يصبح دولة ذات قدرة عسكرية ذرية. إلا أن هناك خياراً آخر امام العراق، وفقاً لاعتقاد يوفال نئمان، من كبار علماء الطبيعة في اسرائيل وعضو الجمعية الاسرائيلية للطاقة الذرية منذ عام ١٩٦٦. هذا الخيار هو اعتماد العراق انتاج قنبلة ذرية من النوع الذي استخدمه الأميركيون ضد اليابان في مدينة هيروشيما، و«هذا النوع من القنابل بسيط نسبيا؛ حيث يستخدم اليورانيوم المشبع نفسه مادة التفجير، وفي هذه الحالة ستكون هناك ضرورة لبناء جهاز تفجير حول المادة المتفجرة نفسها، وهذا الأمر ليس بسيطا، إلا أنه ليس معقداً، وتكفي كميات اليورانيوم المشبع التي يمتلكها العراق لانتاج ٧ – ٨ قنابل من نوع قنبلة هيروشيما»[١٥].

أما الخيار الآخر، الذي سبق وأشرنا إليه، أي انتاج قنبلة ذرية ذات مواد متفجرة من البلاتونيوم، فهو اكثر تعقيداً، ويحتاج إلى زمن اطول، لكنه يتيح للعراقيين انتاج عدد اكبر من القنابل الذرية، والمقصود هنا استخدام اليورانيوم المشبع لانتاج البلاتونيوم، حيث أن العراق «تمكن من شراء كميات كبيرة من اليورانيوم الطبيعي من احدى الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية، يعتقد أنها النيجر»[١٦].

في هذه الحالة، على العراق اعداد افران ذرية وأجهزة خاصة معقدة جداً، ويبدو أن ايطاليا هي التي قدمت هذه الاحتياجات للعراق، من أجل «تشعيع» اليورانيوم، وهي عملية تدعى (Irradiation) ، يتحول على اثرها، قسم من اليورانيوم، اثناء عملية التشعيع، إلى بلاتونيوم يستخدم ايضاً كمادة متفجرة ذرية في قنبلة من النوع الذي اسقطه الأميركيون على نغازاكي في اليابان. كما أن عملية فصل البلاتونيوم عن اليورانيوم الغني تحتاج، اضافة إلى الخبرات، إلى اجهزة ومعدات تقنية متطورة جداً. وتجدر الاشارة إلى أن المفاعل «اوزيريس» «يتمكن، باستخدام كمية محدودة من اليورانيوم المشبع وكميات كبيرة من

اليورانيوم الطبيعي، من انتاج ٣ - ٤ قنابل بلاتونيوم سنويا»(١٧).

أما إذا استعان العراق بالهند أو باكستان، بهدف الافلات من الرقابة الفرنسية، فإنه يستطيع أن يصنع، خلال سنة كما تقول بعض الأوساط العلمية في اسرائيل، قنبلة ذرية من اليورانيوم المشبع من نوع القنبلة التي القيت على هيروشيما، أي قنبلة مادتها المتفجرة من اليورانيوم المشبع مع جهاز تفجير، وهذه تعتبر قنبلة تكتيكية ذات قوة تدميرية محدودة.

محاولات العرقلة الاسرائيلية

تعدّدت محاولات العرقلة التي قامت وتقوم بها اسرائيل لوقف نشاط العراق الذري، فإضافة إلى الحملة الاعلامية الواسعة التي شنتها ضد العراق وفرنسا، وباقي الدول الاخرى التي تتعاون مع العراق في المجال الذري، هناك جانب ديبلوماسي معلن وجانب آخر سرّي.

والجانب الآخر يتمثل بالنشاط السري الذي تقوم به اسرائيل، والذي يذكر بالحرب الخفية التي شنتها الأخيرة ضد العلماء الالمان والمصريين في عهد الرئيس عبد الناصر. فهذه الحرب، كانت تقليداً قبل الحرب العالمية الثانية بفترة محدودة. فالمانيا النازية أسست، في حينه، شركة «سلاستيك» «ال سوس» للتجسس على مراكز البحوث العلمية في فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وفي نهاية الحرب تسابق البريطانيون والأميركيون والسوفيات على صيد العلماء الالمان للاستفادة من خبراتهم في تطوير الطائرات وبناء الصواريخ والمصانع والمختبرات العلمية. وكذلك فعلت مصر في اوائل الستينات، حيث جندت عدداً من العلماء الالمان والنمساويين لبناء طائرات «هـ ٢٠٠» و«هـ ٣٠٠» وصواريخ الظافر والقاهر.

لكن اسرائيل التي شعرت بأن أمنها في خطر، إذا ما استمر العلماء الالمان في العمل، «بدأت بحملة اعلامية واسعة واتصالات ديبلوماسية، [وزرعت] شبكات تجسس داخل مجموعات العلماء،[وقد فعلت كل هذا]، اضافة إلى الحرب الخفية[التي شنتها] والتي استهدفت قتل العلماء الالمان والمصريين عبر الطرود الناسفة وغيرها؛ [وقد ابتدأت هذه الحملة]منذ عام ١٩٦٢، وانتهت في عام ١٩٦٤»(١٨). ليس من شك في أن محاولات العرقلة الاسرائيلية ضد امتلاك العراق لقنبلة ذرية، ستكون أشدّ واعنف، وسترتدي أشكالاً وأساليب مختلفة، لم يظهر منها، حتى الآن، الا القليل.

ففي ٦ نيسان (ابريل) عام ١٩٧٩، «وقع انفجار دمر قلب المفاعل الذري الفرنسي «أوسيراك» الذي كان معداً للارسال إلى العراق، وذلك في المصنع في جنوب فرنسا»(١٩). وعلى أيه حال، فقد تم اصلاح هذا المفاعل، ويبدو أنه سيرسل، في بداية عام ١٩٨١، إلى العراق. إثر حدوث هذه العملية، سارعت وسائل الاعلام في فرنسا وفي معظم دول العالم إلى اتهام «الموساد» (المخابرات الاسرائيلية) بالتفجير، وفي اسرائيل رفضت السلطات تأكيد أو نفي قيامها بهذه العملية.

إن الدولة الاولى في المنطقة، والتي لها مصلحة في عدم امتلاك العراق أسلحة ذرية

هي اسرائيل؛ فالعراق، جغرافيا، أقرب الدول التي قد تمتلك اسلحة كهذه، من اسرائيل، وهو كباقي الدول العربية، بحالة صراع معها، وعليه فإن تفجير المفاعل الذري في طولون جنوب فرنسا، قد يكون من صنع المخابرات الاسرائيلية. الأمر الذي تناقلته وسائط الاعلام الفرنسية.

ولم يقتصر النشاط الاستخباري الاسرائيلي، على تفجير المفاعل فقط، فقد تم اغتيال العالم الذري المصري يحيى مشهد في فرنسا في حزيران (يونيو) ١٩٧٩، والمعروف أن هذا العالم يتولى عملية الاشراف على المفاعل الذري والأبحاث الذرية في العراق، ويعتبر الرجل الأول في هذا المجال، إذ كان رئيساً لدائرة الأبحاث الذرية في جامعة الاسكندرية[٢٠].

بعد مقتل يحيى بشهر، قُتلت أيضا عاملة الهاتف الفرنسية والشاهدة الوحيدة على مقتله، «ففي تموز (يوليو) ١٩٧٩، وبعد اختفاء دام قرابة شهر عن اعين الشرطة الفرنسية التي طلبت الفتاة للتحقيق؛ حيث أنها كانت الوحيدة مع العالم اثناء عملية اغتياله، وجدت مقتولة في حادث طرق غامض»[٢١].

أما العراقيل الأخرى، فجاءت على شكل تهديدات وجهت للشركات الفرنسية التي لها علاقة بانتاج المفاعل الذري المعد للعراق، «فقد ضاعفت الشرطة الفرنسية من اجراءات الحراسة حول مكاتب خمس شركات فرنسية لها علاقة بانتاج المفاعلات الذرية المخصصة للعراق، وذلك في أعقاب تهديدات بضربها وتفجيرها»[٢٢].

وكانت هذه التهديدات قد بُلّغت إلى الشركات عن طريق الهاتف من قبل شخص زعم أنه من اعضاء لجنة المحافظة على الثورة الاسلامية في ايران. والجدير بالذكر، أن شخصاً مجهولاً زعم «أن لجنة المحافظة على الثورة الاسلامية هي التي زرعت العبوة الناسفة في صندوق بريد، خاص بالمواطن الفرنسي جاك غراف، وهو اسم مشابه لاسم احد علماء الذرة في فرنسا، يعمل في مفاعل ذري معد لارساله للعراق»[٢٣].

الواقع أن اسرائيل تستغل كل الثغرات للنفاذ إلى اهدافها في عرقلة محاولات العراق السير في طريق التقنية الذرية، ومن ثم الحصول على سلاح عسكري ذري، فمجموعات الموساد الاسرائيلي المنتشرة في اوروبا، والتي اغتالت العالم الذري يحيى مشهد، والفتاة التي كانت معه، والتي سبق واغتالت العديد من الشخصيات الفلسطينية في اوروبا والعديد من المواطنين العرب الآخرين، للتشابه بالاسم أو بالشكل، مثل احمد بوشيكي في ليلهامر، لا تعدم الوسيلة للعمل باسم لجنة المحافظة على الثورة الاسلامية، مستغلة حالة النزاع القائمة، حالياً، بين ايران والعراق.

أما اقصى ما تمخض عنه رد الفعل الاسرائيلي، حتى الآن، فهو قصف المفاعل الذري والمنشآت الملحقة به، «فقد ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أن طائرات الفانتوم التي قصفت مركز الأبحاث الذري في العراق هي طائرات اسرائيلية وليست طائرات ايرانية. وقد قامت اسرائيل بذلك، خلال فترة الحرب الايرانية – العراقية، مستغلة الغارات الجوية التي تقوم بها ايران على اهداف عسكرية واقتصادية في بغداد وضواحيها»[٢٤].

إلا أن نائب وزير الدفاع الاسرائيلي مردخاي تسيبوري، علق على هذا الخبر قائلاً: «انه يعتقد أن ايران هي التي قصفت المفاعل ومركز الأبحاث الذري العراقي، وليست اسرائيل، فاسرائيل لم تهاجم أي هدف عراقي، وهذا أمر يعرفه العراقيون والايرانيون والدول العظمى»(٢٥).

من الصعب التأكد من أن الطائرات الايرانية هي التي قصفت المنشآت الذرية العراقية في ٣٠ ايلول عام ١٩٨٠، فقد نفت ايران بشدة أن تكون طائراتها هي التي قامت بهذا العمل. والواقع أن ايران التي هي في حالة حرب مع العراق، لا يضيرها ابداً أن تعلن عن قصف هذه المنشآت، كما تفعل بالنسبة لكل الأهداف التي تقصفها. أي أنه لا مصلحة لايران، إن كانت قد قامت بالاغارة فعلاً، في عدم الاعلان عنها أو في نفيها،هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى، فإن طبيعة النزاع بين ايران والعراق، رغم ما انتهى اليه من حرب شاملة، لا تشكل حافزا لجعل ايران تحاول عرقلة الجهود العراقية للحصول على سلاح ذري، فهذا النزاع يتمحور حول الحدود ليس أكثر، فاذا ما سوِّيت قضية الحدود بين البلدين، فإنهما، ولا شك ،تشكلان خطرا على المصالح الأجنبية في المنطقة بعامة وخطراً استراتيجياً على اسرائيل بخاصة. فالعراق وايران يقفان بكل قوة إلى جانب القضية الفلسطينية، وضد اسرائيل، لأنها تشكل خطراً عسكريا واقتصاديا وحضارياً على شعوب وأنظمة المنطقة بكاملها. وبالتالي فإن القدرة الذرية العراقية، أو الخيار الذري العربي، موجه اصلاً ضد اسرائيل وليس ضد ايران، خاصة أن هناك قناعة عربية بأن اسرائيل تمتلك اسلحة ذرية منذ مدة، ولا يمكن مواجهتها وتحقيق الانتصار عليها إلا إذا كان هناك سلاح ذري يحــيِّد السلاح الذري الاسرائيلي في أية معركة قادمة. وعليه فـالعراق لا يحتاج، مثلاً، إلى سلاح ذري لتحيد السلاح الذري الايراني لانه غير موجود اصلاً، ولم تبد ايران في أية فترة سابقة، على الأقل في ظل نظام آية الله الخميني، أي اهتمام بتصنيع اسلحة ذرية أو بامتلاكها.

استخدام القوة هو الحل المطلوب

تناولت وسائط الاعلام الاسرائيلي، موضوع الخيار الذري العراقي، بحدة متزايدة، معتبرة أن الرد الاسرائيلي، يجب ألا يقتصر على «الانتظار والتروي» وعلى العمليات الاستخبارية البحتة، التي تكون لها، في العادة، نتائج هامشية فقط، «فالحديث لا يدور على امكانية توجيه رد مبكر له طابع عسكري معين فقط، بل يجب النظر أيضا في احتمالات توجيه ردود مبكرة، ذا ت طابع سياسي أو سياسي – عسكري مختلط خلال السنوات القليلة القادمة»(٢٦). فالخطر الذي يتهدد اسرائيل، من وجهة نظرها، له ابعاد ثلاثة هي: امتلاك العرب للسلاح الذري وسيطرتهم على النفط وتنامي مشاعر اليقظة الاسلامية والقومية العربية المعادية لاسرائيل. فاسرائيل «لن ترضخ لابتزاز ذري عراقي ، اوليبي، بل ستعتبر ذلك ذريعة للحرب، تفرض عليها الدفاع عن وجودها، وإذا كان ثمة موضوع يتوافر حوله إجماع قومي تام في اسرائيل؛ فذلك هو الموضوع»(٢٧).

إن تركيز اسرائيل على المساعي الديبلوماسية والحلول السياسية، ليس إلا وسيلة

لا اكثر لتمهيد الطريق امام الحلول العسكرية، فالعقلية الاسرائيلية لم يسبق لها أن عالجت مواضيع أقل اهمية من موضوع السلاح الذري، إلا بالطرق العسكرية. وهذا يبدو واضحاً تماماً في العديد من الحالات التي شهدتها ساحة الصراع مع اسرائيل. فاسرائيل، كما يعلن اصحاب الرأي فيها، «سوف تضطر إلى الدفاع عن نفسها بصورة فعالة ضد خطر القنبلة الذرية العراقية،وإن العد العكسي لمواجهة سياسية – عسكرية حاسمة في ظل انتاج القنبلة الذرية العراقية قد بدأ منذ الآن»(٢٨).

إن امكانية وجود سلاح ذري في العراق، تُعدُّ، من وجهة النظر الاسرائيلية، تغييراً جوهرياً في التشكيل الاستراتيجي للشرق الأوسط؛ وهو تغيير لا يتناسب مع الوضع المتعارف عليه بالنسبة لميزان القوى بين الدول الكبرى، فقد جاء على لسان ضابط اسرائيلي كبير: «اننا نسير اليوم نحو تطور سيكون غير موجه، وربما غير مسيطر عليه، يتعارض مع رغبة الدولتين الكبريين ويدخل منطقة الشرق الأوسط في مرحلة من عدم اليقين، ولا شك بأن هذه المرحلة ستجلب في اعقابها مشاكل صعبة للغاية، يتوجب اتخاذ قرارات حاسمة وصعبة اتجاهها»(٢٩).

لقد بات واضحا، أن الدبلوماسية الهادئة، أو الصاخبة التي اتبعتها اسرائيل للحد من حصول العراق على مساعدات فرنسية وايطالية، اضافة إلى بعض الأجهزة من المانيا الغربية والسويد، قد اعطت مفعولاً عكسياً، فحملة الاحتجاجات من قبل الولايات المتحدة وحليفاتها في اوروبا، حدت بالرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان إلى تسلّم «ملف المساعدات الذرية للعراق من وزارة خارجيته، وبذلك أعاق الأعمال الاحتجاجية من قبل الولايات المتحدة وحليفاتها، وقد ادرك العراق مفهوم هذه الاحتجاجات وقرر الاسراع بالعملية قدر الممكن»(٣٠). وعليه لم يبق امام اسرائيل سوى طريقتها المعهودة والمعروفة التي تجسد العقلية الاسرائيلية؛ أي طريقة استعمال القوة، وهذا ما اعرب عنه ضابط كبير في الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية، حيث قال «ما من شك في أنه سيكون لزاماً على اسرائيل، قبيل احتمالات دخول اسلحة ذرية إلى المنطقة، اجراء حساب ذاتي، أمني واستراتيجي، وايجاد حلول لهذه المشكلة، وتطوير وسائل وقائية، كما يجب العمل بالطرق الدبلوماسية والعسكرية، وعلينا أن نؤثر على كل تلك الدول التي تنوي تزويد العراق بالخبرات والأجهزة التقنية، كي تمتنع عن تقديم المساعدات التي تمكّن العراق من امتلاك القدرة على تطوير سلاح ذري، وإذا لم نستطع الغاء هذه المساعدات فيجب أن نحاول، على أقل تعديل، تأخيرها وعرقلتها»(٣١).

وقد شغل موضوع القنبلة العراقية، جميع الأوساط في اسرائيل، وبشكل خاص تلك التي لها علاقة بأجهزة الأمن والآلة العسكرية الاسرائيلية، وقد اجمعت هذه الأوساط على ضرورة عرقلة مساعي العراق والتشويش عليها، وفي ادنى الحالات تأخير الخطوات العراقية لفترة زمنية، حتى تستطيع اسرائيل اعادة ترتيب اوضاعها لمواجهة السلاح الذري العراقي، والوصول إلى حل جذري لهذه المشكلة.

وهنا لا بد من التذكير بتصريح العميد (احتياط) مئير عاميت، رئيس الاستخبارات

العسكرية الاسرائيلية أثناء حرب ١٩٦٧ الذي جاء فيه: «هناك ثلاث امكانيات للعمل الاسرائيلي ضد مساعي العراق في الحصول على خيار ذري: (أ) التشويش والعرقلة. (ب) استخدام القوة الذاتية الاسرائيلية. (ج) القيام باتصالات، وبناء أساس جيد من العلاقات الايجابية. وهناك شيء واضح تماما، وهو أن هذا الأمر يشغل جميع المسؤولين الذين لهم علاقة به، وهو في طليعة سلم الاولويات، وسيكون شغلهم الشاغل من الآن فصاعدا»(٣٢).

الموقف الاسرائيلي الرسمي

أما الموقف الاسرائيلي الرسمي من موضوع النشاط الذري العراقي فقد تلخص بالتحذير من استمرار العراق في هذا النشاط وتحذير الدول التي تسانده وتمده بالخبرات والأجهزة كفرنسا وايطاليا. فقد قال مدير عام مكتب رئيس الحكومة: «لا تستطيع اسرائيل أن تسمح لنفسها بالجلوس مكتوفة الأيدي، وانتظار سقوط قنبلة ذرية عراقية على رؤوسنا»(٣٣).

وفي الماضي القريب، أكدت اسرائيل أنها لن تكون الدولة الاولى التي تدخل اسلحة غير تقليدية إلى منطقة الشرق الأوسط، كما أنها لن تكون متخلفة عن الدول الاولى التي تنتج هذا السلاح. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل سيسهم النشاط الذري العراقي في ادخال تعديل على الموقف الاسرائيلي المعلن؟ نستطيع أن نجد اجابة على هذا التساؤل في تصريحات أدلى بها رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست موشي أرنس الذي قال: «ليست هناك حاجة لهذا، لأن اسرائيل دولة متقدمة اكثر من العراق في مجال التكنولوجيا والعلم، ونحن نصنف من بين الدول المتقدمة في العالم، وليس سراً أن لدينا مفاعلين نوويين للتجارب،وكليات للفيزياء والهندسة الذرية، وهي من الكليات الجيدة في العالم، وان خلق شرق أوسط ذري، أو خلق ميزان الرعب النووي في المنطقة، لا يحل المشكلة؛ فالسلاح الذري فيما لو وصل إلى العراق، فسيكون بأيدٍ غير مسؤولة. وما أخشاه هو أنه لا يمكن الوثوق بهذه الأيدي، اقصد أن الطرف الآخر لن يقوم بعملية حسابية وتقديرية دقيقة لفائدة استعمال هذا السلاح... لذا، من المهم جداً أن تتخذ خطوات ووسائل تحول دون حصول العراق على سلاح ذري»(٣٤).

والواقع أن الاهتمام الاسرائيلي بموضوع النشاط الذري العراقي لم يبدأ في فترة حكم الليكود، فقد سبق وأن عالجت حكومة حزب العمل هذا الموضوع من قبل. وقد اشير في اسرائيل إلى أن يغئال آلون، عندما كان وزيراً للخارجية في حكومة حزب العمل، اصدر امراً إلى السفير الاسرائيلي في باريس مردخاي غازيت، «بالحصول على توضيحات من وزارة الخارجية الفرنسية»(٣٥).

اضافة إلى هذا، فقد قدمت اسرائيل احتجاجاً رسمياً إلى فرنسا؛ وذلك عندما اجتمع وزير الخارجية، اسحاق شمير، بالقائم بالأعمال الفرنسي في اسرائيل، وابلغه «أن العراق ما يزال في حالة حرب مع اسرائيل، ولذلك فإن من شأن القوة النووية التي ستزود فرنسا العراق بها، أن تستخدم للاعتداء على اسرائيل، كذلك فإن قوات عراقية سبق واشتركت في

القتال ضد اسرائيل سنة ١٩٤٨، وسنة ١٩٧٣، وبذلك فإن امتلاك العراق للقوة النووية سيعزز التطلعات العدوانية لديه»(٣٦).

وكان شمير، قد اشار، في حديثه مع القائم بالأعمال الفرنسي، إلى مواقف العراق المتطرفة من النزاع الاسرائيلي - العربي. ومما قاله: ان معارضة وجود اسرائيل تشكل العامل الرئيسي في جبهة الرفض، كما تشكل أيضاً محور تصريحات الحكام في بغداد بصدد نيتهم الحصول على قدرة نووية عسكرية.

لم تجد المحاولات الإسرائيلية نفعاً، فقد بقيت فرنسا مصممة على الاستمرار في التعاون الذري مع العراق، وعلى تنفيذ كل تعهداتها؛ مما أثار قلقاً كبيراً لدى اسرائيل، وجعل أوساطها الرسمية تصف التصميم الفرنسي بأنه تصرف غير مسؤول.

ولم تتفق آراء هذه الأوساط حول اساليب مواجهة هذا الوضع، ففي النقاش الذي دار في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، اختلفت الأراء حول التكتيك الذي ينبغي اتباعه ضد عملية تزويد العراق بالمفاعل الذري الفرنسي، فقد اقترح آبا ايبن من «المعراخ» «عدم احداث ضجة حول هذا الموضوع، إذ ليس من صالح اسرائيل اعلان حرب علنية ضد فرنسا، لأنها قد تطلب منا، كرد فعل، أن ننضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة الذرية والتوقيع عليها»(٣٧). وعارض هذا الرأي رئيس الحكومة السابق اسحاق رابين، وقال: لن نجلس مكتوفي الأيدي حتى يستعمل هذا السلاح ضدنا، «وأيد قيام حملة اعلامية قوية ضد فرنسا لتزويدها العراق بالمفاعل الذري»(٣٨). أما زعيم حزب العمل شمعون بيرس، فقد علق على الموضوع بقوله: «ما من شك في أن الصفقة الفرنسية - العراقية، المتعلقة بالمفاعل الذري، تلقي بظلال سميكة على عملية السلام في الشرق الأوسط، وتزيد من خطر الصدام في المدى البعيد، وهي تعمق الخلاف، وتبعد احتمالات التسوية بالطرق السلمية، كما أنه ليس هناك اهمية لتوقيع العراق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي مجرد ورقة، وليس هناك اهمية أو فاعلية للأشراف الفرنسي على المفاعل الذري في العراق»(٣٩).

وكان حزب العمل قد ناقش، بشكل غير رسمي، الأساليب التي ينبغي اتباعها للرد على تزويد العراق بمفاعل ذري من فرنسا، وتقرر في نهاية الاجتماع أن يقوم شمعون بيرس بجولة اعلامية في دول اوروبا(٤٠).

مخاوف اسرائيل من امتلاك العراق السلاح الذري

تعود مخاوف اسرائيل من امتلاك العراق لقنبلة ذرية، في الأساس، إلى اسباب عدة، منها: مساحة العراق، والمسافة الجغرافية التي تفصل بين العراق والكيان الصهيوني.

فالعراق بمساحته الشاسعة وتوزع سكانه، يستطيع استيعاب هجوم ذري، بالقنابل الذرية من نوعية القنابل التكتيكية التي تحدثت الأوساط الصحافية عن وجود عدد منها لدى اسرائيل. في حين أن اسرائيل ذات الازدحام السكاني الكبير والمساحة الصغيرة والتي لا يزيد القسم المأهول منها عن عشرة آلاف كيلومتر مربع، لا تستطيع استيعاب أي هجوم

ذري، مهما كان ضعيفاً. أما مقولة الوقاية التي تتمثل بالاعتماد على حماية الأجواء بالطائرات التي تحلق طيلة ساعات اليوم، وبالصواريخ المضادة للطائرات، فإنها مقولة لا تحمي دولة كاسرائيل من أي هجوم ذري يقوم به طرف آخر. فالطائرات التي تحلق لحماية الأجواء طيلة ٢٤ ساعة يومياً، والتي يمكن أن تحمل قنابل ذرية للرد على الهجوم، لا يمكن لاسرائيل أن تتحمل نفقاتها، وحتى الدول العظمى لا تستخدم هذا الاسلوب في الوقاية على نطاق واسع إلا في حالات التوتر الشديد، أما اسلوب الدفاع بالصواريخ المضادة للطائرات، فهو ايضاً لا يكفل الحماية، فالعراق بما يملكه من طائرات حديثة، سوفياتية الصنع، ذات المدى البعيد والمتوسط، والمخصصة لحمل اسلحة ذرية، مثل: (T.U. 22)، و(T.U. 16) وسيخوي ٢٠ وانواع اخرى، يستطيع تلافي الدفاعات الجوية الاسرائيلية، وتحقيق هجوم ذري ناجح يفي بالغرض. فالطائرات العراقية تستطيع أن تقصف خارج المياه الاقليمية، أي على بعد ٣٠ - ٤٠ كيلومتر داخل البحر، فتتولد نتيجة لهذا الانفجار، امواج (Waves) تزيد من ارتفاع منسوب مياه البحر، بشكل كبير، مما يؤدي إلى اغراق معظم المدن الاسرائيلية الساحلية، مثل تل - أبيب ويافا ونتانيا واسدود وعسقلان واجزاء كبيرة من مدينة حيفا، حيث التجمعات السكانية الكبيرة، دون أن تكون، هذه الطائرات، بحاجة إلى الاقتراب من اهدافها في المدن وتعريض نفسها للطائرات المعترضة والصواريخ المضادة. أي في حالة كالتي هي فيها اسرائيل، يمكن أن تتم عملية القصف خارج دائرة فاعلية الدفاعات الجوية الاسرائيلية بكل انواعها.

أما بعد العراق جغرافيا عن اسرائيل، فيمكّنه من تخطيط مهامه ومشاريعه بعيداً عن المراقبة، وعن عمليات التخريب السهلة، وليس معنى هذا أن العراق يستطيع القيام بعمليات تطوير القنبلة الذرية واقامة مشاريعه، دون أية مضايقات اسرائيلية واميركية؛ فاسرائيل، تولي هذا الموضوع اهمية قصوى، وإن امتلاك العرب أو الاسلام لقنبلة ذرية يشكل في نظرها تهديداً مباشراً لها قبل كل شيء، لكن أي مشروع اسرائيلي لضرب المنشآت الذرية في دولة كالعراق يحتاج إلى نفقات باهظة وتخطيط دقيق، وفترة زمنية طويلة، وإلى مساعدة دول مجاورة صديقة أو واقعة تحت سيطرة ونفوذ دول صديقة وحليفة لاسرائيل مثل تركيا؛ فالقصف الجوي الاسرائيلي لا يمكنه تدمير المنشآت الذرية الأساسية في العراق، لأن أماكن بنائها وطبيعة هذا البناء، تحت الأرض، تحول دون ذلك، واقصى ما يمكن أن يفعله الطيران الاسرائيلي هو تدمير بعض المنشآت ومراكز البحوث الملحقة بالمفاعل. أما المفاعل نفسه، فيحتاج إلى عمليات برية خاصة وإلى عمليات انزال، وهذه ليست مضمونة النجاح.

الموقف الفرنسي

يمكن بسط الموقف الفرنسي من قضية صفقة المفاعلات الذرية للعراق وملحقاتها، بالتحدث عن موقف الحكومة المصّر على اتمامها بكل شروطها، وعلى المضي قدماً في تنفيذها رغم كل الانتقادات والضغوط الخارجية والداخلية. وعن موقف المعرقلين الذين عملوا وما زالوا يعملون للحؤول دون اتمام هذه الصفقة، وهؤلاء كثر، فقبل عقد الصفقة هذه، «كانت فرنسا قد تخلت عن بناء مفاعلات، على نمط المفاعل الذي بيع للعراق، وانتقلت إلى اسلوب «وستنغهاوس» الأميركي الأكثر امناً وضماناً (...) و[رأى الخبراء] أن تجديد شبكة الانتاج،

حسب الاسلوب القديم، سيكلفهم غاليا، كما أن الصفقة، مع العراق ليست مجدية اقتصاديا»[٤١]. إضافة إلى هذا العائق الاقتصادي كشف خبراء لجنة الطاقة النووية الفرنسية، النقاب عن أن العراقيين قد طلبوا، تشغيل مفاعلات البحث لديهم، بواسطة اليورانيوم المشبع بنسبة ٩٣٪، وهذه نسبة ضرورية للمتطلبات العسكرية؛ غير أن هذا كله لم يقنع جاك شيراك الذي اسكت، ايضا، الخبراء الذين اشاروا إلى الخطورة الأمنية الكامنة في هذه الصفقة. و«عندما حاول رئيس اللجنة النووية، آنذاك، والوزير الحالي في الحكومة أندريه جيدو، الاعراب عن تحفظه حيال الصفقة، هدده شيراك ، بلغة قاطعة وحادة، بأنه سيفقد منصبه إذ لم ينفذ الصفقة»[٤٢].

لقد كان واضحا، لدى المهنيين، أن العراق، إن بقي مصراً على شراء مفاعلات من هذا النوع الخاص، فذلك عائد إلى كونه يصبو إلى تحقيق قوة عسكرية. وأدرك معظم اعضاء لجنة الطاقة الفرنسية والمهنيين فيها أن الهدف عسكري، واعربوا عن خشيتهم من أن دولا عربية أخرى، ليبيا بخاصة، ستسعى إلى عقد اتفاقيات مشابهة. «لكن هؤلاء لم يستطيعوا فعل أي شيء امام شيراك الملقب بالبلدوزر»[٤٣]، فحاولوا إرجاء صياغة المعاهدة بأقصى قدر ممكن، وأن يدخلوا فيها ضمانات، لكنهم اخفقوا في ذلك، «واظهر العراقيون أنهم مفاوضون عنيدون، وأنهم غير مستعدين للتنازل قيد أنملة عما حققوه مع جاك شيراك»[٤٤].

إثر استقالة شيراك، حاولت الحكومة الفرنسية، عدم تطبيق عدد من البنود والخروج على نصوص عددٍ آخر منها، غير أن بغداد كانت دائماً «تهدد بوقف النفط، وتعليق العلاقات التجارية ووقف امتيازات بعض الشركات الفرنسية في العراق، ووصل بها الأمر إلى درجة التهديد بصرف النظر عن السوق الفرنسية كمصدر ثان للسلاح»[٤٥].

يضاف إلى التهديد العراقي أن فرنسا التي تسعى إلى كسب مكانة خاصة كممثلة للغرب بين دول الكتلة الافريقية والدول العربية، لا تريد خوض مجابهة سياسية مع العراق، في الساحة الدولية.

لهذا، لم تعمد إلى التهرب من التزاماتها، وإنما اتجهت نحو معارضي الاتفاق لتدافع عن نفسها وتطمئنهم؛ فرداً على الانتقادات الموجهة ضدها، اعلن رئيس الحكومة الفرنسية ريمون بار «أن اهتمامات بغداد، تتركز على تأمين القدرة الذرية للأغراض السلمية فقط»[٤٦].

وأعلنت الحكومة الفرنسية، ويبدو أن هذا الاعلان جاء رداً على الضغط الأميركي والاسرائيلي، «حتى لو ارسلت كميات من اليورانيوم المشبع إلى العراق، فإن فرنسا تراقب هذه المادة بشدة، بشكل يمنع خروجها من هذه الدولة»[٤٧]. وقد تم هذا إلى جانب اعلان بعض الجهات النووية، «ان الاتفاق مبني بصورة يمنع فيها العراق من خزن يورانيوم مشبع بكميات تكفي لانتاج قنبلة ذرية»[٤٨].

إذاً تحاول فرنسا، الآن، الدفاع عن نفسها، بكل الوسائل، أمام الهجمة الاعلامية

الاسرائيلية، وأمام الضغوط الأميركية، وحيال التنديد بالموقف الفرنسي امام الرأي العام العالمي؛ ولكنها لا تسعى إلى المساس ببنود الاتفاق الفرنسي – العراقي وملحقاته.

ومما تجدر ملاحظته، أن فرنسا لم تحاول، خاصة في الفترة الأخيرة، التهرب من تنفيذ تعهداتها، ولم تعلن عن خفض كميات اليورانيوم المرسلة إلى العراق، إلا أنها، من وقت لآخر، كانت تطلق تصريحات للتطمين وتهدئة الخواطر، فقد أعلنت شخصية فرنسية كبيرة، امام حشد من المراسلين الاسرائيليين: «أنه لا مكان للقلق، وإن خبراءنا مقيمون في العراق ويشرفون على مراحل تشغيل المفاعل جميعها، ووجودهم هناك يضمن أن لا يفعل العراقيون شيئاً مخالفاً لما ورد في الاتفاق، وباختصار فإن «الجواسيس» الفرنسيين في المفاعلات العراقية، هم الضمان الكبير ضد قيام هذه الدولة بانتاج القنبلة الاسلامية»(٤٩).

الموقف الأميركي

يبدو أن الموقف الأميركي من المفاعل الذري العراقي، ومن احتمالات انتاج قنبلة ذرية، في منتصف الثمانينات، موقف غير واضح تماماً. فمن جهة، تشارك بعض الأوساط الأميركية شبه الرسمية اسرائيل في حملتها ضد فرنسا، ومن جهة اخرى، لا تعارض الادارة الاميركية فرنسا في بيع مادة اليورانيوم المشبع إلى العراق لتشغيل مفاعله الذري؛ فقد اجرت الادارة الأميركية «اتصالات مع الزعماء الفرنسيين، مطالبة بأن توقف فرنسا تزويد العراق بمادة اليورانيوم، خشية من أن هذه المادة ستتحول إلى الانتاج العسكري، أي إلى انتاج قنبلة ذرية»(٥٠).

والغريب أن الادارة المذكورة اكتفت بالرد الفرنسي التقليدي وهو، أن فرنسا تتخذ الاجراءات اللازمة جميعها لضمان عدم استعمال اليورانيوم لغير الأغراض السلميــة. إلا إن محاولات التطمين الفرنسية هذه لم تلق استحساناً من جانب اسرائيل وكذلك من جانب بعض الأوساط شبه الرسمية في الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة لا تمنع فرنسا، عملياً، من بيع اليورانيوم المشبع للعراق الذي سيستخدمه في مفاعله الذري.

فقد وعد ممثلون اميركيون، جهات رسمية اسرائيلية، «بمنع حصول صفقة كهذه، بسبب حساسية الادارة تجاه السباق الذري في المناطق الحساسة من العالم. وبعد ذلك، قالوا أن المقصود هنا هو مفاعل ذري للأغراض السلمية فقط»(٥١).

تقول مصادر استخبارية غربية، أن يداً فرنسية مهنية كانت وراء وضع المشروع الذري العراقي. فالدكتور هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة سابقـاً «بدأ يستخدم الضغط المكشوف ضد فرنسا، بالنسبة لتزويد باكستان بمفاعل لتكثيف وتشعيع مادة اليورانيوم، وقد استجابت فرنسا لهذا الضغط، وألغت تزويد الباكستان بهذا المفاعل، ولكن بالنسبة للعراق، فقد التزمت فرنسا والولايات المتحدة بالصمت التام، ولم ترفعا صوتيهما»(٥٢).

التحليل الاسرائيلي

تتخذ الآراء في اسرائيل، من موضوع القنبلة الذرية العراقية، اتجاهين اساسيين؛

فهناك بعض الآراء التي تقول: «بالامكان العيش مع هذا الواقع، وإن المسار الذري العربي كان متوقعا ومن الطبيعي أن يستغل العرب ثرواتهم للحصول على قنبلة ذرية خاصة بهم، خصوصا وأنهم مقتنعون تماما بأن «اسرائيل تملك منذ مدة سلاحاً ذرياً وانه إذا امتلك العرب خياراً ذرياً سيسود الشرق الأوسط، خطر تهديد ذري، فمثل هذا الخطر [المتوازن]سيمنع نشوب حرب في المنطقة، إذا كان بالامكان اعتبار العلاقات بين الدولتين العظميين نموذجاً في هذا المجال»(٥٣).

إن هذا الرأي القائل أن توازناً ذرياً في المنطقة، سيمنع اندلاع حرب مدمرة هو من وجهة نظر اسرائيليين أخرين «تقدير لا يمكن الاعتماد عليه إزاء التهديدات الصادرة من دول عربية كالعراق وليبيا باستخدام السلاح الذري ضد اسرائيل عند الحاجة... انطلاقا من هذا الاحساس بانعدام توافر ردع حقيقي، في حال توافر ميزان رعب جديد في المنطقة... يتوجب على اسرائيل اعتبار التقدم السريع الذي تحرزه الدول العربية باتجاه الحصول على سلاح ذري، بمثابة ذريعة حرب؛ ذلك أن اسرائيل لا تستطيع احتمال مخاطر من هذا النوع»(٥٤).

ويفيد أحد الاستنتاجات الاسرائيلية، بأنه يتوجب على اسرائيل بذل كل جهد ممكن، في المجال السياسي وغيره من المجالات الاخرى، من أجل عرقلة التقدم العربي في هذا المجال وكبحه. ويفيد الاستنتاج المذكور، أيضا، بأنه يتوجب على اسرائيل، بالمقابل، أن تكرس اهتماما، من جانبها، وتأهبا مسبقا لوقت يمتلك فيه العرب سلاحاً ذرياً؛ والمقصود بذلك، أنه من المجدي الاهتمام بصورة متزايدة بتوفير دفاعات ملائمة للأهداف القومية الحيوية، واعادة النظر في انتظام الجيش الاسرائيلي تجاه الحقبة الجديدة، بحيث يعتمد، ضمن امور اخرى، على انتشار اقليمي ونظام دفاعي حدودي مغايرين(٥٥).

والسؤال المطروح، حاليا، في معظم الأوساط الاسرائيلية، هو التالي: «هل تستطيع اسرائيل، في حال امتلاك بعض الدول العربية أسلحة ذرية، استخدام جيشها في عمليات هجومية، مثل حرب سيناء ١٩٥٦، وحرب الأيام الستة ١٩٦٧، وحرب يوم الغفران ١٩٧٣، وعبور قناة السويس؟ أو هل تستطيع القيام بأية عمليات مشابهة، في المستقبل، بالأسلحة التقليدية، وباحجام تهدد أنظمة بعض الدول العربية، مثل الاردن وسوريا ولبنان ومصر؟ إن مثل هذه العمليات، حتى تلك التي بحجم عملية الليطاني في آذار (مارس) ١٩٧٨، من شأنها اثارة الدول العربية، وجعلها تهدد برد فعل ذري استراتيجي، ونقل المعركة من الأسلحة التقليدية إلى الأسلحة الذرية؛ الأمر الذي يهدد دولة اسرائيل بكاملها»(٥٦).

والاستنتاج الذي يمكن أن نستخلصه من هذا التحليل، هو التالي: إن اسرائيل، في العصر الذري العربي، سوف تفقد الكثير من قدرة الردع المتوافرة لديها بالأسلحة التقليدية؛ وهذا من شأنه أن يفقد الجيش الاسرائيلي قدرته على استعمال أسلحته ووحداته؛ هذه القدرة التي امتاز بها حتى الآن، والتي كانت تحقق الانتصار له دائماً وخصوصا حربه المدرعة والمتحركة، ذات القوة الضخمة والمناورة الكبيرة. ففي مثل هذه الحالة، «هل سيكون على اسرائيل التقدم بمشروع من أجل تجريد المنطقة من الأسلحة الذرية، أم أنه لم تعد

هناك فائدة أو أمل لوقف مسار العرب في الحصول على أسلحة ذرية وخطواتهم في هذا الاتجاه»(٥٧).

وإن كان الأمر كذلك، فإن الخبراء الاسرائيليين يرون أنه لا مفر من تحقيق السلام مع العرب قبل حصولهم على الأسلحة الذرية، لأن السلام في ظل اسلحة ذرية عربية «من شأنه أن يقلص قدرة اسرائيل على المساومة»(٥٨).

---

(١) عل همشمار، ١٩٨٠/٨/٢٦.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) الفجر، العدد ٢١١١، ١٩٨٠/٧/٣٠ (مترجم عن صحيفة نوفيل اوبسرفاتور).
(٦) معاريف، ١٩٨٠/٧/١٨.
(٧) بمحانيه، العدد ٤٥، ١٩٨٠/٨/٢٠.
(٨) معاريف، ١٩٨٠/٧/١٨.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) بمحانيه، ١٩٨٠/٨/٢٠.
(١٢) المصدر نفسه، ١٩٨٠/٨/١٢.
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) بمحانيه، ١٩٨٠/٨/٢٠ (ضابط كبير في الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية).
(١٥) يديعوت احرونوت، ١٩٨٠/٧/١٨، مقابلة مع يوفال نئمان .
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) ميخائيل بار زوهر صيد العلماء الالمان،تل - أبيب: شوكن، ١٩٦٥،ص٨١ و٢١٤.
(١٩) معاريف، ١٩٨٠/٧/١٨.
(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) يديعوت احرونوت، ١٩٨٠/٧/١٨.
(٢٢) المصدر نفسه، ١٩٨٠/٨/١٣.
(٢٣) المصدر نفسه.
(٢٤) ر.إ.إ، العدد ٢١٦٥، ١ - ١٩٨٠/١٠/٢، ص٤.
(٢٥) المصدر نفسه.
(٢٦) دافار، ١٩٨٠/٧/١٨ (المعلق العسكري للصحيفة حجاي ايشر).
(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) عمانوئيل روزين،(مقابلة مع ضابط كبير في الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية)، بمحانيه، العدد ٤٥، ١٩٨٠/٨/٢٠.
(٣٠) معاريف، ١٩٨٠/٧/١٨.
(٣١) بمحانيه، ١٩٨٠/٨/٢٠ العدد ٤٥.
(٣٢) زئيف شيف، هآرتس، ١٩٨٠/٨/٢١.
(٣٣) يديعوت احرونوت، ١٩٨٠/٧/١٦.
(٣٤) بمحانيه، ١٩٨٠/٨/٦، العدد ٤٣، (مقابلة مع موشى آرنس رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست).
(٣٦) ر.إ.إ، العدد ٢١١٨، ٢٨ - ١٩٨٠/٧/٢٩، ص١٢.
(٣٧) معاريف، ١٩٨٠/٧/٢٤.
(٣٨) المصدر نفسه.
(٣٩) المصدر نفسه.
(٤٠) ر.إ.إ، العدد ٢١١٥، ٢٤ - ١٩٨٠/٧/٢٥، ص١١.
(٤١) معاريف، ١٩٨٠/٧/١٨.
(٤٢) المصدر نفسه.
(٤٣) المصدر نفسه.
(٤٤) المصدر نفسه.
(٤٥) يديعوت احرونوت، ١٩٨٠/٨/٧.
(٤٦) المصدر نفسه.
(٤٧) معاريف، ١٩٨٠/٧/١٨.
(٤٨) المصدر نفسه.
(٤٩) يديعوت احرونوت، ١٩٨٠/٧/١٨،
(٥٠) يديعوت احرونوت، ١٩٨٠/٧/١٦.
(٥١) ر.إ.إ، العدد ٢١٢٧، ٧ - ١٩٨٠/٨/٨، ص١٦.
(٥٢) معاريف، ١٩٨٠/٧/١٨.
(٥٣) هآرتس، ١٩٨٠/٧/١. (المعلق العسكري

للصحيفة زئيف ستيف).

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) معرخوت، العدد ٢٧٠ - ٢٧١، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩، ص٣٣ (عقيد احتياط دكتور مئير بعيل).

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المصدر نفسه.

صبري جريس

حزب العمل الاسرائيلي يعد لتسوية جديدة

بدأ حزب العمل الاسرائيلي استعداداته لخوض معركة الانتخابات للكنيست (البرلمان) العاشر، التي يفترض أن تجري خلال تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، إلا إذا سقطت، لسبب ما، حكومة الليكود برئاسة مناحيم بيغن، وبشكل يتعذر معه تشكيل حكومة اخرى بديلة، فيتحدد بالتالي موعد آخر مبكّر لاجراء تلك الانتخابات، قبل التاريخ المذكور. وفي اطار تلك الاستعدادات، قام الحزب، كعادته، باجراء تسجيل - احصاء لاعضائه، اتضح منه أن عددهم ازداد قليلاً على ربع المليون، كما شكل لجنة خاصة من أعضائه، برئاسة يسرائيل غليلي وشلومو هيلل عن مجموعة «الصقور»، ويوسى ساريد وآبا أيبن عن مجموعة «الحمائم»، كلفها وضع مشروع برنامجه السياسي - الانتخابي؛ ثم قام بعقد الدورة الاولى من مؤتمره في منتصف الشهر الماضي. وقد حسم المؤتمر مسألة التنافس بين شمعون بيرس، واسحاق رابين، حول رئاسة الحزب، فأعاد اختيار بيرس رئيساً له، مما يعني أنه سيكون أيضاً رئيساً لقائمة الحزب في الانتخابات المقبلة، وسيصبح رئيساً للحكومة، إذا ما فازت القائمة في تلك الانتخابات.

عوامل التغيير وأهدافه

ينمُّ البرنامج السياسي الجديد لحزب العمل الاسرائيلي عن تغيير في عدد من المواقف الأساسية، التي التزم بها الحزب حتى الآن. كما أنه يختلف، في نواح عدة مهمة، عن برامج الحزب السابقة، من حيث كونه أكثر صراحة ووضوحاً، وأكثر «اعتدالاً» و«جرأة» أيضاً. وتنبع أهمية البرنامج من كونه قد يصبح أساساً لسياسة الحكومة الاسرائيلية المقبلة؛ إذ تظهر معطيات الأوضاع السياسية - الداخلية في اسرائيل، كما هي عليه الآن، ان حزب العمل سيفوز في الانتخابات المقبلة، وبالتالي سيقوم بتشكيل الحكومة، التي ستعتمد ذلك البرنامج اساساً لسياستها.

وعلى كل حال، وكائناً ما كان موعد الانتخابات المقبلة للكنيست، وأيا كانت نتائجها، فمن الواضح أن لبرامج حزب العمل ومواقفه، باعتباره قوة سياسية رئيسية في اسرائيل، أهميتها بالنسبة لسياسة الكيان الصهيوني عامة، كما أنها برهان على مدى وعمق التغييرات التي تتفاعل داخله، تحت وقع الأحداث، الداخلية والخارجية، التي يواكبها، من جهة، ومؤشر على قدرته على ملائمة نفسه ومواقفه مع التطورات المستقبلية المتوقعة، من جهة اخرى. ومن هذه الناحية بالذات، تجدر الاشارة إلى أن الجناح العمالي الصهيوني عامة، وحزب العمل الاسرائيلي خاصة – أياً كان اسمه في الماضي وأيا كانت اطره التنظيمية – معروفين ببراغماتيتهم ومواقفهم العملية – التجريبية، خلال ما يزيد على نصف القرن من الزمن.

ويبدو أن هذا الاتجاه البراغماتي قد فعل فعله هذه المرة أيضا، في صياغة البرنامج السياسي الجديد لحزب العمل، تحت تأثير عدد من العوامل والتطورات المهمة التي وقعت خلال الحقبة الأخيرة. وفي هذا الصدد، يظهر قبل أي شيء، تأثير ايجابي واضح لاتفاق السلم الاسرائيلي – المصري على الحزب، الذي يبدي رضاه عن تجربة السلم هذه، معربا عن استعداده للخوض في تجارب مماثلة مع الدول العربية الاخرى. ولحزب العمل، على كل حال، تقييمه وموقفه ونظرته الخاصة للسلم الاسرائيلي – المصري؛ إذ يعتبر أنه هو الذي حققه، في جوهر الأمر، رغم أن توقيع الاتفاق تم عمليا من قبل مناحيم بيغن بالذات، وخلال فترة حكم الليكود. ومبرر الحزب في ذلك كونه، مع أجداده من قبله (أحدوت هعفوداه، خلال السنوات ١٩١٨ – ١٩٣٠؛ ومباي، خلال السنوات ١٩٣٠ – ١٩٦٨)، الحزب القائد في الكيان الصهيوني في فلسطين خلال عهد الانتداب (١٩١٨ – ١٩٤٨)، والحاكم في اسرائيل منذ انشائها، سنة ١٩٤٨ وحتى خسارته الانتخابات للكنيست التاسع سنة ١٩٧٧، التي أدت إلى صعود الليكود للحكم. كما أن زعماءه وكبار شخصياته، هم الذين وقفوا على رأس العمل الصهيوني في فلسطين، خلال ذلك الوقت (وهم «الرفيق» دافيد بن – غوريون كأمين سر الهستدروت خلال السنوات ١٩٢٣ – ١٩٣٥، ورئيس الوكالة اليهودية خلال السنوات ١٩٣٥ – ١٩٤٨، ورئيس حكومة اسرائيل خلال السنوات ١٩٤٨ – ١٩٦٣، عدا عن فترة قصيرة خلال السنوات ١٩٥٣ – ١٩٥٥، حل محله خلالها موشي شاريت، وهو أيضا من رجالات الحزب البارزين. ومع اعتزال بن – غوريون السياسة، حل محله، كرئيس لحكومة اسرائيل، ليفي أشكول خلال السنوات ١٩٦٣ – ١٩٦٩، ثم غولده مئير خلال السنوات ١٩٦٩ – ١٩٧٤، فاسحاق رابين خلال السنوات ١٩٧٤ – ١٩٧٧. وكل اولئك من زعماء الحزب أيضا). واستنتاج الحزب من ذلك، ومن ثم ادعاؤه استناداً إليه، هو أن أحدوت هعفوداه/«مباي / العمل، كان القوة القائدة الرئيسية التي أرست أسس الكيان الصهيوني في فلسطين ورسّخته ودعّمته، جاعلة منه قوة لا يستهان بها، لدرجة دفعت السادات، رئيس أكبر دولة عربية، أن يحضر بنفسه إلى اسرائيل ساعياً للصلح. ومجيء الزيارة خلال حكم الليكود لم يكن إلَّا صدفة؛ فالسادات، انطلاقاً من أسباب ومبررات خاصة به، كان سيحضر إلى اسرائيل، أيا كان رئيس حكومتها.

وهذا الشعور لدى الحزب قوي للغاية، لدرجة دفعت غولده مئير، مثلاً، إلى استقبال

السادات، بعد أن نزل من طائرته في مطار اللد، بقولها: «لقد تأخرت»، ثم راحت «تستجوبه»، عندما التقت به أثناء زيارته، مع زعماء حزب العمل الآخرين، عن أسباب عدم مجيئه إلى اسرائيل، فرضاً، قبل ذلك، أي خلال فترة حكمها. كما أن الحزب يستهلّ برنامجه السياسي بالتركيز على الدور الذي لعبه في تحقيق السلام مع مصر، وإن تم ذلك بشيء من «التواضع»، ودون العودة كثيراً إلى الوراء؛ إذ يكتفي ببدء ذلك البرنامج بقوله: «إن تغلب الجيش الاسرائيلي على الهجوم المفاجيء في يوم الغفران [٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣]، والسياسة التي أدت إلى اتفاقات فصل القوات مع مصر وسوريا سنة ١٩٧٤، ثم اتفاق فصل القوات مع مصر سنة ١٩٧٥، الذي واجه توقيعه معارضة متطرفة من جانب الليكود، هي التي شقّت أول السبل نحو السلام، ومهدت الطريق لزيارة الرئيس المصري للقدس، وتحققت اتفاقات الاطار في كامب ديفيد، وأبرمت معاهدة سلام بين اسرائيل ومصر، صادق عليها الكنيست بتأييد من كتلة المعراخ [التجمع العمالي الذي يضم حزبا العمل ومبام]»[١].

وخلاصة القول، ان حزب العمل يتصرف من خلال الافتراض أن اسرائيل دخلت عصر السلام مع العرب، الذي بدأ مع مصر، والتي لا بد أن تتبعها الدول العربية الاخرى، إن عاجلاً أم آجلاً. وهذا تطور تاريخي مصيري، بالنسبة لاسرائيل، «يليق» بالجناح العمالي وحده، لا الليكود، التعامل معه بنجاعة وكفاءة؛ ولذلك لا بد، بالتالي، من عودته إلى السلطة. وينبغي أن يتم ذلك على أساس برنامج سياسي «معقول» و«مقبول»، يمكن على أساسه التعامل مع العرب، ولو «المعتدلين» منهم على الأقل، من جهة، والقوى الدولية ذات التأثير على الصراع العربي – الاسرائيلي من جهة اخرى: والكل من خلال الحفاظ على مصالح اسرائيل الحيوية. وفي هذا الصدد، ليس هنالك مَنْ هو أكثر كفاءة أو تجربة في اسرائيل من حزب العمل، ببراغماتيته التقليدية المعروفة، من ملائمة نفسه مع الأوضاع الجديدة المتوقعة وتغيير برامجه وسياساته بناءً على ذلك. ويبدو أن هذه الاعتبارات هي التي حكمت صياغة البرنامج الجديد، الذي يرسي اسس السياسة الاسرائيلية للمرحلة المقبلة.

وبالاضافة إلى هذه الاعتبارات، تجدر الاشارة إلى عوامل صهيونية داخلية صرفة، ساهمت في بلورة هذا الاتجاه الجديد، على ما فيه من صراحة على الأقل، لدى حزب العمل؛ وهي أن الحزب لم يعد يخشى الافصاح عن بعض مواقفه «الحمائمية»، حتى وإن لم تكن تحظى بشعبية لدى قطاعات ذات نفوذ في اسرائيل، خشية من أن يستغل الليكود ذلك في حملة غوغائية للوصول إلى السلطة. ومن المعروف أن زعماء حزب العمل، عدا بن – غوريون، باستخفافه المعهود باليمين – الاصلاحي الصهيوني وازدرائه لزعيمه مناحيم بيغن، كانوا دائماً يتحسبون، قبيل اتخاذ موقف سياسي مهم، من «ماذا سيقول بيغن»، ويأخذون بالاعتبار ردود فعله المتوقعة، مما قيد تحركاتهم في أكثر من حالة. أما الآن فإن الليكود، كما تشير معظم استقصاءات الرأي العام، يقف على أبواب ترك السلطة، إذا جرت انتخابات جديدة، نتيجة لسوءادارة حكومته، خلال السنوات الأربع الماضية، على كافة الأصعدة، من سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها. كما أن السياسة المتصلبة التي انتهجها الليكود، في أكثر من ناحية، والتي تتعارض في اسسها مع المنطلقات الأساسية لحزب العمل، حفّزت

الحزب على بلورة مواقف واضحة، مضادة لها. يضاف إلى ذلك أن الحزب وجد شيئاً من «التشجيع» في ممارسات الليكود التي لم تكن تخطر على البال قبل تسلمه السلطة، مثل موافقته، دون غيره، على الانسحاب من سيناء بكاملها؛ أو توقيع مناحيم بيغن، في اتفاقات كامب ديفيد، الاعتراف «بالحقوق المشروعة» للشعب الفلسطيني، أيا كان مفهومه لتلك الحقوق.

ولا بد أيضاً من الاشارة إلى التغييرات التي طرأت على أوضاع حزب العمل الداخلية، وأثّرت في سياسته ومواقفه. ومن بين هذه التغييرات، التي وقعت خلال السنوات الماضية، وفاة غولده مئير، المتصلبة المتشنجة. كذلك ترك موشي دايان الحزب، مع انضمامه إلى حكومة الليكود إثر انشائها، كوزير للخارجية، ثم انسحابه منها بخفي حنين، وعدم اهتمام أحد بهتقريباً، وبذلك تحرر الحزب من مزاجيته ومواقفه المتقلبة. وفي الوقت نفسه، توفي يغئال ألون أيضا، ويبدو أن مشروعه، المعروف باسم مشروع ألون، قد «توفي» معه أيضاً.

والواضح أنه كان لكل من هذه العوامل والاعتبارات المختلفة، تأثيره على التغيير الذي طرأ على سياسة الحزب.

خريطة اسرائيل الجديدة

يبدو، لأول وهلة، من قراءة البرنامج الجديد لحزب العمل الاسرائيلي أنه لا يختلف كثيراً عن برنامجه السابق، الذي أُقر عشية الانتخابات للكنيست التاسع سنة ١٩٧٧. إلا أن نظرة أعمق إلى البرنامج الأخير، من خلال ما دار حوله من تعليقات، من قبل جهات مختلفة، مؤيدة أو معارضة، تظهر أن هنالك تغييرات مهمة في عدد من النواحي الحساسة.

ولعل أول هذه التغييرات، وأبرزها، هو ابداء الحزب استعداده، ولأول مرة في تاريخه، على حد علمنا، لـ «رسم خرائط» للتسوية التي يتصورها في المنطقة، وبالتالي رسم خريطة اسرائيل للمستقبل، وهو ما امتنع عن فعله حتى الآن. فقد درج هذا الحزب، وأجداده من قبله، على الحديث دائماً عن مبادىء عامة فضفاضة وغير ملزمة بشأن الحدود بين الكيان الصهيوني والدول العربية المجاورة. ومنذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، على وجه التحديد، راح الحزب يطلق شعار «الحدود الآمنة والمعترف بها» بالنسبة لاسرائيل، ثم تبنت هذا الشعار دوائر اسرائيلية وأجنبية عديدة، دون أن يكلف الحزب نفسه، رسمياً على الأقل، رسم تلك الحدود أو تعريفها على الأقل، على اعتبار أن ذلك سابق لأوانه. أما الآن فإن الحزب «يبقّ البحصة»، فيرسم تلك الحدود ويعلنها، من خلال دمج «الآمنة» بـ «المعترف بها»، على اعتبار أن الاعتراف باسرائيل وتطبيع العلاقات معها هو أحسن ضمان لأمنها.

فبالنسبة لمصر، أولاً، يعلن الحزب التزامه باتفاقية السلم الاسرائيلية – المصرية، ويعتبر الحدود الدولية القائمة سابقاً بين فلسطين أيام الانتداب ومصر، هي الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل. وينص برنامج الحزب صراحة على «أن حكومة اسرائيل، بقيادة حزب العمل والمعراخ، ستحافظ، على أساس متبادل، على الالتزامات الدولية التي التزمت بها اسرائيل: معاهدة السلام مع مصر... ». كما أن تنفيذ تلك المعاهدة «سيرافق بجهد من أجل

تقدم في مجرى تطبيع العلاقات [بين مصر واسرائيل] وتطوير علاقات متبادلة في السياسة والاقتصاد والانماء. وستدعو اسرائيل إلى بذل جهد متبادل لاقامة علاقات ثقافية وعلمية وروحية، وإلى تعميق التفاهم بين الشعبين. ويمكن أن يشكل ذلك عاملاً مهماً في خلق تغيير اجتماعي وسياسي في العلاقات بين الدول والشعوب في المنطقة».

وتنطبق القاعدة نفسها على الحدود مع لبنان أيضا، إذ ينص البرنامج على «أن حكومة اسرائيل، بزعامة المعراخ،... مستعدة لابرام معاهدة سلام مع لبنان، وفقاً للحدود القائمة بين البلدين». والحدود القائمة رسمياً بين البلدين هي تلك التي حددتها اتفاقية الهدنة اللبنانية – الاسرائيلية لسنة ١٩٤٩، وهي نفسها الحدود السابقة بين فلسطين ولبنان. وفي هذا الموقف من لبنان يكمن التجديد، فالحديث عن اطماع اسرائيل في جنوب لبنان، بأرضه ومياهه، لم يتوقف مرة؛ كما كان له ما يبرره، استناداً إلى أنشطة ومشاريع وتصريحات صهيونية – قديمة واسرائيلية – جديدة مختلفة. كذلك فإن المسؤولين الاسرائيليين، على اختلاف اتجاهاتهم، لم يكلفوا أنفسهم عناء تكذيب ما نسب لهم، أو لحكوماتهم وأجهزتهم المختلفة، من مخططات توسعية في لبنان، أو تآمر على سيادته ووحدته وسلامة أراضيه إلى أن جاء هذا البرنامج، الذي يعتبر ملزما بالنسبة لواضعيه على الأقل. ومعنى هذا أن اسرائيل، تحت حكم التجمع العمالي، لن تكون مهتمة، مثلاً، باقامة دولة مارونية في لبنان، أي العمل على تجزئته من ناحية، ولن تخشى ازدياد نفوذ الحركة الوطنية فيه أو وصولها إلى الحكم، أو التمتع بتأثير أكبر عليه من ناحية ثانية. فاتفاقات السلم التي تطالب بها اسرائيل، تقوم على أساس الاعتراف المتبادل بين الأطراف المعنية واحترام سيادة كل منها، دون التدخل في شؤونه الداخلية. كما أن الاستعداد الاسرائيلي لابرام معاهدة سلام مع لبنان، لا يشترط موافقته على أية التزامات، ولا تقديم أية تعهدات أو تنازلات لاسرائيل. وانطلاقاً من موقف حزب العمل هذا تجاه لبنان، يبدو أن هنالك أساساً للافتراض ان ما اصطلح على تسميته باسم الأزمة اللبنانية سيدخل في مسارات جديدة، فيما إذا وصل الحزب إلى السلطة في إسرائيل.

وعلى صعيد آخر، يبدو ان هذا الموقف الواضح لحزب العمل تجاه مصر ولبنان قد جاء من قبيل رمي الحمولة الزائدة بالنسبة لاسرائيل، مما يكسبها مدى أكبر من المرونة للتعامل مع حدودها الشرقية، فهناك العقد الصعبة، وهناك مصالح اسرائيل الحيوية، وهناك أيضاً الفلسطينيون.

«الدولة الاردنية-الفلسطينية»

ينمُّ البرنامج السياسي الأخير لحزب العمل عن موقف جديد تجاه القضية الفلسطينية وطرق حلها أيضا. غير أنه من الصعب الوقوف على مدى هذا الجديد دون العودة إلى الماضي قليلاً، ومقارنة الحل الجديد المقترح مع طرق الحل السابقة.

ففي أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، نشر في اسرائيل ما عرف باسم مشروع آلون الذي هدف، باختصار، إلى تأمين المصالح الاسرائيلية في المناطق المحتلة، وخصوصاً الضفة الغربية وقطاع غزة، من جهة، وتحويل مشاكل السكان فيها إلى الاردن من جهة

اخرى. ورغم أن هذا المشروع لم يُعتمد رسميا، فقد أصبح بمثابة اطار ينظم النشاط الاسرائيلي في تلك المناطق. ومع مرور الوقت ازداد ذلك النشاط حدة واتساعا، حتى صار يعرف باسم سياسة «الضم الزاحف» للمناطق المحتلة. ووجدت هذه السياسة تعبيرا واضحاً عنها فيما عرف باسم «وثيقة غليلي»[٢]، التي كانت عبارة عن اتفاق بين وزراء حزب العمل الحاكم آنذاك، حول السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، جاء في اطار الاستعداد للانتخابات للكنيست الثامن التي كان من المفترض أن تعقد في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣. وتمت صياغة تلك الوثيقة تحت تأثير تهديد موشي دايان بالانسحاب من الحزب وخوض الانتخابات على رأس قائمة منفصلة، إذا لم تُستجب طلباته وتقر سياسته بالنسبة للمناطق المحتلة.

ونصت وثيقة غليلي، من بين ما نصت عليه، معبرة بذلك أحسن تعبير عن سياسة التوسع في المناطق المحتلة تمهيداً لضمها، على ضرورة «تقديم تسهيلات وحوافز لتشجيع المبادرين الاسرائيليين على اقامة مشاريع صناعية في المناطق» المحتلة، واقامة مستوطنات جديدة وتعزيز شبكة المستوطنات القائمة فيها، وذلك من خلال العمل على «زيادة السكان [اليهود هناك] عن طريق تطوير الحرف والصناعة والسياحة». وينبغي أيضا «ضمان استمرار تطوير المركز الاقليمي في مشارف رفح»، ودراسة امكانية انشاء ميناء عميق جنوبي غزة. والأهم من ذلك هو أنه يجب «توسيع العمل من أجل تجميع الأراضي لمقتضيات الاستيطان القائم والمخطط [في المناطق المحتلة]... وسيوعز إلى مديرية عقارات اسرائيل للتوسع في شراء الأراضي والعقارات في المناطق لمقتضيات الاسكان والتنمية ومبادلة الأراضي... وستعمل المديرية لشراء الأراضي بكل وسيلة فعالة». كذلك ينبغي «استمرار الاسكان والتنمية الصناعية في العاصمة [القدس] وضواحيها، بهدف تثبيت الاقدام فيما وراء مجالها»، وتأمين الشروط اللازمة لتنمية صناعة اسرائيلية في منطقتي طولكرم وقلقيلية في الضفة الغربية.

غير أن البقاء لم يكتب طويلاً لهذه الوثيقة، إذ قبل أن تعقد الانتخابات، التي أعدت تلك الوثيقة تمهيداً لخوضها، وقعت حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، فتأجلت الانتخابات، وتغيرت سياسة حزب العمل أيضاً، تحت تأثير نتائج الحرب. ولذلك أصدر الحزب برنامجا انتخابيا جديداً، أطلق عليه اسم «المبادىء الموجهة الأربعة عشر»[٣]، التي حلت مكان وثيقة غليلي، أو عدّلتها. وركزت هذه المبادىء على سياسة اسرائيل تجاه السلام، باعتبار أن عقد مؤتمر جنيف كان آنذاك موضوع الساعة، وتضمنت بنداً، وهو رقم ١٠ في البرنامج، نص على أن «يقوم اتفاق السلام مع الاردن على أساس وجود دولتين مستقلتين: اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة، ودولة عربية إلى الشرق منها. وفي الدولة الاردنية - الفلسطينية المجاورة، يمكن للهوية الذاتية للعرب الفلسطينيين والاردنيين أن تعبر عن ذاتها، من خلال سلام وعلاقات جوار جيدة باسرائيل. وترفض اسرائيل قيام دولة عربية فلسطينية متفردة اضافية غربي نهرالأردن». واعتبر هذا البند بمثابة خطوة كبيرة إلى الامام، في موقف الحزب خاصة، والجناح العمالي الصهيوني عامة، من حيث اعترافه، لأول

مرة بـ «وجود» فلسطينيين، بعد أن كان يتحدث دائماً وأبداً، عن «عرب أرض – اسرائيل» (وهو التعبير الذي يحلو لبيغن أن يستعمله حتى الآن).

وقبيل الانتخابات العامة الأخيرة للكنيست التاسع الحالي، التي عقدت في منتصف أيار (مايو) ١٩٧٧، تم توضيح تلك «المبادىء»، بواسطة البرنامج السياسي – الانتخابي الذي صدر آنذاك(٤). وورد في هذا البرنامج أن اسرائيل تؤيد عقد مؤتمر جنيف، دون تأجيل، حسب تركيبة الدول المشتركة «فيه أساساً، من أجل التوصل إلى تسويات سلمية مع كافة الدول المجاورة لها، ولكنها ترفض دعوة ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمات التخريب» للمؤتمر. وبقيت الدعوة إلى حل القضية الفلسطينية بواسطة اقامة دولة اردنية – فلسطينية إلى الشرق من اسرائيل، التي تبقى القدس الموحدة عاصمتها، على ما كانت عليه، مع اختلاف بسيط في الصياغة، بالمقارنة مع «المبادىء» السابقة.

«الحل الاردني»

ينطلق البرنامج الجديد لحزب العمل الاسرائيلي، في اسسه، من البرنامجين السابقين للحزب اللذين أشرنا إليهما، ولكنه يضيف، إلى ما جاء فيهما، الشروحات والمبررات لموقفه المتغير، ويشرح أسباب تلك التغييرات، بصورة تجعل سياسته أكثر وضوحاً وحدة. ويبدو أن التجربة التي مر فيها الحزب في المعارضة، وذلك لأول مرة في تاريخه، خلال السنوات الأربع الماضية من جهة، وشعوره، في سعيه للعودة إلى السلطة، بضرورة التصدي لليكود وسياسته، من جهة ثانية، هي التي دفعته إلى ذلك. والطبيعي أن يتم التغيير في الموقف من القضية الفلسطينية واقتراحات ايجاد الحلول لها، باعتبارها مشكلة اسرائيل الرئيسية.

ويورد الحزب الدوافع الرئيسية لسياسته تجاه القضية الفلسطينية، أو على وجه التحديد تجاه منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة وسكانهما، بقوله في البند ٣ من برنامجه: «ان اسرائيل مكرسة لأن تكون دولة يهودية مستقلة وديمقراطية. وانطلاقاً من الاخلاص لهذا الهدف التاريخي، ينبغي معارضة سياسة الليكود، التي تهدف إلى ضم منطقة وسكان يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة [إلى اسرائيل]. فهذه السياسة من شأنها أن تحوّل اسرائيل من دولة يهودية إلى دولة ثنائية القومية. ومن ناحية المضمون الاجتماعي لا ترغب حركة العمل في فرض السيطرة الدائمة على مليون ومئتي ألف عربي فلسطيني آخر، يسكنون في تلك المناطق». والواقع أن جوهر هذه السياسة، وهو السعي إلى الحفاظ على اسرائيل يهودية «نقية»، بحيث يشكل اليهود أكبر نسبة ممكنة من سكانها، كان موضوع خلاف دائم، يكاد يكون «تاريخياً»، بين جناحي الحركة الصهيونية الرئيسيين، العمال من جهة واليمين من جهة أخرى. فبينما لا يبدي اليمين تخوفاً من هذه الناحية، على اعتبار أن اسرائيل تستطيع، إن عاجلاً أو آجلاً، بطريقة أو أخرى، العمل على تشجيع الهجـرة اليهودية، وبالتالي زيادة عدد السكان اليهود في الكيان الصهيوني بحيث يبقى دائماً أكثر من عدد العرب فيه، يتخذ العمال موقفاً أكثر واقعية و«عقلانية»، مستندين في ذلك إلى حقيقة أن التجربة أثبتت عكس ذلك. فبعد نحو قرن من النشاط الصهيوني المستمر، على ما تخلله من جهود مختلفة، مضنية ومستمرة، لتهجير اليهود إلى فلسطين، وصل عددهم فيها إلى ما يزيد قليلاً على ثلاثة ملايين نسمة، بينما ازداد أيضاً عدد العرب الفلسطينيين، نتيجة

التكاثر الطبيعي فقط، ووصل خلال الفترة نفسها إلى الرقم نفسه. وإذا استمر الوضع على هذا المنوال، وليس هنالك ما يشير إلى عكس ذلك، وقلّت الهجرة أو بقيت على حالها وازداد النزوح، سيأتي، إن عاجلاً أو آجلاً، اليوم الذي سيزيد فيه عدد العرب الذين بقوا في فلسطين عن عدد اليهود فيها، مؤذناً ببداية نهاية الدولة اليهودية على الشكل الذي يريده الصهيونيون. ويبدو أن قلة الهجرة، نسبياً، إلى اسرائيل خلال الفترة الأخيرة، وازدياد النزوح منها، دقت ناقوس «الخطر السكاني» العربي لدى حزب العمل، مرة اخرى.

ولدرء هذا «الخطر»، ينبغي التخلص من «السكان» العرب الذين يشكلونه، بمجرد وجودهم. والحل الأمثل هو أن يتم التخلص من اولئك السكان بأكملهم، مقابل الاحتفاظ بالأرض التي يقيمون عليها بأكملها، كما حدث بالنسبة لمناطق كثيرة من فلسطين، «نُظِّفت» من سكانها العرب خلال حرب ١٩٤٨. ولكن بما أن هذا غير ممكن، لاعتبارات عديدة لا مجال لمعالجتها هنا، لا بد، على الأقل، من التخلص من أكبر عدد ممكن من السكان من ناحية، لقاء الاحتفاظ بأكبر مساحة ممكنة من الأرض من ناحية ثانية، إلا إذا كانت هنالك طلبات محددة، توجب غير ذلك تجاه مناطق معينة. وهذه الاعتبارات هي التي تشكل جوهر سياسة حزب العمل في المناطق المحتلة ومحرك نشاطه وأساس تحركاته. ففي أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أقر الحزب سياسة الجسور المفتوحة التي هدفت، من بين ما هدفت إليه، إلى تحويل مشاكل سكان المناطق المحتلة نحو الاردن. وفي الوقت نفسه، ضم القدس القديمة وضواحيها إلى اسرائيل، وراح يقيم المستوطنات في الأغوار والمناطق الأخرى، التي اعتبرها استراتيجية في الضفة الغربية أو قطاع غزة، مبديا استعداده لمنح الاردن، في اطار حل لم توضّح اسسه، تواجداً معيناً في الضفة الغربية أو قطاع غزة، أو اشرافاً ما على قضايا السكان المعيشية هناك، على اعتبار أن الاردن لا يملك إلا الموافقة على مثل هذه الاقتراحات، لانعدام بديل آخر. ولما لم تُجدِ هذه السياسة نفعاً، تبلورت خطط «الحل الاقليمي الوسط»، الذي افترض تقسيم الضفة الغربية بين الاردن واسرائيل، بشكل أو بآخر. ومع انبعاث القضية الفلسطينية مجدداً، خصوصاً بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر)، وتبلور المطالبة باقامة دولة فلسطينية، اتجه الحزب إلى ايجاد الحلول الملائمة لذلك، من خلال دمج اقتراحاته الاقليمية باقتراحات حل القضية الفلسطينية، التي تنحصر، بالنسبة له، بحل مشكلة المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ وسكانها فقط. وازاء عدم القبول بهذه الاقتراحات أيضاً، من قبل أي من الأطراف المعنية، اضافة إلى «المخاطر» التي خلقتها سياسة الليكود بعد تسلم السطة، طوّر الحزب سياسته وراح يتحدث عن «تسوية اقليمية»، دون كلمة «وسط». ويبدو أن هذه التسوية الاقليمية، التي ينبغي أن تتم مع الاردن، هي أساس ما يعرف باسم «الحل الاردني» للقضية الفلسطينية، الذي انهمك شمعون بيرس في الترويج له خلال الآونة الأخيرة.

أما جوهر هذه التسوية وأساسها فيعودان إلى «أن اسرائيل مدركة لوجود مشكلة فلسطينية، ومستعدة للمساعدة على حلها في اطار دولة اردنية – فلسطينية، يستطيع فيها العرب الفلسطينيون والاردنيون ايجاد تعبير عن هويتهم الذاتية. وفي هذه الدولة يمكن أن تجد مشكلة اللاجئين حلاً لها. وتمتد هذه الدولة على مناطق الاردن وتشمل سكانه، وعلى

مناطق محددة ذات كثافة سكانية في [الضفة الغربية] وغزة، تنسحب القوات الاسرائيلية منها بعد تحقيق السلام. ان المشكلة الفلسطينية لا يمكنها أن تجد حلاً لها في دولة منفصلة، بدون أراضي الاردن وسكانه. واسرائيل تعارض انشاء دولة فلسطينية اخرى في المنطقة الضيقة الواقعة بينها وبين الاردن، لأنها ستشكل مصدر خطر واعتداء، وتؤدي إلى تخليد النزاع بدلًا من حله» (البند ١١ من البرنامج).

ووفقاً للمفهوم الجديد لهذه «التسوية الاقليمية»، يرفع حزب العمل «الثمن» الذي كان على استعداد لدفعه في السابق ويقدم «تنازلات» جديدة، وذلك كما يبدو، لاغراء الاردن وحمله على الموافقة على التسوية المقترحة والتعاون لتنفيذها، بعد أن أحجم في السابق عن قبول الاقتراحات الاسرائيلية في هذا الصدد. ولذلك يبدو الحزب أكثر «كرما» مما كان عليه في السابق، ويعلن استعداده الآن، للموافقة على اعادة معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصوصاً المأهولة منها، إلى سيادة الدولة الأردنية - الفلسطينية (وليس إلى الأردن)، التي تضم الاردن والمناطق المأهولة التي ستعاد من الضفة والقطاع، بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي منها. كما ستُرسم حدود دائمة بين المناطق التي ستعاد، وبين اسرائيل، تكون حدود السلم الدائم بين الدولة الاردنية - الفلسطينية وبين اسرائيل، من خلال اعتراف متبادل فيما بينهما. وستكون منطقة الدولة الاردنية - الفلسطينية، الواقعة غربي نهر الاردن، مجردة من السلاح.

أما «التنازلات» الجديدة، التي يقدمها حزب العمل في برنامجه الجديد، فتكمن في النقاط التالية:

□ يظهر من الحل المقترح أن الحزب قد حسم أمره، بالنسبة لقطاع غزة، فقرر اعادته إلى الدولة الاردنية - الفلسطينية المقترحة، بواسطة الحاقه بالضفة الغربية . وكانت بعض الدوائر في الحزب، حتى فترة قصيرة، تقترح ايجاد حل منفرد بالنسبة للقطاع، من خلال التعاون مع مصر. ولكن يبدو أن السادات قد أوضح لزعماء حزب العمل، خلال اتصالاتهم به أو زياراتهم له، أنه ليس معنيا بتحمل أية مسؤولية تجاه القطاع. ولهذا قرر الحزب بوضوح، الاتجاه لربط مصير القطاع بالضفة.

□ ينمُّ الحل الجديد المقترح عن امكانية اعادة معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. والأجزاء التي استثنيت، كما تم تحديدها، هي مناطق الاستيطان اليهودي في غور الاردن و«غوش عتسيون» بين الخليل والقدس و«صحراء يهودا» بمحاذاة الأغوار وجنوب قطاع غزة. ورغم استثناء الحزب لهذه المناطق من تلك التي ستعاد إلى الدولة الاردنية - الفلسطينية، فإنه لا يطالب صراحة، من ناحية ثانية، بضم تلك المناطق إلى اسرائيل. وما يقترحه هو اعتبارها «مناطق أمنية»، وربما يعني هذا التعبير ابقاء السيادة على تلك المناطق معلقة، أو اخضاعها لسيادة مشتركة بين اسرائيل والدولة الاردنية - الفلسطينية، شرط «ضمان استمرار الاستيطان» اليهودي فيها. أما المستوطنات الواقعة في المناطق العربية الاخرى، التي سينسحب الجيش الاسرائيلي منها، بما في ذلك

معظم تلك التي اقيمت خلال حكم الليكود، فإنها ستخضع للسيادة العربية، وعلى مستوطنيها القبول بالعيش تحت حكم العرب، أو ترك مستوطناتهم.

□ لا يحتوي البرنامج على أية اشارة إلى «القدس الموحدة عاصمة اسرائيل»، وذلك خلافا للبرامج السابقة. ويمكن تفسير ذلك على أنه استعداد من قبل الحزب بعدم الالتزام بسياسة متشددة تجاه القدس، وبالتالي ابقاء المجال مفتوحا أمام أية حلول مقترحة؛ قد يكون من بينها، مثلاً، منح الأحياء العربية وكذلك الأماكن المقدسة في المدينة وضعاً خاصاً.

□ يطالب الحزب بأن «يرتكز السلام بين اسرائيل والدولة الاردنية – الفلسطينية على احترام متبادل للسيادة والهيكل ونظام الحكم الدائم لكل من هاتين الدولتين ضمن حدودهما، دون التدخل من جانب أي منهما في صلاحيات الدولة الأخرى، أو تشكيل خطر عليها». وهذا الطلب، على كل حال، لا يأتي من خلال «الأخلاق الحميدة» للحزب، بامتناعه عن التدخل في شؤون جيرانه، بقدر ما يأتي من باب التحسب من تدخل الدولة الاردنية –'الفلسطينية مستقبلاً، في شؤون اسرائيل الداخلية، بواسطة العرب المقيمين فيها منذ ١٩٤٨. ويلاحظ أنه لا ذكر لـ «عدم التدخل» في الشؤون الداخلية عند الحديث عن اتفاقات السلم مع الدول العربية الاخرى.

□ يتعهد الحزب ببذل «جهد مشترك»، بين اسرائيل والدولة الاردنية – الفلسطينية، للحصول على موارد من مصادر دولية «لتمويل مشاريع انمائية واستغلال الكنوز الطبيعية وتأهيل اللاجئين». ويكاد يفهم من طريقة عرض هذه المقترحات كأن اسرائيل على استعداد للالتزام بالمساهمة، بشكل ما، في حل مشكلة اللاجئين، المقيمين خارج الأراضي التي تسيطر عليها، حتى بعد احلال السلام. وكان الاسرائيليون يتحفظون في السابق تجاه أية مطالب بشأن تحمّل المسؤولية، ولو كانت جزئية، بصدد مشكلة اللاجئين.

المرفوضون: منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا

يتصف برنامج حزب العمل بالوضوح أيضا، من حيث الطرق التي ينبغي اتباعها لتحقيق السلام. فبالنسبة للحكم الذاتي يعلن الحزب صراحة «أن مشروع الحكم الذاتي لم يكن، منذ البداية، مشروع حزب العمل». وهو «يعارض اتجاه الليكود، الذي يعتبر الحكم الذاتي مرحلة نحو ضم [الضفة الغربية] وغزة إلى اسرائيل،[وكذلك] كل اتجاه لتحويل الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية مستقلة». ولكن حكومة اسرائيل، برئاسة المعراخ، «ستنفذ قرار الكنيست حول الحكم الذاتي، بصفته جزءاً من اتفاقات كامب ديفيد حول السلام»، وذلك «لفترة انتقالية»، وإذا «تحقق اتفاق حول تطبيقه بين الأطراف المتعلقة بالموضوع» فقط. ولتنفيذ ذلك، «ستكون اسرائيل مستعدة لاجراء مفاوضات مع ممثلين مفوضين لسكان [الضفة الغربية] وغزة حول تحقيق الحكم الذاتي، حتى إذا لم يشترك الاردن في المفاوضات».

والحكم الذاتي، في أي حال، ليس إلا مرحلة انتقالية، مهما طالت، يتبعها سلام دائم.

«وستدور المفاوضات حول السلام في المنطقة الشرقية، مع الاردن، وبمشاركة ممثلين مفوضين لسكان الضفة الغربية وغزة»: أي أنه لن يكون هناك اتفاق سلام، وانسحاب دائم، دون اشتراك وموافقة كل من الاردن وسكان المناطق المحتلة سوية، وذلك من أجل تمكين السكان من «المشاركة في تقرير مصيرهم».

أما في حال عدم تحقيق السلام، أو في حال عدم تحقيق تسويات جزئية في الطريق إليه، بما في ذلك عدم تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي، فـ«ستحافظ اسرائيل على سلطتها الكاملة في المناطق التي تسيطر عليها منذ حرب الأيام الستة، من خلال احترام حقوق السكان ومتطلباتهم، وضمان الأمن الداخلي، وتقوية مركزها الأمني والاستيطاني في مناطق الأمن، ومنع أعمال التخريب والارهاب، وصد كل محاولة عسكرية أو سياسية لخلق حقائق وأوضاع، يمكن أن تشكل خطراً على مصالح اسرائيل ومركزها». وكل ذلك سيتم، عامة، «وفق اعتبارات الأمن، والحفاظ على سياسة الجسور المفتوحة، وتشجيع الادارة الذاتية للسكان».

واضافة إلى ذلك، «ورغبة في انهاء النزاع العربي - الاسرائيلي، ستكون حركة العمل على استعداد، كما كانت في الماضي، للتفاهم مع أشخاص وجهات فلسطينية، تعترف بحق اسرائيل في الوجود، وتعارض اسلوب الارهاب». ولكن «منظمة التحرير الفلسطينية التي تعارض حق دولة اسرائيل في الوجود، وكل منظمة تعتمد على 'الميثاق الوطني'، وتمارس اسلوب الارهاب، ليست طرفاً في المفاوضات حول السلام». وليس هذا فحسب، بل «سيكون الدفاع النشيط ضد م.ت.ف.، في مجال الأمن وفي مجال الأفكار السياسية، من مهام كل حكومة تقوم برئاسة المعراخ». كذلك «ينبغي تصعيد النشاط الفكري والسياسي لدى الرأي العام، والبرلمانات والمنظمات الدولية، من أجل حجب الشرعية عن منظمات الارهاب والتخريب، أو التسامح تجاه نشاطها الاجرامي».

وهذا الموقف من قبل حزب العمل تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ينم عن تشدد واضح بالنسبة للسابق، حيث انحصر فقط، رسمياً على الأقل، في رفض دعوة م.ت.ف. للمشاركة في مفاوضات السلام. وهو عمليا ليس إلا بمثابة تجميع لحصيلة التصعيد الاسرائيلي ضد م.ت.ف. خلال السنوات الأخيرة، الذي كان يبرز بشكل واضح عندما كانت المنظمة تحرز مكاسب ما على الصعيدين الدولي أو العربي، أو عندما تقوم بنشاط فعّال، من عمليات عسكرية أو سياسية، داخل الأرض المحتلة: إلى أن وصل الحزب إلى حد اعلان الحرب الشاملة ضد م.ت.ف. وبصورة تطال حتى المجال الفكري. وخلال المشاورات التي سبقت اقرار البرنامج، اقترح البعض تبني ما عرف باسم صيغة ياريف - شمطوف، وهي القائلة أن اسرائيل ينبغي أن تعلن عن استعدادها للتعامل مع أية جهة فلسطينية تعلن بدورها استعدادها للاعتراف باسرائيل والتفاوض معها، فيما اعتبر كأنه تمهيد للطريق أمام م.ت.ف. للتفاوض مع اسرائيل. إلا أن هذا الاقتراح رفض، وأقر البرنامج على الشكل المتشدد الذي أشرنا إليه.

ويلقي زعيم حزب العمل شمعون بيرس ضوءاً على هذا الموقف ومبرراته، بقوله، في

أحد مقالاته: «إننا جازمون في اقتناعنا أن الخيار لاجراء مفاوضات مع م.ت.ف. غير موجود حقيقة. فقد تكون م.ت.ف. حسنت صورتها على صعيد العلاقات العامة في بعض أنحاء العالم. غير أنها تبقى منظمة قادرة على توحيد طاقاتها من أجل العلاقات العامة، وفي أعمالها الارهابية، ولكنها غير مؤهلة لاجراء مفاوضات مجدية حول تسوية ايجابية. إن م.ت.ف. هي ائتلاف عدد من الفئات المسلحة المنفصلة، التي لا حكم أكثرية فيها ولا سلطة قيادة منضبطة. والقاسم المشترك لهذه الفئات هو الجمود السياسي. كما أن كل مجموعة مزودة بالأسلحة والمال والتعليمات من قبل دول عربية مختلفة، والانقسامات في العالم العربي تنعكس على المنظمة نفسها». كما «أن دولة تابعة لـ م.ت.ف. في الضفة الغربية لا يمكن أبداً أن تسوّي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، في حين يستطيع الاردن أن يفعل ذلك بفضل المجال المفتوح أمامه». ومثل هذه الدولة «ستطيل الحرب ولن تضع حداً لها، إذ ستبني قاعدة لمواصلة الصراع ولن تعمل على تسوية»(٥).

وتبقى هذه المبررات، وما شابهها، في نهاية الأمر، ورغم ما قد يبدو فيها من «منطق» من وجهة النظر الاسرائيلية، واحداً من الاعذار التي تنتحلها اسرائيل للتغطية على خوفها الكبير من فتح ملف القضية الفلسطينية بأكمله، فتعمل على توجيه الأنظار نحو الوضع القائم حاليا، ومحاولة تسويته وحده فقط، ومن ثم خلق أوضاع جديدة استنادا إليه، من خلال نفسية «ما فات مات». ولذلك فإن م.ت.ف. مرفوضة، ومعها كافة الفلسطينيين في المهاجر، وكل مشاكلهم. ومن بين أسباب هذا الرفض أن م.ت.ف. لا تعترف باسرائيل، بينما الحقيقة، التي عبّر عنها أكثر من مسؤول اسرائيلي، هي أن اعتراف م.ت.ف. غير مطلوب، وحتى إن تم فإن اسرائيل لن تعترف بالمنظمة. وما يعتبره العديدون «قضية فلسطينية» تعتبره اسرائيل «مشكلة لاجئين»؛ وهي لا تزال مصرة على التعامل معها على هذا الشكل، ومن خلال تحميل المسؤولية للآخرين أيضا.

وتكاد اعتبارات مماثلة تنطبق على الموقف من سوريا. فحزب العمل يعلن استعداده للوصول إلى اتفاق سلم مع السوريين، ولكنه في الوقت نفسه يصر على الاحتفاظ بمعظم منطقة الجولان المحتلة، وضمها إلى اسرائيل نهائيا؛ وضمن اتفاق السلم ذلك أيضا. ويعرف الحزب بالطبع أن أي نظام في سوريا لا يمكن أن يقبل بهذه الشروط، ولذلك يصبح تقديمها، عملياً، بمثابة الاعلان، ولو بطريق غير مباشرة، إن اسرائيل ليست مهتمة باقامة سلم مع سوريا، على اعتبار أنه ليس لدى أي منهما ما يعرضه على الآخر.

سياسة الثمانينات؟

تظهر، إذن، ملامح السياسة الاسرائيلية في الثمانينات، في حال عودة حزب العمل إلى السلطة في اسرائيل، واضحة للغاية، استناداً إلى البرنامج الذي أشرنا إليه: السعي إلى حل كافة المشاكل المعلقة مع مصر ولبنان وتطبيع العلاقات معهما؛ تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا و«احتواء» نشاطهما، ومن ثم تركيز الجهود على الضفة الغربية وقطاع غزة والاردن، لايجاد حل معين للقضية الفلسطينية وتأمين مصالح اسرائيل الحيوية على الجبهة الشرقية.

وتظهر هذه السياسة، بالنسبة للفلسطينيين على الأقل، كأنها حصيلة مواقف الجناح العمالي الصهيوني تجاه الفلسطينيين خلال ما يزيد على نصف قرن، بعد أن تم تنقيحها واعادة النظر فيها في ضوءتجارب العقد الماضي والتغييرات التي شهدها. فأسس ما يسمى الحل الاردني للمسألة الفلسطينية، يمكن تعقبها في الفكر، وأحياناً في الممارسة الصهيونيين منذ مطلع العشرينات. ومع منتصف الثلاثينات، أصبح هذا الاتجاه بمثابة ركن ثابت في السياسة الصهيونية، خصوصاً بعد تعيين موشى شـاريت رئيساً للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، الذي سعى دائماً، وبذل كل ما في جهده، لحل القضية الفلسطينية مع الهاشميين، لدرجة دفعت بعضهم إلى اطلاق لقب «شاريت الهاشمي» عليه. ويلاحظ أيضاً أن بريطانيا نفسها، يوم كانت صاحبة النفوذ في المنطقة، لم تكن بعيدة كثيراً عن هذا الاتجاه: إذ أن مشروع تقسيم فلسطين لسنة ١٩٣٧، نص على ضم الأجزاء المخصصة من البلد للعرب إلى شرق الاردن. وإن كان هذا المشروع قد جمِّد في حينه، لأسباب لا مجال لاثباتها هنا، فقد نفِّذ فيما بعد، بشكل أو بآخر، خلال حرب ١٩٤٨، واتفاقيات الهدنة العربية - الاسرائيلية التي نجمت عنها. وفي أعقاب حرب ١٩٦٧، طرأ «تخفيض» ما على قيمة الدور الاردني، بعد أن سيطرت اسرائيل على كافة الأراضي الفلسطينية، ولكن ما أن «راحت السكرة وجاءت الفكرة» حتى اتضح أنه لا غنى عن الحل الاردني، وإن اختلف مفهوم هذا الحل ومضمونه، من حقبة إلى اخرى.

غير أن هذا الحل المقترح، وإن كان يسمى اردنياً، ليس في حقيقة الأمر، وكما يظهر من طبعته الأخيرة، إلا حلاً اردنياً - فلسطينياً. فالاتجاه إلى حمل الفلسطينيين على لعب دور معين، يفوق الأدوار السابقة التي اقترحت عليهم أو رسمت لهم، واضح للغاية. ولم يتم ذلك إلا بحكم واقع الحال، نتيجة لانبعاث القضية الفلسطينية مجدداً خلال العقد الأخير؛ ومن خلال السعي إلى التخلص من المشاكل الناجمة عن السيطرة على أعداد كبيرة من الفلسطينيين، وتأمين اعترافهم باسرائيل من جهة، ورفض منظمة التحرير الفلسطينية وشن الحرب عليها من جهة اخرى. وفي هذا المجال أيضاً، يبدو أن اشتراط الاعتراف المسبق باسرائيل، من قبل أي فلسطيني، لكي يصبح بالامكان «الحديث» معه، قد جاء بحكم واقع الحال أيضاً. ففي الوقت الذي حصلت اسرائيل فيه على اعتراف أكبر دولة عربية بها، وهناك سفارة مصرية في تل - أبيب، واخرى اسرائيلية في القاهرة، لا يمكن، اسرائيلياً، القبول بأقل من ذلك، عند التعامل مع العرب الأخرين (وكان وفد من الحزب الحاكم في مصر قد حضر مؤتمر حزب العمل، بصفة مراقب).

وتبقى هنالك ملاحظة أخيرة، بشأن خطورة هذا البرنامج، من حيث طبيعة واضعيه وقدراتهم. فحزب العمل الاسرائيلي تنظيم سياسي قديم، ذو خبرة واسعة في النشاط السياسي، ومرن، ويتقن اصول اللعبة الدبلوماسية، ولديه احتياطه من الكوادر المجرّبة، وامتداداته على الساحة الدولية. وباستطاعته، إذا قرر وضع برنامجه موضع التطبيق، كسب العديد من القوى لجانبه، أو تحييدها على الأقل، مما يخلق تحديات جديدة، أو مطّبات خطيرة، لم يكن بالامكان، أن تظهر خلال حكم الليكود، بتصلبه المعهود.

وعلى أي حال، وأيا كان موعد الانتخابات القادمة للكنيست، ومهما كانت نتائجها، تظهر أطر السياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الحقبة المقبلة واضحة للغاية، إذ «تقع» بين بيغن وحكمه الذاتي من جهة، وبيرس وتسويته الاقليمية من جهة أخرى.

---

(١) نص البرنامج في **يديعوت أحرونوت**، ١٤/١١/١٩٨٠.

(٢) انظر الترجمة العربية لنص «وثيقة غليلي» في **نشرة م.د.ف.**، السنة الثالثة، العدد ١٧، ١٢/٩/١٩٧٣، ص٥٣٧ – ٥٣٩، نقلاً عن **دافار**، ١٦/٨/١٩٧٣.

(٣) انظر الترجمة العربية لنص «المبادىء الموجهة الأربعة عشر» في **المصدر نفسه**، السنة الثالثة، العدد ٢٣، ٦/١٢/١٩٧٣، ص٧١٢ – ٧١٤، نقلاً عن **دافار**، ٢٩/١١/١٩٧٣.

(٤) النص في **دافار**،٢٧/٢/١٩٧٧.

(٥) Shimon Peres, «A Strategy for Peace in the Middle East» *Foreign Affairs*, Vol.58, No.4, Spring 1980, pp. 894-895.

جلنار النمس

السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي - الاسرائيلي

يكثر الحديث في هذه الفترة عن الدور السياسي الأوروبي حيال مشكلة الشرق الأوسط. وتكمن أهمية هذا الدور في أن أوروبا الغربية هي واحدة من أكبر الكتل السياسية والاقتصادية في العالم، وكون النزاع العربي - الاسرائيلي هو من أكبر المشاكل العالمية المعاصرة وأكثرها تعقيداً، وهو الذي يؤثر مباشرة على المصالح الغربية، والأوروبية منها خاصة.

ويمكن فهم الدور السياسي الأوروبي هذا، من خلال المصالح أو العوامل التي تحركه، وأهمها:

أولاً: المصلحة الاقتصادية. وسنرى كيف يلعب النفط دوراً أساسياً في هذا المجال، وكيف ان مصلحة أوروبا الغربية تتطلب التقرب من العرب.

ثانياً: المصلحة الأمنية. وسنرى كيف ان الأمن الأوروبي ما زال خاضعاً، حتى الآن، للولايات المتحدة مما يشكل تناقضاً مع المصلحة السابقة، وذلك لمعاداة هذه الأخيرة للعرب.

وسنبحث مدى تأثير كلا العاملين على السياسة الأوروبية، مع عرض قرارات وتطور موقف السوق الأوروبية المشتركة من النزاع العربي - الاسرائيلي.

النفط والعوامل الاقتصادية الأخرى

النفط، جوهر الحضارة في القرن العشرين، هو العصب الحيوي في ازدهار الدول المصنعة، والأوروبية منها خصوصاً. فهي، إذ لا تنتج منه إلّا كميَّة ضئيلة جداً بالنسبة لاحتياجاتها، تعتمد كلياً على المصادر الخارجية وفي مقدمتها الدول العربية. وقد ذُكر في التقرير السنوي الأخير لنادي روما، الذي يتشكل من ممثلي دول السوق الأوروبية

المشتركة، «ان وضع أوروبا في هذا الشأن يبدو خاصاً، باستثناء المملكة المتحدةوهولندا. فالبلدان الأوروبية هي، مع اليابان، أكثر البلدان حاجة إلى التموين من الخارج؛ ولهذا الوضع نتائج على كافة قطاعات النشاط الاقتصادي. فالزراعة الأوروبية، مثلاً، التي تؤمِّن الاكتفاء الذاتي [وفـوق ذلك] الغـذائي، للأسـرة الأوروبية، هي رهينـة استيراداتهـا من البترول ومختلف المواد الأولية». و «ان استهلاك الأسرة الاقتصادية الأوروبية وعدد أعضائها ٩، في حال نموها اقتصادياً نمواً معتدلاً، سيزداد سنة ١٩٩٠ بنسبة ٥٠٪ عما كان عليه في ١٩٧٩؛ أي ١٣٠٠ مليون طن مقيماً نفطاً (جدول رقم ١)؛ وبعد عشر سنوات سيبلغ ١٦٠٠ مليون طن»(١).

الجدول رقم ١

ميزان الطاقة في الأسرة الاقتصادية الأوروبية، ١٩٧٨ – ١٩٩٠، بما يعادل مليون طن من النفط.

	انتاج داخلي			استيراد			استهلاك خام		
المصدر	٧٨	٩٠/أ	٩٠ب	٧٨	٩٠/أ	٩٠ب	٧٨	٩٠/أ	٩٠ب
محروقات جامدة	١٧٢,٨	١٩٤	١٧٥	٢٥,٦	٥٧	٥٥	٢٠٣,٢	٢٥١	٢٣٠
نفط	٦٤,٥	١٤٧	١٤٥	٤٧٠,٠	٤٩٧	٤٧٠	٥٤١,٧	٦٤٤	٥١٥
غاز طبيعي	١٣٥,١	١٣٠	١٣٠	٣٠,٨	١٢١	١٢٠	١٦٣,٤	٢٥١	٢٥٠
طاقة نووية	٢٨,٣	٢٠٤	١٦٠	—	—	—	٢٨,٣	٢٠٤	١٦٠
غيرها	٣٢,٧	٣٩	٤٠	٢,٧	٤	٥	٣٥,٤	٤٣	٤٥
المجموع	٤٣٣,٤	٧١٤	٦٥٠	٥٢٩,١	٦٧٩	٦٥٠	٩٧٢,٠	١٣٩٣	١٣٠٠

– التغييرات في المخزون، تفسِّر الفروقات المتوقعة بين مجموع العمودين الأوّلين والعمود الثالث.

– توقعات سنة ١٩٩٠ للموارد القومية في منتصف شباط (فبراير) ١٩٧٩ تعادل لمتوسط نمو اقتصادي معدله ٣,٩٪.

«وحتى في هذا الافتراض فإن الاسرة الأوروبية ستكـون مدينـة للخارج بنصف ما تتزوده من الطاقة وعليها أن تستورد لا أقل من ٤٧٠ مليون طن من النفط الخام، أي ثلث كامل استهلاكها. وثمة واقع يبقى مسمَّراً: ان أوروبا ستبقى، من اليوم وحتى آخر هذا القرن، خاضعة لاستيراد النفط من العالم العربي»(٢).

ففي سنة ١٩٧٨، مثلاً، استوردت أوروبا الغربية من المشرق العربي ومن ايران،

٨٣٪ من حاجتها النفطية، بينما أرسلت إليه ٥٠٪ من صادراتها. هذا ما يثبت أهمية الطاقة في علاقات المنطقتين المذكورتين، وما يفرض على الأسرة الأوروبية سياسة التعاون مع مجموعة الدول المصدرة للنفط.

ومن الجدير بالذكر ان أسواق الدول العربية تشكل أهم سوق بالنسبة للمجموعة الأوروبية، وهي الأمل الوحيد للاقتصاد الأوروبي، الذي يشكو الركود منذ عدة سنوات. فالدول العربية تستورد ١٤,٣٪ من صادرات السوق الأوروبية المشتركة، في مقابل ١٩,١٪، وهو ما تصدِّره إليها. والتبادل التجاري بين الدول العربية والسوق الأوروبية المشتركة، بين ١٩٧٠ و١٩٧٧، قد تطور بنسب مختلفة. فصادرات السوق الأوروبية المشتركة للدول العربية زادت بنسبة ٥٧٨٪، بينما وارداتها منه زادت بنسبة ٣.٤٪. وفي ١٩٧٧، مثلاً، صدَّرت السوق الأوروبية المشتركة للدول العربية بما معدله ٢٣٤٠٠ مليون وحدة أوروبية * ، أي ١٤,٣٪ من مجموع صادراتها (وهو ما يوازي صادراتها للولايات المتحدة واليابان معاً). بينما استوردت السوق الأوروبية من الدول العربية، ١٩,٩٪ سنة ١٩٧٦ و ١٩,١٪ سنة ١٩٧٧ (أي أكثر من ٥٠٪ من مجموع صادرات الدول العربية إلى الولايات المتحدة واليابان معاً)(٣).

لقد تأثَّر الميزان التجاري، بين الدول العربية والسوق الأوروبية المشتركة، بزيادة أسعار النفط سنة ١٩٧٣. ولكن، حتى خلال الفترة، بين ١٩٧٠ و١٩٧٣، كان الميزان التجاري يميل لصالح العرب بخمس مليارات من الوحدات الأوروبية. وفي ١٩٧٤ ارتفع هذا الرقم إلى ثلاثة أضعاف. ولكن فيما بعد، ومع بقاء اسعار النفط، تقريباً، دون تغيير، استطاعت السوق الأوروبية معالجة الأمر بزيادة أسعار صادراتها. ففي ١٩٧٧ سجَّل الميزان التجاري فائضاً لصالح العرب، مقداره ٩٢٠٠ مليون وحدة أوروبية، نتجت عن استيراد أوروبا الغربية للنفط العربي(٤).

وتتوزع نوعية صادرات السوق الأوروبية للدول العربية على النحو التالي:

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧
المنتجات الزراعية	١٢٪	٧,٢٪	٦,٧٪
المواد الخام والمنتجات الكيماوية	١٦٪	٩,٧٪	٥,٧٪
المنتجات المصنعة	٣١٪	٢٦,١٪	٣١٪
الآلات ووسائل النقل	٤١٪	٥٢,٧٪	٤٩,١٪

وتستورد السوق الأوروبية المشتركة من الدول العربية، النفط ومشتقاته بشكل أساسي، ومنتوجات زراعية بشكل ثانوي وضئيل.

---

* الوحدة الأوروبية تساوي ١,٢١ دولاراً .

الجدول رقم ٢(٥)

الميزان التجاري للسوق الأوروبية المشتركة مع العالم العربي، ١٩٧٠ – ١٩٧٧

(بملايين الوحدات الأوروبية)

السنة	التصدير	الاستيراد	الميزان التجاري	نسبة تصدير/ استيراد (٪)
١٩٧٠	٢٣٨٠,٥	٧٩١٣,٩	– ٤٥٣٣,٤	٤٢,٧
١٩٧١	٣٧٠٧,٦	٩٣١٣,٠	– ٥٦٠٥,٤	٣٩,٨
١٩٧٢	٤٣٤١,٨	٩٣٨٣,٩	– ٥٠٤٢,١	٤٦,٣
١٩٧٣	٥٦٤٣,٨	١٢٠٠٠,٥	– ٦٣٥٦,٧	٤٧,٠
١٩٧٤	١٠٤٨١,٣	٢٩٢٢٨,٩	– ١٨٧٤٧,٦	٣٥,٩
١٩٧٥	١٥٢٣٥,٨	٢٥٠٦٤,٨	– ١٩٨٢٩,٠	٦٠,٨
١٩٧٦	١٨٩٤٩,٤	٣١٧٠٣,٤	– ١٢٧٥٤,٠	٥٩,٨
١٩٧٧	٢٣٤٣٨,٨	٣٢٧٠٠,٠	– ٩٢٦٢,٠	٧١,٧

الجدول رقم ٣ (٦)

تجارة السوق الأوروبية المشتركة سنة ١٩٧٧

(بملايين الوحدات الأوروبية)

المنطقة	التصدير	٪	الاستيراد	٪
الدول العربية	٢٣٤٣٨,٢	١٤,٣	٣٢٧٠٠,٦	١٩,١
كندا	٣٠٥٧,٦	١,٩	٤٣٠٨,٨	٢,٥
أوروبا الشرقية	١٣١٨٦,٦	٨,٠	١٢٢٠٦,٢	٧,١
اليابان	٣٠٨٨,٣	١,٩	٧٦٥٥,٤	٤,٥
الولايات المتحدة الأميركية	٢.٥٢٣,٢	١٢,٥	٢٥٦٠٦,٨	١٤,٩
اسرائيل *	١١٩١,٢٤	٠,٧٢٥	٢١٨٧,٣٨	١,٢٧٦
المجموع	١٦٤١٤٠,٠	١٠٠	١٧١٢٣٠,٤	١٠٠

---

* بالنسبة لاسرائيل استخرجت الأرقام من: المصدر نفسه، ومن

«Statistical Abstract of Israel 1978 No29», Central Bureou of Statisties, Sivapress L.T. D. Jerusalem.

ومن الجدير بالذكر انه على الصعيد التجاري والاقتصادي، لا تستطيع اسرائيل منافسة الحجم التجاري والاقتصادي العربي الضخم والأساسي بالنسبة لأوروبا الغربية. فمثلاً، في ١٩٧٧ (جدول رقم ٣) شكلت صادرات السوق الأوروبية المشتركة لاسرائيل ٠,٧٢٥٪، أي ١١٩١,٢٤ مليون وحدة أوروبية (١٤٤١,٤ مليون دولار). أما وارداتها من اسرائيل فكانت ١,٢٧٦٪، أي ٢١٨٧,٣٨ مليون وحدة أوروبية (٢٦٤٣,١ مليون دولار)، وهي لا تشكل شيئاً مهمّاً أمام ١٤,٣٪ و١٩,١٪ من الصادرات والواردات فيما بين السوق الأوروبية والدول العربية. وعليه يتضح أن العامل الاقتصادي والتجاري يحرِّك السياسة الأوروبية لصالح العرب.

وحاجة أوروبا الغربية إلى التزود بالنفط والغاز الطبيعي، بأسعار لا تزعزعها تقلبات مفاجئة؛ وحاجتها إلى تمويل مشاريعها الاقتصادية؛ وحاجتها لهذه السوق العربية كبيرة الاستيعاب؛ وتخوف أوروبا من حدوث تغيُّرات اقتصادية وسياسية، على شواطىء البحر الأبيض المتوسط الجنوبية، بسبب المشاكل الاقتصادية التي قد تواجه تلك المنطقة والتي قد تؤثر على اقتصاد أوروبا وتبادلها التجاري؛ كل هذه العوامل، جعلت أوروبا الغربية ترى:

أولاً: ضـرورة التعاون السيـاسي مع العـرب، إلى حدّ مـا، وتسويـة الصـراع العربي – الاسرائيلي. لأن السلام يعني الهدوء السياسي، الذي يضمن لها تدفق النفط من الشرق الأوسط وتدفق الأموال الطائلة، سواء في صورة سلع استهلاكية مصدَّرة، أو في صورة جذب الأموال العربية للاستثمار في أوروبا. وما زال الدرس القاسي الذي فوجئت به أوروبا، بشكل خاص، ماثلاً للعيان، عند اندلاع حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، وتوقف ضخ النفط العربي، مما كاد أن يشُلّ فيها كل سيارة ومصنع ومدفأة. هذا الدرس لن يتركوه يتكرر بسهولة.

ثـانياً: ضـرورة التعاون الاقتصـادي مع الـدول العربيـة؛ إذ ترى أوروبـا أن باستطاعتها تزويد العرب بالتكنولوجيا وبالمنتوجات الصناعية والزراعية، وبالمسـاعدات الانمائية والاقتصادية، بسبب طاقاتها العلمية والتقنية العالية، وزراعتها المتينة، وصناعتها التي تغطي كافة النشاطات. فعقدت لذلك عدة اتفاقيات تجارية مع بعض الدول العربية، ومنها اتفاقيات تجارية تفضيلية. وتلك الدول هي حتى الآن: المغرب، وتونس، والجزائر، والأردن، ومصر ولبنان؛ بينما ترتبط كل من موريتانيا، والسودان، والصومال، مع السوق الأوروبية باتفـاقية يـاوندة التي عـدِّلت وأصبحت اتفاقيـة لومي(٧). وانطلق الحـوار العربي – الأوروبي بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ لاقامة علاقات خاصة بين المجموعتين، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وهو ما سنتطـرق إليه فيمـا بعد. فالتعاون العربي – الأوروبي يمكنه أن يخفف من ضعف أوروبا الغربية، مع السماح للعالم العربي بالافادة من القرارات السياسية الأوروبية. كما ويمكنه الاسهام، إلى حد كبير، في تعديل نمو هاتين المنطقتين ولصالحهما معاً. ولكن، في الواقع، نرى ان المستفيد الأكبر هو أوروبا، لأنها، على الصعيد السياسي، تستعمل أسلوب القطّارة في قراراتها المؤيدة للعرب. بينما تستفيد، على الصعيد الاقتصادي، إذ تؤمن المواد الأولية التي هي

بحاجة ماسة لها؛ وتؤمن التمويل لمشاريعها، والأسواق العربية لمنتوجاتها. بينما يعتمد العرب عليها، أكثر فأكثر، من الناحية الاقتصادية، وذلك لاستيرادهم المواد الاستهلاكية أساساً، بدلاً من المواد الاستثمارية.

إلّا أن هناك معيقات كثيرة، وخاصة سياسية، تحول دون تطوير هذه العلاقة الاقتصادية بين المجموعتين؛ منها عدم الاستقرار في العالم العربي؛ أي، الانقلابات والانقسامات والخلافات. وعدم وجود سيادة كاملة للعرب على تجارة النفط، فأوروبا لا تستلم النفط مباشرة من الحكومات العربية، وإنما عبر وسطاء، مما يجعل التبادل التجاري أصعب. ومنها أيضاً أن الصراع في الشرق الأوسط يجعل البلدان العربية مهتمة بشراء الأسلحة، على حساب التطوير الصناعي والتجاري. وأخيراً هناك التنافس الأميركي – الأوروبي على الأسواق العربية، والضغط الأميركي على أوروبا الغربية لكي لا تأخذ أية خطوة سياسية مستقلة، خارجة عن الخط السياسي الأميركي في الشرق الأوسط.

الأمن الأوروبي وسيطرة الولايات المتحدة الأميركية

يأتي الأمن كعامل معاكس تستخدمه الولايات المتحدة الأميركية لتضبط انجراف أوروبا الغربية نحو مصالحها الاقتصادية، باتخاذ أية خطوة تقاربٍ مع العرب. فالأمن بالنسبة لأوروبا الغربية يعني أمنها من «الغزو الشيوعي السوفياتي» الذي يخيفها ويجعلها تحتمي بالمظلة الأميركية: من قواعد عسكرية اميركية متواجدة في أوروبا، وإقامة صواريخ نووية للدفاع عن القارة، إلى إقامة حلف شمالي الأطلسي (ناتو) تحت الهيمنة الأميركية. وقد أدّى ذلك كله إلى خضوع السياسة الأوروبية، إلى حد ما، للسياسة الأميركية، رغم المحاولات الأوروبية، وخصوصاً الأخيرة، من قبل فرنسا والمانيا، للخروج من السيطرة الأميركية، والتقرب من الاتحاد السوفياتي، وللاستقلال السياسي.

ومن الجدير بالذكر أن الحرب العالمية الثانية قد انتهت بدمار شبه كامل لاقتصاد أوروبا الغربية؛ في حين خرجت الولايات المتحدة بكامل قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية تقريباً. واعتمدت أوروبا الغربية على الولايات المتحدة لاعادة بناء اقتصادها، عبر مشروع مارشال. وقد ترافق ذلك مع أجواء الحرب الباردة التي أخذت تلفُّ العالم، والتي زادت من خوف دول أوروبا الغربية من «الخطر السوفياتي». وكانت الولايات المتحدة الأميركية تغذّي هذا الخوف، مستغلة عقدة العداء للشيوعية، لإحكام هيمنتها وابتزاز التنازلات، ولتزيد من اعتماد أوروبا عليها، على الصعيدين السياسي والعسكري. وقد أدّى ذلك إلى تشكيل الحلف الأطلسي (ناتو) سنة ١٩٤٩، للدفاع عن القارة الأوروبية، بزعامة الولايات المتحدة(٨).

وهكذا أصبحت أوروبا الغربية مرتبطة بالولايات المتحدة الأميركية ارتباطاً كاملاً، من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مما دفع الولايات المتحدة للاستيلاء على المستعمرات الأوروبية، مستكملةً سيادتها على العالم.

بدأت فكرة أوروبا الموحدة في بداية الخمسينات؛ وتشكلت منظمة الفحم والصلب الأوروبية سنة ١٩٥١، التي تقوم على «ان انتاج وتوزيع كل حديد وفحم أوروبا قد وضع تحت تصرف سلطة عليا مستقلة». وفي ١٩٥٧، تمَّ توقيع معاهدة روما، وقيام السوق الأوروبية المشتركة، وإزالة جميع الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى، بين دول السوق. وبدأت هذه السوق تنظيم علاقات تجارية مع عدة دول، منها مستعمراتها القديمة(٩). وكان هذا بداية الاستقلال الاقتصادي الأوروبي عن الولايات المتحدة.

ثم تجاوز اقتصاد دول أوروبا الغربية مرحلة إعادة البناء. وتوسَّعت تجارتها في الأسواق، وأصبحت تنافس تجارة الولايات المتحدة، وتصادمت احتكاراتهما. وقد انعكس ذلك سياسياً. بينما أخذت سياسة التعايش السلمي تلقى أوسع الاستجابة في العالم؛ وامتلكت دولتان أوروبيتان غربيتان السلاح الذري، مما ساعد أوروبا الغربية، نسبياً، في التقليص من حاجتها للغطاء النووي الأميركي، لمواجهة احتمال قيام الاتحاد السوفياتي بهجوم على أوروبا الغربية، كما كانت تروج له الولايات المتحدة، لتزيد من تبعية أوروبا لها. وانسحبت فرنسا من الحلف الأطلسي، كتعبير عن استقلالية سياسية وعسكرية أكبر. وكانت هذه بداية مرحلة الديغولية نسبة للرئيس الفرنسي الجنرال ديغول الذي تمسك بالاستقلال الفرنسي النووي عن السيطرة الأميركية. و«قد أيقن بأن المصالح الأوروبية لن تتفق دائماً مع المصلحة الأميركية وأن لا داعي لتعريض أمن بـلاده للخطر، بسبب الأغراض الأميركية». ولحقت ألمانيا الغربيـة فرنسـا بسياسـة الانفتاح عـلى المعسكر الاشتراكي، منذ أيام المستشار برانت.. إلّا أن فرنسا كانت سبّاقة في محاولة التعبير عن مصالحها، بشكل مستقل عن الولايات المتحدة الأميركية، فقد اتخـذت مجموعـة من المواقف السياسية المتمايزة عن الموقف الأميركي، وخصوصاً بالنسبة للاعتراف بالصين الشعبية، وبالنسبة لأزمة الشرق الأوسط؛ حيث كان لكلا الموقفين مردودهما الاقتصادي المباشر. وقد جابهت الولايات المتحدة المحاولات الأوروبية للاستقلال الاقتصادي والسياسي بتحرك مضاد لاعادتها إلى الحظيرة والهيمنة الأميركيتين(١٠).

ولم تستطع دول أوروبا الغربية الخروج، خروجاً كاملاً، من السيطرة الأميركية من الناحيتين، العسكرية والسياسية، وذلك لحاجتها لها في مواجهة الاتحـاد السوفيـاتي، أو ما يسمونه «الخطر الشيوعي». إضافة لأسباب أمنية أخرى سنذكرها فيما بعد. فظلّت الاستـراتيجية العسكـرية لـدول أوروبـا الغـربيـة تلتـزم، حتى الآن، بمعظم الخطط الأميركية(١١).

ومن ناحية أخرى، فان نمو أوروبا الغربية، وتقدمها، وازدهار اقتصادها، عوامل تزيد من قوتها وقدرتها على الاستقلال السياسي والعسكري، وكل هذا يرتبط بمدى قدرتها على فتح أبواب العالم الثالث أمامها. وإلى هذا فان لأوروبا الغربية مصلحة في الإبقاء على النظام الاقتصادي العالمي الراهن، للمشاركة في الهيمنة وجني أقصى الأرباح. وهـذا ما جعلها تقف إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية، زعيمة هذا النظام الاقتصادي في العالم، ضد بلدان العالم الثالث، المطالبة بتغيير النظام الاقتصادي العالمي القائم(١٢).

و «ان أوروبا الغربية ترى استقلالها عُرضة للخطر إذا خرج العالم العربي بمجمله من نطاق حرية التبادل التجاري، أو إذا تحوَّل إلى منطقة اضطراب وغليان مع ٣٠٠ مليون جائع وثائر»(١٣). وعليه فان سيطرة الغرب على البحر الأبيض المتوسط هي شرط أساسي وواضح، للحفاظ على أمن أوروبا، ولإبقاء العالم العربي في وضعه الحالي. ومن هنا أيضاً، حاجة أوروبا الغربية للولايات المتحدة للحفاظ على أمنها، وكذلك حاجتها الأمنية والاقتصادية لوجود اسرائيل، لكي تضمن استمرار الدول العربية في وضعها الراهن، وليبقى عدم التكافؤ الموجود في المبادلات التجارية، بين العرب وأوروبا الغربية.

لكن، بالرغم مما تقدم، وبالرغم من تبعية أوروبا الغربية العسكرية للخطط الأميركية، «فمن الصعب التنبؤ حول موقف أوروبا، فيما لو قررت الولايات المتحدة الأميركية القيام بمغامرات عسكرية في الشرق الأوسط أو في منطقة الخليج»، وخصوصاً، لأن الولايات المتحدة الأميركية تضغط باستمرار، على الدول الأوروبية، بهدف اخضاعها إلى مشاريعها لتستمر في هيمنتها العسكرية على أوروبا(١٤). لكن حاجة هذه الأخيرة إلى النفط العربي، وخوفها من حَظْره، وكون الشرق الأوسط ليس في مجال عمل الحلف الأطلسي؛ جعل أوروبا الغربية تتردد في مساندة أي نشاط أميركي عسكري في تلك المنطقة. وقد أدَّى النزاع العربي – الاسرائيلي، تقليدياً، إلى بروز خلافات في وجهات النظر الأوروبية – الأميركية، كما حدث في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، حول معظم المسائل التكتيكية والاستراتيجية(١٥). فقد كان ضرورياً، من وجهة نظر الأميركيين، أن يساند الحلف الأطلسي، بمجموعه، اسرائيل «لأنها كانت تدافع ليس عن نفسها فقط، إنما عن الحلف الأطلسي بأكمله من الخطر السوفياتي المميت الذي يهدد أوروبا والحلفاء»(١٦). لكن الحرب في الشرق الأوسط سنة ١٩٧٣، أيقظت الأوروبيين على بعض الحقائق التي تحكم المجتمع الدولي، ومنها أن أوروبا ستكون الضحية الأولى لمواجهة بين الدولتين العظميين؛ وان الحرب العربية الاسرائيلية ستكون على حساب مصالح أوروبا الغربية مع العالم العربي؛ وان الولايات المتحدة قد إستخدمت الحلف كأداة سياسية في يدها، واتخذت قرارات بدون التشاور مع حلفائها الأوروبيين. «فقد قامت، منذ بداية الحرب، بشحن كميات هائلة من السلاح والذخيرة إلى اسرائيل، من بعض قواعدها في ألمانيا الاتحادية، ثم من قواعد عسكرية داخل الولايات المتحدة ذاتها، عندما رفضت حكومة المانيا الاتحادية شحن أي سلاح إلى اسرائيل من أراضيها. وكانت عمليات شحن السلاح من أميركا مباشرة تتطلب بعض التسهيلات، من جانب دول حلف الأطلسي، لمرور أو هبوط طائرات النقل الأميركية. ولكن جميع الدول الأوروبية رفضت ذلك، مما اضطر الولايات المتحدة إلى الاعتماد على حاملات الطائرات وعلى الهبوط في جزر الآزور التابعة للبرتغال، الدولة الوحيدة التي تعاملت مع الولايات المتحدة»(١٧). وقامت الولايات المتحدة الأميركية في ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر)١٩٧٣ بوضع قواتها العسكرية، النووية وغير النووية، وفي جميع أنحاء العالم، في حالة تأهب، بدون إخطار حليفاتها في الحلف الأطلسي. وقد اغضب ذلك الاجراء، الحكومات الغربية وأقلقها، لأنه يعني أن أوروبا معرضة للفناء بسبب مشكلة تقوم بين الدولتين العظميين. وقد أثارت مسألة مرور السلاح الأميركي إلى

اسرائيل، ووضع القوات الأميركية في حالة تأهب دون اخطار الدول الأوروبية، خلافاً حاداً بين الأوروبيين والولايات المتحدة(١٨).

هكذا وجدت أوروبا الغربية نفسها في مأزق. فمصالحها الاقتصادية تجعلها تميل إلى العرب، بينما تردعها مصالحها الأمنية والضغوط الأميركية عن القيام بأية خطوة تجاههم. وقد تُرجم ذلك سياسياً في قرارات السوق الأوروبية المشتركة، التي تشمل دائماً تلك الثنائية؛ في الحفاظ على أمن اسرائيل والاعتراف بحدودها الآمنة، والاعتراف، في الوقت نفسه، بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. إلاّ أن تلك الثنائية لا تُرضي العرب ولا تُرضي الاسرائيليين. فالطرفان يريدان القرارات الأوروبية لصالحهما، وينتظران من أوروبا تأييداً أكبراً.

تطور الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية

١ - مرحلة ما قبل ١٩٦٧: «منذ نكبة ١٩٤٨، كان لأوروبا الغربية مواقف، تباينت حسب تطور مراحل النزاع وتصاعده، واقتربت أو ابتعدت عن موقف الدولتين الكبريين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، دون اتخاذ سياسة واضحة الملامح ومحددة القسمات. ويمكن مردُّ ذلك إلى ان أوروبا الغربية لم تَبرز في هذه الفترة كقوة موحَّدة. وحتى بعد نشوء السوق الأوروبية المشتركة سنة ١٩٥٧، كشكل من أشكال التحالف الأوروبي، ظلت أوروبا الغربية، «تنقصها، حتى وقت قريب، وحدة التصور ووحدة الرأي بالنسبة للمشكلات الدولية الراهنة، ومنها مشكلة الشرق الأوسط». وهي المشكلات التي عانت منها دول أوروبا الغربية طويلاً، بسبب اختلاف وجهات النظر، بين مستسلم للسيطرة الأميركية وللنفوذ الصهيوني، وبين مقاوم لكلا المعسكرين المتصادمين(١٩).

وحتى سنة ١٩٦٧، اتسم موقف أوروبا الغربية العام، مع وجود بعض التفاوت، بالعداء للعرب، وبإهمال قضية شعب فلسطين واعتبارها قضية لاجئين. وفي المقابل، وقفت مع الصهيونية واسرائيل وساندتهما واعتبرتهما الوجه الحضاري في وسط عالم متخلف. وقد ظهرت هذه المواقف جلية في الأمم المتحدة وقراراتها. ولعبت بريطانيا الدور الأكثر أهمية في تسهيل إنشاء اسرائيل، عبر دعمها المطلق والصريح للصهيونية، عند وضعها وعد بلفور، - الحجر الأساسي للدولة الاسرائيلية - وتطبيقها له خلال الانتداب، وانسحابها بسرعة من فلسطين، تاركة للصهيونية فرصة التمركز واستيراد السلاح - وهو ما منعته عن العرب وجردتهم منه - وتقديمها تسهيلات ومساعدات لليهود، للهجرة إلى فلسطين واستملاك الأراضي العربية والاستيلاء عليها، وتسهيلها عملية تسليح وتدريب العصابات الصهيونية وغير ذلك..(٢٠).

وتعهدت أوروبا الغربية اسرائيل بعد ١٩٤٨، وتكفّلت برعايتها سياسياً واقتصادياً. ففي سنة ١٩٥٦، شاركت فرنسا وبريطانيا اسرائيل في العدوان على مصر، للاستيلاء على قناة السويس. وقامت ألمانيا الغربية برعايتها اقتصادياً، عبر برنامج التعويضات المعروف، الذي بُدىء بتنفيذه في ١٩٥٣، والذي ساعد اسرائيل على تخطي أزمتها الاقتصادية

وتقوية صناعتها، وأسهم في الوقت نفسه، برفع قدرة اسرائيل على استيعاب المزيد من المهاجرين(٢١).

لقد كانت مصلحة أوروبا الغربية، قبل سنة ١٩٦٧، تقتضي وجود اسرائيل وتقديم الدعم المطلق لها، لعدة أسباب منها: أولاً، أثبتت نفسها عسكرياً في المنطقة، وشكّلت قاعدة متقدمة لهذه الدول، للسيطرة على هذه المنطقة الحيوية وعلى منابع النفط؛ ثانياً، موقع فلسطين الجغرافي الذي يشكّل جسراً بين الشرق والغرب؛ فالسيطرة عليها تعني السيطرة على طرق المواصلات؛ وثالثاً، الدعاية الاسرائيلية في أوروبا التي استطاعت الحصول على هذا الدعم؛ رابعاً، حل مشكلة الأوروبيين بالتخلص من الجاليات اليهودية في بلدانهم، عبر إرسال تلك الجاليات إلى إسرائيل. إضافة إلى العجز العربي عن شرح القضايا العربية.

٢ - مرحلة ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٣: وابتدأت مرحلة جديدة في الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط منذ اندلاع حرب ١٩٦٧ وحتى سنة ١٩٧٣. وقد اتسم ذلك الموقف بالتباعد نوعاً، وبالتدريج، عن التأييد لاسرائيل(٢٢) ويُردُّ ذلك لعدة أسباب، منها: تضرر التجارة الأوروبية من جرّاء إقفال قناة السويس، الذي رفع أسعار الشحن وزاد من غلاء المعيشة في تلك الدول، مما جعل من مصلحتها أن تتقرب للعرب أكثر، لحل أزمة الشرق الأوسط ولإعادة فتح القناة. وجاء هذا في وقت بدأت فيه فرنسا مرحلة الديغولية، أي بداية الاستقلال السياسي عن الولايات المتحدة كما ذكرنا سابقاً. كما أن العالم الغربي، والأوروبي خاصة، قد تأكد أن هدف اسرائيل من الحماية الأوروبية إلى الحماية الأميركية، بعد سنة ١٩٥٦، وتحوُّلها إلى قاعدة عسكرية متقدمة للأميركيين(٢٣)، قد سهل الابتعاد الأوروبي عن تأييدها تأييداً مطلقاً.

ومثلاً، في حين أصرّت هولندا على موقفها المؤيد لاسرائيل في حرب ١٩٦٧، حيث أعلنت عبر وزارة دفاعها، وفي بيان رسمي أن «طائرات عسكرية اسرائيلية قد نقلت عتاداً حربياً من قاعدة هولندية إلى اسرائيل»(٢٤)؛ كان للرئيس الفرنسي، الجنرال ديغول، موقف متفهم لحقائق الصراع العربي - الاسرائيلي، أدرك فيه ان لفرنسا مصالح عديدة مشتركة مع الدول العربية، مما دفعه لإدانة اسرائيل، على أساس انها هي التي بدأت العدوان على الدول العربية. وقررت الحكومة الفرنسية، أيضاً، فرض حظر كامل على بيع السلاح الفرنسي لاسرائيل، مما خلف فتوراً في العلاقات بين البلدين. وفي المقابل، تحسنت العلاقات الفرنسية - العربية، وحاول ديغول ادخال فرنسا في محادثات تسوية للنزاع في المنطقة. وقد أكمل الرئيس بومبيدو، الذي خلف ديغول السياسة نفسها، باقناع العرب إن باستطاعة فرنسا وحدها، وليس الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي، تأمين أهدافهم السياسية تجاه اسرائيل(٢٥).

أما بريطانيا، فقد وجدت نفسها بين البقاء متقربة من الولايات المتحدة أو لعب دور الوسيط في الشرق الأوسط، لكسب ودّ المتحاربين. ولهذا، كانت سياستها غير منسجمة. لقد اشتركت في الجهود السياسية بعد حرب ١٩٦٧، خصوصاً في اقتراح مشروع قرار في

مجلس الأمن، عُرف بعد إقراره بقرار ٢٤٢. وقد عبّر هذا القرار عن مصالح اسرائيل أكثر مما عبّر عن مصالح العرب، و«وجدت الدول الأوروبية، بموافقتها عليه، القشة التي تعلقت بها، باعتباره أساساً مقبولاً من الدول العربية، يعفي أوروبا من تحديد مواقف تفضيلية معلنة»(٢٦). وكان هذا أول موقف أوروبي شبه موحد، جاء عفوياً وغير مدروس. إلا أننا، في الحقيقة، لا نستطيع الحديث عن «موقف أوروبي» تجاه أزمة الشرق الأوسط قبل ١٤ أيار (مايو) ١٩٧١، حين صدر البيان الذي سمي وقتها بوثيقة السوق الأوروبية المشتركة، التي سنأتي على ذكرها فيما بعد.

لقد حاولت دول أوروبا الغربية تنسيق سياستها الخارجية، إلا أن مهمتها هذه بدت صعبة، لعدة أسباب، منها: تأثير السياسة الأميركية على بعض تلك الدول، ووجود خلافات في وجهات النظر حول عدة مشاكل دولية، كما سبق وذكرنا، كما هو الحال بالنسبة للعلاقة مع دول المعسكر الشرقي، والموقف من الشرق الأوسط والهند الصينية. ولا شك في ان عدم وجود سياسة خارجية موحدة قد أضعف موقف الدول الأوروبية الغربية ولم يسمح لها بأن تلعب الدور الذي يليق بها على المستوى العالمي. وقد أسفرت المناقشات حول قضية الشرق الأوسط في اجتماع مجلس اتحاد غرب أوروبا في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠، في لوكسمبورغ، برئاسة وزير خارجيتها، غاستون تورن، «عن وجود توافق في الآراء، على ضرورة تحرك اسرائيل وتخلّيها عن موقفها المتعنت. كما ان وزيرا خارجية بلجيكا وهولاندا توجها بعد ذلك الاجتماع، إلى الولايات المتحدة، لشرح وجهة نظرهما بشأن إيجاد حل سريع للتنازع في الشرق الأوسط، وارتباط ذلك أيضاً بالأمن الأوروبي»(٢٧). و«استناداً إلى هذا التحرك، وبايحاء منه، تم في ميونيخ، في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠، اجتماع وزاري سياسي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية الاقتصادية، برئاسة وزير خارجية ألمانيا الاتحادية، بهدف تحديد مواقف متفق عليها بين هذه الدول، بالنسبة للمشاكل الدولية العالمية، وفي مقدمتها مشكلة الشرق الأوسط. وتم الاتفاق على ان تقوم لجنة خبراء مكونة من المختصين بموضوع الشرق الأوسط في وزارات خارجية الدول الأعضاء، في محاولة لاستخلاص النقاط المهمة التي يمكن أن يتخذ فيها قرار جماعي من الدول الست [الأعضاء في ذلك الوقت] فرنسا والمانيا الاتحادية وبلجيكا وايطاليا وهولندا ولوكسمبورغ»(٢٨).

وكان هذا أول اجتماع أوروبي غربي يناقش أزمة الشرق الأوسط لاتخاذ موقف موحد منها. وكانت المصالح الاقتصادية تدفع هذه الدول إلى اتخاذ موقف موحد بالنسبة للمشكلة؛ وأهمها استمرار توقف قناة السويس عن الملاحة، وارتفاع أسعار النفط الخام، واختلاف وجهات النظر الأميركية – الأوروبية بالنسبة لهذين الموضوعين. وعقدت لجنة الخبراء اجتماعات، وأعدت تقريراً رُفع إلى مديري الشؤون السياسية بوزارات خارجية دول السوق الذين عقدوا، بدورهم، اجتماعاً استكملوا خلاله دراسة الموقف في الشرق الأوسط، وتوصلوا إلى حد أدنى من التفاهم المشترك، حول توصيات قدموها إلى وزراء خارجية دول السوق، المجتمعين في باريس في ١٣ أيار (مايو) ١٩٧١، أقرّوا فيها تلك التوصيات التي أصبحت موقفاً رسمياً لدول هذه المجموعة. وقد سمِّيت هذه التوصيات

بوثيقة السوق الأوروبية المشتركة. وهي تدعو إلى «إنشاء مناطق منزوعة السلاح بين اسرائيل وجاراتها.. ومناطق عازلة في بعض المناطق، ومرابطة وحدات من قوات الأمم المتحدة على أن يحدد مجلس الأمن تشكيلها وأماكن مرابطتها في هذه المنطقة لفترة أولية لا تقل عن خمس سنوات».

كما تدعو إلى «انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير، على أن تجري تعديلات طفيفة في الحدود التي كانت قائمة قبل هذا النزاع، في حالة توصل الأطراف المختلفة إلى اتفاق».

وفي سياق هذه التوصيات يعلن ممثلو وزارات خارجية دول السوق «الموافقة على التدويـل الاداري لمدينة القدس داخل الأسوار والأماكن المقدسة». وهم يحثون على«اتخاذ اجراءات بصدد حل مشكلة اللاجئين، وخاصة إنشاء لجنة تعمل على أن توفر لهم حرية الاختيار بين العودة وبين الاقامة في دول أخرى. وتشرف في الحالة الأولى على شروط قبولهم في اسرائيل وفي الحالة الثانية على دفع التعويضات، على أن يتم في الحالتين تعويض اللاجئين عن الاضرار التي لحقت بهم»(٢٩).

تُعتبر هذه الوثيقة، محاولة تفسير أوروبي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، خصوصاً بالنسبة لانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي احتلت في حرب ١٩٦٧، مع تعديلات طفيفة في الحدود. بينما يعتبرها البعض أنها «جاءت نتيجة تسوية تمت بين محور إيطاليا وفرنسا من جهة، ومحور ألمانيا ودول البنلوكس من جهة أخرى. وقد لعبت فيها قضيتا الأمن الأوروبي وانضمام بريطانيا إلى السوق دوراً هاماً». وقد اعتبـرت اسرائيل تلك الوثيقة بأنها «مزعجة وجاءت في وقت غير مناسب، وانها من إيحاء وضغط فرنسا».

لم تُنشر الوثيقة أبداً، مما قلل من فعاليتها. وقد أكدت أوساط صحفية، في ذلك الحين، ان التقرير أو الوثيقة لم تُنشر بسبب ما مارسته اسرائيل والولايات المتحدة من ضغوط على بعض الدول الأعضاء، مثل ألمانيا وإيطاليا وهولندا(٣٠).

٣ - **المرحلة الثالثة بعد حرب ١٩٧٣**: قبل اندلاع حرب تشرين الأول (أكتـوبر) ١٩٧٣، كانت الدول الأوروبية مشغولة بالعديد من القضايا الداخلية والأوروبية والعالمية، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولم تحتل قضية الشرق الأوسط سوى مكان متواضع في قائمة أولويات الاهتمامات الأوروبية. ثم، فجأة، تحركت الأحداث بسرعة، ونشبت الحرب في الشرق الأوسط، فوجدت أوروبا نفسها، سواء أرادت ذلك أم لم ترده، مضطرة إلى أن تعيد حسابات المواقف والأوضاع، اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، وانصبَّت اهتماماتها على هذه المنطقة. وكانت الدهشة هي العنصر المشترك في ردة الفعل الدولية؛ إذ لم تكن دول أوروبا الغربية تتوقع نشوب الحرب بهذا الشكل، وفي هذا الوقت. وشعرت بخطورة الموقف، وبضرورة إيجاد تسوية، والاسراع في وقف القتال(٣١). «ولم يكن اندلاع الحرب في الشرق الأوسط هو المفاجأة الوحيدة لأوروبا، وانما كانت المفاجأة الأكبر والأخطر هي استخدام

الدول العربية، لأول مرة، سلاح النفط، من خلال موقف جماعي متصاعد، في ظل أزمة طاقة عالمية مستحكمة، تمسك بخناق أوروبا بالذات، التي تحصل على ٨٠٪ من احتياجاتها من المنطقة. فلقد كانت الأزمة الحقيقية التي عاشتها أوروبا هي انها اكتشفت أنها ليست شريكاً في تطورات عالمية تمسُّ صميم أمنها ومصالحها الحيوية، خصوصاً عندما اقتربت هذه التطورات، بالعالم كله، إلى حافة الهاوية، بعد اعلان حالة التأهب في القوات الضاربة الأميركية»[٣٢]. فوجدت أوروبا الغربية نفسها في موقع دفاع، متحملة نتائج الحرب، دون أن تستطيع التأثير عليها.

هذه هي صورة الأزمة التي عاشتها أوروبا بعد اندلاع الحرب. وقد أرسل الرئيس الفرنسي آنذاك بومبيدو، رسائل إلى رؤساء دول السوق التسع يحثهم فيها على عقد مؤتمر قمة لمناقشة مشكلة الشرق الأوسط، وللتنسيق فيما بينهم لمعالجة هذه المشكلة. كما ذكر انه «يجب على الدول الأوروبية أن تلعب دوراً في معالجة أزمة الشرق الأوسط، ما دامت تولي تلك المنطقة اهتماماً خاصاً، من خلال الروابط التاريخية والجغرافية»[٣٣].

وفي ١٣ تشرين الأول (اكتوبر)، صدر بيان مشترك عن السوق الأوروبية المشتركة يدعو إلى وقف القتال وبدء مفاوضات حقيقية، على أساس قرار ٢٤٢. وبعد أيام، صدر عن برلمان السوق الأوروبية المشتركة، قرار يدعو الأعضاء لبذل كل الجهود لإيقاف الحرب وبدء المفاوضات. وفي ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر)، أصدر الاتحاد البرلماني الأوروبي قراراً، يدعو إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويطلب انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضي المحتلة؛ كما أكّد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[٣٤].

وكانت الدول العربية المصدرة للنفط قد قررت في اجتماع طارىء لوزراء النفط العرب، عقد في الكويت في ١٧ تشرين الأول (اكتوبر)، خفض انتاجها من النفط فوراً بحد أدنى مقداره ٥٪، على أن نسبة الخفض تتزايد شهرياً بنفس النسبة، إلى أن تنسحب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧. ثم عقدت هذه الدول اجتماعاً ثانياً في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، قررت فيه خفض انتاجها النفطي بنسبة ٢٥٪ حتى شهر كانون الأول (ديسمبر) . وأكّدت «ان قرارات خفض الانتاج والحظر موجهة فقط إلى الدول التي تساند العدوان الاسرائيلي، ووفق هذا التحديد شمل الحظر، حتى بداية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) دولتين اثنتين هما الولايات المتحدة وهولندا». وقد أثار ذلك موجةً من الهلع والارتباك على الساحة الأوروبية، وزاد في الضغط على السوق الأوروبية المشتركة لإصدار قرار مناصر للعرب. فالحكومة الفرنسية، مدعومة من بريطانيا، حثت شركاءها لاتخاذ موقف حياد إيجابي. وعقدت الدول الأوروبية التسع عدة اجتماعات، كان من أهمها اجتماع وزراء خارجية المجموعة الذي أصدر بياناً في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، دعا إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وانسحاب القوات المتحاربة إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر). وطالب البيان أيضاً بـ«عدم قبول استحواذ الأراضي بالقوة» و «ضرورة انهاء اسرائيل لاحتلال الأراضي، القائم منذ نزاع ١٩٦٧» و «احترام

السيادة والتكامل الاقليمي، واستقلال كل دولة في المنطقة وحقها في الحياة في سلم وداخل حدود آمنة ومعترف بها»، كما طالب البيان بـ«الاعتراف بأنه لدى إقامة سلام عادل ودائم يجب أن تؤخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين»(٣٥).

ويُظهر البيان تطوراً جديداً في الموقف الأوروبي، وتجاوزاً لمنطق قرار ٢٤٢؛ إذ أنه، إضافة لمطالبته بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، قد وضّح الالتباس حول هـذا القرار. وطـالب الأوروبيون فيـه، لأول مرة، بـالحقوق المشـروعة للفلسطينيين، ولكن دون أن يحدِّدوا هذه الحقوق. وقد ظل هذا الموقف في حيِّز الكلام دون أن يدخل حيِّز التطبيق من قبل الدول التي أعلنته في بيانها المذكور.

عدا عن ذلك، لم يشر البيان إلى مسألة تضامن الدول الأعضاء مع هولندا، حول موضوع النفط. ويبدو أن الوزراء لم يتوصلوا إلى اتفاق بهذا الشأن. وكانت الجماعة الاقتصادية الأوروبية قد عقدت سلسلة اجتماعات لبحث إمكانية التعاون المتبادل فيما بين دولها؛ أي مساعدة هولندا، التي فرض عليها الحظر العربي. لكن فرنسا وبريطانيا رفضتا أي اقتراح من هذا النوع و«التزمتا بالقرارات العربية، حفاظاً على روابط الصداقة مع الدول العربية»، مما أثار خلافاً بين الدول الأوروبية، يمكن اعتباره احد نتائج الحرب على دول السوق الأوروبية المشتركة. وهناك نتيجة أخرى، هي التصدُّع في العلاقات داخل الحلف الأطلسي، أي الخلاف الأميركي – الأوروبي، الذي تحدثنا عنه سابقاً، والذي يتعلق بتزويد اسرائيل بالسلاح،انطلاقاً من القواعد الأميركية المتواجدة في أوروبا الغربية، وحول مسألة وضع القوات الأميركية في حالة تأهب دون استشارة الحلفاء.

إن أهم نتائج حرب تشرين الأول (اكتوبر) على الأوروبيين، هو التحول في وجهة نظرهم حول النزاع في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، كما ظهر في البيان، بضرورة انسحـاب اسرائيـل من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧، والاعتـراف بالحقـوق المشروعـة للفلسطينيين، مما شكَّل بداية مرحلة جديدة في الموقف الأوروبي من هذا النزاع(٣٦). ويؤيد هذا التحول «ما صرح به ادوارد هيث، رئيس وزراء بريطانيا، في حديث له نشرته صحيفة الغارديان في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ [حيث] أوضح فيه ان أوروبا ترغب الآن في أن تلعب دوراً نحو البحث عن تسوية عاجلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط. كما أعرب عن أمله في أن يستطيع الأوروبيون، الاسهام في ضمان اقرار تسوية دائمة لهذا الصراع»(٣٧).

ويعود هذا التحول إلى ان حكومات أوروبا الغربية لا تريد، أولاً، ترك الساحة العربية مفتوحة للدول الكبرى وحدها. وان هذه الدول هي وحدها التي تقف في الصف العربي. ثم، ثانياً، ترى انها قادرة على النهوض بدور له سماته المميزة والمستقلة في العالم، إلى جانب العملاقين الكبيرين، الأميركي والسوفياتي. وثالثاً، تـرى ان البحر المتوسط، الذي يشكل الحد الجنوبي للقارة الأوروبية، قد أصبح ساحة مواجهة بين الأسطولين الأميركي والسوفياتي، وذلك خطر يهدد أمنها. ورابعاً، ترى في البحر المتوسط معبرها إلى أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، ولا تراه حاجزاً يعزلها جنوباً، ولهذا أبعاد

اقتصادية وسياسية وجغرافية وأيديولوجية. وخامساً، إن لها مصلحة في استعجال فتح قناة السويس كشريان اقتصادي حيوي. وسادساً، انها أكبر مستهلك للنفط العربي(٣٨).

لقد كان لاستخدام الدول العربية سلاح النفط تأثير قوي في تحديد المواقف الأوروبية المتعاطفة عادة مع اسرائيل؛ إذ ذكّرها بمصالحها مع العالم العربي، والتي لا يمكن تجاهلها. فحظر النفط أدّى إلى الخفض الفوري لاستهلاك الوقود، وإلى ارتفاع أسعاره، مما أدّى بدوره إلى غلاء المعيشة. ولكل هذه الضغوط دورها في تحديد الاتجاهات الأوروبية حيال أزمة الشرق الأوسط. فقد جعلت الأوروبيين يتفهّمون وجهة النظر العربية أكثر، ويضغطون على اسرائيل لتنفيذ القرار ٢٤٢، الذي يمكن أن يفكّ أزمتهم الاقتصادية.

واعتبر البيان الأوروبي أن هذا موقفاً رسمياً لأوروبا الغربية. ومنذ ذلك الحين، تبنّت الدول الأوروبية مواقف موحدة حول أزمة الشرق الأوسط في الأمم المتحدة، وظلت متمسكة بالبيان نفسه، حتى تبنت موقفاً آخر في بيان ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٧، الذي يعتبر أكثر تفهماً للقضايا العربية ولحقوق الشعب الفلسطيني.

ومن الجدير بالذكر ان حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ جعلت دول السوق الأوروبية المشتركة، تدرك مدى اعتمادها على النفط العربي، للحفاظ على معدلات نموِّها، فرأت أن أحسن وسيلة لتفادي خطر النقص في الطاقة، تكمن في فتح حوار عربي – أوروبي، لصياغة علاقات جديدة ومميزة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والعالم العربي. وقد بدأ الحوار فعلاً منذ القمة الأوروبية – التي كان قد اقترحها بومبيدو – التي انعقدت في كوبنهاغن في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، بحضور خمس وفود عربية(٣٩).

وفي محاولة من الدول الأوروبية الغربية لدفع الحوار إلى الأمام، «تأكد لها مدى تمسك الجانب العربي بالمطلب السياسي المتعلق باعتراف الجانب الأوروبي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وبجعل هذا المطلب، بالذات، الشرط الأساسي لتنمية أي تعاون اقتصادي بين المجموعتين». وكان الجانب العربي قد حرص على إيجاد تمثيل فلسطيني داخل الوفد الذي يمثل المجموعة العربية – بعدما رُفض اشتراك ممثلي المنظمة – وبما أنه قد عُقد على مستوى مجموعتين اقليميتين، فقد تقبّله الجانب الأوروبي، ولكن على مضض(٤٠). «وقد أثارت فكرة الحوار العربي – الأوروبي، حتى قبل بدء تنفيذها، معارضة الولايات المتحدة الأميركية. ففي ١٢ كانون الأول (ديسمبر) عشية اجتماع كوبنهاغن، اقترح كيسنجر، وزير الخارجية الأميركي مشروعين لوضع حد لتطبيق سياسة أوروبية مستقلة ولصرف الأوروبيين عن الحوار من جهة، طلبت الولايات المتحدة الأميركية الاشتراك في مناقشات الدول التسع حول المشاكل الكبرى، قبل إتخاذ أي قرار يخص مصالحها. ومن جهة أخرى، اقترحت على البلدان الكبرى المستهلكة للنفط، إنشاء مجموعة عمل لتنظيم التعاون فيما بينها في مجال النفط». وبسبب التفاؤل من نتائج الحوار في مؤتمر الدول المستهلكة للنفط، والتي حملها الأوروبيون معهم

إلى واشنطن تدخل نيكسون ، رئيس الولايات المتحدة، بنفسه، في ٧آذار (مارس) ١٩٧٤ وبعث برسالة إلى رؤساء المجموعة الأوروبية يعرض فيها أن تشترك الولايات المتحدة الاميركية في القرارات الأوروبية. وأشار، لاحقاً، إلى ما يمكن أن يثيره رفض هذا الاقتراح من نتائج على مشكلة الدفاع عن أوروبا. ومنذ ذلك الحين، وبسبب الصدى الذي لقيته المطالب الأميركية في بون ولندن، فان تطور الحوار العربي – الأوروبي اعتمد على تطور العلاقات العبر أطلسية(٤١).

وقد تعثر الحوار طوال السنوات الأخيرة، «نتيجة لعدم التوافق بين المنطلق الاقتصادي البحت، الذي التزم به التحرك الأوروبي من جهة، وبين المطلب السياسي الذي وضعه الجانب العربي، شرطاً لا بد منه، لقيام وتنمية أي تعاون عربي – أوروبي». وكانت المطالبة العربية بالاعتراف بـ م.ت.ف.، السمة المميزة التي لازمت اجتماعات الحوار تلك(٤٢).

وفي ٢٠ أيار (مايو) ١٩٧٦، أصدرت اللجنة العامة للحوار العربي – الأوروبي بياناً، يؤكد ضرورة تحقيق الشروط التالية لاقرار السلام: انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واشترك م.ت.ف.،وهي الممثل للشعب الفلسطيني في كل الجهود الدولية من أجل السلام. وفي البيان الختامي للجنة، في اجتماع تونس، في شباط (فبراير) ١٩٧٧، عبّر الجانب الأوروبي عن وجهة نظره في أنه لا يمكن حل النزاع في الشرق الأوسط، ما لم يجد حق الشعب الفلسطيني في التعبير الفعّال عن هويته الوطنية ترجمة واقعية؛ كما عارض سياسة الاستيطان الاسرائيلية. أما في بيان الاجتماع الرابع للجنة في١١كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨، في دمشق، فقد أعيد تأكيد البيان والقرارات السابقة مع «ضرورة احترام سيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دولة وحقها في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وضرورة إقامة وطن فلسطيني(٤٣). وقد تشير هذه القرارات إلى تطور لفظي في موقف السوق الأوروبية المشتركة، منذ بيان ١٩٧٣، وذلك في «ضرورة إقامة وطن فلسطيني».

وكان رؤساء دول وحكومات السوق المشتركة قد أصدروا بياناً، في لندن في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٧، أكّدوا فيه هذا التطور اللفظي، أي حق الفلسطينيين في وطن، وحقهم في الاشتراك في المفاوضات؛ مع الحفاظ على الثنائية، أو «التوازن»، كما يسميه الأوروبيون، وهو الاعتراف، إلى جانب ذلك، بوجود وأمن اسرائيل(٤٤).

وكان هذا البيان التاريخي سيصدر قبل ذلك، أي في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، في اجتماع للسوق الأوروبية المشتركة، إلا أن وصول نائب الرئيس الأميركي، مونديل، إلى لندن، حال دون ذلك بعدما مارس كل ضغط بلاده لوقف إصداره. وكانت ألمانيا الغربية، لولا الضغط العربي، سترجىء لقاءً مع مندوب م.ت.ف. الذي دعته إليها، كما الغت هولندا لقاءً مماثلاً. ومن الواضح أن الولايات المتحدة الأميركية لم تسمح للدول الأوروبية بالتصرُّف كدول تملك حق تقرير سياستها في الشرق الأوسط. إلاّ أن التخوف الأميركي من مثل ذلك البيان، الذي صدر مساء ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٧، كما ذكرنا

سابقاً، لم ينته إلا عند تبني الولايات المتحدة الأميركية للموقف الأوروبي؛ أي عندما بدأت تعلن، على لسان كارتر، ضرورة إقامة وطن قومي للفلسطينيين(٤٥).

وعلى أثر زيارة الرئيس المصري، السادات، إلى القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، أصدر وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة، المجتمعين في بروكسل، في الثاني والعشرين من الشهر نفسه، بياناً رحبوا فيه بهذه الزيارة؛ راجين أن تفتح باب المفاوضات وتؤدي إلى تسوية عادلة ودائمة تأخذ بعين الاعتبار كل الفرقاء المعنيين. وأعربوا عن ضرورة إيجاد سلام حقيقي لشعوب المنطقة، بما فيهم الشعب الفلسطيني، على أساس مبادىء معترف بها من قبل المجتمع الدولي(٤٦).

وفي ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨، أصدر مؤتمر وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة بياناً هنأ المشتركين الثلاثة في محادثات كامب ديفيد، وعبَّر عن أمله بايجاد حل دائم وعادل للمنطقة. أما في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩ فأصدر وزراء الخارجية هؤلاء، بياناً جاء فيه أن معاهدة السلام تمثل التطبيق الصحيح لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، لكن السلام العادل يجب أن يُترجم، عملياً، حقوق الشعب الفلسطيني في وطن(٤٧).

ولقد شهد عام ١٩٧٩ نشاطاً سياسياً مكثَّفاً من قبل الأوروبيين والفلسطينيين معاً، فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. وقد أصدرت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بياناً، في حزيران (يونيو) ١٩٧٩، أدانت فيه إقامة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة.

«وفي بداية آب (أغسطس) ١٩٧٩، وصل إلى بيروت مبعوث من ألمانيا الغربية، لاعداد ترتيبات استقبال وزير خارجية بلاده في العاصمة اللبنانية. وكان الهدف من هذه المبادرة، اجراء محادثات مع قيادة م.ت.ف. تؤدي إلى بيان مشترك عن النوايا، يمكن أن يتيح لدول السوق الأوروبية المشتركة، وسائر الحكومات الأوروبية الغربية، المطالبة بتعديل القرار ٢٤٢، والاعتراف بـ م.ت.ف. كممثل وحيد وشرعي للفلسطينيين. كل هذا مقابل تعهدات عربية بضمان امدادات نفطية منتظمة لدول أوروبا الغربية». جاء هذا في الوقت الذي كانت فيه القاهرة وواشنطن تبذلان كل الجهود في محاولة للحصول على تنازلات اسرائيلية تتعلق بالفلسطينيين. وقد رجع المبعوث الألماني ومعه ما يسمى بـ «خطة سرية» حول الصراع العربي – الاسرائيلي تتضمن موقفه الذي يشير، بصراحة، إلى حق الفلسطينيين في وطن(٤٨).

وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، ألقى لورد كارنغتون، المندوب البريطاني، كلمة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية، داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، «طالب فيها باحترام حق الشعب الفلسطيني في تحقيق مصيره وذلك من خلال ممثلين له، لكي يقوم بدوره داخل المفاوضات الجارية من أجل تسوية شاملة». وأكد ان القرار ٢٤٢ غير كامل لأنه لم يأخذ في الاعتبار الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين والتي تفوق بكثير وضعهم كلاجئين؛ كما انه يتجاهل إيمان الفلسطينيين بأنهم شعب مميز له الحق في وطن. وطالب باضافة بند إلى القرار المذكور يتوافق مع هذه الحقائق. «وفي نفس الوقت نادى المندوب

الايرلندي، مستر مايكل اوكندي، باعتراف جميع الأطراف المعنية بالصراع بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ بما فيهم م.ت.ف. كأساس للتفاوض»(٤٩).

لقد عبَّرت كلمة كلٍ من المندوب البريطاني والمندوب الايرلندي عن موقف السوق الأوروبية المشتركة الجديد، الذي يعتقد أنه بدون تسوية مشكلة الفلسطينيين، لا سلام في الشرق الأوسط، وانه من الضروري اشتراك م.ت.ف. في عملية صنع هذا السلام.

أما في الجانب الفلسطيني؛ فقد قام فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، بجولة أوروبية ناجحة، ابتدأها بزيارة لبلجيكا في ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٩، ملبياً دعوة رسمية قابل خلالها رئيس وزرائها ووزير خارجيتها، هنري سموثيه. واجتمع بكلود شيسون، المفوض الأوروبي لشؤون التنمية، وبحث معه مشكلة الحوار بين الشمال والجنوب، حيث تشارك م.ت.ف. في هذا الحوار ضمن الجانب العربي، وتوجه القدومي بعدها إلى روما، تلبية لدعوة وزير خارجيتها، مالفاتي، وعقد معه محادثات تناولت العلاقات بين ايطاليا وم.ت.ف.، وقد عبّر كل من سموثيه ومالفاتي عن موقف دول السوق الأوروبية المشتركة بأن ليس هناك أي اعتراف رسمي أو دبلوماسي كامل بـم.ت.ف لكنهم يعتبرونها حقيقة سياسية في المنطقة، يعترفون بدورها السياسي، وبأنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وبأنها الوسيلة التي يعبر بها عن ارادته، وبأنها تتحدث باسم أغلبية كبيرة من الشعب الفلسطيني. وأضاف مالفاتي ان هناك خلافات أساسية بشأن محادثات كامب ديفيد وأمن وحدود اسرائيل، لا تزال تفصل بين دول السوق وم.ت.ف.(٥٠).

وهذا الموقف يشكل اعترافاً واقعياً بـم.ت.ف. ، بينما يخشى الاوروبيون الاعتراف الكامل بها، لكي لا يتخطّوا بموقفهم هذا، موقف الولايات المتحدة الأميركية(٥١). وأكثرية الرؤساء الأوروبيين الغربيين لا يرون حوارهم مع المنظمة متناقضاً مع الحفاظ على العلاقات الطبيعية مع اسرائيل. ويفسرِّ النقَّاد هذا الحوار مع المنظمة كالتالي:

١ - تتبنى أوروبا، اليوم أكثر من أي وقت مضى، سياسة التسامح أو التقبُّل نحو الشعوب التي تريد تحقيق حقوقها الوطنية، أو التي تعاني من حرمان سياسي أو اجتماعي. وينظر الأوروبيون إلى الفلسطينيين بأنهم شعب يناضل من أجل مكانه في المجتمع الدولي ويعاني من مأساة اجتماعية.

٢ - يعتقد الأوروبيون انه من الممكن والضروري تسوية أية مشاكل سياسية، من خلال الحوار وتقديم التنازلات؛ مثل المحادثات بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي، والمحادثات المصرية - الاسرائيلية.

٣ - بقيت أوروبا خارج إطار اتصالات تسوية مشكلة الشرق الأوسط، وكان واضحاً بالنسبة لها، انها لا تملك القوة الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، الكافية، لبدء، أو إملاء أية سياسة خاصة بها. وهي تعي أن عدم وجود حل، يعني تعميق النزاع. وهذا ما عبَّر عنه مستشار ألمانيا الغربية السابق، شميث، حين قال ان «حرباً أخرى في الشرق الأوسط ستشكل تهديداً كبيراً لأوروبا». وأوروبا تسعى الآن لايجاد دور لها في

المنطقة، لكن على طريقتها الخاصة، أي مساندة سياسة السلام الأميركية، مع تنمية سياسية تهدف اشراك الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات؛ الأمر الذي سيغنيهم (حسب اعتقاد الأوروبيين) عن القيام بالعمليات العسكرية. ويجب أن نلاحظ هنا ان الحوار مع م.ت.ف. لا يعني اعتراف أوروبا بسياستها العسكرية(٥٢).

منذ بداية ١٩٨٠ كثر الحديث عن مبادرة أوروبية لحل أزمة الشرق الأوسط، بعدما رأت أوروبا نفسها أمام عدة صعوبات هي أولاً، ما تعانيه أوروبا الغربية من زيادات أسعار النفط، ومن السباق للحصول عليه، نتيجة تجاوز بعض الدول النفطية للشركات، إذ أصبحت تتعامل مع الحكومات من خلال العقود؛ وهي ثانياً، تأزُّم العلاقات فيما بين الولايات المتحدة وإيران، بعد الثورة الاسلامية، مما جعل مورد النفط الايراني غير مضمون؛ وثالثاً، عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، بسبب النزاع العربي – الاسرائيلي، وأحداث افغانستان، واستمرار تدهور العلاقات بين العراق وإيران، وانعكاسات ذلك على دول النفط، المنبع الوحيد للنفط بالنسبة لأوروبا(٥٣).

هذه العوامل الثلاث، جعلت أوروبا الغربية تتأكد ان ضمان الحصول على نفط الخليج يتطلب تسوية دائمة لازمة الشرق الأوسط. فوجدت هذه الدول نفسها مُنساقة، مرة أخرى، إلى محاولة مواصلة الحوار العربي – الأوروبي، الذي كان قد توقف. وأعلنت السوق الأوروبية، على لسان رئيسها، استعدادها لمعاودة الحوار. وجاء الرد العربي بضرورة وجود تمثيل فلسطيني من خلال م.ت.ف.، فوجدت دول السوق نفسها أمام مأزق: إما إعداد اجتماع للحوار قبل أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ أو تأجيله لمدة عام، أو مواجهة أعضاء م.ت.ف. حول طاولة المفاوضات؛ علماً بأن م.ت.ف. كان صاحب الدور في رئاسة الجامعة العربية في ذلك الشهر.

وجاءت ردود الفعل الأوروبية الأولية، خصوصاً بعد تعثر محادثات الحكم الذاتي، في شكل مبادرات فردية، منها:

أولاً: أبرز وزير الدولة البريطاني، دوغلاس هيرد، في تصريح له أمام جمعية الشرق الأوسط، في نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، أهمية التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي – الاسرائيلي، وضرورة اشراك م.ت.ف. في عملية السلام. وقد ناشد الوزير المنظمة أن تسعى إلى تسوية سلمية تعترف بحق اسرائيل في الوجود آمنة. وأكّد ان التزام بريطانيا بذلك، لا يعني الالتزام بأي حق لهذه الدولة في أن تصبح قوة تحتل أراضي الدول المتاخمة لها. واكد، بأنه لا يجب أن نسمح بتوتُّر العلاقات بين الغرب والعرب، بسبب النزاع العربي – الاسرائيلي(٥٤).

ثانياً: اعترفت ايرلندا بـ م.ت.ف. كممثل للشعب الفلسطيني؛ ودعت إلى إنشاء دولة مستقلة للفلسطينيين. جاء ذلك في بيان ايرلندي – بحريني مشترك، صدر عقب زيارة رئيس ايرلندا للبحرين في شباط (فبراير) ١٩٨٠(٥٥).

ثالثاً: قام الرئيس الفرنسي ديستان، بجولة على بعض الدول العربية النفطية، خلال

آذار (مارس) ١٩٨٠، أعلن فيها اعتراف فرنسا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. جاء ذلك في البيان الفرنسي – الكويتي المشترك، الذي صدر عقب زيارة الرئيس الفرنسي للكويت. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تعترف فيها فرنسا، رسمياً بهذا الحق للفلسطينيين بعدما كانت تتكلم فقط عن حقوق الفلسطينيين وحقهم في وطن. ولكن تعبير «حق تقرير المصير» فيه من المرونة ما لا يُلزم الحكومة الفرنسية بشيء محدد.

وفي حين قدمت اسرائيل احتجاجاً رسمياً إلى فرنسا، أعلنت كل من بريطانيا وألمانيا الغربية وبلجيكا ولوكسمبورغ، تأييدها لموقف الرئيس الفرنسي من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره(٥٦). وذُكر ان الرئيس الفرنسي قد استاء من التصريح الذي أدلى به الرئيس الأميركي حول الشرق الأوسط لأن تصريحيهما لا يتفقان بشأن حق تقرير المصير للفلسطينيين. وذُكر أيضاً، «أن فرنسا تعرضت لضغوط أميركية مكثّفة حتى لا تتخذ مواقف أكثر تقدماً لصالح الفلسطينيين ولحل قضية الشرق الأوسط». و«ان الأميركيين اعتبروا ان من شأن تصريح جيسكار ديستان في الكويت بشأن حق تقرير المصير للفلسطينيين، ان يعيق محادثات كامب ديفيد». كما انه «كان من المتوقع أن يتم الاعتراف بـ م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني خلال زيارة ديستان لقطر إلا أن الضغوطات الأميركية دفعت الفرنسيين إلى شطب الجملة المتعلقة بالاعتراف بـ م.ت.ف. من مسودة البيان المشترك. الأمر الذي أغضب القطريين إلى حد كبير»(٥٧). أما عن المطالبة بأن يستقبل ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. رسمياً في باريس، فقد أبدى الرئيس جيسكار ديستان قبوله مبدئياً؛ لكنه اشترط أن يتخلى الفدائيون عن قواعدهم في جنوب لبنان.

«وقد حققت جولة الرئيس الفرنسي اكثر من هدف في آن واحد. فقد خطت فرنسا بذلك خطوة إلى الأمام، بتأكيدها السياسة الاستقلالية التي دأبت على ممارستها منذ عهد ديغول، وبالابتعاد أكثر عن مسار السياسة الخارجية الاميركية. وفي الوقت نفسه، حصلت فرنسا [من خلال جولة ديستان الخليجية] على مزيد من الامدادات النفطية العربية، عبر صفقات أبرمت بشروط تفضيلية». وبدت فرنسا سبّاقه بين دول السوق الأوروبية، في اتخاذ مواقف ايجابية إزاء القضية الفلسطينية(٥٨).

وكان الحديث يدور، منذ بداية السنة، عن مبادرة أوروبية مشتركة لحل أزمة الشرق الأوسط، تتزعمها بريطانيا وفرنسا، لتعديل قرار ٢٤٢، وإضافة بند يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإقامة وطن قومي له، ودعوة العرب للاعتراف باسرائيل، ودعوة اسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة. وإضافة لما ذكرناه سابقاً عن أسباب هذه المبادرة، نضيف هنا سببين آخرين: الأول هو «لأن الادارة الأميركية ستمتنع، في عام الانتخابات، عن الاقدام على خطوات سياسية غير مريحة» كما يدعي الأوروبيون. والثاني، ناتج عن الضغط العربي على أوروبا لكي تقوم بدور في حلّ الأزمة. لكن هذه الدول لم تقم بأي مبادرة، قبل محاولة السفير الأميركي لينوفيش، لاعادة

محادثات الحكم الذاتي، وقبل انتهاء المهلة الأخيرة للمحادثات، في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٨٠(٥٩).

وكان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، قد انتقد الموقف الأوروبي لانه كثير الالتصاق بموقف الولايات المتحدة من مسألة الشرق الأوسط. وشكك رئيس المنظمة، في حديث صحفي له، بامكانية قيام أوروبا بأية مبادرة في الشرق الأوسط، ووصف تصريح الرئيس الفرنسي بأنه غير كامل بسبب اشارته فقط إلى جزء من الحقوق الفلسطينية ولم يعترف بـ م.ت.ف. كممثل وحيد للفلسطينيين(٦٠).

وفي ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٨٠، اتخذ المجلس الأوروبي (الذي يضم ٢١ دولة أوروبية)، المنعقد في ستراسبورغ، قراراً يدين سياسة الاستيطان الاسرائيلية، وينص على ضرورة اعتراف اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وضرورة اعتراف م.ت.ف. بحق اسرائيل في الوجود؛ واعتبر هذا شرطاً مسبقاً لأي تفاوض من أجل تسوية النزاع. واعتبرت الحكومات الأوروبية المعنية هذا القرار، قاعدة لانطلاقة دبلوماسية جديدة، تستهدف، أساساً، المشاركة الأوروبية في عملية تسوية أزمة الشرق الأوسط. وقد قوي هذا الاتجاه، بصفة خاصة، عندما بدأت محادثات الحكم الذاتي تمرُّ في مأزق، وتباعدت وجهات النظر المصرية والاسرائيلية، مما أدى إلى قرار الرئيس المصري في ١٤ أيار (مايو) بالتوقف عن المضيِّ في هذه المحادثات(٦١).

«وكانت دول السوق الأوروبية المشتركة تستعد لاتخاذ قرارات أخرى حول المشكلة الفلسطينية، عند انعقاد مؤتمر القمة لجماعة الدول التسع في البندقية، خلال حزيران (يونيو) ١٩٨٠. وهذا يعني أن الدول الأوروبية الغربية كانت عازمة على المضي في المبادرة الدبلوماسية التي شرعت فيها، بقرار ٢٣ نيسان (ابريل)، من قبل المجلس الأوروبي»(٦٢). وقد حاول وزير خارجية فرنسا، فرنسوا بونسيه، اقناع المسؤولين الأميركيين، خلال زيارته لواشنطن في ٢٩ أيار (مايو)، بعدم عرقلة أو معارضة هذه المبادرة(٦٣). إلا أن التحرك الأميركي جاء من منطلق محاولة احتواء المبادرة الأوروبية، حتى لا تنال من الاطار الذي وضعته اتفاقيات كامب ديفيد، والتي يعتبرها الرئيس كارتر، من أعظم منجزات عهده. واتهمت الحكومة الأميركية حلفاءها الأوروبيين بأنهم قاموا بهذا التحرك الدبلوماسي، دون التشاور المسبق معها، ضاربين عرض الحائط، التزاماتهم إزاء الحليفة الكبرى. وفي هذا الجو المشحون الذي تمر فيه العلاقات الأميركية – الأوروبية، عارضت الولايات المتحدة هذه المبادرة، مما أنذر بحدوث انشقاق في تلك العلاقات. أما الأوروبيون فقد اتهموا الطرف الأميركي بأنه لم يبذل كل جهوده لانجاح مفاوضات الحكم الذاتي؛ إضافة إلى ان سنة الانتخابات سوف تحد من قدرة الضغط الأميركية على اسرائيل،«وبالتالي فإنه في حالة فشل الولايات المتحدة في احراز نتائج سريعة، فإنه يقع على عاتق الجماعة الأوروبية، العمل على الحد من المشاعر المعادية لنغرب في العالم العربي. بهدف ضمان الامدادات النفطية منه. وقد لخّص مسؤول الماني رسمي، الموقف الأوروبي، أنه بدون زعامة أميركية كافية، فان الحلفاء يشعرون بأنهم أحرار في البحث عن مصالحهم الخاصة. وفي هذا الصدد

أيضاً، صرَّح وزير الخارجية البريطاني، في ١٨ أيار (مايو)، قائلاً: «اننا لا يمكننا السماح بقيام وضع خطير جداً في الشرق الأوسط في الوقت الذي انشغلت فيه الولايات المتحدة في اختيار رئيس جديد لها»(٦٤).

ولكن، مع الضغوط الأميركية العديدة، ذهب الأوروبيون إلى مؤتمر البندقية وهم يعلمون انهم لن يستطيعوا أن يعبِّروا أو يقرِّروا، بكل حرية وصدق. وكان في نيتهم عدم ازعاج واشنطن والرئيس كارتر. فأعلن كل من وزير خارجية ايطاليـا. ورئيسة وزراء بريطانيا بأنه لن يصدر أي قرار قد يضعف اتفاقيات كامب ديفيد(٦٥). وحدثت انقسامات داخل مؤتمر وزراء خارجية السوق المشتركة في البندقية، الذي عقد في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٨٠. فالدانمارك وهولندا، وإلى حد ما، المانيا الغربية، كانوا لا يريدون اصدار قرار يتخطّى القرارات السابقة. أما فرنسا وايطاليا ولوكسمبرغ فكانت كل منها تضغط للاعتراف بشكل ما بـ م.ت.ف. وإشراكها في أي مفاوضات سلام. أما بريطانيا فكانت تفضل الاشارة إلى م.ت.ف. وإشراكها في المفاوضات، لكن دون الاعتراف بها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني(٦٦). وقد جاء البيان عن الشرق الأوسط يعلن استناد البلدان التسعة إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن الدولي، و«حق كل دول المنطقة، بما فيها اسرائيل، في الوجود والأمن، والعدالة لجميع الشعوب، مما يؤمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وان لبلدان المنطقة جميعاً الحق في العيش في سلام ضمن حدود آمنة معترف بها ومضمونة». «وان الدول التسع تعلن استعدادها للمشاركة، في اطار تسوية شاملة، في نظام من الضمانات الدولية الحسيَّة والمُلزمة، بما في ذلك الضمانات الميدانية». وان المشكلة الفلسطينية، التي ليست مجرد مشكلة لاجئين، يجب أن تجد أخيراً حلاًّ عادلاً؛ فالشعب الفلسطيني الذي يعي وجوده كشعب، يجب أن يتاح له، في طريقة ملائمة محددة، وفي إطار التسوية السلمية الشاملة، ممارسة حقه في تقرير المصير، ممارسة كاملة». «وان هذه المبادئ تفرض نفسها على جميع الأطراف المعنيين، وتالياً، على الشعب الفلسطيني وعلى م.ت.ف. التي يجب اشراكها في التفاوض». وان الدول التسع، لا تقبل أية مبادرة من جانب واحد، تستهدف تغيير وضع القدس. وتذكِّر بضرورة ان تضع اسرائيل حداً لاحتلالها المستمر للأراضي منذ نزاع ١٩٦٧، كما فعلت بالنسبة إلى جزء من سيناء. وأعلنت تلك الدول ان المستوطنات الاسرائيلية تشكل عقبة أمام عملية السلام(٦٧).

وهكذا استُبعد أي إجراء بشأن الشرق الأوسط، واكتفي باعلان المبادئ العامة التي نص عليها قرار المجلس الأوروبي في نيسان (ابريل) ١٩٨٠؛ كما لم يعترف بـ م.ت. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. بهذا يمكن القول ان المبادرة الأوروبية جاءت مكمِّلة لاتفاقيات كامب ديفيد.

على أنه لا يمكن الانكار ان تقدما قد حدث في الموقف الأوروبي، عند القياس مع الماضي؛ لكن ذلك التقدم محدود وشحيح، وغير كاف. لقد ظلت أوروبا، حتى الآن، أسيرة الموقف الأميركي. فهل ستستطيع اثبات استقلاليتها عبر مبادرتها المرتقبة، إذا كان

هناك أية مبادرة في ١٩٨١، بعد الانتخابات الأميركية؟ وهل ستستطيع جرَّ أميركا لاتخاذ مواقف جديدة، أم ان ظل الولايات المتحدة الأميركية سيظل مخيماً على أوروبا؟.

---

(١) المستقبل، «تقرير نادي روما: اوروبا والعالم العربي»، ٣١/٥/١٩٨٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) *«Economie des pays Arabes»*, Jeillet 1978, «Le commerce Euro-Arabe en Plein essor».

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه؛

(٧) Economie des pays Arabes، مصدر سبق ذكره.

(٨) حسين أبو النمل، «على هامش الحوار العربي الأوروبي: أوروبا والعرب واسرائيل»، شؤون فلسطينية، العدد ٤٨، آب (أغسطس) ١٩٧٥، ص٥٨.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) نهى تادرس، «التواجد العسكري الأميركي في منطقة البحر الأبيض المتوسط»، شؤون فلسطينية، العدد ١٠٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، ص٥٨.

(١٢) منير شفيق، «لكي تستقيم العلاقة العربية - الأوروبية»، الدستور، ١٢/١١/١٩٧٩.

(١٣) المستقبل، مصدر سبق ذكره.

(١٤) نهى تادرس، مصدر سبق ذكره.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) Eugene V. Rostow, «America, Europe, and the Middle East», *Commentary*, Vol 57, Feb 1974, p.54.

(١٧) عبد العزيز العجيزي، «الحق العربي يفرض نفسه على المجموعة الأوروبية»، السياسة الدولية، العدد ٣٥، كانون الثاني (يناير)، ١٩٧٤.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) أحمد حسين حسنين، «أوروبا الغربية وفلسطين: البحث عن دور في الشرق الأوسط»، الطليعة (القاهرة)، ١١/١١/١٩٧٤.

(٢٠) جلنار النمس، «القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة»، شؤون فلسطينية، العدد ٩٧، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩، ص٦٨ - ٩٨.

(٢١) حسين أبو النمل، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

(٢٢) أحمد حسين حسنين، مصدر سبق ذكره.

(٢٣) بيير ديستريا، من السويس إلى العقبة (تعريب يوسف مزاحم) دار المشرق العربي الكبير، ١٩٧٤، ص١٦١.

(٢٤) أحمد حسين حسنين، مصدر سبق ذكره.

(٢٥) Linda B.Miller, «The Limits of Alliance: America Europe & the Middle East», *Jerusalem Papers on Peace Problems*, Dec. 1974, No.10, p.10; عبد العزيز العجيزي، «الحق العربي يفرض نفسه على المجموعة الأوروبية»، السياسة الدولية، العدد ٣٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤.

(٢٦) Linda B.Miller، مصدر سبق ذكره؛ ص٩ - ١٠؛ أحمد حسن حسنين، مصدر سبق ذكره.

(٢٧) محمود عبد المنعم مرتضى، «الاتجاهات السياسية الجديدة للسوق الأوروبية المشتركة»، السياسة الدولية، العدد ٢٦، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧١.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه؛ Linda B.Miller، مصدر سبق ذكره.

(٣١) العجيزي، مصدر سبق ذكره.

(٣٢) حسنين، مصدر سبق ذكره.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) Ibrahim Sus, «Western Europe And the October War», *Journal of Palestine Studies*, Vol. III No2 Winter 1974, p.75, p.79.

(٣٥) المصدر نفسه؛ عبد العزيز العجيزي، مصدر سبق ذكره؛ السياسة الدولية، العدد ٢٣٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤؛ «قرار الجماعة الاقتصادية الأوروبية»، ٦/١١/١٩٧٣.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) حسنين، مصدر سبق ذكره.

(٣٨) المصدر نفسه:

(٣٩) Françoise de La Serre, «L'Europe et le conflit Israelo-Arabe» *Revue Française de Science Politique*, Vol XXIV, No.4, Aout1974, p.804-805.

(٤٠) نبيه الأصفهاني، «المبادرة الأوروبية من ستراسبورج إلى البندقية»، **السياسة الدولية**، تموز (يوليو) ١٩٨٠.

(٤١) Françoise de la serre, مصدر سبق ذكره، ص٨٠٦.

(٤٢) الأصفهاني، مصدر سبق ذكره.

(٤٣) أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي**، مركز الأبحاث، م.ت.ف ، بيروت، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩، ص ١٢٠ - ١٢١، ١٥٥ - ١٥٦، ١٨٠ - ١٨٣، ٢٠٦ - ٢٠٩.

(٤٤) الأصفهاني، مصدر سبق ذكره. **السفير**، ١٩٧٧/٥/٣.

(٤٥) **المستقبل**، «بيان أوروبا التاريخي حول الوطن القومي الفلسطيني... عمره عام»، ١٩٧٧/٧/٩.

(٤٦) *Keesings Contemporary Archieves*, 1978, p.20162.

(٤٧) المصدر نفسه، ١٩٧٩،ص ٢٩٦٥ - ٢٩٩٥.

(٤٨) الأصفهاني، مصدر سبق ذكره.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) جلنار النمس، «النشاط الفلسطيني في الخارج» **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٧، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩، ص١٦٢.

(٥١) *The Gardian*, 27/4/1979.

(٥٢) Giora Rosen, «Europe's Palestinian Policy», *New Outlook*, Vol.18, No.8, Dec, 1975, p.26.

(٥٣) الأصفهاني، مصدر سبق ذكره.

(٥٤) المصدر نفسه، *Financial Times*, 31/1 1980

(٥٥) **السفير**،١١ - ١٩٨٠/٢/١٢.

(٥٦) **السفير**، ١٩٨٠/٣/٦: الأصفهاني، مصدر سبق ذكره.

(٥٧) **السفير**، ١٩٨٠/٤/١٥.

(٥٨) الأصفهاني، مصدر سبق ذكره.

(٥٩) ر.إ.إ، ١٩٨٠/٢/١٠.

(٦٠) الأصفهاني، مصدر سبق ذكره.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) *Le Monde*, 1/6/1980.

(٦٤) الأصفهاني، مصدر سبق ذكره.

(٦٥) *Le Matin*, 12/6/1980.

(٦٦) *The Guardian*, 13/6/1980.

(٦٧) الأصفهاني، مصدر سبق ذكره.

فاروق وادي

مدخل تاريخي للرواية الفلسطينية

١

الرواية هي النتاج الإبداعي للمجتمع البورجوازي، فقد ولدت ونمت مع الثورة البورجوازية في أوروبا..

ومع أننا قد نجد أعمالاً أدبية من نتاجات العصور القديمة أو الوسطى أو من الشرق تقارب الشكل الروائي، إلا أن السِّمات النموذجية للرواية، كما يعبِّر لوكـاش، لم تظهر إلى حيز الوجود.. «إلا بعد أن أضحت الروايـة الشكل التعبيـري للمجتمع البورجوازي»[١].

أما الرواية العربية، فقد جاءت متأخرة، إذ شهدت بداياتهـا مع مطلـع القرن العشرين، وكانت إحدى نتاجات اتصال مثقفي تلك الحقبة بالثقافة الأوروبية.

لكن هناك من يظل يجهد في محاولة ردِّ الرواية العربية الحديثة إلى أُصول تراثية. وربما وجد هؤلاء في محاولة محمد المويلحي الروائية «عيسى بن هشام» التي ظهرت في بدايات هذا القرن، مثالاً ومتكأ. فهي تستفيد، إلى أقصى الحدود، من شكل المقامة العربية وتمثِّل محاولة انتقالية من المقامة إلى الرواية، لتطرح من خلالها القضايا الأكثر إلحاحاً والأكثر التصاقاً بالواقع واللحظة التاريخية.

فالمويلحي في عمله هذا، كما يقول جورج سالم، «أعلن موت المقامـة القديمـة، وأرهص بولادة فن الرواية الذي يستقي أحداثه وأشخاصه من المجتمع»[٢]، وعبّر، كما يقول الدكتور محمد شكري عياد، عن موقف الرأسمالية الوطنية التي بدأت تظهر في عهد الخديوي اسماعيل وشكلت سنداً للثورة العرابية[٣].

لكن محاولة المويلحي لم تجد امتداداتها اللاحقة في الرواية العربية، وغياب تلك الامتدادات ينفي امكانية القول برد المحاولات الروائية في الأدب العـربي إلى الجذور التراثية، وينزع عن هذه الرواية شرف الريادة في هذا المضمار.

ومن هنا، نلمس ما يشبه الإجماع لدى النقّاد ودارسي الأدب، يلتقي حول الإقرار بأن رواية «زينب» لمحمد حسين هيكل، هي أول رواية ظهرت بالعربية. وقد نشرت في سنة ١٩١٤، رغم أن تاريخ كتابتها يعود إلى سنوات سابقة، كان فيها الكاتب يتلقّى علومه في فرنسا..

لقد وُضعت هذه الرواية بفعل احتكاك كاتبها بالثقافة الأوروبية واطلاعه على آدابها وتأثره بها، مع محاولته المساس بواقعه والاجابة على أسئلته، بحيث يمكن القول ان هذه الرواية، التي وضعت اللبنة الأولى في الرواية العربية، هي من تأثيرات الثقافة الأوروبية، في شكلها على الأقل.

إذن، فإن قصص البطولة الملحمية، والنوادر، والمقامات، والحكايات، وغيرها من الأشكال النثرية في الأدب العربي، التي تقارب أشكال القصة أو الرواية، لم تشكل جذوراً للرواية العربية الحديثة؛ فقد تنامت الرواية بمنأى عن هذه الأشكال واحتفظت بفرادتها وتميزها.

.. لقد ولدت الرواية العربية من معطف الرواية الغربية.

٢

ولعل الصورة في فلسطين تقارب مثيلاتها في الوطن العربي، دون أن يعني ذلك نفي خصوصية كل بلد من هذه البلدان وتجربته السياسية والاجتماعية والثقافية. لكن الاتصال الثقافي بين بلدان مصر وسوريا ولبنان وفلسطين، بشكل خاص، خلق حالة من الاحتكاك والتلاقي الثقافي، في جوانب متعددة.

وعلى صعيد بدايات ظهور الرواية الفلسطينية، ثمة اشارات تؤكد ظهورها في القرن الماضي. ففي الجزء الثاني من كتاب «أعلام الأدب والفن» اشارة إلى أن الشيخ أحمد التميمي، من الخليل، هو «أول من أبرز رواية بالعربية وسمَّاها (أم حكيم)»(٤). وفي كتاب «تاريخ الآداب العربية في الربع الأول من القرن العشرين» للأب لويس شيخو، إشارة إلى اسم ميخائيل بن جرجس عوراء، ومولده عكا، الذي ذُكر انه ترك آثاراً أدبية تحتوي على روايات مختلفة(٥).

ان مثل هذه الاشارات، عملياً، لا تعني شيئاً، فهي لا تومئ إلى البداية الفعلية، إذ تكتفي بالتنقيب عن عناوين وأخبار ضاعت ولم تترك أثراً؛ كما أنها لم تشكِّل الجذور التي قامت عليها المحاولات الأولى للرواية الفلسطينية لاحقاً.

فقد ولدت الرواية الفلسطينية، هي الأخرى، كمثيلتها في الوطن العربي، من معطف الرواية الغربية.

٣

ينفي الدكتور ناصر الدين الأسد أن يكون للقصص الشعبية الفلسطينية أي أثر مباشر في القصة الفلسطينية الحديثة، في المراحل الأولى من نشأتها؛ كما ينفي أن يكون

للتراث القصصي القديم في الثقافة العربية، كالمقامات، مثل هذا الأثر[٦]. ثم يحدد ثلاثة مصادر أثّرت في هذا اللون الأدبي:

١ - المجلات الثقافية والصحف التي ظهرت في لبنان ومصر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر (المقتطف، اللطائف، الهلال، المشرق، الأهرام).

٢ - الاتصال بالثقافة الأجنبية بواسطة اللغة التركية، التي تسربت إليها العديد من الترجمات الأجنبية. وقد كان هناك نفر من المثقفين والمتعلمين في فلسطين ممن يتقنون اللغة التركية قراءة وكتابة.

٣ - الاتصال المباشر بالثقافة الأجنبية (الانجليزية، الفرنسية، الروسية) بواسطة المدارس التبشيرية التي كانت منتشرة في مدن فلسطين منذ منتصف القرن التاسع عشر[٧].

ويبدو أن المدارس التبشيرية لروسيا القيصرية كانت هي الأكثر انتشاراً والأكثر تأثيراً في الثقافة الفلسطينية، حيث ساهمت في إرسال البعثات التعليمية لعدد من الدارسين الفلسطينيين إلى روسيا لمتابعة دراساتهم العليا فيها، «وهكذا نشأت طائفة من أبناء فلسطين تحسن اللغة الروسية وتتصل بالثقافة والأدب الروسيين، وتتابع نتاج الفن القصصي الروسي»[٨].. ومن هؤلاء كان خليل بيدس، رائد هذا الفن في فلسطين.

٤

لا تكمن القيمة الفعلية لخليل بيدس في كونه قد أظهر أول رواية فلسطينية موضوعة ونشرها سنة ١٩٢٠، وهي روايته الوحيدة الموضوعة، بل في تلك الجهود، أيضاً، التي بذلها في سبيل ادخال ونشر وتعميم هذا الفن الأدبي الجديد في فلسطين، سواء عن طريق الترجمة، أو إصدار مجلة مختصّة معنية بنشر النصوص القصصية والروائية المترجمة والموضوعة.

فمنذ سنة ١٨٩٨، شرع خليل بيدس في نشر مترجماته الروائية عن الأدب الروسي، وفي ذلك العام نشر ثلاث روايات هي: «ابنة القبطان» لبوشكين، و«القوزاقي الولهان»، و«الطبيب الحاذق».

وفي الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٨، أصدر خليل بيدس مجلته «النفائس» التي تكرست لنشر القصص والروايات المترجمة والموضوعة، تحولت فيما بعد إلى «النفائس العصرية». وفي العدد الأول من المجلة، كتب بيدس مقدمة يحدد فيها هدفه من اصدارها:

«.. فلا يخفى ما للروايات على اختلاف مواضيعها من التأثير الخطير في القلوب والعقول حتى اعتبرت انها من أعظم أركان المدنية بالنظر إلى ما تستنبطه من الحكمة في تثقيف الأخلاق، وما تنطوي عليه من العبر والمواعظ في تنوير الأذهان. ولما كان لها هذا المقام الرفيع، وكان لجميع الطبقات من خاصة الناس وعامتهم شغف بأمرها واقبال غريب عليها، عقدنا النية على إصدار هذه المجموعة الأدبية نضمنها من الروايات الأدبية

والفكاهات العصرية وغير ذلك من النوادر واللطائف ما يتوق إلى مطالعته والتفكه بتلاوته كل أديب»[٩].

ثم تتابعت الأعمال الروائية المترجمة التي قدمها بيدس إلى العربية: «شقاء الملوك» للانجليزية ماري كورلي؛ «أهوال الاستبداد» عن رواية تولستوي «الأمير سير بيرياني»، ثم «الحسناء المتنكرة» للايطالي اميل سلغاري، و «هنري الثامن عشر وزوجته السادسة» للألمانية ف. ملباخ، و«حنه كارنين» (آنا كارنينا) لتولستوي. وجميع الروايات الوارد ذكرها لكتاب من غير الروس، تمت ترجمتها أيضاً عن اللغة الروسية.

لقد أباح خليل بيدس لنفسه تحوير الروايات المترجمة، بالزيادة والاسقاط والابدال، وذلك بهدف تحقيق مزيد من الانسجام بين ما يقدمه وذوق القارىء العربي، حتى انه كان يمنح لنفسه الحق في الخروج عن النص إلى الهوامش شارحاً وموضحاً، وإلى تضمين سياق الرواية المترجمة بأبيات من الشعر العربي القديم، معتقداً في ذلك أنه يقترب، أكثر، من وجدان القارىء العربي وذوقه.

إن مثل هذا التحوير الذي لا يلتزم بحرفية النص - أو بتعبير أدق بأمانة الترجمة - ، يفتح ثغرة تتسرب منها ذاتية المترجم إلى النص المترجم؛ بحيث يطرح من خلاله رؤياه ويبرز مواقفه. وبالنسبة لخليل بيدس، فان اختياراته للنصوص لم تكن عشوائية، ولم تكن تحويراته ضرباً من العبث، فقد كانت تطمح إلى إضاءة جوانب يريدها المترجم المحوِّر، أو كما يقول الدكتور عبد الرحمن ياغي: «حتى يكشف لنا عن مواقف اجتماعية وسياسية تنسجم وطموح الطبقة البورجوازية الجديدة الناشئة في المجتمع العربي!»[١٠].

وثمة جانب نظري يمثل رؤية بيدس ومفهومه لفن الرواية ودورها، دون أن يفوتنا أن كلمة «الرواية» قد تعني هنا القصة القصيرة أيضاً * . وتسجيل هذا المفهوم يكتسب أهميته من كونه يمثل المحاولة الأولى لصياغة رؤية نظرية لمفهوم الرواية ودورها في الأدب الفلسطيني.

لقد صاغ بيدس هذا المفهوم في المقدمة التي كتبها لمجموعته القصصية «مسارح الأذهان» الصادرة في ١٩٢٤، وفيها يؤكد على نقاط عديدة:

١ - **الرواية ذات هدف أخلاقي**: فهي في رأيه أكثر الأنواع الأدبية أثراً في الأخلاق والعادات. انها تمثل مظاهر الحياة وصورها في ثنائياتها المتناقضة: الخير والشر؛ الفضيلة والرذيلة؛ الوفاء والغدر؛ الصدق والكذب؛ الهناء والشقاء؛ الاخلاص والرِّياء. والرواية الحقيقية هي التي ترمي.. «إلى تمجيد الفضائل أو التنديد بالرذائل؛ إلى تهذيب الأخلاق وتنوير العقول وتنقية القلوب وإصلاح السيرة»[١١].

٢ - **موضوع الرواية هو الانسان في المجتمع**: فمن حياة الانسان الاجتماعية

---

* نلاحظ ان خليل بيدس لم يفرّق بين الرواية والقصة القصيرة، فهو يُقدّم مجموعته القصصية «مسارح الاذهان» على انها مجموعة أدبية فنية روائية في حقيقة الحياة .

يستمد الكاتب الروائي موضوعاته. وعلى الروائي أن «ينتزع غرض روايته من حوادث الحياة وطبيعة الانسان، ويجعلها منطبقة على الحقيقة والواقع»(١٢).

٣ - **تصوير الحياة الداخلية للنفس الانسانية**: فالروائيون.. «يلجون أعماق هذه النفس، كما يلجون أعماق القلب، ويصورون العواطف، ويمثلون الحقائق..»(١٣).

٤ - **الرواية تكتب للعامة**: فالروائي.. «يكتب للعامة وهم السواد الأعظم من كل أمة (...) والعامة يميلون إلى الرواية، لأنها كتابهم ورفيقهم وعشيرهم (...) والروائي، إن لم يعاشر العامة ويدرس أحوالهم، أو لم يكن منهم ويعيش بينهم (...) فليس بروائي عبقري»(١٤).

٥ - **التركيز على الجانب الفني للرواية**: فالروائي، كما يصفه بيدس، نبي وعالم اجتماعي وشاعر، يعيش للفن ويكتب للفن ويموت في سبيل الفن.. و«ان رواية، ولو صغيرة، تجلّى فيها جمال الفن، فامتزجت بأجزاء النفس لخيرٌ من المئات من (...) السلع التافهة»(١٥).

وقد أشار بيدس إلى تأثيرات الآداب الغربية، التي ساهمت بدورها في ظهور فن الرواية في الشرق، والتي جاءت بفضل الترجمات عن اللغات الأجنبية؛ كما أشار إلى ضآلة حجم الانتاج الروائي العربي حتى ذلك الوقت، إذ «..لم يتصد للتأليف، وخصوصاً تأليف الروايات الكبيرة، إلا النفر القليل»(١٦)، فالغرب كان سبَّاقاً إلى هذا الفن. لكن الأسبقية لا تمنع من الاستفادة من هذا الفن، ولا تحول دون استثماره من أجل تقديم اضافات جديدة إلى الأدب العربي، واثرائه بأشكال وأدوات متجددة..

ومن تلك الاضافات القليلة، التي تحظى بأهمية بالغة في عملية التأريخ للرواية الفلسطينية، رواية «الوارث» لخليل بيدس، التي تتفرد بمكانتها التاريخية في كونها تمثل المحاولة الأولى في هذا المجال على صعيد الرواية الفلسطينية.

٥

«الوارث» هي العمل الروائي الوحيد الذي وضعه خليل بيدس من بين أعماله الروائية المترجمة(١٧)، ومن بين كتبه الكثيرة متعددة الاهتمامات، التي وصلت في مجموعها إلى الأربعة وأربعين كتاباً ضاع معظمها في غمرة الأحداث التي ألمت بفلسطين.

تدور أحداث الرواية قبيل الحرب العالمية الأولى وتنتهي بنهايتها، وتتمحور حول علاقة شاب ينتمي إلى أسرة سورية بورجوازية تجارية هاجرت إلى مصر بفتاة يهودية تعمل راقصة في أحد الملاهي. فيخضع الشاب لابتزاز الراقصة التي تفصح دائماً عن أهدافها من وراء تلك العلاقة.. المال والمزيد من المال. ويقوده شرك هذه العلاقة إلى الوقوع في سلسلة متصلة من الشراك المتقاطرة، ينصبها له يهود آخرون، تجار ووسطاء وصيارفة ومرابون، فيسقط في حبائلهم من أجل أن يحقق طموحه في أن ينال الحظوة من الراقصة اليهودية. لكنه يقع أخيراً متخبطاً في ديونه المتراكمة، ويمرض فيشتد عليه المرض. ولا يسترد عافيته ووعيه إلا بالرجوع إلى العلاقات العائلية الحميمة، ويعود إلى

سويّته حين يعود إلى ممارسة الأعمال التجارية، وحوله زوجة وفيّة وإرث من العقارات والأطيان، وولد يحمل اسم العائلة ورمزها - العم - واهب الميراث.

هكذا، تنفي الرواية عن ذاتها أية خصوصية فلسطينية، فالشخصية الأساسية عربية غير فلسطينية، والشخصيات الأخرى عربية ويهودية من غير الفلسطينيين. ثم ان المكان الروائي لم يكن فلسطين، وبالتالي فان زمن الحدث الروائي وأجواءه وتفاصيله ظلت تنأى عن تلك الخصوصية.

رغم ذلك، فان الرواية لا تعدم قيمتها، من حيث كونها أول محاولة فلسطينية تطرق هذا الفن، لتطرح من خلاله مواقف ومفاهيم طبقة صاعدة. فالايديولوجيا البورجوازية لا تستتر وراء غلالة الفن الرقيقة في هذه الرواية، وانما تطرح نفسها بحدة ووضوح: تقديس العائلة والعلاقات الأسرية، وتقديس الملكية الخاصة، وبث مفاهيمها الأخلاقية، ثم رؤية التهديد القومي من قبل الحركة الصهيونية، من هذا الموقع الطبقي: وجود اليهود يهدد الأخلاق.. ويهدد الرأسمالية العربية..

لقد صدرت هذه الرواية بعد ثلاث سنوات من إصدار وعد بلفور الذي ينص على إعطاء اليهود وطناً قومياً في فلسطين. وترافق صدورها مع تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبدايات التحركات الوطنية في مواجهة المشروع الاستعماري الصهيوني. فهل استجابت هذه الرواية لشرطها التاريخي أم أنها خانته؟

انها رواية لم تستجب ولم تخن، بل وقفت على الهامش، تحاول الرصد فخدعتها الرؤية، وحاولت أن تقول فلم تصدر عنها سوى التأتأة الأولى. فهي لم تر الحركة الصهيونية بأطماعها الاستيطانية والتوسعية؛ بل رأت اليهودية - بنمطها التقليدي الشيلوكي - تتعبد لإلاهها المطماع.. المال. فالشخصيات اليهودية في الرواية، جميعها: متكالبة على المال؛ انتهازية؛ جشعة؛ مبتزة؛ مستغلة؛ تهدد الحياة الآمنة المطمئنة لبطل الرواية العربي.

فهل قالت الرواية ما كان يجب أن يُقال في تلك الحقبة التاريخية؟

لعل الاجابة أصبحت واضحة، فالموقف الذي عبّرت عنه الرواية لم يكن نابعاً من فهم سياسي لطبيعة الأخطار المحدقة بالوطن من جراء الوعد والهجرة، أو من فهم ايديولوجي لطبيعة الحركة الصهيونية وأهدافها، بل جاءت لتعبِّر عن موقف أخلاقي من اليهود، وعن هواجس البورجوازية ومخاوفها الطبقية..

ومع ذلك، فقد ظلت الرواية تمسك بخيط واهٍ يشدّها إلى واقع محدد،وتشير - رغم رؤيتها المحدودة - إلى خطر داهم.. آت.

٦

وقد أسهم أحمد شاكر الكرمي في الجهود المبكرة التي مهدت لدخول فن الرواية إلى فلسطين، وذلك عن طريق الترجمة عن الانجليزية والتركية. فقدم رواية «الفلسفة الشرقية

أو نادي سوارت» لبرناردين دوسان بيير (سنة ١٩٢١)، ورواية «ميّ أو الخريف والربيع» (سنة ١٩٢٢) عن شوسر، ثم «خالد» لماريون كروفورد. وقد تميزت ترجمات الكرمي بحرصها على الأمانة العلمية، لكنها ظلت أمانة نسبية، قياساً لما كان سائداً في الترجمة، في ذلك الوقت، حيث كان المترجم يبيح لنفسه الحق في التصرف في النص المترجم. فرغم أمانته، كان الكرمي يزج بنفسه من خلال الايماءات والاشارات في داخل النص المترجم(١٨).

ومن الأسماء الأخرى التي ساهمت في جهود الترجمة الروائية في تلك الحقبة، يبرز إسما رشيد الدجاني الذي ترجم رواية بعنوان «ابنة الكاهن أو يقظة الحبيبين»، وانطون بلان الذي ترجم عن الروسية رواية بعنوان «في سبيل الحب»، ونشرتا في مجلة «النفائس»(١٩).

أما في مجال الكتابة الروائية، فنعثر على القليل من الأسماء والأعمال، منها رواية ليوحنا دكرت – اجتماعية أخلاقية غرامية – بعنوان «ظلم الوالدين»، ورواية أخرى لم يتيسر لها النشر وهي بعنوان «أصل الشقاء»، إذ أثارت ضجة في الأوساط الدينية لأنها ردت أسباب الشقاء إلى رجال الدين. ومنها أيضاً رواية «الضحية أو ابتسامة الهوى وضحية الحمام» لكاتب رَمزَ لإسمه بالحرف (ي..). أما اسكندر الخوري البيتجالي فقد وضع رواية عن أهوال الحرب العالمية الأولى بعنوان «الحياة بعد الموت»(٢٠).

وتركزت جهود جميل البحري في الكتابة المسرحية. لكننا نعثر، في قائمة أعماله المكتوبة، على عنوانين في الكتابة الروائية «الأصائل والأسمار» و«أفراح الربيع»(٢١). وقد تميز البحري بشغفه بكتابة الرواية التشويقية ذات الحبكة البوليسية.

وفي ١٩٣٤ كتب محمد عزة دروزة رواية بعنوان «الملاك والسمسار» (أو «سماسرة الأرض»)، حول الوسائل التي لجأت إليها الصهيونية لتوريط بعض الفلسطينيين في بيع أراضيهم للمنظمات الصهيونية، وذلك من خلال قصة فلاح فلسطيني وقع في براثن سمسار يهودي ورَّطه في علاقة مع امرأة أغرته بانفاق ما يملكه، ودفعته الحاجة الى الاستدانة من السمسار نفسه، فاضطر في النهاية الى بيع أرضه (٢٢).

ومن الأعمال الروائية التي نشرت قبل حلول الاربعينات، رواية للمطران جبرائيل ابو سعدى بعنوان «ليس أنت؟»، نشرها في سنة ١٩٣٩، وهي.. «رواية اكليركية تصور طموح الشباب وتطلعه الى المثل العليا»(٢٣). ورواية اخرى لأنور عمرو عرفات بعنوان «ولكم في القصاص حياة» وصدرت في بيروت في ١٩٣٤(٢٤).

٧

في الأربعينات، تبدو المسألة للدارس أكثر وضوحا، رغم عدم توفر عدد من النصوص الروائية التي نشرت في فلسطين، آنذاك، وضياعها مع ضياع فلسطين..

لكن الوضوح ينبع من حسم عدد من المسائل الاكاديمية التي ظلت معلقة في عملية دراسة الرواية الفلسطينية قبل ذلك التاريخ، كالتمييز بين القصه والرواية، أو المسرحية

والرواية، وتمييز الأعمال المنشورة عن المخطوطات التي لم يتسن لها النشر، وفرز الرواية الموضوعة عن الرواية المترجمة.

رغم ذلك، فاننا لا نعثر الا على عدد قليل من الأعمال الروائية الفلسطينية التي ظهرت في تلك السنوات..

وقد اثيرت في تلك الفترة تساؤلات حول ضآلة حجم الانتاج الأدبي في فلسطين، وطرح الكاتب الكويتي عبد العزيز الغربلي السؤال بصيغة استفزازية..«ادباء فلسطين لم يهتموا بشؤون التأليف»(٢٥)، متسائلاً عن السبب في ضآلة الانتاج الأدبي في فلسطين، رغم ان نسبة المتعلمين فيها كبيرة، وادباءها كثيرون.

وأجاب اسحاق جار الله على هذا التساؤل برد جاء فيه:

- «كانت فلسطين وما زالت في خطر داهم، خطر يهدد كيانها العربي. وبالرغم من أن هذا الميدان واسع للأدب ولاشعال نار الحماسة بين الجماهير الا أن أحداً لم يكن ليفكر في الكتابة بينما الآخرون في العراك الدامي. ان الميدان هنا للخطابة وليس للكتابة .

-«ان فلسطين لم تذق طعم الهدوء والأمن منذ انتهاء الحرب الماضية..منذ ذلك الوقت وهي في ثورة تهدأ لتثور وتثور لتهدأ. فهل يستطيع الأدب أن يترعرع في جو هذه صفته؟ .

-«هناك عقبة ما كانت لتسمح بذلك وهي: المراقبة الحكومية على المطبوعات والمنشورات. وهذه المراقبة هي عامل هام في الركود الأدبي»(٢٦).

وبصيغة اخرى، اكد ميشيل جبران على النقاط السالفة بقوله: «اننا نجد ان اكثر الكتاب الفلسطينيين، ان لم يكن كلهم، يصرفون نشاطهم بوجه عام في حقل الكتابات الوطنية السياسية أو المواضيع التي تساعد مباشرة على السير في سبيل نيل الحقوق المهضومة(...) وما على من يريد التأكد من ذلك الا أن يتصفح جريدة الاتحاد الفلسطينية التقدمية ويرى ما فيها من الكتابات الاجتماعية والوطنية المفيدة»(٢٧).

أما اسحق موسى الحسيني، الذي ساهم بدوره في تقديم الرواية الفلسطينة الاكثر شهرة وانتشاراً في البلاد العربية في الاربعينات من هذا القرن، فكتب مؤكداً ان الادب المنثور الذي ظهر في فلسطين، خلال الربع الثاني من القرن العشرين، هو أدب «مقالات» اكثر منه أدب «مؤلفات».ووصفه بأنه أدب فردي، ثم برر ذلك بقوله:«ولعل المحنة التي تجتازها البلاد علة العلل جميعاً»(٢٨).

٨

يجدر الوقوف، في عملية التأريخ للرواية الفلسطينية في تلك المرحلة، عند رواية«مذكرات دجاجة» لاسحق موسى الحسيني(٢٩)، التي صدرت سنة ١٩٤٣، مشفوعة بمقدمة للدكتور طه حسين.

ولا تكمن أهمية هذه الرواية فحسب في كونها النص الروائي الفلسطيني الوحيد، من أعمال تلك المرحله، الذي حقق رواجاً استثنائياً وقت صدوره، اذ..«..أثارت ضجة حينذاك، واختارها القراء وقدموها على سائر ما صدر في سلسلة (اقرأ) من كتب في استفتاء أجرته دار المعارف لقراء العربية..»(٣٠). ثم اعيدت طباعتها مرتين بعد ذلك، فحققت انتشارها الجغرافي في أنحاء البلاد العربية، وحضورها الادبي والتاريخي كرواية فلسطينية وعربية معاً. لكن أهميتها تنبع من الموقف السياسي والايديولوجي الذي طرحته، والذي يفصح عن مواقف طبقة وثقافتها ورؤيتها.

على المستوى الفني، لا تشكل الرواية اضافة جديدة الى الأدب العربي، بل انها ترتد الى شكل مطروق في التراث الادبي العربي، وتستفيد منه دون أي طموح فني للتطوير. فهي تستفيد من «كليلة ودمنة» واسلوبها وتستعيده، حيث تصاغ الحكاية من حياة الحيوان، وينطق حوارها بلسان الحيوان، فيتطابق ما هو حيواني – روائي مع ما هو إنساني – واقعي. ومن خلال ذلك يُسقط الكاتب رؤيته و«فلسفته» على لسان الطير الذي صنعه، فيختلط الفني بالذهني، والروائي بعقلانية الفلسفة.

والدجاجة التي صنعها الكاتب هي دجاجة حكيمة، تفصح عن «حكمة» الكاتب نفسه، حيث يلخص الدكتور طه حسين في مقدمته، أهم صفاتها ومزاياها..«دجاجة عاقلة جد عاقلة(...) مفلسفة تدرس شؤون الاجتماع في كثير من التعمق وتدبر الرأي(...) شاعرة تجد ألم الحب ولذته وعواطفه المختلفة(...) رحيمة تعطف على الضعفاء والبائسين وترق للمحرومين وتؤثرهم على نفسها(...) بليغة فصيحة تفكر فتحسن التفكير وتؤدي فتجيد الاداء(...) تشعر شعور الناس وتفكر تفكيرهم وتعبّر كما يعبّرون(...) وهذه الدجاجة فلسطينية(...) ان دجاجة فلسطين تجد من حب الخير وبغض الشر والطموح الى المثل العليا في العدل الاجتماعي والعدل الدولي وفي كرامة العروبة وحقها في عزة حديثة تلائم عزتها القديمة ما يجده كل عربي من أهل فلسطين بل من أهل الشرق العربي» (مقدمة الرواية،ص ٥-٦-٧).

تروي الدجاجة تفاصيل أحداث حياتها، بدءاً من انتقالها من بيتها القديم حيث عسر الحياة، الى بيت آخر جديد تبدأ فيه علاقات جديدة مع قرينات لها. بيد أنها تتكيف مع حياتها الجديدة، ويساعدها على ذلك ما تتميز به من حكمة وفهم. لكن سعادتها لا تلبث أن تهتز، وذلك حين يتسلل الأعداء (العمالقة) الى مأوى الدجاجات ويسوقون معهم عدداً من رفيقات الدجاجة الحكيمة. وعندما تفكر الفراخ – الجيل الجديد –بالانتقام، تحُول الدجاجة دونهم والمغامرة، وذلك لعدم تكافؤ قوتهم مع قوة العمالقة.

وتنتهي الرواية باستيلاء الدجاجات الغريبة على المأوى الذي لم يعد يتّسع لأصحابه وللدجاجات الطارئة معاً. ولا يبقى لأصحاب البيت من خيار سوى التنازل عن مأواهم أو التمسك به وطرد الدجاجات الغريبة، فيعبِّرون عن رأيهم بالتمسك في الحل الثاني، لكن الدجاجة «الحكيمة» ـ والتي تستمد حكمتها من حكمة الكاتب نفسه – تحول

دونهم وألالتجاء الى القوة في التصدي للاعداء الاقوياء. أما الحل الذي تقترحه، فهو انه..«ليس لكم الا أن تنتشروا في الأرض وتبشروا الخلق بالخضوع للحق وحده، وتُقنعوا الباغي بأن بغيه يرديه. وعندئذٍ تحلّون قضية عامة انما قضيتكم جزء منها» (ص ١٥٣)،.. «سيحوا في الأرض، وتوزعوا بين الخلق، وانشروا بينهم المثل العلياوالمبادىء السامية. واني لواثقة بأنّا سنلتقي في مأوانا هذا بعد أن نطهِّرالعالم - لا وطننا الصغير فحسب - من هذه الضلالات» (ص١٥٧).

هكذا، يتلمس الكاتب معادلاً رمزيا لأحداث الواقع. لكنه لايكتفي باسقاط رؤيته التخاذلية على الحدث الروائي، وانما يُقحم ايديولوجيته التضليلية مباشرة، وعلى لسان دجاجته الحكيمة.

ان الرؤية المثالية التي تطرحها الرواية، والتي تلغي الصراع المادي لحساب الصراع في سبيل المثل العليا، وتقترح الفلسفة المثالية والاخلاقية لمواجهة قوة مادية مدججة، انما تقود في النهاية الى خيانة الواقع والتاريخ والقضية.

فالإنسان - حسب اطروحات الكاتب - مسير لامخير، وعليه ان يحافظ على فطرته الاولى (المقدسة والعقلانية)، وان يلتزم بالقناعة، ويرضى بقليله؛ يعتصم بالصبر، ويلوذ الى قوة الحق والخير في مواجهة الشرور. وأن يكون متسامحاً مع اعدائه.. فبالحب وحده تحل كل التناقضات المادية المستعصيه.. فالمادة زائله وأما الروح فانها خالدة.

مثل هذه الأفكار التي تطفح من الرواية، ليست مجرد أفكار فلسفية مثالية عائمة، اذ تقود في النهاية الى التعبير عن موقف سياسي وايديولوجي واضح تجاه أحداث الواقع الفلسطيني آنذاك، وتهيئ بتضليلها الايديولوجي، المناخ النفسي لتقبل الاحتلال..«ذلكم ظلم العمالقة، ولا حيلة لنا سوى التذرع بالصبر والركون الى القدر» (ص ١٢٣)،.. «لأن مقابلة الشر بالشر والظلم بالظلم والعدوان بالعدوان ستؤدي الى نتيجة واحدة لا شك فيها(...) ستكون النتيجة المحتومة أن يصرعكم العمالقة، وعندئذ يكون الظفر للقوة» (ص١٢٧).

وبمثل هذه الصراحة، بمباشرة ووضوح، يفصح الكاتب وعلى لسان دجاجته عن ايديولوجيته الطبقية التي تقف في خندق العداء السافر للطبقات الفقيرة. لنقرأ مثلاً:

-«يظهر أن من ابتلى بالحرمان ابتلى بالجشع» (ص ٩٧).

-«..ليس في الكون معدة تعاني الجوع» (ص ١٥٤).

-«.. وان الموت جوعا من أندر ما يقع في الوجود» (ص ٦٤).

-«.. يتوهمون تعرضهم للجوع فيشتد جزعهم، ويرتكبون في سبيل ابعاد شبح الجوع الموهوم آثاما ومنكرات هي مصدر شقاء العالم» (ص ١٥٤).

من هذا الموقع الايديولوجي والطبقي، خلق اسحق موسى الحسيني دجاجته الفلسطينية التي أسبغ عليها «حكمته»، لكنه، بوعي أو بدون وعي، خلق دجاجة فلسطينية تخون فلسطين وقضيتها.

٩

لم تغترب رواية اسحق موسى الحسيني عن التاريخ الفلسطيني.. لكنها التقطته وخانته باطروحاتها ورؤيتها.

ومن أعمال الرواية الفلسطينية في تلك الحقبة – الاربعينات – نعثر على اشارات لثلاث روايات اغتربت عن واقعها وتاريخها،في الزمان الفلسطيني، وفي همومها وأحداثها ومضامينها.

سنة ١٩٤٦، أصدر محمد العدناني روايته «في السرير»، التي يستقي وقائعها وأحداثها من حادث وقع له فعلاً، وهو مرضه، فتحولت معه الرواية الى عملية سرد لمراحل مرضه وسير علاجه من مكان الى آخر، حاشداً من خلال ذلك وراصداً لمجموعة من الحوادث الطريفة والمصادفات الغريبة التي واجهها، بصياغة تحرص على الاسلوب الغريب المنمّق، وتُكثر من الاستشهاد بالشعر، وتطمح الى تزويد القارئ بالمعلومات، مما جعل الرواية أقرب الى المذكرات منها الى الرواية(٣١).

أما رواية اسكندر الخوري البيتجالي «في الصميم»، الصادرة سنة ١٩٤٧، فانها تستند الى نوع ما من الحبكة الروائية، محورها علاقة شاب من اسرة ارستقراطية مع فتاة فقيرة وزواجه منها، تحدياً للعلاقات السائدة في المجتمع. وعبر هذه الحكاية يطرح الكاتب تصوراته للعلاقات الجنسية والعاطفية ومواعظه الاجتماعية والاخلاقية، مع الاستشهاد بالكتب الاخرى لتعزيز رؤيته. فالرواية بوصف كاتبها هي «بحث عام في الزواج والعلاقات الجنسية بقالب روائي غرامي»(٣٢).

وفي العام نفسه، صدرت رواية عارف العارف«مرقص العميان»، التي عبّرت عن تقدم نسبي على الصعيد الفني – الروائي، لكنها ظلت، مع ذلك، مغتربة عن الهموم الاجتماعية والتاريخية للواقع الفلسطيني آنذاك. اذ تمحورت حول هموم فردية لبطلها الضرير، الذي استطاع تحقيق وجوده واحراز نجاحاته في عالم المبصرين وتفوق عليهم بعزمه وايمانه وجلده وقدرته على تحدي الصعاب(٣٣).

ومن خلال هذه الأعمال(٣٤)، تبدو الرواية الفلسطينية أشد ما تكون اغتراباً عن القضايا الأكثر خصوصية وجوهرية، فهي نتاجات معزولة لمثقفين فلسطينيين يبدو انهم كانوا معزولين عن واقعهم وهموم شعبهم، أو انهم عزلوا همومهم الابداعية عن همومهم السياسية، وفصلوا بين همومهم الفنية وطموحاتهم الاكاديمية. أو ربما عجزوا عن التعبير بهذا الشكل الفني الجديد– نسبياً –(الرواية)عن تلك الهموم، فلم يستطيعوا تحقيق التزاوج والالتئام في داخلهم بين السياسي والفنان والاكاديمي. وقد يكون عارف العارف نموذجاً لهذا التناقض الذي يعبِّر عن الاخلاص الاكاديمي والعجز الفني في التعبير عن هذا الاخلاص، فهو مخلص وقادر كراصد ومؤرخ.. دون أن يكون ذلك كفنان.

مع ذلك ، فاننا في بحثنا عن الرواية الفلسطينية من نتاجات تلك الحقبة، نعثر على اشارات ضئيلة لعملين روائيين نشرهما جمال الحسيني، يبدو أنهما استطاعا – في

همومهما على الأقل–تحقيق استجابة أكثر اخلاصاً وصدقاً مع الواقع الفلسطيني وقضيته الحارة والمحورية.

وتبدو امكانية العثور على هاتين الروايتين صعبة، مما يجعل الحكم عليهما يفتقد الكثير من مصداقيته. لكن الاشارة المبتسرة التي أوردها الدكتور ياغي، تؤكد على أن هموم الكاتب كانت وطنية وذات خصوصية فلسطينية، اذ يقول: «ومن بين كتّاب القصة الطويلة في هذه المرحلة السيد جمال الحسيني حيث اتخذ الوطنية والتضحية نواة نسج حولها قصته (على سكة الحجاز) وقصته (ثريا)»(٣٥).

وتؤكد ذلك اشارة اخرى أوردها ابراهيم عبد الستار في معرض حديثه عن رواية «على سكة الحجاز».. فهي «مأساة لترحيل قرية عربية كاملة من موطنها في اللواء الشمالي ورسم ظروف عائلات تلك القرية وانواع الارتباك والمتاعب التي استولت على افكارهم وحياتهم المعنوية والمادية عندما هوجموا بانذار الحكومة وقد تعـودوا أن يعيشوا من محصولهم كل عام، وفي سكة الحجاز وصف للروح الوطنية المؤزرة بعناصر التضحية في نفوس الشباب العربي الفلسطيني. فالى جانب تلك القصة مأساة حزينة شجية هي أيضاً مليئة بالتشوف والاطمئنان الى مبادي وأعمال وطنية انشائية»(٣٧).

لكن ضياع هاتين الروايتين، يبقى حائلاً دون وضعهما الدقيق في موضعهما كنتاج قد يكون متميزاً في اطار العطاء الروائي الفلسطيني لتلك الحقبة. إلا أن ما يتوفر حولهما من اشارات، يظل قادراً على تكوين انطباع أولي عنهما: فهما في موضوعهما وهمومهما لم تستنكفا ولم تغتربا ولم تخنا، بل ظلتا ملتصقتين بواقعهما ومخلصتين في استلهـامه والتعبير عن الأكثر جوهرية من قضاياه.

ومع ذلك، فان غياب هذه النصوص، يظـل يفرض رؤيتها من زاوية احـادية، مضمونية –وفي عموميتها–، دون توفر امكانية قراءتها التفصيلية في رؤية تلك الجدلية التي تقوم بين الشكل والمضمون في تزاوجهما للتعبير عن قضية محددة. ولذلك، تظل قراءة النصوص نفسها مسألة اخرى!

ان مقارنة الانتاج الروائي الفلسطيني قبل سنة ١٩٤٨ بالاشكال الأدبية الاخرى، الاكثر قدرة على الاستجابة لحرارة الاحداث، تعطي صورة اجمالية شديدة التواضع لحجم ومستوى هذا الانتاج. ففي حين اقتربت حركة الشعر الفلسطيني في تلك المرحلة من حركة التاريخ، واستجابت للواقع لتستمد حرارتها من حرارته ولتلعب دوراً في شحن الوجدان الجماهيري وتحريكه، فان الرواية ظلت عاجزة عن اكتساب حضورها كفن متميز له خصوصيته ودوره ومعناه.

مثل هذا التخلف يستدعي طرح العديد من الأسئلة: هل لأن الرواية، حتى ذلك الحين، كانت فناً يحتفظ بجدته في بلد مثل فلسطين؟ أم أن حرارة الاحداث لم تدع وقتاً للتجربة لكي تختمر؟ وهل لأن من مارسوا هذا الفن كانوا بعيدين عن الممارسة النضالية، فعجزوا عن استيعاب واقعهم واعادة انتاجه من خلال هذا الشكل الفني المركب؟ أم ان الواقع الحار أملى شروطه ومتطلباته فتراجعت الكتابة لصالح الخطابة؟

مهما تكن حقيقة الاجابة، فان ذلك لا يلغي حقيقة أن الأعمال الروائية الفلسطينية قبل سنة ١٩٤٨، عجزت عن أن تشكل إرثا وجذرا تتنامى منهما المحاولات الروائية الفلسطينية في السنوات اللاحقة، وتمثل امتدادا طبيعيا لها. فهي لم تشكل بدايات للرواية الفلسطينية، ولم تتجاوز كونها مجرد محاولات لم تنضج، استبقت البداية الحقيقية.

---

(١) جورج لوكاش، **الرواية كملحمة بورجوازية**، (تعريب جورج طرابيشي)، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩، ص ٢٥.

(٢) جورج سالم، **المغامرة الروائية**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٧٣، ص ١٦.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ١٣.

(٤) د. عبد الرحمن ياغي، **حياة الأدب الفلسطيني الحديث من أول النهضة حتى النكبة**، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٨، ص ٤٢٧.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) د. ناصر الدين الأسد، **محاضرات عن خليل بيدس رائد القصة العربية في فلسطين**، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٣، ص ٩ و ١١.

(٧) **المصدر نفسه**، ص١١ و١٤.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ١٤.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٥.

(١٠) د. ياغي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤٧.

(١١) خليل بيدس، **مسارح الأذهان**، القاهرة: المطبعة العصرية، ١٩٢٤، ص ١٢.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ١٢.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ١٠.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ١١ – ١٢.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ١٤.

(١٦) **المصدر نفسه**.

(١٧) في حين يوحي د. عبد الرحمن ياغي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٠، بأن هذه الرواية هي من أعمال الترجمة للكاتب، ثم يؤكد على ذلك في استعراضه لمراجع دراسته، ص ٦٢٤، فإن محمود سيف الدين الايراني يقرر بأن هذه الرواية هي القصة الوحيدة التي ألفها خليل بيدس. راجع كتاب **ثقافتنا في خمسين عاماً**، عمان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٧٢، ص ١٣٠. كما يعرضها د. ناصر الدين الأسد على أنها رواية من وضع الكاتب نفسه. ونعتمد في دراستنا على الملخص الذي قدمه الدكتور الأسد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٤ – ٧٣. وقد صدرت الرواية عن مطبعة دار الأيتام السورية، القدس، ١٩٢٠.

(١٨) د. ياغي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦٢.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٥١.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٤٥٠ – ٤٥١.

(٢١) د. أحمد عطية أبو مطر، **الرواية في الأدب الفلسطيني ١٩٥٠-١٩٧٥**، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٨٠، ص ٣٠.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٥٦.

(٢٣) يعقوب العودات، **أعلام الفكر والأدب في فلسطين**، عمان: جمعية المطابع التعاونية، ١٩٧٦، ص ١٢.

(٢٤) يُشير د. عبد الرحمن ياغي، **مصدر سبق ذكره**، إلى أن هذه الرواية تتخذ الطابع التمثيلي. ويذكرها د. واصف أبو الشباب، **صورة الفلسطيني في القصة الفلسطينية المعاصرة**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧، ص ٣٦، كنموذج لتدني مستوى الرواية الفلسطينية في تلك المرحلة، ويشير إلى ان الرواية مقتبسة عن قصة بعنوان «حبيبي النوري»، نشرت في مجلة شهرزاد.

(٢٥) عبد العزيز الغربلي، «ادباء فلسطين لم يهتموا بشؤون التأليف»، مجلة **الأديب** (لبنان)، العدد ١٢، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤.

(٢٦) اسحاق جار الله، «ضآلة الإنتاج الأدبي في فلسطين»، **الأديب**، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥.

(٢٧) ميشيل جبران، «دفاع عن الأدب الفلسطيني»، **الأديب**، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٤٥.

(٢٨) اسحق موسى الحسيني، «الحياة الأدبية في فلسطين»، **الأديب**، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٤٥.

(٢٩) اسحق موسى الحسيني، **مذكرات دجاجة**، سلسلة «إقرأ» ٨، القاهرة: مكتبة المعارف، ١٩٤٣.

(٣٠) د. ياغي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٩.

(٣١) د. أبو مطر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣ – ٤٦، وقد صدرت طبعتها الثانية عن مطبعة سعد، حلب (سوريا)، ١٩٥٣.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٤٦ – ٥٠، وقد صدرت عن مكتبة العرب، القاهرة: ١٩٤٧.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٥٠ – ٥٢، وقد صدرت عن دار الفكر العربي، القاهرة: ١٩٤٧.

(٣٤) تنتمي رواية جبرا ابراهيم جبرا، «صراخ في ليل طويل» إلى هذه المرحلة: فقد كتبت سنة ١٩٤٧ في القدس، إلا أنها نشرت في بغداد بعد ذلك بعدة سنوات. وتنتفي في هذه الرواية الخصوصيات الفلسطينية، في الزمان والمكان والشخصيات والأحداث، لتحكي من وجهة نظر الكاتب الطبقية عن سقوط الاقطاع وبداية صعود البورجوازية (راجع: فاروق وادي، «الشخصية الفلسطينية والرؤيا البورجوازية – دراسة في أدب جبرا ابراهيم جبرا»، مجلة **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢، حزيران – يونيو ١٩٧٨). وقبل ذلك، في ١٩٤٦، كتب جبرا رواية «الصدى والغدير» بالانجليزية، إلا أنها لم تنشر حتى الآن.

(٣٥) د. ياغي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢٢.

(٣٦) ابراهيم عبد الستار، «لمحة عن ادباء فلسطين»، **الاديب**، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤.

تقــارير

مؤتمر الدولية الاشتراكية الخامس عشر
والموقف من القضية الفلسطينية

انعقد في مدريد يوم الخميس ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، المؤتمر الخامس عشر للدولية الاشتراكية. وقد حضر المؤتمر أكثر من ٥٠٠ ممثل ومراقب ينتمون إلى ما يقرب من ٥٠ دولة. وتركز النقاش حول الموضوعات الرئيسية التالية: السلام؛ الحرية؛ التضامن. وشهدت الجلسة الافتتاحية الأولى اعادة انتخاب فيلي برانت، مستشار ألمانيا الغربية السابق، رئيساً للدولية الاشتراكية من جديد. وهكذا يكون قد احتفظ بهذا المنصب منذ أن عُيّـن فيه لأول مرة، في مؤتمر جنيف سنة ١٩٧٦ حتى الآن. كما انتخب برانت كارلسون (النرويج)، أميناً عاماً لهذه الدولية.

قُدمت في المؤتمر ثلاثة تقارير رئيسية للنقاش؛ وذلك بعد أن تم إقرارها من مكتب الدولية، قبل يوم من جلسة الافتتاح. تدور التقارير حول: التشغيل؛ حقوق الانسان؛ نزع السلاح. ولقد لقي التقرير الأخير رعاية خاصة، نظراً لمصادفة انعقاد هذا المؤتمر في نفس الوقت مع مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي وفي العاصمة ذاتها، وهو ما جعل مناقشة عمليتي الوفاق الدولي ونزع السلاح تأخذان أولوية خاصة، لا في جدول الأعمال فحسب، بل في بيان المؤتمر الختامي أيضاً.

وبهذا الصدد، ألقى فيلي برانت، رئيس الدولية، في الجلسة الأولى خطاباً، أكد فيه على موقف الدولية من نزع السلاح وقال فيه: «إن الاشتراكيين يسعون إلى نزع سلطة السلاح التي تمارسها الدول الكبرى ووضع حد للجماعة التي تهدد العالم (السفير، ١٤/١١/١٩٨٠).

وتضمن جدول أعمال المؤتمر، الموضوعات الرئيسية التالية:

- دراسة سبل الحد من الأسلحة النووية.
- وضع الدولية الاشتراكية في الثمانينات.
- بذل الجهود لإعلان مبادىء أولية للدولية الاشتراكية، قابلة للتصديق في اجتماع المؤتمر سنة ١٩٨٤، وذلك بدلاً عن المبادىء المعلنة في فرانكفورت سنة ١٩٥١.
- حقوق الانسان والوضع في بولونيا.
- الحوار بين الشمال والجنوب.
- قضية الشرق الأوسط.

وعالج الموضوع الأول تقرير خاص مسهب ، وضعته لجنة خاصة برئاسة رئيس الحزب الديموقراطي الاشتراكي الفنلندي، وعقب عليه رئيس الحزب الاشتراكي الياباني السيد أيشيو أوزوكاتا (**ويست فرانس**، ١٦/١١/١٩٨٠). كما قدم كل من ماريا سوارش، رئيس الحزب الاشتراكي البرتغالي، وسيدار سنغور، رئيس

جمهورية السنغال، ورئيس وزراء فنزويلا السابق بيرز: ورقة للنقاش حول حوار الشمال والجنوب، والعلاقات بينهما (المصدر نفسه).

كما قدم أيضاً، وفد الحزب الاشتراكي الفرنسي الممثل على أعلى مستوى، فرانسوا ميتران وميشال روكار وشوفينموت، بالاضافة إلى ليونيل جوسبا، نصوصاً حول نشاط ودور المجموعة الاقتصادية الأوروبية في العالم، قررت أمانة المؤتمر ضمها إلى التقرير النهائي (**لوماتان**، ١٦/١١/١٩٨٠).

أعضاء جـدد

تبنى المؤتمر توجهاً لمرحلة جديدة من سياسة الانفتاح للدولية الاشتراكية على العالم الثالث، وبالأخص على العالم العربي. فبعد أن شهد المؤتمر الرابع عشر للدولية، الذي عقد في مدينة فانكوفر في كندا، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، ترشيح حزب العمل الاسرائيلي للحزب الوطني الديموقراطي المصـري (حزب السادات) للانضمام للدولية، «تعود الدولية هذا العام لتشهد قبول أعضاء جدد من الساحة العربية. ففي صباح الخميس أي يوم افتتاح المؤتمر أعلنت اللجنة المكلفة بدراسة الترشيحات، التي يرأسها مسؤول الشؤون الخارجية للحزب الاشتراكي الفرنسي ليونيل جوسبا، موافقتها على انضمـام الحزب التقـدمي الاشتراكي اللبناني للدولية الاشتراكية. وهكذا تكون هذه هي المرة الأولى في تاريخ الدولية التي يقبل فيها حزب عربي على علاقة وثيقة بالمقاومة الفلسطينية عضواً في الدولية، التي تضم حزبين اسرائيليين هما حزب العمل والمابام» (**لوموند**، ١٥/١١/١٩٨٠).

ويرجع قبول الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني، حسب ما أوردته صحيفة لوموند ذاتها، إلى دور ليونيل جوسبا، الذي كان هو نفسه وراء قبول حزب المابام عضواً في الدولية. ومما يجدر ذكره في هذا الصدد، أن الدولية الاشتراكية كانت قد اقرت سياسة خاصة بهذا الشأن، في دورة مجلس المنظمة في هلسنكي، سنة ١٩٧١، حيث نوهت بأن الدولية الاشتراكية لن تكون أمينة، إلا إذا وجدت وسائل لتامين التعاون مع انصار الاشتراكية الديموقراطية في ما يسمى بالعالم الثالث، بغض النظر عن خاصية فهمهم للاشتراكية.

الاستعدادات المصرية-الاسرائيلية وبيان برانت

قبل أن يبدأ المؤتمر جلساته، كان رئيس حزب العمل الاسرائيلي، شمعون بيريس، قد نسّق مع السادات وحزبه، في زيارته للقاهرة تصوراً مشتركاً، صيغ في شكل مشروع موحّـد حول المفاوضات التي يجري الاعداد لتوسيعها، لتشمل أعضاء مفاوضين جدداً، نوّه على أن الأردن سيكون المفاوض القادم فيها، بل أيضاً أن تُبذل مساعٍ في محاولة لجر منظمة التحرير الفلسطينية . ولقد عبر بيريس عن هذا المخطط بعد عودته من القاهرة، حيث أكد أن تصريح يسرائيل غليلي عن أن حزب العمل لن يتدخل في طابع الحكم في دولة أردنية - فلسطينية قد تقوم حتى لو ترأسها ياسر عرفات، هو كلام معقول من جانبه (ر.إ.إ.، العدد ٢١٩٣، ٩و١٠/١١/١٩٨٠).

وهكذا افتتح المؤتمر وسط أنباء اسرائيلية، تتحدث عن دعوة قد يوجهها المؤتمر الى الأردن، للانضمام إلى مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل، وتوقيع اتفاقية صلح مع اسرائيل. وذكرت صحيفة يديعوت احرونوت أنه «يحتمل أن يوجه المؤتمر نداء يدعو الملك حسين وسكان الأرض المحتلة إلى الانضمـام للمفاوضات وتوقيع اتفاقية سلام مع اسرائيل»، كما ذكرت أن زعيم حزب العمل الاسرائيلي شمعون بيريس، ووزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس غالي، ورئيس الدولية فيلي برانت، ومستشار النمسا برونو كرايسكي، قد توصلوا الى اتفاق من حيث المبدأ بهذا الشأن (**السفير**، ١٤/١١/١٩٨٠).

وبالفعل لم يجر اعتماد توجيه دعوة رسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية لحضور المؤتمر، رغم المحاولات التي بذلها كرايسكي بهذا الشأن، والتي واجهت تصدياً من الوفدين الاسرائيلي والمصري. ولكن، على الرغم من ذلك، فقد تواجد الدكتور عصام السرطاوي في أجواء المؤتمر. وفي جلسات المؤتمر واجهت الوفود المؤيدة لقضية الشعب الفلسطيني، مهمة الرد على بيان برانت المجحف بحق القضية، والمنحاز الى وجهة النظر الاسرائيلية والمصرية، ولا عجب من الموقف الذي انطوى عليه البيان إذا عرفنا أن مسودة بيان برانت،

وضعت من خلال محادثات بينه وبين بيريس وغالي وكرايسكي، وقد نصت على: «إننا ندعو جميع الدول العربية واسرائيل إلى مراجعة مسؤولياتها واتباع المبادرة الشجاعة للرئيس السادات وذلك بفتح محادثات على الفور للتوصل إلى حل مبكر تمشيا مع القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن الأمم المتحدة (**السفير**، ١٥/١١/١٩٨٠).

ردود فعل معارضة لبيان برانت

أمام اعتماد بيان برانت لدعوة دول من الشرق الأوسط، وخاصة الأردن، للانضمام الى المفاوضات، والمساهمة في حل المشكلة الفلسطينية، وتجاوزه لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ضجت قاعة المؤتمر بمناقشات واعتراضات عديدة على صيغة البيان؛ فقد عارض فيليبي كونزاليس، السكرتير العام للحزب الاشتراكي العمالي الاسباني، وبيتينو كراكسي، السكرتير العام للحزب الاشتراكي الايطالي، بيان برانت وانتقداه بشدة (**ويست فرانس**، ١٦/١١/١٩٨٠). كما قدم الحزبان، الأسباني والايطالي، ذاتهما، اقتراحا آخر أكدا فيه «ضرورة اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». وقد ردت منظمة التحرير الفلسطينية من جانبها على بيان برانت باعلانها «بأنها لا يمكنها قبول أي بيان لا يعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وبمنظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». كما ذكر بيان المنظمة أن بيان برانت يناقض خطاباً ألقاه كرايسكي قبل يوم واحد من اعلان هذا البيان، وقال فيه: «انه لن يكون هناك سلام حقيقي في الشرق الأوسط ما لم يعترف بحق تقرير المصير الفلسطيني ويعترف بالمنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني»(**السفير**، ١٥/١١/١٩٨٠).

وعلى الجانب الآخر، دافع شمعون بيريس بإصرار، عن بيان برانت وذكر «اننا نريد السلام مع الفلسطينيين كما نرغب بالعيش معهم على أساس من الاعتراف المتبادل»، وقد عبر عن ان المفاوض القادم سيكون الأردن (**لوموند**، ١٥/١١/١٩٨٠).

البيان الختامي والانقسام حول قضية الشرق الأوسط

بعد أربعة أيام من المناقشات الحادة والتقارير المتعددة، الرئيسية والفرعية، وبعد مناقشة لابعاد السياسة التي ستنتهجها الدولية الاشتراكية إزاء العالم، أنهت الدولية الاشتراكية مؤتمرها الخامس عشر يوم الأحد ١٦/١١/١٩٨٠. وقد سجل البيان الختامي الصادر عن المؤتمر تطرقه لموضوعات عديدة، منها تأكيده على أن فوز ريغان في الانتخابات الأميركية سيعرقل معاهدة «سالت – ٢»، لذلك ناشدت الدولية القوتين العظميين التفاوض من أجل تحديد الأسلحة النووية والعودة للمصادقة على تلك المعاهدة.

وأعرب مؤتمر الدولية عن ارتياحه التام إزاء مكاسب العمال البولونيين، وتضامنه مع مطالبيهم لتنظيم أنفسهم في نقابات مستقلة وحرة، واعتبر البيان الحرب الدائرة بين العراق وايران خطراً كبيراً على الاستقرار في الشرق الأوسط وتهديداً للأمن الدولي.

كما ناشد البيان حكومة الولايات المتحدة الامريكية وطالبها بالتوقف عن تأييدها السياسي والعسكري لحكومة السلفادور، وأدان بيان المؤتمر الانقلاب العسكري في تركيا، وأعلن في مكان آخر، تأييده لحقوق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وناشد كلاً من جبهة البوليزاريو والمغرب، التفاوض لإيجاد حلٍ سياسي مشابه للحل الذي قدمته موريتانيا.

أما قضية الشرق الأوسط، فقد شهدت جلسات المؤتمر نقاشاً حاداً حولها، وانقساماً شديداً في الآراء، مما أدى في النهاية، الى فشل المؤتمر في اتخاذ قرار في هذا الصدد. فقد اعترض الاشتراكيون الاسبان والايطاليون على مشروع نص يرفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها «مفاوضاً جديداً». (**السفير**، ١٧/١١/١٩٨٠). وفيما يتعلق ببيان برانت، فقد عبّر المؤتمر عن صيغة وسطية، مفادها أن البيان يعبّر عن وجهات نظر شخصية لكل من كرايسكي وبرانت وبيركسي وغالي. وذكر بأن المؤتمر يأخذ علماً بهذا البيان الذي أسماه بـ «نداء السلام».

على أن البيان الختامي لم يخلُ من توجيه نداء لأطراف الصراع في المنطقة؛ فقد ذكر البيان: «تناشد الدولية الاشتراكية اسرائيل والدول المجاورة لها والفلسطينيين الى التفاوض من أجل السلام. وستواصل الدولية الاضطلاع بدور نشط في سبيل تحقيق سلام عادل يكفل أمن الاطراف المتنازعة، ويأخذ باعتباره الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (المصدر نفسه).

وعلى الصعيد الاسرائيلي، اعتبر زعيم حزب العمل الاسرائيلي شمعون بيريس موقف المؤتمر بمثابة تدعيم لمقترحاته، وخاصة فيما يخص إشراك الجانب الأردني في المفاوضات: فبعد عودته لبلاده من اسبانيا، سأله مندوب الاذاعة الاسرائيلية: هل تعتقد أن هناك تغيراً سياسياً نتيجة تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية وتأييد الخيار الأردني؟ فأجاب بيريس: لأول مرة أرى تجاوباً نسبياً مع موضوع الخيار الأردني؛ فهناك البعض في الاشتراكية الدولية ممن تذمروا، لأن قرار الاشتراكية أكثر اعتدالاً من اتفاقيات كامب ديفيد. وأضاف بأن بعض ممثلي الاشتراكية وعدوا بأن يقترحوا على المسؤولين الأوروبيين تبني قرار الدولية الاشتراكية (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٠٠، ١٧ و١٨/١١/ ١٩٨٠).

قيس أحمد

ملاحظات حول علاقات قبرص التجارية مع الدول العربية واسرائيل

إزداد معدل النمو التجاري في قبرص ازدياداً كبيراً بعد سنة ١٩٧٤، نتيجة للجهود التي بذلت لزيادة الصادرات وتخفيض فجوة الميزان التجاري، بابدال البضائع المستوردة ببضائع تصنّع او تنتج محلياً.
وبغية إنجاح هذا المجهود نظّمت الحكومة القبرصية حملة دعائية في الخارج، هدفها تسويق الانتاج الزراعي والصناعي القبرصي، واشتركت في معارض تجارية خارجية كثيرة، وعملت على إرسال بعثات تجارية الى البلدان الخارجية، فقام وزير التجارة القبرصي يرافقه ٤٢ عضواً في غرفة التجارة والصناعة القبرصية بزيارة كل من العراق ودول الخليج.

وفي الوقت نفسه، استضافت الجزيرة تجاراً أجانب ومستوردين من الخارج، واتخذت سلسلة من البرامج والاجراءات، تهدف إلى رفع مستوى الصادرات، وقد شملت هذه الاجراءات تقديم تسهيلات مالية وغيرها، وتوفير حوافز مالية ووضع ترتيبات لتشجيع جهود التصدير.

من ناحية أخرى، نقص معدل تصدير المعادن الذي كانت الجزيرة تعتمد عليه، لمعادلة ميزانها التجاري، بالاضافة الى الحمضيات، التي استبدلت بتصدير البطاطس.

وفي سنة ١٩٧٨، بلغت قيمة الواردات ٢٨٢,٦٨٥,٧٥٨ جنيهاً قبرصياً، فيما وصلت قيمة الصادرات إلى ١٠٦,٣٧٥,٤٩١ جنيهاً. وكانت حصة الدول العربية من الأولى ٨,١٪ ومن الثانية ٤٦٪، بينما امتصت السوق الأوروبية المشتركة من مجموع الصادرات ٣٦,٥٪ وغطت من مجموع الواردات ٥٠,٨٪.

أما في سنة ١٩٧٩، فقد بلغت قيمة الواردات ٣٥٧،٦٠٢،٥٠٥ جنيهات قبرصية والصادرات ١٣٥،١٤٠،٢٣٠ جنيهاً قبرصياً. **وشكلت حصة الدول العربية ٨،٥٪ من الواردات و٤٢٪ من الصادرات.**

وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني (يناير) حتى نهاية ايلول (سبتمبر) من العام ١٩٨٠، بلغت قيمة الواردات القبرصية ٢٢٢،٥٤٤،٤١٧ جنيهاً قبرصياً. في حين بلغت قيمة الصادرات ١١٨،٠٣٣،٠٥٧ جنيهاً قبرصياً. وكانت **حصة الدول العربية ١٤٪ بالنسبة للواردات و٤٧٪ بالنسبة للصادرات.**

وفيما يتعلق بالجداول المرفقة ينبغي ذكر عدة ملاحظات، وهي:

١ – إن المؤشر يتّجه، بالدرجة الأولى، نحو دول السوق الأوروبية المشتركة للحصول على ما تحتاجه قبرص (جدول رقم٢).

٢ – استوردت قبرص ما قيمته ٤٥،٤٤٠،١٤١ جنيهاً قبرصياً من الدول العربية. ولكن، لو حذفنا من هذا المبلغ ٣٦،٨٠٧،٨٣٠ جنيهاً قبرصياً، قيمة ١١٨،٢١٧،٩٢٨ غالوناً من النفط اشتُريت من العراق بأسعار الأوبيك، بالاضافة الى ٢،٩٥٤،٦١٧ جنيهاًقبرصيا، قيمة ٠٨١،٣٩٤ ١٠عالوناً من النفط استوردت من السعودية، لحصلنا على مبلغ قدره ٥،٦٧٧،٦٩٤ جنيهاً قبرصياً، وهو يمثل كل المستوردات القبرصية الأخرى من الدول العربية، مقارناً بمبلغ ٦،٨١٨،٨٨٩ جنيهاً قبرصياً يمثل مستوردات قبرص من اسرائيل (جدول رقم٢).

٣ – تشكّل الدول العربية المحطة الرئيسية التي تتجه إليها البضائع المعاد تصديرها من قبرص. فمن أصل **٢٣،٥١٨،٦٧٨ جنيهاً قبرصياً، قيمة البضائع المعاد تصديرها، تبلغ حصة الدول العربية ١٢،٦٢٥،٧٥٥ جنيهاً قبرصياً «أي حوالي النصف»**، بينما تبلغ حصة دول السوق الأوروبية المشتركة ٢،١١٨،١٩١ جنيهاً قبرصياً، والدول الاشتراكية ١١،٧٥٩ جنيهاً قبرصياً، واسرائيل ١٠٣،٥٤٥ جنيهاً قبرصياً، ودول اخرى، ٦٦ دولة، ٤،٨٥١،٧٨٢ جنيهاً قبرصياً (جدول رقم٢).

ولدى معالجة هذاالموضوع، تبرز أمامنا نقطة شديدة الأهمية، مفادها ان حصة لبنان من المبلغ المخصص للدول العربية، هي ٧،٢٦٩،٧١٥ جنيهاً قبرصياً. ويعود السبب في هذا الى أن بعض الموانىء في لبنان لا تطلب من الشركات المصدرة او الأفراد المصدرين تصديق شهادات منشأ البضاعة المراد تصديرها من قبل السفارات العربية في قبرص. علماً ان البضائع القادمة من قبرص، حسب قوانين المقاطعة العربية، لا يسمح بدخولها الى أي بلد عربي إلا بعد ابراز شهادة منشأ مصدق عليها من أي سفارة عربية في قبرص، تثبت خلوها من المواد الاسرائيلية الداخلة في صناعتها.

..ولكن البضائع القادمة الى قبرص (جدول رقم١) لا تتطلب شهادة منشأ، وانما تسجل على انها قادمة الى البلد من المحطة الأخيرة قبل الوصول الى الجزيرة، بالاضافة الى هذا فان عدم وجود ضابط للمقاطعة في قبرص منذ حوالي السنة، بعد نقل الضابط السابق، خلق اوضاعاً تتطلب مواجهتها السعي، لدى جامعة الدول العربية، للاسراع في تعيين ضابط قدير لملاحقة هذا الموضوع، ولتطويق الشركات او الأفراد الذين يلجأون لألاعيب كثيرة من أجل التهرب من قوانين المقاطعة ولوائحها. ففي أحيان كثيرة تعطى معلومات خاطئة عن منشأ البضاعة المصدّرة للبلاد العربية وتعطى أسماء شركات وهمية تختفي وراءها الشركات الحقيقية المصدرة.

٤ – من الملاحظ أيضاً، ان الاستيراد القبرصي من اسرائيل قد ازداد، في الفترة الممتدة من كانون الثاني (يناير) حتى نهاية ايلول (سبتمبر) من العام ١٩٨٠، قياساً للفترة نفسها من العام الماضي: **فقد بلغ في الفترة الأولى ٦،٨١٨،٨٨٩ جنيهاً قبرصياً بينما كان ٤،٤١٢،٢١٢ جنيهاً قبرصياً في الفترة الثانية.** ويعود هذا الى ان شركة زيم للملاحة خفضت اجور النقل بواسطة **«الحاويات»** (**Containers**) بعد ان كادت تعلن افلاسها في العام الماضي، وهيأت نفسها في هذاالعام لمنافسة شركات النقل الأخرى، وقد ربحت حتى الآن نصف المعركة بدليل هذا العدد الكبير من حاويات زيم الزرقاء التي تشاهد في الشوارع.

٥ – بالنسبة لاعادة التصدير بين قبرص واسرائيل (جدول رقم ٢) للفترة الممتدة من كانون الثاني (يناير) حتى ايلول (سبتمبر) من العام ١٩٨٠، فقد سجل هبوطاً قياساً للفترة نفسها من العام الماضي، إذ كان في العام ١٩٧٩ ١٩٩,٩٩٠ جنيهاً وأصبح ١٠٣,٥٤٥ جنيهاً للعام ١٩٨٠. ويعود هذا الانخفاض الى ان السلطات الاسرائيلية رفعت رسوم الجمارك على الالات الموسيقية الشرقية والتحف وطاولات النرد المزخرفة، مما أدى الى التخفيف من الكمية المصدرة من هذه المواد الى هناك.

(جدول رقم ١)

القيمة بالجنيهات القبرصية

الصادرات والواردات القبرصية						
المـــادة	الـــــواردات		الصـــــــادرات		إعادة التصدير	
	ك٢ - ايلول ١٩٨٠	ك٢ - ايلول ١٩٧٩	ك٢ - ايلول ١٩٨٠	ك٢ - ايلول ١٩٧٩	ك٢ - ايلول ١٩٨٠	ك٢ - ايلول ١٩٧٩
أغذية وحيوانات حية	٣٣,٠٢٨,٦٧٦	٢٩,٢٠٨,٨٠٣	٢٢٠٨٣٤,٨٦١	٣٢,٧١٠,٠٧٣	٧١٦,٤٤٨	٥٠٩,٣١٣
مشروبات وتبغ	٥,٥٥١,٢٢٩	٦,٤١٠,٣٧٦	١٢,١٣٨,١٧١	١٠,٩١٨,٦١٠	٢,٢٦٥,٩٠١	٣,٦٢٤,٦١٥
مواد خام ما عدا البترول	٦,٧٢٨,٩٢٣	٤,٩٦٠,٦٢٨	٧,٧١٧,١١٥	٧,٩٤٦,٧٤٣	٥٧٥,٣٦٧	٥٥٨,٨٤٤
وقود وشحوم	٦١,٧٠٣,٨٩٥	٣٠,٠٣٦,٨١١	٥,٩٩١,٧٦٧	٤,٩٣٥,٤٥٧	١,٤٣٠,٠٤٩	٧٧٥,٥٣٠
زيوت حيوانية ونباتية	٢,٦٥٤,٩٥٩	٢,٧١٣,٥٦٦	١,١١٢,١٧١	٤٨١,٤٣٨	١٣,٢٧١	٢٧٢,١٦٤
مواد كيماوية	٢٤,٢٢٩,٦٧٥	٢٠,١٣٦,٩٩٠	٣,٣١٨,٠٩٥	١,٥١٨,٦٦٦	٩٠٩,٣٥٥	٥١٥,٩٢٥
مواد معدنية مصنعة	٨٦,٣٢٨,٤١٤	٧٦,٤٤١,٦٧٢	١٨,٤٣٦,٧٨٧	١٥,٢٩٥,٦٠٤	٣,١٨٧,١٣٤	٢,٠٣٢,٣٦٨
مكائن وتجهيزات النقل	٧٥,٤١٤,٠٩٤	٦١,٢٣٩,٢٧١	٣,٢٧١,٢٩٦	٢,٧٧٦,٢٤٤	٧,٣٦٦,٨٤٢	٤,٥٤٥,٣٧٠
مواد مصنعة مختلفة	٢٥,٠٨٨,٨٧٢	٢٠,٥٠٨,٨٠٠	٣٣,٠٢٣,٢٥٩	٢٦,٢١٦,٥٧٨	٦,٨٢١,٣٦٥	٦,١٣٩,٠٤١
مواد غير مذكورة اعلاه	١,٨١٥,٦٨٠	٢,٥٠٤,٥٦٥	١٨٩,٥٣٥	١٧٢,٧٦٩	٢٣٢,٩٤٦	١٣,٩٥٢
المجموع	٣٢٢,٥٤٤,٤١٧	٢٥٥,١٦١,٤٨١	١١٨,٠٣٣,٠٥٧	١٠٢.٩٧٢.١٨٢	٢٣,٥١٨.٦٧٨	١٨,٩٨٧,١٢٢

(جدول رقم ٢)

اتجاه التجارة بين قبرص والخارج من كانون الثاني (يناير) حتى نهاية أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠

الجهـــة	الاستيـــــــراد		التصـــــدير		اعادة التصدير	
	من ك٢ - نهاية ايلول ١٩٨٠	ك٢ - ايلول ١٩٧٩	ك٢ - نهاية ايلول ١٩٨٠	ك٢ - ايلول ١٩٧٩	ك٢ - ايلول ١٩٨٠	ك٢ - ايلول ١٩٧٩
الدول العربية	٤٥,٤٤٠,١٤١	٢٠,٢٩٤,٩٧٠	٥٤,١١٨,٢٨٣	٤١,٩٦٧,٧١٧	١٢,٦٢٥,٧٥٥	٩,٨٨٦,٣٩٧
السوق الأوروبية المشتركة	١٣٩,٠٣٨,٩٤٢	١٢٢ ١٣٠,٩٠٩	٣٩,٩٦٦,٠٦٤	٤٠,٩٥٦,٠٩٨	٢,١١٨,١٩١	٨١٥,٤١٩
الدول الاشتراكية	٢٤,٢٣٧,٦٨٧	١٧,٩٦٦,١٧٤	٨,٦٠٠,٥٥٣	٦,٠٤٧,٦٢٥	١١,٧٥٩	٦,٥٨٩
الكيان الصهيوني	٦,٨١٨,٨٨٩	٤,٤١٢,٢١٢	١٩٤,٠٤٨	٢١٨,٩٦٥	١٠٣,٤٥٤	١٩٩,٩٩٠
دول اخرى «٦٦دولة»	١٠٧,٠٠٨,٧٥٨	٨٩,٣٥٧,٢١٦	٨,٥٩٥,٦٤٥	٨,٣٣٢,٢١٢	٤,٨٥١,٧٨٢	٥,٩٥١,٨٠٨
المجموع	٣٢٢,٥٤٤,٤١٧	٢٥٤,١٦١,٤٨١	١١٨,٠٣٣,٠٥٧	١٠٢,٩٧٢.١٨٢	٢٣,٥١٨,٦٧٨	١٨,٩٨٧,١٢٤

(جدول رقم ٣)
المستوردات القبرصية من اسرائيل
للفترة ما بين كانون الثاني (يناير) حتى نهاية ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠

القيمة بالجنيهات القبرصية

المـــادة	الكميـــة	القيمـــة
زبدة	٢٢,٣٨٨ أقة	١٤٥,٧٦٨
ذرة غير مطحونة	١٣,٣٨٨ أقة	٢,٧٧٠
سكر للحلويات	٠٦,٨٨٣ اقة	٥,٩٢٨
مواد مركزة ومستخلصة من نباتات او عقاقير	٣٥ أقة	٢٤٨
زيوت نباتية	١٢,٧٨١,٤٤٧ أقة	١,٧٩٣,٧٠٢
محلّيات للاعلاف	٢٩٩,٨٩٨ أقة	٥٣,٢٦٠
مرغرين	١٠٣,٧٢٣ أقة	٤٧,٠٦٢
دهون وشحوم	٢٠,٢٠٩ أقة	١٠,٧٨٨
فول سوداني	٤١٦,٦١١ أقة	١٧٣,٧١٩
زيوت للتزليق	٢٣,٩٤٢ غالون	٢٥,٦٩٧
زيوت مركزة من الكحول للاستخدام في صناعة الأغذية والمشروبات	٦٩ أقة	٦,٨٥٤
مواد التجميل	—	٥٤,١١٤
معجونات الغسيل	٩١,٩٦٦ أقة	٥٨,٦٤١
مواد مبيدة للحشرات	٢٣,٢٨٩ أقة	٢٥,٨٨٤
مواد مبيدة للفطريات	٣,٤٦٥ أقة	٣,٤٠٥
اطارات للسيارات	١,٦٢٩ عدد	١٢,١١١
تيوب لاطارات السيارات	٣٠٠ عدد	٢٤٣
خشب معاكس	٦٩٩ قدم مربع	٥,٥٩٣
خشب معاد التشكيل	٥٩,٢٣٥ قدم مربع	١٥٨,٨٤٩
خشب عادي	١٢,٠٥٦ قدم مربع	٥١,٥٠١
ورق للطباعة	١٦٧,٨٩٤ أقة	٥٩,١٤٦
ورق للتزيين	٤٣,٠٩٣ أقة	١٥,٥٠٧
ورق قوي / كرافت	١٢٣,٠٥١ أقة	٢٤,٩٦٦
ورق مزخرف شبه كيماوي	١٦٠,٨٧٩ أقة	٢٣,٦٩٩
ورق خفيف للتواليت	١٢٣,٩٤٢ أقة	٥٧,٨٠٨
ورق او كارتون مموج	٦٥,٢٣٩ أقة	٢٩,٠١١
أكياس وحقائب ورقية	—	٦,٦٦١
أبسطة أو بطانيات غير مطرزة	—	٧,٦١٩
اسمنت بورتلاند	٥٢٤,٤٧٥ أقة	٣١,٤١٤
مواد سيراميك	—	٣٧,٨٩١
قناني زجاجية	١,٧٨١,٢٤٧ عدد	٧٤,٠١٤
مواد زجاجية ومزهريات	—	٧,٧١٠
اسطوانات من الحديد او الفولاذ	٢,٨٦٩,٦٦٣ أقة	٤٢٤,١٤٢

المـــادة	الكميـــة	القيمـــة
صفائح الفولاذ	٩١,٥٧٦ أقة	٢٢,٧٢٠
انابيب من الفولاذ من١/٤انش	٧٨,٨٤٠ أقة	١٢,٧٨٧
اسلاك من الألمنيوم	٢٨٦,١٢٢ أقة	٢٧٤,٢٥٨
صفائح الالمنيوم	٧,٧٢٢ أقة	٩,٢٢٥
زنبركات	—	٢٨٨
مكيفات هواء	٢٣٩ عدد	٢٧,٣٩٠
تلفزيونات ملونة	٣٤ عدد	٧,٥٥٩
تلفزيونات اسود وأبيض	٢٤١ عدد	٤,٨٦٥
اسلاك كهربائية	—	٣١,٢١٠
قطع اكسسوار للسيارات	—	١١,١٥١

(جدول رقم ٤)

الصادرات القبرصية الى اسرائيل
للفترة ما بين كانون الثاني (يناير) حتى نهاية ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠
القيمة بالجنيهات القبرصية

المـــادة	الكميـــة	القيمـــة
بطاطس	٨٢٤ طن	٦٠,٥٧٠
جبس مكلس	٧٠ طن	١,٣٨٣
اسبيستوس	٣٩٣ طن	٥٠,٤١٠
أحذية	١,٤٣٠ زوج	٤,٤٦٥
تلفزيونات ملونة	٧٠ عدد	١١,٨٢٦
اجهزة استقبال اذاعية	٣٦ عدد	١,٩١٦
سيارات ركوب	٢٢ عدد	٣٥,١٦٣

مصدر الاحصائيات جميعها، وثائق وزارة التجارة والصناعة القبرصية.

إعداد: زكريا عبد الرحيم

مراجعـات

حول بعض القضايا القومية المثارة في الكتاب

فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ - ١٩٧٤
دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية،
بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٨٠. ٢٤٨صفحة.

لا شك في أن قراءة دراسة فيصل حوراني للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية تبين بوضوح أن هذا الكتاب يتضمن مسائل خطيرة الأهمية، عولجت بمنهج مسلح بالدقة والاستشهادات، وبصيرة مجهرية يشعر معها القارىء وكأن الكاتب كان«يُفَلِّـي» مواثيق منظمة التحرير ولا يدرسها وحسب. فهو يدرس هذه المواثيق ابتداء من دلالة الحرف ومروراً برمزية الكلمة، وانتهاء بالمعنى الدقيق لما توحيه العبارة، بعد أن يخلع عنها كل ما جهدت في ارتدائه من تعميمات وتجريدات.

عشرات القضايا والجمل والعبارات والمواد والقرارات «يُفَلِّيها» فيصل حوراني كلمة كلمة، بل حرفاً حرفاً. وإذا كان لهذا المنهج خطورة وأهمية، فان القضايا التي يحاول فيصل حوراني، ردها وتقدها وتفنيدها، ترتدي طابعاً أكثر خطورة، وأشد أهمية. إذ أنه، عملياً، يتصدى لما كان - ولا زال - يُعْتَبَر، عند تيارات ذات أهمية وحضور كثيف، من البديهيات والمسلمات.

من بين عشرات القضايا هذه تبرز ثلاث منها، لتبين، بدلالة لا لبس فيها ولا غموض، انقضاض فيصل حوراني انقضاضاً لا تعوزه الأدلة والموضوعية، على بديهيات ومسلمات لا تزال تتكرر في التحليلات والمواقف السياسية يعتمدها بعض المفكرين والأحزاب، بل والأنظمة أيضاً.

سنختار ونناقش عدة أمثلة، هي قضايا بحد ذاتها، لتبيان خطورة طروحات هذا الكتاب ومناقشتها، وهي:

أولاً: العلاقة بين الوحدة العربية وتحرير فلسطين

يورد المؤلف نص المادة الثانية عشرة من الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تقول، «ان الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيء الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي الى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي الى الوحدة العربية، والعمل لهما يسير جنبا الى جنب». ويرى المؤلف أن نص المادة صيغ على هذا النحو، كحل توفيقي بين موقفين متعارضين، كان لهما ممثلوهما في المؤتمر التأسيسي الذي صادق على الميثاق؛ فأحد الموقفين ينطلق من الاعتقاد بأن الوحدة العربية هي الطريق لتحرير فلسطين، بينما ينطلق الآخر من الاعتقاد بأن التحرير هو طريق الوحدة. وبعد أن يشرح المؤلف، باختصار، وجهة نظر كل من ممثلي الموقفين، يشير إلى أن هذا الجدل الذي احتدم بينهما، لم يكن

جدلاً بيزنطياً كله، بل كانت له خلفيته الفكرية الواضحة. ومع أنه يتجنب الدخول في مناقشة تفصيلية لطروحات الجانبين لأن هذا ليس من مهمته، فهو يقرر أن ممثلي منظمات المقاومة، كانوا يؤيدون وجهة النظر التي تقول: إن التحرير هو طريق الوحدة، ثم يقول: «وقد يبدو ذلك الجدال، حين ننظر اليه اليوم، نافلاً. إلا أنه كان، في تلك الفترة، ما يزال على أشده بين حلقات القوميين» (ص ٥٤).

هذه العبارة تترك انطباعاً بأن المؤلف يعتبر أن الجدل حول هذه المسألة قد حسم الآن أو توقف، مما يدل على أنه لم يواكب أدبيات ومواقف التيارات العربية القومية في الفترة الأخيرة. ويبدو، فضلاً عن هذا، كأن فيصل حوراني لا يدرك فعلاً، أهمية وخطر الضربة التي يوجهها الى هذه التيارات، متعددة الرموز، حين يهوي عليها منقضاً بأسلحة الاجتهاد، أو بالأحرى، بأسلحة المعالجة الموضوعية. وهو بعد الاشارة الى أن انتصار الثورة الجزائرية، وانفكاك وحدة مصر وسوريا، هما اللذان أجّجا الجدال في تلك المسألة في (ذلك الزمن) – الذي يبدو وكأن فيصل يعتبره قد ولّى – يلخص، رأيه في هذه النقطة بالقول: «ان وجهتي النظر كلتيهما تنطويان على خطأ جوهري، من غير أن يعني ذلك تصويب أو تسفيه البراهين التي قدمها كل من الجانبين. فالوحدة العربية لا تتحقق بفعل عامل واحد، حتى لو كان هذا العامل هو تحرير فلسطين...» (ص ٥٥). ثم يشرح استنتاجه هذا قائلاً: «وذلك لأن قيام الوحدة العربية، بل ان الاتجاه نحوها، مرهون بتحقيق الغلبة للفئات والطبقات والقوى السياسية التي لا يضر قيام الوحدة بمصالحها، وتحقيق هذه الغلبة يرتبط بعوامل عدة ومتشابكة: بشرية وسياسية واقتصادية واجتماعية، محلية وعربية ودولية وغيرها. ويظل ذلك صحيحاً سواء وجدت اسرائيل أو لم توجد» (ص٥٥). ثم يضيف مسألة غاية في الدقة والحساسية، بالنسبة لما قد تثيره هذه النقطة من جدال في أوساط التيار القومي بمختلف وجوهه، حين يقول: «ومن الناحية الثانية فان توفير الامكانيات اللازمة لتحقيق مجابهة فعالـة للصهيونيـة ولاسرائيـل لا يستلزم بالضرورة ان تتحقق الوحدة العربية» (ص٥٥). ثم يأتي ببرهانه – إن جاز التعبير – الثالث ليوجه ضربة خطيرة الى منطق وبديهيات الفكر القومي العربي وحركته باتجاهاتها، حين يقول: «وفي المتناول أمثلة كافية، تبين كيف أن حركات التحرر الوطني العربية استطاعت أن تحقق انجازات كبيرة، حين تعاونت فيما بينها في أكثر من بلد واحد، في حين انها لم تكن متحدة وهي تفعل ذلك، فضلاً عن أن تكون بلدانها متحدة. بل ان هذه الحركات حققت الانجازات حين كانت تعتمد على امكانياتها في بلدها وحدها.» (ص٥٥).

ولا ندري لماذا يعتبر المؤلف أن الجدال في هذه المسألة اليوم يعتبر «نافلاً»، إلا اذا كان فيصل حوراني، نفسه، لا يدرك خطورة تفنيده لهذه المقولات. والخطورة هنا نابعة من كون هذا المنطق المسلح بالموضوعية، يهوي بكل ثقله على بديهيات ومسلمات رموز وتجمعات وأنظمة لا تزال حاضرة، وتطرح نفس الطروحات، وإن غلّبت المواقف العملية، اليوم، والتي تعكس نظرتها الى الجدال والتنظير. وهذه الرموز والتجمعات والأنظمة لم تُسقط حججها بعد، على الرغم من التجارب المريرة التي تعرضت لها.

وأمام منطق فيصل حوراني المتماسك قد يرى القارىء ان استعراض وجهة نظر الذين يتبنون النظرة المعاكسة أمر مشروع، بل هو مطلوب وضروري.

ومن الانصاف، بل ومن حق القارىء، أن يتساءل: ترى كيف يرد القوميون على مقولة المؤلف الأولى، التي تتلخص في جملة: «الوحدة العربية لا تتحقق بفعل عامل واحد حتى لو كان هذا العامل هو تحرير فلسطين» ؟

من حيث المبدأ.. الرد معروف: سيوافقونه. إلا أن متابع أدبيات الفكر القـومي سيلحظ منطقاً معاكساً يتمتع، هو أيضا، بأسلحة ليست بالمتضعضعة. ولعل النظرة، الأكثر معاكسة لمنطق فيصل حوراني، هي تلك التي خصص لها د. منيف الرزاز كتيباً كاملاً بعنوان «الوحدة العربية هل لهـا من سبيل» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥).

يبدأ د. منيف الرزاز كتيبه بطرح سؤال، يصب في صلب المسألة التي يطرحها فيصل حوراني، فيتساءل عن سبب عدم قيام الوحدة العربية حتى الآن، ويقول ان الوحدة مطلب جماهيري، وهي هدف

الحركة القومية العربية، وهي بالاضافة الى ذلك، تستند الى قاعدة أساسية من وحدة الأمة العربية: وحدة جغرافية وتاريخية ولغوية وحضارية. ويكرر د. الرزاز تساؤله: إذاً، لماذا لم تنجز الوحدة العربية على الرغم من كل ذلك. ثم يبدأ بعرض مجموعة من الاجابات التي يرد عليها جميعاً بالسلب. فيقول: «هل ضُعف الايمان بالوحدة هو العقبة؟» (د. الرزاز، ص١٣٦). ويرد على هذه الفرضية نافياً، بعد أن يفندها تفنيداً منطقياً، مسلحاً بالحجج والبراهين. ثم ينتقل ليفترض فرضية ثانية، تمنع الوحدة، ليسارع فينقضها وينفيها. فيقول: «هل الاستعمار هو العقبة؟» (د. الرزاز، ص١٤٠) إلا أنه لا يجد في الاستعمار عقبة لا يمكن تجاوزها. فيتساءل مرة أخرى على طريقته السابقة: «هل البورجوازية هي العقبة؟» (د. الرزاز، ص١٤١) ويجيب على سؤاله أيضاً بالنفي، فرغم أنه يرى في البورجوازية عائقاً ما ، إلا أنها ليست العقبة الكأداء، مثلها في ذلك مثل الاستعمار. إذاً لماذا لم تتحق الوحدة... يعود د. الرزار ليتساءل. فيقول تحت عنوان فرعي «بين منطقين» (د. الرزاز، ص ١٤٦)؛ «... ان القول، مثلاً، بأن اجتماع وحدة الأرض إلى وحدة اللغة إلى وحدة التاريخ لابد أن تنتج وحدة قومية، وان الوحدة السياسية نتيجة حتمية للوحدة القومية، قول يقوم على أسلوب المنطق الارسطي الثابت، ويفتقر الى الأساس الحقيقي لأي تغيير في الدنيا، وهو «القوة الفاعلة» في هذا التغيير... ان الايمان الذهني في الوحدة ليس، في ذاته، قوة تجعل تحقق هذا الايمان حتمياً في الواقع» (د. الرزاز، ص١٤٧). ثم ينتقل إلى الحديث عن الظروف الموضوعية والقوى الفاعلة لتحقيق الوحدة، فيعتبر أن تحقيقها سوف يظل أمنية، إذا لم تتوفر هذه الظروف وهذه القوى.

إذاً، ما هو السبيل الى الوحدة. السبيل كما يراه د. منيف الرزاز هو النضال الموحد. ويشرك د. منيف الرزاز ميشيل عفلق معه في هذه الحجة، التي قد نعتبرها رداً على مقولة فيصل حوراني، فيستشهد الرزاز بعفلق، مورداً فقرة يتحدث فيها عفلق عن أهمية «وحدة طريق نضال الوحدة» على أساس أن الوحدة العربية هي، قبل كل شيء، نضال ووحدة في النضال، كما يرى عفلق. فالنضال موحد مشترك، بقوى عربية تتجاوز حدود الأقطار، وتمثل الوحدة العربية فعلاً، في تركيبها ونضالها. ويعود د. الرزاز ليستشهد بعفلق، الذي يقول ان وحدة المغرب لا يمكن أن تتحقق إلا في وحدة نضاله. وأي تجزئة لنضال المغرب ستمنع في المستقبل التوحيد السياسي والاقتصادي لأقطاره.

فالوحدة في نظر هذا التيار تحديداً، لا تتم، لا في وقت النضال ضد المستعمر ولا بعد الاستقلال؛ إذ أن أداة النضال الموحدة تتخذ هنا طابعاً حاسماً، والظرف الموضوعي المشترط يضفي على هذا النضال الموحد طابع مواجهة الاستعمار المباشر.

ود. الرزاز يشير، في هذا المجال، إلى أن وحدة النضال العربي قد ولدت بوادرها في ثورة الجزائر، وفي العدوان الثلاثي على مصر، وفي ثورة عدن. إلا أنه يستدرك قائلاً، ان هذه البوادر انما لمست وحدة النضال لمساً، ولم تتجاوز هذا اللمس الخفيف الى تكوين وحدة القوى العربية التحررية. إلا ان د. الرزاز يجعل لهذا «اللمس الخفيف»، و«المتناهي في البساطة» كما يصفه، فعلاً سحرياً؛ إذ أنه «فعل في الوحدة، وكان ذا أثر فعّال في اقامة الوحدة السورية – المصرية» (د. الرزاز، ص١٥٢). أما كيف ولماذا، وما هي علاقة الثورة الجزائرية والعدنية والعدوان الثلاثي، بالوحدة السورية – المصرية، فلا يحفل د. منيف الرزاز بايلائها اهتمامه، مكتفياً بأن يقول ان «حدود الدول في العالم الثالث، لم ترسمها اللغة والتاريخ ولا الأرض، بقدر ما رسمتها معارك النضال التي خاضتها شعوب هذه الدول، وطبيعة تركيب القوى المناضلة التي خاضتها شعوب هذه الدول» (د. الرزاز، ص١٥٢).

فما يسميه فيصل حوراني بالعوامل العديدة والمتشابكة، سواء كانت بشرية وسياسية واقتصادية واجتماعية ومحلية ودولية، أو تحقيق الغلبة للفئات والطبقات والقوى السياسية التي لا يضر قيام الوحدة بمصالحها... كل هذا وارد وبديهي عند د. منيف الرزاز. إلا أن كل هذه العوامل تعتبر عوامل استاتيكية، مقارنة بعامل وحدة النضال سواء في نظر د. الرزاز أو ميشيل عفلق. وممثلو هذا التيار بأدبياتهم هذه، إنما يردّون بالتحديد على «البرهان» الذي اتخذه فيصل حوراني ليثبت أن تحقيق المطالب الوطنية للشعب العربي

الفلسطيني، لا يستلزم بالضرورة أنّ «الوحدة العربية لا تتحقق بفعل عامل واحد حتى لو كان هذا العامل هو تحرير فلسطين».

ففلسطين، في نظر هذا التيار من الحركة القومية العربية، هي المجال الوحيد الذي يوفّر الظروف الموضوعية لشرطهم الأساسي للوحدة: وحدة النضال العربي المشترك.

ويرى د. منيف الرزاز، في هذا السياق، أن الأمة العربية لو خاضت معركتها ضد الاستعمار موحدة، لخرجت من معركتها موحدة. ويرى أن شعارات وحدة مصر والسودان، أو وحدة اليمن الشمالي والجنوبي، تظل مجرد شعارات، طالما أن النضال كان قائماً بذاته في كل قطر على حدة. وبعد أن يضرب أمثلة كثيره على ذلك، ليعزز من تماسك هذا المنطق، يشير الى أن انسحاب الاستعمار المباشر، وحلول الامبريالية أو الاستعمار غير المباشر مكانه في الوطن العربي، قد أضاع فرصة العامل الرئيسي الذي أسماه وحدة النضال ضد الاحتلال الأجنبي. ويقول تحت عنوان فرعي: **أثر انسحاب الاستعمار على الوحدة**: «...فالاستعمار، ذلك التحدي الكبير الذي يثير وجوده معارك النضال الأساسية، قد انسحب أو انسحبت جيوشه، من الأرض العربية أو كاد. والفرص التي كانت ممكنة قبل ربع قرن أو أكثر لتوحيد معركة النضال العربي ضد الاحتلال الأجنبي، لم تعد متاحة اليوم. والذي بقي اليوم من الاستعمار في معظم الأرض العربية، هي مصالحه، ونفوذه، ورشواته، وعملاؤه، والمؤسسات المتحالفة معه، والملتقية معه في المصلحة. وأصبح النضال ضد الاستعمار محصوراً، بالضرورة في النضال ضد هذه البقايا. وهذه البقايا تتمثل في قوى محلية، تفرض طبيعتها على المعركة ضدها، طابعها المحلي الاقليمي» (د. الرزاز، ص١٥٩).

إذاً، يشكل انسحاب الاستعمار المباشر، ضياع فرصة تاريخية، في نظر هذا المنطق الذي يعكسه د. الرزاز، لتوحيد النضال العربي بأسره. فما الحل إذاً وقد اعتبر هذا العامل هو العامل الديناميكي الوحيد، بينما تراجعت العوامل الأخرى – التي ذكرها فيصل حوراني – لتدخل حيِّز العوامل الستاتيكية. هنا يأتي جواب د. منيف الرزاز الذي يتعارض مضمونه مع مضمون ما يطرحه مؤلف «الفكر السياسي الفلسطيني». إذ أن المخرج من هذا المأزق عند د. الرزاز هو فلسطين، التي تبقى الميدان لتوحيد النضال العربي.

فبعد أن يشرح د. منيف الرزاز طبيعة الوجود الاستيطاني الصهيوني المدعوم من الامبريالية، يرى أنه بسبب هذا التركيز الشديد، الذي تركِّزه القوى الامبريالية في فلسطين، للتحكم في مصير الأرض العربية، «فان إمكانية نجاح القوى القطرية وحدها في طرد الاستعمار الصهيوني مستحيلة بالقطع» (د. الرزاز، ص١٦٢).

وكل ما ذكر هنا هو مجرد مقدمات، تُوصِل القارىء، بالنهاية، الى الاستنتاج الذي رفضه فيصل حوراني؛ هذا الاستنتاج كما يعرضه د. الرزاز هو أن الاحتلال الاسرائيلي أو القضية الفلسطينية بشكل عام، تشكل «القضية القومية الكبرى الباقية من تحدي الاستعمار المباشر في الوطن العربي» (د الرزاز ص١٦٥). ومن هنا اعتبر د. منيف الرزاز أن الثورة الفلسطينية يجب أن تكون ثورة العرب من أجل فلسطين، وينبغي لثورة التحرير الفلسطينية أن تصبح هي ذاتها منطلق ثورة الوحدة العربية. لأنها هي الوحيدة المؤهلة لخلق القوة العربية القومية ضد الاستعمار. ووحدة النضال العربي يمكن أن تتجلى فيها كما لم تتجل في تحرير أي قطر عربي. وينتهي د. منيف الرزاز الى استنتاجه، المناقض تماماً لاستنتاج فيصل حوراني، حين يرى أن فلسطين هي الفرصة الوحيدة المتبقية أمام العرب من أجل توفير ظروف وحدة النضال العربي، وأنه إذا قضي على الثورة الفلسطينية بالفشل، قضي على الوحدة العربية بالفشل أيضاً.

ويرى المتابع هنا أن هذا المنطق، وإن كان يلتقي مع منطق فيصل حوراني ويوافقه على أن الوحدة العربية لا تتحقق بفعل عامل واحد.. إلا أنه يعارضه في ايمانه بأن عامل تحرير فلسطين هو العامل الحاسم الذي لن تتم الوحدة في حال غيابه، بينما لا يمنع غياب عامل وحدة الدين مثلاً، قيام الوحدة.

إن عامل «وحدة النضال» هذا، وأثره في قيام الوحدة العربية، يتخذ عند ميشيل عفلق، مثلاً، أهمية بالغة الخطورة. بل هو يكاد يكون العامل الوحيد. فهو يعتبر نضال الوحدة صنواً للعقيدة الوحدوية. فيقول في خطاب له بعنوان **حول وحدة النضال العربي: وحدة النضال ووحدة المصير** (في سبيل البعث، دار الطليعة،بيروت، ص٢٠)،«ان وحدة النضال التي نحاول تحقيقها عبثاً، لا تكون ممكنة إلا بنضال الوحدة أي بتكوين عقيدة واضحة عن الوحدة العربية تصبح الموجِّه الاول لتفكيرنا» (عفلق، ص١٣٥). «وأما الخطوات العملية نحو الوحدة العربية فهي بالدرجة الأولى والأهم هذا الذي ذكرت: النضال الموحد» (عفلق، ص٢٥٠).

وهذا النضال الموحد الذي يدعو د. الرزاز وعفلق، العرب لتحقيقه، ما عاد ممكناً – بعد رحيل الاستعمار المباشر – إلا في فلسطين. لأن قضيتها هي «قضية العرب الكبرى». وكلاهما يرى صعوبة في توحيد أقطار المغرب العربي – على سبيل المثال – بعد الاستقلال؛ بينما لو وحد المغاربة نضالهم قبل الاستقلال، وجابهوا الاستعمار ضمن حركة واحدة بقيادة موحدة، لكانت الوحدة بعد الاستقلال أمراً مضموناً.

أما فيصل حوراني فهو، كما رأينا، يضرب أمثلة كافية تبين «أن حركات التحرر الوطني العربية استطاعت أن تحقق انجازات كبيرة، حين تعاونت فيما بينها في أكثر من بلد واحد في حين انها لم تكن متحدة وهي تفعل ذلك، فضلاً عن أن تكون بلدانها متحدة. بل إن هذه الحركات حققت الانجازات حتى حين كانت تعتمد على إمكانيتها في بلدها وحدها» (ص٥٥). في حين يتهم عفلق، من جهته، وجهة النظر هذه بانها غير ثورية وإن تكن وطنية، فيهاجم هذا المنطق ويصفه بأنه منطق «توفير شروط حسنة أو صالحة نسبياً في جزء من الأجزاء على أمل أن يتمكن هذا الجزء من تغذية النضال في الأجزاء الأخرى، وهذا ما يقال بصدد استقلال مراكش، ما يقال من قبل هؤلاء الزعماء – الذين لا يشك باخلاصهم إلى حد ما – انه إذا توافرت لمراكش شروط جيدة فباستطاعتها أن تغذي النضال في الجزائر، من سلاح ومن رجال، ومن تأييد ديبلوماسي... الخ» (عفلق، ص٢٦٢). ويتابع عفلق قائلاً أنه قد يجد عذراً لرجال الكتلة الوطنية في سوريا قبل عشرين سنة، ولكن هذه النظرية غير مناسبة لهذه المرحلة في رأيه.

ثانياً: تأثير النكبة على الخريطة السياسية للوطن العربي

وهي المسألة الثانية التي ينقضُّ فيها فيصل حوراني على بديهيات بعض الرموز القومية. ويأتي انقضاضه هذا حين يقارن بين احدى وثائق حركة فتح واحدى وثائق حركة القوميين العرب، فيلاحظ اتفاقهما على اعتبار قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى، ويرى انهما يبالغان في تصوير تأثيراتها على التبدلات السياسية في البلاد العربية الأخرى.

ويأخذ حوراني من وثيقة لـ «فتح» قولها: «يجب ان ندرك ليس فقط أن معركة فلسطين معركة عربية مصيرية، بل أيضا أن المساس المصيري لهذه المعركة بالأمن العربي سيضع كافة الحكام العرب أمام مسؤوليات تاريخية تفرض عليهم عدم التخاذل، والاندفاع لتقديم كل امكانيات كسب المعركة. وكل من يتخلف منهم أو ينحرف عن الركب المعركي سيلقى ما لقيه حكام مرحلة النكبة في مصر وسوريا والعراق والأردن بشكل فوري يرفض الهزيمة ولا يقبل المماطلة والخداع». ويدحض حوراني منطق هذه الفقرة، ويرى «ان الانذار المتضمن في هذا النص تدحضه الوقائع التي استند اليها ذاتها» (ص١١٧). ولكي يبرهن على أن مضمون هذا النص غير واقعي وغير دقيق، يعيد إلى الأذهان أن جميع الأنظمة التي كانت لها علاقة بنكبة ١٩٤٨، لم تلاق مصيراً يسمح بضربه، كمَثل ينذر به الحكام الجدد. ويتساءل فيصل حوراني عما جرى لحكام الدول العربية التي كانت مستقلة سنة ١٩٤٨، واشتركت في الحرب؟ ويقول: «أول تبدل في أنظمة الحكم شهدته سوريا، وتمثل في انقضاض ضباط الجيش على حكم الكتلة الوطنية فيها، واتضح أن هؤلاء الضباط الذين تعاقبوا على الحكم بين ١٩٤٩ و١٩٥٤ كانوا صنائع الغرب الاستعماري المؤيد لاسرائيل،

أما في مصر فقد اقتضى الأمر مضي أربع سنوات قبل أن يلغي الضباط الأحرار النظام الملكي حين عجز عن تحقيق جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر. وعاش النظام الملكي العراقي حتى العام ١٩٥٨ حين سقط كثمرة لتطور القوى الوطنية في البلد» (ص١١٧).

ويتابع حوراني هذا التفنيد، الوجيه والمتماسك، مشيراً إلى أن النظامين الأردني والسعودي ظلا قائمين حتى اليوم، ولم يؤد مقتل الملك عبد الله الى تبديل النظام الأردني أو تغيير سياسته. وأن النظام في اليمن لم يتأثر بهذه النكبة؛ بدليل استمراره ثلاثة عشرة سنة بعد الحرب. وحتى رياض الصلح فقد اغتيل لأسباب لا صلة لها بحرب فلسطين.

لا شك في أن هذا التفنيد بالتحديد يشكل صدمة للأفكار السائدة والمتداولة والتي ترى أن النكبة، أدت إلى سقوط أنظمة تمثل الاقطاع والبورجوازية، واقامة أنظمة وطنية على أنقاضه تقودها البورجوازية الصغيرة. بل إن هذا المنطق امتد ليطال هزيمة حزيران، فقال أن حركة العقيد القذافي هي ردة فعل على الهزيمة، وأن رسوخ جذور المقاومة الفلسطينية وظهورها العلني هو من نتائج هزيمة حزيران أيضاً. بل لقد ذهب البعض إلى التأكيد على أن هزيمة حزيران هي هزيمة الأنظمة البورجوازية الصغيرة وان أوان الثورة الشعبية بقيادة البروليتاريا قد حان!!

من هنا، جاء وصف كتاب فيصل حوراني بالخطورة والأهمية؛ إذ أنه يتعرض بجرأة وبمنطق غير ضعيف، الى قضايا ترقى الى مستوى المسلمات والبديهيات في أوساط ليست هامشية.

فلنقرأ، مثلاً، نصاً مما تراه وجهة النظر المعاكسة، والسائدة إن شئت. يقول فواز قازان في كتابه **الثورة العربية واسرائيل**، (دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨): «كانت مأساة فلسطين بالنسبة الى العرب قنبلة ذات انفجارات متلاحقة ومتسلسلة تهز الوطن العربي إجمالاً والمشرق منه خاصة. وقد ساهمت هذه المأساة في زعزعة النظم القائمة فيه.» (قازان، ص١١١). وفي فصل خاص بالثورة العربية في مصر يؤكد قازان، دون تردد، أن مصر أدركت هويتها العربية منذ الحرب العالمية الأولى؛ ويربط هذا الادراك بوعد بلفور وتدفق الهجرة اليهودية الى فلسطين. ويشير إلى أن مصر كانت، كباقي الأقطار العربية، تهبّ متضامنة عربياً مع فلسطين، عند كل انتفاضة ضد الاستعمار البريطاني والهجرة الصهيونية. ويستطرد مؤكداً على (البديهية) اياها: «وكما ذكرنا، فان فلسطين كانت تشكل عنصراً أساسياً هز الوطن العربي، وان ثورة ٢٣ تموز في مصر، كانت تعبيراً عن هذا التناقض المستمر والمتزايد بين حركة التحرير الوطني العربي، وبين الاستعمار، داخل مصر وخارجها، في فلسطين مثلاً» (قازان، ص١٢٣).

ولعل الرأي الذي يقول بأن النكبة كانت صدمة كبيرة، جعلت العرب يستيقظون من سباتهم العميق، وانها كانت احدى العوامل الرئيسية في الانتفاضات والتوجهات والحركات التي ظهرت خلالها أو بعدها – بغض النظر عن فشلها أو نجاحها في السيطرة على السلطة – لا يجانب الصواب؛ فلا شك في أن فلسطين وحرب (النكبة) سنة ١٩٤٨، كان لهما أثر واضح على توجيه ميول وتفاعل أفكار وتعارف رموز، سوف يكون لها شأن بعد ذلك التاريخ. وبهذا الصدد، يقول أحمد حمروش في كتابه **قصة ثورة ٢٣ يوليو، عبد الناصر والعرب**، جـ ٢، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت): «... وبدأت صلات العسكريين المصريين بالقيادات العربية... بدأت مع الحاج أمين الحسيني الذي التقى سرا بعدد من الضباط بينهم جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وأنور السادات وعبد اللطيف بغدادي وغيرهم (...) وأتيحت فرصة اتصال العسكريين المصريين بالقيادات العربية خارج مصر عندما قررت قيادة الجيش المصري ارسال أسلحة الى جيش الانقاذ في سوريا بقيادة فوزي القاوقجي» (حمروش، ص ١٦). ويشدد حمروش على أهمية هذا التعارف، بين الضباط المصريين والعرب؛ فيورد أسماء بعض ضباط جيش الانقاذ الذين تعارفوا مع الضباط المصريين الذين قام جزء منهم بتشكيل حركة الضباط الأحرار. ومن هذه الأسماء: أديب الشيشكلي وغسان جديد ومحمد صفا وعبد الحميد السراج وأكرم ديري وجودت أتاسي وجمال صدقي وجادو عز الدين. ولا شك في أن هذه الأسماء، التي كانت مغمورة في ذلك الوقت، لعبت دوراً كبيراً في حياة

العرب السياسية فيما بعد، ايجابياً كان ذلك الدور أو سلبيا. ويصور حمروش تلك الفترة في فلسطين وكأنها حفل تعارف، التقى فيه معظم العسكر الذين استولوا على السلطات في بلادهم فيما بعد، وتبادلوا فيه الحوار والنقاشات والتجارب المريرة. ويقول حمروش: كان المنطلق المصري الى الفكرة العربية قائماً على الوحدة الاسلامية ذات الامتداد التاريخي، إلى جانب النضال المشترك الوليد ضد الاستعمار والصهيونية، وكانت حرب ١٩٤٨ بداية الاحتكاك الحقيقي بين المصريين المتطوعين ورجال الجيش وبين عرب فلسطين وغيرهم. كانت الصلة تزداد وثوقاً مع أخطار الحرب وتضحياتها. وفي هذه المرحلة اكتشف العسكريون المصريون أن ظروفهم التي أدت الى عدم انتصارهم على القوات الصهيونية ترجع أساساً الى تهتك النظام الملكي القائم في مصر. ولعل تأثير النكبة هنا على نمو دعاة وقادة التيار القومي العربي كان أوضح من تأثيرها على سقوط الأنظمة ومسألة الزمن الفاصل بين النكبة والانقلابات.

في أية حال، تبقى المسألة التي أثارها فيصل حوراني، في هذا المجال، على جانب كبير من الأهمية. ولعل تلك الأهمية لا تعود إلى مضمونها فقط، بل وتعود الى كونها المرة الأولى – حسب معرفتي – التي يتعرض فيها باحث لتفنيد تحليل، استحال مع الوقت الى مسلمة، بهذه الطريقة وعلى هذا النحو بالتحديد.

ثالثاً: أثر حرب أيلول (سبتمبر) على الطروحات القومية

وهي القضية الثالثة التي أثارها المؤلف، والتي تحتاج الى جدال وتأمل. يرى فيصل حوراني، في سياق تناوله للآثار السياسية لحرب أيلول (سبتمبر)، أن هذه الحرب عمّقت، على مستوى الفكر السياسي الفلسطيني، مسائل كانت تعتمل فيه. ما هي هذه المسائل؟

يقول المؤلف: «ولا شك في أن أولى الآثار تتجلى في اهتزاز القناعات التي كانت سائدة حول مفهوم قومية المعركة. وكانت أكثر الأدبيات الفلسطينية والعربية القومية المتصلة بفلسطين، قد خلقت قناعات راسخة بأمرين اثنين: بأن قضية فلسطين هي قضية العرب الاولى، وبأنها قضية العرب كلهم. وبتأثير هذه القناعات، كانت جمهرة الفلسطينيين تتصور أن حملة ضد المقاومة الفلسطينية، من نوع حملة السلطات الأردنية في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، سوف تهز البلدان العربية، وتدفع حكوماتها دفعاً الى التدخل لصالح الفدائيين» (ص١٧٢ – ١٧٣).

ويستنتج المؤلف، ان عدم حدوث رد فعل عربي، كهذا، لصالح المقاومة؛ بل وتواطؤ أو تقصير بعض الأنظمة، قد أدى الى اهتزاز القناعات السائدة حول قومية المعركة. ويبرهن على ذلك مسلحاً بأمثلة دقيقة وبراهين مادية تبين، بوضوح، انعكاس هذا الاهتزاز في القناعات القومية على وثائق منظمة التحرير الفلسطينية، والانصراف الى تعميق اتجاهات تدعو الى مزيد من الاعتماد على الإمكانيات الفلسطينية.

وبغض النظر عن وثائق منظمة التحرير، فان القوميين الذين يتمسكون بنظرتهم، على الرغم من وجاهة الأسباب التي تحتم اهتزاز قناعاتهم، يسارعون الى الرد بما يلي:

١ – ان مرحلة تلك الحرب كانت تتميز بالجزر لا بالمد، على مستوى حركة التحرر العربي والأنظمة الوطنية. وبالتالي، فقد حالت طبيعة المرحلة، بين حركة التحرر العربي والوقوف الى جانب المقاومة.

٢ – ان الحرب في لبنان... لم تؤد الى نفس النتائج. فقد وقف قسم كبير من اللبنانيين، في نفس الخندق الفلسطيني ضد اللبنانيين الانعزاليين؛ مستبقين احتمال الرد، بأن للبنان وضعاً فريداً لا ينسحب على النطاق القومي كله، بأن يقولوا أن للأردن أيضاً، بل ولكل قطر، وضعه الخاص فلا يجوز سحب ما جرى هناك على ما يجري هنا.

إلا أن الملاحظة الأساسية، التي لا نملك إلا أن نشير إليها هنا، هي أن منطق بعض القوميين، الذي لا يتفق مع ما ذهب اليه مؤلف «الفكر السياسي الفلسطيني»، ظل منطقاً نظرياً تعميمياً مجرداً. أي أنه ظل أسير التنظير، ولم يتخط هذه الحدود، إلى مجال البحث الأكاديمي والعلماني الموضوعي المنهج –

والاستثناءات قليلة جداً بل ونادرة - بل ولم يتخط التنظير المنطلق من بديهيات خاصة لا عامة - أي من مقولات يعتبرها القوميون وحدهم من البديهيات، ولا يعتبرها غيرهم كذلك - وبالتالي، فتنظيرهم يقع في فخ اللاعلمانية، بالاضافة إلى أن منطقهم لا يعتمد الدراسات السياسية - السوسيولوجية الميدانية. ولا شك في أن منطق فيصل حوراني اعتمد منهجاً علمياً موضوعياً حين لم يكن يصل الى نتائجه إلا بعد دراسة مقدماته.

إن نظرة سريعة على عناوين بعض المقالات والمحاضرات، حول العلاقة بين القومية العربية أو حركة التحرر العربي والقضية الفلسطينية أو المقاومة، تكفي للتدليل على ما قلت؛ فهي تطرح أموراً أقرب إلى الشعارات منها الى البحوث والدراسات المنهجة منهجاً علمياً. ومن هذه الشعارات مثلاً: «فلسطين ضمانة اللقاء القومي» الذي صار عنوان مقال كتبه معن بشور، ولم يقل فيه كيف تكون فلسطين ضمانة اللقاء القومي، بل اكتفى بعبارات من مثل: «وإذا كانت المسألة الوطنية في أي قطر عربي هي مسألة متلازمة مع المسألة القومية، فان الوطنية في فلسطين هي في قلب القضية القومية، بل هي احدى تعبيراتها الساطعة الواضحة» (**صوت الجماهير**، بيروت، ١٩٧٨/١١/٧). فهذه العبارة تدل على انطلاق بشور من افتراضه أن خلفية منطلقه انما هي قائمة على مسلمات بديهية، وبالتالي خلَت هذه العبارة من كيف ولماذا: كيف توصل بشور الى هذه النتيجة، ولماذا تكون المسألة الوطنية متلازمة مع المسألة القومية' ولماذا تكون الوطنية في فلسطين هي في قلب القضية القومية؟ فاذا كانت مثل هذه «المنهجية» تغيب عن كتابات معن بشور القومية، والتي تعتبر نسبياً من أكثر الكتابات القومية التصاقاً بالقضية الفلسطينية وتفهماً لها، فما بالك بالآخرين؟ ونقرأ لبشور أيضاً، وفي نفس المقال: «ذلك أن الوطنية الفلسطينية تقوى بالقومية العربية ويشتد عودها وتقترب من تحقيق أهدافها، تماماً مثلما هي التي تحرك باستمرار المشاعر القومية وتلهبها وتعبئها على طريق الوحدة » (**المصدر نفسه**). وهنا أيضاً، يعمم بشور بديهياته ويغيب السؤالان: لماذا وكيف. ماذا لو قامت دولة وحدة فعلاً، ورأت في حسابات السلطة السياسية لها، أن تواجد المقاومة الفلسطينية على أرضها وانطلاقها من حدودها قد يؤدي الى جرها الى معركة تفضل تأجيلها ولو الى حين، بحجة الاستعداد لها؟ أليس هذا الاحتمال وارداً؟ كيف اذن تُنظم العلاقة بين دولة الوحدة المفترضة والمقاومة الفلسطينية؟ إلا أن البديهيات هنا، أيضاً، تحل محل البحث العلمي المنهج، فنقرأ له في نفس المقال: «وقوة فلسطين وقضيتها لم تكن في يوم واحد في احتدام التناقضات العربية واشتعالها بل كانت بالأساس من ذاتها ومن التفاف جماهيرها الفلسطينية والعربية حولها، وكانت تقوى باستمرار كلما كان الموقف العربي موحداً...» (**المصدر نفسه**).

أين الأمثلة؟ أين الدلائل؟ أين البراهين المعتمدة على التحليل العلمي؟ لماذا نصل إلى النتائج قبل طرح المقدمات، وكيف ينطلق من بديهيات ليست بديهية إلا بالنسبة لتيار محدد؟ أين الدراسة الميدانية؟ أين البحوث الواقعية المادية الموضوعية؟

وتحت عنوان «استقلالية القرار الثوري الفلسطيني ضمانة استمرارية النضال الوحدوي العربي»، تتكرر المعضلة نفسها مع معن بشور. كيف ولماذا تكون استقلالية هذا القرار ضمانة لاستمرارية النضال الوحدوي العربي وما هي الحالات والوقائع التاريخية التي تدعم مثل هذا الشعار؟ هنا، أيضاً يكتفي معن بشور باعادة مسلمات لم يمنحها أحد صفة البديهية، باستثناء الذين يؤمنون بها إيماناً. نقرأ لمعن بشور تحت العنوان المذكور أعلاه: «فالاستقلالية النضالية للشعب العربي الفلسطيني اذن هي ضمانة استمرار التصادم الكفاحي مع العدو الصهيوني بغض النظر عن الأوضاع الذاتية العربية وموازين القوى في الصراع مع العدو، وبالتالي هي ضمانة استمرار المعركة القومية اللاهبة مع أعداء هذه الأمة، هذه المعركة وحدها القادرة على توحيد المشاعر والطاقات، واسقاط الصغائر والحساسيات، واطلاق الآمال والامكانات، بل هي المعركة المؤهلة لخلق القاعدة الراسخة لوحدة النضال العربي التي هي أساس نضال الوحدة» (بشور، **في سبيل الوحدة العربية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص١٨٣). وهنا من السهل أن نلاحظ عدم الترابط المنهجي بين المقدمة والنتيجة، قبل، ثم بعد، كلمة «وبالتالي». ثم كيف: هل نستطيع

فعلاً بعد استقراء دقيق للتجربة العروبية أن نقول أن المعركة تؤدي إلى «اسقاط الصغائر والحساسيات».. لا نظن ذلك، والواقع القريب يشكل أكثر من برهان. ويقول بشور أيضا: «... وكما أنه لا يمكن لثورة فلسطينية حقيقية ان ترى مستقبلها الظافر واكتمال دورها التاريخي، وتحقيق أهدافها الوطنية والقومية خارج حركة الوحدة العربية، فان أي وحدة عربية حقيقية لا يمكن أن تتحول الى اطار احتواء أو وصاية على النضال الفلسطيني، لأن احتواء الثورة الفلسطينية والوصاية عليها هما حاجة الضعفاء، الخائفين من وهج الثورة واشعاعها وتفاعلاتها، الحريصين على مراعاة القوى الخارجية، بينما الوحدة تساوي القوة والمنعة والثقة بالنفس والاستقلال المتعاظم عن الارادة الأجنبية» (**المصدر نفسه**). فكيف توصل بشور إلى هذه «الضمانة»؟ انه هنا يتحدث عن ما ينبغي أن يكون، دون أن يتحدث عن ما يحتمل أن يكون، أو ما قد لا يكون إلا عكس ما ينبغي أن يكون.

.. لقد استطاع فيصل حوراني في اثارته لقضايا كثيرة، بالغة الحساسية، أن يحرم من يرغب في الرد عليه، ناقداً، من نعمة السهولة، لأنه من الصعب التصدي لطروحاته، المسلحة بأدوات البحث الأكاديمي الدقيق، بمجموعة من النتائج والبديهيات النسبية (!) والشعارات.

مؤنس منيف الرزّاز

جراح الغيارى على عدم تشرد الحلم

حيدر حيدر، التموجات، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠. ١٨٨ صفحة

«التموجات» لحيدر حيدر، رواية أصّر المؤلف على اعتبارها «قصتان» كما جاء في الغلاف مع أنني وجدتها رواية حقيقية، لا تنقصها لا اللحمة ولا السدى.

وهي كرواية، أو كقصتين كما شاء المؤلف أن يسميها، تتجاوز غالبية نتاجه السابق، إن لم نقل كله، ليس من ناحية الجودة والاتقان، ولكن من ناحية الصدق والدفء المتدفق في شرايينها. وهي، بشكل خاص، تحكي عذابات الفنان، مطلق فنان، وهو يعاني من مرارة القهر والتشرد والمنفى. مرارة الرعب الكامن في الأعماق، من طلقة تفاجئه في ظلام الليل أو رأد الضحى، فتسكت كل ما كان يود قوله، قبل أن يودّع دنيا العذابات التي يعيشها.

أكثر ما يخشاه القابضون على زمام الامور، في قارة ما ، **لّما تكتشف بعد**، هو الكلمة، صدقها وحرارتها، خاصة إذا كانت مغسلة بالدم، نزفا أو رسيسا. لأن جاهل الشيء عدوه، وما أكثر الجهلة فيما بينهم. ولهذا فهم لا يغفرون لصاحب الكلمة. يخافون حتى من صمته.

ما أقسى ألا يسمح لك حتى بالصمت في دنيا الله الواسعة!.. «التموجات» تعالج عمليا القضية الفلسطينية في زمنها الراهن، ولا بد وأنها تحيط، بلغة هي أقرب إلى الرمز الواضح، بعض امتداداتها وآثارها عربياً. وهو رمز لا يخفى على القاريء، نصف الأريب...

الجزء الأول من الرواية «قصتان» يعالج مرحلة الخروج، ثم ما أعقبها في الداخل والخارج، مع التركيز على لبنان وبيروت منه بالذات. في هذا الجزء تفاصيل أحسن اختيارها، لتؤدي ما يطلب منها قصصياً. وبلغة هادئة، لا مجال فيها لرهص أو عرض عضلات. لقد حاول الكاتب، هنا، الوصول إلى الآخرين، دون إسفاف، وهو أمر يلغي المقولة التي «يتلطى» وراءها بعض الكتاب الذين تعوزهم أدوات الفن، فيلقون إلينا بسقط المتاع، بحجة الوصول إلى الآخرين. فاذا نتاجهم منشورات تعيسة، حافلة بكل ضحل ومجوج.

حيدر استطاع، هنا، أن يكتب للآخرين، دون أن يضحي بأصول الفن القصصي. وهذا، بحد ذاته، إنجاز طيب.

ثمة أخطاء مرعبة أحياناً، على صعيد اللغة، هي ولا شك، ناجمة عن التصحيح أو الطباعة، لأن الكاتب، عرفناه دائماً، متمكنا من اصول اللغة، لدرجة كثيراً ما أخذنا عليه، اغراقه في مساربها... إلا أنه أمر لا بد من ملاحظته، رغم أننا جميعا، طالما عانينا منه الأمرين.

أيضا هناك بعض المفارقات، أو ما يشبه الاخطاء، على صعيد المعلومات، والتي يبدو أن الكاتب لم يدققها كثيراً. فعلى سبيل المثال، فقد جاء في الرواية عن الشيخ فرحان السعدي ص١٣:«لقد أعدموا الشيخ فرحان السعدي، وهو ابن ثمانين عاماً، لأنه يحتاز بندقية قديمة كانت معلقة على جدار غرفته».

والحقيقة أن السعدي، واحد من أبرز رفاق القسام. وقد حاول بعد استشهاد رفيق سلاحه أن يقوم بانتفاضة مسلحة في منطقة نابلس وطولكرم، إلا أن انقطاع الامدادات عنه، في الاردن وسوريا، نتيجة لاتصالات تمت بين الانجليز والفرنسيين تلك الأيام، واضطراره إلى الأخذ باسلوب الاغتيال السياسي لارهاب الأعداء، أدى الى ضياع ما قام به. خاصة وانه كان ابن ثمانين عاماً فعلاً، وكان عليه أن يقود ويدرب ويقاتل وهو في تلك السن، مما أوهن جسده. «لقد أجهزوا عليه، ذلك الشيخ الطيب الجليل، فاجأوه في فراش العلة، وحوله نفر قليل من صحبه، وقد عذبوه طويلاً، ليعرفوا أسماء تنظيمه ومصادر امداداته، فلم يبح بحرف واحد. واقتادوه إلى ساحة الاعدام وهو شبه جثة». (**عز الدين القسام**، طبعة ثانية، دار الطليعة).

إذن، قضية البندقية القديمة المعلقة على جدار غرفته، لا يجوز أن تختصر حياة، انسان كالسعدي، بهذه السهولة.

في واقعة الهجوم على حيفا سنة ١٩٤٨، جاء في الصفحة ٣٤ أن «اليهود» زجوا بخمسة عشر ألف مقاتل. ثم يحكي عن قصف المدينة بالمدفعية، في الوقت الذي كانت تجري فيه معارك عنيفة بالسلاح الأبيض بين الصهيونيين والمدافعين عن المدينة.

وتقديرنا أن العدد مبالغ فيه، لانه لم تكن لدى الطرفين في تلك الأيام، أعداد كبيرة كهذه حتى يزجوا بها في معاركهم، كما أن عملية قصف العدو للمدينة بالمدفعية، في الوقت الذي كان يلتحم فيه في معركة شوارع، وبالسلاح الأبيض، مع المجاهدين، عملية تلغيها أبسط القواعد العسكرية، لأن المدفعية في مثل هذه الحالة لا بد وأن تصيب المدافع والمهاجم معاً. ومن المعروف أن المدفعية تمهد للهجوم، وتسكت حين يبدأ الالتحام.

وفي الصفحة ٤١ يقول الكاتب: «عبد القادر، وهو جريح، قطع الجبال والفيافي في الشام، حتى وصل إلى فلسطين... واستشهد». عبد القادر، حين ذهب من دمشق إلى القدس، ثم في اليوم التالى إلى القسطل لم يكن جريحاً اطلاقاً. لقد جرح قبل ذلك بعشرة أعوام، وغادر جريحاً إلى الشام ومن بعدها إلى بغداد... إلى آخر سيرته.

طبيعي، أن مثل هذه «الهنات الهينات» لا تلغي جمال الاسلوب والصور المفعمة بالرقة، التي تتتالى بين هذه وتلك.

أما «التموجات»، فهي، حسب تصنيف الكاتب عمل أدبي، اسلوبا ومضامين، حافل بكل رائع وجميل. للشعر فيها رصيد كبير. والاحساس فيها، تجاه الأحداث، عنيف متوتر وجارح.

هذا الجزء، رأى فيه البعض، صعوبة أدبية، لم نر لها أثرا. وهو لا يعدو، أن يكون امتدادا معمقاً لما سبق. ثمة شخصيات، أجاد الكاتب صياغتها وطرحها، خاصة غيلان الدمشقي وبشر القراوي وريم.

لقد تناول القاص، موضوعة على غاية من الحساسية. إنها مشكلة بعض الثائرين الحقيقيين، الذين يتحولون في المدن الكبيرة، أو في مواقع السلطة، إلى رواد ملاهٍ ليلية وهواة مظاهر وبذخ. وتجرفهم مقادير الحياة الجديدة. يصحون من حين لآخر، صحوات مجفلات، ليعودوا إلى الانغماس في حمأة ما وصلوا إليه بعيدا عن طموحات الثائريين وأحلامهم.

وهو لا يتورع عن التحدث، ببساطة جارحة، عن مملكة ما ، في المدينة الكبيرة، التي يفترض فيها أن تكون بؤرة ثورية حقيقية فاذا هي مسرح للقتلة والحشاشين و...

طبعا الصورة ليست بهذه القتامة، إلا أن مرارة الفنان تجعله يبالغ في تأثره بكل ما يحرص عليه، ألا يصيبه التشوه .

لسنا هنا، في مجال الدخول في معادلة اشعال شمعة بدل أن نسب الظلام، ولكننا أيضا، لا نرضى، إذا تعاملنا مع الأشياء بهدوء وعمق، أن نسلط كل أضوائنا على العاهات فقط ونترك كل ما عداها.

تاريخ الثورات في العالم، حافل بالايجاب والسلب، ولو أن الحريصين على تلك الثورات، أهملوا جانبا على حساب الآخر، لتشردت كل مشرد.

لقد وضع الكاتب أصابعه العشرة، في الجرح، وذهب بعيدا، الأمر الذي يدعونا إلى كثير من الفكر والدراسة، مع ضرورة عدم اهمال ملاحظتنا السابقة.

كل المقولات، يمكن أن تحرّف وتشوه، إن لم يمسك القادرون على الامساك، بالعصي في موضع التوازن الدقيق. كما حصل في مقولة «التحرر الميداني» التي حولت ريم إلى فوضوية قاسية على نفسها وعلى كل ما في الوجود من قيم.

نهاية بشر الغزاوي الذي هو أصلاً يعقوب شحادة،كانت قاسية إلى حد الرعب. فقد ذهب ضحية الاغراق في المتع والملذات. ولم يترك لقضيته إلا ساعات الفراغ ليلوك الكلمات القديمة، التي كانت تعيش في دمائه ونسي أغلبها الآن. يرميها بلا مبالاة واستهتار.

لقد قتلته امرأة، وعميلة للأسف.

ثمة لمسات كاوية في الرواية، كأن يربط الكاتب بين ساحل غزة وساحل طرطوس في التقاء أمواج البحر في بيروت «الرملة البيضاء»: «بين الصحراء التي اغتسلت فيها الغزلان، والمدن البعيدة، امتداد بحر لا يعبر، وغيلان الدمشقي، من شرفة الرملة البيضاء، يرى البحر الممتد جنوبا حتى غزة، وشمالاً حتى طرطوس، وتحت الشمس، يرى البحر الذي انشطر بأعصار الريح الاسرائيلية والريح العربية...» ثم: «في الذاكرة لمعت شواطىء طرطوس الحزينة، فخفق القلب الحزين،سقطت من العين لؤلؤة إمتلأت بها صدفة...»

صورة هذه حزينة وكاوية. ولكن، من يستطيع أن يمنع الحزن من التسرب إلى أعماق الفنان،وعبر الصور الجميلة وربما المشوشة أحيانا، حين يرى إلى كل أحلام الشباب، وإلى أيام عمره تتهاوى تباعا تحت الأقدام الوحشية، أقدام وحوش بربرية لا علاقة لها بالافراس ولا الفرسان.

أخيرا، فصلا «الانسحاب» و«المسافات» أخذا بكاملهما، تقريبا، من كتاب «الطريق إلى تل الزعتر» الصفحات (٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣): الأمر الذي اقتضى بالضرورة اشارة، ولو خجولة إلى ذلك في متون الرواية.

ومع أن الكاتب لا ينكر هذه الحقيقة، إلا أنه لم يثبتها كما هو مفروض بحجة أن جو الرواية لا يحتمل ذكر المراجع. قد تكون وجهة نظره معقولة. إلا أننا، وفي حال أخذ مقاطع برمتها من كتاب منشور ومعروف، نرى أنه لا بد من ذلك برغم تبرير المؤلف.

«التموجات» لحيدر حيدر، تبقى من أعذب الأعمال الأدبية التى ظهرت في الآونة الأخيرة، والتي تعالج القضية الفلسطينية والقضية العربية، ككل، من زوايا خاصة ومختلفة عن المألوف.

إن العمل الأدبي، يظل أكثر قدرة علي خدمة القضية، وايصالها إلى الجماهير، برغم افتقاده أحيانا إلى الدقة العلمية، هذا إذا كان عملاً حقيقيا، لا يستغل القضية لتمرير بعض الأعمال العرجاء على حسابها.

عاصم الجندي

شهريـــات

المقاومة الفلسطينية - عسكرياً

نشـاط رجال المقـاومة داخـل الأرض المحتلة والتحركات الاسرائيلية-الانعزالية في الجنوب والساحل

ظلت الأوضـــاع العسكريـة في الجنوب عـلى ما كانت عليه: فقد واصل كل طرف، من الطرفين، قصف مواقع الطرف الآخر، بالمدفعية الثقيلة، في كـل من القطاعـات التـاليـة: الغربي والأوسط والشرقي، وحدثت في بعض المواقع عمليات اقتحام قام بها الكوماندوس الاسرائيلي، في حين واصل الطيـران الاسرائيـلي تحليقه في المجال الجـوي اللبناني. أما على صعيد الـداخل، فقـد واصلت المجموعات الفلسطينية المسلحة من رجال المقاومة عملياتها الناجحة في الأرض المحتلة ضد الجيش الاسرائيلي وسلطات الاحتلال، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

١ - نشاط رجال المقاومة في الداخل

بتاريخ الخميس ٦/١١/١٩٨٠، أعلن نـاطق عسكـري فلسطيني أن الفدائيـين الفلسطينيـين تمكنوا من زرع عبوة ناسفة مـوقوتـة شديـدة الانفجار، داخل حديقة «دنينل» في الجزء المحاذي لمبنى بلدية القدس؛ وأنه، وقبل موعد انفجارها بوقت قصير، تم اكتشافها وتفجيرها في مكانها على يد خبير المتفجرات. ونتيجة لذلك، قامت الشرطة الاسرائيلية بتطويق مكان الحـادث: حيث شنت حملة اعتقالات بين صفوف المواطنين العرب بحجة الاشتباه بهم. وقد وقعت عدة خسائر مادية في بعض المباني المجاورة (**وفا**، ١٧/١١/١٩٨٠).

وبتاريخ ١٣/١١/١٩٨٠، قتـل شخصان في مخيم الشاطىء في غزة على يد مجهولين. وذكرت مصادر الشرطة الاسرائيلية أن أسباب القتـل، باعتقادها، تعود إلى محاولة ردع المواطنين عن التعـاون مـع السلطـات الاسـرائيليـة (ر.إ.إ.، العدد ٢١٩٨، ١٤و١٥/١١/١٩٨٠). وفي تعليقها على الحادث هذا، قالت الاذاعة الاسرائيلية أن الرجلين، وهما صاحب مقهى وأحد زبائنه، قُتلا على يد رجلين غير معروفين، وأن الأمر يتعلق بعملية اغتيال سياسية. وأشارت كذلك، إلى أن منفذي العملية ليسوا من داخـل المنطقة، بـل هم من خارجها (**السفير**، ١٥/١١/١٩٨٠).

وبتـاريـخ ١٨/١١/١٩٨٠، أعلـن مصـدر عسكري مسؤول في الثورة الفلسطينية، أن أوامر صدرت تقضي بتصفية أحد المتعاونين، من العرب، مع سلطات الاحتلال، ويدعى محمد حميد أبـو وردة، ونتيجة لذلك تم اغتياله صباح يوم الثامن عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، أثناء تواجده في مبنى بلـدية جبـاليا في قطـاع غزة. وأضاف المصدر أن الثورة الفلسطينية اتخذت هذه الخطوة بعدما وجهت إليه، دون جدوى، العديد من التحذيرات. وقد تضمن البيان الصادر عن قيادة الثورة الفلسطينية نبذة عن حياة العميل، فأشير إلى أنه كان قد اعتقل في مصر، في الخمسينات، بتهمة

التجسس لصالح العدو، وقد أمضى في السجون المصرية قرابة العشر سنوات، وأنه بعد مبادرة السادات سافر إلى القاهرة لاعلان تأييده لها، واتضح أنه شارك أيضاً في العديد من النشاطات لصالح العدو الاسرائيلي (وفا، ١٨/١١/١٩٨٠). وفي تعليقها على الحادث، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية أن شابا دخل مكتب أبو وردة وأطلق النار عليه من مسافة قريبة، وأضافت، أن السلطات الاسرائيلية فرضت منع التجول في المنطقة فور وقوع الحادث، وحضر إلى جباليا الجنرال «داني مات» منسق الأعمال في الأرض المحتلة، في هيئة أركان الجيش الاسرائيلي، وأوضحت الاذاعة أيضا أن «أبو وردة» يعتبر من الشخصيات القليلة التي أعلنت دعمها لمبادرة السادات. وفي إشارة إليه، ذكرت الصحف الاسرائيلية أن جميع الذين اغتيلوا معروفون بتعاونهم مع السلطات العسكرية الاسرائيلية (النهار، ٢٠/١١/١٩٨٠).

ومساء يوم ٢٥/١١/١٩٨٠، قام الثوار في الداخل بمهاجمة باص عسكري اسرائيلي، خاص بإحدى المجموعات الاستيطانية على الطريق الواقعة بين قرية دير الحطب ومخيم عسكر القريب من نابلس. وقد جاء، في البيان العسكري الفلسطيني الخاص بهذه العملية ما يلي: «إن ثوارنا فاجأوا الباص المذكور بالأسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية: حيث تمكنوا من احداث عدد من الاصابات بين أفراد العدو». وأضاف البيان: «أن أحد ركاب الباص حاول اطلاق النار من داخله، غير أنه لم يتمكن من ذلك بسبب كثافة النيران الموجهة عليهم، ونتيجة لذلك قام العدو بتطويق المنطقة، حيث عمد إلى اعتقال العديد من المواطنين العرب بحجة علاقتهم بالهجوم المذكور» (وفا، ٢٦/١١/١٩٨٠).

وفي تل - أبيب، أورد ناطق إسرائيلي أن مجهولين أطلقوا النار على باص للركاب على طريق إيلون موريه، مما أدى إلى إصابة سائق الباص ومرافقه، واضاف المصدر الاسرائيلي قائلاً: «ان الباص كان يشق طريقه عائداً إلى مستوطنة «كدوميم»، وأنه عند مروره بجوار مخيم للاجئين أطلقت عليه النار فجأة، مما تسبب باصابة السائق ومرافقه بجراح طفيفة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٠٦، ٢٥ و٢٦/١١/١٩٨٠).

٢ - النشاطات والتحركات العسكرية الاسرائيلية - الانعزالية في الجنوب اللبناني

بتاريخ ٧/١١/١٩٨٠، قامت الطائرات الاسرائيلية بشن سلسلة غارات جوية على منطقتي صور والنبطية سقط نتيجتها ٣٣ مواطنا بين شهيد وجريح، وقد استمرت الغارات هذه من الساعة الواحدة والدقيقة الأربعين حتى الساعة الثانية بعد الظهر، وكانت قلعة الشقيف التي يتواجد فيها مقاتلو القوات المشتركة، هدفا رئيسيا للطائرات: إذ تعرضت، وحدها، لنحو ثماني غارات أدت إلى تهدم قسم من طابق القلعة العلوي، وقد تسببت الغارات بأضرار مادية لحقت بأكثر من ١٦ منزلاً (السفير، ٨/١١/١٩٨٠). وذكرت مصادر اخرى أن ٤ قتلى و٢٢ جريحا سقطوا نتيجة للغارة الجوية التي جاءت في اعقاب قصف مدفعي عنيف ومتبادل تعرضت له ليل الخميس - الجمعة مناطق النبطية وحاصبيا ومرجعيون والقليعة. ومما يذكر أن هذا القصف الذي تخلله اطلاق صواريخ على مستعمرة كريات شمونة الاسرائيلية، أسفر عن سقوط شهيد وجرح سبعة مواطنين (النهار، ٨/١١/١٩٨٠).

وفي منتصف ليل الأحد - الاثنين ٩ و١٠/١١/١٩٨٠، قصفت مدفعية الميليشيات الانعزالية منطقة حاصبيا، فسقطت قذائف على حارة العين اصابت إحداها مدافن طائفة الروم الأرثوذكس وأحدثت فيها أضراراً جسيمة، كذلك سقطت قذيفة اخرى بين المنازل فعطلت شبكة الكهرباء وحطمت نوافذ بعض الأبنية. كما انفجر لغم اسرائيلي مضاد للأفراد زرع في إحدى مناطق العرقوب وتسبب في بتر ساقي جندي تابع للقوات الدولية (المصدر نفسه، ١١/١١/١٩٨٠).

وبعد ظهر يوم ١٣/١١/١٩٨٠، قصفت مدفعية الميليشيات مدينتي صور وصيدا، حيث وقعت، نتيجة لذلك، خسائر بشرية ومادية. ففي مدينة صيدا، قتل مواطنان وجرح تسعة أشخاص أخرين. وفي مدينة صور، أدى القصف إلى سقوط جريح واحد. أما الأضرار المادية فاقتصرت على إصابة حوالي عشرين منزلاً و١٢ سيارة (السفير، ١٤/١١/١٩٨٠).

وفي تل - أبيب، صرح ناطق عسكري اسرائيلي بـأن دوريـة اسـرائيليـة قتلـت، فجـر يـوم ١٣/١١/١٩٨٠، فدائيين فلسطينيين تسللا، عبر الحدود اللبنانية، إلى نقطة قريبة من مستوطنة مسكاف عام الاسرائيلية. وقال الأهالي في قرية عديسة اللبنانية المجاورة للمستعمرة المذكورة أن الاشتباك بين الطرفين بدأ في الاولى بعد منتصف الليل، وانتهى فجراً، وقد سمعت أثناءه زخـات كثيفة من الأسلحة الرشاشة المختلفة الأنواع، كما شوهدت قنابل مضيئة فوق المنطقة. وفي الصباح، تبين أن فدائيـين اثنين قتـلا على بعـد ٧٠٠م مـن الشـريط الحـدودي. وفي بيـروت، أدلى نـاطق عسكري بـاسم «الجبهة الـديمقـراطيـة» بتصريح أعلن فيه أن الفدائيين ينتميان إليها، وأن إحدى المجموعات اصطدمت، وهي في طريق عودتها مـن الـداخـل، بكمـائـن الـعـدو (النـهـار، ١٤/١١/١٩٨٠).

وليلة السبت - الأحد، ١٥ - ١٦/١١/١٩٨٠، قصفت الميليشيات الحدودية منطقة الحاصباني وجورة النبعة التـابعة لحـاصبيا، حيث سقطت قذائف، بعضها فـوسفوري، مشعلـة حرائق في بساتين الزيتون. وفي الوقت نفسه، تعرضت بلدة مرجعيون وضواحيها لقصف مدفعي من مواقع «القوات المشتركة» في منطقة قلعة الشقيف، وقد استمر التراشق المدفعي بين الطرفين أكثـر من ساعة (**المصدر نفسه**، ١٧/١١/١٩٨٠).

وحوالي الساعة السابعـة من مساء الاثنـين ١٧/١١/١٩٨٠، خـرقت الميليشيات الانعـزالية الهدنة التي كانت قد بدأت يوم الأحد بمناسبة عاشوراء، حيث قامت مدفعيتها بقصف مدينة صور بالمدفعية الثقيلة من عيار ١٥٥ ملم، مما أدى إلى وقوع بعض الخسائر المادية. وقد أعلن نـاطق عسكـري باسم القـوات المشتركـة أن التحالف الاسرائيلي الانعزالي قام بقصف منطقتي النبطية وأرنون، ثم عمد إلى توسيع رقعة القصف لتشمل مناطق البص والمعلية والقليلة، وقد استمر القصف حتى سـاعة متقـدمة من الليـل. كمـا أشـارت المعلومات الصحافية إلى أن بلدة حاصبيا تعرضت، في الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم نفسه، إلى عملية قصف مدفعي سقطت بنتيجتها ثلاث قذائف داخل البلدة، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي وتصـدع بـعض البيـوت (**المصـدر نفسـه**، ١٨/١١/١٩٨٠).

وفي منطقة الشريط الحدودي، تحدثت الأنباء عن حدوث اشتباك داخل المنطـقة بين مجموعة من الفدائيين وعناصر من الميليشيات الانعزالية. وأن جنود الكتيبة الهولندية التابعة لقوات الامم المتحدة اعتقلوا سبعة فدائيين كانـوا يحاولـون الدخول إلى المنطقة ذاتها. وقد تم الافراج عنهم لاحقـاً بـعـد مصـادرة أسلحتـهـم (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٠٠، ١٧و١٨/١١/١٩٨٠). وقد أصدر الناطق العسكري باسم القوات المشتركة بيـانـاً أوضح فيه ان التحالف الصهيوني - الانعزالي قام في الساعة السادسة وخمس وعشرين دقيقة بقصف مدفعي على منطقة النبطية، كذلك أشار الناطق إلى أن القصف امتد، لاحقاً، وشمل مناطق أرنـون والبص والـمعليـة والقليلـة (**وفـا**، ١٨/١١/١٩٨٠).

وعن حشود التحالف الاسرائيلي - الانعـزالي واستعداداته العسكرية، أفـادت المعلومـات أن الميليشيات والقوات الاسرائيلية عمدتا إلى إنشاء المزيد من المواقع العسكرية المتقدمة، وكذلك إلى حشد المزيد من الآليات العسكرية خصوصاً في مثلث الرجمين في القطاع الغربي، وقد دعمت هذه القوات مواقعها بمدفعية من عيار ٧٥ و١٣٠ ملم. وفي هذا الخصوص، قام «أبو اسكندر»، مسؤول الميليشيات في منطقة عين إبل - رميش، يرافقه عدد من ضباط المخابـرات الاسرائيليـة العاملـين في الشريط الحدودي بتفقد تلك المواقع (**السفـير**، ١٨/١١/١٩٨٠).

وفي ١٨/١١/١٩٨٠، هاجمت قوة من الجيش الاسرائيلي قواعد للفدائيين في جنوب لبنان. وقد أشارت الأنباء إلى استشهاد ستة مقاتلين وسقوط أربعـة عشر جريحـاً آخرين. وذكـرت الاذاعـة الاسرائيلية أن هذه العملية تمت لاحباط ما ينوي الفدائيون القيام به. وفي بيروت، أعلن ناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية أن القوات الاسرائيلية قصفت المنطقة الساحلية تمهيداً لعملية انزال في منطقة صور، وأن قوات الفدائيين أحبطت محاولة الانـزال هـذه (ر.إ.إ.، الـعـدد ٢٢٠١، ١٨و١٩/١١/١٩٨٠).

وعلى صعيد آخر، أعلن الرائد سعد حداد، قائد الميليشيات، أن الفدائيين عادوا إلى قلعة الشقيف، وأنهم يعملون على إصلاح المواقع التي تضررت نتيجة لغارات السلاح الجوي الاسرائيلي. هذا، وقد أعلنت حالة التأهب في القرى التابعة للشريط الحدودي خوفا من استئناف الفدائيين اطلاق نيرانهم باتجاهها (**المصدر نفسه**).

وبتاريخ ٢١/١١/١٩٨٠، أشارت الأنباء إلى أن قوة من مدفعية الميليشيات تدعمها خمس قطع مدفعية اسرائيلية، توغلت في داخل الأراضي اللبنانية في الشريط الحدودي، وقصفت منطقة صور ومحيطها بشكل عنيف، مما تسبب في حدوث أضرار مادية جسيمة لحقت بالمنازل والممتلكات الاخرى. وأضافت المصادر الصحافية التي نقلت هذه الأنباء أن القصف شمل مناطق مخيم الرشيدية، رأس العين والشواكير، وأن مصدره كان مواقع مدفعية الميليشيات في قريتي طير حرفا وظهر البياضة، وكذلك مواقع مدفعية الدبابات الاسرائيلية في مزرعة دير حنا والبياضة ومثلث الرجمين (**السفير**، ٢١/١١/١٩٨٠). وجاء في الصحيفة نفسها، أن اهالي قريتي علما الشعب والناقورة رفضوا الانضمام إلى جانب الميليشيات الانعزالية فلم يقوموا بمهام الحراسة الدورية في قراهم. وقد تم هذا على الرغم من التحذير الذي صدر اليهم من ضابط المخابرات الاسرائيلية في المنطقة. وليلة الخميس – الجمعة، جرى تراشق مدفعي بين مواقع الميليشيات في كل من القليعة ومرجعيون ومواقع القوات المشتركة في أرنون وكفر تبنيت. وقد تعرضت قلعة الشقيف، بدورها لقصف مدفعي كان مصدره مواقع المدفعية الثقيلة المرابطة في «محلة سدانه» (**النهار**، ٢٢/١١/١٩٨٠).

وبتاريخ ٢٢/١١/١٩٨٠، جرى تبادل قصف مدفعي في القطاع الأوسط بين القوات المشتركة وقوات الميليشيات الانعزالية، وقد بدأ هذا القصف منذ الساعة الثانية عشرة ظهرا واستمر حتى الساعة الثالثة. وقد تساقطت القذائف في مناطق النبطية وقلعة الشقيف وأرنون ، ونتيجة للتبادل هذا، وقعت بعض الأضرار المادية (**المصدر نفسه**، ٢٤/١١/١٩٨٠).

وفي اليوم نفسه، قامت الطائرات الاسرائيلية بعدد من الطلعات الجوية فوق المناطق اللبنانية. وفي الساعة العاشرة والنصف صباحاً، حلقت الطائرات على علو منخفض فوق منطقة صور مخترقة حاجز جدار الصوت، كذلك حلقت حوالي الظهر ولمدة ربع ساعة فوق منطقة النبطية (**السفير**، ٢٤/١١/١٩٨٠).

وفي بيروت، صرّح ناطق عسكري باسم القوات المشتركة أن طائرتين اسرائيليتين قامتا، في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين، بالتحليق فوق سماء العاصمة بيروت، وأن المقاومات الأرضية للقوات المشتركة تصدت لهما وأجبرتهما على الانكفاء باتجاه الأراضي المحتلة. وأشار البيان إلى أنه، وفي الوقت نفسه، حلقت طائرات اخرى معادية فوق مدينة صور، حيث قامت المقاومات الأرضية بالتعامل معها لمنعها من تحقيق أهدافها (وفا، ٢٤/١١/١٩٨٠).

وفي ما يتعلق بالتحركات الاسرائيلية في منطقة الشريط الحدودي، أفادت المعلومات أن القطاع الشرقي شهد تحركات إسرائيلية برية كثيفة، وأنه قد سُجل دخول اليات إسرائيلية إلى المناطق الممتدة من كفركلا حتى المجيدية. كما لوحظت تحركات اخرى حول المنطقة المحيطة ببلدة كفرشوبا. وأفادت المعلومات أيضا أن القوات الاسرائيلية قامت باطلاق نيران رشاشاتها الثقيلة من مواقعها في تلال شبعا الشرقية باتجاه محيط بلدة كفرشوبا الجنوبي وقد استمر اطلاق النار مدة نصف ساعة تقريبا ابتداء من الساعة الخامسة صباحا. وعن هذه التحركات، أعلن مصدر عسكري في القوات المشتركة، أن القوات الاسرائيلية تقيم تجمعات عسكرية في وادي عين التين وجبل حميد قبالة بلدة ياطر ومحور رشاف في القطاع الأوسط، بحيث جرى تسييج هذه التجمعات بالأسلاك الشائكة (**السفير**، ٢٥/١١/١٩٨٠).

وفي بيروت، أعلن الناطق العسكري باسم القوات المشتركة أن زوارق العدو قامت، في الساعة الثالثة وخمس وأربعين دقيقة فجرا، بفتح نيران مدافعها، باتجاه منطقة الصرفند وعدلون؛ وأن القصف توقف في الساعة الرابعة وعشر دقائق. وقد أدى ذلك إلى حدوث بعض الأضرار المادية الطفيفة. وأضاف الناطق أن زوارق اسرائيلية شوهدت، في الساعة الحادية عشرة والنصف ليلاً،

تجوب البحر قبالة الشاطىء في منطقة الزهراني، وكان يرافقها طيران مروحي (وفا، ٢٥/١١/١٩٨٠).

وفي الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم ٢٥/١١/١٩٨٠، سقطت قذيفة مدفعية من عيار ١٣٠ ملم بالقرب من الثانوية الرسمية على طريق استراحة صور، مما أدى إلى نشوء جو من الحذر والاستنفار في المدينة. كما حاولت، فجر اليوم نفسه، زوارق حربية اسرائيلية التقدم باتجاه شاطىء عدلون على طريق صور، غير أن مدفعية القوات المشتركة حالت دون ذلك.

هذا، وكانت المياه الاقليمية على طول امتداد الشاطىء، ابتداء من رأس العين حتى وادي الزينه، قد شهدت تحركات للزوارق الاسرائيلية، كما قامت الطائرات الاسرائيلية بالتحليق، على علو منخفض، فوق مدينة صور والمخيمات وقد جوبهت بنيران المضادات الأرضية، كذلك حلق الطيران ذاته فوق مدينة صيدا قبل ظهر اليوم نفسه (**السفير**، ٢٦/١١/١٩٨٠).

وفي القطاع الشرقي، توتر الوضع نتيجة تقدم دبابات اسرائيلية إلى مرتفعات كفرشوبا، وقد اعلنت القوات الدولية حالة الاستنفار في صفوفها، بينما كانت الطائرات المروحية الاسرائيلية تحوم فوق المنطقة. كذلك ذكر قادمون من منطقة الشريط الحدودي أنهم شاهدوا اليات اسرائيلية محملة بالجنود في مزرعة المجيدية، وأن عددها كان مرتفعاً بشكل ملحوظ. ومما يجدر دكره، أن القوات الاسرائيلية تستخدم هذه المزرعة كمركز تجمع لآلياتها (**النهار**، ٢٦/١١/١٩٨٠).

وفي بلدة إبل السقي الحدودية، لا تزال قيادة القوات النرويجية التابعة للامم المتحدة تحقق في مسألة اختفاء احدى سياراتها العسكرية، وكانت عناصر من الميليشيات الانعزالية قد خطفتها قبل أيام إلى بلدة مرجعيون. وفي اشارة إلى الحادثة، ذكر ضابط المعلومات في الكتيبة أن المعلومات المتوفرة، تؤكد وجود السيارة في منطقة سعد حداد (**المصدر نفسه**).

وفجر ٢٧/١١/١٩٨٠، تسللت وحدة كوماندوس اسرائيلية الى بلدة برعشيت الواقعة في قضاء بنت جبيل وقامت بنسف منزلين وسلب مبلغ قيمته ١١ ألف ليرة لبنانية. واثر هذه العملية، قام الأهالي بالطلب من القوات الدولية، بضرورة تأمين الحماية لهم وإلا «فلتنسحب». وقد سرد الأهالي كيفية حدوث العملية، فقالوا: ان القوات الايرلندية تتمركز عادة عند مدخل البلدة، وقد حدثت عملية النسف على مرأى ومشاهدة هذه القوات التي لم تحضر إلى مكان الحادث إلا بعد مرور ساعة على وقوع الحادث (**السفير**، ٢٨/١١/١٩٨٠).

وفي منطقة صور، أفادت التقارير الأجنبية أن دوريات إسرائيلية مؤللة تجوب قرى الشريط الحدودي خصوصاً في قرى يارين ومروحين والزلوطية والظهيرة والبستان وام التوت، وقد أكدت القوات الدولية مصداقية هذه المعلومات. ومن جهة ثانية، قامت الزوارق الحربية الاسرائيلية بفتح نيران رشاشاتها الثقيلة باتجاه ساحل صور – الرشيدية، كما حاولت هذه الزوارق عند الفجر، الاقتراب من شواطىء البقبوق، جل البحر، القاسمية، غير أن مدفعية القوات المشتركة منعتها من ذلك. كذلك أشارت معلومات اخرى إلى أن القوات الاسرائيلية تقوم بإجراء مناورات في بلدة الخيام مستخدمة الآليات، وقد استمرت هذه المناورات طيلة ليل أمس الأول ٢٦/١١/١٩٨٠. (**المصدر نفسه**).

وعلى صعيد آخر، اشير إلى استمرارية توتر الوضع في القطاع الشرقي، وإلى أن الآليات الاسرائيلية التي تمركزت في تلال كفرشوبا لم تنسحب منها. كما ذكر، أيضا، أن المواقع الاسرائيلية المشرفة على شبعا استمرت، أمس، في إطلاق نيران رشاشاتها الثقيلة باتجاه اطراف البلدة ومراكز القوة النرويجية، كما أن منطقة نبع ابل السقي تعرضت بدورها لرمايات غزيرة من رشاشات مصدرها منطقة الخيام (**النهار**، ٢٨/١١/١٩٨٠).

وإثر عملية خطف تعرض لها شاب من سكان بلدة العديسة، ادعت الميليشيات الانعزالية أن عناصر من جيش لبنان العربي قامت باختطافه وهددت بقصف القرى والمدن الجنوبية في حال عدم إطلاق سراحه، إثر ذلك سيطرت أجواء الحذر على المنطقة الجنوبية (**السفير**،٢٩/١١/١٩٨٠).

على صعيد آخر، قامت الطائرات الاسرائيلية قبل الظهر بالتحليق على ارتفاع منخفض فوق مدينة صيدا والمخيمات المحيطة بها، وقد امتد التحليق إلى الشمال، حيث حلقت هذه الطائرات فوق مخيمي البداوي والبارد، وقد تصدت المقاومات الأرضية لها (المصدر نفسه).

ومن جهة اخرى، وردت معلومات تفيد، أن القيادة العسكرية الاسرائيلية عمدت إلى اخضاع مواقع المدفعية الثقيلة للميليشيات، منذ مطلع الاسبوع الجاري، لرقابتها، وقد اتخذت القيادة الاسرائيلية هذه الخطوة كإجراء لضبط المليشيات، بعد أن سببت لها تصرفات هذه الأخيرة إحراجا في المحافل الدولية، وذُكر أن الغاية من هذا الاجراء هو ضبط كل حركة عسكرية داخل منطقة الشريط الحدودي، وبالتالي توجيه الضربات التي تعتبرها القيادة الاسرائيلية في مصلحتها، ومناسبة لها (النهار، ٢٩/١١/١٩٨٠). وعلى صعيد آخر، جرى اجتماع بين القيادتين الدولية والاسرائيلية في مستعمرة المطلة، لتأمين «هدنة قطف الزيتون» في منطقة حاصبيا، وتم الاتفاق بهذا الشأن مع الاسرائيليين؛ وذلك طبقا لما ذكره أحد ضباط الطوارىء في القوة النرويجية، الذي قال انه لم يكن هناك أي دور للرائد سعد حداد في هذا الشأن (المصدر نفسه). وفي اليوم التالي، أشارت المعلومات إلى أن الميليشيات الحدودية خرقت هذه الهدنة: حيث قامت مدفعيتها بقصف منطقة الحاصباني مما أدى إلى احداث حرائق في كروم الزيتون. وكان المزارعون وقتها يعملون على قطف محصولهم. وأضافت المعلومات أن القصف امتد بعد ذلك ليشمل منطقة برغز ولمدة ثلث الساعة، وقد أدى القصف إلى احداث بعض الأضرار المادية في المنازل (النهار، ٣٠/١١/١٩٨٠) وفي مدينة صور، عقد في مقر الارتباط الفلسطيني، اجتماع ضم ضباطا دوليين وآخرين عن المقاومة: حيث قدّم مندوب المقاومة احتجاجا على عدم تأمين الحماية المطلوبة للسكان المدنيين في مواجهة الميليشيات، وأشار إلى أن القوات المشتركة مضطرة، في حال عدم تأمين الحماية المطلوبة للمواطنين، إلى تأمينها بنفسها، وفي رده، أكد أحد ضباط الطوارىء الدوليين أن القوة الدولية قوة محايدة، وبالتالي فهي ليست مع أي طرف من الأطراف المتنازعة، وأنها بالتعاون مع الأهالي ستعمل، قدر الامكان، على ضبط الامور (المصدر نفسه).

الانزال الاسرائيلي على الساحل

فجر الأربعاء ٣/١٢/١٩٨٠، قامت قوة محمولة بحراً من الكوماندوس الاسرائيلي بعملية إنزال استخدمت لتنفيذها زوارق مطاطية في منطقة تقع بين شاطىء الدامور والسعديات. ونفذت عملية ضد مواقع الفدائيين في المنطقة. وقد استغرقت العملية زهاء ساعة ونصف الساعة، فقد ابتدأت حوالي الساعة الثانية فجراً وانتهت بانسحاب القوة الاسرائيلية قرابة الساعة الثالثة والنصف من فجر اليوم نفسه، وقد سبق تنفيذ هذه العملية قيام الطيران الاسرائيلي بطلعات استطلاعية فوق منطقة الجنوب يوم الثلاثاء ٢/١٢/١٩٨٠ وخاصة فوق مدينة صيدا وجوارها والمخيمات المحيطة بها وقرى قضاء الزهراني (السفير، ٣/١٢/١٩٨٠).

وقد أوردت وكالات الأنباء تفاصيل الاعتداء، وذكرت أن زوارق اسرائيلية اقتربت بعد منتصف ليل الثلاثاء/الأربعاء ٢و٣/١٢/١٩٨٠، من شاطىء السعديات فأطلقت باتجاهها رمايات من أسلحة مضادة. وبعد فترة، عاودت الزوارق الاقتراب وتمكنت، قبالة مفترق الدبية، من إنزال زوارق مطاطة فيها عدد من رجال الكوماندوس تسللوا الى شاطىء صخري تكسوه أشجار الصبار، وهناك كمنوا للسيارات المارة على الطريق، فيما كانت زوارق إسرائيلية متوقفة في عرض البحر قبالة تلال صخرية تقع بين رأس الدامور والسعديات. وأطلقت عناصر المكمن النار على سيارة «مرسيدس ١٨٠» رقمها ٣١٩٩٨٣ كانت تمر على الطريق فأصيب ثلاثة من ركابها بجروح واصطدمت بجذع شجرة. وذكر أن اثنين من الركاب توفيا متأثرين بجراحهما. كذلك مرت سيارة مرسيدس بيضاء، فأطلقت عليها النار مما أدى إلى مقتل اثنين من ركابها. وسرعان ما تنبهت دوريات القوات المشتركة التي تجوب المنطقة ليلا، وتمكنت دورية منها من اكتشاف مكان وجود المكمن واشتبكت مع الاسرائيليين، وما لبث نطاق التراشق أن اتسع بحيث شمل مجموعة مواقع على طول شاطىء السعديات والجية، راحت تتبادل

إطلاق القذائف الصاروخية والرمايات الثقيلة مع الزوارق الاسرائيلية المتوقفة، واشتركت مدفعية القوات المشتركة في التراشق الذي استمر ساعة ونصف الساعة. وخلال تبادل اطلاق النار، تمكّن رجال الكوماندوس من الانسحاب، وكان بينهم عدد من المصابين، إذ وجدت على الطريق بقع من الدم. وتوجه المنسحبون في زوارق المطاط الى الزوارق المتوقفة في عرض البحر التي كانت تطلق قذائفها باتجاه الشاطىء. وقد تعرض المنسحبون لرمايات مباشرة اضطرَّت الاسرائيليين إلى الاستعانة بطائرات الهليوكبتر التي كانت تحلق فوق المنطقة، وقد وجَّهت هذه الطائرات رشاشاتها إلى مواقع «القوات المشتركة» ومرابض مدفعيتها. وتبين فيما بعد، أن سيارة عسكرية أصيبت بقذيفة وسقط فيها قتيلان، فيما أصيب أربعة آخرون بجروح بينهم مدنيان. وأصيبت سيارة مدنية أخرى بقذيفة مباشرة وكان فيها اثنان فقتل السائق، وأصيب مرافقه بجراح خطرة (النهار، ١٩٨٠/١٢/٤).

وفي بيروت، أدلى ناطق عسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة ببيان ذكر فيه أن العدو الصهيوني قام، حوالي الساعة الثانية من فجر اليوم، بمحاولة إنزال في نقطتين على الشاطىء بين منطقتي الدامور والسعديات من زوارق بحرية تحرسها مدمرة حربية وعدد من الطائرات المروحية، وعلى الفور اشتبك ثوارنا مع القوات المعادية: الأمر الذي أفشل عملية انزالهم هذه وأوقع بالعدو خسائر في الأرواح، إضافة الى اصابة أحد زوارقه البحرية، وفي الوقت نفسه، قامت زوارق أخرى بانزال قوة من أفراد الكوماندوس الاسرائيليين في نقطه أخرى قريبة من السعديات. وقد تصدَّت القوات المشتركة لهذه القوة واشتبكت معها في معركة ضارية، وحين أحس العدو بأن قواته تواجه نيراناً كثيفة استعان بالطائرات المروحية والزوارق، وبأحدى مدمراته الراسية في عرض البحر، حيث راحت مجتمعة تقصف المنطقة قصفاً تمشيطياً، مما أدى الى اصابة سيارتين مدنيتين وتدميرهما وسقوط أربعة شهداء وثلاثة جرحى فيهما.

وبعد حوالي ساعة ونصف الساعة من الاشتباك والقصف الكثيف، استطاع العدو إجلاء قوة الانزال إضافة الى الخسائر التي لحقت به في الأرواح والمعدات، وقد نتج عن هذه المعركة سقوط اثنين من أبطالنا شهداءً واثنين من الجرحى سقطوا في منطقة المواجهة بعد أن أبلوا في القتال ضد العدو بلاءً رائعاً وفوتوا عليه تحقيق أهدافه. أما خسائر العدو، فقد كانت كبيرة في الأرواح، حيث استطاع العدو اخلاءها تحت غطاءٍ من القصف الكثيف دام أكثر من ساعة وشمل كامل المنطقة بما فيها مناطق المساندة (وفا، ١٩٨٠/١٢/٣). وقد علق مصدر فلسطيني في بيروت على العملية الاسرائيلية بقوله: «إن عملية السعديات ما هي إلا جزء من سياسة العدو في تكثيف عدوانه على الشعبين الفلسطيني واللبناني بدفع كامل من الولايات المتحدة الأميركية، خصوصاً أنها على أبواب هذه الادارة الجديدة التي يقف على رأسها رونالد ريغان المعروف بحماسته الشديدة في مساندة العدوان الصهيوني وبتشجيعه استعمال القوة واللجوء الى العدوان والجريمة» (النهار، ١٩٨٠/١٢/٤).

وفي تل – أبيب أعلن ناطق اسرائيلي أن قوة من الجيش الاسرائيلي نفذت الليلة الماضية ١٩٨٠/١٢/٢، عملية ضد أهداف للفدائيين تقع الى الشمال من صيدا. وقتل عدد من الفدائيين وأصيب آخرون ولم تقع إصابات بين قوات الجيش (ر.إ.إ.، العدد ٢٢١٢، ٢و١٩٨٠/١٢/٣). وقد أفاد مراسل الاذاعة الاسرائيلية باللغة العبرية أن القوة الاسرائيلية وصلت الى أهدافها عن طريق البحر. وهبط الجنود على الشاطىء الى الجنوب من بلدة الدامور على بعد حوالي ٧٠ كيلو مترا شمالي رأس الناقورة. واستطاع رجال القوة تمييز سيارتين تنقلان فدائيين فدمروهما. ورد الفدائيون باطلاق نيران غير مركزة من مواقعهم في المنطقة، كما ردت قواتنا على مصادر النيران، وباتجاه مواقع أخرى كانت معروفة مسبقاً. كما قصفت سفن سلاح البحرية، بدورها، مواقع الفدائيين في المنطقة المذكورة. وقال الناطق باسم الجيش الاسرائيلي، أن تلك العملية تدخل ضمن نطاق عمليات الردع التي ينفذها الجيش الاسرائيلي ضد الفدائيين لشل نشاطهم في المنطقة ولاحباط مخططاتهم الرامية لتنفيذ عمليات لهم في اسرائيل. وقد عادت قواتنا الى قواعدها سالمة بعد أن نفذت المهمة. (المصدر نفسه). والجدير بالذكر، أن هذه

العملية الاسرائيلية هي كسابقاتها من العمليات التي نفذت على الشاطىء في ١٥/٨/١٩٨٠ و١٩/٩/١٩٨٠ في كل من صور والرشيدية. وقد تم تنفيذ هذه العمليات ضمن إطار السياسة التي عاد رئيس الأركان العامة الاسرائيلي وأكد عليها في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست. فقد قال الجنرال «ايتان» أمام أعضاء تلك اللجنة قبل بضعة أسابيع، أن الجيش الاسرائيلي سيطارد الفدائيين بحيث لن يعرفوا من أين تأتيهم الضربة التالية (**المصدر نفسه**). أما قائد العملية، فقد ذكر أن دقة التخطيط للعملية أتاح تنفيذها كاملة وبصورة جيدة على الرغم من بعض التعقيدات التي واجهناها (**المصدر نفسه**). وفي رده على سؤال وجه اليه حول العملية قال الجنرال ايتان: «إن العملية كانت ناجحة وحققت جميع الأهداف المحددة لها، كما أن مستوى التنفيذ كان عالياً، فجيشنا جيش متطور وفعال ومنظم جداً، ونحن قادرون على تنفيذ مهام كهذه أفضل من أي جيش آخر». وأضاف قائلاً: «أن عملية الجيش ضد الفدائيين تأتي في نطاق السياسة التي يتبعها الجيش الاسرائيلي للتشويش على تحركاتهم ونشاطهم ضد اسرائيل، فقد أثبتت العملية نجاحها ونجاعتها حيث يلاحظ ركود في نشاط الفدائيين فهم ينكمشون على أنفسهم لتأمين الحماية ويقومون بحفر الخنادق والتحصينات، وهذا مانريده نحن». (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢١٣، ٣و٤/١٢/١٩٨٠).

وفي بيروت اعتبر رئيس الحكومة السيد شفيق الوزان، في معرض ادانته الاعتداء الاسرائيلي الجديد، «أن هذا الاعتداء له معناه بعد اجتماع لجنة الهدنة، وأنه يأتي ضمن مخطط واضح الأهداف» (**النهار**، ٤/١٢/١٩٨٠).

وفي صيدا عقدت القيادة المشتركة للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية اجتماعا بتاريخ ٤/١٢/١٩٨٠ برئاسة المهندس مصطفى معروف سعد، وناقشت الأوضاع العسكرية والسياسية في الجنوب وتوقفت أمام الاعتداء الاسرائيلي الأخير في السعديات. وقال بيان صدر عن الاجتماع: «إن هذه الاعتداءات تترافق مع حشود عسكرية اسرائيلية في منطقة الشريط الحدودي، حيث تتخذ أشكال احتلال لمواقع جديدة في الأراضي اللبنانية هدفها تعزيز الوجود وأحكام السيطرة الاسرائيلية المباشرة على المنطقة والتدخل في كل شؤونها» وأضاف «أن القيادة استغربت موقف السلطة حيال كل الاعتداءات التي يتعرض لها الشعبان اللبناني والفلسطيني» (**المصدر نفسه**، ٥/١٢/١٩٨٠). وفي بيروت، أوردت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» أن منظمات المقاومة الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية شيعت ظهر ٤/١٢/١٩٨٠، الشهداء الذين سقطوا في العملية الاسرائيلية على شاطىء السعديات فجر الأربعاء الماضي. وقد شارك في التشييع كبار قادة فصائل المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية وقائد «جيش لبنان العربي» (**المصدر نفسه**).

المقدم الطيّار
حسين عويضة

المناطق المحتلة

الغليان يسود المناطق المحتلة

شهدت المناطق المحتلة، في الفترة الأخيرة، موجة جديدة من أعمال العنف والاضطرابات، جعلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تفقد أعصابها وتطلق النار على المتظاهرين من طلبة الجامعات والمدارس دون أيّ تمييز؛ الأمر الذي أدّى إلى وقوع العديد من الإصابات بين صفوف الطلبة والمواطنين. كما شهدت تلك المناطق إجماعا وطنيا واسعا تمحور حول معارضة طرد رئيسيّ بلديتيّ الخليل وحلحول، وحول استنكار الإجراءات التعسفية التي اتخذتها السلطات ضدهما. إضافة إلى هذا، شهدت منطقة غزة بالذات عمليات تصفية جسدية لبعض العملاء المتعاونين مع سلطات الاحتلال.

أسبوع فلسطين

أعدّ مجلس الطلبة في جامعة بيرزيت الترتيبات لعقد «أسبوع فلسطين»، بحيث يتم فيه القيام ببعض النشاطات الفنية التي تعبّر عن التراث الفلسطيني. ولكن السلطات الاسرائيلية التي تخشى، كعادتها، إبراز أي تراث أو اثر فلسطيني، طلبت، حسب ما تقوله مصادر الحكم العسكري، إعطاءها برنامجا مفصلاً لما سيتمّ القيام به في المناسبة. ولكن شيئا من هذا لم يحدث، فقد أقام الطلبة هذا الأسبوع الذي اشتمل على معرض للاعلانات والملصقات والكتب، وعلى إلقاء العديد من الخطابات التي كانت، حسب المصادر الإسرائيلية، متطرفة للغاية. ورأت هذه المصادر أن الخطابات ألقيت بإيحاء من المنظمات المختلفة المؤيدة لـ م.ت.ف. (هارتس، ٢٠/١١/١٩٨٠).

وخلال الاحتفالات، طلب الحكم العسكري إزالة الأعلام الفلسطينية، واستجاب الطلبة لذلك، مستعيضين عن تلك الأعلام بأعلام فلسطينية صغيرة وضعوها على ملابسهم. وبالرغم من ان الحكم العسكري منع دخول طلبة جامعة النجاح إلى حفلة الافتتاح، دخل هؤلاء وامتلأ المكان بكامله. وخلال الاحتفال، قال أحد الخطباء في كلمته: «نبعث بتحياتنا إلى شعبنا الصامد في جنوب لبنان»، وبتحياتنا إلى زعيم م.ت.ف.، ياسر عرفات. هذا، وقد ألقيت، في الاحتفال، الاشعار والأناشيد الوطنية الفلسطينية. وتحدث الخطباء عن الشهداء ونددوا بسلطات الاحتلال وبسياسة الابعاد والطرد؛ وكذلك تم التنديد بسياسة فرض الإقامة الجبرية على الزعماء ورؤساء البلديات، وبمناحيم بيغن وشركائه الذين يسعون، حسب أقوال أحد الطلاب إلى «أخذ فلسطين بكاملها». إضافة الى هذا، ندّد الطلاب بالسلطات الأردنية، وبالحكام الرجعيين في العالم العربي (المصدر نفسه).

نتيجة لذلك، قامت سلطات الاحتلال بمحاصرة جامعة بيرزيت، ومن ثمّ أقدمت على اقتحامها مطلقة بعض العيارات الناريّة في الهواء؛ وذلك من أجل السيطرة على الاضطرابات فيها، ولم تسمح للصحافيين بالدخول إلى المكان. وقد بدأت الاضطرابات بعد أن رشق الطلاب السيارات بالحجارة، وسدّوا الطريق المؤدية إلى البلدة. وقد

حدث ذلك بالرغم من الإفراج عن أعضاء مجلس الطلبة الذين اعتقلوا إثر أحداث أسبوع فلسطين (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٠٤، ٢٣و٢٤ /١١/ ١٩٨٠). وكان الحاكم العسكري قد أصدر أمرا بإغلاق جامعة بيرزيت لمدة أسبوع، وذلك بحجة أن إدارتها لم تف بتعهداتها بمنع التظاهرات والاجتماعات داخل حرمها. وقد صدر أمرالاغلاق بعد بدء «أسبوع فلسطين» الذي تمّ تنظيمه من قبل الطلبة.

وقد عمّت التظاهرات والصدامات مع سلطات الاحتلال معظم مدن الضفة الغربية وقراها، ففي القدس، على سبيل المثال، تظاهر مئة طالب ثانوي، بالقرب من بوابة نابلس، وقذفوا سيارات الشرطة بالحجارة، مما أدى إلى جرح شرطيين. وخلال التظاهرة، حمل المتظاهرون أعلاما فلسطينية، وردّدوا هتافات تدعو لقيام دولة فلسطينية. وعندما دخل الشبّان شارع صلاح الدين، أسرع التجار وأغلقوا حوانيتهم، وأحاط المتظاهرون بأحد ضباط الشرطة الذي أطلق بعض العيارات الناريّة في الهواء، لإنقاذ نفسه. واعتقلت الشرطة حوالي عشرة متظاهرين. وفي وادي الجوز، في القدس الشرقية، تظاهر عشرات الطلاب ضد الحكم العسكري ودولة إسرائيل، وأحرقوا دواليب السيارات وعرقلوا حركة السير (المصدر نفسه، العدد ٢٢٠٥، ٢٤و٢٥/١١/ ١٩٨٠).

أمّا في نابلس، فقد جرح جندي وأصيب اثنان من الطلاب أثناء تفريق تظاهرة طلاب كلية النجاح. وقد ردّ مراسل الاذاعة الاسرائيلية أسباب التظاهرات، إلى الشعور بالإحباط في الضفة الغربية الذي تزايد، لدى سكانها، بسبب عقد القمة العربية من غير اشتراك م.ت.ف. فيها. ولكن سكان الضفة الغربية يرون عكس ذلك تماما فهم لا يجدون علاقة بين التظاهرات التي حدثت في الأيام الأخيرة في المناطق المحتلة، وبين مؤتمر القمة الذي عقد في عمان. وفي نابلس أيضا، أعرب الطلاب عن استيائهم من أحداث بيرزيت ورام الله وبيت لحم، فتجمهروا في ساحة الكلية للاحتجاج. وبعدها جاء الجيش وفتح النار عليهم، كما يقول موسى الجيوسي عضو مجلس الأمناء في كلية النجاح. أمّا رواية الحكم العسكري للحادث، فتختلف عن هذه الرواية، فقد جاء فيها أن دوريات من الجيش هوجمت بالحجارة من داخل الكلية ممّا أدّى إلى جرح أحد الجنود في رأسه وهذا ما جعل زميلًا له، كان بجانبه، يفتح النار، ممّا أدّى إلى إصابة اثنين من الطلاب داخل الكلية (المصدر نفسه، العدد ٢٢٠٦، ٢٥و٢٦/١١/ ١٩٨٠).

ومن جهة ثانية، جرحت الطالبة الثانوية سحر موسى ابراهيم من البيرة، بعد ان أطلقت عليها دورية اسرائيلية النار، أثناء تظاهرة قامت بها الطالبات في الشارع الرئيسي في المدينة. وقد جاءت تظاهرة الطالبات في البيرة، ردا على أمر السلطات بإغلاق كلية بيرزيت. وقامت سلطات الاحتلال باعتقال ثلاثة من مجلس الطلبة فيجامعةبيرزيت، وبقيت كذلك عشر طالبات من المدرسة الثانوية في البيرة، رهن الاعتقال (دافار، ١٨/١١/ ١٩٨٠).

ردود الفعل على التظاهرات

أدّت التظاهرات التي عمت الضفة الغربية إلى ردود فعل عنيفة لدى مختلف الأوساط الاسرائيلية الحاكمة. فقد تمّ، في أعقاب تلك التظاهرات، عقد اجتماعات أمنية وحكومية نوقشت فيها الأوضاع، من حيث أسبابها ونتائجها، وكذلك دراسة الأساليب القمعية الواجب اتخاذها لقمع هذه التظاهرات. وكان هناك من أشار إلى أن تلك الأحداث قد وجِّهت من قبل م.ت.ف.؛ حيث جاء توقيتها مع موعد انعقاد مؤتمر القمة العربي في عمان. وقالت بعض الجهات الأمنية الاسرائيلية: «إن أعمال الشغب الأخيرة في [الضفة الغربية] يجري توجيهها من قبل م.ت.ف. وإن القرارات الجديدة التي طبّقناها في الضفة والقطاع، قد أحدثت فراغا». وإزاء تعاظم الأحداث في الضفة الغربية، جرت مشاورات على مستوى عال في الجهاز الأمني اشترك فيها نائب رئيس الحكومة، يغئال يادين، ونائب وزير الدفاع مردخاي تسيبوري، والجنرال داني مات وقادة الضفة الغربية وغزة (المصدر نفسه، ١٩/١١/ ١٩٨٠). كما تعتقد جهات أمنية كبيرة، أن «منظمة التحرير الفلسطينية تزيد من التحريض في الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل خلق اضطرابات في المناطق، ومواجهات بين قوات الأمن وبين السكان المحليين». وقد تمّ استعراض الأحداث في المناطق، في الجلسة التي عقدها الجهاز الأمني، برئاسة القائم بأعمال وزير الدفاع، يغئال يادين، بالاشتراك مع نائب

الوزير مردخاي تسيبوري، ورفائيل إيتان، ونائبه يكو تيئيل آدم، ومنسق العمليات في المناطق الجنرال مات وجهات عسكرية وأمنية أخرى (يعقوب أيرز، **معاريف**، ١٩/١١/١٩٨٠).

كما تقوم شعبة العمليات في الأركان العامة، إضافة إلى فرع البحث والتطوير في وزارة الدفاع، بدراسة مسألة وضع اجراءات خاصة لتفريق التظاهرات التي تواجه قوات الأمن في المناطق المحتلة. ويدَّعي رجال الحكم العسكري في الضفة الغربية أن الاجراءات المسموح بها الآن، غير كافية؛ فقد أصبح الكثير من المتظاهرين في المناطق المحتلة، يتسلحون سلفا بقطع من القماش تحميهم من الغاز المسيل للدموع. وفي بعض الأحيان، يقوم بعضهم، خلال التظاهرة، بإمساك قنابل الغاز ويقذف بها باتجاه الجنود. وتقول مصادر الحكم العسكري أن الطلقات المطاطية التي يطلقها الجنود على المتظاهرين، ليست فعّالة؛ حيث أن مداها قصير جدا، ولم تعد تخيف المتظاهرين. وأن مدافع رش المياه ليست فعّالة دائما، لأن مناورة السيارة التي يثبت مدفع رش الماء عليها، محدودة. وقد وقعت حالات في الأزقة الضيّقة في مدن الضفة الغربية، كان المتظاهرون فيها أسرع من السيارة المذكورة وأنشط منها بكثير. وبالرغم من الرش بالماء، استمرت أعمال الشغب، وظهر جنود الجيش الاسرائيلي كأنّهم عاجزون عن فعل شيء. وفي ضوء ذلك، بدأت وزارة الدفاع وشعبة العمليات في الأركان العامة، بمشاركة فرع البحث والتطوير التابع لوزارة الدفاع، وبالتشاور مع أجهزة أمنية مختلفة، بالبحث عن حلول أنجع تساعد رجال الحكم العسكري في المحافظة على النظام، وفي الوقت نفسه أيضا، تحافظ على كرامة جنود الجيش الاسرائيلي وتحميهم من وقوع إصابات في صفوفهم. وفي هذه الأثناء، أصدر نائب وزير الدفاع أوامره بتكثيف اطلاق النار، بعد التحذير، كي لا يبدو التحذير مجرّد تهديد أجوف؛ حيث سيقترن بالتنفيذ (ر.إ.إ.، العدد ٢٢١٠، ٣٠/١١ و١/١٢/١٩٨٠).

وقد علق الجنرال مات، منسق العمليات في المناطق المحتلة، على التظاهرات والصور التي نقلتها أجهزة التلفزيون الاسرائيلية وَالأجنبية، والتي ظهر الجنود الاسرائيليون فيها وهم يطلقون النار، من على سطوح المنازل، على المتظاهرين، فأشار إلى أن الصور التي عرضت في التلفزيون عن تظاهرات الطلاب في رام الله هي صور مزيفة وملفقة، لأنَّ الجنود الذين صوروا في الشريط الذي عرضهم وهم يطلقون النار من فوق السطوح، لم يكونوا أنفسهم الذين أطلقوا النار على أرجل الطلاب المتظاهرين. وأشار إلى أنه لا توجد سياسة حازمة في المناطق المحتلة، وأن تصعيد الوضع الأمني له عدة عوامل هي:

– إعادة رؤوساء البلديات المطرودين بهدف الاستماع إلى استئنافهم.

– مؤتمر القمة في عمان.

– ميول م.ت.ف. الواضحة إلى تأزيم الوضع، رداً على تدني سمعتها بعد محاولتها الفاشلة للتوسط بين العراق وإيران.

وأضاف مات، أن لجنة التوجيه الوطني ما زالت تنشط، عبر لجانها الفرعية، بالرغم من أن رؤوساء البلديات البارزين قد أبعدوا، سواء لأنهم طردوا أم لأنهم أصيبوا بجراح وغادروا البلد، بل زادت اللجنة من نشاطاتها. وقال أيضا: «ان اللجان الفرعية ... تعمل على ما يبدو، تحت أسماء عادية كلجان تهتم بالشؤون التربوية والثقافية، بينما هي تهتم، عمليا، بمسائل سياسية» (المصدر نفسه، العدد ٢٢٠٧، ٢٦و٢٧/١١/١٩٨٠).

ومن جهته، علق شموئيل سيغف على الأوضاع السائدة في المناطق المحتلة بقوله: «إن الرصاصات التي أطلقت هذا الأسبوع باتجاه سيارة الباص التي كانت تقلّ الأولاد من ايلون موريه إلى كدوميم، قد أشعلت «الضوء الأخضر» لدى مختلف الجهات الأمنية العاملة في المناطق. وقد فعلت ذلك، بصورة أشد فعالية مما فعلته مظاهرات الطلبة في بيرزيت ونابلس؛ حيث جاءت الطلقات باتجاه «باص الأولاد» بمثابة دليل على أن هناك يداً رئيسية تقوم بتوجيه خرق النظام في «يهودا والسامرة» وأنها تقف وراء عمليات القتل السياسية في قطاع غزة. وإن هذه اليد هي م.ت.ف.» (**معاريف**، ٢٨/١١/١٩٨٠).

وهناك من انتقد تحميل مسؤولية الاضطرابات والأحداث، في المناطق المحتلة، لرؤساء البلديات، فقد علق أحدهم على ذلك بقوله: «إن من اعتقد

مرة، أن رؤساء البلديات مسؤولون عن المظاهرات وخرق النظام، تأكد الآن أنه مخطىء. فبسام الشكعة وكريم خلف موجودان خارج البلاد لتلقي علاج طويل، وأما فهد القواسمة ومحمد ملحم فهما في سجن الرملة، وأما بقية رؤساء البلديات فحركتهم مقيدة، ومحظور عليهم، حسب الأوامر الجديدة التي أصدرها الحكم العسكري، الخروج من نطاق القضاء الذي يعيشون فيه... وإن معظم أعضاء «لجنة الارشاد الوطني» قيد الإقامة الجبرية في مدنهم. وبالرغم من هذا كله، وبالرغم من سياسة «اليد القوية»، اندلعت موجةمن خرق النظام والتظاهرات في مدن الضفة الغربية... وقد اجتمع رؤساء أجهزة الأمن، من أجل اتخاذ قرار بصدد السياسة التي ستتّبع في الأيام المقبلة. وهم باستطاعتهم أن يقرروا سياسة اعلامية في المدارس الثانوية في الضفة الغربية، وكذلك إغلاق المدارس والجامعات ومعاقبة المذنبين حسب أقوالهم، في موجة العنف وخرق النظام. كل ذلك في المجال التقني. ولكن طالما لم يتم إيجاد حل سياسي، أو بصورة أدق، طرف الحل، فإن عمليات خرق النظام والتظاهرات والاضطرابات، ستستمر»، (يهودا ليطاني، هارتس، ٢٠/١١/١٩٨٠).

كما أصدر الطلبة في جامعة تل - أبيب التابعين للمنظمة اليسارية «كامبوس»، بيانا استنكروا فيه تصرفات الجيش الاسرائيلي والحكم العسكري تجاه المواطنين. وجاء في البيان: «إن قيام الجيش بإغلاق الجامعات، بسبب النضال من أجل الحرية، ظاهرة معروفة لدى أنظمة لا تريد إسرائيل أن تصنف في صفها؛ وإذا كان باستطاعة الحكم العسكري إغلاق جامعة بيرزيت، فإنه ليس باستطاعته أن يغلق ويلغي طموحات الفلسطينيين للاستقلال الوطني» (دافار، ١٦/١١/١٩٨٠).

الاعتراف بإطلاق النار على التلاميذ عمداً

تحدثت افتتاحية صحيفة هآرتس (٢٠/١١/١٩٨٠) عن الأحداث الأخيرة، في المناطق المحتلة وعن تصرفات الجيش الاسرائيلي نحو الكلية والمتظاهرين، فذكرت أنه، بعد بضعة أشهر من الهدوء، توتر الجوّ في المناطق مرة ثانية. فقد قتل نائب رئيس مجلس جباليا المحلي في قطاع غزة بعملية مخطط لها بصورة محكمة. وبالمقابل انتهت التظاهرات والاضطرابات في رام الله وبيت لحم بجرح عشرة طلاب بنيران الجنود الاسرائيليين. وبالرغم من أن م.ت.ف. تقف وراء العمليات في المنطقتين، إلّا أنه يجب الفصل بين الحادثين. فالقتل في غزة، وهو السادس من نوعه خلال الأشهر الأخيرة، جاء لضرب فكرة تنفيذ الحكم الذاتي في «غزة أولاً» تحت الوصاية المصرية. وإن هدف سلسلة عمليات القتل في القطاع جاءت لردع كافة الوجهاء العرب الذين يتسلون بأفكار التعاون مع المصريين. أمّا المظاهرات في الضفة، فقد جاءت لخرق الهدوء السائد منذ عدة أشهر، ولدفع قوات الأمن إلى رد فعل يكون بمثابة صب الزيت على النار. وأضافت الصحيفة، في افتتاحيتها، «أنه من الصعب الاقتناع بأقوال رئيس الأركان [التي تفيد] أنه تم استنفاد جميع الامكانات قبل فتح النار على التلاميذ. وأنه تبين لمشاهدي التلفزيون في إسرائيل يوم الثلاثاء، أن الجنود قد أطلقوا النيران من على سطوح البيوت، ومن مواقع إطلاق آمنة باتجاه التلاميذ، ويبدو أن ذلك قد تمّ بناء على أوامر من فوق وليس بسبب الخطر على حياة الجنود».

إبعاد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول

عاشت الضفة الغربية يوماً متوتراً، وقام الجيش الاسرائيلي بقمع محاولات عدة قامت للاحتجاج على قرار الحكومة الاسرائيلية، القاضي بإبعاد رئيسيّ بلديتيّ الخليل وحلحول، فهد القواسمه ومحمد ملحم. وقام الجيش الاسرائيلي بحملة اعتقالات شملت عشرات الأشخاص، واستخدم القنابل المسيلة للدموع لتفريق تظاهرات، ليس في الخليل وحلحول فحسب وإنما في بيت لحم ورام الله والبيرة ونابلس. ففي مدينة الخليل، حاصر الجنود الاسرائيليون، منذ الصباح، مقر البلدية، حيث كان مقرراً أن يعقد لقاء برئاسة نائب رئيس البلدية مصطفى النتشة للاحتجاج على قرار الابعاد. وأقام الجيش حواجز على مدخل المدينة لمنع الناس من الوصول إلى مقر التجمع، وصادر أفلام مصوري الصحف والتلفزيون الأجانب. وفرّقت القوات الاسرائيلية تظاهرات في الخليل وأريحا ونابلس وبيت لحم، رشقت فيها السيارات العسكرية بالحجارة. وأقفلت بأمر من السلطة العسكرية، حتى إشعار آخر، جامعة بيرزيت التي تظاهر نحو ألف من طلابها، وأقاموا حواجز من

الصخور، وأشعلوا أكواما من النفايات، واستخدم الجنود الاسرائيليون الغاز المسيل للدموع، وأطلقوا النار في الهواء. كذلك أغلقت ثانوية حلحول للبنات، وأعلنت مدارس أريحا وبيت ساحور الإضراب. كما فرضت السلطات العسكرية منع التجوّل في منطقة مخيم المعماري قرب البيرة بعد أن قذف الأهالي سيارات الجيش بالحجارة (النهار، ١٩٨٠/١٢/٨).

وقد علق وزير العدل موشي نسيم على قرار الإبعاد بقوله: «إن دولة إسرائيل تعيش في وضع يجعل الأمور الأمنية هي الحاسمة، إلى درجة تقتضي تجاوز الأمور والاعتبارات السياسية. وقد قلنا لأنفسنا أن إبعاد رئيسيْ بلديتين كان ناتجاً عن ضرورة المحافظة على الأمن، وإنني مقتنع بأن ذلك لصالح السكان أيضاً؛ لأن مسألة تحريض السكان على العمل ضد سلامة المواطنين ستكون أضعف في غياب رئيس البلديتين المذكورين. وأعتقد، أن هذا القرار يجب ألّا يؤثر على محادثات الادارة الذاتية، أو على اوضاع سياسية أخرى. فهو قرار يندرج في إطار صلاحية السلطة المسؤولة عن الأمن في إسرائيل». (ر.إ.إ.. العدد ٢٢١٥، ٥و١٢/٦/١٩٨٠). أمّا المحامية فيلتسيا لانغر فقالت: «ردّي هو الأسف الشديد، لأنني أعتبر هذا اليوم أسود للغاية بالنسبة للعدالة الاسرائيلية ولمحكمة العدل العليا. وأعتقد أن مستوانا السياسي لا يستطيع سوى الموافقة على قرارات الجيش والمحافظة على كرامته. وأعتقد أنه قد أبعد أشخاص من دعاة السلام أعلنوا أنهم مع التعايش ومع إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، ومع قيام علاقات حسن جوار معها». وأما رئيس بلدية غزة، رشاد الشوا، فيعتقد أن القرارسيتسبب في زيادة التوتر في المناطق المحتلة، وهو أمر غير مرغوب فيه لدى المواطنين أو لدى الحكومة. وأما رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، فرأى أن القرار قد أحدث هزة عنيفة بين المواطنين العرب، وسيزيد من تعقيد الأمور بين الشعبين العربي واليهودي اللذين يتوقان إلى إحلال السلام العادل (المصدر نفسه).

وفي الأمم المتحدة، صادقت الجمعية العامة على مشروع قرار عنيف ضد اسرائيل، بسبب طردها لرئيسي بلديتي الخليل وحلحول. وقد دعت الجمعية العامّة إسرائيل إلى إلغاء ذلك القرار وإعادة رئيسيّ البلديتين إلى منزليهما. وقد اقترعت ١١٧دولة لصالح مشروع القرار ولم تعارضه سوى دولتين هما اسرائيل والولايات المتحدة، في حين امتنعت ٢٥دولة عن التصويت، بينها دول السوق الأوروبية المشتركة التسع، وبعض الدول الغربية مثل كندا، وبعض دول أميركا اللاتينية. وقد ردّ سفير اسرائيل، لدى الأمم المتحدة، يهودا بلوم، بعد التصويت، واصفا موضوع القرار، «بأنه ذريعة للموافقة على إدانة أخرى لاسرائيل لا قيمة لها». وشرح المندوب الاميركي موقف الولايات المتحدة من القرار فقال: «إن طرد رئيسي البلديتين كان عملاً غير شرعي، وكذلك اجراءات اسرائيل الأخرى في [المناطق المحتلة]». والجدير بالذكر، أن مشروع القرار، الذي صودق عليه، لا يتطرق إلى طرد رئيسي البلديتين فقط، بل احتوى أيضاً، بنود إدانة لاجراءات إسرائيل الأخرى في المناطق المحتلة، مثل تنكيل السلطات الاسرائيلية بطلاب مدارس الضفة الغربية. كما وردت في مشروع القرار، إشارة إلى النشاط غير المنظم الذي تقوم به السلطات الاسرائيلية ضد جهاز التعليم في المناطق المحتلة (المصدر نفسه).

محاكمات واعتقالات

أثناء التظاهرات والاضطرابات التي حدثت في جامعة بيت لحم، قامت قوات الأمن باعتقال اثنين من الصحافيين كانا يغطيان الأحداث هناك. وقد أدّى ذلك إلى إثارة اهتمام منسق العمليات في المناطق المحتلة، الجنرال داني مات الذي ناقش عدداً من الموضوعات من بينها مسألة وجود الصحافيين في المناطق التي يجري فيها نشاط أمني له علاقة بالتظاهرات. وكانت أوامر مات واضحة وقاطعة، وهي تقضي بأن للصحافيين حرية كاملة بالعمل إلا عند الحاجة لإغلاق منطقة معينة بهدف السيطرة عليها. وقد تمّ التأكيد على هذه القواعد مجددا، بعد أن أبدت قوات الأمن، في الآونة الأخيرة، شغفاً كبيراً، بطرد الصحافيين من أماكن الأحداث. وقد اعتقل، خلال الفترة الأخيرة، عدد من الصحافيين الأجانب، بقي عدد منهم في المعتقل، في حين صودرت من الآخرين أفلام تلفزيونية وصحافية (ر.إ.إ.، العدد ٢٢١٨، ٩و١٢/١٠/١٩٨٠). وأصدرت محكمة العدل

العليا أمرا للمستشار القانوني للحكومة للمثول أمامها، وتقديم تبريراته عن عدم السماح لمحرري صحف الفجر والشعب والطليعة التي تصدر في القدس الشرقية من القيام بأعمالهم الصحافية. ومن المعروف أن الصحافيين قد تسلموا أوامر إقامة جديدة في قراهم بمنطقة رام الله (**المصدر نفسه**، ٢و٣/١٢/١٩٨٠). كما فرضت سلطات الاحتلال الإقامة الجبرية على السيد علي ياسين المخارزه، رئيس المجلس المحلي في الظاهرية في محافظة الخليل؛ حيث حظرت عليه مغادرة القرية بدون اذن مسبق من سلطات الحكم العسكري. كما فرضت الاقامة الجبرية على خالد العوض، رئيس بلدية قباطية المنتخب، وعلى المحامي زهير الريس من مدينة غزة (**وفا**، ٩/١٢/١٩٨٠). كما أبلغ الحاكم العسكري لمنطقة بيت لحم، أمين سر نقابة عمال بيت لحم ونائب رئيس بلديتها، جورج حزبون بقرار فرض الإقامة الجبرية عليه لمدة ستة أشهر.

ومن جهة ثانية، أصدرت محكمة عسكرية صهيونية في مدينة غزة حكما بالسجن لمدة ١٦شهرا على الشاب الفلسطيني مدحت أبو زيد البالغ من العمر ١٧عاما من سكان مخيم جباليا؛ وذلك بتهمة الانتماء للثورة الفلسطينية. كما أصدرت المحكمة العسكرية في مدينة نابلس عدة أحكام تقضي بتغريم عدد من الشبان والطلاب بغرامات مالية تتراوح بين أربعة الاف وثمانية الاف شاقل بدعوى رشق الحجارة على قوات الاحتلال ووسائل النقل العسكرية (**المصدر نفسه**، ٢/١٢/١٩٨٠). وحكمت المحكمة العسكرية في مدينة رام الله على المواطن الفلسطيني صقر عبدالعزيز سالم من مدينة بيت لحم، بالسجن لمدة خمس سنوات، بتهمة الانتماء لحركة «فتح» والتدرب على السلاح ومقاومة سلطات الاحتلال (**المصدر نفسه**، ٩/١٢/١٩٨٠). وأصدرت المحكمة العسكرية في غزة، حكما ضد أربعة طلاب تتراوح أعمارهم بين ١٦و١٨ عاما، كانوا قد اعتقلوا أثناء المظاهرات الطالبية الأخيرة التي شهدها القطاع. وكذلك حكمت المحكمة نفسها على كل من سمير سعيد عبد وعماد الصفطاوي وكامل كمال بالسجن لمدة عشرة أشهر بدعوى التحريض ضد الاحتلال والمشاركة في هذه المظاهرات. كما حكمت على الطالب باسم شعت بالسجن لمدة ستة أشهر بدعوى الاشتراك في المظاهرات المناهضة للاحتلال (**المصدر نفسه**، ٥/١٢/١٩٨٠).

وفي رام الله، فرضت السلطات الاسرائيلية غرامة قدرها ألف شاقل على أولياء أمر كل طالب يشارك في التظاهرات المعادية لإسرائيل، وهدّدت السلطات باتخاذ اجراءات أشد عنفاً في المستقبل. وأصدرت المحكمة العسكرية الاسرائيلية في رام الله حكما بسجن الطالب عثمان عوديات لمدة شهر، وغرَّمته مبلغ أربعة آلاف شاقل بسبب مشاركته في عمليات الاحتجاج الطلابية. كما أصدرت أحكاماً مشابهة على الطلبة هاني حسين اسطنبول وهاني نور الدين وأمين دبور وآمال أحمد وسهام منير رشحه وابتسام منير رشحه. كما حكمت محكمة عسكرية إسرائيلية في نابلس على أحد عشر طالبا فلسطينيا بدفع غرامات تتراوح بين ٥الاف و٧آلاف شاقل، وذلك بسبب مشاركتهم في تظاهرات ضد إسرائيل (**السفير**، ١٣/١٢/١٩٨٠).

وقد بدأ المعلمون الفلسطينيون في الضفة الغربية، إضرابا تصاعديا عن العمل، احتجاجا على الممارسات العنصرية الإرهابية ضد المدرسين والطلبة، واستنكاراً للتدخل السافر في الشؤون التعليمية الأكاديمية في الأراضي المحتلة. وورد أن أكثر من خمسة آلاف معلم أعلنوا أنهم سينفّذون إضرابا مفتوحا في حال استمرار التدخل العدواني السافر في الشؤون التعليمية، وفي حال الاستمرار في اعتقال المدرسين والطلبة وتقديمهم لمحاكمات صورية بدعوى مشاركتهم في المظاهرات الاحتجاجية الأخيرة (**وفا**، ١٤/١٢/١٩٨٠). كما أقدمت سلطات الاحتلال على هدم ستة منازل في قرية عرب المناصرة القريبة من الخليل بدعوى إقامتها بدون ترخيص. هذا، وقد أقام أصحاب المباني المهدمة بعض الخيام على أنقاض منازلهم، في حين اعتقلت قوات الاحتلال عدداً منهم لمعارضتهم قرار الهدم (**المصدر نفسه**، ١٠/١٢/١٩٨٠).

وقد كشف مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي، في الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء، أن رئيس المخابرات الاسرائيلية، إبراهام أحيتوف، وهي المرة الأولى التي يعلن فيها عن اسمه، قد

استقال من منصبه. وأبلغ بيغن الوزراء، أنه عين بدلاً منه لكن اسم رئيس المخابرات الجديد سيبقى سراً طوال مدة توليه هذا المنصب. وكان مراسل احدى الصحف الأميركية، وهو إسرائيلي، قد كتب، قبل أشهر، أن أحيتوف أبدى رغبته في الاستقالة بعد أن حاول بيغن منع إجراء تحقيق في الهجمات بالقنابل التي تمت ضد ثلاثة من رؤساء البلديات في الضفة الغربية. ونفى رئيس الوزراء النبأ في حينه، ووافق على أن يقوم أحيتوف بإجراء مقابلة إذاعية ينفي فيها النبأ بدوره ويوضح أنه طلب الاستقالة لأسباب شخصية قبل وقت طويل من هجمات القنابل التي أدت إلى بتر ساقي السيد بسام الشكعة وإحدى قدمي كريم خلف. ومن جهة أخرى، طلب موشي دايان، وزير الخارجية السابق، ويوسي ساريد، أحد نواب حزب العمل، من بيغن بصفته وزيراً للدفاع، إجراء تحقيق في سلوك الجيش الاسرائيلي أثناء منع التجول الذي فرضته السلطات العسكرية في بلدة سلواد في الضفة الغربية. ونشرت الصحف الاسرائيلية، أن الجيش الاسرائيلي ارتكب «أعمالاً وحشية» ضد سكان البلدة. وأوضحت صحيفة «هآرتس»، أن جندياً اسرائيليا سرق مبلغ مئتي دينار أردني من أحد منازل البلدة في عملية تفتيش، سيحال على محكمة عسكرية. وكان الحاكم العسكري فيها أمر بفرض منع التجول والقيام بحملات تفتيش في البلدة، عقب مقتل شخص «معروف بعلاقاته مع الإدارة العسكرية الاسرائيلية»(**النهار**، ١٥/١٢/١٩٨٠).

وأدخلت السلطات الاسرائيلية تعديلات على منح الجنسية الاسرائيلية للمواطنين في المناطق المحتلة؛ حيث جاء في أحد هذه التعديلات أنه يمكن لسكان المناطق المحتلة الحصول على الجنسية الاسرائيلية. وتحدثت عن ذلك رئيسة قسم الهجرة والتسجيل في وزارة الداخلية فقالت: «رغب بعض سكان [المناطق المحتلة]، لأسباب معينة الحصول على الجنسية الاسرائيلية. لذا فالتعديلات الجديدة تمكنهم من الحصول على الجنسية، إذا نفذوا بعض الشروط التي منها أن يكونوا مخلصين للدولة، وأن يكونوا قد أسهموا بما يعبر عن اخلاصهم لها» (ر.إ.إ.، العدد ٢١٩٩، ١٦و١٧/١١/١٩٨٠).

يسرائيل شاحاك: الضفة وغزة أصبحتا مملكة للإرهاب

أكد يسرائيل شاحاك، رئيس رابطة حقوق الانسان في إسرائيل، «أن الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، أصبحا مملكة للارهاب بفعل أعمال التعذيب والتنكيل وسياسة العقاب الجماعي التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين». وقال شاحاك في مؤتمر صحافي عقده في واشنطن: «إن الإرهاب المنظّم هذا الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، لا يقتصر على قوات الجيش، بل أن المستوطنين الصهيونيين يؤدون هم أيضاً، دورهم في هذا المجال». وأضاف: «ان المستوطنين الصهيونيين الذين زرعتهم الحكومة رغما عن أصحاب الأراضي الأصليين، بصورة غير شرعية، يمارسون حملات ارهابية واسعة ضد المواطنين الفلسطينيين مستخدمين سلاح الجيش وحمايته ». وتابع قائلاً: «ان السلطات العسكرية تعتقل المواطنين الفلسطينيين بدون تمييز فحتى الأطفال منهم يزجون في السجون ولمدة طويلة». وأوضح، «ان سلطات الاحتلال تقوم أيضا باتباع سياسة الطمس لشخصية الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال محاربة الكتب واللوحات والمعارض الوطنية، وكل ما يبرز هوية هذا الشعب وتراثه». وقال شاحاك: «إن هذه السياسة ترمي إلى إرغام الشعب الفلسطيني على قبول الاحتلال، وبالتالي إلى إذابته». وأكد في ختام مؤتمره الصحافي: «إن هذا الشعب، بجماهيره، يواصل ببسالة، نضاله العادل رغم أساليب القمع والارهاب، وهو مصمم على استعادة حقوقه، وتحقيق أهدافه القومية والوطنية، وإن كل ما تعرض له لم يثنه عن مواصلة نضاله، بل زاد من عزيمته» (**وفا**، ٥/١٢/١٩٨٠).

د. حمدان بدر

اسرائيليات

١ - وثيقة حزيران واجتماع شفاعمرو وخلفيات قرار منع انعقاد مؤتمر الناصرة

في الأول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠، وقّع مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي، بوصفه وزيراً للدفاع، الأمر الخاص الذي مُنع، بموجبه، عقد مؤتمر الجماهير العربية، الذي كان مقرراً عقده في مدينة الناصرة يوم السبت في ١٩٨٠/١٢/٦. وقد جاء في قرار المنع الذي استند إلى البند ٨٤(أ) (ب) من أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥ ما نصه: «يعلن وزير الدفاع أن أي شخص، أو مجموعة أشخاص، تعمل على عقد اجتماع، أو مؤتمر، أو أي عمل آخر، يستند إلى ما يُسمى بوثيقة السادس من حزيران (يونيو)، أو البيانات التي نشرت ووُزِّعت في اجتماع شفاعمرو الذي عقد في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، أو إلى ما قيل في فترة الاعداد للمؤتمر، أو إلى ما سيقال في المستقبل، وكل ما من شأنه أن يعبر عن التضامن والتأييد للمنظمة المسماة منظمة التحرير الفلسطينية، والتي أعلن انها منظمة ارهابية، يعلن جميع هذه الامور، اموراً غير قانونية» (و.إ.إ.، العدد ٢٢١١، او ١٩٨٠/١٢/٢، ص٣). وأضاف بيغن إلى أمر الحظر بعض التبريرات التي دفعته إلى اتخاذ قراره، معتبراً أن الدعوة لعقد المؤتمر عمل «تخريبي»، وأن منظمي المؤتمر يتعاطفون مع م.ت.ف. التي «ترمي إلى تدمير دولة اسرائيل». وان كل من يدعو إلى ضرورة إقامة دولة فلسطينية تحت زعامة م.ت.ف.، مثله مثل من يؤيد «مخطط هذه المنظمة الرامي إلى تدمير دولة اسرائيل».

وبداية، وقبل أن نستعرض الظروف والتطورات التي أدت إلى قرار إلغاء مؤتمر الناصرة، يجب التأكيد على النقاط التالية:

أولاً: كشف أمر المنع، مرة أخرى، حقيقة الديمقراطية الزائفة الموجودة في اسرائيل؛ خاصة وأن السلطات الاسرائيلية تعتبر العرب من مواطني الدولة، لهم حقوق وواجبات متساوية مع السكان اليهود.

ثانيا: أثبت القرار عجز المؤسسات والهيئات والأحزاب الصهيونية، عن تدجين السكان العرب واستيعابهم. فقد جرت محاولات حثيثة لافشال عقد المؤتمر بأساليب «ديمقراطية»؛ فعلى سبيل المثال، تم تحريك العناصر العربية المرتبطة بالأحزاب الصهيونية المختلفة، وتم أيضا تشجيع من يدعون «بالايجابيين» من العرب لتشكيل هيئات وأطر مختلفة لمعارضة فكرة عقد المؤتمر. إلا أن تلك المحاولات، جميعها، باءت بالفشل. ووجدت الحكومة الاسرائيلية نفسها في وضع حرج، خصوصا لأن عامل الوقت داهمها، فكان لا بد لها من اللجوء إلى استخدام أنظمة الطوارىء البريطانية المعمول بها منذ سنة ١٩٤٥.

ثالثاً: لم يكن القرار الاسرائيلي مفاجأة لأحد، وخاصة بالنسبة لمنظمي المؤتمر، فقد خبر هؤلاء، وخلال ٣٢ عاما من النضال، جميع الأساليب والمناورات التي تلجأ اليها السلطة في مثل هذه الحالات. وقد أكد الدكتور أميل توما، سكرتير

اللجنة التحضيرية للمؤتمر، أن الشعور بمنع عقد المؤتمر كان سائدا، خاصة بعد «فشل السلطة في منع عقد المؤتمر بالطرق الديمقراطية، حيث عجزت عن اقناع السكان العرب بعدم الاشتراك» (المصدر نفسه، ص٦).

رابعا: شكلت وثيقة السادس من حزيران (يونيو)، واجتماع شفاعمرو والاجتماعات التحضيرية، وجميع الوثائق والبيانات الصادرة عنها، برامج وخطوطا عامة للنضال، تصلح لتكون قواعد أساسية لمحورة نضال عرب الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ كلهم حولها. خاصة وأن اعداد وثيقة حزيران (يونيو)، واجتماع شفاعمرو تما بمشاركة أوسع الأوساط الشعبية ممثلة في المجالس المحلية العربية، والمؤسسات التعليمية والاكاديمية، والنقابات واللجان الشعبية العربية الأخرى. ويمكن القول، استنادا إلى خبرة منظمي مؤتمر الناصرة وحنكتهم، وأغلبهم من الذين مارسوا النشاط السياسي داخل اسرائيل فترة طويلة، أن اجتماع شفاعمرو، قد أدى، إلى حد ما ، ما كان مطلوبا من مؤتمر الناصرة القيام به.

والسؤال الذي يطرح الآن، هو التالي: ما هي المعاني والدلالات الجديدة التي حملتها التطورات الأخيرة لمواقف العرب في اسرائيل. وما هي النتائج التي توصل إليها الاسرائيليون من وثيقة حزيران (يونيو)، واجتماع شفاعمرو، مما أدى إلى اصدار أمر الحظر المستند إلى أنظمة الطوارىء؟ للاجابة على هذا السؤال، وكي تتم الاحاطة الكاملة بالموضوع، سوف نجري عرضاً ملخّصاً للمواقف السياسية الأخيرة للعرب في اسرائيل عبر وثيقة حزيران (يونيو) وقرارات اجتماع شفاعمرو، ومن ثم نعرض فهم الاسرائيليين وتفسيرهم لكل من الوثيقة والقرارات.

أولاً: على الجانب العربي

أ - وثيقة السادس من حزيران (يونيو):
جاءت وثيقة السادس من حزيران (يونيو) اثناء محاولة اغتيال رؤساء البلديات في الضفة الغربية، وابعاد عدد آخر منهم، في وقت بلغ فيه تطبيق سياسة «اليد القوية» في المناطق المحتلة ١٩٦٧، ذروته. ففي الوقت نفسه، كانت تلك السياسة تمتد لتصل إلى العرب في اسرائيل، عبر أوامر الاقامة الجبرية، وطرد العرب من الجامعات، ومصادرة اراضي عرب النقب لاقامة الانشاءات العسكرية عليها تنفيذاً لاتفاقيات كامب ديفيد، وتحت ستار اتفاقية السلام مع مصر. وتجسيداً لحقيقة وحدة النضال المشترك للشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كلها، تداعت أكثر من مئة شخصية عربية تمثل الرأي العام العربي في اسرائيل وأصدرت بيانا، أصبح يعرف، فيما بعد، بوثيقة السادس من حزيران (يونيو). ومن خلال استعراض الفقرات الأساسية الواردة في الوثيقة، يتبين مدى أهميتها في بلورة الوعي القومي لدى عرب الأرض المحتلة، والدلالات الجديدة التي تتضمنها. وأهم النقاط التي تشتمل عليها الوثيقة ما يلي:

١ - التأكيد على مشروعية مقاومة الاحتلال بالنسبة لسكان المناطق المحتلة، لأن بقاءه يقود إلى المزيد من المقاومة المشروعة، «فطرد الشخصيات الفلسطينية الوطنية من المناطق المحتلة، وجرائم الاعتداء على حياة رؤساء البلديات: بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم الطويل، والاعتداء على المؤسسات التعليمية والهيئات المنتخبة، والارهاب الدموي الأسود ضد أهالي الخليل وغيرهم، كل ذلك يثير أشد القلق وأشد السخط والاستنكار» (الاتحاد، ٦/٦/١٩٨٠).

٢ - ربط البيان بين نضال عرب الـ ١٩٤٨، ونضال اخوتهم عرب الـ ١٩٦٧، لأن الاضطهاد في المناطق المحتلة يؤثر تأثيرا مباشرا على «حياة ومستقبل المواطنين العرب في اسرائيل، ضحية الاضطهاد القومي والقهر العنصري. ففي ظل الحكومة الحالية، وخصوصا في الأشهر الأخيرة، أصبح التحريض العنصري الدموي على العرب أمراً علنيا مباحا في اسرائيل؛ بدءا بتصريحات رئيس الحكومة ووزير الزراعة، وانتهاء بوسائل الاعلام وعدد من القائمقامين، ورؤساء سلطات محلية، ونشرات العنصريين في الجامعات الاسرائيلية» (المصدر نفسه).

٣ - التمسك بالأرض والوطن، والتشديد على أنه لا يوجد للفلسطينيين غير ذلك الوطن. فقد جاء في البيان: «إن الموت نفسه لا يمكن أن يمنع أصلنا العريق... إننا جزء حي وواعٍ ونشيط من الشعب

العربي الفلسطيني؛ لم نتنازل ولا يمكن أن نتنازل عن حق هذا الشعب في تقرير مصيره، وفي الحرية والاستقلال على ترابه الوطني» (المصدر نفسه). وطالب البيان اسرائيل بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته بقيادة م.ت.ف.، ورفض التسميات التي يطلقها المسؤولون الاسرائيليون، والتي يصفون فيها م.ت.ف. بأنها منظمة «سفاحين وقتلة».

٤ - الاشادة بدور القوى اليهودية التقدمية والاعتماد على «النضال الديمقراطي المشترك اليهودي - العربي، في اسرائيل» (المصدر نفسه)، الذي يلقى تأييداً من قبل الرأي العام العالمي وجميع القوى التقدمية في العالم.

ودعا البيان إلى عقد مؤتمر تحضيري، استعداداً لعقد مؤتمر قطري عام لممثلي الجماهير العربية، يحضره ممثلو قوى السلام والديمقراطية اليهود، تحت الشعارات التالية:

« * لا للاحتلال والاستيطان الكولونيالي. * لا للقمع والعقوبات الجماعية. * لا للعنصرية والفاشية. * نعم للسلام العادل الاسرائيلي - الفلسطيني. * نعم لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب دولة اسرائيل. * نعم للمساواة الحقيقية والتعايش السلمي المتكافىء بين الشعبين. * نعم للديمقراطية» (المصدر نفسه).

ب - **إجتماع شفاعمرو:** عقد اجتماع شفاعمرو يوم ١٩٨٠/٩/٦، تلبية لنداء وثيقة حزيران (يونيو). وكان قد جرى، خلال الفترة الواقعة بين اصدار الوثيقة واجتماع شفاعمرو، حشد أوسع القطاعات الشعبية تأييد المضمون الوثيقة، وتم ذلك عبر آلاف التواقيع التي أرسلت إلى صحيفة الاتحاد، وعبر المهرجانات والاجتماعات التحضيرية التي كانت تعقد في كل المدن والبلدات الفلسطينية. وحضر الاجتماع ١٧٠ شخصاً يمثلون مختلف المستويات، منهم ثلاثة أعضاء كنيست، و٢٠ رئيس مجلس محلي، و٣٤ نائب رئيس مجلس وعضو مجلس بلدي ومحلي، ورجال دين، و١٨ كاتباً وأديباً وصحافياً، وعشرات الأطباء والمحامين والمدرسين والنقابيين، وممثلون عن الحركات النسائية والطلابية والهيئات الوطنية المختلفة.

وقائع الاجتماع: ترأس الاجتماع الدكتور أميل توما، سكرتير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الناصرة، فدعا إلى المنصة أعضاء «اللجنة المركّزة» والنائب أبو ربيعة، ورؤساء المجالس المحلية، السادة جمال طربيه من سخنين، محمد زيدان من كفرمندا، عبد اللطيف حبيب من الطيبة، وعضوي الكنيست توفيق طوبي وحنا مويس والقس شحادة شحادة رئيس اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي، والقاضي الشرعي محمد حبيشي، والخطيبين رامز جرايسي، القائم بأعمال رئيس بلدية الناصرة، وماجد الحاج مدير دائرة المعارف في بلدية شفاعمرو، نيابة عن رئيس البلدية. وأجمع الخطباء، في كلماتهم، على أن الجماهير العربية تمر في أصعب اللحظات المصيرية، حيث يشتد التمييز العنصري وتقوى الفاشية، ويزداد نهب الأراضي العربية عن طريق القوانين العنصرية. وأدانوا سياسات التمييز التي تتبعها السلطة، وبخاصة في مجالات التعليم، والصحة، والاسكان، والخدمات البلدية، وأكدوا على ضرورة تحديد الهوية القومية للعرب في اسرائيل.

تقارير وقرارات المؤتمر: قدم الدكتور اميل توما تقرير اللجنة التحضيرية المؤقتة الذي استعرض فيه تاريخ كفاح الشعب الفلسطيني منذ الاحتلال واشكال الاضطهاد والقمع الذي تعرض له. وكان من أبرز الأيام، في تاريخ ذلك الكفاح، يوم ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦، المعروف باسم «يوم الأرض». واشاد د. توما، في تقريره، بالانجازات الذي حققها الكفاح الشعبي، والتي تمثلت في إقامة أطر وحدتها الشعبية وأهمها، لجنة الدفاع عن الأراضي، والمنظمات الطلابية، والجبهات الشعبية، ولجنة رؤساء السلطات المحلية، التي تعتبر الوعاء التنظيمي للوصول إلى الحقوق المشروعة، وعرض توما لفقرات من وثيقة السادس من حزيران (يونيو) وتحدث عن التطورات التي طرأت منذ صدور تلك الوثيقة؛ حيث تأكد أكثر من أي وقت مضى، أن «مناورة مفاوضات الادارة الذاتية تعثرت، ولم يعد من الممكن إخفاء إخفاق مؤامرة الادارة التام... ومعها مخطط كامب ديفيد الامبريالي، وتزامن مع هذا التطور تصعيد الهجوم الوحشي على الشعب العربي الفلسطيني في موقعيه الرئيسيين، في الضفة والقطاع المحتلين... وفي مخيمات اللاجئين في لبنان» (الاتحاد، ١٩٨٠/٩/١٢).

ولاحظ توما، أنه في الوقت نفسه تشتد «الهجمة العنصرية على الجماهير العربية في اسرائيل. وتسوّغ الدوائر الحاكمة هذه الهجمة بأيديولوجيتها الصهيونية الصريحة؛ ايديولوجية التعصب والحقد القومي في التوجه نحو هذه الجماهير» (المصدر نفسه). ومن الأمثلة التي ذكرها والتي تؤكد ذلك تصريحات وزير الزراعة شارون الذي يقود حملة تهويد الجليل، واقتلاع عرب النقب من أراضيهم. وكذلك تصريحات قائد الشمال افيغدور بن - غال، الذي وصف العرب بأنهم سرطان في جسم الدولة؛ وما كشفه الوزير السابق ياريف عن وجود مخطط يقضي بطرد ٦٠٠,٠٠٠ إلى ٧٠٠,٠٠٠ عربي حين تنشأ الأوضاع الموضوعية لذلك.

وكشف التقرير عن صور أخرى من أساليب اضطهاد العرب تمثلت في اصدار قوانين فاشية، واقامة ثلاثين منطرة في الجليل على الأراضي العربية المصادرة، وشطب ميزانيات السلطات البلدية والمحلية لحرمانها من التطور، وابعاد الطلاب العرب عن الجامعات، وفرض الاقامة الجبرية على عدد من النشيطين في الكفاح من أجل الحقوق القومية واليومية للعرب إضافة إلى قوانين مصادرة أراضي عرب النقب، وتعديل قانون الجنسية، وقانون التنظيمات الذي حل مكان قانون الجمعيات العثماني لعام ١٩٠٨، وقانون تعديل قانون منع الارهاب، الذي يمنع اطلاق الشعارات، واعلان التأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية.

واستنادا إلى الحقائق السابقة جميعها، أكد التقرير على الحقائق التالية:

«* إن حل القضية الفلسطينية يتم عبر الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. * لن يتحقق السلام في المنطقة دون مشاركة الشعب الفلسطيني في الحل العادل. * ان ممثل الشعب العربي الفلسطيني الشرعي والوحيد هو م.ت.ف. التي تعترف بها الدول العربية ومعظم دول العالم. * رفض مزاعم حكام اسرائيل أن م.ت.ف. هي منظمة «سفاحين وقتلة». * ان الجماهير العربية في اسرائيل التي ترى نفسها جزءاً من الشعب العربي الفلسطيني من ناحية، وجزءاً من المواطنين عامة في اسرائيل، من ناحية ثانية، تؤمن ومعها قوى السلام والديمقراطية اليهودية، بأن حل القضية الفلسطينية بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب دولة اسرائيل، يخلق الظروف الأفضل من أجل حقوق الجماهير العربية في اسرائيل، القومية واليومية، ومن أجل المساواة» (الاتحاد، ١٦/٩/١٩٨٠). وطالب توما بأن تصبح وثيقة السادس من حزيران (يونيو)، ميثاقا وطنيا تؤيده الجماهير العربية كافة، وتشارك في النضال من أجل تحقيقه مع قوى السلام والديمقراطية اليهودية. وكشف توما عن تشكيل لجنة تحضيرية مؤقتة هي التي دعت إلى اجتماع شفاعمرو، وذكر أنه انتُخب منها لجنة مركزة أعدت وثيقتين لاقرارهما في هذا الاجتماع، والوثيقة الاولى هي مشروع نداء يوجه إلى الجماهير العربية في اسرائيل تتحدد فيه بنود الميثاق الوطني؛ أما الثانية فهي مشروع نداء يوجه إلى قوى السلام والديمقراطية اليهودية تدعى فيه للمشاركة في مؤتمر الجماهير العربية، على أساس الالتزام ببرنامج السلام الاسرائيلي - الفلسطيني، وبحقوق الجماهير العربية في المساواة والعيش في وطنها باطمئنان وكرامة.

وأكد توما، أن المبادرين إلى وثيقة السادس من حزيران (يونيو)، والآلاف التي تماثلت مع برنامجها السياسي، لا يهدفون إلى تحويل المؤتمر إلى منظمة سياسية تخوض الانتخابات القطرية أو المحلية... كما أنهم لا يودون أن يصبح بديلاً للتنظيمات النشيطة في مختلف ميادين الكفاح من أجل حقوق الجماهير العربية، وإنما هم يجمعون على أمر واحد «أن يجسِّم هذا المؤتمر أوسع وحدة شعبية عرفتها الجماهير العربية في هذه البلاد، بغض النظر عن معتقداتها السياسية - الاجتماعية المتباينة وعن انتماءاتها الحزبية الملموسة... فبهذه الوحدة تستطيع هذه الجماهير التي تؤلف قوة سياسية - اجتماعية ذات وزن كبير، أن تمارس دورها في الكفاح من أجل حقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة... من أجل السلام العادل [والدائم]... ومن أجل التعايش باحترام متبادل في هذه البلاد... من أجل المساواة ولا أقل من المساواة، للجماهير العربية» (**المصدر نفسه**).

قرارات الاجتماع: في ختام النقاش الذي جرى حول تقرير اللجنة التحضيرية، أصدر المجتمعون بيانا عن نتيجة المداولات، تضمن تحديد مكان وزمان

عقد مؤتمر الجماهير العربية، فتقرر أن يعقد في الناصرة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، ثم أُجِّل الموعد إلى شهر كانون الأول (ديسمبر). وأعلن المجتمعون عن التزامهم بمبادىء وثيقة السادس من حزيران (يونيو)، وعن تنظيم حملة مالية لجباية التبرعات. وقرروا تشكيل لجنة تنفيذية مؤقتة تكون مهمتها تنفيذ قرارات الاجتماع التمهيدي، والتمهيد لعقد المؤتمر، ومقرها مدينة حيفا. كما تمت تسمية ٢٥ شخصية كأعضاء في اللجنة التنفيذية يمثلون الرأي العام العربي. وأدان البيان النهائي، مرة اخرى، الممارسات الصهيونية الهادفة إلى الغاء حقوق الشعب الفلسطيني على أرض وطنه، واتفاقات كامب ديفيد، والادارة الذاتية، ونهب الأراضي العربية والقوانين العنصرية والفاشية كلها، مشيراً إلى ضرورة الاجماع حول وثيقة السادس من حزيران (يونيو). وأكد من جديد، على أن الدعوة للمؤتمر لا تهدف إلى «إقامة تنظيم جديد، ولا تأليف قائمة لانتخابات عامة أو محلية. إن دعوتنا إلى عقد المؤتمر أوسع وأطول عمراً من كل معركة انتخابية. إننا نستهدف إقامة أوسع وحدة صف نضالية تجمع على قاعدة الالتزام بميثاق وطني ديمقراطي كل ما حققه هذا الشعب عبر نضاله وتجاربه المريرة من أجهزة وهيئات وحدة الصف الكفاحية» (**الاتحاد**، ١٩٨٠/٩/٩). وشدد البيان، كذلك، على ضرورة حشد أكبر طاقات الجماهير العربية في اسرائيل للتغلب على الأخطار المحدقة، ولمواصلة المسيرة نحو «مستقبل السلام العادل والمساواة الحقة، ولتلافي الالغام الاستفزازية المبثوثة في طريق هذا الشعب، ولافشال محاولات تزوير وتشويه نضاله العادل» (المصدر نفسه).

هذا، باختصار، عرض لأهم التطورات السياسية التي رافقت وتلت وثيقة السادس من حزيران (يونيو)، وحتى اجتماع شفاعمرو. وهناك بعض الملاحظات التي لا بد من تسجيلها على هامش تلك التطورات وهي:

١ - إن نشيطي الحزب الشيوعي (راكاح) هم الذين يقفون، أساساً، وراء هذه التحركات. ولهذا الحزب ممثلوه في الكنيست، ويشكل مع الفهود السود وبعض اليهود التقدميين الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حاداش). وبسبب ذلك، لا يستطيع أن يعلن عن نفسه أنه حزب «الأقلية العربية». لذلك، يمكن اعتبار اجتماع شفاعمرو الذي عقد بناء على وثيقة السادس من حزيران (يونيو) دعوة لتشكيل «جبهة وطنية عربية عريضة» تستند على برنامج حد أدنى، يتماثل، إلى حد ما ، مع حركة النضال الفلسطيني بشكل عام، ويراعي في طرحه السياسي، الخطوط الحمراء التي لا تسمح السلطات الاسرائيلية بتجاوزها، تحت أي ظرف كان.

٢ - انحصرت المعارضة للمؤتمر في الجانب العربي على فئتين؛ تمثل الاولى منهما القوى السياسية العربية، التي تطرح افكاراً قومية متطرفة، وعلى رأسها حركة «أبناء البلد» التي تنشط أساساً بين الشباب، وطلاب الجامعات. وقد حضر أحد قياديي الحركة اجتماع شفاعمرو وشارك في نقاش تقرير اللجنة التحضيرية، حيث دعا الى توسيع اللجنة التنفيذية لتضم القوى السياسية كافة، شريطة ضمان استمرار النقاش داخل اللجنة على البرنامج السياسي. ويفهم من ذلك أن الحركة لا توافق على وثيقة السادس من حزيران (يونيو).

أما الفئة الثانية، فيمثلها من يسمون «بالايجابيين»؛ أي بمعنى آخر، العرب المتعاونون مع الأحزاب الصهيونية، والمؤيدون للسياسة الاسرائيلية الرسمية. وقد نشط هؤلاء ضد فكرة عقد مؤتمر الناصرة بأشكال وأساليب مختلفة، منها تشكيل جمعية عربية - يهودية، وتشكيل لوبي عربي، يرتبط مع الأحزاب الصهيونية، وبخاصة حزبي العمل والمابام. وتعمل هذه الأطراف في اطار «منع التطرف في الوسط العربي»، والدعوة إلى السلام على الطريقة الاسرائيلية، إضافة إلى مطالبة السلطة، إلى حد الاستجداء، من أجل تحسين أحوال المواطنين العرب الحياتية فقط.

ثانياً: على الجانب الاسرائيلي

كيف فهم الاسرائيليون وثيقة السادس من حزيران (يونيو) واجتماع شفاعمرو، بحيث أدى ذلك إلى إصدار قرار منع عقد مؤتمر الناصرة، إستناداً إلى ما جاء في نصوص الوثيقة وقرارات الاجتماع؟

في باديء الأمر، تعاملت السلطات الاسرائيلية مع تلك التطورات على أنها نوع من أعمال الاحتجاج العادية التي يقوم بها العرب، والتي سرعان ما يتم تطويقها واحباطها من قبل قوات الأمن، أو بواسطة العناصر «الايجابية» المرتبطة، بهذا الشكل أو ذاك، مع مؤسسات السلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد عبر بنيامين غور - اربيه، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، عن رد الفعل الرسمي الأول، عندما اعتبر أن اجتماع شفاعمرو الذي عرضت فيه «مسودة ميثاق عرب اسرائيل الذي يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني»، هو الاجتماع الانتخابي الأول لراكاح الذي يتطلع للتحدث باسم مجموع عرب إسرائيل» (**يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٠/٩/٨). وفي الاطار نفسه، أشارت الأوساط الصحافية الاسرائيلية إلى أن ميثاق السادس من حزيران (يونيو)، وقرارات اجتماع شفاعمرو تحوي، في جوهرها، المبادىء السياسية لبرنامج الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة نفسها التي عرضت في انتخابات الكنيست الاخيرة، والتي تشمل نقاطا أربع هي: «تأييد إقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ العرب في اسرائيل هم جزء غير منفصل من الشعب الفلسطيني؛ م.ت.ف. ليست منظمة ارهابية وإنما هي حركة تحرير وطني؛ م.ت.ف. هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني» (شموئيل سيغف، **معاريف**، ١٩٨٠/٩/١٨). وتعتقد تلك الأوساط أنه بسبب هذا البرنامج «المتطرف» حصل راكاح في تلك الانتخابات، على نسبة ٤٩٪ من أصوات الناخبين العرب. وهو يأمل بالحصول على نسبة أعلى من الأصوات في الانتخابات القادمة بزيادة تطرفه من خلال الأمل في «أن يعتبر صوت راكاح في البلاد والعالم كأنه الصوت المعبر عن [مواقف] عرب اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

إن كان الأمر كذلك، أي أن الموضوع محصور في نطاق المعركة الانتخابية، ولا يعدو كونه مجرد صراع من أجل كسب المزيد من أصوات الناخبين العرب، فلماذا عارضت السلطة بشدة الدعوة إلى عقد مؤتمر الناصرة، على أساس مبادىء وثيقة حزيران (يونيو)، واجتماع شفاعمرو. وما هي المعاني والدلالات التياستخلصهابيغن، فدفعته إلى تجاوز «تقاليد الديمقراطية» في دولته، ودعته إلى استخدام أنظمة الطوارىء المعمول بها منذ أيام الانتداب البريطاني (وهي الانظمة التي عارضها بيغن، في حينه، بشدة، لأنها استعملت ضده وضد منظمته، اتسل)؟.

في حقيقة الأمر، لقد تمحور المفهوم الاسرائيلي لوثيقة حزيران (يونيو) واجتماع شفاعمرو ، ومن ثم لمؤتمر الناصرة، فيما لو عقد، حول النقاط الرئيسية التالية، التي اعتبرها الاسرائيليون مؤشرات خطيرة تؤدي إلى«تدمير دولة اسرائيل»:

أ - الدعوة الى الالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية: أجمعت الأوساط الاسرائيلية جميعها، الرسمية وشبه الرسمية، على أن وثيقة حزيران (يونيو)، واجتماع شفاعمرو، يهدفان إلى التماثل مع م.ت.ف. في الأهداف والشعارات. وأن الهدف من مؤتمر الناصرة كان اصدار إعلان يدعو إلى تمثيل م.ت. ف.،للعرب في اسرائيل. وقد لاحظ عضو الكنيست أمنون روبنشتاين ورئيس اللجنة الفرعية للشؤون العربية التابعة للجنة الخارجية والأمن، ان الاعتراف بتمثيل م.ت.ف. للعرب في اسرائيل «واضح من اتجاهات منظمي المؤتمر وأهدافهم. فهم يصرحون بأمرين، أما الثالث فيبتلعونه. إنهم يقولون، قبل أي شيء، إن م.ت.ف. هي الممثل الوحيد للشعب العربي الفلسطيني. ثم يقولون، أن عرب اسرائيل هم جزء من هذا الشعب الفلسطيني، ويبقى شيء ثالث لا يظهرونه علنا» (ر.إ.إ، العدد ٢٢٠٦، ٢٦،٢٥/١١/١٩٨٠، ص٧)، أي أن روبنشتاين يريد أن يقول أن تمثيل م.ت.ف. للعرب في اسرائيل هو أمر طبيعي طالما أنهم يعترفون بأنهم جزء من الشعب الفلسطيني الذي تمثله م.ت.ف..

وذكر بنيامين غور - اربيه، أن اسرائيل تمتلك بعض المعلومات السرية، عن نوايا منظمي المؤتمر بشأن اعلان ارتباطهم بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن تلك المعلومات نقلت إلى المستشار القانوني للحكومة من أجل تسهيل اتخاذ قرار حظر عقد المؤتمر.

ولم يقتصر تأثير هاجس منظمة التحرير الفلسطينية عند هذا الحد لدى الاسرائيليين، بل

أن مجرد استخدام العبارات والمصطلحات السياسية المألوفة في أدبيات المنظمة، تؤدي إلى الشك والريبة عندهم. فوثيقة السادس من حزيران (يونيو) مرفوضة شكلاً لأنها تشابه لفظاً الميثاق الوطني الفلسطيني. كما يوجد تطابق بين ما تنص عليه الوثيقة من أن العرب هم «أصحاب هذه الأرض ولا يوجد لهم موطن غيرها» وبين البند الثالث في ميثاق م.ت.ف.، وربما كانت صيغة النص في الوثيقة أكثر تطرفاً منها في الميثاق، وذلك لأنها تحدد أن الشعب الفلسطيني، فقط، هو صاحب الحق الشرعي على موطنه» (يعقوب برون، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٠/٩/١٠).

ب - المؤتمر كقاعدة تنظيمية ومؤسسات:
قدم عضو الكنيست أمنون لين (ليكود) والمهتم بشؤون العرب في اسرائيل، وثيقة إلى لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، ذكر فيها أنه «تعمل بين عرب اسرائيل، منظمات معادية تجمع التأييد حولها بهدف اعداد مواطني اسرائيل العرب من الناحية النفسية والايديولوجية، والتنظيمية والسياسية للنضال ضد الدولة» (عوديد زراعي، **هارتس**، ١٩٨٠/٧/٣). وأضافت تلك الوثيقة تقول، أنه يجري الحديث بين العرب، عن نضال قاس، وتمرد مدني يندمج مع حرب شاملة ستندلع بعد انتهاء «انسحاب الجيش الاسرائيلي من سيناء ومن مناطق أخرى، وتتحمل فيها مصر العبء إلى جانب باقي الدول العربية. وإن هذه المنظمات ترفض الاعتراف بوجود اسرائيل، وهي تعتقد أن ازالة اسرائيل مسألة وقت فقط» (**المصدر نفسه**). وفسر لين، في وقت لاحق، هذه الاقوال بشكل أكثر تفصيلاً وأضاف، ان العرب في اسرائيل غير منظمين، الآن، فيما لو أرادوا القيام بعصيان مدني لتعطيل المرافق الاقتصادية بناء على دعوة توجهها لهم منظمة التحرير الفلسطينية. ومن أجل اعداد العرب وتهيئتهم للاندماج «والمشاركة في تكتيك واستراتيجية م.ت.ف. في حربها ضد اسرائيل، يجب اعداد بنية تحتية منظمة لها قيادة عامة. واعداد تلك الجماهير أيديولوجيا ونفسيا وتنظيميا كي يصبح ممكناً دفع العرب وتحريضهم على المشاركة في تلك المعارك والصراعات» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢١٥، ٥ و١٩٨٠/١٢/٦، ص٨). واعتبر لين أن مؤتمر الناصرة هو المرحلة التي كان سيتم فيها تشكيل القيادة العامة القومية لعرب اسرائيل، وإعداد البنية التحتية كي تتمكن تلك القيادة، مستعينة بتلك البنية التنظيمية في الوقت المناسب لها، استخدام «عرب اسرائيل واقحامهم في صراع م.ت.ف. ضد دولة اسرائيل. وقبل نشوب حرب شاملة، أو عند نشوب حرب كهذه، يجب أن تكون تلك البنية التنظيمية مؤهلة لتوجيه السكان العرب نحو أعمال أكثر تطرفا» (**المصدر نفسه**، ص٨ و٩). وفي هذا الاطار قيم لين لقاء صوفيا الذي تم بين ياسر عرفات وأعضاء قيادة راكاح. فإلى جانب الهدف الانتخابي الذي يحصل عليه رجال راكاح من ذلك اللقاء، حظي الحزب «بالأهلية والتفويض لتمثيل م.ت.ف. في أوساط عرب اسرائيل، لغرض اقامة البنية التحتية التنظيمية والايديولوجية. وذلك لاعداد العرب وتحضيرهم نفسيا وايديولوجيا وتنظيميا للمشاركة والاندماج في معارك م.ت.ف. ضد دولة اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ص٩).

واعتبر موشي نسيم، وزير العدل، في معرض شرحه الأسباب الداعية لحظر مؤتمر الناصرة، أن المبادرين لعقد المؤتمر يسعون إلى «تشكيل كيان عربي منفصل في اسرائيل، واقامة هيئة تكون منظمة التحرير عنواناً لها» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢١٣، ٣ و١٩٨٠/١٢/٤، ص٦). واتهم وزير العدل، أعضاء راكاح، بصورة مباشرة، بأنهم يحرضون العرب على الانفصال، وهدد بأن الحكومة لن تسلِّم بمثل هذه الظاهرة. وفي السياق ذاته، رأى بنيامين غور - اريبه أن خطر انعقاد مؤتمر الناصرة يكمن في خلق مؤسسات حاكمة «بديلة للمؤسسات القائمة في دولة اسرائيل» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢١٢، ٢ و١٩٨٠/١٢/٣، ص٦). وذلك ثابت، حسب قوله، من محاولة مجموعة معينة «تدعي تمثيل عرب اسرائيل. كما تدعي أن كل ألف عربي اختاروا ممثلاً لهم. لذا هناك ٥٠٠ ممثل لـ ٥٠٠ ألف عربي في دولة اسرائيل. وسيجتمع هؤلاء في مكان ما، ويتحدثون باسم عرب اسرائيل. وقد أعد هؤلاء ميثاقا قوميا لهم، وهو معروف بميثاق السادس من حزيران (يونيو)» (**المصدر نفسه**، ص٦ و٧). وأضاف اريبه، أن الخطر يكمن في اقامة مثل هذه الهيئة، وعندما يصبح لها مضمون ستتحول إلى أداة لتخريب الدولة.

ج - **أعضاء راكاح «قوميون عرب، بلباس ماركسي»**: وفي معرض الحملة ضد عقد مؤتمر الناصرة، وما سببته من تطورات، نال حزب راكاح القسط الأوفر من غضب المسؤولين الاسرائيليين وسخطهم. وتلقى اعضاؤه كثيرا من السباب والشتائم من قبل الاسرائيليين؛ ومنها أنهم «اعداء وخونة لاسرائيل، ولهم أثر كبير في هذا المؤتمر. وإن جميع النعوت السيئة لا تكفي لوصف فيلنر وزملائه في القطاع العربي» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢١٢، ٢ و٣/١٢/١٩٨٠، ص٥)، وذلك على حد تعبير جدعون بات، وزير الصناعة والتجارة في الحكومة الاسرائيلية. ولم يكتف الوزير بات بذلك، بل طلب من العرب الذين لا يرغبون بالعيش في اسرائيل الرحيل، وباستطاعتهم أن يفعلوا ذلك خلال نصف ساعة.

واستعرض أحد الصحافيين تاريخ النشيطين العرب في حزب راكاح، الذين يقفون وراء اجتماع شفاعمرو وميثاق حزيران (يونيو)، ومنهم، بشكل خاص، توفيق طوبي وأميل توما، ووصفهم بأنهم «قوميون عرب بلباس ماركسي». وجاء في عرضه لتاريخ هؤلاء الشيوعيين العرب فقال، أن أول حزب شيوعي انقسم أثناء أحداث سنة ١٩٣٦ لأن معظم اعضائه التحقوا بمجموعات الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين. ثم أنشأ الشيوعيون العرب في سنة ١٩٤٤ عصبة التحرر الوطني، التي شارك في تأسيسها اميل توما، واميل حبيبي. وفي أثناء حرب ١٩٤٨ لحقوا بالمفتي إلى لبنان، حيث نشروا هناك بيانا أعلنوا فيه «تأييد كل خطوة من خطوات المؤسسات الوطنية الهادفة إلى تحرير فلسطين وتحقيق استقلالها الموحد غير المجزأ» (يعقوب كبرون، **يديعوت أحرونوت**، ١٠/٩/١٩٨٠). ولكن مع قيام اسرائيل، توحد الشيوعيون العرب واليهود مرة أخرى في حزب ماكي، والشيء المعروف هو أن «معظم عرب اسرائيل، "الذين التحقوا بحزب ماكي، فعلوا ذلك بسبب أنهم رأوا فيه الاطار السياسي القانوني الوحيد الذي يستطيعون أن يعبروا، من خلاله، عن آرائهم الوطنية» (**المصدر نفسه**). ولكن سرعان ما ظهر ضعف هذا اللقاء الايديولوجي بين العرب واليهود في نهاية سنة ١٩٥٧، وبداية سنة ١٩٥٨، أثناء فترة «النهوض القومي العربي بعد نجاح عبد الناصر في تحويل هزيمة سيناء إلى نصر سياسي ووقوفه ليعلن اتحاد مصر وسوريا» (**المصدر نفسه**). وقد انتقلت هذه الأجواء إلى قيادات ماكي العرب الذين «اقاموا تنظيما سريا قوميا داخل حزبهم دون معرفة الأعضاء اليهود» (**المصدر نفسه**). وقد استمرت تلك الخلافات حتى سنة ١٩٦٤، حيث انسحب العرب مع بعض اليهود وانشأوا حزب راكاح. وبعد عشر سنوات، في أيار (مايو) ١٩٦٧، اثناء التوترات التي سبقت حرب حزيران (يونيو)، عاد الخيال إلى «النشيطين من الشيوعيين العرب، بأن لحظة اخضاع اسرائيل أتت... [أما] الآن، وفي عصر سلاح النفط، أثار الشعور بقوة العرب المتعاظمة، مرة أخرى، المتطرفين القوميين في راكاح، وجعلهم يطالبون بالانضمام إلى من يبدو لهم أنه يقودهم - سابقا كان المفتي وبعده عبد الناصر، والآن ياسر عرفات - لتحقيق رغباتهم ضد دولة اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

وماذا بعد؟

لقد دأب الاسرائيليون دائما على ترديد مقولة مضمونها، أن العرب «لا يتعلمون من التجارب»، لكن يبدو أنهم هنا بالذات لا يتعلمون من تجاربهم مع العرب في فلسطين المحتلة. لقد عادوا إلى ترديد الاسطوانة اياها عن اندماج «الأقلية العربية» في حياة الدولة، في ظل «الديمقراطية» الاسرائيلية، والمساواة طبعاً. والاندماج هنا، في القاموس الاسرائيلي، لا يعني التمتع بالحقوق والمساواة مع اليهود، أو الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على أرضه، بل هو يعني، أولاً وأخيراً، بقاء العرب «مواطنين» من الدرجة الثانية أو الثالثة في أغلب الأحيان، ورضوخهم لهذه الحالة، ولا بأس إذا تطلب الأمر زيادة تشغيلهم في قطاع الخدمات، أو تحسين شروط السكن لهم، وتنفيذ بعض المشاريع البلدية والقروية، ألخ.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل أن اصدار أمر حظر مؤتمر الناصرة، معناه الغاء ما قبله وما بعده بالنسبة لمعركة بلورة الهوية القومية لعرب الأرض المحتلة منذ العام ١٩٤٨. وربما لا نجد للاجابة على هذا التساؤل، أبلغ من عبارات رددتها مهاجرة يهودية شاركت في مخيم العمل التطوعي الذي نظمته بلدية الناصرة في مطلع شهر آب (اغسطس) المنصرم، وحضره أكثر من خمسة

الاف متطوع، منهم أكثر من ألف متطوع من أبناء المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧. قالت المهاجرة، غير الجديدة، من الاتحاد السوفياتي، متأثرة بروح الحماس الذي شاهدته عبر آلاف الأيدي التي كانت تعمل في ترميم طرق وإنشاءات مدينة الناصرة العربية وتشييدها «أسكن في الناصرة العليا منذ عدة سنوات. عندهم كل شيء ولكنني لا أرى شعبا. والآن جئت إلى الناصرة التحتا، أنتم لا تملكون شيئا ولكنكم شعب. هنا شعرت لأول مرة في هذه البلاد، بأنني أعيش مع الناس» (الاتحاد، ٢٩/٨/١٩٨٠). لقد عبرت تلك المهاجرة بحق عن جوهر التطورات الجديدة التي طرأت على ذلك الجزء «الحي والواعي والنشيط» من الشعب الفلسطيني، الرازح تحت الاحتلال منذ أكثر من ثلاثين عاماً. تلك التطورات الآخذة بالتبلور سريعاً، لتتماثل مع حركة النضال الوطني لكل الشعب الفلسطيني أينما وجد، تحت قيادة م.ت.ف. الممثل الشرعي لهذا الشعب.

محمد عبد الرحمن

---

٢ - انتخاب ريغان ،الحكم الذاتي، وتطبيع العلاقات المصرية - الاسرائيلية

تعتبر انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الأميركية التي أسفرت عن فوز رونالد ريغان من أهم الأحداث التي شغلت اسرائيل على المستويين الرسمي والشعبي. فاسرائيل التي تعتمد كلياً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، على الولايات المتحدة، لا يمكنها إغفال هذا الحدث، سواء كانت النتائج المترتبة عليه في صالحها أو في العكس. فقد تناول معظم السياسيين الاسرائيليين هذا الموضوع بالتعليق والتحليل، والمقارنة بين عهد مضى وعهد جديد قادم، يؤثر مباشرة على اسرائيل من كل الجوانب السياسية والحياتية.

وخلال الحملة الانتخابية بين مرشح الحزب الجمهوري رونالد ريغان، ومرشح الحزب الديمقراطي كارتر، «احتلت اسرائيل ومشكلة الشرق الأوسط جزءاً مهما ذا وزن كبير في معركة الانتخابات في الولايات المتحدة؛ فالسعي لكسب الصوت اليهودي ألزم المرشحين بمعالجة الموضوع الاسرائيلي مراراً وتكراراً، وأجبرهما على اطلاق الوعود والضمانات لاسرائيل» (**معاريف**، ٤/١١/١٩٨٠). والاختلاف الرئيسي بين كارتر وريغان بالنسبة لاسرائيل يعود إلى أن كارتر يمكن الحكم عليه من خلال انجازاته وأخطائه وتقصيره خلال فترة حكمه السابقة، أما بالنسبة لريغان، فليس هناك، حتى الآن، أي مقياس ملموس للحكم عليه.

بم يعد المرشحان اسرائيل «باستثناء تلك المقولة الأساسية والتقليدية القائلة أنهما سيواصلان العمل بالالتزام التاريخي للولايات المتحدة، وهو ضمان أمن اسرائيل» ووجودها؟ (**المصدر نفسه**).

للإجابة على هذا السؤال تجدر ملاحظة التالي: خلال حملة الانتخابات، كان كارتر أكثر كرماً من ريغان ليس في وعوده لاسرائيل فحسب، وانما في عدد تصريحاته أيضاً. «فقد كرر كارتر، أكثر من مرة، خلال معركة الانتخابات، أنه لن يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولن يجري مفاوضات معها، طالما أن المنظمة لم تعترف بالقرار ٢٤٢، ووصفها بأنها منظمة إرهاب تحاول تحقيق أهدافها بطريقة ارهابية» (**المصدر نفسه**). ليس هذا كلّ ما وعد به كارتر اسرائيل، في محاولة منه للحصول على دعمها وتأييدها، وخاصة تأثيرها على توجيه

الصوت اليهودي. فقد أطلق العديد من الوعود التي سنحاول تلخيصها فيما يلي:

أولاً: «تعارض الولايات المتحدة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وتعتبرها خطراً على اسرائيل.

ثانياً: «لن تبيع الولايات المتحدة أسلحة هجومية للسعودية، ومن ضمن هذه الاسلحة، المعدات التي قد تحول طائرة اف – ١٥ الى طائرة ذات قدرة هجومية.

ثالثاً: «يعتقد كارتر أن القدس يجب أن تبقى موحدة إلى الأبد وأن تتاح حرية الوصول الى الأماكن المقدسة لأبناء جميع الطوائف، ويرى أن حل الوضع القانوني لمدينة القدس الشرقية، يجب أن يتم عبر المفاوضات، دون أن تقوم عناصر خارجية بأية عملية فرض.

رابعاً: «ستعارض الولايات المتحدة أية محاولة في مجلس الأمن، تهدف لتغيير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وسوف تستعمل حق الفيتو ضد هذا الاقتراح.

خامساً: «ستمنع الولايات المتحدة طرد اسرائيل من الامم المتحدة وستنسحب من مؤسساتها جميعاً إن اتخذ قرار بهذا الشأن في الجمعية العمومية.

سادساً: «ستستمر إدارة كارتر في بذل جهودها من أجل انجاز سلام شامل في منطقة الشرق الأوسط وفقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد» (**معاريف**، ١٩٨٠/١١/٤).

أما مرشح الحزب الجمهوري رونالد ريغان، فقد كان أكثر اتزاناً بالنسبة لما يتعلق باسرائيل، فبعض المصادر تقول أن ريغان يعتقد أنه يستطيع تحقيق الانتصار في الانتخابات، بدون الحاجة الى الصوت اليهودي، لذا كان أقل كرماً في وعوده وتعهداته لاسرائيل. ورغم هذا، فقد أطلق عدداً من التصريحات وصفها الاسرائيليون بأنها مشجعة. فقد قال ريغان:

أولاً: «اسرائيل ثروة استراتيجية هامة للولايات المتحدة، واسرائيل قوية، مصلحة للولايات المتحدة.

ثانياً: «المستوطنات الاسرائيلية في المناطق قانونية تماماً ولا تشكل عقبة أمام السلام.

ثالثاً: «هناك حق لكل الشعوب، المسلمين والمسيحيين واليهود، في العيش في الضفة الغربية، الى أن يتخذ قرار حاسم بشأن المناطق وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

رابعاً: «القدس يجب أن تبقى موحدة تحت السيادة الاسرائيلية، أما بالنسبة للوضع القانوني لهذه المدينة، فيجب المحاولة للوصول إلى حل يستهدي بصيغة الفاتيكان.

خامساً: «لن تكون هناك أية مفاوضات مع م.ت.ف.

سادساً: «ستعمل ادارة ريغان بهدف اخراج م.ت.ف. خارج القانون، طالما أنها لم تتخل عن ميثاقها الوطني الداعي لإبادة اسرائيل. اضافة الى كل هذا، فقد شكّك ريغان في أن تكون م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين.

سابعاً: «ستعارض إدارة ريغان، بشدة، ابعاد اسرائيل من الأمم المتحدة، وستجمد دعمها المادي للأمم المتحدة إذا ما اتخذ قرار بهذا الشأن.

ثامناً: «ستستمر ادارة ريغان في تحقيق مسيرة السلام بين اسرائيل ومصر وستكون وفيّة لاتفاقيتي كامب ديفيد» (**المصدر نفسه**).

إنَّ المقارنة بين تصريحات كل من كارتر وريغان التي أطلقت، خلال الحملة الانتخابية للرئاسة في الولايات المتحدة، تظهر وبوضوح ان الساكن الجديد للبيت الأبيض رونالد ريغان، لن يكون أقل كرماً من سلفه كارتر بالنسبة لاسرائيل وإن كان من اختلاف، فقد لا يتعدّى الأساليب. فالنقاط التي أوردناها، تكاد تكون متطابقة لدى الطرفين، وهي عند ريغان أكثر شمولاً وجدية. فقد ركز ريغان وأركانه، خلال الحملة الانتخابية، وفي الفترة التي تلتها، على ذكر أدق التفاصيل. وفي هذا الصدد، ذكر السناتور هنري جاكسون، أحد المرشحين لاحتلال منصب هام في ادارة ريغان، «أن مسؤولية الأمن الداخلي والخارجي في الضفة الغربية، يجب أن تبقى بأيدي اسرائيل في حال قيام حكم ذاتي»

(ر.إ.إ.، العدد ٢١٩٩، ١٦و١٧/١١/١٩٨٠، ص١٦).

وبانتخاب ريغان رئيساً للولايات المتحدة، وصلت سياسة ادارة كارتر الى نهايتها فيما يتعلق بالشرق الأوسط. «وبهذا، يفترض أن الادارة الجديدة ستبحث، بشكل أقل، عن اتفاقيات شاملة، وستكون أكثر ميلاً للبحث عن تسويات جزئية بهدف استبعاد الاتحاد السوفياتي وتقليص دوره في التوصل إلى حل، كما أن هذه الادارة ستكون على استعداد لاعتبار الأردن العنوان الصحيح لحل المشكلة الفلسطينية بدلاً من السعي وراء م.ت.ف.» (شلومو افنيري، **معاريف**، ١٤/١١/١٩٨٠).

وفي تحليل آخر (شموئيل كاتس، **معاريف**، ١٤/١١/١٩٨٠) جاء أيضاً «لن يكون أمام ريغان مفر من العودة الى المهمة الصعبة جداً المتمثلة بإعادة التقييم من جديد، وبشكل أساسي، للسياسة الأميركية. أي أن اسرائيل قوية تشكل احتياجاً أمنياً للغرب. وعليه فالمطلوب تدعيم، وليس اضعاف، اسرائيل. وقبل كل شيء، مطلوب من الادارة الجديدة وضع نهاية للضغوط المفروضة على اسرائيل لتقديم تنازلات اقليمية». ومعنى هذا، أن سياسة «الكامبات» ربما تكون وصلت الى نهاية المطاف بالنسبة للادارة الجديدة. فالمطلوب من الولايات المتحدة، في عهد الرئيس ريغان، اتخاذ مواقف حاسمة وعليها أن توضح للعرب «أنه في الظروف الجغرافية-السياسية التي تكونت في المنطقة، فان رغبتهم في القضاء على اسرائيل، بطريقة الخطوة خطوة، أو بضربة واحدة، تتعارض ومصلحة شعوب العالم الغربي. كما أن الادارة مطالبة بالكف عن قبول فروض واملاءات عربية على سياسة الولايات المتحدة تجاه اسرائيل... وعلى الرئيس الجديد الذي التزم باعادة القوة الاميركية في العالم وتجديدها، في أقصر وقت ممكن، أن يوضح للسعوديين خاصة وللعرب عامة، الذين يناصرون ويؤيدون الغرب، ان الولايات المتحدة لا تحتمل اضعاف اسرائيل مرة أخرى» (**المصدر نفسه**).

المخاوف الاسرائيلية

شعر قادة إسرائيل بالخوف من إدارة ريغان، وذلك رغم تصريحاته ووعوده التي فاقت وعود كارتر بسبب نجاح الرئيس الجديد دون الاعتماد على أصوات اليهود، فاصرار اسرائيل على عقد مفاوضات الحكم الذاتي، وعقد صفقة معاهدة تزويد اسرائيل بالنفط الأميركي في حالات الطوارىء، ووقوف عيزر وايزمن بشكل علني وسافر الى جانب كارتر في الانتخابات، كل هذا تسبب في خلق عقدة الخوف من أن ريغان قد لا يفي بوعوده التي أطلقها خلال الحملة الانتخابية تجاه اسرائيل. ونتيجة لهذه المخاوف، عقدت الحكومة الاسرائيلية جلسة خاصة لمناقشة نتائج الانتخابات الأميركية، وقد خرجت بقرار «ينص على ضرورة التقرب من طاقم الادارة الجديدة الذي عمل ريغان على تشكيله. مع الحذر من الانزلاق في حالة من الطمأنينة والأمان» (ر.إ.إ.، العدد ٢١٩٢، ٩و١٠/١١/١٩٨٠، ص٣).

كذلك، أبدت أوساط اسرائيلية في الولايات المتحدة مخاوف من امكانية حدوث تقليص كبير في موازنات المساعدات الخارجيةالأميركية، ابتداءً من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١. ويعود هذا التخوّف لسببين هما: «التركيبة الجديدة لمجلسي الشيوخ والنواب، بعد أن غاب منهما عدد من الأصدقاء الأوفياء لاسرائيل؛ ومشروع تخفيض المساعدات الذي يعده الطاقم الاقتصادي بأمر من رونالد ريغان» (**دافار**، ١٨/١١/١٩٨٠).

والجدير بالذكر أن المساعدات الخارجية الأميركية بلغت هذا العام ٧،٢ مليار دولار. وكما هو معلوم فإن اسرائيل هي أول المنتفعين من هذه المساعدات. وهناك افتراض بأن سرائيل لن تواجه في السنة المالية الحالية التي تبدأ في تشرين الأول (اكتوبر) أية مشاكل، «فالمشاكل ستبدأ مع بداية اعداد مشروع موازنة المساعدات الخارجية للعام المقبل، أي في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١» (**المصدر نفسه**).

نتيجة لهذه العقدة الاسرائيلية، طالبت أوساط في القدس «بأن تحسب المساعدات الأميركية لاسرائيل كجزء من الجهود الرامية الى تدعيم الخط الاستراتيجي للولايات المتحدة في العالم» (**المصدر نفسه**). وليست هذه المخاوف هي كل المخاوف الاسرائيلية، فان بعض الوزراء في الحكومة الاسرائيلية، طالبوا بضرورة الوقوف

والصمود في وجه إدارة ريغان في حال إخلالها بالوعود والتعهدات.

إلا أن التطمينات الأميركية سرعان ما وردت لتعكس وجهة نظر أخرى تنفي هذه المخاوف جملة وتفصيلا. ففي حديث جرى بين الرئيس الأسبق جيرالد فورد والقنصل الاسرائيلي في شيكاغو، قال فورد. «تستطيعون أن تكونوا واثقين من أن الرئيس ريغان سيكون ودياً مع اسرائيل، وسيهتم بأمنها، وأنه لشيء عظيم، أن يكون أشخاص مثل هنري جاكسون ورتشارد ستون وأنا من ضمن طاقم المستشارين لريغان» (**معاريف**، ١٤/١١/١٩٨٠) وليس خفياً أن الأشخاص الثلاثة: جاكسون وستون وفورد من أشد الأشخاص تأييداً لاسرائيل. وقد قال فورد، خلال حديثه مع القنصل الاسرائيلي أيضاً: «لقد عدّ ريغان، نفسه، منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية، ولا تمثل، بالضرورة، الفلسطينيين، وكان تصريحه هذا بعد الانتخابات، أي بعد أن كفّ عن السعي خلف صوت الناخب اليهودي. وهذا يثبت موقفه تجاهكم» (**المصدر نفسه**).

والجدير بالذكر، أن ريغان كان قد أرسل خلال حملته الانتخابية، موفداً خاصاً لاسرائيل لاقناع بيغن بجدّية مواقفه المؤيّدة لاسرائيل، وقد قام الموفد، وهو رتشارد آلن، بعرض ملف كامل على بيغن يتضمن تصريحات ريغان ومواقفه، وضمن هذا الملف مقال كان قد كتبه الرئيس ريغان في صحيفة واشنطن بوست بتاريخ ١٥ آب (اغسطس) ١٩٧٩، عندما كان مجرد حاكم ولم يكن قد أصبح بعد مرشحاً عن حزبه لانتخابات الرئاسة الأميركية. ففي هذا المقال، طرح وجهة نظره في مشكلة الشرق الأوسط، وهو يقول فيه: «ان النزاعات والتوتر الدائم في منطقة الشرق الأوسط هي مرض بيئوي خاص، ليس له علاقة بوجود اسرائيل، بل هو نتيجة للمجتمع العربي المصاب بالتجزئة والانفصام والتخلف» (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٤/١١/١٩٨٠).

لم يكن هذا المقال تعبيراً عن حاجة انتخابية، فريغان لم يكن، حين كتابة المقال قد رشح نفسه للانتخابات بعد. وفي المقال نفسه، حمل بشدة على واضعي السياسة الأميركية وقال: «أن هؤلاء استخفوا بالأهمية الجغرافية-السياسية لاسرائيل كعامل استقرار لديه القوة لصد موجات الراديكالية... وهناك دول عربية تستطيع الوقوف في نفس الجبهة مع اسرائيل، للدفاع عن المصالح الحيوية والأمنية للغرب، إلا أن هذه الدول، بما في ذلك مصر، لا يمكن أن تكون أكثر من حلقات وخلايا هامشية، ولا تستطيع إحدى هذه الدول أن تكون بديلاً لاسرائيل، في هذه المنطقة الصاخبة باستمرار». بعد هذا العرض وصل ريغان، في نهاية مقاله، الى النتيجة التالية: «سيكون من قبيل التسرع والمغامرة إضعاف الكنز الاستراتيجي وتعريضه للخطر، هذا الكنز ذو القيمة الحاسمة، وهو اسرائيل التي بقيت لنا في المنطقة» **المصدر نفسه**).

وعندما اجتمع ريتشارد آلن برئيس الحكومة الأسرائيلية في الولايات المتحدة، بعد أن رفض ريغان مقابلته قال آلن: «يجب ان تعرف سيدي الرئيس بيغن، أن ريغان يرى في اسرائيل حليفاً مخلصاً وقوياً، وأن أهمية اسرائيل تقع خارج النظرة الضيقة في العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل، بالنسبة لما يتعلق بالاعتبارات الانتخابية... يجب أن تعلموا، أن سياستنا في الولايات المتحدة، لا تتحدد وفقاً للصوت اليهودي» **معاريف**، ١٤/١١/١٩٨٠).

يبقى السؤال المطروح، هل سيفي ريغان بكل الوعود والتعهدات التي أطلقها قبل وخلال حملته الانتخابية وبعدها أي قبل أن يتسلّم مهام منصبه بشكل رسمي في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١؟ الاجابة على هذا السؤال يمكن أن نجدها في تحليل يوسف حاريف الذي قال: «لا ، بالتأكيد لا . ولكن يكفي أن يفي ريغان بجزء كبير منها، كي يصبح الوضع السياسي والعسكري في اسرائيل أفضل بما لا يجعل مكاناً للمقارنة مع وضعها السياسي والعسكري، أثناء زيارة بيغن الأخيرة للولايات المتحدة» (**المصدر نفسه**).

أما رابين، رئيس الحكومة السابق، فقد علق على ادارة ريغان وسياستها تجاه اسرائيل بقوله: «إني أؤمن بأن إدارة ريغان ستكون أفضل لاسرائيل، وذلك على ضوء التجربة حين عملت مع الجمهوريين في الولايات المتحدة، كما أن هناك أشخاصاً في هذه الادارة أصدقاء مخلصين لاسرائيل مثل شولتس

وجـاكسـون وفـورد وغيـرهـم» (هآرتس، ١٨/١١/١٩٨٠).

النشاط الاسرائيلي على الجبهة الأوروبية

قام وزير خارجية اسرائيل اسحاق شمير بزيارة لبعض الدول الأوروبية، في محاولة لتجديد النشاط السياسي مع هذه الدول، خاصة وأن اسرائيل كانت قد أهملت هذه الجبهة بنسبة كبيرة خلال السنة الأخيرة، أي منذ مؤتمر دول السوق الأوروبية الذي عقد في البندقية، والبيان الصادر عنه، والذي اعتبر بمثابة مبادرة أوروبية لحل الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

وعشية سفر شمير الى ألمانيا الغربية قال: «أنه لا يهدف من خلال مباحثاته مع زعماء هذه الدول إلى إلغاء المبادرة الأوروبية المنحازة للعرب، بل تقريب هذه الدول الى وجهة النظر الاسرائيلية، فـان ما حدث خلال الحوار الأوروبي — العربي يظهر تماماً، أن دول السوق لم تتخل عن م.ت.ف. فقد وعد زعماء أوروبا بدارسة المطالب للاعتراف رسمياً بمنظمـة التحـريـر الفلسطينيـة» (هـآرتس، ١٨/١١/١٩٨٠).

وتعدّ زيارة شمير الى أوروبا، من حيث التوقيت، زيارة سهلة ومريحة لاسرائيل، ومرد ذلك لأسباب أهمها:

«أ — أدت الحـرب العراقية — الايـرانيـة والخلافات الداخلية في العالم العربي، الى انهيار الأساس السياسي لدى ألمانيا الغربية بالنسبة لما يتعلق بالشرق الأوسط. وقد أجبرت هذه الأحداث القيادات السياسية الأوروبية على التفكير مجدداً في سلّم الأولويات لديها لمعالجة قضايا المنطقة.

«ب — كذلك، فـان انتخاب ريغـان رئيسا للولايات المتحدة، وفشل كارتر، سحب البساط من تحت أقدام الذين كانوا يتوقعون ممارسة الولايات المتحدة ضغطاً فعالاً ضد اسرائيل» (هآرتس، ١٨/١١/١٩٨٠).

أما الأسباب الأخرى التي جعلت هذه الزيارة مريحة وسهلة لاسرائيل، فتتعلق في كونها جاءت في وقت «بدت فيه الدوائر السياسية والديبلوماسية، في مجموعة الدول الأوروبية في حالة إجازة، فيما يتعلق بدفع جهـود مبادرة الشـرق الأوسط الى الامام، وفي وقت لم تتخذ الدول الأوروبية فيه أي قرار باستثناء قرار يقضي بتجديد الحوار العربي الأوروبي على مستوى وزراء الخارجية، خاصة وان م.ت.ف. ستكون مترئسة لوفد جامعة الدول العربية» (دافار، ١٨/١١/١٩٨٠). أما أسبـاب الاجازة الأوروبية فتتمثّل بتفكك جبهـة الرفض العربية نتيجة الحرب العراقية — الايرانية، وبالمعاهدة السورية — السوفياتية.

لهذه الأسباب مجتمعة، كانت زيارة شمير التي قام بها لأوروبا أسهل من جميع زياراته السابقة اليها. وللأسباب ذاتها، حاولت ألمانيا الغربية خلق أجواء مريحة وودية للزيارة، خاصة بعد أن ازداد حجم الخلافات الاسرائيلية — الألمانية بسبب دور الأخيرة في المبادرة الأوروبية بعد مؤتمر البندقية (المصدر نفسه).

ففي تحليل لهذه الزيارة ذكرت صحيفة دافار (١٨/١١/١٩٨٠): «مع كل هذا، ودون الاستهانة بجهود شمير لاصلاح الوضع الذي أهمل الجبهة الأوروبية، فانه لن يستطيع انجاز الكثير على المدى البعيـد، بسبب سياسـة الحكومـة التي يمثلها، وبسبب نظرة الدول الأوروبية لهذه الحكومة».

وقد ذكرت الصحف الألمانية، قبل زيارة شمير، أن المحادثات مـع وزير الخـارجية الاسـرائيلي «ستجري في جو ودي، فانتخاب ريغـان رئيسا للولايات المتحدة، وتصريحاته ضد م.ت.ف. عرقلت التحضيرات الأوروبية لمبادرة خاصة بأوروبا، لحل مسألة الشرق الأوسط، كانت قد بنيت على البدء باجراء اتصالات رسمية مع م.ت.ف.، وبالتـالي تأجيل نشر هذه المبادرة لفترة غير محددة، لذلك يعتقد الألمان، أن موقفهم في المحادثات يمكن أن يكـون مـرنـاً» (ر.إ.إ.، العـدد ٢١٩٩، ١٦و١٧/١١/١٩٨٠، ص١٢). وفي أعقاب الزيارة، أدلى وزيـر الخـارجيـة الاسـرائيـلي بعـدد من التصريحات جـاء فيها: «بعـد المحادثـات التي أجريتها مع المستشار الألماني ووزير الخارجية، فان الخلافات بين اسرائيل وألمانيا الغربية، في وجهات النظر، بقيت هي ذاتها وعلى ما هي عليه؛ وذلك على الرغم من أن الزيارة أسهمت في زيادة التفـاهم بين الجانبين. ويثبت ذلـك، أن وزيـر الخارجية الألمانية غينشر، استجاب لدعوة لزيارة اسرائيل في مـوعد لم يحـدد بعد» (هآرتس، ١٩/١١/١٩٨٠).

وكان شمير قد قال: «ان السبب الوحيد لتجدد الحوار العربي - الأوروبي، نابع من كون دول أوروبا متمسكة باتجاه يدعو للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية اعترافاً جزئياً» (**المصدر نفسه**).

والجدير بالذكر، أن الوزير الاسرائيلي أثار، خلال مباحثاته مع الزعماء الألمان، موضوع تعاون مجموعات نازية مع م.ت.ف.، على حد زعمه، وأبدى رغبة في أن تتخذ بون موقفاً بهذا الشأن. وعلى الرغم من تأكيدات شمير بأن حكومته مستعدة ومعنية باجراء مفاوضات مع الدول العربية المجاورة جميعها، بما في ذلك الأردن، فان نتائج زيارته لهولندا وللنرويج لم تسفر عن أية نتائج ايجابية معلنة، باستثناء تليين الجو العام بين اسرائيل وهذه الدول.

ولم يقتصر النشاط الاسرائيلي على الجبهة الأوروبية على زيارة وزير الخارجية لألمانيا الغربية وهولندا والنرويج وفرنسا، بل كان هناك نشاط من نوع آخر، تمثل في حضور وفد اسرائيلي لمؤتمر الاشتراكية الدولية في مدريد برئاسة زعيم حزب العمل» شمعون بيرس، والمرشح الأوفر حظاً لرئاسة الحكومة القادمة في اسرائيل.

«فقد سجل المؤتمر أمامه البيان الذي صاغه نائب وزير الخارجية المصري بطرس غالي، ورئيس الاشتراكية الدولية برانت والمستشار النمساوي برونو كرايسكي وشمعون بيرس، والذي دعا الأردن للانضمام الى مفاوضات السلام» (**دافار، ١٧/١١/١٩٨٠**). ومما لا شك فيه أن هذا البيان، جاء ليدعم موقف بيرس في الانتخابات الاسرائيلية المقبلة، ضد حكومة بيغن المتصلبة بالنسبة لما يتعلق بالحلول المطروحة لمشكلة الشرق الأوسط، وبشكل خاص للقضية الفلسطينية، فهو «يرى في شخص بيرس وحزبه قوة السلام الوحيدة القادرة على جلب السلام لاسرائيل». وقد دعا البيان اسرائيل والدول المجاورة لها والفلسطينيين الى التفاوض حول السلام، وأكد «أن الاشتراكية الأممية ستستمر في شغل دور هام في عملية احلال السلام العادل، الذي يضمن أمن جميع الأطراف والحقوق المشروعة للفلسطينيين» (**المصدر نفسه**).

لقد صيغ هذا البيان بموافقة الوفد الاسرائيلي وعلمه، وقوبل بتصفيق شديد. وقد صوّت الى جانب إقراره ١٦ وفداً مقابل ٦ وفود صوتوا الى جانب مشروع القرار الأسباني الداعي الى التفاوض مع م.ت.ف. وقد علّق مندوب النمسا فالترفون هكرت على إقرار البيان قائلاً: «أنه يتنازل عن ذكر م.ت.ف. في البيان، وطالب بالابقاء على الدعوة للتفاوض مع الفلسطينيين» (**عل همشمار، ١٧/١١/١٩٨٠**). أما مندوب أسبانيا، الفونس غاره من الحزب الاشتراكي الاسباني، فقد قال: «ان اسبانيا تسحب اقتراحها تقديراً لحزب العمل، ولدعمه في الانتخابات الاسرائيلية، إلا أن تأييدي لمنظمة التحرير الفلسطينية لم يتغير» (**دافار، ١٧/١١/١٩٨٠**).

أما رئيس الاشتراكية الدولية، فيلي برانت فقد علق على القرار بقوله: «المهم، الآن، فوز شمعون بيرس برئاسة الحكومة، لأن المعراخ، فقط، قادر على جلب السلام للشرق الأوسط» (**المصدر نفسه**).

وعلق شمعون بيرس على نتائج المؤتمر، محاولاً تحقيق مكاسب انتخابية في اطار المعركة الانتخابية لرئاسة الحكومة بقوله: «وأخيراً حققنا أول انتصار اسرائيلي في موضوع م.ت.ف. في الساحة الدولية، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وأن عملية انجاح هذا القرار تعود الى التعاون والتنسيق مع حزب الرئيس المصري أنور السادات، الحزب الوطني الديمقراطي» (**دافار، ١٧/١١/١٩٨٠**).

مفاوضات الحكم الذاتي

ليس من شك في أن قوة الاندفاع في محادثات الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد تحطمت أكثر من مرة، وأن محاولة تحريك عجلاتها وتزييتها، تبدو ضعيفة وهزيلة، لأكثر من سبب. ويعود أول هذه الأسباب، إلى الانقلاب السياسي الذي حدث في الولايات المتحدة والمتمثل بانتخاب ريغان، وذهاب كارتر صاحب المشروع. أما السبب الثاني، فيتعلق برغبة مصر في التريث الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية، ولحين تسلم ريغان مهام منصبه، وتعرفه جذرياً على تفاصيل المشكلة. والسبب الثالث، يرتبط بالافلاس المصري حيال تصلب بيغن، الذي بدا أضعف من اتخاذ أي قرار باستثناء كلمة لا ، خاصة وأن مصر لم تعد تملك أشياء يمكنها، أو من حقها، التنازل

عنها. لكل هذه الأسباب أصبحت محادثات الحكم الذاتي محادثات هامشية يراد منهـا اثبات ان الاطراف ما زالت ترغب في مواصلة المفاوضات.

«انتهت جولة من مفاوضات الحكم الذاتي في القاهرة بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة، على مستـوى الخبراء، دون أيـة نتائـج، فقد بقيت المواقف متباعدة، كما كانت عليه في السابق، ولم يحـدد مـوعـد للجـولـة القـادمــة» (هآرتس، ١٩/١١/١٩٨٠).

وقـد أفادت مصـادر مقـربـة من الأطـراف المتفاوضة، «أن اسـرائيل ضغطت، خـلال هذه الجولة، من أجل استمرار المفاوضات، واقترحت رفع مستوى التمثيل فيها الى مرتبة الوزراء... إلا أن مصر التي وافقت، دون رغبة، على هذه الجولة، رفضت تحديد موعد لجولة قادمة، وأشارت الى الهوة العميقة التي تفصل بين موقفها ومـوقف اسـرائيل» (هآرتس، ١٩/١١/١٩٨٠). وكانت مصر قد اقترحت، أن تعد كل دولة من الدول الثلاث، «وثيقة عمل جديدة تفصل فيها موقفها في المفاوضات، وعندما ينتهي العمل من هذه الوثيقة، تبدأ المشاورات لتحديد موعد للجـولة القـادمة» (المصدر نفسه).

في هذا السياق، وأمام اللجنة الفرعية المنبثقة عن مجلس النواب الأميركي، عدد سول لينوفيتش، المنـدوب الأميركي الخـاص لمفـاوضـات الحكم الذاتي، خمس معضلات تواجه مفاوضات الحكم الذاتي هي:

«أ – ضمان المصالح الأمنية لاسرائيل.

«ب – توزيع عادل لموارد مصادر المياه.

«ج – وضــع الأراضي العــامــة، ومستقبـل المستوطنات الاسرائيلية.

«د – صــلاحيــات المجلس الاداري للحكم الذاتي.

«هـ – حق الاقتراع لسكان القدس الشرقية (دافار، ٢٠/١١/١٩٨٠). وكان سول لينوفيتش قد لخص توصياته للادارة الأميركيـة الجديدة بالنقاط التالية:

«١ – ضرورة الاستمرار في مفاوضات الحكم الذاتي.

«٢ – لا بديل لهذه المفاوضات.

«٣ – الطرفان على استعداد للاستمرار بها» (المصدر نفسه).

ومن جهـة أخرى، ورغم ارتيـاح اسـرائيـل لتصريحات ريغان بشأن منطقة الشرق الأوسط، «فهي تسجل تلميحات وإشارات تفيد أن الادارة الأميركية الجديدة قد تهمل اتفاقيتي كامب ديفيد، كطريق لحل النزاع العربي – الاسرائيلي، بحيث يحتمل أن تطرح أفكاراً وتفرضها على الحكومة الاسرائيلية، دون أن تكون هذه الأفكار مقبولة منها» (ر.إ.إ.، العدد ٢١٩٣، ٩و١٠/١١/١٩٨٠)

أما الشيء المؤكد فهو أن هذه المفاوضات لن تتجدد قبل ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١. ففي اجتماع وزير الخارجية الاسرائيلية اسحاق شمير مع نائب وزير الخارجية المصرية بطرس غالي، في باريس، «اتفق الطرفان على عدم استئنـاف المفاوضـات رسميـاً قبل دخـول ريغان الى البيت الأبيض» (ر.إ.إ.، العــدد ٢٢١٤، ٤و٥/١٢/١٩٨٠، ص١٣).

تطبيع العلاقات مع مصر

قطـعـت عمليـة تطبيـع العــلاقـات الاسرائيلية – المصرية، شوطاً كبيراً. ونلاحظ، من خلال رصد تفاصيل هذه العملية، أن التطبيـع وصــل الى مستـويـات عـاليـة، في مجـال التعاون الزراعي والاستيراد والتصدير، والقضاء والأمن والتنسيق السياسي. ونلاحظ أيضاً وكما سنرى في هذا التقرير، أن هذه العملية لا يستفيد منها سوى طرف واحد هو اسرائيل.

– **التعـاون عـلى صعيـد الأمن**: «ستقـدم الأركان القطرية في شرطـة اسرائيـل، طلباً الى الشرطة المصرية لاعتقال وكيل سفريات مصري، احتال على ١٠٧ أشخاص وهرب بـأموالهم الى القاهرة، وقد أبدت الشرطة المصرية استعدادها لاعتقاله وتسليمه لاسرائيل، إذا ما قدمت اسرائيل شكوى رسمية بذلك» (هآرتس، ١٦/١١/١٩٨٠).

– **على صعيد القضاء**: «ستقدم سكرتارية المحكمة المركزية في تـل – أبيب بلاغـاً للسفارة المصرية حول اعتقال مواطن مصري ارتكب العديد من المخالفات في اسرائيل، من ضمنها التسلل الى

البلاد، وسيقدم المواطن المصري للمحاكمة» (المصدر نفسه).

– **على الصعيد العسكري**: «أتمت بعثة من الجيش الاسرائيلي، بحثها في منطقة «دكرنس» المصرية عن قائد وملاح طائرة اسرائيلية من طراز فانتوم، كانت قد اسقطت في الحرب. وقد ساهم في عملية البحث مندوبون عن الجيش المصري، وممثل الحاخامية في الجيش الاسرائيلي، والعقيد يهودا فورات رئيس الوفد الاسرائيلي، وممثل عن سلاح الطيران، وذلك ضمن لجنة عسكرية مشتركة» (معاريف، ١٤/١١/١٩٨٠).

– **تبادل الزيارات**: حضر الحزب الوطني الديمقراطي (حزب السادات) مؤتمر حزب «العمل» الذي عقد في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠، وكان وفد الحزب المصري برئاسة الدكتور مصطفى خليل. وقد أشارت أوساط من كلا الحزبين المصري والاسرائيلي الى التعاون الكامل والوثيق، والتقارب الكبير الذي طرأ على الحزبين، أثناء النشاط المشترك في مؤتمر الاشتراكية الأممية... وذلك كي يثبت الحزب المصري أن السادات لا يعارض مواقف حزب العمل الاسرائيلي.

– **على صعيد الرياضة**: «سيقوم وزير الرياضة والشباب المصري، يرافقه رئيس اللجنة الأولمبية المصرية، وعدد من كبار المسؤولين المصريين عن الرياضة في منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ بزيارة لاسرائيل، وسيحل ضيفاً على هيئة الرياضة لمدة أسبوع. وهذه الزيارة تمثل العلامة البارزة لبدء العلاقات الرياضية الرسمية» (دافار، ١٨/١١/١٩٨٠).

– **العلاقات التجارية**: يعتقد الخبراء الاسرائيليون أن انعطافة ستحدث في حجم العلاقات التجارية مع مصر «وأن الصادرات الاسرائيلية، ستبلغ سنة ١٩٨١ حوالي ٨٠ مليون دولار، ويبدو أن الصفقات الأولى ستكون مع القطاع الخاص في مصر، المنفتح أكثر على اسرائيل. ويعتقد خبراء الاقتصاد الاسرائيلي، أنه يجب التمركز واحتلال مكانة أكبر في السوق المصرية كعتبة للأسواق العربية الأخرى. وستقوم شركة كور الاسرائيلية وشركة أكرسكو بفتح فروع لها في العاصمة المصرية، بهدف تسويق المنتجات الزراعية الاسرائيلية والمساهمة في مشاريع زراعية أخرى» (دافار، ٢٠/١١/١٩٨٠).

– **تعاون زراعي**: قال علي أبو غازية، رئيس رابطة المنتجين والمصدرين الزراعيين في مصر «أن هناك عدة مواضيع للتعاون بين مصر واسرائيل. والجدير بالذكر، أن الأخير يرئس وفداً مصرياً للاتفاق على قيام اسرائيل باستصلاح ١٫٥ دونم من الصحراء شرقي مدينة الاسكندرية. وفي هذا الاطار تم الاتفاق على أن تقيم اسرائيل مزارع نموذجية على مساحة ٤٠ ألف دونم، على أن تكون المعدات والخبرات جميعها من اسرائيل» (هآرتس، ١٦/١١/١٩٨٠).

– **على صعيد التعاونيات**: «طار مدير عام شركة «شوفرسال» يوسف جيفع يوم ٣/١١/١٩٨٠، لمصر للبحث مع رجال الأعمال المصريين، لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين، وسيبحث جيفع مع أصحاب التعاونيات والجمعيات الاستهلاكية كيفية تشغيل هذه التعاونيات. وكان المصريون قد درسوا امكانية فتح فرع للشركة الاسرائيلية في وسط القاهرة، كما سيبحث الوفد الاسرائيلي امكانية شراء السكر والأرز المصري والثوم» (معاريف، ١٤/١١/١٩٨٠).

كذلك «ستقوم شركة أكرسكو الاسرائيلية بتصدير ١٥٠٠ طن من الموز لمصر، سيبدأ التصدير في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠» (هارتس، ١٦/١١/١٩٨٠).

– **على صعيد السياحة**: «من المتوقع أن تعقب زيارة الوفد المصري السياحي، الذي يزور اسرائيل حالياً، خطوات عملية لتشجيع تبادل الزيارات، خاصة في مجال الرحلات البرية والبحرية لمجموعات الشباب المصري... وإن إحدى الشركات السياحية المصرية، ستنظم قريباً رحلات بحرية لزيارة اسرائيل، من ميناء الاسكندرية الى ميناء حيفا» (ر.إ.إ.، العدد ٢١٩٥، ١١، ١٢/١١/١٩٨٠، ص١٦).

م.ي.

كُتب متوفِّرة في مركز الأبحاث

فلسطين والانتداب البريطاني

تأليف

كامل محمود خلسة

٥٦٦ صفحة ١٠ ل.ل.

إسرائيل الكُبرى

تأليف

أسعد رزّوق

٦٦٣ صفحة ١٢ ل.ل.

يوميّات الحُزن العادي

تأليف

محمود درويش

٢٠٧ صفحات ١٠ ل.ل.

الحكاية الشعبيَّة الفلسطينيَّة

تأليف

نمر سرحان

٢٠٢ صفحة ٦ ل.ل.

تُرسل طلباتكم من هذه الكتب إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.،

ص.ب. ١٦٩١، بيروت – لبنان.

وتُرسل القيمة إلى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي

– فرع رأس بيروت، برقم ١٣٣٧.

Palestine Affairs

No. 110. January 1981

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).

Editor: Mahmoud Darwish

Annual Subscription

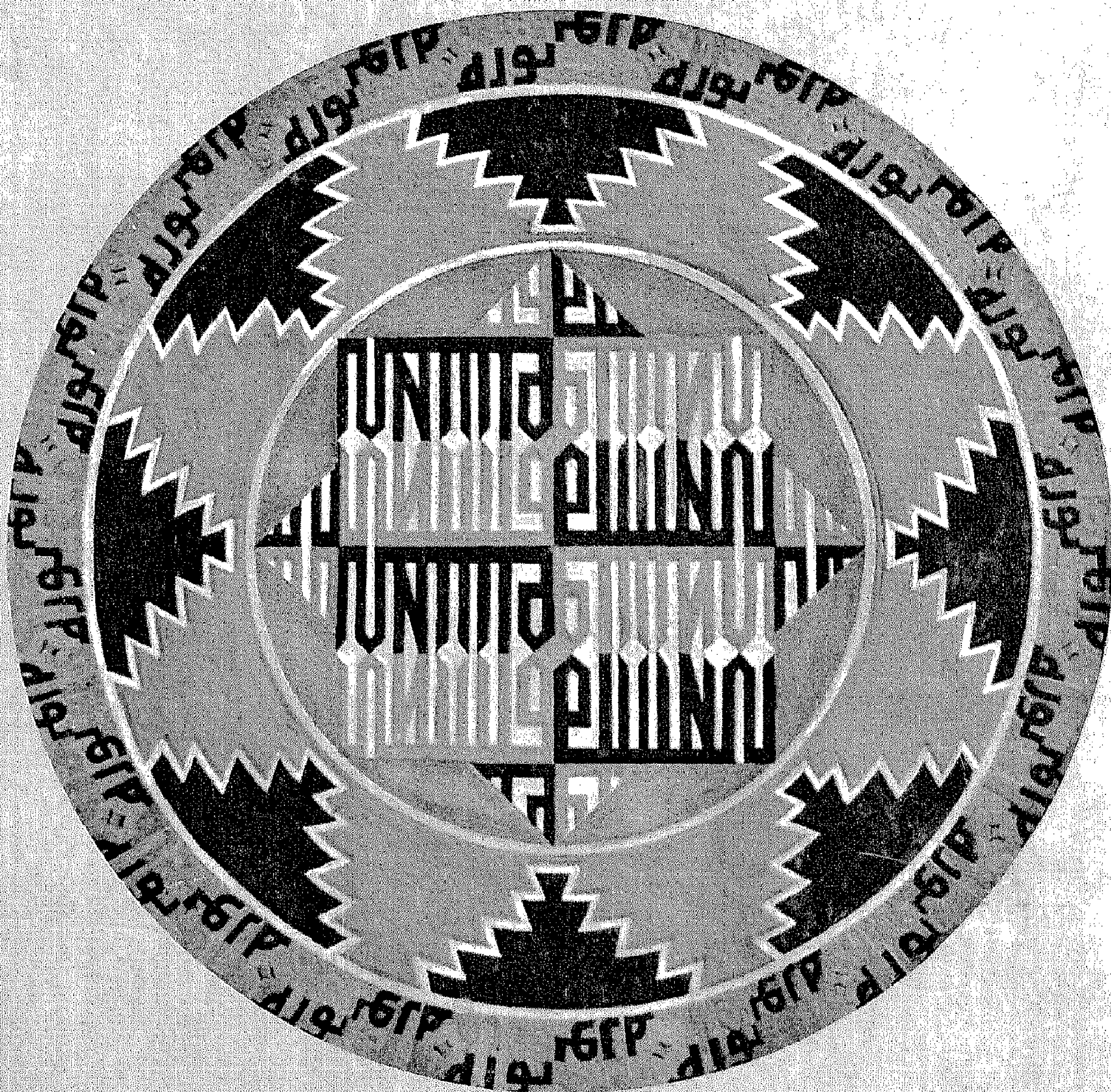
Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).

Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere: L.L. 65 ($26).

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب
٦ ل.ل. في سائر الأقطار العربية

شؤون فلسطينية

١١١ شباط (فبراير) ١٩٨١



شؤون فلسطينية

١١١ شباط (فبراير) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

١٠٣ **شهريات** **المقاومة الفلسطينية - عسكرياً**، المقدم الطيـار حسين عويضة

قضايا دولية، س.ك.

فـهـرس السنـوات العشر الأول من «شؤون فلسطينيـة»، آذار (مـارس) ١٩٧١- شبـاط (فبراير) ١٩٨١

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان **ميشال نجار**

المدير العام: صبري جريس * **رئيس التحرير: محمود درويش**

سكرتير التحرير: فيصل حوراني

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦٠)، برقيا: مرابحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريـا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

نطفيء شمعة لنوقد شمعات

بصدور هذا العدد، ينتهي العام العاشر منذ أطلت شؤون فلسطينية على قرائها في آذار (مارس) ١٩٧٢. رحلة طويلة واكبت المجلة خلالها التطورات والأحداث الكبرى التي رسمت مسيرة الشعب الفلسطيني وثورته والتفاعلات العميقة التي شهدتها المنطقة والعالم من حولها، خلال هذا العقد. هل نجحت المجلة في أن تعكس هذا كله؟ الحكم متروك للقراء الذين اطلعوا على مئة وأحد عشر عدداً من أعدادها التي صدرت في السنوات العشر، والتي رسخت على ساحة البحث العلمي والاعلام الرصين جانباً هاماً من أمجد تقاليدها.

ونحن، إذ نطفيء الشمعة العاشرة استعداداً لإيقاد شمعات جديدة، نستذكر الجهد الكبير الذي بذله رواد العمل في مركز الأبحاث حتى تمكنوا من وضع المجلة على بداية طريقها. فنتذكر مع التقدير الكبير الفقيد الراحل الدكتور فايز صايغ الذي أسس المركز ومعه جيل الباحثين والكتاب الذين أسهموا في صنع هذا الإنجاز الكبير وتقديمه كواحد من أهم العلامات على المستوى الحضاري للشعب العربي الفلسطيني واهتمام ثورته بالكلمة إلى جانب اهتمامها بالسلاح.

ونتذكر، في هذه المناسبة، مع التقدير الكبير أيضاً، الدكتور أنيس صايغ باحثاً وإدارياً وطد دعائم مركز الأبحاث منذ تولى إدارته العامة، وأشرف على توفير الإمكانات التي سمحت للمركز بأن يطل على القراء بمجلته، ورئس تحرير هذه المجلة في السنوات الخمس الأولى من عمرها، وفتح صفحاتها لمساهمات الباحثين الذين تعاونوا معه في المركز والعدد الكبير من الكتاب الآخرين، من أرجاء الوطن العربي كافة، الذين اجتذبتهم سمعة المركز ومجلته فاختاروها ميداناً لنشر آرائهم وأبحاثهم. لقد بلغ عدد الذين ساهموا في الكتابة في المجلة خلال سنواتها العشر، ستمئة وخمسة وثلاثين، منهم عدد كبير واصلوا الكتابة فيها بانتظام.

ونتذكر، في هذه المناسبة أيضاً، الزميل إبراهيم العابد الذي رافق مسيرة المجلة كسكرتير للتحرير منذ تأسيسها والزميل الياس خوري الذي خلفه حتى سنة ١٩٧٩، وكلاهما أعطى، من جهده وكتاباته، للمجلة ما يستحق التنويه.

أما الآخرون، الذين لم ينفكوا يعملون في مركز الأبحاث ويغنون مسيرة المجلة بمساهماتهم، فحسبهم أن ننوه بجهدهم وبمثابرتهم في هذا الموقع الذي اختاروه.

والفريق من العاملين الذي يستحق منا أكبر التقدير وأكرم التحية هم أولئك الذين يبقون خارج دائرة الضوء، مع أن جهدهم يلعب دوراً أساسياً في إصدار المجلة؛ ومن هؤلاء نذكر العاملين في مكتبة مركز الأبحاث وفي قسم الوثائق فيه وكذلك العاملين في قسم الطباعة من محررين وناسخين ومصححين والفنيين الذين لهم الفضلُ الكبير في إخراج المجلة بشكلها المتقن الذي اشتهرت به.

وبعد،

لقد اجتازت المجلة سنواتها العشر الأولى وهي تتطلع للسنوات القادمة مسلحة بالإمكانات التي يوفرها مركز الأبحاث، وبالخبرات التي حصلتها، وبثقة جمهور القراء، ومدفوعة إلى الإستمرار بالحاجة التي أملت وجودها في الأساس وجعلتها ضرورة لا يستغني عنها القراء الراغبون في التزود بالحقائق المتصلة بالقضية الفلسطينية والمعنيون المختصّون في ميادينها المتعددة.

وإذا كان من المعترف به أن المجلة قدمت، في مجال تلبية هذه الحاجة، الشيء الكثير، فإن طموحات العاملين في مركز الأبحاث ما تزال أكبر من المنجزات التي تحققت. وهذا كلام لا نقوله من باب التواضع، وإنما من موقع الإحساس بالمسؤولية إزاء المهمات الكبيرة المنوطة بالمركز وبمجلته.

وكما استطاعت المجلة أن تجتاز، في سنواتها الماضية، ظروفاً صعبة فتحتفظ بوجودها واستمرارها وتجهد في الاحتفاظ بمستواها حتى في ظل الظروف الأمنية القاسية عندما عطلت مجرى الحياة العادية في بيروت، فإن العزيمة التي مكنت العاملين في المركز والمجلة من اجتياز الصعوبات السابقة ما تزال على مضائها في مواجهة أي صعاب جديدة، وليكن هذا عهداً تقطعه المجلة على نفسها وهي تشرف على بداية العقد القادم من عمرها، عهداً تلزم به نفسها على أن تظل مجلة البحث الرصين والرأي الناضج والحوار البناء وتقديم الحقائق منزهة عن الأغراض الشخصية والأمزجة الذاتية بأكبر قدر من النزاهة تسمح به الطبيعة البشرية.

تبقى كلمة يحملنا على قولها، في هذه المناسبة، الوفاء للثورة الفلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية التي ترعى مركز الأبحاث وأنشطته كافة؛ فمن الحق أن المركز يحظى برعاية حفيّة من قيادة الثورة ومن قائدها العام الأخ ياسر عرفات بالذات.

وبهذا، تقف المجلة على عتبة العقد الثاني من عمرها راسخة القدم مسلحة بالتصميم على خدمة فلسطين وقضية الشعب الفلسطيني، بما هي خدمة لكل ما هو وطني وتقدمي في حياة الأمة العربية ومن أجل كل ما هو إيجابي في مسيرة البشرية نحو توطيد السلام والخلاص من الاستغلال والاغتصاب والقهر.

فيصل حوراني

محمود عباس (أبو مازن)

التهويل والتهوين في السياسة العربية

ينقسم صانعوا القرار السياسي في الوطن العربي إلى فئتين اثنتين، في اسلوب معالجتهم للقضية الصهيونية: فئة ترى اسرائيل وتصورها على انها القوة الجبارة التي لا يمكن التصدي لها، لما لديها من الامكانات العسكرية الهائلة، ولما تمتلكه من الاسلحة الفتاكة والعتاد المدمر، ولوجود اعظم تنظيم استخباري صهيوني في العالم قادر على معرفة كل شاردة وواردة في أي مكان من المعمورة، ولسيطرتها بشكل لا يجارى على اقتصاد وتجارة وصناعة العالم، ولاستيلائها على وسائل الاعلام والصحافة والنشر والأدب والفن، ولاختراقها كل الانظمة في العالم، بحيث تتمكن من رصد تحركات الزعماء والقادة والرؤساء والوزراء. وتخلص هذه الفئة الى الاستنتاج القائل انه من المستحيل محاربة هذه العدو لانه من غير الممكن ان نصل – نحن العرب – الى المستوى الذي وصلت اليه خصوصا اذا فهمنا انها – اسرائيل – قادرة على توجيه السياسة الأميركية، وانها تسيّر ادارتها وصناعتها واعلامها ورجالات السياسة والادارة فيها.

والفئة الثانية تصور اسرائيل انها على وشك الانهيار، وان بينها وبين السقوط والتلاشي والانتهاء قاب قوسين او أدنى، وان فيها من الاسباب ما يجعل هذه الفئة تتصور قرب زوالها، معتمدة في ذلك على ما تحصل عليه من معلومات حول المتاعب الاقتصادية التي تعاني منها، والفساد الاجتماعي،والرشاوي، والتفسخ، والتمييز العنصري بين اليهود الشرقيين والغربيين، ونضوب الهجرة، وازدياد الهجرة المعاكسة، والتضخم الاقتصادي، وارتفاع الاسعار، وهبوط قيمة العملة المستمرة. هذه الظواهر تجعل اسرائيل تبدو كأنها مخلوق غير قابل للحياة، وانها زائلة لا محالة، وبالتالي فلا حاجة لان نبذل اي جهد من قبلنا، ولا ضرورة للنضال، ما دام هذا الكيان – المزعوم – سينتهي وحده. ان اسرائيل ليست ما يدعيه الأولون، وليست ما يزعمه الآخرون، فهي ليست القوة التي لا تقهر، القادرة على التحكم بمقاليد امور العالم، وليست بالدولة الآيلة للسقوط بين لحظة وأخرى، وان كلا

الفئتين مخطئة فيما اتجهت اليه، وفيما توجهه للرأي العام العربي. والمنتمون للفئتين كلتيهما يضللون الانسان العربي ويخدّرونه في آن واحد، مستندين في ذلك الى جهلهم بطبيعة الصراع العربي – الاسرائيلي،وبمكنون الدولة الصهيونية ، متجاهلين ايضا الواقع الصحيح لهذا الكيان.

ان الدولة الصهيونية هي كأي دولة عادية؛ الا انها تعتمد في اساس وجودها واستمرارها على الدعم الذي ينهال عليها من جانب الامبريالية الأميركية، وتعتمد في الوقت نفسه على الضعف العربي، والتفكك العربي، والجهل العربي بحقيقتها، وهذا يشكل عاملاً حاسماً في استمرار هذا الكيان، لان الجهل من شأنه ان يحول دون امكانية الوقوف على نقاط قوة الخصم ونقاط ضعفه، والثغرات الاساسية القاتلة التي يمكن العبور من خلالها.

مما لا شك فيه ان اسرائيل تمتلك قوة عسكرية ضخمة، وهي مجهزة بأحدث الأسلحة المعقدة، وان اميركا لا تبخل على الجيش الاسرائيلي بكل ما يتمخض عنه العقل الامبريالي من آلات القتل والفتك والتخريب. وهذه الدولة التي يزيد عدد سكانها قليلا عن ثلاثة ملايين، قادرة على ان تحشد في حالة الاستنفار اكثر مما تستطيع كل الانظمة العربية المعنية مجتمعة ان تحشده، ولديها قيادة واحدة وموحدة. بينما لا يملك العرب حتى الآن مثل هذه القيادة، ومن غير المتوقع – في المستقبل المنظور – ان تكون لديهم قيادة موحدة قادرة على توجيه الجيش والقوات مركزيا. ومع ذلك فان هذا لا يعني ابداً ان اختراق هذا الحاجز العسكري المنيع امر مستحيل، وان الامل مفقود في امكانية نجاح التصدي له، بدليل ان الثورة الفلسطينية تتصدى له يوميا منذ خمسة عشرة سنة، وانها تهاجمه في عقر داره، وتنزل بقواته ومعداته خسائر جسيمة، وتربكه الى درجة الاضطراب والفوضى، وتضطره لأن يظل مستنفرا باستمرار، ولان يضاعف جهده ويكثّف تواجده وحضوره في كل مكان. واخيراً وليس آخراً، فالثورة الفلسطينية قادرة على ان تفقده الهيبة والاحترام اللذين يتمتع بهما لدى الانسان «الاسرائيلي»، وان تضعضع الثقة التي منحه إياها الرأي العام الغربي منذ قيام الدولة وحتى عام ١٩٦٧.

ومن الامثلة الملموسة على امكانية اختراق جدار الاسكانات الاسرائيلية والقوى الداعمة لها، التطور السياسي المتنامي المستمر للدبلوماسية الفلسطينية، التي استطاعت خلال فترة قصيرة جداً ان تكشف كثيراً من زيف الدعاية الصهيونية، وان تفضح زعمها حول كونها حركة تحرر وطني، وان تقدمها عارية، كحركة عنصرية فاشية عميلة للامبريالية الاميركية. واستطاعت الدبلوماسية الفلسطينية ايضا ان توسع رقعة التأييد والدعم للقضية الفلسطينية، وان تقدم الى الرأي العام العالمي، بشكل لم يسبق له مثيل، مفهوم الحقوق الشرعية والثابتة للشعب الفلسطيني.

واذا استعرضنا اسس تكوين الكيان الصهيوني، فاننا نجد العامل الاقتصادي يأتي في الدرجة الثانية من حيث الاهمية، وهو يعتمد اساسا، على المساعدات والهبات والقروض التي تقدمها الولايات المتحدة له، والتي سبق ان قدمتها المانيا الغربية له تحت اسم التعويض عن اعمال النازية. ويعتبر الانتاج الزراعي والصناعي عنصراً آخر في تكوين

اقتصاده، وهو يعتمد في نجاحه وتقدمه الى حد كبير على التسهيلات الاميركية التي تقدم له من خلال الاعفاءات الجمركية وحق الدولة الاكثر رعاية، والمساعدات العلمية والمعملية والمصنعية. واما المساعدات والهبات التي تقدمها الجالية اليهودية الاميركية فتأتي في اسفل سلّم العناصر المكونة لهذا الاقتصاد، على الرغم من ان مثل هذه المساعدات تأتي من الخزينة الاميركية – ولكن بطريق غير مباشر – حيث ان التجار وأرباب الصناعة من اليهود الاميركيين حينما يقدمون المساعدات والتبرعات لاسرائيل لا يخسرون شيئا من حجم ارباحهم، لان كل ما يقدم لاسرائيل يحسم من مجمل الضرائب الرسمية المستحقة عليهم للخزينة الاميركية.

قد لا نستطيع – في يوم ما – اقناع اميركا بايقاف المساعدات الضخمة عن اسرائيل، ولن نستطيع اقناعها بضرورة منع – او عدم تشجيع – رؤوس الاموال اليهودية من أن تقدم الأموال والمساعدات اليها. ولكننا بالتأكيد قادرون على ان نؤثر على الاقتصاد الذاتي، الزراعي والصناعي والتجاري، الذي يلعب عشرات الوف العمال الفلسطينين دوراً اساسيا وهاما في تطويره وازدهاره.

ترى ماذا ستكون النتيجة لو انسحب، بشكل فجائي، ربع مليون عامل عربي*؟ ماذا سيكون حال المزارع والمصانع والمعامل واماكن الخدمات وغيرها؟ ثم ماذا سيكون اثر هذا على الجيش الاسرائيلي المتفرغ كليا لقضايا الامن والقتال والهجوم والاعتداء ؟ ان مثل هذا الامر لا يحتاج لاكثر من نظرة تفهم، من موقف عملي عبر المال العربي الوفير القادر – ان اراد – على تأمين مصادر العمل اللازمة لألوف وعشرات الألوف من العمال العرب في المناطق العربية المحتلة، بحيث يتم حرمان اسرائيل من هذه القوة العاملة الرخيصة والضخمة.

ونستمر في استعراض وتحليل الاسس والعوامل التي تشكل الدولة اليهودية في فلسطين، وبصورة خاصة تلك العوامل والاسس التي لا تستطيع الامبريالية الاميركية ان تدعمها وتغذيها الى ما لا نهاية، والتي تتعلق بالذات اليهودية او تلك التي لها سمات انسانية محضة لا تؤثر فيها ميكانيكية الامبريالية وآلتها المادية.

ومن هنا يأتي الوضع الاجتماعي والبشري في هذه الدولة، في اولويات سلّم الهموم الصهيونية، لأنه قضية انسانية نفسية معقدة يصعب علاجها بقرار او بقانون أو بامر اداري، وهو يتعلق الى حد بعيد بطبيعة الوجود الاسرائيلي. ويمس النواحي التي لا تخضع للاعتبارات الحسابية والرقمية.

في اسرائيل قضيتان اساسيتان تنبثقان عن الوضع الاجتماعي والبشري، أولاهما التمييز العنصري، وعدم الاندماج بين مختلف فئات السكان اليهود القادمين من مختلف

---

* يبلغ عدد العمال العرب في اسرائيل ربع مليون، ١٢٥ ألف منهم من أهل الضفة والقطاع ومئة ألف من عرب الجليل والمثلث والنقب (الذين يسمون الآن عرب اسرائيل).

البلدان؛ وثانيهما العنصر البشري الذي يحتاج اليه الكيان الصهيوني والاحتفاظ بهذا العنصر.

وينقسم المجتمع الاسرائيلي عموديا الى قسمين: يهود شرقيين (من البلاد العربية وباقي بلدان الشرق الأوسط)؛ ويهود غربيين من مختلف الدول الاوروبية الشرقية والغربية. وهذا الانقسام يؤرق الزعامات الصهيونية ويزعجها ويقضّ مضاجعها، وبين كل فئة من هؤلاء تبرز تناقضات حادة تؤدي الى اصطدامات وصراع مستمر، وتشكل عراقيل قوية تحول دون اندماج هذه الفئات وتلك الاقسام المختلفة في اللغة والعادات والتقاليد والطباع والحضارة. ويبدو ان العامل الوحيد الذي يجمع كل هذه التناقضات هو الخوف الخارجي او بمعنى ادق، التخويف من الخطر القادم من الخارج. وهذا ما عبر عنه النائب الاسرائيلي السابق، زعيم كتلة شلي البرلمانية اربيه اليه، حيث وصف هذا التخويف بالاسمنت الذي يحمي اللحمة الاسرائيلية من التفكك. اذ قال: «فقط حالة الحصار او التوتر الذي يسود بين مجابهتين حربيتين، تجعل منا شعباً موحداً... انه الاسمنت الوحيد في مجتمعنا، ولولا هذه الظروف الخاصة لتفككنا منذ زمن طويل حسب توزع الطوائف لدينا، وهذا يؤدي بنا الى الاقتناع بان مثل هذا الوضع المتوتر ضروري - طبعا مع القيود اللازمة - فطالما اننا لم نندمج لنكوّن شعبا واحداً فمن الافضل ان تستمر حالة الحصار والتوتر الحربي وإلا سيتفتت الاسمنت».

اذاً فان الوضع الاجتماعي الاسرائيلي معقد وغير قابل للحل في المستقبل المنظور، وانه على الرغم من مرور اثنين وثلاثين سنة على اقامة الدولة، فان الفروق الاجتماعية والتناقضات «القومية» والثقافية والحضارية، لا زالت تهدد هذا المجتمع بالانهيار. ولكن هذا التهديد لا يعني ابدا ان الانهيار يمكن ان يتم تلقائيا؛ بل يحتاج الى كثير من الجهد والتفكير والبذل. ومن هنا نستطيع ان نعتبر ان الوضع الاجتماعي الاسرائيلي ثغرة هامة في جدار هذا البناء، ونقطة ضعف يمكن التسرب من خلالها بشكل يضمن الاسهام الفعال في تقويض اركان هذا البناء، على ان تتوفر لدينا جملة شروط موضوعية وذاتية من شأنها ان تيسر لنا فهما اعمق ووعياً اكمل ودراية اوضح لحقيقة الكيان الصهيوني.

والقضية الثانية التي تؤرق القيادة الصهيونية هي الانسان اليهودي، تأمين هذا الانسان ليكون المقاتل والمزارع والفلاح والعامل، والمستوطن، الذي تستوعب بواسطته الارض المكتسبة بالقوة العسكرية. تلك هي القضيةالتي بنىعليها تيودور هرتسل نظريته في كتابه: الدولة اليهودية او دولة يهود، والتي كانت ايضا الشغل الشاغل لدافيد بن -غوريون منذ فجر حياته وحتى مماته. انها الهجرة اليهودية الى فلسطين.

ليست الهجرة اليهودية الى اسرائيل هي هاجس القيادة الصهيونية فحسب، بل ان الاحتفاظ بالمهاجرين هو مشكلة أخرى لا تقل عنها خطورة؛ اذاً فهذه القضية ذات شقين.. كيف يؤمن المهاجر وكيف يحافظ عليه من الهروب. يتم استجلاب المهاجرين بكل الوسائل والاساليب التي تبدأ بعمليات غسل الدماغ وحشوه بالافكار الصهيونية، مروراً بالترغيب الناتج عن تصور الحياة في اسرائيل على انها الحياة المثالية، باعتبارها «واحة الديمقراطية»

وارض العسل واللبن، والصحراء التي ازدهرت تقريبا على الترهيب من موجات «اللاسامية» التي قد تجتاح العالم اليهودي، تذكيراً مستمراً بالمذابح النازية الهتلرية، وانتهاء بممارسة القتل والتدمير، بتدبير من القيادة الصهيونية تحت شعار «الفاشية الجديدة» او «النازية الجديدة» او «اليمين الأوروبي المتطرف»، او اي من الأسماء التي يُرعب ذكرها الانسان اليهودي لانها تعيد الى ذاكرته قرونا طويلة من الاضطهاد والعنف والقتل والتشريد.

ان استجلاب العنصر البشري، والمحافظة على بقائه بالقوة أمران أساسيان تمارسهما القيادة الصهيونية بمنتهى الحزم والصرامة، وعلى الرغم من ذلك فان مثل هذا الامر لا يخضع لقرار ولا ينطبق عليه قانون ولا تستطيع كل امكانات الولايات المتحدة وجبروتها ان تحققه بالشكل الكامل والمرضي، لأنه امر يتعلق بصميم المشاعر الانسانية والاحاسيس والمعنويات والمصلحة الشخصية. ولمزيد من التوضيح نقدم هنا بعض الامثلة:

باستفتاء تلاميذ وتلميذات المدارس الثانوية في مدينة حيفا اعلن ٤٥٪ من مجموع التلاميذ انهم يرغبون في الهجرة من اسرائيل، واعلن ٣٥٪ من التلميذات انهن يرغبن ايضاً في الهجرة منها. أليس ملفتاً للنظر ان مثل هذه النسبة من الشباب والشابات الذين لا يزيدون عن سن السادسة عشرة يشعرون بخيبة امل تجاه مستقبل وجودهم في اسرائيل؟ وهم الذين لم يفدوا اليها لاجئين وليست لهم ذكريات في وطن آخر، ولا يعرفون لغة او تقاليد او عادات او حضارة بلد آخر، وانما ولدوا في اسرائيل نفسها، اولئك الذين يطلق عليهم اسم «الصابرا» تعبيراً عن التحصين النفسي المعنوي والمادي الذي يتمتعون به ضد كل العيوب اليهودية التي يقال انها التصقت باليهود عبر الفي سنة – حسب تعبير دافيد غوردون – من الشتات، ومع ذلك يفكرون، وهم في سن مبكرة وقبل ان يتعرضوا لمتاعب الحياة وشقائها ومسؤولياتها، بالهجرة الى الخارج.. الى اي مكان آخر، شريطة ان لا يبقوا في اسرائيل.

مثل آخر يتجلى في أن ٣٣ الف اسرائيلي غادروا البلد – اسرائيل – الى الابد خلال الاشهر العشرة من عام ١٩٨٠. وواضعو التقرير، الذي يتضمن هذه المعلومات، يعيدون اسباب اشتداد الهجرة الى تردي الحالة الاقتصادية والمناخ الاجتماعي السيء، والتضخم النقدي الذي يصل الى ١٥٠٪ وارتفاع ديون الدولة التي تصل الى ٢٠ مليار دولار وانخفاض مستوى القدرة الشرائية ومستوى المعيشة.

وهناك تقرير آخر وضعه مردخاي تيسوك عن الهجرة اليهودية في الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٨٠، يتبين منه: ان عدد المهاجرين الى اسرائيل بلغ ١٥٦٤٥ مهاجراً، اي بانخفاض ٣٧٪ بالنسبة الى الفترة نفسها من السنة الماضية، اذ بلغ عدد المهاجرين انذاك ٢٤٩٤٥ مهاجراً ويظهر التقرير انه: «على الرغم من ان نحو ٥٠٪ من المهاجرين قدموا من اوروبا الشرقية وخصوصا من الاتحاد السوفياتي فان عددهم هذه السنة سجل انخفاضاً بنسبة ٤٠٪ مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية، حيث بلغ عدد المهاجرين من اوروبا الشرقية ١٢٠٥٧ مهاجراً، بينما وصل هذه السنة من تلك المناطق الى ٧١٩٩ شخصاً». وذكر تيسوك ان الانخفاض في الهجرة لا يقتصر على اليهود الروس فقط، بل هو ظاهرة

شاملة تتناول كل القارات وكل البلدان. ولا ينحصر الامر في شهر معين: بل يمتد على فترة طويلة. وبالمقابل ازدادت نسبة التساقط من ٥٨٪ كحد ادنى في شهر شباط (فبراير) من هذه السنة الى حد اقصى بلغ ٧٥٪ في شهر تموز (يوليو)، أي بمتوسط سنوي يبلغ ٦٣. ، ويعني ذلك ان من بين كل ثلاثة يهود يغادرون الاتحاد السوفياتي هناك اثنان لا يصلان الى اسرائيل.

ان هذه الارقام التي ترعب القيادة الصهيونية، وتلك النسب التي تؤكد فشل فكرة الحركة الصهيونية من اساسها، جعلت الحكومة الاسرائيلية والوكالة اليهودية تحثّان الخطى نحو ايجاد علاج سريع لتلك المعضلة المستفحلة، والقضاء على هذه الظاهرة التي تنبيء بمستقبل مظلم. ولما كانت منظمة «هياس» وهي المنظمة اليهودية الاميركية التي تعنى – الى جانب بعض المنظمات الاخرى – باليهود السوفيات المتساقطين في فيينا وغيرها من مدن اوروبا، تمهيداً لايجاد مأوى لهم في اي مكان آخر غير اسرائيل، لما كانت هذه المنظمة تقوم – من حيث النتيجة – بعمل يتعارض مع مهمة الوكالة اليهودية ويتناقض مع الفكر الصهيوني، فقد تعرضت الى ضغوط كبيرة من قبل الهيئات الصهيونية العالمية لتقليص نشاطاتها وتضييق رقعة اتصالاتها. وقد حاولت هذه المنظمات ان تفرض على هياس، نقل مكاتبها الى اللّد في فلسطين المحتلة تحقيقا لهذا الغرض. وتجاوبا منها مع هذه الضغوط فقد عقدت وللمرة الاولى في حياتها مؤتمرها السنوي في القدس وسط حملة صحفية كبيرة تتهم فيها الصحافة الاسرائيلية هذه المنظمة بانها تقدم المساعدات لمهاجري الاتحاد السوفياتي حتى لا يهاجروا الى فلسطين.وقد ذكرت صحيفة هآرتس بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٩ ان مندوبي المؤتمر ناقشوا تقارير عن مساعدة اليهود السوفيات ومشاريع لتوطينهم في كندا واستراليا، وفي الختام علق بروس ليمسدور من ادارة هياس على نسبة التساقط بقوله: «نحن لا نسرق مهاجرين ولا نجذبهم الينا، وبالتأكيد نحن لا نقنعهم بالهجرة الى الولايات المتحدة، انهم يصلون الينا بمبادرتهم ويقولون انهم لا يريدون الهجرة الى اسرائيل».

وبعد ذلك اتفقت الوكالة اليهودية والحكومة الاسرائيلية – للمرة الاولى – على التعاون فيما بينهما لمعالجة موضوع الهجرة المضادة من اسرائيل في الداخل والخارج على السواء، وقد تم هذا إثر مطالبة السيد أرييه دولتسين ، رئيس الوكالة اليهودية لعقد اجتماع لجنة التنسيق لبحث ظاهرة النزوح والعمل المشترك لكبحها.

وعلى الرغم من كل هذه التدابير فقد نشرت جريدة هآرتس بتاريخ ١٩٨٠/٨/١٥ نتائج استطلاع خاص اجراه معهد «بوري» بشأن مسألة الهجرة المضادة، وتبين من نتيجة الاستطلاع ان ١١,٨٪ من مجموع السكان البالغين في اسرائيل يدرسون إمكانية مغادرة البلد بصورة نهائية، الامر الذي دعا رئيس الكنيست، يتسحاق بيرمان، الى التصريح بان وقف النزوح يجب ان يوضع في رأس اولويات المجتمع الاسرائيلي، واضاف انه منذ اقامة الدولة وحتى اليوم نزح مئات الالوف من الشباب ممن انفقت الدولة في تنشئتهم وتعليمهم وتدريبهم العسكري افضل مواردها. ودعا رئيس الكنيست الى تخصيص موارد كبيرة لوقف النزوح حتى ولو كان ذلك على حساب نشاط تشجيع الهجرة، وقال ان هذه المهمة تفوق في

اهميتها جهود وقف نشاط المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي الذين يفضلون مواصلة طريقهم الى الولايات المتحدة.

ولا بد من الاشارة هنا الى ان تفاوت الاهمية - بالنسبة لاسرائيل - بين الحفاظ على السكان الموجودين فيها وبين المتساقطين الذين يفترض وصولهم اليها، يعود سببه الى ان خطر السكان المغادرين تحت اسم الهجرة المضادة على سمعة اسرائيل وكيانها اعظم من خطر اولئك الذين لم يصلوا اليها بعد ولم يتعرفوا على ما فيها من اخطاء ومشاكل وتناقضات. وهذا يعني ان المهاجرين، هجرة مضادة، سيكونون اسوأ دعاية يمكن ان توجه الى صميم هذا الكيان، لانهم سيتحدثون - كأي شاهد عيان - عن كل ما رأوا ولمسوا وعايشوا وقاسوا، وسيجدون كل الآذان الصاغية لما يقولون، يضاف الى ذلك انهم سيبالغون في ذكر المساوىء والمتاعب ليسوّغوا اسباب رحيلهم من «ارض العسل واللبن». بينما لن يجد المتساقطون الذين لم يروا اسرائيل ما يقولون ولن يجدوا من يستمع اليهم. بل انهم سيتحاشون الحديث - خجلاً - لانهم خرجوا من بلادهم بحجة الرحيل الى ارض الميعاد، ولما اتيحت لهم الفرصة غيّروا وجهتهم الى مكان آخر، اكثر أمناً واستقراراً وأوفر دخلاً ورخاءً.

تلك هي الإسباب التي جعلت رئيس الكنيست الاسرائيلي يعطي الاولوية في قائمة اهتمامات الحكومة للمحافظة على الموجودين من السكان، والحيلولة دون تعاظم نسبة الهجرة المعاكسة، ولو كان ذلك على حساب تشجيع الهجرة القادمة.

ان الكيان الصهيوني الذي اقامته الامبريالية الغربية وحققته بكل ما تستطيع ليستمر في الحياة، ليس كياناً طبيعياً تتوفر له كل اسباب الحياة وانما هو كيان مصطنع غير قادر على الاستمرار ضمن الظروف العادية الطبيعية، ولديه من الثغرات ما لا تستطيع كل امكانات الغرب ان تسدها؛ وعلى الرغم من ذلك فهذا لا يعني ابداً انه كيان منهار متآكل. وانما يحتاج الأمر الى كثير من الجهد والعمل. ويحتاج ايضا الى دراسة وافية وتشخيص دقيق لمعرفة تلك الثغرات ومن ثم العمل على توسيعها. من هنا كان هذا الاستعراض السريع للعوامل الاساسية التي يرتكز هذا الكيان عليها ويعتمد في استمرار وجوده على استمرار وجودها. ولاحظنا ان بعض هذه العوامل لا تخضع للحسابات ولا يستطيع الكومبيوتر الاميركي ان يتحكم فيها. وأول هذه العوامل هو الوضع الاجتماعي والبشري الذي يحتاج منا الى اهتمام بالغ بحيث نستطيع من خلاله ان نلج الى تعميق التناقضات في هذا المجتمع. وهذا لا يعني أبداً أننا غير قادرين على التأثير في العوامل الأخرى، العسكرية، والاقتصادية والسياسية؛ شريطة ان لا تتحكم فينا عقلية التهويل أو التقليل التي أصبحت سمة السياسة العربية نحو اسرائيل، تلك السياسة التي لا تصل الى نتيجة ولا تُوصل المواطن العربي الى هدف، وإنما تجعله يعيش دائماً بين اليأس والوهم أو بين القنوط والخيال، الأمر الذي يؤدي الى شلل كامل بكل طاقاته وامكاناته وابداعه.

شفيق الحوت

رد على وثيقة «الجبهة اللبنانية»

بعد ان أقدمت **«الجبهة اللبنانية»** على اعلان ما سمي بـ**«الوثيقة التاريخية»** التي حددت فيها، وبكل الصراحة والوضوح، فهمها وتحليلها وتقييمها للأزمة اللبنانية، كما قدمت طروحاتها بالنسبة لمستقبل لبنان الذي تريد، بات من الضرورة الوطنية والقومية، مطالبة وتشجيع كل الأطراف المعنية بهذه الازمة، للاسهام في تعزيز هذه الخطوة الحوارية وتقديم ما لديهم من قراءات وتحليلات لأسباب الأزمة، وما يرونه من مبادىء واجتهادات لرسم خريطة المستقبل.

فالأزمة في لبنان لم تنته، ولن تنتهي، وسيبقى ملفها مفتوحا، والخوف من عودة انفجارها قائما الى ان ينتهي الجميع من تحليل أسبابها، وتقييم ما نتج وما يمكن أن ينتج عنها، ثم الاتفاق على أسلوب للحوار والتعامل بعيدا عن كل أجواء الهيمنة من أي نوع، يكفل الوصول، في النهاية، الى اقرار الصيغة المستقبلية المقبولة.

فهذه وحدها هي الطريق المؤهلة لوأد الأزمة، وتجنيب لبنان والمنطقة المجاورة كلها من تكرار السقوط في مثلها.

واذا كان من المهم أن يكون ثمة اجماع لبناني على سقوط الصيغة الماضية التي كانت تحكم حياة اللبنانيين ومصائرهم، فان ما هو أهم هو أن يجمع هؤلاء على الصيغة البديلة.

الصيغة القادرة على تجاوز الموروث من المشاكل، بكل ما أفرزته من رواسب وعقد، تجسدت بممارسات قبلية وطائفية وفئوية غاية في البشاعة والتخلف.

الصيغة القادرة على الصمود أمام الراهن من المشاكل وما طرحته من قضايا تناولت هوية الوطن والمواطن، وقضية الانتماء القومي، وفرز العدو من الصديق، وما يترتب على هذا الفرز من مواقف نهائية وثابتة.

وأخيرا الصيغة القادرة على مجابهة القادم من مشاكل، وفي مقدمتها، مشكلة العصر

في امكانية التنسيق بين ضرورات التنمية والتقدم وبين طموحات المواطن في تأمين حياة اقتصادية واجتماعية تنتفي فيها هذه الحدة المخيفة في الفوارق الطبقية.

إن الاقرار المسبق بأن الأزمة القائمة كانت لبنانية الوجه والمسرح، عربية المدى والمجال، دولية الأبعاد، يدفعنا للاعتراف بأنها أزمة مركبة معقدة، وتحمل في أحشائها كل سمات المخاض العسير للانسلاخ من حقبة ودخول أخرى.

انها أزمة تحول وتكوين. أزمة حضارية تتناول جميع مقومات الحياة العامة من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. أزمة يشكل «الحاضر» فيها ساحة صراع وصدام بين «**أمس**» مرفوض و«**غد**» غير متفق عليه.

* * *

وفق هذا التصور لعناصر الأزمة، على طريق معالجتها وحسمها، وبمعزل عن أية مشاعر من شأنها التعتيم على الموضوعية في الحوار، وبكل الرغبة الجادة في التركيز على الايجابيات إذا وجدت، كانت قراءتنا لوثيقة الجبهة اللبنانية، وستكون قراءتنا لأية وثيقة تصدر عن هذا الفريق أو ذاك وتستهدف تعزيز الخطوة الحوارية على طريق الوفاق الوطني.

وإذا كانت جدية الحوار وسلامته تفترضان مثل هذا النوع من القراءة لأفكار الآخرين وطروحاتهم، فان الهدف المنشود لهذا الحوار يفترض كذلك اعتماد «**لغة**» لائقة تكنّ الاحترام للكلمة فيتوازى مضمونها مع مصداقيتها.

انها مهمة صعبة دون أدنى ريب، ويضاعف من صعوبتها، هذه التفجيرات العنفيّة التي تريد تذكيرنا، وباستمرار، بأن حوار الكلمات ليس هو البديل الوحيد، وان العودة للحوار المسلح امكانية قائمة. ولكن من يتصدى لحوار الكلمات يدرك أنه، في النهاية، لا غالب الا الحوار ولا نصر الا للكلمة. وليست هذه مجرد أمنية، وانما هي في جوهرها حقيقة أصيلة، وقد آن الأوان للجاهل أن يعرفها وللمتجاهل أن يعترف بها.

* * *

في البداية، لا بد من كلمة حول «**تاريخية**» وثيقة الجبهة اللبنانية، فلقد اختلط علي الأمر حول ما اذا كانت تسمية «**التاريخية**» هذه، من صنع بعض الصحف التي نشرت الوثيقة أم من صنع أصحاب الوثيقة. وسيان كان الأمر، لابد من الاشارة، ولو بشكل عابر، من أجل تسجيل موقف حواري مبدئي، بأن اسباغ «**التاريخية**» على وثائقنا ومواقفنا وخطاباتنا، أصبح من العادات الشائعة حتى كادت هذه التسمية أن تفقد قيمتها ومعناها. **فللكلمة أو للفعل**، حتى يصبح أي منهما، «**تاريخيا**»، مواصفات وأبعاد وآثار وأعماق لابد من توافرها. ولعل أول شرط للكلمة أو للفعل حتى يستحقا الوصف بـ«**التاريخية**» أن يتسببا في اثريهما بدفع عجلة التاريخ الى الأمام وفق ما أصبح معروفا وثابتا من القوانين التي تتحكم بمساره. أي بعبارة أخرى، ان «**التاريخية**» تقتصر على «**الايجابية**» التي **للكلمة أو للفعل** في سياق التطور الانساني نحو الأفضل. فالصهيونية والنازية والعنصرية والامبريالية، رغم ملئها للتاريخ، لا يمكن اعتبارها أفكاراً أو ممارسات «**تاريخية**» وانما

الردود التي تصدت لها فكرا وممارسات هي وحدها «**التاريخية**» لأنها صححت المسار التاريخي الذي لا يقبل بغير التقدم الى الأمام على طريق المثل العليا التي تبناها الانسان وناضل من أجلها منذ أن وعى حقوقه وواجباته كفرد داخل المجتمع الذي يحيا فيه ابتداء من أسرته الصغيرة وانتهاء بالأسرة الانسانية الكبرى.

فلنتواضع اذن قبل اطلاق مثل هذه التسميات على مواقفنا وأدبياتنا، خصوصا وان كل ما يطرح الآن لا يزال في مرحلة «**مشروع موقف أو مشروع رأي**» ينتظره حوار طويل ونقاش هام قبل أن يتحول الى «**موقف أو رأي**» يستحق الوصف بـ «**التاريخي**» بالاجماع من حوله.

كانت تلك قضية شكلية نتجاوزها الآن الى الجوهر، الى مضمون «**وثيقة الجبهة اللبنانية**»، وسنتناوله بندا بندا كما ورد في النص وبالعناوين نفسها التي حملتها الوثيقة.

* * *

«البند الأول: باسم التراث والقيم والشعب»

في معرض تعريفها لذاتها وتقديمها لنفسها، حرصت الجبهة اللبنانية على الادعاء بأنها «**تتكلم باسم تراث لبناني متراكم متواصل، نسبياً، لستة آلاف سنة**»، وبعد تثمين الجبهة لهذا التراث واعتباره «**كنزاً لا أثمن منه ولا أقدس**»، تعاود الادعاء بأنها «**تتكلم باسم أكثرية ساحقة من اللبنانيين، وتعرف ان قسما من هذه الاكثرية ليس في وسعه التعبير عن رأيه بحرية، ولذلك، يشرف الجبهة اللبنانية بأنها لا تمثل فقط رأي من في وسعه التعبير الحر عن رأيه، بل تمثل أيضا رأي أولئك الذين لا يملكون اليوم هذه الحرية**».

ان أول ما يجب ان نسجله، هنا، هو أن من يتنكر للتراث، أي تراث، انما يتنكر للانسان نفسه. فما من شعب فوق هذا الكوكب من غير تراث متراكم حتى لو تقطع بفعل الابادة كما حدث لبعض الشعوب. ولا شك ان لهذه المنطقة «**شرقي البحر المتوسط**»، كما تحب الوثيقة أن تسميها، من التراث القديم والكبير ما يستحق التثمين والتقدير ويضعه في موقع متقدم من التراث العالمي جنبا الى جنب مع التراث المصري واليوناني والصيني وغيره وغيره. وبالتالي فمن حق سكان المنطقة كلهم الاعتزاز بهذا التراث والافادة من شواهده.

غير أن الحديث عن التراث خارج دائرة التاريخ، ومحاولة اقحامه في القضايا القومية والوطنية والاجتماعية الراهنة، من شأنه أن يثير الجدل والخلاف، وخصوصاً عندما يدعي فريق ما، له مواصفاته الفكرية والسياسية المحددة، أنه وحده صاحب الحق بالتكلم باسم هذا التراث.

ولا أظن ان السياسيين من أعضاء الجبهة اللبنانية، **كميل شمعون وبيار الجميل** كانا ليقعا في هذا المنزلق لولا اصرار كل من **شارل مالك وفؤاد أفرام البستاني** على تثبيت هذا المدخل للوثيقة باعتبارهما مفكّري الجبهة والمسؤولَين عن اسناد موقفهما السياسي بثوابت تاريخية، فكان هذا المدخل المنزلق.

وعلى هذه النقطة بالذات لنا ثلاث ملاحظات:

- **الأولى**: انه على من يريد التمثل بتراثه، ولا نقول التكلم باسمه، ان يكون وفيا لهذا التراث ككل، لا يميز بين صفحة وأخرى من صفحاته، ولا يؤثر حقبة على غيرها من حقباته،ولا يفضل قبيلة أو شعب على قبيلة اخرى أو شعب آخرممن ساهموا في تراكمه وتواصله

لا نريد ولا نقبل بقراءة لتراث لبنان، مثل قراءة الصهاينة لتراث فلسطين فهؤلاء لا يرون منه الا الفصل العبري القصير ولا يرون من صناعة شعبنا غير اليهود، وهي قراءة عنصرية استعلائية تفرز بالضرورة موقفا سياسيا فاشيا يقوم على التمييز العنصري. ولذلك كان من الطبيعي أن يكون الرد الثوري الفلسطيني، من خلال قراءته وفهمه للتراث، مجسّدا بموقف سياسي ديمقراطي علماني لا يفرق بين مسيحي او مسلم او يهودي سواء بالنسبة للحقوق او الواجبات.

وما كنا لنسجل هذه الملاحظة، على قسوتها، لولا ما ورد في الوثيقة، في بنود أخرى، من توجهات دينية وطائفية، جعلت تسجيل هذه الملاحظة حتمي الضرورة.

- **الثانية**: انه على من يريد التحدث عن التراث، عائدا ستة آلاف سنة الى الوراء أن يعي الفوارق بين عالم اليوم وعالم الماضي، السحيق منه والقريب، حتى لا تختلط عليه الأمور، ولا يخلطها بالتالي على غيره ممن يحدثهم عن هذا التراث.

ان تاريخ هذه المنطقة من الوطن العربي، والتي عرفت عبر أسماء متعددة، وتشمل اليوم ما يعرف بسوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق، كان على الدوام تاريخا متشابكا ومشتركا، وكان سجلا لتفاعلات مستمرة بين سكان هذه المنطقة. ويستحيل على المؤرخ، مهما حاول، ان يمر بحقبة من حقبات هذا التاريخ ويجدها خالية من عملية التفاعل هذه. **تلك حقيقة** استمرت من التاريخ القديم، فالمتوسط حتى الحديث. **والعبرة من هذه الحقيقة** هي دحض هذا الوهم القائل بقدرة أي شعب من شعوب هذه المنطقة، أو أية قبيلة من قبائلها، أو أي طائفة من طوائفها، على «**عزل**» مسيرتها الحياتية عن المجرى العام لمسيرة المنطقة كلها. وكل أسوار العزلة التي قرأنا عنها في ديار هذه المنطقة لم تستطع، في النهاية، أن تصمد أمام رياح التغيير الثقافي والحضاري التي كانت تهب من المنطقة، ليعود التفاعل من جديد تأثرا بالوافد وتأثيرا فيه. والعبرة من هذه الحقيقة واضحة بينة.

حقيقة أخرى هامة تعلمناها من تراث هذه المنطقة، هي رفض سكانها المستمر والدائم لكل موجات الغزو الأجنبي الذي تعرضت له. كلنا يعلم أن موقع هذه المنطقة على خريطة العالم جعلها منذ القدم عرضة لأطماع الغير من الشرق والغرب على السواء. الفرس والرومان في قديم الزمان، مروراً بالتتار والمغول والفرنجة ثم الترك (وقصتهم مميزة وسنمر عليها في حينه) ثم الأوروبيّين، ممن غزوا وحكموا، كلهم في النهاية نزحوا ورحلوا ليبقى سكان هذه المنطقة في ديارهم يمارسون دورهم السرمدي في الدفاع عن حياتهم وأوطانهم. ونحن نحيا اليوم صراع أهلنا ضد آخر هذه الغزوات، الغزوة الصهيونية التي تنتظر نفس المصير. **والعبرة من هذه الحقيقة واضحة بينة، كذلك.**

– **الثالثة**: انه على من يريد التحدث عن التراث وتمثيلـه ألّا يحذف مـرحلة بالغة التمييز منه، تلك المرحلة التي بدأت بظهور الاسلام. ان تجاوز هذه المرحلة بالقفز عنها بعدم الاشارة، مجرد الاشارة اليها، لن يلغيها ولن يقلل من النتائج التي ترتبت عليها. **ان آخر الفي سنة من عمر هذا التراث، وهي عمر المسيحية، للاسلام فيها ألف وخمسمئة سنة.**

وإذا كان هدف وثيقة الجبهة اللبنانية من وراء اغفالها ذكر الاسلام عدم المساس بنقطة تعتبرها حساسة، بل ومتفجرة، فنحن نرى، على العكس ضرورة طرحها ومناقشتها ومعالجتها، لأننا نرى أننا نملك خياراً انسانياً عملاقاً لحل المشكلة الطائفية.

نحن نعرف ان هناك في لبنان، وفي غيره من أقطار المنطقة، من يرى، في الفتح الاسلامي، غزوة كغيرها من الغزوات التي قام بها الفرس والروم. بل وهناك من يرى في العروبة مجرد اسم حركي «للاسلام» فأين الحقيقة في هذا الكلام؟

ان جوهر الخلاف القائم حول هذه القضية بالذات، لا ينبع، في أصله، من خلاف حول القراءة الموضوعية والفهم المشترك لتاريخنا الواحد، وانما يصدر عن خلاف حول العبرة المستخرجة من هذه القراءة وهذا الفهم، والتي يجب أن تحكم توجهاتنا لصياغة حياتنا المستقبلية.

فالممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها مسيحيو هذه المنطقة، تمّت في ظلال عهود كان الحاكم المسؤول فيها **«مسلماً»** ويحكم باسم الاسلام والمسلمين، وخصوصا في آخر عهود الخلافة الاسلامية، عهد الترك من بني عثمان.

ولكن علينا أن نميز أولا، وقبل كل شيء، بين العقيدة وبين ما يمارس باسمها أو تحت رايتها. «**فالنظام**» في الاسلام شيء، «**والاسلام**» شيء آخر. وما من مكابر يستطيع أن يقنع أي مسلم معاصر بأن «**النظام**» في عهد الراشدين، هو نفسه في عهد الأمويين أو العباسيين أو الفاطميين. ولقد عانى بعض المسلمين في عهود بعض الخلفاء والحكام أكثر بكثير مما عانى منه غير المسلمين، وتكفي الاشارة لما حدث للحسن والحسين وهما حفيدا الرسول.

كما علينا أن نعي باستمرار أن الاسلام، وان كان عربي اللسان بقرآنه وحديث رسوله، ولغة القوم الذين حملوا لواءه، فلقد كان دينا سماويا للعالمين. فالعرب، في الاسلام، ليسوا «**شعبا مختارا**» ولا فضل لأي منهم على آخر الا بالتقوى. و«**الأمة**» في الاسلام هي المسلمون وليس «**العرب**»، وهذا لبس كثيرا ما وقع في سوء تفسيره – وربما عن قصد – بعض المستشرقين، وذلك لأن العربية كانت لغة الكتاب التي خاطب بها الرسول أتباعه.

بعبارة اخرى، **الاسلام مثل النصرانية**، رسالة سماوية جاءت هداية للناس تحذر من الشر وتبشر بالخير، وبالتالي فليس كل العرب مسلمين كما أنه ليس كل المسلمين عربا، بل ان أغلبيتهم من غير العرب، تماما كما أن أغلبية المسيحيين أوروبيون وأميركيون ولا تربطهم بالسيد المسيح رابطة اللغة أو رابطة الأصل.

اليهود فقط، وحدهم، يصرون على أن **ديانتهم هي قوميتهم**، مما جعلهم «**نشازا**» في هذا العالم. ونحن، في هذه المنطقة، ندفع ثمن هذا النشاز.

وعلينا أن نتذكرأيضا، **ان الاسلام كالنصرانية**، لم يقف حائلا دون نشوء القوميات في أواسط القرن الماضي وبداية هذا القرن. فقد شهدت الخلافة العثمانية الاسلامية التمرد القومي العربي عليها وتحالف المسلمين والمسيحيين العرب ضدها. ولقد وصل هذا التمرد حد اعلان الثورة العربية بقيادة أمير مكة وملك الحجاز الشريف حسين الذي تحالف مع الانكليز ضدها.

في تلك الفترة من التاريخ المشترك الواحد، كنا في هذه المنطقة، كغيرنا في كل بلاد العالم، نبحث عن الرابطة الأقوى والأرسخ لمواجهة تحديات تلك الفترة ولتلبية مطالب الناس آنئذ. فجاءت الرابطة القومية لتأخذ موقعها بديلا عن كل ما سبقها من روابط قبلية ومذهبية أثبتت عجزها عن مقاومة الظلم والفساد.

وتحت هذه الراية القومية تبدلت تحالفات وتغيرت صداقات، وباتت النظرة الشعبية العارمة ترى في تركيا دولة غازية مستبدة، بغض النظر عن هوية دين الدولة الرسمي ورغم انتماء الأكثرية العربية لهذا الدين. ومن المفارقات الداعمة لهذا التحليل، أن دولا مسيحية حاربت الى جانب تركيا ضد أخرى مسيحية كانت تمد العون لمسلمين ضد الدولة الاسلامية الكبرى. وهكذا تغيرت الخرائط وتبدلت، وأصبحت «**القومية**» لا المذهب الديني هي اللواء الذي يجتمع حوله الناس في هذه المنطقة.

ومن يعد قراءة التاريخ لهذه الفترة بالذات لا يستطيع الا ان يزهو فخراً بهذه الوحدة القومية التي تجلت في استشهاد هذا العدد الوفير من خيرة أبناء العرب – مسلمين ومسيحيين – حتى اننا لا نجد مدينة هامة في هذه المنطقة تخلو من ساحة لتمجيد ذكرى هؤلاء الشهداء.

وعلينا أن نعترف – بكل التواضع – أن الموقف القومي العربي من الدولة التركية المسلمة كان أصعب وأشق على المسلم العربي منه على المسيحي العربي. لأنه – اذا جازت المقارنة – كموقف يهودي عربي في اسرائيل يقف اليوم مع الثورة الفلسطينية ضد حكام تل - أبيب. لنتصور، للحظة، ما يعنيه قيام ثلاثة أرباع مليون يهودي عربي ضد دولة اسرائيل معلنين أن رابطتهم القومية بالفلسطينيين العرب أقوى وأرسخ وأبقى من الرابطة الدينية مع يهود أوروبا!!

واذا فرضت علينا الأمانة تسجيل هذه الملاحظة باعتبارها تكريساً لانتصار الوعي القومي على الرواسب المذهبية، فلا يجوز أن يفوتنا أن نسجل بنفس الأمانة الدور القومي الرائع الذي قام به المسيحيون في بعثهم للفكرة القومية وحفاظهم على التراث القومي ولغته وآدابه.

تاريخ هذه الفترة يجب أن تعاد قراءته، ويجب أن تعمم فصوله على أجيالنا الراهنة

ليروا أن ما يبدو مستحيلاً، في أيامنا المتقدمة هذه، كما تدعي الجبهة في وثيقتها، كان حقيقة قائمة قبل أكثر من نصف قرن.

ولا يزال بيننا ممن عاصروا تلك المرحلة رجالا – مد الله في أعمارهم – ممن يحدثونا عنها بكل الزهو والاعتزاز، يوم كان يلتقي المناضلون من كل صوب وحدب، من جبل لبنان وساحل فلسطين وبوادي سوريا والعراق وراء الهدف الواحد، وتحت راية واحدة، راية العروبة، راية الحرية والوحدة؛ الراية البديلة لبيارق القبلية الضيقة أو الطائفية المتعصبة.

وإذا لم تعمر المرحلة المضيئة طويلا، فليس من حكم القضاء أو القدر، وليس لأن رواسب الماضي كانت أقوى من الرابطة الجديدة، ولكن بسبب «**الحليف**» الأوروبي الذي ناصرناه ضد الحاكم التركي المستبد، لنكتشف فيما بعد أنه صورة متجددة لنوع أبشع من الطغيان والاستبداد.

ان الاستعمار الأوروبي الذي ورث الأتراك في هذه المنطقة، كان أول من تنكر وتآمر ضد تلك الراية التي حالفته، فمزق الوطن الواحد، وعاد للنفخ في روح الاقليمية والتجزئة المذهبية والطائفية، تحت شعاره المشهور: «**فرق تسد**».

ولم يكتف الاستعمار الأوروبي بتقسيم المنطقة وتجزئتها، فبادر، بهدف تأمين سيطرته، الى بذر الجرثومة السرطانية في قلب الوطن، مما أدى الى قيام كيان عنصري مستورد هو الكيان الصهيوني. ان سياسة التفتيت الاستعمارية لم تقتصر على الساحة اللبنانية بل تجاوزتها الى المنطقة كلّها. فلقد فصل الانكليز شرقي الأردن عن فلسطين، وفصلوا الاثنتين عن العراق وجعلوا لكل دولة من هذه الدول وضعاً سياسياً يختلف عن الآخر تكريساً للفوارق والتفاوت في نمو كل منها. أما الفرنسيون فلقد حاولوا اقامة دويلات طائفية، بل أقاموها بالفعل، ولولا الإرادة الوطنية القومية في سوريا لكنا نشهد اليوم دولة في حلب ودولة في جبل الدروز ودولة في دمشق ودولة للعلويين، من نفس النوع الذي نسمع عنه اليوم مداورة في مقترحات وثيقة الجبهة اللبنانية لاقامة دويلات جديدة.

ونكتفي عند هذا الحد من ملاحظاتنا الثلاث حول تمثل الجبهة اللبنانية وتمثلنا للتراث الواحد؛ وهي تمثلات متباينة كما هو واضح، هذا اضافة الى رفضنا المبرر للقبول بأية وصاية على هذا التراث لأي فريق من أية طائفة ومن أي مدرسة سياسية. **فالتراث للجميع، وان كان لا بد من اقحامه في القضايا الراهنة فمن أجل ضمان صيغة مستقبلية تقوم على أسس ديمقراطية ترفض الفرز العنصري من أي نوع كان.**

ومن هنا أيضا، لا يستقيم مع الحقيقة الموضوعية ادعاء الجبهة اللبنانية بأنها تتكلم باسم أكثرية ساحقة من اللبنانيين، كما أن زعمها بتمثيل من «**ليس بوسعهم التعبير عن أنفسهم بحرية ورأي الذين لا يملكون اليوم هذه الحرية**» يتجاوز حدود التمنيات والغرور الى الافتراء على الواقع المرئي، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة، أو بعض من في الجبهة. فباستثناء الرأي الكتائبي لا رأي لأحد في معسكر الجبهة اللبنانية، وقد يكون **كميل شمعون** بالذات أكثر من تنطبق عليه صفة من «**ليس بوسعه التعبير عن**

رأيه **بحرية**». بينما خارج معسكر الجبهة اللبنانية فالساحة تشهد، ومن حقها أن تفخر، بهذا التعدد الفكري والحزبي وبالجو الديمقراطي المسيطر على علاقات الجميع. وبعيداً عن غياب وتغييب الأفكار الجديدة من معسكر الجبهة، فحتى الفكر السياسي التقليدي هو الآخر غائب ومغيب في قسم كبير منه له وزنه وتاريخه. ولن نشير إلا **لسليمان فرنجية وريمون اده**، وهما من هما في الدائرة التي تدعي الجبهة تمثيلها، لكي ندعم ما نقول، علما بأن الغائبين والمغيبين أكثر بكثير.

* * *

«البند الثاني: البنية السياسية».

لا نظن أن هناك من يختلف مع الجبهة اللبنانية في «**ضرورة اعادة النظر في الصيغة التي جربها لبنان منذ العام ١٩٤٣ بغية تطويرها وذلك بهدف تجنب أي احتكاك أو اصطدام بين أعضاء الأسرة اللبنانية الواحدة**».

والكل مع الجبهة اللبنانية لاقرار صيغة من شأنها «**الحؤول دون أية كارثة في المستقبل كالكوارث العديدة التي ألمت بلبنان منذ السنة ١٨٤٠ الى يومنا الحاضر. نوع الصيغة الجديدة يتفق عليه بين اللبنانيين في مناخ لا اكراه ولا ارهاب إن من الداخل أو من الخارج**». أما ما ورد حول استلهام لبنان لأحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان في تحديد مبادىء كيانه، وعلى الأخص بالنسبة الى حقوق الانسان وحرياته، فلا أتصور أن هناك، وخارج اطار الجبهة اللبنانية، من هو أقل حماسا لهذا الاستلهام من **شارل مالك** الذي ساهم في صياغة ذلك الاعلان، كما ساهم ويا للمفارقة، في وثيقة الجبهة.

غير أن السؤال الأساسي النابع من هذه التمنيات المشتركة هو: **كيف يمكننا تحقيق ذلك**؟ وهل ما طرحته الجبهة اللبنانية في وثيقتها من تحويل الصيغة الحالية إلى «**نوع من اللامركزية أو الفيديرالية أو الكونفيديرالية... الخ**»، يشكل فعلا الحل - المخرج، الكفيل «**بتجنب الاحتكاك والاصطدام بين أفراد الأسرة اللبنانية الواحدة ويحول دون استمرار وقوع الكوارث**»؟

ان اللامركزية أو الفيديرالية أو الكونفيديرالية ليست بدعة، وليست بعبعا. فالخريطة العالمية مليئة بمثل هذه الأنواع من الأنظمة التي اختارتها وارتضت بها شعوب عديدة لتنظيم العلاقات المجتمعية داخلها وفق أسس وأطر محددة بغاية الدقة والتفاصيل. ولعل النظام السياسي السويسري بالذات، وهو أول الأنظمة التي تخطر على البال كلما جرى حديث عن ضرورة تغيير الصيغة اللبنانية، أحد أنجح الأنظمة الفيديرالية - الكونفيديرالية في العالم. وهناك الاتحاد الفيديرالي في الولايات المتحدة، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيرهما كثير من كل ألوان وأشكال الاتحادات، ومعظمها، ان لم تكن كلها، اتحادات ناجحة وصمدت أمام التحديات التي واجهتها.

ومن حق أي لبناني، بعد سقوط الصيغة الحالية، أن يتساءل إذا كان ممكنا أن ينجح في لبنان ما نجح في غيره من الدول التي اختارت الاتحاد الفيديرالي أو الكونفيديرالي نظاما لها. وهذه سويسرا المثل، حيث تتعايش ثلاثة شعوب من أصول مختلفة وأكثر من مذهب

واحد كان بينها ما كان من فتن وحروب. ان كل مقاطعة، بل كل مدينة في سويسرا، تكاد تكون جمهورية مستقلة، وقوانين كل مقاطعة أو مدينة هي التي تشرف على حياة المواطن العامة وتحكمه أكثر من القانون الفيديرالي بل انه من سعة اللامركزية هناك يكاد الواحد لا يسمع باسم رئيس الاتحاد السويسري رأس الدولة السويسرية.

هذا كله صحيح وقائم ويكاد يكون مثاليا في عظمته ورقيه.

وسر ذلك كله ان هذا النظام جاء تلبية لحاجات وضرورات موضوعية. كما انه، في الوقت نفسه، استجاب لتطلعات الشعب السويسري كشعب واحد.

فالسويسري الألماني سويسري. والسويسري الايطالي سويسري، والسويسري الفرنسي سويسري. لا المانية الأول ولا ايطالية الثاني ولا فرنسية الثالث نقضت او ارادت أن تنقض سويسرية الجميع.

وانطلاقا من هذه الحقيقة الوطنية السويسرية، جاء النظام الاتحادي ليعطي هذه التجمعات كل ما تصبو اليه وتتمناه داخل أطرها ولكن بعد تثبيت الأولويات الوطنية في **حكم مركزي وحده صاحب الكلمة في كل ما يتعلق بجيش الدولة، مالية الدولة، سياسة الدولة الخارجية**. وكما هو الحال في سويسرا، كذلك هو في الولايات المتحدة وكل الدول الاتحادية المعاصرة.

فهل هذا هو ما تطرحه الجبهة اللبنانية على اللبنانيين عندما تقول «**بصيغة لا مركزية أو فيديرالية أو كونفيديرالية في اطار لبناني شامل واحد موحد، على غرار ما تتجه اليه الأنظمة الدستورية الحديثة في العالم**»؟

إذا كان لا خلاف بين اللبنانيين حول جيش الدولة ومالية الدولة وسياسة الدولة الخارجية، فلا أعتقد أن أحدا يعارض بعدئذ البحث والاتفاق على صيغة اتحادية من أي نوع.

ولكننا نعرف كلنا، وأركان الجبهة قبل غيرهم، أين يكمن جوهر الخلاف بين اللبنانيين. انه خلاف سياسي قبل أي شيء آخر، يتناول **هوية لبنان السياسية وتطلعاته المستقبلية**، في خضم هذه الصراعات التي تشهدها المنطقة والعالم كله بين قوى التسلط والهيمنة والاستعمار وقوى التحرر المناضلة من أجل حريتها واستقلالها وبناء مجتمعاتها الانسانية العادلة.

ولعله من سوء حظ الجبهة اللبنانية أكثر من غيرها، أن تقوم «اسرائيل» بما تمثله من فكر عنصري ومن ممارسات استعمارية استيطانية في هذه المنطقة من العالم، وعلى حدود لبنان بالذات. لو كان هذا الكيان العنصري بعيداً، في افريقيا مثل «جنوب أفريقيا» مثلا، لهان الأمر قليلا، لأن الموقف السياسي منه يكون نوعا من ترف التمسك بالمبادىء – بما فيها الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يستلهمه أركان الجبهة – دون أن تحكمه عوامل سياسية تمس مصير الوطن بالصميم.

أوليس غريباً حتى حدود الدهشة والشك ألّا يرد، في الوثيقة اللبنانية كلها، كلمة أو سطر حول «اسرائيل» والموقف منها؟ اللهم الا اذا كان تعبير «**دول الشرق الأوسط**»، في كل مرة ورد في الوثيقة، يحمل الاشارة الى «**اسرائيل**» دون تسميتها.

في هذا البند بالذات ورد «**يأخذ لبنان في الاعتبار المصالح المشتركة ثقافيا واقتصاديا وسياسيا بينه وبين غيره من الدول، سواء منها الدول العربية ودول الشرق الأوسط ودول العالم**»، ولا نظن أن الحرص على ذكر «**دول الشرق الأوسط**» بالذات كان يقصد ايران أو سيلان مثلا ليخصهما بكتلة محددة ولا يشملهما ،«**ودول العالم**».

ولن نقف كثيرا عند قول الجبهة بأن لبنان الذي تريد أن تبني «**يأبى أن يدمج بأي كيان آخر أو ينعت بغير ذاته...**» أو قولها «**نرفض كل محاولة لتذويب لبنان في غيره أو في محيطه**». أو أي اشارة أخرى من هذا القبيل تتعلق برفض الوحدة العربية.

نكتفي بالقول بأنه كما **لا اكراه في الوحدة، لا اكراه في رفضها**، وأن الوحدة، كأي شعار سياسي مصيري، لا يمكن أو لا يجوز أن تتحقق من دون ارادة شعبية طوعية. وإذا ما توفرت هذه الارادة، فلا يملك أحد أن يمنع الشعب من تحقيق ارادته.

والكل بالطبع مع لبنان «**الدولة المستقلة السيدة الحرة**» مع وعينا الدائم والمستمر بالفارق بين «**الاستقلال**» و«**العزلة**». ففي اطار المصلحة القومية العليا للمنطقة، يمكن لأي قطر وأي شعب أن «يستقل» برأيه واجتهاده وفهمه لمجابهة ظروف الحياة المتغيرة، ولكن ليس باستطاعته أن «يعزل» نفسه عن هموم المنطقة المصيرية وطموحاتها المستقبلية. فللمنطقة ككل مشاكلها التي لا يمكن التصدي لها قطريا ودون حد أدنى من التضامن القومي. والخطر الاسرائيلي هو أحد هذه المشاكل وأخطرها، ومن خداع النفس أن تتصور أي مجموعة أو شعب أو طائفة أن باستطاعتها الانفراد بالتصدي لهذا الخطر، تماما كما أنه ليس باستطاعتها أن تنفرد «**بتأمين**» ذاتها منه من خلال موقف مغاير لموقف المنطقة القومي.

ان دول العالم، في الشرق والغرب، أمام ضروراتها الأمنية، اضطرت للدخول في احلاف أفقدتها جزءا من استقلاليتها. ولا نظن أن التهديدات الاسرائيلية، ولا سيما للبنان بالذات، لا تستدعي مثل هذه الأحلاف بين الدول العربية ولا سيما دول المنطقة.

وقبل الانتقال الى البند الثالث من الوثيقة نحب أن نثبت مرة ثانية مشاركتنا للجبهة اللبنانية قولها بأن «**الصيغة الجديدة يتفق عليها بين اللبنانيين في مناخ لا اكراه فيه ولا ارهاب ان من الداخل أو من الخارج**» وذلك للأهمية.

* * *

«**البند الثالث: الحريات الدينية**».

يصعب كثيرا على من يقرأ وثيقة الجبهة اللبنانية، في بعض بنودها، مثل البند الثالث هذا، ألّا يجد نفسه مضطرا لمقارنة ما يقرأه مع ما تطرحه الحركة الصهيونية من آراء.

بل ان الشبه يتجاوز الطروحات الى الدوافع النفسية التي حركتها ولا سيما عقدة الخوف التي تعتبر من أروج بضائع الحركة الصهيونية وأحد أهم «مبررات» قيامها.

لو اقتصرت الجبهة، في وثيقتها، على اعتبار «**ضمان الحريات الفردية والجماعية لكل بنيه ومؤسساته هم لبنان الأول**»، وطالبت باقرار كل ما من شأنه توكيد ذلك لما برز بينها وبيننا أي خلاف.

غير أن الخلاف يستحكم بيننا عندما تصر الوثيقة على:

«١ - **ان مشكلة الشرق الأوسط الأساسية والأولى، بل مشكلة كل آسيا وأفريقيا، بل ما هو أوسع من آسيا وأفريقيا، هي مشكلة الأقليات**».

«٢ - **وان الأقليات الأساسية في الشرق الأوسط هي الأقليات الدينية**».

نحن لا ننكر أن في هذه الدنيا، بما فيها عالمنا مشكلة أقليات، ونضيف من عندنا الى الأقليات الدينية، ما تجاهلته الجبهة من أقليات قومية. ولا ندري إذا كان تجاهلها هذا ناتجاً عن اعتبارها ان الدين والقومية شيء واحد تماما كما تقول الدعوة الصهيونية.

ولا ننكر أيضا أن الفكرة القومية العربية لا تزال مطالبة بالمزيد من تحديد مضامينها بالنسبة لمجموعة من هذه المشاكل، مشكلة الدين، ومشكلة الأقليات، وغير ذلك من المشاكل التي يشكل الغموض فيها ثغرات تؤخذ على «**الفكرة القومية**»، فتتهم طورا بأنها و«**الاسلام**» شيء واحد، أو انها حركة عنصرية تقوم على العرق والحسب والنسب وغير ذلك من مقومات «**القومية البورجوازية**» التي شهدتها أوروبا في بداية مرحلة تحولها نحو القومية. وفي هذا المجال بالذات، ليس المسيحيون فقط، ولا غير العرب من سكان هذه المنطقة فقط، هم الذين يريدون مثل هذه الايضاحات والمضامين، وانما معهم، وربما قبلهم، يقف كبار المؤمنين بالفكرة القومية والداعين لتحقيقها والحالمين بيوم يصبح فيه للعرب دولة واحدة. وإذا كنا لا ننكر هذا كله فنطالب بفصل الدين عن الدولة وبعلمنة المجتمع القائم، فاننا لا نستطيع التسليم مع الجبهة «**بأن مشكلة الشرق الأوسط الأساسية والأولى، بل مشكلة العالم كله هي مشكلة الأقليات الدينية**».

إن التسليم بهذه المقولة يؤدي، في النهاية، الى الاستسلام أمام «**الكيان الصهيوني**» بعد تصوير الصراع القائم على أنه صراع ناجم بسبب «**أقلية يهودية**» تعيش وسط أكثرية عربية أو مسلمة، بينما هو في حقيقته صراع ضد اغتصاب الأرض الوطنية وطرد شعب من دياره واحلال أجنبي محله.

ان لم تقصد الجبهة في وثيقتها هذا التوجه الخطر، وان كانت ترى تمييزاً بين مشكلة الأقلية المسيحية ومشكلة «**الأقلية اليهودية**» كان عليها أن تقول ذلك وبصوت عالٍ ولكنها للأسف لم تفعل، بل ومضت تطرح حلولا من النوع نفسه الذي نخشاه بل ونناضل ضده. فهي بعد أن تقول بأنه «**لن يكون في لبنان الذي نريد أن نبني أي غبن أو اجحاف في حق أية طائفة من طوائفه**» تسارع الى القول «**ان المجتمع المسيحي في لبنان يحتل مركزا خاصا، نظرا الى تفرده عبر القرون بتاريخ متواصل... الخ**».

فهل من حاجة الى القول بأن تمييز مجتمع على آخر ينفي بالضرورة المساواة مع الآخرين فيلحق بهم الغبن والاجحاف على الفور؟ ثم، ألم يفكر أركان الجبهة، وهم يتحدثون عن المسيحية ونصرتها بغيرهم من مسيحيّي المنطقة المحيطة بنا، وما يمكن أن يلحق بهؤلاء إذا ما عاملهم الغير من موقع «**احتلالهم مركزا خاصا**» في تلك البلاد؛ وذلك اعتمادا على نفس المنطق الذي تتبناه الجبهة؟ ولماذا تخص الجبهة حرية المسيحية وحدها بأنها «**لا تتوقف على أي اعتبار ديموغرافي أو أي اتجاه سياسي**» ولا تكون حرية الجميع على المستوى نفسه؟

ان مغالاة الجبهة اللبنانية في انتفاء صفة المواطنية أو الرابطة القومية لم تصل بها الى مجرد التركيز على الناحية الدينية بل تجاوزت ذلك الى مستوى تفتيتي أبشع؛ اذ تقول في وثيقتها أنها «**ترى أن لبنان ليس ملتقى دينين كبيرين يتساكنان مرغمين ويتحايلان على حياة التعايش المعرض دائماً للانهيار بما يغذيه كل منهما من رغبة في التسلط والتحكم، بل اتحاد وداد وتعاون بين ست عشرة طائفة من الأقليات.. الخ**». غريب أمر الفكر في الجبهة، فهي تفتت وقتما يحلو لها وتجمع وقتما تريد، اذ في فقرة سابقة لهذا الكلام تؤكد الجبهة أنها «**لا تفهم بالمسيحية الموازنة فحسب بل سائر الطوائف المسيحية...** ». انها تفرض نفسها للتحدث باسم المسيحيين كوحدة واحدة، ثم تعرضها علينا طوائف متعددة... فأين هي جادة وأين هي غير ذلك؟ ان حيرة الجبهة، في منطقها وشعورها بعدم شمولية تمثيلها حتى للطائفة المارونية، هو الذي حدا بها لتثبيت فقرة كاملة تحاول من خلالها، وباسلوب التمنيات، ان تتجاوز مشكلتها مع أحد أقطاب الطائفة المذكورة وهو **سليمان فرنجية**. والكل يعرف موقف الأخير من الجبهة فكرا وسياسة وتنظيما.

ان ردنا على هذا البند كله يتلخص في مطلب واحد هو الحل وهو المخرج.

انها الديمقراطية الحقيقية. فنحن في هذه المنطقـة، رغم تخلفنا الاقتصـادي والاجتماعي والثقافي، مهما ادعى المكابرون، لنا في التاريخ جذور عميقة يوم كانت بلادنا مهد الحضارة ومنارة الدنيا. وان كان يرى البعض أننا ننعم بحضارتين اسلامية ومسيحية فقط، فهم مخطئون. هذا هو فهمنا للتراث الذي ادعت الجبهة التكلم باسمه. ان تراثنا يثبت أننا ننعم بما هو أشمل من النصرانية والاسلام، ولعل هذا هو السر في ان كل أديان السماء نبعت من هذه الديار. كما ان بلادنا، بحكم موقعها، كانت ولا تزال، محطة التقت وتلتقي فيها كل الثقافات والحضارات. منها ما هضمناه وأصبح طابعنا عليه، ومنها ما نتفاعل معه رفضا وقبولا. ولكي نستعيد دورنا ونحقق طموحاتنا في التقدم والاستقرار لا مناص لنا عن الديمقراطية والحرية. فلا يصادر رأي ولا يحجر على فكر ولا يرجم انسان من أجل فكرة.

وعلينا أن نتعظ من تجارب الأمسين البعيد والقريب، ان ما يفرض بالقوة فانما هو باق بقاء هذه القوة، فاذا زالت زال ما فرضته. كما أن علينا أن نحذر من أن التلاعب على الألفاظ ليس هو البديل عن المعاني العلمية الصحيحة.

واذا كانت الجبهة فعلا تريد «**أن يتميز لبنان تميزاً واضحاً عن غيره من بلدان الشرق الأوسط، بأن مشكلة الأقليات فيه حلت حلا نهائياً**» عليها عندئذ أن تسعى لخلق

دولة لبنان الوطن والمواطن لا لبنان الدويلات الطائفية. ان أهم أسباب سقوط صيغة ١٩٤٣ انها لم تعر البعد الوطني حقه في توجيه حياة البلاد العامة، فصحونا لنجد أنفسنا وقد نشأنا على تربية الطائفة والطائفية فكان ما كان. وبدلا من استخراج العبرة مما حدث، فان الجبهة، في طروحاتها، تسول العلة الى طموح وتجعل مما كنا نخجل بالجهر به، من حديث الطائفة والطائفية، منارة نسترشد بها لاقامة الوطن من الوقوع في كوارث التعدد والانقسام.

ونضيف الى هذا كله، ما أشار اليه **ريمون اده** في رده على الوثيقة، بأنه يتحدى أن يكون باستطاعة الجبهة أن تقدم الخرائط الممكن تخطيطها للدويلات المقترحة.

ان تجاهل «**التاريخ**» أمر صعب وان كان ممكنا، غير أن تجاهل «**الجغرافيا**»، وخصوصا فوق أرض صغيرة بمساحة الوطن اللبناني، هو أمر مستحيل. والأرض ومن عليها أمامنا يشهدون على ذلك.

«البند الرابع: سلام الشرق الأوسط بسلام لبنان وسلام لبنان بسلام المسيحية».

من المكابرة ان ندعي بأن الأزمة في لبنان لم تتخذ، في أحد أشكالها، ولمرحلة من مراحلها، شكل الاقتتال الطائفي. ولكنه من السطحية والخداع رد الأزمة لأسباب دينية، ما من خلاف بين الاسلام والنصرانية. والاسلام، باعتباره آخر الديانات الثلاث، اعترف بما سبقه من ديانات وأقر برسالاتها وعبر عن تقديره واحترامه لكل أصحاب هذه الرسالات. اذا كان ثمة من خلافات دينية فهي بين النصرانية واليهودية، اذ أصرت اليهودية على عدم الاعتراف بالسيد المسيح ولا تزال تنتظر قيامته.

أسباب الأزمة في لبنان، تعود لأمور الدنيا لا لأمور الدين. أمور تتعلق بالموقف من المتغيرات التي طرأت وتطرأ على حياة الأوطان والمواطنين. أمور تتعلق **بهوية الوطن السياسية وهوية المواطن الفكرية**، و«**بالموقف» من وضع المواطن داخل مجتمعه، ثم بعلاقة الوطن بما حوله من دوائر مباشرة وغير مباشرة**.

ولعل من أهم ما طرأ على حياة المنطقة العربية كلها من متغيرات، في الثلاثين سنة الماضية **هو قيام الكيان الصهيوني** وسط هذه المنطقة. ومن يطالع تاريخنا الحديث في هذه المنطقة يكاد لا يجد فصلا واحدا من هذا التاريخ غير مرتبط بهذه الحقيقة. فمنذ قيام «اسرائيل»، لم ينجُ قطر عربي واحد من أثر هذا القيام الذي عكس نفسه على الحياة الوطنية لكل دول العرب، كما عكس نفسه على الحياة القومية داخل الوطن الأكبر. ولا يزال هذا «**الوجود**» الصهيوني يشكل أهم الحوافز للتغييرات العربية. ومصيبة لبنان بالذات، ان الذين أقاموا على حكمه، منذ العام ١٩٤٣، لم يقدروا حق التقدير، خطورة قيام هذا الكيان الصهيوني على حدود لبنان، فاستمروا في سياستهم وكأن شيئا لم يحدث على الاطلاق. وهي السياسة التي اشتهرت **بسياسة «اللاسياسة» وموقف «اللاموقف»**.

كان على حكام لبنان والمسؤولين عن سياسته، وبغض النظر عن انتماءاتهم أو خلفياتهم الايديولوجية أو عواطفهم القومية، أن يبادروا الى تحديد سياسة جديدة تكون قادرة على مجابهة التحدي الجديد وما يمكن أن يترتب عنه. انهم، لو فعلوا ذلك، ولو على

المستوى البديهي المطلوب، لكان لبنان قد نجا بنفسه مما وقع فيما بعد، ولكان الثمن الذي دفعه أدنى بكثير من الضريبة الفادحة التي يدفعها اليوم.

ان من يقرأ هذا البند في الوثيقة اللبنانية، يكاد يهلع من هول ما صوروه، وكأن حربا معلنة على المسيحية والمسيحيين. فالكل يعرف أن بين أطراف الصراع الآلاف من أبناء المذاهب المتعددة، ومنهم من كانوا ولا يزالون قادة مسؤولين. بل ان حزب الكتائب، حرص أكثر من مرة، وعلى لسان أكثر من مسؤول، ان يؤكد وجود مسلمين مقاتلين في صفوفه. فاذا صح قولهم هذا، عليهم عندئذ أن يوضحوا لنا من أجل ماذا يحارب هؤلاء المسلمون في صفوفهم اذا كانت الحرب فعلا طائفية دينية؟ وان كان ما قالوه من قبيل الادعاء فليشرحوا لنا لماذا احترب الكتائبيون والمردة، ثم الكتائبيون والشمعونيون، وفي أي جانب كانت تعلو الراية المسيحية أو الراية المضادة لها؟

لا «**الهوية الدينية**»، ولا «**الهوية القطرية**» هما سبب الصراع والأزمة، وان بدا ذلك أحيانا وكأنه هو السبب. السبب الحقيقي هو «التوجه» السياسي والفكري المنسوب لأصحاب هذه «**الهوية**» أو تلك.

«**فالمسلم**» يبقى مقبولا و«**أخا**» طالما هو قانع بالخريطة السياسية والاجتماعية والثقافية المرسومة له.

و«**الفلسطيني**» كان مقبولا، و«قضيته عزيزة على قلوب الجميع» عندما كان لاجئا خانعا، ويدا عاملة رخيصة، قانعا بقدره زاهدا بحقه. ولكنه عندما أصبح مناضلا سياسيا ومقاتلا ثوريا لم يعد مقبولا، وانما غريبا مرفوضا، ومعه كذلك «اللبناني» الذي سانده وأيده ورأى في تحوله الثوري طريق الخلاص الحقيقي.

نعم، انه التوجه الفكري والسياسي لصاحب «الهوية». وليست «الهوية» ذاتها، هي السبب في الأزمة وفي الصراع.

في نظر الجبهة اللبنانية، لا يكفي أن تكون مسيحي الولادة والنشأة والايمان حتى تكون «مسيحياً»، بل الأهم من ذلك أن تكون مؤمناً بفهمها للتراث وتحليلها للتاريخ وحلولها للمستقبل.

ومن المؤسف الاضطرار للمقارنة مرة أخرى، بين هذا الموقف وموقف غلاة الصهاينة ممن يعتبرون أن اليهودي يبقى ناقص اليهودية ان لم يهاجر الى «اسرائيل» ويحمل جنسيتها ويدافع عن عقيدتها العنصرية.

لذلك فان الهوية المسيحية لرجال من **أمثال ميشال عفلق وانطون سعادة وجورج حبش وانعام رعد وجورج حاوي ونقولا شاوي وسمير فرنجية وعبد الله سعادة**... بل وحتى لرجال من أمثال **ريمون اده وسليمان فرنجية**، لن تغفر لهم، أمام الجبهة، رفضهم لتوجهاتها الفكرية وتبنيهم لطروحات مناقضة. كما أن الهوية الاسلامية لأي حاكم أو زعيم أو مسؤول لن تقف حائلا دون توطيد أقوى الروابط التحالفية طالما أن أفكار هؤلاء تصب في

الاتجاه نفسه الذي تتبناه الجبهة اللبنانية.

ويبقى، بعد هذا كله، سؤال نطرحه بكل التواضع:

- باي حق نصّب أركان الجبهة اللبنانية أنفسهم ناطقين رسميين، لا بلسان المسيحيين وحسب، وانما باسم المسيحية ذاتها، فوسموا كل من يقف ضدّهم بأنه ضد المسيحيين والمسيحية ويحاول قهرهما؟

لقد أوجزت الوثيقة ببلاغة تامة بندها هذا بالعنوان الذي اختارته له، وهو أن «**سلام الشرق الأوسط بسلام لبنان وسلام لبنان بسلام المسيحية**».

وكم كنا نتمنى أن نشاركها هذا الرأي – الشعـار، لأننا عندئذ نرتاح ويهدأ بالنا بأن السلام على الطريق، بل انه أصبح قائما وارف الظلال. فنحن نؤمن بسلام المسيحية والمسيحيين اذا كان لا بد من التصنيف الطائفي؛ وبسلام الاسلام والمسلمين ومعهما سلام الطوائف الست عشرة التي أشارت اليها الوثيقة. بل اننا نؤمن أن هذا السلام قائم وبالتالي فسلام لبنان قائم وسلام الشرق الأوسط على الطريق!

ولكن الحقيقة غير ذلك، بل وتكاد تكون نقيضها تماما.

ان سلام أي شعب في المنطقة، بكل فئاته، في لبنان وغير لبنان من الدول العربية القريبة والبعيدة من «اسرائيل» بات مرهونا بسلام فلسطين. ان استمرار العدوان على فلسطين وشعب فلسطين بابقاء هذا الشعب مشردا خارج وطنه مجردا من حقوقه الوطنية والانسانية، من شأنه أن يبقي باب الصراع العربي – الصهيوني مفتوحا باستمرار يتصاعد بالعنف ويتسع بالرقعة، فلا ينجو أحد من آثاره ونتائجه.

ليس في الشرق الأوسط من قضية متفجرة تهدد المنطقة غير قضية فلسطين، أما ما عدا ذلك من قضايا فانها تبقى هامشية أمام هذه القضية المركزية، بل ان معظم هذه القضايا يزول بزوال القضية الكبرى.

«البند الخامس: التحرر التام من الاحتلالين».

«والاحتلالان» المقصودان بالطبع هما السوري والفلسطيني، أما ما اقتطع من أرض لبنان في الجنوب على يد القوات الاسرائيلية، أو المرتهن من تلك الأرض لدى «اسرائيل» باسم سعد حداد، فهو ليس محتلا بنظر الوثيقة اللبنانية، وبالتالي لا حاجة للاشارة اليه أو المطالبة بعودته لحظيرة الوطن!

وعلى الرغم من اختلافنا على التسمية، ومن وعينا ووعي أركان الجبهة بالذات على كل الظروف التي أحاطت بدخول قوات الردع العربية الى لبنان استجابة لدعوة من السلطات الشرعية التي ما انفكت تجدد لبقاء هذه القوات، فاننا على ثقة يقينية أن بقاء ما يسمونه اليوم بالاحتلال وما سموه بالأمس بنجدة الشقيق الوفي، مرهون ببقاء الأزمة التي باستطاعة لبنان واللبنانيين وحدهم أن يضعوا حدا لها إن هم أرادوا ذلك فالتقوا حول وفاق سياسي وطني.

ومع الوثيقة، نصرخ، وبالصوت الأعلى، «**لا، جزما لتوطين الفلسطينيين في لبنان**». ومن حق الفلسطينيين على الجبهة أن تعترف لهم بأسبقية رفعهم لهذا الشعار، شعار رفض التوطين خارج فلسطين. ومن حق الفلسطينيين على الجبهة أن تعترف لهم بهذا النضال اليومي الممتد عبر ١٧ سنة حتى الآن، من أجل استرداد حقوقهم، وفي مقدمتها أرض الوطن الذي فقدوه.

ومن حق الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي «**يستلهمه لبنان بالنسبة الى حقوق الانسان وحريته**»، كما ورد في الوثيقة، أن يمتحن جدية الجبهة في استلهامها له فتشير ولو بسطر واحد الى حقوق شعب فلسطين، ولو بلغة الأمم المتحدة التي يتبناها معظم دول العالم.

من المؤسف أن لا ترى الجبهة اللبنانية من قضية فلسطين سوى ما انعكس منها على لبنان، وارتضت أن تساوي بين الضحية والجلاد، بل إن تجاهلها للحق والعدل في هذه القضية وضعها الى جانب الجلّاد ضد الضحية.

ان لم يكن من أجل ما يربط فلسطين بلبنان، أو ما يربط الفلسطينيين باللبنانيين من أواصر القربى والأخوة والجيرة، فمن أجل لبنان وحده، لا تستطيع الجبهة أن تتجاهل الوجه الآخر لمشكلة التواجد الفلسطيني فوق أرض لبنان، وهو الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين وطرده لأهلها.

وإذا كانت **سياسة** «**اللاسياسة**» **وموقف** «**اللاموقف**» الذي درج عليه لبنان، خلال الثلاثين سنة الماضية قد أدّيا بلبنان الى ما وصل اليه، فان من شأن **سياسة الانحياز للعدو** أن تضاعف من خطورة ما يمكن أن ينتهي اليه لبنان. هذا ليس انذاراً ولا حتى تحذيراً، وانما هي بديهية سياسية لا يمكن القفز عنها لا تجاهلا ولا تمنيا.

ان أقصر الطرق «**للتحرر التام من الاحتلال الفلسطيني**»، على طولها، هي طريق التحرر التام من الاحتلال الصهيوني؛ وهذه مهمة قومية، وقدر من أقدار دول المنطقة، لا يستطيع لبنان «**عزل**» نفسه عنها.

«البند السادس: لبنان واجب الوجود».

تقول الوثيقة ان «**لبنان ضرورة ذاتية، وضرورة عربية، وضرورة شرق أوسطية وضرورة عالمية ...** ».

ضرورة ذاتية، لا خلاف عليها.

وضرورة عربية، كذلك لا خلاف عليها.

ولكن «**لبنان ضرورة شرق أوسطية**»، أثارت هذه مخاوفنا، حتى وصلنا الى المقصود منها فازدادت المخاوف.

أثارت مخاوفنا لأن الاصرار على اعتماد مصطلح «**الشرق الأوسط**»، في وثيقة الجبهة اللبنانية، يقصد ادخال «اسرائيل» في الصورة دون تسميتها. هذا واضح، وازداد هذه المرة

خصوصا أكثر من أي مرة سبقت، حينما شرحت الوثيقة فهمها للبنان «**كضرورة شرق أوسطية**»، اذ قالت: «**لأن قيام نظام سلمي تفاعلي بين شعوب الشرق الأوسط أمر محتم، ولأن للبنان في وسط هذا النظام دورا فعالا**... ».

من هي الشعوب التي تقصدها الجبهة، مؤكدة حتمية التفاعل بينها، مرشحة لبنان للقيام بدور فعال في مجال تفاعلها؟

إذا كانت «اسرائيل» داخلة في هذا الاطار، على الجبهة عندئذ أن تعلن ذلك، ثم عليها أن تشرح لنا كيف سيتم هذا التفاعل، وعلى حساب من وماذا، ثم عليها أن توضح لنا الدور الفعال الذي تهيىء لبنان للقيام به؟ ولا بد من تذكيرها بأن من يرى أن «**المشكلة الأساسية والأولى في الشرق الأوسط بل في آسيا وأفريقيا، بل ما هو أوسع من آسيا وأفريقيا هي مشكلة الأقليات الدينية**» لا يمكن برأينا أن يكون مؤهلا للقيام بأي دور في مشكلة الشرق الأوسط الحقيقية، وهي مشكلة فلسطين. اننا عكس الجبهة، نرى انها في تحليلها وطروحاتها، تجرد لبنان الذي نعرف من امكانيته التقليدية في أن يلعب دوراً حضارياً وذلك بعد تحويله الى فيديرالية أقليات طائفية.

وتضاعفت مخاوفنا حول هذه النقطة بالذات عندما وصلنا بقراءتنا لشرح الجبهة «**لضرورة لبنان العالمية**»؛ اذ ورد ما يلي: «**ولبنان عامل تلطيف وتقريب بين شعوب الشرق الأوسط وحضاراته. والشرق الأوسط كان دائما، وهو اليوم على الأخص، عالميا من حيث الدين والاقتصاد والمركز الاستراتيجي والتاريخ**».

ان هذه «**العالمية**» التي تسبغها الوثيقة على «**الشرق الأوسط**»، تكاد تمسح الوجه القومي لهذه المنطقة، وكأنها مشاع دولي ونوع من «**المناطق الحرة**» أو «**صالات الترانزيت**»!!

هذه المنطقة لأصحابها، لشعوبها، للذين لا يعرفون وطنا آخر لهم غيرها. انها لمن ارتضوا لأنفسهم أن يسموا عربا فاعتزوا به اسماً لهم يعرفون به بين الشعوب والأمم. وبسبب هذا الحذر من أي تفسير لهذه المقولة، فاننا نعود لنثير التساؤل حول مقولة أخرى كنا آثرنا المرور عليها دون أي توقف، فلقد ورد في البند الرابع فقرة تقول: «**ان البحر الأبيض المتوسط كان طوال التاريخ مجالا حيويا للغرب كما كان الغرب مجالا حيويا للبحر الأبيض المتوسط**»... ان معرفتنا بالتاريخ تشير الى استعمار أوروبي غربي بغيض للبحر الابيض المتوسط، لكل شواطئه الجنوبية والشرقية... ولكنها لا تشير الى احتلال متوسطي لأي من دول أوروبا... ولقد انتهينا من الاستعمار، أو لعلنا ما زلنا نحاول تصفيته الى الأبد، بما في ذلك تعبير «**المجال الحيوي**» الذي اعتمده هتلر عندما اجتاح أوروبا. ولا أظن أننا بحاجة لنؤكد لأوروبا أننا من جهتنا لا نطمع بأي «مجال حيوي» لنا في بلادها!!

«**البند السابع: لبنان عالمي انساني**».

كلما مضى القارىء في مطالعة هذه الوثيقة وأوغل في بنودها تتثبت مخاوفه وتتأكد. لأن ما تمر عليه الوثيقة في بداياتها، ببراءة مصطنعة، تعود فيما بعد لتكشف مضامينه الحقيقية غير المقبولة لدينا.

قبل فقرات وقفنا عند مفهوم الجبهة للـ «**العالمية**» بالتساؤل، ولكننا نجد أنفسنا، في هذا البند بالذات، ملتزمين بحسم الشك باليقين.

فبعد أن تمهد الجبهة باختراع حرب وهمية «**ترمي الى اقتلاع لبنان من جذوره العريقة**»؛ وتتهم بالطبع فريقا في ذلك، تصل الى ما تريد تثبيته؛ وهو «**رفض كل محاولة لاضعاف علاقات لبنان التقليدية الكيانية مع أوروبا والعالم الغربي على العموم**... ».

فماذا تقصد الجبهة بهذا الذي تقوله، كلمة كلمة.

ماذا تقصد بالعلاقات التقليدية ثم ما هو المقصود من كلمة «الكيانية» هذه المضافة الى التقليدية؟

ثم عن أي أوروبا تتكلم الجبهة، وأي عالم غربي؟

ان العلاقة التقليدية بين لبنان والعرب من جهة وأوروبا من جهة أخرى التي عرفناها منذ انحسار الحكم التركي كانت علاقة مستعمـر (بكسر الميم) بمستعمر (بفتح الميم). وحتى بعد استقلال لبنان ودول العرب من الاستعمار الأوروبي، فان أوروبا استمرت في نهج سياسة معادية للمنطقة تجلت في هذا الدعم المستمر «لاسرائيل» ضدنا جميعا.

لسنا من دعاة فتح الدفاتر العتيقة بهدف تعميق الجراح أو تخريب العلاقات مع أوروبا أو غير أوروبا، ولكن من المستحيل علينا أن نعتبر السجل الأوروبي - الفرنسي والبريطاني والايطالي وحتى الألماني، في هذه المنطقة، كتاب حب ووداد وعلاقة تقليدية نطالب بالتمسك بها ورفض اضعافها.

أما «**العالم الغربي**»، أي الولايات المتحدة، فما زالت قنابلها تتفجر موتا ودمارا في لبنان بعد أن اشبعت المنطقة موتا ودمارا على امتداد الثلاثين سنة من الصراع العربي — الصهيوني.

ثم، ما المقصود من كلمة «كيانية» هذه؟ انها ليست لغوا أضيف من قبيل ترف المترادفات. نحن نفهم «الكيان الوطني» بمعناه الحياتي العام الذي يؤمن مصلحة الوطن والمواطن في الحرية والاستقلال والنمو والتقدم. ووفق هذا المفهوم، وفي عالم مثل عالمنا المعاصر، فان المصلحة الوطنية العليا هي وحدها المؤشر لمسيرة علاقاتنا مع دول العالم وكتله ومعسكراته في الغرب والشرق على السواء. وليس لأي بلد، أو لأي فكرة، من مركز ممتاز لدينا وتعلو على مصلحة الوطن والمواطنين.

ووفق هذا المنطق الوطني فقط يستقيم موقف الجبهة اللبنانية عندما تضيف «**ان لبنان يرفض ان تكون أية قمة من قمم الفكر والروح في التاريخ في غير متناول بنيه**» ونكون معها فيه لا سيما عندما تضيف قائلة: «**لذلك يبنى لبنان نظام تربيته على انفتاحه المسؤول التام على جميع (نركز على جميع هذه) مصادر العقل والروح في التاريخ و العالم**».

وطبعا لا خلاف مع مقولة الجبهة «**برفض كل محاولة لاضعاف تفاعل لبنان التقليدي الحر الخلاق في شتى المجالات مع محيطه العربي**» ونتوقف فورا عند اضافة «**ومحيطه الشرق أوسطي**» لأسباب سبقت الاشارة اليها.

يبقى بعد ذلك ما أشارت اليه الوثيقة، في هذا البند، حول تأييدها لبعض المؤتمرات الخاصة، فهذه وجهة نظرها ومن حقوقها التي لا تلزم أحدا بها. ولكننا، ومن قبيل الاشارة فقط، لمن يريد الفهم من الاشارة، نلفت النظر الى مصطلح «**المارونية العالمية**» في هذا المجال وما يثيره في الذهن من مقارنة فورية باليهودية العالمية!!

«البند الثامن: المجتمعية اللبنانية».

ومما يثير الدهشة في وثيقة الجبهة اللبنانية، أنها لم تعط قضية ما اسمته بـ«**المجتمعية اللبنانية**» أكثر من خمسة عشر سطراً فقط لا غير، وكأن كل ما شهده لبنان في السنوات العشر الأخيرة، من مشاكل اجتماعية، مما يعتبره البعض أحد أهم أسباب الأزمة اللبنانية، لا يستحق أكثر من تلك اللفتة.

فعلى ماذا يقوم المجتمع اللبناني الذي تصبو اليه الجبهة وتتمناه؟

- «**على الخلق الرفيع، الحرية المسؤولة، الصدق، احترام الغير، وضع الخير العام فوق الخير الخاص، كبح الجشع المادي، سيادة القانون، الألفة المجتمعية، العدالة المجتمعية، توسيع الضمانات المجتمعية، قدوة القادة**».

صفات حميدة جميلة، ولكن كيف؟ ترد الوثيقة: «**وسنسعى الى ترسيخ هذه الفضائل وما يتوافق معها في العائلة، في المدرسة، في الأدب والفن الشعبيين، في المعاملة المجتمعية، وفي القانون**».

وما زال سؤالنا قائما : **كيف**؟ وخصوصا في دولة الفيديراليات والكونفيديراليات واللامركزية التي تقترحها الجبهة صيغة للخلاص؟

يستحيل علينا مشاركة الجبهة في محاولتها القفز عن بعض جوانب الصراع في هذه الحياة، ورد أسبابه الموضوعية على الغير باعتبارها «مستوردة» و«ليست من طبيعتنا وتقاليدنا» الى غير ذلك من خداع الذات. ان الصراع الطبقي الاجتماعي ليس من اختراع كارل ماكس، كما أن اليسار واليمين ليس بضاعة مهربة تشحن الينا من الاتحاد السوفياتي على متن سفن «اليسار الدولي». ماركس لاحظ ذلك الصراع بعد أن قام واحتد نتيجة لتطور المجتمع الأوروبي مع ثورته الصناعية وقيام طبقة العمال ونزوح الفلاحين من الريف الى المدينة. ماركس لاحظ، ثم اقترح حلا يبقى، مهما كان الرأي فيه، من «قمم الفكر» التي تدعو الجبهة للانفتاح المسؤول عليها. وهو حل لا نُلزم أنفسنا أو احدا بتبنيه الا ان ذلك لا يعني أننا كغيرنا، بما في ذلك أوروبا التي تحرص الجبهة على العلاقات معها، لا نعاني من هذا الصراع أو أننا معفيون من ضرورة البحث عن الحلول المناسبة له.

مثل هذا النوع من الصراع لا يلغى بقرار، أو بتجاهل وجوده، أو بتوجيه التهم «للغير» بافتعاله. تلك وسيلة غير ديمقراطية كان سالازار وفرانكو من آخر رموزها، فلما

قضيا قضت معهما تلك الوسيلة التي أتّبعاها.

ان **الاسلوب التبشيري**، في العمل الانساني، قد يُقوِّمُ فردا أو يهدي انسانا، ولكنه لا يُقوِّمُ مجتمعا ولا يهدي شعبا. ولو كان باستطاعة هذا الأسلوب أن يفي بالمرجو منه لما كان العالم على هذه الحالة التي نشهده عليها.

وإذا عزفنا عن طرح ما نراه حلا لهذه المشكلة، فانما لايماننا بأن مثل هذا الحل يجب أن يأتي عن طريق الشعب بكل القوى والفئات التي يتشكل منها وباسلوب ديمقراطي كامل لا يعزل أحدا ولا يفرض رأيا على أحد بغير قوة الاقناع المبنية على الحقائق الموضوعية والتطلعات الانسانية لبناء مجتمع أفضل في اطار الوطن الواحد.

«البند التاسع: مخاطبة العالم».

تستهل الوثيقة هذا البند بتسجيل اعتراف أركان الجبهة بانه **«كان الغرب في الماضي يفهم حقيقة لبنان وينعطف اليه، أما الغرب الحاضر فلا يفهمها، أو يفهمها ويشيح بوجهه عنها»**، بعد ذلك ترفع الجبهة صوتها طالبة النجدة والاغاثة، مما سنشير اليه كما ورد، بعد التعليق على هذا الاعتراف الذي نشارك الجبهة رأيها في وجوده، ونخالفها في تعليله.

من الطريقة التي عالجت بها الوثيقة قضية **«المجتمعية اللبنانية»** في البند السابق، يتضح بالنص الشاهد، ان الذهنية المسيطرة على فكر الجبهة هي ذهنية القرن التاسع عشر وأول عقدين من هذا القرن الذي أصبحنا على عتبات نهايته.

ان هذه الذهنية التي تصر على فهم «حقيقة لبنان» وكأنها جثة محنطة في تابوت، وليست كحركة دائبة تؤثر وتتأثر في ما يجري فوق هذا الكوكب من تغيرات، تريد – وهذا متوقع – ان تمد فهمها الجامد هذا على أوروبا والعالم كله. وببساطة لا تدعو لأي شرح أو دليل. ان اوروبا اليوم، بل كل عالم اليوم، ليس اوروبا وعالم القرن الماضي، أو حتى ما كانا عليه قبل الحرب الثانية، وما تبع تلك الحرب من متغيرات غيرت الخرائط وبدلت التحالفات، وشابكت بين المصالح والمبادىء.

ان أوروبا والغرب قد تغيرا، العالم كله تغير، وبيارق الطوائف وسناجق الأقليات التي كان البعض يرفعها هنا وهناك تبريراً للتدخلات الأجنبية باسم الحماية وفرض الهيمنة لم تعد مغرية كغطاء للتدخلات الحديثة، كما أن سواريها لم تعد بقامة سواري أكثر أهمية واعتبارا في لغة العصر. من هنا تبدو خيبة أركان الجبهة المريرة عندما توقعت أن أوروبا والغرب سيهبان لنجدتها بعد أول صرخة استغاثة من وراء مكبرات الصوت الطائفية. واذا حرصت بعض الدول على ابداء بعض الاهتمام – على الصعيد الرسمي فقط – فانما لحفظ ماء الوجه واحتراما لذكريات أيام زمان. أما على الصعيد الشعبي في أوروبا، فلا شك أن خيبة الجبهة كانت أكثر مرارة وذلك بسبب هذا الانتشار الواسع للفكر التقدمي الذي تعتبره الجبهة رجسا من عمل الشيطان. فلقد كان لخصوم الجبهة في أوروبا، وحتى في الولايات المتحدة، صداقات أوسع وأعمق، والسبب في جوهره لا يعود لنشاط مبالغ فيه وانما لتقارب اللغة السياسية من أمراض العصر والعقاقير المطروحة لعلاجها.

ولا نعرف إن كانت الجبهة اللبنانية تريد أن تخدع أحداً سواها عندما تخاطب أوروبا والغرب بعد تسمية دولها واحدة واحدة حتى وصلت الى نيوزيلندا، وتقول: «**نخاطب هذه الدول والشعوب بثقة وأمل، لأن نظمها ونظراتها وقيمها جميعا، هي النظام والنظرة والقيم اللبنانية نفسها: نظمها ديمقراطية حرة، ونظامنا ديمقراطي حر، قيمها قيم الحرية والانسان، وهذه هي قيمنا بالذات**».

أكثر من ذلك ورد في صرخة الاستغاثة: «**نؤمن بالقيم ذاتها التي أنتم بها تؤمنون، إنّنا عريقون كما انتم عريقون. حاربنا ونحارب، ومتنا ونموت، من أجل النظرة الى الحياة ذاتها التي من أجلها أنتم حاربتم وتحاربون، متم وتموتون. حربنا حربكم، واذا اندحرنا فيها فلا نندحر وحدنا فحسب بل انتم أيضا المندحرون**».

صدقا، يحتار المرء من أين يبدأ في الرد على هذا الكلام. فهو كلام يظلم العقل والحقيقة قبل أي شيء، ثم يظلم اللبنانيين كما يظلم الغرب ذاته.

أولًا: ان هذا التبسيط الساذج في تصوير «**النظام والنظرة والقيم**» في دول الغرب وكأنها نسخ طبق الأصل عن بعضها البعض تتجاوز الحقائق التاريخية والراهنة. فلكل من هذه الدول، رغم ما يربط بينها، شأن ما يربط كل دول العالم، تراثها وتاريخها ونظراتها والقيم التي صارعت من أجلها. ويكفي ان هذه الدول انقسمت مرتين على ذاتها وخاضت الواحدة منها تلو الأخرى حربين ضروسين في أقل من عشرين سنة ولم تحل «**النظرة والقيم والنظام**» الواحدة بينها – على رأي الوثيقة – دون تحطيم عواصم أوروبا وحواضرها ومصرع الملايين من أبنائها.

ليس هذا وحسب، حتى على صعيد الدولة ضمن حدودها، من يجرؤ على المكابرة ليقول لنا ان ايطاليا اليوم هي ايطاليا موسوليني بقيمها ونظامها ونظراتها. وكذلك هل أسبانيا فرانكو هي نفس اسبانيا كارلوس، وبرتغال سالازار هي برتغال ثورة نيسان؟ والمانيا ألم تصبح المانتين بينهما خلاف حول القيم والنظرة والنظام ما يفوق جدار برلين ارتفاعا؟ حتى فرنسا – ولفرنسا مكانتها الخاصة لدى الجبهة – هل هي ذاتها فرنسا قبل ديغول لكي لا نقول فرنسا لويس الرابع عشر أو فرنسا بونابرت! وبريطانيا، هل هي نفسها التي كانت لا تغيب الشمس عن مستعمراتها فأصبحت كوكبا في الفلك الأميركي؟

ان «**القيم والنظرة والنظام**» الذي تزعم الجبهة انها نفس قيم اللبنانيين ونظراتهم ونظامهم هي نفسها التي احتمى وراءها الأوروبيون في استعمار ثلاثة أرباع الكرة الأرضية، فلم يتركوا بلدا إلا استعمروه، ولا قارة الا وامتصوا مواردها، ولا شعبا الا واضطهدوه. هكذا في أفريقيا، وفي آسيا، وفي أميركا اللاتينية، وحتى في أميركا الشمالية حتى كانت الثورة هناك فالاستقلال.

ان «**القيم**» التي نعتز بمشاركة أوروبا، أو غيرها، في حملها والدفاع عنها هي قيم المحبة والعدل والسلام والجمال، تلك القيم التي كان لأفراد من أوروبا أياد بيضاء عليها، ورعتها وحمتها ودافعت عنها.

و«**النظرة**» التي نتمنى أن تشاركنا أوروبا بها، لأننا روادها بحكم ما أصابنا وما عانينا منه خلال عقود من الزمن، هي النظرة الانسانية التي تريد تعديل هذا النظام العالمي فلا يعود فيه عالم أول وعالم ثان وعالم ثالث كالذي ينسبوننا اليه، والذي لولاهم لما كان على ما هو عليه. انها النظرة التي تدعو للانفراج الدولي وتنشيط التعايش السلمي القائم مع الحق والعدل، وتدعو الى وقف جنون التسلح ورصد الأموال لصالح الغذاء والعلم والطبابة.

أما «**النظام**» الذي تتحدث عنه الجبهة، فقد ظلمت فيه أوروبا هذه المرة ولم تظلم لبنان. فأين هو النظام الديمقراطي في لبنان الذي يسمح باقامة حزب شيوعي مثلا، كما هو الحال في الولايات المتحدة نفسها، رمز «العالم الحر» المتصدي للشيوعية. أين هو النظام الديمقراطي، في أية دولة أوروبية، تحول فيها البرلمان الى «بلاط ملكي» يرث فيه الولد والده عن حق أو غير حق، اين اليمين، أين الوسط، أين اليسار في النظام الديمقراطي في لبنان؟

مرة اخرى، نقول ان صرخة الاستغاثة التي أطلقتها الجبهة، في وثيقتها تحت بند «**مخاطبة العالم**»، لن تجد سبيلها الى أوروبا بمعناها العصري، لأنها موجهة الى «بقايا» أوروبية من عهد ما قبل الحرب الثانية من الذين لا يزالون يحلمون بعودة فرنسا الى الجزائر وبريطانيا الى الهند وهولندا الى أندونيسيا... هذا اذا بقي فعلا من بين هذه «البقايا» من له قيمة داخل أوروبا، بل داخل بلده بالذات.

يبقى لصرخة الاستغاثة هذه، جانب آخر لابد من الرد عليه.

عندما تناولنا البند الثاني من الوثيقة، وعنوانه: **البنية السياسية**، قلنا اننا مع الجبهة في قولها «**والصيغة الجديدة يتفق عليها اللبنانيون في مناخ لا اكراه فيه ولا ارهاب إن من الداخل أو من الخارج**» واننا نريد تثبيت ذلك للأهمية، وقد جاء الآن وقتها.

ألا يرى أطراف الجبهة، في صرختهم للغرب وقولهم «**حربنا حربكم، واذا اندحرنا فيها فلا نندحر وحدنا وحسب بل انتم أيضا المندحرون**» دعوة صريحة للتدخل وفرض مناخ الاكراه والارهاب الخارجي؟

وبماذا يفسر أطراف الجبهة، في صرختهم للغرب وقولهم «**اننا نجزم ان طاقات ديبلوماسيتكم تقدر، براحة تامة إذا توفرت الارادة، أن توفق توفيقا رائعا بين بقائنا أحراراً أسياداً كرماء وبقاء كل مصالحكم الحيوية في هذا المشرق. بل بقاؤنا دعم في آن واحد لمصالح هذا المشرق ولمصالحكم انتم**»؟

اذا كان أطراف الجبهة يرون في الموقف الغربي جنوحاً الى جانب «**مصالحه الحيوية**» على حساب حرية وسيادة وكرامة لبنان، فذنبها على جنبها وهي التي، قبل أسطر فقط، كانت تملأ الدنيا ضجيجاً بأن لبنان وأوروبا يحملون «**نفس القيم والنظرة والنظام**». واذا لم يكن الأمر كذلك ألا يرى أطراف الجبهة أنهم في دعوتهم هذه عرضوا أنفسهم بشكل غير لائق كمدافعين عن مصالح الأجنبي في لبنان والمنطقة؟ ثم ألا يعتبر ذلك أيضا نوعا من استجداء الوسائل لفرض مناخ الاكراه والارهاب الذي قالوا انهم يرفضونه عند تقرير بنية لبنان الجديد!

وعلى هذا كله ليس لنا ما نقوله غير تمسكنا بنص ما ورد في الوثيقة بأن «**الصيغة الجديدة يتفق عليها بين اللبنانيين في مناخ لا اكراه فيه ولا ارهاب إن من الداخل أو من الخارج**» دون زيادة أو نقصان.

«**البند العاشر**: **نداء الى الشعب اللبناني: ثقة تامة بالمستقبل**».

الحقيقة أننا لم نجد في هذا البند ما يستحق التعليق، باعتباره كان من النوع التعبوي توجهت بـه الجبهة لمحازبيها رغم عنوان النداء، لتعمق في سلبية العاطفة الفئوية ضد كل الرموز التي تعتبرها الجبهة كما اتضح من وثيقتها، أعداء لها.

نقطة واحدة فقط تستحق الملاحظة هي خلوص الجبهة الى التقرير بأن القضية اللبنانية هي «**قضية عالمية تجري وقوعاتها على أرض لبنانية، فلن يكون لها حل غير الحل العالمي. ولكن هذا الحل لن يكون الا على أيد لبنانية**».

ولن نناقش ماهية هذا **الحل العالمي**، ولكن باستطاعتنا القول انه كائنا ما كان تصور الجبهة لماهية هذا الحل، فاننا يؤسفنا أن نعلن عجزنا عن مشاركة الجبهة تفاؤلها وثقتها بالمستقبل الذي وعدت به من توجهت لهم بندائها هذا. ان أكبر لعنة يمكن أن تصاب بها قضية أي شعب في عالم اليوم هي أن تتحول تلك القضية الى العالمية وانتظار الحل العالمي.

وبعد...

عندما أعدنا قراءة ما كتبناه تعليقا على وثيقة الجبهة اللبنانية وجدنا أنفسنا أمام السؤال الهام:

- هل ثمة مجال لحوار مثمر بين أطراف الأزمة اللبنانية، وهل ثمة امكانية للخروج بالوفاق الوطني المنشود؟

برأينا أن ثمة مجال لذلك رغم عمق واتساع الهوة بين منطلقات وتطلعات هذه الأطراف والكل محكوم بظروف موضوعية تفرض التوصل الى حل.

فالكل لبنانيون، مهما اختلفت آراؤهم، وما من فريق يستطيع البت في مصير لبنان وحده دون أن يهدد لبنان بمصيره ووحدة أرضه وشعبه. والكل يدعي هذا الحرص.

والكل كذلك محكوم بالحوار الديمقراطي باعتباره، على صعوبته، البديل الحضاري الأوحد، القادر على ضمانة ما ينتج عنه من قرارات تنفيذا واستمرارا، لأنها وليدة الاقتناع المتبادل بعيدا عن الفرض أو القهر.

ثم، نقطة أخرى:

ان صياغة «المستقبل» تحتاج الى خيال قادر على الانطلاق نحو القادم من عقود وسنوات، غير مشدود الى رواسب الماضي ومرارات تجاربه. ولا بد «للشباب» الذي سيشكل المستقبل حاضره أن يبادر للاسهام في هذه الصياغة فلا يتركها حكرا على جيل سبق وأعطى ما عنده وربما نفد عطاؤه فلم يعد لديه ما يقدمه.

العقيد الرّكن
حسن أبو لبدة

حول مواجهة أعمال الجيش الإسرائيلي التعرّضية

الصراع المحتدم بين المقاومة الفلسطينية والعدو الاسرائيلي هو صراع وجود في الأساس. وفشل العدو في شل الثورة، هو بالتأكيد فشل - بطريقة ما - في تنفيذ المخطط الطموح للصهيونية، بل هو تهديد لوجوده ذاته. ومن هنا كان تبدل أساليب العدو في مواجهة المقاومة الفلسطينية، دليلاً حياً على كونه لم يجد الوسيلة الجذرية لقهرها. ولكنه بدهياً، دائب في البحث عنها.

وحتى يحظى الاسرائيليون بالأمن والاستقرار، قام العدو - خلال النضال الفلسطيني الطويل، خصوصاً بعد الهزيمة العربية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ - باتباع العديد من أساليب العنف، مستهدفاً اجهاض المقاومة؛ وبالتالي، خلق الظروف المؤاتية له لتكريس احتلاله الاستيطاني لفلسطين، وتنفيذ المشروع الصهيوني، المخطط على مقولة «جمع يهود الشتات في أرض الميعاد»، وبناء دولة اسرائيل الكبرى.

استخدم العدو في نطاق تصديه للمقاومة، العديد من أساليب العنف: من ضغط على السكان العرب في الأرض المحتلة، بجمع الرجال البالغين، في مناطق النشاط الفدائي، والتحقيق معهم وتهديدهم واعتقال البعض منهم، ونسف البيوت التي يشتمُّ أن لأصحابها علاقة ما بالمقاومة؛ واستخدام المطاردة للمقاومين، وتمشيط مناطق نشاطهم، ووضع نقاط الانذار والاسلاك المكهربة على الحدود والقيام بالدوريات السيارة، والقصف الجوي والمدفعي، والقيام بالاغارات الخاصة عبر الحدود. ووصل الأمر الى قيامه بالغزو المسلح لبلد عربي مجاور، كما حدث في ربيع سنة ١٩٧٨، عندما قامت قوات كبيرة معززة بالبحرية والطيران بغزو الجنوب اللبناني.

ولما كانت فاعليّة المقاومة، تكمن في مرونتها وقدرتها على الانتشار والحركة السريعة والانقضاض ثم الاختفاء، جاعلة العدو يحارب أشباحاً، لا يعرف أين ومتى يوجه إليها

الضربة، وبالتالي، يفقد – رغم تفوقه المادي – القدرة على الحسم، كان سعيه الدائب لمحاصرة المقاومة وتهديدها، لأخذ زمام المبادرة منها، حتى يصبح لضرباته التأثير الفاعل في قهرها.

ونلاحظ الآن، تبنّي العدو لأسلوب حرب العصابات المضادة، مستغلاً تمتعه بالسيطرة الجوية والبحرية على سماء وشواطىء لبنان، فيهاجم أهدافاً محددة، ينقضّ عليها فجأة وينسحب، تاركاً الكثير من مصائد المغفلين والألغام المزروعة، تحمل الموت للبعض ممن لم يتمكن من الايقاع بهم. ويهدف من وراء ذلك، إلى إرغام المقاومة على اتخاذ موقف سلبي، يفقدها أهم مميزاتها كحركة ثورية مسلحة.

وقيام العدو بزرع الأشراك الخداعية والألغام، يهدف إلى الايقاع بالمقاومين، ووضعهم في حالة استنزاف دائمة، تؤثّر سلباً في معنوياتهم، مما يتطلب الحرص الشديد والحذر، في التعامل مع الأشياء المتروكة ومعاملتها على أنها معادية، حتى ولو كانت من متاع المقاومين؛ بالاضافة الى مسح الطرق والممرات التي يحتمل أن يكون العدو قد طرقها، ومعاملتها على أنها ملغومة، حتى ولو لم يترك فيها شيئاً.

وتدعو الضرورة الملحة الى انتقال المقاومة لمرحلة جديدة في نضالها الثوري، ليس لاجهاض أساليب العدو فحسب، بل لتبني أفكار وأساليب فاعلة، تكون معها أكثر قدرة على الاحتفاظ بزمام المبادرة. ويتطلب هذا، بالاضافة الى كيل الضربات في أعماق العدو لارباكه وتشتيته، مادياً ومعنوياً: التماسك الداخلي الصلب، والقدرة على المناورة واتقاء ضربات العدو المؤثرة فوق الأرض الصديقة، للمحافظة على ديناميكيتها وروحها الهجومية. وسوف ينصب الحديث هنا على كيفية اتقاء المقاومة للضرب والاجهاض.

أولاً: مواجهة الضربات غير المباشرة

١ – **الطيران:** نظراً لتفوق العدو الاسرائيلي في الجو، فانه كثيراً ما يلجأ للغارات الجوية، مستهدفاً قواعد وأهداف الثورة الحيوية، حتى يلحق بها أكبر الخسائر في الأرواح والمعدات، والتأثير السلبي على معنويات المقاتلين، وحتى يستبقيهم في حالة تشتت وبعثرة. وعلى هذا، وحتى يوفر مكان تمركز المقاومين، الوقاية لهم، يشترط فيه:

أ – الاختفاء:

حتى يصعب اكتشافهم بالملاحظة الجوية أو الأرضية. ويتطلب هذا تواجدهم في المكان الذي يوفّر الاخفاء الطبيعي، كأن يكون بين الأشجار وفي المناطق الوعرة، بعيداً عن الطرق الرئيسية ونقاط العلاّم الشهيرة ما أمكن، مع الاستعانة بالاخفاء والتمويه الاصطناعيين.

ب – الأمن:

توضع القواعد بعيداً عن السكان المحليين.

– أن يكون السكان المحليون – إن وجدوا – أصدقاء. مع الاهتمام بالمراقبة والتحريات لاكتشاف أية عناصر غريبة أو معادية.

– غرس الوعي الأمني في عقول المقاتلين.

– الدخول والخروج الخفي، من وإلى القواعد.

– تقليل التحركات، من والى القواعد؛ وأن تكون في أوقات غير منتظمة، ومن عدة اتجاهات.

– يفضّل عدم التواجد في القواعد الأساسية نهاراً.

جـ – الوقايــة:

– وقـايـة سلبيـة: إستخـدام المقاومين لحجـور الثعـالب والأنفـاق والمغـر، والملاجىء المختفية تماما تحت الأرض؛ بحيث يتوفر لهم، ليس فقط الاختفاء عن ملاحظة العدو، ولكن توفير الوقاية من القصف الجوي أو المدفعي. أضف الى ذلك، استخدام التنقل والانتشار.

– وقاية ايجابية: التوزيع الجيد للأسلحة القادرة على الاشتباك في آخر لحظة مع العدو الجوي أو الأرضي، بكفاءة ومفاجأة. واستخدام القواعد الزائفة لتشتيت جهود العدو، وبالتالي، تبديد ضرباته في الهواء. وتنفيذ خطة للدفاع الجوي، مرنة ومتحركة، لتحقيق الدفاع الفعّال عن القواعد والنقاط الحيوية. والانذار عن هجوم العدو الجوي أو الأرضي أو البحري، بتوفير شبكة مواصلات سلكية ولاسلكية، وبدائل أخرى عالية الكفاءة والسرعة في نقل المعلومات الدقيقة من المقاومين الى القيادة، وبالعكس.

٢ – **المدفعية:** الأهداف المعرضة لنيران المدفعية المعادية، هي تلك الأهداف التي تقع في مدى نيران هذه الأسلحة. ولتقليل تأثيرها على المقاومين، يراعى الآتي:

– وضع المستودعات والتكديسات الادارية والأهداف الهامة، بعيداً عن مدى هذا السلاح.

– وضع المدفعية الصديقة في وحدات صغيرة، مختفية جيداً، ومربوطه بخطة نيران مركزية، لضرب أهداف العدو، والرد على مدفعيته، مع توفير الأمن والوقاية لهذه الأسلحة، وتبنّي أسلوب المدفعية الجوّالة المتنقلة، على ساحة واسعة، وضمن خطة محكمة.

– تكون مواقع المدفعية الصديقة مؤقتة، يمكن الانتقال إليها ومنها بسرعة وسرية، مع القدرة الفعالة على تنفيذ خطة النيران من أي مكان مؤقت يتم الانتقال اليه.

– استخدام المواقع الزائفة بكثرة، لاجتذاب نيران العدو وتشتيت ضرباته بشرط توفير الحياة لها، بواسطة: تواجد بعض الأفراد فيها، واحتلالها أحيانا بوحدات حقيقية.

ثانياً: مواجهة الضربات المباشرة

١ – **الأعمال الخاصة:** يقوم العدو الاسرائيلي بعمليات محدودة وخاطفة على هدف محدد، ثم ينسحب بعد تنفيذ مهمته، مستهدفاً اصابة المقاومين بأكبر الخسائر البشرية والمادية، والتأثير السلبي على معنوياتهم، للرد على عمليات المقاومة داخل الأرض المحتلة وجعلها باهظة التكاليف، لتُجبر على وقفها. وذلك بالاضافة الى نشاطه المحموم في كشف

واحباط العمليات المحلية الخاصة، داخل الأرض المحتلة، ونشاطه السّري لجـرِّها الى صراعات محلية وصرفها عن أهدافها الحقيقية.

وتبقى أكثر الوسائل الرائجة لنقل أفراد العدو القائمين بالعملية الخاصة، هي الانزال البحري بالزوارق الخفيفة أو الابرار الجوي بالحوامات، أو كليهما معاً. ويحرص العدو على مراعاة عدة اعتبارات في تنفيذ هذا العمل:

- المعرفة الدقيقة للهدف (مكانه، طبيعة الأرض، طرق الاقتراب إليه، قوته... الخ).
- اختيار قوة تنفيذية مدربة تدريباً عالياً، ومتفوقة في التسليح والعدد. وتوفير كل الامكانات اللازمة لدعمها ومعاونتها.
- اختيار وسيلة أو أكثر لنقل الأفراد الى الهدف والعمل على محاصرته وعزله.
- تخصيص وسيلة أو أكثر للقوة التنفيذية لاعادتها إلى قاعدتها.

إن الاختيار الدقيق للهدف، والمعرفة الجيدة بكل ما يتعلق به، وتحديد الوقت المناسب للتنفيذ، وتوفير التفوق المحلي اللازم للتغلب على المقاومين، ووضع الحلول المناسبة لأسوأ الاحتمالات، تجعل امكانات النجاح شبه مؤكدة. وبالمقابل فان تكرار نجاح العدو، يؤدي إلى احباط المقاومين، وضعف رد فعلهم؛ لذا يتطلب العمل المعادي الكامل - في مواجهته - أعمالاً كاملة تنسج على نقيض منواله، لتوريطه واصابته وإلحاق أفدح الخسائر به. فالحرب - سواء كانت كلاسيكية أو ثورية - علم. ويجب أن لا يترك الكثير منها للقدر أو للصدفة أو للارتجال. انه من خلال المواجهة الحاسمة، والاختفاء السريع، المبني على المعرفة الجيدة بالعدو والأرض، يمكن للمقاومين تحويل ضربات العدو الى انتكـاسات متتابعة، والامساك بزمام المبادرة.

٢ - مواجهة الاجتياح: نظراً لتواجد قواعد المقاومة المستقرة وشبه الآمنة، على أرض صديقة خارج الوطن المحتل، ولما كان العدو يتمتع بالتفوق المحلي على الحدود، فان هذه القواعد معرضة للاجتياح. بل سبق وتعرضت لذلك. وبغض النظر عما إذا كان العدو يريد التمشيط والعودة أو التمركز، فان مواجهته لا تختلف.

وتواجد المقاومة في جنوب لبنان، دون غطاء من الجيش الصديق، يجعل مهمة التصدي للعدو، ملقاة بالكامل على عاتق المقاومة الفلسطينية. كما أنه يجعل من احتفاظها بالأرض أحيانا، ضرورة مادية ومعنوية. وهذا يضفي على التصدي لهجوم العدو طابعاً مميزاً، يحتاج إلى متطلبات وأسس غاية في المرونة والابتكار وبعد النظر نجملها في الآتي:

أ - حرب العصابات:

يبقى الطابع المميز لقتال المقاومين، هو المجموعات الصغيرة القادرة على احداث أكبر الخسائر في قوات العدو المهاجم، على المحاور الرئيسية، وضرب أجنابه ومؤخرته، دون التشبث بالأرض إلّا للضرورة. ومن هنا يلزمهم:

- التوضع في نقاط مختارة ومجهزة بمهارة على المحاور الرئيسية، وفي الاتجاهات

الأكثر أهمية، بحيث توفر هذه الأماكن، أقصى الحماية للمقاتلين، وتمكنهم من الاشتباك على مسافات قريبة، لمفاجأة العدو المتحرك وإلحاق أكبر الخسائر في معداته وأفراده وعرقلة تقدمه، وإجباره على التوقف ولو مؤقتا، ثم الانسحاب عندما يستأنف هجومه بقوة كبيرة.

– الظهور فجأة من أماكن غير متوقعة، والانقضاض العنيف على آليات العدو بواسطة تحركات عرضية لمجموعات مخصصة لهذا الغرض.

– مهاجمة أجناب ومؤخرة العدو المهاجم، بمجموعات صغيرة تتسلل إلى أهداف مختارة تضربها بغتة ثم تتلاشى.

– قطع الطرق وتلغيمها في الأماكن الضيقة والصعبة، وتدمير الجسور والعبّارات على محاور تقدم العدو، مع غمرها بالنيران لاصطياده عند محاولة اصلاحها.

– التسلل والاغارة الجريئة على مراكز قيادة العدو ومناطق امداداته.

– تجهيز المباني والدفاع عنها بقوة وإجبار العدو على خوض قتال متلاحم في ظروف لا تناسبه.

والجدير بالذكر أن فاعلية هذا الاسلوب، تكمن ليس فقط في تكسير حدة الهجوم المعادي، نتيجة توزيع قواته وبعثرتها وارباك قياداته فحسب، بل في ما يؤدي إليه في النهاية الى تخلّيه عن الهجوم؛ وبالتالي، يمكّن المقاومة من الدفاع الفعال عن قواعدها الحيوية والاحتفاظ بها، واجبار العدو على التراجع والتخلي عن الأرض المحروقة التي زحف اليها. ولكن الوصول الى هذه النتيجة يتطلب:

– التدريب الجيد لقادة وعناصر المقاومين، على استخدام اسلحتهم والأرض بمهارة، والقدرة على التحرك المختفي ليلاً ونهاراً.

– المعرفة الجيدة والتفصيلية بالأرض والممرات والطرق، حتى يمكنُهم الوصول الى الهدف، والانسحاب بعد مهاجمته من عدة اتجاهات.

– تجهيز المقاتل بتجهيزة قتال مبتكرة، تمكنه من حمل ما يحتاجه من ذخيرة وطعام ومياه – علاوة على سلاحه – بطريقة مريحة، تمكنه من الحركة الخفيفة، والقتال المتحرك، لفترة طويلة.

– تنمية قدرة المقاتل على التحرك عبر كل الأراضي، وتحمل كل أنواع الصعاب، مع القدرة على الاستفادة من الموارد المحلية في الحصول على ما يحتاجه.

– تنمية قناعات الفرد بعدالة قضيته التي يقاتل من أجلها، وشحنه ضد العدو، ورفع معنوياته، وتنمية روح الجماعة، التي تصهره مع رفاقه، وتعزيز ثقته بقيادته.

– تنمية قدرة المقاتل على المبادرة والتصرف السريع المبني على حضور البديهة، والقدرة على مواجهة المواقف المتغيرة بعيداً عن القائد، مع غرس الروح الهجومية، والاندفاع الواعي والشجاع، في نفسه.

– تحلّي المقاتل بالطاعة وإنكار الذات والتضحية في سبيل المجموع، مع التمتع بالنقاء والطهارة الثوريين.

– الإخفاء الماهر لمخازن الأسلحة والذخائر والمواد الأخرى، في أماكن متفرقة ومعروفة لبعض المقاومين، حتى يمكن أن تتزود منها المجموعات المقاتلة خلف الخطوط.

– تأمين وسائل الاتصال اللاسلكية لمجموعات المقاتلين. وتحديد أكثر من نقطة للمقابلة والتجمع. وتحديد وسائل مبتكرة للتعارف بين المجموعات والأفراد.

ب ـ المقاومة الشعبية:

الشعب هو قاعدة الثورة ومستودعها البشري. هو الذي يمدها بالدم والأمن والعمق والشرعية، التي تمكنها من الاستمرار والتطور الفعال. وان دعم ومؤازرة الجماهير الفلسطينية والعربية للمقاومة الفلسطينية هو الذي اعطاها ومستمر في اعطائها، القدرة على تحدي ومجابهة العدو الاسرائيلي. ولما كانت المقدمات الصحيحة لانتصار الثورة، تكمن في قدرتها على خلق الشعب المقاتل، حتى تتحول الحرب الثورية الى حرب شعبية، يساهم الشعب في انتصارها، علينا مراعاة الآتي:

– السلوك الثوري لدى القادة والمقاتلين، واعطاء المثل الأعلى في الوطنية والتضحية وانكار الذات، وإظهار الود والتواضع لأفراد الشعب والتعامل معهم بمنطق العقل والعدل، بعيداً عن منطق القوة واندفاعاتها.

– مراعاة العادات والتقاليد الشعبية، وعدم المساس بأحاسيس الجمهور وشرفه، والبعد عن استغلاله أو الترفع عليه. والحزم مع كل من يتجاوز أو ينحرف.

– الالتزام بالقانون والتطبيق الصارم للعدالة، وانزال العقاب بالمذنب أيا كان موقعه. ففاعلية القانون تكمن في تنفيذه وليس في صرامة أحكامه.

– التحديد الواضح لمعسكر الأصدقاء ولمعسكر الأعداء. والمثابرة اللجوج على ترسيخ قناعة الشعب بعدالة قضيته، وأن عظمة الشرف الوطني تكمن في التضحية بالنفس في سبيل هذه القضية.

– غرس القناعات الفكرية الواضحة بالثورة ومنطلقاتها الحقّة، وابراز الالتحام العضوي بين مصلحة الثورة ومصلحة الجماهير.

– اعتماد الخطط المناسبة والفعالة لتسليح وتدريب وتعبئة الجماهير الشعبية.

– وضع نظام فعال للدفاع والوقاية عن التجمعات السكنية. وتجهيز المباني والساحات العامة بالملاجىء والتحصينات القوية للوقاية من القصف الجوي والمدفعي، وتوفير أفضل الأوضاع لمواجهة قوات العدو المهاجمة.

– توفير الاحتياطات الكافية من المواد التموينية والمياه والأدوية لسد حاجة الجماهير أطول مدة ممكنة، في حالة العزل والحصار.

– وضع خطة اخلاء لغير القادرين على المساهمة في المعركة الدفاعية – عن المخيم أو التجمع السكني – تنفذ إذا اقتضى الأمر ذلك، على أن تتحمل لجان خاصة عبء الاخلاء وتوفير متطلبات المخلين، دون أن يؤثر ذلك على الخطة الدفاعية.

ان خلق الشعب المقاتل ضرورة حياة واستمرار للثورة، يوفر لها القوة والعمق ويجبر العدو على أن يقاتل في كل مكان، فيضعف في كل مكان، ويتحول في النهاية الى جسم هائل يتلقى الضربات التي تستنزفه؛ ويضطره الدفاع عن نفسه، للثبات والجمود، فيفقد المبادرة.

جـ – القواعد والأماكن الحيوية:

يكمن جوهر الحرب الثورية، في قدرتها على تحديد العدو واستمرار ضربه – بأشباح غير قادر على الامساك بها – دون اهتمام لخسارة الأرض. على أن يعني التخلي عن الأرض، توريط العدو في مناطق مختارة لقتله، وعندما يضعف العدو ويفقد المبادرة، تأخذ الحرب الثورية منحى جديداً. وتبدأ الثورة في بناء قواعدها الدائمة وجيشها الثوري.

ونظراً لخصوصية وضع المقاومة الفلسطينية على أرض صديقة، كان لبعض الأماكن ضرورة حيّة، وبالتالي، لا يجوز التخلي عنها بل يجب الدفاع عنها، حتى قبل أن يسمح ميزان القوى، بينها وبين العدو الاسرائيلي، في تكريس تواجدها الفعال على الأرض الفلسطينية.

والنجاح في الدفاع عن قواعد المقاومة الحيوية – خارج الحدود – يكمن في الدفاع عن تلك القواعد من خارجها. وبالتالي، جعلها مصيدة للعدو قبل أن تكون هدفاً. وهذا يتطلب:

– أن يوفِّر موقع القاعدة – أو جعله هكذا عند الاختيار – أنسب الشروط في الوقاية والأمن والدفاع عنه، مع تناسب القوة البشرية والأسلحة المخصصة له وأهميتها.

– تعاون القاعدة مع القواعد المجاورة، بالنيران أو بالأفراد والنيران معاً.

– تواجد قوة احتياطية خفيفة الحركة في أماكن قريبة – تتوفر لها عدة طرق اقتراب معروفة ومسيطر عليها – ومنتشرة ومدربة على سرعة التجمع والتحرك لضرب العدو المهاجم وقطع الطريق عليه.

– الاهتمام بنقط الانذار والمراقبة، لاكتشاف العدو وانذار المقاتلين في الوقت المناسب، حتى يتوضعوا في الوضع الأنسب لمواجهته وتحقيق المفاجأة عليه بدلاً من العكس.

– تجهيز خطة نيران مسبقة ، مرنة، وتغطي كافة الاحتمالات، لارباك العدو وعزله، ومعاونة المقاومين في الانقضاض عليه وتدمير حواماته وزوارقه.

– توفير خطة اتصالات جيدة وقادرة على الاتصال السريع تحت أصعب الظروف.

– خلق القواعد الزائفة التي يوفر لها بعض الأفراد والأسلحة لاكسابها نوعاً من

الحياة، بهدف تشتيت جهود العدو. على أن تكون تحت رقابة المقاومين ومسيطراً عليها، لتوريط العدو إذا ما هاجمها ومفاجأته.

– تغطية طرق الاقتراب للقاعدة بمجموعات صغيرة من المقاومين المختفين جيداً والقادرين على الاشتباك المفاجىء، والانسحاب السريع، وجرّ العدو إلى أرض مجهزة بالكمائن للانقضاض عليه وتشتيته.

من خلال ما تقدم، وبما يتصف به المقاومون من جرأة وسرعة ومرونة، تمكنهم من احباط عمليات العدو الخاصة، وزعزعة ثقته بنفسه، وحرمانه من الامساك بالمبادرة؛ وبدلاً من أن تكون القاعدة الحيوية هدفاً له، يمكن للمقاومين أن يجعلوها مصيدة لتوريطه. وبالتالي، تصبح القوة العدوة هدفاً محدداً ومحاصراً بالمقاومين الذين يستطيعون هزيمتها.

ثالثاً: الفعالية الثورية في التصدي للعدو

١ – **الاستعداد:** لكي تخوض المقاومة نضالاً ثورياً فعالاً، ضد عدو ماهر يملك آلة حرب حديثة ومتفوقة، يجب العمل على:

– التكامل والربط بين حرب العصابات، والمقاومة الشعبية والدفاع القوي عن القواعد الحيوية، ضمن تصور شامل وتخطيط محكم.

– مركزية القيادة والتخطيط، ولا مركزية التنفيذ وديناميكيته، في إطار الخطة الشاملة.

– وحدة القيادة العسكرية التي يتبعها جميع المقاتلين في كل منطقة، لمنع الازدواجية والتضارب وتشتيت الجهود.

– الاهتمام بقوات الاحتياط المحلية والعامة. على أن تكون هذه القوات على درجة عالية من التدريب وخفة الحركة، وأن تكون لها خطة عمل جاهزة، تم التدريب عليها، وتتمركز في أماكن متفرقة لاخفائها ووقايتها.

– توفير اكتفاء ذاتي من الاحتياجات، في القواعد والأماكن المعزولة. ولا يكون الامداد بالاحتياجات الادارية والامداد والاخلاء الطبي إلّا في أضيق الحدود.

– وضع خطة محكمة وواقعية لرفع درجات الاستعداد.

٢ – **التصدي:** وهو يشتمل على الآتي:

أ – الانــذار:

– عند الانذار بهجوم العدو – أو عند هجومه فعلاً – يتم استنفار المقاتلين حسب خطة الاستعداد المعدة سلفاً.

– تستكمل الاحتياجات الادارية والطبية والفنية لتصل إلى الحد اللازم لخوض معركة طويلة.

– تتواجد القيادات في أماكنها المعدة سلفاً وتبدأ العمل.

ب – الهجوم المعادي:

– على المقاتلين، المتواجدين في المباني أو القواعد المجهزة، والذين يتعرضون للقصف الجوي أو المدفعي المعاديين، استخدام الملاجىء والحفر والدور السفلى من المنازل، لتقليل الخسائر. أما المتواجدون في الأرض المفتوحة – سواء كانت مشجرة أو جبلية – فعليهم الانتشار والاستخدام الحاذق لطبوغرافية الأرض. فان أي ثنية أو انخفاض في الأرض، له قيمة عالية في اتقاء الاصابات. فالشجاعة ليست في التعرض للموت المتساقط من أعلى، ولكن في بروز المقاومين فجأة وفي الوقت المناسب، وانقضاضهم على العدو المهاجم، كالشياطين.

أذكر عند دخولي لأول مرة لموقع محصن من مواقع خط بارليف ذلك التناقض الذي شاهدته لأول وهلة، بين الملاجىء المحصنة تحصيناً قوياً – والتي تعطي وقاية كاملة للأفراد داخلها، من كل أنواع القصف الجوي والمدفعي – وخنادق قتال الأفراد المكشوفة. وكان حل اللغز يكمن في أن العدو عمد الى توفير أكبر وقاية ممكنة لأفراده من الموت المتساقط من الجو. أما عندما يتطلب من الفرد مواجهة قوات الخصم المهاجمة، فعليه مواجهتها بشجاعة من خنادق مكشوفة، لبعث التحدي في نفسه والابقاء على روحه الهجومية.

– على مدفعية المقاومة – عندما يدخل المهاجمون في حدود مراميها – الضرب على تحشداته وقياداته ورأس حربته.

– على المقاومين حبس نيرانهم، مع ترك العدو يقترب إلى أدنى مسافة ممكنة، والانقضاض عليه فجأة بنيران خنجرية غزيرة ومفاجئة.

– إذا لم يتمكن المقاومون من ايقاف العدو، عليهم الانسحاب تحت ستر نيران بعضهم بعضا، وستر نيران القواعد الصديقة المجاورة، الى أماكن محددة في الخلف، خلف مركز المقاومة التالي، ومستندين عليه، وانتظار العدو والانقضاض عليه، وهكذا.

– لا يجوز للمقاتل الثوري اعتبار معركته انتهت – ولو مؤقتاً – عند تخليه عن مركز مقاومته. فهو فقط قد تخلى عن رقعة من الأرض ولكنه في قتال مستمر مع العدو المهاجم.

– دفع مجموعات صغيرة على طريق تقدم العدو، لتحتل نقط مؤقتة ومخفية جيداً، تشتبك مع العدو لعرقلة تقدمه وارباكه. مع قيام مجموعات أخرى، فنية، بزرع الألغام والقذائف المجهزة، على طريق تقدم العدو. والتوسع في القيام بأعمال التخريب والتشريك لعرقلة وتبديد جهوده.

– عند تجاوز العدو المهاجم لمجموعات مقاتلة على الأجناب. عليها أن تقوم بالهجوم على أجنابه والاغارة على طرق مواصلاته ومناطقه الادارية ومراكز مدفعيته. والعمل على عزل مجموعات من قواته لتدميرها أو أسرها.

– الالتحام مع العدو في المناطق المبنية، لتلافي نيران طيرانه ومدفعيته وإلحاق أكبر الخسائر به واستنزافه، لاجباره على التوقف.

– عند توقف العدو ليلاً، يتم تدعيم المقاومين في مواجهته، والزحف الى الأمام لاحتلال الأرض التي تخلى عنها لتجميع قواته، والقيام بالاغارات الجريئة على خطوط مواصلاته ومراكز قياداته، ومجموعاته المنعزلة، لخلق وضع، لا يمكنه من استئناف هجومه في اليوم التالي.

– عند اقتراب العدو من الأهداف الحيوية، يكون قد فقد الكثير من حدة هجومه وسرعته. وفي هذه الحالة، يتم التشبث بالهدف بكل الاصرار والعناد، ومنع العدو من احتلاله، بل اجباره على التخلي عن هجومه، بدفع قوات الاحتياط لمهاجمته ودحره.

– عند نجاح المقاومين في ايقاف هجوم العدو، عليهم الاستمرار في الاشتباك معه ومناوشته والاغارة على مؤخراته وأجنابه بلا هوادة، ليلاً ونهاراً. واجباره على التخلي عن الأرض التي اجتاحها، وتكبيده أكبر الخسائر أثناء تراجعه.

... وبعد، لقد وضعت فيما تقدم، تصوري لما يمكن عمله في التصدي لأعمال العدو القتالية خارج الوطن المحتل. حتى تجعل المقاومة ضرباته بلا فاعلية، وتمنعه من انتزاع المبادأة من بين أيديها. وحتى لا يتجمد المقاومون ويتحولون هم، وليس العدو، الى جسم مجرد يتلقى الضربات؛ ويتحول العمل الثوري الى دفاع عن النفس، والرقص على أنغام العدو، وبالتالي، تفقد الحرب الثورية المبادرة نهائياً. وفي ذلك أخطر النتائج على مستقبل النضال.

قد يلجأ الثوار الى الدفاع أحياناً، ولكن لفترة قصيرة يجب أن تنتهي بسرعة، وينطلقوا من جديد، بأساليب أكثر فعالية ومرونة. فالدفاع في العمل الثوري عارض ومؤقت، لأن في استمراره خطراً على بقاء الثورة ذاتها.

وقد يلجأ الثوار نتيجة طول أمد القتال، الى توفير نوع من الاستقرار. وذلك قبل أن يأخذ مجرى الصراع مع العدو منحىً يسمح بذلك. وقد يتركهم العدو يفعلون ذلك لفقدهم أهم مميزاتهم، من مرونة واختفاء. وقد يتحولون بالتدريج الى جهاز مشابه لجهازه، مع ما يشوب جهازهم من أوجه نقص عديدة يجعل العدو في وضع متفوق بما لا يقاس، وبالتالي، يستطيع التغلب عليهم.

وفاعلية الحرب الثورية تكمن في ميوعتها وانتشارها وسرعة انقضاضها، في مواجهة عدو محدد، مرتبط بطرق ومحاور ومواقع ثابتة. فقوة المقاومة في تمايزها، وليس في قوة أسلحتها، لأنها في هذا المجال تبقى مسبوقة بما لا يقاس. ومن هنا يجب أن يأخذ تطور المقاومة منحىً آخر، لمضاعفة التمايز وتكريسه، حتى يبقى العدو يلهث وراء ايجاد الأساليب والأفكار القادرة على الرد عليها. وبالتالي، تبقى المبادرة في يدها.

وعندما يفشل العدو في الحصول على النجاح خارج الحدود، يتقوقع في الداخل، في حالة دفاع عن النفس، في مواجهة ضربات المقاومين في أعماقه. ويتركز جهد المقاومة في

استغلال الثغرات في بنيانه، والانتشار على مدى الوطن المحتل. مما يضطره الى توزيع جهوده وتشتيت قواته. وبالتالي، يتعرض للضرب في كل مكان ويفقد المبادرة في الداخل أيضاً. وعند هذا الوضع وليس قبله، تبدأ الحرب الثورية في كسب السباق لصالحها. ومن ثم يمكن تطوير القوات المسلحة الثورية في الخارج، الى جيش ثوري فعال قادر على بناء القواعد في الداخل والاحتفاظ بها وتطويرها، وخوض معركة التحرير.

حنّه شاهين

الموقف الاسرائيلي من الفلسطينيين (١٩٤٩-١٩٥٢)

العمل على طمس القضية الفلسطينية

تميّز الموقف الاسرائيلي من القضية الفلسطينية، بعد حرب ١٩٤٨، بالعمل على طمس القضية سياسياً؛ وذلك بعد أن كسبت اسرائيل، خلال الحرب، ونتيجة لهزيمة الجيوش العربية في فلسطين نحو ثلاثة أرباع مساحة البلاد (حوالي ٢٠ ألف كيلو متر مربع) وطردت معظم سكانها منها. وان كانت القيادة الصهيونية قد استطاعت، خلال الحرب، استغلال أوضاع سلبية شتى، على الصعيدين العربي والفلسطيني، لتنفيذ مخططاتها، فإنها لم تتردد في استغلال الظروف الدولية والعربية والفلسطينية التي سادت بعد الحرب، ولم تكن في صالح القضية الفلسطينية، لبلورة سياسة معادية تجاه الفلسطينيين وتنفيذها. فمناخ الحرب الباردة والركض وراء سياسة _الاحلاف في المنطقة، ثم انقسام العرب وانعدام تأثيرهم دولياً، وغياب الكيان الفلسطيني والزّعامَة الفلسطينية القادرة على التأثير، على الصعيدين العربي والدولي، كانت من الأمور التي استغلتها اسرائيل لبلورة موقف متشدد من القضية الفلسطينية. وقد ارتكز هذا الموقف الاسرائيلي على أسس ثابتة أهمها:

- تجاهل القضية والعمل على تحويلها الى قضية لاجئين ينبغي توطينهم في الدول العربية.

- رفض الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني ومحاولة الوصول الى اتفاقات ومعاهدات سلام مع الدول العربية على حساب الفلسطينيين.

- رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتحميل الدول العربية مسؤولية التسبب في نكبتهم كاملةً.

كان تجاهل القضية الفلسطينية أحد الأسس الأولى التي اعتمد عليها الموقف الاسرائيلي من هذه القضية، منذ بداية تبلوره بعد حرب ١٩٤٨؛ فالقضية الفلسطينية، بمركباتها التي استجدّت بعد الحرب، لم تكن، في نظر المسؤولين الاسرائيليين، سوى قضية هامشية، مقارنة بالقضايا الأخرى التي كانت تشغل بالهم في ذلك الوقت. وقد كان من أبرز هذه القضايا انشاء المستوطنات الجديدة في الأراضي العربية التي جرى احتلالها، واستيعاب الاعداد الغفيرة من المهاجرين اليهود الذين قدموا الى اسرائيل بعد الحرب، وايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والمعيشية التي كانت اسرائيل تعاني منها في بداية عهدها، ثم العمل على تحقيق اعتراف دولي رسمي بها داخل الأمم المتحدة وخارجها. أما القضية الفلسطينية، فكانت، بنظر زعماء اسرائيل، «قضية لاجئين هامشية»، ستجد حلاً «انسانياً» لها مع الوقت، بواسطة اسكان اللاجئين في الدول العربية المجاورة. وانطلاقاً من هذا الموقف، قام دافيد بن - غوريون، أول رئيس حكومة بعد قيام اسرائيل، والموجِّه الأكبر للسياسة الاسرائيلية في ذلك الوقت، بتعيين لجنة خاصة «لاعداد مشروع وتقديمه له حول إمكانات اسكان عرب أرض - اسرائيل [وهذا هو التعريف الصهيوني لعرب فلسطين] في البلدان العربية»(١)؛ وذلك بعد أن أجرى استشارات مع بعض أعضاء حكومته، ومع رؤساء الكيرن كايميت، والنشيطين في مجال الاستيطان، كانت نتيجتها عدم السماح، بأي شكل من الأشكال، بعودة اللاجئين إلى ديارهم. وقد تركز البحث داخل هذه اللجنة التي اطلق عليها اسم «لجنة تبادل السكان»، على «كشف حقائق وتقاليد متبعة في هجرة الشعوب، نتيجة الحروب التي وقعت في القرن الأخير. [ثم] احصاء عدد العرب الذين هجروا البلد - القرى، المناطق، السكان الخ -، والبحث في امكانات البلدان المجاورة وقدرتها على استيعابهم، [وأخيرا] تقديم توصيات ومقترحات بهذا الشأن»(٢). ورغم سرية مضمون التقرير النهائي الذي وضعته هذه اللجنة، فقد علم أنه يتضمن، أساساً، توصيات حول رفض اعادة اللاجئين والمطالبة بإسكانهم في البلدان العربية المجاورة، بعد أن صودرت أراضيهم واملاكهم لصالح الاستيطان اليهودي. ويتحدث أحد أعضاء هذه اللجنة، وهو يوسف فايتس، أحد كبار العاملين في مجال الاستيطان الصهيوني، وأول مدير لمديرية عقارات اسرائيل بعد انشائها حول رأي بن - غوريون في هذه التوصيات فيقول، أن بن - غوريون كان يفضِّل أن يتمَّ استيعاب أغلبية اللاجئين في العراق وليس في شرقي الأردن، وان قصده من ذلك كان، كما يبدو، إبعادهم عن الحدود الاسرائيلية. ويضيف فايتس ان بن - غوريون نصح أعضاء اللجنة «بعدم الخوض في التفاصيل حول عملية اسكان اللاجئين في الدول العربية. وكان الانطباع العام، من خلال الحديث معه حول هذه المشكلة، أن تفكيره لا ينصب كثيراً عليها، وكأنما كان يؤمن انها ستجد حلاً لها، بصورة تلقائية، مع مرور الوقت، وبشكل لا تتوقعه اسرائيل»(٣).

وبناء على سياسة التجاهل هذه التي أرسى بن - غوريون أسسها، نلاحظ، مثلاً، أن القضية الفلسطينية، حتى في أحد بنودها المتعلقة بمصير اللاجئين، لم تُذكر في برنامج الحكومة الاسرائيلية الأولى التي شكلها بن - غوريون، في آذار (مارس) ١٩٤٩، بعد الانتخابات للكنيست الأول، وذلك على الرغم من شدة تفاعل هذه القضية في تلك الفترة

بالذات، أي بعد الحرب مباشرة. ففي بيان رئيس الحكومة بن – غوريون حول تركيب حكومته وبرنامجها، الذي أدلى به أمام الكنيست بتاريخ ٨ آذار (مارس) ١٩٤٩، لا نجد أية اشارة إلى أوضاع اللاجئين او إلى حقوقهم، بل نجد حديثاً عن «السعي نحو حلف يهودي – عربي (تعاون اقتصادي، اجتماعي، ثقافي وسياسي مع البلدان العربية) في اطار الأمم المتحدة، دون أن يكون هذا الحلف موجهاً ضد أي طرف»(٤). ومنذ ذلك الوقت، لم تذكر القضية الفلسطينية في برامج أي من الحكومات التي شكلت في اسرائيل، حتى ما بعد حرب ١٩٦٧.

رفض الحقوق السياسية للفلسطينيين

كان رفض حقوق الفلسطينيين السياسية الأساس الثاني الذي استند إليه موقف اسرائيل من الفلسطينيين بعد حرب ١٩٤٨، فقد درجت اسرائيل على اعتبار قضيتهم مشكلة لاجئين أفرزتها الحرب، كقضايا اللاجئين الأخرى التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، وهذا ما جعلها تقصر التعامل مع المشكلة على اعتباراتها الانسانية، دون التطرق إلى وجهها السياسي.

وقد طبقت إسرائيل سياستها هذه القائمة على معارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية لنهر الأردن بعد حرب ١٩٤٨، بالاتفاق مع الملك عبدالله، في ذلك الحين، وذلك بالسكوت عن ضم هذه المنطقة الى المملكة الأردنية، وفق القرار الذي صدر في مؤتمر أريحا في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨. وقد كان هذا الضم أفضل لاسرائيل من احتمال قيام دولة فلسطينية مستقلة فيها. فتعليقاً على القرار المذكور، الذي صادق عليه مجلس النواب الأردني في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٠، اكتفت الحكومة الاسرائيلية بإصدار بيان أدلى به المتحدث الرسمي باسمها، يعتبر عملية الضم «خطوة من طرف واحد لا تلزم اسرائيل بأي شكل من الأشكال. [واسرائيل] مرتبطة بالمملكة الأردنية الهاشمية باتفاقية الهدنة [لسنة ١٩٤٩]، وهي مصرة على تنفيذها حرفياً. وان هذه الاتفاقية لا تتضمن أية تسوية سياسية نهائية، ولا يمكن تحقيق تسوية كهذه دون مفاوضات وعقد سلام بين الطرفين. لذلك ينبغي أن يكون معلوماً أن مسألة مستقبل المناطق العربية الواقعة غربي نهر الأردن، ما زالت مفتوحة بالنسبة لاسرائيل»(٥). وباستثناء هذا البيان، لم يصدر عن الحكومة الاسرائيلية أي رد فعل آخر، ولم تبادر، أبداً، الى طرح هذه القضية للبحث في الكنيست؛ الأمر الذي يشير الى رغبتها في التقليل من أهمية هذه المسألة بهدف التعتيم على موافقتها الضمنية على عملية الضم. وقد أوضح ذلك بجلاء رد وزير الخارجية موشي شاريت على بيان المعارضة في الكنيست، التي أدانت عملية الضم واتهمت الحكومة علناً بالموافقة عليها(٦)؛ اذ اكتفى شاريت بإعادة تكرار البيان، المذكور سابقا، الذي اعلنه المتحدث باسم الحكومة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما هي دوافع الحكومة الاسرائيلية في تلك الفترة، للسكوت، أو للموافقة الضمنية «المؤقتة» – كما ظهر خلال الوقت، وبالتحديد أثناء حرب ١٩٦٧ – على ضم الضفة الغربية الى الأردن، أي إلى تفضيل العامل

الأردني، في هذه المنطقة، على استقلالية العامل الفلسطيني فيها؟ وهل حدث هذا بفعل الضغط على اسرائيل من جانب بريطانيا؟ثم ما هي المصلحة الاسرائيلية من وراء ذلك؟

يبدو أن السكوت الاسرائيلي على عملية ضم الضفة الغربية الى الأردن قد جاء نتيجة المصلحة والضغوط في آن واحد. فإسرائيل كانت تتطلع، في ذلك الوقت، الى الحصول على اعتراف بريطاني بها؛ والملفت للنظر أن هذا الاعتراف قد تمّ فعلاً بعد مؤتمر أريحا وإعلان الاردن رسمياً ضم الضفة الغربية في نيسان (ابريل) ١٩٥٠، ففي السابع والعشرين من الشهر نفسه أعلنت بريطانيا اعترافها رسمياً باسرائيل، وكذلك بضم الجزء العربي من فلسطين الى الأردن، بشكل يبدو وكأن الاعتراف جاء ثمناً للسكوت الاسرائيلي عن هذه القضية. وقد لمحت الى هذا الأمر عدة أوساط حزبية في اسرائيل؛ وذلك أثناء النقاش الذي بادرت المعارضة إلى اجرائه في الكنيست حول هذا الموضوع(٧). فعلى سبيل المثال، ذكر زعيم حركة حيروت مناحيم بيغن، منتقداً سكوت اسرائيل على هذه القضية بقوله: «ليس هنالك شعب يحيا وفق ارادة الآخرين، وليس الامر هاماً بالنسبة لنا اذا كان البريطانيون يعترفون بنا أم لا»(٨). وتطرق النائب يوسف سابير (الصهيونيون العموميون) الى عامل الضغط البريطاني في هذه القضية بقوله: «ان علاقتنا مع شرقي الأردن تتأثر بالطبع بعلاقتنا مع بريطانيا، رغم نظرتها المعادية للصهيونية خلال السنين الأخيرة من حكمها في البلد، منذ صدور الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩، وتنفيذه الدقيق من جانب حكومة العمال»(٩).

وعلى أي حال، فقد كانت اسرائيل تواجه، في تلك الفترة، أربعة خيارات ممكنة بالنسبة لموقفها من مصير الضفة الغربية. الخيار الأول: المحافظة على الوضع الراهن في هذه المنطقة والقائم بموجب اتفاقية الهدنة المبرمة بينها وبين الأردن، والثاني: احتمال قيام دولة عربية مستقلة فيها؛ والثالث: المبادرة بشن حرب جديدة لاحتلالها؛ والرابع والأخير: الموافقة، ولو قسراً، على ضمها الى الأردن.

ويلاحظ ان اسرائيل فضلت الخيار الأول، أي المحافظة على الوضع الراهن في الضفة الغربية والقائم بموجب اتفاقية الهدنة، إلا أن هذا الأمر لم يكن رهن إرادتها فقط؛ إذ ان الاتجاه نحو ضم المنطقة كان قويا جداً في السياسة الأردنية، بتأييد ودعم بريطانيا التي كانت تتطلع بعد انسحابها من فلسطين إلى توسيع منطقة نفوذها. كذلك يلاحظ أن الخوف الاسرائيلي من نجاح مساعي المفتي الحاج أمين الحسيني، بتأييد من مصر وجامعة الدول العربية، في اقامة دولة عربية مستقلة في هذه المنطقة تحفظ للفلسطينيين حقوقهم السياسية، قد لعب دوراً هاماً في تخلي اسرائيل عن الخيار الأول، أي في تخليها عن العمل على ابقاء الوضع الراهن كما هو عليه في الضفة الغربية. فإسرائيل كانت تعارض بشدة قيام دولة كهذه، خوفاً من العودة الى طرح مشروع التقسيم من جديد، الأمر الذي من شأنه أن يهدد مكاسبها الاقليمية والديموغرافية، التي استطاعت تحقيقها خلال حرب ١٩٤٨. أضف الى ذلك ان للفلسطينيين، في الضفة الغربية، حقوقاً وطنية وملكية ثابتة في المناطق التي احتلتها اسرائيل خلال الحرب، ومن شأن قيام دولة مستقلة لهم أن يقوي مركزهم سياسياً وعسكرياً ويدفعهم مجدداً للمطالبة

بهذه الحقوق من موقع قوة، الأمر الذي يتعارض وجهد اسرائيل المتواصل، منذ انتهاء الحرب، لتثبيت مكاسبها واضفاء صفة الشرعية الدائمة عليها، دولياً وعربياً. أي أن قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية، كان سيؤدي إلى عودة الفلسطينيين لامتلاك قرارهم المستقل سياسياً وعسكرياً، وهذا ما كانت تخشاه اسرائيل. فقد أثبتت نتائج حرب ١٩٤٨ أن عدم امتلاك الفلسطينيين لهذا القرار كان لصالح الصهيونيين في الحرب. فضلاً عن أن التعامل مع أصحاب القضية ليس، بطبيعة الحال، كالتعامل مع أوصياء عليها، خصوصاً إذا كانت تسيّر بعضهم مصالح ذاتية وارتباطات خاصة، وإذا كانوا أيضاً، يخضعون لضغوط خارجية تدفعهم نحو انتهاج سياسات لا تتوافق والمصلحة الفلسطينية أو حتى القومية البحتة. وكذلك فقد نجمت معارضة اسرائيل لدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية، عن خوفها من أن يؤدي هذا الأمر الى تقوية مركز جامعة الدول العربية؛ الأمر الذي كان سينعكس سلباً على مركز اسرائيل ومستقبل علاقاتها الدولية، خصوصاً وان التأييد الدولي للمطالب العربية بعد الحرب، كان لا يزال على أشده، داخل أروقة الأمم المتحدة على الأقل.

وبطريقة أخرى، يمكن القول أن رفض اسرائيل لقيام دولة عربية مستقلة في الضفة الغربية بعد حرب ١٩٤٨، إنما كان لاعتبارات أساسية في سياستها، وليس تذرع بعض الأوساط الاسرائيلية بعدم توفر أساس اقتصادي أو اجتماعي – سياسي لقيام تلك الدولة سوى حجة تافهة أمام هذه الاعتبارات(١٠). وبسبب رفضها هذا، لم يبق أمام اسرائيل سوى خيارين: المبادرة الى احتلال المنطقة، والتسليم بضمها الى الأردن. وقد كان اليمين الصهيوني، بزعامة حزب حيروت، يدعو باستمرار الى اتباع الخيار الأول، أي احتلال الضفة بصفتها «جـزءاً من أرض – اسرائيل التي هي ملك الشعب اليهودي». الا ان السياسة الاسرائيلية الرسمية لم تكن تسير في هذا الاتجاه، والخيار العسكري لم يكن وارداً أبداً في ذهن الزعامة الاسرائيلية في ذلك الوقت، بسبب عدم توفر الظروف الملائمة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. فبناء الجيش الاسرائيـلي بعد الحـرب، وحل المشـاكل الاقتصادية، وتوفير الأموال اللازمة لاستيعاب مئات الآلاف من المهاجرين الجدد، ثم الجهد المتواصل لتعزيز مكانة اسرائيل والحصول على مزيد من الاعتراف الدولي بها، كانت العوامل الأساسية التي أدّت الى استبعاد الخيار العسكري. أضف الى ذلك أن اسرائيل كانت مهتمةً باستمرار المفاوضات بينها وبين الملك عبد الله، على أمل ان تؤدي هـذه المفاوضات الى معاهدة سلام بينها وبين الأردن.. والحق انه منذ بداية هذه المفاوضات، اشترط الملك الأردني لقبوله وجود اسرائيل واعترافه بها، تسليمه الجزء العربي من فلسطين وفق قرار التقسيم. وإن كان هذا الشرط لم يتحقق بحذافيره، بحكم نتائج حرب ١٩٤٨فان الملك الأردني لم يتراجع عنه بعد الحرب وإن كان قد اقتصر على ضم منطقة الضفة الغربية. وفي ظل الموافقة الاسرائيلية «الضمنية» على اعلان ضم هذه المنطقة، استمرت المفاوضات السرية بين زعماء اسرائيل والملك عبد الله، خصوصاً في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ وآذار (مارس) ١٩٥٠، حيث تمّ خلالها وضع مسودة معاهدة سلام بين الطرفين جرى توقيعها بالأحرف الأولى من قبل الملك عبد الله ورؤوفين

شيلواح بحضور دايان(١١). وأهم ما تنص عليه مسودة المعاهدة هذه، هو موافقة الطرفين على اجراء مفاوضات رسمية بشأن تسوية أقليمية (نهائية) تقوم على توفير ممر للأردن الى البحر المتوسط، يمتد من الخليل الى بيت جوبرين وحتى موقع ما على شاطىء غزة يقع بين مدينة المجدل وبين حدود منطقة غزة، ويكون ضمن السيادة الأردنية. مقابل ذلك يتعهد الأردن بتسليم اسرائيل طريقاً على شاطىء البحر، يوصل شمال البحر الميت بجنوبه، ثم تقسيم مدينة القدس وتبديل حدود الهدنة داخلها بحدود دائمة بحيث يضم الحي اليهودي في المدينة القديمة حتى حائط المبكى الى الجزء الاسرائيلي(١٢). الا أن المفاوضات، بين اسرائيل والأردن، حول هذه المعاهدة، لم تكتمل بسبب اغتيال الملك عبد الله في ٢ تموز (يوليو) ١٩٥١ في القدس؛ الأمر الذي أضاع جهود اسرائيل في الوصول الى معاهدة سلام حقيقية مع اول بلد عربي بعد حرب ١٩٤٨، من خلال تجاهل القضية الفلسطينية وعلى حسابها.

رفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم

لم يقتصر الرفض الاسرائيلي الرسمي على رفض الجانب السياسي للقضية الفلسطينية، وإنما تعدى ذلك ليشمل أيضاً رفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها خلال الحرب. ورغم الاقرار الدولي بهذا الحق المشروع، كما تمثل في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، الصادر في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، فإن اسرائيل حسمت موقفها، منذ البداية، فيما يتعلق بهذه المسألة؛ اذ قررت رفض عودة اللاجئين في أي حال من الأحوال، وذلك بهدف تثبيت الوضع الديموغرافي، داخلها، كما نتج خلال الحرب.

وقد بررت إسرائيل رفضها حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بجملة عوامل «تاريخية وسياسية وأمنية واقتصادية»، لا تمت الى الواقع بصلة. فقد زعمت إسرائيل، تاريخياً ان مشاكل اللاجئين «التي تكوّن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أحد فروعها» ليست سوى «نتائج لتقلبات اجتماعية وتوترات دولية، ونشوء اطارات سياسية جديدة [تؤدي] الى عمليات تبادل للسكان، بحيث لا يمكن حلُّها بواسطة اعادة اللاجئين الى أماكنهم السابقة»(١٣). والنتيجة في نظر اسرائيل، «هي ان اندماج اللاجئين، وإعادة اسكانهم في اطار سياسي جديد، بين أبناء شعبهم، هما من الأمور الممكنة والمرغوب فيها، لأن هذا الأمر من شأنه أن يبلور وحدة قومية سياسية، ويبعد عوامل الاحتكاك واخطار (الطابور الخامس) ويكون مرتكزاً على مشاعر الشراكة والتضامن»(١٤). وقد أوضح هذا الموقف دافيد بن – غوريون بقوله: «ان الحرب العالمية الثانية أحدثت حركة لاجئين ضخمة من بلد الى آخر، قدرت بحوالي ٥٠ مليون شخص. ولا يمكن أن يطرأ على بال أحد، انه ينبغي اعادة العجلة الى الوراء، اي اعادة اللاجئين الى بلدانهم الأصلية قبل الحرب». وزعم بن – غوريون أن مشكلة اللاجئين العرب «مقارنة بمشاكل اللاجئين في العالم والأعمال التي تمت لحلها، تبدو ظاهرة غريبة وشاذة. فهي ليست، في حجمها، من أكبر

المشكلات، ومن ناحية الظروف المتاحة لحلها في الدول العربية، تبدو من أسهلها»(١٥). يبدو أن الطرح الاسرائيلي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين على هذا النحو غير غريب، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه ينطلق من مبدأ رفض وجود الفلسطينيين كشعب له حقوق سياسية، كما سبق وأشرنا.

إضافة الى هذا الادّعاء، وجدت اسرائيل مبرراً «تاريخياً» آخر لرفضها حق عودة اللاجئين، يقوم على تبرئتها من أية مسؤولية تجاه التسبب في مشكلتهم، ومن ثم تحميل الدول العربية كامل المسؤولية في حدوث هذه المشكلة. فبن – غوريون يدعي «أن جميع اللاجئين الفلسطينيين الذين تركوا البلد، فعلوا ذلك حالاً بعد صدور قرار التقسيم، حيث نزحوا من المناطق التي كانت مخصصة للدولة اليهودية»(١٦). ويزعم بن – غوريون أيضاً «أن اسرائيل تملك الوثائق التي تثبت نزوح هؤلاء تلبية لأوامر الزعماء العرب، وعلى رأسهم المفتي، لكي يتسنى للجيوش العربية تدمير الدولة اليهودية بعد انتهاء الانتداب»(١٧). الا ان مزاعم بن – غوريون هذه تدحضها دراسة اسرائيلية رسمية اعدها موظف كبير في وزارة الخارجية الاسرائيلية باشراف وزير الخارجية شاريت، حول أسباب نزوح اللاجئين الفلسطينيين خلال حرب ١٩٤٨ وإثرها(١٨). واستناداً الى ما ورد في هذه الدراسة يمكن التأكيد، أن النزوح الجماعي لسكان فلسطين لم يبدأ حالاً بعد صدور قرار التقسيم، كما ادعى بن – غوريون، اذ اقتصر، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب، على أبناء الطبقات العليا والأغنياء من بين الفلسطينيين الذين فضلوا الانتقال الى الدول العربية المجاورة ريثما يعود الاستقرار؛ وقد قدر عدد اولئك بنحو ٣٠ ألفا فقط(١٩). أما النزوح الجماعي فقد بدأ، كما سبق وذكرنا، في المرحلة الثانية من الحرب، أي مع بدء تنفيذ مخطط احتلال المناطق الفلسطينية، وما رافقه من عمليات ارهابية ضد السكان العرب(٢٠). على أي حال، ان محاولة المسؤولين الاسرائيليين تبرئة أنفسهم من التسبب في مشكلة اللاجئين، ليس لها ما يدعمها في ضوء وقائع حرب ١٩٤٨، وبالتالي فإن مسؤولية اسرائيل تجاه هذه المشكلة لابد قائمة.

لذلك، انتقل هؤلاء المسؤولون الى تبرير رفضهم حق العودة بالعامل الأمني، أي بالخوف من أن تشكل عودة اللاجئين خطراً أمنياً على اسرائيل، لأنهم سيكونون «طابوراً خامساً» فيها، حسب ادعاء وزير الخارجية شاريت(٢١). وتوضح مصادر اسرائيلية التخوف من هذا بالقول: إن دولاً أعظم من إسرائيل، وبينها دول تنتقد الموقف الاسرائيلي، «تخشى تركيز أقليات قومية داخلها، خصوصاً إذا كانت هذه الأقليات ترتبط جغرافياً وسياسياً وحضارياً بالجار وراء الحدود... لذلك فإن السماح بعودة جماهير اللاجئين البؤساء، البعيدين عن أي نمط حياة انتاجي، المشبعين بالكراهية لاسرائيل... والذين لهم ارتباط قومي وديني وتطلعات سياسية مع الدول المجاورة، وليس مع الدولة التي سيعتبرون من مواطنيها من الناحية الرسمية، انما سيشكل خطراً على اسرائيل»(٢٢). ويلاحظ هنا ان اسرائيل تتناسى عمداً، في تبريرها هذا، ذكر الأسباب الكامنة وراء شعور الفلسطينيين بالعداء تجاهها. فهذا الشعور لا يمكن التغلب عليه حقاً ومحو أثره إلا بالاستجابة لمجمل الحقوق الفلسطينية، وأبرزها حق العودة والاعتراف بالحقوق السياسية

للشعب الفلسطيني؛ الأمر الذي ترفضه اسرائيل تماماً، وهكذا، فإن شكواها من «الخطر الأمني» ليس ثمة ما يدعمها؛ إذ أن اسرائيل نفسها هي المتسبب الأساسي في عداء الفلسطينيين لها. وقد ظهر تبرير اسرائيل هذا ضعيفاً جداً، فلم يساعدها، في بداية عهدها، على تخفيف الضغوط الدولية عنها، من أجل السماح بعودة اللاجئين أو جزء منهم على الأقل. لذلك لم تجد اسرائيل، أخيرا أمامها، لتبرير رفضها لمثل هذه العودة، سوى التذرع بالعامل الاقتصادي.

وقد أدعى شاريت، مثلا، «ان اقتصاد اللاجئين قد تهدم، ولم يجرِ تسليم ممتلكات من سلطة الى اخرى. وكل ما حدث كان بمثابة تخلٍ عن أملاك. فالبلد كان فريسة لغرائز الحرب وتقلباتها... وقد تفجر تيار الهجرة [اليهودية] وامتلأت أجزاء واسعة من الفراغ الجغرافي والاقتصادي الذي حدث. ولو وافقت اسرائيل على اعادة جماهير واسعة من اللاجئين العرب، لاستلزم الأمر بذل مجهود كبير في استيطان جديد على أساس خلق قاعدة اقتصادية جديدة. الا أن الدولة التي توجه كل اهتمامها ونشاطها نحو استيعاب المهاجرين [اليهود]، ليس في مقدورها أبداً تحميل نفسها عبئاً مضاعفاً. فالعائدون كانوا سيواجهون بلداً آخر مختلفاً عن ذلك الذي تركوه وراءهم»(٢٣). الا ان ادعاء شاريت هذا يتناقض وممارسات اسرائيل في مصادرة أملاك اللاجئين وأراضيهم لصالح الاستيطان اليهودي. فالقاعدة الاقتصادية قائمة، واستغلال القرى والأراضي الفلسطينية في انشاء المستوطنات الجديدة واسكان المهاجرين الجدد فيها تثبت توفر هذه القاعدة واستغلالها. أما «عدم القدرة على مواجهة بلد مختلف»، فهو أمر غير صحيح، خصوصاً وان وطأة هذه المواجهة لن تكون، في أي حال من الأحوال، أقسى من وطأة مواجهة واقع التشرد والعيش في المخيمات، هذا اذا كان ثمة مجال للمقارنة بين الأمرين.

إضافة إلى الحجج السابقة التي برَّر المسؤولون الاسرائيليون بواسطتها رفضهم عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم، فقد اعتبر هؤلاء أيضاً ان ما جرى، أي تشريد اللاجئين ولجوءهم الى الدول العربية المجاورة لفلسطين، ليس في حد ذاته سوى عملية تبادل للسكان بين هؤلاء اللاجئين وبين يهود الدول العربية الذين هاجروا الى اسرائيل(٢٤). فقد ذكر دافيد بن – غوريون أن عدد العرب الذين تركوا الجزء المخصص للدولة اليهودية في فلسطين، لا يزيد عن عدد اليهود الذين قدموا الى اسرائيل من الدول العربية، «بحيث يمكن اعتبار ما جرى تبادلاً غير مخطط، وانما عملياً، بين السكان، وانه ليست هنالك امكانية أو أساس اخلاقي لاعادة العجلة الى الوراء»(٢٥). ويلاحظ هنا ان اسرائيل لم تكن حتى على استعداد للاعتراف باحصاءات وكالة الغوث حول عدد اللاجئين، والتي كانت تشير، حسب تقرير قدمه الدكتور ديفيس مدير الوكالة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة عشرة، الى أن عددهم، كما كان مسجلاً لدى الوكالة في حزيران (يونيو) ١٩٦١، قد وصل الى ١,١٥١,٠٠٠ شخص(٢٦). وقد تبنت المصادر الاسرائيلية، في تقديرها لعدد اللاجئين، دراسة أعدها الدكتور بينر(٢٧) تفيد ان عددهم، سنة ١٩٥٨، لم يتجاوز ٥٤٨,٦١٠ اشخاص. ورسمياً، ادعت وزيرة الخارجية غولده مئير سنة ١٩٦١، أمام الكنيست، أن العدد الصحيح للاجئين الفلسطينيين لا يزيد

عن مئـة ألف عائلـة، أو نحو نصف مليـون شخص، زاعمة أن «خـروج» هؤلاء من فلسطين قد قابله قدوم نحو مليـون يهودي من الـدول العربيـة، «بحيث تدل عمليـة التبادل هذه في حد ذاتها على الطريق الطبيعي لحل المشكلة»(٢٨). ويبدو ان الهدف من حديث مثير هذا حول «نصف المليون لاجيء فقط» انما يدل، في حد ذاته، على اتجاه اسرائيل نحو التقليل من أهمية هذه القضية تمهيداً لتصفيتها نهائياً.

لقد استعرضنا، حتى الآن، أهم الأسس التي يرتكز عليها الموقف الاسرائيـلي الرسمي من القضية الفلسطينية، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو التالي: هل كان هناك، في اسرائيل، إجماع حول هذا الموقف، أم أن مواقف أخرى مغايرة لهذا الموقف أو مكملة له طرحت من جانب أحزاب الائتلاف الحكومي والمعارضة؟

الموقف الحزبي في
اسرائيل من القضية الفلسطينية

لم تكن مواقف الأحزاب الاسرائيلية من القضية الفلسطينية، بعد قيام اسرائيل، مختلفة عن موقف الحكومة الرسمي سوى في مدى تشددها، ودعوتها الى مزيـد من التطرف في التعامل مع هذه القضية، على الصعيدين المحلي والخارجي. وثمة أهمية كبيرة للتعرف إلى مضمون هذه المواقف بسبب ما تمثله وتعكسه من آراء عامة حول الشعب الفلسطيني، برزت وتطورت، لدى الاسرائيليين، في فترة من تاريخ هذا الشعب تمتد منذ حرب ١٩٤٨ وحتى بدء الثورة الفلسطينية المسلَّحة عملياتها في مطلع ١٩٦٥. والمعروف أن هذه الفترة تميزت بظلامها الشديد.

ارتكزت المواقف الحزبية، من القضية الفلسطينية، في اسرائيل خلال هذه الفترة، على أساس رفض «تحمل أية مسؤولية تجاه مصير اللاجئـين الفلسطينيين أو نشـوء مشكلتهم أثناء الحرب»(٢٩)، ومن ثم تحميل الدول العربية المسؤولية المباشرة عن ذلك؛ أي التماثل كلياً مع الموقف الرسمي في هذا الشأن. الا ان هذا الاجماع حول التنصل من المسؤولية تجاه مشكلة اللاجئين، سرعان ما ثبت زيفه خلال المناقشات التي كانت تجري في الكنيست حول هذا الموضوع، خصوصاً وانه تشعب ليلقي بعض الأضواء على التفكير الصهيوني القائل بوجوب طرد الفلسطينيين من وطنهم، حتى قبل قيام اسرائيل. فعملية الطرد التي انكرت اسرائيل مسؤوليتها تجاهـا، جاءت استمراراً لاقتراحـات «تبادل السكان» أو «نقلهم» التي تقدم بها البريطانيون خلال حكمهم لفلسطين. وأشار الى ذلك النائب بيـرتس برنشتـاين (الصهيونيون العموميون) عندما أعلن في الكنيست: «ان الحقيقة الثابتة التي كان [الصهيونيون] جميعاً يدركونها هي أن أفضل الحلول للقضية هو [طرد] العرب. لم يتجرأ [هؤلاء] على الحديث عن ذلك، ولكن بعد أن بدأ الانكليز التحدث عنه – أعلن [الصهيونيون] موافقتهم أيضاً. وقد حدث ذلك في الوقت الذي أعد فيه اللورد بيل [١٩٣٧]، تقريره حيث اتخذ حزب العمال البريطاني بعده قراراً، لا أعرف [أي برنشتاين] من أوحى به، حول احتمال اجراء عملية [طرد للعرب]. ورغم أن حزب العمل

[الصهيوني] لم يدع الى ذلك، الا أن كل واحد [من الصهيونيين] أدرك أن هذه العملية هي الحل الوحيد »(٣٠).

وبادر نواب مباي الى الدفاع عن حزبهم أمام هذا الاتهام، معلنين بلسان أحدهم، النائب م. غربوفسكي، ان حزبهم لم يدع أبداً الى طرد العرب من فلسطين، «وحتى عندما اتخذ حزب العمال البريطاني قراراً وأعلنه في حملته الانتخابية، حول وجوب نقل عرب [فلسطين] عارضه مباي. إلا أنه بحكم الحقائق ومجرى الحرب، نتجت حقيقة سياسية تاريخية، وهي أن معظم السكان العرب تركوا البلد، ليس رغبة منا أو نتيجة سياستنا، بل على العكس أن حزب عمال أرض – اسرائيل [مباي] الذي قبل بمشروع التقسيم كأساس ومخرج سياسي لقيام دولتين في [فلسطين]، رضي أيضاً بحقيقة وجود ٤٣٪ من السكان العرب في الدولة اليهودية، الأمر الذي كان سيتحقق لو قامت الدولة بسلام»(٣١). الا أن هذا الدفاع عن النفس من جانب نواب حزب مباي الحاكم الذي يعتمد على مواقف الحزب المعلنة فيما يتعلق بسكان فلسطين قبل حرب ١٩٤٨، لا يلغي حقيقة ممارسات القوات الصهيونية الارهابية ضد هؤلاء السكان خلال الحرب، ولا ينفي عمليات الطرد الجماعية التي مورست ضدهم من مختلف القرى والمدن، العربية في فلسطين(٣٢). وان كان هذا التصرف الصهيوني يدل على شيء، فإنه يثبت وجود مواقف أخرى غير معلنة لدى الزعماء الصهيونيين، ترتكز على ضرورة خلق واقع ديموغرافي جديد في فلسطين تمهيداً لاقامة اسرائيل، وفق روح قرار حزب العمال البريطاني.

وعلى أيّ حال، فإن النقاش حول الاعتراف الضمني أو عدم الاعتراف بالمسؤولية تجاه التسبّب في قضية اللاجئين لم يمنع بلورة مواقف وأفكار متشدّدة من القضية الفلسطينية بشكل عام، من جانب الأحزاب الاسرائيلية جميعها دون استثناء، سواء كان الحزب الحاكم أو الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي أو أحزاب المعارضة. ورغم التماثل الكبير بين مواقف هذه الأحزاب وبين الموقف الرسمي كما سبق عرضه، خصوصاً في الدعوة الى توطين اللاجئين في الدول العربية ورفض حقهم في العودة الى فلسطين، أو في رفض الحقوق السياسية للفلسطينيين كشعب مستقل واعتبارهم جزءاً من الشعوب العربية التي يجب عليهم ان يندمجوا فيها، فان هناك بعض النواحي التي ينبغي التطرق إليها في مواقف هذه الأحزاب، بهدف اعطاء صورة أوضح حول كافة أوجه التفكير الاسرائيلي من القضية، وادراك أبعاد خطورته.

كانت أولى المسائل التي أثارها نواب حزب مباي الحاكم بعد قيام اسرائيل، هي مسألة الخطر الديموغرافي الذي يمكن أن يلحق بإسرائيل من جراء عودة اللاجئين، جميعهم أو حتى جزء منهم. وقد ثار نقاش طويل بين هؤلاء من جهة، وبين نواب حركة حيروت من جهة أخرى، الذين دعوا الى احتلال المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، «لتوحيد انحاء أرض – اسرائيل»، وحل مشكلة اللاجئين بها. وقد عبَّر عن هذا الموقف بوضوح النائب آرييه بن – اليعيزر (حيروت)، عندما أعلن أن حل مشكلة اللاجئين «بسيط وواضح: اخراج الجيوش العربية الغازية التي لا مكان لها في البلاد، واستعادة تلك الأجزاء التي ما زالت غير خاضعة للحكم الاسرائيلي، سوية مع مواطنيها

العرب الذين سيتمتعون بجميع الحقوق كما يتمتع العرب في اسرائيل اليوم»(٣٣). ويبدو أن موقف حيروت هـذا انما ينبـع من ايديـولوجيتهـا الثابتـة بشأن تـوحيد أجـزاء «أرض – اسرائيل» واقامة اسرائيل الكبرى، أكثر مما ينبع من اهتمامها بحل قضية اللاجئين، خصوصاً وان الرهان الأكبر، لدى زعماء هذه الحركة، يتمثل بالاعتماد على أن سابقة «هرب» السكان العرب سنة ١٩٤٨ ستتكرر عند احتـلال المناطق الفلسطينيـة الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة. أي أن موقف حيروت هذا لا يعبر، في حد ذاته، عن اهتمام متزايد بايجاد حل لمشكلة اللاجئين، وانما يعتبرها مسألة ثانوية يمكن حلها، في اسوأ الأحوال بالنسبة لاسرائيل، بواسطة منح السكان العرب في هذه المناطق حقوقاً من الدرجة الثانية، كما هي الحال مع العرب في اسرائيل. وقد حافظت حيروت على موقفها هذا، داعية الى معارضة كل مبادرة من جانب اسرائيل تتضمن تقديم أي تنازل من شأنه أن يوفر حلاً لمشكلة اللاجئين، سواء تمثل ذلك في السماح بعودة جزء منهم أو في دفع تعويضات لهم.

وقد قوبل موقف حيروت هذا بمعارضة شديدة من جانب أعضاء مباي الذين كان يتملكهم الخوف من الخطر الديموغرافي الذي يحمله هذا الحل للمشكلة في حال تحقيقه. وحسب قول النائب دافيد هكوهين (مباي) يجب عدم القبول أبداً بعودة اللاجئين، كما ان احتلال مناطق اضافية ليس هو العامل المساعد في ايجاد حل لمشكلتهم. «فعندما يستفحل العداء لاسرائيل في جميع الدول العربية المجاورة لها، لا تكون ثمة حاجة لاضافة مناطق أخرى اليها والتحدث حول الحدود التاريخية. وليس قيام اسرائيل مـرهون بتـوسيع مناطقها»(٣٤). كما أن مراهنة حيروت، بحسب رأي هكوهين، على «هرب العـرب» من المناطق التي ستحتلها اسرائيل، كما حدث سنة ١٩٤٨، هي مراهنة فاشلة «لأن أحداً منهم لن يهرب. وماذا سنفعل عندئذٍ بثمانمئة ألف عربي جديد سينضمون الى الدولة. وكيف سنواجه المشكلات الأمنية والاقتصادية الناجمة عن ذلك وكيف ستحل المشكلة الديموغرافية المتعلقة بنسبة الولادة بين العرب، التي تزيد كثيراً عن نسبتها لدينا... انني متأكد من أنه حتى أولئك الذين كانوا يؤيدون دول ثنائية القومية، باتوا غير راغبين بها الآن»(٣٥).

وإذا كان الجانب الديموغرافي أساس الخلاف بين موقفي مباي وحيروت من مسألة ضم اللاجئين الفلسطينيين الى اسرائيل بعد قيامها، فإن هذا لم يمنع اجماع الحزبين على رأي واحد يقول برفض عودتهم الى فلسطين ورفض أية حقوق سياسية لهم. وفي الوقت الذي كانت الدوائر الاسرائيلية الرسمية تروج فيه لاعتبار قضية طرد اللاجئين الفلسطينيين وكأنها عملية «استبدال» لهم بيهود الدول العربية الذين قدموا الى اسرائيل، كانت بعض الفئات في حزب مباي تطعن حتى في «واقعية» هذا الادعاء، معتبرة أن المسألة لا تتعدى كونها «انتقالا عادياً» للفلسطينيين من مكان الى آخر «في وطن الاسلام، وطن الحضارة العربية واللغة العربية»(٣٦). أما نواب حيروت، فقد اعتبروا أن السماح بعودة اللاجئين جميعهم او حتى جزء منهم، كما اقترحت الحكومة الاسرائيلية أمام لجنة التوفيق سنة

١٩٥٠[٣٧]، «يحمل خط ادخال طابور خامس»[٣٨] الى اسرائيل، لأنهم «سيشكلون جبهة داخلية... ويكونون بمثابة خطر [أمني] دائم. واذا اضطرت اسرائيل الى خوض حرب شاملة جديدة [ضد العرب]، فالى أين ستنقل هذا الطابور الخامس؟... [وان] المشكلة الوحيدة التي ستجد حلاً لها مع عودة اللاجئين، هي مشكلة المتسللين [العرب] عبر الحدود»[٣٩]. وانطلاقاً من هذا الموقف، عارضت حيروت، كما ذكرنا، كل مبادرة من جانب الحكومة الاسرائيلية، حتى وان كانت من أجل المناورة فقط، تسمح بعودة عدد محدود جداً من اللاجئين «لأن هذه قضية مصيرية»، حسب قول زعيم حيروت مناحيم بيغن الذي يعتبر عودة اللاجئين «بمثابة غزو... يجب على اسرائيل أن تصدَّه بكامل قدرتها بواسطة مقاومة الضغط عليها لفتح منافذها أمامهم، لأنهم يشكلون خطراً على وجودها»[٤٠].

ويلاحظ أن موقف حيروت من قضية اللاجئين لم يتبدل ابداً منذ قيام اسرائيل، خلافاً لموقف بعض أعضاء مباي الذين أيدوا، في البداية، لتلافي الضغط الدولي حول هذه القضية، سياسة المناورة التي اتبعتها الحكومة الاسرائيلية. اضافة الى موقفها الآنف الذكر رفضت حيروت، أيضاً، موقف الحكومة ومباي من ورائها، الداعي الى دفع تعويضات رمزية للاجئين الفلسطينيين، معتبرة أن «قضيتهم ليست قضية تعويضات ولا يمكن حلها بواسطة التعويضات، لأن اسرائيل ربما ترضي بذلك بعض الاقطاعيين الأغنياء ولكنها لن ترضي الجماهير [الفلسطينية] التي ستجد دائماً سبيلاً نحو تنظيم نفسها لمحاربة اسرائيل»[٤١]. وحسب ادعاء مناحيم بيغن فإن التعويضات يدفعها إما المعتدي المغلوب أو المعتدَى عليه المهزوم، «ولم يحدث في تاريخ البشرية، ان قام الطرف المعتدَى عليه والمنتصر بدفع تعويضات. ان حقيقة الالتزام بدفع التعويضات معناه تحمل المسؤولية تجاه اللاجئين»[٤٢].

وباختصار، إننا اذا أجملنا موقف حيروت من قضية اللاجئين الفلسطينيين كما عبَّر عنه نواب هذه الحركة، أثناء مناقشات الكنيست للقضية، يمكننا القول أنه يرتكز على أسس ثلاثة:

أولاً: رفض الحقوق السياسية الأساسية للسكان العرب في جميع أنحاء فلسطين، وليس في المناطق التي تقوم عليها اسرائيل فقط، بل في الضفة الغربية وقطاع غزة أيضاً، باعتبارهما جزأ من «أرض – اسرائيل».

ثانياً: الدعوة الى حل مشكلة اللاجئين العرب في هذه المناطق بعد احتلالها، بواسطة منحهم حقوقاً مماثلة للحقوق التي منحت للعرب في اسرائيل، أي تحويلهم الى مواطنين اسرائيليين من الدرجة الثانية.

ثالثاً: رفض البحث في مشكلة اللاجئين رفضاً قاطعاً والامتناع عن تقديم أي تنازل يؤدي الى عودة جزء منهم إلى فلسطين، ورفض جميع الضغوط الخارجية التي يمكن ان تؤدي الى تنازل كهذا.

أما بالنسبة لموقف مباي من قضية اللاجئين، فقد سجَّل أيضاً بعض التغييرات التي كان من أهمها المطالبة بجمع شمل العائلات اليهودية التي هاجر قسم منها الى اسرائيل

وبقي القسم الآخر في الدول العربية؛ وذلك أسوة بجمع شمل العائلات العربية التي شردتها الحرب[٤٣]. وكذلك طالب بعض أعضاء مباي بحصول اسرائيل على حصة كاملة من الأموال التي تدفعها الأمم المتحدة «لتنمية الشرق الأوسط وتوطين اللاجئين... [لأنه] اضافة الى مشكلة توطين الـ ٥٥٠ ألف لاجىء عربي، هنالك أيضا مشكلة توطين ٧٠٠ – ٨٠٠ الف مهاجر يهودي في أرض – اسرائيل... وهذه المشكلة لا يقل بعدها الانساني أو الاجتماعي عن مشكلة توطين اللاجئين العرب. وإذا ما حُوِّلت أموال الأمم المتحدة للدول العربية بشكل متحيز، سيكون الأمر بمثابة كارثة كبرى بالنسبة لاسرائيل اذ ان معنى ذلك [مشاريع] انمائية وصناعية [وشق] طرق... واذا ما حولت جميعها الى العرب ربما تحوَّل النصر [الاسرائيلي]،في حرب١٩٤٨الى هزيمة سياسية في نهاية الأمر. [لذلك] يجب ان تكون احدى مهام السياسة الخارجية الاسرائيلية مطالبة الأمم المتحدة بأن تكون اسرائيل شريكاً وصاحبة حق في جميع مشاريع التطوير والتوطين في الشرق الأوسط»[٤٤]. من الطبيعي القول ان هذا الكلام يكتسب معناه وأهميته من الوضع الاقتصادي الصعب الذي واجهته اسرائيل بعد قيامها، خصوصاً لجهة حاجتها الى الأموال الصعبة لتمويل مشاريع استيعاب المهاجرين الجدد اليها، وبناء مؤسساتها المختلفة.

لقد تجاهل مباي، كالقوى السياسية الأخرى في اسرائيل، الجانب السياسي من القضية الفلسطينية، مركزاً على «جانبها الانساني» فقط المتمثل في قضية اللاجئين، مستبعداً إيجاد حل لها «بسبب مناخ الحرب الباردة وما أدَّت اليه من انقسام بين الشعوب، حتى باتت هذه، خصوصاً الكبرى منها، لا تنظر بموضوعية الى هذه المشكلة»[٤٥]. وهناك سبب آخر، لدى مباي، لعدم امكانية توفر حل لمشكلة اللاجئين، يتمثل في «عدم رغبة الدول العربية في حلها، اذ ان هذه الدول تستغل حقيقة انقسام العالم وتصر على رفضها لأي حل لهذه المشكلة»[٤٦].

ونلاحظ، هنا، أن مواقف معظم الأحزاب الاسرائيلية الأخرى من القضية الفلسطينية بعد قيام اسرائيل كانت مطابقة أو قريبة جداً من موقف مباي، خصوصاًالمتدينين والتقدميين (الذي انقسم فيما بعد الى أحرار وأحرار مستقلين) والصهيونيين العموميين وغيرهم. ويجدر بنا، هنا، التطرق قليلاً الى موقف حزب مبام، خصوصاً، انه ساد الانطباع، لدى البعض في اسرائيل، بأن مواقف هذا الحزب تعدّ «ايجابية» خلافاً لمواقف القوى السياسية الأخرى هناك. والحقيقة هي أن موقف مبام لا يختلف كثيراً عن موقف مباي، سواء في تنكره للحقوق السياسية للشعب الفلسطيني أو لحق اللاجئين، في العودة الى ديارهم، أو لاعتبار اسرائيل غير مسؤولة عن مشكلتهم، التي نتجت، كما يرى هذا الحزب، «بسبب غزو الجيوش العربية، ولذلك فإن المسؤولية تجاهها تقع في الأساس على عاتق القيادة العربية في ذلك الوقت»[٤٧]. ورغم هذا الموقف الصريح الذي لا يختلف، في جوهره، عن مواقف الأحزاب الأخرى في اسرائيل، فقد استطاع مبام التعتيم قليلاً عليه، بواسطة مواقفه المتملقة حيناً، والمتسترة أحياناً اخرى، حتى ساد الانطباع حول وجود نواحي ايجابية فيه. فمثلاً، بعد قيام اسرائيل أعلن زعماء هذا الحزب عن تأييدهم «لعودة لاجئين عرب محبي السلام، ويعترفون بالسيادة الاسرائيلية، في حال تحقيق سلام بين اسرائيل وجاراتها»[٤٨]. الا انه،

مع الوقت، تبدَّل هذا الموقف؛ إذ بدأ هؤلاء الزعماء يدعون الى «استيعاب عدد محدود جداً من اللاجئين، اذا ما تحقق السلام»، مع رفض مبدأ منح هؤلاء حق الاختيار الحر بين العودة الى فلسطين او البقاء في الدول العربية. وقد لخص النائب يسرائيل برزيلاي موقف حزبه هذا بقوله: «ان الحديث يجري حول استيعاب عدد معينٍ من اللاجئين كمساهمة في ايجاد حل نهائي لمشكلتهم، [مع الأخذ بعين الاعتبار] ان اغلبيتهم الساحقة ستستوطن في الدول العربية. ونقصد بذلك عدداً معيناً توافق عليه اسرائيل، ولا يكون مفروضاً عليها»(٤٩). والواضح ان موقف مبام هذا يتحكم به شرطان اساسيان هما: ان تختار اسرائيل، أو توافق، على عدد اللاجئين الذين ستستوعبهم؛ وأن يكون استيعابهم جزءاً من السلام النهائي بين اسرائيل والعرب.

طبيعي أن هذا «التنازل» المزعوم في موقف مبام لم يكن صادراً عن اهتمامه المتزايد بمشكلة اللاجئين، خصوصاً انه تنكر لحقهم الثابت في العودة الى ديارهم، بل كان نابعاً من مصلحة الحزب في كسب تأييد الأوساط العربية في اسرائيل مستغلاً حساسيتهم تجاه مشكلة شعبهم وتجاوبهم مع كل بادرة يمكن أن تحقق عودة اللاجئين بصورة شاملة أو حتى جزئية. فموقف مبام، خلافاً للانطباع السائد، لا ينطوي على أي اعتدال أو مرونة تجاه القضية الفلسطينية او حتى تجاه مجمل الصراع العربي – الاسرائيلي. وأبرز دليل على ذلك، ان قيادة هذا الحزب كانت أول من دعى الى ضم قطاع غزة بعد احتلاله خلال العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦(٥٠)، وكانت أيضاً من أكبر الداعين الى احتلال هضبة الجولان أثناء عدوان ١٩٦٧(٥١). كذلك فان مشاركة الحزب في الائتلافات الحكومية بصورة منفردة في البداية، ومن ثم بصفته شريكاً كاملاً في المعراخ؛ وموافقته على برامج الحكومة السياسية، انما يدّل على حقيقة موقفه في تبنيه للنمط الرسمي المتطرف ضد العرب، بشكل يظهر معه وكأن مواقفه شبه «المعتدلة»، حول وجوب التفاهم مع العرب ليست سوى زعم مفضوح.

اسرائيل تسعى لطي
القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة

سعت اسرائيل، بعد الاعلان عن قيامها في الرابع عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، للحصول على اعتراف دولي بها بوضعيها الاقليمي والديموغرافي كما نتجا عن حرب ١٩٤٨. وقد تركز نشاطها، في الأمم المتحدة، خلال تلك الفترة، على تحقيق هذا الهدف بأسلوب يخدم مصالحها ويثبت مواقعها دون التنازل عن مكاسبها خلال الحرب.

فقد أيقنت اسرائيل ان فشل تطبيق قرار التقسيم في فلسطين، لا يعني بالضرورة تخليّ الأمم المتحدة عن دورها في التأثير على مجرى الصراع في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا التي ازدادت تأزماً بعد الحرب، وأهمها قضية الحقوق الفلسطينية ومستقبل القدس والخلاف على الحدود بين اسرائيل والدول العربية. فهذه القضايا لم تسحب من جدول أعمال الأمم المتحدة دفعة واحدة، وانما استمر بحثها واتخاذ القرارات الدولية بشأنها خلال الدورات السنوية الاعتيادية للجمعية العامة. وقد نشطت

اسرائيل دائماً من أجل التأثير، بشتى الطرق، على مجرى الأبحاث داخل الأمم المتحدة، لتصدر القرارات الدولية المتعلقة بالصراع بينها وبين العرب، ملائمة لسياستها وأهدافها. إضافة الى ذلك، فقد شجعها فشل تطبيق قرار التقسيم، في فلسطين، على اعتبار القرارات الدولية غير جدية، والمبادرة بالتالي الى تحييد ما تعارضه منها وانتشاله مستغلة التناقضات السياسية القائمة بين الدول الكبرى داخل المنظمة الدولية بفعل تأثير الحرب الباردة بينها واهتماماتها المتزايدة والمتناقضة في المنطقة. وعلى خلفية هذه التناقضات، بدأ التحرك الاسرائيلي داخل الأمم المتحدة، يركز على خلق ركيزة ثابتة تستند إليها سياسة اسرائيل في المنظمة الدولية، قوامها الدول الأعضاء التي تؤيد، بصورة جزئية أو كاملة، وجهة النظر الاسرائيلية في قضايا الصراع العربي – الاسرائيلي. وقد نجحت اسرائيل في ذلك بواسطة خرق التوازن في القوى داخل الأمم المتحدة لصالحها، حيث تمكنت من استمالة الدول الغربية خصوصاً الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، التي تثبت موقفها وبخاصة من القضية الفلسطينية، ومن مسألة الحدود بينها وبين الدول العربية. ويعود النجاح الاسرائيلي في خلق هذه الركيزة الى اتباع طرق وأساليب عدة، منها شن حملة اعلامية مشوِّهة لواقع الصراع، «والتأكيد» على دور اسرائيل في المنطقة «كجزء من العالم الحر»، ثم اتباع المرونة في الرد والتعامل مع القرارات الدولية، حتى تلك التي تعارضها اسرائيل، والعمل خفية على افشالها بعد الاستفادة منها.

كان القرار رقم ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، من أهم القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة بعد حرب ١٩٤٨، والمتعلقة بتسوية الصراع العربي – الاسرائيلي؛ وذلك بعد فشل تطبيق قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧. وقد صدر هذا القرار بناءً على توصيات الوسيط الدولي الكونت برنادوت، وأهم ما نص عليه انشاء لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة (اختيرت فيما بعد، وهي فرنسا وتركيا والولايات المتحدة) لها صلاحية القيام بالأعمال التي أوكلت سابقاً الى الوسيط الدولي، ثم تنفيذ الأسس والتوجيهات التي يتضمنها القرار الحالي، أو تلك التي تصدر عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن في المستقبل. ودعا هذا القرار أيضاً الحكومات والسلطات المعنية الى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري، أما بواسطة لجنة التوفيق، أو مباشرة فيما بينها، والى وجوب حماية الأماكن المقدسة، وتأمين حرية الوصول اليها ووضع القدس والقرى المجاورة لها، تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية. اما البند الشهير في هذا القرار، فهو البند رقم ١١، الذي نصَّ على وجوب السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى بيوتهم في أقرب وقت ممكن، ثم دفع تعويضات للذين يقررون عدم العودة. وطلب القرار من لجنة التوفيق أن تصدر تعليماتها بتسهيل عودة اللاجئين الى وطنهم، وتوطينهم من جديد، واعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع تعويضات لغير الراغبين في العودة منهم، وذلك من خلال المحافظة على الاتصال الوثيق مع مدير وكالة غوث اللاجئين، ومن خلاله، مع الهيئات والوكالات المناسبة في الأمم المتحدة(٥٢).

أي موقف اتخذت اسرائيل من هذا القرار الذي يعتبر من أهم القرارات الدولية التي صدرت بعد حرب ١٩٤٨؛ وهو أهمها من حيث دعوته الى تجسيد حقوق اللاجئين

الفلسطينيين في العودة الى ديارهم أو في التعويضات. طبيعي ألا تكون اسرائيل راضية عن مضمونه وبخاصة عن البند ١١ منه. وقد استغلت، فيما بعد، نقاط ضعف عديدة فيه لإفشاله وتحييد نتائجه وانعكاساته بصورة كلية. وقد فعلت هذا بعد أن تمكنت في البداية من استثماره لصالحها بصورة جيدة. وللتعرف على الطرق التي اتبعتها اسرائيل لافشال القرار، لابد من أن نتطرق من قبل الى حقيقة تفسيرها لما ورد فيه. فقد زعمت، أولاً، أن هذا القرار، «خلافاً لما يعلنه العرب»، لا يشير الى حق اللاجئين في العودة الى ديارهم، بل يورد أربع طرق لحل مشكلتهم هي: العودة الى مكانهم الأصلي؛ توطينهم من جديد؛ اعادة تأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً؛ ودفع تعويضات مقابل ممتلكاتهم. أي ان اسرائيل ترى ان العودة هي أحد الحلول المقترحة فقط «ولا تسري على جميع اللاجئين»(٥٣). كذلك فقد زعمت ان هذا الحل أيضاً، أي العودة، «ليس خاضعاً للقرار المطلق ولرغبة اللاجئين. فالقرار يعني أن رغبة لاجئين معينين في العودة تحددها شروط ثلاثة هي: أولاً: عليهم العيش بسلام مع جيرانهم، أي الاعتراف بوجود اسرائيل والتسليم بالواقع السياسي والقومي الجديد. ثانياً: عندما اتخذ القرار لم تكن النتائج النهائية [للحرب] معروفة بعد... ثالثاً: ينص القرار على انه «سيُسمح» [بعودة اللاجئين]، وبطبيعة الأمور يجب أن يفهم ان هذا السماح يمكن الحصول عليه فقط من حكومة اسرائيل صاحبة السيادة، التي تسيطر على أراضيها وتقرر من يدخلها ومن لا يدخلها. وواضح أن هذه الحكومة يمكنها فقط السماح بذلك، بعد أن تقوم بفحص مجمل العلاقات والظروف السائدة بينها وبين جيرانها، وعلى أساس نظرة اللاجئين الى اسرائيل»(٥٤). وهذا يعني أن اسرائيل ربطت مسألة عودة اللاجئين الى ديارهم، كما نص عليه القرار رقم ١٩٤، بقضية التسوية الشاملة بينها وبين العرب، وما «تستوجبه» من اعتراف عربي رسمي بوجودها؛ الأمر الذي جوبه برفض عربي شامل.

انطلاقاً من هذا الفهم بدأت اسرائيل تعاملها مع هذا القرار، قاصرة اهتمامها على احباط مضمونه، وخصوصاً البند ١١ منه المتعلق بحق اللاجئين في العودة. وقد أدركت أنه ليس من صالحها اتخاذ موقف الرفض الكامل والمتشدد، خصوصاً وأن الولايات المتحدة هي احدى الدول المشاركة في لجنة التوفيق، ومن شأن موقف متشدد كهذا أن يؤثر سلباً على تطور العلاقات معها، الأمر الذي كان سيضر بمصالح اسرائيل على المديين القصير والبعيد. فعلى المدى القصير، كانت اسرائيل تتطلع الى كسب تأييد الولايات المتحدة ومساعدتها في الحصول على اعتراف دولي بها، وفي تثبيت مكاسبها الاقليمية والديموغرافية كما حققتها خلال الحرب، وذلك بواسطة تقوية مركزها السياسي والعسكري وتحييد فعالية الضغوط العربية التي كانت تفرض عليها عبر أوساط دولية عديدة، ومنها الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. أما على المدى البعيد، فقد كانت اسرائيل تخطط للاندماج كلياً بالاستراتيجية الأميركية في المنطقة؛ الأمر الذي كان يتطلب الوصول الى إقامة علاقات خاصّة ومميّزة بينها وبين الحكومة الاميركية. كذلك ارتأت ان من مصلحتها اتباع جانب المرونة في تعاملها مع القرار رقم ١٩٤ ريثما تسنح لها الفرصة لافشاله بصورة كاملة. وقد ساعدها الرفض العربي القاطع لجميع اقتراحاتها، في اتباع اسلوب المرونة حيث تمكنت، بواسطته، من المحافظة على مواقعها وسياستها، واستثمار القرار لصالحها.

ففي مؤتمر لوزان الذي عقد، في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٩، بمبادرة من لجنة التوفيق اتخذت اسرائيل موقفاً مرناً الى حد ما ، وذلك بموافقتها، في ١٢ أيار (مايو) ١٩٤٩، على توقيع بروتوكول لوزان، الذي يعتبر حدود التقسيم اساساً للنقاش مع لجنة التوفيق، وينص على تدويل القدس وعودة اللاجئين، وعلى حق من لا يعود منهم بالتعويض. وقد وافقت اسرائيل، خلال المؤتمر، على عودة مئة ألف لاجىء الى ديارهم شريطة ان تشكّل هذه الخطوة جزءاً من مشروع شامل لإعادة توطين اللاجئين من جديد، وأن تتوفر الشروط السياسية والاقتصادية لعودتهم. كذلك أعلن الوفد الاسرائيلي الى المؤتمر أنه، في حال الموافقة على ضم قطاع غزة الى اسرائيل، فإن هذه ستعمل على استيعاب سكان القطاع جميعهم بمن فيهم اللاجئين. وقد أوضح وزير الخارجية شاريت موقف اسرائيل هذا، في مؤتمر لوزان، بقوله: «ان موقف الحكومة الاساسي تجاه مشكلة اللاجئين، هو أن حل مشكلتهم يجب ألا يتمثل في عودتهم الى اسرائيل، وانما في توطينهم في دول أخرى، وهذا الموقف لم يطرأ عليه أي تغيير. ورغم ذلك، فقد أعلنت الحكومة، في عدة مناسبات، انه في اطار سلام شامل وكامل، ستكون مستعدة للمساهمة في اعادة توطين اللاجئين بواسطة اعادة جزء محدود منهم»(٥٥). وقد قام المندوب الاسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة بإعلان هذا الموقف أيضاً أمام اللجنة السياسية الدائمة، خلال انعقاد الجمعية العامة يوم ٥ أيار (مايو) ١٩٤٩، وصادق عليه من جديد رئيس الوفد الاسرائيلي أمام لجنة التوفيق في لوزان في شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو) من السنة نفسها. وقد ذكر شاريت أنه «مع تجدد انعقاد مؤتمر لوزان، قررت الحكومة الاسرائيلية ان تخطو خطوة الى الأمام. وانطلاقاً من موقفها هذا، فقد وصلت الى استنتاج مفاده، أنه اذا توفر الاساس الملائم ستكون مستعدة لتحديد مساهمتها، في المستقبل، في حل مشكلة اللاجئين كجزء من تسوية سلمية شاملة بين اسرائيل والعرب، ومن خطة شاملة لحل نهائي لمشكلة اللاجئين ذاتها»(٥٦). أما هذه المساهمة «فستشمل اللاجئين الذين عادوا واستوطنوا من جديد في اسرائيل وعددهم نحو ٢٥ ألف شخص. كذلك ستشمل الآلاف الذين سيعودون في هذه الأثناء كما يتوقع، في اطار اعادة شمل العائلات العربية التي شتتتها الحرب... ان حجم المساهمة الاسرائيلية لا يمكن تحديده وفق حجم المشكلة، وانما وفق قدرة الدولة من الناحيتين الأمنية والاقتصادية فقط... وليكن واضحاً، انه اذا لم يتحقق السلام، ولم تأخذ الدول العربية على عاتقها مسؤولية استيعاب الأغلبية الساحقة من اللاجئين، واذا لم يتوفر الحل الشامل للمشكلة لن يكون تحديد مساهمة اسرائيل امراً ملزماً. فهذه المساهمة هي حلقة في سلسلة، وليست أمراً قائماً في حد ذاته، وانما هي جزء من ترتيب متكامل»(٥٧).

هذا هو الموقف الذي أعلنته اسرائيل في مؤتمر لوزان، حول الموافقة على السماح بعودة جزء محدود جداً من اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم، كجزء من تسوية شاملة بينها وبين الدول العربية ومن حل شامل لمشكلة اللاجئين؛ الامر الذي رفضته الدول العربية بصورة قاطعة. وقد استغلت اسرائيل الرفض العربي لاقتراحاتها هذه استغلالاً جيداً؛ حيث أدركت ان أعمال لجنة التوفيق وتوصياتها ليست خطيرة بالنسبة لها، طالما أنها تملك مجالاً للمناورة، وطالما ان اقتراحاتها هذه تلقى تجاوباً نسبياً من جانب اعضاء لجنة التوفيق.

لذلك، فقد قبلت التوقيع على بروتوكول لوزان، رغم ما نصَّ عليه من اعتبار حدود التقسيم اساساً للنقاش مع اللجنة، ومن وجوب الموافقة على مسألة تدويل القدس، وعودة اللاجئين، والتعويض على غير العائدين منهم، حيث أدركت أن بإمكانها استثمار الرفض العربي لاقتراحاتها من أجل تجاهل مضمون البروتوكول فيما بعد، أي بعد أن تكون قد حققت الفائدة المرجوة منه. وهذا ما حدث فعلاً، فقد أبلغت لجنة التوفيق الجمعية العامة، ان الطرفين العربي والاسرائيلي ينويان توقيع البروتوكول، وعلى هذا الاساس، وحتى قبل التوقيع بيوم واحد، أي في ١١ أيار (مايو) ١٩٤٩، قبلت الجمعية العامة اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة بموجب القرار رقم ٢٧٣ الذي نال أكثرية ٣٧ صوتاً، مقابل ١٢ صوتاً اقترعوا ضده، وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت. وينص هذا القرار على «ان اسرائيل دولة محبة للسلام راضية بالالتزامات الواردة في الميثاق، قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة في ذلك»(٥٨).

وقد كان قبول اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة انجازاً كبيراً للسياسة الاسرائيلية، وفاتحة مرحلة جديدة لنشاط اسرائيل في المنظمة الدولية، وقد اتسمت هذه المرحلة بخرق التوازن في مواقف أعضاء المنظمة لصالحها، كما سبق وذكرنا. فبعد مؤتمر لوزان، بدأ الموقف الاسرائيلي يتضح على حقيقته؛ اذ سرعان ما تراجعت اسرائيل حتى عن اقتراح مساهمتها المحدودة في السماح بعودة جزء قليل من اللاجئين، متذرعة برفض العرب لربط هذه المسألة بالتسوية السلمية الشاملة، كما كانت تصر عليها دائماً خلال المفاوضات مع لجنة التوفيق. وقد اتضح، مع مرور الوقت، ان اقتراح اسرائيل هذا، ثم توقيعها على بروتوكول لوزان، الذي استغلته في اقناع الجمعية العامة بقبولها عضواً في الأمم المتحدة، لم يكن، حسب اعتراف شاريت نفسه، سوى «خديعة ديبلوماسية لتليين صرامة الموقف السياسي، واخفاء طابعه السلبي. هكذا كان الهدف من وراء الاعراب عن استعدادنا لاعادة مئة الف لاجيء، حيث انقذنا هذا الأمر من الضغط الاميركي دون أن نطالب بتنفيذه بسبب رفض العرب له»(٥٩).

وقد أوضح والتر ايتان، احد اعضاء الوفد الاسرائيلي الى مؤتمر لوزان، هذه المسألة بقوله ان البروتوكول الذي تمَّ توقيعه «لم يكن سوى عملية احتيال، كأمور كثيرة أخرى [حدثت] في لوزان. لقد كانت لجنة التوفيق تدرك، انه ليس في مقدورها تبديل السياسة المعلنة لكل طرف، الا انها كانت مهتمة بتحقيق انجاز ما ، بحيث ان توقيع وثائق متشابهة من قبل الطرفين كان يمكن تفسيره خطوة في الاتجاه الصحيح»(٦٠). ولقد ادعى العرب «ان اسرائيل، في توقيعها على البروتوكول، انما التزمت بقبول حدود التقسيم... وفي الحقيقة، لم تنظر اسرائيل ولم ينظر العرب أبداً الى هذا البروتوكول كأساس المباحثات مع اللجنة، أي أساس وليس الأساس. وتبادل الاراء الذي كان من المفروض ان تقوم به اللجنة مع الأطراف، كان يجب أن يتطرق الى تعديلات اقليمية معينة. وكلمة «تعديل» مرنة، اذ يمكن تفسيرها كتعديل في أي اتجاه – أي توسيع [الحدود] أو تضييقها – هكذا فهم الوفد الاسرائيلي هذه العبارة»(٦١). ثم ان اسرائيل، على حد تعبير ايتان، «لم تلتزم أبداً بأكثر مما ورد في البروتوكول، الذي فوَّض اللجنة بإدارة مباحثات مع الأطراف على الأساس المذكور،

دون استثناء اساس آخر. [اي انه] لم يكن بمثابة اتفاق بين اسرائيل والدول العربية، أو بمثابة التزام من أي جانب لتنفيذ قراري الجمعية العامة الصادرين يوم ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، ويوم ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨. ان صيغة البروتوكول، لم تكن، بسبب طابعها القانوني، أكثر من تفويض يمكن الغاؤه في اية لحظة من قبل الجانب المفوِّض...»(٦٢).

وبعد مؤتمر لوزان، بدأت اسرائيل تستعد لتصفية القضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة، بواسطة وقف عرضها كبند مستقل أمام الجمعية العامة في دوراتها المختلفة، وبواسطة تصفية أعمال لجنة التوفيق التي ضايقت اسرائيل على ما يبدو، بسبب تركيزها المستمر على قضيتي اللاجئين والقدس. وقد تمكنت اسرائيل، عبر مواقفها المتعنتة من مجمل القضايا التي كانت مدار بحث بين لجنة التوفيق من جهة وبين العرب وبينها من جهة اخرى، من افشال أعمال هذه اللجنة، حتى وصلت الى طريق مسدود في المؤتمر الأخير الذي بادرت الى عقده في باريس في العاشر من أب (أغسطس) ١٩٥١. ففي هذا المؤتمر، ظهر موقف اسرائيل الحقيقي المتمثل بالعمل على تحقيق معاهدات سلام مع الدول العربية من خلال تجاوز قضية اللاجئين وحقهم في العودة الى وطنهم كما أقرته الأمم المتحدة. وقد اتضح ذلك من خلال موافقتها في بداية المؤتمر، على التوقيع على مقدمة الاقتراحات التي قدمتها اللجنة للتفاوض بشأنها مع الأطراف، التي نصَّت على وجوب «اعلان حكومات مصر والأردن ولبنان وسوريا وحكومة اسرائيل، بموجب التزاماتها كدول أعضاء في الأمم المتحدة وكموقعة على اتفاقات الهدنة، [القبول] بتسوية خلافاتها الحالية أو التي يمكن أن تقع في المستقبل، بالطرق السلمية فقط، والامتناع عن أي استخدام للقوة أو الأعمال العدائية، واحترام كامل لحق كل طرف في الأمن والتحرر من مخاوف تعرضه لأي عدوان»(٦٣). وقد رحبت اسرائيل بهذه المقدمة عارضة تحويلها الى معاهدة عدم اعتداء بينها وبين الدول العربية، بحيث تكون مكملة لاتفاقات الهدنة السابقة. الا أنه رغم هذا الترحيب بما جاء في هذه المقدمة، فإن اسرائيل لم تكن راضية عن مجمل الاقتراحات الأخرى المرفقة بها، والتي تتحدث عن ضرورة إعادة عدد معين من اللاجئين من بين الراغبين في العودة والعيش بسلام مع الاسرائيليين، وبأعداد يمكن أن يستوعبها الاقتصاد الاسرائيلي، وعن وجوب التزام اسرائيل بدفع تعويضات مقابل الأملاك العربية المتروكة، بمبالغ شاملة يقررها المكتب المسؤول عن شؤون اللاجئين التابع للجنة التوفيق، بحيث يؤخذ في الحسبان ايضاً قدرة اسرائيل على الدفع(٦٤). ورغم التماثل الكبير بين هذه الاقتراحات وبين موقف اسرائيل في مؤتمر لوزان، كما سبق عرضه، فإن اسرائيل اعتبرتها خطراً عليها، على حد قول شاريت ولم تكن على استعداد للقبول بها، خصوصاً «البند الأول منها الذي يتحدث عن اعادة عدد معينٍ من اللاجئين الى اسرائيل»(٦٥). أي ان رفض شاريت لهذه المقترحات، كما عرضت في مؤتمر باريس، انما يثبت ان موافقة اسرائيل التوقيع على مقدمتها لم تكن سوى خطوة محسوبة لرفع اللوم عنها بعدما أدركت عدم جدواها كخطوة نحو إفشال جهود لجنة التوفيق مستقبلاً. وقد تحقق لها ذلك عندما أعلنت اللجنة، في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١، عن فشل جهودها وإنهاء مؤتمر باريس. ففي ذلك الوقت، قامت برفع تقرير إلى الجمعية

العامة للأمم المتحدة، في دورتها السادسة التي عقدت أوائل ١٩٥٢، تعلل فيه سبب فشلها بعدم استعداد الأطراف لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بكاملها، وبالتغيرات التي حصلت في فلسطين خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أي من ١٩٤٨ الى ١٩٥١، والتي حالت دون تمكين اللجنة من تنفيذ المهام الملقاة عليها.

بعد مؤتمر باريس «وطي ورقة» لجنة التوفيق، بدأ النشاط الاسرائيلي يتركز على تصفية القضية الفلسطينية سياسياً داخل الأمم المتحدة، بواسطة وقف عرضها كبند مستقل أمام الجمعية العامة في دوراتها الاعتيادية. ولتحقيق هذا الهدف، نشطت اسرائيل على محورين هما:

أولاً: تصفية أعمال لجنة التوفيق بصورة كاملة.

ثانياً: العمل على كسب أكبر تأييد لموقفها بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليتسنى لها تمرير قرارات حول القضية الفلسطينية، تتوافق وسياستها.

ويلاحظ ان اسرائيل كانت تمهد لتحقيق هذا الهدف، منذ قيامها، بواسطة اتباع تكتيك المناورة والخداع، كما سبق ورأينا، في مؤتمري لوزان وباريس، وبواسطة التعامل المرن مع القرارات الدولية والتظاهر بقبول بعض بنودها حتى يتسنى لها تجاوزها نهائياً. فانطلاقاً من هذه السياسة، سعت، أولاً، لفصل قضية اللاجئين عن قضية الصراع الشامل بينها وبين العرب؛ وذلك ليسهل «تدبير حل انساني لها»، تشجعه الدول الاعضاء في الأمم المتحدة، خصوصاً الغربية منها. ولتوضيح هذه السياسة، ادعى شاريت انه «ليست جميع القضايا المعلقة تقع ضمن اطار النزاع المباشر بين اسرائيل والدول العربية. فهناك مسألة يجدر أن يكون حلها موضوعاً لمسؤولية مشتركة تقع على عاتق الطرفين بالاشتراك مع الأمم المتحدة، دون أن يُؤَجَّل هذا الحل بالضرورة حتى تسوية النزاع بصورة شاملة. وهذه المسألة هي مسألة اعادة توطين العرب الذين هجروا أراضيهم وأماكن سكنهم في اسرائيل»(٦٦). وحدَّد شاريت مسؤولية اسرائيل في توفير هذا الحل المنفرد، فجعلها تقتصر على دفع تعويضات رمزية فقط؛ وهو الأمر الذي سعت اليه اسرائيل منذ نكبة ١٩٤٨، حيث باشرت الاتصال ببعض العائلات الفلسطينية التي هجرت الى الدول العربية، لشراء املاكها في فلسطين أو التعويض عليها، إلا انها لم تلقَ استجابة لدى هذه العائلات، كما تذكر مصادرها(٦٧). أما الجديد في عرض شاريت الأخير، فهو دمج مسألة التعويضات في اطار جهود الأمم المتحدة، بهدف الادعاء بتسجيل موقف «ايجابي» من قضية اللاجئين، وكمحاولة لتغطية رفض حقهم في العودة. ويمكننا أن نلمس ذلك من خلال عرض شاريت لموقف حكومته فقد قال: «لقد قررت الحكومة تحمل هذه المسؤولية، وهي على استعداد للدخول فوراً في مفاوضات مع لجنة التوفيق أو مع أية لجنة أخرى مفوضة من قبل الأمم المتحدة، حول التعويضات الملزمة بدفعها... ان اسرائيل مستعدة لتنفيذ ما يتعلق بها من أجل دفع مشكلة اللاجئين العرب المؤلمة نحو حل ايجابي. واذا لم تنفذ الأطراف الأخرى، ما هو مطلوب منها من أجل توفير هذا الحل، فإن الملامة ستقع عليها وليس على اسرائيل»(٦٨).

ان من يسمع اعلان شاريت هذا، يتبادر الى ذهنه ان اسرائيل وضعت، حقاً، مشروع

تعويضات كاملاً للاجئين الفلسطينيين،إلا أن ظهور هذا الأمر أيضاً لا يعدو كونه خديعة اخرى لجأت اليها اسرائيل لتبرير مواقفها الرافضة للحقوق الفلسطينية. فاقتراح التعويضات المذكور تضمن عدة شروط حولته الى مشروع تعويضات رمزي وغير جدي لا يتناسب ابداً وحجم المشكلة. وأهم هذه الشروط، كما حددها شاريت، هي:(٦٩):

أولاً: المطالبة بإبرام اتفاق مع اسرائيل يحدد الالتزام والشروط التي ستدفع بموجبها التعويضات، بحيث يكون اتفاقاً بالتراضي يتحقق نتيجة مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والعرب.

ثانياً: عدم مطالبة اسرائيل سوى بمساهمة محدودة في نفقات إعادة تأهيل اللاجئين على حساب أملاكهم التي انتقلت اليها نتيجة الحرب. وتبرر اسرائيل ذلك بأن «قضية الأراضي المتروكة ليست المخلفات الوحيدة [للحرب]؛ إذ أنه توجد مخلفات أخرى، سواء كانت تتعلق بتدمير الممتلكات والضحايا التي أوقعتها، أو عدم استتباب السلام حتى الآن وكل ما يتسبب به هذا الوضع، مثل اضرار المقاطعة الاقتصادية، والحصار، والضرورة التي تواجهها اسرائيل في زيادة ميزانيتها الدفاعية بنسبة تفوق النسب الاعتيادية. ان الأراضي المتروكة لم تنتقل الى اسرائيل نتيجة عملية شراء منظمة تمت في أوقات السلم؛ ودفع تعويضات مقابلها ليست بمثابة اتمام صفقة تجارية عادية... ويجب أن تؤخذ قدرة اسرائيل المالية بعين الاعتبار لدى تمديد مبالغ هذه التعويضات»(٧٠).

ثالثاً: ان اسرائيل بحاجة الى مساعدة مالية دولية لتقديم هذه المساهمة المحدودة، أي أن اتفاق دفع التعويضات يجب أن يكون مشروطاً بمنح قرض لاسرائيل أو تقديم المساعدة لها بشكل آخر.

رابعاً: يجب أن يكون مبلغ التعويضات «المحدودة» التي ستدفعها اسرائيل المبلغ الكامل والنهائي لالتزام اسرائيل تجاه التعويض على أملاك اللاجئين المتروكة، بحيث لا تبقى اسرائيل عرضة لتقديم طلبات أخرى لها بعد الاتفاق معها على هذا المبلغ.

خامساً: تأخذ اسرائيل على نفسها الالتزام الكامل والشامل امام الأمم المتحدة، وليس امام الدول العربية أو حتى أصحاب الممتلكات العرب. بحيث تدفع مبلغ التعويضات الى صندوق الأمم المتحدة الذي يجب ان تدخله أموال ومساعدات أخرى من قبل أعضاء المنظمة الدولية. ويجب أن تصرف أموال هذا الصندوق لتنفيذ مشاريع مخططة لاستيعاب اللاجئين، ولتغطية المطالب المالية لأصحاب الأراضي.

سادساً: يجب اقتطاع مبلغ معين من قيمة التعويضات التي ستلتزم اسرائيل بدفعها مقابل الأملاك اليهودية المجمدة في العراق.

سابعاً: «يجب أن يكون واضحاً أن قبول اسرائيل الالتزام بدفع التعويضات، بموجب اتفاق يتم بينها وبين الأمم المتحدة، يمكن، فقط، في حال كون هذه التعويضات تعفيها من [تقديم] أية مساهمة اخرى لحل المشكلة، أي إذا أدى ذلك إلى تصفية قضية اللاجئين نهائياً»(٧١).

هذا هو مشروع التعويضات الرمزية الذي تقدمت به اسرائيل سنة ١٩٥١، كرد على توصيات الأمم المتحدة وقراراتها بشأن حق اللاجئين في العودة الى ديارهم. أما سبب توقيت عرض هذا المشروع، في تلك السنة بالذات، فيبدو أنه يعود الى فشل جهود لجنة التوفيق في تحقيق أي تقدم ملموس حتى تلك السنة، كما سبق ورأينا، والى بداية التراجع في مجرى تأييد الحقوق الفلسطينية داخل الأمم المتحدة كما ظهر في قرار الجمعية العامة رقم ٣٩٤ الصادر في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠، وهو القرار الذي شجع اسرائيل على عرض مشروعها؛ واسرائيل لم تكن لتعرض مثل هذا المشروع الا بعد أن تكون قد تأكدت من وجود تأييد له، ولو نسبي، داخل الأمم المتحدة. فالقرار المذكور لم يكن، في تأكيده على قضية عودة اللاجئين، في مستوى، أو في قوة، القرار السابق، رقم ١٩٤، الذي صدر في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، والذي شكلت بموجبه لجنة التوفيق. وقد دعا القرار الأخير «الحكومات والسلطات المعنية للوصول إلى اتفاق عبر مفاوضات تجري مع لجنة التوفيق، أو مباشرة، للوصول الى تسوية نهائية للمشاكل المعلقة بينها». كذلك طالب القرار لجنة التوفيق بإنشاء مكتب تحت اشرافها يقوم «باتخاذ التدابير التي تراها اللجنة ضرورية لتقدير التعويضات المنصوص عليها في البند ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ ودفعها. ويواصل[المكتب] الاستشارات مع الفرقاء المعنيين حول الاجراءات التي ينبغي اتخاذها للمحافظة على حقوق اللاجئين وأملاكهم ومصالحهم». كما يدعو القرار الحكومات المعنية «للقيام بإجراءات تضمن معاملة اللاجئين الذين لن يعودوا الى وطنهم، دون أي تمييز في القانون أو الواقع»(٧٢). وقد علّق وزير الخارجية الاسرائيلي على هذا القرار بقوله: «في الجزء العملي منه، وخلافاً للصيغة الواردة في القرار الصادر سنة ١٩٤٨، لم يجر ذكر عودة اللاجئين بوضوح وانما تلميحاً فقط. وحتى هذا التلميح لم يهدف الى تكرار [صيغة قرار] ١٩٤٨ بمضمونه الكامل، وانما يربط مسألة التنفيذ بالامكانات العملية... ومقابل الغموض في قضية العودة [كما وردت في صيغة هذا القرار] فقد جرى التأكيد على وجوب دفع التعويضات وابرازه»(٧٣).

والجدير بالذكر، أنه سبق اتخاذ هذا القرار باثني عشر يوماً، أي في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠، اتخاذ قرار آخر من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، يتعلق باستمرار تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين وتأسيس صندوق اعادة الدمج «من أجل تنفيذ مشاريع تطلبها أية حكومة في الشرق الأدنى وتوافق عليها وكالة الأمم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم (الاونروا)، بغية التوطين الدائم للاجئين وصرف الاغاثة لهم»(٧٤). وقد رحّبت اسرائيل جداً بهذا القرار معتبرة اياه، على لسان وزير خارجيتها شاريت، «تحوّلاً هاماً ومحاولة اخرى للتقدم نحو تصفية مشكلة اللاجئين... اذ ان تأسيس صندوق الاستيعاب [الدمج] سيفتح منفذاً لاحراز تقدم حقيقي في حل مشكلتهم... وان مساهمة اسرائيل في الصندوق ستكون مشروطة بتقديم أدلة حقيقية تثبت أن الأموال ستنفق على الاستيعاب النهائي للاجئين، وأن أي مبلغ ستدفعه الى الصندوق سيعفيها من [الاستجابة] للطلبات الشخصية [للاجئين]»(٧٥). وباختصار، يمكن القول أن اسرائيل اعتبرت قراري الجمعية العامة رقم ٣٩٣ ورقم ٣٩٤ المذكورين سابقاً، بمثابة «انتقال لمركز

الثقل، فيما يتعلق بحل مشكلة اللاجئين، من قطب الى آخر، أي [بمثابة الانتقال] من عودتهم الى اسرائيل الى توطينهم في الدول العربية»[٧٦]. وعلى هذه الخلفية طرحت مشروعها الخاص بالتعويضات، كما سبق ذكره.

وقد استغلت اسرائيل هذا التوجه الجديد، داخل الأمم المتحدة، المتمثل بالتركيز على مسألة استيعاب اللاجئين بدلاً من تجسيد حقهم في العودة الى وطنهم، كما نصت عليه القرارات الدولية وخصوصاً القرار رقم ١٩٤، لتبدأ مسعاها نحو تصفية الجانب السياسي للقضية الفلسطينية. وكانت تصفية أعمال لجنة التوفيق أولى السبل للوصول الى هذا الهدف، على اعتبار ان «مبادرة دائمة من جانب الأمم المتحدة، عبر هذه اللجنة، للوساطة أو التوفيق بين اسرائيل والعرب، ليست فقط أمراً لا لزوم له، وانما هي مضرة ايضاً»[٧٧] على حد قول شاريت ويوضح شاريت موقف حكومته الداعي الى الغاء لجنة التوفيق كمقدمة لطي القضية الفلسطينية من على جدول أعمال الأمم المتحدة بقوله: «ان اللاجئين يشكلون عبئاً على صناديق الأمم المتحدة ومؤسساتها... وتستحق مشكلتهم أن تكون موضوعاً لاهتمام المنظمة الدولية، اذ انها انشأت مؤسسة خاصة لذلك، وتساهم مالياً في تشغيل هذه المؤسسة وتمويل نشاطاتها الحقيقية»[٧٨]. ويقصد شاريت، هنا، مؤسسة الأونروا، التي يعتبرها كافية للاهتمام بمشكلة اللاجئين، بحيث يجب أن تقتصر مساهمة الأمم المتحدة فقط على استمرار ادارتها. أما مسألة النزاع بين اسرائيل والدول العربية، والتي لا يمكن تسويتها إلا من خلال تجسيد الحقوق الفلسطينية، فإن شاريت يعتبرها إحدى القضايا التي لا يجب ان تقلق الأمم المتحدة بشكل دائم، ولا أن تشكل بنداً دائماً في دورات الجمعية العامة. وهذا النزاع، يضيف شاريت «لا يبرر وجود هيئة خاصة تابعة للأمم المتحدة [يقصد لجنة التوفيق] لبحثه باستمرار. فإسرائيل والدول العربية، في غالبيتها، إن لم تكن جميعها، هي أعضاء في المنظمة الدولية، وتسري عليها الالتزامات ذاتها وتتمتع بالحقوق نفسها. وإذا كانت ثمة علاقات غير منتظمة بينها فانها تستطيع، في أية لحظة، الجلوس وتسوية القضايا العالقة بينها. وهذه الدول غير مضطرة لمضايقة الأمم المتحدة بقضاياها، والمنظمة الدولية غير ملزمة بدورها أيضاً للاهتمام بها بشكل متواصل»[٧٩].

وبالفعل، فقد نشطت اسرائيل، قبيل انعقاد الدورة السادسة للجمعية العامة في أوائل ١٩٥٢، لاقناع الدول الأعضاء في لجنة التوفيق، بتصفية أعمال اللجنة، إلا أن هذه الدول، حسب قول شاريت، «لم تكن مستعدة لتصفيتها نهائياً... ونصيحة التصفية الكاملة لم تقبل لدى المعنيين بالأمر. رغم ذلك فقد وافقت الدول الكبرى المشاركة في اللجنة، على التقليل من أهميتها بواسطة تحديد صلاحياتها وعدم إلزامها بأخذ أية مبادرة مهما كانت. كما توصلت [هذه الدول] الى استنتاج مفاده انه من الافضل نقل مقر عمل اللجنة من الشرق الأوسط ومن عواصم [أوروبية]... الى نيويورك؛ أي نقله الى المقر الرئيسي للأمم المتحدة. كذلك وافقت على انه لم تعد هنالك حاجة لتعيين مندوبين خاصين لهذه اللجنة، وانما ينبغي فرض المهمات الملقاة عليها، على المندوبين الدائمين لهذه الدول لدى الأمم المتحدة. والاستنتاج الأخير الذي توصلت اليه الدول المعنية، هو منع اللجنة من اتخاذ اية مبادرة، والانتظار فقط لذلك اليوم الذي يطلب فيه أحد الأطراف أو الطرفان معاً، مساعدتها في التوسط أو اجراء

لقاء بينهما»(٨٠). غير أن اسرائيل لم تكتف بهذا المكسب، وإنما بدأت تسعى نحو منع لجنة التوفيق حتى من تقديم تقريرها السنوي الى الجمعية العامة، إذ ان «تقديمه يضمن، في أي حال من الأحوال، ادراج بند في جدول أبحاث الجمعية حول [فلسطين]... كذلك فإن إلزام اللجنة بتقديم تقرير سنوي حول أعمالها، انما يدفعها أحياناً نحو نشاط مصطنع لا حاجة له»(٨١). وقد استجابت الدول المعنية فعلاً لمطلب اسرائيل وأمرت اللجنة «بتقديم تقرير فقط عندما يتوفر لديها ما يجدر الاعلان عنه، بحيث لا يكون بمثابة تقرير سنوي»(٨٢).

وقد انعكست هذه التنازلات لاسرائيل في القرار رقم ٥١٢ الذي صدر عن الجمعية العامة في دورتها السادسة بتاريخ ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢: حيث خلا نصه من أي ذكر لاعادة اللاجئين، او حتى دفع التعويضات لهم، كما نصت عليه حرفياً القرارات السابقة(٨٣). كذلك لم يرد في هذا القرار اسم المكان الذي ستجتمع فيه لجنة التوفيق، إلا ان الدول الأعضاء في اللجنة، أبلغت الوفد الاسرائيلي أنها ستنقل مقر عملها الى نيويورك، بحيث يكون اعضاؤها هم المندوبون الدائمون لهذه الدول في الأمم المتحدة.

وقد اعتبرت اسرائيل القرار رقم ٥١٢ المذكور آنفاً، مقدمة لتحقيق هدفها الأكبر ألا وهو وقف إدراج القضية الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية العامة كبند مستقل. ورأت، خلال الدورة السابعة للجمعية العامة التي بدأت أعمالها في منتصف تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢، أن الفرصة متاحة أمامها لتحقيق هذا الهدف، وذلك بفضل أنصارها داخل الأمم المتحدة الذين كان على رأسهم الأمين العام تريغفي لي والدول الغربية. ففي هذه الدورة، قام الأمين العام المذكور بتقديم جدول أعمال يتضمن بنداً عنوانه: «تقرير مدير وكالة الأونروا» دون أن يدرجه تحت بند «قضية فلسطين»، كما كان الوضع خلال الدورات السابقة. ورداً على ذلك، بادرت الوفود العربية الى ادراج مادة اضافية على جدول الأعمال تحمل عنوان: «لجنة التوفيق لفلسطين وعملها على ضوء قرارات الأمم المتحدة»، وأرفقت طلب الادراج هذا بمذكرة أوضحت فيها «أن الأمم المتحدة لم تنجز المهمة التي اخذتها على عاتقها في القضية الفلسطينية عام ١٩٤٧، كما ان أياً من قرارات الأمم المتحدة الصادرة حول هذه القضية لم ينفذ. وان طلبها يرمي الى مناقشة القضية من أجل تكوين نظرة شاملة عن نشاط لجنة التوفيق في ضوء قرارات الأمم المتحدة بالاستناد الى التدابير المتخذة لتنفيذ هذه القرارات»(٨٤). ورداً على طلب العرب هذا، تقدَّم الوفد الاسرائيلي بطلب إدراج بند آخر هذا نصه: «شكوى حول خرق الدول العربية لالتزاماتها [المترتبة عليها] بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وأحكام اتفاقات الهدنة المعقودة مع اسرائيل، والتي تلزمها بأن تمتنع عن ممارسة سياسة العداء، وان تسعى للتوصل الى اتفاق من أجل اقامة علاقات سلمية مع اسرائيل»(٨٥). وأرفقت اسرائيل طلبها هذا بمذكرة تفسيرية ورد فيها «أنه على الرغم من مرور أربع سنوات على عقد اتفاقات الهدنة سنة ١٩٤٩ مع الحكومات العربية المجاورة لاسرائيل والتي كانت قد شنتَّ حرباً عليها متحدية قرار التقسيم فإن أي تقدم لم يتم من أجل عقد اتفاقات سلام دائم معها كما نصَّت على ذلك اتفاقات الهدنة. ثم أن القرار رقم ١٩٤ (الدورة الثالثة) لسنة ١٩٤٨، قد طلب من الحكومات العربية أن تسعى الى تسوية جميع خلافاتها مع اسرائيل عن طريق التفاوض معها، وهو ما كررته الجمعية العامة

بقرارها رقم٥١٢ (الدورة السادسة) بتاريخ ٢٦كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢. ومع ذلك ما زالت الحكومات العربية ترفض التفاوض مع اسرائيل، وتمارس سياسة عدوانية ازاءها، مما يخالف الميثاق»(٨٦).

ويلاحظ أن اصرار اسرائيل على المفاوضات المباشرة التي لم يحددها، على أي حال، القرار رقم ١٩٤ خلافاً لمزاعمها، كان بهدف التعتيم على مواقفها الرافضة لتنفيذ القرارات الدولية. ويلاحظ أيضاً ان نجاح اسرائيل في كسب تأييد كبير لمزاعمها هذه بين أعضاء الأمم المتحدة، قد حوَّل المناقشات ومشاريع القرارات في الدورة السابعة للجمعية العامة، وخصوصاً في اللجنة السياسية المنبثقة عنها، لمصلحتها. فقد طرحت للنقاش، أمام هذه اللجنة، بعد مباحثات طويلة وشاقة، مشاريع قرارات ثلاثة؛ أولها مشروع المفاوضات المباشرة، أي الاقتراح المؤيد لموقف اسرائيل، وقد تقدمت به ثماني دول هي كندا والدانمارك وهولندا والنروج والأكوادور والأورغواي وكوبا وبنما. وينص هذا المشروع على وجوب فضّ المنازعات بين اسرائيل والعرب بالطرق السلمية، ويطلب من جميع الفرقاء الامتناع عن القيام بأية أعمال عدائية، ويؤكد على أن التوصل الى تسوية جميع المشكلات المختلف عليها بين الطرفين هو في الدرجة الأولى مسؤولية الحكومات المعنية، ويلح على الفرقاء المعنيين المبادرة فوراً للدخول في مفاوضات مباشرة من أجل حل المشاكل المعلقة بينهم(٨٧). وقد عكس هذا المشروع مواقف كل من أميركا وبريطانيا وفرنسا من الصراع العربي – الاسرائيلي في ذلك الوقت، والداعي الى ضرورة قيام مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل، دون أن تكون قرارات الأمم المتحدة السابقة شرطاً لاجرائها، لئلا يحول ذلك دون عقد صلح بين الطرفين. رفضت الدول العربية مشروع قرار الدول الثماني المذكور، مذكرة اللجنة بالقرار رقم ١٩٤ وبالمهمات التي كلفت بها لجنة التوفيق في اطاره من حيث وضع القدس تحت رقابة دولية وتسهيل عودة اللاجئين الراغبين في العودة والتعويض على غير الراغبين منهم. واستناداً الى هذا الموقف، تقدمت سوريا بمشروع قرار يطلب من محكمة العدل العليا ابداء رأي استشاري فيما إذا كان يحق للاجئين الفلسطينيين العودة إلى أملاكهم وممارسة حقوقهم ومصالحهم فيها، وإذا كان يحق لاسرائيل التنكر لهذه الحقوق، وفيما إذا كانت هذه الحقوق واجبة الاحترام حكماً لذاتها، أو خاضعة، وجوباً، لمفاوضات بين دول ليس اللاجئون من رعاياها، واذا كان يحق للدول أن تعقد اتفاقات حول هذه الحقوق(٨٨). أما مشروع القرار الثالث، فقد تقدمت به بعض الدول الآسيوية، وقد شدد على ضرورة تقيد لجنة التوفيق بقرارات الأمم المتحدة السابقة في مساعيها لايجاد حل، دون أن يدعو الى مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل(٨٩).

وعلى الرغم من نجاح مشروع القرار الأول في اللجنة السياسية، فقد فشل أثناء التصويت عليه في الجمعية العامة يوم ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٢؛ إذ لم ينل ثلثي الأصوات بحسب الميثاق والاجراءات الداخلية. ورغم هذا الفشل، فإن الأجواء،داخل الأمم المتحدة،كانت قد تحولت لصالح اسرائيل، كما ظهر خلال المناقشات حول مشاريع القرارات الثلاثة المذكورة سابقاً. وقد أدرك المندوبون العرب هذه الحقيقة، ولذلك امتنعوا عن اعادة ادراج قضية فلسطين على

جدول الأعمال خلال الدورات المقبلة للجمعية العامة. وبذلك، تكون اسرائيل قد حققت هدفها في طي القضية الفلسطينية، رغم فشل مشروع المفاوضات المباشرة الذي طرحته في الدورة السابعة. وقد طويت القضية الفلسطينية من جدول أعمال الجمعية العامة منذ ذلك الوقت وحتى نهاية الدورة ٢٨ التي بدأت اعمالها في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، ليحل مكانها تقرير مدير وكالة الغوث. وبذلك تكون الأمم المتحدة قد فشلت، عبر لجنة التوفيق التي شكلتها، في تنفيذ قراراتها بشأن القضية الفلسطينية، خصوصاً ما يتعلق منها بجانبها السياسي والحقوق المترتبة عليه. وقد اقتصرت أعمال لجنة التوفيق، بعد ذلك التاريخ، على الاهتمام بقضية تحرير رؤوس الأموال العربية المجمدة في البنوك الاسرائيلية وفي تقدير قيمة الأملاك العربية المتروكة، حيث قدم مبعوث من قبلها سنة ١٩٥٧ الى اسرائيل، لاجراء دراسة حول هذه الأملاك استناداً الى المواد والوثائق التي قدمتها له الحكومة الاسرائيلية.

ومع طي القضية الفلسطينية سياسياً، تكون اسرائيل قد حافظت على مواقفها المتصلبة من حقوق الشعب الفلسطيني، ناقلة مركز الاهتمام الدولي بهذه القضية الى البحث عن حلول «انسانية» و«اقتصادية»، تمثلت في مشاريع التوطين العديدة التي طرحت منذ ذلك الحين.

---

(١) يوسف فايتس، **يوماني** (مذكراتي)، تل - أبيب: مسادة، ١٩٦٥، الجزء الثالث، ص٣٣١ و٣٣٦ و٣٣٧ (بالعبرية).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٤٩.
(٤) من بيان تأليف الحكومة الأولى في اسرائيل كما ألقاه دافيد بن - غوريون، **ديفري هاكنيست** (محاضر الكنيست)، ٨ آذار (مارس) ١٩٤٩، ص٥٢ - ٥٧ (بالعبرية).
(٥) نقاش حول ضم المناطق العربية غربي نهر الاردن الى المملكة الأردنية الهاشمية، **المصدر نفسه**، ٣ أيار (مايو) ١٩٥٠، ص١٢٨١.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) المصدر نفسه، ص١٢٨٣.
(٩) المصدر نفسه، ص١٢٨٦.
(١٠) المصدر نفسه، ص١٢٨٨.
(١١) موشي دايان، **افني ديريخ** (معالم على الطريق)، القدس وتل - أبيب: عيدانيم ودفير، ١٩٧٦، ص٨٩ (بالعبرية).
(١٢) المصدر نفسه، ص٨٩ و٩٠.
(١٣) يوحنان كوهين، **هامفتياح بيدي هاعرفيم** (المفتاح بيد العرب)، القدس: احيا ساف، ١٩٦٢، ص٢٢ (بالعبرية).
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) بيان رئيس الحكومة دافيد بن - غوريون حول موقف اسرائيل من قضية اللاجئين في **محاضر الكنيست**، ١١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦١، ص٨٧.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) يوحنان كوهين، مصدر سبق ذكره.
(١٩) المصدر نفسه، ص٤١.
(٢٠) راجع نص الخطة د. حول احتلال المناطق الفلسطينية في «المواجهة الاسرائيلية العربية الأولى (١٩٤٨) وأثرها على وضع الشعب الفلسطيني»، حنه شاهين، **شؤون فلسطينية**، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠، العدد ١٠٩، ص ٥٤ - ٩٠.
(٢١) موشي شاريت، **يومان ايشي** (مذكرات شخصية)، تل - أبيب: سفريات معاريف، ١٩٧٨، ص١٥٠٠ (بالعبرية).
(٢٢) كوهين، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.
(٢٣) عرض وزير الخارجية الاسرائيلي شاريت لسياسة اسرائيل الخارجية في **محاضر الكنيست**، ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٩، ص ٧١٧ - ٧٢٢.
(٢٤) انظر حديث رئيس الدولة الاسرائيلي اسحاق

بن – تسفي في مقابلة له مع صحيفة **واشنطن بوست**، ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠.

(٢٥) بيان دافيد بن – غوريون حول اللاجئين، **محاضر الكنيست**، ١١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦١، ص٨٧.

(٢٦) UNRWA, 1961, p.14, table 1; p.16,table 3، نقلاً عن كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٩.

(٢٧) Walter pinner, *How Many Refugees?* London; 1960 كما نقله كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٠.

(٢٨) موقف اسرائيل من قضية اللاجئين كما عرضته وزيرة الخارجية غولده مئير، أثناء النقاش حول ميزانية وزارة الخارجية، **محاضر الكنيست**، ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦١، ص ١٣٦٠ – ١٣٦٦.

(٢٩) من كلمة النائب موشي كرمل (أحدوت هاعفوداه – بوعالي تيسون) اثناء النقاش في الكنيست حول سياسة اسرائيل في الامم المتحدة من مسألة اللاجئين، **المصدر نفسه**، ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١، ص ٢٦٧.

(٣٠) من كلمة بيرتس برنشتاين (الصهيونيون العموميون) اثناء النقاش في الكنيست حول سياسة اسرائيل الخارجية، **المصدر نفسه**، ١ آب (أغسطس) ١٩٤٩، ص١٢٠٩.

(٣١) من كلمة النائب م. جربوفسكي (مباي)، **المصدر نفسه**، ص ١٢٠٩.

(٣٢) **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٩، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٣) من كلمة النائب أرييه بن – اليعيزر (حيروت)، **محاضر الكنيست**، آب (اغسطس) ١٩٤٩، ص١٢٠٨.

(٣٤) من كلمة النائب دافيد هكوهين (مباي) اثناء النقاش في الكنيست حول ميزانية وزارة الخارجية لسنة ١٩٦١/٦٢، **المصدر نفسه**، ٢١ اذار (مارس) ١٩٦١، ص ١٣٩٠.

(٣٥) هكوهين، **المصدر نفسه**، ٢١ تشرين الاول (اكتوبر)، ص١٠٨.

(٣٦) النائب دافيد هكوهين (مباي) أثناء النقاش حول ميزانية وزارة الخارجية، **المصدر نفسه**، ٢١ آذار (مارس) ١٩٦١، ص ١٣٩٠.

(٣٧) **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٩، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٨) من كلمة النائب أرييه بن – اليعيزر (حيروت) اثناء عرضه اقتراحاً لجدول الأعمال حول وضع اليهود في الدول العربية واعادة اللاجئين العرب، **محاضر الكنيست**، ٩ آب (اغسطس) ١٩٤٩، ص١٢٨٤.

(٣٩) من كلمة النائب ي. مريدور (حيروت) أثناء النقاش حول سياسة اسرائيل الخارجية، **المصدر نفسه**، ١ آب (اغسطس) ١٩٤٩، ص ١٢٠١.

(٤٠) من كلمة النائب مناحيم بيغن (حيروت) اثناء النقاش حول نشاط اسرائيل في الأمم المتحدة، **المصدر نفسه**، ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣، ص ٣٨٤.

(٤١) من كلمة النائب أرييه بن – اليعيزر (حيروت) اثناء النقاش حول سياسة اسرائيل الخارجية، **المصدر نفسه**، ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١، ص ٢٨٨.

(٤٢) من كلمة النائب مناحيم بيغن أثناء النقاش حول سياسة اسرائيل الخارجية، **المصدر نفسه**، ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦، ص ٦٨١.

(٤٣) من كلمة النائب أ. ليفنشتاين (مباي) اثناء النقاش حول سياسة اسرائيل الخارجية، **المصدر نفسه**، ١ آب (أغسطس) ١٩٤٩، ص ١٢٠٤.

(٤٤) **المصدر نفسه**.

(٤٥) من كلمة النائب مئير ارغوف (مباي) أثناء النقاش حول سياسة اسرائيل في الامم المتحدة من مسألة اللاجئين، **المصدر نفسه**، ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١، ص ٢٦٣.

(٤٦) **المصدر نفسه**.

(٤٧) من كلمة النائب يسرائيل برزيلاي (مبام)، **المصدر نفسه**، ص ٣٦٣.

(٤٨) من كلمة النائب يسرائيل بار – يهودا (مبام) اثناء النقاش حول سياسة اسرائيل الخارجية، **المصدر نفسه**، ١ آب (اغسطس) ١٩٤٩، ص ١٢١٢.

(٤٩) من كلمة النائب يسرائيل برزيلاي، **المصدر نفسه**، ص ٣٦٣.

(٥٠) اقتراح مبام حول ضم قطاع غزة بعد العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦، ذكره النائب يعقوب ريفتين (مبام) في كلمته اثناء النقاش في الكنيست حول سياسة اسرائيل الخارجية، **المصدر نفسه**، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧، ص ٨٤٣.

(٥١) دايان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤٥.

(٥٢) **قرارات الامم المتحدة حول فلسطين (١٩٤٧-١٩٧٢)**، بيروت وأبو ظبي: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الوثائق والدراسات، بيروت ١٩٧٣، ص١٥ – ١٦.

(٥٣) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٦.

(٥٤) **المصدر نفسه**.

(٥٥) من بيان وزير الخارجية الاسرائيلي موشي شاريت أمام الكنيست حول سياسة اسرائيل الخارجية، **محاضر الكنيست**، ١ آب (اغسطس) ١٩٤٩، ص ١١٩٥.

(٥٦) **المصدر نفسه**، ص١١٩٦.

(٥٧) **المصدر نفسه**.

(٥٨) «قرارات الامم المتحدة حول فلسطين...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧.

(٥٩) شاريت، «مذكرات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٠٠.

(٦٠) والتر ايتان، **بين يسرائيل ليعاميم** (بين اسرائيل والشعوب)، تل – أبيب: مسادة، ١٩٥٨، ص ٥٩ (بالعبرية).

(٦١) **المصدر نفسه**.

(٦٢) **المصدر نفسه**.

(٦٣) **المصدر نفسه**، ص ٦١.

(٦٤) اهرون كوهين، **يسرائيل فيها عولام هاعرفي** (اسرائيل والعالم العربي)، مرحفياه (اسرائيل): سفريات بوعاليم، ١٩٦٤، ص ٤٧٥ (بالعبرية).

(٦٥) كما جاء في بيان وزير الخارجية الاسرائيلي موشي شاريت امام الكنيست حول سياسة اسرائيل الخارجية، **محاضر الكنيست**، ٤ شباط (فبراير) ١٩٥٢، ص ١٩.

(٦٦) من بيان شاريت امام الكنيست حول سياسة اسرائيل الخارجية، **المصدر نفسه**، ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١، ص ٢٧٩.

(٦٧) فايتس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٠ و ٣٥١ و٣٥٨.

(٦٨) من بيان شاريت امام الكنيست، **محاضر الكنيست**، ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١، ص ١٥.

(٦٩) **المصدر نفسه**.

(٧٠) **المصدر نفسه**.

(٧١) **المصدر نفسه**.

(٧٢) انظر نص القرار رقم ٣٩٤ الصادر عن الجمعية العامة في «قرارات الامم المتحدة حول فلسطين...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢.

(٧٣) من بيان وزير الخارجية الاسرائيلي امام الكنيست حول نشاط الوفد الاسرائيلي في الدورة الخامسة للجمعية العامة، **محاضر الكنيست**، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١، ص ٨٥٠.

(٧٤) انظر نص القرار رقم ٣٩٣ الصادر عن الجمعية العامة في «قرارات الامم المتحدة حول فلسطين...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.

(٧٥) من بيان وزير الخارجية الاسرائيلي امام الكنيست في **محاضر الكنيست**، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١، ص ٨٤٩ و٨٥٠ – ٨٥١.

(٧٦) **المصدر نفسه**.

(٧٧) من بيان وزير الخارجية الاسرائيلي امام الكنيست **المصدر نفسه**، ٤ شباط (فبراير) ١٩٥٢، ص ١٩.

(٧٨) **المصدر نفسه**.

(٧٩) **المصدر نفسه**.

(٨٠) **المصدر نفسه**.

(٨١) **المصدر نفسه**.

(٨٢) **المصدر نفسه**.

(٨٣) نص القرار رقم ٥١٢ الصادر عن الجمعية العامة في «قرارات الامم المتحدة حول فلسطين...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(٨٤) جورج طعمه، «وحدها قضية فلسطين اخضعت صياغتها لتزييف وشطب»، **النهار**، ١٤/٦/١٩٧٠.

(٨٥) **المصدر نفسه**.

(٨٦) **المصدر نفسه**.

(٨٧) **المصدر نفسه**.

(٨٨) **المصدر نفسه**.

(٨٩) **المصدر نفسه**.

حسّان حلّاق

موقف لبنان من قضية فلسطين ومن الكيان الصهيوني سنة ١٩٤٩

السير باتجاه بريطانيا يوصل إلى الهدنة

بعد نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨، تبيّن أن عام ١٩٤٩ ابتدأ في ظل العديد من المتغيرات السياسية والعسكرية والديموغرافية التي حدثت في فلسطين والمنطقة العربية، ولم تكن هذه التغيرات في مصلحة الدول العربية، بل كانت في مصلحة القوى الصهيونية. وعلى الرغم من مسؤولية بريطانيا في حدوث نكبة فلسطين، فقد استمر العرب في الاتجاه نحوها سياسياً وعسكرياً؛ ففي الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، أرسل الوزير البريطاني المفوض في بيروت هيوستون بوسويل (Houston Boswall)، إلى وزارة خارجيته في لندن، تقريراً اتخذ طابع «الأهمية والسرية»، تساءل فيه الوزير عما إذا كانت هناك امكانية لامداد الجيش اللبناني بالأسلحة البريطانية، ومما ذكره: بالرغم من أنه من الممكن ألّا تحصل مشكلة بسبب هذا الموضوع، لأنه ليست لنا معاهدة مع لبنان بخصوص تزويد الجيش اللبناني بالأسلحة، «أخشى أن لا تكون هناك طريقة لتغيير الوضع، وعلاوة على ذلك فإن الجيش اللبناني ليس عنده الكفاءة على أي مستوى للقيام بعمليات جدية»(١).

وفي الوقت الذي كان لبنان فيه بحاجة إلى الأسلحة ويسعى للحصول عليها، كانت القوات الاسرائيلية تعلم حقيقة الوضع العسكري اللبناني والعربي، وتقوم باعتداءات متكررة على الحدود اللبنانية، لا سيما في منطقتي برعشيت وعيترون. وبسبب هذه الاعتداءات، وضعت وزارة الخارجية اللبنانية مذكرة احتجاج سلمتها إلى مندوب الوسيط الدولي في بيروت، غير أن نطاق الاعتداءات الاسرائيلية ما لبث أن اتسع؛ إذ بدأت القوات الاسرائيلية تنفيذ سلسلة من العمليات ضد اللبنانيين فخطفت عدداً منهم، من بلدة بليدا، وسلبت مواشي عدد آخر وهددتهم جميعاً مبلغة اياهم أن حراثة الأرض، في المناطق الحدودية، ممنوعة(٢).

والحقيقة، أن القوات الاسرائيلية كانت تريد اقتطاع بعض الأراضي اللبنانية الجنوبية، وتهجير اللبنانيين من قراهم وأراضيهم كي تتسع المناطق الشمالية لفلسطين؛ وذلك تنفيذاً للمشروعات الاسرائيلية القديمة، وكان لبنان، في الوقت نفسه، قد بدأ يئن من وطأة اللاجئين الفلسطينيين، لا سيما الفقراء منهم، فقد صرح وزير المال اللبناني آنذاك، حسين العويني، قبل عودته من القاهرة إلى بيروت، لصحيفة «المصري» قائلاً: إن ميزانية لبنان تبلغ ٦٨ مليون ليرة ينفق منها على اللاجئين الذين يبلغ عددهم ١٣٠ ألف لاجىء نحو مليون ليرة في الشهر، «وهذه نسبة غير قليلة من الميزانية اللبنانية كلها، ومع ذلك فان لبنان يشعر بشعور الاخوة نحو هؤلاء المنكوبين الذين شردوا من ديارهم ويرجو أن تهيء له الظروف وسائل تكفي لتحسين أحوالهم»(٣)؛ علماً بأن الفلسطينيين كانوا لا يريدون مثل هذه المساعدات بقدر ما كانوا يريدون اعادة تسليحهم وتجنيدهم لاستعادة أراضيهم.

ففي هذه الفترة من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، عقد اجتماع فلسطيني في بيروت عرف باسم «الاجتماع العربي الفلسطيني»، طالب فيه المجتمعون، عبر بيان أصدروه، بأن يُعنى العرب بمشكلة فلسطين؛ لأن مشكلة اللاجئين ليست «قضية غذاء وكساء ومأوى بقدر ما هي قضية شرف وكرامة ومستقبل شعب وأجيال»؛ ونددوا بالمواقف العربية المسؤولة عن هزيمة فلسطين، وعن المذابح التي جرت بحقهم في عدة مناطق فلسطينية؛ وطالبوا بتزويد الفلسطينيين بالسلاح والعتاد والمال، ليقاتلوا في سبيل بلادهم وفي سبيل العودة إلى ديارهم»(٤).

ومن الأهمية بمكان القول إن لبنان والدول العربية لم تستجب لنداءات الفلسطينيين المطالبة بتسليحهم وتدريبهم، بل اعتبرت أن الحل الديبلوماسي هو الحل الأفضل لمشكلة فلسطين، وأن بريطانيا لا تزال الدولة الصديقة والقادرة على حل المعضلة الفلسطينية. وانطلاقاً من هذين الاعتبارين، كان رئيس الوزراء اللبناني آنذاك، رياض الصلح، على اتصال ومشاورات دائمة مع الوزير البريطاني المفوض في بيروت. ففي ١٤ كانون الثاني (يناير)، أكد بوسويل، في برقية أرسلها إلى وزارة خارجيته أن رئيس الوزراء اللبناني اتصل به صباحاً وبقي يحادثه ما يزيد على الساعة، وأن معظم الحديث كان عن فلسطين. ومما قاله الوزير البريطاني أيضاً: أن رئيس الوزراء، «في الوقت الحاضر»، كان كرئيس الجمهورية متأثراً جداً من تفكك الحكومات العربية، وقد عبر عن أمله بأن حكومة جلالته لن تبخل ببذل أقصى جهودها، وسريعاً، من أجل السياسة العربية التي هي، في حالتها الراهنة، مهمة لبريطانيا بالقدر نفسه الذي هي فيه مهمة للعرب أنفسهم. ونصح بالتدخل البريطاني، أي أن ترسل بريطانيا ممثلاً لها بحيث يكون عنده قوة اقناع لتوحيد العرب نظراً للأخطار المحدقة بهم حالياً. ويضيف بوسويل أنه أجابه: تأكد بأن جميع ممثلي بريطانيا هم في عمل مستمر(٥).

والجدير بالذكر، أن رياض الصلح ذكر أيضاً بعض الأمور الخطيرة للوزير البريطاني فإضافة إلى تخوفه من تدخل أميركي في المنطقة قال: إن الفرنسيين يشعرون

أنه من المحتمل استخدام وجودهم؛ وذلك بالمشاركة مع الموارنة، بهدف عودتهم إلى منطقة الشرق الأوسط. وخلص إلى الاستنتاج التالي: «لذا فعلى حكومة صاحب الجلالة أن تأخذ المبادرة للقيام بتسوية، لأن جميع الدول العربية، وحتى سوريا نفسها، في حالة يائسة وبحاجة إلى نصيحة في الوضع الحاضر حتى يتبعوها». ويذكر بوسويل ان رياض الصلح أبدى استياءه مرة ثانية، بسبب عدم التعاون الذي يسود السياسة العربية، وأنه في وضع مؤثر جداً، «في هذه اللحظة»، لأن عليه ضغطاً قوياً من رئيس الجمهورية ووزير الخارجية لأن للأخير اتصالات مع اليهود، ويدل على ذلك الاتصال الذي حصل يوم ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨(٦).

والحقيقة أن هذه العوامل التي أشار إليها رئيس الوزراء، سواء على الصعيد اللبناني أو العربي أو الدولي، اضافة إلى الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الأراضي اللبنانية، كانت كلها من جملة العوامل الضاغطة على لبنان للسير وفق مخطط الهدنة الدائمة مع اسرائيل. وعلم، في تلك الفترة، أن الياهو ساسون المختص بالشؤون العربية، والكولونيل يادين، رئيس اركان الحرب الاسرائيلي، تباحثا مع حكومة اسرائيل بشأن المفاوضات مع الدول العربية، وقد وافقت الحكومة الاسرائيلية على ايفاد مندوبين إلى رودوس لاجراء مفاوضات مع لبنـان. وأعلن، في لندن، أن لبنـان قبل الاشتـراك في المفاوضات، كما أن راديو لندن اذاع أن الحكومة الاسرائيلية ارسلت مفاوضين للتفاوض مع لبنان حول قضية الأراضي اللبنانية التي يحتلها اليهود.

مفاوضات سرّية

كان لبنان يفاوض اسرائيل في رودوس، غير أن المسؤولـين اللبنانيـين رفضوا الافصاح عن ذلك، مع أن الصورة الفوتوغرافية التي نشرتها صحيفة «النهار»، نقلاً عن مصادر الامم المتحدة، ارشيف رقم (A.M. 16263)، أكدت صحة خبـر المفاوضـات اللبنانية – الاسرائيلية، وأكدت اجتماع الضباط اللبنانيـين والاسرائيليـين في سيارة عسكرية إسرائيلية عليها شعار الهاغاناه (٧).

هذا، وقد أكد القائد صالح صائب الجبوري أن حسني الزعيم أخبره أنه، منذ ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، بدأ لبنان مفاوضات مع الصهيونيين في الناقورة من أجل عقد الهدنة بينهما(٨). وقد سبق للوزير البريطاني المفوض، في بيروت، ان أكد أن رياض الصلح شجع بعض الحكومات العربية على ابرام اتفاق الهدنة، وأبدى استعداده لتقديم أية خدمة في هذا الصدد. ومما ذكره بوسويل أن رئيس الوزراء اللبناني اخبره بأنه أرسل إلى الحكومة المصرية رسالة تساءل فيها عما اذا كان هناك من عمل مجد يمكن أن يقوم لبنان به للمساعدة في محادثات رودوس. وقد تسلم اجابة شكر من الحكومة المصرية لأن العرض اللبناني كان العرض الوحيد من هذا النوع الذي وصل إلى القاهرة من الدول العربية. ولم تكن هناك امكانية للقيام بأي عمل، في ذلك الوقت، لأن المحادثات جميعها كانت عسكرية. وقد أبرق الصلح إلى نوري السعيد، وتمنى عليه أن يبذل جهده دعماً لوجهة نظر مصر والاردن بغية التوصل إلى سياسة عربية مشتركة(٩).

ويبدو أن حديث الصحافة اللبنانية عن المفاوضات اللبنانية – الاسرائيلية كان يضعف موقف الحكومة والدولة، ولذا بدأت السلطات بملاحقة غسان تويني وشقيقه وليد للقبض عليهما باعتبارهما مسؤولين عن صحيفة «النهار». وبهذه المناسبة، نشر مقال في «النهار»، بدون توقيع، تحت عنوان: «عهد الارهاب في لبنان»، ندد فيه كاتبه بالدولة لأنها تلاحق الأخوين تويني. ومما جاء في المقال: «اننا نريد أن نعلم ما إذا كان هذا العهد هو عهد الاستقلال والدستور، أم عهد الارهاب والتنكيل؟».

حساب التقصير

وفي الوقت الذي كانت فيه المفاوضات اللبنانية – الاسرائيلية قائمة، كان لبنان الرسمي لا يزال يشير إلى جهوده التي يبذلها من أجل نصرة القضية الفلسطينية؛ ففي ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، عقد المجلس النيابي اللبناني جلسة استثنائية تحدث فيها رئيس الوزراء رياض الصلح عن مهمته في باريس من أجل فلسطين، ومما ذكره أنه استطاع، مع الوفود العربية، الحيلولة دون اعتراف هيئة الامم المتحدة باسرائيل كدولة شرعية، ودون نيلها عضويتها. وأشار الصلح إلى ما قـدمه لبنان من أجل فلسطين، وإلى استقباله مئة وعشرين الفا من الفلسطينيين ينفق عليهم عشرة بالمئة من ميزانيته.

وخلال الجلسة، ناقش النواب بيان رئيس الحكومة، ومما قـالة النـائب سامي الصلح: ان الحكومة لم تفِ بوعودها في موضوع الدفاع عن فلسطين، «فالنصر الموعود انقلب إلى احتلال... والاستعداد العسكري تبين أنه غير كائن وغير جدي... إن جميع تصريحاتكم ووعودكم عادت علينا بالخيبة والفشل، لا بفشل الشعب اللبناني الأبي، بل بفشل الحكومات، ومنها انتم الذين تسلمتم مقدراته». واضاف سامي الصلح منتقداً ابن عمه: «ان الطلقات النارية والمسدسات والبنادق، على اختلاف انواعها، بدلاً من أن تطلق في الفضاء ابتهاجاً باستقبالكم وتأييدكم، لو أنها صوبت إلى صدور الاعداء واطلقت في ارض فلسطين لكانت كفيلة بتحقيق آمال الأمة، ولكن سياسة البقاء في الحكم هي التي كانت تملي عليكم تلك التصريحات البعيدة عن الحقيقة».

أما النائب كمال جنبلاط، فاعتبر أن سياسة رياض الصلح هي التي أدت إلى قيام الوطن القومي الصهيوني في فلسطين، ليس هذا فحسب، وإنما أدت أيضاً «لتحضير جميع المقومات والمسببات لقيام الوطن القومي المسيحي في لبنان. تعلمون مثلي أن في لبنان فئة تقول، في الخفاء وفي العلانية، بهذه المبادىء، ويؤسفنا أن سياستكم قد آلت وتؤول حتماً إلى تحقيق هذه المبادىء رغم تصريحاتكم وبياناتكم».

أما النائب بهيج تقي الدين، فقد دافع عن الحكومة وعن الجيش اللبناني رافضا كلام جنبلاط، ومما قاله، «قولوا ما شئتم واتهموا الحكومة بالتقصير... ولكن ليس من حقكم أن تنددوا بجيش لبنان كما نددتم، ولا يحق لنا نحن أن نصور جيش لبنان، ولبنان، كما صورته يا زميلي العزيز... ولم يكن احد يعتقد أن خلاص فلسطين عـلى الجيش اللبناني...»

وأشار النائب رئيف ابي اللمع إلى موقف لبنان فاعتبره غير مسؤول عن كارثة فلسطين، ورأى أن رياض الصلح خدم القضية الفلسطينية، وكان ينتقل من لجنة إلى لجنة، ومن عاصمة إلى عاصمة دفاعاً عن فلسطين، «ولكنه عز علينا أن يكون رياض الصلح، ابن الجهاد وربيب المعتقلات، سار في طريق حرب خاسرة... لم يكن لها من نتيجة سوى ضياع كل فلسطين، تشريد سبعمئة ألف عربي. يمين الله لو وقفت قبل الهدنة الاولى وقفة من وقفاتك الجريئة ورفست الكرسي برجلك ونزلت إلى ساحة الجهاد الشعبي، وصارحت العرب بكلمة الحق لهزت عروشاً وأسقطت وزارات. ونحن اصدقاؤك... نأبى أن يقرأ التاريخ غداً اسم رياض الصلح في معاهدة ضياع فلسطين».

أما النائب سليمان العلي، فقد تعجب كيف أن حكومة الصلح تطلب الثقة من النواب رغم مواقفها السلبية من قضية فلسطين، وراح ينتقد رياض الصلح انتقاداً قاسياً، ومما قاله: ان على رياض الصلح ألاّ يبيع ماضيه بكرسي رئاسة الوزارة، و«كان عليه عندما يقول ويتوعد ويتهدد أن يعمل كما عمل زميله الباجچي. اريده رئيساً للمعارضة لا رئيساً للوزارة، فليأت إلى هنا لنقول له: اننا لسنا طلاب وزارة، وانني أول جندي وراءه، إذا كان لا يزال رياض الصلح الذي اعرفه لا رياض الصلح الذي يبيع الدنيا والآخرة بهذه الكرسي»(١٠).

وهكذا نلاحظ أن جلسة الثقة تحولت، برمتها، من مناقشة للبيان الوزاري إلى مناقشة لموقف لبنان الرسمي من قضية فلسطين، خاصة وأن رياض الصلح، المتقدم بالبيان المذكور إلى المجلس النيابي طالباً منه الثقة، كان رئيساً للوزراء إبان حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، وقبلها، وبعدها. ونلاحظ أيضاً أنه رغم الانقسامات في الرأي بين النواب، فقد تبين أن هناك اجماعاً على تقصير لبنان ازاء قضية فلسطين.

اتفاقات الهدنة

ورغم هذا الواقع اللبناني، بدأت المساعي لاجراء مفاوضات علنية بين لبنان والصهيونيين، بعد أن مُهد لها بمفاوضات سرية سابقة. ففي ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، وردت برقية مستعجلة من الوسيط الدولي «رالف بونش» (R. Ponche) دعا فيها الدول العربية جميعها إلى اجراء مفاوضات الهدنة، فأجرى لبنان سلسلة اتصالات مع الدول العربية للاطلاع على مواقفها. وفي ٤ شباط (فبراير)، وصل إلى بيروت السيد «ستافرو بولو» (Stavro Poulo) مندوباً عن الوسيط الدولي ليطلع الحكومة اللبنانية على سير المفاوضات في رودوس؛ وغايته، كما يقول الرئيس بشارة الخوري: «أن يشجعنا ويشجع الدول الشقيقة على قبول مباحثات الهدنة»(١١).

هذا، وقد اجتمع مندوب الوسيط الدولي برئيس الوزراء رياض الصلح الذي اطلع منه على مجرى مباحثات الهدنة، وأوضح المندوب أن دعوة الدول العربية الاخرى إلى مفاوضات رودوس لن توجه إليها إلا بعد أن يطمئن الوسيط إلى أن الحكومات المذكورة ستلبي الدعوة. ولم تعط الحكومة اللبنانية موقفا علنيا لمندوب الوسيط الدولي، منتظرة

نتيجة الاتصالات التي كانت تجريها مع الرئيس السوري شكري القوتلي والدول العربية الاخرى، غير أن الاتصالات التي اجريت مع وزير لبنان المفوض في القاهرة، اظهرت أن خطى المفاوضات المصرية – الاسرائيلية كانت لا تزال تتعثر.

وقد أشار الوزير البريطاني المفوض في بيروت إلى موضوعي المفاوضات والهدنة، فرأى أن دعوة الوسيط الدولي سببت ارتباكا للحكومة اللبنانية، ولذا فقد ناقشت الحكومة الأمر في اجتماع ضم رئيسي الوزراء اللبناني والسوري في ٥ شباط (فبراير) ١٩٤٩، وكان قرارهما يقضي بانتظار نتائج المحادثات الاسرائيلية – المصرية؛ إذ أنهما على ضوئها يقرران طبيعة اجابتهما، وقد أعلم ستافروبولو، نائب الوسيط الدولي، الذي كان، وقتئذٍ، في بيروت. ويضيف الوزير البريطاني أنه، بعد التوقيع على معاهدة الهدنة الاسرائيلية – المصرية، بدأت مشكلة المفاوضات الاسرائيلية – اللبنانية التي فتحت بواسطة الجنرال ريلي (Riley) الذي سبق أن وصل بيروت في ٢٤ كانون الثاني (يناير)(١٢). وبعد مدة وجيزة، بدأت المحادثات بالفعل، ويقول بشارة الخوري عن ذلك: «أجزنا للقيادة العسكرية، بعد هذا التأخير، أن تجتمع، في رأس الناقورة، بالقيادة الصهيونية بحضور ممثلي الامم المتحدة؛ وذلك لعدم قطع الاتصال...»(١٣)

وفي ١٨ شباط (فبراير)، وصلت إلى بيروت لجنة التوفيق الدولية التي سبق أن عينتها الجمعية العامة للامم المتحدة، وقد عبر رئيس الجمهورية للجنة عن موقف لبنان الذي يتلخص بما يلي: ان تدويل مدينة القدس، والبت في مشكلة اللاجئين من شأنهما التخفيف من حدة الازمة، وعبر وزير الخارجية عن الموقف نفسه وطالب باعادة اللاجئين إلى ديارهم. وارسل لبنان بموقفه هذا إلى الدول العربية وإلى وزير لبنان المفوض في العراق، فجاء الرد إلى الخارجية اللبنانية: «ان خارجية العراق استغربت قبولكم بدولية القدس مهما كانت البواعث، وتقول أنها ابلغت لجنة التوفيق والحكومات اصرارها على عروبة المدينة قديمها وجديدها وضواحيها»(١٤).

وفي ٢٤ شباط (فبراير)، ورد نبأ رسمي عن توقيع المصريين والاسرائيليين في رودوس، على اتفاق هدنة دائمة بدلاً من وقف القتال، وقد كان للنبأ اهمية كبرى وشأنه العاجل في تشجيع الدول العربية الأخرى على الاقتداء بمصر على حد قول الرئيس بشارة الخوري. وكان لبنان في عداد الدول العربية التي باشرت المفاوضات مع الاسرائيليين في منطقة الناقورة في جنوب لبنان؛ وذلك ابتداء من أول آذار (مارس) رغم استمرار التعديات الاسرائيلية على القرى الجنوبية ومنها قرية البستان. ويبدو أن هذه الاعتداءات لم تكن سوى اسلوب للضغط على لبنان للتعجيل في المفاوضات. هذا، وقد اشترك في مفاوضات الناقورة عن الجانب اللبناني كل من: الديبلوماسي محمد علي حمادة، مستشاراً؛ منح راسي، مترجماً؛ انيس صالح، مستشاراً حقوقياً. اما العسكريون فهم: المقدم توفيق سالم والنقيب جوزف حرب، بينما مثل اسرائيل الكولونيل مردخاي ماكليف.

ويلاحظ، في هذه الفترة، أن تحركا طائفيا في لبنان بدأ يلعب دورا على ساحة السياسة العربية، ذلك أن كميل شمعون والكتلة الوطنية الإدّية والمطران اغناطيوس مبارك

بدأوا ينشطون، محليا وعربيا ودوليا، لجعل مدينة القدس «متصرفية مسيحية» لها استقلالها الذاتي بحيث يؤلف المسيحيون فيها ٨٠٪؛ وذلك بحجة تخليصها من براثن الصهيونية. وقد اظهر الملك عبد الله موافقته على هذا المشروع(١٥).

وفي صدد الممارسات والأساليب الطائفية في لبنان، تحدّث انطون سعاده، في آذار (مارس) ١٩٤٩، عن العلاقة الصهيونية - الطائفية متعجبا من «أعمال العقلية الانعزالية في لبنان المؤسسة في تفكير الدولة الدينية. فهناك ترحيب هائل بغفلته بقيام الدولة اليهودية إلى جانب الدولة المسيحية التي لا تزال تراود افكار الفئة الرجعية الانعزالية وتتردد في أحلامها». أما فيما يختص بالعلاقة الكتائبية - الصهيونية، فقد رأى سعاده أن الكتائب تعمل بكل قواها على جمع القوى الطائفية حول فكرة الدولة الدينية القائمة على اساس التفاهم مع اسرائيل وضم لبنان إلى املاكها، ومن ثم تربية الموارنة في احضان اسرائيل لانقاذهم من المسلمين «الذين لا يمكن العيش معهم»(١٦).

وفي الوقت الذي كانت تسير فيه المساعي الطائفية جنبا إلى جنب مع المساعي الصهيونية، وفي الوقت الذي كانت فيه النشرات الصهيونية لا تزال توزع لدى بعض الفئات اللبنانية، انتهت المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٩، وتم التوقيع على اتفاقية الهدنة(١٧). وفي ٣ نيسان (ابريل)، وقعت الاتفاقية الاردنية - الاسرائيلية، وفي ٢٠ تموز (يوليو) وقعت الاتفاقية السورية - الاسرائيلية. وكانت النتيجة الاولى لاتفاقات الهدنة العربية - الاسرائيلية هي الاعتراف باسرائيل كواقع قائم في المنطقة العربية، أما النتيجة الثانية فكانت استرخاء الجيوش العربية، وحل جيش الانقاذ بأمر من جامعة الدول العربية ذاتها، وتصفية اموال هذا الجيش واعطاء كل دولة نصيبها وفق ما يرى رئيس الوزراء المصري(١٨).

ومن الملاحظ أنه منذ أن وقع لبنان اتفاقية الهدنة خرج من معسكر المجابهة معتمدا، لدرء الخطر الاسرائيلي، على الضمانات الدولية وليس على القوة الذاتية، وكان أصحاب هذا الخط يجدون في النقاط التالية مبرّراً لهم:

١ - إن مرحلة ما بعد حرب ١٩٤٨ هي مرحلة دفاع لا هجوم.

٢ - إن بناء جيوش كبيرة في دول العالم الثالث، وعدم تحديد هدف استراتيجي واضح، يجعل هذه الجيوش تعيش حالة عطالة تامة تدفعها إلى التدخل في سياسة الدولة ومحاولة لعب دور مؤثر في تخطيط هذه السياسة.

٣ - العمل على حماية الوطن بالاسلوب الأقل تكلفة، فالضمانات الدولية، انطلاقا من هذا الأساس، أقل تكلفة وأفضل.

٤ - إن اسرائيل دولة قوية عسكريا، وإن بناء القوات المسلحة اللبنانية لن يبدل موازين القوى لصالح العرب(١٩).

وفي خضم هذه التطورات، ادعى المسؤولون الاسرائيليون أنه بتوقيع الدول العربية على اتفاقيات الهدنة لم يعد لها الحق في الادعاء بوجود حالة حرب مع اسرائيل، وكانوا

يهدفون ، من وراء ذلك، إلى ارغام الدول العربية على القبول بسلام دائم على أساس الأمر الواقع، لا سيما وإن القوى الدولية الكبرى سعت للاعتراف باسرائيل كعضو في الامم المتحدة. ولذا ففي ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٩، ابرقت وزارة الخارجية اللبنانية إلى مفوضياتها في الخارج تعلمهم أن شارل مالك، مندوب لبنان في الامم المتحدة، يقول: «إن قبول اسرائيل في الامم المتحدة هو اكيد الآن، وأن لدينا آخر فرصة للضغط على اسرائيل بشأن القدس واللاجئين، وإن هناك استعداداً لدى بعض الوفود، وخاصة اللاتينية منها، لأن تجعل دخول اسرائيل مشروطاً بقبولها مشروع تدويل القدس وربما ايضاً قبولها ارجاع اللاجئين». ورأى مالك أن على الدول العربية أن تتفق على طلب تدويل القدس «لكي نكسب مساعدة الدول التي تهمها هذه المسألة فننال منهاالتأييد بعودة اللاجئين فاذا لم نمش على هذه الخطة الواقعية افلتت منا القضية»[٢٠].

وفي ١١ أيار (مايو) ١٩٤٩، تحقق ما توقعه المندوب اللبناني وقبلت اسـرائيل، بتوصية من مجلس الأمن، كعضو في الامم المتحدة، ورفع علمها بين العلمين اللبناني والعراقي، وقررت جمعية الأمم: «أن اسرائيل دولة محبة للسلام راضية بالالتزامات الواردة في الميثاق، قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة في ذلك»[٢١]. وبمناسبة قبول اسرائيل في الامم المتحدة، ذكر بوسويل، في تقرير أيار (مايو)، أن شارل مالك كان واحداً من قادة معارضة قبول اسرائيل في الأمم المتحدة. أما الرأي العام اللبناني فلم يثر اعلان القرار شعوره؛ وذلك لأنه كان قراراً منتظراً بالنسبة إليه. وكان معظم اللبنانيين يدركون، يضيف بوسويل، أن نجاح الاسرائيليـين ناتـج عن تفرق العـرب في كل قضية[٢٢].

والجدير بالذكر، انه بعد قبول اسرائيل كعضو في الأمم المتحدة انتعشت بعض الفئات اللبنانية المؤيدة للوجود الصهيوني في المنطقة، فبعد يومين فقط من إعلان القبول، ظهرت وثيقة صادرة في ١٣ أيار (مايو) ١٩٤٩ عن منفذية عكا التابعة للقوميين السوريين تثبت تعامل منظمة الكتائب والمطران اغناطيوس مبارك مع اسرائيل لقلب نظام الحكم في لبنان وانشاء الوطن القومي المسيحي. وقد ارسل محمد جميل يونس، منفذ عام عكا، رسالة إلى انطون سعاده قال فيها: «إن منظمة «الفالانج» اللبنانية والمطران اغناطيوس مبارك على اتصال ومفاوضة مع اسرائيل لقلب الحكم وانشاء الوطن المسيحي واضطهاد الفئات (الطوائف) الأخرى. وقد اطلعت من مواطنـين على كتب تـوصية من المطـران مبارك لاسرائيل، وسأحاول الحصول على نسخ منها»[٢٣].

ومن الثابت أن العلاقات المارونية الطائفية مع القوى الصهيونية قديمة العهد، ولعل مواقف المطران اغناطيوس مبارك ومذكراته كفيلة وحدها بتأكيد الاتصالات الجديدة مع اسرائيل. ولم يكن انشاء الدولة العبرية سنة ١٩٤٨، وقبولها عضواً في الامم المتحدة سنة ١٩٤٩، في حقيقة الأمر، سوى تكريس للتطلعات السياسية الصهيونية والطائفية اللبنانية معاً، وهو ايضا انتصار لتيار اغناطيوس مبارك السياسي.

وفي الوقت الذي كان الموقف اللبناني والعربي فيه حرجاً ومتأزماً، كانت بعض

الفئات اللبنانية، على الحدود الجنوبية، تتعامل مع الاسرائيليين، وقد بدأ سكان العديسة والخيام والطيبة وبنت جبيل بتهريب الماشية واللحوم إلى الاسرائيليين، فما كان من الدولة إلا أن بدأت باعتقال المهربين ومصادرة البضاعة(٢٤). كما تلقت وزارة الخارجية اللبنانية تقريراً من وزارة الخارجية السورية تضمن قضايا تهريب المواد الغذائية، والرجال أيضا، إلى فلسطين، وجاء فيه أن بعض سكان القرى اللبنانية المتاخمة للحدود الفلسطينية يهربون إلى اسرائيل لمساعدة الصهيونيين. واضاف التقرير أن سوريا اتخذت تدابير عسكرية صارمة على حدودها منعا لظهور عمليات مشابهة، وطلبت الخارجية السورية تزويدها بنسخة من تدابير الحكومة اللبنانية «لقمع هذه العمليات التي تهدد كيان البلدين وتغذي العدو المشترك»(٢٥).

محاولة التغيير

وفي حزيران (يونيو) ١٩٤٩، شهد لبنان تطورات سياسية وعسكرية قام بها الحزب القومي السوري ضد الدولة، فقد دعا انطون سعاده القوميين للانتفاضة القومية لتسلم الحكم، وهاجم الحكومة لاعتقالها خمسمئة قومي اجتماعي. واعتبر سعاده أن سبب اقدام الحكومة اللبنانية على عملية الاعتقال إنما يعود لانقاذ معنوياتها المحطمة بعد خزي فلسطين وعار الهدنة والاتفاق مع اليهود، ولمحاولة عقدها اتفاقية تجارية مع الدولة اليهودية. ويضيف سعاده مهاجماً الحكومة والكتائب والكتلة الوطنية فيقول: «يظهر أن الحكومة والتشكيلة المدعوة الكتائب والكتلة الطائفية الأخرى المدعوة الوطنية، قد استاءت من تصريح الزعيم في اجتماع برج البراجنة بأن الحزب القومي الاجتماعي يعد جيشا لاسترجاع فلسطين، فلم يبق امامها غير اعلان الحرب على الحزب القومي الاجتماعي ارضاء لليهود... إنها المحاولة الأخيرة للتغرير بالطائفة المارونية في تكتل انعزالي طائفي مخالف للروح السورية القومية الأصيلة»(٢٦).

ولم تلبث الدولة طويلاً كي تبدأ برد التهم الموجهة ضدها من انطون سعاده، فبدأت بمحاكمة القوميين المعتقلين، ووجه يوسف شربل، النائب العام الاستئنافي، في ١٩ حزيران (يونيو) مذكرة عن قضية الحزب القومي إلى رئيس الحكومة، وزير العدلية، آنذاك، رياض الصلح، ادعى فيها تعامل القوميين مع اسرائيل ومحاولتهم استلام الحكم ومناوأة حسني الزعيم، رئيس الدولة السورية.

ومما يسترعي الانتباه في مذكرة النائب العام الاستئنافي بعض الملاحظات ومنها الملاحظتان التاليتان:

١ - تبين من مذكرة النائب العام أن الدولة اللبنانية كانت تتعمد تأليب حسني الزعيم علىانطون سعاده، وقد استخدم هذا التأليب اكثر من مرة في المذكرة المشار إليها، ذلك لأن سعاده كان قد التجأ إلى سوريا هرباً من الاعتقال. وكان الهدف من هذا التأليب احداث الشقة بين حسني الزعيم وانطون سعاده، والعمل على تسلم السلطات اللبنانية سعاده، وهذا ما حدث فعلاً بعد فترة قصيرة.

٢ – إن الرسالة – الوثيقة المرسلة من محمد جميل يونس، منفذ عام عكا، إلى انطون سعاده في ١٣ أيار (مايو) ١٩٤٩، لا تثبت، بأي حال من الأحوال، اتصال انطون سعاده بالاسرائيليين، بل هي تشير صراحة إلى اتصال منظمة الكتائب والمطران مبارك باسرائيل. وكان النائب العام الاستئنافي قد اعتمد على هذه المذكرة في اتهامه ضد القوميين.

هذا، وقد نفى انطون سعاده الاتهامات الموجهة ضده وضد حزبه ومما قاله: «فإنني اتحدى رئيس الحكومة المتهادنة مع اليهود أن يعطي للنشر الوثائق المزعومة، فإذا كانت لدى الحكومة وثائق في صدد الاتصال باليهود، فانها ولا شك وثائق مشرفة للحزب ومخزية للمتحكمين في رقاب الشعب اللبناني وللطائفيين الذين نملك وثائق عديدة على اتصالاتهم واتصالات جميع الرجعيين والنفعيين باليهود، من بيع اراضٍ إلى بيع خطط سياسية في الحكم تسهل الانتشار اليهودي ومطامع اليهود في التسلط على جنسنا وعلى بلادنا المحبوبة»(٢٧).

وبالرغم من ادعاءات الحكومة اللبنانية ضد القوميين، وبالرغم من محاولتها استمالة حسني الزعيم، تشير الحقيقة إلى عكس ذلك، فقد أكد الوزير البريطاني المفوض في بيروت بوسويل في تقرير سري، في حزيران (يونيو) ١٩٤٩، أن رئيس الوزراء اللبناني اجتمع به، وأخبره أن حسني الزعيم نفسه يقف وراء مؤامرة انطون سعاده(٢٨). وبذلك يمكن الكشف عن حقيقة هامة مفادها أن اتهامات الدولة اللبنانية العلنية للحزب القومي بالتعامل مع اسرائيل لم تكن إلا لتأليب الرأيين العامّين اللبناني والعربي ضده، ومن ثم لتأليب حسني الزعيم ضده أيضاً. ونتيجة لاتفاق سري عقد في أواخر حزيران (يونيو)، بين الرئيس بشارة الخوري والرئيس حسني الزعيم تم تسليم انطون سعادة إلى السلطات اللبنانية التي أمرت السلطات القضائية باصدار حكم الاعدام ضده، وهذا ما حدث في فجر التاسع من تموز (يوليو) ١٩٤٩.

والأمر الهام الذي لا بد من أن نذكره، بصدد محاولة القوميين محاربة السلطة اللبنانية، هو أن العديد من الفلسطينيين اللاجئين كانوا قد اشتركوا في تلك المحاولة مع بقية القوميين. واهمية اشتراك الفلسطينيين في تلك العملية تتمثل بشعورهم بأن لبنان على غرار بقية الدول العربية كان مسؤولاً عن نكبة فلسطين، كما أن بعض الممارسات الرسمية بحقهم، كانت كلها مبررات لاشتراكهم في عملية التغيير ليس في لبنان فحسب، وإنما في جميع الدول العربية.

وفي الوقت الذي كانت الدولة فيه تكيل اتهاماتها للقوميين، كان التعامل الرسمي مع الاسرائيليين قد صار واضحا، وكان التغاضي عن الممارسات الصهيونية في جنوب لبنان قد بات أوضح. فقد استمرت الحكومة اللبنانية في عدم اتخاذ وسائل رادعة ضد عمليات التهريب التي كانت تتم من لبنان إلى اسرائيل؛ وعلى سبيل المثال فإن اليهودي داوود محفرة كان أحد أفراد عصابة لتهريب اليهود من بيروت إلى فلسطين. وقد سبق أن حوكم اربع مرات بالتهمة نفسها، وكان في كل مرة يطلق سراحه بسرعة(٢٩). كما أن القوات

الاسرائيلية كانت تتوغل داخل الأراضي اللبنانية فتعتقل الشبان اللبنانيين وتقتلهم، على غرار ما جرى في قرية يارون ، ثم تشترط على الأهالي تقديم المواد الغذائية والأطعمة(٣٠).

وتحت عنوان «مرجع كبير يسهل لصهيوني العودة إلى لبنان والعمل فيه رغم معارضة دوائر الأمن العام»، ذكرت صحيفة «النهار» خبراً يفيد أن اليهودي جوزف تراكان طلب تأشيرة دخول إلى لبنان، فرفضت مديرية الأمن العام إعطاءه التأشيرة «إلا أن مرجعا رسميا، طالما تغنىّ بعروبة فلسطين، طلب إلى المديرية أن تكف عن مضايقة المتعهد المذكور بحيث يظفر بالتأشيرة، فاضطرت المديرية إلى التراجع، ونال تراكان التأشيرة ووصل إلى بيروت منذ ١٦ يوما حيث باشر اعماله كالعادة»(٣١). غير أن الأمر الملاحظ، أنه في نهاية سنة ١٩٤٩، شهد الموقف اللبناني الرسمي تحولاً ملحوظاً من عمليات تهريب اليهود إلى فلسطين؛ فبعد أن كانت تلك العمليات تتم سراً، أو بالتواطؤ، بدأت السلطات اللبنانية تسمح علناً، بانتقال اليهود من لبنان إلى اسرائيل. ولذا فقد سمحت الحكومة لثلاثين عائلة يهودية بمغادرة الأراضي اللبنانية، فسافروا بطريق البر ورافقتهم قوات الدرك إلى الحدود حيث جرى تسليمهم إلى لجنة الهدنة الاسرائيلية(٣٢).

ومن الأهمية بمكان القول أن الاستياء الشعبي لوحظ، في هذه الفترة، ضد الممارسات الرسمية اللبنانية، كما أن المعارضة النيابية حجبت ثقتها عن الحكومة الجديدة زاعمة أن السبب في حجب الثقة يعود إلى موقف لبنان من القضية الفلسطينية. ففي ١٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٩، ناقش النواب البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الجديدة، فأوضح النائب المعارض كميل شمعون موقف المعارضة بقوله: «... أن تلجأ الوزارة إلى بحث قضية فلسطين مرة اخرى، وما تواجهه الدول العربية من انشاء حكومة صهيونية على حدودها، فهي المسؤولة عن هذا الاهمال وعن خسارة هذه الجولة، وهي تتألف من اكثرية اشخاص يحملون مسؤولية هزيمة فلسطين، وبالتالي قيام دولة صهيونية، وهذا ما يحملنا على حجب الثقة عن هذه الحكومة». فما كان من رياض الصلح إلا أن دافع عن نفسه بقوله: «... أما بشأن فلسطين فإنني استمعت إلى مناقشات برلمانات عربية اخرى، فلم أسمع احداً من نوابها يحمل حكومته تبعة الفشل».. ثم تساءل الصلح: فلماذا يأتي نواب لبنانيون يحملون الحكومة اللبنانية تبعة فشل الجميع، والتاريخ يشهد أن لبنان قام بقسطه من العمل المشترك(٣٣). وبالرغم من أن الحكومة اللبنانية تعتبر مقصرة في قضية فلسطين على غرار بقية الدول العربية، غير أن عقدة الوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية كانت تتحكم بالنائب المعارض كميل شمعون الذي اشتدت معارضته بعد سنة ١٩٤٨، لا سيما بعد تجديد ولاية الرئيس بشارة الخوري، وبالرغم من أن كتلة المعارضة النيابية حجبت الثقة، غير أن الحكومة استطاعت نيلها من الأكثرية النيابية الموالية للحكم.

خاتمة

ويمكن أن نستخلص، في ختام هذه الدراسة، بعض النتائج التي نوردها كما يلي:

١ – استمرار ارتباط لبنان، بعد نكبة سنة ١٩٤٨، بالسياسة البريطانية رغم مسؤولية هذه السياسة عن احداث فلسطين.

٢ – إن سيطرة الصهيونيين على فلسطين لم تؤد إلى وقف تطلعاتهم نحو لبنان، بل تزايدت التعديات الصهيونية على قرى جنوب لبنان بهدف التوسع، وممارسة الضغوط والارهاب على الحكم اللبناني.

٣ – إن الحكومة اللبنانية، على غرار الحكومات العربية، لم تستجب سنة ١٩٤٩ لنداءات الفلسطينيين المطالبة بإعادة تسليحهم وتدريبهم من أجل المشاركة في تحرير فلسطين، بل رأت أن حل المشكلة الفلسطينية يكمن في الأساليب الديبلوماسية.

٤ – اظهر الحكم اللبناني امتعاضا وتضايقا من تفكك الدول العربية وضعفها، مع العلم بأنه كان من الأولى به أن يمتعض ويتضايق من ضعفه، وتناحر قياداته، وتفكك قواه السياسية التي كان لها اثر سلبي في نتائج حرب فلسطين.

٥ – تبين أن المفاوضات اللبنانية – الاسرائيلية ابتدأت منذ فترة مبكرة، سواء في باريس أو في لبنان، غير أن لبنان رفض الاعلان عن ذلك إلا بعد توقيع اتفاقية هدنة مصر – اسرائيل.

٦ – تبين، أيضا، أنه بعد قيام اسرائيل، استمرت مساعي الفئات الطائفية اللبنانية مع القوى الاسرائيلية لانشاء الوطن القومي المسيحي.

٧ – تعدُّ مشاركة الفلسطينيين للقوميين السوريين في أحداث حزيران (يونيو) ١٩٤٩، تعبيراً عن شعورهم بمسؤولية لبنان والأنظمة العربية عن نكبة فلسطين، وبدافع آمالهم بان تغيير الأنظمة العربية ربما يؤدي إلى تغيير وجهة الصراع العربي – الاسرائيلي، وبالتالي امكانية العودة إلى ديارهم.

٨ – تبين أن هناك استياء شعبيا ونيابيا ضد الحكم اللبناني بعد سنة ١٩٤٨، ورغم ذلك فقد استمر بشارة الخوري ورياض الصلح في سدة الحكم، ومع أن تغييرات اساسية طرأت على بعض الحكومات العربية الأخرى.

---

(١) H. Boswall to F.O 1 Janu. 1949, No.E42, in F.O. 371/75330/31,
من وثائق وزارة الخارجية البريطانية الموجودة في (P.R.O.) وهي تنشر للمرة الأولى.

(٢) النهار (بيروت)، ١٩٤٩/١/٥.

(٣) المصدر نفسه، ١٩٤٩/١/٦.

(٤) المصدر نفسه، ١٩٤٩/١/٢١.

(٥) H. Boswall to F.O. 14 Janu. 1949, No.E715, in F.O. 371/75330/31.

(٦) H. Boswal to F.O. 14 Janu. 1949, *Ibid.*

(٧) النهار، ٢٠ و١٩٤٩/١/٢١.

(٨) صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، بيروت: بلا دار نشر، ١٩٧٠، ص٣٨٣.

(٩) Boswall to F.O. 14 Janu. 1949, مصدر سبق ذكره.

(١٠) محاضر مجلس النواب اللبناني لعام

١٩٤٩، من محضر الجلسة الاستثنائية الاولى، ١٩٤٩/١/٢٠.

(١١) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، الجزء الثالث، درعون حريصا (لبنان): منشورات اوراق لبنانية، ١٩٦١، ص١٩٦.

(١٢) Boswall to F.O. 28 Feb. 1949, **مصدر سبق ذكره**.

(١٣) الخوري، **مصدر سبق ذكره**، ص١٩٢.

(١٤) عوني عبد الهادي، **اوراق خاصة** (إعداد د. خيرية قاسمية)، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت ف.، ١٩٧٤، ص١٦٣.

(١٥) **النهار**، ١٩٤٩/٣/٢.

(١٦) انطون سعاده، **مراحل المسألة الفلسطينية ١٩٢١-١٩٤٩**، منشورات عمدة الثقافة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، آذار (مارس) ١٩٧٧، ص١١٢.

(١٧) انظر نص اتفاقية الهدنة اللبنانية - الاسرائيلية في: **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٥٠**، القاهرة: منشورات جامعة الدول العربية، ١٩٧٤، ص٥١٨ - ٥٣٠.

(١٨) **مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية**، القاهرة: منشورات جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٥٢، الجزء السادس، ق ٢٥٨، د١١، ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٩.

(١٩) المقدم الهيثم الأيوبي، **الرد الحاسم في جنوب لبنان**، نقلاً عن **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٣، آذار (مارس) ١٩٧٥، ص ٥ - ٦.

(٢٠) برقية وزير الخارجية اللبناني (بيروت) إلى مفوضي لبنان في القاهرة وبغداد، في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٩، من وثائق ارشيف النهار، بلا تصنيف.

(٢١) Resolution No. 273/S. 3/S. 207/11 May 1949. نقلاً عن:

United Nations Resolution on Palestine and the Arab-Isreali conflict 1947-1974, p.18. Editor: O. Tomch. (I. P.S. and C.R.D.) Beirut, Abu Dhabi: 1975.

(٢٢) Boswall to F.O. 30 May 1949, No. E7778, in F.O. 371/75318/88.

(٢٣) من رسالة محمد جميل يونس (عكا) إلى انطون سعاده (بيروت) في ١٣ أيار (مايو) ١٩٤٩، نقلاً عن **قضية الحزب القومي**، بيروت: منشورات وزارة الأنباء اللبنانية، ١٩٤٩، الوثيقة رقم ١٧٣، ص١٧٣ - ١٧٤.

(٢٤) **النهار**، ١٩٤٩/٥/٢٦.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ١٩٤٩/٦/٨.

(٢٦) من بيان انطون سعاده في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٩، وهو ينشر للمرة الاولى بعد أن تعرض للمراقبة يومذاك، انظر: انطون سعاده، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤٣.

(٢٧) **النهار**، ١٩٤٩/٦/٢٣، نقلاً عن صحيفة العلم (دمشق)، ١٩٤٩/٦/٢١؛ انطون سعاده، **مصدر سبق ذكره**، ص١٥٢ - ١٥٣.

(٢٨) Boswall to F.O. 30 Jun. 1949, No. E 9483, in F.O. 371/75318/88; *Bailey to The Commonwealth Governement*, 25 July 1949, No. E 8852, in F.O. 371/75320/88.

(٢٩) **النهار**، ١٩٤٩/٨/٢٥.

(٣٠) **الحياة** (بيروت)، ١٩٤٩/٩/٤.

(٣١) **النهار**، ١٩٤٩/١١/١٣.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ١٩٤٩/١٢/٨.

تقـارير

ملتقى الشقيف الشعري، كان من أفضل الملتقيات، لولا بعض المثالب...

حين يفقد الفنان، الشاعر، نفسه. يُفرغ من داخل، يسلمها لألف شيطان مـريد، رفـاهاً كـان أو استقراراً، أو استنامة لأنظمة ومؤسسات، هي أصلاً ليست مع منطلقاته، ينحسر كل شيء، حتى فنه، ويصاب بالعجمة...

ثمة من يقول لا تخلطوا بين الفن وصاحبه. قد يكون هذا صحيحا، على لغة الأقدمين «لكلٍّ وجه صحيح». الا ان، ما لا مندوحة عن قوله، ان الفصل الحاد نقديا بين الفنان وانسانيته، هو أيضا خطأ فاحش. فثمة ارتباط أكثر من عضوي، بين الفن، كفن، وبين ذات الفنان، انسانيته...

ولقد كان الملتقى الشعري الاخير، «ملتقى قلعة الشقيف» الذي أقيم بمناسبة الذكرى السادسة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية، خير دليل على ما نقول.

لماذا قلعة الشقيف؟

في مرحلة الانهيارات الدائمة، والاستسلامات، وشيوع الزيف، وغياب الحقائق الواضحة المجلوة... تجيء قلعة الشقيف، كعلامة بارزة ومميزة، في بؤس المرحلة، ونحن أحوج ما نكون، إلى النماذج، إلى ما يؤكد حقيقة أن الشعوب هي المنتصرة في النهاية.

وقلعة الشقيف، ابان السنوات المنصرمة، مما سمي جوازاً بالحرب اللبنانية، تقف شامخة، بين عشرات، وربما مئات الانهيارات الحاصلة في هذه المرحلة، حقيقة ناصعة، كالثلوج التي تجلل هامتها، وأمواج الغمام، التي تلفعها، تلتاث حول هامتها ليل نهار...

فعبر هذه السنوات، تصدى النفر القليل، إلى العدد الكثير، ومني العدو فيها بانكسارات عـدة. وانداحت من حول سفوحها، الألوية المعادية، المحمولة منها وغير المحمولة، أمام صمود فرسان القلعة من مقاتلي القوات المشتركة...

هذه القلعة، التي ما استسلمت، على امتداد تاريخنا الطويل، والذي يبدو أنه يعود لأيام الرومان وليس إلى أيام الصليبيين فقط، لمجتاح. وفي كل مرة دخلها فاتح جديد، صديقا كان أم عدواً، لم يدخلها إلا مفاوضاً وبشروط المدافعين عنها.

أجل انها القلعة التي ما أحنت رأسها لمجتاح. نعرف انها أيضا، في مرات كثيرة عبر تاريخها الطويل، كانت تابعة لصفد، وأحيانا العكس، وكانوا يسمونها بلاد الشقيف.

يقول عنها الاخ أبو عمار: «انها القلعة التي نصرت صلاح الدين. ومامن مرة كنت مشتبكا مع العدو، ونظرت اليها، إلا ومني بالخسران، وخرجنا من المعركة ظافرين. انني أتفاعل بهذه القلعة وهي تحتل مكانة خاصة في نفسي»... من هنا، جاءت تسمية الملتقى الشعري بـ«ملتقى قلعة الشقيف».

لن ندخل في التفاصيل أكثر (هناك رواية تاريخية يعدها الزميل كاتب المقال حاليا باسم فارس قلعة الشقيف. سيورد فيها كل ما له علاقة بها منذ القدم وحتى الوقت الراهن).

مع الملتقى

بشكل عام، ودون الدخول في التفصيلات، كان الملتقى ناجحا، وهو على الأقل، أفضل من أكثر الملتقيات التي تذكر، والتي كانت ترعاها دول أو أنظمة ومؤسسات، ربما كان السبب في ذلك أن الشاعر العربي، لا يزال يجد ما يقوله وما تزال تشده الثورة الفلسطينية، وربما هي الشيء الوحيد الذي يشده في دنيانا الواسعة. فيها يتنفس بعمق، برغم حسابات العودة إلى حيث أتى. ومنها يستمد نفساً جديداً، ورفقاً جديداً، لمتابعة رحلـة الشعر والنضال.

تغيب عن الملتقى ولاسباب متعددة بعض من كان يفترض فيهم أن يحضروه، بعضهم حفظاً لماء الوجه، ونقدر لهم ذلك، نعني الشعراء الذين أسلموا قيادهم لأكثر من جهة، ففضلوا عدم الوقوف على منبر مناضل كما هو مفترض. ومعظم الأسباب الأخرى كانت قمعية. (البرقية الوحيدة التي وصلت إلى الملتقى وقرئت كانت من الشاعر المغربي عبداللطيف اللعبي. يقول فيها انه لم يتمكن من الحصول على جواز سفر) هل نترحم على الرجعية، التي لا يزال الشاعر يستطيع ان يرسل ببرقية احتجاج من عندها على منع سفره؟!...

العدد الذي شارك كان كبيراً على أية حال، الا اننا لن نعرض إلا مساهمة عدد منهم.

في اليوم الأول، وفي قاعة اليونسكو، بدأ الشاعر المصري أمل دنقل، والذي يفترض انه واحد من ثلاثة، من شعراء الحداثة في مصر، الذين لم يسلموا الدفة إلى أكثر من تيار، هذا ما يفترض على الأقل، وهكذا جاء، ليقول:

لا تصالح ولو منحوك الذهب.
لاتصالح، ولو توجوك بتاج الامارة...

كانت قصيدته طيبة، وكان القاؤه كذلك. الا أننا، لسبب أو لآخر، افتقدنا فيه، أمل دنقل، الصارخ وربما العنيف إلى حد الشراسة، كان كمن يسير بين الألغام، ونغض الطرف عن هذا الفقد، لانه عائد إلى بلده هو الآخر...

سليمان العيسى، كان يبدو عليه تعب السنين. لم ينس كعادته لواء اسكندرون. وكانت مقدمته النثرية التي مهد بها لقصيدته، أجمل ما في القصيدة. قال ما معناه: هناك اسم ربما أصبح منسيا. اسمحوا لي أن أذكركم به، انه لواء اسكندرون. ومازج بطريقة جميلة ولبقة، بين اسكندرون وفلسطين. الا أنه لم يستطع أن يقول أكثر!...

كانت قصيدته، كشاهد يذكرنا، بأن عهد القصائد التقليدية قد مضى فعلاً. وانه، ربما كان البقية الباقية من «السلف الصالح»...

حسن العبدالله شاعر موهوب، الا أن مشكلته، انه لم يتقن حتى الآن لعبة المنابر. ولا يعرف أن يختار من شعره القصائد المناسبة للمقام المناسب. أطال وأطال، بعد أن مهد بانه يختار مقاطع فقط من قصيدة طويلة.

الشاعر القبرصي، كوسناس كورستينوس، قرأ قصيدة لطيفة عنوانها النبطية. ولكن للأسف، لم يكن

هناك من يترجم عنه. وهي غلطة شاطر ولا ريب. حتى قام الشاعر ممدوح عدوان، فصعد إلى المنبر، بعد أن نزل الرجل، ليلقي مقاطع جميلة مترجمة لها.

بقي أن نقول، ان فلتة الشوط في كل الملتقى، وربما لاكثر من ملتقى قادم، كان محمود درويش.

منذ عامين ونصف، والواحد منا يسأل عن محمود درويش، ويده على قلبه. كنا نخاف عليه، لاننا نخاف على الشعر. وقف محمود ليلقي قصيدته إلى بيروت. فملأ جو الملتقى شعرا حقيقيا. وتتالت التعليقات من الحضور وهو يلقيها: هوذا محمود درويش، يعود إلى محمود درويش، هوذا يعود إلينا.

كانت قصيدة مكتنزة. حتى على صعيد اللغة. ذكرتنا بقصائدة في أواخر الستينات، مع التاكيد على انها تواكب مسيرة الشعر، حداثة وعمقا، وهي لهذا، احتفظت بنداوة وعذوبة تلك القصائد، واكتناز وعمق آخر ما توصل إليه الشعر العربي الحديث. يبدو ان محمودا كان يعمل، ويكثر من العمل، على أدواته، يدخل في حوار جاد ومعمق مع تجربته. فلم يترك زيادة لمستزيد، ولولا خوف المبالغة والسرعة في اطلاق الاحكام، لقلنا انه غطى على الملتقى برمته...

أية مقاطع من القصيدة، تذكر، ان لم تكن كاملة، تسيء اليها ولا ريب. ولهذا، فهذه القصيدة بالذات تحتاج إلى دراسة تفصيلية ومعمقة. ومع ذلك، هل من ضير في أن نذكر بجزء يسير منها؟

«تفاحة للبحر
نرجسة الرخام
فراشة حجرية بيروت
شكل الروح في المراة
وصف المرأة الأولى
ورائحة الغمام...
بيروت من ذهب ومن تعب
وأندلس وشام...
ووفاء سنبلة، تشرد نجمة
بيني وبين حبيبتي بيروت
لم أسمع دمي من قبل ينطق...
باسم عاشقة تنام على دمي
وتنام!!...»

في الأمسيات التالية، وعلى امتداد أسبوع حفل بكل مثير، كما يقال، فاجأنا شوقي بغدادي بقصيدة ولا أعذب. انها لعبة الشاعر المعروفة على توقيعات الأنغام الشعبية، الدمشقية في الغالب، وبمعرفة متمكنة لأسرار اللغة، التي اسلست له قيادها منذ أمد بعيد...

يبدأها بلمسة صوفية أسرة، وهو حتما ينحو منحى الصوفية الجديدة، التي تتجه بموضوعة العشق، إلى الناس، الجماهير، والفقراء...

«ما أكثر العشاق... وما أقل العشق...»

وقديما قالوا: القصائد بمطالعها؛ وهذا المطلع الساحر، فيه شبه تلخيص واضح للمرحلة... خاصة إذا كان موضوع العشق هنا، في الأغلب الأعم، هو فلسطين...

وعلى امتداد أيام الملتقى، وحتى الآن، يتردد هذا المطلع في المخيلة... انه واحد من المطالع التي تسكنك، فلا تستطيع منها خلاصا... ما تبارحك... «ما أكثر العشاق... وما أقل العشق...».

والبغدادي ابن منابر. لقد تلاعب بأحاسيس الجمهور، اللعب الذي لايهدف لمجرد اللعب غير المبرر... حملهم معه، بحزن مكابر، إلى مطارح الوجع، وكان دافئا، وصادقا مع نفسه، وكان حزنه حزن الأم التي تتقرى جراح وليدها، الوطن، فما تكاد تمسك النفس، من أن تتسرب دمعة عاشقة من هنا، وأنة جريح من هناك...

«ما أكثر العشاق... وما أقل العشق...»

يقال ان الحسن بن هانيء (أبو نواس) كان إذا سمع بمطلع جميل لشاعر سواه، سعى اليه ليشتريه منه فيضمنه في شعره...

ليت أن مثل هذا التعقيد لا يزال سارياً في عصرنا الحاضر، إذن لسعيت إلى شوقي بغدادي، واشتريت منه مطلعه الساحر هذا. وعدت الى كتابة الشعر لأنسج على منواله قصيدة كاملة أو ديواناً من الشعر..

وفي نوع من التصوير لعرس وهمي، هو العلاقة بين الشعب وقضيته، والمتنطحين لها، يسخر من دعوى المدعين، من شاربيّ عنترة ولا عنترة... «ما أكثر العشاق وما أقل العشق...

فانهض إذن واركب حصانك يا أمير الفسق.
يوم الزفاف ولا عريس، فكن عريس الزين...
واخدع عزيزة والأب السلطان... والصقرين.
لم يبق غير الكحل تمحوه دموع العين...
وأب تهدل شارباه وودع الطيرين.
هذا زمانك فاغتنمه يا سليل المين.
وانهض له، تنهض لك الدنيا على الجنبين.
ويجلجل الطبال والقوال ذو الوجهين.
يا ليل آه يا عين، يا ليل آه يا عين...»

ولقد ألقاها، شبه مغناة، بتلك النكهة الشامية المميزة والمحببة، والتي قد لا يعرف كيف يميزها، الا من عانى عشق المدينة الساحرة... لن نطيل مع قصيدة شوقي، فهي أيضا، لو كان في المجال متسع، تستحق هي الأخرى دراسة تفصيلية:

«يا رب ان دمي على شفتي
واذا اختنقت فانها رئتي...
يا رب، ليست صعبة لغتي...»

وكان الشاعر يعاني، كما بدا لنا، من كل الحرمان والأوجاع ووشك الاختناق...

ثمة شاعر آخر، قليلاً ما سمعنا به في بيروت، وربما في منتديات أخر، هو نزيه أبو عفش، ألقى قصيدة جميلة ومليئة بالمعاناة. الا أن مشكلة الشاعر، انه ليس منبريا، والمنبرية قد لا تكون من الأهمية بمكان، بالنسبة للشعر. الا أنها حين تواجه الجماهير بشعرك، تكتسب هذه الاهمية. ولولا ذلك، لما ركز عليها قدماء العرب، فوضعوا لها القوانين والمواصفات وبالغوا بها في كثير من الأحيان. والذي يريد مزيداً من التقصي لذلك، لا بد وأنه يجده في «البيان والتبيين» للجاحظ.

طبيعي أن المنبرية، لا تستطيع أن تخدم شاعرا، فقد صلته الحقيقية بالشعر. وبرغم هذه الاشارة، فقد قدم أبو عفش قصيدة طيبة، ولقي تجاوبا من الجمهور.

خير دليل على ما أسلفناه، أن شعراء، لم يتجاوزوا الاثنين أو الثلاثة في أبعد تقدير، قد سقطوا

سقوطاً مريعاً في المنتدى الأخير، برغم ماضيهم المعروف في صنعة المنابر. بعضهم كان إذا ما تحرك، حرك الجمهور معه، فقدوا القدرة على السيطرة، حتى على أصواتهم، أو انتهوا إلى التهريجية الواضحة.

بعضهم، ونُصّر على أنهم لم يتجاوزوا العدد الذي أشرنا إليه، أشفقنا على وضعهم، تمنينا لو ان حُمّيًا القمع تصيبهم فتمنعهم عن اعتلاء صهوات المنابر بعد اليوم، ولكن من أين تأتيهم هذه الحمى، وهم كالقصبة الجوفاء، تميل مع كل ريح، وتصفر مع كل صافر.

قصيدة أبو عفش كان عنوانها:

« أيها الله أعني على ترتيب محتويات هذا العالم».
«بلاد مبعثرة وزمان حزين
ذاهبين إلى آخر الله
لا رقعة من هواء يؤدي بها الحب
لا خلوة للبكاء...
ذاهبين إلى آخر الله
تحت سماء مبطنة بالرصاص
وأرض مغلفة بالدماء
وبلاد تقيم جنازتها في الهواء
كم الساعة الآن يا سيدي
كم هي السنة الآن
كم يبلغ الليل؟...»

ويبدو ان الشاعر الذي بدا خجولاً، وبدا ملولاً، وشبه منفصل عن الكون في وحدة متوحدة مع نفسه، وهو يلقي، لا يخلو من شراسة ولا يخلو من مقدرة على التحدي. وهو بالتالي عالم مفعم بكل هذه التناقضات معاً.

ممدوح عدوان، شاعر لا أدري من أين «ملم» قصة المنبرية. فهو يبدو، للوهلة الأولى، فوضويا لا علاقة له بالتركيز.. ولكن يبدو انه تعود على أن «يخدعنا دائماً».

وممدوح، إلى جانب وقفته وصوته واطلالته، لديه دائما ما يقول، في مواجهة الأحداث والمتغيرات، وخاصة في مواجهة القمع. ربما لم يبلغ مرحلة النضج الشعري بعد. الا أنه، وفي كل الملتقيات، كان له حضوره الدائم،وهو يجمع بشكل مذهل، بين الفوضوية، التي تبدو هكذا، وبين العذوبة والصفاء. بين «ضربة الشمس» وبين الندى المنهمر في الصباحات الحزينة...

ما ودعته مرة، الا وأحسست أنني لن أراه ثانية، فهو يبدو كمن صدرت بحقه عشرات الاحكام بالاعدام، انه واحد من تلك الأحصنة الشاردة، غير المسموح له بمتابعة العيش في هذه المرحلة. ولكنه دائما يعود، يفاجئك بأنه ما يزال يعيش، لكأنه يحمل تعويذة ساحر عجيب، أو رقية من الرقى. قصيدته لم تكن «أشرس» ما في ديوانه «لا بد من التفاصيل» وهي بعنوان «صلوات داجنة» بعض ما فيها وهي مطولة:

من جديد يجاهر كل دم بالنتن
ويجاهد جلدي ليكشف رائحة اللحم
يجاهد قلبي، ليحصي غصاته نخسر العظام
ويجاهر رأسي
بنطع يصير وطن...»

وعدوان يؤكد، في كل ما يقول، انه يحمل «نطعه» فوق رأسه، على منكبيه، وطنا للقتل، ويمضي إلى نهاية يرتقبها بلا مبالاة، أو بمبالاة واعية أكثر مما يجب...

سعدي يوسف، هو أيضا ليس من شعراء المنابر، الا أنه، في صمته، في غربته، في تشرد الدم من وجهه، كان أعمق ايقاعاً من كل المنبريين. وكان كواحد من رهبان الصحارى. جاء في الموهن الأخير من الليل. حافيا وجائعا وغريبا، يقول كلمته ويمشي... وكان يختلط لهاثه بسعف النخل الذي لا يستطيع ان ينساه، بالرملة البيضاء في بيروت، بحما كل المنافي..

كان بعضا من مسيح لما يولد بعد. أو ولد منذ ألف عام، وكان بكلمة واحدة، الصدق متوحدا على أكثر من سارية مسافرة، باتجاه بحار العذاب. وكان صدقه قاسيا وراسخا، في مواجهة كل الزيف الذي لم يجرؤ على الاقتراب منه برغم ضيق المسافة. قصيدته المتداخلة بكل ما ذكرنا، كان عنوانها: «قرار الاغتراب».

«نخلة تنبت الآن في جذعك البرتقال
نخلة ما اظلت غريبا
نخلة خلفتني غريبا...
غالبتني واسّاقطت
ثم غادرتها...
انفضوا الرمل عني
انفضوا الذل عني
أهتدي للمحطات مهجورة
والمرايا التي غادرتها العيون...»

وسعدي، قد لا يكون في شعره اذهال أو اعجاز، الا أنه دام دائما، ودائما مسكون بصور الأقبية والقمع والغربة.

صعد إلى المنبر، قال ما قاله، ثم غادره، لكأنه يمشي في نومه، في حلم مجهد، لكأنه شخص آخر، غير معني بكل ما مر... وترك أطيب الأثر، نثر في أرجاء الأمسية عطر الصدق والمعاناة وعشق الوطن، ثم مضى متابعا الرحلة... رحلة الهجرة والاغتراب...

ثمة ملاحظة، تبدو لازبة، وهي ان بعض الشعراء، اثنان أو ثلاثة، أيضاً، جاؤونا بشعر مغنى، غناء صرفا. وغنوه بأصوات ناشزة لا علاقة لها بالغناء...

أكيد، ان ثمة شعراء يستحقون وقفات في هذه العجالة، عذرنا أننا لم نشأ أن نطيل أكثر. وقد «اهتبلناها» فرصة، لنمرَّ على شعراء آخرين، سقطوا في الملتقى سقوطا مريعا، فتعمدنا عدم ذكرهم ليضيع القليل في غمرة الكثير. رحم الله ابن الرومي حين قال:

ألا لئيم جزاه الله مغفرة يهجوه عني، فبي عن عرضه كسلُ

أيضا، ثمة ظاهرة، نشير إليها، دون أن نتوقف عندها. وهي محاولة البعض استجداء الجمهور وتجميع المصفقين والدخول في لعبة «الكواليس» المرضة. ظنا منهم، أنهم بذلك يكسبون لهم مكانا جديدا في دنيا الشعر. هذا المكان، الذي لا يكسبه، لو يعلمون، غير الشعر فقط... الشعر فنا وموقفاً، شاعرا وانسانا...

انها ظاهرة مرضية، نحن مع قطع دابرها بكل وسيلة ممكنة، حتى لو احتاج الأمر إلى قمعها وأصحابها، رغم كرهنا حد الرعب لمجرد تصريف فعل: قمع يقمع...

بقي أن نتوقف عند الندوة النقدية. هذه الندوة، التي لا بد لنا من أن نسجل ملاحظاتنا حولها، كي نتحاشى المثالب والهفوات التي ارتكبت فيها.

ادار الندوة الزميل الياس الخوري. وقدم الدراسات الثلاث فيها: فاروق عبدالقادر من مصر،

عبدالكريم كاصد من العـراق ويمنى العيد من لبنان. وكان من المفروض ان يناقش ما قدم من النقاد جبرا ابراهيم جبرا واحسان عباس، وسواهما، فما حضر من هؤلاء أحد. من أين نبدأ؟

المحاضرات الثلاث، طبعت اثنتان منها فقط، أما محاضرة يمنى العيد فقرأتها مكتوبة. وما طبع وُزع على الحاضرين للندوة لحظة دخولهم فقط...

ولأن النقاد لم يحضروا، فقد قرر الزميل الخوري، ولست أدري ان كان قراره نابعا من عندياته، أم انه ناقشه مع آخرين، ان يجعل الجلسة مفتوحة، وان تكون جلسة مناقشة...

جلسة، الحاضرون فيها غالبيتهم ليسوا نقاداً، وهم جميعا، لم يطلعوا على المحاضرات، فأي نقاش علمي، ونقدي يمكن أن يتصوره المرء بعد هذا؟...

لقد اختلط الحابل بالنـابـل كـمـا يقال، وبلغت بعض المداخلات حد المهاترات أو اطلاق النكات جزافاً. وكان الموقف صعبا على من لهم علاقة بالنقد. ألم يكن أفضل لو تدارك المسؤولون عن ادارة الندوة الأمر فحضروا لها أكثر. لماذا لم يستدركوا غياب النقاد بنقاد آخرين، وكان بعضهم حاضرا، وهم لا يقلون اهمية، من حيث النقد، عن أولئك المتغيبين... كالدكتور حسين مروة مثلاً أو محمد دكروب وسواهما؟... أم أن النقد يأتي في آخر المطاف بالنسبة لمن حضروا للملتقى ككل!!...

ثمة أسئلة موجعة، ووصفٌ لما دار في الندوة أكثر ايجاعا، لو استمرينا في مناقشتها، فلنغض الطرف عن كل ذلك «فعل الكرام»... ولنقل انه لم تكن هناك ندوة للنقد أصلاً... مع ان المفروض أن تعقب كل أمسية ندوة نقدية، كي لا يحس المشاركون فيها، بأنهم بلا رقابة نقدية، وانهم، بالتالي، يستطيعون الانطلاق كل على سجيته.

فاروق عبدالقادر لم يكلف نفسه عناء قراءة كلمته وهو العارف بأن الحضور لم يطلعوا عليها.

القاصد، قال كلاما أدبيا، قد يكون جميلاً، ولكن لا أهمية نقدية تذكر له.

يمنى العيد، كانت راسخة في موضوعها، ولكنها أتتنا بنظرات قد لا يقرها عليها كثيرون.

كان الدكتور مروة صامتا طوال الجلسة التي لم يشارك فيها، في الأغلب الأعم، سوى الزمـلاء الصحفيين. وكان صمته المهذب، يكشف عن أسفه العميق وحزنه. وربما ضجره...

عودة إلى تأكيد حقيقة لا بد من تأكيدها. وهي أن الملتقى الشعري الذي رعاه القائد العام للثورة الفلسطينية الاخ ياسر عرفات، والذي انعقد في الذكرى السادسة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية، تحت عنوان: «ملتقى قلعة الشقيف» كان من أفضل الملتقيات التي رعتها دول وأنظمة ومؤسسات في السابق. وحبذا لو تفكرنا طويلاً، في ضرورة تجاوز كل العثرات والمثالب التي أشرنا إلى بعضها، لتكون مناسباتنا الأدبية في المستقبل، على قدر المسؤولية.

عاصم الجندي

مراجعات

د. يعقوب زيادين، البدايات (سيرة ذاتية.. اربعون سنة في الحركة الوطنية الاردنية)، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠، ١٨٠ صفحة.

يضع الدكتور يعقوب زيادين المحاولة الاولى التي يبدأها أحد قياديي الحزب الشيوعي الاردني، في تدوين تجربته النضالية من خلال «السيرة الذاتية». وهو يسجل المسيرة الشاقة التي قطعها الشيوعيون في الاردن، في كفاحهم الوطني بمواجهة نظام مرتبط بالاستعمار والامبريالية، منفذٍ لمخططاتهما ومشاريعهما في المنطقة، نظام أشهرَ كل ما لديه من أسلحة الارهاب والبطش ضد المناضلين الوطنيين، واستحضر خبراء فاشيين من حلف الاطلسي، في محاولة لاجتثاث الروح الوطنية التقدمية من الاردن.

وهذه المحاولة للدكتور زيادين، انتظرناها دائما، من اولئك المناضلين، الذين عاشوا تجربة معتقل الجفر الصحراوي لسنوات طويلة، وعبروا تجربة زنازين سجون عمان والزرقاء، وكانوا ضيوفا على كل سجون المملكة.

ولطالما سمعنا شيوعيا أو آخر، يتحدث عن تلك الايام، متذكرا هذه الحادثة أو تلك، هذا الموقف أو ذاك، عاكسا بحديثه أجواء فترات من تاريخنا المعاصر، التي يعيها جيلنا كحلم يعود لأيام الطفولة، والتي سبقت ولادة أجيال اخرى من ابناء شعبنا، فتمنينا على أولئك المناضلين، أن يدونوا تلك الذكريات؛ وها ان الطبيب المناضل عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاردني، البدوي، الذي أنبتته مضارب قرية نائية من قرى الكرك، وعرفته حجارة القدس ودروبها الضيقة، مثلما عرفه شيوخها وأطفالها مكافحا صلباً، هـا ان الطبيب يعقوب زيادين يضع بين ايدينا عملا رائعا، ينكبُّ على إعداده شهورا طويلة، يقف الى جانبه في رحلة الابداع هذه الاديب القصّاص والمناضل، محمود شقير. وبدقة وأناة جرّاح، وبشاعرية وحساسية ثائر أفعم قلبه بحب الحياة وحب الناس في وطنه وفي كل العالم، ينجز محاولته تلك، «البدايات». وها ان جهده يلاقي تقديرا وتعاطفا من اولئك الذين لم تزل محفورة في وجدانهم، أيام النضال العارم، التي غدت فيها الجماهير الاردنية والفلسطينية سيدة مصيرها، عندما اسقطت حلف بغداد وطردت الضباط الانجليز والجاسوس غلوب، وألغت المعاهدة الاردنية البريطانية، وجاءت بحكومة سليمان النابلسي الوطنية، الى ان قام الملك بانقلابه مستندا الى الدعم البريطاني والأميركي، ليُدخل البلاد في عهد من الارهاب، استمر عشر سنوات، انتهت بالانهيار أمام الغزوة الصهيونية سنة ١٩٦٧، وما ترتب على ذلك من وقوع الجزء المتبقي من فلسطين في أيدي المحتلين الاسرائيليين.

ولعله من الملائم، قبل البدء في استعراض «بدايات» الدكتور زيادين، ان نقوم بتسجيل عدد من الملاحظات التي لا بد من تثبيتها. فالكتاب، ليس تاريخا لمسيرة الحركة الوطنية الاردنية في الفترة منذ اوائل

الاربعينات وحتى أواخر السبعينات. ومع ان الدكتور زيادين في تدوينه لسيرته الذاتية يحاول أن يمسك بالأحداث العامة، فانه لا يصح، أن نحاكم هذا الكتاب كعمل تأريخي، يطلب منه أن لا يغفل أياً من الاحداث التي عاشتها الحركة الوطنية الاردنية، في تلك الفترة. وهذه الملاحظة لا تنفي حقيقة أن الكتاب قد أغنى معارفنا في ما يتعلق ببدايات تشكّل الحركة الوطنية والماركسية في المجتمع الشرق أردني، والتي بلغت ذروةً من النمو والتطور في أواسط الخمسينات. ولا بد من الملاحظة كذلك، انه رغم الصورة الحيّة التي نقلها الكتاب عن «تلك الايام» المريرة القاسية في الزنازين وفي أقبية السجون، فإن هذه الصورة تبقى بحاجة الى الكثير من الاضافات، التي لا بد أن يتصدى لها مناضلون آخرون. وهذا ينطبق على الصورة المكثفة السريعة التي رسمها الكاتب لتجربة معتقل الجفر الصحراوي، التي هي في الواقع اكثر ثراء واعمق أهمية مما نجده في كتاب زيادين. لقد اكتفى الكتاب بالتقاط ابرز ملامح هذه التجربة لمئات المناضلين القادمين من عشرات المدن والقرى الاردنية والفلسطينية، لكنه لم يرصد جوانب القوة وجوانب الضعف لمناضلين من مجتمعنا، وُضعوا في تلك التجربة الهامة، سيما وقد تساقط عدد كبير منهم، وانحرف البعض عن جبن وعن يأس، بينما كانوا في قمة الحزب، في حين صمد منهم العشرات وتحملوا أعباء مسيرة بالغة المشقة.

والكتاب كذلك لا يتوقف كثيرا عند تجربة الجبهة الوطنية في الاردن في اواسط الخمسينات، ولا عند محاولات بناء الوحدة الوطنية، رغم انه يشير، كيف أن ضعف التلاحم بين القوى الوطنية، قد مكّن النظام من تحقيق انقلابه سنة ١٩٥٧. كما لا يتطرق الكتاب الى تجربة الاعداد لانتفاضة مسلحة شارك فيها الشيوعيون الى جانب الاحزاب والقوى الوطنية الاخرى سنة ١٩٥٧، في محاولة لاسقاط النظام، وانهيار تلك المحاولة التي انتقد الشيوعيون انفسهم فيما بعد على الدخول فيها، باعتبارها لم تأخذ الظروف الموضوعية في حسابها.

وهناك من يأخذ على مؤلف الكتاب، توقفه عند المعاناة الذاتية عقب خروجه من السجن، لكن معالجة الكتاب لهذه التجربة الذاتية، انما تعكس مسألة انسانية حضارية، تصور بُعداً آخر من المعاناة، التي يعيشها المرء في مجتمع تُغيب فيه ابسط اشكال الديمقراطية وتُجرى فيه المحاولات السوداء لسحق انسانيته.

وفي معرض تقييمنا للكتاب، نود الاشارة الى انه يثبّت في ذاكرة الاجيال من أسماء لمناضلين أشداء، كانوا رفاق درب، بعضهم قضى، وبعضهم ما زال يتقدم صفوف النضال. لكن الكتاب، بالمقابل، يسقط أسماء اولئك الذين انشقوا عن الحزب، فلا يشير الى مواقفهم قبل أن يضعفوا وقبل أن ينحرفوا. ولعل هناك من يطرح السؤال: لماذا لم يحاول الكتاب أن يتلمس اسباب الانحراف لأولئك الناس الذين كانوا في مواقع متقدمة في صفوف الشيوعيين طيلة سنوات طويلة، سيما وأن الحزب قد عالج جذور الانحراف اليميني لهم وحللها تحليلا علميا.

وأخيرا وقبل عرضنا لمادة الكتاب، نود أن نؤكد، ان هذا الكتاب الذي يقع في ١٨٠ صفحة، يحتوي في الواقع على مادة بالغة الثراء، لذلك فسوف يقتصر عرضنا له على التقاط ابرز ما تحويه فصوله. ويمكن تقسيم الكتاب الى المراحل التالية:

أيام الطفولة وسنيّ الدراسة في الكرك والسلط ثم في دمشق وبيروت حيث اكتمل وعي المؤلف وتشكلت ملامح شخصيته السياسية، ثم بدء الحياة العملية لزيادين كطبيب، وحياة النضال في صفوف الحزب الشيوعي الاردني في القدس وذلك منذ سنة ١٩٥٠ وحتى اوائل سنة ١٩٥٧، حيث تحول الكاتب الى شخصية جماهيرية عبر كفاحه الدؤوب وتعرضه للسجن مرات عديدة، مما أدى الى انتخابه نائبا في البرلمان عن القدس. والمرحلة الثالثة هي مرحلة المطاردة والاختفاء بعد الانقلاب الرجعي التي استمرت بضعة شهور وانتهت بالاعتقال والانتقال الى الجفر. أما حياة السجن التي استمرت ثمانية اعوام فقد كانت من نوعين، حياة معتقل الجفر، حيث يملك السجين السياسي بعض المتسع من الوقت لترتيب اموره الداخلية، والأخرى حياة الزنازين والتحقيق التي يفقد فيها السجين أبسط الشروط التي تمكنه من مجرد

الابقاء على حياته. والمرحلة الخامسة في الكتاب هي مرحلة الخروج من السجن سنة ١٩٦٥ والاستقبال الفاتر «للعائدين من الجحيم» والمعاناة الجديدة لهم التي أسهم في خلقها اليمين المهمين على قيادة الحزب وذلك حتى سنتي ١٩٦٧ و ١٩٦٨. ثم المرحلة الاخيرة التي أعقبت أحداث ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وحتى وفاة فؤاد نصار امين عام الحزب وبداية مرحلة جديدة من النضال بعد أن أعاد الحزب بناء نفسه وتصحيح مساره النضالي.

البدايات

في احدى مضارب البدو، في قرية نائية من قرى الكرك، يولد يعقوب زيادين، والى أن يصبح طبيبا كبيرا ومناضلا شيوعيا بارزا، يجتاز مفازة طويلة شاقة. ولعل اهم ما يذكره كتابه عن مرحلة الطفولة وسنوات الدراسة، هو شبح الفقر والجوع الذي ظل يطارده، ونزوعه الى العدالة الاجتماعية النابع من رفض واقع التسلط الاقطاعي المحيط به، ممثلاً في استعباد عشيرة المجالي للفلاحين في قريته والقرى المحيطة. وفي هذه المرحلة يرصد الكاتب بدايات نشؤ الحركة الوطنية في المجتمع الاردني التي تبدأ في الثلاثينات، مع عودة اجيال من خريجي الجامعات الذين يذكر منهم على سبيل المثال المناضل سليمان النابلسي الذي كان استاذه في مدرسة الكرك المتوسطة، والأستاذ محمد أديب العامري الذي كان مدير المدرسة الثانوية في السلط.

أما بدايات الوعي الماركسي، التي بدأت مع جيل زيادين، فتتكون في مطالع الاربعينات في صفوف الحزب الشيوعي السوري حيث تتشكل الحلقات الماركسية الاردنية التي تنخرط فيما بعد مع مناضلي عصبة التحرر الوطني في فلسطين، في الحزب الشيوعي الاردني، سنة ١٩٥١.

سنوات حافلة بالنضال: عندما يحل زيادين في القدس سنة ١٩٥٠ ليعمل في مستشفى الاوغستا فكتوريا (المطلع) يكون قد اكتسب خبرة مهنية ونضالية، خلال عمله في مستشفى بطرابلس – لبنان، وخلال نضاله في صفوف الشيوعيين السوريين واللبنانيين. وفي القدس بدأ نشاطه السياسي بتشكيل أول لجنة من لجان الدفاع عن السلام وبدأ كذلك اتصاله بالشيوعيين من اعضاء عصبة التحرر الوطني في فلسطين.

وفي هذه الفترة يبدأ في تنظيم المحاضرات والندوات، ويجمع التواقيع على نداء استوكهولم للسلام. وفي سنة ١٩٥١ يقود معركته الاولى دفاعا عن ١٥٠ عاملا في مستشفى المطلع الذي كانت وكالة غوث اللاجئين قد قررت اغلاقه، وكذلك دفاعا عن عشرات الاف المواطنين الذين يقدم المستشفى، لهم الخدمات الطبية؛ وقد استطاع بتحويله قضية المستشفى، الى قضية جماهيرية واسعة أن يحميه من الاغلاق فنال بذلك سمعة نضالية واسعة.

وفي اوائل سنة ١٩٥٣، يشارك زيادين في مؤتمر فيينا للدفاع عن الشعوب، وبعد عودته يساق الى معتقل الجفر، وذلك للمرة الاولى في حياته، وبعدها تتلاحق «زياراته» لهذا المعتقل سيء الصيت.

وسنة ١٩٥٣ يدخل الاردن مرحلة النهوض الوطني، ويكون الحزب الشيوعي الاردني قد اكتسب جماهيرية واسعة عبر نضال أعضائه ضد الالحاق والضم، وتقديمهم الشهداء والتضحيات من جراء موقفهم المعارض للضم. وعن هذه المرحلة يقول زيادين «كان الحزب والحركة الوطنية آنذاك، في بداية انتعاش واضح، فقد استوعب الناس الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني، كما استوعبوا قضايا الضم والالحاق. وبدأ العمل المشترك بين جماهير الشعبين بشكل يتطور يوميا. وقد كان معروفا وملموسا نشاط الشيوعيين والبعثيين والقوميين العرب، وبداية تحرك العناصر الوطنية المستقلة بزعامة سليمان النابلسي» (ص٥٦).

ويبدوإيقاع الحدث في تلك الفترة وكما يرويه الكتاب، سريعا حافلا بالتطورات: مظاهرات، وحوادث اصطدام مع الشرطة واعتقالات واسعة، ثم انتخابات ١٩٥٤ التي زورتها السلطة بطريقة مفضوحة، ثم مظاهرات التضامن مع ا لملك محمد الخامس وعرائض لمنع ملك ليبيا من تأجير قاعدة عسكرية لأميركا

ونشاط جماهيري عارم ومحاضرات وندوات؛ النشاط السياسي يتغلغل في كافة أشكال النشاطات الجماهيرية؛ الاهداف الوطنية بطرد غلوب والغاء المعاهدة تجتذب الجيش وتبرز ظاهرة الضباط الوطنيين؛ تأثير مصر عبد الناصر على المناخ الشعبي في الاردن والمنطقة، كل ذلك تُوّج بانتفاضة أواخر ١٩٥٥ التي أدت الى اسقاط حلف بغداد ثم إلى طرد غلوب والغاء المعاهدة البريطانية الاردنية وقيام حكومة النابلسي الوطنية.

«لقد انفجرت المظاهرات الغاضبة في كافة المدن والقرى في الضفتين، المظاهرات شملت جميع مدن الاردن، وامتدت الى قرى الكرك التي لم تعرف في تاريخها نشاطا سياسيا أو تظاهرة، فشاركت بقوة في المظاهرات وهاجمت مراكز الشرطة» (ص٦٨).

وفي معتقل الجفر آنذاك «كانت جموع المتظاهرين المعتقلين، تأتي من الكرك وعمان والسلط ومأدبا والزرقاء، ومدن أريحا والقدس ونابلس والخليل، حتى وصل عددهم بضع مئات، وكان المعتقلون يفيضون حماسا وكانت تنتصب حلقات الدبكة» (ص٦٩).

وفي هذه الفترة، تشكلت في طول البلاد وعرضها لجان التوجيه الوطني على أساس جبهوي عريض أخذت تدير المعركة ضد حلف بغداد كما عبأت الجماهير لمواجهة اية احتمالات ابان العدوان الثلاثي على مصر ومن اجل حماية المنجزات الوطنية في الاردن. ولكن بعد فشل العدوان الثلاثي على المنطقة، بدأت اميركا تنفذ مشروع ايزنهاور «لملء الفراغ» وسهّل على النظام تنفيذ انقلا به «التفسخ البادي في الجبهة الداخلية للحركة الوطنية».

«كانت الفترة – أواخر ١٩٥٦ وأوائل ١٩٥٧ – عاصفة، تنذر بالخطر الذي بدأ يتحسسه كل مواطن. ومع ذلك بقيت القوى الوطنية متفرقة، تزداد الخصومات بينها. وازداد نشاط الاخوان المسلمين» (ص٧٨). وجاء الانقلاب، فاقيلت الحكومة الوطنية، ونظمت العمليات الواسعة لمطاردة الوطنيين وقمع وارهاب الجماهير.

وهنا يقف زيادين، وقفة وداع لمدينة القدس، يتقرّى دروبها وناسها؛ لقد كانت الاعوام الست التي عاشها في هذه المدينة، بمثابة حياة كاملة بغناها وعمقها، كانت أياما رائعة لا يمكن أن تنسى.

وتطول رحلة المطاردة والتخفي من بيت الى بيت، والنوم في العراء بين الكروم، والاختفاء ستة شهور في بيت سرّي في رام الله، يسكن فيه رفيقه عربي عواد مع زوجته وطفلته، ثم التشرد مجددا في الجبال والوهاد بين رام الله ونابلس الى ان يلقى القبض عليه غداة ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨. ففي ذلك اليوم حدث انهيار كامل في أجهزة الامن والشرطة، وخرجت الجماهير الى الشوارع تعبر عن فرحتها، ووزع الحزب بيان تضامن مع الثورة بشكل علني. لكن الانزال البريطاني في الاردن، أعاد للسلطة سيطرتها، وسيق الى السجن اناس عاديون كانوا قد عبروا عن فرحتهم بسقوط النظام العميل في العراق، والقي القبض على زيادين الذي كان قد تخلى عن الحيطة، وذلك في اليوم التالي للثورة في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

معتقل الجفر الصحراوي

معتقل في عرض الصحراء يبعد ٤٥ كلم جنوب شرق معان، يوضع فيه المعتقلون في «بركسات» وخيم، يحيط بهم سور ارتفاعه اربعة امتار تعلوه ابراج المراقبة، محاط بالاسلاك الشائكة. والمعتقل أقسام: قسمان للشيوعيين، وقسم للمعتقلين الآخرين. وقد ظل هذا المعتقل يستقبل الشيوعيين من العمال والطلاب والموظفين والمثقفين طيلة عشر سنوات، وعندما أعلن العفو العام في نيسان (ابريل) ١٩٦٥ كان عدد الشيوعيين الذين خرجوا من الجفر ١٣٩ معتقلاً، ومعظمهم كان قد مضى عليه ثمانية أعوام متواصلة وبعضهم، مثل زيادين، كان قد زار الجفر مرات عديدة قبل سجنه الطويل في سنة ١٩٥٨.

لم يقم الشيوعيون في الجفر وحده طيلة فترة سجنهم، بل أُخذوا للتحقيق وللتعذيب منذ سنة ١٩٦٠ في سجون أخرى، وقضى بعضهم في السجن الانفرادي عاما ونصف او عامين، وهو اقسى ما يواجهه المناضل من ارهاب كما يذكر زيادين مرارا.

وفي الجفر اقام الشيوعيون علاقات حسنة مع السجانين من الضباط والجنود، فقد انعكس مسلكهم وتماسكهم الداخلي على السجانين فغدوا موضع احترامهم، وساعدهم ذلك على تحقيق عدد من المكاسب. وما يذكره زيادين عن طبيعة العلاقة مع جنود البادية يذكره جميع الذين عاشوا «حياة» الجفر.

«وكان الجنود يبدأون ايامهم الاولى معنا في منتهى الشراسة، والحقد يتطاير من عيونهم، لكن الحال يتبدل بمرور الوقت... كان الجنود يلاحظون الهدوء والتنظيم المسيطرين علينا، يلاحظون النظافة والتنظيم الكاملين، كان بيننا الطبيب والمهندس والمحامي والمعلم وكل المهن الاخرى، وكلنا نعيش في نظام ووئام» (ص١٠٠). «كانوا يروننا نبدأ حلقات التدريس في الساحات، هذا صف للكيمياء، وهذا للرياضيات وثالث للغات. كان بيننا العديد من الطلاب. لم يشاهدوا مشاجرة في يوم ما ، على عكس الاقسام الأخرى. هناك لجنة تقوم بالاتصال بالادارة، ولجنة تقوم باستلام الارزاق الاسبوعية» (ص١٠١)، وكان الاطباء منهم يقدمون الخدمات المجانية للجنود والضباط وعوائلهم.

لكن العلاقة مع الجنود والضباط كانت تقابلها علاقة من نوع آخر مع المعتقلين الاخرين، فهؤلاء، كما يذكر زيادين، لم يستطيعوا تحمل حياة الاعتقال، وكان يثير حقدهم صمود الشيوعيين وحيويتهم الظاهرة، وقد انفجرت احقادهم عقب احتفال اقامه الشيوعيون سنة ١٩٥٨ في ذكرى ثورة تشرين الأول (اكتوبر). وعلى اثر المشاحنات نُقل عدد من قادة الشيوعيين الى الزنازين وتعرضوا لاعتداءات كادت تودي بحياة بعضهم.

ويذكر الكاتب بعضاً من انجازات الشيوعيين في الجفر فقد زرعوا الصحراء، ليس بالخضار والفواكه لتحسين طعامهم فحسب، بل أقاموا الحدائق وزرعوا الازهار. حفروا الارض على عمق متر ونصف، وغسلوا التربة، ثم زرعوا السبانخ واليقطين والبندورة والخيار، وأنبتوا الدراق والعنب والرمان، ومددوا المواسير للري، وثبتوا النوافير في الحدائق. ومع تحسين نوعية غذائهم، حسنوا كذلك ظروف سجنهم، فصنع «فنّي» المعتقل «أبو جميل السرياني» المدافيء التي تعمل على السولار (المازوت) من براميل السمن الكبيرة، وكان هذا حدثا بالغ الاهمية في مناخ الصحراء حيث تصل درجة الحرارة في الليل الى عشر درجات تحت الصفر كما صنع (ابو جميل) فقاسة صيصان، فأخذوا ينتجون البيض والفروج للمعتقلين، وابو جميل مع غيره، أمثال المهندس المرحوم حسني حداد، صنعوا العود، فكانوا يعزفون عليه ويحيون الامسيات الفنية، والعود صنعه المعتقلون من قروانة الطعام، فركبوا لها ذراعا وغلفوها بصفائح المعلبات وثبتوا عليها خيطان النايلون. وصنعوه كذلك من القرع، الذي كانوايجففونه ويصفحونه. و (ابو جميل) هذا نصب كذلك طاولة للعب التنس. وانشأوا ملعب وشبكة للكرة الطائرة، واقاموا محرقة للقمامة كانوا يسخنون الماء عليها للاستعمال اليومي، وكل ذلك الى جانب العمل التثقيفي المنظم الذي ساعد في تطوير معارف العديد من المعتقلين. وقد كان النقل الى الجفر، باستمرار، بالنسبة للمعتقلين بمثابة «نصف افراج».

رحلة العذاب

عن «تلك الايام» يسجل زيادين ملحمة دامية من الصمود والاصرار على الصمود ، يصير المناضلون مثل حبات القمح التي تدخل في النقرة ويدور عليها الرحى ثم تخرج دون ان تنسحق وذلك حسب تعبير مكسيم غوركي.

في أواخر سنة ١٩٦٠ «وبعد مقتل رئيس الوزراء هزاع المجالي، وبعد الاستعانة بخبراء حلف الاطلسي لمحاولة اجتثاث التيار الوطني من البلاد... بدأت رحلة العذاب. بدأ ذلك باستدعاء عدد من المعتقلين ليعودوا بالحديث عن اسلوب جديد في التحقيق يدور بحضور شخص أجنبي معه مترجم، لا يسأل فقط عن الشخص نفسه، بل يخوض في أعماقه وصلاته وطريقة معيشته ومعارفه وأهله. ويكشفون له في بعض الحالات عن نقاط سوداء في حياته كحادث أخلاقي او تهمة ما » (ص١٠٣).

في سجن عمان

وتبدأ الرحلة بنقل زيادين مع عدد كبير من قادة الحزب الى سجن عمان. في البداية حشروهم جميعا في كهف السجن الذي لا يدخله الهواء، فأدركوا انهم هالكون، فأخذوا يصرخون، فجاء الضباط ونقلوهم الى «زنازين ٢٥» المعروفة بقذارتها والتي يوضع فيها المحكومون بالاعدام قبيل تنفيذ الحكم فيهم. وبعد أيام، وفي فترة التنفس، احتجوا ورفضوا العودة الى الزنازين، وحاول مفتش السجون تغيير الوضع «لكن الامر كان قد خرج من يده، ومن يد كل الجنود والضباط الاردنيين فيما يتعلق بالسجون» (ص١٠٨).

وبعد نضالات مريرة تم نقلهم الى قسم «الادخال»، وهو مكّون من ثلاث غرف صغيرة يحيطها سور مرتفع. وفي الادخال مكثوا بضعة شهور عاشوا خلالها تجربة بالغة القسوة. فغرفة التحقيق التي يشرف عليها الخبير الالماني النازي تقع فوق رؤوسهم، و «كنا نشاهد رفاقنا يدخلون والجنود يحيطون بهم من كل جانب، وبعد لحظات يبدأ الصياح فالضرب فالعراك – كل ذلك فوق رؤوسنا بالضبط – ثم نرى رفاقنا بعد فترة، مجرورين على الارض وعلى الدرج والدماء تنزف من وجوهم ورؤوسهم وثيابهم ممزقة، ليقذفوا بهم من جديد في الزنازين، او في القبو حيث يكبلونهم بالحديد من ايديهم وأرجلهم ويثبتونهم بالحلقات الحديدية في الجدران» (ص١٠٩).

في هذه «المجزرة» استشهد المناضل الشيوعي عبد الفتاح تولستان تحت التعذيب، وفي اليوم التالي باشر المحققون عملهم كأن شيئا لم يحصل. وفي هذه الملحمة ضعف العديد من المناضلين وجن بعضهم من هول التعذيب أو بسبب انهياره امام الجلادين.

«مرت شهور ونحن على هذا النحو، نسينا فيها أوضاعنا، وتعلقنا بأولئك القادمين من الجفر» (ص١٠٩).

لقد ساءت حالتهم الصحية، وقرروا الاضراب عن الطعام في محاولة لتحسين ظروفهم، ودام الاضراب ٢١ يوما. ويصف زيادين كطبيب ومجرّب حالة المضرب عن الطعام: «في الخمسة أيام الاولى تشعر بألم الجوع يمزق معدتك وأمعاءك وخصوصا في مواعيد الاكل المعتادة» و «في هذه الايام تنحصر افكارك وكل احساساتك بالطعام، يصبح النوم عملية شاقة، واذا تذكرت الطعام شعرت بتقلصات في معدتك مصحوبة بألم لا يطاق». و «تصبح رائحة الفم كريهة جدا، لكنك لحسن الحظ تفقد حاسة الشم». و «بعد اليوم الخامس تفقد المعدة حركتها وتسترخي فيخف الألم تدريجياً حتى تفقد كلياً الشعور به. وتزداد رائحة الفم والمعدة والامعاء الى درجة التعفن. يزداد الجسم هبوطا وتشعر بالغثيان والدوخة، وتجد صعوبة في حفظ توازنك عند الوقوف او المشي» (ص١١٠).

لكن الخبراء الفاشيين رفضوا الاستجابة لاي من المطالب المتواضعة للمعتقلين، وهكذا قرر هؤلاء وقف الاضراب دون اية نتيجة، غير ان اخبار الاضراب وصلت للخارج، وهذا ازعج الفاشيين فبدأوا يخططون لارهاب اكثر بشاعة، فتم نقل المضربين الى سجن الزرقاء العسكري وذلك في حزيران (يونيو) ١٩٦١.

في سجن الزرقاء العسكري

في سجن الزرقاء، تم وضعهم كل اثنين في زنزانة يصفها الكاتب: «جردل للبول وجردل للشرب، مصباح ١٠٠ شمعة يضيء ليل نهار، الحرارة فوق ٤٠ درجة مئوية، الفراش بضع بطانيات كريهة الرائحة، لا شمس، لا هواء، لا صحف، لا صوت بشري من حولك، الطعام سيء، الخبز رديء، الحلاوة مرّة، الزيت تعافه الماكينات، الحديث مع بعض من خلف الابواب المصفحة ممنوع، وهناك عقوبة السجن الانفرادي» (ص١١٢).

لكن الثوريين يستطيعون خلق منابع للعزيمة في افئدتهم الساخنة، «لقد استمر الغناء ورواية النوادر وقصص أبي زيد الهلالي يرويها «الخال»[لقب المناضل المرحوم خليل السالم] والعتابا والميجنا يطلقها فائق ورّاد».

وفي شتاء ١٩٦٢، طالبوا بملابس وأغطية وأحذية، وكانوا حفاة شبه عراة في مناخ قارس، لكن مطالبهم لم تستجب.

وفي شتاء ١٩٦٣، قرروا الاضراب عن الطعام بعد ان شعروا بأنهم هالكون في مثل تلك الظروف، لكن ادارة السجن أخفت خبر الاضراب عن الطبيب الذي يزور السجن مرتين في الاسبوع؛ وفي الزيارة الثانية بعد ستة ايام من الاضراب عرف الطبيب بالخبر وفزع من حالة المعتقلين الصحية، فاستدعى وفدا من الاطباء العسكريين ووعدوا المعتقلين ببذل كل جهودهم لتحقيق مطالبهم المتواضعة، على ان يوقفوا الاضراب، فأوقفوه في اليوم الثامن.

وجاءت البطانيات الممزقة، والثياب، مما استهلكه الجنود ثم عمال التنظيفات، والبساطير المقطعة، ونال زيادين حين ذاك فردتي حذاء للقدم اليسرى.

في هذه الآونة أعاد الخبراء دورة التحقيق والضغط، محاولين جني حصاد الاوضاع القاسية التي فرضوها على الشيوعيين، وكانت ايامها مذابح الشيوعيين في العراق، وكان هناك من يفكر في الاردن بقتل الشيوعيين والتخلص منهم، مستغلا الاجواء في المنطقة. استدعيَ زيادين، تحدث معه ضابطان على مسمع من الخبير النازي، هددوه وذكّروه بالمذابح ضد الشيوعيين في بغداد، فهاجمهم وذكرهم بالمذابح ضد الكولونياليين والعملاء في شوارع الجزائر فأعادوه للزنزانة.

وفي هذه الآونة أيضا استخدم النازيون شكلا آخر من الضغط على المعتقلين؛ كانوا يحضرون عوائلهم، امهاتهم ونساءهم واطفالهم، محاولين التأثير على عزيمتهم، «هي كلمة» كانوا يقولون لهم، استنكروا الحزب واذهبوا مع ذويكم الآن، لكنهم صمدوا ايضا.

وانتهت تلك الايام الشاقة والمريرة واعيدوا الى معتقل الجفر في نيسان (ابريل) ١٩٦٣.

آخر الليل

في أوائل سنة ١٩٦٤ ارتفعت نهائيا يد الخبراء الفاشيين وانسحبوا مقرّين بعجزهم، وفي اواخر سنة ١٩٦٤ عبّرت على الشيوعيين المعتقلين تجربة جديدة بالغة الخطورة، نجمت عن التطورات السياسية والاقتصادية التي حدثت في مصر – عبد الناصر، وربما عن تجربة الحزب الشيوعي المصري آنذاك. وكانت زيارة خروتشيف لمصر واشادته بالتجربة الاشتراكية لعبد الناصر هي الحدث الذي طرح المسألة بشكل حاد، حيث ارتفعت اصوات تقول: ها ان الاشتراكية في المنطقة تبنى بدون الشيوعيين. وكان القرار «علينا أن نخرج كما دخلنا... وبعد خروجنا نحلل الاوضاع انطلاقا من الواقع، الذي بعدنا عنه سنوات طويلة، ونصل الى موقف» (ص١٢٣). وقد كان واضحا ان بعضا من المعتقلين لم يقتنعوا بهذا الموقف وإن تظاهروا بالالتزام به، وقد ابتعدوا عن الحزب واختطوا طريقا آخر بعد خروجهم.

وفي اوائل سنة ١٩٦٥ بدأت تسري الى المعتقل نغمة حول الافراج تعقبها نغمة معاكسة، وذلك حتى اواخر آذار (مارس) حيث جاء النبأ بالافراج. وجرى نقل المعتقلين الى سجن عمان، وهناك جرى توزيعهم على مناطقهم.

وفي الكلمة التي ألقاها فيهم حاول وصفي التل، وكان رئيس الوزراء آنذاك، ابراز النوايا الحسنة لحكومته، التي تتطلب نوايا مماثلة من الشيوعيين. ورد عليه فائق وراد مقدرا خطوة الافراج عنهم، ومؤكداً تمسك الشيوعيين بمبدئهم ونضالهم الذي قدموا في سبيله التضحيات الجسام مشدداً على اهمية الديمقراطية في البلاد.

الخروج الى
السجن الكبير

بعد ثماني سنوات من الغياب لهؤلاء المحاربين الاشداء، يجيء اللقاء باهتا باعثا على المرارة. في

عمان تغيّر الناس؛ لقد استطاع مشروع ايزنهاور العامل على توسيع القاعدة الاجتماعية للنظام في الاردن من خلال الانفاق الحكومي وعلى خلق مجتمع استهلاكي، يُظهر وكأن هنالك انتعاشا اقتصاديا في البلاد، واستطاع هذا المشروع ان يشد الناس الى دوامة، ليسعوا وراء المقتنيات الحديثة بالاقساط: الثلاجة والغسالة والتلفزيون والمقاعد الوثيرة. وهذا أبعدهم عن خط الكفاح الوطني من اجل تحرير البلاد من كل اشكال التبعية للامبريالية ومن أجل استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

«هل هذا هو موقف الناس من نضالنا الدامي وعذاباتنا المريرة» (ص١٣٠). هكذا يتساءل زيادين بعد التقائه بمعارفة واقاربه في المدينة وبعضهم كان على صلة بالعمل الوطني. وما أن انتقل الى قريته في الكرك، حتى وجد الناس على حالهم من الفاقة والبؤس، وكان تعاطفهم مع المعتقلين العائدين مختلفا.

المسألة الثانية الباعثة على الاحباط والتي أدت عمليا الى ابتعاد عدد من هؤلاء المناضلين عن الحزب، هي المعاملة التي لاقوها من رفاقهم تحت قيادة فهمي السلفيتي، فبالاضافة الى استمرار السلطة في محاصرة هؤلاء المناضلين، بفرض الاقامة الجبرية على بعضهم، وقطع رزق البعض وسحب جوازات البعض الآخر، فان قيادة الحزب لم تعتن بهم، ولم ترسل المرضى، منهم للعلاج، ولم تعمل على استيعابهم في عملية النضال التي كانت في الواقع في حالة من التردي، بسبب الفهم الخاطىء لجماعة السلفيتي لطبيعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على الأردن. لقد اعتقد هؤلاء أن اميركا تحاول ان تخلق من الاردن «نموذجا رأسماليا متطورا» لمواجهة «التجارب الاشتراكية» في المنطقة، في مصر وسوريا وغيرها. وهذا أثر عمليا على تحالفاتهم، وعلى مسيرتهم النضالية، فأبقوا على تحالفهم مع عناصر وفئات غدت منحازة الى النظام، بعدما حصلت على مكاسب اقتصادية ذاتية. ولم ينتبه هؤلاء بالمقابل للمسألة الزراعية، حيث أدى واقع التبعية الاقتصادية الى خراب الريف وتقلص الزراعة كما هو شأن الصناعة في البلاد.

ويتحدث زيادين عن الاهمال وعدم الثقة التي عومل بها من قبل السلفيتي؛ فعندما حصل زيادين على جواز سفر واستأذن بالسفر الى المانيا الديمقراطية لزيارة عائلته، أخبره السلفيتي ان عليه شراء تذكرة الطائرة على حسابه الخاص ولم يكن قد مضى على خروجه من السجن غير ايام معدودة. وبعد وصوله الى برلين ارسل السلفيتي يبلغه أن لا يعود لان السلطة تزمع اعتقاله، وعندما شرع في الدراسة، بعث عنه التقارير السلبية واعتبره غير منضبط، وقبل انهاء دراسته بشهر، طلب من المسؤولين الالمان ان يقطعوا اقامته لحاجة الحزب اليه، وعندما عاد جرى اهماله فترة طويلة على الرغم من موقعه كعضو في اللجنة المركزية.

ويتوقف زيادين عند علاقته مع عائلته في برلين؛ فكما ذكرنا، بعد غياب ثمانية اعوام، يغدو الطفل الذي تركه ابن خمسة اعوام، مراهقا في الثالثة عشر من عمره والآخر ابن العشر سنوات لا يعرفه ولا يشعر بحاجة الى وجوده في البيت، والزوجة غدت عصبية مرهقة تثور لأتفه الاسباب، بعد أعوام من الكدح وتحمل مسؤوليات اكبر من طاقتها، وهو بعد السنوات الطويلة في الصحراء، وفي الزنازين، غدا متجهما يميل الى الجو الهادىء وتثير أعصابه ضجة الاولاد. وقد ترافق ذلك كله مع الاستقبال الفاتر لبرلين، العاصمة الاشتراكية، له «وكان شيئا عاديا ان تجد امامك العشرات والمئات من المشردين السياسيين من اربع ارجاء المعمورة، وكل واحد منهم يحمل على كاهله آلام وحرمان عدد كبير من السنين» (ص١٣٩)، بالاضافة الى الحياة الشاقة المضنة التي واجهها في برلين: التدرب في مستشفى بعيد عن مكان السكن بحيث يبدأ يوم عمله من السادسة صباحا، وجهله للغة الالمانية، واشراف اساتذة عليه يصغرونه بـ ١٣ عاما على الاقل، والعمل براتب ضئيل اعطي له كمتدرب، وجهل باللغة، وكل ذلك بعد ان كان في القدس طبيبا كبيرا يشرف على مستشفى بـ ١٥٠سريرا، ثم تجاهل الرفاق له في برلين بسبب التقارير غير العادلة عنه من قيادة الحزب؛ لكنه بصلابة المناضل ومثابرته، يتمكن من شق طريقة، فيبدأ بالحصول على الاستقرار حتى ينهي تخصصه بعد ثلاثة اعوام من الدراسة يعود بعدها الى الوطن. لكن القدس تكون قد اصبحت في ايدي المحتلين فيستقر في عمان.

عمان تسترد وجهها

في أوائل سنة ١٩٦٨، يلتقي زيادين بعمان الجديدة، «الشباب الفدائي في الشوارع بلباسهم المتمين»، «البديل عن الانظمة المهزومة»، «تنهال عليهم التبرعات تعبيرا عن التعاطف الواسع» (ص١٥١).

وبالمقابل، هناك فهمي السلفيتي، ما زال يمسك بزمام الحزب، وقد احاط نفسه بأعوانه من امثال رشدي شاهين، الذي يروي الكتاب واقعة تخاذله وانهياره، فمع تجدد الاعتقالات سنة ١٩٦٦ وقع رشدي شاهين فريسة اليأس: «نحن نسير في طريق مسدود»، وتعهد لمدير المخابرات العامة الا يعود للعمل في السياسة، فأخرجه من السجن. فابتعد عن الحزب، وبعث برسالة تنضح بالتخاذل، مقترحا فيها تغيير اسم الحزب لأن مجتمعاتنا المتديّنة لا تحتمل احزاباً شيوعية». لكن السلفيتي صالحه وأعاده للمكتب السياسي. لقد كانت خيرة كوادر الحزب مجدداً في الزنازين آنذاك، وكان فؤاد نصار يتعالج في برلين.

وفي الكتاب يثبت زيادين رواية اخرى. عن السلفيتي وجماعته. ففي سنة ١٩٦٧ القي القبض على السلفيتي، لكن بسرعة جرى الاتفاق بينه وبين مدير المخابرات العامة، وعقدت الصفقة بينهم في بيت رشدي شاهين في نابلس، فبدأت عقب ذلك علاقات ودية بينهم وبين المخابرات، وبعد ذلك طرح السلفيتي كقائد للحزب، مشروعه، الذي لا يذكره الكتاب، بعقد مؤتمر وطني في الاردن يرأسه الملك، «لوضع خطة لتحرير المناطق المحتلة». وفي تلك الاثناء اقام ندوته المشهورة امام طلبة براغ، التي هاجم فيها الفدائيين «المغامرين»، وكتب مقالته سيئة الصيت في مجلة قضـايا السلم والاشتـراكية يتعـرض فيها للمقـاومة الفلسطينية.

لكن مع خروج المعتقلين من قادة وكوادر الحزب عقب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ومع عودة فؤاد نصار أمين عام الحزب آنذاك، ومن خلال نضال داخلي شاق، بدأ الحزب يتحرك باتجاه المسار الثوري، وأعيد الاسم السابق للجريدة المركزية (الجماهير)، بدل (التقدم)، وتم تشكيل فصيل الانصار. لكن احداث ايلول (سبتمبر)، وانشقاق السلفيتي ومجموعته، اعاقتا مسيرة الحزب، فلم يكن العمل العسكري قد ترسخت جذوره بعد، ولم يكن الحزب قد استعاد عافيته وجماهيره آنذاك.

هنا برأيي تنتهي المادة الاساسية للكتاب، لان ما يسجله الكاتب بعد ذلك من عودة القمع والارهاب وتنظيم المجازر ضد الفدائيين والحركة الوطنية الاردنية، ومن بروز الروح الاقليمية التي اعتمد عليها النظام لتشديد قبضته على البلاد، ثم اثر حرب تشرين الاول (اكتوبر) على معنويات الجماهير في الاردن وتأثير احداث لبنان الدامية عليها، كل تلك الاحداث تحتاج الى عمل آخر حيث يمر عليها الكتاب مرورا سريعا.

ويبقى أن نقول، بأن هذا الكتاب قد أغنى، بحق، مكتبتنا العربية التقدمية، وانه انما يأتي في وقت، نحن في امس الحاجة فيه الى مثله من الكتب؛ فبعيدا عن جو الابحاث والدرس، يضع زيادين بين ايدينا صورة حية عن نضال الشيوعيين في الوسط الفلسطيني والاردني وعن المواقف الشجاعة التي وقفوها في مواجهة نظام كرس نفسه لخدمة المخططات الامبريالية في المنطقة. فمن خلال سرد موضوعي بعيد عن الادعاء، لاحداث عاشها الكاتب، يقول لنا بكل بساطة: هؤلاء هم الشيوعيون، انهم لم يكونوا في اي يوم على هامش الاحداث بل انهم كانوا في خضمها وفي القلب منها خلال اعوام طويلة، وانهم قد بـذلوا من التضحيات جلّها، وان غيابهم النسبي عن معمعان الصراع، انما جاء وليد ظرف عارض، وانهم قد عادوا لحمل راية الكفاح الوطني جنبا الى جنب مع فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية والاردنية من اجل تحقيق الاهداف الوطنية للشعبين الشقيقين وللشعوب العربية.

غطاس أبو عيطة

شهريــات

المقاومة الفلسطينية - عسكرياً

عمليات الفدائيين تزداد داخل الارض المحتلة
بينما تنشّط اسرائيل تحركاتها في الجنوب

اشتـدت حدة المعـارك في جنوب لبنـان بين القــوات المشتــركــة وبــين القــوات الاسرائيلية – الانعزالية خلال الشهر الأخير من العــام المنصــرم ١٩٨٠. فقــد قــامـت قــوات الكومانـدوس الاسرائيليـة بتنفيذ عـدة عمليات خاصة في مناطق مختلفة من الجنوب ضد مواقع القوات المشتركة، بالاضافة إلى إقدامها في تواريخ متفاوتة على نسف عدد من المنازل تخص مواطنين مدنيين بحجة التعامل مع الفدائيين. كذلك شهدت المنطقة توتراً خطيراً بعد قيام القوات الاسرائيلية بقصف مناطق خاضعة للقوات السورية العاملة ضمن إطـار قوات الـردع العـربيـة، أدت إلى استشهاد ثلاثة من عناصرها، ورد السوريون على ذلك بقصف مراكز تجمع القوات الاسرائيلية في منطقة الشريط الحدودي بشكل كثيف ومـركز، إضافة إلى القصف المدفعي المتبادل بين القوات المشتركة من جهة والقوات الاسرائيلية والانعزالية من الجهة الأخرى.

أما بخصوص النشاط الفدائي في الداخل، فقد لوحظ ازدياد واضح في عدد العمليات التي نفذت خلال الشهر المذكور ضـد الأهداف والمنشـآت العسكـرية في إســرائيل وقـد اتسمت بالتنــوع والشمول. فقد أصدر ناطق عسكري باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية ثلاثـة بلاغـات عسكرية بتـاريخ ١٩٨٠/١٢/١ تحمـل الأرقام ٨٠/١١٢/١١١/١١٠. فجاء في البلاغ العسكري رقم ٨٠/١١٠ أن الثوار الفلسطينيين استطاعوا بتاريخ ١٩٨٠/١١/٣٠ زرع عبواتهم الناسفـة والحارقة الموقوتة داخل إحـدى أقسام مصـانع إنتـاج الأقمشة التـابعة للجيش الاســرائيلي في مستوطنة «مجدال هاعميق» الواقعة شمال مدينة العفولة شمالي فلسطين، وعند الساعة الحاديـة عشرة من ليلة ١٩٨٠/١١/٣٠، انفجرت العبوات وأدت إلى نشوب حريق هائل امتد بسرعة إلى بقية الأقســام والمستودعـات المجاورة والتهمت كـافة محتوياتها من آلات ومواد خام، كما أدى الانفجار إلى وقوع عدد من الاصابات بين الحراس الليليين في منطقة المصانع، وقدرت خسائر العدو في هذه العمليـة بملايـين الليـرات، حيث ظلت النيـران مشتعلـة حتى ساعـات فجر اليـوم التالي، رغم المحاولات العديدة التي قام بها رجال الاطفاء.

كما جاء في البلاغ الثاني رقم ٨٠/١١١:

كما قام الثوار من المجموعة الخاصـة «د» الــعــاملــة داخــل الأراضي المحتلــة بتــاريــخ ١٩٨٠/١٢/١ بزرع عبوات حارقة موقوتة داخل المـركز التجـاري الاسرائيـلي الواقــع في شارع أجريبس بمدينة القدس، وانفجـرت العبوات في الوقت المحدد لها في الساعة التاسعة والربع من

صباح اليوم الأول من شهر كانون الأول ١٩٨٠، وقد أدى الانفجار إلى اندلاع النيران داخل المركز وامتدادها إلى العديد من المحلات المجاورة، وفشل رجال الاطفاء في إخمادها.

وبقيت النيران مشتعلة حتى الساعة الثانية عشرة والنصف من ظهر اليوم التالي وهي ساعة إصدار البيان، وقد وقعت خسائر مادية جسيمة قدرت بملايين الليرات إضافة إلى إصابة العديد من أفراد العدو، على حين جاء في البلاغ الثالث رقم ١١٢ أن أحد الثوار الفلسطينيين من المجموعة الخاصة «ب» قام صباح ١٩٨٠/١١/٢٩ بإطلاق النار من سلاحه الفردي على أحد جنود العدو في منطقة زخرون يعقوب جنوب مدينة حيفا، وقد نتج عن ذلك إصابة الجندي إصابة خطرة في رأسه. وتمكن الثائر الفلسطيني من الاستيلاء على سلاحه (بندقية من نوع أم - ١٦ مع عتادها). ونتيجة الحادث قامت القوات الاسرائيلية في المنطقة باعتقال العديد من المواطنين الفلسطينيين بحجة الاشتباه بهم (وفا، ١٩٨٠/١٢/١).

وفي فجر يوم ١٩٨٠/١٢/٤، فجر الثوار الفلسطينيون عبواتهم في شارع الملك جورج بمدينة القدس، وقد أعلن ذلك الناطق العسكري الفلسطيني، الذي أضاف أن مجموعة الشهيد الملازم أول محمد شحادة قامت بوضع العبوات الناسفة الموقوتة داخل الشارع المذكور، وعند الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً انفجرت العبوات. وقد سمع دويها في كافة المناطق المجاورة. وعلى الفور قامت قوات الشرطة الاسرائيلية بإغلاق الشارع، والمنافذ المؤدية إليه، واعتقال العديد من المواطنين الفلسطينيين بحجة أن لهم علاقة بالحادث. وقد نتج عن الإنفجار قتل وجرح عدد من أفراد العدو، إضافة إلى وقوع أضرار مادية بالغة بعدد من المحال التجارية المجاورة للشارع. (وفا، ١٩٨٠/١٢/٤).

وفي القدس المحتلة. ذكر متحدث بإسم الشرطة الاسرائيلية، أن شحنة ناسفة انفجرت أمام متجر لبيع الأطعمة الشرقية، أدت إلى إصابة ستة أشخاص اسرائيليين بجراح (**السفير**، ١٩٨٠/١٢/٥).

وفي بلاغه العسكري رقم ٨٠/١١٤، ذكر الناطق العسكري الفلسطيني، أن ثوارنا من المجموعة الخاصة «ب» قاموا فجر يوم الاثنين الواقع في ١٩٨٠/١٢/٨ بوضع عبوة ناسفة مشركة فنيا أسفل سيارة أحد ضباط مخابرات العدو، وذلك أثناء توقفها في منطقة تل - بيوت بالقدس. وفي تمام الساعة الثامنة وخمس وخمسين دقيقة من صباح اليوم انفجرت العبوة عندما أدار السائق محرك السيارة، مما أدى إلى إصابته والضابط المذكور بجراح خطرة، وقد دمرت السيارة كلياً، وتطايرت شظاياها، التي أدت إلى إصابة ثلاثة آخرين من أفراد العدو حسب التقديرات الأولية. وعلى الأثر، أقامت القوات الاسرائيلية على طريق القدس الخليل (منطقة العملية) حواجز ودوريات، وراحت تعتقل العديد من المواطنين الفلسطينيين بحجة الاشتباه بهم. وقد عادت المجموعة إلى قاعدتها سالمة (وفا، ١٩٨٠/١٢/٨).

وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٥، أصدر الناطق العسكري الفلسطيني بلاغين عسكريين عن عمليتين داخل الأرض المحتلة، وقد جاء في البلاغ الأول أنه بناء على التعليمات الصادرة تحركت مساء يوم الرابع عشر من كانون الأول ١٩٨٠ مجموعة خاصة من وحدة الشهيد ابراهيم عبدالعزيز بريغيث «أبو صفوت» نحو الهدف المحدد لها في المنطقة الصناعية الكائنة في مدينة بئر السبع، حيث تمكنت من زرع عدد من العبوات الناسفة الموقوتة داخل عدد من المصانع العسكرية. وقد تابعت المجموعة بعد ذلك تحركها خارج منطقة العملية بنجاح رغم الإجراءات الأمنية المتخذة. فانفجرت العبوات في الوقت المحدد لها الساعة السادسة والربع من مساء اليوم نفسه فسمع دوي انفجارها في سائر أنحاء المنطقة، وعلى الأثر هرعت سيارات الأطفاء والاسعاف في محاولة لإطفاء الحرائق التي سببتها الانفجارات وللحيلولة دون امتدادها إلى المصانع والأبنية المجاورة لمكان الانفجار. وقد أسفرت هذه الانفجارات عن قتل وجرح العديد من أفراد العدو العاملين في المصنع، كما أدت إلى وقوع أضرار مادية بالغة قدرت بعشرات الملايين من الليرات، هذا واعترف العدو بمقتل أحد أفراده وجرح آخر.

وجاء في البلاغ العسكري الثاني، أن إحدى

مجموعاتنا العاملة داخل الوطن المحتل اصطدمت في الساعة الثامنة من مساء الليلة الماضية ١٤/١٢/١٩٨٠، مع قوة محمولة للعدو كانت تقوم بأعمال الدورية قرب مستوطنة زرعيت في الجليل الأعلى. فدارت معركة عنيفة استخدم خلالها ثوارنا مختلف أنواع الأسلحة، وتمكنوا من قتل وجرح عدد من أفراد العدو إضافة إلى تدمير سيارة عسكرية له، وعلى الأثر دفع العدو بقوات إضافية إلى المنطقة في محاولة منه لتطويق ثوارنا، وحلقت فوق المنطقة الطائرات المروحية التي ألقت طلقات تنوير، فدار قتال عنيف بين مجموعاتنا وقوات النجدة التي دفع بها العدو استخدمت فيه القذائف الصاروخية والرشاشات مما أوقع في صفوف العدو المزيد من الخسائر. كما ذكر الناطق أنه سيتم في بلاغ لاحق تقديم المزيد من التفاصيل عن العملية (**وفا**، ١٥/١٢/١٩٨٠).

وفي تل - أبيب أعلن ناطق عسكري اسرائيلي أن فدائيا فلسطينيا قتل، وجنديا اسرائيليا جرح في اشتباك على الحدود اللبنانية ليل ١٤/١٢/١٩٨٠. وأضاف الناطق، قائلاً، أن دورية من الجيش الاسرائيلي أكتشفت مجموعة من الفدائيين كانت تحاول التسلل عبر السياج الأمني الذي يمتد على طول الحدود قرب قرية زرعيت في الجليل الأعلى. وأن تبادلاً للنار وقع تم خلاله صد الفدائيين، وكان جنود إسرائيليون قد صدوا محاولة مماثلة قام بها الفدائيون لعبور الحدود قرب المستوطنة المذكورة في الجليل الشمالي في الشهر الماضي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، حيث تمكنوا من قتل أحدهم وأسر آخر (**النهار**، ١٥/١٢/١٩٨٠). وفي توضيح آخر ذكر أحد مراسلي العدو، أن انفجاراً وقع أمس في ١٣/١٢/١٩٨٠ في مصنع «سبركتروم» في المنطقة الصناعية في رمات حوفان الواقعة بالقرب من مدينة بئر السبع، وأدى الانفجار إلى مقتل أحد العمال وإصابة آخر بجراح بليغة، كما نجم عن الانفجار وقوع حريق ألحق بالمصنع أضراراً بالغة، وعلى الفور شرعت الشرطة الاسرائيلية بإجراء التحقيق في الحادث (ر.إ.إ.، ١٤و ١٥/١٢/١٩٨٠).

وبتاريخ ٢٧/١٢/١٩٨٠ هاجم الثوار الفلسطينيون العاملون داخل الأرض المحتلة أحد معسكرات الجيش الاسرائيلي الذي يقع بالقرب من مستوطنة «حانينا» الواقعة في الجليل الأعلى شمال فلسطين، وقد حدث اشتباك مع حامية المعسكر استمر زهاء الساعة والنصف. فقد أصدر الناطق العسكري الفلسطيني تصريحاً ذكر فيه أن إحدى مجموعاتنا المقاتلة العاملة داخل الوطن المحتل هاجمت في الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخامس والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠، معسكرا لجنود العدو بالقرب من مستوطنة حانينا في الجليل الأعلى، واستخدمت المجموعة في هجومها القذائف الصاروخية والأسلحة الرشاشة، فأوقعت خسائر فادحة في قوات العدو، ولقد استمر الاشتباك حتى الساعة الواحدة والنصف من ظهر اليوم نفسه مع حراسات المعسكر ونجدات العدو التي تدفقت إلى المنطقة في محاولة لضرب طوق حول الثوار الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه قامت مدفعية العدو بقصف منطقة العملية، إلاَّ أن الثوار تمكنوا من إفشال خطة العدو والانسحاب خارج منطقة الطوق بسلام، وقد استشهد خلال هذه العملية خمسة من الثوار.

كما أصدر الناطق نفسه بلاغا تفصيليا حول نتائج المعركة التي حدثت مع قوات العدو بالقرب من مستوطنة زرعيت في الجليل الأعلى بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٠، وقد جاء فيه أنه إلحاقا لبلاغنا العسكري السابق رقم ٨٠/١١٦ تاريخ ١٤/١٢/١٩٨٠، حول معركة المواجهة التي خاضتها إحدى مجموعاتنا المقاتلة مع قوات العدو المحمولة قرب مستوطنة زرعيت، فقد أكدت مصادرنا العسكرية أن خسائر العدو نتيجة لهذه المعركة بلغت أكثر من خمسة عشر إصابة بين قتيل وجريح، إضافة إلى تدمير سيارة عسكرية وإعطاب سيارة اخرى. وقد استشهد لنا في المعركة شهيد وتم أسر اثنين بعد أن أصيبا بجروح (**وفا**، ٢٧/١٢/١٩٨٠). وفي تل - أبيب ذكر ناطق عسكري إسرائيلي أن جنوداً اسرائيليين اعترضوا مجموعة فدائية مكونة من خمسة رجال بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨٠ داخل الأراضي اللبنانية، فيما كانت تستعد للعبور إلى الأراضي المحتلة، وأضاف أن اشتباكا قصيرا وقع مع المجموعة أدى إلى مقتل الفدائيين الخمسة.

وذكر الناطق أيضا أن الفدائيين كانوا يحملون رشاشات من نوع «كلاشينكوف» وقاذفات قنابل وكمية من الذخيرة، وأنهم كانوا في طريقهم لتنفيذ عملية ضد مستوطنة حانيتا في الجليل الغربي (**النهار**، ١٩٨٠/١٢/٢٧).

وفي مساء يوم السبت الموافق ١٩٨٠/١٢/٢٧ تمكن الفدائيون من زرع عبوة ناسفة موقوتة داخل محطة النقل العسكري في حي جيلو في القدس، وقد أعلن ذلك الناطق العسكري الفلسطيني في بلاغ عسكري يحمل الرقم ٨٠/١١٨ تاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٨ ذكر فيه أنه حوالي الساعة الثامنة والنصف اكتشفت العبوة من قبل أفراد العدو، فتم تفجيرها في مكانها على يد خبير متفجرات حضر لهذا الغرض، وأدى ذلك إلى تكبيد العدو خسائر مادية كبيرة لحقت بمبنى المحطة والمحلات المجاورة. كما أشار الناطق العسكري، في البلاغ نفسه، إلى أن مجموعة خاصة اخرى من الثوار الفلسطينيين قامت بزرع عبوة ناسفة موقوتة داخل المركز التجاري لمدينة ديمونا في النقب، وذلك بعد ظهر يوم ١٩٨٠/١٢/٢٤، وقد اكتشفت العبوة في الساعة السادسة والربع من مساء اليوم نفسه فتم تفجيرها في مكانها بواسطة خبير متفجرات، الأمر الذي أدى إلى إحداث خسائر مادية كبيرة في السوق، وعلى أثر العمليتين قامت قوات الاحتلال بشن حملة اعتقالات واسعة بين صفوف المواطنين الفلسطينيين بحجة الاشتباه بهم (**وفا**، ١٩٨٠/١٢/٢٨). وفي القدس المحتلة ذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية، أنه قد تم اكتشاف شحنة متفجرة قوية بالقرب من محطة الباصات شرقي القدس، وأنه قد تم إبطال مفعولها (**السفير**، ١٩٨٠/١٢/٢٩).

التحركات الاسرائيلية – الانعزالية في الجنوب

بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٤، حاولت قوة اسرائيلية من رجال الكوماندوس القيام بعملية إنزال على الساحل في المنطقة الواقعة قبالة مخيم الرشيدية ورأس العين، وقد أعلن عن ذلك قائد القوات المشتركة في القطاع الغربي، وأضاف أن القوات المشتركة تصدت للقوة المغيرة واشتبكت معها في معركة استمرت حتى الساعة الرابعة والنصف صباحا، وفي الوقت نفسه كانت طائرات الهليكوبتر الاسرائيلية تحلق فوق ساحل صور على علو منخفض، وتطلق القنابل المضيئة، كما كانت هناك ٦ قطع بحرية اسرائيلية ترابط على مقربة من الشاطىء، حيث قامت بإطلاق رمايات من الأسلحة الرشاشة الأوتوماتيكية باتجاه الشاطىء الممتد من ساحل مذمنة وحتى منطقة الشواكير والاستراحة. وقد ردت القوات المشتركة برمايات من الأسلحة الثقيلة، ولم يسجل وقوع إصابات في الأرواح بل اقتصرت الأضرار على إصابة بعض المنازل وإتلاف بعض المزروعات (**السفير**، ١٩٨٠/١٢/٥).

ومن جهة اخرى ذكرت الأنباء أن مجموعة من عناصر الميليشيات الحدودية حاولت عند الساعة الثانية من فجر ١٩٨٠/١٢/٤ التسلل عبر خطوط القوات الهولندية في منطقة المنصوري، فاشتبكت معها القوات الدولية، بعد أن أطلقت بعض العيارات والقنابل المضيئة فوق المحور (**المصدر نفسه**).

وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٥ سيطرت أجواء من التوتر والحذر على النبطية والقرى المجاورة لها بعد القصف المدفعي الذي تعرضت له المنطقة ليل ٤ – ١٩٨٠/١٢/٥، من داخل قرى الشريط الحدودي، وقد سقطت قذائف من عيار ١٥٥ ملم عشوائيا على النبطية وخراجها، واستمر القصف متقطعا حتى الفجر حيث امتد إلى قلعة الشقيف والريحان والجرمق والأحراج، وأدى إلى وقوع أضرار مادية جسيمة في الممتلكات والمزروعات. وكانت طائرات هليكوبتر اسرائيلية قد حلقت في الأجواء الجنوبية، فأطلقت باتجاهها رمايات مضادة، فألقت هذه الطائرات بعدد من القنابل المضيئة فوق قلعة الشقيف ومنطقتي الريحان والجرمق. ومن جهة اخرى أفادت التقارير الواردة من المنطقة أن الزوارق البحرية الاسرائيلية لم تغادر المياه الاقليمية اللبنانية طوال الليل، حيث توقفت مرارا قبالة ساحل صيدا، فأطلقت عليها رمايات مضادة من عيارات مختلفة (**النهار**، ١٩٨٠/١٢/٦).

وفي بنت جبيل قال مراسل صحيفة النهار أن بلدة مرجعيون تعرضت قبل منتصف ليل

٤ – ١٩٨٠/١٢/٥، لقصف مدفعي ثقيل من مرابض القوات المشتركة في الشمال الغربي لنهر الليطاني، وقد فتحت قوات سعد حداد نيران مدافعها باتجاه مدينة النبطية، حيث أدى هذا التراشق المدفعي إلى إحداث أضرار كبيرة في الحقول وفي خراج مرجعيون. وأضاف المراسل أن هذا القصف جاء بعد أقل من ٤٨ ساعة من الغارة الاسرائيلية التي نفذتها القوات الاسرائيلية بتاريخ ١٩٨١/١٢/٥ في منطقة السعديات (**المصدر نفسه**). وفي بيروت صرح ناطق عسكري باسم القوات المشتركة بأن زوارق حربية اسرائيلية اقتربت عند الساعة العاشرة مساء يوم ١٩٨١/١٢/٥ من شاطىء السعديات وقامت بفتح النيران على مواقعنا، وقد تعاملت قواتنا معها وأجبرتها على الانسحاب إلى عرض البحر (**وفا**، ١٩٨٠/١٢/٦).

وعند فجر يوم ١٩٨٠/١٢/٧، أطلقت القوات الاسرائيلية نيران رشاشاتها الثقيلة من مواقعها في السدانة باتجاه بساتين شبعا، وقد استمر إطلاق النيران حوالي الثلث ساعة أطلقت خلاله الميليشيات الحدودية قنابل مضيئة فوق المواقع الدولية في منطقة ابل السقي والهرماس. كما ذكر أن عناصر من هذه الميليشيات دخلت إلى بلدة بلاط بثياب مدنية ومكثت فيها حوالي الساعتين ثم غادرتها باتجاه بلدة دبين، وكانت هذه العناصر تخفي أسلحتها داخل ثيابها.

وعلى صعيد آخر عززت الوحدة النرويجية من القوات الدولية العاملة في المنطقة مواقعها في منطقة شبعا، وهو إجراء اتخذته أيضا في منطقتي كفر حمام وكفرشوبا (**السفير**، ١٩٨٠/١٢/٨).

وخلال ليل ١٩٨١/١٢/٨، أطلقت قوات الميليشيات الحدودية نيران رشاشاتها الثقيلة من مواقعها في تلة الشعيرة باتجاه منطقة كفر حمام والخريبة، كما سجلت خلال الليلة ذاتها تحركات عسكرية إسرائيلية في المنطقة الممتدة بين كفرشوبا وتلال الهبارية (**السفير**، ١٩٨٠/١٢/٩). ومن جهة ثانية، أشارت الأنباء، أن القوات الاسرائيلية قامت بضم ما مساحته نحو ١٨٠٠ دونم من مجموعة تلال في بلدة حولا الجنوبية، دفعت خلالها الى المنطقة بقوات من المشاة معززة بآليات عسكرية تمركزت في المنطقة. ثم سيرت هذه القوة دورياتها في المنطقة بهدف منع الأهالي وأصحاب الأرض من الدخول إليها، وكانت القوات الاسرائيلية قد بدأت عمليات التسييج في المنطقة في أواخر شهر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي من العام المنصرم (**المصدر نفسه**).

وعند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم ١٩٨٠/١٢/٩، حاول سرب من الطائرات النفاثة الاسرائيلية التحليق وعلى علو منخفض في طلعات استطلاعية فوق مواقع القوات المشتركة في مناطق قلعة الشقيف والعيشية والريحان وقليا، وقد تصدت لها المقاومات الأرضية.

وفي ليل ٨ – ١٩٨٠/١٢/٩ أطلقت القوات الاسرائيلية فوق بلدة شبعا قنابل مضيئة، مما اضطر القوات النرويجية إلى إرسال الدوريات بين البساتين تحسبا لأية عملية تسلل قد تقوم بها قوات الطرفين المتحاربة (**النهار**، ١٩٨٠/١٢/١٠).

وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٢، قامت الطائرات الاسرائيلية بخرق حاجز جدار الصوت مرات عدة فوق منطقة صور، فتصدت لها المقاومات الأرضية. كذلك حاولت زوارق اسرائيلية الاقتراب من شواطىء القاسمية – البرغلية ظهر اليوم نفسه، فأطلقت القوات المشتركة نيران مدفعيتها الثقيلة باتجاهها (**السفير**، ١٩٨٠/١٢/١٣).

وعند الساعات الأولى من فجر ١٩٨٠/١٢/١٣، اقتربت زوارق اسرائيلية من شواطىء البقبوق، شبريحا، فأطلقت عليها نيران المدفعية من قبل القوات المشتركة مما اضطرها للتراجع نحو عرض البحر (**السفير**، ١٩٨٠/١٢/١٤). وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٤، أوردت وكالة الصحافة الفرنسية تصريحا لناطق باسم الميليشيات الانعزالية ذكر فيه، أن لغما انفجر في بلدة مجدل زون في القطاع الغربي أدى إلى مقتل ٣ من أبناء البلدة وإصابة آخر بجروح خطيرة، وأضاف، أن الفدائيين زرعوا اللغم بعدما تسللوا إلى المناطق التي تسيطر عليها القوات الدولية، وأوضح أن مدفعية الميليشيات قامت، ردا على ذلك، بقصف مواقع الفدائيين في القطاع الغربي (**النهار**، ١٩٨٠/١٢/١٥).

وفي بيروت أدلى ناطق عسكري بإسم القوات المشتركة ببلاغ أعلن فيه، أن منطقة الرشيدية تعرضت لقصف مدفعي متقطع إبتداءً من الساعة الثانية والربع من ظهر يوم ١٤/١٢/١٩٨٠، وأضاف أنه عند الساعة الرابعة والدقيقة العشرين، وسع العدو الصهيوني الانعزالي قصفه المدفعي على صور والرشيدية والبص، وفي الرابعة والدقيقة الـ ٣٥ توقف القصف، ليتجدد في الساعة الثامنة مساء على منطقة الشعيتية (**المصدر نفسه**).

وفي القطاعين الشرقي والأوسط، ذكر مراسل النهار، أن الوضع فيهما توتر، عندما حلقت، عند الساعة العاشرة والربع من قبل ظهر ١٤/١٢/١٩٨٠، طائرات اسرائيلية على علو منخفض فوق مناطق العرقوب، حاصبيا، قلعة الشقيف والريحان، وقد تصدت لها المقاومات الأرضية للقوات المشتركة في القطاع الأوسط (**المصدر نفسه**).

.وبتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٠، قصفت مدفعية الميليشيات الحدودية قرى مجدل زون، الرمادية، والشعيتية في قضاء صور، وقد بدأ القصف مساءً، حيث سقطت القذائف في بلدة مجدل زون وأدت إلى إصابة طفل في الثامنة وإلحاق أضرار بعدد من المنازل. وقد امتد القصف بعد ذلك ليشمل بلدتي الرمادية والشعيتية وجوار مدينة صور، حيث تساقطت القذائف الثقيلة من عيار ١٣٠ و ١٥٥ ملم. وقد تركز القصف على مخيم الرشيدية والشواكير ورأس العين ومنطقة الآثار في البص. وأسفر هذا القصف عن إصابة بعض المنازل، والمستشفى الحكومي في البص (**السفير**، ١٦/١٢/١٩٨٠).

ومن جهة اخرى، ذكرت الأنباء، أنه خلافاً لما سبق وأعلنه ناطق بإسم الميليشيات من أن لغما انفجر في بلدة مجدل زون، فقد تبين أن لغما أرضيا انفجر في بلدة طير حرفا الحدودية أدى إلى قتل ثلاثة وإصابة رابع بجراح خطيرة (**المصدر نفسه**).

وبتاريخ الجمعة ١٩/١٢/١٩٨٠ صرح الناطق العسكري بإسم القوات المشتركة بما يلي:

أولاً: خاضت قواتنا المشتركة في منطقة العيشية والخردلي والمحمودية طوال الليلة الماضية ١٨/١٢/١٩٨٠ معركة مواجهة ضارية مع قوات العدو استمرت أربع ساعات ونصف الساعة تكبد العدو خلالها خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات والأسلحة.. ففي الساعة الثانية عشرة والربع من ليل ١٨/١٢/١٩٨٠ تقدمت باتجاه مواقع القوات المشتركة في منطقة العيشية قوة إسرائيلية تقدر بكتيبة توزعت على محاور جسر الخردلي – المحمودية – الدمشقية، بهدف ضرب مواقعنا ومفاجأة مقاتلينا، غير أن يقظة المقاتلين الذين رصدوا تحركات قوات العدو منذ بداية تقدمها فوتت عليها عنصر المفاجأة، الأمر الذي أدى إلى وقوع القوة الاسرائيلية في كمين نصبته القوات المشتركة فأدى ذلك إلى إلحاق عدد كبير من الاصابات بين صفوف القوة الاسرائيلية المهاجمة.

ثانياً: عند الساعة الواحدة من الليلة ذاتها تدخلت أسلحة الاسناد المعادية من المدفعية والصواريخ كما تدخل طيرانها في المعركة لدى سماع نداءات الاستغاثة على أجهزة الاتصال العسكرية، وقامت القوات الاسرائيلية بتعزيز أرض المعركة بقوات جديدة بلغ قوامها كتيبة مشاة مؤللة، الأمر الذي أدى إلى اشتداد ضراوة القتال وإلى وقوع خسائر جديدة في صفوف العدو.

ثالثاً: منذ الساعة الواحدة والربع بدأ العدو بسحب خسائره بواسطة طائراته الهليكوبتر وتحت غطاء من القصف المدفعي والصاروخي الثقيل.

رابعاً: في الساعة الواحدة والنصف، بدأ العدو قصفه المدفعي الثقيل من جميع مرابضه في داخل الأرض المحتلة، بما في ذلك مدفعية العميل سعد حداد في القليعة ومرجعيون في محاولة للتخفيف على قواته وإرباك مقاتلي القوات المشتركة.

خامساً: في الساعة الثالثة والنصف، وبعد اشتباكات دامية، تدخل طيران العدو وراح يقصف بجنون عموم المنطقة والمناطق الآهلة بالسكان، ومن بينها مدينة صيدا، بهدف فك الحصار عن فلول قواته، ولتمكين طائرات الهليكوبتر من القيام بإخلاء الخسائر في صفوفه.

سادساً: خفت حدة الاشتباكات حوالي الساعة الخامسة من صباح اليوم نفسه بعد أن تمكن العدو فعلاً من إخلاء خسائره.

سابعاً: خسائر العدو المنظورة كانت ١٧ إصابة بين قتيل وجريح، وتدمير عدد من الآليات والأسلحة.

ثامناً: خسائرنا أربعة جرحى، جراح ثلاثة منهم طفيفة.

تاسعاً: بدأ العدو عند الساعة السادسة وأربعين دقيقة، بقصف مدفعي عشوائي على بلدة الريحان.

عاشراً: عند الساعة العاشرة وعشر دقائق من اليوم نفسه قامت الطائرات الاسرائيلية بطلعات استكشاف كثيفة فوق مناطق الجرمق، كما قامت مدفعيته بقصف المنطقة بعدد من قذائفها الثقيلة (**وفا**، ١٩/١٢/١٩٨٠).

وفي بيروت ذكرت الانباء، أن حصيلة الهجوم الاسرائيلي الذي تعرضت له كل من قرى شقرا ومجدل سلم، وبرعشيت وياطر، و مجدل زون، والذي وقع بعد ساعات من موافقة مجلس الأمن على التمديد للقوات الدولية في الجنوب مدة ستة أشهر اخرى، كانت مقتل ثلاثة من المدنيين وجرح خمسة آخرين، إضافة إلى تدمير عدد من المنازل (**النهار**، ١٩/١٢/١٩٨٠). ولم يمض يوم على الهجوم المذكور، حتى قامت قوات من الكوماندوس الاسرائيلية، قدرت بنحو ٦٠٠ مظلي، بعملية اخرى ضد القطاع الأوسط، بدأت بعد منتصف ليل الخميس/الجمعة ١٨ – ١٩/١٢/١٩٨٠، حيث استمرت أكثر من خمس ساعات، استخدمت خلالها طائرات الهليكوبتر وأدت إلى سقوط ١١ قتيلاً، ثلاثة منهم من قوات الردع العربية. وقد اعترفت اسرائيل بمقتل جندي لها وإصابة ثلاثة اخرين بجراح (**السفير**، ٢٠/١٢/١٩٨٠). وحول تفاصيل العملية، أفادت المعلومات بأن القوة الاسرائيلية المذكورة تسللت إلى منطقة العيشية – المحمودية من محورين عبر الخردلي وبلاط، وقد تصدت لها القوات المشتركة، وأوقعتها في كمائنها المتقدمة، حيث دارت معركة استمرت حوالي ٥ ساعات، تكبدت خلالها القوات الاسرائيلية خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات. وقد اعترفت القيادة العسكرية الاسرائيلية بقتيل وثلاثة جرحى بين صفوف قواتها المغيرة، في حين ذكر أنه سقط للقوات المشتركة في المعركة خمسة قتلى وأربعة جرحى، إضافة إلى مقتل ثلاثة من عناصر القوات السورية العاملة ضمن إطار قوات الردع العربية. وقد غطى القصف المدفعي أرض المعركة وامتد ليشمل مناطق الريحان والنبطية وأرنون، حيث جرحت مواطنة وأصيبت منازل عدة بأضرار، بالاضافة إلى كنيسة مار انطونيوس في العيشية التي دمرت تدميراً كاملاً. ومنذ ساعات الصباح الأولى كان القصف مستمراً وقد شمل العرقوب ومدينة صيدا التي سقطت بداخلها ثلاث قذائف لم تسفر عن أية خسائر في الأرواح. وعند الظهر انفجر لغم موقوت خلفته القوات الاسرائيلية، في سيارة تابعة للقوات المشتركة أدى إلى مقتل ثلاثة وإصابة رابع بجروح (**السفير**، ٢٠/١٢/١٩٨٠). وفي تل – أبيب قال ناطق عسكري إسرائيلي أن وحدة من الجيش الاسرائيلي، هاجمت ليل ١٨ – ١٩/١٢/١٩٨٠ ستة مواقع للفدائيين في جنوب لبنان في منطقة المحمودية شمال شرق الليطاني، وأضاف، أن أربعة جنود إسرائيليين أصيبوا بجروح، وتوفي أحدهم متأثراً بجراحه، بينما قتل للفدائيين حوالي الـ ١٥، وأوضح أن هذه العملية تأتي في إطار «التدابير الوقائية الروتينية» التي تهدف إلى منع الفدائيين من زيادة نشاطاتهم الموجهة ضد السكان الاسرائيليين (**النهار**، ٢٠/١٢/١٩٨٠).

ورداً منها على القصف الأخير الذي تعرضت له والذي أدى إلى مقتل ثلاثة من عناصرها، قصفت القوات السورية بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٨٠ تجمعا للدبابات الاسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية، بما قدرته أوساط إسرائيلية بحوالي (٨٠٠) قذيفة في خلال (٥٠) دقيقة. وقد أعربت الدوائر العسكرية الاسرائيلية عن اعتقادها بأن المدفعية السورية في لبنان وجهت ضربة شديدة بإطلاق (٨٠٠) قذيفة صباح أمس على القطاع الأوسط من الشريط الحدودي، وذكرت هذه الدوائر أنه لم يتم بعد حصر الخسائر البشرية في المناطق التي تأثرت بالقصف وهي مرجعيون وبلاط ودبين، وقد قدر الخبراء الاسرائيليون أن

القذائف التي أطلقت تعادل قوة نيران كتيبتين. ومن ناحية اخرى، بثت إذاعة الميليشيات تصريحا لسعد حداد اتهم فيه القوات السورية بالقصف، ومما قاله، «فجأة فتح السوريون نيران مدفعيتهم وصواريخهم بعيدة المدى من عيار ١٣٠ و ١٥٢ ملم، على قرى الشريط الحدودي في القطاع الشرقي، وقد استعملوا نحو (٢٠) مدفعا، وكان القصف عنيفاً بحيث لم يعرف السكان كيف يذهبون إلى الملاجىء» (**السفير**، ١٩٨٠/١٢/٢١)، وهذه هي المرة الأولى التي ترد فيها القوات السورية المرابطة في لبنان، على قصف مدفعي اسرائيلي يستهدف مواقع متقدمة لها في لبنان منذ دخولها إليه. وقد اعتبر الرد بمثابة تحذير لإسرائيل.

وعلى صعيد المعارك الاعتيادية بين القوات المشتركة من جهة والقوات الاسرائيلية – الانعزالية من جهة اخرى، فقد شهدت مناطق العيشية والريحان والجرمق والبقاع الغربي والقطاع الشرقي فجر أمس ١٩٨٠/١٢/٢٠ تبادلاً للقصف المدفعي أدى إستنادا للتقارير الأولى الواردة إلى جرح ثلاثة من عناصر القوات الدولية وإصابة بعض المراكز. فقد بدأت القوات الاسرائيلية والميليشيات القصف عند الساعة السادسة صباحا، واستهدفت مناطق العيشية والريحان والبقاع الغربي والمواقع الدولية في أبل السقي وبلاط والهرماس. وذكرت المصادر النرويجية أن مواقعها في أبل السقي تعرضت للقصف ونتج عنه جرح ٣ عناصر منها، أحدهم بحالة الخطر، كما اصيبت المواقع الغانية والنرويجية عند مدخل ابل السقي وبلاط وتلال الهرماس. وقد ردت القوات المشتركة بقصف عنيف لمواقع الميليشيات والقوات الاسرائيلية في منطقة الشريط الحدودي، فسقط في تلك المواقع حوالي ١٥٠ قذيفة خلال نصف ساعة، وأدى هذا القصف الذي اعتبر أعنف قصف يتعرض له الشريط الحدودي، إلى تدمير موقع تابع للميليشيات شرقي بلاط تدميرا كاملاً، كما شوهدت سيارة عسكرية وهي تحترق، وأصاب القصف أيضا مواقع للدبابات في تلال دبين وأحدث أضرارا فادحة في صفوفها، وقد أصابت القذائف بشكل مباشر تجمعا للقوات الاسرائيلية غربي محول الكهرباء، بحيث تناثرت خيم التجمع، وتوفرت معلومات عن إصابة ١٠ بين قتيل وجريح في صفوف الجنود الاسرائيليين ومقاتلي الميليشيات، وتدمير ثلاثة آليات، وشوهدت سيارات الاسعاف تجوب المنطقة، كما حطت طائرات هليكوبتر في المنطقة بمحاذاة الشريط الحدودي قبالة كفركلا (**المصدر نفسه**).

وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢، توتر الوضع في الجنوب في القطاع الشرقي مرة اخرى بعدما تقدمت آليات إسرائيلية في المنطقة في حوالي الساعة التاسعة على الطريق التي تربط شبعا ببركة النقار، وهي الطريق التي كان الاسرائيليون قد شقوها قبل بضعة أيام، وقد حاول الحاجز النرويجي خلالها منع الآليات من المرور فلم يتمكن فأبلغ قيادته، في حين واصلت الآليات الاسرائيلية تقدمها إلى الجسر الحديدي عند المدخل الشرقي لشبعا، فترجل منها أكثر من مئة عنصر توزعوا على مجموعات ودخلوا البلدة وطلبوا من المواطنين فيها ملازمة منازلهم. وعلى الأثر حضرت إلى البلدة قوات نرويجية فدار نقاش بين الطرفين أدى إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من البلدة. ونتيجة للحادث المشار إليه أعلن النرويجيون حالة الاستعداد في صفوفهم وراحوا يطلقون القذائف المضيئة كما سيروا الدوريات الراجلة حتى الصباح (**النهار**، ١٩٨٠/١٢/٢٣).

من جهة ثانية ذكر مراسل النهار في النبطية، أن القصف المدفعي الاسرائيلي تجدد في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر ١٩٨٠/١٢/٢٢ على مواقع القوات المشتركة في الريحان والجرمق والعيشية، وقد استمر متقطعا حتى الساعة الثانية عشرة ظهراً. كذلك حلقت الطائرات الاسرائيلية على ارتفاع منخفض فوق مناطق الجنوب وفوق المخيمات الفلسطينية في صيدا وصور والنبطية، وقد أطلقت باتجاهها القذائف المضادة (**المصدر نفسه**).

وفي بيروت أصدر ناطق عسكري باسم القوات المشتركة بلاغا أعلن فيه، أن إحدى المجموعات العاملة في منطقة الشريط الحدودي، هاجمت موقعاً للتحالف الاسرائيلي – الانعزالي في منطقة

دبين، وفي الموعد المحدد فتح مقاتلو المجموعة نيران أسلحتهم الصاروخية على الموقع المعادي، مما أدى إلى إصابته إصابات مباشرة. وقد رد العدو برماية من المواقع المجاورة. وعادت المجموعة إلى مواقعها بعدما نفذت مهمتها بنجاح (**المصدر نفسه**).

وخلال ليل أمس الأول ٢٣/١٢/١٩٨٠، واصلت الطائرات العامودية الاسرائيلية تحليقها فوق القطاع الشرقي لمدة ساعة، إبتداء من الساعة الحادية عشرة ليلاً، وذلك فوق منطقة سهل الخيام ومرجعيون وابل السقي والعرقوب، وقد وضعت القوات الدولية في حالة الاستعداد حتى الصباح. كذلك قامت الميليشيات بإطلاق العديد من القذائف المضيئة فوق كفر حمام والعرقوب، وفتحت نيران رشاشاتها الثقيلة باتجاه المواقع الدولية في تلال بلاط ودبين وكفر حمام (**السفير**، ٢٥/١٢/١٩٨٠).

من جهة اخرى حلقت الطائرات الاسرائيلية صباح ٢٤/١٢/١٩٨٠ وعلى علو منخفض فوق مدينة صيدا ابتداء من الساعة السابعة، وقد جوبهت بنيران المضادات الأرضية، كما قامت بالتحليق فوق القطاع الأوسط ومنطقة القاسمية (**المصدر نفسه**).

وفي فجر يوم ٢٦/١٢/١٩٨٠، تسللت إلى بلدة حداثا قوة مشتركة من جنود إسرائيليين وآخرين من الميليشيات. ونسفت منزلاً فوق رؤوس سكانه، مما أسفر عن جرح ثلاثة مواطنين بداخله، نقل أحدهم بحالة الخطر إلى مستشفى قوات الطوارىء في بلدة الناقورة. وأفاد أهالي البلدة بهذا الخصوص أن القوة المهاجمة دخلت حداثا في الساعة الواحدة والربع، ونسفت بالديناميت منزلاً لأحد المواطنين، فيما كان أصحابه نائمون بداخله، وقد نتج عن النسف بتر يدي صاحب البيت، وجرح زوجة المذكور وولده، فيما نجا حوالي الـ ١٥ شخصا كانوا بداخله. وقد أفادت المعلومات أن القوة المهاجمة أنزلت بواسطة طائرة هليكوبتر في جوار البلدة، وإنها وبعد عملية نسفها المنزل المذكور انسحبت قبل مجيء القوات الدولية (**السفير**، ٢٧/١٢/١٩٨٠).

وعلى صعيد آخر، أجرت القوات الاسرائيلية قبل هذا بيومين في القطاع الشرقي مناورة بالذخيرة الحية في منطقة الخيام والمجيدية استخدمت فيها راجمات الصواريخ والمدفعية الثقيلة، وقد استمرت المناورة حوالي الساعتين، وأعلنت القوات الدولية خلالها الاستنفار في صفوفها، لا سيما بعد أن أصابت بعض الرشقات المواقع الدولية في منطقة الخريبة، كما أفادت مصادر الكتيبة النرويجية أن جنوداً إسرائيليين تسللوا إلى مسافة قريبة جداً من الموقع النرويجي في كفرشوبا، وأن عناصر الموقع أطلقت باتجاههم طلقات تحذيرية (**المصدر نفسه**).

وبتاريخ ٢٧/١٢/١٩٨٠، أطلقت القوات الاسرائيلية نيران رشاشاتها الثقيلة من أحد مواقعها في تلة السدانة، باتجاه منطقة بركة شبعا والبساتين لمدة حوالي النصف ساعة، كذلك فتحت عناصر الميليشيات نيران رشاشاتها الثقيلة من منطقة دبين في اتجاه الموقع الغاني شمال شرق بلاط، وقد استمر إطلاق النار زهاء الـ ١٠ دقائق (**السفير**، ٢٨/١٢/١٩٨٠).

وخلال ليل ٢٩ - ٣٠/١٢/١٩٨٠، تحركت دورية اسرائيلية مؤللة باتجاه الحاجز النرويجي، عند الطرف الجنوبي لبلدة شبعا، وهي تطلق النيران، إلاّ أن القوة النرويجية أقفلت الطريق أمامها مما اضطر الدورية للعودة باتجاه تلة السدانة.

ومن جهة ثانية وضعت القوات الاسرائيلية على حدود القطاع الشرقي في حالة استعداد، حيث عززت دورياتها على كل المحاور، وهي حالة فرضت أيضا على الميليشيات. وقد ربط المراقبون العسكريون هذه التحركات بحلول الذكرى السادسة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية، خوفا من قيام الفدائيين بعمليات عسكرية إنطلاقا من الأراضي اللبنانية (**النهار**، ٣١/١٢/١٩٨٠).

المقدم الطيار
حسين عويضة

سياسة واشنطن في الشرق الأوسط
بين «الجنرال» و «الدكتور»

ظل الرئيس الأميركي (السابق) جيمي كارتر متهماً - من الأميركيين قبل غيرهم - وخاصة في بداية سنوات رئاسته بأنه قليل الخبرة في الشؤون الخارجية.. وما أن أصبحت له خبرة بالشؤون الخارجية مدتها ٤ سنوات حتى انتخبوا غيره (...).

ويبدو أن الرئيس المنتخب الجديد عديم الخبرة بالشؤون الخارجية بحيث أنه سيبدأ رئاسته في هذا المجال من الصفر.

وإذا كان كارتر قد حاول جاهداً اثبات قدرته في مجال الشؤون الخارجية بمصارعة أمواج أزمة الشرق الأوسط والوصول فيها إلى جزيرة كامب ديفيد المعزولة التي لم يصل منها إلى أي بر... فانه يبدو أن ريغان سيضطر للسباحة في أمواج الشرق الأوسط العاتية نفسها ليكتسب خبرة في مجال الشؤون الخارجية. وعلى حد تعبير مجلة «يو. إس. نيوز آند وورلد ريبورت» فان ريغان «لن يجد في أي مكان بلداناً مهتزة وأخطاراً على هذا القدر من التفجر ومخاطر إلى هذه الدرجة من الجسامة كما في الشرق الأوسط. فمن البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج [العربي] لا بد أن يواجه الرئيس [ريغان] صراعا ومواجهة تضم العرب وجيرانهم المسلمين والاسرائيليين»(يو. إس. نيوز، ٢٩/١٢/١٩٨٠).

لهذا فان السؤال المطروح منذ فوز ريغان في انتخابات الرئاسة في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، والذي يزداد الحاحا على الاذهان مع تولي ريغان الرئاسة الفعلية اعتبارا من ٢٠ كانون الثاني (يناير)، هو أي سياسة يرجح أن ينتهجها الرئيس الأميركي الجديد في الشرق الأوسط. وقد يكون على رأس قائمة المشاكل موضوع الرهائن الأميركيين في ايران، والحرب العراقية - الايرانية. «إلا أن الصراع العربي - الاسرائيلي يبقى في قلب المسرح، سواء بالنسبة للأميركيين أو بالنسبة للأطراف المعنية مباشرة» (التايمز في ٧/١/١٩٨١).

وفي محاولة الاجابة على هذا السؤال تبرز حقيقتان هامتان: أولاهما ما عرف عن رونالد ريغان من الاتجاه في خط متشدد في استراتيجيته الخارجية بشكل عام. وثانيتهما معارضته القوية بالدرجة نفسها للحركات الثورية والتحررية في العالم. وقد صدر عن ريغان نفسه - وعن عدد من مستشاريه أو أعضاء ادارته الجديدة - العديد من التصريحات التي تؤكد فعلاً وعده بانتهاج سياسة تقوم على التلويح باستخدام القوة وابداء الرغبة أو الاستعداد لخوض صراعات قوة ضد الاتحاد السوفياتي وضد القوى التي يمكن أن يعتبرها معرقلة لمصالح الولايات المتحدة والغرب في أي مكان من العالم. فلم يعد خافيا أن ريغان يريد أن يثبت جرأته على مواجهة الخطر دون خوف من النتائج. لهذا السبب أصبح التصور الأميركي السائد هو «أن حلفاء الولايات

المتحدة وأصدقاءها يحولون على الرئيس [الاميركي] الجديد لاعادة بناء قوة أميركا ومكانتها، ووضع أمورها الاقتصادية في وضعها الصحيح وأخذ زمام القيادة في حل سلسلة مزعجة من المشكلات العالمية المعقدة... وأن خصوم أميركا سيختبرون افتقار ريغان إلى الخبرة في السياسة الخارجية ليحددوا ما إذا كان معرضاً لارتكاب أخطاء وما إذا كان قابلاً للانكسار تحت الضغط» (يو. إس. نيوز، ١٩٨١/١/٥).

الجنرال لقيادة الخارجية

وقد جاء اختيار ريغان للجنرال الكسندر هيغ لمنصب وزير الخارجية في ادارته ليضفي على هذه التصريحات والمواقف المتصلبة طابعا أكثر حسية. لقد اختير عسكري ليكون الدبلوماسي الاول في الولايات المتحدة. وبغض النظر عن كل الاعتبارات التي أثيرت حول الجنرال هيغ ودوره في فضيحة «ووترغيت»، أو التي أثارتها بعض الدوائر في الولايات المتحدة حول مجرد فكرة اختيار جنرال لرئاسة الدبلوماسية الاميركية، فان الجنرال نفسه لم يترك أي مجال منذ تعيينه في منصبه وحتى قبل أن تبدأ الادارة صلاحياتها، للشك في أنه سيعالج الامور الدبلوماسية بالاصطلاحات العسكرية. وعندما واجه الجنرال هيغ مجلس الشيوخ (يوم ١٩٨٠/١/٩) للحصول على موافقة المجلس على تعيينه فانه وضع آخر النقاط على آخر الحروف في فهم سياسة ادارة ريغان الخارجية على نحو عبر عنه المعلق الأميركي المعروف جيمي ريستون بقوله أن هيغ يملك «جواباً واحداً على كل المشكلات: مزيد من الأسلحة العسكرية!» وقد وجد هيغ آذانا صاغية في الكونغرس لان ما قاله كان يتفق مع مزاج الكونغرس الحالي، حيث يسود اتفاق على «ان الجمهورية (الأميركية) تواجه خطراً راهناً، ولكن لا اتفاق – في المجالس الخاصة على الاقل – على ماهية هذا الخطر» (نيويورك تايمز، ١٩٨١/١/١٢).

لقد أعلن وزير خارجية ريغان – في أول خطاب رئيسي له بهذه الصفة، وهو خطابه هذا أمام مجلس الشيوخ – ان الولايات المتحدة تواجه حقبة خطرة بصورة غير عادية ينبغي أن تقوم فيها جذور سياسة الولايات المتحدة على أساس المقدمة القائلة بان «هناك أشياء تستحق أن يحارب من أجلها». وذكر الجنرال هيغ تدخل الاتحاد السوفياتي في افغانستان، وأزمة بولندا، وسلام الشرق الأوسط العسير، والصراع المستمر بين أمم آسيا، وحالة الغليان والعنف في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأميركا الوسطى ومنطقة الكاريبي. (بهذا الترتيب). ولكنه – كما يلاحظ جيمس ريستون – «لم يعط أية مؤشرات إلى ما ينبغي عمله بشأن الرهائن في ايران، أو بشأن الجيش السوفياتي في أفغانستان، أو العقد السياسية في اسرائيل أو الخليج أو أفريقيا، أو آسيا أو أميركا اللاتينية، سوى زيادة ميزانية الدفاع، التي تقترب الآن من ٢٠٠ مليار دولار سنوياً. ولا حتى اشار الجنرال هيغ الى الأثر الذي يمكن ان تحدثه هذه الميزانية العسكرية الضخمة على الأمن الاقتصادي للأمة». وهو ما دعا ريستون لأن يعلق ساخرا: «ربما يكون هذا هو الدور الجديد الذي يتعين علينا أن نتوقعه من وزير الخارجية في ادارة مستر ريغان – أي التركيز على فنون الحرب أكثر من فنون السلام. فلم تكن لديه أية اقتراحات أخرى عن كيفية تشجيع التعايش السلمي بين الدولتين النوويتين الاكبر – وهو البديل الوحيد عن العدم... لقد كان من الصعب الاعتقاد بأنه ينظر في أمره كوزير للخارجية وليس كوزير للدفاع أو رئيس لهيئة أركان الحرب المشتركة».

وعلى النمط نفسه أتت تصريحات السفيرة جين كيلباتريك التي عينها ريغان مندوبة دائمة للولايات المتحدة في الامم المتحدة. فقد صرحت في اليوم التالي لليوم الذي خطب فيه هيغ أمام مجلس الشيوخ (١/١٠) بأن ادارة ريغان «تخطط لموقف متشدد حيال الحركات اليسارية الوطنية في العالم... وستعمد إلى وقف المساعدات الأميركية للوكالات التابعة للأمم المتحدة التي قد تعارض الأهداف الأميركية». وأضافت سفيرة ريغان لدى المنظمة الدولية تقول انها «تفضل دولة ذات نظام قمعي نسبياً مؤيدة للولايات المتحدة على دولة أميركية لاتينية ديمقراطية تدعمها كوبا...»

وقبل ذلك بيومين اثنين (١/٨) كانت السفيرة

كيلباتريك تتعمد مندوبة للولايات المتحدة لدى المنظمة الدولية بالقاء خطاب أمام منظمة «بناي بريت» الصهيونية في واشنطن، وفيه أعلنت «أن الرئيس الأميركي المنتخب رونالد ريغان سيلتزم بتعهداته خلال الحملة الانتخابية، التي تقضي بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية». وأضافت أنها «تتعهد شخصيا بتجنب منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة».

هذه هي اذن الملامح العامة للسياسة الخارجية الأميركية كما تدل عليها أوثق المصادر المسؤولة عنها، رونالد ريغان الرئيس الأميركي الجديد نفسه، ووزير خارجيته الجنرال هيغ، وسفيرته لدى الأمم المتحدة كيلباتريك.

دور كيسنجر «الغامض»

وفي هذا الاطار كان لا بد أن ترى ملامح السياسة التي يلتزم ريغان وادارته بانتهاجها ازاء الشرق الأوسط.. ازاء الصراع العربي – الاسرائيلي بالتحديد. وفي هذا الاطار نفسه جرت جولة وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر في المنطقة، والتي شملت كلاً من مصر والصومال واسرائيل والسعودية والأردن وسلطنة عمان والمغرب.

وعلى الرغم من أن «جواً غامضاً» قد أحاط بجولة كيسنجر، على الأقل من خلال التأكيدات والتأكيدات المكررة عن أن جولته «شخصية» وليست رسمية، إلا أنه لم يكن للجولة ولا أهدافها أن تخرج عن هذا الاطار نفسه الذي صورته ادارة ريغان لسياستها الخارجية منذ أن كان ريغان يخوض حملته الانتخابية. أما السؤال عن ما إذا كان كيسنجر يقوم بالزيارة لحسابه الخاص أو لحساب ريغان ولإدارة الجمهورية الجديدة فليس سوى سؤال قصد به ترك الباب مفتوحا أمام التفسيرات المختلفة لتصريحات كيسنجر من ناحية وأمام اختبار الادارة الأميركية لنوايا أطراف النزاع من ناحية أخرى.

ولقد كانت الصحافة الاوروبية أسبق إلى ادراك طبيعة علاقة مهمة كيسنجر باركان السياسة الخارجية الجديدة للولايات المتحدة. وفي هذا الصدد قالت صحيفة التايمز البريطانية (١٩٨١/١/٧) أن «أسلوب ريغان هو ان يكون متشدداً ومصمما وحتى عدوانيا، ومهمة الدكتور كيسنجر الحالية هي أن يترك انطباعا لهذا الغرض».

ان السؤال عما إذا كان كيسنجر قد قام بجولته موفداً من ريغان أم لا، لا يعود يحمل أي معنى أو مغزى إذا ما لاحظنا أنه لا يوجد أي خلاف لا في العموميات ولا في الخصوصيات ولا في التفصيلات بين ما قاله ريغان ووزير خارجيته وسفيرته في الامم المتحدة، وبين التصريحات التي ادلى بها كيسنجر اثناء جولته في الشرق الأوسط. فما الذي قاله كيسنجر؟

على الرغم من أن كيسنجر بدأ جولته بالقاهرة (في ١٩٨٠/١٢/٢٩) إلا ان اهم تصريحاته كانت تلك التي أدلى بها في القدس (١٩٨١/١/٦). في القاهرة حرص في تصريحاته على ابراز عدم رسمية دوره الجديد: «لم آت الى هنا للتفاوض. لم آت الى هنا حاملاً رسالة. لم آت الى هنا باية أفكار لتسريع أية عملية سلام». وكان كل ما تحدث به بصورة محددة عن سياسة ريغان بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط قوله: «ان وجهة نظري هي أن الرئيس المنتخب سيكون ذا فهم واضح للغاية للضرورات الاستراتيجية للمنطقة، وسيكون شديد الحساسية لما سيحصل عليه من نصائح من الرئيس السادات».

وكان ما كتب – في الصحافة الأميركية بالذات – عن الطبيعة الغامضة لدور كيسنجر الجديد أثناء وجوده في القاهرة أكثر بكثير مما كتب عن وجهات نظره أو عن توقعاته. وأثناء وجوده في القاهرة، وعلى الرغم من فقر تصريحاته الشديد، قال أحد مساعدي ريغان في واشنطن أن رحلة كيسنجر «هي شخصية بحتة». ولكنه أردف قائلاً «اننا بطبيعة الحال سنستمع إليه باهتمام حول ما علم به. ان قصص رحلات الدكتور كيسنجر مفعمة بالمعلومات دائما». وقالت مجلة تايم الأميركية:(١٩٨١/١/١٢) «ان مكانة كيسنجر الخاصة في معسكر ريغان لم تكن أبدا محددة، والفكرة القائلة بأنه 'يمثل' الرئيس المنتخب يمكن أن تسبب التباسا في الخارج». بينما قالت **نيوزويك** (١٩٨١/١/١٢) أن بعض المراقبين يعتقد «أن نية كيسنجر هي مجرد اجراء عمليات جس نبض لصالح ريغان حول مناورات السوفيات في الشرق

الأوسط، والصـراع العـربي - الاسـرائيـلي، والانشقاق بين الدول العربية المعتدلة والمتطرفة».

الهجوم على اوروبا

فقط عندما انتقل كيسنجر الى القدس اكتسبت تصريحاته طابعا محددا، ويمكن القـول أنه في تصريحاته في القدس قد «دخل في الموضوع». فهناك جاءت تصريحاته التي نقلت أخبار جولته من مستوى الخبر العادي الصغير في الصفحات الداخلية للصحف - سـواء صحف المنطقة أو الصحف الأميركية والغربية عامة - إلى مستوى العناوين الرئيسية في الصفحات الأولى.

في القدس كتعبير صحيفة التـايمز البريطانية (١٦/١/١٩٨١) «عاد الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركية الأسبق إلى مـركز مسـرح الشرق الأوسط اليوم بهجوم كاسح على مفهوم ومضمون المبادرة الأوروبيـة المقترحـة من أجل تسوية شـاملة في المنطقـة. وفي مؤتمر صحفي حاشد أظهر شك الصحافة المحليـة في الطبيعة الخاصة المزعومة لجولتـه بين خمس دول في الشرق الأوسط - تحدث الدكتور كيسنجر أيضا عن الحاجة الملحة لمواجهة التهديد السوفيـاتي بتقوية الوجود العسكري الاميركي في المنطقـة. وقـد وجـه انتبـاه دبلـومـاسي كبـير إلى هـذه التصـريحات التي نظـر إليها عـلى أنها المؤشر الاكثـر حسمـا حتـى الآن إلى السيـاسـة الشرق أوسطية التي سينتهجها رونالـد ريغان حينمـا يتولى الـرئاسـة في ٢٠ كانـون الثـاني (يناير)».

ومن هنا فان تصريحات كيسنجر في القدس بالذات جديرة بالتفصيل في شقيها الأول المتعلق بالمبادرة الأوروبية، والثاني المتعلق بضرورة رفع مستوى الوجود العسكري الاميـركي في الشرق الأوسط.

في الشق الأول انتقد كيسنجر بحـدة «فكرة وجـود منهجـين منفصلـين ازاء أزمـة الشـرق الأوسط. وقـال أنـه بـدون تنسيق مسبق بـين الولايات المتحدة وأوروبا [الغربية] هناك خطر أن يخرج كل من الطرفين الطرف الآخر من اللعبة». وأضاف كيسنجر - في هذا الصدد ايضا - أن خطة المجموعـة الاقتصاديـة الأوروبية [السـوق الأوروبية المشتركة] بالنسبة للشرق الأوسط «تقوم على مقدمة زائفة مؤداها أن اقامة دولة فلسطينية من شأنها ان تفضي إلى اختفاء مشكلة الشرق الأوسط، وهذا غير صحيح لأن كثيراً من جوانب المشكلـة منفصل عن المفـاوضات العـربيـة - الاسرائيلية... انني لا أرى كيف يمكن أن نمضي إلى ما لا نهاية في اصرار على سياسـة دفاعيـة متحدة وسياسة خارجية منفصلة». وهذه الاشارة الأخيـرة لم تمر عـلى المراقبـين الأوروبيـين إلا بوصفها نوعاً من التهديد بأن ادارة ريغان تعتزم أن تقبض ثمن الدور الدفـاعي الذي تقـوم به الولايات المتحدة بالنسبة لأوروبا الغربية بمقابل سياسي تقبل فيه أوروبا بـاطلاق يـد الولايـات المتحدة وحدهـا في رسم السياسـات الخارجيـة للغرب.

ومن هذه النقطة كـان انطلاق كيسنجـر إلى الشق الثاني من تصريحاته، المتعلق بضرورة رفع مستوى الوجود العسكري الأميـركي في الشرق الأوسط. في هذا الصدد قال كيسنجر «ان هناك حاجة ملحة إلى قوات جوية وبحرية أميركية وإلى وحـدات أرضية متخصصـة في منطقة الشـرق الأوسط لمواجهة الوجود السـوفياتي الضخم في أفغـانستـان، ووجـود ١٨ ألف كـوبي يقـودهم سوفيات في أثيوبيا، وعملية عسكرية ليبية تدعمها موسكو في تشاد».

وقال كيسنجر أنه لا بد من وجود مرئي في القواعد العسكرية الجوية التي ستخليها اسرائيل في سيناء التي وصفها بأنها على حافـة الشرق الأوسط.

من ناحية أخـرى فقد اوضحت تصـريحات كيسنجر في القدس ما وصف بانـه تراجـع عن موقفه السـابق المؤيد لفكـرة «الخيار الأردني»، حيث قال أنه اكتسب معرفة أوضح من الرئيس المصري انور السادات عن الدور الـذي تعتقد مصر ان من واجبها أن تتبعه بالنسبة لمحادثات الحكم الذاتي.

وفي ختام تصريحاته أكد كيسنجر بشكل قاطع أنه لا ينوي رؤيـة أي من الفلسطينيين طـوال جولته في الشرق الأوسط «ولا في أية رحلة أخرى أخطط للقيام بها».

وكما هو واضح فان أوجه التماثل واضحة بين لغة كيسنجر ولغة هيغ، لغة «الدكتور» ولغة «الجنرال»، خاصة في الأساسيات. كلاهما يدافع عن زيادة الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، وكلاهما يرتكن في هذا إلى ضرورة درء «الخطر السوفياتي». كلاهما يريد للولايات المتحدة دور صانع القرار للسياسة الخارجية الغربية ككل. كلاهما يتخذ موقفا معاديا وصريحا ضد منظمة التحرير الفلسطينية.

أوروبا ترد

لكن الملاحظ أنه لا تصريحات هيغ ولا تصريحات كيسنجر جلبت ردود فعل عربية واضحة... بينما جلبت تصريحات وردود فعل أوروبية - ولو اعلامية فقط - أكثر وضوحا وقوة على الأقل فيما يخص هجوم كيسنجر على المبادرة الأوروبية وعلى سياسة السوق الأوروبية المشتركة ازاء ازمة الشرق الأوسط، وبالتحديد ازاء القضية الفلسطينية وازاء منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى سبيل المثال فان تصريحات اللورد كارنغتون وزير خارجية بريطانيا - التي تتولى الحكم فيها الآن حكومة محافظة يمينية لا يمكن وصفها بالعطف على الحركات الثورية وقضايا التحرر - سجل موقفا ضد تصريحات كيسنجر وضد ما بدا حتى الآن من توجهات السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط، وذلك حينما صرح (١/١٠) قبيل زيارته للقاهرة بأن المجموعة الأوروبية لم تستخف بالدبلوماسية الأميركية في عملية سلام كامب ديفيد ، لكنها أقل تفاؤلاً من الأميركيين في هذا الصدد. وقال - في لقاء مع مجموعة من الصحفيين الاسرائيليين المقيمين في لندن - أنه «اذا كانت هناك فرصة لعقد لقاء بينه وبين ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية فانه من الضروري عدم تفويتها... وسألتقيه بالطريقة نفسها التي التقيت بها جومو كينياتا والأسقف مكاريوس وروبرت موغابي أو أي شخص آخر. واذا كان هؤلاء الناس يمثلون جزءاً من شعب فليس هناك أي شك بالنسبة لمنظمة التحرير لفلسطينية، فانني سألتقيهم».

ولكن الهجوم الذي تعرض له كيسنجر في الصحافة الأوروبية كان أقوى بكثير. وقد كشف عن بدايات انشقاق حقيقي على الأقل بين الادارة الأميركية والاعلام الأوروبي الغربي ربما يكون أخطر انشقاق من نوعه منذ هجوم الاعلام الأوروبي الغربي على الدور العسكري الأميركي في فيتنام.

لقد كتبت صحيفة صنداي تايمز البريطانية (١٩٨١/١/١١) مقالاً تحت عنوان «قصر نظر كيسنجر» قالت فيه: «ان كيسنجر - مثل برجينسكي بعده - ينظر إلى شؤون الشرق الأوسط ضمن اطار النزاع بين الشرق والغرب. وهو اذ يفعل هذا انما يواصل اصراره على التقليل من اهمية القضية الفلسطينية... كذلك كانت ملاحظات كيسنجر خطأ فادحا في اصدار الاحكام. اذ لا توجد حقيقة صارخة اوضح من ان مستقبل الفلسطينيين - وهو مستقبل يعني الأرض والكيان السياسي أيضا - لا يمكن حله في غياب الفلسطينيين. وثانيا، سواءاً راق ذلك لكيسنجرأم لا، ان الممثل الواقعي الوحيد الصالح للقضية الفلسطينية هو منظمة التحرير الفلسطينية». واختتمت «الصنداي تايمز» تعليقها بعبارة بالغة الدلالة حيث قالت: «اذا كانت الافكار الأخيرة التي اعرب عنها كيسنجر دليلاً على مواقف الحكومة الأميركية الجديدة، فانها تنذر بمستقبل مشؤوم».

ولم تكن صحيفة الاوبزرفر البريطانية أقل شعوراً بهذا الخطر، فقد كتبت (١٩٨١/١/١١) مقالاً تحت عنوان «خطر: حذار فهنري حر طليق» قالت فيه: «سواء أكان ريغان قد فوض كيسنجر بأن يقول هذا أم لا، فان التركيز على القوة العسكرية بدلاً من الحل السياسي، وكذلك المحافظة على ما يسمى بالتوازن العسكري بين الشرق والغرب بدلاً من أن يكون هذا توازنا على أساس اقليمي، يعكس عنصراً شائعا في وجهة النظر العالمية تجاه ادارة ريغان الجديدة... ان الأوروبيين لا يستبقون الاحداث الآن ان هم وجهوا تحذيرا قويا لأميركا بأن هذا المفهوم خاطىء وخطير بالنسبة للشرق الأوسط. اذ انه مفهوم يتناقض كليا مع الخبرة الأوروبية - ولا سيما البريطانية - بكاملها في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية. فقد أثبتت القواعد العسكرية الأجنبية في الشرق الأوسط دائما أنها تعود بالضرر أكثر من النفع

على أمن المنطقة. وحتى عندما تقبلها الحكومات المحلية أو تسعى إلى طلبها - كما هو الحال الآن بالنسبة للرئيس المصري انور السادات - فانها تشكل عقبة في وجه السلام والتعـاون، الا اذا نالت موافقة الشعوب. ولكن هذه الموافقة تعتمد على حل القضايا السياسية الرئيسية المعلقة بين شعوب المنطقة والغرب. وهكذا فان أهم قضية معلقة بالنسبـة للعرب هي القضيـة الفلسطينية ومدى التأييد الأميركي لاسرائيل».

لعله لا يبقى بعد ذلك إلا القول أنه يبدو أن رونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة الجديد اهتم بالنجاح في القضاء على ظاهرة الشجار التقليدي بين وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي فاوجد صيغة ثلاثية متوازنة أركانها هم «الجنرال» وزير الخارجية الكسندر هيغ، و«الجاسوس» مستشار الأمن القومي ريتشارد آلن و«الدكتور» السفـير المتجول هنري كيسنجر. إلا أنه ليس هناك دليل على أي درجة من الوضوح يؤكد أن هذه الصيغة يمكن أن تخلق سياسة خارجية ناجحة، ولا أنها يمكـن أن تحمـل إلى الشـرق الأوسط الاّ «الخطر».

س. ك.

تصويب

ورد في دراسة حنه شاهين، **المواجهة الاسرائيلية العربية الأولى (١٩٤٨) وأثرها على الشعب الفلسطيني**، في العدد ١٠٩من مجلة شؤون فلسطينية، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠، بعض الأخطاء الطباعية في بعض الأسماء؛ نعيد ذكرها صحيحةً مع الاعتذار.

خطأ	صواب	الصفحة
الليمي	الليحي	٥٩ و ٦٨ و٧١ و٨١
بلد النسيج	بلد الشيخ	٦٠
عتنرون	عطروت	٦٠
كرياني	كرياتي	٦٧
عشيوني	عتسيوني	٦٧
البلجاح	البلماح	٦٧
تنحشون	نحشون	٦٨
هليردن	هايردن	٦٩
زعيت	زرعيت	٦٩
نجفة	نجفه	٧٠
عنعات	جفعات	٧٢
حولوة	حولده	٧٣
بية سوريك	بيت سوريك	٧٣
بار - مردخاي	ياد - مردخاي	٧٦
عوجا الحفيد	عوجا الحفير	٧٦
اللطروف	اللطرون	٧٦

خطأ	صواب	الصفحة
فيشر	غيشر	٧٧
الظل	الطُل	٧٧
شيمشن	شيمش	٨٤
الجبش	الجش	٨٤
الراشداش	الرشراش	٨٦
تبير	بتير	٨٦
بيطمون	بيطحون	٨٨
مريشيت هتينغوت فعاد	مريشيت هتيشفوت فعاد	٨٩
مملمماة زعيراة للمماة سديراة	مملحماه زعيراه للحماه سديراه	٨٩
يهودا فامخ	يهودا فالخ	٨٩
ريثونون	ريشونوت	٨٩
ملميمت	ملحيمت	٨٩
همدشاة	هحدشاه	٩٠
ي - فالح	ي - فالخ	٩٠
Ismael	Israel	٩٠

شؤون فلسطينية

فهـــرس
السنوات العشر الأول

الأعداد رقم ١-١١١
آذار (مارس) ١٩٧١ - شباط (فبراير) ١٩٨١

١٩٧١: ١-٥	١٩٧٦: ٥٣-٦١
١٩٧٢: ٦-١٦	١٩٧٧: ٦٢-٧٣
١٩٧٣: ١٧-٢٨	١٩٧٨: ٧٤-٨٥
١٩٧٤: ٢٩-٤٠	١٩٧٩: ٨٦-٩٧
١٩٧٥: ٤١-٥٢	١٩٨٠: ٩٨-١٠٩

١٩٨١: ١١٠-١١١

فهرس الأسماء

يضم هذا الفهرس أسماء من أسهموا في إنشاء مواد المجلة كافة، كتّاباً أو متحدثين. وقد رتبت الأسماء فيه، وفق التسلسل الهجائي للأحرف، بدءاً باسم العائلة، ووضع بجانب كل اسم رقم العدد الذي نشرت فيه المادة (بالحرف المشدد)، ثم رقم الصفحة الأولى (بالحرف العادي)، مرتبة حسب تسلسل أرقام اعداد المجلة، ثم الرمز الدالّ على المادة بالنسبة للمواد المرمزة.

وتدل الرموز على ما يلي:

(ن) = **ندوة**، (مق) = **مقابلة**، (رد) = رد، (شه) = **شهادات**، (ت) = **تقرير**، (ش) = **تقرير شهري**، (مر) = **مراجعة**، (رس) = **رسالة**، (و) = **وثيقة**، (تر) = **ترجمة**.

أما المواد الأخرى، كالمقالات والأبحاث والدراسات، فقد أدرجت بدون ترميز.

فهرس الموضوعات

يضم هذا الفهرس المواد التي نشرت في المجلة، مصنفة حسب محتواها الرئيسي، ومقسمة الى ثمانية موضوعات رئيسية مستخلصة من مضمون مواد المجلة، وهي:

(١) فلسطين والقضية الفلسطينية
(٢) اسرائيل والصهيونية والمسائل اليهودية
(٣) العرب والبلاد العربية
(٤) الصراع العربي - الصهيوني والاسرائيلي
(٥) الشؤون الدولية والعالمية
(٦) قضايا فكرية ونظرية عامة
(٧) ثقافة واعلام
(٨) متفرقات

وقُسِّمت هذه الموضوعات الرئيسية الى عناوين فرعية، ثُبِّتت في بداية كل موضوع، حسب الأحرف الهجائية، تسهيلاً للتعريف بالمادة والعودة اليها.

وأدرجت المواد تحت العناوين الفرعية، وفق تسلسل اعداد المجلة، باسم كاتبها ويليه اسم العائلة، ثم عنوان المادة كما نُشر في المجلة، ثم رقم العدد الذي نشرت فيه، يليه رقم الصفحتين الأولى والأخيرة من المادة، ثم رمز المواد بالنسبة للمرمَّز منها.

وتدل الرموز غلى ما يلي:
(ن) = **ندوة**، (مق) = **مقابلة**، (رد) = **رد**، (شه) = **شهادات**، (ت) = **تقرير**، (ش) = **تقرير شهري**، (مر) = **مراجعة**، (رس) = **رسالة**، (و) = **وثيقة**، (تر) = **ترجمة**.

وأضيف الى المادة، عندما اقتضى الأمر ذلك، ايضاح بين قوسين مركّنين [ ].

وإن إدراج مادة تحت عنوان معين لا يعني، بالضرورة، انها تضم ما يدل على هذا العنوان فقط، خصوصاً أن هنالك عدداً من المواد يتيح نوعها ان تتعرض لأكثر من موضوع، مثل التقارير والشهريات والندوات والمقابلات. وقد أدرجت، في حالات معينة، المادة الواحدة تحت عنوانين أو أكثر من عناوين الفهرس.

(١) فلسطين والقضية الفلسطينية

صنفت محتويات هذا الموضوع وفق العناوين الفرعية التالية:

إجتماعية. أحزاب ومنظمات وتنظيمات شعبية. اقتصادية. الأمم المتحدة. تاريخية. دولياً وعالمياً. دينية. سياسية. شخصيات. عسكرية. علمية. علاقات ومواجهات عربية. فكرية. الفلسطينيون في البلاد العربية والمهاجر. قانونية. الكيان الوطني. مذكرات.

اجتماعية

باسم سرحان، **الأطفال الفلسطينيون: جيل التحرير**، ١: ٩٥ – ١٠٦.

جويس القاضي، **المعرض الأول للجنة السيدات الفلسطينيات لحرف التطريز الوطني**، ٢: ٢٠٩ – ٢١٠(ت).

هاني حوراني، **ملاحظات حول اوضاع الطبقة العربية العاملة في فلسطين في عهد الانتداب**، ٥: ١١٩ – ١٣٥.

غازي خورشيد، **المقاومة الفلسطينية والعمل الاجتماعي**، ٦: ١٠٤ – ١٢٢.

د. سعيد حمود، **الجباية الفلسطينية: تاريخ وتحليل**، ٦: ١٢٣ – ١٤١.

باسم سرحان، **تقليدية المرأة الفلسطينية في لبنان ومشاركتها في الثورة (دراسة اولية)**، ٦: ١٤٢ – ١٥٥.

هاني حوراني، الفلسطيني الصغير: **دراسة في رسوم اطفال النازحين الفلسطينيين**، ٦: ١٥٦ – ١٨٠.

نبيل بدران، **الريف الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى**، ٧: ١١٦ – ١٢٩.

مايكل ادامز، **Khalid Kishtainy, Palestine in Perspective**، ٧: ١٥٢ – ١٥٣(مر).

باسم سرحان، **شهداء الثورة الفلسطينية**، ٩: ٧٨ – ٨٤.

غسان كنفاني، **حول قضية ابو حميدو وقضايا التعامل الاعلامي والثقافي مع العدو**، ١٢: ٩ – ١٨ [آخر ما كتبه الشهيد غسان كنفاني].

د. يوسف شبل، **صناعة الأسلحة في اسرائيل**، ١٢: ٢٣٠ – ٢٣٢(ت).

عمار الطالبي، **الطبقة العاملة الفلسطينية واليهودية وتنظيماتها**، ١٥: ١٦٧ – ١٧٧.

مستقبل الثورة الفلسطينية ودور الشباب العربي فيها، ١٦: ١٦٣ – ١٦٩ [بحث مقدم لمؤتمر الشباب العربي الأول، الجزائر، تموز (يوليو) ١٩٧٢].

بلال الحسن (اعداد)، **لقاء مع النقابيين الفلسطينيين القدامى**، ١٦: ١٧٠ – ١٨٨.

المقدم الهيثم الأيوبي، **العمل والردع في الاستراتيجية الاسرائيلية**، ١٧: ٧٨ – ١٠١.

الفلسطينيون والأونروا، ١٨: ٢٤ – ٣٩ [اعداد: مجموعة بحث ميداني].

د. يوسف شبل، **Don Peretz, the Palestiné Arab refugee problem,** ١٩: ١٦٨ – ١٧٠.

د. محمد فريد البستاني، **السكان في الأراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧، تحليل احصائي وتقديرات**، ٢٣: ١٨٩ – ١٩٧(ت).

جميل هلال، **اوضاع العمال الزراعيين الفلسطينيين**، ٢٣: ١٩٨ – ٢١٢ [مذكرة قدمها الاتحاد العام لعمال فلسطين الى مؤتمر دولي].

عبد القادر ياسين، **مذكرات حسني صالح الخفش – حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية**، ٢٥: ١٥٧ – ١٦٠(مر).

هشام عبدالله، **الجديد في التسليح الاسرائيلي**، ٢٣: ٢٦٠ – ٢٦١(ت).

نبيل الرملاوي، **المفهوم الاجتماعي لحرب التحرير الشعبية الفلسطينية**، ٣٥: ٥٦ – ٦١.

باسم سرحان، **مخيمات الفلسطينيين «نظرة سوسيولوجية»**، ٣٦: ٤٧ – ٧٢.

محمد حافظ يعقوب، **شحادة يوسف، الواقع**

الفلسطيني والحركة النقابية، ٣٧: ١٦٥ – ١٦٩(مر).

جاكلين فرهود جريصاتي، ملاحظات احصائية، الشعب الفلسطيني: ارقام ومؤشرات، ٤١/٤٢: ٣٩٩ – ٤٣١.

باسم سرحان، المخيم الفلسطيني في ظل الثورة، ٤١/٤٢:٤٣٢ – ٤٤٠.

علي زين العابدين الحسيني، الأشبال وعبور الحلم الفلسطيني، ٤١/٤٢: ٤٤١ – ٤٥٠.

نبيلة سلباق بربر، الثورة والطفل الفلسطيني، ٤١/٤٢: ٥٣٢ – ٥٣٨(ت).

أسعد حموري، الهلال الأحمر الفلسطيني، نظرة في نشاطاته، ٤١/٤٢: ٥٣٩ – ٥٤٥.

د. تيسير الناشف، النخبة السياسية في المجتمع العربي في فلسطين، ٤٨: ١٣١ – ١٦٧.

د. عبدالله أبو عياش، النمو الحضري في فلسطين، ٤٩: ٩٦ – ١٠٧.

عبد القادر ياسين، تعقيب على دراسة د. تيسير الناشف عن النخبة السياسية في المجتمع العربي في فلسطين، ٥٢: ١٣٨.

غازي الخليلي، المبادرات الجماهيرية ولجان الاحياء الشعبية خلال الأحداث في لبنان، ٥٢: ١٧٤ – ١٧٩.

حياة ملحس ياغي، مشكلات اللاجئين في مخيمات الأردن كما يراها ابناؤهم في معهد تدريب عمان التابع لوكالة الغوث، ٥٣/٥٤: ١٠٩ – ١٢٦.

عدنان الغول، هاني مندس، العمل والعمال في المخيم الفلسطيني، ٥٣/٥٤: ١٩٧ – ٢٠٢.

عبدالقادر ياسين، الطبقة العاملة والحركة السياسية في فلسطين، ٥٦: ١٠٦ – ١٥٠.

هاني مندس، الطريق الى تل الزعتر، ٥٩: ٦ – ٣٠.

غازي الخليلي، المرأة الفلسطينية والثورة، ٦٠: ١٢٣ – ١٤٤.

منير شفيق، موضوعات حول نضال المرأة، ٦٢: ٢٠٠ – ٢٢٧.

نبيل بدران، التنظيم الشبيبي الفلسطيني، ٧٤/٧٥: ١٣٥ – ١٦١.

نجلاء نصير بشور، بيت اطفال الصمود، ٧٧: ١٣٤ – ١٤٢(ت).

سيرة عرب التعامرة، ٨٠: ١١٥ – ١٢٤.

بدو صقر في بيسان، ٨٣: ١٣٥ – ١٤٤(و).

عبدالقادر ياسين، البطالة في اوساط الطبقة العاملة في فلسطين حتى نكبة ١٩٤٨، ٨٤: ١١٢ – ١٢٦.

عبدالعزيز اللبدي، الهلال الأحمر الفلسطيني، ٨٦: ١٤٤ – ١٥٠(ت).

محاكم البدو الشرعية في فلسطين، ٨٧/٨٨: ٢١٧ – ٢٣٩(و).

فواز تركي، نص الغربة، ٩٤: ٢٧ – ٤٣.

صبري جريس، تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين (١٩١٧ – ١٩٢٣)، ١ – في ظل الحكم العسكري البريطاني «كانون الأول ١٩٧٧ حزيران ١٩٢٠»، ٩٥: ٢١ – ٦٠.

نبيل بدران، المؤسسات الاجتماعية في الثورة الفلسطينية، ١٠٠: ٥٤ – ٦٥.

حيدر رشيد، مقدمات ظهور الحركة العمالية العربية في فلسطين قبل الانتداب، ١٠٩: ١٠٠ – ١١٦.

أحزاب ومنظمات وتنظيمات شعبية

شحادة موسى، حول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين، ٥: ١٧٨ – ١٩٣.

بلال الحسن، المؤتمر الرابع للاتحاد العام لعمال فلسطين، (دمشق)، ٥: ٣٠٤ – ٣٠٦(ت).

شريف الحسيني، المؤتمر الوطني السادس للاتحاد العام لطلبة فلسطين (الجزائر)، ٥: ٣٠٧ – ٣١٠(ت).

خليل هندي، Ehud Yarri, Strike Terror: The Story of Fateh، ٦: ٢٤٨ – ٢٤٩(مر).

هاني الحسن، فتح بين النظرية والتطبيق، ٧: ٩ – ٢١.

د. سعيد حمود، انتخابات المجالس البلدية في الضفة الغربية المحتلة، ٨: ٨ – ١٤.

المقاومة الفلسطينية، ٨: ٢٢١ – ٢٢٨(ش)، [شباط وآذار ١٩٧٢ ويضمنه انشقاق في الجبهة الشعبية].

د. نبيل شعث، المؤتمر الشعبي الفلسطيني في القاهرة، ٩: ٢٠٥ – ٢١٠(ت) [نيسان (ابريل) ١٩٧٢].

منير شفيق، مناقشة مع الحزب الشيوعي

الاردني، ١٢: ٦٠ - ٦٩.
شحادة موسى، **المؤتمر الأول للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين**، ١٣: ٢٣٩ - ٢٤٠(رس).
بلال الحسن وشفيق الحوت وناجي علوش، **ثلاثة آراء حول مؤتمر الكتاب والصحافيين الفلسطينيين**، ١٤: ٢١١ - ٢٢٠.
عصام سخنيني، **تمثيل الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية**، ١٥: ١٩ - ٣٦.
عبدالرحمن غنيم، **رأي آخر في المؤتمر العام لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين**، ١٥: ٢٠٦ - ٢١١(رس).
بلال الحسن، **المقاومة الفلسطينية**، ١٦: ٢٢٣ - ٢٢٦(ش) [تشرين الأول (اوكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢].
أنيس الخطيب، **رأي اخير حول مؤتمر الكتاب والصحفيين الفلسطينيين**، ١٦: ٢٥٢ - ٢٥٣.
منير شفيق، **منطلقات اساسية لاستراتيجية الثورة الفلسطينية**، ١٧: ٥ - ١٢ [حول استراتيجية «فتح»].
ناجي علوش، **حركة التحرير الوطني الفلسطيني والعمل الجماهيري**، ١٧: ٢٠ - ١٤٠ [حول «فتح»].
كمال عدوان، **فتح الميلاد والمسيرة**، ١٧: ٤٥ - ٥٧(مق).
أبو ثائر، **صحافة فتح والثورة**، ١٧: ٦٤ - ٧١.
موسى جريس، **توضيح من الاتحاد العام لعمال فلسطين - فرع لبنان**، ١٧: ٢٠١(رد).
د. سعيد حمود، **المجالس الوطنية الفلسطينية والوحدة الوطنية الفلسطينية**، ١٨: ٧٣ - ٩٠.
بلال الحسن، **المقاومة الفلسطينية - الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني**، ١٨: ١٨٤ - ١٨٧(ش).
د. سعيد حمود، **ملاحظات عامة حول المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية عشرة في القاهرة ٦/١- ١٢/ ١/١٩٧٣**، ١٨: ١٨٨ - ١٩٠(ت).
د. محجوب عمر، **توضيح حول مقالة في العدد الماضي**، ١٨: ٢١٩(رس).
البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠: ٢١٧ - ٢٢٣(و) [الذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية عشرة - ١٩٧٣].
المقدم الهيثم الأيوبي (اعداد)، **دليل الباحثين: افكار فتح السياسية والعسكرية من ١/١/١٩٦٥ حتى ٣١/١٢/١٩٧٢**، ٢٩: ١١٦ - ١٢٦.
عصام سخنيني، **مكونات القرار في المجلس الوطني الفلسطيني «الدورة الثانية عشرة»**، ٣٥: ٤ - ١٢ [حول البرنامج المرحلي ل. م.ت.ف.]
عصام سخنيني، **المقاومة الفلسطينية**، ٣٦: ١٨٣ - ١٨٧(ش).
الجبهة الوطنية في المناطق المحتلة: نشاطها، اهدافها، وحملة الاعتقالات ضدها، ٣٨: ٢٠٧ - ٢١١(ش).
موسى خليل، **الحزب الشيوعي الفلسطيني، ١٩١٩-١٩٤٩**، ٣٩: ١١١ - ١٤٢.
منير شفيق، **حول الوحدة الوطنية الفلسطينية**، ٤١/٤٢: ٨٦ - ٩٤.
نبيل ايوب بدران وعدنان عبدالرحيم، **واقع وآفاق عمل المنظمات الجماهيرية الفلسطينية**، ٤١/٤٢: ٤٥١ - ٤٦٧.
راشد حميد، **منظمة التحرير الفلسطينية في عشر سنوات**، ٤١/٤٢: ٥١٥ - ٥٣١.
المقدم الهيثم الأيوبي (اعداد)، **دليل الباحثين، افكار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين السياسية والعسكرية (من شباط ١٩٦٩ حتى كانون الأول ١٩٧٢)**، ٤٤: ١٢٦ - ١٦٠.
هاني مندس، **مقابلة مع المسؤولين في الاتحاد العام لعمال فلسطين/ فرع لبنان حول بعض القضايا النقابية**، ٤٥: ٢١٠ - ٢١٤(مق).
ماهر الشريف، **صفحة من تاريخ نضال الحركة العمالية العربية في فلسطين، مؤتمر العمال العرب الاول**، ٥٠/٥١: ٢٩٣ - ٣٠٢.
فارس المنصوري، **Kazzina Whalid, Revolutionary Transformation in the Arab World — Habash and his Comrads From Nationalism to Marxism.** :٥٥

٢١٥ – ٢١٧(مر).
د. محجوب عمر، صراع من أجل الوحدة ملاحظات على برنامج الجبهة الديمقراطية، ٥٦: ١٨ – ٣٠.
غازي الخليلي، قبل الخروج من الاردن وقائع وأحداث، ٥٨: ٥١ – ٥٩.
سميح سمارة، اللعب خارج المعادلة: ملاحظات على أساس البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ٥٨: ٦٠ – ٧٦.
هاني حوراني (اعداد وتعقيب)، قراءة في سياسة الحزب الشيوعي الفلسطيني (مجلة حيفا ١٩٢٤-١٩٢٦)، ٥٨: ١٣٩ – ١٧٨.
المقدم الهيثم الأيوبي (اعداد)، دليل الباحثين: افكار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة (من تشرين الأول ١٩٦٧ حتى كانون الأول ١٩٧٢)، ٥٨: ١٧٩ – ١٨٩.
داود تلحمي، بين الكلمة «الثورية» والفعل الثوري.. حول مناقشات البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ٦١: ١٤٤ – ١٦٣.
شريف ماهر، الحزب الشيوعي الفلسطيني وهبة البراق، ٦١: ٢١٦ – ٣٤٥.
شفيق الحوت، عشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني: افكار للمرحلة المقبلة: ٦٣/ ٦٤: ٦ – ١٩.
المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثالثة عشرة، دورة الشهيد كمال جنبلاط: الاعلان السياسي، ٦٥: ٤ – ٦.
هاشم علي محسن، نقد البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ٦٥: ١٥١ – ١٧٢.
بلال الحسن، المجلس الوطني الفلسطيني: هزيمة المخاوف والشكوك، ٦٦: ٥ – ١٧.
صبري جريس، المجلس الوطني الفلسطيني، نحو دولة فلسطينية مستقلة، ٦٦: ١٨ – ٢٩.
الياس خوري، المؤتمر الثاني لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، تونس ٤-٩ آذار ١٩٧٧، ٦٦: ١٩٧ – ١٩٩(ت).
عبدالقادر ياسين، رد على رد، ٦٧: ٢١٣ – ٢١٥(رد).
يحيى رباح، فتح بشارة النيران، ٧٤/٧٥: ١٠ – ١٩.
ماهر الشريف، محاولة اولية للتعرف على حيثيات العملية التاريخية لولادة الحزب الشيوعي في فلسطين، ٨٠: ٩٧ – ١١٤.
ماهر الشريف، محاولة اولية للتعرف على حيثيات العملية التاريخية لولادة الحزب الشيوعي في فلسطين «٢»، ٨١/٨٢: ٢١٢ – ٢٤١.
البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية، ٨٧/٨٨: ٢٦٢ – ٢٦٩(ش).
عربي عواد، حول الوحدة الوطنية الفلسطينية، ٩٤: ١٣٤ – ١٤٢.
هاني الحسن، وقفة عند الذكرى الخامسة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية، ٩٨: ٢٢ – ٣٣.
فيصل حوراني، منظمة التحرير الفلسطينية والاتجاه نحو التسوية، ٩٩: ٣٣ – ٦٦.
عبدالقادر ياسين، القصة الكاملة لانشاء الجبهة الوطنية المتحدة في قطاع غزة، ١٠١: ٣٤ – ٤٤.
انعام عبدالهادي، مؤتمر اتحاد المرأة الفلسطينية الثالث، من ٥، الى ٢٩شباط (فبراير) [١٩٨٠]، ١٠١: ١٣٦ – ١٣٨.
مقابلة مع نايف حواتمه، ما هو المطلوب لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية؟ ١٠٣: ١٠ – ١٥(مق).
سميح سمارة، المؤتمر الرابع لحركة فتح، التقدم في اطار الوحدة، ١٠٤: ١٦ – ٢٠.
زياد عبدالفتاح، المؤتمر الرابع لحركة فتح، ٢٢ أيار – ١حزيران ١٩٨٠، ١٠٤: ١٣٥ – ١٤١(ت).
سهيل عامر، سميح سمارة، العمل الشيوعي في فلسطين، الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية، ١٠٤: ١٤٢ – ١٥١(مر).
زياد عبدالفتاح، الديمقراطية والخوف من الديمقراطية، ١٠٥: ٢ – ٦.
د. ماهر الشريف، عصبة التحرر الوطني والمسالة القومية العربية في فلسطين ١٩٤٣-١٩٤٨، ١٠٨: ٦٦ – ٩٤.
يحيى رباح، المشوار الطويل «في ذكرى انطلاقة الثورة»، ١١٠: ٢٥ – ٤٠.

اقتصادية

د. سعيد حمود، الجباية الفلسطينية: تاريخ وتحليل، ٦: ١٢٢ – ١٤١.

خليل ابورجيلي، الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة اسرائيل، ١١: ١٢٨ – ١٤٣.

د. فلاح سعيد جبر، الثروة النفطية في فلسطين، ٣٠: ١٧٤ – ١٨٠(ت).

بكر مصباح تنيرة، عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي في فلسطين ١٩٠٠–١٩٧٠، ٣٦: ١٣٢ – ١٣٥(مر).

عصام سخنيني، فصل من تاريخ الصراع النفطي في فلسطين، ٤٤: ٦٩ – ٧٦.

حسين ابو النمل، عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠–١٩٧٠، ٤٥: ١٦٤ – ١٧٤(مر).

رهف بدوي، سلاح النفط العربي وصلته بالقضية الفلسطينية، ٤٧: ١٠٢ – ١١٤.

فريال عبدالرحمن، مؤسسة صامد: محاولة لبناء مؤسسة انتاجية، ٥٣/٥٤: ٢٠٢ – ٢٠٩(ت).

عادل حامد الجادر، من مساهمات بريطانيا في خلق دولة اسرائيل سياسة توزيع امتيازات المشاريع الكبيرة في فلسطين ايام الانتداب، ٥٥: ١٨٤ – ٢٠٥.

عبدالقادر ياسين، التطور الصناعي في فلسطين حتى عام ١٩٤٨، ٨٠: ٨١ – ٩٦.

مؤسسة صامد، ٨٦: ١٥٠ – ١٥٥(ت).

صابر موسى، نظام ملكية الأراضي في فلسطين، (١٩١٧–١٩٣٧)، ١٠١: ٤٥ – ٧٤.

الأمم المتحدة

جودفري جانسن، الأمم المتحدة: اصدقاء العرب والفلسطينيين واعداؤهم مسح لعمليات التصويت في الامم المتحدة ١٩٦٧–١٩٧١، ٩: ١٧٤ – ١٧٨(ت).

مراسل المجلة في الأمم المتحدة، حول الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ١: ٢١٩ – ٢٢٤(رس).

رسالة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى الأمين العام لمنظمة الامم المتحدة، ١٩: ٢١٥ – ٢١٧(و) [تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣].

نزيه قوره، نظرة اولية في ميزانية وكالة الغوث ودلالاتها السياسية، ٣٠: ١١٣ – ١١٩.

د. فايز صايغ، فلسطين والشرق الأوسط في الجمعية العامة للأمم المتحدة، تلخيص لأحداث الدورة الثامنة والعشرين، ٣١: ٤٠ – ٤٩.

د. جورج طعمة، قضية فلسطين على جدول اعمال الأمم المتحدة، ٣٨: ٧ – ١٥.

منير شفيق، فلسطين في الأمم المتحدة: خطوة نضالية، ٣٨: ١٦ – ٢٤.

عصام سخنيني، المقاومة الفلسطينية، فلسطين في الأمم المتحدة، ٣٨: ١٩١ – ١٩٥(ش).

ردود الفعل الاسرائيلية على عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة، ٣٨: ٢٠٥ – ٢٠٧(ش).

محمود درويش، المحطة، ٣٩: ٤ – ٥.

د. كلوفيس مقصود، .. وتطل فلسطين من المستقبل، ٣٩: ١١ – ١٦.

د. الياس شوفاني، على هامش طرح قضية فلسطين في الأمم المتحدة. الكيان الفلسطيني في مواجهة الكيان الصهيوني، ٣٩: ١٧ – ٣٧.

عيسى الشعيبي، المناطق المحتلة، ٣٩: ٢٠٩ – ٢١١(ش).

د. نبيل شعث، القصة الكاملة لادراج القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، ٤٠: ٢٠ – ٣٢.

هـ. د.، حول التصويت بجانب منظمة التحرير الفلسطينية، ٤٠: ١٧١ – ١٧٢(رس) [من السويد].

د. جورج طعمة، القضية الفلسطينية والصراع العربي–الاسرائيلي، ٤١/٤٢: ١١٩ – ١٣٨.

شفيق الحوت، صدى الرصاصة الأولى، ٤١/٤٢: ١٦٦ – ١٧٢.

تقرير وثائقي مقارن لقرارات الأمم المتحدة المتعلق بمصير فلسطين، ٤٣: ١٧٨ – ١٨٦(ت).

نبيل الرملاوي، حول طرد اسرائيل من الامم المتحدة، ٤٨: ١٧ – ٢٢.

ج. هـ. جانسن، اسرائيل والأمم المتحدة: عضوية مشروطة، ٤٩: ١٧ – ٢١.

عصام سخنيني، المقاومة الفلسطينية، ٤٩: ٢١٠ – ٢١٤(ش).

مكرم يونس، اسرائيل تنشط لاحباط محاولات طردها من الأمم المتحدة، ٤٩: ٢٣٦ – ٢٣٩(ش).

د. كلوفيس مقصود، قرار ادانة الصهيونية بالعنصرية: ماذا يعني على الصعيد العملي؟

٥٢: ٦ – ١١.

د. صلاح الدين الدباغ، **ملاحظات سياسية حول قرار ادانة الصهيونية بالعنصرية**، ٥٢: ١٢ – ١٩.

عصام سخنيني، **المقاومة الفلسطينية: فلسطين في الأمم المتحدة - العبور المضاد وأحكام المقاطعة العربية**، ٥٢: ٢١٨ – ٢٢٤(ش).

سعدات حسن، **فلسطين في الأمم المتحدة: قرارات تاريخية وخلفيات**، ٥٣/٥٤: ٦ – ٢١.

عصام سخنيني، **المقاومة الفلسطينية، م.ت.ف. في مجلس الأمن**، ٥٣/٥٤: ٢٤ – ٢٤٤(ش).

القضية الفلسطينية دولياً، ٥٣/٥٤: ٢٤٤ – ٢٤٩(ش).

القضية الفلسطينية دولياً، ٥٥: ٢٥٤ – ٢٦٢(ش)، [حول مناقشة مجلس الأمن الدولي للقضية الفلسطينية].

شفيق الحوت، **على هامش الدورة الحالية للأمم المتحدة، الحرب والسلام توأمان**، ٧٢: ٦ – ١٣.

جلنار النمس، **القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة**، ٩٠: ١١٥ – ١٣٥.

جلنار النمس، **القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة (١٩٤٧-١٩٧٣) قرارات ومواقف**، ٩٧: ٦٨ – ٩٨.

سليمان ابراهيم، **القدس امام مجلس الأمن**، ١٠٥: ١٢٣ – ١٣٧(ت).

سليمان ابراهيم، **فلسطين امام الجمعية العامة للأمم المتحدة**، ١٠٦: ١٤٦ – ١٥٥(ت).

محمد عبدالرحمن، **إدانة اسرائيل في مجلس الأمن وجولة لينو فيتش**، ١٠٧: ١٧٠ – ١٧٩(ش).

تاريخيـــة

خيرية قاسمية، **تطور القضية الفلسطينية في عهد الحكومة العربية في دمشق**، ١: ٥٦ – ٧٦.

حبيب قهوجي، **القصة الكاملة لحركة الأرض**، ١: ١١٢ – ١٢٥.

د. عدنان ابو غزالة، **المؤرخون الفلسطينيون العرب خلال فترة الانتداب البريطاني**، ٢: ١١٣ – ١٢٢.

ناجي علوش، د. **عبدالوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث**، ٢: ١٩٨ – ١٩٩(مر).

سمير بوتاني، **Jan Bjoendal, Isruel — Folk og Samtid**, Oslo, Norsk Utenriks politish Institutt, 1970, ٢: ١٨٥(مر).

د. عبد العزيز عوض، **متصرفية القدس اواخر العهد العثماني**، ٤: ١٢٦ – ١٤١.

غسان كنفاني، **ثورة ٣٦-١٩٣٩ في فلسطين: خلفيات وتفاصيل وتحليل**، ٦: ٤٥ – ٧٧.

عادل حسن غنيم، **ثورة الشيخ عزالدين القسام**، ٦: ١٨١ – ١٩٢.

نبيل بدران، **الريف الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى**، ٧: ١١٦ – ١٢٩.

د. ابراهيم ابراهيم، **تهويد فلسطين، اعداد وتحرير د. ابراهيم ابو لغد، ترجمة د. اسعد رزوق** ١١: ١٧٥ – ١٧٧(مر).

د. عبداللطيف الطيباوي، **مسؤولية بريطانيا في حرمان الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره**، ١٢: ٧٤ – ٨٢.

ماجد نعمة، **Raafat Chambour, La responsabilité de L'occident devant le danger de guerre,** ١٢: ٢٠٤ – ٢٠٥(مر).

بربارة حداد، **المواقف البريطانية في فلسطين بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٠**، ١٧: ١١٣ – ١٣٦.

بشارة خضر، **Frederic Kiesel, L'Impasse Israël-Arabe,** ١٩: ١٧١ – ١٧٢(مر).

منير شفيق، **القضية الفلسطينية من ١٩٤٨ الى ١٩٥٠ ودروسها**، ٢١: ٦٩ – ٨١.

مصطفى كركوتي، **اميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً**، ٢٢: ١٩٨ – ١٩٩(مر).

ناجي علوش، **الدكتور اميل توما، جذور القضية الفلسطينية**، ٢٥: ١٥٤ – ١٥٦(مر).

قسطنطين خمار، **محمد اديب العامري، عروبة فلسطين في التاريخ**، ٢٦: ١٤٨ – ١٥٢(مر).

د. خيرية قاسمية، **مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية**، ٣١: ١٢٧ – ١٤٩.

محمد حافظ يعقوب، **مراجعة اخرى لكتاب اميل توما جذور القضية الفلسطينية**، ٣٢: ١٥٨ – ١٦٢(مر).

د. عبدالعزيز محمد عوض، **الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي** (١٨٧٠-١٩١٤)، ٣٦: ٧٣ – ٨٧.

موسى خليل، **Y. Porath, The Emergence of the Arab- Palestinian National Movement 1918-1929,** ٣٧: ١٥٧ – ١٦١(مر).

هاني حوراني، ناجي علوش، **الحركة الوطنية الفلسطينية امام اليهود والصهيونية ١٨٨٢-١٩٤٨**، ٤٠: ١٢٨ - ١٤٣(مر).

د. خيرية قاسمية، **تاريخ حركة النضال الفلسطيني خلال فترة الانتداب**، ٤١/٤٢: ٤٦٨ - ٤٨٣.

د. عبد الوهاب الكيالي، **ملاحظات على مقالة د. خيرية قاسمية**، ٤٤: ١٩٥ - ١٩٧(رد) [حول تاريخ حركة النضال الفلسطيني خلال فترة الانتداب]

عبدالعال الباقوري، عادل حسن غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧-١٩٣٦**، ٤٨: ٢٠١ - ٢٠٦(مر).

عبدالعال الباقوري، محمد عبدالرؤوف سليم: **تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة ١٨٩٧-١٩١٨**، ٤٩: ١٤٨ - ١٥١(مر).

فوزي الأسمر، **الغزو الصهيوني لأرض فلسطين**، ٥٠/٥١: ٣٠٣ - ٣٢١.

يان نيلسون، **تعيين الحدود الشمالية لفلسطين في الأعوام ١٩١٨-١٩٢٠**، ٥٢: ٨٥ - ٦٣.

هاني الزعبي وأحمد صادق سعد، عبدالقادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨**، ٥٥: ٢١٨ - ٢٢٨(مر).

عبدالقادر ياسين، **الطبقة العاملة والحركة السياسية في فلسطين**، ٥٦: ١٠٦ - ١٥٠.

حازم موسى الحسيني، **نظرة جديدة على معادلة امبريالية قديمة: وعد بلفور والبحث عن الجذور**، ٥٦: ١٥١ - ١٥٨.

غازي الخليلي، **Susan Lee Hattis, The Bi-National Idea The Mandatory Tims**، ٥٦: ١٥٩ - ١٦٦(مر).

هاني حوراني (اعداد وتعقيب)، **قراءة في سياسة الحزب الشيوعي الفلسطيني (مجلة حيفا ١٩٢٤-١٩٢٦)**، ٥٨: ١٣٩ - ١٧٨.

شريف ماهر، **الحزب الشيوعي الفلسطيني وهبة البراق**، ٦١: ٢١٦ - ٣٤٥.

علي حسين خلف، **الأطماع الاستعمارية البريطانية في فلسطين**، ٦٧: ٨٢ - ٩٤.

ماهر الشريف، **قضية فلسطين ومناقشات المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية**، ٧٠: ١١٩ - ١٤٣.

د. أحمد صدقي الدجاني، **نظرة تحليلية في تاريخ فلسطين**، ٧٦: ٩١ - ١٠١.

أحمد صدقي الدجاني، **نظرة تحليلية في تاريخ فلسطين «٢» فلسطين ما بين ١٠٠٢ق.م. و٦٣ق.م.**، ٧٧: ١٢٠ - ١٣٠.

د. أحمد صدقي الدجاني، **نظرة تحليلية في تاريخ فلسطين «٣» فلسطين تحت حكم الرومان**، ٧٨: ١٠٦ - ١٢٢.

ماهر الشريف، **محاولة اولية للتعرف على حيثيات العملية التاريخية لولادة الحزب الشيوعي في فلسطين**، ٨٠: ٩٧ - ١١٤.

ماهر الشريف، **محاولة اولية للتعرف على حيثيات العملية التاريخية لولادة الحزب الشيوعي في فلسطين «٢»**، ٨١/٨٢: ٢١٢ - ٢٤١.

د. خيرية قاسمية، **توينبي وقضية فلسطين**، ٨٣: ٧٤ - ٩٣.

غادة كنفاني، د. اميل توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ٩١: ١٥٤ - ١٦٠(مر).

د. خيرية قاسمية، **قراءة تاريخية لاتفاقية فيصل - وايزمان**، ٩٤: ٥٩ - ٩٠.

محمد عدنان البخيت، **من تاريخ حيفا العثمانية، دراسة في أحوال عمران الساحل الشامي**، ٩٤: ٩١ - ١٠٦.

صابر موسى، **نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني**، ٩٥: ٧٥ - ٩٢.

صبري جريس، **تاسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين (١٩١٧-١٩٢٣)، ١ - في ظل الحكم العسكري البريطاني «كانون الأول ١٩٧٧- حزيران ١٩٢٠»**، ٩٥: ٢١ - ٦٠.

صبري جريس، **تاسيس «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين ١٩١٧-١٩٢٢، ٢ - نظام الانتداب وأطره (تموز ١٩٢٠- ايلول ١٩٢٣)**، ٩٦: ٣٣ - ٥٩.

صبري جريس، **تاسيس «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين. ٣ - اسس الوطن القومي وأجهزته وملامحه**، ٩٧: ٣٣ - ٦٧.

د. خيرية قاسمية، **تاريخ فلسطين في المؤتمر الثالث والثلاثين لرابطة المؤرخين الالمان**، ١٠٣: ١٥ - ١٥٣(ت).

د. خيرية قاسمية، **نشاطات صندوق استكشاف**

فلسطين، ١٠٤: ٧١ - ١٠٠.

دولياً وعالمياً

د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ١: ١٦٧ - ١٧٦(ش) [اواخر ١٩٧٠]

د. محمد المجذوب، **الجمعية العامة للأمم المتحدة: تطبيق احكام اسرى الحرب على أفراد المقاومة**، ١: ١٩٩ - ٢٠٠(ش) [تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠].

د. صادق جلال العظم، **انطباعات حول اليسار الأميركي**، ١: ٢١٥ - ٢١٧(ت).

شريف الحسيني، **اجتماع اللجنة التنفيذية والمؤتمر العاشر لاتحاد الطلاب العالمي في تشيكوسلوفاكيا**، ٢: ٢٠٠ - ٢٠٢(ت).

د. يوجين مخلوف، **انطباعات حول جولة اعلامية في اوروبا**، ٢: ٢١٤ - ٢١٥(ت).

عقيل هاشم، **هولندا: انصار العرب ومواقفهم من مقترحات روجرز**، ٢: ٢١٧ - ٢١٩(ت).

وائل زيدان: **فرنسا: لجان الناصرة امام مشاريع الحل السمي**، ٢: ٢١٩ - ٢٢٢(ت).

مراسل المجلة في الولايات المتحدة، **الولايات المتحدة: التنظيمات الأميركية وفلسطين**، ٢: ٢٢٦ - ٢٣٣(ت).

عقيل هاشم، **رسالة من هولندا: خواطر حول الأعلام الفلسطيني**، ٤: ٢٣٩ - ٢٤٤(رس).

ابراهيم العابد، **رسالة من كندا: جولة اعلامية سريعة**، ٤: ٢٤٤ - ٢٤٥(رس).

هنري دياب، **رسالة من السويد، القضية الفلسطينية في السويد**، ٤: ٢٤٩ - ٢٥١(رس) [أيار (مايو) ١٩٧١]

ف.م.، **المانيا الغربية: وسائل الاعلام والقضية الفلسطينية**، ٤: ٢٥٢ - ٢٥٨(رس).

شفيق الحوت (وآخرون)، **اسبوع فلسطين العالمي**، ٤: ٢٦٤ - ٢٧٤(ت) [تقارير متعددة عن انشطة الأسبوع لعام ١٩٧١].

ف.ب.، **مؤتمر الكنيسة الميثودية لبحث مشاكل العالم الثالث (كولورادو)**، ٥: ٣٠٢ - ٣٠٦(رس).

ف. المنصور، **المقاومة الفلسطينية في الصحف البريطانية والألمانية والأميركية (١٩٦٥-١٩٧١)**، ٦: ٧٨ - ١٠٢.

ح.م.، **المقاومة والمجلس الكنسي العالمي**، ٦: ٢٧٨(ت).

ح.م.، **المؤتمر العمالي العالمي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين**، ٦: ٢٧٩ - ٢٨١(ت).

جانيس جـ. تيري، **مواقف النواب الاميركيين من مسالة تقديم المساعدات للفلسطينيين والأسلحة لاسرائيل**، ٧: ٩٧ - ١١٥.

د. سعيد حمود، **المؤتمر الخامس لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية (في القاهرة)**، ٧: ١٧٧ - ١٧٨(ت) [كانون الثاني ١٩٧٢].

داود تلحمي، **نظرة سريعة حول مواقف الرأي العام الفرنسي تجاه المسالة الفلسطينية**، ٧: ٢٩٨ - ٣٠٣(رس).

نعيم وبشارة خضر، **كسب الرأي العام البلجيكي**، ٧: ٢٠٤ - ٢٠٧(رس).

د. ادوار سعيد، **اليسار الأميركي والقضية الفلسطينية**، ٧: ٢٠٨ - ٢١١(رس).

جويس قاضي، **الصحافة الأجنبية وقضية فلسطين**، ٩: ٩٥ - ١١٤.

بشارة خضر، **الاعلام الفلسطيني والرأي العام البلجيكي**، ١١: ١٨٩ - ١٩٥(ت).

عقيل هاشم، **عملية مطار اللد والاعلام العربي**، ١٣: ٢٣٤ - ٢٣٦(رس).

بلال الحسن، **المقاومة الفلسطينية**، ١٣: ٢٤١ - ٢٤٥(ش) [تموز ١٩٧٢ ويضمنه زيارة ياسر عرفات لموسكو]

مايكل جانسن، **القرارات الأميركية الثلاثة حول فلسطين**، ١٥: ١٣٧ - ١٥٧.

داود تلحمي، **القضية الفلسطينية دولياً**، ١٥: ٢٢٧ - ٢٣٠(ش) [حول ردود الفعل الدولية على عملية ميونيخ]

داود تلحمي، **القوى السياسية الفرنسية والمسالة الفلسطينية**، ١٦: ٧٤ - ٨٧.

أبوعمر، **الثورة الفلسطينية والثورة العالمية**، ١٧: ٣٠ - ٣٦.

د. سلمان رشيد سلمان، **اليسار الانجليزي والقضية الفلسطينية**، ١٧: ١٧٣ - ١٧٧(رس).

هنري تسييه، **الندوة العالمية الثانية للمسيحيين من أجل فلسطين**، ١٧: ١٨٨ - ١٩٢(ت) [ايلول (سبتمبر) ١٩٧٢]

جـ.مون كراو وابن الأشقر، **تحليل اجتماعي للتكيف الايديلوجي بواسطة وسائل**

الاعلام، ١٨: ٥٨ – ٧٢.

الياس سحاب، **مناقشات فلسطينية في بلغاريا،** ١٨: ١٧٤ – ١٧٦(رس).

زياد عبدالفتاح، **مناقشات فلسطينية في موسكو،** ١٨: ١٧٨ – ١٨٣(ت) [حول زيارة وفد م.ت.ف. برئاسة ياسر عرافت الى موسكو في تموز (يوليو) ١٩٧٢]

د. كلوفيس مقصود، **من فيتنام الى فلسطين،** ١٩: ٥ – ١٥.

فيصل دراج، **صورة شهيد فلسطيني في فرنسة عشية الانتخابات،** ١٩: ١٩٦ – ١٩٩.

مايكل أ. جانسن، **وزارة الخارجية الاميركية وسياستها الفلسطينية،** ٢١: ١٢٨ – ١٣٦.

تحسين بشير (وآخرون)، **فيتنام وفلسطين،** ٢٤: ٤٥ – ٦٩(ن) [ادارة المقدم الهيثم الأيوبي]

عادل حسن غنيم، **المؤتمر الاسلامي العام (١٩٣١)،** ٢٥: ١١٩.

تقرير حول أحداث ميونيخ، لجنة مناصرة الحركات الثورية في المنطقة العربية (فرانكفورت)، ٢٥: ١٧٧–١٨٧(ت).

د. الياس الزين، **القضية الفلسطينية في كتب التاريخ المدرسية الأميركية،** ٢٥: ١٨٨ – ١٩٥(ت).

د. ميشال سليمان، **العرب واسرائيل والغرب، دراسة للتطورات والصور النمطية،** ٢٥: ١٩٦ – ٢٠٤.

عصام سخنيني، **المقاومة الفلسطينية،** ٢٥: ٢١٤(ش) [آب (اغسطس) ١٩٧٣]

ملف عن دول عدم الانحياز والقضية الفلسطينية، ٢٥: ٢٥٩ – ٢٦٩(ت).

د. نبيل شعث، **مؤتمر عدم الانحياز والقضية الفلسطينية،** ٢٦: ١٢ – ٢٠.

ناجي علوش، **المقاومة الفلسطينية،** ٢٦: ١٦٢ – ١٧٤(ش) [وبضمنه قمة عدم الانحياز]

عيسى الشعيبي، صحف الضفة الغربية، ٢٦: ١٩٠ – ١٩٨(ش).

مصطفى كركوتي، **القضية الفلسطينية والصحافة البريطانية خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) [١٩٧٣]،** ٣٠: ١٥٧ – ١٥٩(ت).

د. سليمان رشيد سلمان، **المانيا النازية والقضية الفلسطينية،** ٣١: ٩٢ – ١٠٤.

فاطمة ابوالقاسم، **يسار ألمانيا الغربية وحركة تضامنه مع الثورة الفلسطينية،** ٣٢. ١٤٢ – ١٤٩.

د. نبيل الرملاوي، **مؤتمر القمة الاسلامي الثاني والقضية الفلسطينية،** ٣٢ ١٩٤ – ١٩٨(ت).

د. شيرلي غوردون، **سلطات ماليزيا والقضية الفلسطينية،** ٣٥: ١٧٠ – ١٧٦(ت).

مصطفى كركوتي، **الصحف البريطانية والقضية الفلسطينية (من شباط الى نيسان ١٩٧٤)،** ٣٥: ١٧٧ – ١٨٣(ت).

د. طارق يوسف اسماعيل، **الصين الشعبية والقضية الفلسطينية،** ٣٦ ١٧٩ – ١٨٢(ت).

محمود درويش، **ياسر عرفات في حديث عن مباحثاته الأخيرة في موسكو ووارسو وبرلين: نقطة انعطاف في العمل الفلسطيني،** ٢٧: ٥ – ١٠.

اسحق الخطيب، **على هامش العلاقات السوفياتية الفلسطينية.. المقاومة على الطريق الصعب،** ٢٧: ١١ – ١٦.

د. نبيل شعث (ادارة)، **السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية،** ٣٧ ٢٣ – ٤٥(ن) [اشترك فيها سعدات حسن ود. هشام شرابي ود. فايز صايغ ود. كلوفيس مقصود].

سامية النونو، **كيف عالجت الصحف السوفياتية القضية الفلسطينية خلال شهر اكتوبر سنة ١٩٧٤،** ٤٠: ١٤٩ – ١٨٢(ت).

عقيل هاشم، **الرأي العام الهولندي والقضية الفلسطينية،** ٤٠: ١٦٧ – ١٧٠(رس).

سلمى حداد، **الحملة الاعلامية الصهيونية ومحاضرة دايان في جامعة نيويورك،** ٤٠: ١٧٣ – ١٧٨(رس).

د. ابراهيم ابو لغد، **الاعلام العربي واجتياح الحصار الاعلامي الأميركي -الصهيوني في اميركا، دور التنظيمات العربية والفلسطينية بعد حرب حزيران ١٩٦٧،** ٤١/٤٢: ١٥٤ – ١٦٥.

يوسف عبدالله صايغ، **النفط العربي وقضية فلسطين، علاقة جدلية،** ٤١/٤٢ ٢١٩ – ٢٢٨.

د. عدنان العمد، **اوروبا الغربية والقضية الفلسطينية ١٩٦٥-١٩٧٥**، ٤١/٤٢: ٥٤٦ – ٥٥٥.

د. فيصل دراج، **المقاومة الفلسطينية في الصحافة الفرنسية (١٩٦٥-١٩٧٥)**، ٤١/٤٢: ٥٥٦ – ٥٧٢.

رفعت أبو العون، **الاتحاد السوفياتي والثورة الفلسطينية ١٩٦٥ وحتى ١٩٧٥**، ٤١/٤٢: ٥٧٣ – ٥٩٢.

سلمى حداد، **جيمس وليام فولبرايت: تقييم سياسي ومقابلة صحفية**، ٤٢: ٥٩ – ٧٣(مق).

سهيل الناطور، **لجان دعم فلسطين في سويسرا**، ٤٣: ٢٠١ – ٢٠٣(ت).

كنيث م. ليفان، **المانيا الغربية والشعب الفلسطيني**، ٤٤: ٨٥ – ١٩٩.

داود بركات، **ملاحظات على تقرير سهيل الناطور**، ٤٤: ١٩٦ – ١٩٧(رد).

كارن فرسون (وآخرون)، **اليسار الأميركي والقضية الفلسطينية**، ٤٥: ١٢٤ – ١٦٣.

ايتيل مانين، **تغيرت الرياح لصالح فلسطين**، ٤٦: ٢٣٢ – ٢٣٤.

عصام سخنيني، **المقاومة الفلسطينية**، ٤٦: ٢٣٩ – ٢٤٣(ش) [وبضمنه زيارة عرفات لموسكو].

د. فيصل دراج، **الحزب الاشتراكي الفرنسي والقضية الفلسطينية، نظرة تاريخية**، ٤٧: ١٤١ – ١٥٠.

ديفيد واتكنز، **حزب العمال البريطاني وقضية فلسطين**، ٤٧: ١٧٨ – ٢٠٠.

نبيل الرملاوي، **فلسطين في القمة الافريقية**، ٤٩: ٨ – ١٦.

نعمان كنفاني، **الدنمارك بين الحركة الصهيونية والقضية الفلسطينية**، ٥٠/٥١: ٢٩٥ – ٤٠٩(ت).

القضية الفلسطينية دولياً، ٥٨: ٢٠١ – ٢٠٥(ش).

د. ابراهيم ابو لغد، **هل من جديد في سياسة اميركا العربية والفلسطينية؟**، ٦٦: ٦٩ – ٧٩.

ماهر الشريف، **قضية فلسطين ومناقشات المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية**، ٧٠: ١١٩ – ١٤٣.

ابراهيم ابو لغد، **حول سياسة اميركا الفلسطينية**، ٧١: ٤ – ١٥.

عباس مراد، **الندوة العالمية حول السلام والفلسطينيين**، ٧٢: ١٥٧ – ١١٦(ت).

حكيم عبدالهادي، **العنف وفلسطين والتاليف**، ٧٣: ١٦٧ – ١٧٢(رس) [من بون].

محمود درويش، **اعلان حرب**، ٧٤/٧٥: ٢.

محمد شديد، **سياسة اميركا ازاء الفلسطينيين**، ٧٤/٧٥: ٢٨ – ٦٣.

باسل امين عقل، **سياسة كارتر الفلسطينية**، ٨٠: ٧ – ٢٤.

د. أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي - الاوروبي**، ٨٦: ١٢٧ – ١٤٣.

عيد فلسطين في طهران، ٨٧/٨٨: ٧.

د. حسام الخطيب، **القضية الفلسطينية على منبر الاتحاد البرلماني**، ٨٩: ١٣٦ – ١٥٤.

حازم صاغية، **المشروع الاسرائيلي وآفاق الرحلة القومية، ملاحظات حول انهيار الطوائف**، ٩١: ١٦ – ٣٩.

سمير كرم، **قضايا دولية**، ٩١: ١٧٦ – ١٨٢(ش).

عابدين جبارة، **التعامل مع اميركا الأخرى**، ٩٢/٩٣: ١٣٨ – ١٤٨.

مايكل سليمان، **الرأي العام الأميركي والمسألة الفلسطينية**، ٩٢/٩٣: ١٤٩ – ١٦٧.

محمد شديد، **العنف الثوري الفلسطيني كعامل في السياسة الشرق اوسطية للولايات المتحدة**، ٩٢/٩٣: ١٩١ – ٢١٦.

حاتم الحسيني، **الاستراتيجية الاميركية الراهنة والقضية الفلسطينية**، ٩٢/٩٣: ٢١٧ – ٢٢٧.

د. ادوار سعيد، **قضية اندرو يانغ في اطارها الداخلي**، ٩٤: ٤ – ٧.

سميح فرسون، **قضية اندرو يانغ والمسألة الفلسطينية في الولايات المتحدة**، ٩٥: ٤ – ١٠.

د. **عصام سرطاوي، زيارة فيينا من البداية الى النهاية**، ٩٥: ٩٢ – ١٠٤(شه) [عن الاتصالات الفلسطينية مع الاممية الاشتراكية وزيارة وفد م.ت.ف. برئاسة ياسر عرفات الى

النمسا].

فيصل حوراني، **المقاومة الفلسطينية**، ٩٥: ١١٧ - ١٢٢(ش) [وبضمنه مؤتمر دول عدم الانحياز في هافانا وزيارة عرفات لاسبانيا]

د. احمد صدقي الدجاني، **ندوة روما ٢٤-٢٦ ايلول ١٩٧٩، الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والسلام في الشرق الأوسط**، ٩٦: ١٢٠ - ١٣٢(ت).

زياد عبدالفتاح، **زيارة عرفات لانقرة وبرلين**، ٩٦: ١٣٣ - ١٣٧(ت).

فيصل حوراني، **المقاومة الفلسطينية، السود، الجنوب، اميركا**، ٩٦: ١٤٦ - ١٥١(ش).

سمير كرم، **الحضور الفلسطيني على الخريطة الدولية من مواقع الباب الى مواقع كاسترو**، ٩٦: ١٧٢ - ١٧٧.

مصطفى الحسيني، **الاقتراب الغربي من فلسطين، منطقان وطريقان**، ٩٧: ٣ - ٨.

عبدالله الحوراني، **زيارة للبرتغال والمؤتمر العالمي للتضامن مع الشعب العربي وقضيته المركزية فلسطين**، ٩٧: ١٤٩ - ١٥٢(ت).

جلنار النمس، **النشاط الفلسطيني في الخارج**، ٩٧: ١٦٣ - ١٦٥(ش).

سمير كرم، **التحالفات والمجابهات... الثورة الفلسطينية وادارة الصراع الدولي**، ٩٨: ٦٨ - ٧٩.

ليانه بدر، **اسبوع التضامن مع الشعب الفلسطيني في الاتحاد السوفياتي**، ٩٨: ١٤٢ - ١٤٤(ت).

نصير عاروري، **تقييم جديد لعلاقات السود واليهود في الولايات المتحدة في اطار المسألة الفلسطينية**، ٩٨: ١٤٥ - ١٥١(ت).

محمود اللبدي، **التضامن العالمي والانفتاح الأوروبي على القضية الفلسطينية**، ٩٩: ٦٧ - ٨٣.

د. اسماعيل زايد، **الصورة الفلسطينية في وسائل الاعلام الكندية وأثرها السياسي**، ٩٩: ١٣٧ - ١٤٣(ت).

مواقف الأحزاب السويدية الرئيسية من القضية الفلسطينية، ١٠٠: ١٤٧ - ١٥١(و).

خليل الزين، **زيارة عرفات الثانية لايران**، ١٠١: ١٢٢ - ١٣٥(ت).

سمير كرم، **الموقف من القضية الفلسطينية بين اوروبا ديستان واميركا كارتر**، ١٠١: ١٧٥ - ١٨٤(ش).

فيصل حوراني، **ايران في المجابهة مع الامبريالية**، ١٠٢: ٣ - ٤.

عبدالحميد ابو الفتوح، **عرفات والوفد الفلسطيني في زيارة الهند**، ١٠٢: ١٢٤ - ١٢٧(ت).

البيان الهندي الفلسطيني المشترك، ١٠٢: ١٢٨ - ١٢٩(و).

محمود اللبدي، **من تجربة الاعلام الفلسطيني الخارجي، الرأي العام وتاثيره على القرار السياسي في الشرق الأوسط**، ١٠٣: ٢٨ - ٤٠.

صابر موسى، **جورج مارشيه في بيروت**، ١٠٣: ١٦٥ - ١٦٧(ش).

شفيق الحوت، **جماهيرنا بحر وفدائيونا حيتان**، ١٠٤: ٣ - ٦.

حوار مع خالد الحسن أجراه فيصل حوراني: حول موقف اوروبا الغربية والتوجه الفلسطيني نحوها، ١٠٤: ٣٣ - ٥٤(مق).

سليمان ابراهيم، **مؤتمر المرأة العالمي في كوبنهاغن تظاهرة لصالح الشعب الفلسطيني**، ١٠٦: ١٦٤ - : ١٧٠(ت).

جلنار النمس، **القضية الفلسطينية والمؤثرات الاسلامية**، ١٠٧: ٤٩ - ٧٠.

حسان خليل، **الدبلوماسية الفلسطينية الثورية تتحدث باسم العرب في اجتماع لوكسمبورغ**، ١٠٩: ١٤٢ - ١٤٥(رس) [اجتماع للحوار العربي - الأوروبي].

سلوى العمد، **نشاط المقاومة السياسي بشأن الوضع في لبنان والحرب العراقية - الايرانية والمعاهدة السورية - السوفياتية ونتائج الانتخابات الأميركية**، ١٠٩: ١٦١ - ١٦٤(ش).

قيس احمد، **مؤتمر الدولية الاشتراكية الخامس عشر والموقف من القضية الفلسطينية**، ١١٠: ١٣٣ - ١٣٦(ت).

دينية

انغو كول، **كنائس الشرق الادنى والقضية الفلسطينية**، ١١ ١٧٩ ١٨٨(ت).

سياسيــة

هاني مندس وليلى خالد وناجي علـوش، **صادق جلال العظم (دكتور)، دراسـات يساريـة حـول القضية الفلسطينيـة**، (بيـروت، دار الطليعة، ١٩٧٠)، ١: ١٨١ – ١٨٩(مر).

منير شفيق (ابو فادي)، رشيد، الدكتور محمد، **نحو فلسطين ديمقراطية** (بيـروت، منظمة التحـريـر الفلسطينيـة، مـركـز الأبحـاث ١٩٧٠)، ١: ١٨٩ – ١٩٣(مر).

د. نبيـل شعث، **فلسطين الغـد**، ٢: ٥ – ٢٣، [اراء حول الدولة الفلسطينية الـديمقراطيـة والمواقف متها].

د. طارق اسماعيل، **حركة التحرير الفلسطيني: مداها وأبعادها**، ٢: ٣١ – ٣٧ [اراء حول موضوع العنوان].

بلال الحسن (وآخرون)، **المقاومة الفلسطينية في وضعها الراهن**، ٢: ٥٧ – ٧٤(ن) [اشترك فيها شفيق الحوت وأحمد خليفة ونبيل شعث ومنح الصلح وصادق العظم وغسان كنفاني].

بـلال الحسن، **الفهـم الفلسطيني لـهـزيمـة حزيران**، ٢: ٥ – ١٩.

بـلال الحســن، **المقـاومـة الفلسطينيـة**، ٣: ١٤٤ – ١٤٩(ش) [نيسان وأيار ١٩٧١].

ابراهيم العابد، **Cattan, Henry, Palestine, the Road to Peace,** ٣: ١٨٤(مر).

د. حسـام الخطيب، **الثورة الفلسطينيـة: الى أين؟**، ٤: ٥ – ٣٠.

بـلال الحســن، **المقـاومـة الفلسطينيـة**، ٤: ١٦٧ – ١٧٧(ش) [حزيران وتموز ١٩٧١].

خالد الحسن وجورج حبش، **احاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي**، ٤: ٢٧٩ – ٢٩٩.

صلاح خلف (أبو إياد) ونايف حواتمة، **أحاديث مع قادة المقاومة، حـول مشكلات العمـل الفدائي الفلسطيني**، ٥: ٢٩ – ٧٨.

منير شفيق، **لماذا يرفض الفلسطينيون مشروع الـدولة الفلسطينيـة في الضفة الـغـربيـة وقطاع غزة**، ٧: ٦٥ – ٧٣.

كمال عدوان، **تحليـل للموقف السيـاسي**، ١١: ٢٧٤ – ٢٨١.

د. سعيد حمود، **الوحدة الوطنية الفلسطينية، واقعها وكيفية اجتراحها**، ١٣: ٨٣ – ٩٠.

أ.ن. سعد، محمود اسماعيل نصيف، **لماذا هو غير ممكن اللقاء مع اليسار في اسـرائيل؟** ١٤: ١٥٠ – ١٥٤(مر).

رسالة ابو عمار: الثورة مستمرة، ١٧: ٣ – ٤.

د. خليل احمد خليل، **المقاومة الفلسطينية في اربعة كتب**، ١٧: ١٣٧ – ١٤٤(مر).

محمود درويش، **ذاهب الى الحملة العربية في الخامس عشر من ايار**، ٢٢: ١١ – ١٧.

د. نبيل شعث، **الثورة الفلسطينية والتسوية السياسية**، ٢٣: ٤ – ١١.

شفيـق الحـوت، **كيـف نقـول «لا» للـدولـة الفلسطينية**، ٢٤: ٥ – ١١.

د. كلـوفيس مقصـود، **فلسطـين – قضيـة ام مشكلة؟**، ٢٤: ١٢ – ٢١.

عصـام سخنيني، **المقـاومـة الفلسطينيـة**، ٢٤: ٢٢٤ – ٢٢٩(ش) [تموز (يوليو) ١٩٧٣].

محمود درويش، **عازف الكمان على الجمجمـة**، ٢٥: ٤ – ٧.

اميل الغوري، **تعقيب من مؤلف «فلسطين عبر ستين عاماً»**، ٢٥: ١٦٣ – ١٦٦(رد).

د. كلوفيس مقصود، **تأملات في المرحلة الراهنة**، ٢٦: ٧ – ١١.

د. سعيد حمود، **حرب تشرين الأول المجيـدة والثورة الفلسطينية**، ٢٨: ٤ – ٧.

د. كلوفيس مقصود، **مقومات القرار الفلسطيني ومحاذيره**، ٢٨: ٨ – ١٣.

محمود درويش، **سرحان يحب امرأة من فرح!**، ٢٨: ١٤ – ١٧.

شفيق الحـوت، **اطلالـة على تحـديات مـرحلة جديدة**، ٢٨. ١١٨ – ١٢٦.

صلاح خلف، **افكار واضحة امام مرحلة غامضة**، ٢٩: ٥ – ١٠.

محمــود درويش، **وطن بقلم رصـاصـة**، ٢٩: ١١ – ١٣.

عصـام سخنيني، **المقاومـة الفلسطينيـة**، ٢٩: ١٧٣ – ١٧٨(ش) [وبضمنه موضوع التمثيل الفلسطيني].

محمود درويش (اعداد) ابو أياد. زهير محسن. جـورج حبش. نـايف حـواتمـة. شفيق الحـوت. **في نـدوة خـاصـة بـ شؤون فلسطينيـة: المقـاومـة الفلسطينيـة امـام التحديات الجديدة**، ٣٠: ٥ – ٧٤.

نانسي جلاجر، مقارنة بين المقاومة الفلسطينية والثورة الجزائرية، ٣٠: ١٠٤ - ١١٢.
المطران جورج خضر، خواطر فلسطينية، ٢١: ٢٣ - ٢٥.
كريم مروة، من أجل وحدة قوى الثورة الفلسطينية حول برنامج مرحلي جديد، ٢١: ٢٦ - ٣٩.
محمود درويش، هم.. اكثر من الكلمات، ٢٢: ٥٦ - ٥٩.
عصام سخنيني، المقاومة الفلسطينية، ٢٢: ١٧٨ - ١٨٣(ش).
سعيد جواد، المقاومة الفلسطينية ومهامها الوطنية الكفاحية الراهنة، ٢٣: ٣٩ - ٦٤.
محمود درويش، حساب النفس وخداع النفس، ٢٤: ٥ - ١٤.
حسين ابو النمل، حول المقاومة الفلسطينية ومهامها الكفاحية الراهنة، ٢٤: ١٢٣ - ١٣٥.
عصام سخنيني، المقاومة الفلسطينية، ٢٤: ١٩٥ - ٢٠٥(ش) [ويضمنه القمة الفلسطينية للتحضير للبرامج المرحلي ١٩٧٢].
رجا جورج، W.F. Abboushi, The Angry Arabs (وكتب اخرى)، ٣٦: ١٢٢ - ١٢٤(مر).
محمود درويش، مرفوضون.. مرفوضون، ٣٧: ١٧ - ٢٢.
محمود درويش، تلك الحرب هذه الحرب، ٣٨: ٤ - ٦.
فاروق القدومي، النضال السياسي الفلسطيني، انجازات وأبعاد ومضامين، ٣٩: ٦ - ١٠.
الخطاب التاريخي للأخ ابوعمار في يوم فلسطين: الحرب تندلع من فلسطين والسلم يبدأ من فلسطين، ٤٠: ٥ - ١٩ [نص خطاب ياسر عرفات امام الجمعية العامة للأمم المتحدة - ١٩٧٤].
رسالة ابو عمار القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية الى رفاق السلاح والنضال في الذكرى العاشرة لانطلاقة الثورة: عام التصميم والتلاحم، ٤١/٤٢: ١١ - ١٥.
محمود درويش، على هامش البداية، ٤٧: ٥ - ٨.
سلمى حداد، Bichara et Naim Khader, Texts de la revolution palestininne, 1968- 1974, ٤٩: ١٤٤ - ١٤٧(مر).
د. جورج ديب، الميثاق الوطني اللبناني، ٥٠/٥١: ٢١ - ٢٤.
خالد جابر، السلطة والتوازن في لبنان، ٥٠/٥١: ٢٥ - ٤٠.
حسين ابو النمل، الطائفية السياسية، والحقائق الاقتصادية في لبنان، ٥٠/٥١: ٤١ - ٤٧.
رسالة الأخ أبو عمار، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية في الذكرى الحادية عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية، عام التصدي والتحفز، ٥٢: ٢ - ٥.
علي الخطيب، الاتجاهات السياسية في الأرض المحتلة والمواقف المختلفة من مؤامرة مدنية الصهيوني لانشاء ادارة مدنية في الضفة والقطاع، ٥٥: ٦١ - ٦٨.
محمود درويش، ذاهبون الى الخامسة، ٥١: ٣ - ٥.
رسالة الأخ أبو عمار القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية في الذكرى الثانية عشرة لانطلاقة الثورة: عام العطاء والشموخ الثوري، ٦٢: ٤ - ٨.
منير شفيق، حول المرحلة الراهنة واحتمالات المستقبل، ٦٣/٦٤: ٢٠ - ٣٢.
عباس مراد، Palestinian Arab Politics, Editeby Moshe Ma'oz, ٧٢: ١٧٩ - ١٨٢(مر).
رسالة الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية في الذكرى الثالثة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية: عام القرار الثوري الحاسم، ٧٤/٧٥: ٣ - ٩.
محمود درويش، الملف المفتوح، ٧٨: ٤ - ٥.
هاني مندس، مشروعات التوطين، ٧٨: ٥٩ - ٨٨.
بلال الحسن، المقاومة الفلسطينية، ٧٨: ١٦٠ - ١٦٦(ش).
محمود درويش، هزيمة الانتصار، ٧٩: ٤ - ٨.
موسى خليل البديري، Y. Porath, The Palestinian National Movement, From Riots to Rebellion, ٧٩: ١٨٦ - ١٩٢(مر).

بلال الحسن، **المقاومة الفلسطينية**، ٨٣: ١٥٢ - ١٦٢(ش).

محمود درويش وأحمد عبدالرحمن، **ياسر عرفات يتحدث الى شؤون فلسطينية في ذكرى الانطلاقة، ثورتنا: كلمة سر الأمة**، ٨٦: ١١ - ٢٩(مق).

رسالة الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية في الذكرى الرابعة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية، عام الحجر والنار عام النور والأمل، ٨٦: ٤ - ١٠.

فيصل حوراني، **أبعد من الصمود**، ٩٦: ٣ - ٧.

رسالة الأخ ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية في الذكرى الخامسة عشرة لانطلاقة الثورة، عام الاقتحام الثوري، ٩٨: ٢ - ٩.

صابر موسى، **انجازات سياسية في مسيرة الثورة**، ٩٨: ٥٦ - ٦٧.

ياسر عرفات يتحدث: نظرة شمولية الى الصراع، ٩٨: ١٠ - ٢١(مق).

صابر موسى، **الاحتفال بذكرى الانطلاقة**، ٩٩: ١٥٥ - ١٦٥(ش).

زياد عبدالفتاح، **الموقف الفلسطيني من قضية افغانستان**، ١٠٠: ١٣٥ - ١٤٠(ت).

د. احمد صدقي الدجاني، **مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي- الاسرائيلي في الثمانينات**، ١٠٥: ١٤ - ٣٢.

رسالة الأخ ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة في الذكرى السادسة عشرة لانطلاقة الثورة، عام الخيار الفلسطيني ارادة وملحمة، ١١٠: ٣ - ١٢.

شخصيات

حوار مع محمود عباس (أبو مازن)، حلول كثيرة للمسألة اليهودية ولا حل لمشكلة الصهيونية، ٦٨/٦٩: ٧٨ - ٩٢.

د. عابدين جبارة، **G.H. Gansen, Why Robert Keneedy was killed**، ٢: ١٩٥ - ١٩٧ (مر)

[عن دوافع سرحان لاغتيال روبرت كنيدي ثم الجديد في قضية سرحان في ايار (مايو) ١٩٧١].

ابراهيم الشيخ خليل، **ذكريات عن القسام**، ٧: ٢٦٧ - ٢٦٩(رس).

عصام سخنيني، **احمد الشقيري من القمة الى الهزيمة**، ١٢: ٢١٢ - ٢١٣(مر).

ليلى خالد، **هكذا خطفت طائرة البوينغ**، ١٣: ٥ - ١٥.

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ١٥: ٤ [عن وائل زعيتر].

داوود تلحمي، **وائل زعيتر، قديس آخر يموت في روما**، ١٥: ٢٥١.

منير شفيق، **وائل زعيتر مناضلاً وانساناً**، ١٥: ٢٥٢ - ٢٥٦.

داوود تلحمي، **محمود الهمشري: شهيد القرية الفلسطينية**، ١٨: ٥.

زياد عبدالفتاح، **الشهيد محمود الهمشري، مثقف ثوري ممارس من طولكرم**، ١٨: ١٥٠ - ١٥٤.

سعيد حمامي، **توضيح**، ١٩: ١٨٧(رد).

د. خيرية قاسمية، **عبدالقادر الحسيني في ذكراه الخامسة والعشرين**، ٢٠: ٦ - ١٢.

زياد عبدالفتاح، **جيفارا غزة: رمز عطاء القطاع المتدفق المتواصل**، ٢٠: ٢٠٠.

افادات اعضاء الجبهة الحمراء، ٢٠: ٢٤١ - ٢٥٣(و).

ياسر عرفات، **فلنشدد ضرباتنا**، ٢١: ٥ - ٨.

خالد الحسن، **أبو يوسف... رمز جيل كامل**، ٢١: ٩ - ١٠.

فاروق قدومي «ابو اللطف»، **كمال عدوان رجل في ثورة وثورة في انسان**، ٢١: ١١ - ١٢.

صلاح خلف «أبو إياد»، **كمال ناصر... والثورة مستمرة**، ٢١: ١٤ - ١٧.

اخر حديث للشهيد كمال عدوان، ٢١: ٢٨ - ٣٨(مق).

آخر حديث للشهيد كمال ناصر، ٢١: ٣٩ - ٤٧.

آخر حديث للشهيد ابو يوسف، ٢١: ٤٨ - ٤٩.

د. كلوفيس مقصود، **كمال ناصر... شاعر في ورشة الثورة**، ٢١: ١٨ – ٢٠.

باسل الكبيسي، ٢٢: ٢٨٢ – ٢٨٣ [حول استشهاده].

د. خيرية قاسمية، **نجيب نصار في جريدته الكرمل (١٩٠٩-١٩١٤) احد رواد مناهضة الصهيونية**، ٢٢: ١٠١ – ١٢٢.

بيان نويهض، **ندى اليشرطي، وحدها في الليلة الراجفة كانت الشهيدة**، ٢٣: ١٦٦ – ١٦٨.

د. أنيس صايغ، **عارف العارف فلسطيني فريد**، ٢٥: ٢٧٠ – ٢٧١.

منير شفيق، **حول كتابات الشهيد كمال عدوان**، ٣٢: ٦٠ – ٦٩.

بيان نويهض الحوت، **اراد أن يكون رجلاً.. وشريفاً**، ٣٢: ٧٠ – ٧١ [عن كمال ناصر].

بيان نويهض الحوت، **أبو يوسف: حياته، مسؤولياته ومعتقداته السياسية**، ٣٣: ١٥ – ٢٢.

حسين أبوالنمل، **منير الريس – المناضل الذي خسرناه**، ٣٣: ١٦٦ – ١٦٩(ت).

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**: ٣٦: ٤ [تقديم للعدد حول وفاة محمد امين الحسيني].

عجاج نويهض، **الحاج محمد امين الحسيني**، ٣٦: ٥ – ١١.

عماد شقور ود. خيرية قاسمية، **مقابلات مع الحاج أمين الحسيني**، ٣٦: ١٢ – ١٨.

بيان نويهض الحوت ود. خيرية قاسمية، **فقيدان فلسطينيان كبيران: عبدالحميد شومان ومحمد علي الطاهر**، ٣٩. ١٤٣ – ١٦٣.

عبدالقادر ياسين، **استشهاد القائد العسكري للجبهة الوطنية المتحدة بقطاع غزة**، ٤٤: ١٧٦ – ١٧٨ [عن عمر عوض الله].

فاروق القدومي (أبو اللطف)، **في الذكرى الثانية لاستشهاد القادة الثلاثة**، ٤٥: ٤ – ٨.

تعقيب علي ماهر رشدي الشوا، ورد حسين ابو النمل، ٤٦: ٢٢٥ – ٢٣٨(رد).

عبدالقادر ياسين، **تعقيب على تعقيب علي ماهر رشدي الشوا ورد حسين ابو النمل**، ٤٧: ٢١٥ – ٢١٧(رد).

حسين ابو النمل، **رد على ملاحظات عبدالقادر ياسين...**، ٤٨: ٢١٥ – ٢١٩(رد).

عبدالقادر ياسين، **وفاة اول امين عام عربي للحزب الشيوعي الفلسطيني**، ٥٣/٥٤: ٢١٣ – ٢١٥(ت) [عن رضوان حسن الحلو].

يوسف حمدان، **الوكالة اليهودية والادارة الصهيونية من سابير الى الموجي**، ٥٥: ٨٥ – ٩٤.

د. انيس صايغ، **عماد سمارة**، ٥٦: ٤.

موسى خليل البديري، **رد على مقال «وفاة اول امين عام عربي للحزب الشيوعي الفلسطيني»** ٥٨: ١٩٧ – ٢٠٠(رد).

غازي الخليلي، **الدلالة السياسية لاغتيال محمود صالح**، ٦٣/٦٤: ٢٠٥ – ٢٠٩.

حوار مع فاروق قدومي: احتمالات الحرب اكبر من احتمالات السلام، ٦٧: ٣٣ – ٥٣.

عبدالقادر ياسين، **رد على رد**، ٦٧: ٢١٣ – ٢١٥(رد).

سعيد حمامي، ٧٦: ١١٦.

وديع حداد، ٧٨: ١٢٣.

رجا جورج، **زهير الماريديني، الف يوم مع الحاج أمين الحسيني**، ٧٨: ١٣٢ – ١٤٢(مر).

د. محجوب عمر، **الكلمة والبندقية**، ٨٣: ١٢٦ – ١٣٤ [حول اغتيال الشهيد عزالدين قلق].

كلود لازار، **مع عزالدين قلق**، ٨٣: ١٥٠ – ١٥١(شه).

الياس خوري، **او كهزيع من الليل**، ٨٣: ١٩٦ – ٢١٤ [عن عزالدين قلق].

الحبيب، ٨٧/٨٨: ٢٠٦ – ٢٠٧ [حول استشهاد علي حسن سلامة (ابو حسن)].

د. انيس صايغ، **ادمون دانيال**، ٨٩: ١٥٥ – ١٥٦.

عيسى الشعيبي، **صلاح خلف «أبو اياد»، فلسطيني بلا هوية**، ٩٨: ١٥٨ – ١٦٣(مر).

محمود درويش، **الحوار الأخير** (مع عزالدين قلق)، ٩٠: ٢١٥ – ٢٢٢.

شفيق الحوت، **الشقيري والكلمة توأمان**، ١٠١: ٣ – ٧.

فهد القواسمة يتحدث عن تجربته في رئاسة بلدية الخليل وفي العمل السياسي، ١٠٧:

٣٣ – ٤٨(مق).
بسام الشكعة ومحمد ملحم يتحدثان عن المواجهة مع الاحتلال الاسرائيلي، ١٠٨: ١٩ – ٣٤(مق).
شفيق الحوت، فايز صايغ كان استاذاً لجيل، ١١٠: ١٣ – ١٧.

عسكرية

بلال الحسن، المقاومة الفلسطينية، ٢: ١٤٢ – ١٤٩(ش) [حول العلاقة مع النظام الأردني، والعمل العسكري] (فبراير).
خالد الحسن وجورج حبش، احاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي، ٤: ٢٧٩ – ٢٩٩.
صلاح خلف (أبو إياد) ونايف حواتمة، أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني، ٥: ٢٩ – ٧٨.
سامي عطاري ود. عبدالوهاب الكيالي، احاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني، ٧: ٢٧ – ٤٩(مق).
هاني الحسن، وقفة عند الذكرى الرابعة لمعركة الكرامة، ٨: ٤١ – ٥٧.
هادي ابو أسوان (اعداد)، شهادات من معركة الكرامة، ٨: ١٩٧ – ٢١٠(شه) [يقدمها ابو العز وعبدالاله الأثير وناصر جهاد والعميد سعد صايل].
باسم سرحان، دراسة حول الاتجاهات السياسية لدى بعض وحدات الميليشيا الفلسطينية، ١٢: ٩٤ – ١٠٤.
منير شفيق، معركة الكرمة، ١٩: ١٠٣ – ١١٠.
المقدم الهيثم الأيوبي، المقاومة الفلسطينية في الدفاع الديناميكي المرن، ١٩: ٢٨ – ٣٤.
نايف عبدالله يوسف، فلسطينيون يتكلمون: القتال في سبيل البروة، ٢١: ١٠٤ – ١٠٧.
عبدالرحمن علي وعبدالله مهنا، من ذكريات ١٩٤٧–١٩٤٨: هكذا كنا نجمع السلاح، ٢١: ١٠٨ – ١١٨.
جادو عزالدين، سقوط مدينة صفد، من مذكرات حرب فلسطين (جيش الانقاذ)، ٢١: ٩٢ – ١٠٣.
اكرم ديري، سقوط الناصرة الجليل، دور فوج حطين اجنادين، ٢١: ٨٢ – ٩١.
علي زين العابدين الحسيني، ملامح من التجربة النضالية الفلسطينية، حرب العصابات في مدن ومخيمات قطاع غزة، ٣٥: ٦٢ – ٧٥.
عصام سخنيني، الثورة الفلسطينية في الحرب الرابعة: توظيف الخبرات واجتياز العقبات، ٣٨: ٥٢ – ٥٦.
المقدم الهيثم الأيوبي، عشرة اعوام من عمر الكفاح المسلح الفلسطيني، ٤١/٤٢: ٢٢٧ – ٢٥٥.
د. اسعد عبدالرحمن، Edgar O'Ballance, Arab Guerilla Power: 1967-1972, ٤٧: ٢٠١ – ٢٠٢(مر).
طارق الصواف، تقننة المقاتل الفلسطيني، ٥٣/٥٤: ٨٣ – ٩٥.
ميشيل كيلو، محاور السياسة الأميركية – الصهيونية في الصراع العربي – الاسرائيلي، ٥٠/٥١: ٧٠ – ٧٦.
جابر سليمان، السلاح والقوانين العلمية، ٨١/٨٢: ٢٤٩ – ٢٦٢(ت).
الهيثم الأيوبي، مسيرة الكفاح المسلح خلال ١٥ عاماً، ٩٨: ٢٤ – ٤٧.

علمية

فارس المنصور، مشاكل البحث الميداني في القضية الفلسطينية، ٣٣: ١١٧ – ١٢١.
سمير ايوب، الاحصاء الفلسطيني وآفاقه، ٨٠: ١٢٥ – ١٣١.

علاقات ومواجهات عربية

بلال الحسن، احداث ايلول ومسؤولية النظام الأردني، ١: ٣٩ – ٥٥.
بلال الحسن، المقاومة الفلسطينية، ١: ١٥٣ – ١٥٩(ش) [وضع المقاومة الفلسطينية في الأردن ولبنان].
بلال الحسن، المقاومة الفلسطينية، ٢: ١٤٢ – ١٤٩(ش) [حول العلاقة مع النظام الأردني والعمل العسكري].
ناجي علوش، القضية الفلسطينية عربياً، ٣: ١٥٠ – ١٥٣(ش).
شفيق الحوت، بدلاً من الرصاص حوار بالكلمات، ٤: ٥ – ١٠ [حول الخلافات الفلسطينية – اللبنانية].

٢٤٣ – ٢٤٨(ش).
عصام سخنيني، المقاومة الفلسطينية، ٤٨: ٢٥٥ – ٢٦٢(ش).
محمود درويش، حريق تشرين وحريق بيروت، ٥٠/٥١: ٤ – ٥.
د. كلوفيس مقصود، لبنان – السيادة ولبنان – النظام، ٥٠/٥١: ٦ – ١٦.
عصام سخنيني، المقاومة الفلسطينية، ٥٠/٥١: ٤٢٦ – ٤٣٤(ش).
ناشي طه، استنزاف الايديولوجية الوطنية التي ادخلتها المقاومة الفلسطينية في لبنان، ٥٠/٥١: ٤٣٥ – ٤٣٧(ش).
غازي الخليلي، سياسات النظام الاردني تجاه مسالة تقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، ٥٣/٥٤: ٤٨ – ٦٠.
ناشي طه، الحرب في لبنان: خروج عربي آخر، بعد، من استراتيجية الكفاح المسلح، ٥٣/٥٤: ٢٠٩ – ٢١٣(ت).
غـازي الخليلي، دروس مستفادة من تجربة المقاومة في الأردن، ٥٥: ٦٩ – ٧٧.
عصام سخنيني، المقاومة الفلسطينية، ٥٥: ٢٥١ – ٢٥٣(ش).
الصدام والتحدي، ٥٨: ٣.
د. نجيب ابوحيدر، مدرسة الصمود والاقدام في تل الزعتر، ٥٩: ٢١ – ٣٥.
يحيى رباح، من أوراق مقاتل فلسطيني في الجبل، ٦٠: ٦ – ٢٥.
سعيد جواد، الوحدة الكفاحية بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، ٦٠: ٦٧ – ٩٧.
بشارة مرهج، لبنان في الثورة الفلسطينية، ٦٢: ٥١ – ٦٩.
بلال الحسن، المقاومة الفلسطينية، ٦٧: ٢١٦ – ٢٢٥(ش).
بلال الحسن، حول اتفاق القاهرة، ٦٨/٦٩: ١٥ – ٢١ [بين م.ت.ف. ولبنان].
بلال الحسن، المقاومة الفلسطينية، ٦٨/٦٩: ٣٥٨ – ٣٦٢(ش).
محمود درويش، أيها النسيان، انك تليق بكل الأسماء، ولكنك لن تكون تل الزعتر، ٧٠: ٧ – ١١.
خليل بركات، اتفاق شتورة وتحديات الوضع في الجنوب، ٧٠: ١١٢ – ١١٨.
بلال الحسن، المقاومة الفلسطينية، ٧٠. ٢٠٩ – ٢١٤.
د. محجوب عمر، أيلول في جنوب الأردن، ٧١: ١٢١ – ١٤٥.
بلال الحسن، المقاومة الفلسطينية، ٧١: ١٩٣ – ١٩٩(ش).
خليل بركات، المؤامرة مستمرة في الجنوب، ٧٢: ١٥٠ – ١٥٦.
بلال الحسن، المقاومة الفلسطينية، ٧٩: ١٩٨ – ٢٠٢(ش).
بلال الحسن، المقاومة الفلسطينية، ٨٠: ١٥١ – ١٥٥(ش).
بلال الحسن، العلاقات الفلسطينية العراقية، ٨١/٨٢: ٢٧٩ – ٢٨٣(ش).
حازم صاغية، عناوين حول فلسطين ولبنان من ضمن منظور التحرير القومي، ٨٦: ٣٨ – ٤٢.
بلال الحسن، المقاومة الفلسطينية، ٨٦: ١٦٨ – ١٧٥(ش).
صابر موسى، القمة العربية، المغرب، الأردن، ٩٦: ١٥١ – ١٥٤(ش).
فيصل حوراني، المساهمة الفلسطينية في التحضير للقمة العربية، ٩٧: ١٥٧ – ١٦٢(ش).
فيصل حوراني، القمة العاشرة واحياء لجنة المتابعة، ٩٨: ١٦٤ – ١٧٢(ش).
صابر موسى، قوة الردع العربية والانسحاب، ١٠١: ١٥٦ – ١٦١(ش).
نبيل هادي، الاعلام الانعزالي اللبناني والمقاومة الفلسطينية، ١٠٢: ٥ – ٣٠.
حسان علي حلاق، موقف اللبنانيين من القضية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٤٨، ١٠٣: ٥٤ – ٧٢.
فيصل حوراني، الوضع في الجنوب والموقف الفلسطيني من الحرب العراقية – الايرانية، ١٠٨: ١٥٩ – ١٦٤(ش).
سلوى العمد، نشاط المقاومة السياسي بشأن الوضع في لبنان والحرب العراقية – الايرانية والمعاهدة السورية – السوفياتية ونتائج الانتخابات الأميركية، ١٠٩: ١٦١ – ١٦٤(ش).

نبيل هادي، **مرحلة جديدة من المواجهة على الساحة اللبنانية – الفلسطينية**، ١١٠: ٥١ – ٦٣.

فكريـــة

فؤاد بوارشي، **ندوة الدراسات المسيحية حول القضية الفلسطينية**، ١: ٢١٣ – ٢١٤(ت) [كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠].

منح الصلح وفواز ناجيا، **ندوة فلسطين العالمية الثانية في الكويت: وجهتا نظر**، ٢: ٢٠٤ – ٢٠٦(مق).

شفيق الحوت، **محاولة لفهم الصورة الراهنة لحركة المقاومة**، ٥: ٥ – ١٧.

نقاش حول فكر الثورة الفلسطينية:

د. نديم البيطار، **الفكر المقاوم اعلى مرتبة من مراتب الفكر التبشيري**، ٥: ٩٢ – ١٠٥.

رد ابو عمر، ٥: ١٠٦ – ١٠٩.

رد غسان كنفاني، ٥: ١١٠ – ١١٨.

د. كلوفيس مقصود، **الفهم العربي للمسالة اليهودية**، ٥: ١٥٤ – ١٦١.

جودفري جانسن، **Walid Khalidi, ed. From Haven to Conquest: Readings in Zionism and Palestine Problem until 1948**, ٥: ٢٤٢ – ٢٤٤(مر).

ناجي علوش، **نحو مناقشة بناءة لحركة المقاومة الفلسطينية**، ٦: ٥ – ١٧.

د. حسام الخطيب، **خواطر في العنف الفلسطيني**، ٧: ٢٢ – ٢٦.

هاني الحسن، **فتح بين النظرية والتطبيق**، ٧: ٩ – ٢١.

د. ابراهيم ابولغد، **من النكبة الى النكسة: تعبيرات لحوادث جسام**، ١١: ٤٩ – ٥٧.

حسن سعيد الكرمي، **قدسية فلسطين عند المسلمين**، ١١: ١٤٤ – ١٥٩.

د. هشام شرابي، **حول مستقبل المقاومة الفلسطينية**، ١٤: ٩ [مقدمة كتابه «فلسطين تعيش»].

د. محجوب عمر، **رؤيا المستقبل**، ١٧: ٥٨ – ٦٥.

عصام سخنيني، **نشرة الثار: قراءة في مقدمات الفكر المقاوم**، ٢١: ١١٩ – ١٢٧.

ناجي علوش ووليد نويهض، **رأيان في كتاب «دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية»: هل نقد لفكر المقاومة حقاً؟**، ٢١: ١٧٠ – ١٩١.

سعيد جواد، **نقد المقاومة الفلسطينية وموضوعة الحزب والنظرية الثوريين**، ٢٤: ٧٠ – ٩٨.

نزيه ابونضال، **«دراسة نقدية لفكر المقاومة» منهج خاطىء ونتائج مضللة**، ٢٥: ١٣٦ – ١٤٦.

وليد نويهض، ناجي علوش، **نحو ثورة فلسطينية جديدة**، ٢٥: ١٤٧ – ١٥٠(مر).

يوسف سماحة، منير شفيق، **الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم**، ٢٩: ١٢٧ – ١٣٣(مر).

د. صبري عبدالله حلاوة، **الدولة الديمقراطية التقدمية في فلسطين**، ٣٠: ٧٥ – ٩٢.

ناجي علوش، **الشعب الفلسطيني والحقوق القومية المشروعة**، ٣٢: ٢٤ – ٣٨.

سعيد جواد، **المقاومة الفلسطينية ومهامها الوطنية الكفاحية الراهنة**، ٣٣: ٣٩ – ٦٤.

داود تلحمي، **Olivier Carre, L'ideologie Palestinienne de Resistance**, ٣٥: ١١٩ – ١٢٤(مر).

وليد نويهض، ناجي علوش، **حرب الشعب وحرب الشعب العربية**، ٣٧: ١٦١ – ١٦٥(مر).

رجا جورج، **Pamela Ferguson, The Palestinie Problem**, ٣٨: ١٦٩ – ١٧١(مر).

د. كلوفيس مقصود، **الخروج من دائرة الخطر**، ٤١/٤٢: ١٧٣ – ١٧٨.

منير شفيق، **مناقشة آراء في الثورة الفلسطينية**، ٤٤: ١٢ – ٢٠.

يوسف شويري وغازي الخليلي، **محجوب عمر، حوار في ظل البنادق**، ٥٣/٥٤: ١٨٢ – ١٩٠.

غازي الخليلي، **المسالة الفلسطينية والتسوية**، ٥٦: ٨ – ١٧.

محمود درويش، **واقع جديد فكر جديد**، ٥٧: ٤.

محجوب عمر، **الأفكار والتحالفات والمبادىء والمناورات**، ٦١: ٦٣ – ٧٣.

سميح سمارة، **اشارات على مسار حركة الصراع الطبقي – القومي في الساحة الرئيسية**، ٦١: ١٧٦ – ١٨٨.

ميشيل كيلو، فلسطين في الاستراتيجيات السياسية، ٧١: ٣٦ – ٤٨.

ياسين الحافظ، «من وعد بلفور الى قيام الدولة» دور التاخر العربي في تاسيس اسرائيل، ٨١/٨٢: ٧ – ٢٤.

معن بشور، حقائق وحدوية في الثورة الفلسطينية، ٨٦: ٣٠ – ٣٧.

حسين نجار، ميشيل شيحا، فلسطين، ٨٧/٨٨: ٢٤٠ – ٢٥٠(مر).

فيصل حوراني، الميثاق الوطني وموقعه في سياق تطور الفكر السياسي الفلسطيني، ٩٧: ٩ – ٣٢.

عبد القادر ياسين، الحركات القومية العربية والكفاح المسلح الفلسطيني، ٩٨: ٤٨ – ٥٧.

فيصل حوراني، منظمة التحرير الفلسطينية والاتجاه نحو التسوية، ٩٩: ٢٣ – ٦٦.

العميد سعد صايل، عمل الثورة الفلسطينية العسكري وآفاق تطوره، ١٠٥: ٢٣ – ٤٨(مق) [اجراها حسين عويضة وفيصل حوراني].

د. احمد صدقي الدجاني، افكار، ١٠٦: ٣ – ١٢.

مؤنس منيف الرزاز، فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤، حول بعض القضايا القومية المثارة في الكتاب، ١١٠: ١٤١ – ١٤٩(مر).

الفلسطينيون في البلاد العربية والمهاجر

عصام سخنيني، الفلسطينيون في العراق، ١٣: ٩٠ – ١١٦.

اصداء ميونيخ في الساحة الفلسطينية في كندا، ١٦: ٢١٨ – ٢٢٢(رس).

هاني م.، تحركات اهالي المخيمات الفلسطينية في الجنوب ضد سياسة التعطيش والاهمال التي تتبعها وكالة الغوث، ٢٥: ٢١٩ – ٢٢٢(ش).

سمير ايوب، بلال الحسن، الفلسطينيون في الكويت، ٣٥: ١٢٦ – ١٢٩(مر).

عدنان الغول، اوضاع العمال الفلسطينيين في برلين الغربية، ٤٧: ٢٢٦ – ٢٣٢(ت).

هاني مندس، الطريق الى تل الزعتر، ٥٩: ٦ – ٣٠.

عصام سخنيني، الفلسطينيون في الضفة الشرقية: مؤشرات عددية، ٦٨/٦٩: ١٨٧ – ٢٠٩.

يوسف حداد، مخيم ضبية ١٩٤٩-١٩٧٧، ٨٩: ١٠٢ – ١٢٧.

د. رياض منصور، الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة، خلفيتها وواقعها الاجتماعي وآفاق تطورها، ١٠٠: ٦٦ – ٨٧.

رياض منصور، الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة، دوافع الهجرة والواقع الديموغرافي، ٩٩: ٨٤ – ١٠٦.

حسين ابوالعلا، الجغرافيا العمرانية لمخيم برج البراجنة، ١٠٣: ٤١ – ٥٣.

قانونيــة

تيسير النابلسي، الانتخابات البلدية في الضفة الغربية وتقييمها في ضوء مبادىء القانون الدولي العام، ١١: ٣٧ – ٤٨.

مروان الفاهوم، الأساس القانوني لمركز المقاومة الفلسطينية وشرعيتها في القانون الدولي، ٢٨: ٣٤ – ٥١.

صلاح الدين الدباغ، حق الشعب الفلسطيني بارضه والعودة اليها، انطلاقاً من شرعة حقوق الانسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، ٤١/٤٢: ١٣٩ – ١٥٣.

الكيان الوطني

د. الياس شوفاني، على هامش طرح قضية فلسطين في الأمم المتحدة. الكيان الفلسطيني في مواجهة الكيان الصهيوني، ٢٩: ١٧ – ٣٧.

عصام سخنيني، الكيان الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤، ٤١/٤٢: ٤٦ – ٧٤.

د. محجوب عمر، فلسطين الديمقراطية: هدف، وخطة وحتمية تاريخية، ٤١/٤٢: ٧٥ – ٨٥.

عصام سخنيني، محاولة اولى في أطروحة شرق الأردن الفلسطينية، ٤٩: ٢٢ – ٢٧.

عبد الحفيظ محارب، المطلوب تغيير النظام وليس الكيان، ٥٠/٥١: ٣٤٩ – ٣٥٦ (رد).

موريس بريزات، اطروحة شرق الأردن الفلسطينية: مغالطة منهجية وتجاوز تاريخي، ٥٣/٥٤: ٢٢١ – ٢٢٥(رد).

عصام سخنيني، محاولة ثانية في اطروحة: شرق الأردن الفلسطينية، ٥٣/٥٤:

٢٢٦ – ٢٣٩(رد).

صبري جريس، المجلس الوطني الفلسطيني، نحـو دولـة فلسطينيـة مستقلـة، ٦٦: ١٨ – ٢٩.

ناشي طه، شفيق الحوت: الفلسطيني بين التيه والدولة، ٧٢: ١٦٧ – ١٧٠(مر).

عيسى الشعيبي، الوعي الكياني والتطورات الكيانية الفلسطينية، ٩٠: ٨٧ – ١١٤.

سمـير ايـوب، عيسى الشـعيبـي، «الكيانيـة الفلسطينيـة – الوعي الذاتي والتطـور المـؤسسـاتـي ١٩٤٧ – ١٩٧٧»، ١٠٢: ١٣٨ – ١٤٨(مر).

مؤنس الرزاز، مراجعة اخرى لكتاب عيسى الشعيبي «الكيانية الفلسطينيـة – الوعي الـذاتـي والتطـور المـؤسسـاتـي ١٩٤٧–١٩٧٧»، ١٠٤: ١٥٢ – ١٥٦(مر).

مذكـــرات

احمـد الشقيري، يـوم في بيت المقـدس، ٣٥: ٤٢ – ٥١.

كمـال ناصر، مـذكـرات لاجيء سيـاسي، ٤٤: ٢١ – ٢٤ [نشرت بعد استشهاده].

معين بسيسو، دفاتر فلسطينية، ٧٠: ٦٦ – ٨٥.

معـين بسيسو، دفـاتـر فلسطينيـة «٢»، ٧١: ٩٦ – ١٢٠.

معـين بسيسـو، دفـاتـر فلسطينيـة «٣»، ٧٢: ٨٢ – ١٠١.

معـين بسيسو، دفـاتـر فلسطينيـة «٤»، ٧٣: ١٠٧ – ١٢٩.

(٢) اسرائيل والصهيونية والمسائل اليهودية

صنفت محتويات هذا الموضوع وفق العناوين الفرعية التالية:

اجتماعية. اعلام. اقتصادية. انشطة يهودية ضد الصهيونية. تاريخية. تربية وتعليم. دولياً وعالمياً. سياسية. شخصيات. عسكرية. علميـة. فكريـة. قانـونية. منظمات وأحزاب. يهود البلاد العربية.

اجتماعيـــة

مايكل جانسن، Leonard Wolf, The Passion of Israel، ٣: ١٩١ – ١٩٢(مر).

ستيفان بكمان، ملاحظات اشتـراكي اوروبي حول الكيبوتز، ٣: ٢٠٢ – ٢٠٨(رس).

جودفري جانسن، Walid Khalidi, ed., From Haven to Conquest: Readings in Zionism and Palestine Problem until 1948، ٥: ٢٤٢ – ٢٤٤(مر).

باسم سرحان، Clement S. Leslie, The Rift in Israel: Religious Authority and Secular Democracy، ٥: ٢٤٧ – ٢٤٨(مر).

د. اياد القزاز، الجيش والمجتمع في اسرائيل، ٥: ٢٦١ – ٢٧١(ت).

عبدالحفيظ محارب، اثر الاستنزاف النفسي في قرى الحدود الاسرائيلية، ٦: ١٨ – ٣٠.

نبيـل بـدران، Kibbutz begwegung (Hersg.) Gespräche mit israelischen soldaten، ٦: ٢٤٣ – ٢٤٤(مر).

جميـل هـلال، حـديث مـع أربعـة متمـردين اسرائيليين، ٦: ٢٨٣ – ٢٨٩(مق).

مصطفى كركوتي، هلدا شعبان صايغ، التمييز ضـد اليهود الشـرقيين في اسـرائيـل، ٨: ١٠٧ – ١١٠(مر).

نبيل بدران، Joseph W. Eaton.Influencingthe Youth Culture: A Study of Youth Organizations in Israel، ٩: ١٥٧ – ١٥٨(مر).

مصطفى كركوتي، سلمى س. حداد، الطلاب في اسرائيل، ٩: ١٦٤ – ١٦٧(مر).

عبدالحفيظ محارب، العبـرانيون السـود، ١٣: ٧٠ – ٨٢.

د. محمـد المجذوب، Moché Catane, Qui est Juif، ١٤: ١٤٧ – ١٤٩(مر).

عبـدالحفيظ محـارب، الهـوة الاجتمـاعيـة في اسرائيل، ١٥: ٣٧ – ٥٧.

محمود درويش، **اسرائيليات: هل تكون المرأة نصف حبلى؟!، انهم يخافون...**، ١٥: ٢٤٤ - ٢٥٠.

عبدالحفيظ محارب، **المتمردون على الخدمة العسكرية في اسرائيل**، ١٦: ١٣٧ - ١٤٩.

د. الياس زين، **الطلاب الأجانب من اليهود الغربيين في اسرائيل**، ١٧: ١٥١ - ١٥٨(ت).

د. مطاع غميان، **يهود كندا**: دراسة سكانية، ٢٣: ١٧٧ - ١٧٨(ت).

انطوان منصور، **الهستدروت والمجتمع الاسرائيلي**، ٣٤: ٩٥ - ١٠٧.

عبدالاله أبو عياش، **Yehuda Karmon, Israel: A Regional Geography**، ٣٤: ١٤٥ - ١٤٦.

كين بير كورد، **اسرائيل بين الرأسمالية والاشتراكية**، ٣٥: ٨٥ - ٩١.

اياد القزاز، **الكيبوتز: تقييم نقدي**، ٣٥: ٩٢ - ٩٦.

لطف الله حيدر، **الجذور الطبقية للحركة الصهيونية**، ٣٦: ٩٦ - ١٠٤.

د. سلمان رشيد سلمان، **التغييرات الاقتصادية وتاثيرها على الصراع الطبقي والاجتماعي في اسرائيل**، ٣٧: ١٠١ - ١١٣.

اياد القزاز، **التوجيه العسكري للمجتمع الاسرائيلي**، ٣٩: ١٠١ - ١١٠.

نعيم خضر، **عندما لا تفي «أرض الميعاد» بوعودها او قضية اليهود السوفيات الفارين من اسرائيل**، ٤٠: ١٥٧ - ١٦٦(رس).

د. اياد القزاز، **التمييز ضد المرأة الاسرائيلية**، ٤٣: ١٠١ - ١١٣.

حنه شاهين، **تأزم المشاكل الاجتماعية بسبب سوء الوضع الاقتصادي في اسرائيل**، ٤٣: ٢٤٢ - ٢٤٦(ش).

خالد قشطيني، **الصهيونية من زاوية التحليل النفسي، هل تعاني اسرائيل من عقدة الاثم والنزعة الانتحارية؟** ٤٥: ٦٨ - ٧٤.

حنه شاهين، **الفساد في المؤسسات الاسرائيلية يصل الى أجهزة الأمن...**، ٤٧: ٢٦٦ - ٢٧٢(ش).

عبدالرحمن غنيم، **المقاومة واستراتيجية التمزيق النفسي**، ٤٨: ٤٩ - ٥٦.

عبدالحفيظ محارب، **الصدمة، يائير كوتلر**، ٥٠/٥١: ٣٥٧ - ٣٧٦(مر) [كتاب اسرائيلي عن حرب ١٩٧٣].

د. تيسير الناشف، **النخبة السياسية ليهود فلسطين ايام الانتداب البريطاني**، ٥٢: ١٠٢ - ١٣٧.

د. صفية سعادة، **جاي غونين، تحليل نفساني لتاريخ الصهيونية**، ٦٧: ١٧٠ - ١٧٤(مر).

عباس مراد، **Schifra Strizower: The children of Israel: The Ben Israel of Bombey**، ٦٨/٦٩: ٣٥٥ - ٣٥٧(مر) [عن يهود الهند].

نزيه قورة، **ملاحظات حول العمل العربي في الزراعة الاسرائيلية**، ٧٨: ٨٩ - ٩٧.

حمدان بدر، **الجريمة المنظمة في اسرائيل**، ٨١/٨٢: ١١٢ - ١٣١.

اعـــلام

مروان كنعاني، **حول وسائل الاعلام الصهيوني وأساليبه**، ٢٦: ٦٠ - ٩١.

بلال الحسن (وآخرون)، **الحرب النفسية والخطوط الاعلامية لاذاعة اسرائيل باللغة العربية**، ٢٧: ١١٩ - ١٤٢ [خلال حرب ١٩٧٢].

عبدالعال الباقوري، **الدعاية الصهيونية - الاسرائيلية والقول بأن «العرب يريدون القاء اليهود في البحر»**، ٢٧: ١٦٧ - ١٩٦.

ادريس الخالدي، **تحليل لاتجاهات الدعاية الصهيونية اغسطس (آب) وسبتمبر (ايلول) ١٩٧٤**، ٤٠: ١٩٧ - ١٩٩(ت).

حسني خشبة، **مداخل لدراسة الدعاية الصهيونية وأسلوب مواجهتها**، ٤٥: ٥٦ - ٦٧.

ادريس الخالدي، **تحليل لاتجاهات الدعاية الصهيونية - فبراير (شباط) ١٩٧٥**، ٤٥: ٢٠٣ - ٢٠٩(ت).

ادريس الخالدي، **تحليل لاتجاهات الدعاية الصهيونية في شهر اذار (مارس) ١٩٧٥**، ٤٦: ٢٠٩ - ٢١٧(ت).

ادريس الخالدي، **تحليل لاتجاهات الدعاوة الصهيونية في شهر ابريل (نيسان) ١٩٧٥**، ٤٧: ٢١٨ - ٢٢٦(ت).

ادريس الخالدي، **تحليل للدعاوة الصهيونية في**

شهر مايو - (أيار) ١٩٧٥، ٤٨: ٢٢٦ - ٢٣٣(ت).

فارس المنصوري، مجلة نيو اوتلوك الاسرائيلية بعد حرب رمضان، ٥٠/٥١: ٣٣٩/٣٤٨(مر).

ادريس الخالدي، تحليل لاتجاهات الدعاوة الصهيونية في شهري يونيو ويوليو ١٩٧٥، ٥٠/٥١: ٣٨٧ - ٣٩٤.

محمد نصر، الأزمة اللبنانية الدامية كما عالجتها اذاعة اسرائيل باللغة العبرية، ٥٢: ٢٠٨ - ٢١٤(ش).

نبيل حاتم، الحملة الصهيونية على المجلس الوطني، ٦٧: ٢١١ - ٢١٢(رس) [من واشنطن].

جان دايه، مجلة «العالم الاسرائيلي» البيروتي، ٧٤/٧٥: ١١٣ - ١٣٤.

محمود اللبدي، جولة في العقل الاعلامي الصهيوني، ٩٤: ١٢٢ - ١٣٢.

نعمان كنفاني، محاور الحملة الاعلامية الصهيونية ابان انعقاد المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة في كوبنهاغن، ١٠٧: ١٨٦ - ١٩٠(رس).

اقتصادية

أحمد خليفة، السياسة الاسرائيلية، ١: ١٤٣ - ١٥٠(ش) [تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٧٠، عن مفاوضات يارنغ والانتخابات في القاهرة].

يوسف شبل، الاقتصاد الاسرائيلي، ١: ١٥٠ - ١٥٣(ش) [الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٧١ - ١٩٧٢].

د. سعيد حمود، تطورات الاقتصاد الاسرائيلي، ٢: ٢٤ - ٣٠.

د. رتشرد بيفز والآنسة زينب الياني، هل حول الصهيونيون الصحراء الى جنة؟ ٢: ١٢٣ - ١٢٩.

د. يوسف شبل، الاقتصاد الاسرائيلي في النصف الأول من العام ١٩٧١، ٤: ٢١٤ - ٢١٨(ش).

د. يوسف شبل، الليرة الاسرائيلية وأزمة الدولار، ٥: ١٨ - ٢٣.

فؤاد حمدي بسيسو، آثار تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية على اقتصاديات كل من المناطق العربية المحتلة والاردن واسرائيل، ٥: ٢٤ - ٢٨.

د. يوسف شبل، الملامح الرئيسية للاقتصاد الاسرائيلي، ٥: ٢٢٥ - ٢٣٩(ت) [عن الاقتصاد الاسرائيلي في السبعينات].

خليل أبو رجيلي، نظرة الى الحمضيات الاسرائيلية بعد عدوان ١٩٦٧، ٥: ٢٧٣ - ٢٧٩(ت).

فؤاد حمدي بسيسو، اتجاهات الاقتصاد الاسرائيلي منذ حزيران ١٩٦٧، ٥: ٢٩٥ - ٣٠١(ت).

د. يوسف شبل، الاقتصاد الاسرائيلي في النصف الثاني من العام ١٩٧١، ٦: ٢٣٥ - ٢٣٨(ش).

الياس انيس نجم، Menahem Mayer, Les entreprises en Israël. Combattre, Survivre et croitre، ٧: ١٦٤ - ١٦٦(مر).

د. يوسف شبل، البنك المركزي الاسرائيلي، ٨: ١٣١ - ١٤٢.

هاني عبدالله، الاضرابات في اسرائيل، ٩: ٢٠ - ٣٧.

د. يوسف شبل، الأرض المحتلة: عرض وتحليل للميزانية الاسرائيلية الجديدة، ٩: ٢٠٣ - ٢٠٤(ت) [ميزانية عام ١٩٧٢ - ١٩٧٣].

د. يوسف شبل، دراسة تحليلية لدور القطاعين الخاص والعام في الاقتصاد الاسرائيلي، ١١: ٧٩ - ١٠٣.

فؤاد حمدي بسيسو، د. محمد احمد صقر، التجارة الخارجية لاسرائيل: حجمها - تركيبها - اتجاهاتها - وسياستها، ١١: ١٦٠ - ١٦٢(مر).

د. فلاح سعيد جبر، الصناعات الفوسفاتية والمعدنية والتعدينية في فلسطين المحتلة وأثرها في خدمة الأطماع الصهيونية، ١٢: ٢١٩ - ٢٢٩(ت).

كين مييركورد، مرحلة الركود القادمة في الاقتصاد الاسرائيلي، ١٤: ٩١ - ٩٦.

انطوان منصور، سياسة استثمار رؤوس الأموال في القطاع الصناعي في اسرائيل، ١٥: ٩٧ - ١١٢.

د. يوسف شبل، **الاقتصاد الاسرائيلي في النصف الاول من العام ١٩٧٢**، ١٥: ٢٣٥ – ٢٣٧.

كين ميركورد، **الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي ١٩٢٢–١٩٣٩**، ١٧: ١٠٢ – ١١٢.

د. فلاح سعيد جبر، **ثروات البحر الميت واستغلال اسرائيل لها**، ١٧: ١٥٩ – ١٦٦(ت).

رالف دوبراينر، **الصناعات الالكترونية في اسرائيل**، ١٧: ١٦٧ – ١٧٢.

أ.ن. سعد، **الكيبوتز الاسرائيلي: استغلال جماعي للعمل المأجور**، ١٩: ٩١ – ١٠٢.

لاري لوك وود، **الامبريالية والاقتصاد الاسرائيلي**، ٢٠: ٧٧ – ١١١.

د. سعيد حمود، **انبوب نفط ايلات – عسقلان وتطور استخدامه**، ٢٢: ٢١٧ – ٢٢٠(ت).

محمد ابو الحديد، **اتجاهات التجارة الخارجية لاسرائيل بعد ١٩٦٧**، ٢٣: ١٤١ – ١٥٣.

خليل ابو رجيلي، **المياه في اسرائيل الوضع الراهن والتوقعات**، ٢٣: ١٥٤ – ١٦٥.

عبدالحفيظ محارب، **سياسة العمل العبري بين الامس واليوم**، ٢٤: ١٣٣ – ١٦٠.

د. فلاح سعيد جبر، **الثروة النفطية في فلسطين**، ٣٠: ١٧٤ – ١٨٠(ت).

سمير كنعاني، **النفط شريان الحياة في اسرائيل**، ٣٢: ٨٦ – ١٠٠.

الرائد الطيار حسين عويضة، **الصناعة الجوية الاسرائيلية**، ٣٢: ١٠١ – ١١٤.

د. ابراهيم م. عويس، **الاقتصاد الاسرائيلي: تفسير**، ٣٤: ٤٦ – ٦٥.

حنه شاهين، **اسرائيل تحاول اصلاح اوضاعها الاقتصادية المتدهورة وتخفيض قيمة الليرة**، ٤٠: ٢٣٢ – ٢٣٧(ش).

د. محمد الحلاج، **الكفاح الفلسطيني وعلاقات اسرائيل الدولية**، ٤١/٤٢: ٢٨١ – ٢٨٧.

د. يوسف شبل، **الاقتصاد الاسرائيلي في عشر سنوات: منجزات جزئية وخيبات امل مستمرة**، ٤١/٤٢: ٣٠٥ – ٣١٢.

انطوان منصور، **الرساميل الأجنبية والمناطق المحتلة: عاملان حيويان في الاقتصاد الاسرائيلي**، ٤١/٤٢: ٣١٣ – ٣٢٢.

حنه شاهين، **مشروع الميزانية الجديدة للسنة المالية ١٩٧٥/١٩٧٦ انعكاس لأوضاع اسرائيل الاقتصادية**، ٤٥: ٢٤٥ – ٢٥٩(ت).

حنه شاهين، **تغييرات في الزراعة الاسرائيلية وبحث عن مصادر مياه جديدة**، ٤٦: ٢٧٥ – ٢٨٠(ش).

حنه شاهين، **الحكومة الاسرائيلية تصدر قراراً دائماً بتخفيض عملتها...**، ٤٨: ٢٨٢ – ٢٨٧(ش).

حنه شاهين، **الاقتصاد الاسرائيلي يوجه مشاكل ملحة...**، ٤٩: ٢٤٤ – ٢٤٩(ش).

عبدالرحمن غنيم، **حرب تشرين وأثرها على الحركة السياحية في فلسطين المحتلة**، ٥٠/٥١: ١٨٦ – ٢١٦.

السيد عليوه، **العوامل الاقتصادية وراء قرار الحرب الاسرائيلي**، ٥٠/٥١: ٢١٧ – ٢٣٠.

حسين ابو النمل، **تخفيض الليرة الاسرائيلية**، ٥٢: ٢١٥ – ٢١٧(ش).

حنه شاهين، **المساعدات الأميركية لا توقف تدهور الاقتصاد الاسرائيلي**، ٥٥: ٢٣٧ – ٢٤٠(ش).

يوسف شويري، **حسين ابو النمل، بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي**، ٥٦: ١٧٦ – ١٧٩(مر).

حنه شاهين، **حكومة اسرائيل تقر ميزانية مخفضة للسنة المالية المقبلة**، ٥٦: ١٨٦ – ١٩٣(ش).

عبدالقادر شهيب، **مستقبل الليرة الاسرائيلية**، ٥٨: ٩٥ – ١٠٧.

حسين ابو النمل، **مازق الاقتصاد الاسرائيلي بين العمل العبري والعمل العربي**، ٦٣/٦٤: ٥٧ – ٨٤.

حنه شاهين، **الانتخابات وأثرها على الوضع الاقتصادي**، ٦٣/٦٤: ٢٣٨ – ٢٤٤(ش) [في اسرائيل].

حنه شاهين، **المخططات الاقتصادية الجديدة وعلاقة الهستدروت بالحكومة**، ٧١: ٢٠٩ – ٢٢٠(ش).

محمد عبدالرؤوف سليم، **التجارة اليهودية في فلسطين حتى قيام دولة اسرائيل**، ٧٢: ١٣٢ – ١٤٩.

حنه شاهين، **سياسة ليكود الاقتصادية الجديدة في اسرائيل**، ٧٦: ٣١ – ٥١.

حنه شاهين، **الاقتصاد الاسرائيلي بعد سنة من**

حكم الليكود، ٨٥: ٩٩ – ١٣٨.
حسين ابو النمل، ما قبل الحديث عن الصهيونية الاقتصادية.. «عن التضخم ومستوى المعيشة وتخفيض الليرة والعجز في الميزان التجاري»، ٩٤: ١٠٧ – ١٢١.
حنه شاهين، التضخم المالي في اسرائيل: اسبابه وتاثيراته الاقتصادية والاجتماعية، ٩٥: ٦١ – ٧٤.
د. محمد عبدالرؤوف سليم، الصناعة اليهودية في فلسطين في عهد الانتداب، ٩٦: ٦٠ – ٧٧.
د. محمد عبدالرؤوف سليم، الحيازة الفردية في فلسطين حتى قيام دولة اسرائيل، ١٠٠: ١١٧ – ١٢٧.
حنه شاهين، محاولات اصلاح الوضع الاقتصادي في اسرائيل، ١٠٢: ٦٧ – ٨٣.
محمد عبدالرحمن، أبعاد مشكلة الطاقة في اسرائيل، ١٠٣: ٧٣ – ٩٣.
د. محمد عبدالرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية في مجال الزراعة والتوطين ١٩٢٢-١٩٤٨، ١٠٣: ١١٤ – ١٢٨.

أنشطة يهودية ضد الصهيونية

ماجد نعمة، منظمة «ميثاق ابراهام» ظاهرة اليهودية المعادية للصهيونية، ٧: ٢٢١ – ٢٣١(رس).
موشيه منوحن يروي بعض ذكرياته، ٨: ٢١١ – ٢٢٠ [كاتب يهودي معاد للصهيونية].
حديث مع الدكتور اسرائيل شاحاك، ٩: ٢١٦ – ٢١٨(رس).
عبدالقادر ياسين، عصبة مكافحة الصهيونية في العراق، ١٥: ١٥٨ – ١٦٦.
مقابلة جديدة مع اسرائيل شاحاك، ٢٥: ١٧٣ – ١٧٦(مق).
د. طالب يونس، حديث مع اسرائيل شاحاك، ٣٥: ١٤٣ – ١٥٢(مق).
عبدالقادر ياسين، الرابطة الاسرائيلية لمكافحة الصهيونية، ٣٦: ١٠٥ – ١٢١.
د. شاحاك، وثيقة اتهام، ٣٧: ٢٢٣ – ٢٢٥(د).
تسزار سولودار، (ترجمة شوقي العمري)، السابقون، ٣٩: ٦٦ – ٧٩ [حول اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي].

الحاخام المربرغر، الثورة الفلسطينية في الضمير اليهودي، ٤١/٤٢: ٣٦ – ٤٥.
يوسف حمدان، فيليتسيا لانغر، بمو عيناي (بام عيني)، ٤٣: ١٤٧ – ١٥٢(مر).
أحاديث مع اسرائيل شاحاك، ٤٤: ١٢٠ – ١٣٥.
هاني الزعبي، د. صادق جلال العظم، الصهيونية والصراع الطبقي، ٤٧: ٢٠٤ – ٢١٢(مر).
د. اياد القزاز، الحزب الشيوعي في اسرائيل، ٤٨: ٢٥١ – ٢٥٤(ت).
مصطفى كركوتي، حوار مع المربيرغر، ٥٢: ٩٤ – ١٠٢(مق).
سارلز غلاس، اليهود الاسرائيليون المعادون للصهيونية، ٥٣/٥٤: ٦١ – ٨٢.
صبحي النجار، الياهو بيلتسكي، صهيونية بدون قوسين (تسينوت ليلو مرخآوت) (عبري)، ٥٧: ١٣٣ – ١٣٧(مر).
تسزار سولودار، (ترجمة شوقي العمري)، السابقون، ٥٥: ١٠٥ – ١٢٢.
افرايم سيفيلا، وداعاً.. اسرائيل، ٦٨/٦٩: ٩٣ – ١٠٦(شـه) [من مهاجر يهودي سوفياتي].
حوار مع البروفيسور يسرائيل شاحاك، ٨٧/٨٨: ٢٠٨ – ٢١٦.

تاريخية

دافد متشل، Kishtainy, Khalid, Whither Israel? A Study of Zionist Expansionism, Bierut: P.L.O. Research Center, 1970, ١: ١٩٦ – ١٩٧(مر).
خالد القشطيني، مشروع انشاء المستعمرة اليهودية في يوغاندة، ٢: ١٠٤ – ١١٢.
د. رتشرد بيفز والآنسة زينب اليافي، هل حول الصهيونيون الصحراء الى جنة؟ ٢: ١٢٣ – ١٢٩.
جورج جبور، Elie Kedouri, The Chatam House Version and Other Middle-Eastern Studies، ٢: ١٨٧ – ١٨٩(مر).
د. صادق جلال العظم، د. اسعد رزوق، التلمود والصهيونية، ٢: ١٩٢ – ١٩٤(مر).
صادق جلال العظم، Moshe Shamir, My life With Ishmael, London, Vallentine,

Mitchael 1970, ٣: ١٨٧ – ١٨٨(مر).

ج.ج. تـري، Herbert Feis, The Birth of Israel, the Tousled Deplomatic Bed, New York, W.W. Nortron and Co., 1969, ٣: ١٨٩(مر).

جودفري جـانسن، Cornel Capa (ed), Israel The Reality, N.Y., World Publishing Co., 1969, ٣: ١٩٣ – ١٩٤(مر).

د. خيرية قاسمية، وثائق بريطانية حول اقتراح يهودي باقـامة دولـة يهوديـة في منطقة الخليـج العربي اثنـاء الحرب العـالميـة الاولى، ٦: ٢٩٠ – ٢١٩(ت).

صبري جريس، J.L. Talmon, Israel Among the Nations, ٧: ١٥٦ – ١٥٧(مر).

م.ش.، ابراهيم العابد، مدخل الى الاستراتيجية الاسرائيلية، ٧: ١٦٧ – ١٧٠(مر).

بـاسم سـرحـان، 1) Amos Elon, The Israeli Founders and Sons
2) V.D. Serge, Israel, a society in Transition, ٨: ١٠٥ – ١٠٦(مر).

ماجد نعمة، Raafat Chambour, La responsabilite de l'Occident devant le danger de guerre, ١٢: ٢٠٤ – ٢٠٥(مر).

خالد القشطيني، Walter Zander, Israel and the Holy Places of Christendom ١٢: ٢١٠ – ٢١١(مر).

أ.م.، الأرشيـف في اسـرائيـل، ١٢: ٢٣٣ – ٢٣٦(ت).

أ.ن. سعد، ف. بولشاكوف، معاداة الشيوعية مهنة الصهيونية، ١٨: ١٥٩ – ١٦١(مر).

ف. المنصور، N.A. Rose, The Gentile Zionists — A Study in Anglo-Zionist Diplomacy 1929—1939, ٣٢: ١٥٣ – ١٥٥(مر).

يوسف شويري، بديعة امين، المشكلة اليهودية والحـركـة الصـهيـونيـة، ٤٦: ١٨٩ – ١٩٥(مر).

حسـان حلاق، مـوقف الدولـة العثمانيـة من النشاط الصهيوني الـدولي ١٨٩٧-١٩٠٤، ٧٤/٧٥: ١٦٢ – ١٧٥.

عيسى الشعيبي وسمير أيوب، صبـري جريس، تـاريـخ الصـهيـونيـة، الجـزء الأول: ١٨٦٢-١٩١٧، ٧٧: ١٤٣ – ١٥٨(مر).

يـوسف حمدان، قضـايا الهجـرة اليهـوديـة، التناقض بين مصالح الصهيونية ومصالح اليهود، ٧٨: ١٢٤ – ١٣١(ت).

صبري جريس، رد على مراجعة كتاب تـاريخ الصهيونية، ٧٨: ١٤٣ – ١٥٩(رد).

حمدان بدر، اليـاهو ايـلات، شيفات تسيـون فيعـراف (العودة الى صهيـون والعرب)، ٨٠: ١٤٢ – ١٥٠(مر).

صبـري جـريس، تـأسيس «الوطن القـومي اليهـودي» في فلسطـين (١٩١٧-١٩٢٣)، ١ – في ظـل الحكم العسكري البـريطاني (كانون الاول ١٩١٧ – حـزيران ١٩٢٠)، ٩٥: ٢١ – ٦٠.

صبـري جـريس، تـاسيس «الـوطن القـومي اليـهـودي» في فلسطـين ١٩١٧-١٩٢٢، ٢ – نظام الانتداب وأطره (تموز ١٩٢٠- ايلول ١٩٢٣)، ٩٦: ٣٣ – ٥٩.

صبـري جـريس، تـاسيس «الـوطن القـومي اليهودي» في فلسطين. ٣ – أسس الوطن القومي وأجهزته وملامحه، ٩٧: ٣٣ – ٦٧.

تربية وتعليم

يوسف حمدان، التربية القـومية في المـدارس اليـهـوديـة في اسـرائيـل، ٤٩: ١٦٠ – ١٧٠(ت).

دولياً وعالمياً

د. اسعد رزوق، اسرائيل والامبريالية العالمية، ١: ٢٧ – ٢٨.

أحمد خليفة، السيـاسـة الاسـرائيليـة، ٢: ١٦٨ – ١٧٤(ش) [اوائل ١٩٧١].

د. جـورج حجار، كنـدا: العقلية الصهيـونية الجديدة، ٢: ٢٢٣ – ٢٢٥(ت).

داود تلحمي، بلجيكا: مؤتمر بروكسل ويهـود الاتحاد السوفياتي، ٢: ٢٢٤ – ٢٢٧(ت).

ميليسيا خوري، Simon N. Herman, American Students in Israel, ٣: ١٩٠ – ١٩١(مر).

داود تلحمـي، Sylvie Korcaz, Les juifs de Froce et L'etat d'Israel, ٤:

٢٢٢ – ٢٢٤(مر).
د. الياس الزين، **الطلاب الاجانب في اسرائيل،** ٥: ٢٨٠ – ٢٨٩(ت).
جانيس ج. تيري، **مواقف النواب الأميركيين من مسألة تقديم المساعدات للفلسطينيين والأسلحة لاسرائيل،** ٧: ٩٧ – ١١٥.
نعيم وبشارة خضر، **كسب الرأي العام البلجيكي،** ٧: ٢٠٤ – ٢٠٧(رس).
سهير أحمد السكري، **النشاط الصهيوني بين اليهود الاميركيين،** ٧: ٢١٢ – ٢٢٠(رس).
عودة ابو ردينة، **الضغط للحصول على الفانتوم،** ٧: ٢٥١ – ٢٥٢(رس).
اسرائيل وجنوب افريقية، ٨: ٨٠ – ٩٨(ت) [أعدته لجنة ماديسون لجنوب افريقية].
أحمد خليفة، **السياسة الاسرائيلية،** ٨: ٢٤١ – ٢٥١(ش) [وبضمنه الأزمة مع سنغفور].
عقيل هاشم، **رسالة من أمستردام: خواطر اعلامية،** ٩: ٢٢١ – ٢٢٥(رس).
شحادة موسى، **علاقات رومانيا مع اسرائيل: خلفياتها وأبعادها،** ١٠: ٢٣٦ – ٢٤٧(ت).
أحمد خليفة وم.د.، **السياسة الاسرائيلية،** ١٠: ٢٧٢ – ٢٨١(ش) [وبضمنه أنهيار اسرائيل في اوغندا].
محمد علي العويني، **الاستراتيجية الدعائية الاسرائيلية في الهند خلال النصف الأول من ١٩٧١،** ١١: ٢٠٧ – ٢١١(ت).
د. غسان العطية، **أبعاد التحرك الاسرائيلي في افريقيا،** ١٣: ٢٦ – ٤٦.
محمود درويش، [١] **على هامش قضية كفربرعم،** [٢] **اسرائيل وخروج السوفيات من مصر،** ١٣: ٢٦٦ – ٢٧٢(ش).
عودة ابو ردينة، **يهود الولايات المتحدة والحزبان الديمقراطي والجمهوري،** ١٤: ٢٦ – ٣٩.
أ.ق.، **اليابان و«اسرائيل» والعرب،** ١٤: ٩٧ – ١١٢.
جوليانا سعد، **The New Left and the Jews, edited by Mordecai S. Chertoff,** ١٤: ١٤١ – ١٤٣(مر).
اندرو غلاس، **نيكسون يغدق العون لاسرائيل دون ان يجني حصاداً سياسياً من اليهود الاميركيين،** ١٤: ١٥٩ – ١٨٧(ت).
ستيفن كليدمان، **دور اليهود الاميركيين في تمويل اسرائيل وتوجيه دفة السياسة الأميركية،** ١٤: ١٨٨ – ١٩٤(ت).
خالد القشطيني، **ملاحظات على العلاقات الاميركية الاسرائيلية،** ١٤: ١٩٥ – ٢٠٤(ت).
ف. المنصور، **المانيا واسرائيل والعرب،** ١٤: ٢٥٩ – ٢٦٣(ت).
مصطفى كركوتي، **Elmer Berger, Letters and Non-letters: The White House, Zionism and Israel,** ١٦: ١٩٨ – ٢٠٠(مر).
النشاط الصهيوني في اليابان، ١٦: ٢١١ – ٢١٧(رس).
داود تلحمي، **القضية الفلسطينية دولياً،** ١٦: ٢٣١ – ٢٣٣(ش).
عودة ابو ردينه، **الانتخابات الأميركية في عام ١٩٧٢ واليهود الاميركيون،** ١٧: ١٨٢ – ١٨٣(رس).
محمد نعمان كنفاني، **اسرائيل واوغنده،** ١٨: ١٠١ – ١١٣.
ماجد نعمة، **Victor Nasr, Le suicide americain,** ١٨: ١٦٢ – ١٦٤(مر).
عماد شقور، **اسرائيليات** ١٩: ٢٠٧ – ٢١٤(ش).
عماد شقور، **اسرائيليات،** ٢٠: ٢٣٣ – ٢٤٠(ش) [وبضمنه زيارة غولده مائير الرابعة لواشنطن].
هشام عبدالله، **التعاون التقني الأميركي – الاسرائيلي لانتاج «السوبرميراج»،** ٢٢: ٢٠٠ – ٢٠١(ت).
نعيم خضر، **هل ستبنى اسرائيل مصنعاً للأسلحة في بلجيكا،** ٢٢: ٢٠٢ – ٢٠٩(ت).
سعيد جواد، محمد علي العويني، **سياسة اسرائيل الخارجية في افريقيا،** ٢٣: ١٦٩ – ١٧٧(مر).
أ.ن. سعد، **Nicolas Balabkin, West German Reparation,** ٢٣: ١٧٨ – ١٨١(مر).
عماد شقور، **اسرائيليات،** ٢٤: ٢٤٤ – ٢٥٠(ش).
اعادة توطين اللاجئين، اتفاقية هبة، ٢٤: ٢٥٩ – ١٦٥(و) [نص اتفاقية بين حكومة الولايات المتحدة الأميركية ووكالة النداء

الاسرائيلي الموحد].

محمد علي العويني، **تعقيب من مؤلف «سياسة اسرائيل الخارجية في افريقيا»**، ٢٥: ١٦٠ - ١٦٢(رد).

م.ع.، **الدعاية الصهيونية في بريطانيا، «الجويش اوبزرفر» كحالة للدراسة**، ٢٥: ٢٠٤ - ٢٠٨.

د. محمود نديم حسون، **النشاط الاسرائيلي في الهند**، ٢٥: ٢٠٩ - ٢١٣.

زياد عبدالفتاح، **الارهاب الصهيوني الامبريالي ودور الشرطة والاعلام الفرنسيين فيه**، ٢٦: ١٣٥ - ١٤٣(ت).

د. جورج طعمة، **جنوب افريقيا واسرائيل**، ٢٨: ٨٥ - ٩٧.

عودة ابو ردينة، **تحول يهود اميركا الى تاييد نيكسون**، ٢٨: ٩٨ - ١٠٦.

سعيد جواد، **سياسة اسرائيل في افريقيا وحصادها في حرب تشرين**، ٢٨: ١٥٥ - ١٦٢(ت).

انطوان منصور، **العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وافريقيا**، ٢٩: ٧٩ - ١٠٤.

هـ.د.، **السويد تتجسس لحساب اسرائيل**، ٣٠: ١٨٧ - ١٨٩(ت).

خالد القشطيني، **الانتخابات البريطانية واسرائيل**، ٣٢: ١٧٩ - ١٨٠(ت).

محمد علي العويني، **Michael Brecher, The Foreign Policy System of Israel,** ٣٥: ١٣٢ - ١٣٥(مر).

عماد شقور، **علاقات اسرائيل الدولية، نصف دول العالم لا علاقة لها مع اسرائيل**، ٤٠: ٢٣٧ - ٢٤١(ش).

د. محمد الحلاج، **الكفاح الفلسطيني وعلاقات اسرائيل الدولية**، ٤١/٤٢: ٢٨١ - ٢٨٧.

سهيل الناطور، **التمثيل الدبلوماسي الاسرائيلي، ١٩٦٥-١٩٧٥**، ٤١/٤٢: ٢٨٨ - ٣٠٤.

ادريس الخالدي، **اسرائيل وقرارات اليونسكو والحملة الاسرائيلية المضادة**، ٤٣: ١٣٧ - ١٤٦.

حسين ابو النمل، سامي حكيم، **اسرائيل والدول الشيوعية**، ٤٣: ١٥٩ - ١٦٤(مر).

تزايد النفوذ الصهيوني في الكونغرس الأميركي ونتائجه على الصراع العربي - الاسرائيلي، ٤٣: ١٨٧ - ١٩٣(ت).

صبري جريس، **زيارة آلون الى واشنطن تمهد للمرحلة التالية من التسوية الجزئية بين مصر واسرائيل**، ٤٣: ٢١٩ - ٢٢٤(ش).

عبدالحفيظ محارب، **الغاء الاتفاق التجاري بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وتاثيره على الهجرة الى اسرائيل**، ٤٣: ٢٣٠ - ٢٣٤(ش).

حسين أبو النمل، **أبعاد الاتفاقية الجديدة بين السوق الأوروبية واسرائيل**، ٤٤: ٤٢ - ٥٦.

د. محمد عادل الزعيم، **في سبيل حظر عالمي على تصدير الأسلحة الى اسرائيل**، ٤٥: ٢١ - ٣٥.

صبري جريس، **اسرائيل تسعى لضمان استمرار التاييد الأميركي بعد فشل المفاوضات مع مصر**، ٤٥: ٢٣٠ - ٢٣٥(ش).

صبري جريس، **اسرائيل تفتش عن مخرج من الأزمة الحالية مع الولايات المتحدة وتتطلع نحو... الاتحاد السوفياتي**، ٤٦: ٢٥٢ - ٢٥٧(ش).

صبري جريس، **حكومة اسرائيل متمسكة بمواقفها السابقة وتنتظر نتائج «اعادة النظر» في السياسة الأميركية** ٤٦: ٢٥٧ - ٢٦٣(ش).

حنه شاهين، **قلق اسرائيلي من نتائج «اعادة النظر» في السياسة الأميركية في المنطقة**، ٤٦: ٢٦٣ - ٢٧٠(ش).

يوسف حمدان، **ازدياد عزلة اسرائيل في دول العالم الثالث**، ٤٦: ٢٧٠ - ٢٧٤(ش).

د. سميح فرسون، **جنوب افريقيا واسرائيل، علاقة خاصة**، ٤٧: ١٥١ - ١٧٧.

د. محمد علي العويني، **تطور العلاقات النيبالية الاسرائيلية**، ٤٧: ٢٣٤ - ٢٣٦(ت).

أنور عبدالغني عبدالرحمن، **أضواء على زيارة دايان لليابان**، ٤٧: ٢٣٧ - ٢٣٨(ت).

د. سلمان رشيد سلمان، **اسرائيل والاحتكارات النفطية**، ٤٩: ٣٦ - ٤٥.

نازلي معوض أحمد، **اسرائيل والحركة الانفصالية في نيجيريا**، ٤٩: ٢٠٦ - ٢٠٩(رس).

حمدان بدر، **وثيقة ساوندرز تثير القلق داخل اسرائيل**، ٥٥: ٢٤٥ – ٢٥٠(ش).

يوسف حمدان، **اسرائيل تتخوف من «تغيير» في السياسة الاميركية تجاه القضية الفلسطينية**، ٥٦: ١٨٠ – ١٨٦(ش).

يوسف حمدان، **العلاقات بين اسرائيل ويهود اميركا**، ٥٩: ١٤٧ – ١٥٩.

يوسف خضر، **سفينة التجسس «ليبرتي» مثال للتواطؤ الاميركي – الاسرائيلي**، ٦١: ٢٠٩ – ٢١٥.

حمدان بدر، **خلاف اميركي – اسرائيلي حول التسوية**، ٦٦: ٢١٦ – ٢٢٢(ش).

نبيل حاتم، **محادثات بيغن – كارتر**، ٧٠: ١٧٩ – ١٨١(رس).

مصطفى كركوتي، **يهود بريطانيا وحكومة جديدة في اسرائيل**، ٧٠: ١٨١ – ١٨٥(رس).

اليزابيت ماتيو، **اسرائيل وجنوب افريقيا**، ٧٢: ١٠٢ – ١٣١.

اليزابيت ماتيو، **اسرائيل وجنوب افريقيا «٢»**، ٧٣: ١٣٠ – ١٥٥.

توفيق فياض، **قضايا الخلاف الاميركي – الاسرائيلي**، ٧٣: ٢١٣ – ٢١٩(ش).

حسان حلاق، **موقف الدولة العثمانية من النشاط الصهيوني الدولي ١٨٩٧–١٩٠٤**، ٧٤/٧٥: ١٦٢ – ١٧٥.

زاهي الأقرع، **العلاقات الاسرائيلية – الفرنسية ١٩٥٦–١٩٦٧**، ٧٨: ٩٨ – ١٠٥.

حمدان بدر، **زيارة بيغن لواشنطن بين التفاؤل والحقيقة**، ٧٩: ٢٠٩ – ٢١٤(ش).

توفيق فياض، **التدهور في العلاقات الاسرائيلية – الأوروبية**، ٨٠: ١٦٩ – ١٧٤(ش).

محمود عزمي، **قضايا عسكرية**، ٨٠: ١٨٢ – ١٨٨(ش).

فارس غلوب، **الصهيونية والنازية، علاقات واتفاقات**، ٨٤: ٦٧ – ٩٤.

توفيق فياض، **اسرائيل الخاسر الاكبر من ثورة ايران**، ٨٧/٨٨: ٢٥٨ – ٢٦١.

يوسف حمدان، **حول تسليح اسرائيل للأنظمة العنصرية الفاشية**، ٨٩: ١٥٧ – ١٦٢(ت).

د. عصام كامل، **النشاط الاسرائيلي في اميركا اللاتينية في مجال بيع الأسلحة**، ٩١: ١٣٧ – ١٤٣(ت).

د. الياس شوفاني، **اميركا واسرائيل**، ٩٢/٩٣: ١٢٧ – ١٣٧.

حنه شاهين، **ردود الفعل الاسرائيلية على الثورة الايرانية**، ٩٦: ١٣٧ – ١٤٣(ت).

سهيل عامر، **الدعاية الصهيونية واليهود السوفيات**، ٩٩: ١٢٣ – ١٣٥.

حمدان بدر، **التخوف الاسرائيلي من مبادرة اوروبية بشأن الشرق الأوسط**، ١٠١: ١٦٨ – ١٧٥(ش).

سمير كرم، **الصوت اليهودي ٨٠**، ١٠٧: ١٨٠ – ١٨٥(ش) [اصوات الناخبين اليهود في الولايات المتحدة].

حنه شاهين، **اسرائيل تامل في اعطائها دوراً اكبر في المخططات الأمركية في المنطقة في عهد ريغان**، ١٠٩: ١٦٥ – ١٧١(ش).

سياسية

عبدالحفيظ محارب، **«الحمائم والصقور» في اسرائيل**، ١: ٥ – ٢٦.

عبدالحفيظ محارب، **موقف اسرائيل من مشروع روجرز**، ٢: ٣٨ – ٥٦.

أحمد خليفة، **السيادة الاسرائيلية**، ٣: ١٦٢ – ١٧١(ش) [ويضمنه مؤتمر حزب العمل وقضية البناديق، والفهود السود...].

أحمد خليفة، **السياسة الاسرائيلية**، ٤: ١٩٧ – ٢٠٦(ش) [حزيران وتموز ١٩٧١].

ماجد نعمة (ترجمة وتعليق)، **Nathan Weinstock, Le Sionisme Center Israel**، ٤: ٢٣٠ – ٢٣٨(مر).

عقيل هاشم، **Lucas Grollenberg, Voor een Israel Zonder grenzen**، ٥: ٢٤٥ – ٢٤٦(مر).

جودفري جانسن، **Norman Bentwich, Israel: Two Fateful years, 1967-1969**، ٦: ٢٥٠ – ٢٥١(مر).

باسم سرحان،

1) Raanan Weitz and others, Regional Cooperation in Israel

2) Alexander Berler and others Urban - Rural Relations In Israel، ٦: ٢٥١ – ٢٥٣(مر).

أحمد خليفة، **السياسة الاسرائيلية**، ٧: ٢٥٣ – ٢٦٠(ش).

أسعد عبدالرحمن، العلاقات المدنية - العسكرية في اسرائيل، ٩: ٤٤ - ٦٩.

ماجد نعمة،
Histoirs d'Israel (voix et chants). 3 disques microsillon,
٩: ١٥٩ - ١٦٠(مر) [ثلاث اسطوانات سجل عليها جزء من التاريخ الاسرائيلي].

المقدم الهيثم الأيوبي، خطر الابادة، اسطورة في قاعدة الاستراتيجية الاسرائيلية، ١٤: ٤٠ - ٤٨.

عماد شقور، اسرائيليات، الاضرابات في اسرائيل - مؤتمرات الأحزاب: الانتخابات في الافق - «التمرد البرلماني» - اسرائيل - افريقيا، ١٨: ٢٠٥ - ٢١٨(ش) [أواخر ١٩٧٢ وأوائل ١٩٧٣].

محمود نعناعه، المشكلة اليهودية وهل تحلها اسرائيل، جـ١، ١٩: ١٧٢(مر) [من اعداد قسم البحوث والمعلومات في ادارة الاعلام - جامعة الدول العربية].

عماد شقور، اسرائيليات: رئيس اشكنازي رابع تتويج للتفرقة العنصرية، ٢١: ٢٥٥ - ٢٦٠(ش).

انطوان بطرس، مشكلة اسرائيل بين أمثولة التاريخ وبرامج البقاء، ٢٢: ١٨ - ٣٠.

وليد نويهض، كيف فهمت اسرائيل المقاومة الفلسطينية قبل ٥حزيران، ٢٢: ٦٠ - ٧٣.

أ.ن. سعد، عبدالرحمن غنيم، نظرات جديدة على الصهيونية، ٢٢: ١٩٥ - ١٩٦(مر).

عماد شقور، الجيش يتاهب لاحتلال البرلمان، ٢٥: ٢٤٦ - ٢٤٨(ش) [حول انتخابات الكنيست الثامنة].

عماد شقور وهاني عبدالله، اسرائيليات، ٢٦: ١٩٩ - ٢١٦(ش).

صبري جريس، حرب «يوم الغفران» بداية انحسار صهيوني، ٢٧: ١٣ - ٢١.

عماد شقور وهاني عبدالله، اسرائيليات، ٢٨: ١٩٠ - ٢٠٠(ش).

د. كميل منصور، أسلوب اسرائيل في تجنيد يهود العالم خلال الحرب الرابعة وبعدها، ٢٩: ٤٥ - ٥٥.

هاني عبدالله، اسرائيليات، الانتخابات العامة في اسرائيل، ٢٩. ٢٠٢ - ٢١٢(ش).

هاني عبدالله، الانتخابات في اسرائيل، تعزيز لمواقع اليمين خارج السلطة وداخلها، ٣١: ١٦٤ - ١٧٣(ت) [للكنيست الثامنة].

محمد علي العويني، الدكتور كامل ابو جابر، نظام دولة اسرائيل - اطار القرار السياسي، ٣٢: ١٥٠ - ١٥١(مر).

عماد شقور، اسرائيليات: من اعلان افلاس مشروع الدولة الى بدء... الفصل الثاني، ٣٢: ٢٠٧ - ٢١١(ش).

هاني عبدالله، عصا «الأمن» السحرية تشغل الحكومة الاسرائيلية، ٣٢: ٢١٢ - ٢١٩(ش).

صبري جريس، من دروس حرب تشرين: الاسرائيليون يعيدون النظر، ٣٣: ٥ - ١٤.

هاني عبدالله، اسرائيليات: الوضع الداخلي، ٣٣: ٢٠٤ - ٢١٤(ش).

عماد شقور، حرب تشرين وتقرير لجنة اغرانات يقودان الى «انقلابين» في اسرائيل: عسكري وسياسي، ٣٣: ٢١٥ - ٢٢٣(ش).

هاني عبدالله، اسرائيليات: اختيار رابين لتاليف الحكومة الجديدة، ٣٤: ٢١٩ - ٢٢٤(ش).

هاني عبدالله، الوزارة الاسرائيلية: تشكيلة «حمائم» ونهج «صقور»، ٣٥: ٢٠١ - ٢٠٨.

عبدالقادر ياسين، القرار السياسي الاسرائيلي ابان حكم مئير، ٣٧: ١١٤ - ١٢٦.

صبري جريس، اسرائيل بعد سنة من تشرين، ٣٨: ٤١ - ٥١.

عماد شقور، حكومة رابين بين دايان وسابير، ٣٩: ٢٢٢ - ٢٢٦(ش).

صبري جريس، استمرار مساعي التسوية السلمية في المنطقة يفجر ازمة حكم في اسرائيل، ٤٠: ٢٢٣ - ٢٢٧(ش).

فارس المنصوري، الأساليب الصهيونية في الضغط والتحريف والتشهير، ٤٦: ١٦١ - ١٧٤.

يوسف حمدان، رئيس حكومة اسرائيل امام خيارات صعبة على الجبهتين الخارجية والداخلية، ٤٧: ٢٦٢ - ٢٦٦(ش).

نجدة فتحي صفوة، وزارة الخارجية الاسرائيلية وكيف تعمل، ٤٨: ١٦٨ - ١٩٢.

شخصيات

Hate — How a Jewish Newspaper Died, ١٨: ١٦٥ – ١٦٧(مر).

طالب يونس، **موشيه دايان: دراسة تقييمية**، ١٩: ٤٤ – ٥٥.

حمدان بدر، **أريه حشابية، مارس ذو العين الواحدة: سيرة حياة موشي دايان**، ١٩: ١٧٤ – ١٧٦(مر).

الياس سحاب، **اوري افنيري او الصهيونية المستحدثة**، ٢٣: ١٨٦ – ١٨٨(مر).

محمود شعيرات، **Ben Gourion Parle**، ٢٦: ١٥٥ – ١٥٧(مر).

عماد شقور، **اسرائيليات: دايان واللاءات السبع**، ٢٩: ١٩٦ – ٢٠٢(ش).

سوزي زيادة، **جوزيف ادوار سيف**، ٣٠: ١٩٠ – ١٩١.

نجدة فتحي صفوت، **The Letters of Chaim Weizmann Vol. IV (1905-6)**، ٣٤: ١٤٧ – ١٤٨(مر).

عبدالحفيظ محارب، **آراء غولدمان في الصراع العربي الاسرائيلي**، ٤٥: ٤٢ – ٥٥.

فارس المنصوري، **البارون هيرسن والحركة الصهيونية**، ٤٧: ١٢٥ – ١٤٠.

حمدان بدر، **آراء هاركابي وموقفه من الشعب الفلسطيني وقضيته**، ٤٨: ٧٥ – ٨٩.

فارس المنصوري، **Stewart, Desmond, Theoder Herzel**، ٤٩: ١٥١ – ١٥٤(مر).

نعمان كنفاني، **Peggy Mann, Golda, The Life of Israel's Prime Minister**، ٥٥: ٢٠٦ – ٢١٢(مر)[عن غولده مائير].

حمدان بدر، **مناحيم بيغن من الارهاب الى السلطة**، ٦٧: ٢٤٤ – ٢٤٦.

يسرائيل شاحاك، **محاكمة الاستيطان**، ٧٦: ١١٧ – ١٤٠(شه).

صبري جريس، **نهجان في العداء الاسرائيلي للعرب – قراءة في يوميات موشى شاريت ١٩٥٣-١٩٥٧**، ١٠٥: ٤٩ – ٧١.

صبري جريس، **حانوخ برطوف، دادو، ٤٨ شناه فيعود :٢ يوم (دادو ٤٨ سنة و٢٠ يوماً اخرى)**، ١٠٩: ١٤٦ – ١٥٣(مر).

عسكرية

العقيد مروان التميمي، **عامل السرعة والمرونة في الحرب الحديثة ومدى تطبيق جيش العدو لها**، ٣: ١٣٤ – ١٤٣.

ابراهيم صوص، **صناعة الطائرات في اسرائيل**، ٥: ٢٩٠ – ٢٩٤(ت).

ابرين بيسون، **Mechael Elkins, Foreged in Fury**، ٦: ٢٤٥ – ٢٤٧(مر).

د. اسعد رزوق، **الدور «الاكسترا – عسكري» للجنرالات المتقاعدين في اسرائيل**، ١١: ٥٨ – ٧٢.

هشام عبدالله، **سلاح الطيران الاسرائيلي**، ١٥: ٧٩ – ٩٦.

صبري جريس، **العسكرية الصهيونية، المجلد الأول، المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، النشأة والتطور (١٨٨٧-١٩٧٧)، تقديم محمد حسنين هيكل**، ١٩: ١٦٤ – ١٦٧(مر).

د. خليل أحمد خليل، **Jean Lartéguy, Les mursailles d'Israel, Preface de Mosche Dayan**، ٢٠: ١٥٩ – ١٦٣(مر).

محمود عزمي، **اضواء حول جذور معطيات الاستراتيجية العسكرية الصهيونية عشية حرب ١٩٤٨**، ٢١: ١٣٧ – ١٥٨.

محمد شعيرات، **Michael Bar-Zohar, J'ai risque mavie: Isser Harel le No.1 des services secrets israéleins**، ٢٢: ١٩٠ – ١٩٢(مر).

خالد القشطيني، **Wolfgang Lotz, The champagne Spy**، ٢٢: ١٩٣ – ١٩٤(مر).

معين أحمد محمود، **اسرائيل والبحر الأحمر**، ٢٢: ٢١٣ – ٢١٦(ت).

هشام عبدالله، **الصناعة الحربية الاسرائيلية وعقدة «السوبر»**، ٢٥: ١١٠ – ١١٨.

هشام عبدالله، **بدايات تعثر العسكرية الاسرائيلية**، ٢٨: ٦٥ – ٧٢.

هشام عبدالله ومحمود عزمي، معين أحمد محمود، **الجديد في العسكرية الاسرائيلية**، ٢٩: ١٣٥ – ١٣٨(مر).

عبدالمنعم عباس، **ابعاد الاستراتيجية الاسرائيلية في البحر الاحمر**، ٣٠: ١٨١ – ١٨٦(ت).

محمود عزمي، **نظرية الأمن الاسرائيلية في ضوء حرب ١٩٧٣**، ٣١: ٧١ – ٨٧.

محمود عزمي، **الدبابة الأميركية «م –٦٠» بعد حرب تشرين الأول**، ٣١: ٢٢٦ – ٢٢٨(ت).

معين أحمد محمود، **تعقيب من مؤلف**، ٢٣: ١٥٣ – ١٥٥(رد).

هشام عبدالله، **ابعاد استقالة يسرائيل تال**، ٢٣: ٢٣٢ – ٢٣٤(ش).

هشام عبدالله، **حول سعي اسرائيل لاستخدام طائرة الهليكوبتر «كوبرا»**، ٣٤: ٢٣١ – ٢٣٣(ت).

محمود عزمي وهشام عبدالله، **القضية الفلسطينية عسكرياً**، ٣٥: ٢٠٩ – ٢١٣(ش) [وبضمنه تطور المدفعية الاسرائيلية، وأسلحة عربية].

اسرائيليات، ٣٧: ٢٠٥ – ٢٢٢(ش).

سمير جريس، **الجيش الاسرائيلي يعيد تنظيم نفسه، ويدخل مرحلة جديدة**، ٣٩: ٢٢٦ – ٢٣٢(ش).

المقدم الهيثم الأيوبي، **القضية الفلسطينية عسكرياً**، ٣٩: ٢٣٩ – ٢٤٤(ش) [حول الصناعة الحربية في اسرائيل].

محمود عزمي، **الخيار النووي الاسرائيلي ضرورة استراتيجية**، ٤٣: ٩٠ – ١٠٠.

طارق الصواف، **التصنيع الحربي العربي امام تحدي الصناعة الحربية الاسرائيلية**، ٤٧: ٥٦ – ٦٨.

الرائد الطيار حسين عويضة، **تخفيض عدد القوات والأسلحة الاسرائيلية في المناطق العازلة في سيناء**، ٤٧: ٢٧٣ – ٢٧٤(ش).

الرائد الطيار حسين عويضة، **ازدياد قوة الجيش الاسرائيلي وأثره على الصراع**، ٤٨: ٩٠ – ١٠٣.

بسام العسلي، **صناعة الأسلحة الاسرائيلية ومضمونها**، ٤٨: ٢٤٣ – ٢٥٠(ت).

سمير جريس، **الصناعة العسكرية الاسرائيلية توسع نشاطها**، ٤٩: ٢٤٠ – ٢٤٤(ش).

محمود عزمي، **السياسة العسكرية الاسرائيلية في ضوء دروس تشرين**، ٥٠/٥١: ١٦٣ – ١٧٣.

د. عبدالجابر الشايب، **الابتزاز النووي واسرائيل**، ٥٠/٥١: ٤١٣ – ٤١٦(ت).

حنه شاهين، **الاسرائيليون يناقشون سياستهم الذرية**، ٥٠/٥١: ٤٦٨ – ٤٧٤(ش).

الرائد الطيار حسين عويضة، **المساعدات العسكرية الاميركية لاسرائيل وصفقة السبعينات**، ٥٠/٥١: ٤٨٠ – ٤٨٤(ش).

مكرم يونس، **خطوط الانسحاب الجديدة في سيناء تكفل لاسرائيل استمرار السيطرة العسكرية على المنطقة**، ٥٠/٥١: ٤٨٤ – ٤٨٩(ش).

الرائد الطيار حسين عويضة، **المحاولات الاسرائيلية للحفاظ على التوازن العسكري في السبعينات**، ٥٠/٥١: ٤٩٠ – ٤٩١(ش).

سليم نصر، **الرأسمال الصهيوني في الاقتصاد الاميركي**، ٥٣/٥٤: ١٥٧ – ١٨١.

المقدم الهيثم الأيوبي، **الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية بين حربين: ١٩٦٧-١٩٧٣**، ٥٨: ٣٨ – ٥٠.

محمود عزمي، **البحرية الاسرائيلية قبل وبعد حرب ١٩٧٣**، ٦٥: ١٠٣ – ١١٦.

محمد علي قاسم، **الدفاع الجوي الاسرائيلي بعد حرب تشرين**، ٦٨/٦٩: ٣٢٧ – ٣٣٧(ت).

الرائد الطيار حسين عويضة، **الطائرة الاميركية (ف١٦)**، ٦٨/٦٩: ٣٣٨ – ٣٤٣(ت).

حمدان بدر، **الاستعدادات لاعادة تنظيم الجهاز العسكري الاسرائيلي**، ٧٣: ٢٠٨ – ٢١٣(ش).

محمود عزمي، **القوة العسكرية الاسرائيلية في اربع سنوات ١٩٧٣-١٩٧٧**، ٨١/٨٢: ١٨٦ – ٢٠٢.

مكرم يونس، **الاستعدادات والتغيرات في الجيش الاسرائيلي**،٨١/٨٢:٢٩٦ – ٣٠٢(ش).

محمود عزمي، **البحرية الاسرائيلية تدعم قواتها**، ٨١/٨٢: ٣٠٨ – ٣١٦(ش).

عبدالحفيظ محارب، **اسرائيل والقنبلة الذرية**، ٨٣: ١٤٥ – ١٤٩(ت).

توفيق فياض، **اعفاء الفتيات من الخدمة العسكرية وتعديل قانون خدمة الأمن**، ٨٣: ١٧٤ – ١٧٩(ش) [في اسرائيل].

محمود عزمي، **قضايا عسكرية**، ٨٣: ١٨٦ – ١٩٥(ش).

محمود عزمي، **صفقات جديدة من الذخائر الهجومية لاسرائيل**، ٨٦: ١٩٩ – ٢٠٥(ش).

مكرم يونس، **ملاحظات حول استراتيجية الجيش الاسرائيلي**، ٩٦: ٧٨ – ٩٢.

محمود عزمي، **هل تحصل اسرائيل على المقاتلة ف١٨**، ٩٦: ١٧٨ – ١٨٣.

مكرم يونس، **القيادة الميدانية الجديدة في**

الجيش الاسرائيلي، ١٠٠: ٨٨ – ١٠٤.

المقدم الطيار حسين عويضة، المساعدات الخارجية وأثرها على نمو سلاح الجو الاسرائيلي، ١٠٢: ٨٤ – ١٠٤.

عبدالحفيظ محارب، نشأة التنظيمات الصهيونية المسلحة، ١٠٥: ٧٢ – ١٠٨.

عبدالحفيظ محارب، العلاقة بين الهاجاناه واتسل حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، ١٠٦: ١٠٣ – ١٢٨.

عبدالحفيظ محارب، العلاقات بين المنظمات العسكرية الصهيونية خلال الفترة الأولى من الحرب العالمية الثانية، خلافات اتسل وظهور ليحي، ١٠٧: ٩٤ – ١١٩.

عبدالحفيظ محارب، العلاقة بين التنظيمات الصهيونية المسلحة، ليحي تقف الى جانب النازيين واتسل الى جانب المخابرات البريطانية، ١٠٨: ٩٥ – ١١٩.

علمية

د. محمد عجلان، التكنولوجيا في اسرائيل، ٢٤: ١٩٢ – ٢٠٢(ت).

د. محمد خيري بنونه، بعض الملامح البارزة للتقدم العلمي والتكنولوجي في اسرائيل، ٢٤: ٢٠٣ – ٢٠٩(ت).

مصباح تنيرة، دور الجامعات والمعاهد العليا في اسرائيل في البحث العلمي والتكنولوجي، ٢٤: ٢١٠ – ٢٢١.

د. محمد المجذوب، الدكتور الياس زين، هجرة الادمغة والهجرة المضادة من اسرائيل، ٢٥: ١٥١ – ١٥٣(مر).

هالة سلام مقصود، تحدي التقنية الاسرائيلية وكيف نواجهها، ٤٧: ٣٤ – ٥٥.

حمدان بدر، المستشرقون ومعاهد الاستشراق في اسرائيل، ٤٩: ١٧٧ – ١٨٤(ت).

محمد احمد رمضان، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية: رؤية نقدية، ٦٨/٦٩: ٢٤٤ – ٢٥٢(مر).

فكرية

د. نبيل شعث، الفكر العنصري الاستعماري وراء «اسرائيليون يردون»، ١: ١٣٧ – ١٤٢.

ناجي علوش، دويتشر، اسحق، دراسات في المسألة اليهودية (بيروت، دار الحقيقة، ١٩٧١)، ١: ١٩٥ – ١٩٦(مر).

حبيب قهوجي، الحلقة الدراسية لاتحاد المرأة الفلسطينية بالقاهرة حول عنصرية اسرائيل، ٢: ٢١١ – ٢١٣(ت).

د. اسعد رزوق، العقيدة الصهيونية في ظل «السلام»، ٣: ٣٥ – ٤٧.

د. كلوفيس مقصود، الفهم العربي للمسألة اليهودية، ٥: ١٥٤ – ١٦١.

نبيل بدران، Samuel Rolbant, Der Israeliche Soldat einer Armee، ٨: ١١١ – ١١٤(مر).

د. نادر العطار، نظرة الصهيونية واسرائيل للوثائق، ٨: ١٦٢ – ١٧٦.

صادق جلال العظم، الفكرة الصهيونية: النصوص الاساسية، ترجمة: لطفي العابد وموسى عنز، ٩: ١٥٢ – ١٥٥(مر).

ف. المنصور، مجلة اسرائيل، ١١: ١٠٤ – ١٢٧.

ع.أ.، Lorand Gaspard, Palestine Annè O، ١١: ١٦٨ – ١٧١(مر).

صادق جلال العظم، Michael Selzer (ed.), Zionism Reconsidered، ١١: ١٧٢ – ١٧٤(مر).

أ.ن. سعد، ملاحظات اولية حول الايديولوجية الصهيونية من حيث نشأتها وأصولها المجتمعية، ١٢: ١٩ – ٤٤.

د. اسعد رزوق، اسرائيل والحركة الصهيونية في منظار بن-غوريون وغولمان، ١٢: ٥٥ – ٦٥.

د. عبد الوهاب المسيري ورشاد الشامي، الفكر الصهيوني في شعر بياليك، ١٢: ٨٣ – ٩٣.

د. صادق جلال العظم، اديب زعيتري، الماركسية والدولة الصهيونية، ١٢: ٢٠٠ – ٢٠٣(مر).

ماجد نعمة، Robert Mirachl, Marx et la question juive، ١٦: ١١٩ – ١٩٢(مر).

فيصل دراج، Congres Juif Mondial, Section Francaise, Israel dans la conscience juive، ٢٤: ١٧٩ – ١٨٢(مر).

نزيه قورة، الغطرسة الصهيونية: جذورها ووظيفتها، ٢٩: ٥٦ – ٦٧.

خالد القشطيني، الغطرسة الاسرائيلية: جذورها

وأبعادها، ٢٣: ١٤٩ – ١٥٢(رد).
عبدالحفيظ محارب، الفلسطينيون كما يبدون في الذهنية الاسرائيلية، ٣٤: ١٥٣ – ١٧٥.
عبدالحفيظ محارب، الفلسطينيون كما يبدون في الذهنية الاسرائيلية، ٣٥: ١٨٤ – ١٩٢.
عبدالحفيظ محارب، الفلسطينيون كما يبدون في الذهنية الاسرائيلية، ٣٦: ١٥٨ – ١٦٣.
فيصل دراج، الماركسية والاتحاد السوفياتي في مرآة الصهيونية، ٣٧: ١٢٧ – ١٣٤.
جوزيف سماحة، قراءة نقدية للكاتب الصهيوني الفرنسي روبير مزراحي، ٣٧: ١٤٢ – ١٥٤.
عبد الاله ابو عياش وجورج جقمان، Arnold Forster and Benjamin Epstein, The New Anti-Semitism، ٣٩: ١٦٤ – ١٦٨(مر).
صبري جريس، نقاش اسرائيلي حول دروس حرب تشرين، ٣٩: ٢١٦ – ٢٢٢(ش).
ماهر الشريف، اسس الايديولوجية الصهيونية، ٤٧: ١١٥ – ١٢٤.
صبري جريس، حول النزعات العنصرية في العقيدة والممارسة الصهيونية، ٥٢: ٢٠ – ٤٠.
روماني برودسكي، الحقيقة حول الصهيونية، ٥٢: ١٣٩ – ١٧٣.
د. عبدالوهاب المسيري، الحسيدية احدى روافد الغيبية الصهيونية، ٥٣/٥٤: ١٤٠ – ١٥٦.
د. فيصل دراج، البير ميمي: موضوعية التاريخ والوهم الصهيوني، ٦٥: ٧٣ – ٨٨.
حسين أبو النمل، نزيه قورة، المشروع الصهيوني في مواجهة ازمته الداخلية، ٧٦: ١٤٤ – ١٥٢(مر).
الياس خوري (تحرير)، المشروع الصهيوني في ثلاثين عاماً، ٧٩: ٩ – ٦٥(ن) [اشترك فيها الياس شوفاني وصبري جريس وعبدالحفيظ محارب ومحمود سويد، ونزيه قوره وهاني العبدالله].
أديب ديمتري، حركة التنوير والاندماج اليهودي، ٨٤: ٥١ – ٦٦.
أديب ديمتري، اعمدة العرقية الأوروبية وجذور الصهيونية، ٩١: ٥٢ – ٨٠.
أديب ديمتري، العرقية الصهيونية وتيار القومية الرجعية، ٩٤: ٤٤ – ٥٨.

قانونيـــة

د. اسعد رزوق، لانسكي وليبسكي واستغلال قانون العودة، ١٥: ١٢٧ – ١٥٧.
انيس فوزي قاسم، حق الجنسية في ليبريا واسرائيل: قضية العبرانيين السود، ١٩: ٣٥ – ٤٣.
أنيس فوزي قاسم، قانون العودة وقانون الجنسية الاسرائيليان: دراسة في القانون المحلي والدولي، ٢٤: ١٨٢ – ١٨٤(مر).
صبري جريس، الوضع القانوني للسكان العرب في المناطق المحتلة، ٣٤: ٣٠ – ٤٥.

منظمات وأحزاب

ليلى سليم القاضي، مقابلة مع مسؤول في المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية (ماتسبين)، ٢: ٩١ – ١٠٣(مق).
عبدالحفيظ محارب، ظاهرة الفهود السود في اسرائيل: اسبابها وأصولها، ٤: ١٤٢ – ١٥٧.
هاني العبدالله، ليلى سليم القاضي، المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية (ماتسبين)، ٦: ٢٥٣ – ٢٦١(مر).
د. أسعد رزوق، حول المؤتمر الصهيوني الاخير، ٧: ٥٠ [المؤتمر الثامن والعشرون كاون الثاني (يناير) ١٩٧٢].
هاني عبدالله، المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرون، ٨: ٢٨ – ٤٠.
سعدات حسن، الحركة الصهيونية في اميركا وممارسة العنف، ٨: ٥٩ – ٦٧.
الياس نجم، Raymond Sayegh, Le Sysléme des partis politiques en Israël، ١١: ١٧٧ – ١٧٨(مر).
د. صادق جلال العظم (ادارة وتحرير) الصهيونية في خمسة وسبعين عاماً، ١٢: ١٤٦ – ١٩٩(ن).
محمود درويش، عن الخلافات في حزب العمل حول مستقبل المناطق المحتلة، ١٦: ٢٤٢ – ٢٤٧(ش).
عبدالحفيظ محارب، اليسار الاسرائيلي الجديد «سيح»، ١٩: ٥٦ – ٦٥.
عابدين جبارة، الوكالة اليهودية: التنظيم

والجباية، ١٩: ١١١ – ١٤١.
د. اسعد رزوق، المنظمة الصهيونية العالمية ١٩٤٦-١٩٥١، ٢٠: ١١٢ – ١٣٥.
د. اسعد رزوق، المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرون، ٢٢: ١٤٩ – ١٧٧.
د. جورج طعمة، مصادر دراسة الارهاب الصهيوني، ٢٥: ٢٥ – ٥٠.
د. أسعد عبدالرحمن، الملامح البارزة لفكر بن غوريون السياسي، ٢٩: ٣٥ – ٤٤.
عيسى الشعيبي، حرب تشرين وموضوعات حزب العمل الاسرائيلي، ٢٩: ٦٨ – ٧٨.
صبري جريس، بن-تسيون دينور (رئيس تحرير)، «سيفر تولدوت هاهاغاناه» («كتاب تاريخ الهاغانا») – القسم الثالث، ٣١: ١٥٠ – ١٥٧(مر).
هاني عبدالله، المؤتمر السنوي الثالث للوكالة اليهودية، ٣٦: ٢٠٢ – ٢٠٥(ش).
د. كميل منصور، أثر قيام اسرائيل على وضع المنظمة الصهيونية العالمية، ٤٠: ١١٠ – ١٣٧.
يوسف حمدان، الخلافات داخل اجنحة ليكود (التكتل) ومؤتمر حيروت، ٤٣: ٢٤٧ – ٢٥٣(ش).
يوسف حمدان، الحزب الديني القومي (المفدال) يتجه نحو انقلاب داخلي او انفصال، ٤٣: ٢٥٣ – ٢٥٨(ش).
عبدالحفيظ محارب، المؤتمر اليهودي العالمي ينعقد في القدس ويعيد انتخاب غولدمان رئيساً له، ٤٤: ٢٣٩ – ٢٤٣(ش).
يوسف حمدان، التجمع العمالي (المعراخ) الحاكم يعيش ازمة داخلية متفاقمة، ٤٤: ٢٤٤ – ٢٥٠(ت).
يوسف حمدان، الأحزاب الاسرائيلية الكبيرة تسعى لتسديد ديونها من خزينة الدولة، ٤٤: ٢٥٠ – ٢٥٥(ت).
محمود درويش، طريق مسدود آخر، ٤٧: ٤ – ٦ [حول برنامج حزب العمل الاسرائيلي].
صبري جريس، خريطة حزب العمل الاسرائيلي – عودة الى المواقف الاسرائيلية السابقة، ٤٨: ٨ – ١٦.
حنه جريس، الأحزاب الاسرائيلية تستعد للانتخابات، ٦٥: ١٧٣ – ١٨٣(ش).
حنه شاهين، الانتخابات الاسرائيلية: انتصار لليمين، ٦٧: ٢٣٥ – ٢٤٤(ش).
صبري جريس، اليمين الصهيوني نشاة وسياسة وعقيدة، ٦٨/٦٩: ٢٢ – ٧٧.
حنه شاهين، الأسباب الرئيسية لسقوط حزب العمل، ٦٨/٦٩: ٢٧٣ – ٢٨٠(ش).
عبدالحفيظ محارب، حركة «السلام الآن» اي سلام تريد؟، ٨٣: ٤٢ – ٦٢.
صبري جريس، حزب العمل الاسرائيلي يعد لتسوية جديدة، ١١٠: ٨١ – ٩٤.
أ. بابا سيدي، يهود مغاربة، ٧١: ١٦٢ – ١٨٠(شه).
هادي العلوي، اليهود العرب والفلسفة الاسلامية، ٨٣: ٩٤ – ١٠٩.
عباس شبلاق، أنبياء بابل اليهود في العالم العربي، ١٠٦: ١٧١– ١٧٢(مر)[بالانكليزية].
محمود عباس، حتى لا نقع في الخطج، ١١٠: ١٨ – ٢٤.

(٣) العرب والبلاد العربية

صنفت محتويات هذا الموضوع وفق العناوين الفرعية التالية:

أحزاب وهيئات ومؤتمرات شعبية. تاريخية. جامعة الدول العربية. دول متفرقة. سياسية واجتماعية واقتصادية. شخصيات ومذكرات. عسكرية. علاقات عربية-دولية. علاقات عربية-عربية. فكرية. مؤتمرات رسمية.

أحزاب وهيئات ومؤتمرات شعبية

أحمد الشقيري، ذكريات عن مؤتمر القمة في الخرطوم، ٤: ٩٠ – ٩٩(مق).
ناجي علوش، الأحزاب الشيوعية العربية والقضية الفلسطينية بعد عدوان ١٩٦٧، ٤: ١٥٨ – ١٦٦.

عبدالله الافرنجي، **الحركة الطلابية ونضالها من أجل فلسطين في اوروبا الغربية**، ٤: ٢٥٩ – ٢٦٢(رس).

ح.ح.، **اربعة مؤتمرات طلابية في أميركا**، ٦: ٢٧٣ – ٢٧٥(ت).

د. حاتم الحسيني، **المؤتمر السنوي الرابع لجمعية الخريجين العرب (في بوسطن)**، ٧: ١٧٩ – ١٨٢(ت).

زينة ابو شديد، **المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني (في بيروت)**، ٧: ١٨٥ – ١٨٧(ت).

هاني احمد فارس، **المؤتمر السنوي الخامس للاتحاد العربي – الكندي**، ١١: ٢١٩ – ٢٢٠(ت) [في هاملتون – اونتاريو في ايار (مايو) ١٩٧٢].

اسامة الغزي، **ازمة الحزب الشيوعي السوري والقضية الفلسطينية، دراسة مقارنة مع بعض الأحزاب الشيوعية العربية**، ١٢: ١٢٧ – ١٣٧.

عبدالقادر ياسين، **صحف اليسار المصري وقضية فلسطين**، ١٣: ١١٧ – ١٣٦.

هاني حوراني **«الاتحاد الوطني» والشكل الراهن للسلطة في الأردن**، ١٤: ٤٩ – ٦٨.

ماجد نعمة، **المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية**، ١٧: ١٨٤ – ١٨٧(ت).

ناجي علوش، **القضية الفلسطينية عربياً**، ١٧: ٢٠٣ – ٢٠٥(ش) [حول المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية].

عصام الصالح، **ملاحظات اولية على حزب الشعب الثوري الأردني**، ٢٠: ١٤٣ – ١٥٠.

راشد حميد، **الكتائب اللبنانية: تاريخها، عقيدتها، تنظيمها**، ٤٦: ٢١٨ – ٢٣١.

سمير فرنجية، **الأزمة.. والبديل**، ٥٠/٥١: ١٧ – ٢٠ [حول مواقف حزب الكتائب اللبنانية].

تاريخية

ماجد نعمة، J. Hajjar, L'Europe et les destinées du Proche- Orient، ٨: ١١٨ – ١١٩(مر).

هاني حوراني، **فلاديمير ب لوتسكي، تاريخ العرب الحديث**، ١٢: ٢٠٦ – ٢٠٩(مر).

د. وليم سليمان، **Elle Kedourie: The Chatham Version and Other Middle- Eastern Studies**، ٣٤: ١٣٦ – ١٤٥(مر).

هنري دياب، **تجسيس امارة شرق الأردن في العام ١٩٢١**، ٥٠/٥١: ٨٢ – ٩٥.

جوزيف سماحة، **محاولة اقتراب من الفكر السياسي لكمال جنبلاط**، ٧٣: ٨٢ – ٩٥.

نزيه قوره، **التاريخ والتاريخ الآخر، حادثة دمشق، ١٨٤٠**، ٩١: ٤٤ – ٥٢.

جامعة الدول العربية

محمد علي العويني، **الاعلام العربي المشترك في اطار جامعة الدول العربية**، ٢٠: ١٧٧ – ١٨٣(ت).

الدورة الأخيرة لمجلس الجامعة العربية، ٢١: ٢٠٣ – ٢٠٤(ت) [عن الدورة التاسعة والخمسين].

فيصل حوراني، **الرفض العربي الرسمي لاسرائيل ١٩٤٤–١٩٥٠**، ١٠٧: ٧١ – ٩٣.

دول متفرقة

هاني حوراني، **التركيب الاقتصادي لشرقي الأردن، مقدمات التطور المشوه (١٩٢١–١٩٥٠) السكان ووضع الاقتصاد التقليدي (الرعي والزراعة)**، ٦٦: ١٤٥ – ١٧٤.

خيرية قاسمية، **قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى**، ٥: ١٦٢ – ١٧٧.

خطة التنمية الثلاثية في الأردن، ١٤: ٢٠٥ – ٢١٠(ت).

حسن الجعبة، **سياسة النظام والأزمة الاقتصادية الراهنة في الأردن**، ١٥: ١١٣ – ١٢٦.

أ.م.، **تقرير خاص حول انتخابات مجلس الاتحاد الوطني الأردني**، ١٥: ٢٤١ – ٢٤٣(ت).

أ.م.، **تقرير خاص حول مؤتمر التنمية الأردني**، ١٦: ٢٤٨ – ٢٥١(ت).

اسامة الغزي، **الأوضاع الراهنة لليهود السوريين**، ١٩: ٦٦– ٨٠.

بطرس لبكي، **اضرار واخطار اسرائيل على**

اقتصاد لبنان، ٢٨: ٥٢ – ٦٤.

قيس اللافي، علي المحافظة، **العلاقات الأردنية-البريطانية (من تاسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة١٩٢١-١٩٥٧)**،٢٩: ١٣٩-١٤٢(مر).

ع.ع.، **قصة التمرد العسكري في الأردن ومدلولاته السياسية**، ٣١: ١٨٦ – ١٨٩(ش).

غازي الخليلي، **معتقل الجفر الصحراوي: صورة حية للصمود واصرار على متابعة النضال**، ٣٢: ١١٥ – ١٣٢.

غازي الخليلي، عباس مراد، **الدور السياسي للجيش الأردني ١٩٢١-١٩٧٣**، ٣٣: ١٣٣ – ١٤١(مر).

م.س.، **اجهزة الامن وأدوات القمع في الأردن**، ٣٥: ١٥٣ – ١٦٢(ت).

هاني حوراني، د. علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر، عهد الامارة (١٩٢١-١٩٤٦)**، ٣٩: ١٦٩ – ١٧١(مر).

مازن البندك، **قراءة في الفسيفساء اللبنانية**، ٥٢: ٤١ – ٥٣.

نواف عبدالله، **بعض الصفحات المشرقة في تاريخ كفرشوبا والعرقوب**، ٥٣/٥٤: ١٢٧ – ١٣٤.

فرحان صالح، **كفرشوبا: التاريخ، الأرض، الانسان**، ٥٣/٥٤: ١٣٥ – ١٢٩.

طلال شاهين، **المفجر الرئيسي للصراع في لبنان وطبيعة الطبقة الكومبرادورية الحاكمة**، ٥٥: ٦ – ٣٠.

نواف عبدالله، **حول الأزمة اللبنانية: عرض وتقييم للمسار السياسي للأحداث وخطوط سير القتال، (الحلقة الأولى)**، ٥٦: ٥٧ – ٧٢.

نواف عبدالله، **حول الأزمة اللبنانية: عرض وتقييم للمسار السياسي للأحداث وخطوط سير القتال (الحلقة الثانية)**، ٥٧: ٨٧ – ١٠٥.

خالد جابر، **التوازنات المسلحة (٢) قبل انتخابات الرئاسة في لبنان**، ٥٨: ٥ – ١٧.

من تجارب العمل الشعبي خلال الأحداث، ٥٨: ١٩٠ – ١٩٣(ت) [لبنان ١٩٧٦].

خالد جابر، **التوازنات المسلحة (٣) الحرب الأهلية والحرب الوطنية [في لبنان]**، ٥٩: ٤٤ – ٥٩.

د. خيرات البيضاوي، **دور الدستور اللبناني في تفجير الحرب الأهلية اللبنانية**، ٥٩: ١١٠ – ١٢٢.

مروان ناصر، **فلسفة الميثاق الوطني اللبناني تاجيل للدخول في مرحلة الوطن**، ٥٩: ١٢٣ – ١٣٢.

مروان ناصر، **الجنوب**، ٦٠: ٤٢ – ٥٤ [اللبناني].

البرت حوراني، **الطائفية والطوائف في لبنان**، ٦٠: ٩٨ – ١٠٨.

ربيع الأسير، **الدور الاسرائيلي في احداث لبنان**، ٦٠: ١٥٥ – ١٦٦.

جهاد سلامة، **الجنوب في مواجهة الحلف الصهيوني-الفاشي**، ٦١: ٢٦ – ٤٨.

أحمد خليفة، **موقف اسرائيل من احداث لبنان ودوره فيها**، ٦١: ٤٩ – ٦٢.

عبدالله سكران، **حول الرد على الجيب الانعزالي في الجنوب**، ٦٢: ٢٣٢ – ٢٣٧(ت).

محمد يوسف قدورة (اعداد) **يوميات أحداث لبنان ١٩٧٥-١٩٧٦ [و] التنظيمات السياسية العسكرية في مناطق اليمين اللبناني [و] وسائل الاعلام السياسية في المنطقتين**، ٦٢: ٢٦٢ – ٢٧٥.

هاني حوراني، **التركيب الاقتصادي لشرق الأردن، مقدمات التطور المشوه ١٩٢١/ ١٩٥٠**، ٦٣/٦٤: ١٣٩ – ١٧٧.

د. محمد المجذوب، **اللامركزية المطروحة في لبنان: ادارية ام سياسية**، ٦٥: ١٣ – ٣٧.

شفيق الحوت، **الأزمة اللبنانية وصياغة المستقبل**، ٦٥: ٣٨ – ٥٣.

خليل بركات، **الوضع العسكري في جنوب لبنان**، ٦٥: ١٤٠ – ١٥٠(ت).

هاني حوراني، **التركيب الاقتصادي لشرق الأردن، مقدمات التطور المشوه (١٩٢١-١٩٥٠)، نشوء الدولة في شرق الأردن (١٩٢١)**، ٦٥: ١٨٤ – ٢٢٣.

د. محمد المجذوب، **تدويل الأزمة البنانية: اغراضه، ابعاده واحتمالاته**، ٦٦: ٤١ – ٥٩.

خليل بركات، **التطورات العسكرية في جنوب لبنان، ٢٤ شباط - ٢٢ نيسان ١٩٧٧**، ٦٦:

٦٠ – ٦٨.

عباس مراد، **اليك كيركبرايد، من الأجنحة**، ٦٧: ١٨٠ – ١٨٢(مر) [مذكرات عن عمله كدبلوماسي بريطاني في الأردن].

د. محمد المجذوب، **حملة المطالبة بالبوليس الدولي، المراحل والمواقف**، ٦٨/٦٩: ١٠٧ – ١٤٥ [في لبنان].

هاني حوراني، **التركيب الاقتصادي لشرق الأردن، مقدمات التطور المشوه (٢١/ ١٩٥٠)، القطاعات الاقتصادية المدنية (الصناعة، التجارة، الادارة العامة والدفاع)**، ٦٨/٦٩: ٢١٠ – ٢٦٢.

محمود سويد، الجنوب: **الانفصالية الجديدة**، ٧٠: ١٢ – ١٧.

د. محمد المجذوب، **حياد لبنان: عزله وعزلته**، ٧١: ٤٩ – ٦٨.

هاني فحص، **الجنوب، الجذور وآفاق المستقبل**، ٧٣: ٩٦ – ١٠٦.

جورج ناصيف، لبنان، **الصدامات المسلحة والمواجهة**، ٧٦: ٧٣ – ٨٣.

خليل بركات، **الجنوب بين الهجرة والتهجير**، ٧٦: ٨٤ – ٩٠.

غانم زريقات، **التحرك الجماهيري في الأردن خلال حرب الجنوب**، ٧٨: ١٩٠ – ١٩٣(ش).

معن بشور، **الانعزالية اللبنانية، تحقيق المشروع ام مواجهة المأزق؟** ٨٣: ١٨ – ٢٥.

حليم احمد، هاني حوراني، **التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الأردن، مقدمات التطور المشوه ١٩٢١-١٩٥٠**، ٨٤: ١٤٧ – ١٦٣(مر).

هاني حوراني، **مقدمات نشوء الطبقة العاملة والحركة النقابية في الأردن،١٩٥٠-١٩٥٧»**، ٨٥: ٧٩ – ٩٨.

هاني حوراني، **التطور الاقتصادي والصناعي في الأردن وأثره على تشكل الطبقة العاملة (١٩٥٠-١٩٥٧)**، ٨٧/٨٨: ١١٠ – ١٣٠.

هاني حوراني، **الظروف الاقتصادية والمعيشية للعمال والشغيلة في الأردن (١٩٥٠-١٩٥٧)**، ٩١: ٣٠ – ٤٣.

هاني حوراني، **سمات الحركة العمالية الأردنية وتركيبها الداخلي**، ٩٧: ٩٩ – ١١٠.

نبيل هادي، **لبنان: الأزمة الحكومية والدويلة الكتائبية**، ١٠٦: ١٥٦ – ١٦٢(ت).

نبيل هادي، **مبدأ رابين في ضواحي بيروت**، ١٠٧: ١٥٦ – ١٦١(ت).

شفيق الحوت، رد على «وثيقة الجبهة اللبنانية»، ١١١: ١٢ – ٣٤.

حسان الحلاق، موقف لبنان من قضية فلسطين ومن الكيان **الصهيوني** سنة ١٩٤٩، ١١١: ٧٤ – ٨٦.

غطاس أبو عيطه، د. **يعقوب زيادين: البدايات (سيرة ذاتية.. أربعون سنة في الحركة الوطنية الأردنية)**، ١١١: ٨٧ – ٩٥(مر).

سياسية واجتماعية واقتصادية

ف. المنصور،

William L. Cleveland, The Making of an Arab Nationalist: Ottomanism and Arabism in the Life and Thoughts of Sati'al-Husry,

١٦: ١٩٦ – ١٩٨(مر).

الدكتور حامد ربيع، التعاون العربي والسياسة البترولية، ١٨: ١٥٥ – ١٥٦(مر) [اعداد قسم البحوث والمعلومات في ادارة الاعلام – جامعة الدول العربية].

د. عاطف سليمان، **النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا القومية**، ٢٠: ١٣ – ٣٢.

د. عاطف سليمان، **النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا القومية**، ٢٢: ١٢٤ – ١٤٨.

عودة ابو ردينة، **النفط العربي كمحرك سياسي في ازمة الطاقة**، ٢٤: ٩٩ – ١١٤.

د. كلوفيس مقصود، **ماذا بعد الحرب؟**، ٢٧: ٩ – ١٢.

د. طارق يوسف اسماعيل، **النفط العربي في خدمة المعركة**، ٢٧: ١٥٦ – ١٦١.

ف. المنصور، **سعد جمعة، ابناء الأفاعي**، ٣٠: ١٤٣ – ١٤٤(مر).

محمد علي العويني، **حرب اوكتوبر – دراسات في الجوانب الاجتماعية السياسية**، ٣٩: ١٧٢ – ١٧٦(مر).

هاني مندس، **علاقة المشكلة الفلسطينية بالتجزئة وبالصراع الأساسي في المنطقة العربية**، ٤١/٤٢: ١٨٩ – ٢٠٧.

شخصيات ومذكرات

عسكرية

علاقات عربية - دولية

يارنغ، آذار (مارس) ١٩٧١].

بيان الدكتور وليم ت. مالسون (الابن) امام اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الادنى التابعة للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الاميركي (الكونغرس ٩١)، ٢: ٢٥٠ – ٢٥٩(و).

د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٢: ١٥٦ – ١٦٧(ش) [اوائل ١٩٧١].

د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٣: ١٥٤ – ١٦١(ش) [نيسان وأيار ١٩٧١، مهمة يارنغ ووساطة روجرز].

بيتر هيلر، George Jabbour, **Settler Colonialism in Southern Africa and the Middle East** (Beirut, P.L.O. Research Center, 1970 ٣: ١٨١ – ١٨٣(مر).

خالد القشطيني، Sir Laurence G. Smith, **Bright Levant**, London, John Murray, 1971، ٣: ١٩٤ – ١٩٥(مر).

د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٤: ١٨٨ – ١٩٦(ش) [حزيران وتموز ١٩٧١].

عقيل هاشم، **رسالة من هولندا: خواطر حول الاعلام الفلسطيني**، ٤: ٢٣٩ – ٢٤٤(رس).

نبيل ايوب بدران، **Kenneth M. Lewan, Der Nahostkrieg in der Westdentschen Press**, ٥: ٥١(مر).

صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٦: ٢١٥ – ٢٢١(ش) [تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٧١].

طالب يونس، **الرأي العام العالمي والمجابهة العربية الصهيونية منذ ١٩٦٧**، ٧: ١٨٨ – ١٩٨(رس).

صادق جلال العظم، **القضية الفلسطيني دولياً**، ٧: ٢٤٥ – ٢٥٠(ش) [اواخر ١٩٧١ واوائل ١٩٧٢].

ناجي علوش، **الممارسات السياسية لوصفي التل**، ٨: ١٧٧ – ١٨٩.

طالب يونس: **لماذا تستفيد المصالح الاميركية من استمرار اغلاق القناة**، ٩: ١٦٨ – ١٧٣(ت).

صادق جلال العظم، **مشروع الملك حسين دولياً**، ٩: ٢٥٧ – ٢٥٨(ش).

ناجي علوش، **القضية الفلسطينية عربياً**، ١٠: ٢٦٣ – ٢٦٧(س) [نيسان وأيار ١٩٧٢].

د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ١٠: ٢٦٨ – ٢٧١(ش) [نيسان (ابريل) وأيار (مايو) ١٩٧٢].

جـ.هـ. جانسن، **ندوة الحوار الاعلامي بين الشرق والغرب**، ١١: ٢١٢ – ٢١٥(ت) [في بيت مري – لبنان في أيار ١٩٧٣].

ناجي علوش، **القضية الفلسطينية عربياً**، ١١: ٢٣٢ – ٢٣٧(ش) [ايار (مايو) ١٩٧٢].

د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ١١: ٢٣٨ – ٢٤١(ش) [وبضمنه اثر اجتماع القمة السوفياتية الأميركية على قضية الشرق الأوسط].

د. كلوفيس مقصود، **القضية الفلسطينية عربياً**، ١٣: ٢٤٦ – ٢٥٠(ش) [حول العلاقات المصرية – السوفياتية].

د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ١٣: ٢٥١ – ٢٥٧(ش) [تموز (يوليو) ١٩٧٢ حول ترحيل الخبراء السوفيات من مصر].

أ.ق.، **اليابان و«اسرائيل» والعرب**، ١٤: ٩٧ – ١١٢.

ف. المنصور، **المانيا واسرائيل والعرب**، ١٤: ٢٥٩ – ٢٦٣(ت).

ناجي علوش، **القضية الفلسطينية عربياً**، ١٦: ٢٢٧ – ٢٣١(ش) [تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢].

د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ١٧: ٢٠٩ – ٢١٤(ش) [حول الموقف الاميركي والأوروبي الغربي من قضية الشرق الأوسط].

محمود فلاحة، **اسرائيل وتشاد: نحو سياسة عربية جديدة في افريقية**، ١٨: ١١٤ – ١٢٤.

كين ميركورد، **فيتنام وفلسطين**، ١٩: ١٩٤ – ١٩٦.

المقدم الهيثم الأيوبي، **التسليح السوفياتي والصراع العربي- الاسرائيلي**، ٢٠: ٣٣ – ٤٤.

أ.ن. سعد، **Khalid Kishtainy, The Statesman and the Middle East**، ٢٠:

١٦٤ – ١٦٦(مر).

عبدالقادر ياسين، **الوفاق وأزمة الشرق الأوسط**، ٢٥: ١٧ – ٢٤.

فاطمة ابو القاسم، **الحرب الرابعة وألمانيا الغربية**، ٢٨: ١٣٩ – ١٥٢(ت).

حسين ابو النمل، **الاتحاد السوفياتي والعرب والوفاق الدولي**، ٢٨: ١٥٣ – ١٥٤(ت).

سمير كنعاني، **اميركا والنفط، المسؤولون الأميركيون يستعيدون قلب الأسد**، ٢٩: ١٤٩ – ١٥٢(ت).

رفعت ابو العون، **الصحافة السوفياتية والنفط العربي**، ٢٩: ١٥٣ – ١٥٦(ت).

آني كنفاني، **آثار حرب تشرين وأزمة النفط في الدانمارك**، ٢٩: ١٦٠ – ١٦٤(ت).

سمير كنعاني، **التحالف الغربي يتصدع على برميل النفط العربي**، ٢٩: ١٦٥ – ١٧٢(ت).

الصحافة الفرنسية والحرب، ٣٠: ١٦٠ – ١٦٦(ت) [حرب ١٩٧٣].

د. عاطف سليمان، **محاولة لتقييم سلاح النفط العربي في مواجهة اوروبا الغربية**، ٣١: ٥٠ – ٧٠.

سعيد جواد، **الاستراتيجية الأميركية بعد تشرين وعناصر «السلام الاميركي»**، ٣١: ١٠٥ – ١٢٦.

عقيل هاشم، **نتائج قطع البترول العربي عن هولندا**، ٣١: ١٧٧ – ١٨١(ت).

د. نصير عاروري، ود. احمد طربين، **الشرق الأوسط في خطط نيكسون وكيسنجر**، ٣٣: ٦٥ – ٧٠.

د. عودة ابو ردينة، **كيسنجر والولايات المتحدة والنزاع العربي الاسرائيلي**، ٣٣: ١٧٠ – ١٧٣(ت).

داود تلحمي، **بومبيدو العربي**، ٣٣: ١٧٤ – ١٧٦(ت).

د. اسعد عبدالرحمن، **النزاع الاقليمي في مرآة الوفاق الدولي**، ٣٤: ١٥ – ٢٩.

د. طارق يوسف اسماعيل، **كندا بين العرب واسرائيل**، ٣٤: ٨٩ – ٩٤.

حسين ابو النمل، جميل غنوم، **من حارب العرب في حرب ١٩٧٣؟** ٣٥: ١٢٤ – ١٢٦(مر).

د. سامي منصور، **محاذير الطريق المفتوح بين العرب واميركا**، ٣٦: ٢٨ – ٣٨.

د. سامي منصور، **مأساة قبرص وأزمة الشرق الأوسط**، ٣٧: ١٣٥ – ١٤٢.

هاشم عقيل، **الغرب بعد تشرين الاول**، ٣٨: ١٧٨ – ١٨٥(ت).

سلمى حداد، **ايران، الحل «البديل والمكمل» لاسرائيل**، ٣٨: ١٨٦ – ٢٠١(ت).

سمير كنعاني، **الموقف الأميركي من أزمة النفط ومحاولة تفجير منظمة الأوبك من الداخل**، ٣٩: ٤٢ – ٥٩.

د. سامي منصور، **التعاون العربي الافريقي وقضية فلسطين**، ٣٩: ٦٠ – ٦٥.

سمير عطاالله، **آفاق دولية بعد الرباط**، ٤٠: ٤٠ – ٤٦.

أدريس الخالدي، **قمة الرباط في المنظور الغربي**، ٤٠: ٤٧ – ٥٥.

د. ميشال سليمان، **وسائل الاعلام الأميركية وحرب تشرين**، ٤٠: ٨٤ – ١٠٠.

د. عودة ابو ردينة، **الرئيس فورد والنزاع العربي- الاسرائيلي**، ٤٠: ١٩٥ – ١٩٦(ت).

القضية الفلسطينية دولياً، ٤٠: ٢٠٥ – ٢١٢(ش).

كريم مروة، **الجذور التاريخية العميقة للعلاقات العربية السوفياتية**، ٤٣: ١٦ – ٢٥.

عبدالعال الباقوري، **فرنسا والعرب واسرائيل وامن البحر المتوسط ١٩٦٥ -١٩٧٥**، ٤٣: ٧٤ – ٨٩.

القضية الفلسطينية دولياً، ٤٣: ٢٠٤ – ٢١١(ش).

د. محمد علي العويني، **العلاقات العربية الافريقية في اعقاب الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة**، ٤٤: ٧٧ – ٨٤.

كمال المنوفي، **الموقف الياباني وأزمة الشرق الأوسط**، ٤٤: ١٨٦ – ١٩٠(ت).

القضية الفلسطينية دولياً، ٤٤:٢٠٥ – ٢١٠(ش).

جلال الماشطة، **رسالة موسكو**، ٤٥: ١٩٩ – ٢٠٠(رس).

مأمون شابي، **رسالة لندن**، ٤٥: ٢٠١ – ٢٠٢(رس).

القضية الفلسطينية دولياً، ٤٧: ٢٤٨ – ٢٥٤(ش).

د. سامي منصور، **اعادة تقييم أم مبادرة اميركية جديدة**، ٤٨: ٢٢ – ٢٩.

عبدالعال الباقوري، **كيسنجر او دبلوماسية «كسب الوقت» بين فيتنام والشرق الأوسط**، ٤٨: ٣٠ – ٤٨.

حسين ابو النمل، **اوروبا الغربية والعرب واسرائيل**، ٤٨: ٥٧ – ٧٤.

سمير كنعاني، **ثروة النفط العربي والموقف السوفياتي من النزاع العربي- الاسرائيلي**، ٤٨: ١٠٤ – ١٣٠.

أ.ق.، **كيف يتم احياناً الوقوع في فخاخ الصهيونية**، ٤٨: ٢٢٠ – ٢٢٣(رس) [من هولندا].

رهف بدوي، **الأوبيك وسياسة المجابهة النفطية**، ٤٩: ٢٨ – ٣٥.

د. اياد القزاز، **النزاع العربي- الاسرائيلي في كتب العلوم الاجتماعية للمدارس الثانوية في الولايات المتحدة**، ٤٩: ١٨٥ – ١٩٤(ت).

عبدالمنعم عباس، **النظام الجديد في البرتغال والصراع العربي- الاسرائيلي**، ٤٩: ٢٠٣ – ٢٠٥(رس).

روجر هاردي،

Publishit Not... The Middle East Cover-up. Michel Adams & Christopher Mayhew,

٥٧: ١٣٨ – ١٣٩.

القضية الفلسطينية دولياً، ٥٧: ١٥٨ – ١٦٤(ش) [حول الغاء معاهدة الصداقة المصرية – السوفياتية].

المقدم الهيثم الايوبي، **اميركا تجير حرب تشرين لخدمة مصالحها الاستراتيجية**، ٥٩: ٧٤ – ٨٢.

روبرت مورلي، **هذا هو الدور الاميركي في لبنان**، ٥٩: ١٣٣ – ١٤٦.

سلمى حداد، **الحرب الاهلية اللبنانية في الاعلام الاميركي**، ٦١: ٢٠٥ – ٢٠٨(رس).

فيصل دراج، **شومسكي! الحرب والسلام في الشرق الأوسط**، ٦٢: ١١٦ – ١٢٢.

منير شفيق، **حول المرحلة الراهنة واحتمالات المستقبل**، ٦٣/٦٤: ٢٠ – ٣٢.

د. ابراهيم ابو لغد، **هل من جديد في سياسة اميركا العربية والفلسطينية؟**، ٦٦: ٦٩ – ٧٩.

شاندور هارماتي، **علاقة على طريق طويل**، ٦٧: ٢٠٥ – ٢١٠(رس) [من بودابست].

محمود درويش، **الى أين**، ٦٨/٦٩: ٤ – ٥.

نبيل حاتم، **حول مباحثات الامير فهد والرئيس كارتر**، ٦٨/٦٩: ٣٩٢ – ٣٩٤(رس).

محمود درويش، **سيحرق هذا المسرح**، ٧٠: ٤ – ٦.

حليم احمد، **الثورة الايرانية والصراع العربي- الاسرائيلي**، ٨٧/٨٨: ٢٥١ – ٢٥٧(ت).

فاروق القدومي، **السياسة الاميركية في الشرق الأوسط**، ٩٢/٩٣: ٦ – ١١.

محمود عزمي، **قضايا عسكرية**، ٩٢/٩٣: ٢٩٤ – ٣٠١(ش) [وبضمنه التسليح الاميركي لمصر].

د. حسام الخطيب، **الحوار البرلماني العربي- الاوروبي**، ٩٩: ١٠٧ – ١٢١.

زكريا عبدالرحيم (اعداد)، **ملاحظات حول علاقات قبرص التجارية مع الدول العربية واسرائيل**، ١١٠: ١٣٦ – ١٤٠.

جلنار النمس، **السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي- الاسرائيلي**، ١١٠: ٩٥ – ١١٨.

علاقات عربية - عربية

توفيق فياض، **نجاح المبادرة السورية في لبنان يقلق اسرائيل**، ٥٥: ٢٤١ – ٢٤٤(ش).

د. كلوفيس مقصود، **الأزمة اللبنانية: افكار واقتراحات**، ٥٩: ٣٦ – ٤٣.

د. اسعد عبدالرحمن، **العلاقات السياسية القومية في العالم العربي ١٩٤٥-١٩٧٧**، ٨١/٨٢: ٢٠٣ – ٢١١.

فكرية

الياس خوري، **الايديولوجية العربية المعاصرة، تاليف عبدالله العروي ترجمة محمد**

عيتاني، ١٧: ١٤٤ – ١٤٨(مر).
دافيد ميتشيل،
Abdal Mughni Sai'd and Samir Ahmad, Arab Socialism,
Khalid Kishtainy, The New Statesman and the Middle East,
٢٩: ١٣٣ – ١٣٤(مر).

ماجد نعمة، سلوم سركيس، المآسي المعاصرة والمصير العربي، ٣٣: ١٤٥ – ١٤٨(مر).

د. اسعد عبدالرحمن ود. هاني فارس، عودة الى الوحدة العربية، ٣٨: ٧٣ – ٩١.

ميشيل كامل، المازق التاريخي لحركة التحرر الوطني العربية، ٥٨: ١٨ – ٣٧.

الياس خوري، التعبير في الحرب الأهلية، ٦١: ٧٤ – ١٠٥.

نبيل قاسم، الامبريالية والقارة العربية، ٦٢: ٨٦ – ٩٧.

د. محجوب عمر، قضايا تنظيمية في الطريق الى الوحدة، ٦٧: ٧١ – ٨١.

د. كلوفيس مقصود، عن الديمقراطية والوحدة، ٧٠: ٥٨ – ٦٥.

معن بشور، في الذكرى العشرين للوحدة، الاقليميات العربية: ازدهار ام انهيار، ٧٦: ١٠٧ – ١١٥.

جورج ناصيف، ندوة كمال جنبلاط تظاهرة لنضال الشعبين اللبناني والفلسطيني، ٧٧: ١٣١ – ١٣٤(ت).

د. كلوفيس مقصود، الثورة الفلسطينية وحركة التحرر العربي، اوليات والتزامات، ٨١/٨٢: ٢٥ – ٣٢.

كريم مروة، ثلاث ظاهرات وثلاثة اتجاهات في حركة التحرر الوطني العربية، ٨٣: ٢٦ – ٤١.

مهدي عامل، مدخل الى نقض ايديولوجيا البرجوازية اللبنانية، ٩٠: ٥٤ – ٧٠.

مؤنس الرزاز، تطور نظرة البعث الى الاستعمار والرجعية عبر القضية الفلسطينية من بداية الأربعينات الى بداية الستينات، ١٠١: ٧٥ – ٩٣.

مؤنس الرزاز، وجهات نظر قومية في مسالة الفلسطنة، ١٠٩: ٩١ – ٩٩.

مؤتمرات رسمية

بلال الحسن، اعمال ونتائج «لجنة وزراء الخارجية والدفاع العرب» في الكويت، ١٧: ٢٠٦ – ٢٠٩(ت) [ايلول (سبتمبر) ١٩٧٢].

بلال الحسن، القضية فلسطينياً وعربياً، ١٩: ١٨٢ – ١٨٦(ش) [اوائل ١٩٧٣ ويضمنه اجتماع مجلس الدفاع العربي].

نزار الشقيري، اشتراك النفط في المعركة... تقييم لمقررات وزراء النفط العرب، ٢٩: ١٥٧ – ١٥٩(ت).

ناجي علوش، القضية الفلسطينية عربياً، ٢٩: ١٧٨ – ١٨١(ش) [ويضمنه مؤتمر القمة العربية في الجزائر].

أنور خالد، الفاشية الصغيرة - دراسة في صحف ونشرات القوى الانعزالية، ٥٦: ٣٧ – ٥٦ [في لبنان].

الرائد الطيار حسين عويضة، مؤتمرات الطيران المدني العربي باشراف مجلس الطيران المدني للدول العربية، ٦٧: ١٩٧ – ٢٠٤(ت).

معن بشور، في مواجهة التسوية.. اوهام ومهمات، ٧٤/٧٥: ٢٠ – ٢٧ [حول مؤتمر قمة دول جبهة الصمود والتصدي].

طلال سلمان، دائرة الحد الأدنى، ٨٥: ١٣٩ – ١٤٥(رس) [عن مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد ١٩٧٨].

ناشي طه، القمة التاسعة: البحث عن قاسم مشترك، ٨٥: ١٤٦ – ١٥١(ت).

بلال الحسن، الثورة الفلسطينية وقمة بغداد، ٨٥: ١٦٠ – ١٦٨(ش).

نص قرارات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد ٢٧/٣- ٣١/٣/١٩٧٩، ٩٠: ١٨٨ – ١٩٦(و).

فيصل حوراني، القمة العاشرة واحياء لجنة المتابعة، ٩٨: ١٦٤ – ١٧٢(ش).

أحمد شاهين، القمة الرابعة لدول جبهة الصمود والتصدي...، ١٠٢: ١٣٠ – ١٣٢(ت).

(٤) الصراع العربي - الصهيوني والاسرائيلي

صنفت محتويات هذا الموضوع وفق العناوين الفرعية التالية:

إجراءات أمنية في المناطق المحتلة. إجراءات ومواجهات اقتصادية. استيطان وتهويد وضم. تاريخياً. التسوية المنفردة المصرية-الاسرائيلية. حروب ومواجهات عسكرية. سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة ومواجهتها. العرب في اسرائيل. مجابهات فكرية وعلمية. مواجهات وتسويات سياسية. هجرة.

اجراءات أمنية في المناطق المحتلة

منير شفيق، **المؤتمر التاسع لكونفدرالية الطلاب الفلسطينيين في ألمانيا والنمسا**، ١: ٢١٨(ت).

ثلاث وثائق عن معاملة العرب في الأرض المحتلة

١ - مذكرة الى لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في اعمال اسرائيل في الأراضي المحتلة والى العصبة الدولية لحقوق الانسان، من الرابطة الاسرائيلية للحقوق الانسانية والمدنية، ١: ٢٢٦ - ٢٣٣(و).

مذكرة الى لجنة الامم المتحدة للتحقيق في اعمال اسرائيل في الأراضي المحتلة من الرابطة الاسرائيلية للحقوق الانسانية والمدنية - تل ابيب، ١: ٢٣٤ - ٢٣٥(و).

نشرة رقم١ للرابطة الاسرائيلية للحقوق الانسانية والمدنية - تل ابيب، ١: ٢٣٦.

عبدالحفيظ محارب، **المناطق المحتلة**، ٣: ١٧٢ - ١٧٥(ش) [نيسان وأيار ١٩٧١].

دنيس جونون دافر،

Abdu Wahab al Messiri (ed), **A Lover From Palestine: An Anthology of Palestinian Poeyry**, Washington, Free Palestine Press, 1970, ٣: ١٨٠(مر).

بيان «الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان والمواطن» المتفرعة عن الرابطة الدولية لحقوق الانسان في نيويورك، ٣: ٢٤٨ - ٢٥٠(و) [صادر بتاريخ ٢٢/١/١٩٧١].

الأوضاع الامنية في الضفة الغربية المحتلة في السنتين الأوليين للاحتلال، ١٠: ١٤٠ - ١٥٠(ت) [من مراسلة خاصة في الارض المحتلة].

د. كلوفيس مقصود، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٢٥: ٢٣٠ - ٢٣٢(ش).

عيسى الشعيبي، **المناطق المحتلة**، ٣٤: ٢١٠ - ٢١٨(ش).

عيسى الشعيبي، **المناطق المحتلة (٢)**، ٣٧: ٢٠٠ - ٢٠٤(ش).

عيسى الشعيبي، **المناطق المحتلة**، ٣٨: ٢٠٢ - ٢٠٤ [وبضمنه اعتقال المطران كبوجي].

اعتقال المطران كبوجي يربك السلطة الاسرائيلية، ٣٨: ٢١١ - ٢١٤.

الجبهة الوطنية في المناطق المحتلة: نشاطها، اهدافها، وحملة الاعتقالات ضدها، ٣٨: ٢٠٧ - ٢١١(ش).

يوسف حمدان، **فيليتسيا لانغر، بموعيناي (بام عيني)**، ٤٣: ١٤٧ - ١٥٢(مر).

عيسى الشعيبي، **المناطق المحتلة**، ٤٣: ٢١٢ - ٢١٨(ش).

عيسى الشعيبي، **المناطق المحتلة**، ٤٦: ٢٤٨ - ٢٥٢(ش).

حمدان بدر، **عملية القدس تسبب صدمة لاسرائيل...**، ٤٨: ٢٩٦ - ٢٩٩(ش).

صبحي طه، **السجون الاسرائيلية: واقع ونضالات**، ٦٧: ١٨٦ - ١٩٧(ت).

خليل بركات، **ممارسات الاحتلال الصهيوني في الجنوب**، ٧٩: ١٤٦ - ١٥٧.

م.ش.ع.، **الفلسطينيون في السجون الاسرائيلية**، ٨٧/٨٨: ١٨١ - ٢٠٥.

عزالدين المناصرة (تحرير)، **سامي اسماعيل: فلسطيني اميركي في سجون اسرائيل**، ٩٧: ١٣٥ - ١٤٨(شه).

مؤنس الرزاز (اعداد)، **مهدي بسيسو، عن تجربة المعتقلين الفلسطينيين في سجون**

الاحتلال، ١٠٣: ١٢٩ - ١٣٩(شه).

محمد عبدالرحمن، اضراب المعتقلين في السجون الاسرائيلية وتزايد النشاط الاستيطاني الاسرائيلي، ١٠٦: ١٧٣ - ١٧٩.

اجراءات ومواجهات اقتصادية

فؤاد حمدي بسيسو، الآثار الاقتصادية للجسور المفتوحة، ٢: ٧٥ - ٩٠.

د. سعيد حمود، الضغوط الاقتصادية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ٣: ٧٢ - ٨٢.

فؤاد حمدي بسيسو، آثار تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية على اقتصاديات كل من المناطق العربية المحتلة والأردن واسرائيل، ٥: ٢٤ - ٢٨.

د. تيسير عبدالجابر، فؤاد حمدي بسيسو، تاثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الاسرائيلي، ٨: ٩٩ - ١٠١(مر).

الاجراءات الاقتصادية في الضفة الغربية المحتلة من السنتين الأوليين للاحتلال، ١٠: ١٥١ - ١٥٩(ت) [المراسلة خاصة من الأراضي المحتلة].

عبدالصفدي، اوضاع العمال العرب في الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ واضطهادهم، ١٢: ١٣٨ - ١٤٥.

د. يوسف عبدالله صايغ، النفط العربي في استراتيجية المجابهة العربية الاسرائيلية، ١٦: ٣٤ - ٧٣.

طعان صعب، تطور مشروع نهر الأردن، ٣٥: ٩٧ - ١١٨.

شيلا ريان، السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة: أسس لامبريالية جديدة، ٣٧: ٧٠ - ١٠٠.

شيلا ريان، السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة: اسس لامبريالية جديدة (الحلقة الثانية)، ٣٨: ١٤١ - ١٥٣.

عزالدين المناصرة، عيسى عبدالحميد، ست سنوات من الجسور المفتوحة، ٤٠: ١٤٤ - ١٤٩(مر).

حمدان بدر، سكان المناطق المحتلة يرحبون بقرارات مؤتمر الرباط وسلطات اسرائيل تشن حملة مضادة، ٤٠: ٢١٨ - ٢٢٢(ش).

يوسف حمدان، «الحرب الاقتصادية» العربية تسبب قلقاً متزايداً في اسرائيل، ٤٥: ٢٥٩ - ٢٦٥.

هاني الهندي (ادارة)، المقاطعة العربية، ٤٦: ١٣٢ - ١٦٠(ن) [اشترك فيها برهان الدجاني ود. يوسف صايغ ود. منذر عنبتاوي ويوسف حمدان].

حسين ابو النمل، الآثار السياسية والاقتصادية لمرور البضائع الاسرائيلية في قناة السويس، ٥٢: ٥٤ - ٥٩.

محمود شقير، عادل سمارة، اقتصاد المناطق المحتلة: التخلف يعمق الالحاق، ٥٥: ٢١٢ - ٢١٥.

حسين ابو النمل، الاتجاهات الامبريالية في مخططات اسرائيل الاقتصادية، ٦٠: ٥٥ - ٦٦.

محمد المجذوب، السيطرة الاسرائيلية على الثروات العربية، ٨٠: ٤٥ - ٥٥.

استيطان وتهويد وضم

عبدالحفيظ محارب، الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة في حرب حزيران، ٣: ٨٤ - ١١٢ [١٩٦٧ - ١٩٧٠].

أ.ت.، رسالة من موفد خاص الى الأرض المحتلة، ١٠: ٢٥١ - ٢٥٥(رس).

عبدالحفيظ محارب، المناطق المحتلة [وبضمنه تشكيل «وحدة عسكرية» من ابناء سيناء ضمن الجيش الاسرائيلي]، ١٠: ٢٨٢ - ٢٨٧(ش).

عبدالحفيظ محارب، المناطق المحتلة، ١١: ٢٤٢ - ٢٤٥(ش).

عبدالحفيظ محارب، المناطق المحتلة، ١٢: ٢٥٥ - ٢٦٠ [حزيران (يونيو) ١٩٧٢].

عبدالحفيظ محارب، المناطق المحتلة، ١٤: ٢٥٠ - ٢٥٤(ش) [آب (اغسطس) ١٩٧٢].

عبدالحفيظ محارب، المناطق المحتلة، ١٥: ٢٣٠ - ٢٣٤(ش) [وبضمنه الاستيطان وافتتاح الجامعات].

عبدالحفيظ محارب، المناطق المحتلة، ١٦: ٢٣٣ - ٢٣٧(ش).

عبدالحفيظ محارب، المناطق المحتلة، ١٩:

٢٠٠ – ٢٠٤(ش) [حول الاستيطان].

عبدالحفيظ محارب، **المناطق المحتلة**، ٢١: ٢١٢ – ٢١٦(ش).

عبدالحفيظ محارب، **المناطق المحتلة**، ٢٢: ٢٢٨ – ٢٣١(ش).

عبدالحفيظ محارب، **المناطق المحتلة**، ٢٣: ٢٢٥ – ٢٢٨(ش).

عبدالحفيظ محارب، **المناطق المحتلة**، ٢٦: ١٨٤ – ١٨٩أ(ش).

عبدالحفيظ محارب، **المناطق المحتلة**، ٣١: ١٩٦ – ١٩٩(ش).

د.عبدالعزيز محمد عوض، **الشخصية الفلسطينية والاستيطان اليهودي (١٨٧٠-١٩١٤)**، ٣٦: ٧٣ – ٨٧.

عيسى الشعيبي، **المناطق المحتلة**، ٣٦: ١٩٦ – ٢٠١(ش).

مصطفى كركوتي،

Maxim Rodonson, Israel: A Colonial- Settler State?, ٣٧: ١٥٥ – ١٥٧(مر).

عبدالحفيظ محارب، **المناطق المحتلة**، ٣٧: ١٩٦ – ٢٠٠(ش).

حنه شاهين، **الاستيطان في المناطق المحتلة انعكاس للمخططات الاسرائيلية التوسعية تجاهها**، ٣٩: ٢٢٢ – ٢٣٨.

روحي الخطيب، **الاجراءات الاسرائيلية لتهويد القدس**، ٤١/٤٢: ٩٥ – ١١٨.

حمدان بدر، **السلطات الاسرائيلية تواصل مخططاتها الاستيطانية في المناطق المحتلة**، ٤٣: ٢٢٥ – ٢٢٨(ش).

حنه شاهين، **زعماء الخليل يبحثون مشاريع اسرائيل الاستيطانية...**، ٤٤: ٢٢٨ – ٢٣٢(ش).

سمير جريس، **النشاط الاستيطاني مستمر في المناطق المحتلة**، ٤٥: ٢٤١ – ٢٤٥(ش).

حمدان بدر، **سلطات الاحتلال تواصل عملية نهب الاراضي وطرد البدو من مشارف رفح**، ٤٧: ٢٥٨ – ٢٦١(ش).

د. خيرية قاسمية، مصطفى عبدالله بعيّو، **المشروع الصهيوني لتوطين اليهود في ليبيا**، ٤٩: ١٤١ – ١٤٤(مر).

حنه شاهين، **مخطط جديد لمصادرة آلاف الدونمات من الأراضي العربية**، ٤٩: ٢٣١ – ٢٣٥(ش).

عيسى الشعيبي، **محاولة الاستيطان في سبسطية**، ٥٣/٥٤: ٢٥٠ – ٢٥٣(ش).

توفيق فياض، **الاستيطان مستمر في المناطق المحتلة**، ٥٦: ١٩٤ – ٢٠١.

صبحي طه، **الاستيطان بين الدافع الايديولوجي والخطة السياسية**، ٥٨: ٧٧ – ٩٤.

عيسى الشعيبي، **قرارات الحكومة الاسرائيلية حول الاستيطان**، ٥٨: ٢١٣ – ٢١٥(ش).

د. الياس شوفاني، **امام الأرض**، ٥٩: ٨٩ – ٩٨.

توفيق فياض، **سلطات الاحتلال الاسرائيلية ماضية في تغيير معالم القدس وتهويدها**، ٦٦: ٢٢٢ – ٢٢٧(ش).

د. نافذ نزال، **المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية**، ٦٧: ١٤٩ – ١٦٩.

عبدالحفيظ محارب، **المناطق المحتلة**، ٧١: ١٩٩ – ٢٠٨.

توفيق فياض، **الاستيطان من مشروع غليلي الى مشروع شارون**، ٧١: ٢٢٠ – ٢٢٩.

عبدالحفيظ محارب، **المناطق المحتلة**، ٧٣: ٢٠٢ – ٢٠٧(ش).

عبدالحفيظ محارب، **سور وبرج**، ٧٤/٧٥: ١٧٦ – ١٨٨.

يسرائيل شاحاك، **محاكمة الاستيطان**، ٧٦: ١١٧ – ١٤٠(شه).

عبدالحفيظ محارب، **المناطق المحتلة**، ٧٧: ١٥٩ – ١٦٤(ش).

ع.م.، **المناطق المحتلة**، ٨٠: ١٥٦ – ١٦٠(ش).

عبدالحفيظ محارب، **المناطق المحتلة**، ٨٣: ١٦٢ – ١٦٨(ش).

عبدالحفيظ محارب، **١٩٦٧**، ٨٧/٨٨: ٢٧٤ – ٢٧٩(ش).

محمد عبدالرحمن، **الاستيطان خلال سنتين من حكم الليكود**، ٩٦: ٨ – ٣١.

محمد عبدالرحمن، **اسرائيل مستمرة في محاولة تشديد قبضتها على المناطق المحتلة**، ٩٦: ١٦١ – ١٦٨(ش).

محمد عبدالرحمن، **تعزيز الوحدة الوطنية وتجدد النشاط الاستيطاني في الخليل**، ١٠٠: ١٥٢ – ١٥٩(ش).

نزيه قوره، **استيطان آخر**، ١٠١: ١٢٥ – ١٣١.

محمد عبدالرحمن، **مهرجانات بذكرى يوم الأرض وتصد لمحاولات تهويد الخليل**، ١٠٢: ١٥٧ – ١٦٣(ش).

صبري جريس، **القوانين الاسرائيلية لضم القدس**، ١٠٦: ١٣ – ٢٤.

محمد عبدالرحمن، **اضراب المعتقلين في السجون الاسرائيلية وتزايد النشاط الاستيطاني الاسرائيلي**، ١٠٦: ١٧٣ – ١٧٩.

عبدالحفيظ محارب، **المناطق المحتلة بين القمع والتهويد**، ١٠٨: ١٦٥ – ١٦٨.

تاريخياً

د. عدنان العمد،
Walter Hollstein: Kein Frieden um Israel — Zur Sozialgeschichte des Palestina — Konflikis, ١٦: ١٩٣ – ١٩٥(مر).

د. محمد فريد البستاني، **التجارة الخارجية في الأراضي المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧**، ٢٦: ٩٢ – ١٢١.

د. محمد فريد البستاني، **القوة العاملة والاستخدام في الأراضي المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧**، ٣٠: ٩٣ – ١٠٣.

أنور الغساني، **Jakob Goldberg: Der Nahosi-Konflikt**, ٣٠: ١٤١ – ١٤٢(مر).

ف. المنصور، **Ronald Segal: Whose Jerusalem? The Conflicts of Israel**, ٣١: ١٦١ – ١٦٣(مر).

روز مصلح، **الصناعة في الضفة الغربية ١٩٦٧-١٩٧٩، وضع المؤسسات والعمال والأجور**، ٩٩: ٣ – ٣٢.

روز مصلح، **الصناعة في الضفة الغربية**، ١٠٠: ٧ – ٤٠.

محمد عبدالرحمن، **استنكار تطبيع العلاقات وتدهور الأوضاع الاقتصادية في الأراضي لمحتلة**، ١٠١: ١٦١ – ١٦٧(ش).

روز مصلح، **اسرائيل ومصادر المياه في الضفة الغربية**، ١٠٣: ١٦ – ٢٧.

هشام الدجاني، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة في ظل الاحتلال الاسرائيلي**، ١٠٤: ٢١ – ٣٢.

روز مصلح، **الزراعة في الضفة الغربية ١٩٦٧-١٩٧٩**، ١٠٧: ١١ – ٣٢.

التسوية المنفردة المصرية – الاسرائيلية

محمود درويش، **الصفر**، ٧٣: ٥ – ٦.

الياس خوري، المفاجآت والمسألة الأخرى، ٧٣: ٦ – ١٠.

صبري جريس، **من وعد بلفور الى تقسيم فلسطين الى زيارة السادات**، ٧٣: ١١ – ٢١.

محمد المجذوب، **القرار ٢٤٢ والاعتراف بالكيان الصهيوني**، ٧٤/٧٥: ٨٠ – ٨٩.

نزيه ابو نضال، **السادات بين مواقف الادانة وقرار الفصل**، ٧٤/٧٥: ٩٠ – ٩٨.

هيئة التحرير، **تلك الزيارة، وهذا الصراع**، ٧٤/٧٥: ١٩٤.

ع.أ.، **المقاومة الفلسطينية**، ٧٤/٧٥: ١٩٥ – ٢٠٠ [موقفها من زيارة السادات لاسرائيل ١٩٧٧].

عبدالحفيظ محارب، **المناطق المحتلة**، ٧٤/٧٥: ٢٠٠ – ٢٠٦ [موقفها من زيارة السادات لاسرائيل ١٩٧٧].

غازي الخليلي، **عربياً**، ٧٤/٧٥: ٢٠٧ – ٢٢٢ [الموقف من زيارة السادات لاسرائيل ١٩٧٧].

صبري جريس، **اسرائيلياً**، ٧٤/٧٥: ٢٢٣ – ٢٣٧ [الموقف من زيارة السادات لاسرائيل ١٩٧٧].

سمير كرم، **دولياً**، ٧٤/٧٥: ٢٣٨ – ٢٦٥ [الموقف من زيارة السادات لاسرائيل ١٩٧٧].

حسين ابو النمل، **شعبياً**، ٧٤/٧٥: ٢٦٦ – ٢٨٤ [الموقف من زيارة السادات لاسرائيل ١٩٧٧].

جوزيف سماحة، **اليمين اللبناني**، ٧٤/٧٥: ٢٨٥ – ٢٩١ [الموقف من زيارة السادات لاسرائيل ١٩٧٧].

ناشي طه، **الصحافة البريطانية والأميركية**، ٧٤/٧٥: ٢٩٢ – ٣٠٢ [حول زيارة السادات لاسرائيل ١٩٧٧].

جاكلين فرهود، **الصحافة الفرنسية**، ٧٤/٧٥: ٣٠٣ – ٣٢١ [حول زيارة السادات لاسرائيل

حروب ومواجهات عسكرية

د. يوسف عبدالله صايغ، «استنزاف» اسرائيل نتيجة الصراع العسكري، ٤: ٥٥ - ٧٧.

جودفري جانسن،

Kennett Love, **Suez, The Twice Fought War.**

Winston Burdett, **Encounter with the Middle East,** ٤:٢١٩ - ٢٢٠(مر).

الياس سحاب، اللواء الركن مصطفى طلاس، الكفاح المسلح في وجه التحدي الصهيوني، ٤: ٢٢٨ - ٢٢٩(مر).

-هاني فارس،

David Waines, The Unholy War: Israel and Palestine 1897/1971. ٦: ٢٤١ - ٢٤٢(مر).

جـويس قاضي، كيف روت «اسـرائيـل» قصـة الكرامة للعالم، ٧: ٧٤ - ٨٠.

داود تلحمي، **Larry Collins and Dominique Lapierre, O Jérusalem,** ٧: ١٦٢ - ١٦٤(مر).

جـ.هـ. جنسن،

Samo, Dr. Elias J., The June 1967 Arab-Israeli War: Miscalculation or Conspiracy? ٨: ١٠١ - ١٠٢(مر).

هادي ابو أسوان (اعداد)، شهادات من معركة الكـرامة، ٨: ١٩٧ - ٢١٠(شـه) [يقـدمهـا ابوالعز وعبدالاله الاثير وناصر جهاد والعميد سعد صايل].

منـير شفيق، معركـة العرقـوب عسكريـاً، ٩: ٧٠ - ٧٧.

د. وليم حداد، افتتاحيـات الصحف العربيـة وحرب فلسطين ١٩٤٨، ٩: ١٣٨ - ١٥١.

ف. المنصور، الجيش الاردني في حرب ١٩٦٧، ١٠: ١٢٢ - ١٣٩.

مذكرة همرشولد حول قوة السلام في الشرق الاوسط، ١٠: ١٨٠ - ١٨٣(و).

المقدم هيثم الأيوبي، حرب حزيران بين كتابين، ١٠: ١٨٤ - ١٩٨.

بـلال الحسن، المقـاومـة الفلسطينيـة، ١١: ٢٢٤ - ٢٢٨(ش) [أيـار (مـايـو) ١٩٧٢ وبضمنه عملية مطار اللد].

د.سعيد حمود، حول عملية دير ياسين على ارض مطار اللد، ١١: ٢٢٩ - ٢٣١(ش).

جدول بالعمليـات العسكريـة لقوات الثـورة الفلسطينيـة مـن ١/١/- ٣١/٥/١٩٧٢، ١١: ٢٤٦ - ٢٥٩(ش).

جدول بالعمليـات العسكريـة لقوات الثـورة الفلسطينية من ١/٦- ١١/٧/١٩٧٢، ١٢: ٢٦١ - ٢٦٥(ش).

د. أسعد رزوق، عدوان حزيران وخرافة الابادة، ١٣: ١٦ - ٢٥.

جدول بالعمليـات العسكريـة لقوات الثـورة الفلسطينيـة من ١٢/٧ - ١٢/٨/١٩٧٢، ١٣: ٢٦٤ - ٢٦٥(ش).

المقدم الهيثم الأيوبي، تقييم استراتيجي اولي لمعارك ١٦و١٧ ايلول، ١٤: ٢٢٨ - ٢٣٣.

بـلال الحسن، المقـاومـة الفلسطينيـة، ١٥: ٢١٦ - ٢٢٠(ش) [ايلـول (سبتمبـر) - تشرين الأول (اوكتوبر) ١٩٧٢].

منير شفيق، تقرير عن معركة القطاع الأوسط، ١٥: ٢٢٠ - ٢٢٢(ش) [ايلـول (سبتمبـر) ١٩٧٢].

ناجي علوش، القضية الفلسطينية عربياً، ١٥: ٢٢٢ - ٢٢٦(ش) [حول الاعتداء الاسرائيلي على لبنان في ١٦ايلول (سبتمبر) ١٩٧٢].

غـازي خورشيـد (اعداد)، جـدول بالعمليـات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينيـة من ١٣/٩- ٢/١٠/١٩٧٢، ١٥: ٢٣٨ - ٢٤٠(ش).

جدول بالعمليات العسكرية التي اعترف بها الـعـدو الصـهـيـونـي مـن ١٣/٨- ١٢/٩/١٩٧٢، ١٤: ٢٥٥ - ٢٥٨(ش).

غـازي خورشيـد (اعداد)، جـدول بالعمليـات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينيـة من ٣/١٠- ١٢/١١/١٩٧٢، ١٦: ٢٣٨ - ٢٤١.

المقـدم الهيثم الأيـوبي، العمـل والـردع في الاستـراتيجيـة الاسـرائيليـة، ١٧: ٧٨ - ١٠١.

غـازي خورشيـد (اعداد)، جـدول بالعمليـات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية، من ١٣/١١- ١٢/١٢/١٩٧٢، ١٧: ٢٢٢ - ٢٢٤(ش).

محمـود درويش، اسـرائيليـات: «الجبـهـة الحمـراء»، الاشتبـاكـات الاسـرائيليـة - السورية، خروج اسرائيل من تشاد، ١٧: ٢٢٥ - ٢٣١.

شحادة موسى، **اسرائيل والعمليات الخارجية للمقاومة**، ١٨: ٤٠ – ٥٨.

غازي خورشيد (اعداد)، **جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية** ١٣/١٢/١٩٧٢- ١٢/١/١٩٧٣ ١٨: ٢٠٣ – ٢٠٤ (ش)،

منير شفيق، **معركة الكرامة**، ١٩: ١٠٢ – ١١٠.

د. عدنان العمد،

Walter Jost: Rutzeichen Haifa- Tatsachenbericht einer Fadayin Geisel,

١٩: ١٧٧ – ١٨١(مر).

غازي خورشيد (اعداد)، **جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية** ١٣/١- ١٠/٢/١٩٧٣، ١٩: ٢٠٥ – ٢٠٦.

المقدم الهيثم الايوبي، **التسليح السوفياتي والصراع العربي- الاسرائيلي**، ٢٠: ٢٣ – ٤٤.

بلال الحسن، **المقاومة الفلسطينية**، ٢٠: ١٨٠ – ١٩٢(ش) [شباط ١٩٧٢، وبضمنه العدوان الاسرائيلي على مخيمات لبنان وعملية الخرطوم].

المقدم الهيثم الايوبي، **القضية الفلسطينية عسكرياً**، ٢٠: ٢٢٣ – ٢٢٦(ش) [شباط (فبراير) – آذار (مارس) ١٩٧٣].

غازي خورشيد (اعداد)، **جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية** ١١/٢- ١٢/٣/١٩٧٣، ٢٠: ٢٣٠ – ٢٣٢(ش).

أكرم ديري، **سقوط الناصرة والجليل، دور فوج حطين اجنادين**، ٢١: ٨٢ – ٩١.

جادو عزالدين، **سقوط مدينة صفد، من مذكرات حرب فلسطين (جيش الانقاذ)**، ٢١: ٩٢ – ١٠٣.

محمود عزمي، **اضواء على جذور معطيات الاستراتيجية العسكرية الصهيونية عشية حرب ١٩٤٨**، ٢١: ١٣٧ – ١٥٨.

المقدم الهيثم الايوبي، **القضية الفلسطينية عسكرياً**، ٢١: ٢١٧ – ٢٢٣(ش) [وبضمنه وصول القوات المغربية الى سوريا].

غازي خورشيد (اعداد) **جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من** ١٣/٣- ١٣/٤/١٩٧٣، ٢١: ٢٢٤ – ٢٢٧(ش).

تصاعد العمليات في الأرض المحتلة ١/٨/١٩٧٢- ٢٠/٢/١٩٧٣، ٢١: ٢٢٨ – ٢٤١(ت) [من اعداد مركز التخطيط م.ت.ف.].

بلال الحسن، **الهجوم الاسرائيلي على بيروت**، (٩-١٠/٤/١٩٧٣)، ٢١: ٢٤٢ – ٢٤٥(ت).

المقدم الهيثم الأيوبي، **تقييم عسكري سياسي لعملية ٩-١٠ نيسان في بيروت**، ٢١: ٢٤٦ – ٢٥٤(ت).

المقدم الهيثم الايوبي، **إغلاق مضائق تيران – السبب والذريعة**، ٢٢: ٣١ – ٤٢.

محمود عزمي، **خبرات معارك «رفح- غزة» في حرب ١٩٦٧**، ٢٢: ٤٣ – ٥٩.

تقرير عن معركة غزة في حزيران ١٩٦٧، ٢٢: ٨٢ – ٨٣ [شهادة احد ضباط جيش التحرير الفلسطيني في مدينة غزة].

ف. المنصور،

Edgar O'Ballance, The Third Arab- Israeli War,

Suleiman A. Schleifer, The Fall of Jerusalem, ٢٢: ١٨٦ – ١٩٠(مر).

ف.م.، **Victory Play, Based on the Six Day War,** ٢٢: ١٩٧ – ١٩٨(مر).

داوود تلحمي، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٢٢: ٢٢١ – ٢٢٧(ش) [حول ردود الفعل على اغتيال القادة الفلسطينيين في بيروت في نيسان ١٩٧٣].

عماد شقور، **يسمون الجريمة لؤلؤة**، ٢٢: ٢٣٢ – ٢٣٦(ش) [حول اغتيال القادة الفلسطينيين في بيروت في نيسان ١٩٧٣].

المقدم الهيثم الايوبي، **القضية الفلسطينية عسكرياً**، ٢٢: ٢٣٦ – ٢٤١(ش) [انتقال الطائرات الليبية الى مصر].

غازي خورشيد (اعداد)، **جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من** ٤/١٤- ١٣/٥/١٩٧٣، ٢٢: ٢٤٢ – ٢٤٣(ش).

هاني الهندي، **جيش الانقاذ (١٩٤٧-١٩٤٩)**، ٢٣: ٢٧ – ٥٨.

محمود عزمي، **اضواء حول بعض قضايا**

العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ٢٢/١٠-١٥/١١/١٩٧٣، ٢٨: ٢١٦ - ٢٢٢.
المقدم الهيثم الأيوبي، **الملامح الثورية في الحرب العربية- الاسرائيلية الرابعة**، ٢٩: ٢٥ - ٣٤.
المقدم الهيثم الأيوبي، **القضية الفلسطينية عسكرياً**، ٢٩: ٢١٣ - ٢١٨(ش).
غازي خورشيد (اعداد)، **جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية، من ١٦/١١- ١٠/١٢/١٩٧٣**، ٢٩: ٢١٩ - ٢٢١ (ش).
اللواء الركن مصطفى طلاس، **الطريق المسدود في الحرب الرابعة بين العرب واسرائيل**، ٣١: ١٠ - ٢٢.
المقدم الهيثم الأيوبي، **القضية الفلسطينية عسكرياً**، ٣١: ٢١٨ - ٢٢٦(ش).
غازي خورشيد (اعداد)، **جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٣/١- ١٥/٢/١٩٧٤**، ٣١: ٢٢٩ - ٢٣٢(ش).
المقدم الهيثم الأيوبي، **المفاجاة العربية في الحرب الرابعة**، ٣٢: ٩ - ٢٩.
د. نبيل علي شعث، **فردان ودير ياسين، الجريمتان والنتائج**، ٣٢: ١٣٢ - ١٤١.
د. عدنان العمد، **«الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة ٦/٢٢ اكتوبر ١٩٧٣» عدد خاص من مجلة السياسة الدولية (يناير ١٩٧٤)**، ٣٢: ١٥١ - ١٥٣(مر).
المقدم الهيثم الأيوبي، **القضية الفلسطينية عسكرياً**، ٣٢: ٢٢٠ - ٢٢٤(ش).
غازي خورشيد (اعداد)، **جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٦/٢- ١٥/٣/١٩٧٤**، ٣٢: ٢٢٥ - ٢٢٨(ش).
محمود عزمي، **ابو عجيلة في ثلاث معارك**، ٣٣: ٧١ - ١٠١.
محمد هشام العظم، **سقوط صفد**، ٣٣: ١٢٢ - ١٣٢.
الرائد الطيار حسين عويضة، **عملية كريات شمونه**، ٣٣: ١٨٦ - ١٨٩(ش).
المقدم الهيثم الأيوبي، **القضية الفلسطينية عسكرياً**، ٣٣: ٢٢٤ - ٢٣١(ش).
غازي خورشيد (اعداد)، **جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٦/٣- ٥/٤/١٩٧٤**، ٣٣: ٢٣٥ - ٢٣٨(ش).
غازي خورشيد (اعداد)، **جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٦/٤- ١٤/٥/١٩٧٤**، ٣٤: ٢٣٥ - ٢٣٨(ش).
المقدم الهيثم الأيوبي، **الأبعاد العسكرية لفصل القوات في الجولان**، ٣٥: ١٣ - ٢٥.
غازي خورشيد (اعداد)، **جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٣/١٢/١٩٧٣- ١٢/١/١٩٧٤**، ٣٠: ٢٢١ - ٢٢٣(ش).
عيسى الشعيبي، **ردود الفعل الاسرائيلية على عملية معلوت**، ٣٥: ١٦٣ - ١٦٩(ت).
سمير ايوب، **عملية ام العقارب «كفار شامير»**، ٣٥: ٢١٤ - ٢١٧(ت).
غازي خورشيد (اعداد)، **جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٥/٥- ١٥/٦/١٩٧٤**، ٣٥: ٢١٨ - ٢٢٢.
محمد علي العويني، **Col. B.K. Narayan (Rtd), The Fourth Arab-Israeli War**, ٣٦: ١٣٣ - ١٣٤(مر).
المقدم الهيثم الأيوبي، **العدوان الاسرائيلي على لبنان استمرار لاستراتيجية العمل والردع**، ٣٦: ٢٠٦ - ٢١٧(ش).
غازي خورشيد (اعداد)، **جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٦/٦- ١٥/٧/١٩٧٤**، ٣٦: ٢١٦ - ٢٢٢(ش).
غازي خورشيد (اعداد)، **جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٦/٧- ١٥/٨/١٩٧٤**، ٣٧: ٢٢٣ - ٢٢٦(ش).
المقدم الهيثم الأيوبي، **القضية الفلسطينية عسكرياً**، ٣٧: ٢٢٦ - ٢٣٢(ش).
محمود عزمي، **قتال المدرعات في الحرب الرابعة**، ٣٨: ٥٧ - ٧٢.
عبدالحفيظ محارب، **الأساليب الاسرائيلية في مواجهة العمل الفدائي**، ٣٨: ١٥٤ - ١٦٣.
المقدم الهيثم الأيوبي، اللواء حسن البديري (وآخرون)، حرب رمضان: **الجولة العربية-**

الاسرائيلية الرابعة، اوكتوبر ١٩٧٣، ٣٨: ١٧٤ – ١٧٧(مر).

جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٦/٨– ١٥/٩/١٩٧٤، ٣٨: ٢١٩ – ٢٢٤(ش).

كمال السعدي، الصراع الالكتروني بين الطائرة والدفاع الأرضي في الشرق الأوسط، ٣٩: ٩٠ – ١٠٠.

المقدم ياسين سويد، المقدم الهيثم الأيوبي، وهشام عبدالله، ميزان القوى العربي– الاسرائيلي، ١٩٧٤، ٣٩: ١٧٧ – ١٧٩(مر).

القضية الفلسطينية دولياً، ٣٩: ١٩٨ – ٢٠٥(ش).

غاز خورشيد، جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٦/٩– ١٢/١٠/١٩٧٤، ٣٩: ٢٤٥ – ٢٥١(ش).

محمود عزمي، مقارنة تكنولوجية وتكتيكية بين طائرتي ميغ ٢٣ وميغ ٢٥ وطائرات الفانتوم وتوم كات وايغل، ٤٠: ١٨٣ – ١٨٨(ت).

المقدم الهيثم الايوبي، (١) ماذا يعني وصول الميغ ٢٣ الى المنطقة (٢) تطور العدوان الاسرائيلي وتطور الرد، ٤٠: ٢٤٣ – ٢٤٥(ش).

غازي خورشيد (اعداد)، جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٣/١٠– ١٢/١١/١٩٧٤، ٤٠: ٢٤٦ – ٢٥٠(ش).

محمود عزمي، ميزان القوى العربي – الاسرائيلي في عشر سنوات ١٩٦٥–١٩٧٥، ٤١/٤٢: ٢٥٦ – ٢٧٥.

المقدم الهيثم الأيوبي، الرد الحاسم في جنوب لبنان، ٤٣: ٥ – ١٥.

ماهر كيالي، Edgar O'Ballance, Arab Guerilla Power 1967-1972, ٤٣: ١٥٣ – ١٥٩(مر).

فرحان الصالح، كفرشوبا: التحدي ورد التحدي، ٤٣: ١٩٤ – ١٩٨(ت).

غازي خورشيد (اعداد)، جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٣/١١/١٩٧٤ – ١٠/٢/١٩٧٥، ٤٣: ٢٥٩ – ٢٧٦(ش).

المقدم الهيثم الأيوبي، الجنرال اندريه بوفر والصراع العربي– الاسرائيلي، ٤٤: ٢٥ – ٤١.

عصام سخنيني، المقاومة الفلسطينية، ٤٤: ١٩٨ – ٢٠٥(ش).

محمود عزمي، القضية الفلسطينية عسكرياً، ٤٤: ٢٥٧ – ٢٦١(ش) [وبضمنها عملية فندق سافوي].

غازي خورشيد (اعداد)، جدول العمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١١/٢– ١٢/٣/١٩٧٥، ٤٤: ٢٦٢ – ٢٦٩(ش).

حمدان بدر، عملية سافوي في تل ابيب تكشف عيوب الجهاز الأمني الاسرائيلي...، ٤٥: ٢٦٦ – ٢٧١(ش).

غازي خورشيد (اعداد)، جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية في ١٣/٣– ١٠/٤/١٩٧٥، ٤٥: ٢٧٦ – ٢٨٠(ش).

د. لنيث م. ليفان، مسؤولية بدء الأعمال العدائية في حرب حزيران ١٩٦٧ في ضوء القانون الدولي، ٤٦: ٤٧ – ٦٤.

يوسف حمدان، حرب حزيران ١٩٦٧: «حرب دفاعية» أم غزوة امبريالية – توسعية فاشلة؟ ٤٦: ٦٥ – ٧١.

الرائد الطيار حسين عويضة، دور الطيران في حربي حزيران ١٩٦٧ وتشرين الأول ١٩٧٣، ٤٦: ١٠٨ – ١٢١.

محمد هشام العظم، في اعقاب معركة صفد، ٤٦: ١٧٥ – ١٨٣.

الرائد الطيار حسين عويضة، تصاعد عمليات الثورة، ٤٦: ٢٨٦ – ٢٩٤(ش).

غازي خورشيد (اعداد)، جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١١/٤– ١٣/٥/١٩٧٥، ٤٦: ٢٩٥ – ٣٠١(ش).

طارق الصواف، التصنيع الحربي العربي امام تحدي الصناعة الحربية الاسرائيلية، ٤٧: ٥٦ – ٦٨.

سمير جريس، الاسرائيليون يناقشون مغزى الموجة الجديدة من النشاط الفدائي في الوطن المحتل، ٤٧: ٢٧٥ – ٢٧٨(ش).

غازي خورشيد (اعداد)، جدول بالعمليات

للحرب، ٦٧: ٢٢٩ – ٢٣٤(ش).
مروان حميد (اعداد)، جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ٤/١– ٣٠/٤/٧٧ – ١٩، ٦٧: ٢٤٧ – ٢٤٩(ش).
مروان حميد (اعداد)، جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية في ٢٤/٤– ٢٨/٥/١٩٧٧، ٦٨/٦٩: ٤٠٤ – ٤٠٥(ش).
محمود عزمي، اللواء حسن البدري: الحرب في ارض السلام، ٧٠: ١٩٣ – ١٩٨(مر).
جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية، ١/٦/٧٧– ٢٨/٧/١٩٧٧، ٧٠: ٢٣٦ – ٢٣٩.
مروان حميد (اعداد)، جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية ٧/٨– ٨/٩/١٩٧٧، ٧١: ٢٣١ – ٢٣٣.
رشاد راشد، Chaim Herzog, The War of Atonement، ٧٢: ١٧١ – ١٧٩(مر).
مروان حميد (اعداد)، جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية ١١/٩– ٩/١٠/١٩٧٧، ٧٢: ٢٤٥ – ٢٤٩.
أنتوني هـ. لوردسمان، ميزان القوى العربي- الاسرائيلي، ٧٣: ١٧٨ – ٢٠١(ت) [ترجمة وتقديم محمود عزمي – في مجلة القوات المسلحة الاميركية].
مروان حميد (اعداد)، جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية ١٦/١٠– ١٢/١١/١٩٧٧، ٧٣: ٢٦٤ – ٢٦٧(ش).
مروان حميد، جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية ١/١١– ١٤/١٢/١٩٧٧، ٧٤/٧٥: ١٨٩ – ١٩١(ش).
تحية الأخ ياسر عرفات الى المقاتلين، ٧٧: ٤ – ٥.
الياس خوري، حرب الجنوب، ٧٧: ١٠ – ٢٢.
أبو جهاد يتحدث الى شؤون فلسطينية، الكرامة الجديدة، ٧٧: ٢٢ – ٢٩.
نزيه قورة، التصفية مستحيلة، ٧٧: ٣٠ – ٣٧.
غازي الخليلي، العملية، ٧٧: ٣٨ – ٦٣ [حول دير ياسين].
نبيل عمرو، حكاية دلال الفلسطينية، ٧٧: ٦٢ – ٦٥.
محمود عزمي، قضايا عسكرية، ٧٧: ١٦٨ – ١٧٥(ش).
معن بشور، الحرب الخامسة في الجنوب، ٧٨: ٦ – ١٣.
محمود عزمي، قضايا عسكرية، ٧٨: ١٨٣ – ١٩٠(ش).
مروان حميد، جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية ١٤/٢– ٤/٤/١٩٧٨، ٧٨: ٢٢٢ – ٢٢٣.
محمود عزمي، حرب الأيام الثمانية، ٥٩: ٨١ – ١٠١.
مروان حميد، جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٦/٤– ١٢/٦/١٩٧٨، ٨٠: ٢٢٠ – ٢٢٢.
مروان نجم، جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٥/٦– ١٦/٩/١٩٧٨، ٨٣: ٢٢٢ – ٢٢٦.
محمود عزمي، حرب تشرين: تخلف الاستراتيجية وتطور التقني والتكنيك، ٨٤: ٣٥ – ٥٠.
محمد قدورة (اعداد)، جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٨/٩– ١٣/١٢/١٩٧٨، ٨٦: ٢٢٥ – ٢٣٢(ش).
محمد قدورة (اعداد)، جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٧/١٢/١٩٧٨– ٣/٢/١٩٧٩، ٨٧/٨٨: ٣٤٥ – ٣٤٩(ش).
محمود عزمي، النتائج الاستراتيجية لمعاهدة الصلح الاسرائيلية- المصرية، ٩٠: ١٦٢ – ١٦٨(ش).
نزيه مراد، الموقف الاسرائيلي من العمليات الفدائية، ٩١: ١٧١ – ١٧٦(ش).
محمود عزمي، قضايا عسكرية، ٩١: ١٨٢ – ١٨٨(ش).
محمد قدورة (اعداد)، جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ١٩/٢– ٢٥/٤/١٩٧٩، ٩١: ٢١٠ – ٢١٦.
محمود عزمي، حرب الاستنزاف الاسرائيلية- الفلسطينية، ٩٤: ١٨٦ – ١٩١(ش).

الهيثم الأيوبي، مسيرة الكفاح المسلح خلال ١٥عاماً، ٩٨: ٣٤ – ٤٧.

د. عبدالقادر ياسين (اعداد)، ميزان القوى العسكري بين الدول العربية واسرائيل للعام ١٩٧٨-١٩٧٩، ٩٨: ١٥٢ – ١٥٧.

منير شفيق، حرب آذار ١٩٧٨ عسكرياً، ١٠٠: ٤١ – ٥٣.

العقيد الركن حسن ابو لبدة، الدفاع الجوي والطيران الاسرائيلي، ١٠٠: ١٠٥ – ١١٦.

مي علوش (اعداد)، روايات شهود عيان عن اقتحام بنت جبيل في آذار ١٩٧٨، ١٠٠: ١٢٨ – ١٣٤.

المقدم الطيار حسين عويضة، النشاط الفدائي ومقاومة الاحتلال في الداخل والتحركات العسكرية الاسرائيلية والانعزالية في الجنوب، ١٠٢: ١٧٧ – ١٨٤(ش).

المقدم الطيار حسين عويضة، عملية مسغاف عام والوضع العسكري في الجنوب، ١٠٣: ١٥٤ – ١٦٠.

المقدم الطيار حسين عويضة، النشاط الفدائي ومقاومة الاحتلال في الداخل والتحركات العسكرية الاسرائيلية والانعزالية في الجنوب، ١٠٤: ١٥٧ – ١٦٣(ش).

المقدم الطيار حسين عويضة، النشاط الفدائي ومقاومة الاحتلال في الداخل والتحركات العسكرية الاسرائيلية والانعزالية في الجنوب اللبناني، ١٠٥: ١٥١ – ١٥٤(ش).

المقدم الطيار حسين عويضة، الطيران ودوره في حرب ١٩٦٧، الضربة الاجهاضية الخاطفة، ١٠٦: ٧٥ – ١٠٢.

زياد عبدالفتاح، يا الهي... «لقد كانت حرباً»، ١٠٧: ٣ – ٦.

عبدالحميد ابو الفتوح، معركة شقيف-ارنون بسالة القوات المشتركة احبطت اهداف العدوان، ١٠٧: ١٦٢ – ١٦٩(ت).

عبدالحميد ابو الفتوح، هجوم اسرائيلي جديد فاشل، ١٠٨: ١٣٥ – ١٣٨(ت).

المقدم الطيار حسين عويضة، مقاومة الاحتلال في الداخل والتحركات العسكرية في الجنوب اللبناني، ١٠٨: ١٥١ – ١٥٨(ش).

حنه شاهين، المواجهة الاسرائيلية العربية الأولى وأثرها (١٩٤٨) على وضع الشعب الفلسطيني، ١٠٩: ٥٤ – ٩٠.

المقدم الطيار حسين عويضة، نشاطات رجال المقاومة في الأرض المحتلة والجهد العسكري الاسرائيلي/ الانعزالي في الجنوب اللبناني، ١٠٩: ١٥٤ – ١٦١(ش).

مكرم يونس، اسرائيل والنشاط الذري العراقي، ١١٠: ٦٤ – ٨٠.

المقدم الطيار حسين عويضة، نشاط رجال المقاومة داخل الأرض المحتلة والتحركات الاسرائيلية- الانعزالية في الجنوب والساحل، ١١٠: ١٥٣ – ١٦٠(ش).

العقيد الركن حسين أبو لبدة، حول مواجهة أعمال اسرائيل التعرضية، ١١١: ٣٥ – ٤٥.

المقدم الطيار حسين عويضة، عمليات الفدائيين تزداد داخل الأرض المحتلة بينما تنشط اسرائيل تحركاتها في الجنوب، ١١١: ١٠٣ – ١١١(ش).

سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة ومواجهتها

أحمد خليفة، سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة، ١: ٧٧ – ٩٤.

أ.ع.، رسالة غزة، ٢: ٢٣٨ – ٢٤١(رس) [اواخر ١٩٧٠ وأوائل ١٩٧١].

عبدالحفيظ محارب، المناطق المحتلة، ٤: ٢٠٦ – ٢١٣(ش).

عبدالحفيظ محارب، المناطق المحتلة، ٥: ٢٢٧ – ٢٣٤(ش).

أ.ت.، رسالة من الأرض المحتلة: تاملات في ذكرى وعد بلفور، ٥: ٣١٣ – ٣٢١(رس).

عبدالحفيظ محارب، المناطق المحتلة، ٦: ٢٢٧ – ٢٣٤(ش).

ك.ت.، تقرير من غزة، ٦: ٢٦٦ – ٢٦٧(ت).

ع.ع.، جدول بالشكاوى التي قدمها عرب «الضفة الغربية» المحتلة ضد تعسف الاحتلال الاسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧١، ٦: ٢٩٢ – ٢٩٨(ت).

د. شاكر مصطفى، المعلم العربي والتعليم في الأرض المحتلة، ٧: ١٣٠ – ١٣٨.

ابراهيم العابد، Jon Kimche, Can Israel Contain the Palestine Revolution?, ٧:

العرب في اسرائيل

محمد عبدالرحمن، **تحولات بارزة في مسيرة النضال وتضامن واسع مع سكان المناطق المحتلة**، ١٠٥: ١٦٠ - ١٦٨(ش).
عزالدين المناصرة، **الدروز الفلسطينيون من سياسة فرق تسد البريطانية الى سياسة حلف الدم الصهيونية**، ١٠٨: ٣٥ - ٦٥.
محمد عبدالرحمن، **وثيقة حزيران واجتماع شفاعمرو وخلفيات قرار منع انعقاد مؤتمر الناصرة**، ١١٠: ١٦٨ - ١٧٦(ش).

مجابهات فكرية وعلمية

صادق جلال العظم، د. **يهوشافاط هاركابي، تيارات في السياسة والاجتماع العرب بعد ١٩٦٧**، ١٥: ١٩١ - ١٩٤(مر).
شفيق الحوت، **الصراع... والصراع بالكلمات**، ٣٦: ١٩ - ٢٢.
د. أنيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ٤٤: ٤ - ٥.
محمود شقير، **الاضطهاد الفكري والثقافي في الأراضي المحتلة**، ٤٩: ١٩٥ - ٢٠٢(ت).
عبدالمنهم المشاط، د. **عائشة عبدالرحمن، الاسرائيليات في الغزو الفكري**، ٥٢: ١٨٠ - ١٨٣(مر).
د. الياس الزين، **دور العلم والتكنولوجيا في المعركة**، ٥٦: ٨٠ - ١٠٥.
محمود سويد، د. **ابراهيم البحراوي، الأدب الصهيوني بين حربين (١٩٦٧-١٩٧٣)**، ٧٧: ٢٢١ - ٢٢٣.

مواجهات وتسويات سياسية

بلال الحسن، **القضية الفلسطينية عربياً**، ١: ١٥٩ - ١٦٧(ش) [الموقف العربي من التسوية السياسية اواخر ١٩٧٠].
د. يوسف صايغ،
Search for Peace, Friends and International Relations Committee, and Friends Service Council, Friends House, Euton Rd., London, N.W.L. (1970),
١: ١٧٧ - ١٨٠(مر).
آني كنفاني، **Per Gahrton, Kampren of Palestine,** ١: ١٨٧ - ١٨٩.
د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٢: ١٥٦ - ١٦٧(ش) [اوائل ١٩٧١].
عبدالحفيظ محارب، **المناطق المحتلة**، ٢: ١٧٥ - ١٧٨(ش).
خيرية قاسمية،
C.H. Bodd and M.E. Sales, Israel and The arab World
Aharon Cohen, Israel and The Arab World, ٢: ١٨٥ - ١٨٧(مر).

وائل زيدان، **فرنسا: لجان المناصرة امام مشاريع الحل السلمي**، ٢: ٢١٩ - ٢٢٢(ت).
د. نديم البيطار، **التسوية السياسية والنهوض العربي**، ٣: ٤٨ - ٦٤.

د. صلاح الدين الدباغ، **الآثار القانونية المترتبة على الصلح مع اسرائيل**، ٣: ٦٥ - ٧١.
ف.م.، **الاذاعة البريطانية والصراع العربي الاسرائيلي**، ٣: ١٩٦ - ٢٠٢(رس).
د. صادق جلال العظم، **اسرائيل والتسوية السياسية**، ٤: ٧٨ - ٨٩.
خلدون ساطع الحصري،
Herbert Mason (Editor), Reflections on the Middle East Crisis, ٤: ٢٢١(مر).

صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٥: ٢٠٩ - ٢١٦(ش).
أحمد خليفة، **السياسة الاسرائيلية**، ٥: ٢١٧ - ٢٢٦(ش)، [ويضمنه قضية السفينة التليانا].

د. وليم ت. مالسون،
M. Reisman, The art of the Possible:, Depolmatic Alternatives in the Middle East. ٥: ٢٥٥ - ٢٥٧(مر).
خالد القشطيني،
John Bagot Glubb, Peace in the Holy Land, ٥: ٢٥٩ - ٢٦٠(مر).
أحمد خليفة، **السياسة الاسرائيلية**، ٦: ٢٢١ - ٢٢٦(ش) [تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٧١].
د. حاتم الحسيني، **النشاط الصهيوني في الولايات المتحدة للفترة من فبارير الى سبتمبر ١٩٧١**، ٦: ٢٦٨ - ٢٧١(ت).
خيرية قاسمية، **وثائق بريطانية حول اقتراح**

يهودي باقامة دولة يهودية في منطقة الخليج العربي أثناء الحرب العالمية الأولى، ٦: ٢٩٠ – ٢١٩(ت).

هاني احمد فارس،

A.C. Forrest, The Unholy Land,

Franck, H. Epp, Whoseland is Palestine?

٧: ١٥٤ – ١٥٥(مر).

العفيف الأخضر،

Elements: Revue trilestriellelle du comité international de la gauche au Moyen Orient, ٧: ١٧١ – ١٧٤(مر).

ناجي علوش، القضية الفلسطينية عربياً، ٧: ٢٣٩ – ٢٤٤(ش).

أحمد خليفة، السياسة الاسرائيلية، ٧: ٢٥٣ – ٢٦٠(ش).

خالد القشطيني، Vatiklotis P.J., Conflict in the Middle East, ٨: ١٠٣ – ١٠٤(مر).

صادق جلال العظم، Shlomo Avinery (ed) Israel and the Palestinians, ٨: ١١٥ – ١١٧(مر).

د. عدنان العمد، رد اولي على كتاب «الاسلام بغير دولة فلسطينية حرة» لمحمد ابو شلباية، ٨: ١٢١ – ١٣٠.

د. صلاح الدين الدباغ، دراسة قانونية لأثر اتفاقية القاهرة وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل، ٨: ١٩٠ – ١٩٤.

صادق جلال العظم، القضية الفلسطينية دولياً، ٨: ٢٣٤ – ٢٤٠(ش).

احمد خليفة، السياسة الاسرائيلية، ٨: ٢٤١ – ٢٥١(ش) [وبضمنه الأزمة مع سنفور].

عبدالحفيظ محارب، المناطق المحتلة، ٨: ٢٥٣ – ٢٥٧ [وبضمنه اتصالات الملك حسين مع الاسرائيليين].

جـ.هـ. جانسن،

Amos Kenan, Israel, A Wasted Victory,

٩: ١٥٥ – ١٥٦.

عبد الله الصفدي، الاتصالات الأردنية الاسرائيلية بعد حزيران ١٩٦٧، ٩: ٢٤٠ – ٢٤٦(ش).

أحمد خليفة، رد الفعل الاسرائيلي لمشروع الملك حسين، ٩: ٢٥٩ – ٢٦٥(ش).

د. اسعد رزوق، ناحوم غولدمان: وسيط تحت الطلب، ١٠: ٣٢ – ٤٤.

د. صادق جلال العظم، كتب اجنبية حول معركة الخامس من حزيران ١٩٦٧، ١٠: ١٦٠ – ١٨٠.

فكتور سحاب،

Lucien Cavro- Demars, Le defi Israelien, La Honte Sioniste, ١١: ١٦٥ – ١٦٧(مر).

د. صادق جلال العظم، القضية الفلسطينية دولياً، ١٢: ٢٤٩ – ٢٥٤(ش).

خليل ابو رجيلي، المطامع الاسرائيلية في الأرض اللبنانية، ١٤: ٨٣ – ٩٠.

بلال الحسن، المقاومة الفلسطينية، ١٤: ٢٣٤ – ٢٤٠(ش) [وبضمنها عملية ميونيخ].

د. صادق جلال العظم، القضية الفلسطينية عربياً، ١٤: ٢٤١ – ٢٤٩(ش).

د. فايز صايغ، ملاحظات على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، ١٥: ٥ – ١٨.

د. صادق جلال العظم، القضية الفلسطينية دولياً، ١٨: ١٩٥ – ١٩٨(ش).

د. يوسف شبل،

Don Peretz, The Palestine Arab Refugee Problem, ١٩: ١٦٨ – ١٧٠.

د. صادق جلال العظم، القضية الفلسطينية دولياً، ١٩: ١٨٨ – ١٩٣(ش).

صبحي طه، محمد ابو شلباية، الطريق الى الحرية والخلاص والسلام، ٢٠: ١٥١ – ١٥٥.

د. صادق جلال العظم، القضية الفلسطينية دولياً، ٢٠: ٢٠٩ – ٢١٤(ش).

د. صادق جلال العظم، القضية الفلسطينية دولياً، ٢١: ٢٠٥ – ٢١٢(ش).

ليلى سليم القاضي، تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي ١٩٤٨-١٩٧٢، ٢٢: ٨٤ – ١٢٣.

محمد الكبة،

Israel, the Arabs and Middle East, Edited by: Irving Mow and Carl Greshman,

٢٢: ١٨٣ – ١٨٤(مر).
د. نبيل شعث، **الثورة الفلسطينية والتسوية السياسية**، ٢٣: ٤ – ١١.
عصام الصالح، **سياسة الملك حسين الفلسطينية عبر بياناته**، ٢٣: ٥٩ – ٨٤.
داود تلحمي، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٢٣: ٢٣٠ – ٢٢٤(ش) [حول مؤتمر القمة الافريقي أيار (مايو) ١٩٧١].
الياس الخوري، **لم يتغير شيء**، ٢٣: ٢٤٥ – ٢٥٠(ت).
خليل ابو رجيلي، **الخطر الاسرائيلي على لبنان**، ٢٤: ٣٢ – ٤٤.
داوود تلحمي، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٢٤: ٢٢٩ – ٢٢٤(ش) [تموز (يوليو) ١٩٧٢].
هاني عبدالله، **اسرائيل وأزمة الشرق ايوسط**، ٢٥: ٢٣٨ – ٢٤٥(ش).
د. طالب يونس، **سياسة اميركا الخارجية والمواجهة العربية- الاسرائيلية في عهد جونسون**، ٢٦: ٥٠ – ٥٩.
د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٢٦: ١٧٩ – ١٨٢ (ش).
د. حسام الخطيب، **اسرائيل والسلام في الشرق الأوسط: محاولة لتحديد مسؤولية عالمية**، ٢٨: ١٨ – ٢٣.
محمد عزة دروزة، **ملاحظات حول مقال مشاريع التسوية السلمية للنزاع العربي- الاسرائيلي**، ٢٨: ١٠٧ – ١١٧.
عباس مراد، **القتال والتسوية ومواقع النظام الأردني**، ٢٨: ١٤٤ – ١٤٨(ت).
عصام سخنيني، **المقاومة الفلسطينية**، ٢٨: ١٧٨ – ١٨٢(ش).
صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٢٨: ١٨٣ – ١٨٨(ش).
د. كلوفيس مقصود، **المرحلة الراهنة ومهماتها**، ٢٩: ١٧ – ٢٠.
وليد نويهض،
Ibrahim Al-Abid, 127 Questions and Answers On the arab Israeli Conflict,
٢٩: ١٤٢ – ١٤٥(مر).
د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٢٩: ١٨٥ – ١٩١(ش).
داود تلحمي، **Yehoshafat Harkabi, Palestine et Israel,** ٣٠: ١٣٢ – ١٣٩(مر).
ع.ع.، **النظام الأردني ومؤتمر جنيف**، ٣٠: ١٩٩ – ٢٠١(ش).
د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٣٠: ٢٠٢ – ٢٠٦(ش) [حول مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط].
المقدم الهيثم الأيوبي، **الاتفاق على فصل القوات على الجبهة المصرية**، ٣٠: ٢١٣ – ٢١٩(ش).
د. خيرية قاسمية، **مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية**، ٣١: ١٢٧ – ١٤٩.
سعيد جواد، **الاستراتيجية الاميركية بعد تشرين وعناصر «السلام الاميركي»**، ٣١: ١٠٥ – ١٢٦.
د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٣١: ١٩٠ – ١٩٥(ش).
عماد شقور، **اسرائيليات**، ٣١: ٢٠٥ – ٢٠٨(ش).
عباس مراد، **النظام الأردني في مواجهة رياح التسوية**، ٣٢: ١٨٤ – ١٨٨(ش).
د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٣٢: ١٨٩ – ١٩٣(ش).
صبري جريس، **من دروس حرب تشرين: الاسرائيليون يعيدون النظر**، ٣٣: ٥ – ١٤.
د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٣٣: ١٩٠ – ١٩٥(ش).
د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٣٤: ٢٠٥ – ٢٠٩.
المقدم الهيثم الايوبي، **القضية الفلسطينية عسكرياً، كيسنجر بين حرب الاستنزاف ومباحثات فصل القوات**، ٣٤: ٢٢٥ – ٢٣٠(ش).
حسين ابو النمل، **الموقف الأردني تجاه التسوية السياسية**، ٣٥: ٧٦ – ٨٤.
د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٣٥: ١٩٢ – ١٩٤(ش).
هشام عبدالله، **التحولات الاستراتيجية في الشرق الأوسط**، ٣٦: ٣٩ – ٤٦.
د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٣٦: ١٨٧ – ١٩٥(ش).

عيسى عبدالحميد، **التحرك السياسي للحكم الأردني ازاء الضفة الغربية**، ٣٧: ٤٦ – ٦٩.

د. صادق جلال العظم، **القضية الفلسطينية دولياً**، ٣٧: ١٩١ – ١٩٥(ش).

ماجد نعمة، **J. Bergue, les Palestinienes et la srise israélo-arabe,** ٣٨: ١٦٤ – ١٦٨(مر).

محمد علي العويني، **التوسع الاسرائيلي- عرض وتحليل مشروعات السلام الاسرائيلي [يونيو ١٩٦٧- اوكتوبر ١٩٧٣]**، ٣٨: ١٧٢ – ١٧٣(مر).

المقدم الهيثم الأيوبي، **تصريحات الرئيس انور السادات الحربية**، ٣٨: ٢١٥ – ٢١٩(ش).

د. عدنان العمد، «**انهاء حالة الحرب، بين الدول العربية واسرائيل وآثارها على القضية الفلسطينية**، ٣٩: ٢٨ – ٤١.

صبري جريس، **زيارة كيسنجر الى المنطقة وموقف اسرائيل من مساعي التسوية**، ٣٩: ٢١٢ – ٢١٥(ش).

صبري جريس، **قمة الرباط واحتمالات الموقف الاسرائيلي**، ٤٠: ٣٢ – ٣٩.

يوسف حمدان، **قرارات مؤتمر الرباط تربك اسرائيل وتدفعها نحو مزيد من التصلب**، ٤٠: ٢٢٨ – ٢٣٢(ش).

صبري جريس، **زيارة آلون الى واشنطن تمهد للمرحلة التالية من التسوية الجزئية بين مصر واسرائيل**، ٤٣: ٢١٩ – ٢٢٤(ش).

صبري جريس، **تشاؤم في اسرائيل من نجاح محاولات التسوية الجزئية وازدياد المطالبة بعقد مؤتمر جنيف**، ٤٣: ٢٢٤ – ٢٣٠(ش).

د. كلوفيس مقصود، **التسوية التي تريدها اميركا**، ٤٤: ٦ – ١١.

د. فيصل دراج،

Clara Haltar, Les Palestiniens du Silence,

٤٤: ١٧٢ – ١٧٥(مر).

صبري جريس، **اسرائيل متمسكة بموقفها من التسوية، حكومتها مشلولة... وكيسنجر «متفائل»**، ٤٤: ٢١٧ – ٢٢٢(ش).

صبري جريس، **اسرائيل امام مرحلة ثانية من الانسحاب في سيناء**، ٤٤: ٢٢٢ – ٢٢٧(ش).

د. ابراهيم ابو لغد، **حرب اكتوبر واحتمالات تسوية الصراع العربي- الاسرائيلي**، ٤٥: ٩ – ٢٠.

عصام سخنيني، **المقاومة الفلسطينية**، ٤٥: ٢١٥ – ٢١٩(ش) [ويضمنه مباحثات عرفات – ماكغفرن في آذار (مارس) ١٩٧٥].

القضية الفلسطينية دولياً، ٤٥: ٢١٩ – ٢٢٤(ش).

القضية الفلسطينية دولياً، ٤٦: ٢٤٤ – ٢٤٨(ش).

القضية الفلسطينية دولياً، ٤٨: ٢٦٤ – ٢٦٧(ش).

يوسف حمدان، **رحلة رابين الى واشنطن محاولة لاستئناف مساعي التسوية الجزئية**، ٤٨: ٢٧٢ – ٢٧٧(ش).

يوسف حمدان، **حكومة رابين تواصل سياسة ربح الوقت**، ٤٨: ٢٧٧ – ٢٨٢(ش).

القضية الفلسطينية دولياً، ٤٩: ٢١٥ – ٢٢٠(ش).

يوسف حمدان، **تزايد احتمالات توقيع اتفاقية جديدة في سيناء**، ٤٩: ٢٢٦ – ٢٣١(ش).

د. الياس شوفاني، **الاتفاق المرحلي في سيناء دفعة اولى على حساب التسوية**، ٥٠/٥١: ٥٩ – ٦٩.

هاني مندس، **تسوية سيناء وأوهام التسوية الوطنية**، ٥٠/٥١: ٧٧ – ٩٤.

د. فيصل دراج، **الدكتور كيسينجر وسياسة المناطق المتجانسة، حول الدلالة السياسية للاتفاقية المصرية- الاسرائيلية**، ٥٠/٥١: ١٠٥ – ١١١.

عيسى الشعيبي، **قراءة في بنود الاتفاقية المصرية- الاسرائيلية**، ٥٠/٥١: ١١٥ – ١٢٢.

يوسف حمدان، **اتفاقية التسوية ومكاسب اسرائيل**، ٥٠/٥١: ١٢٣ – ١٣٠.

فارس المنصوري،

O'Ballance, Edgar, The Electronic War in the Middle East, ٥٠/٥١: ٣٢٦ – ٣٢٨(مر).

القضية الفلسطينية دولياً، ٥٠/٥١: ٤٣٨ – ٤٤٩(ش) [الموقف الأميركي من اتفاقية سيناء الثانية].

عيسى الشعيبي، **آراء من الضفة الغربية في**

الاتفاقية المصرية- الاسرائيلية، ٥٠/٥١: ٤٥٤ - ٤٥٩(ش).
القضية الفلسطينية دولياً، ٥٢: ٢٢٤ - ٢٣٠(ش).
د. عدنان العمد، اتفاقية سيناء ومستقبل النزاع العربي- الاسرائيلي، ٥٣/٥٤: ٣٦ - ٤٧.
محمد سيد أحمد، مستقبل النزاع العربي- الاسرائيلي، ٥٥: ٣١ - ٤٥.
د. سعيد حمود، التسوية السياسية: خلفيات ونتائج، ٥٥: ٤٦ - ٥١.
القضية الفلسطينية دولياً، ٥٦: ٢٠٢ - ٢٠٦(ش).
د. عودة انور ابو ردينة، اتفاقية سيناء: معاهدة اميركية - اسرائيلية، ٥٧: ١١٨ - ١٢٦.
المقدم الهيثم الأيوبي، ثمانية مكاسب اسرائيلية من الحرب الأهلية في لبنان، ٦٠: ٢٦ - ٤٢.
غازي الخليلي، المسألة الفلسطينية بين احتمالات التسوية او الحرب، ٦١: ٦ - ٢٥.
د. محمد ربيع، احتمال الحل السلمي وموقع المقاومة الفلسطينية منه، ٦٢: ٣١ - ٥٠.
حمدان بدر، المفاوضات السرية بدلاً من مؤتمر جنيف، ٦٣/٦٤: ٢٢٩ - ٢٣٧(ش).
غازي الخليلي، آفاق المرحلة: «سلام» يبتعد.. وثورة تقترب، ٦٦: ٣٠ - ٤٠.
حمدان بدر، خلاف اميركي - اسرائيلي حول التسوية، ٦٦: ٢١٦ - ٢٢٢(ش).
لطفي الخولي، الصراع العربي الاسرائيلي.. من حول اميركا، ٦٨/٦٩: ٦ - ١٤.
حمدان بدر، انزلاق في الموقف الأميركي تجاه التسوية، ٦٨/٦٩: ٣٨١ - ٣٩١(ش).
نبيل حاتم، حول مباحثات الأمير فهد والرئيس كارتر، ٦٨/٦٩: ٣٩٢ - ٣٩٤(رس).
نزيه ابو نضال، الوجه الآخر للتسوية، ٧٠: ٥٢ - ٥٧.
عبدالعال الباقوري، الدكتور محمد ربيع: مؤتمر جنيف واحتمالات السلام، ٧٠: ٢٠٢ - ٢٠٧(مر).
توفيق فياض، الموقف من العرب، ٧٠: ٢٢٢ - ٢٢٥.
محمود درويش، طريق الرمل، ٧٢: ٤ - ٥.
غازي الخليلي، قراءة في الوضع السياسي الراهن، ٧٢: ٢٩ - ٤٤.
بلال الحسن، المقاومة الفلسطينية، ٧٢: ١٨٣ - ١٨٩(ش).
محمود سويد، استراتيجية التسوية، ٧٣: ٢٩ - ٤٥.
نبيل حاتم، البيان السوفياتي - الاميركي المشترك وورقة العمل الاميركية- الاسرائيلية، ٧٣: ١٧٣ - ١٧٧(رس) [من واشنطن].
مكرم يونس، موقف اسرائيل من التمثيل الفلسطيني في جنيف، ٧٣: ٢١٩ - ٢٢٤(ش).
معن بشور، في مواجهة التسوية... أوهام ومهمات، ٧٤/٧٥: ٢٠ - ٢٧ [حول مؤتمر قمة دول جبهة الصمود والتصدي].
ماجد ابو شرار، الصراع العربي- الصهيوني في مرحلته الراهنة، ٧٧: ٦٦ - ٧٩.
محمد المجذوب، تساؤلات قانونية يطرحها القرار ٤٢٥، ٧٨: ١٤ - ٢٣.
حنه شاهين، الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان الدوافع والأهداف، ٧٨: ٤١ - ٥٨.
هاني مندس، محمود سويد، الصراع على ارض التسوية الاسرائيلية: ١٩٧٣، ٨٠: ١٣٧ - ١٤٢(مر).
فيصل دراج، طاهر عبدالحكيم، كارتر والتسوية في الشرق الأوسط، ٨١/٨٢: ٢٦٨ - ٢٧٢(مر).
سمير كرم، النتائج السياسية لحرب اكتوبر ١٩٧٣، نتائج ٦٧.. بعد ٧٣، ٨٣: ١١٠ - ١٢٥.
امير حيدر، صادق العظم، زيارة السادات وبؤس السلام العادل، ٨٦: ١٦٢ - ١٦٧ - ١٦٧(مر).
د. خيرية قاسمية، قراءة تاريخية لاتفاقية فيصل- وايزمان، ٩٤: ٥٩ - ٩٠.
هاني مندس، يهوشافاط هركابي، الاستراتيجيات العربية وردود الفعل الاسرائيلية، ٩٥: ١٠٥ - ١١٥(مر).
هشام الدجاني، الاستراتيجية الصهيونية تجاه شرق الأردن، ١٠١: ٩٥ - ١٠٣.
صبري جريس، بين «الحكم الذاتي» و«التسوية

الاقليمية»، ١٠٣: ٣ - ٩.
ابراهيم غنايم، **المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الاردن**، ١٠٦: ٣٣ - ٥٧.
محمود عباس، **القدس موحدة.. «عاصمة لاسرائيل»**، ١٠٧: ٧ - ١٠.
د. محمد الحلاج، **اسرائيل ومسالة التمثيل الفلسطيني**، ١٠٨: ٣ - ١٨.
صبري جريس، **حزب العمل الاسرائيلي يعد لتسوية جديدة**، ١١٠: ٨١ - ٩٤.

هـــجرة

ابراهيم صرفاتي، **اليهود المغاربة واسرائيل**، ٣: ٢٠٩ - ٢١٨(رس).
عبدالحفيظ محارب، **الهجرة الى اسرائيل: مشاكلها وكيفية التصدي لها**، ١٠ ٤١ - ٥٠.
مصطفى كركوتي، **تيسير النابلسي، حركة الهجرة اليهودية بعد عدوان ١٩٦٧**، ١٥: ١٩٩ - ٢٠٢(مر).
فوزي تيم، **مراجعة لمراجعة كتاب تيسير النابلسي، الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة بعد عدوان حزيران ١٩٦٧**، ١٨: ١٦٧ - ١٦٩(مر).
نعيم خضر، **عندما لا تفي «ارض الميعاد» بوعودها او قضية اليهود السوفيات الفارين من اسرائيل**، ٤٠: ١٥٧ - ١٦٦(رس).
عبدالحفيظ محارب، **عدد النازحين عن اسرائيل يصل رقماً قياسياً خلال السنة الماضية**، ٤٣: ٢٣٩ - ٢٤٢(ش) [سنة ١٩٧٤].
حمدان بدر، **تدهور لا مثيل له في الهجرة الى اسرائيل وحملة عنيفة ضد مبعوثي الهجرة**، ٤٦: ٢٨٠ - ٢٨٥(ش).
محمد احمد رمضان، **هل بدأت تتحقق نبوءة توينبي في عودة الاسرائيليين الى المهجر**، ٤٩: ١٧٠ - ١٧٦(ن).
د. اسعد عبدالرحمن، **عودة العرب اليهود: المسالة والحل**، ٥٩: ٩٩ - ١٠٩.
توفيق فياض، **النازحون**، ٦٨/٦٩: ٣٠٧ - ٣١٨(ت) [اليهود النازحون من اسرائيل].
حسين ابو النمل، **الاحصائيات الاسرائيلية: بيانات محذوفة، وحقائق سياسية**، ٧١: ١٤٦ - ١٦٢ [حول الهجرة اليهودية].
نزيه قورة، **شبح الصهيونية الديمغرافي**، ٩٥: ١١ - ٢٠.
محمد قرش، **الهجرة والسكان ودورهم في عملية النمو**، ١٠١: ١٠٥ - ١٢٤.

(٥) شؤون دولية وعالمية

صنفت محتويات هذا الموضوع وفق العناوين الفرعية التالية:

أحزاب وحركات تحرر. اعلام. دول متفرقة. سياسات ومواجهات دولية. منظمات وكتل دولية. منظمات وهيئات عالمية. مؤتمرات.

أحزاب وحركات تحرر

جورج جبور، **رسالة من المجر: اجتماع مجلس السلم العالمي في بودابست**، ٤: ٢٤٦ - ٢٤٨(رس).
ناجي علوش، **حول المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الايطالي**، ٩: ٢٣١ - ٢٣٢(رس).
داود تلحمي، **اميكار كابرال: سقط على اسوار النصر**، ١٩: ١٦١ - ١٦٣.
منير شفيق، **كمبوديا وفيتنام: انتصاران عظيمان**، ٤٦: ٣٢ - ٤٠.
د. سامي منصور، **انتصار فيتنام وتحرير الارض العربية**، ٤٧: ٢٨ - ٣٣.
فيصل دراج، **جاك دوكلاو: مناضل نموذجي**، ٤٧: ٢٢٢ - ٢٢٣ [من الحزب الشيوعي الفرنسي].
وليد نويهض، **ياسين الحافظ، التجربة التاريخية الفيتنامية- تقييم مقارن مع التجربة التاريخية العربية**، ٨٠: ١٢٢ - ١٣٧.

سلمى حداد، السياسة الاميركية الدولية تبحث عن استراتيجية جديدة، ٥٠/٥١: ٩٥ - ١٠٤.

د. فيصل دراج، الدكتور كيسنجر وسياسة المناطق المتجانسة، حول الدلالة السياسية للاتفاقية المصرية- الاسرائيلية، ٥٠/٥١: ١٠٥ - ١١١.

سلمى حداد، الاستقطاب الدولي والصراع العربي- الاسرائيلي، ٥٥: ٧٨ - ٨٤.

د. نصير عاروري، اتفاقية سيناء كشكل من اشكال سياسة الاحتواء الاميركية، ٥٦: ٣١ - ٣٦.

سلمى حداد، سقوط موينهان وعقم السياسة الأميركية، ٥٧: ١٢٧ - ١٣٢.

ميشيل كامل، سياسة «الخطوة خطوة» في الشرق الأوسط (دراسة اميركية لادوار شيهان)، ٥٩: ٦٠ - ٧٣.

د. اسعد رزوق، وليم كوانت، عقد من القرارات: السياسة الاميركية تجاه النزاع العربي- الاسرائيلي من ١٩٦٧ الى ١٩٧٦، ٦٢/٦٣: ٢٦٠ - ٢٦٨(مر).

المقدم الهيثم الايوبي، ميزان القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ٦٥: ٨٩ - ١٠٢.

سمير كرم، افريقيا ٧٧.. الحتميات.. والاحتمالات،٦٦: ٨٠ - ٩٥.

سمر كرم، افريقيا ٧٧، معادلات الصراع.. ومفارقاته، ٦٨/٦٩: ٢٦٣ - ٢٩٠.

سمير كرم، الثابت والمتغير في مبادىء السياسة الاميركية، ٧٠: ٢٢ - ٥١.

سمير كرم، الثابت والمتغير في مبادىء السياسة السوفياتية، ٧٢: ٤٥ - ٦٦.

سمير كرم، ايران: يابان الشرق الأوسط- ونظرية المجال الحيوي، ٧٦: ٥٢ - ٧٢.

سمير كرم، ايران: يابان الشرق الأوسط «٢» الخليج العربي الهدف، القومية العربية العدو، ٧٧: ١٠١ - ١١٩.

سمير كرم، «السيناريو الكوري» لتطويق الثورة الفلسطينية، ٧٨: ٢٤ - ٤٠.

نزيه جابر، Z. Brezeinski: Illusions dans leguilibre des puissances, ٧٩: ١٩٢ - ١٩٧(مر).

سمير كرم، قضايا دولية، ٨٠: ١٧٥ - ١٨٢(ش).

ربيع الاسير، القوات المسلحة الاميركية في اواخر السبعينات، دور «جديد» ومعضلات مستعصية، ٨١/٨٢: ١٧٤ - ١٨٥.

ربيع الاسير، Joseph Churba, The Politics of Defeat, Americas Decline in hte Middle East, ٨١/٨٢: ٢٦٣ - ٢٦٧(مر).

سمير كرم، قضايا دولية، ٨١/٨٢: ٣٠٢ - ٣٠٨(ش).

د. فايز صايغ، السياسة الاميركية في عهد الرئيس كارتر تجاه الصراع العربي- الاسرائيلي، ٨٦: ٤٣ - ٥٩.

سمير كرم، قضايا دولية، ٨٦: ١٨٨ - ١٩٩(ش).

سمير كرم، ثورة ايران والصراع العربي- الاسرائيلي، ٨٧/٨٨: ٢٧٩ - ٢٨٧(ش).

نصير عاروري، مقدمات كامب ديفيد، التناقض الظاهري لدبلوماسية كارتر، ٨٩: ٧ - ٢٣.

الهيثم الأيوبي، الابعاد الاستراتيجية للزلزال الايراني، ٨٩: ٢٤ - ٤٠.

محمود عزمي، النتائج الاستراتيجية للثورة الايرانية، ٨٩: ١٧٣ - ١٨٠(ت).

محمود درويش، اميركا هناك اميركا هنا، ٩٢/٩٣: ٤ - ٥.

سميح فرسون، ازمة الرأسمالية الاميركية وسياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه الشرق الأوسط، ٩٢/٩٣: ٣١ - ٥٧.

ماري ايلين لاندستين، من المستنقع رجوعاً الى الامبراطورية، استراتيجية المقايضة اثناء «عصر المفاوضات»، ٩٢/٩٣: ٥٨ - ٨٨.

عباس نصراوي، الطاقة والسياسة الخارجية الاميركية، ٩٢/٩٣: ٨٩ - ١٠٠.

عاطف عبدالله قبرصي، الاقتصاد السياسي لسياسة الطاقة للولايات المتحدة، ٩٢/٩٣: ١٠١ - ١١١.

نصير عاروري، الانفراج والشرق الأوسط، ٩٢/٩٣: ١١٢ - ١٢٦.

حسني حداد، الصهيونية المسيحية في اميركا، العامل الديني في سياسة اميركا الشرق اوسطية، ٩٢/٩٣: ١٦٨ - ١٩٠.

سمير كرم، قضايا دولية، ٩٢/٩٣:

٢٨٥ – ٢٩٣(ش).

سمير كرم، **سالت بين الوفاق والصراعات الدولية**، ٩٤: ٨ – ٢٦.

سمير كرم، **قمة فيينا والدور الأوروبي**، ٩٤: ١٨٠ – ١٨٦(ش).

سمير كرم، **فلسطين، اسبانيا، اوروبا**، ٩٥: ١٣٨ – ١٤٧(ش).

د. اقبال احمد، **الاستراتيجية السياسية والعسكرية للولايات المتحدة**، ٩٦: ٩٣ – ١٠٥(مق).

أحمد شاهين، **المجابهة الاميركية- الايرانية**، ٩٧: ١٥٣ – ١٥٦(ت).

أحمد شاهين، **احداث افغانستان وانحسار الغرب عن آسيا**، ٩٩: ١٤٤ – ١٤٧(ت).

سمير كرم، **افغانستان وأزمة الشرق الأوسط**، ٩٩: ١٧٩ – ١٨٧(ش).

محمود عزمي، **قضايا عسكرية**، ٩٩: ١٨٨ – ١٩١(ش).

سمير كرم، **عودة عسكرية اميركية الى الشرق الأوسط**، ١٠٠: ١٧٠ – ١٧٦(ش).

نهى تادرس، **السياسة الخارجية الاميركية بين التدخل العسكري والهيمنة الاقتصادية**، ١٠٢: ٣١ – ٦٦.

سمير كرم، **كامب ديفيد.. المأزق الأميركي**، ١٠٢: ١٧٢ – ١٧٧(ش).

نهى تادرس، **مبدأ كارتر او سياسة التدخل العسكري الاميركي في الخليج**، ١٠٤: ٥٥ – ٧٠.

نهى تادرس، **ندوة اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين الدولية حول الخطر العسكري الاميركي في الشرق الأوسط**، ١٠٥: ١٢٨ – ١٤٣(ت).

سمير كرم، **مغزى الخيار الأميركي في الشرق الأوسط**، ١٠٥: ١٧٨ – ١٨٣(ش).

نهى تادرس، **التواجد العسكري الاميركي في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، ١٠٦: ٥٨ – ٧٤.

سمير كرم، **بروفات اوروبية لانتخابات اميركية**، ١٠٨: ١٧٧ – ١٨٢.

نهى تادرس، **حرب الخليج والوجه الآخر لـ «مبدأ كارتر»**، ١٠٩: ٣٤ – ٥٣.

سمير كرم، **سياسة ادارة ريغان بين «محدداتها» و«مقاوماتها»**، ١٠٩: ١٧٢ – ١٧٧(ش).

سمير كرم، **سياسة واشنطن في الشرق الأوسط بين «الجنرال» و«الدكتور»**، ١١١: ١١٢ – ١١٧.

منظمات وكتل دولية

د. كلوفيس مقصود، **سياسة اللاانحياز: تقييم جديد ومهمات جديدة**، ٢٥: ٨ – ١٦.

عادل حسن غنيم، **المؤتمر الاسلامي العام (١٩٣١)**، ٢٥: ١١٩ – ١٣٥.

ملف عن دول عدم الانحياز والقضية الفلسطينية، ٢٥: ٢٥٩ – ٢٦٩(ت).

عصام سخنيني، **المقاومة الفلسطينية**، ٣١: ١٨٢ – ١٨٦(ش) [حول مؤتمر القمة الاسلامي في لاهور ١٩٧٤].

د. فيصل دراج، **سقوط سياسة الابتزاز او البحث عن تعايش سلمي كامل**، ٤٣: ٢٦ – ٣٢.

وليد نويهض، سلمى حداد، **المساعدات الاميركية العسكرية لايران**، ٤٧: ٢١٣ – ٢١٤(مر).

نبيل الرملاوي، **فلسطين في القمة الافريقية**، ٤٩: ٨ – ١٦.

خالد جابر، **التوازنات المسلحة، ملاحظات حول الحرب الأهلية في لبنان**، ٥٧: ٧٦ – ٨٦.

سمير كرم، **«الدولية الاشتراكية» اطار التراجعات النظرية والسياسية**، ٨٦: ٧٨ – ٩٣.

جلنار النمس، **منظمة الوحدة الافريقية والنزاع العربي الاسرائيلي**، ١٠٣: ٩٤ – ١١٣.

منظمات وهيئات عالمية

خالد محي الدين، **رد على مقال «مؤتمر بولونيا للسلام والعدل في الشرق الأوسط»**، ١٤: ٢٢١ – ٢٢٧(رس).

مؤتمرات

نعيم خضر، **المؤتمر الدولي حول ناميبيا**، ١١: ٢١٦ – ٢١٨(ت) [في بروكسل في ايار ١٩٧٢].

يونس الكتري، **اللقاء العالمي للشباب العامل: موسكو (١٠-١٥/١١/١٩٧٢)**، ١٨:

١٧٠ – ١٧٤(رس).

ب.ق ، **المؤتمر الصحي السادس في صوفيا**، ١٨: ١٧٧(رس) [تشرين الأول (اوكتوبر) ١٩٧٢].

داود تلحمي، **الأممية الاشتراكية او اشتراكية الاثرياء**، ١٩: ٨١ – ٩٠.

عصام سخنيني، **المؤتمر العالمي لقوى السلام**، ٢٨: ١٧٤ – ١٧٧(ت).

شوقي ارملي، **لجنة حقوق الانسان في دورتها الثالثة والثلاثين، جنيف ٧شباط -١١آذار ١٩٧٧**، ٦٦: ٢٠٠ – ٢٠٢(ت).

ليلى شهيد، **حقوق الانسان وحقوق الشعوب**، ٦٨/٦٩: ٣٩٤ – ٤٠٠(رس).

جابر سليمان، **المؤتمر العالمي الثاني للتضامن مع فلاحي وشعب فلسطين...**، ١٠٢: ١٢٣ – ١٢٧.

(٦) قضايا فكرية ونظرية عامة

د. اميل نخلة، **التركيب البنيوي للعنف: خواطر نظرية في المقاومة الفلسطينية**، ٣: ٢٠ – ٣٤.

د. هشام شرابي، **تحرير فلسطين والتحرر العالمي**، ٣: ١١٣ – ١١٧.

ج.هـ. جانسن،

J. Bowyer Bell, The Myth of the Guerrilla: Revolutionary Theory and Practice,

١١: ١٦٣ – ١٦٤(مر).

د. خليل أحمد خليل،

Maxime Rodinson, Marxisme et Monde Musulman, ٢٤: ١٦٦ – ١٧٥(مر).

اسحق الخطيب، **بين الوفاق والانفراج**، ٣٤: ١٠٨ – ١٢٢.

غازي الخليلي، **مقدمات نظرية حول مسالة تحرر المرأة**، ٦٣/٦٤: ١١١ – ١٢٨.

سمير كرم، **معادلة التوازن الاستراتيجي بين سحر التكنولوجيا والعقيدة العسكرية**، ٨٠: ٢٥ – ٤٤.

فيصل دراج والكسندر فلورس، **القومية في آسيا وافريقيا**، ٨١/٨٢: ١٥١ – ١٦٣.

الياس خوري، **الديمقراطية والاستبداد الحديث**، ٨١/٨٢: ١٦٤ – ١٧٣.

د. ادوار سعيد، **صورة من الجغرافية التخيلية، الشرقي كما صوره المستشرقون**، ٨١/٨٢: ٣١٧ – ٣٢٤.

جان دايه، **أديب اسحق «الكتابات السياسية والاجتماعية»**، ٨٤: ١٦٤ – ١٦٩(مر).

محمد الشاعر، **نظرية الاحتمالات ودورها في اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية**، ٨٥: ٦٠ – ٧٨.

اديب ديمتري، **هزيمة العقل وجذور الصهيونية**، ٨٦: ٦٠ – ٧٧.

هادي العلوي، **نسخ الشريعة في التراث الشيعي**، ٨٩: ٦٩ – ٨٦.

صالح بشير، **آية الله الخميني، الحكومة الاسلامية**، ٨٩: ١٨١ – ١٨٤(مر).

عباس هرملاني، **البروفيسور توماس سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف**، ٨٩: ١٨٤ – ١٩٢.

منير العكش، **مقدمة لمنطق العنصرية**، ٩٠: ٧١ – ٨٦.

د. اسعد رزوق، **عبرة وذكرى في الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق ودراسة خالد زيادة**، ٩٤: ١٥٥ – ١٦٢(مر).

محمد الشاعر، **دور العقول الالكترونية وولسبرنتيك في اتخاذ القرار العسكري**، ٩٨: ١٢٣ – ١٣٦.

العقيد الركن حسن ابو لبدة، **الحرب الثورية ودورها في قلب التوازن لمصلحة قوى الثورة**، ١٠٤: ١٠١ – ١١٩.

(٧) ثقافة واعلام

صنفت محتويات هذا الموضوع وفق العناوين الفرعية التالية:
احداث. آراء وتأملات. اعلام. انتاج ثقافي. تربية وتعليم. حوارات. دراسات. شخصيات ومؤسسات. ندوات ومؤتمرات. مراجعات.

أحـــداث

د. حاتم الحسيني، **توفيق صايغ**، ١: ٢٢٤.
د. انيس صايغ، **عيسى ابو الطبول**، ١: ٢٢٥.
جورج جشمة، **دار فلسطين في واشنطن**، ٢: ٢١٦(ت).

آراء وتأملات

أدونيس، **طمانينة القلق، غبطة المرارة**، ٤١/٤٢: ٣٠ – ٣٥.
منى السعودي، **الفن هو ايضاً طريق للتحرر**، ٤١/٤٢: ٣٨٦ – ٣٨٨.
وليد شميط، **السينما وقضية فلسطين**، ٤١/٤٢: ٣٨٩ – ٣٩٤.
عقيل هاشم، **اغنية تثير ضمير شعب**، ٤٣: ١٩٩ – ٢٠٠(رس) [في هولندا].
محمود درويش، **تردد الماء وحماس الحجر**، ٤٨: ٣ – ٧.
علي الخليلي، **من نابلس الى بيروت دمي علامة والطريق طويل**، ٥٧: ٦٠ – ٦٤.
محمود درويش، **دم لا يغيب**، ٦٠: ٤ – ٥.
رئيف كرم، **مدنية الرواج ومخاض الحرب الأهلية**، ٦٠: ١٤٥ – ١٥٤.
الياس خوري، **الاستشراق الاسباني**، ٧١: ١٨٩ – ١٩٢(رس).
يحيى رباح، **يوميات العرقوب**، ٧٢: ١٤ – ٢٨.
مكانة الأدب ووظيفته، ٧٣: ٢٢٥ – ٢٢٩.
محمود درويش، **الارهاب الاسود**، ٨٠: ٤ – ٦.
الياس خوري، **برتقال من كاليفورنيا**، ٨٥: ٢٠٨ – ٢١٤.
سامية حلبي، **الفن ونيويورك**، ٩١: ١٨٩ – ١٩٣.
اميرة الزين، **بدو الجحيم**، ٩١: ١٩٤ – ١٩٦.

أعـــلام

عبدالقادر ياسين، **تجربة في الصحافة السرية**، ٢٢: ٧٤ – ٨١.
باميلا فيرغوسون، **مؤامرة الصمت.. مشكلة نشر الحقيقة حول فلسطين**، ٣٦: ١٧٠ – ١٧٨(شه).
غازي الخليلي، **صحافة المقاومة في عشر سنوات، ١٩٦٥-١٩٧٥**، ٤١/٤٢: ٤٨٤ – ٥١٤.
عبدالقادر ياسين، **ملاحظات على مقالة غازي الخليلي**، ٤٤: ١٩٤(رد) [عن صحافة المقاومة في عشر سنوات].
غازي الخليلي، **تعقيب على الملاحظات الواردة حول مقال صحافة المقاومة في عشر سنوات**، ٤٥: ١٨٦.
د. فيصل دراج، **ملاحظات حول الصحافة العربية في الخامس من حزيران**، ٤٦: ٧٢ – ٨١.
جان دايه، **النفائس العصرية**، ٨٧/٨٨: ١٦٨ – ١٨٠.

انتاج ثقافي

د. سلمى الخضرا الجيوسي، **العالم الميت**، ١: ١٠٧ – ١١١ [شعر].
غسان كنفاني، **برقوق نيسان**، ١٣: ١٨١ – ١٩١.
محمود درويش، **حوار مع مدينة**، ١٥: ٥٨ – ٦٦ [شعر].
محمود درويش، **الخروج من ساحل المتوسط**، ١٦: ٢٨ – ٣٣ [شعر].
غسان كنفاني، **قصتان: (١) الأعمى والأطرش (٢) العاشق**، ١٦: ٨٨ – ١٢٧.
محمود درويش، **النزول عن الكرمل**، ١٧: ٧٢ – ٧٧ [شعر].
غسان كنفاني، **القبعة والنبي**، ٢٠: ٤٥ – ٧٦ [قصة].
خالد أبو خالد، **الوقوف على الحد الفاصل**، ٢٠: ١٣٦ – ١٤٢ [شعر].

تربية وتعليم

عجلة التنمية، ١٠٩: ١١٧ – ١٣٧.

د. عبداللطيف البرغوتي، دور التربية في دفع عجلة التنمية ٢- الخطيط من أجل تنمية الشعب الفلسطيني، ١١٠: ٤١ – ٥٠.

حــوارات

حديث مع الشاعر الفلسطيني فوزي الاسمر، ١٣: ٢٢٢ – ٢٢٥(مق).

جان جونيه، أحاديث عن الثورة الفلسطينية، ١٦: ٥ – ٢٧.

يـوسـف ادريس، الكتـابـة اللـهـب، ٧١: ٨٣ – ٩٠(مق).

سعيد مراد، حوار الطرشان حول فيلم ماريو، ٧٦: ٢٢٩ – ٢٣٢(رس).

حوار مع جبـرا ابراهيم جبـرا، اذا لم اكن فلسطينيـاً فـأنـا لسـت شيئـاً، ٧٧: ١٧٦ – ١٩٢(مق).

سهيل عامر، حديث مع العـالمـة السوفيـاتية جالينا نيكيتنا، ٨٤: ١٧٠ – ١٧٤.

سعيد مراد، لقاء مع مؤلف رواية ارض الميعاد، ٨٥: ٢٠٠ – ٢٠٧(مق).

دراســات

اوليفييـه كاربيـه، الـرد الفلسطيني للتحـدي الاسـرائيـلي: «الاسطـورة» و«الاوتـوبيـا» و«الايديلوجيا» الفلسطينية، ٦: ٣١ – ٤٤.

هاني حوراني، الفلسطيني الصغير: دراسة في رسوم اطفال النـازحين الفلسطينيـين، ٦: ١٥٦ – ١٨٠.

نبيل بدران، الحلقة الدراسية حول العنـاصر المشتركة في المؤتمرات الشعبية (الفلوكلور) في الوطن العربي، ٦: ٢٧٥ – ٢٧٧(ت).

فوزي كريم، فدوى طوقان: ثلاث خطوات الى النبوغ، ٨: ٦٨ – ٧٩.

رشاد الشامي، الادب الاسرائيلي لجيـل حرب ١٩٤٨ بين الالتزام الصهيوني والبحث عن الذات، ٩: ١١٥ – ١٢٧.

نمـر سـرحـان، فنلنـدا: هيلمـا جـرانكفيست والفـولكلـور الفلسطينـي، ٩: ١٧٩ – ١٨٦(ت).

غسان كنفاني، الـدانمرك: دراسـة في تجربـة اعلامية، ٩: ١٨٧ – ١٩٦(ت).

فوزي كريم، حـزيران والشعـر والثورة، ١٠: ٧٨ – ٨٩.

رشاد الشامي، نمـاذج من الأدب الاسرائيـلي المعاصر، ١٠: ٩٠ – ١٠٧.

فاضل عباس هادي، قضية فلسطين والرواية العربية المعاصرة، ١١: ٧٣ – ٧٨.

ابراهيم ابو ناب، الفيلم الفلسطيني بين الوجود واللاوجود، ١١: ١٩٦ – ١٩٨(ت).

هادي ابو اسوان، صحافة المقاتلين الجدارية، ١١: ١٩٩ – ٢٠٢.

اسمـاعيـل شمــوط، الفن التشكيـلي العــربي المـعـاصر والفــن الفلسطينــي، ١١: ٢٠٣ – ٢٠٦(ت).

محمود درويش، عرس الدم الفلسطيني، ١٢: ٦ – ٧ [حول استشهاد غسان كنفاني].

د. عبدالوهاب المسيري ورشاد الشامي، الفكـر الصهيوني في شعر بياليك، ١٢: ٨٣ – ٩٣.

صـالح جـ. الطعمـة، المسالـة الفلسطينية في الأدب العربي الحديث، ١٢: ١٠٥ – ١٢٦.

د. احسان عباس، الجسور والعلاقات في قصص غسان [كنفاني] دراسة في فكره القصصي، ١٣: ١٤١ – ١٤٩.

أحمد خليفة، عالم القضية الفلسطينية في ادب غسان كنفاني، ١٣: ١٥٦ – ١٦٦.

اليـاس خوري، البطـل الفلسطيني في قصص غسان كنفاني، ١٣: ١٦٧ – ١٨٠.

ف. المنصور، غسان كنفاني في كتبه الأحد عشر، ١٣: ٢٠٥ – ٢٢١.

خـالـد القشطيني، فيلم «إضـابـرة القـدس» الصهيوني، ١٣: ٢٣٧ – ٢٣٨(رس).

د. نادرة جميل السراج، سميرة عزام في ذكراها الخـامسة دراسـة في فنها القصصي، ١٤: ٦٩ – ٨٢.

رشـاد الشـامي، الأدب الصهيـوني المعـاصر وتكـريس التـوسـع الصـهيـوني، ١٥: ١٧٨ – ١٩٠.

نمـر سـرحـان، دراسـات تـوفيق كنعـان في الفولكلور الفلسطيني، ١٦: ١٢٨ – ١٣٦.

نمـر سرحـان، خمسـون سنـة من المقـاومـة (١٩١٧-١٩٦٧) في الفولكلور الفلسطيني، ١٨: ١٢٥ – ١٤٩.

الياس خوري، جدل الشعر والواقع: قراءة في

الشعر الفلسطيني المعاصر، ١٩: ١٤٣ – ١٦٠.

حسين محمد العاملي، الاسبرانتو والاعلام العربي، ٢٠: ١٦٧ – ١٧٠(ت).

نمر سرحان، الأغنية الشعبية الفلسطينية من الحزن الى الشوق الى القتال، ٢١: ١٥٩ – ١٦٩.

د. عبد الوهاب م. المسيري، شاؤول نشرنخوفسكي: بين التمرد والاستسلام، ٢٣: ٨٥ – ٩٥.

أدونيس، خواطر حول مشكلات التعبير والاتصال الشعريين في المجتمع العربي، ٢٥: ٧١ – ٨٢.

ريتا عوض، خروج محمود درويش: هل قتل الشاعر ام بعثه، ٢٥: ٨٣ – ١٠١.

مصطفى درويش، الصهيونية في السينما، ٢٦: ١٢٢ – ١٣١.

د. رشاد الشامي، مرحلة الانتقال في الأدب الاسرائيلي المعاصر (١) «ايام تسكيلاج» لسملانسكي يزهار وأدب التخبطات والشكوك، ٣٣: ١٠٢ – ١١٦.

د. رشاد الشامي، مرحلة الانتقال في الأدب الاسرائيلي المعاصر (٢) ظواهر مختلفة، ٣٤: ٦٦ – ٨٧.

ريتا عوض، بيت الجنون: مسرحية فلسطينية رائدة، ٣٤: ٨٠ – ٨٨.

ممدوح السكاف، رحلة في عالم فدوى طوقان: شاعرة عربية على درب الواقعية الجديدة، ٣٦: ٨٨ – ٩٥.

نمر سرحان، ببلوغرافيا الفولكور العربي الفلسطيني، ٣٦: ١٤٨ – ١٥٧.

قاسم حول، حول مهرجان لايبزغ السنوي للأفلام الوثائقية والقصيرة، ٣٦: ١٦٤ – ١٦٩(ت).

صالح ابو اصبع، رمزية الدلالة في رواية القضية الفلسطينية، ٤٠: ١٠١ – ١٠٩.

احسان عباس، نحن والشهيد «شروح قديمة على أشعار حديثة» ٤١/٤٢: ٢٧ – ٢٩.

الياس خوري، عالم الدلالات في الشعر الفلسطيني، ٤١/٤٢: ٣٦٢ – ٣٨٥.

زاهي نجيب خوري، ملصقات الثورة الفلسطينية، ٤١/٤٢: ٣٩٥ – ٣٩٨.

نمر سرحان، المقاومة في الفولكلور الفلسطيني، (١٩٦٧-١٩٧٤)، ٤٣: ١١٤ – ١٣٦.

فايز غالي، الانعكاس المباشر وغير المباشر لفلسطين روائياً في السينما العربية، ٤٥: ٩٧ – ١١٣.

يونس الخاروف، Walid Khaldi and Jill Khadduri, Palestine and the Arab-Israeli Conflict: An Annotated Bibliography. ٤٥: ١٧٥ – ١٨٣(مر).

الياس خوري، قوة الكلمات، ٤٦: ٨٣ – ٩٢.

زهدي، عندما اخطأ الكايركاتير المصري، ٤٦: ٩٤ – ١٠٧.

افنان القاسم، غسان كنفاني طريق الكاتب والمناضل الثوري، ٤٧: ٦٩ – ٩٦.

محمود شقير، تجربة المسرح الفلسطيني في الأرض المحتلة، ٤٧: ٢٣٦ – ٢٤٢(ت).

خليل السواحري، الأرض في الحكاية الشعبية الفلسطينية، ٤٩: ١٠٨ – ١١٩.

د. فيصل دراج، الشعب- البطل في التاريخ، بين «أم سعد» غسان كنفاني و«عجوز» افنان القاسم، ٤٩: ١٢٠ – ١٢٨.

هاني الزعبي، هاني الراهب، الشخصية الصهيونية في الرواية الانجليزية، ٥٠/٥١: ٣٢٩ – ٣٣٨(مر).

ريتا عوض، خليل حاوي يكتب ملحمة الانسان والحضارة، ٥٢: ٦٠ – ٨٤.

د. فيصل دراج، توفيق زياد شاعر الواقعية المقاتلة، ٥٣/٥٤: ٩٦ – ١٠٨.

أ.س.، Weltder Kunst - Ismail Schammut, ٥٧: ١٤٠ – ١٤١(مر).

سمير فريد، مدخل الى السينما الصهيونية، السينما الصهيونية قبل انشاء اسرائيل، ٥٧: ١٤٢ – ١٥٠.

د. فيصل دراج، من الانتظار الى اليقظة في ادب اميل حبيبي، ٥٨: ١٠٨ – ١١٨.

الياس خوري، الثقافة والبوليس، ٦٠: ١٠٩ – ١١٧.

الياس خوري، الكنيسة، ٦٢: ١٣٩ – ١٥٧ [قصة].

سميح سمارة، الصمت – الشعر، الثورة وضرورة انحلال الدائرة في «الأرض»، ٦٢:

١٥٨ – ١٦٩.

الياس خوري، **الموت الجانبي (قراءة راشد حسين في مجموعاته الثلاث)**، ٦٥: ١١٧ – ١٢٦.

د. فيصل دراج، **الأدب والسياسة: علاقة تلاقي ام علاقة اغتصاب**، ٦٦: ١٣٤ – ١٤٤.

ع.خ.، **ملامح من حركة الشعر الفلسطيني بعد عشر سنوات من الاحتلال**، ٧١: ١٨١ – ١٨٨(رس).

فيصل دراج، **بعض الأسئلة حول وضع الواقعية الاشتراكية**، ٧٣: ٢٣٠ – ٢٤٥.

علي حسين خلف، **د. رضوان عاشور: الطريق الى الخيمة الأخرى**، ٧٣: ٢٤٦ – ٢٥٥.

سعيد هلال، **السينما وفلسطين**، ٧٣: ٢٥٥ – ٢٦٢(مر).

ادوار سعيد، **العربي في الثقافة الاميركية**، ٧٤/٧٥: ٦٤ – ٧٩.

عبدالرزاق العيد، **حنا مينه، رحلة الكشف والاكتشاف**، ٧٦: ١٩٢ – ٢٠٥.

نجلا جريصاتي، **حول أدب الأطفال**، ٧٧: ١٩٣ – ٢١٣.

عبدالحفيظ محارب، **الانتفاضة**، ٧٨: ١٦٦ – ١٧٣(ش).

اسماعيل شموط، **التراث الشعبي الفني الفلسطيني**، ٧٩: ١٢٨ – ١٤٥.

الياس خوري، **في نقد الشعر**، ٨٠: ١٩٣ – ٢٠٨.

عزالدين القلق، **فلسطين ليست طيفاً**، ٨٠: ٢٠٩ – ٢١٩.

باليبار وماشريه، الأدب كشكل ايديولوجي، ٨١/٨٢: ٢٢٥ – ٢٣٠.

سامي سويدان، **قراءة رجال في الشمس**، ٨١/٨٢: ٢٣١ – ٣٦٧.

بطرس حلاق، **الدائرة في نجمة اغسطس**، ٨٣: ٢١٥ – ٢٣١.

حسن داود، **مدخل الى النتاج الثقافي الانعزالي**، ٨٧/٨٨: ٣١٢ – ٣٢٦.

سعيد حورانية، **حمى ايتماتوف**، ٨٧/٨٨: ٣٣١ – ٣٤٣.

فيصل دراج، **جروج لوكاش ونظرية الرواية**، ٩٠: ٢٠٠ – ٢١٤.

نوريت غيرتز، **الروائيون الاسرائيليون شهود على المعاناة**، ٩١: ٢٠٢ – ٢٠٩.

د. ادوار سعيد، **مقدمة في معاني الاستشراق**، ٩٢/٩٣: ٢٣٦ – ٢٥٩.

اميرة الزين، **دم عربي في روايات غربية**، ٩٤: ١٤٣ – ١٥٤.

فيصل دراج، **الفلسطيني بين الواقع والوهم الزوائي «في رواية جبرا ابراهيم جبرا»**، ٩٥: ١٤٨ – ١٦٧.

محي الدين صبحي، **شعر الحقيقة في عصر السوقط**، ٩٦: ١٠٦ – ١٢٩ [دراسة في شعر معين بسيسو].

محي الدين صبحي، **شعر الحقيقة في عصر السقوط «٢»**، ٩٧: ١١١ – ١٣٤ [دراسة في شعر معين بسيسو].

يوسف اليوسف، **تطور الشعر الفلسطيني المقاوم**، ٩٨: ١٠٠ – ١٢٢.

اسماعيل شموط، **النشاط الفني الفلسطيني**، ٩٨: ١٣٨ – ١٤١(ت).

راسم المدهون، **«تطور الشعر الفلسطيني المقاوم» بين الموضوعية والنقد المزاجي**، ١٠١: ١٣٩ – ١٤٢(رد).

محمد كامل الخطيب، **عالم جبرا ابراهيم جبرا الروائي**، ١٠٢: ١٠٥ – ١٢٣.

د. حسني محمود حسين، **الشعر واليقظة العربية قبيل الانتداب البريطاني، مدخل لدراسة شعر المقاومة الفلسطينية**، ١٠٤: ١٢٠ – ١٣٤.

د. حسني محمود حسين، **بدايات شعر المقاومة الفلسطينية في مرحلة الانتداب**، ١٠٥: ١٠٨ – ١٣٣.

د. حسني محمود حسين، **مدخل لدراسة شعر المقاومة، الخلفيات والجذور منذ مطلع القرن العشرين حتى الثلاثينات**، ١٠٦: ١٢٩ – ١٤٥.

فاروق الوادي، **سقوط زمن الوهم، دراسة في أدب غسان كنفاني الروائي**، ١٠٧: ١٢٠ – ١٥٢.

د. فيصل دراج، **الرواية الفلسطينية بين الوهم والواقع**، ١٠٨: ١٢٠ – ١٢٣.

فاروق الوادي، **مدخل تاريخي للرواية الفلسطينية**، ١١٠: ١١٩ – ١٣٢.

شخصيات ومؤسسات

حبيب قهوجي، **محمود درويش وجائزة اللوتس**، ١: ٢٠٥ – ٢٠٦.

جبرا ابراهيم جبرا، **ضغوط النار والجوهر الصلب: توفيق صايغ، كما عرفته**، ٢: ١٣٠ – ١٤١.

خ.هـ.، **مؤسسة البحث الاميركية والقضية الفلسطينية**، ٦: ٢٦٢ – ٢٦٥(ت).

مي صايغ جبجي، **المؤتمر الثامن للادباء العرب (في دمشق)**، ٧: ١٨٢ – ١٨٤(ت).

داود تلحمي، **لقاء مع مكسيم رودنسون**، ٩: ٨٥ – ٩٤(مق).

محمود وادي مراش، **بريطانية: صندوق الاستكشافات الفلسطينية**، ٩: ١٩٧ – ٢٠٢(ت).

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ١٢: ٤ [حول استشهاد غسان كنفاني].

أنيس صايغ: مناضل آخر يدفع ثمن الكلمة الحرة، ١٢:٥. [حول الاعتداء الذي تعرض له د. انيس صايغ].

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ١٣: ٤ [حول الحادث الذي تعرض له د. صايغ].

لطفي الخولي، **غسان كنفاني.. رجل تحت الشمس**، ١٣: ١٢٨ – ١٤٠.

بلال الحسن، **غسان [كنفاني] والموت**، ١٣: ١٥٠ – ١٥٥.

فضل النقيب، **عالم غسان كنفاني**، ١٣: ١٩٢ – ٢٠٤.

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ١٩: ٤ – ٥ [حول مركز الأبحاث – م.ت.ف.].

مصطفى ابوعلي، **جماعة السينما الفلسطينية وجماعة السينما الفلسطينية في مركز الأبحاث**، ٢٠: ١٨٣ – ١٨٤(ت).

د. عيسى بلاطه، **الكركدن المعاصر**، دراسة حول توفيق صايغ، ٣٠: ١٢٠ – ١٣١.

حديث ينشر لأول مرة: مع الشهيد غسان كنفاني، ٣٥: ١٣٦ – ١٤٢(مق).

د. انيس صايغ، **مركز الأبحاث: عشرة اعوام من التجربة**، ٤١/٤٢: ١٧٩ – ١٨٨.

محمود درويش، **غزال يبشر بزلزال...**، ٥٦: ٧٣ – ٧٩.

توفيق فياض، **غاب راشد حسين**، ٦٣/٦٤: ٨٥ – ٨٦.

محمود درويش، **انيس صايغ الى اللقاء**، ٦٦: ٤.

كمال بلاطة، **راشد حسين: النار والمرآة**، ٦٧: ١١٣ – ١١٥.

ناجي علوش، **بندلي الجوزي الفلسطيني الذي اعتبروه مستشرقاً**، ٧١: ٦٩ – ٨٢.

أتيلا جوزف ١٩٠٥-١٩٣٧ الشاعر الذي مر عليه قطار البيروقراطية، ٧٢: ٢٢٠ – ٢٢٧.

معين بسيسو، **دين ريد... الغيتار المقاتل**، ٧٣: ٢٦٣.

الياس خوري، **الآداب، ربع قرن من الاستمرار**، ٧٦: ٢٣٤ – ٢٣٧.

عبدالكبير الخطيبي، **جاك بيرك، او النكهة الشرقية**، ٧٨: ١٩٤ – ٢١٠.

هشام شرابي، **ذكريات فلسطينية، عكا: حجر ورماد**، ٨١/٨٢: ١٤٢ – ١٥٠.

رشاد ابو شاور، **زيتونة فلسطين العم ابو سلمى**، ٨٥: ١٩٨ – ١٩٩.

سليم بركات، **خالد العراقي**، ٩٢/٩٣: ٢٦٩.

شفيق الحوت، **بمناسبة العدد المائة من «شؤون فلسطينية» تهنئة وتحية وتمنيات**، ١٠٠: ٣ – ٦.

غانم زريقات، **محادثات سياسية ومهنية ناجحة لوفد اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في برلين وبراغ**، ١٠٧: ١٥٢ – ١٥٥(ت).

فيصل حوراني، **عبدالكريم الكرمي (ابو سلمى) حضور يمتد فينا وبنا**، ١٠٨: ١٣٤.

ندوات ومؤتمرات

شحادة موسى، **حلقة الاحصاءات الثقافية في البلاد العربية (في الخرطوم)**، ٧: ١٧٥ – ١٧٧(ت).

قاسم حول، **رسالة من لايبزغ: ماذا قدمت السينما العربية للقضية الفلسطينية**، ٩: ٢٢٦ – ٢٢٨(رس).

هاني حوراني، **مهرجان دمشق الأول لسينما الشباب**، ٩: ٢٣٣ – ٢٣٥(رس).

هاني حوراني (ادارة ندوة)، **السينما والقضية الفلسطينية**، ١٠: ١٩٩ – ٢٢٨(ن).

د. نادرة جميل السراج، **مؤتمر الوحدة والتنوع**

في الثقافة العربية المعاصرة، ١١: ٢٢١ - ٢٢٣(ت) [في القاهرة في أيار (مايو) ١٩٧٢].

بلال لحسن وشفيق الحوت وناجي علوش، ثلاثة آراء حول مؤتمر الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، ١٤: ٢١١ - ٢٢٠.

قاسم حول، عبدالمنعم سعد، السينما والتواجد العربي في المؤتمرات الدولية، ١٥: ٢٠٣ - ٢٠٥(مر).

سفيان الرمحي، المهرجان الدولي الأول لافلام وبرامج فلسطين، ١٦: ٢٠٩ - ٢١٠(رس) [بغداد، ١٩٧٣].

ابراهيم العابد، حلقة تيسير تداول الكتاب العربي، ١٧: ١٩٣ - ١٩٥(ت) [في الدوحة، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢].

د. خيرية قاسمية، نجيب نصار في جريدته الكرمل (١٩٠٩-١٩١٤) احد رواد مناهضة الصهيونية، ٢٣: ١٠١ - ١٢٢.

محمود درويش، ورقة الى دفتر طوكيو، الكتابة في درجة الغليان، ٣٥: ٣٣ - ٤١.

محمود درويش، تحترق من ناحية البحر وتنمو من ناحية الأطفال، ٣٦: ٢٣ - ٢٧.

مصطفى درويش، السينما الصهيونية في مهرجان «كان» ١٩٧٥، ٤٨: ٢٢٣ - ٢٢٥(رس).

ابراهيم ابو ناب، السينما والانفصام، ٥٧: ١٥٠ - ١٥٧(رس).

كلمة فلسطين الى أدباء العالم، ٦٨/٦٩: ٤٠١ - ٤٠٣ (رس) [من صوفيا].

الياس خوري، المؤتمر الثاني لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، تونس ٤-٩ آذار ١٩٧٧، ٦٦: ١٩٧ - ١٩٩(ت).

الياس خوري، حين تكتمل الدائرة، ٧٢: ١٩٨ - ٢٠٢ [حول مؤتمر الأدباء العرب الحادي عشر].

بلال الحسن، ندوة في صوفيا للتضامن مع فلسطين، ٩٦: ١٤٣ - ١٤٥(ت).

جابر سليمان، المؤتمر العام الثالث للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٠٣: ١٤٥ - ١٤١(ت).

عزالدين المناصرة، الدورة ٢١ لمؤتمر اليونسكو، بلغراد ٢٣/٩- ٢٨/١٠/١٩٨٠، ١٠٩: ١٣٨ - ١٤١(ت).

نص كلمة الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية امام الدورة ٢١ لمؤتمر اليونسكو، ١٠٩: ١٧٨ - ١٨٤(و).

مراجعات

دنس جونسون دافز، **Aruri, Nasser & Careeb, Edmund (eds.), Enemy of the Sun: Poetry of Palestine Resistance (Washington & Dar Es Salam, Drum & Spear Press 1970),** ١: ١٩٣ - ١٩٥(مر).

فوزي كريم، ناجي علوش النوافذ التي تفتحها القنابل [وآخرون]، ٢: ١٧٩ - ١٨١ (مر).

محمود الريماوي، اديب نحوي، عرس فلسطيني [وآخرون]، ٢: ١٨٢ - ١٨٤(مر).

ف. المنصور، مرافعة سينمائي عربي من أجل خلق حركة سينمائية جديدة في العالم العربي، ٢: ٢٤٢ - ٢٤٩.

هاني حوراني، **Mona Saudi, In Time of war: Children Testify,** Beirut, Mawaqef and P.F.L.P. 1970 ٣: ١٧٦ - ١٧٩(مر).

محمود الريماوي، احمد دحبور، حكاية الولد الفلسطيني ووليد ياسين، وشم على ذراع خضرة، ٤: ٢٢٥ - ٢٢٧(مر).

محمود الريماوي، محمود درويش، شيء عن الوطن، ٥: ٢٤٠ - ٢٤٢(مر).

فوزي كريم، سميرة عزام، العيد من النافذة الغربية، ٥: ٢٤٩ - ٢٥٠(مر).

جورج راسي، **Abdellatif Laabi, La poesie palestinienne de combat,** ٥: ٢٥٢ - ٢٥٤(مر).

فوزي كريم، ابو سلمى، من فلسطين رشتي، ٦: ٢٣٩ - ٢٤١(مر).

فوزي كريم، محمود درويش، احبك او لا أحبك، ٩: ١٦١ - ١٦٤(مر).

فوزي كريم، الموت الكبير – شعر سميح القاسم، ١٢: ٢١٣ – ٢١٥(مر).

فاضل عباس هادي، Charles Debzynski, Le miroir d'un peuple. Anthologie de la poèsie yidich 1870-1970, ١٢: ٢١٦ – ٢١٨(مر).

مصطفى كركوتي، امتثال جويدي: شجرة الصبير، ١٤: ١٤٤ – ١٤٦(مر).

فوزي كريم، الطوفان واعادة التكوين، شعر مريد البرغوثي، ١٤: ١٥٤ – ١٥٦(مر).

رشاد الشامي، تحت شجرة التوت، ١٤: ١٥٧ – ١٥٨(مر).

هاني حوراني، ضياء العزاوي، شاهد من هذا العصر: يوميات شهيد قتل في مجزرة الأردن، ١٥: ١٩٧ – ١٩٨(مر).

الياس خوري، تهليلة الموت والشهادة، ١٦: ٢٠١ – ٢٠٢(مر).

رشاد الشامي، ايهود عيزر، ليست الحرب للأبطال، ١٧: ١٤٩ – ١٥٠(مر).

رشاد الشامي، شمعون بالاس، وضوح (رواية اسرائيلية)، ١٨: ١٥٧ – ١٥٨(مر).

الياس خوري، غسان كنفاني: الآثار الكاملة، المجلد الأول، الروايات، ٢٠: ١٥٥ – ١٥٨(مر).

الياس خوري، رجاء النقاش، محمود درويش شاعر الأرض المحتلة، ٢٢. ١٨٢ – ١٨٥(مر).

الياس خوري، توفيق فياض، التسارع الاصغر، ٢٤: ١٧٥ – ١٧٨(مر).

الياس خوري، ثقافة، ٢٤: ١٨٥ – ١٩١(ش).

الياس خوري، ثقافة، ٢٥: ١٦٧ – ١٧٢(مر).

الياس خوري، سميح القاسم، مراثي سميح القاسم، ٢٦: ١٤٤ – ١٤٧(مر).

الياس خوري، ثقافة، ٢٨: ٢٠١ – ٢٠٨(ش).

هادي العلوي، تعقيب من مؤلف «في الدين والتراث»، ٢٨: ٢٠٨ – ٢٠٩(رد).

الياس خوري، ثقافة، ٣٠: ١٤٧ – ١٥٦(ش).

الياس خوري، ثقافة، ٣٢: ١٦٣ – ١٧٧(ش).

الياس خوري، عصام محفوظ، دفتر الثقافة العربية الحديثة، ٣٣: ١٤١ – ١٤٤(مر).

ماجد صالح السامرائي، خالد علي مصطفى، سفر الينابيع، ٣٤: ١٤٨ – ١٥٢(مر).

الياس خوري، ثقافة، ٣٤: ١٧٦ – ١٩١(ش).

مصطفى كركوتي، غادة السمان، رحيل الى المرافىء القديمة، ٣٥: ١٣٠ – ١٣٢(مر).

مصطفى كركوتي، نجيب محفوظ، حب تحت المطر، ٣٦: ١٢٨ – ١٣٠(مر).

هـ.د.، stare Karlsson, Det Forlorade Landet, ٣٦: ١٣٠ – ١٣٢(مر).

الياس خوري، ثقافة، ٣٦: ١٣٦ – ١٤٧(ش).

الياس خوري، ثقافة، ٣٧: ١٧٠ – ١٨١(ش).

الياس خوري، ثقافة، ٣٩: ١٨٠ – ١٩٣(ش).

الياس خوري، ثقافة، ٤٠: ١٥٠ – ١٥٦(ش).

الياس خوري، ثقافة، ٤٣: ١٦٥ – ١٧٧(ش).

ابراهيم خليل، اميل حبيبي، الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد ابي النحس المتشائل، ٤٤: ١٦١ – ١٦٩(مر).

رشاد ابو شاور، شوقي عبدالكريم، اساطير وفولكلور العالم العربي، ٤٤: ١٦٩ – ١٧١(مر).

صبحي النجار، مسرحية «البراز» في حيفا، ٤٤: ١٧٩ – ١٨١(مر).

خالد القشطيني، Pamela Ferguson, The Pipedream, ٤٥: ١٨٣ – ١٨٥(مر).

الياس خوري، ثقافة، ٤٥: ١٨٧ – ١٩٨(ش).

خليل السواحري، عبداللطيف عقل، هي او الموت، ٤٦: ١٩٦ – ١٩٧(مر).

ابراهيم خليل، محمد علي طه، جسر على النهر الحزين: والقضية الفلسطينية، ٤٨: ١٩٣ – ٢٠١(مر).

الياس خوري، ثقافة، ٤٩: ١٢٩ – ١٤٠.

اميرة الزين (مراجعة وتعريب)، Tahar Ben Jelloun, Le discours du chameau, ٤٩: ١٥٥ – ١٥٩(مر).

ابراهيم خليل، ديوان عبدالرحيم محمود، ٥٦: ١٧٢ – ١٧٥(مر).

الياس خوري، ثقافة، ٥٨: ١٣٢ – ١٣٨(ش).

فاروق الوادي، كاريكاتور ناجي العلي، ٦٧: ١٧٥ – ١٧٩(مر).

سميح سمارة، [سليم بركات] للغابار، لشمدين، لادوار الفريسة، وادوار الممالك، ٦٨/٦٩: ٣٥٢ – ٣٥٤(مر).

يحيى يخلف، سمر خليفة، الصبار، ٧٠:

١٩٩ – ٢٠٢.

توفيق فياض، **سميلنسكي يزهار، خربة خزعة**، ٧٢: ٢٢٨ – ٢٣٤(مر).

احمد دحبور، **رشاد ابو شاور، العشاق**، ٧٢: ٢٣٥ – ٢٤٠(مر).

يزهار سميلانسكي، **خربة خزعة**، ٨٦: ٢٠٦ – ٢٢٤.

فيصل دراج، **الياس خوري، الجبل الصغير**، ٧٧: ٢١٤ – ٢٢٠(مر).

علي حسين خلف، **علي الخليلي، التراث الفلسطيني والطبقات**، ٧٢: ٢٤١ – ٢٤٤(مر).

محمود قدري، **سميح القاسم، الى الجحيم أيها الليلك**، ٧٨: ٢١١ – ٢١٧(مر).

ليانه بدر، **محمود شقير: الولد الفلسطيني**، ٧٨: ٢١٧ – ٢٢٠(مر).

فيصل دراج، **البهلول، الايديولوجيا الادبية والايديولوجيا المباشرة**، ٨٩: ٢٢٠ – ٢٢٩.

محمد ابي سمرا، **مسرح بلا اقنعة يكشف «أقنعة مسرح الكيان»**، ٩١: ١٩٧ – ٢٠٣.

د. اسعد رزوق، **هشام شرابي، الجمر والرماد – ذكريات مثقف عربي**، ٩٤: ١٦٢ – ١٦٧(مر).

د. حسام الخطيب، **«النقيض» الذي لم يصر تركيباً**، ١٠١: ١٤٣ – ١٥٢(مر).

افنان القاسم، **رواية «النقيض» و«التركيب» النقدي عند د. حسام الخطيب**، ١٠٥: ١٤٤ – ١٥٠(رد).

عاصم الجندي، **جراح الغيارى على عدم تشرد الحلم، حيدر حيدر، التموجات**، ١١٠: ١٤٩ – ١٥٢(مر).

(٨) متفرقات

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية** ١: ٤ [تقديم للعدد].

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ٢: ٤ [تقديم للعدد].

د. أنيس صايغ، **شؤون فلسطينية**،٣:٤ [تقديم للعدد].

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ٤: ٤ [تقديم للعدد].

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**،٥: ٤ [تقديم للعدد].

ف.م. **سعد جمعة، مجتمع الكراهية**، ٥: ٢٥٧ – ٢٥٨(مر).

قسطنطين خمار، **حلقة الخبراء العرب لتوحيد اسماء المواقع الجغرافية في الوطن العربي (بيروت)**، ٥: ٣١١ – ٣١٢(ت).

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ٦: ٤ [تقديم للعدد].

نبيل بدران، **الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والتوثيق والمخطوطات العربية (دمشق)**، ٦: ٢٧١ – ٢٧٢(ت).

مايكل جانسن، **رالف بانش كما لم نعرفه!** ٦: ٢٨١ – ٢٨٢(ت).

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ٧: ٤ – ٨ [تقديم المجلة في سنتها الثانية].

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ٨: ٤ – ٧ [تقديم اول عدد بعد صدور المجلة شهرية].

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ٩: ٤ [تقديم للعدد].

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ١٠، ٤ [تقديم للعدد].

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ١١: ٤ [تقديم للعدد].

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ١٤: ٤ [تقديم للعدد].

ابراهيم العابد، **شؤون فلسطينية**، ١٦: ٤ [تقديم للعدد].

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ١٨: ٤.

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ١٩: ٤ [تقديم للعدد].

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ٢١: ٥٠ [تقديم للعدد].

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ٢٢: ٤ [تقديم للعدد].

د. انيس صايغ، **شؤون فلسطينية**، ٢٤: ٤

Palestine Affairs
No. 111, February 1981

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).

Editor: **Mahmoud Darwish**
Annual Subscription
Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).
Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere: L.L. 65 ($26).

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب
٦ ل.ل. في سائر الأقطار العربية ..

شؤون فلسطينية

١١٢
آذار (مارس) ١٩٨١



شؤون فلسطينية

١١٢ — آذار (مارس) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان رشاد شبلاق

المدير العام: صبري جريس * رئيس التحرير: محمود درويش

سكرتير التحرير: فيصل حوراني

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦٠)، برقيا: مرابحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

محمود عباس (أبو مازن)

الصهيونية توأم النازية واليهود أول ضحاياها

اذا استطاعت الحركة الصهيونية ان تخدع اوساطا كثيرة من الرأي العام العالمي، لتظهر امامه حركة تحرر وطني تحمل على عاتقها تحقيق آمال وأماني اليهود، وتمثّل معاناتهم وآلامهم، وتقود خطاهم نحو التحرر والانعتاق وتسعى لانهاء حياة الشتات، والتخلص من اللاسامية والعنصرية، فان اوساطا دولية ورسمية وشعبية، سياسية وعقائدية، كانت ولا تزال تعي حقيقة هذه الحركة وتعرف أبعاد ايديولوجيتها وممارساتها وارتباطاتها، وتدرك بكل وضوح الدور الذي رسم لها منذ انطلاقتها في «بال» وحتى أيامنا هذه، وعلى الرغم من معرفة تلك الاوساط بذلك فقد اتخذت منها مواقف متباينة تتراوح بين الشجب والادانة والتأييد والدعم والتبنّي.

لم تلق الحركة الصهيونية التجاوب لدى الاوساط اليهودية بل جوبهت بكثير من الصدود والرفض والمقاطعة، واعلن زعماء اليهود وحاخاموهم استنكارهم لتلك الافكار التي نادى بها «هرتسل» واعتبروها نوعا من اللاسامية واحياء لايام المذابح اليهودية، وعنصرية تثير نقمة العنصريين. ولذلك رفض الحاخامون والزعماء اليهود في المانيا السماح لهرتسل بأن يعقد مؤتمره الصهيوني باسم اليهود في بال. ونددوا بخلق ممثلية واحدة لليهود في كل أنحاء العالم معتبرين اليهودية ديانة لا يجوز لها ان تأخذ أبعادا أكثر من ذلك ومؤكدين على ان كل يهودي في وطن ما انما هو مواطن طبيعي في هذا الوطن ينتمي اليه ويخلص له.

وعندما كانت الحكومة البريطانية تعدّ العدّة لاصدار وعد بلفور، تصدى لها «ادوين مونتاغو»، وزير الهند والوزير اليهودي الوحيد في الحكومة، معترضا بشدة على فكرة الوعد من أساسه ومفنّداً الحيثيات التي بُنيَ عليها، ناصحا بعدم استعمال أية صيغة كلامية من قبل الحكومة البريطانية ترمز الى وجود شعب يهودي بالمعنى السياسي، مؤكدا ان مثل هذه الافكار ستكون بمثابة صدمة قاسية بالنسبة لليهود البريطانيين الذين يعشقون

بريطانيا التي ولدوا هم وأجدادهم فيها ايضا، طوال أجيال عديدة، والذين يحبون قضاء بقية حياتهم في العمل من أجلها، والذين تتركز أعظم آمالهم في الاستمرار في خدمتها.

رفع مونتاغو مذكرة الى الحكومة البريطانية تحت عنوان: «معاداة الحكومة الانكليزية الحاضرة للسامية». وهو يوضح فيها سبب اختياره لهذا العنوان بقوله: «أود ان اسجل ما اعتقد من ان السياسة التي تتبعها حكومة صاحب الجلالة هي سياسة عداء للسامية من ناحية النتيجة مما قد يجعلهما نقطة تجمع للمعادين للسامية في دول العالم كافة». وفي ختام مذكرته يخلص الى استنتاج اربعة مباديء:

١ - لا توجد امة يهودية؛ فلا يصح القول بان اليهودي الانكليزي واليهودي المغربي ينتميان الى امة واحدة. وكذلك لا يصح القول بان المسيحي الانكليزي والمسيحي الفرنسي ينتميان الى امة واحدة او ربما لجنس واحد.

٢ - اذا قيل لليهود ان فلسطين هي وطنهم القومي فان كل دولة سوف تتجه فورا الى التخلص من مواطنيها اليهود، وعندئذ سوف نجد في فلسطين عددا ضخما من السكان يقومون بطرد أهلها الحاليين ويأخذون أحسن ما في البلد.

٣ - انني لا اعترف بان فلسطين اليوم مرتبطة باليهود او انها مكان ملائم كي يعيشوا فيه.

٤ - ان جميع اليهود في شتى أنحاء العالم سيصبحون عند اقامة الوطني القومي في فلسطين يهودا أجانب في أوطانهم. وعندئذ فانه يصبح لزاما عليهم الاختيار بين الذهاب الى فلسطين والعيش مع يهود آخرين غرباء او ان يبقوا كضيوف غير مرغوب فيهم في البلاد التي يعتقدون انهم ينتمون اليها.

ويختتم مونتاغو مذكرته بقوله: «انني على استعداد لحرمان كل صهيوني من الحقوق المدنية، بل انني اجد دافعا قويا لتجريم المنظمة الصهيونية باعتبارها غير قانونية وضارة بالمصالح الانكليزية»(١).

لقد عبر مونتاغو في ذلك الوقت عن احاسيس ورغبات السواد الاعظم من يهود العالم، ولم يكن مغاليا عندما وصم الحكومة البريطانية «باللاسامية» لانها تبحث لليهود عن وطن وتجعل منهم امة لها صفات ومواصفات الامة. ولكن الحكومة البريطانية لم تكن معنية بما يصيب اليهود مستقبلا بقدر ما كانت معنية باقامة حاجز يفصل آسيا العربية عن افريقيا العربية، حاجز يحمي حضارة الغرب من همجية الشرق، حاجز بشري معاد لاهل المنطقة، صديق لبريطانيا، او مرتبط بها(٢). وهذا ما اكده ونستون تشرشل في مذكراته عندما قال: «اذا اتيح لنا في حياتنا - وهو ما سيقع حتما - ان نشهد مولد دولة يهودية لا في فلسطين وحدها، بل على ضفتي نهر الاردن معا، تقوم تحت حماية التاج البريطاني وتضم نحوا من ثلاثة او اربعة ملايين يهودي فاننا سنشهد وقوع حادث يتفق تمام الاتفاق مع المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية»(٣).

ان الشجب والادانة اللذين ووجهت بهما الحركة الصهيونية من قبل جماهير اليهود في مختلف انحاء العالم، يقابله الدعم والتأييد والتبني من قبل الحكومة البريطانية التي ترى في تحقيق اهداف الحركة الصهيونية حادثا يتفق تمام الاتفاق مع المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية.

في تلك الحقبة من التاريخ وفي ظل الحكم القيصري العنصري الذي اذاق اليهود مرارة المذابح والاضطهاد والقهر، ظهرت بوادر الحركة الاشتراكية العلمية التي قادها لينين ووصل بها الى الاطاحة بالحكم القيصري وبناء سلطة السوفيات. في تلك الحقبة اعلنت الاشتراكية موقفها من المسألة اليهودية على لسان لينين نفسه اذ قال: «ان حقد القيصرية كان موجها ضد اليهود بصورة خاصة؛ فمن جهة كان اليهود يؤلفون نسبة عالية جدا من قادة الحركة الثورية بالقياس الى مجموع السكان اليهود، ومن جهة ثانية كانت القيصرية تعرف جيدا كيف تستغل أحط الاوهام ضد اليهود عند اشد فئات الناس جهلا وتنظيم مذابح ضدهم»(٤).

واذا حمل لينين على السياسة القيصرية تجاه اليهود فانه لم يتهاون ابدا في تحديد موقف الاشتراكية العلمية من الحركة الصهيونية. فهو ان كان يعتقد بأن السياسة القيصرية هي سياسة عنصرية فانه يعتقد ايضا بأن الفكرة الصهيونية هي فكرة عنصرية ايضا. وان الرد على العنصرية لا يمكن ان يكون عنصريا. لذلك فقد كتب يقول: «ان فكرة الشعب اليهودي الخاص رجعية من حيث مغزاها السياسي، وفكرة القومية اليهودية ذات طابع رجعي واضح، ليس فقط عند انصارها الدائمين [الصهيونيين] بل وحتى عند اولئك الذين يحاولون اقرانها بافكار الاشتراكية الديمقراطية [البونديين]. ان فكرة القومية اليهودية تتناقض ومصالح الكادحين اليهود وذلك بقيامها بتغذية الافكار المعادية للانصهار وتشجيع امزجة الغيتو»(٥).

ان ما حمله زعماء اليهود المناهضون للصهيونية من افكار فطرية حول المسألة اليهودية، ينسجم تماما مع الافكار الماركسية العملية التي طرحها لينين؛ وبصرف النظر عن اختلاف المنطلقات فقد جاءت النتيجة واحدة، وهي شجب وادانة الحركة الصهيونية التي تتناقض ومصالح اليهود انفسهم وتغذي في الوقت نفسه الافكار المعادية للانصهار وتشجع امزجة الغيتو. وقد اشار مونتاغو في مذكرته الى يهود روسيا بقوله: «لقد كان اعتقادي دائما ان الذين عكفوا على هذه العقيدة [الصهيونية] كانوا مدفوعين الى ذلك بسبب القيود المفروضة على حرية اليهود في روسيا... ولكن بعد ان تم الاعتراف بهؤلاء اليهود باعتبارهم يهوداً روسا ومُنحوا حرياتهم كافة، فانه يبدو من غير المفهوم ان تقدم الحكومة البريطانية على الاعتراف الرسمي بالصهيونية وان يخوّل السيد بلفور سلطة التصريح بانه يجب ان يعاد تأسيس فلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي».

يعترف مونتاغو هنا بان سقوط العنصرية في روسيا افقد الحركة الصهيونية او التفكير الصهيوني من اساسه كل مرتكزاته ومسوغاته. واعتبر ان مثل هذه الافكار وما تبعها من مواقف، وخاصة موقف الحكومة البريطانية وتصريح بلفور، لا مبرر لها.

لم يكن الدعم والتبني للحركة الصهيونية مقتصرا على الحكومة البريطانية التي اتهمها مونتاغو باللاسامية بل انسحب هذا الموقف على كل الدول والامبراطوريات ذات المصالح الاستعمارية في منطقة الشرق الاوسط، اذ شمل كلا من فرنسا واميركا وكل الدول التي وقّعت على تقرير كامبل بنرمان. الا ان موقف المانيا النازية الذي كان امتدادا لموقف الامبراطور الالماني غليوم الثاني، كان متميزا عن غيره وكأنه معاد للحركة الصهيونية من خلال عدائه المعلن لليهودية، الا انه استطاع ان يقدم من الدعم لهذه الحركة ما عجزت عنه كل امكانات الدول الاستعمارية الاخرى، وذلك من خلال تزويدها بالعنصر البشري سواء من المانيا او من كل الاراضي والدول التي وصلت اليها الجيوش الالمانية.

واذا عادى النازيون اليهود من منطلقات عنصرية فانهم التقوا بشكل تلقائي مع الصهيونيين، باعتبار ان الطرفين يؤمنان بالمبادىء والاسس التالية:

١ - تدعو كلا النظريتين الى التفوق العرقي؛ فعندما يقول هتلر ان المانيا فوق الجميع، يقول بن - غوريون ان اليهود شعب الله المختار.

٢ - وتؤمن كلا النظريتين بالمجال الحيوي، بحيث يجب ان تكون كل الشعوب الاخرى في خدمة تحقيق هاتين النظريتين.

٣ - وتعادي كلا النظريتين الافكار الاشتراكية باعتبارها افكاراً هدامة لا تخدم مصالح الصفوة المختارة وتؤاخي بين الشعوب، بصرف النظر عن العرق او الجنس او الدم.

ولذلك فقد وجد النازيون في الصهاينة حليفا طبيعيا يمكن الاعتماد عليه؛ ومن هنا كانت اتفاقية «هعفارا» التي أُبرمت بين الطرفين عشية صعود هتلر الى الحكم، والتي تقضي بنودها بدعم هجرة يهودية منتظمة الى فلسطين ينقل من خلالها المهاجرون كل املاكهم واموالهم الى فلسطين. واستمر هذا التعاون قائما حتى نهاية الحرب بعد ان اتخذ ابعادا مختلفة وتخلله تنظيم كثير من المذابح اليهودية بتدبير من الطرفين، كما تخلله نقل عشرات ألوف اليهود الى فلسطين نتيجة عمليات الانتقاء التي قامت بها الحركة الصهيونية بدعم وتأييد ومساعدة الغستابو النازي. ومما لا شك فيه ان النازية كانت تسعى من وراء ذلك الى اقامة وطن قومي لليهود يدين لها ويستند عليها ويؤمن مصالحها في الشرق الاوسط، هذه المصالح التي كثيرا ما تاقت الى تحقيقها دون فائدة الى ان سنحت لها هذه الفرصة.

ان اللقاء الفكري والعقائدي بين النظريتين، والمنطلقات الايديولوجية بين الحركتين تعني بالضرورة وحدة الممارسات والافعال، وتشابه الخطوات وفرز التحالفات. وهذا ما يفسر التحالف بين اسرائيل من جهة وكل من روديسيا وجنوب افريقيا ومستعمرات غينيا البرتغالية. وهو ايضا الذي يفسر ما قامت به المانيا ضد شعوب اوروبا إبان الحرب من قتل وتدمير وابادة، سعيا وراء تحقيق المجال الحيوي، وما تقوم به اسرائيل اليوم في

الاراضي الفلسطينية والعربية والتطابق بين كلا الفعلتين من حيث الاسلوب والطريقة والنتيجة والهدف.

ان ما جرى في خاتين السوفياتية على ايدي النازيين هو نفس الذي جرى في قبية وكفرقاسم وديرياسين، وهو ما يجري اليوم على الاراضي العربية وارض فلسطين وما تتعرض له الشعوب العربية وشعب فلسطين.

ليست الصهيونية الا وجها آخر للفاشية، بل هي شقيقتها التوأم.

---

(١) مذكرة مونتاغو الى الحكومة البريطانية بتاريخ ١٩١٧/٨/٢٣، محفوظة في مكتب الوثائق العامة البريطانية في لندن تحت رقم ٢٤/٢٤.

(٢) **تقرير لجنة الاستعمار المسيحي**، تقرير كامبل بنرمان رئيس وزراء بريطانيا عام ١٩١٧.

(٣) مذكرات ونستون تشرشل، اوردها د. أحمد سوسة في **مفصّل العرب واليهود في التاريخ: حقائق تاريخية تظهرها المكتشفات الآثارية**، دمشق: العربي للاعلان والنشر والطباعة والترجمة، الطبعة ٤، ١٩٧٥، ص٥٨٤.

(٤) لينين، **المختارات**، موسكو: دار التقدم، المجلد ١، الجزء ٢، ص٤٨٤.

(٥) نجدة مصطفى صفوت، **بيروبيجان - التجربة السوفياتية لانشاء وطن قومي يهودي**، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، ص٢٧.

صبري جريس

الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية
معالجة قانونية - سياسية

١ - الجنسية ومصادرة الأراضي وضمها

بذل الصهيونيون جهوداً كبيرة، خلال فترة طويلة استمرت نحو ستة عقود، للسيطرة على فلسطين وإقامة دولة يهودية - صهيونية فيها. وتركزت هذه الجهود على محورين رئيسيين هما: السعي إلى الاستيلاء على أكبر مساحة من أراضي البلد، ان بشرائها أو احتلالها ومصادرتها، من جهة؛ وتفريغ السكان العرب منها واستبدالهم بالمستوطنين اليهود، من جهة ثانية. وقد تمكن الصهيونيون من تنفيذ جانب لا بأس به من مخططاتهم هذه خلال حرب ١٩٤٧ - ١٩٤٩ التي استطاعوا، مع نهايتها، السيطرة على نحو ثلاثة أرباع مساحة فلسطين، والاعلان عن إقامة دولة إسرائيل عليها، وذلك بعد أن طرد معظم سكانها من العرب الفلسطينيين منها، أو حملوا على الجلاء عنها.

ولم تتوقف إسرائيل، مع إقامتها أو بعد ذلك، عن صراعها مع العرب، وخصوصا الفلسطينيين منهم. فهؤلاء، سواءً ذلك الجزء منهم الذي تحول إلى لاجئين في الدول العربية المجاورة لاسرائيل، أو أولئك الذين بقوا داخلها (وقد قدر عددهم، سنة ١٩٤٩، بنحو ١٦٠ألف نسمة، ووصل اليوم، نتيجة لنسبة عالية من التكاثر الطبيعي، إلى أكثر من نصف مليون)، سرعان ما تحولوا إلى «مشكلة» مزمنة بالنسبة للكيان الصهيوني. فعلى الرغم من أن الفلسطينيين، خارج إسرائيل أو داخلها، «اختفوا» ككيان أو كوجود سياسي، خلال فترة غير قصيرة، بقيت هنالك مسائل عديدة معلقة، ذات صلة بحقوقهم المختلفة، كان لا بد من معالجتها. كذلك كان هنالك حذر، وان لم يبرز دائما، من إمكانية عودة «الشبح» الفلسطيني الذي ينبغي الاحتياط منه. وبالاضافة إلى ذلك، كان هنالك أيضاً العرب الفلسطينيون الذين بقوا داخل إسرائيل، وتحولوا إلى «سكان» ثم إلى «مواطنين» فيها، بحيث أصبح من الضروري إيجاد الوسائل المناسبة للتعامل معهم. وقد أدت هذه

الظروف والوقائع كافة، على ما يؤثر فيها من اعتبارات سياسية متشعبة، ثابتة كانت أم متغيرة، إلى سن عدد لا بأس به من القوانين الاسرائيلية المختلفة، منذ قيام إسرائيل وحتى اليوم، بهدف التعامل مع الفلسطينيين، بكافة أبعاد قضيتهم التي قد تكون لها علاقة بالكيان الصهيوني أو قد تؤثر فيه. وترسم هذه القوانين بمجموعها صورة غريبة للفلسطينيين، لا يمكن فهمها الا بواسطة النظر إليها من خلال الاعتبارات السياسية التي أملتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. كما أن تلك القوانين تعبّر، من ناحية ثانية، بصورة واضحة للغاية، عن نواح عدة من الصـراع الصهيوني – الفلسطيني غـير المنقطع.

وقبل الخوض في هذه القوانين، على اختلاف أهدافها وأبعادها، تجدر الاشارة إلى أن لفظة «فلسطين» أو «فلسطيني» لا ترد الا نادراً في القوانين الاسرائيلية، وعند الحديث عن المـاضي فقط، وذلك لاعتبـارات عقائـدية وعمليـة. ففلسطين هي، حسب المفـاهيم الصهيونية، «أرض – اسرائيل»، أو على وجه التحـديد «أرض – اسـرائيل الغـربية»، والفلسطيني هو من «عرب أرض – اسرائيل» أو «سكانها»، وأحيانا «مواطنيها». والمشرّع الاسرائيلي غالبا ما يتصرف بطريقة فيها شيء من الحذر و«الذكاء»، على طريقته، عندما يضع القوانين التي تعنى بالفلسطينيين أو بما يتعلق بهم، فيلف ويدور مثلاً، أو يلجأ إلى أسلوب النفي، على طريـق الايجـاب، أو يحاول أن يغلف اجراءاتـه، مهما كـانت اعتباطية، بالعدل والمنطق، الخ. وكثيراً ما يضطر المرء للقراءة بين السطور، للوقوف على مغزى قانون أو مادة ما، أو هدفهما.

طابع اسرائيل الصهيوني

يتأثر وضع الفلسطينيين (وغيرهم) أو مركزهم، سواء كانوا داخل اسرائيـل أم خارجها، بالطابع الصهيوني لاسرائيل، على ما لذلك من دلالات، وتأثيرات مختلفة. ويجد هذا الطابع الصهيوني تعبيراً عنه في قوانين اسرائيلية عدة، صيغت خصيصا لذلك، في مطلع الخمسينات، من خلال الصراع الذي نشب بين الصهيونيين، على اختلاف فئاتهم، حول إعادة تحديد أهداف الصهيونية بعد إقامة إسرائيل.

ان إسرائيل، كما هو معروف، وليدة الحركة الصهيونية، ولكن مجرّد ولادتها أدت، في حينه، إلى «تخفيض» جدي في قيمة الحركة. فبعد إقامة إسرائيل، مر الصهيونيون في مرحلة من إعادة النظر، من حيث مفهومهم لأهداف حركتهم ومستقبلها، أدت إلى نشوب خلافات حادة بينهم. فقد رأى بعضهم أن الحركة الصهيونية قد حققت أهدافها وأدت مهامها كاملة مع إقامة إسرائيل، بحيث لم يبق تقريبا أي مبرر لاستمرار وجودها؛ وان على الصهيوني «المخلص» أن يهاجر إلى اسرائيل، ومن لا يقم بذلك لا يعتبر صهيونيا. بينما اعتقد آخرون انه لا بد من الاستمرار في المحافظة على التنظيم الصهيوني، للعمل بين اليهود في المهاجر وغيرهم لتدعيم اسرائيل. كذلك ثارت خلافات على صعيد آخر، حول مسألة أي من الطرفين هو الأكثر «أهمية»، أو بلغة أخرى: من هو القائد أو صـانع القرارات في العالم الصهيوني – الاسرائيلي: اسرائيل وحكومتها أو المنظمة الصهيونية العالمية وادارتها؟

وضع المنظمة الصهيونية العالمية – الوكالة اليهودية: وجدت هذه الخلافات حلولاً جزئية – مرحلية لها مع انعقاد المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين، بين ١٤ و٣٠آب (أغسطس) ١٩٥١ في القدس، وهو أول مؤتمر يعقد بعد إقامة اسرائيل (وكان المؤتمر السابق، الثاني والعشرون، قد عقد سنة ١٩٤٦). فقد نص القرار الأول الذي اتخذه المؤتمر، والذي اعتبر بمثابة اعتراف ضمني بمركزية اسرائيل، كدولة، في العالم الصهيوني – اليهودي، «أن مهمة الصهيونية هي تدعيم دولة اسرائيل، جمع الشتات في أرض – اسرائيل وتأمين وحدة الشعب اليهودي»[١]. كذلك أقر المؤتمر خطة عمل للمنظمة الصهيونية العالمية[٢]، وطالب حكومة اسرائيل بمنحها «وضعاً معترفاً به»، لأن «النشاط العملي للمنظمة الصهيونية العالمية وأجهزتها، لتأدية مهامها التاريخية في أرض – اسرائيل، يتطلب تعاوناً وتنسيقاً كاملين من قبلها مع دولة اسرائيل وحكومتها، وفقاً لقوانين الدولة»[٣]. ويتم ذلك بأن «تمنح دولة اسرائيل، بواسطة سن قانون مناسب، وضعاً معترفاً به للمنظمة الصهيونية العالمية، بصفتها ممثلة للشعب اليهودي، بالنسبة لكل المسائل المتعلقة بمساهمة يهود الشتات المنظمة في تطوير البلد وبنائها واستيعاب المهاجرين بسرعة»[٤].

وتماشيا مع هذه القرارات، سن الكنيست، في السنة التالية، قانون وضع المنظمة الصهيونية العالمية – الوكالة اليهودية لأرض – اسرائيل، لسنة ٥٧١٣ – ١٩٥٢[٥]، الذي منح المنظمة الصهيونية وضعاً خاصاً مميزاً. فقد نصت المادة ٢من القانون على «أن المنظمة الصهيونية العالمية وقفت، منذ تأسيسها قبل خمسين عاما، في طليعة حركة الشعب اليهودي ومساعيه لتحقيق رؤيا الأجيال بالعودة إلى وطنه، واضطلعت بمساعدة أوساط وهيئات يهودية أخرى بالمسؤولية الأساسيّة لتكوين دولة اسرائيل» التي «تعتبر نفسها منشأة من قبل الشعب اليهودي بأسره، وأبوابها مفتوحة وفقاً لقوانينها لكل يهودي يرغب في الهجرة اليها» (المادة١). و«المنظمة الصهيونية العالمية التي هي كذلك الوكالة اليهودية لأرض – اسرائيل تعمل الآن، كما عملت في الماضي، في سبيل الهجرة وتدير مشاريع الاستيعاب والاستيطان في الدولة» (المادة٣)؛ ولذلك فان «اسرائيل تعترف [بها] كوكالة ذات اختصاص لتستمر على العمل داخل دولة اسرائيل في سبيل انشاء البلاد وتعميرها وتوطينها، واستيعاب المهاجرين من كافة الأقطار، وتنسيق أعمال المؤسسات والجمعيات اليهودية العاملة ضمن هذا النطاق في اسرائيل» (المادة٤). ثم أن «رسالة جمع الشتات التي تحتل مكان الصدارة في مهمات دولة اسرائيل والحركة الصهيونية، في أيامنا، تقتضي بذل جهود متواصلة من قبل الشعب اليهودي على مختلف أقطاره، ولذلك فان دولة اسرائيل ترتقب مساهمة كافة اليهود، أفراداً وهيئات، في بناء الدولة، وفي المساعدة على هجرة جماهير الشعب اليها، وترى ضرورة في توحيد جهود جميع اليهود لادراك هذا الهدف» (المادة٥). كما أن «دولة اسرائيل ترتقب من المنظمة الصهيونية العالمية أن تبذل جهوداً لادراك هذا التوحيد» (المادة٦)، ولأجل ذلك، «واذا قررت المنظمة الصهيونية، بموافقة الحكومة ومصادقة الكنيست [البرلمان]، في سبيل ذلك التوحيد، توسيع قواعدها، فستتمتع تلك الهيئة الموسعة بالوضع الذي منح في دولة اسرائيل للمنظمة الصهيونية العالمية» (المادة نفسها).

أما «تفاصيل وضع المنظمة الصهيونية العالمية التي تمثلها الادارة الصهيونية،

وتدعى كذلك ادارة الوكالة اليهودية لأرض - اسرائيل، وتعاونها مع الحكومة، فستقرر في ميثاق يعقد في اسرائيل بين الحكومة والادارة الصهيونية» (المادة٧). وينبغي أن «يبنى الميثاق على تصريح المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين الذي عقد في أورشليم [القدس]، بأن عمل المنظمة الصهيونية ومنظماتها على تأدية مهامها التاريخية في أرض - اسرائيل يقتضي تعاونا وتنسيقا كاملين من قبلها مع دولة اسرائيل وحكومتها وفقا لقوانين الدولة» (المادة٨). ولضمان قيام ذلك«التعاون والتنسيق الكاملين» بين الطرفين، «تنشأ لجنة لتنسيق الأعمال بين الحكومة والادارة في الميادين التي تعمل فيها الادارة بموجب الميثاق، وتقرر مهمات اللجنة في الميثاق» (المادة٩).

وتنفيذاً للقانون المذكور، عقد بتاريخ ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤ ميثاق[٦] بين الادارة الصهيونية، ممثلة بشخصي بيرل لوكر وناحوم غولدمان، وحكومة اسرائيل، ممثلة برئيس حكومتها موشي شاريت، حددت بموجبه مهام الادارة بـ «تنظيم الهجرة في الخارج، ونقل المهاجرين وأموالهم إلى البلد، والمساهمة في استيعاب المهاجرين... وهجرة الشباب... والاستيطان الزراعي وامتلاك الأراضي في البلد واستصلاحها بواسطة مؤسسات المنظمة الصهيونية، الكيرن كاييمت وكيرن هايسود، والمشاركة في تأسيس مشاريع التطوير في البلد وتوسيعها، وتشجيع توظيف رأس المال الخاص، ومساعدة المشاريع الثقافية ومؤسسات التعليم العالي في البلد، وايجاد الوسائل لتمويل هذه الأنشطة، وتنسيق أنشطة المؤسسات والتنظيمات اليهودية العاملة في اسرائيل، بأموال عامة، في اطار المهام المذكورة». كذلك التزمت الادارة الصهيونية، وفقا للميثاق، بالقيام بنشاطها في اسرائيل «وفقا لقوانين اسرائيل»[٧]، بينما تعهدت الحكومة «باستشارة الادارة في مسائل التشريع التي تتعلق، بشكل خاص، بمهام الادارة، قبل تقديمها للكنيست»[٨]. وأنشأت أيضا لجنة تنسيق بين الطرفين، يعين كل منهما نصف أعضائها، على أن يكون أولئك الأعضاء من الوزراء الاسرائيليين وأعضاء الادارة الصهيونية[٩].

وضع المؤسسات الصهيونية الرئيسية: استكمالاً لهذا الترتيب، منح، فيما بعد، وضع قانوني مميز مماثل لمؤسستي المنظمة الصهيونية العالمية الرئيسيتين: الكيرن كاييمت ليسرائيل (الصندوق القومي اليهودي، Jewish National Fund) وكيرن هايسود (الصندوق التأسيسي، Palestine Foundation Fund). والكيرن كاييمت هي إحدى المؤسسات المهمة التي كان المؤتمر الصهيوني الخامس، المنعقد سنة ١٩٠١، قد قرر انشاءها؛ ثم قام الصهيونيون، سنة ١٩٠٧، بتسجيلها رسميا في بريطانيا كشركة مساهمة، هدفها استملاك العقارات، أو أية حقوق فيها، في المنطقة التي تضم «فلسطين، وسوريا، وأية أجزاء من تركيا الآسيوية، وشبه جزيرة سيناء أو أي جزء منها، وذلك بغية توطين اليهود في تلك الأراضي»[١٠]. أما كيرن هايسود، «صندوق الشعب اليهودي» كما وصفتها قرارات المؤتمر الصهيوني الثاني عشر (١٩٢١)، فكانت قد انشئت، كشركة مساهمة أيضا سجلت في بريطانيا، من قبل الاجتماع الصهيوني الموسع الذي عقد في صيف ١٩٢٠ في لندن[١١].وهدفها جمع الأموال اللازمة، وتأمين المصادر الاقتصادية الضرورية لتمويل النشاط الصهيوني في فلسطين. وكانت الشركتان قد بذلتا، كل في مجال عملها، جهوداً كبيرة ومستمرة، خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، لتنفيذ المهام التي أوكلت اليهما في شراء الأراضي في البلد وتوطين اليهود فيها، وسرعان ما أصبحتا المؤسستين الأوليين المعتمدتين، من قبل معظم الفئات الصهيونية في مجالات العمل تلك.

وكما حدث بالنسبة للمنظمة الصهيونية العالمية، فقد أثرت اقامة اسرائيل أيضا على وضع هاتين المؤسستين، وأدت إلى «ضعضعته»، خصوصا بعد أن أنشئت وزارات اسرائيلية مختلفة للعمل في المجالات نفسها التي كانت سابقا ضمن اختصاص الكيرن كاييمت وكيرن هايسود، مما أدى أيضا، من ناحية أخرى، إلى نشوب مشاحنات شبه دائمة بين هذه الأجهزة المختلفة.

غير أن هذه الخلافات سويت أخيرا، وان بقيت أصداؤها تسمع من حين إلى آخر، بالأسلوب نفسه الذي اعتمد أساسا للاتفاق بين اسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية. فبعد اصدار قانون وضع المنظمة الصهيونية العالمية - الوكالة اليهودية لأرض - اسرائيل، تم توقيع ميثاق بين الادارة الصهيونية وحكومة اسرائيل، كما أشرنا أعلاه، صدر بموجبه قانون كيرن كاييمت ليسرائيل، لسنة ٥٧١٤ - ١٩٥٣[١٢]، وذلك بهدف نقل مقر الشركة الرئيسي من بريطانيا واعادة تسجيلها في اسرائيل، بأسهل طريقة ممكنة. ولتحقيق ذلك، خوَّل القانون (المادة٢) «وزير العدل أن يصادق على عقد تأسيس ونظام شركة محدودة الضمان، يقدمان له من قبل الشركة الحالية [أي القديمة] لغرض تأسيس شخصية اعتبارية في اسرائيل لاستمرار أعمال الشركة الحالية التي أسست وتسجلت في المهجر». وعندما يصادق الوزير على هذه المستندات، «ينشر في الوقائع الاسرائيلية [وهو اسم الجريدة الرسمية الاسرائيلية] اعلان عن المصادقة... وعقد التأسيس المصادق عليه... [و] تحال إلى مسجل الشركات صورة من عقد التأسيس والنظام كما صودق عليهما... ويكون [عندئذ] حكم الشركة، ومن ضمن ذلك عقد تأسيسها ونظامها، كحكم شركة تسجلت بموجب قانون الشركات [الاسرائيلي]... وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الاعلان» (المادة٣). كما منح القانون «الشركة الجديدة، كافة الحقوق والصلاحيات التي منحت... للشركة الحالية [القديمة]» (المادة٤)، واعتبرها لمقتضيات قانون الأراضي (استملاكها للمقاصد العامة) لسنة ١٩٤٣، كأنها سلطة محلية، بحيث يحق لها استملاك أية أرض خاصة، إذا ارتأت ذلك ضروريا للمنفعة العامة (المادة٥). كذلك منح القانون الشركة الجديدة اعفاءات أخرى مختلفة[١٣].

واستناداً إلى هذا القانون، صادق وزير العدل الاسرائيلي، بتاريخ ٢٠أيار (مايو) ١٩٥٤، على عقد تأسيس شركة كيرن كاييمت ليسرائيل الجديدة، الذي كان قد قدم له بتاريخ ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٣، ونشرت المصادقة وعقد التأسيس في الوقائع الاسرائيلية[١٤]. ونص عقد التأسيس (المادة ٣ - أ) على أن هدف الشركة «الأساسي» هو «أن تشتري، أو تمتلك بواسطة الرهن أو المبادلة، أو تستلم بواسطة الرهن أو بصورة أخرى، أراضي، غابات، حقوق استعمال ورهونات وأية حقوق مشابهة لها، وكذلك أملاكا غير منقولة من أي أنواع أخرى، ضمن المساحة المحددة (وتحتوي حسب مفهومها، في عقد التأسيس هذا، على دولة اسرائيل، ضمن أية منطقة خاضعة لقوانين حكومة اسرائيل) أو في أي جزء منها، لأغراض توطين اليهود في الأراضي والأملاك المذكورة».

والجدير بالملاحظة أن ذكر «اليهود» وحدهم، في نص هدف الشركة الأساسي، كمن يحق لهم الافادة من الأراضي التي قد تستملكها الشركة يعني، تلقائيا وقانونيا، استثناء غيرهم، بمن فيهم العرب الفلسطينيون. وكان هذا، على كل حال، هو «المبدأ» الذي عملت الشركة بموجبه منذ تأسيسها، خلال الحكم العثماني، ومن ثم الانتداب البريطاني، وفيما

بعد اسرائيل، اذ حظرت دائماً وأبداً على العرب العمل في أراضيها أو الافادة منها، وقصرت ذلك على اليهود دون غيرهم. وسبب هذا يعود إلى العقيدة الصهيونية القائلة انه ما لم يسيطر الصهيونيون على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي في فلسطين، ان لم يكن عليها كلها، ويحولوا ملكيتها إلى اليهود، فلن ترسى أسس قوية ودائمة للدولة اليهودية. ولتأمين ذلك حظر، من ناحية ثانية، على الشركة بيع الأراضي التي تؤول ملكيتها اليها، بحيث تبقى «ملكاً أبدياً للشعب اليهودي» (وفقاً لنص مذكرة اللجنة التنفيذية الصهيونية المقدمة إلى المؤتمر الصهيوني الخامس (١٩٠١)، بشأن انشاء الكيرن كاييمت[١٥]) بينما سمح لها باستغلال تلك الأراضي بواسطة تأجيرها (المادة ٣ – هـ من عقد التأسيس) لليهود فقط.

ولضمان استمرار السيطرة الصهيونية، في المستقبل، على الشركة، نص نظامها (المواد ٢و٣و٤) على أن «أعضاءها»، أي «المساهمين» فيها، يختارون من بين أعضاء المجلس العام للمنظمة الصهيونية العالمية، ويحافظون على عضويتهم في الشركة، ما داموا يتمتعون بصفتهم هذه. كذلك لا يحق لهؤلاء الأعضاء تحويل حقوقهم أو امتيازاتهم في الشركة لأي طرف آخر، ولا حتى بواسطة الارث. ومع وفاة أولئك الأعضاء أو التوقف عن كونهم أعضاء في المجلس العام للمنظمـة الصهيونيـة، لأي سبب كان، يفقـدون حقوقهم في الشركة[١٦].

وكما سويت مسألة الكيرن كاييمت، تمت أيضاً تسوية وضع كيرن هايسود، مع صدور قانون كيرن هايسود، لسنة ٥٧١٦ – ١٩٥٦[١٧]، الذي يشبه بمضمونه قانون الكيرن كاييمت. فقد خوّلت المادة ٢ من هذا القانون «وزير العدل ان يصادق على عقد تأسيس ونظام شركة محدودة الضمان، يقدمان اليه من قبل الشـركة الحـالية [أي القديمة]، بقصد انشاء شخصية اعتبارية في اسرائيل باسم كيرن هايسود – الجباية الموحدة لاسرائيل، لمواصلة أعمال الشركة الحالية التي تأسست ونظمت في المهجر». ومع مصادقة الوزير على عقد التأسيس والنظام، «ينشر في الوقائع الاسرائيلية اعلان عن التصديق... وعن عقد التأسيس المصادق عليه... [ثم] يحول إلى مسجل الشركات عقد التأسيس والنظام كما صودق عليهما... [وعندئذ و] اعتباراً من تاريخ نشر الاعلان، يكون حكم الشركة، بما في ذلك عقد تأسيسها ونظامهـا، كحكم شركـة تسجلت بمقتضى... القانون» (المادة ٣).

وبناء على هذا القانون، صادق وزير العدل الاسرائيلي، بتاريخ ٣شباط (فبراير) ١٩٥٦، على عقد تأسيس كيرن هايسود – الجباية الموحدة لاسرائيل، ونشرت المصادقة وعقد التأسيس في الوقائع الاسرائيلية[١٨]. وجاء في مطلع المادة الأولى من عقد التأسيس أن هدف الشركة هو «القيام بكل أمر أو اجراء يعتبران مطلوبين أو مفيدين أو مساعدين لتعزيز دولة اسرائيـل، وجمع الشتـات في أرض – اسرائيـل وضمان وحـدة الشعب اليهودي»[١٩].

الوكالة اليهودية الموسعة: ثابرت اسرائيل أيضاً، بعد اقرار القوانين المذكورة، على مواكبة التطـورات التي تطرأ عـلى المواقف العقـائديـة والأوضـاع التنظيميـة للحركـة الصهيونية، وعلى ملاءمة قوانينها معها. ففي حزيران (يونيو) ١٩٦٨، عقد، في القدس، المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون الذي أقر برنامجاً صهيونياً جديداً، سمي برنامج

القـدس ٥٧٢٨ (١٩٦٨). ونص هـذا البرنامج على تعريف جديد لأهداف الصهيونية، بعد أن كان الحديث يدور، في السابق، عن «مهام» لها. وهذه الأهداف هي: «وحدة الشعب اليهودي ومركزية دولة اسرائيل في حياة الشعب؛ تجميع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي أرض – اسرائيل بالهجرة من جميع البلاد؛ تدعيم دولة اسرائيل القائمة على نبوءة الأنبياء في العدل والسلام؛ المحافظة على خاصة الشعب بتطوير التربية اليهودية والعبرية وبث القيم الروحية والتربوية اليهودية؛ الدفاع عن حقوق اليهـود في جميع الأماكن التي يقيمون فيها»(٢٠).

والواضح ان هذه الأهداف صيغت، في حينه، تحت تأثير الحماس الذي سيطر على دوائر صهيونية مختلفة، إثر الانتصار الاسرائيلي في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. الا أن هذا الانتصار تطلب أيضاً، من ناحية ثانية، بذل المزيد من الجهود لـ «تدعيم اسرائيل»، في مختلف المجالات، لتتمكن من الاستمرار في قطف ثمار انتصارها. وتركزت تلك الجهود على محاولات جذب دوائر يهودية مختلفة، غير صهيونية، وحملها على المساهمة في تقديم المساعدات لاسرائيل. وقد نجحت هذه المساعي باقامة الوكالة اليهودية الموسعة، في صيف ١٩٧١، التي ضمت، بالاضافة إلى الصهيونيين (الذين كانوا يسيطرون عليها لوحدهم تقريباً حتى ذلك الوقت)، ممثلين عن عدد من المنظمات اليهودية غير الصهيونية المختلفة، بحيث لم تعد رئاسة الوكالة اليهودية متماثلة، من حيث الشخصيات التي تشكلها، مع الادارة الصهيونية، ونشأت هنالك شخصيتان اعتباريتان جديدتان، بدلاً من واحدة، كما كان الوضع حتى ذلك الوقت. ولم يكن بد من ملاءمة القانون، بواسطة تعديله، مع الواقع الجديد. وهذا ما حصل مع صدور قانون وضع المنظمة الصهيونية العالمية – الوكالة اليهودية لأرض – اسرائيل (تعديل) لسنة ٥٧٢٦ – ١٩٧٥(٢١). فقد أضاف هذا التعديل مادة جديدة إلى القانون الأصلي، هي المادة ٢أ، عُرِّفت بموجبها الوكالة اليهودية بأنها «جمعية تطوعية مستقلة، مشكلة من المنظمة الصهيونية العالمية ومنظمات وهيئات أخرى، وتعمل في دولة اسرائيل في المجالات التي اختارتها بموافقة الحكومة». واستبدلت المادة ١١ من القانون الأصلي بأخرى جديدة، نصت على «ان كل من المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لأرض – اسرائيل هي شخصية اعتبارية، يحق لها التعاقد وامتلاك الأملاك والاحتفاظ بها والتصرف فيها، وان تكون طرفاً في أية اجراءات قانونية أو أخرى». كما استبدلت المادة ٣ من القانون الأصلي بأخرى، نصت على أن «تثابر المنظمة الصهيونيّة العالمية والوكالة اليهودية لأرض – اسرائيل، كالسابق، على الاهتمام بالهجرة، وتشرفا على مشاريع الاستيعاب والاستيطان في الدولة». وتم التشديد (المادتان ٧و٩) على ضرورة توقيع الحكومة الاسرائيلية على ميثاقين، بدل السابق، الأول مع المنظمة الصهيونيـة، والثاني مع الوكالة اليهودية، وكذلك اقامة لجنتي تنسيق، مع كل منهما على حدة.

واستناداً إلى هذا القانون، تم بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٧٩ توقيع الميثاقين الجديدين(٢٢)، اللذين حلا محل السابق، المعقود بتاريخ ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤، واعتبرا نافذي المفعول بأثر رجعي ابتداء من ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٧١، عندما أقرت التغييرات التنظيمية الأخيرة. وجاء في مقدمة كل من الميثاقين انهما وضعا بناء على «رغبة الحكومة في تعزيز نشاط» كل من المنظمة والوكالة، ورغبة كل منهما في «التعاون والعمل من خلال تنسيق كامل مع دولة اسرائيل وحكومتها وفقاً لقوانين الدولة»(٢٣). ونص الميثاق المعقود مع المنظمة الصهيونية على أن مهامها هي: «(أ) تنظيم أنشطـة الهجرة في

الشتات ونقل المهاجرين وأملاكهم إلى اسرائيل؛ (ب) المساهمة في اسكان المهاجرين واستيعابهم؛ (جـ) تقديم خدمات صحية للمهاجرين، فيما يتعلق بهجرتهم واستيعابهم؛ (د) هجرة الشباب، ورعاية الشباب وتدريبه؛ (هـ) الاحتفاظ والدعم، في اسرائيل وخارجها، لمؤسسات تربوية، ثقافية، علمية، دينية ورياضية، ومؤسسات لتقديم الخدمات الاجتماعية؛ (و) استيطان زراعي واستملاك الأراضي واستصلاحها من قبل مؤسسات المنظمة الصهيونية وأجهزتها؛ (ز) المشاركة في تأسيس وتوسيع مشاريع التطوير في البلد؛ (حـ) تشجيع توظيف رأس المال الخاص في البلد؛ (ط) تأييد ودعم المشاريع التربوية ومؤسسات التعليم العالي ومعاهد البحوث؛ (ي) رعاية العجزة وذوي القدرات المحدودة والمشوهين والمحتاجين لمساعدات أخرى أو لخدمات اجتماعية»(٢٤). ويتم ذلك شريطة ألا تعمل المنظمة ضمن المهام التي تتولى الوكالة اليهودية القيام بتنفيذها فعلياً. أما الميثاق الذي وقع مع الوكالة اليهودية فقد حدد لها المهام نفسها، تقريباً، التي حددت للمنظمة الصهيونية، عدا عن انها استثنت، من بين أنشطتها، العمل في مجالي استملاك الأراضي وتوظيف رؤوس الأموال الخاصة في اسرائيل. ولكنها خولت، اضافة إلى المهام التي حددت للمنظمة، القيام بـ «أي نشاط، لوحدها أو بالاشتراك مع مؤسسات أخرى، هدفه مساعدة المهاجرين والمحتاجين لاستيعابهم في حياة المجتمع في اسرائيل»(٢٥). واحتوى الميثاقان الجديدان على التعليمات السابقة نفسها التي جاءت في الميثاق القديم، من حيث تعهد كل من المنظمة والادارة بالعمل في اسرائيل، «وفقاً لقوانين اسرائيل»، وتعهد الحكومة باستشارتهما «في مسائل التشريع التي تتعلق بشكل خاص بمهام [كل منهما]، قبل تقديمها للكنيست»(٢٦).

ومع اقرار هذه القوانين، اضافة إلى ما تبعها من مواثيق تكرس وضع المنظمات الصهيونية الرسمية، ومن ثم جعل العقيدة الصهيونية (كما عرفها قانون وضع المنظمة الصهيونية العالمية – الوكالة اليهودية لأرض – اسرائيل) جزءاً من القانون الاسرائيلي، وهي العقيدة التي تركز على اليهود وتهتم بهم، دون غيرهم، حولت اسرائيل، قانونياً وتلقائياً، سكانها غير اليهود، بمن فيهم الفلسطينيون، إلى مواطنين من الدرجة الثانية، في أحسن الأحوال. فالمنظّمات الصهيونية التي مر ذكرها حصلت على وضع مميز قانونياً لتقديم خدمات مختلفة، والعمل في مجالات متعددة، تكاد تؤثر في معظم نواحي حياة الفرد اليومية، ان لم يكن فيها كلها، من أجل الاهتمام باليهود دون غيرهم. فدور هؤلاء الأغيار يأتي، من حيث حقوقهم أو رعاية شؤونهم المختلفة، بعد دور اليهود جميعهم، سواء من كان منهم داخل اسرائيل، وهؤلاء ينبغي العمل على استيعابهم والاهتمام بأمورهم كافة، من خلال التنسيق مع المؤسسات الصهيونية، أو من كان منهم خارجها وهؤلاء ينبغي العمل على جلبهم اليها.

الفلسطينيون «المتسللون»... واليهود «العائدون» : ان الاتجاه الذي أشرنا أليه والذي يركز على اليهود دون غيرهم، نابع أساساً من أحد الأهداف الصهيونية الرئيسية، وهو السعي إلى اقامة دولة يهودية «نقية» قدر الامكان، يكون معظم سكانها، ان لم يكن كلهم، من اليهود. وتجد محاولات تحقيق هذا الهدف تعبيراً واضحاً للغاية عنها في القوانين المتعلقة بالجنسية الاسرائيلية؛ وهي القوانين التي يبدو كأنها «تطارد» اليهود في سعيها لـ «اغداق نعمة» الجنسية الاسرائيلية

عليهم حتى وان كانوا من المقيمين خارج اسرائيل ولم يزروها مرة في حياتهم، بينما تتشدد، في الوقت نفسه، في منح هذه الجنسية للآخرين.

فمنذ نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين، في أعقاب حرب ١٩٤٧ – ١٩٤٩، والمطالبة مستمرة، على سبيل المثال، من قبل الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية والدول المختلفة، بضرورة الاعتراف بحق أولئك اللاجئين في العودة إلى ديارهم. ولكن اسرائيل ضربت بتلك القرارات كلها عرض الحائط، و«نصحت» بتوطين أولئك اللاجئين في الدول التي يقيمون فيها. وكان العديد من الفلسطينيين قد حاولوا، أثر انتهاء حرب ١٩٤٧ – ١٩٤٩، العودة إلى ديارهم بطرق مختلفة. ودرجت اسرائيل على القاء القبض على أولئك العائدين، وأبعادهم إلى الدول التي قدموا منها، أو أحياناً سجنهم ومن ثم أبعادهم، بعد انقضاء فترة سجنهم. كما كانت السلطات الاسرائيلية نفسها تبادر، من حين لآخر، إلى القاء القبض على مجموعات من العرب الذين بقوا داخلها، ثم تقوم بـ «كبهم»، على حد التعبير السائد آنذاك، فيما وراء حدودها، في محاولة لتقليص عدد سكانها العرب. وكثيراً ما كان هؤلاء يعودون ويستصدرون قرارات من المحاكم الاسرائيلية، بواسطة أقاربهم، تسمح لهم بالبقاء في اسرائيل. واستمرت هذه الممارسات فترة غير قصيرة، أربكت السلطات الاسرائيلية، فأصدرت أخيراً قانوناً منعت بموجبه عودة الفلسطينيين إلى اسرائيل، واعتبرت من يقوم منهم بذلك «متسللاً». وعرَّف قانون منع التسلل (المخالفات والقضاء) لسنة ٥٧١٤ – ١٩٥٤[٢٧] «المتسلل» بأنه كل «من دخل اسرائيل، عامداً وبطريقة غير مشروعة، وفي يوم من الأيام الواقعة بين... ٢٩ كانون الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ [وهو يوم صدور قرار تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة] وتاريخ دخوله البلاد، كان أحد هؤلاء: (١) كان يحمل جنسية أو رعوية لبنان، مصر، سوريا، المملكة السعودية، الأردن، العراق أو اليمن [وهذه هي الدول العربية التي أعلنت الحرب على اسرائيل سنة ١٩٤٨]، (٢) كان [فلسطينيا؟] يقيم أو يزور إحدى هذه البلاد أو أي قسم من فلسطين يقع خارج اسرائيل [وهذا التعريف ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة]، (٣) كان يحمل جنسية فلسطينية أو يقيم في فلسطين دون أن تكون له جنسية أو رعوية، أو كان مشتبهاً في جنسيته أو رعويته، وغادر خلال تلك الفترة محل اقامته الاعتيادي الكائن في منطقة أصبحت قسماً من اسرائيل، إلى مكان يقع خارج اسرائيل» (المادة١). والواضح أن هذا التعريف ينطبق على كل فلسطيني وجد نفسه، لأي سبب كان، في أي منطقة خارج تلك التي أصبحت اسرائيل. ومثل هذا الفلسطيني يعتبر «متسللاً»، وحكم المتسلل هو الحبس، ثم الابعاد.

حق العودة لليهود: وفي مقابل اعتبار الفلسطينيين الذين يحاولون العودة إلى بيوتهم «متسللين» ينبغي ابعادهم، أعلنت اسرائيل، من جهتها، اعترافها بحق العودة لليهود فقط. فبعد مرور سنتين على اقامة اسرائيل، أقر الكنيست قانون العودة لسنة ٥٧١٠ – ١٩٥٠[٢٨]، الذي عدل مرتين منذ ذلك الوقت، الأولى سنة ١٩٥٤[٢٩]، والثانية سنة ١٩٧٠[٣٠]. ومنح هذا القانون، بتعديلاته المختلفة، الحق لكل يهودي في أن يهاجر إلى اسرائيل (المادة١). و«تكون الهجرة بموجب تأشيرة مهاجر... تمنح... لكل يهودي يعرب عن رغبته في الاستقرار باسرائيل، الا إذا ثبت لوزير الداخلية أن الطالب... يعمل ضد الشعب اليهودي، أو... من شأنه أن يعرض صحة الجمهور أو أمنه للخطر، أو... ذو

ماض جنائي من شأنه أن يعرض الجمهور للخطر» (المادة٢). وكانت الفقرة الأخيرة قد أضيفت إلى القانون، أثر قيام بعض اليهود، من ذوي الماضي الجنائي، في بلدان مختلفة بالهرب من بلدانهم إلى اسرائيل والادعاء بأنهم مهاجرون اليها، لتجنب ملاحقة القانون في بلدانهم الأصلية لهم، مما ورط حكومة اسرائيل في مشاكل دولية، اقتضت تعديل القانون لتجنب حدوث مثيل لها في المستقبل.

كذلك نص قانون العودة على «أن اليهودي الذي قدم إلى اسرائيل، وبعد قدومه أعرب عن رغبته في الاستقرار فيها، يحق له، طالما هو في اسرائيل، ان يحصل على شهادة مهاجر» (المادة٣ (أ)). كما أن «كل يهودي هاجر إلى اسرائيل، قبل بدء العمل بهذا القانون، وكل يهودي ولد في اسرائيل، سواء قبل بدء العمل بهذا القانون أم بعده، فان حكمه كحكم من هاجر وفقاً لهذا القانون» (المادة٤).

وفي التعديل رقم٢ للقانون، الصادر سنة ١٩٧٠، وسع مضمونه ليشمل أيضاً غير اليهود المتزوجين من يهود، وأبناءهم وأحفادهم، وذلك باضافة المادة ٤أ – (أ) إلى القانون، التي نصت على «أن الحقوق المخولة لليهودي، بموجب هذا القانون، والحقوق المخولة للمهاجر بموجب قانون الجنسية لسنة ٥٧١٢ – ١٩٥٢ [أنظر أدناه] والحقوق المخولة للمهاجر بموجب أي تشريع آخر، تخول كذلك لولد اليهودي وحفيده، ولزوج اليهودي وزوج ولد اليهودي وزوج حفيده، باستثناء الشخص الذي كان يهودياً واستبدل دينه باختياره». وفيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق بموجب هذه الفقرة، «لا عبرة فيما إذا كان اليهودي الذي تمت بفضله المطالبة [بناء على صلة القربى به أو الزواج منه] ما زال على قيد الحياة أم لا، وما إذا كان قد هاجر إلى البلاد أم لا» (المادة ٤أ – (ب)). وعرف القانون، لمقتضيات العمل بموجبه، اليهودي بأنه «كل من ولد لأم يهودية أو من تهود، وهو ليس من أبناء ديانة أخرى» (المادة ٤ب)، حاسماً بذلك نقاشاً واسعاً حول مسألة «من هو اليهودي؟»، كان قد احتدم في اسرائيل، في حينه، لفترة غير قصيرة.

قانون الجنسية: وقانون العودة، المهم بحد ذاته، لاعتباره كافة اليهود في العالم وانسباءهم مواطنين – مرشحين في اسرائيل، يحق لهم الهجرة اليها والاقامة فيها متى شاؤوا، اكتسب أهمية أكبر مع صدور قانون الجنسية، لسنة ٥٧١٢ – ١٩٥٢(٣٠) (وعدل، منذ ذلك الوقت أربع مرات)، الذي جعل العودة المبرر الأول للحصول على الجنسية الاسرائيلية. فقد نصت المادة١ من قانون الجنسية، كما عدلت سنة ١٩٦٨(٣٢) على أن «تكتسب الجنسية الاسرائيلية بحكم العودة... والاقامة في اسرائيل... والولادة... والولادة والاقامة في اسرائيل... والتجنس... والمنح». ويكتسب الجنسية بحكم العودة، وفقاً للمادة٢، كل يهودي(أومتزوج من يهودي) «قدم إلى اسرائيل أو ولد فيها قبل انشاء الدولة – اعتباراً من يوم انشاء الدولة... ومن قدم إلى اسرائيل بعد انشاء الدولة – اعتباراً من يوم قدومه... ومن ولد في اسرائيل بعد انشاء الدولة – اعتباراً من يوم ولادته... ومن حصل على شهادة مهاجر بموجب... قانون العودة – اعتباراً من يوم منحه الشهادة». كذلك منحت المادة نفسها، بالتعديلات التي أدخلت عليها، سنتي ١٩٦٨ و١٩٨٠(٣٣)، القاصر الذي كان أحد والديه، أو كلاهما، قد تنازل عن جنسيته الاسرائيلية، الحق في المطالبة بها عندما يبلغ سن الرشد.

وكانت هذه المادة قد عدلت أيضاً سنة ١٩٧١(٣٤)، باضافة الفقرة (هـ) اليها، التي نصت على أن «كل من أعرب عن رغبته في الاستقرار في اسرائيل وحصل أو يحق له أن يحصل على تأشيرة مهاجر بموجب قانون العودة لسنة ٥٧١٠ - ١٩٥٠، يجوز لوزير الداخلية، حسب تقديره، منحه الجنسية بناء على طلبه بحكم العودة حتى قبل هجرته إلى اسرائيل». وكان هذا التعديل قد أقر عقب اشتداد الحملة الاسرائيلية - الصهيونية، في مطلع السبعينات، على الاتحاد السوفياتي، لحمله على تسهيل هجرة اليهود منه إلى اسرائيل، وذلك بتخويل وزير الداخلية الاسرائيلي صلاحية منح اليهود السوفيات الذين يطالبون بالهجرة، الجنسية الاسرائيلية وهم لا يزالون مواطنين في الاتحاد السوفياتي ومقيمين فيه، ومن ثم محاولة الضغط عليه والتدخل، في شؤونه الداخلية، تحت ستار المحافظة على «المواطنين» الاسرائيليين فيه.

ومقابل هذه التسهيلات التي تقدمها المادة ٢ لليهود، وذلك بمنحهم الجنسية الاسرائيلية لمجرد كونهم يهوداً قدموا إلى اسرائيل أو أعربوا عن رغبتهم في القدوم اليها، يتخذ قانون الجنسية الاسرائيلي اتجاهاً آخر، متشدداً، عند تطرقه لحقوق غير اليهود، وخصوصاً العرب الفلسطينيين، في الحصول على الجنسية الاسرائيلية. فقد نصت المادة ٣(أ) من القانون على أن «من كان قبيل الدولة فلسطيني الجنسية [ومعظم أولئك كانوا من العرب]، ولم يكن اسرائيلي الجنسية بموجب المادة ٢ [بحكم العودة، أي أنه ليس يهودياً]، يكون اسرائيلي الجنسية اعتباراً من يوم انشاء الدولة اذا توفرت فيه الشروط التالية: (١) في يوم... أول آذار (مارس) ١٩٥٢ كان مسجلاً قاطناً بموجب مرسوم تسجيل السكان، لسنة ٥٧٠٩ - ١٩٤٩... (٢) في يوم بدء العمل بهذا القانون [أي قانون الجنسية، الذي اعتبر نافذ المفعول ابتداء من ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٢، وفقاً لمادته الـ - ٢٠] كان قاطناً في اسرائيل. (٣) من يوم انشاء الدولة إلى يوم بدء العمل بهذا القانون كان في اسرائيل، أو في أراض صارت أراضي اسرائيلية بعد انشاء الدولة، أو دخل اسرائيل خلال هذه المدة بصورة قانونية». وينص قانون تسجيل السكان لسنة ٥٧٠٩ - ١٩٤٩(٣٥)، المذكور في هذه المادة، والصادر بتاريخ ٤شباط (فبراير) ١٩٤٩ (الذي حل آنذاك محل أنظمة الطوارىء (تسجيل السكان) لسنة ٥٧٠٨ - ١٩٤٨(٣٦) واعتبر مكملاً لها)، من بين ما ينص عليه، على ضرورة أن يقوم كل قاطن في اسرائيل، بتسجيل نفسه، مع أولاده القاصرين، إن وجدوا، في سجل السكان الذي أنشىء لهذه الغاية في وزارة الداخلية، وذلك خلال ٣٠ يوماً من صدور القانون، أو من قدومه إلى اسرائيل (المادة ٥).

وقد صيغت المادة ٣ من قانون الجنسية على هذا الشكل ليس بقصد إسقاط حق اللاجئين الفلسطينيين في المطالبة بالعودة إلى اسرائيل، بواسطة منعهم من الحصول على جنسيتها فقط، وانما هدفت أيضاً إلى حجب هذه الجنسية عن أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين الذين بقوا داخلها، وبالتالي تقليص عدد مواطنيها العرب إلى أقل عدد ممكن. فخلال الفترة الواقعة بين التواريخ المذكورة في هذه المادة، كان عدد لا بأس به من العرب الفلسطينيين قد اضطر، نتيجة الحرب، إلى ترك مكان اقامته العادي في فلسطين والانتقال إلى الدول العربية المجاورة. والعديد من هؤلاء عادوا إلى بيوتهم فيما بعد، بعد انتهاء القتال، بطرق مختلفة. وجاءت المادة ٣، بنصها الذي أثبتناه، لتحجب عن أولئك حق

الحصول على الجنسية الاسرائيلية؛ وهذا ما حدث فعلاً. فمع بدء العمل بقانون الجنسية، وجد في اسرائيل بضعة عشرات الآلاف من العرب ممن لا يحق لهم الحصول على الجنسية الاسرائيلية وفقا لتعليمات ذلك القانون، وان اعترفت السلطات بهم كـ «مقيمين» أو كـ «سكان» في اسرائيل. وكان العرب داخل اسرائيل قد شنوا، قبيل سن قانون الجنسية، حملة واسعة لحمل السلطات على اقراره بشكل يكفل لهم جميعاً إمكانية الحصول على الجنسية الاسرائيلية؛ ولكن دون جدوى؛ اذ أقر القانون، أخيراً، بالشكل الذي أشرنا إليه. الا أن القانون سمح، من ناحية ثانية، لمثل أولئك الأشخاص أو غيرهم، إذا توافرت فيهم شروط معينة، بطلب الحصول على الجنسية بواسطة التجنس. كما خول وزير الداخلية الحق في منح الجنسية لمثل أولئك، «إذا استنسب ذلك» (المادة ٥).

وكان الهدف من هذه التعليمات، كما يبدو، التضييق على أولئك العرب بهدف حملهم على النزوح عن اسرائيل، وبالتالي تقليص عدد المواطنين العرب فيها قدر الامكان. الا أن ما حدث عملياً كان عكس ذلك تماماً، فقد بقي أولئك في ديارهم، وازداد عددهم تدريجياً، نتيجة للتكاثر الطبيعي، حتى وصل مؤخراً إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه سنة ١٩٤٨، وتحولوا إلى مشكلة قانونية دائمة. وظهرت هذه المشكلة، على أكثر ما يكون حدة، بالنسبة لجيلي الأبناء والأحفاد الذين ولدوا في اسرائيل، بعد إقامتها، وترعرعوا فيها، ولكنهم على الرغم من ذلك لا يحق لهم الحصول على جنسيتها، لأن آباءهم كانوا قد حرموا من تلك الجنسية، بينما لا يستطيعون، في الوقت نفسه، الحصول، أيضا، وفقاً للأعراف والقوانين الدولية، على جنسية أي بلد آخر. وأخيراً، وبعد مرور ٢٠ سنة على قيامها، اضطرّت اسرائيل إلى ايجاد حل للمشكلة، وان لم يكن كاملاً، فقدمت سنة ١٩٦٨ تعديلاً[٣٧] للقانون، أضاف إليه مادة جديدة، هي ٤أ، نصت على أن «كل من ولد بعد إقامة الدولة في مكان كان يوم مولده منطقة اسرائيلية، ولم يكتسب أية جنسية قط، يصبح اسرائيلي الجنسية إذا طلب ذلك خلال المدة الواقعة بين يوم ولادته الثامن عشر ويوم ولادته الحادي والعشرين، وإذا كان مقيما في اسرائيل مدة خمس سنوات متوالية قبل تاريخ تقديم طلبه». وفي مثل هذه الحالات، و«اذا قدم أحد طلبا بموجب [الفقرة السابقة] وتوفر فيه الشرطان المذكوران فيها، فيترتب على وزير الداخلية [أي انه ملزم بذلك، بينما بالنسبة للتجنس، يستطيع الموافقة على الطلب «اذا استنسب ذلك»] أو من فوضه الوزير بذلك أن يصادق على طلبه». غير انه يجوز للوزير عدم المصادقة على طلب من أدين بجرم ضد أمن الدولة، أو من حكم عليه بالحبس عن جرم آخر لمدة خمس سنوات أو أكثر» (المادة ٤أ – (ب).

الجنسية للمقيمين في اسرائيل... : غير أن هذا التعديل لم يحل المشكلة بكاملها، اذ أن العديد من العرب في اسرائيل، ان لم يكن كلهم، ممن كان بامكانهم اللجوء إلى هذه المادة، لم يتقدموا بطلبات خاصة للحصول على الجنسية الاسرائيلية بين تاريخي ولادتهم الثامن عشر والحادي والعشرين. كما أن وضع الآباء عديمي الجنسية، الذين كانوا قد ولدوا قبل إقامة اسرائيل، بقي على حاله. ومرت ١٢سنة أخرى، وتغير الحكم في اسرائيل، ووصل الليكود إلى السلطة. والليكود، على عكس العمال، واستناداً إلى منطلقات عقائدية قديمة، يطالب باقامة دولة يهودية في «أرض – اسرائيل»، تكون السيادة فيها لليهود، ويمنح العرب المقيمون فيها، أو الذين يبقون داخلها، حقوق مواطنية كاملة. كما أن

زعماءه يفضلون الأوضاع القانونية الواضحة، التي لا غموض أو «لفلفة» فيها (ولعل ذلك ناجم عن كون كل من جابوتينسكي، جد الليكود الأكبر، وبيغن، زعيمه الحالي، خريجي معاهد حقوق). وهذا ما حدث في أواخر تموز (يوليو) الماضي، بالنسبة لقانون الجنسية، مع اقرار التعديل الأخير للقانون(٣٨) الذي كانت حكومة الليكود قد تقدمت به، وجعلت قانون الجنسية، بمختلف تعليماته، واضحا للغاية.

فقد أدخل التعديل الأخير (رقم٤) إلى القانون الأصلي مادة جديدة، هي ٣أ، نصت الفقرة (أ) منها على أن «من ولد قبل إقامة الدولة وتوافرت فيه الشروط التالية يكن مواطنا اسرائيليا، بحكم الاقامة في اسرائيل، منذ يوم بدء العمل بقانون الجنسية (تعديل رقم٤) لسنة ٥٧٤٠ – ١٩٨٠ (فيما يلي: تعديل ٥٧٤٠) [ويبدأ العمل بهذا القانون، وفقا للمادة ١٧ منه، خلال ٣ أشهر من تاريخ نشره، وكان قد نشر يوم ١٨ آب (أغسطس)]: (١) لم يكن مواطنا اسرائيليا بحكم أية مادة أخرى من هذا القانون؛ (٢) عشية اعلان الدولة كان مواطنا فلسطينيا؛ (٣) في يوم ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٢ كان قاطنا في اسرائيل ومسجلاً في سجل السكان وفق مرسوم تسجيل السكان لسنة ٥٧٠٩ – ١٩٤٩؛ (٤) في يوم تعديل ٥٧٤٠ كان قاطنا في اسرائيل ومسجلاً في سجل السكان؛ (٥) انه ليس مواطنا لاحدى الدول المذكورة في المادة ٢أ من قانون منع التسلل (المخالفات والقضاء) لسنة ٥٧١٤ – ١٩٥٤». والبلدان المذكورة في تلك المادة، كما عدلت سنة ١٩٦٠(٣٩)، هي لبنان وسوريا ومصر والأردن والعربية السعودية والعراق واليمن وكل «جزء من فلسطين يقع خارج اسرائيل»، أي الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما الفقرة (ب) من المادة نفسها فقد نصت على أن كل «من ولد بعد إقامة الدولة وتوافرت فيه الشروط التالية يكن مواطنا اسرائيليا بحكم الاقامة في اسرائيل منذ يوم تعديل ٥٧٤٠: (١) لم يكن مواطنا اسرائيليا بحكم أية مادة أخرى من هذا القانون، (٢) في يوم تعديل ٥٧٤٠ كان قاطنا في اسرائيل ومسجلاً في سجل السكان، (٣) انه من سلالة شخص توافرت فيه الشروط المذكورة في البنود (١) حتى (٣) من الفقرة (أ)».

وبلغة أخرى، أكثر وضوحا، الغى التعديل الأخير القيود السابقة، ومنح الجنسية الاسرائيلية، تلقائيا ودون استثناء، لكل عربي فلسطيني يعيش في المنطقة المحتلة قبل ١٩٦٧، سواء ولد قبل قيام اسرائيل أو بعد ذلك، شريطة أن يكون ساكنا فيها بتاريخ ١٨تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠؛ الا إذا كان بالغا وقدم تصريحا خطيا يعلن فيه انه «لا يرغب في أن يكون مواطنا اسرائيليا»، أو كان قاصرا، وقدم والداه ذلك التصريح بالنيابة عنه (المادة ١٦من التعديل).

وفي مقابل هذا «الكرم»، أجرى التعديل الجديد للقانون «تنظيفا» من نوع آخر. فكما كان هناك عرب حاولوا العودة إلى ديارهم في اسرائيل، بطرق مختلفة، ثم تمت تسوية وضعهم على النحو الذي أشرنا إليه، وجد هنالك أيضا، من ناحية ثانية، عرب آخرون تركوا اسرائيل خلال تلك الفترة إلى دول أخرى، وخصوصا الدول العربية المجاورة. ووفقا لتعليمات القانون القديمة، كان من الممكن الغاء جنسية مثل أولئك العرب، ولكن بعد

اجراءات معقدة، ينبغي أن تتم بواسطة المحكمة، بناء على أحكام المادة١١. ولكن التعديل الأخير استبدل هذه المادة بأخرى جديدة، أكثر تشددا، تسقط تلقائيا الجنسية الاسرائيلية عن أي فلسطيني يترك اسرائيل وينتقل إلى أي من الدول العربية التي أعلنت الحرب عليها، عند قيامها، وتنص على أن «كل مواطن اسرائيلي ترك اسرائيل، خلافا للقانون، إلى أي من الدول المذكورة في المادة ٢أ من قانون منع التسلل (المخالفات والقضاء) لسنة ٥٧١٤ – ١٩٥٤ [وهذه الدول هي العربية السبع التي ذكرت أسماؤها أعلاه]، أو حصل على جنسيتها، سيعتبر كأنه تنازل عن جنسيته الاسرائيلية التي تلغى منذ يوم خروجه من اسرائيل، والغاء الجنسية الاسرائيلية لشخص ما وفق هذا البند، يلغي أيضاً جنسية ولده القاصر غير القاطن في اسرائيل».

ونصت أيضا الفقرة (ب) من المادة١١ المذكورة على أن «وزير الداخلية مخول بالغاء الجنسية الاسرائيلية لأي شخص قام بعمل فيه اخلال بالولاء لدولة اسرائيل». ومثل هذه التعليمات يمكن أن تؤدي، ان طبقت في ضوء التعديل الأخير لقانون منع الارهاب (أنظر أدناه)، إلى إلغاء الجنسية الاسرائيلية لأي عربي في اسرائيل قد يعلن، مثلاً، عن تماثله مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو أي من التنظيمات الفلسطينية العاملة تحت لوائها.

... وللمتعاونين في المناطق المحتلة: غير أن أهم ما يلفت النظر في التعديل الأخير لقانون الجنسية، بالنسبة للفلسطينيين أو العرب، هو ما جاء في المادة٦ (هـ) التي أضيفت إلى القانون الأصلي، وخولت وزير الداخلية الحق في منح الجنسية الاسرائيلية لسكان المناطق المحتلة، على ما قد يعنيه ذلك من تهيئة الأسس القانونية لضم تلك المناطق، أو «ضم» سكانها على الأقل إلى اسرائيل. فقد نصت هذه المادة على أن «وزير الداخلية مخول، إذا استنسب ذلك، بمنح الجنسية الاسرائيلية بواسطة التجنس لراشد قاطن في منطقة محتفظ بها [وهذا هو التعبير الاسرائيلي القانوني للمناطق المحتلة سنة ١٩٦٧] من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي، إذا طلب التجنس، حتى إذا لم تتوافر فيه الشروط المذكورة في المادة ٥ (أ). والشروط المطلوبة، وفقاً لهذه المادة، للحصول على الجنسية الاسرائيلية بواسطة التجنس، هي أن الطالب موجود في اسرائيل، وكان قد أقام فيها ثلاث سنوات من السنوات الخمس السابقة لتقديم طلبه، وهو ذو حق للاقامة فيها إقامة دائمة، واستقر أو ينوي الاستقرار فيها، ويلم الماما ما باللغة العبرية، .وتنازل عن جنسيته السابقة، أو أثبت أنه سينقطع عن أن يكون أجنبي الجنسية عندما يصبح اسرائيلي الجنسية. وتمنح الجنسية لأي من سكان المناطق المحتلة، من خلال تجاهل هذه الشروط، أو أي منها، «إذا اقتنع الوزير أن الطالب يتماثل مع دولة اسرائيل وأهدافها، وهو أو أحد أبناء عائلته قاموا بعمل ملموس لتعزيز الأمن أو الاقتصاد أو أية مسألة أخرى مهمة للدولة، أو أن منح الجنسية كما ذكر يعتبر من أمور الدولة الخاصة» (تتمة المادة ٦ (هـ)). كذلك منح القانون (المادة ١٥ المعدلة) مثل هذا الشخص حق طلب عدم إثبات جنسيته الاسرائيلية في بطاقة هويته، إذا ارتأى ذلك، وكما يبدو للحفاظ على أمنه. والواضح أن الهدف من هذه التعليمات هو التغطية على المتعاونين مع اسرائيل من بين سكان المناطق

المحتلة، فلسطينيين كانوا أم عربا، والسعي إلى إخفاء حقيقة حصولهم على الجنسية الاسرائيلية، نتيجة لتعاونهم ذلك، حتى لا يصبح الأمر اثباتا ومبررا لالحاق الأذى بهم.

«تحرير» الأراضي العربية

إلى جانب الاستثناءات والتعليمات الخاصة التي يحتوي عليها قانونا العودة والجنسية الاسرائيليين، بتعديلاتهما المختلفة، على ما تهدف إليه من تحكم في نوعية سكان اسرائيل وعرقهم، وبالتالي الحفاظ على الكيان الصهيوني يهوديا «نقيا» قدر الامكان، من خلال محاولة استبعاد الأغيار، فلسطينيين كانوا أم غيرهم، نجد في القانون الاسرائيلي أيضاً تعليمات مختلفة تتعلق بملكية الأراضي واستغلالها، هدفها على وجه العموم تحويل ملكية أكبر مساحة ممكنة من الأراضي، ان لم يكن كلها، التي تسيطر عليها اسرائيل، إلى ملكية اليهود أو المؤسسات اليهودية، ومن ثم تأمين الاحتفاظ بها في المستقبل على هذا الشكل. والهدف هذا أيضا ملازم لطابع اسرائيل الصهيوني وناجم عن العقيدة الصهيونية، ويعتبر أحد أسسها المهمة، مثل ذلك المتعلق بالجنسية. فالسكان والأرض، في نهاية الأمر، عاملان أساسيان في تكوين أي كيان سياسي.

لقد بذل الصهيونيون جهوداً كبيرة لاستملاك الأراضي في فلسطين، منذ بداية نشاطهم المنظم فيها، في مطلع الثمانينات من القرن الماضي وحتى ١٩٤٨. ولكنهم على الرغم من ذلك لم يستطيعوا، خلال تلك الفترة التي استمرت نحو ٦٥ عاماً، الا شراء نحو مليون وثلاثة أرباع المليون دونم، أي ما يقل عن ٧٪ من مساحة فلسطين اليابسة. غير أن ما لم يستطع الصهيونيون تحقيقه سلماً، نالوه بواسطة القوة، عندما تمكنوا، مع نهاية حرب ١٩٤٧ - ١٩٤٩ من السيطرة على نحو ثلاثة أرباع مساحة فلسطين، أي ما يزيد على ٢٠ مليون دونم من الأرض.

وكانت مساحات شاسعة من الأراضي التي سيطرت عليها اسرائيل بفضل الحرب أملاكا خاصة لمواطنين عرب فلسطينيين، طردوا منها أو اضطروا إلى النزوح عنها، نتيجة للقتال. والكثير منهم أملوا في العودة إليها. الا أن السلطات الاسرائيلية سرعان ما قررت عكس ذلك، وقبل أن تنتهي الحرب وضعت أيديها على تلك الأراضي، وراحت تتصرف بها تصرف المالك بملكه، وتخصصها لأغراض الاستيطان اليهودي، ومن ثم لاستيعاب المهاجرين الجدد. وفي الوقت نفسه، شرعت حكومة اسرائيل وسلطاتها في إصدار القوانين والأنظمة المختلفة المتنوعة، في سلسلة محكمة، بهدف الاستيلاء على تلك الأراضي ونقل ملكيتها إلى المؤسسات اليهودية بصورة «شرعية»، من خلال التنكر لحقوق أصحابها القدامى فيها، ومحاولة «إضاعتها».

مصادرة أراضي اللاجئين الفلسطينيين: اتخذت اسرائيل هذه الاجراءات، على الصعيدين العملي والقانوني - التشريعي، تدريجيا، متأثرة بالأوضاع السياسية التي كانت تمر بها. ففي البداية، تصرف الزعماء الصهيونيون الذين أشرفوا على إقامة اسرائيل ،حكموها بعد إقامتها، بمدى واضح من «الانضباط» ومحاولة الالتصاق

بالشرعية الدولية والاستناد إليها. فالهيئة التي عرفت باسم مجلس الدولة المؤقت، التي شكلت قبيل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في ١٥أيار (مايو) ١٩٤٨، من ممثلين عن كافة الأحزاب والتنظيمات والفئات اليهودية هناك، صهيونية كانت أو يهودية متدينة أو شيوعية، والتي أعلنت قيام اسرائيل ليلة ١٤- ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، ذكرت فيما عرف باسم «وثيقة الاستقلال» الاسرائيلية، فيما بعد، انها تستند من بين ما تستند إليه، إلى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بشأن تقسيم فلسطين وإقامة دولتين، عربية ويهودية فيها، لاعلان «تأسيس دولة يهودية في أرض - اسرائيل، تعرف باسم دولة اسرائيل». ويستنتج من سياق النص أن اعلان الاستقلال اعتبر نافذ المفعول، من قبل واضعيه، بالنسبة لتلك المساحة من فلسطين، التي خصصت لاقامة الدولة اليهودية فيها. كما أن أول قانون أصدرته اسرائيل بعد اقامتها، وهو قانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة ٥٧٠٨ - ١٩٤٨(٤٠)، لا يحتوي على أية تعليمات يمكن أن تؤدي إلى عكس الاستنتاج الذي أشرنا إليه.

غير أن هذا الموقف راح يتغير تدريجياً، متأثراً بالانتصارات التي حققتها اسرائيل خلال الحرب، وسيطرتها على مناطق عربية صرفة، سواء كانت واقعة ضمن المساحة التي خصصت للدولة اليهودية أو خارجها. ففي حزيران (يونيو) ١٩٤٨، ومع انتهاء المرحلة الأولى من القتال، عندما وجدت اسرائيل نفسها تسيطر على مساحات لا بأس بها من الأراضي العربية التي خلت من سكانها، أصدر مجلس الدولة المؤقت قانـون المناطق المتروكة لسنة ٥٧٠٨ - ١٩٤٨(٤١)، للتعامل مع تلك المناطق في ضوء الواقـع الجديد. وعرّف القانون «المنطقة المتروكة» بأنها «أية مساحة أو مكان تم احتـلاله أو استسلم لقوات مسلحة [ويبدو أن الصياغة جاءت على هذا الشكل لكي يسري القانون أيضاً على المناطق التي احتلتها القوات اليهودية غير النظامية، التي عملت قبل قيام اسـرائيل، واستمر بعضها في العمل فترة بعد ذلك، رغم انشاء جيش الدفاع الاسرائيـلي، دون الاعتراف بتلك القوات بذكر اسمها صراحة في القانون] وتركه معظم سكانه أو جزء منهم...» (المادة ١ (أ)). وقد خولت الحكومة صلاحية الاعلان عن أية مساحة أو مكان من هذا النوع «منطقة متروكة»، بحيث يحق لها عندئذ «تطبيق كل القانون [الاسرائيلي] النافذ المفعول، أو جزءاً منه عليها»، شرط «الحفاظ على حقوق العبادة وحقوق السكان الدينية [فقط] وبالمدى الذي لا يمس به ذلك بالنظام والأمن العامين» (المادة ٢ (ب)). أما بالنسبة للشؤون الأخرى، فقد خوّل رئيس الحكومة، أو أي من وزرائها المعنيين، صلاحية اصدار أي نظام يراه ضروريا لتنظيم التعامل مع أية مسألة، بما في ذلك «الاستيلاء ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة الموجودة في المنطقة المتروكة» (المادة نفسها). واعتبر القانون نافذ المفعول بأثر رجعي، من تاريخ ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٨ (المادة ٤).

وبعد مرور نحو ثلاثة أشهر على اصدار هذا القانون، أي في أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، عندما ازدادت ثقة اسرائيل بنفسها وتدعم مركزها الدولي ووصل زعماؤها إلى قناعة مفادها ان الأراضي التي سيطر عليها جيشهم ستبقى بحوزتهم، أصدر مجلس الدولة المؤقت قانونا آخر، أكثر وضوحاً، ضمت عمليا بموجبه الأراضي الواقعة خارج

المساحة التي خصصت للدولة اليهودية، التي كان الجيش الاسرائيلي قد احتلها خلال الحرب، إلى اسرائيل وطبق القانون الاسرائيلي عليها. فقد نصت المادة ١ من هذا القانون الجديد، وهو قانون منطقة القضاء والصلاحيات لسنة ٥٧٠٨ – ١٩٤٨(٤٢)، «ان أي قانون نافذ المفعول ضمن دولة اسرائيل سيعتبر نافذ المفعول في كل المنطقة التي تضم مساحة دولة اسرائيل [كما حددها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة] وكل جزء من فلسطين حدده وزير الدفاع باعلان بأنه خاضع لسيطرة جيش الدفاع الاسرائيلي» (وقد اعتمدت اجراءات مماثلة عند ضم القدس وضواحيها إلى اسرائيل سنة ١٩٦٧(٤٣)).

أما فيما يتعلق بالاراضي والأموال العربية في تلك «المناطق المتروكة»، فقد باشرت السلطات الاسرائيلية، ومعها مؤسسات استملاك الأراضي الصهيونية أو المستوطنات اليهودية، وحتى الأفراد اليهود أحيانا، بوضع اليد عليها واستعمالها بالطرق التي تراها مناسبة. ولم يمر وقت طويل حتى سادت الفوضى في هذا المجال، بعد أن راحت كل جهة تتصرف وفق ما يحلو لها؛ فاضطرت السلطة إلى التدخل باصدار التشريعات المناسبة. وفي منتصف كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، أصدر وزير المالية أنظمة الطوارىء بشأن أموال الغائبين لسنة ٥٧٠٨ – ١٩٤٨(٤٤)، لتنظيم مسألة حيازة أملاك العرب التي وقعت في قبضة السلطات الاسرائيلية واستغلالها. ثم مُدد مفعول هذه الأنظمة، من فترة إلى أخرى(٤٥)، إلى أن نشر قانون أموال الغائبين لسنة ٥٧١٠ – ١٩٥٠(٤٦)، الذي حل مكان الأنظمة واعتبر مكملاً لها (المادة ٣٧).

أصبح قانون أموال الغائبين، مع سريان مفعوله في ٣١ آذار (مارس) ١٩٥٠، الأداة الرئيسية في أيدي السلطات الاسرائيلية التي صادرت بموجبه كافة أموال – و«المال»، حسب تعريفه في هذا القانون، «يشمل العقارات والمنقولات والنقود والحق في المال الخاضع لوضع اليد أو الاستحقاق، وحق الاسم، وكل حق في شركة أو ادارتها» – اللاجئين الفلسطينيين التي وقعت في قبضتها. فقد صيغ تعريف «الغائب» في القانون بصورة ينطبق معها على كل فلسطيني أو مقيم في فلسطين، كان قد ترك محل إقامته العادي في فلسطين، إلى أي مكان داخل البلد أو خارجها، بعد صدور قرار تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة؛ وذلك بنص المادة ١ (ب) على أن «الغائب» معناه:

«١(ب) (١) الشخص الذي كان طوال المدة الواقعة بين... ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ [وهو تاريخ صدور قرار تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة] واليوم الذي ينشر فيه تصريح... يعلن بأن حالة الطوارىء التي أعلنتها الحكومة المؤقتة في يوم ... ١٩ أيار (مايو) ١٩٤٨... قد زالت [وحالة الطوارىء لم تلغ في اسرائيل منذ ذلك الوقت، وهي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا] – المالك الشرعي لمال في الأراضي الاسرائيلية وانتفع به أو وضع يده عليه سواء بنفسه أو بواسطة غيره وبصفة دائمة خلال تلك المدة: (I) كانت له رعوية أو جنسية تابعة للبنان أو مصر أو سوريا أو المملكة العربية السعودية أو شرق الأردن أو العراق أو اليمن أو (II) كان في احد البلدان المذكورة أو في أي قسم من فلسطين خارج

مساحة اسرائيل، أو (III) كان من رعايا فلسطين وترك محل اقامته العادي في فلسطين: (أ) إلى مكان خارج فلسطين قبل يوم... ١أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، أو (ب) إلى مكان في فلسطين كانت تسيطر عليه في ذلك الوقت القوات التي قاومت انشاء دولة اسرائيل أو حاربتها بعد انشائها».

كذلك يضم تعريف «الغائب» أية «جماعة من الناس كانت طيلة المدة المذكورة في البند [السابق]، المالكة الشرعية لمال في الأراضي الاسرائيلية أو المنتفعة به أو الواضعة اليد عليه، بنفسها، أو بواسطة شخص آخر، وجميع مالكيه أو المشتركين فيه أو أصحاب أسهمه، أو مديريه أو مديري أشغاله، هم من الغائبين حسب مدلول البند [السابق] أو كان أمثال هؤلاء الغائبين يفصلون بطريقة أخرى في ادارة أشغاله، أو كان رأسماله كله في أيدي مثل هؤلاء الغائبين» (المادة ١ (أ) (٢)).

ومنعاً لأي التباس، عرّف القانون أيضاً «الفلسطيني الجنسية» بأنه «الشخص الذي كان في يوم ... ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ وبعد هذا التاريخ فلسطيني الجنسية... ويشمل [أيضاً] المواطن الفلسطيني [المقيم في فلسطين] الذي لم تكن له في ذلك التاريخ وبعده جنسية أو رعوية، أو لم تكن له جنسية أو رعوية معينة أو واضحة» (المادة ١ (ج)).

ومع تعريفه اللاجئين الفلسطينيين كـ «غائبين»، واعتباره املاكهم «أموال غائبين»، ومن ثم تعيين مجلس قيمين على أموال الغائبين، وتعيين أحد أعضاء المجلس رئيساً، يسمى القيم على أموال الغائبين (المادة ٢)، حول قانون أموال الغائبين تلك الأموال لملكية القيم، وذلك بنصه (المادة ٤) على انه «مع مراعاة أحكام هذا القانون – (١) يصبح كل مال غائب... مناطاً بالقيم من يوم تعيينه، أو من تاريخ تحول المال إلى مال غائب، حسب التاريخ الأخير، (٢) ينتقل كل حق لغائب في المال إلى القيم من تلقاء نفسه عند اناطة المال به، ويكون حكم القيم كحكم صاحب المال». كما منح القيم صلاحيات عديدة أخرى، تمكنه من اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لحصر أموال الغائبين والاستيلاء عليها واستثمارها، كأنها ملكه.

واستناداً إلى هذا القانون، استولى القيم على أموال الغائبين على كافة أموال الغائبين العرب. وقدر مصدر حكومي اسرائيلي «الأملاك القروية» التابعة للغائبين العرب «والتي استولى عليها القيم على أموال الغائبين، بأنها تشمل [أراضي] نحو ٣٠٠ قرية [عربية] متروكة أو شبه متروكة، تبلغ مساحتها الشاملة ثلاثة ملايين وربع المليون دونم... ومن ضمن الأملاك الزراعية نحو ٨٠ ألف دونم بيارات، وأكثر من ٢٠٠ ألف دونم من الأشجار المثمرة»[(٤٧)]. أما «الأملاك في المدن فتشمل ٢٥٤١٦ بناء، تحتوي على ٥٧٤٩٧ داراً للسكن و١٠٧٢٩ محلاً للتجارة والصناعات الخفيفة»[(٤٨)]. وكان القيم نفسه قد أعلن، في مؤتمر صحافي عقده في مطلع سنة ١٩٤٩، انه وضع يده على ٢٢٣٠٠٠ دونم من الأراضي المغروسة بالأشجار المثمرة، منها «٨٥ ألف دونم من الحمضيات... و٨٠ ألف دونم من الزيتون، و١٥ ألف دونم من كروم العنب، و١٤ ألف دونم من كروم التين، ومساحات أصغر من كروم اللوز والمشمش ... والموز»[(٤٩)].

التصرف بأراضي اللاجئين: كان قانون أموال الغائبين قد فرض قيوداً على القيم، من حيث صلاحيته في التصرف بالأموال التي تقع في حوزته، بحيث أنه (المادة ١٩) «إذا كان المال المناط من نوع العقارات، فلا يحق للقيم... بيع المال أو نقل ملكيته بطريقة أخرى. أما إذا تكونت سلطة تعمير وانشاء [وعرفت أيضاً باسم سلطة التطوير]، بمقتضى قانون تقره الكنيست، فيباح عند ذلك للقيم أن يبيع المال لتلك السلطة... بقيمة لا تقل عن القيمة الرسمية للمال». وتماشياً مع هذه التعليمات، أقر الكنيست، بعد مرور نحو ٤ أشهر على صدور قانون أموال الغائبين، قانون نقل الأموال إلى سلطة التعمير والانشاء، لسنة ٥٧١٠ – ١٩٥٠[٥٠]، الذي أقام سلطة تعمير وإنشاء، كشخصية اعتبارية، خولت صلاحية شراء العقارات، واستغلالها بالطرق التي تجدها ملائمة لتطوير المرافق العامة في اسرائيل. ومع إقامة هذه السلطة، راح القيم على أموال الغائبين ينقل إليها تدريجياً أراضي اللاجئين العرب التي استولى عليها، إلى أن وقّع معها يوم ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣ اتفاقية تعهد بموجبها بتحويل «ملكية» كل الأراضي التي بحوزته إليها[٥١]، بعد أن تعهدت بدفع «الثمن» له. ولم يكن القيم يستلم، على كل حال، ذلك الثمن، بل كان يبقيه لدى سلطة التعمير والانشاء على شكل قرض. وفي الوقت نفسه، حولت المباني في المدن إلى شركة عميدار، لاسكان المهاجرين اليهود فيها[٥٢].

وبواسطة هذه القوانين، أمنت اسرائيل السيطرة على الأموال الخاصة للاجئين الفلسطينيين، وخصصت معظمها، في نهاية الأمر، لأغراض الاستيطان اليهودي، وذلك إضافة إلى الأراضي التي كانت قد اشترتها في السابق مؤسسات الاستيطان الصهيونية والأفراد اليهود. وقد شكلت هذه الأراضي نحو ربع مساحة الأراضي في اسرائيل بأسرها، أي نحو ٥ ملايين دونم. ولذلك كان من الضروري تأمين السيطرة على المساحة الباقية، أي الـ ١٥ مليون دونم الأخرى، أو على أكبر جزء منها، ومعظمها أملاك عامة. ولهذه الغاية صدر قانون أموال الدولة لسنة ٥٧١١ – ١٩٥١[٥٣]، الذي نص (المادة ٢) على «ان أموال السلطات الفلسطينية الموجودة في اسرائيل هي أموال دولة اسرائيل اعتبارا من... ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨». وعرفت «أموال السلطات الفلسطينية» على انها تشمل «(١) جميع العقارات، (٢) جميع المناجم والمحاجر على اختلاف أنواعها الموجودة في العقارات أو في المياه، فوقها أو تحتها، سواء أكانت المياه أنهاراً أم بحاراً داخل البلاد، أم كانت مياهاً ساحلية، (٣) جميع المنقولات، (٤) جميع الحقوق المعترف بها أم المتوقعة، التي كانت في... ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ ممتلكة من قبل حكومة فلسطين» أو أي من أجهزتها. كذلك اعتبر القانون «ان المال الموجود في اسرائيل، وليس له صاحب، هو مال دولة اسرائيل منذ اليوم الذي صار فيه بدون صاحب أو منذ يوم... ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، الكل حسب التاريخ الأخير» (المادة ٣).

وانطبق هذا القانون على مساحة ١٥,٠٢٥,٠٠٠ دونم من الأراضي العامة في اسرائيل، اعتبرت «أموال دولة»[٥٤].

وتجدر الاشارة، هنا، إلى أن كلاً من قانوني نقل الأموال إلى سلطة التعمير والانشاء

لسنة ٥٧١٠ – ١٩٥٠، وقانون أموال الدولة لسنة ٥٧١١ – ١٩٥١، اللذين ينطبقان على نحو ٩٠٪ من مساحة الأراضي في اسرائيل، قد منحا مؤسسة استملاك الأراضي الصهيونية الرئيسية، الكيرن كاييمت ليسرائيل، حق الأولوية لشراء أية أراض ينطبق عليها القانونان وقد تعرض للبيع. فقد حظر قانون نقل الأموال إلى سلطة التعمير والانشاء (المادة ٤)، على السلطة بيع معظم الأراضي التي «تشتريها»، أو نقل حقوق ملكيتها بطريقة أخرى، «الا للدولـة أو للكيرن كـاييمت ليسرائيـل، أو للمؤسسة التي صـادقت عليها الحكومة... بأنها مؤسسة لتوطين [لاجئين] عرب [فلسطينيين من الـذين بقوا داخـل اسرائيل] لا أراضي لهم، أو سلطة محلية». وفي أي حال، لا يحق لسلطة التعمير والانشاء بيع تلك الأراضي، «الا إذاعرضت من قبل على الكيرن كاييمت ليسرائيل، ولم توافق الكيرن كاييمت على شرائها خلال المدة التي حددتها سلطة الانشاء والتعمير». أما قانون أموال الدولة، فقد فرض قيوداً شديدة على الحكومة من حيث صلاحيتها في بيع «مال هو عقار من أموال الدولة في اسرائيل» (المادة ٥ (ب) (١)). ولكن بالرغم من ذلك، «يحق للحكومة، باسم الدولة، (I) ان تبيع أي مال... أو تنقل حق الملكية عليه بطريقة أخرى، لأي غرض كان؛ (II) ان تؤجر أو تحكر أي مال... لأية مدة كانت، للكيرن كاييمت ليسرائيل، لسلطة الانشاء والتعمير أو لسلطة محلية» (المادة ٥ (ب) (٣)).

وانطلاقا من تعليمات هذين القانونين، وقع، بتاريخ ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٥٣، اتفاق بين الحكومة الاسرائيلية وسلطة التعمير والانشاء والكيرن كاييمت(٥٥)، تمّ بموجبه بيع ما مساحته ٢,٣٧٣,٦٧٧ دونما من أموال الدولة وأراضي سلطة التعمير والانشاء إلى الكيرن كاييمت، وذلك تنفيذاً لاتفاقيتين سابقتين بهذا الشأن، كانتا قد وقعتا بين حكومة اسرائيل والكيرن كاييمت ليسرائيل؛ الأولى في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، والثانية في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٠(٥٦).

ومما يلفت النظر، في عمليات تحويل ملكية الأراضي هذه من هيئة اسرائيلية إلى أخرى، أو «بيعها» هو أنها تمت، كما يبدو، بناء على طلب الكيرن كاييمت أو بايحاء منها. فقد رأت هذه المؤسسة أنها لا يليق بها امتلاك أراضي اللاجئين العرب الا بعد أن تتعهد هيئات اسرائيلية أخرى بتحويلها لها خالية من كل قيود، بصورة «شـرعية» للغـاية، لا يمكن الطعن بها من وجهة نظر القانون الدولي. والسبب هو أن الكيرن كاييمت، التي تعتبر نفسها شركة يهودية خاصة، وتعمل على شراء الأراضي لتكون «ملكاً أبدياً للشعب اليهودي»، تفضل أن يتم ذلك بالطرق العادية القانونية، حتى لا يكون هنالك أساس للطعن في ملكيتها في المستقبل. غير انه على الرغم من ذلك، تبقى الخلاصة السياسية لأعمال تحويل ملكية الأراضي وبيعها تلك، وخصوصاً بالنسبة لما وصل منها إلى أيدي الكيرن كاييمت، هي أن أملاكاً عامة تخص الشعب الفلسطيني، أو أخرى خاصة كانت ملكاً لعدد كبير من أفراده، تحولت إلى هيئة لا تسمح للفلسطينيين (أو غيرهم) حتى بمجرد العمل في تلك الأراضي (أنظر أدناه).

الاستيلاء على أراضي العرب في اسرائيل... : ضمنت اسرائيل بواسطة القوانين التي

قدمناها، السيطرة على الأملاك العامة كافة وعلى أراضي اللاجئين الفلسطينيين التي وقعت في قبضتها كلها. ولكن بقي في اسرائيل، بعد اقامتها، عدد من العرب الفلسطينيين، الذين كانت بحوزتهم أراض خاصة أيضا، يمكن أن تستغل، وخصوصا الخصبة والسهلية منها، لتوسيع المستوطنات اليهودية القائمة أو لاقامة مستوطنات جديدة عليها. وقد درج عدد من المستوطنات اليهودية أو المؤسسات أو الأفراد اليهود، فعلًا، على الاستيلاء على مساحات من تلك الأراضي عنوة، خلال الحرب أو بعْدها، تماما كما فعلوا بالنسبة لبعض أراضي اللاجئين، ومن ثم تصرفوا بها كما يحلو لهم، على الرغم من وجود مالكيها العرب في اسرائيل، مما أثار مشاحنات عديدة. وسرعان ما اكتشفت السلطات انه لا يمكن السماح لمثل هذه الممارسات بأن تستشري، ولا بد من تنظيم عملية الاستيلاء على تلك الأراضي «قانونيا». ولهذا الغرض، لجأت السلطات إلى استغلال بعض تعليمات القوانين التي أشرنا إليها، أو غيرها، ثم سنت قوانين وأنظمة أخرى، إضافة إليها، تمكنت بواسطتها، جميعا، من الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي التي كانت ملكاً للعرب الذين بقوا داخل اسرائيل.

كان أول قانون استغلته السلطات الاسرائيلية، في هذا المضمار، هو قانون أموال الغائبين اياه (والأنظمة التي سبقته) الذي طبق على الفلسطينيين داخل اسرائيل أيضا. فتعريف «الغائب» في هذا القانون أصاب أيضا العرب الفلسطينيين، الذين اضطروا خلال الحرب إلى ترك أماكن اقامتهم العادية، في مدنهم أو قراهم، إلى مدن أو قرى أخرى مجاورة، حتى انتهاء القتال، ليجدوا أنفسهم بعد عودتهم إلى أماكنهم الأصلية، أو بقائهم في الأماكن الجديدة، قد اعتبروا غائبين، بسبب عملية الانتقال تلك فقط، وان كانوا من سكان اسرائيل وأحيانا «مواطنيها» (وعرف أولئك في حينه باسم «الحاضرون الغائبون»). وقد صودرت أملاك مثل هؤلاء الأشخاص فعلًا، باعتبار أنها أملاك «غائبين».

وكان العرب في اسرائيل قد أعربوا، في حينه، عن معارضتهم لهذا القانون، بالشكل الذي قدم به، وشنوا ضده حملة واسعة من الاحتجاج مطالبين بتعديله. ولكن الحكومة أصرت على موقفها القاضي باقرار القانون بصيغته الأساسية التي قدم بها، موضحة أن هناك إمكانية لـ «تحرير» أموال الغائبين من قبل القيم، إذا صدرت توصية بذلك من قبل لجنة حكومية مختصّة (المادة ٢٨). ولكن اتضح، فيما بعد، من خلال الممارسة، ان الحالات التي قام القيم فيها بتحرير أموال غائبين، حتى وان كانوا موجودين داخل اسرائيل، كانت نادرة جداً. ومقابل ذلك سمح للقيم فقط بدفع مساعدات مالية من أموال الغائبين للأشخاص الذين كان يعولهم غائب، بحيث أنه (المادة ٩) «إذا اتضح للقيم أن شخصاً معينا كان يعوله غائب، فيجوز للقيم أن يقدم إلى ذلك الشخص من أموال الغائب اعانات تكفي حسب رأي القيم لاعالته، شرط الا تتجاوز هذه الاعانات الخمسين ليرة شهريا». وفي سنة ١٩٦٧ عدل القانون، ورفع مبلغ الاعانة إلى ٣٠٠ ليرة شهريا(٥٧).

وقد اعتبر قانون أموال الغائبين ساري المفعول أيضا بالنسبة لأملاك الوقف، استناداً إلى نص فيه يفهم منه ضمنا أن أملاك الوقف هي أملاك غائبين أيضا، إذ نصت

المادة ٩ (د) من القانون على انه «إذا كان المال المناط وقفا فيحق للقيم أن ينفق ايراداته كلها أو بعضها على الأغراض الموقوف عليها الوقف». وبناء على هذه المادة، استولى القيم على كافة أموال الوقف الاسلامي في اسرائيل، وكذلك على أوقاف بعض الطوائف المسيحية الصغيرة، غير المعترف بها منذ أيام الانتداب البريطاني على فلسطين، باعتبارها أموال غائبين، وتصرّف بها كتصرفه بأملاك اللاجئين الآخرين. وأثار تصرف القيم على هذا الشكل معارضة شديدة بين المسلمين في اسرائيل، الذين يشكلون أكثرية العرب هناك، فراحوا يطالبون بتحرير هذه الأموال وإعادتها إلى المسلمين، إلى أن وافق الكنيست سنة ١٩٦٥، بناء على اقتراح الحكومة، على إقرار قانون جديد، هو قانون أموال الغائبين (تعديل رقم ٣) (تحرير الأموال الموقوفة واستعمالها) لسنة ٥٧٢٥ – ١٩٦٥[٥٨]، عدل بموجبه القانون الأصلي وسمح للقيم بـ «تحرير» أموال الوقف. ومنعا لأي التباس حول شرعية اعتبار أموال الوقف أموال غائبين، نتيجة لنص القانون الأصلي غير الواضح، جاء في التعديل صراحة (المادة ١ (أ) (١) الجديدة) انه «إذا كان مال معين موقوفا بمقتضى أي تشريع، فتكون ملكيته مناطة بالقيم وهي حرة من كل تحفظ، شرط أو قيد، وما أشبه مما تقرر في أي تشريع أو أي مستند يتعلق بالوقف أو بمقتضاه، سواء تقرر قبل الاناطة أم بعدها، إذا كان صاحب المال أو من بيده حق التصرف بالمال أو إدارته أو المنتفع من الوقف غائبا».

وبعد أن أقر القانون تحويل ملكية الأموال الموقوفة، بوضوح ودون قيد أو شرط، إلى القيم على أموال الغائبين، خوله صلاحية تحرير تلك الأموال، أو أجزاء منها، إلى لجان متولين من المسلمين، تعينها الحكومة. ولكن التعديل قصر تعيين لجان المتولين تلك على مدن يافا والرملة واللد وحيفا وعكا والناصرة وشفاعمرو دون غيرها. واتضح خلال ممارسة عملية «تحرير» الأموال انها اقتصرت على النزر اليسير من أملاك الوقف في تلك المدن فقط، أي على بعض الأماكن الاسلامية المقدسة فقط، كعدد من المساجد التي بقيت قائمة حتى ذلك الوقت. أما المساجد الأخرى التي هدمت، أو باقي أموال الوقف الواقعة في تلك المدن، من أراض أو مبان، فقد بقي الوضع بالنسبة لها على حاله، واستمر من كانوا قد وضعوا أيديهم عليها أو سلمت لهم، من المؤسسات أو الأفراد اليهود، في الاحتفاظ بها. بل اتضح أن مهام لجان المتولين انحصرت في منح الموافقة على التصرف بتلك الأملاك، لقاء تسليمها النزر اليسير مما بقي من أموال لم توضع اليد عليها أو لم يتم التصرف بها لغير مقتضيات الوقف.

وكانت المادة ٢٩ح من التعديل قد خولت الحكومة، «باعلان في الوقائع الاسرائيلية، أن تعين حسب الحاجة أماكن مأهولة إضافية [إلى المدن التي ذكرت أعلاه] تنشأ في مناطقها لجان متولين»، تمهيداً لتحرير أموال الوقف الموجودة في تلك المناطق، وتسليمها إلى لجان المتولين تلك. الا أن الحكومة، على حد ما هو معلوم، لم تقم منذ ذلك الوقت باستعمال صلاحياتها هذه.

وفي سنة ١٩٦٧، أقر تعديل آخر للقانون، بواسطة قانون أموال الغائبين (تعديل

رقم ٤) (تحرير أموال الكنيسة الانجيلية – الأسقفية واستعمالها)، لسنة ٥٧٢٧ – ١٩٦٧(٥٩)، تم بموجبه تحرير أموال الطائفة الانجيلية – الأسقفية وتسليمها إلى هيئة «تعين... بمصادقة الحكومة من قبل الأسقف الانجليكاني في القدس ومن قبل كبير رهبان الكنيسة الانجيلية – الأسقفية في اسرائيل، الذي يعينه الأسقف لهذا الغرض» (المادة ٢٩ي – (ب) من التعديل). وسلمت أموال الطائفة إلى هذه الهيئة.

وعدا عن هذه الاستثناءات القليلة التي تتعلق بمساحات صغيرة من الأراضي، بقيت كافة أملاك «الغائبين الحاضرين» من العرب في اسرائيل في أيدي القيم على أموال الغائبين، الذي تصرف بها كتصرفه بأملاك اللاجئين الفلسطينيين الموجودين خارج اسرائيل.

ومن الجدير بالذكر، ان اسرائيل لا تزال تطبق أحكام قانون أموال الغائبين بحق كل عربي يتركها إلى الدول العربية المجاورة، بحيث تعتبره «غائبا» منذ تاريخ تركه، وتناط أمواله بالقيم على أموال الغائبين.

إضافة إلى قانون أموال الغائبين، استغلت السلطات الاسرائيلية أيضاً قوانين الحكم العسكري الذي فرض على العرب في اسرائيل، مع إقامتها، واستمر جهازه قائماً حتى أواخر سنة ١٩٦٦، وفقا لأنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥(٦٠)، لمصادرة أراضي العرب. فقد منحت المادة ١٢٥ من تلك الأنظمة الحاكم العسكري الصلاحية في «أن يعلن بأمر يصدره أية منطقة انها منطقة مغلقة، أو أي مكان أنه مكان مغلق»، بحيث لا يجوز الدخول اليهما، مع الاعلان عنهما على هذا الشكل، الا بموجب تصريح خطي صادر عن الحاكم العسكري أو من خوله بذلك. ولقد استغل الحكم العسكري هذه المادة لاعلان الأماكن العربية المأهولة، من قرى ومدن، مناطق مغلقة، فرضت مختلف القيود على تنقل سكانها منها. الا أن المادة نفسها استُغلت أيضاً لاعلان مساحات من الأراضي الزراعية العربية مناطق مغلقة، حظر على أصحابها الدخول اليها دون تصريح؛ وهذا التصريح لم تكن سلطات الحكم العسكري تمنحه عامة، وذلك تمهيداً لمصادرة تلك الأراضي.

وفي الفترة نفسها، أي خلال السنوات الأولى لقيام اسرائيل، أصدرت سلطاتها أيضاً عدداً آخر من القوانين والأنظمة المختلفة، التي استغلت لمصادرة الأراضي العربية، إضافة إلى القانونين اللذين ذكرناهما.

ففي منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، أصدرت الحكومة الاسرائيلية أنظمة الطوارىء (استغلال الأراضي المبورة)، لسنة ٥٧٠٩ – ١٩٤٨(٦١)، التي مددت بعد نحو ٣ أشهر من صدورها بواسطة قانون تمديد أجلِ أنظمة الطوارىء (استغلال الأراضي المبورة) لسنة ٥٧٠٩ – ١٩٤٩(٦٢)، واعتبرت نافذة المفعول ما دامت حالة الطوارىء قائمة في اسرائيل. ووفقا للادعاء الرسمي، جاءت تلك الأنظمة نتيجة الحرب التي تسببت في ترك أراض من قبل أصحابها ومستغليها وإهمال البساتين وعدم استغلال مصادر

المياه، مما يضر بالمصلحة العامة التي تلزم دعم الانتاج الزراعي وتوسيعه قدر الامكان. ولتأمين ذلك، خولت الأنظمة وزير الزراعة صلاحية توجيه انذار إلى كل صاحب أرض مبورة بوجوب المباشرة في فلاحتها واستغلالها (المادة ٢). وإذا لم يقم صاحب الأرض بما طلب منه، فللوزير الحق بوضع يده على الأرض لتأمين فلاحتها، بواسطة عمال يستأجرهم، أو بواسطة تسليم الأرض لفلاحتها إلى شخص آخر (المادة ٧).

غير أن تلك الأنظمة استغلت أيضاً في مصادرة أراض أخرى من أصحابها العرب، وذلك بواسطة منح السلطات صلاحية المصادقة على عمليات الاستيلاء على الأراضي العربية التي وضعت يدها عليها المستوطنات اليهودية عنوة. فقد سمحت المادة ٢٤ من الأنظمة لوزير الزراعة صلاحية المصادقة على كل، أو جزء من العمليات المتعلقة بفلاحة أرض كانت غير مفلوحة، قام بها شخص ما دون ترخيص، حتى قبل سن الأنظمة أو بعد ذلك. وكثيراً ما كانت تلك الأراضي المبورة، أراضي عربية زراعية خصبة في الأصل، أعلنها الحاكم العسكري مناطق مغلقة ومنع أصحابها من الدخول إليها لفلاحتها، وتحولت بذلك إلى مبورة، من جهة، فقام وزير الزراعة بوضع يده عليها لـ «تأمين فلاحتها» بواسطة تسليمها إلى «جهة أخرى»، غالباً ما تكون المستوطنات اليهودية المجاورة، من جهة ثانية.

وفي أواخر سنة ١٩٤٨، أصدرت السلطات الاسرائيلية أيضا أنظمة الطوارىء (مصادرة الأموال) لسنة ٥٧٠٩ – ١٩٤٨[٦٣]، التي مدد مفعولها من حين إلى آخر[٦٤]، إلى أن استبدلت بقانون تنظيم الاستيلاء على عقارات في حالة الطوارىء، لسنة ٥٧١٠ – ١٩٥٠[٦٥]. وقد منح هذا القانون الحكومة صلاحية تعيين سلطة مختصة، سمح لها باصدار أوامر استيلاء على عقارات أو أوامر إسكان، «إذا كانت مقتنعة بأن اصدار الأمر ضروري لحماية البلاد والمحافظة على الأمن العام وتوفير التموين الحيوي أو الخدمات العمومية الحيوية، أو استيعاب المهاجرين، أو إنعاش الجنود المسرحين أو عجزة الحرب» (المادة ٢). وفي سنة ١٩٥٢، عدل القانون[٦٦]، بحيث منع التصرف بالعقارات التي تم الاستيلاء عليها قبل ١ آب (أغسطس) ١٩٥٢ لمدة تزيد على ٦ أعوام، أو لمدة ٣ أعوام بالنسبة لتلك التي تم الاستيلاء عليها بعد ذلك التاريخ. الا أن القانون عدل مرة ثانية[٦٧]، ومددت فترة وضع اليد على العقارات بموجبه، «إذا كانت ضرورية للدفاع عن الدولة»، حتى ١ آب (أغسطس) ١٩٥٦. وقبل أن تنتهي هذه المدة، عدل القانون للمرة الأخيرة[٦٨] بحيث أن العقارات التي كان قد تم الاستيلاء عليها، وترى السلطة أن الاحتفاظ بها ضروري للحفاظ على أمن الدولة، وتستمر في الاحتفاظ بها بعد ذلك التاريخ (أي ١ آب (أغسطس) ١٩٥٦)، تعتبر كأن الدولة قد صادرتها.

وفي أواخر نيسان (ابريل) ١٩٤٩، نشرت السلطات أيضا أنظمة الطوارىء (مناطق أمن) لسنة ٥٧٠٩ – ١٩٤٩[٦٩]، التي أعلنت بموجبها المنطقتان المستطيلتان الواقعتان على حدود اسرائيل، الأولى بعرض ١٠ كم شمالي خط العرض ٣١، والثانية بعرض ٢٥ كم جنوبي خط العرض نفسه، «مناطق محمية»، يمكن اعلانها بأسرها، أو أي جزء منها، «منطقة أمن»، وهو ما تم فعلاً بالنسبة لبعض المناطق. ومع هذا الاعلان، يحق لقائد

الجيش، في تلك المنطقة، منع أي شخص من الدخول إلى «مناطق الأمن» تلك، أو حتى طرد سكانها منها بواسطة «أوامر اخراج» (المادتان ٦و٨). وقد استغلت هذه الأنظمة، مثلاً، لمنع سكان قريتي أقرت وكفربرعم، الواقعتين بالقرب من الحدود اللبنانية، من العودة إلى بيوتهم التي كان الجيش الاسرائيلي قد طردهم منها بعد احتلاله للقريتين سنة ١٩٤٨. ثم صودرت أراضي القريتين.

... ونزع ملكيتها: تعتبر قوانين الأراضي الخمسة التي عرضت أعلاه، وحدة متماسكة بحد ذاتها، زمنيا وعمليا. وقد طبقت، من خلال تداخلها، بعضها مع البعض الآخر، أثناء المرحلة الأولى من اجراءات السلطات الاسرائيلية الهادفة إلى السيطرة على الأراضي العربية في اسرائيل. وبعد مرور نحو ٣ سنوات على اقرار تلك القوانين، ومن ثم تطبيقها، بدأت المرحلة الثانية، الهادفة إلى اضفاء صفة نهائية شرعية على اجراءات وضع اليد على الأراضي التي تمت بموجب بعض تلك القوانين. فمعظم تلك القوانين يتحدث عن «نقل» الأملاك أو «اناطتها» أو «استعمالها» أو «الاستيلاء عليها»، ولكنه لا يتحدث عن «ملكيتها». وقد بقيت، فعلاً، ملكية الكثير من تلك الأراضي، رسميا، في أيدي أصحابها الأصليين، العرب، على الرغم من أنهم حرموا الحق في استعمالها. ولذلك لم يكن بد من اتخاذ الخطوة الضرورية الأخرى، المتممة للخطوات السابقة، وهي نقل ملكية تلك الأراضي رسميا، بعد أن تم تحويلها عمليا، إلى الدولة الاسرائيلية وأجهزتها الرسمية المختلفة. وتم تنفيذ ذلك بواسطة قانون جديد، هو قانون استملاك الأراضي (مصادقة الأعمال والتعويض) لسنة ٥٧١٣ – ١٩٥٣(٧٠).

هدفت السلطات الاسرائيلية من وراء هذا القانون إلى تصفية مشكلة استملاك الأراضي بصورة نهائية، وإزالة أية عقبات قد تعترضها في سبيل ذلك. ولذلك منح القانون الوزير الذي تفوضه الحكومة، وهو وزير المالية، صلاحية نقل ملكية الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بموجب القوانين السابقة، ولكن دون تحديد حقوق الملكية بشأنها، إلى دولة اسرائيل، بواسطة سلطة التعمير والانشاء. كما منحت السلطات نفسها صلاحيات واسعة بموجب ذلك القانون، مكنتها من المصادقة صراحة على أية عمليات استيلاء غير شرعية على أية ممتلكات، وذلك لاضفاء صفة الشرعية على عمليات «ضم» الأراضي العربية من قبل المستوطنات اليهودية، خلال الحرب وبعدها. فقد جاء في المادة ٢ من القانون على «ان المال [و«المال» بمقتضى هذا القانون يعني الأرض] الذي يشهد الوزير، بموجب شهادة موقعة بامضائه، بتوفر هذه الأمور الثلاثة فيه: (١) لم يكن بتاريخ... ١ نيسان (ابريل) ١٩٥٢ تحت تصرف مالكيه، (٢) كان مستخدما أو مخصصا، خلال الفترة الممتدة بين... ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨ و... ١ نيسان (ابريل) ١٩٥٢ لمقتضيات التعمير والانشاء الحيوية أو الاستيطان [اليهودي] أو الأمن، (٣) لا يزال لازما لاحدى هذه الغايات؛ يصبح ملكا لسلطة التعمير والانشاء، ويعتبر سليما من كل تأمين، ويجوز لسلطة التعمير والانشاء ان تتصرف به حالاً». وبعبارات أخرى، فان تلك الشهادة، بمجرد توقيع وزير المالية عليها، حتى وان كانت محتوياتها غير صحيحة، كافية لنزع ملكية أي

أرض من صاحبها وتحويلها الى سلطة التعمير والانشاء. و «يصبح مثل هذا المال ملكا لسلطة التعمير والانشاء اعتبارا من التاريخ المبين في الشهادة المذكورة، ولا تعطى الشهادة الا خلال سنة من يوم بدء العمل بهذا القانون...» (المادة ٢ (ب)). وخلال تلك السنة، أصدر وزير المالية فعلا ٤٦٥ شهادة، نشرت في نحو ٣٣٠ صفحة من الوقائع الاسرائيلية، بمصادرة ما مساحته ١,٢٢٥,١٧٤ دونما من أراضي ٢٩١ قرية عربية (٧١). (ويبدو أن الأراضي الأخرى اعتبرت أملاك غائبين). وتضم هذه المساحة ١٤٩,٢٢٦ دونما من الأراضي التي كانت ملكا لـ ٢٨ قرية عربية بقي سكانها في اسرائيل، ويقع معظمها في منطقة المثلث(٧٢)، المحاذية لمنطقة تل - أبيب وجوارها، والتي كانت قد سُلمت الى اسرائيل بموجب اتفاقية الهدنة الاسرائيلية - الأردنية لسنة ١٩٤٩.

وقد نص قانون استملاك الأراضي (مصادقة الأعمال والتعويض)، أيضا، في مادته الخامسة، على ضرورة دفع تعويض لأصحاب الأراضي المستملكة بموجبه. ويكون التعويض نقدا، اذا لم يتفق خلافا لذلك، ويحتسب وفق قيمة الأرض كما كانت في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠. وتم تحديد هذا التاريخ الذي كانت فيه أثمان الأراضي منخفضة في اسرائيل، لدفع أقل مبالغ ممكنة من التعويضات. وتمسكت السلطات الاسرائيلية بهذه القاعدة لدفع التعويضات عن الأراضي التي صودرت وفق القوانين الأخرى، وتمكنت بذلك من استملاك ذلك الجزء من تلك الأراضي التي وافق أصحابها على استلام تعويضات عنها، بأبخس الأثمان، رغم «الزيادات» و«الفوائد» التي كانت تضاف، من حين الى آخر، الى تلك التعويضات»(٧٣).

---

(١) «هاكونغرس هاتسيوني هاعسريم فيشلوشاه» ([محاضر] المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرون)، القدس: الوكالة اليهودية، ١٩٥٢، ص٥٨٣ (بالعبرية).

(٢) انظر نص القرار رقم ٢ في **المصدر نفسه**.

(٣) القرار رقم ٢ (أ) في **المصدر نفسه**.

(٤) القرار رقم ٢(ب) في **المصدر نفسه**.

(٥) الوقائع الاسرائيلية، **كتاب القوانين**، العدد ١١٢، ١٩٥٢/١٢/٢، ص٢ - ٣ (وهذا الاقتباس وما يليه من الاقتباسات من كتاب القوانين الاسرائيلي هي من الطبعة العربية، المترجمة من العبرية بمعرفة الحكومة، الا اذا ذكر عكس ذلك).

(٦) نص الميثاق في الوقائع الاسرائيلية، **يلكوط هابرسوميم** (مجموعة النشرات)، العدد ٣٨٦، ١٩٥٤/١٢/٢، ص١٨٧ - ١٨٨ (بالعبرية).

(٧) **المصدر نفسه**، المادة ٢ من الميثاق، ص١٨٨.

(٨) **المصدر نفسه**، المادة ٧.

(٩) **المصدر نفسه**، المادة ٨.

(١٠) انظر المادة ٣ (١) من عقد تأسيس الشركة في

Keren Kayemeth Leisrael, *Report on the Legal Structure, Activities, Assets, Income and Liabilities of Keren Kayemeth Leisrael* (Jerusalem: The Keren Kayemeth Leisrael Head Office, 1963), p.17.

(١١) انظر نص قرارات الاجتماع بشأن كيرن هايسود في ع. مرحفياه، **عام فيموليدت** (شعب ووطن)، القدس: هليفي، ١٩٤٧، ص١٩٦ - ١٩٧ (بالعبرية).

(١٢) **كتاب القوانين** ، العدد ١٣٨ ، ١٩٥٣/١٢/٣، ص٢٦٤ - ٢٦٥.

(١٣) **المصدر نفسه**، المواد ٧ - ١٠.

(١٤) النص في **يلكوط هابرسوميم** (مجموعة النشرات) ، العدد ٣٥٤ ، ١٩٥٤/٦/١٠ ، ص١١٩٦ - ١١٩٩.

(١٥) مرحفياه، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٨.
(١٦) Keren Kayemeth Leisrael, *Report...*, *op.,cit.*, p.63.
(١٧) **كتاب القوانين**، العدد ١٩٥، ١٨/١/١٩٥٦، ص٣٦ – ٣٨.
(١٨) النص في **يلكوط هابر سوميم** (مجموعة النشرات)، العدد ٤٦٢، ٩/٢/١٩٥٦، ص٥٦٣ – ٥٦٥.
(١٩) **المصدر نفسه**، ص٥٦٣.
(٢٠) **المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون ١٩٦٨**، القاهرة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) ومركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام (القاهرة)، ١٩٧١، الجزء الثاني، ص٩٨١.
(٢١) **سيفر هاحوكيم** (كتاب القوانين)، العدد ٧٩٠، ١/١/١٩٧٦، ص٤٩ – ٥٠ (بالعبرية).
(٢٢) نص الميثاق مع المنظمة الصهيونية في **يلكوط هابرسوميم** (مجموعة النشرات)، العدد ٢٥٦٥، ١٦/٩/١٩٧٩، ص٢١٧٤ – ٢١٧٥، ونص الميثاق مع الوكالة اليهودية في **المصدر نفسه**، ص٢١٧٢ – ٢١٧٣.
(٢٣) **المصدر نفسه**، ص٢١٧٢ و ٢١٧٤.
(٢٤) **المصدر نفسه**، ص٢١٧٤.
(٢٥) **المصدر نفسه**، ص٢١٧٢.
(٢٦) **المصدر نفسه**، المادتان ٢و٧ من الميثاقين، ص٢١٧٢ و٢١٧٤.
(٢٧) **كتاب القوانين**، العدد ١٦١، ٢٦/٨/١٩٥٤، ص٤٢٤ – ٤٢٨.
(٢٨) **المصدر نفسه**، العدد ٥١، ٦/٧/١٩٥٠، ص١٩٦.
(٢٩) قانون العودة (تعديل)، لسنة ٥٧١٤ – ١٩٥٤، **المصدر نفسه**، العدد ١٦٣، ١/٩/١٩٥٤، ص٤٤٠.
(٣٠) قانون العودة (تعديل رقم ٢)، لسنة ٥٧٣٠ – ١٩٧٠، **المصدر نفسه**، العدد ٥٨٦، ١٩/٣/١٩٧٠، ص٥٠ – ٥١.
(٣١) **المصدر نفسه**، العدد ٩٥، ٨/٤/١٩٥٢، ص١٩٢ – ١٩٦.
(٣٢) قانون الجنسية (تعديل رقم ٢) لسنة ٥٧٢٨ – ١٩٦٨، **المصدر نفسه**، العدد ٥٣٨، ١٦/٨/١٩٦٨، ص٢٧٨ – ٢٨٢.
(٣٣) قانون الجنسية (تعديل رقم ٤) لسنة ٥٧٤٠ – ١٩٨٠، **سيفر هاحوكيم** (كتاب القوانين)، العدد ٩٨٤، ١٨/٨/١٩٨٠، ص٢٢٢ – ٢٢٣ (بالعبرية).
(٣٤) قانون الجنسية (تعديل رقم ٣) لسنة ٥٧٣١ – ١٩٧١، **كتاب القوانين**، العدد ٦٢٤، ٢٦/٥/١٩٧١، ص٢٠٠.
(٣٥) **الجريدة الرسمية**، الملحق ٢ للعدد ٤٨، ٤/٢/١٩٤٩ (بالعبرية).
(٣٦) **المصدر نفسه**، الملحق ٢ للعدد ٣١، ٥/١١/١٩٤٨ (بالعبرية).
(٣٧) انظر المصدر في الملاحظة (٣٢) اعلاه.
(٣٨) انظر المصدر في الملاحظة (٣٣) أعلاه.
(٣٩) قانون منع التسلل (المخالفات والقضاء) (تعديل)، لسنة ٥٧٢٠ – ١٩٦٠، **كتاب القوانين**، العدد ٣١٤، ١٢/٨/١٩٦٠، ص٨٦. ولمصدر القانون الاصلي، انظر الملاحظة (٢٧) اعلاه.
(٤٠) **الجريدة الرسمية**، الملحق ٢ للعدد ٢، ٢١/٥/١٩٤٨ (بالعبرية).
(٤١) **المصدر نفسه**، الملحق٢ للعدد٧، ٣٠/٦/١٩٤٨ (بالعبرية).
(٤٢) **المصدر نفسه**، الملحق٢ للعدد٢٣، ٢٢/٩/١٩٤٨ (بالعبرية).
(٤٣) انظر صبري جريس، «القوانين الاسرائيلية لضم القدس» في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٦، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩، ص١٤ – ١٧.
(٤٤) **الجريدة الرسمية**، الملحق رقم٢ للعدد٣٧، ١٢/١٢/١٩٤٨ (بالعبرية).
(٤٥) **كتاب القوانين**، العدد٤، ٧/٤/١٩٤٩، ص٩؛ والعدد، ١٢، ١٩/٦/١٩٤٩، ص٦٥؛ والعدد ٢٤، ١٣/٩/١٩٤٩، ص٢٧٤؛ والعدد ٢٧، ٢٣/١١/١٩٤٩، ص١٤؛ والعدد ٣٠، ٣٠/١٢/١٩٤٩، ص٣٢؛ والعدد ٣٦، ٢/٣/١٩٥٠، ص٩٥.
(٤٦) **المصدر نفسه**، العدد ٣٧، ٢٠/٣/١٩٥٠، ص٩٨.
(٤٧) *Israel Government Yearbook*, 5719 (1958), p.235
(٤٨) **المصدر نفسه**.
(٤٩) **هارتس**، ٦/١/١٩٤٩.
(٥٠) **كتاب القوانين**، العدد ٥٧، ٩/٨/١٩٥٠، ص٣٥٨ – ٣٦١.
(٥١) *Israel Government Yearbook*, 5715

(1954), p.113

(٥٢) **دين فيحشبون شل ميفاكير هامديناه...** (تقرير مراقب الدولة...) للسنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٧، القدس: ١٩٦٨، رقم ١٨، ص١١٤ و٣٠١ - ٣٠٢ (بالعبرية).

(٥٣) **كتاب القوانين** ، العدد ٦٨ ، ١٥/٢/ ١٩٥١، ص٦٨ - ٧٣.

(٥٤) *Israel Government Yearbook*, 5723 (1962/63), p.107

(٥٥) اهرون ليسكوفسكي (لابيش)، «الغائبون الحاضرون» في اسرائيل، في **همزراح هيحاداش**، السنة العاشرة، العدد ٣، ١٩٦٠، ص١٨٩ (بالعبرية).

(٥٦) A.Granott, *Agrarian Reform and the Record of Israel* (London: Eyre and Spottiswoode, 1956), p.28.

(٥٧) قانون أموال الغائبين (تعديل رقم ٥) (زيادة الدفعات للمعالين من قبل الغائبين وللغائبين) لسنة ٥٧٢٧ - ١٩٦٧، **كتاب القوانين**، العدد ٥٠٩، ١٦/٨/١٩٦٧، ص٢١٩.

(٥٨) قانون اموال الغائبين (تعديل رقم ٣) (تحرير الأموال الموقوفة واستعمالها) لسنة ٥٧٢٥ - ١٩٦٥، **المصدر نفسه**، العدد ٤٤٥، ٥/٢/١٩٦٥، ص٩٠ - ٩٢.

(٥٩) **المصدر نفسه**، العدد ٥٠٩، ١٦/٨/ ١٩٦٧، ص٢١٧ - ٢١٩.

(٦٠) **الوقائع الفلسطينية**، الملحق رقم ٢ للعدد ١٤٤٢، ٢٧/٩/١٩٤٥، ص١٣٢٣.

(٦١) **الجريدة الرسمية**، الملحق رقم ٢ للعدد ٢٧، ١٥/١٠/١٩٤٨ (بالعبرية).

(٦٢) **المصدر نفسه**، الملحق رقم ٢ للعدد ٤١، ٧/١/١٩٤٩ (بالعبرية).

(٦٣) **المصدر نفسه**، الملحق رقم ٢ للعدد ٣٩، ٢٤/١٢/١٩٤٨ (بالعبرية).

(٦٤) **كتاب القوانين**، العدد ٤، ٧/٤/١٩٤٩، ص٩؛ ورقم ١٤، ٢٠/٧/١٩٤٩، ص٨٣؛ ورقم ٢٤،١٢/٩/١٩٤٩، ص٣٧٥.

(٦٥) **المصدر نفسه**، رقم ٢٧، ٢٣/١١/١٩٤٩، ص١ - ١٣.

(٦٦) قانون تنظيم الاستيلاء على العقارات في حالة الطوارىء (تعديل) لسنة ٥٧١٢ - ١٩٥٢، **المصدر نفسه**، العدد ١٠٦، ٢٢/٨/١٩٥٢، ص٣٩١ - ٣٩٢.

(٦٧) قانون تنظيم الاستيلاء على العقارات (احكام مؤقتة) لسنة ٥٧١٥ - ١٩٥٥، **المصدر نفسه**، العدد ١٨٨، ٨/٧/١٩٥٥، ص١٩١.

(٦٨) قانون تنظيم الاستيلاء على العقارات في حالة الطوارىء (أحكام مؤقتة) (تعديل) لسنة ٥٧١٧ - ١٩٥٧، **المصدر نفسه**، العدد ٢٢٥، ٩/٨/١٩٥٧، ص٢٩٥.

(٦٩) نص الانظمة في ذيل قانون تمديد مفعول أنظمة الطوارىء (مناطق أمن) (رقم ٢) لسنة ٥٧٠٩ - ١٩٤٩، **كتاب القوانين**، العدد ١٧، ٣/٨/١٩٤٩، ص١٨٤ - ١٨٨.

(٧٠) **المصدر نفسه**، العدد ١٢٢ ، ٢٠/ ٣/ ١٩٥٣، ص٧٣.

(٧١) **يلكوط هابرسوميم** (مجموعة النشرات)، من العدد ٢٨٨، ٢٣/٤/١٩٥٣ حتى العدد ٣٥٥، ١٣/٦/١٩٥٤ (بالعبرية).

(٧٢) انظر التفاصيل في صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، الطبعة الثانية، ص٢١٧ - ٢٢٣ والمصادر المثبتة هناك.

(٧٣) انظر، للمقارنة، **المصدر نفسه**، ص٢١٠ - ٢١٢.

محمد عبدالرحمن

العرب في إسرائيل: إتجاهات جديدة للتماثل مع نضال الشعب الفلسطيني

لم يشهد النضال الفلسطيني، خلال السنوات القليلة الماضية، تقدما مضطردا شبيها بذلك النضال الذي خاضه الشعب الفلسطيني المقيم في وطنه، والمنغرس على أرضه منذ إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين قبل اثنين وثلاثين عاما. فقد حدثت، لدى هذا الشعب، تحولات نوعية بارزة، قلبت كثيراً من المفاهيم والمسلّمات والمفارقات التي شكلت، خلال فترة طويلة، الأسس التي كانت تحكم العلاقات القائمة بين الحكومات الاسرائيلية والأحزاب الصهيونية من جهة، وبين العرب في إسرائيل من جهة أخرى.

صحيح أن تلك المفاهيم والأسس بدأت تتزعزع، منذ أواخر الخمسينات، ثم راحت تتلاشى شيئاً فشيئاً؛ لكنها انقلبت رأساً على عقب في منتصف السبعينات. فالعرب لم يعودوا «أقلية قومية» أو «سكان البلاد العرب» الذين تقتصر مطاليبهم على تحسين أوضاعهم الحياتية والمعيشية، بل ان تجسيد هويتهم الوطنية، ضمن إطار الشعب العربي الفلسطيني، أصبح وبخاصة إثر التطورات الهامة التي طرأت على القضية الفلسطينية في كل الاتجاهات: فلسطينياً وعربياً وعالمياً، محور النضال الرئيسي.

فقد نمت حركة المقاومة المسلحة للشعب الفلسطيني، تعبيرا عن رغبة الجماهير العربية والفلسطينية في التحرير والعودة، وانعكس هذا على العرب من سكان فلسطين المحتلة (١٩٤٨) الذين أصبحوا قوة سياسية هامة بفضل تغييرات بنيويّة اقتصادية - إجتماعية وبشرية، وثقافية. هذا، فلسطينياً. أما على الصعيد العربي فقد حصلت ثلاثة صدامات عسكرية كبيرة (حروب: تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦؛ وحزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ وتشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣) وما أعقبها من سلسلة تطورات سياسية، كان أبرزها زيارة السادات للقدس واتفاقات كامب ديفيد؛ مما عمّق أزمة الشرق الأوسط، وأدخلها في اتجاهات وتشعبات جديدة، كان لها، بدورها، أثر كبير في إيضاح طبيعة الصراع الجاري في المنطقة، والقوى والمؤثرات المشاركة فيه. وقد أفرز تأثير العوامل

السابقة بعداً آخر أصبح له تأثير هام على تطورات الأوضاع في المنطقة، ممَّا ساعد على إبراز الشخصية الفلسطينية، وتمثل هذا البعد، أساسا، بتأييد الرأي العام العالمي للقضية الفلسطينية الذي جسدته قرارات الهيئات والمنظمات الدولية ابتداء من العام ١٩٧٤، وعلى رأس تلك الهيئات، الجمعية العامة للأمم المتحدة، عبر قرارهـا القاضي بالاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني، وبشرعية م.ت.ف. كممثل شرعي لهذا الشعب.

تحولات بنيويَّة هامة

والسؤال الذي يطرح نفسه، هنا، يتعلق أساسا بماهية الحقائق المرتبطة بواقع فلسطينيي الأرض المحتلة (١٩٤٨)، مما يجعلهم يحظون بكل هذا الإهتمام من جانبنا، وبالقلق والحذر من جانب الاسرائيليين الذين لم يترددوا عن وصفهم بأنهم «سرطان في جسم الدولة»، وأنهم «قنبلة موقوتة». ولا يتورع بعض القادة الاسرائيليين عن كشف مخططات ونوايا لطرد العرب إلى خارج الحدود في ظروف وأوضاع معينة.

وفي حقيقة الأمر، لقد تبلورت، خلال السنوات الأخيرة مجموعة من العوامل الأساسية، أثرت بشكل كبير على بنية العرب في إسرائيل، وحولتهم من «أقلية» يلفها الاحباط والتشرذم والضياع، إلى قوة بشرية فاعلة ومؤثرة نوعيا، يحسب حسابها في مجرى الصراع القائم.

أ - **العامل الديمغرافي** (النمو السكاني والتوزيع الجغرافي): تركت نكبة الـ ٤٨ حوالي ١٥٦ ألف فلسطيني على أرضهم؛ وقد مثّل هؤلاء، في ذلك الوقت، نسبة ١٨٪ من مجموع السكان، لم تستطع السلطات الاسرائيلية طردهم، رغم كل الأساليب الارهابية، وأخذ هذا العدد بالتزايد حتى وصل إلى ٢٥٠ ألفاً سنة ١٩٦١، نسبتهم ١١٪ من مجموع السكان، ثم ارتفع إلى ٤٥٠ ألفاً سنة ١٩٧٦، نسبتهم ١٥٪ من مجموع السكان[1]. ومع بداية ١٩٨٠، قُدِّر عدد سكان إسرائيل بحوالي ٣,٨٣٠مليون نسمة، منهم ٣,١٣٢مليون يهودي، و٦١٨ألف عربي[2] (بما فيهم سكان القدس الشرقية البالغ عددهم نحو مئة ألف عربي، حيث دأبت الاحصاءات الاسرائيلية على إدراجهم في جداولها بعد عدوان ١٩٦٧). وتساعد العادات الاجتماعية والظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع العربي، إضافة إلى انعدام الهجرة والتقدم الصحي، على احتفاظ العرب بنسبة زيادة سنوية مرتفعة نسبيا تصل إلى ٤٪، بينما هي عند اليهود ٢,٥٪[3]. مع ملاحظة أن النسبة ثابتة تقريبا عند العرب، بينما هي في تناقص تدريجي لدى اليهود الاسرائيليين، بسبب انخفاض معدلات الهجرة أولاً، وبسبب الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية التي تعاني منها إسرائيل ثانيا.

ويشير تركيب بنية الأعمار في إسرائيل، حسب إحصاءات العام ١٩٧١، إلى فتوة المجتمع العربي في إسرائيل، بالمقارنة مع السكان اليهود. فبالنسبة لجيل ١٥سنة وما دون، تصل النسبة عند العرب إلى ٥٠٪، بينما لا تزيد عن ٢٨٪ عند اليهود. وبالنسبة لجيل ٣٠سنة وما دون، فالنسبة ٧٥٪ عند العرب، و٥٧٪ عند اليهود. وكذلك،

ترتفع نسبة الشيخوخة بين السكان اليهود عنها لدى العرب، فبينما هي ٧,٥٪ عند اليهود، فإنها ٣٠,٤٪ عند السكان العرب بالنسبة للأعمار التي تتجاوز ٦٥عاماً(٤).

ويتركز السكان العرب في ثلاث مناطق جغرافية رئيسية هي: الجليل في الشمال، والمثلث في الوسط، والنقب في الجنوب. ففي قطاع الشمال، يقيم أكثر من ٢٥٠ألف نسمة يشكلون ٤٧٪ من مجموع السكان هناك؛ ويوجد في قطاع القدس أكثر من ١٠٠ألف نسمة يشكلون ١٨,٥٪ من مجموع السكان؛ ويقيم في قطاع حيفا والوسط ١٣٠ألفا، وفي القطاع الجنوبي (النقب) ٤٠ ألفا، ويشكل مجموع العرب في هذين القطاعين ١٠٪ من مجموع السكان(٥). وفي منطقة واحدة على الأقل، هي الجليل الغربي، توجد أكثرية عربية تصل إلى ٦٧٪ من مجموع السكان، وتبلغ نسبتهم في قضاء مرج ابن عامر (الناصرة) ٤٨٪.

وقد شكل العامل الديمغرافي موضع قلق دائم لدى السلطات الاسرائيلية؛ فهي تخشى من تحوُّل الجليل إلى منطقة تقطنها أكثرية عربية. وفي ظل تزايد الشعور القومي، قد يندفع السكان إلى طلب «الاستقلال» من خلال طلب إجراء استفتاء عام، أو عبر إعلان رغبتهم في «الإنضمام» إلى سلطة أخرى غير إسرائيلية. ويزيد من خطورة هذا الوضع بالنسبة لإسرائيل، أن خطط زيادة نسبة السكان اليهود لم تنجح حتى الآن. وتشير إحصائية أوردها يسرائيل كنيغ، حاكم لواء الشمال، إلى أن عدد اليهود في الجليل «نقص سنة ١٩٧٨ ألف نسمة عن عددهم سنة ١٩٧٧. فيما زاد عدد غير اليهود حوالي ٩آلاف نسمة في الفترة نفسها. وأن عدد اليهود في الجليل، اليوم، هو أقل بـ ٥٨ألف نسمة عما كان متوقعا. أما غير اليهود فهو أكثر مما كان متوقعا بـ ١٥ألف نسمة»(٦). ويطالب كنيغ بحل هذه المسألة عبر استقدام سكان يهود إلى المنطقة، وتأمين الوسائل اللازمة لترسيخهم فيها. وهو يرى أن الوقت الحالي هو الأكثر ملاءمة لذلك لأن «التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده الدولة، يسهِّل عملية اجتذاب السكان إلى وسط البلاد، وإلى الجليل»(٧). ويقدم ميكا غولدمان، رئيس المجالس المحلية اليهودية في الجليل، صورة أكثر سوداوية عن الوضع القائم في منطقته، ويؤكد أن الأرقام المنشورة عن توزيع السكان في الجليل لا تعكس الحقيقة كاملة، بسبب أن قطاع الشمال يضم، مرج ابن عامر وسهل بيسان؛ حيث تكثر نسبة اليهود، لكن في الجليل نفسه يوجد من السكان العرب ٧٠٪ ومن اليهود ٣٠٪ فقط(٨). وليس هذا وحده ما يزعج غولدمان، بل انه يسمع أثناء لقاءاته مع «عرب الجليل»، أو مع قياداتهم من رؤساء المجالس المحلية آراء خطيرة ومتطرفة «لا تقارن مع ما كانوا يقولونه قبل سنتين أو ثلاث سنوات». لقد طرأ عليهم تحول بعيد الأثر. فقد بدأوا «يتحدثون بوضوح عن عدم الاعتراف بإسرائيل، وعن مطالبتهم بقبول حكم ذاتي في الجليل. ولا يكتفي المتطرفون بذلك، بل إنهم يتحدثون ليس عن حكم ذاتي، وإنما عن دولة فلسطينية يكون الجليل جزءاً منها»(٩).

ب – العامل الاقتصادي-الاجتماعي والثقافي: ويرتبط هذا العامل، إلى حد ما، بالتطور الأول. فهذا النمو الكمي في عدد السكان، لم يعد مجرد رقم عددي فقط، بل جرى

تحول هام في تركيبه الاقتصادي - الاجتماعي، مما أدى إلى زيادة مستوى الثقافة والوعي بشكل عام، وساهم، إلى حد كبير، في بلورة الهوية القومية بما يتناسب مع التطورات السياسية في المنطقة وبخاصة على صعيد النضال الوطني الفلسطيني.

فمنذ اليوم الأول للاحتلال، بدأت السلطات باعـادة تجميع العرب في بعض القرى والبلدات، وأخذت تسيطر على الأراضي العربية وتقيم مستوطناتها عليها تحت مختلف الحجج والذرائع. فتمت، استناداً إلى قانون أملاك الغائبين، السيطرة على ٣,٥مليون دونم من أراضي مئات القرى العربية التي هدمت، ثم أتت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، عبر سلسلة من القوانين، مثل قانون مصادرة الأراضي البور أو قـانون مصـادرة الأراضي الجبلية، على مليوني دونم، وهكذا لم يبق للعرب سوى ٣٥٠ألف دونم، تقـام المباني السكنية على حوالي ١١٠ آلاف دونم منها(١٠). أي أن نسبـة الأراضي المصادرة تبلـغ ٨٠ - ٨٥٪ من ممتلكات العرب في العام ١٩٤٨. وأدى هذا الوضع، إلى إفقار السكان العرب، ومعظمهم من القرويين، مما حول قسماً كبيراً منهم إلى عمال زراعيين؛ وذلك لعدم صلاحية الأرض التي يملكونها أساسا، ولعدم تمكنهم من منافسة الزراعة اليهوديـة الحديثة نسبيا، والتي تتلقى الدعم الحكومي. وساهم رفع الأحكام العسكرية، في منتصف الستينات، وقبول العمال العرب في الهستدروت (نقابة العمال الاسرائيليين العامة)، في تحويل السكان العرب إلى عمال بالأجرة في مختلف المهن والورش وفروع الخدمات. وتشير إحصاءات سنة ١٩٧٦ إلى أن دخل ٦٠٪ من السكان العرب يأتي نتيجة عملهم خارج أماكن إقامتهم، وان مصدر رزق ١٧٪ منهم يأتي من العمل في الزراعة مقابل ٦٠٪ بلغتها هذه النسبة سنة ١٩٤٨(١١). مع ملاحظة، أن نسبة ٢٥٪ من العامليـن في الزراعة، يشتغلون خارج القرى العربية(١٢). وهكذا ارتبط المجتمع العربي، اقتصاديا، بالاقتصاد اليهودي، الذي انفتح على مصراعيه لاستقبالهم، نتيجة هرب العمال اليدويين اليهود من العمل في الأشغال اليدوية المجهدة. وتحول معظم العمال العرب من العمل الزراعي إلى العمل المهني والصناعي. فتقلصت الزراعة، وضعف رأس المال الفردي بصورة كبيرة، وحتى إذا وجدت صناعة، فهي صغيرة لا تستطيع الوقوف في سوق المزاحمة مع رأسمال الأكثرية، الأكبر أصلاً، والذي يحظى بالدعم الحكومي.

وكان من نتائـج ذلك، عـلى الصعيد الاجتمـاعي، أن ضعفت الروابط العـائلية (العشائرية) التي حكمت المجتمع العربي ذي الطبيعة القروية، فلم يعد الفرد يخضع لسلطة «الوجهاء» و«المخاتير» الذين ارتبطوا بالسلطـات الحاكمـة، وأرادوا، من خلال العادات والتقاليد العشائرية المستندة إلى الارتباط المـادي والقائمـة على دعم الحكم العسكري، فرض إرادتهم؛ وبالتالي إرادة السلطة الحاكمة على مجموع الجماهير العربية التي أصبحت تعاني من اضطهاد مزدوج: قومي وطبقي. وكانت هذه أول ضربة توجه إلى ما سمي بتأقلم «الأقلية العربية» مع واقع الدولة اليهودية. وبدأ جيل الشباب يشعر بالقوة، ويرى ضرورة أن يجد له موقعا خارج إطار الزعامات التقليدية التي ارتبط معظم رموزها بالأحزاب الصهيونية، وبخاصة حـزب مباي الحـاكم، لا لقناعـة ايديـولوجيـة أو سياسية، وإنما هو ارتباط ناتج أساسـا من خلفيتها الاجتمـاعية الضيقـة، والتي

لا تطمح إلى أكثر من الوصول إلى الزعامة وخدمة منافعها وأغراضها الذاتية. أما إذا وجد بَعْضٌ غاضب من تلك الزعامات، فقد كان يتجه إلى تأييد أحزاب صهيونية أخرى، مثل أحدوت هعفوداه ومبام، لكي يستطيع منافسة هذا الزعيم أو ذاك، من الذين كانوا يتبارون فيما بينهم حول من يكون أكثر قربا من المؤسسة الحزبية الحاكمة، ومن يستطيع أن يكيل المديح أكثر، للدولة اليهودية، ونظامها «الديمقراطي».

وهكذا تكونت أرضية واسعة لخلق مجتمع كامل ،أوجد لنفسه قيادات مثقفة واعية، بدلاً من القيادات التقليدية التي رهنت نفسها للأحزاب الصهيونية والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة. لقد امتدت هذه [الأرضية]، عمقاً واتساعا، حتى شملت آلاف العمال الكادحين، ومئات المثقفين، والكتاب، والشعراء، وعشرات الآلاف من الطلاب. فقد وصل عدد الخريجين الجامعيين العرب سنة ١٩٧٤ إلى ١٨٠٠ خريج، يعمل نحو ٥٠٪ منهم في التدريس، و٢٠٪ في المحاماة و٨٪ في الطب و٧٪ في الشؤون الاجتماعية و٦٪ في المهن الهندسية(١٣). وبلغ عدد التلاميذ العرب في العام الدراسي ١٩٧٥ – ١٩٧٦، ١٤٦,٣٧٧، منهم ١٥,١١٩طالبا في المدارس الثانوية و٧٢٣طالبا في دور المعلمين، وحوالي ٢٥٠٠طالب جامعي يتابعون تحصيلهم في مختلف المعاهد والجامعات في إسرائيل(١٤).

ج – **وتحولات أخرى**: صحيح أن القيادات التقليدية، في القرى العربية، قد استفادت من صدمة سنوات النكبة الأولى، ومن استخدام سلطة الحكم العسكري ونجحت في تزوير إرادة الجماهير العربية، ودفعها للتصويت إلى جانب القوائم العربية المرتبطة بالأحزاب الصهيونية، في الانتخابات العامة الاسرائيلية، خلال الدورات الأولى «للبرلمان» الاسرائيلي. لكن سرعان ما بدأت التطورات تأخذ منحى آخر، بعد مرور أقل من عشر سنوات على قيام الدولة اليهودية. فقد بدأ المجتمع العربي يفرز قيادات شابة ومثقّفة، وأخذت الظروف الموضوعية تتطور مما أدّى إلى إنضاج وضع جديد وبلورته؛ فمصادرة الأراضي العربية لم تتوقف حتى للحظة واحدة، والممارسات العنصرية الصهيونية والقهر القومي ترجمت إلى قوانين حكومية. كما أن سيف الحكم العسكري بقي مسلطا على رقاب الوطنيين من أبناء الشعب. وترافق ذلك كله مع صعود الحركة القومية العربية (الناصرية)، وتأييد الاتحاد السوفييتي لعبد الناصر؛ مما أثار شعور العزة عند العرب، في فلسطين المحتلة، وبلور هذا تحالفا سياسيا، بين الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح ماكي)، وبعض الشخصيات العربية القومية. وقد ظهر هذا التحالف في «الجبهة الشعبية العربية»، التي أعلن عن تأسيسها في تموز (يوليو) ١٩٥٨، وأقامت فروعا لها في معظم التجمعات العربية، وتبنت الجبهة قضايا السكان العرب فدعت إلى تحسين مستوى الحياة لديهم ورفع المعاناة عنهم، وإلى الدفاع عن الأراضي العربية، والنضال ضد الحكم العسكري. أمّا مطالبها السياسية فاقتصرت، على حل قضية اللاجئين على أساس قرارات الأمم المتحدة. ونتيجةً للخلاف الذي نشب بين عبد الناصر والحركة الشيوعية العربية، لم يستمر هذا الوضع طويلاً، إذ انعكس هذا الخلاف على تحالف «الجبهة العربية»، فخرج منها بعض الشخصيات العربية التي أيدت عبد الناصر، لتواصل نضالها بصورة مستقلة تحت إسم «حركة الأرض» التي طرحت أفكارا قومية، رابطة نضال العرب في

إسرائيل بنضال الأمة العربية ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية. وخاضت نضالا عنيداً ضد السلطات الاسرائيلية للحصول على اعتراف رسمي بها. وفي ٢٣/١١/١٩٦٤، صدر قرار وزير الدفاع الاسرائيلي الذي يلغي نشاط حركة الأرض رسمياً، بإعلانها منظمة غير شرعية.

وجاءت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لتحمل معها نتائج هامة، تركت بصماتها على مجمل الوضع في الشرق الأوسط بشكل عام، وعلى القضية الفلسطينية بشكل خاص. وكانت تأثيراتها واضحة على العرب في إسرائيل بسبب النتائج الثلاث التالية:

١ – شكلت نتيجة الحرب صدمة كبيرة للآراء التي كانت سائدة لدى قطاعات واسعة من السكان العرب والتي كانت ترى أن الخلاص سيأتي على يد الجيوش العربية عند أول مناسبة تسمح بذلك. وساهم هذا في تلاشي أحلام التحرير والخلاص القادمين من خارج الحدود، وأكد على ضرورة أن يكون للجماهير العربية في الأراضي المحتلة دور هام في النضال.

٢ – جرى، لأول مرة بعد حرب ١٩٤٨، لقاء مباشر بين أبناء الشعب الواحد في منطقتي الاحتلال، القديمة والجديدة. وكان لهذا اللقاء أثر كبير في اطلاع عرب الأراضي المحتلة (١٩٤٨) على حقيقة تعامل الأنظمة العربية مع الفلسطينيين خلال فترة الحكم الأردني للضفة الغربية، مما عزز شعور الانتماء إلى الشعب الفلسطيني، وضرورة التأكيد على الهوية القومية الفلسطينية للعرب في إسرائيل.

٣ – أوجدت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الظروف التي ساعدت على بروز حركة المقاومة الفلسطينية، وصعودها على مسرح الأحداث في الشرق الأوسط، رافعة شعار الكفاح المسلح لتحرير الأراضي المحتلة، وممثلة لإرادة الشعب العربي الفلسطيني وطموحه.

وتتابعت الأحداث، بعد ذلك، لتصب في طاحونة النضال الوطني الفلسطيني، فكان التآمر الرجعي في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، وما أفرزه من تطورات. ثم جاءت حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، بتأثيراتها الهامة على مختلف الصعد: العسكرية، والسياسية، بالنسبة لمختلف أطراف الصراع. وعرفت هذه الفترة تطوراً هاماً وهو ظهور العامل الفلسطيني كعامل هام وأساسي في الصراع الجاري في المنطقة، وقد تجسد في القرارات المتتالية الصادرة عن الأمم المتحدة إبتداء من العام ١٩٧٤. وكان لكل تلك التطورات، أبعاد واتجاهات جديدة بالنسبة للعرب في إسرائيل. فقد جرت تحولات وقفزات نوعية تتعلق بأساليب النضال وأهدافه. فـ«الاقلية القومية» التي كانت تناضل من أجل حقوقها الحياتية والمساواة، صارت تؤكد أنها «جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني كله، ليس من حيث المنشأ والهوية فحسب، وإنما من ناحية النضال السياسي أيضا»(١٥). أما التزامها بالنضال القومي من أجل تحرر الأمة العربية من الاستعمار والرجعية والتخلف، فصارت تعدّه بعضاً من نضال الشعب الفلسطيني الذي تمثله وتقوده، م.ت.ف.

وهكذا، وفي سياق الحديث عن التحولات والاتجاهات الجديدة التي حدثت لدى العرب في إسرائيل، أصبح ممكنا الحديث عن فترة النضال في ظروف «الحقبة الفلسطينية».

السبعينات تحمل بذور «الحقبة الفلسطينية»

لقد تبلورت إذن ظروف كثيرة لدى العرب في إسرائيل للإعلان عن اتجاهات ومواقف جديدة، تعبر عن شعور العزة والانتماء للشعب الفلسطيني، وقد لخص يسرائيل كنيغ، حاكم لواء الشمال، في وثيقته المشهورة التي حملت اسمه، تلك الدلالات والتعابير، والتي ظهرت من خلال الأحداث التالية(١٦):

« أ – أثناء زيارة رئيس الحكومة إلى الناصرة قبل سنة.

«ب – الهتاف أثناء المظاهرات والمناسبات الأخرى، بشعارات التأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية.

«ج – موقف الطلبة العرب في الجامعات من موضوع الحراسة.

«د – التعبير عن الشعور القومي عن طريق الاقتراع في انتخابات بلدية الناصرة التي جرت في ١٩٧٥/١٢/٩.

«هـ – تطوع سكان الناصرة غير العادي، وغير المتوقع لمساعدة بلدية مدينتهم عن طريق تسديد أقساط مستعجلة لخزينة البلدية، الأمر الذي يساعد حزب راكاح (القائمة الشيوعية الجديدة) في هذه المرحلة على تسيير إدارة المدينة.

«و – اجتماع احتجاجي شعبي عُقد في قرية سخنين بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١٤، أعلن فيه رئيس بلدية طمرة، أن على إسرائيل أن تخشى عرب إسرائيل أكثر مما تخشى العرب خارج حدودها.

«ز – القرارات التي اتخذت خلال اجتماع عقد في الناصرة يوم السبت الموافق ١٩٧٦/٣/٦ وهي:

«١ – إعلان الاضراب العام لدى سكان إسرائيل العرب ليوم واحد، وإعطاء ذلك اليوم اسم «إضراب يوم الأرض».

«٢ – دعوة السكان العرب إلى عدم الاكتفاء بالاحتجاج السلبي بل الاحتجاج عن طريق النضال، وإنهاء النضال في آخر الطريق فقط...

«٣ – الاضراب عن الطعام أمام مباني الأمم المتحدة، بأسلوب الاحتجاج نفسه الذي يجري بشأن سجناء صهيون.

«٤ – الحكومة بيتها من الزجاج، وعلينا أن نكون أول من يرمي الحجارة لتحطيم هذا البيت.

«٥ – قول رئيس بلدية معليا، مسعد قسيس، والمعتبر شخصا »إيجابيا»، وهو

نائب سابق لقائمة تابعة للمعراخ، [في اجتماع الناصرة المذكور]: «... ما هو حق إسرائيل المعنوي في مصادرة الأراضي في هذه المنطقة التي تقع بموجب قرار التقسيم من عام ١٩٤٧، خارج دولة إسرائيل...».

وجاء يوم الأرض، في ٣٠آذار (مارس) ١٩٧٦، ليشكل نقطة تحول بارزة في مواجهة سياسة السلطات الاسرائيلية التي تتمثل باستمرار سرقة الأرض واغتصابها. وحسم يوم الأرض مواقف الاطراف جميعها. فمن جهة، هناك الوطنيون على اختلاف انتماءاتهم وتياراتهم العقائدية، ومعهم الجماهير العربية، وهناك، من جهة أخرى، السلطة وأتباعها ممن يوصفون «بالايجابيين». وقد توّج يوم الأرض حصيلة ثلاثين سنة من الصمود، وظهر فيه تداخل القضيتين: القومية والاجتماعية. وجرى عزل تلك الزعامة العربية الرسمية «المنتخبة» وبعض رؤساء المجالس المحلية الذين لم ينضموا إلى الاضراب، واقترحوا تأجيله. واكتشف العرب في إسرائيل حقيقة تحولهم إلى قوة ضاغطة، وبراعتهم السياسية في استغلال الأوضاع القائمة من أجل الارتقاء بالنضال إلى آفاق جديدة. وظهر أيضاً مدى أهمية الوحدة الوطنية في تعزّيز قوة «الجماهير العربية ضد أجهزة السلطة وأدوات قمعها ودسائسها على أساس برنامج صحيح... والاتفاق على خطة أداء لتحقيق هذا البرنامج»(١٧).

وعلى صعيد الانجازات المباشرة ليوم الأرض، كان أن توقفت السلطات عن تنفيذ خططها الرامية إلى مصادرة الأراضي العربية خلال السنوات الثلاث التالية التي أعقبت أحداث يوم الأرض. ولم يستأنف التنفيذ إلا بعد توقيع اتفاق السلام المصري – الاسرائيلي. وظهر الإنجاز المباشر الثاني في انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧) عندما حصل حزب راكاح على حوالي ٥١٪ من أصوات العرب المشاركين في الانتخابات؛ وذلك تقديراً لمواقفه الوطنية. وكان هذا الحزب قد حصل، في انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣) السابقة، على ٣٦,٩٪ من الأصوات العربية فقط. وكرست انتخابات المجالس المحلية التي جرت سنة ١٩٧٨ هذا الاتجاه؛ حيث تنافست ٣٢٨قائمة و١٦٦مرشحاً للرئاسة، على ٥١مجلساً محلياً، وتمكنت قوائم الجبهة الديمقراطية (التي يقودها راكاح) من السيطرة على حوالي ثلث المجالس المحلية العربية(١٨).

بناء أطر الوحدة الشعبية: خلال هذا النهوض الوطني العام، كانت تظهر أشكال تنظيمية غير رسمية، لعبت دوراً بارزاً في قيادة الجماهير وفي التحضير لدخول مرحلة «الحقبة الفلسطينية» التي برزت في أفضل أشكالها يوم ٣٠آذار (مارس) ١٩٧٦. وهكذا أصبح النشاط السياسي للعرب في إسرائيل يوجه بصورة، أو بأخرى، من قبل أطر تنظيمية شعبية تضم كل الفئات والهيئات، تحت الصيغ التالية:

أ – **اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي:** وقد تشكلت في ذروة النضال للدفاع عن الأراضي العربية ضد المصادرة. ففي سنة ١٩٧٥، أصدر وزير المالية قراراً يقضي بمصادرة ٢٢,٥٠٠دونم من أراضي الجليل. وفي اجتماع شعبي عقد بالناصرة، في شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٥، للرد على هذه الخطوة، وحضره حوالي ٧آلاف شخص،

تقرر تشكيل اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي. وقد تألفت هذه اللجنة من بعض رؤساء المجالس المحلية، ومن أوساط وشخصيات مثقفة. ولعبت دوراً هاماً في الدفاع عن الأراضي بمختلف الأساليب والوسائل التي كان إضراب يوم الأرض تتويجاً لها. حيث استشهد ستة أشخاص، وجرح سبعون شخصاً واعتقل مئات آخرون. وأصبح ذلك اليوم رمزاً لنضال الجماهير العربية في فلسطين المحتلة في دفاعها عن أراضيها وحقوقها.

ب - **لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية**: وتمثل ٥٥مجلساً محلياً عربياً، وقد جرى عقد أول اجتماع لها سنة ١٩٧٥، وينتمي أكثر من نصف أعضاء مجلسها المؤلف من ١٩عضواً للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. وتقوم اللجنة بدور هام في تحسين أوضاع القرى والمدن العربية، وتطوير مرافقها. كما تشارك في الدفاع عن الأراضي العربية، إضافة إلى اتخاذها مواقف وطنية في جميع المناسبات.

جـ - **لجان الطلاب العرب**: تعتبر لجان الطلاب العرب من أقدم الأطر الجماهيرية في فلسطين المحتلة. فقد تشكلت لجنة الطلاب العرب في جامعة القدس منذ الخمسينات. وشارك الطلاب العرب في جميع النضالات التي خاضها العرب طوال الفترة الماضية. واتخذوا مواقف جريئة ضد النزاعات العائلية والعشائرية التي كانت تحدث في القرى العربية. وهم يشكلون أكثر القطاعات الاجتماعية نشاطاً بين العرب. وبعد السماح للعرب بدخول بقية الجامعات في إسرائيل، تأسست لجان للطلاب العرب في مختلف الجامعات الاسرائيلية.

د - **رابطة الجامعيين في الناصرة**: بدأت الرابطة عملها منذ سنة ١٩٧٣ بهدف تحسين أحوال مدينة الناصرة. وفي سنة ١٩٧٥ التقت مع لجنة الطلاب الجامعيين في الناصرة، ورابطة التجار والحرفيين ولجنة راكاح في الناصرة للاعلان عن تشكيل الجبهة الديمقراطية في الناصرة التي فازت بنسبة ٦٧,٣٪ في الانتخابات البلدية الأخيرة. ومن أهداف الرابطة، اهتمامها بالنشاطات الثقافية والتعليمية والاجتماعية، ومعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها مدينة الناصرة، والتضامن مع السكان العرب في إسرائيل في جميع المشاكل التي تعترضهم.

هـ - **لجنة المبادرة الدرزية**: وقد بادر إلى تشكيلها عدد من الشبان الدروز سنة ١٩٧٢، وجعلوا من أهدافها رفض الخدمة العسكرية في الجيش الاسرائيلي، ومعارضة تسييس احتفالات النبي شعيب، ورفض فصل الدروز عن باقي المجتمع العربي، ومعارضة مصادرة الأراضي العربية. وفي سنة ١٩٧٦ بلغ عدد فروع اللجنة أحد عشر فرعاً، تضم أكثر من ألف ملتزم.

و - **لجنة اليوبيل الشعبية في كفرياسيت**: تشكلت سنة ١٩٧٥ للاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس أول مجلس محلي في البلدة. إلا أن اللجنة تابعت عملها، بعد ذلك، ومارست عدداً من النشاطات الثقافية والاجتماعية. وسنة ١٩٧٨ تعاونت اللجنة مع حزب راكاح لتشكيل جبهة لخوض الانتخابات البلدية. وفازت الجبهة برئاسة المجلس

المحلي للبلدة، حيث نافستها سبع قوائم تمثل اتجاهات عائلية وطائفية. وأصبحت اللجنة جزءاً من الجبهة الجديدة.

وهكذا وجدت الأرضية الشعبية العريضة المناسبة للانتقال إلى مراحل أكثر وضوحاً وتحديداً، في إعلان مواقف سياسية تعبر عن ارتباط العرب في إسرائيل بالنضال الفلسطيني.

من «أقلية قومية» إلى تماثل مع نضال الشعب الفلسطيني: إن أهم ما اتسمت به فترة ما بعد أحداث يوم الأرض (آذار – مارس، ١٩٧٦)، يتمثّل بانتقال المواجهة بين الجماهير العربية، والسلطات الاسرائيلية، من النضال على أساس المطالب الحياتية اليومية، والدفاع عن الأرض، وتحسين الأوضاع العامة، إلى طرح القضية السياسية بالدرجة الأولى، والكفاح من أجل تحديد الهوية القومية للعرب في إسرائيل. ثم تأتي القضايا الأخرى، كتحصيل حاصل للتصادم الأول. ومع صعود تكتل الليكود إلى الحكم في إسرائيل، واتّباعه سياسة «القبضة الحديدية»، في المناطق المحتلة، وزيادة وتيرة بناء المستوطنات على الأراضي العربية. وما أعقب ذلك من تطورات سياسية كان أهمها زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقيات كامب – ديفيد، بما تحمله من أخطار على القضية الفلسطينية والعربية، بدأت تتبلور اتجاهات تماثل نضال العرب في إسرائيل مع نضال الشعب الفلسطيني في مناطق وجوده جميعها.

لقد كان التوجه الأساسي والهام يتركّز على الارتباط بنضال العرب في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧. ومن خلال اللقاء النضالي المشترك أزال الفلسطينيون ما يسمى بـ «الخط الأخضر»، حيث جرى تأثير متبادل، فمن جهة «يتأثر عرب إسرائيل بقوة التماثل الوطني لعرب المناطق ومن جهة يتعلم عرب المناطق من عرب إسرائيل، قواعد السياسة ويوفرون لأنفسهم القدرة على استغلال الديمقراطية الاسرائيلية وأجهزتها، من أجل النضال ضد الحكم الاسرائيلي... تحت غطاء ثقافي واجتماعي. وكلها ذات أهداف سياسية»(١٩). وأصبح التضامن الكفاحي المشترك عملاً يومياً يمارس من قبل الطرفين. ولم تعد المناسبات الوطنية تخص منطقة معيّنة وحدها، بل صار إحياء ذكرى يوم الأرض، مثلاً، يشمل المدن والقرى جميعها سواء في منطقة الاحتلال لعام ١٩٤٨ أم في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. وكذلك جرى بالنسبة للمناسبات الأخرى كذكرى حرب حزيران (يونيو) ويوم السجين الفلسطيني. وليس من الصدفة إذن، في ضوء ذلك، أن يكون أهم سبب لإصدار وثيقة ٦حزيران (يونيو) ١٩٨٠، هو التضامن مع سكان الأراضي المحتلة ١٩٦٧ بعد محاولة اغتيال رؤساء بلديات نابلس ورام الله، وطرد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول.

وعلى صعيد المواقف السياسية التي تحمل معها طبيعة التوجه الجديد لدى العرب في إسرائيل، وعلى خلفية التطورات السابقة كلها، برزت في النصف الثاني من السبعينات التوجهات السياسية التالية، والتي تعكس الاتجاهات الجديدة:

□ في بداية ١٩٧٨، أصدرت مجموعة مؤلّفة من ٥٦ مثقفاً عربياً بياناً جاء فيه

«بما أننا جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني ... نؤكد أن أي حل للمشكلة الفلسطينية، لا بد وأن يتضمن اعترافا رسميا وضمانات دولية لهوية الفلسطينيين القومية من سكان إسرائيل، ولحقهم بالبقاء في وطنهم. وأن تعاد إليهم أراضيهم وممتلكاتهم وقراهم وأماكنهم المقدسة التي صودرت منهم، وأن يتمتعوا بكامل حقوقهم السياسية والمدنية...

«... إن الممثل الحقيقي والشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، هو م.ت.ف. وأية محاولة لايجاد بديل عن م.ت.ف. في صفوف أذناب الاحتلال والرجعية العربية ما هي إلا مهزلة»(٢٠).

□ وفي بيان مشترك صادر عن اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي، وعن لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، إثر اجتماع عقداه في الناصرة يوم ١٩٧٩/١/٢٠، أعلنت اللجنتان تأييدهما لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولنضال الشعب العربي الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي والوحيد م.ت.ف. «من أجل السلام العادل الذي يستند إلى إنهاء الاحتلال والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة»(٢١)، وأدانتا الجرائم التي يجري تنفيذها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وطالبتا بوقف تعذيب السجناء العرب، ووقف العقوبات الجماعية.

□ وفي الوقت نفسه، تقريبا، كانت الحركة الوطنية التقدمية (الطلابية)، توجه مذكرة إلى المجلس الوطني الفلسطيني الأخير والذي كان يعقد اجتماعاته في دمشق، أكدت فيها أن الحركة، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من «الشعب الرازح تحت تأثير الاحتلال الصهيوني في فلسطين كلها، والذي يناضل ضد الاحتلال ببطولة نادرة»، لا تعترف بالكيان الصهيوني.

ومما جاء في المذكّرة: «إن شعبنا العربي الفلسطيني، مستمر في نضاله ببطولة ضد محاولات التصفية والتسويات، ويواجه في الوقت نفسه كل مؤامرات واستفزازات الاستعمار والصهيونية والرجعية...»(٢٢). ودعت المذكّرة إلى توجيه منظمات المقاومة كلها وفق خطة نضالية موحدة، ورفض قرارات مجلس الأمن جميعها، وغيرها من قرارات المؤتمرات الهادفة إلى تحقيق تسوية سلمية. وإدانة مبادرة السادات، وإقامة جبهة وطنية عربية تضم حركات التحرر والحركات الوطنية والشعبية العربية، وتأييد جبهة الصمود والتصدي.

□ وتتابعت المواقف الراديكالية بعد ذلك، لتشمل معظم الأوساط والفئات الشعبية، والقوى والتيارات التي كانت مواقفها الوطنية توصف بالاعتدال نوعا ما . فقد عقد اجتماع مشترك بالناصرة يوم ١٩٨٠/٢/١٦، من أجل التحضير لذكرى يوم الأرض، وحضرته لجنة الدفاع عن الأراضي كما حضره ٢٧رئيس مجلس محلي، وعدد كبير من أعضاء المجالس المحلية ولجان الدفاع المحلية، وتنظيمات شعبية مختلفة، واعتبر أوسع مؤتمر قطري في تاريخ لجنة الدفاع عن الأراضي. وأصدر المجتمعون بيانا جاء فيه: «إن الأقلية العربية في إسرائيل، ما زالت تعاني من سياسة التفرقة والقهر القومي منذ قيام الدولة. إن حكام إسرائيل يتعاملون مع هذا الجزء من الشعب العربي الفلسطيني

كرهينة. وهذه السياسة تشكل إطاراً رسميا للتفرقة العنصرية والقهر القومي، وهدفها الأساسي مصادرة الأراضي العربية، وخنق المدن والقرى العربية»[٢٣]. واستنكر بيان المؤتمر سياسة الاستيطان الكولونيالي في المناطق المحتلة، ودعا إلى الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وحل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة.

□ وتعديلاً لمواقفها السابقة، وعلى ضوء «التبلور والنضوج» اللذين وصلت إليهما أوضاع العرب في إسرائيل، أصدرت جبهة الطلاب العرب في القدس، مع بداية سنة ١٩٨٠، برنامجاً معدلاً عن البرنامج الذي كانت قد أعلنته قبل ثلاث سنوات، حددت فيه دور الطلاب العرب النضالي من خلال ارتباطهم الوثيق مع «واقع الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل. فالانتماء القومي لهذه الجماهير هو في الوقت نفسه انتماء إلى الواقع السياسي نفسه الذي تعيشه هذه الجماهير. وبناء عليه، تعمل الجبهة على تعميق صلة الطلاب العرب مع شعبهم وواقعه ونضالاته السياسية، ضد سياسات التمييز والاضطهاد ومصادرة الأراضي. وتعمل من أجل انخراط الطلاب العرب في التنظيمات والهيئات الشعبية المناضلة العاملة بين الجماهير العربية»[٢٤]. وأكد الطلاب أنهم ينتمون، كجزء من الجماهير العربية، إلى «الشعب العربي الفلسطيني الذي يخوض نضالاً مثابرا من أجل إحقاق حقوقه القومية المشروعة»[٢٥]. ويقف الطلاب العرب، موقف «العداء من الصهيونية فكراً وممارسة. فالصهيونية هي حركة كولونيالية عنصرية تمثل مصالح البرجوازية اليهودية الكبرى...»[٢٦]. وانتقل البرنامج بعد ذلك، إلى تحديد مطالب الطلاب العرب ومواقفهم من المواضيع والقضايا الطلابية، وشدد على مواجهة الموجة اليمينية الفاشية التي تجتاح الجامعات والتي تصاحبها حملة تحريض عنصرية ضد الطلاب العرب. ودعا إلى العمل من أجل توعية الطلاب العرب للنضال في سبيل نيل «حقوقهم الأكاديمية».

وبديهي القول إذن، ان نضوج الظروف لفرض توجهات جديدة لدى العرب في إسرائيل، لم يأت من فراغ. فهناك تطوير متواصل للمواقف السياسية، وهناك بلورة لمؤسسات وهيئات شعبية تقود النضال الجماهيري وتؤطره وفق التطورات والظروف المستجدة. هذا من جهة، فضلاً عن استمرار التمييز العنصري والقهر القومي الصهيوني ضد العرب، من جهة أخرى.

وثيقة السادس من حزيران (يونيو) واجتماع شفاعمرو ومدلولاتهما الوطنية

وفي حقيقة الأمر، وتأسيساً على خلفية التطورات السابقة، كان الوضع في السنوات القليلة الماضية، وتحديداً بعد اتفاقيات كامب ديفيد، واشتداد التآمر على القضية الفلسطينية، يتطور ليبلور شيئاً جديداً. فمن جهة، أصبحت المطالب السياسية والتعبير عن الهوية القومية على رأس جدول أعمال أي تحرك عربي في إسرائيل. وذلك من خلال ربط ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني مع حركة نضال الشعب الفلسطيني جميعه. ومن جهة أخرى، تصاعدت الممارسات العنصرية والفاشية لحكومة الليكود، والتي

تمثلت في زيادة الاضطهاد والقمع الممارسين ضد السكان العرب في المناطق المحتلة (١٩٦٧)، وانتقلت تلك الممارسات إلى الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨، عبر سلسلة من القوانين العنصرية ضد العرب، ابتداء من قانون مصادرة أراضي العرب في النقب، مروراً بتعديل قانون منع الإرهاب، وتعديل قانون الجمعيات العثماني، وانتهاء بقانون الجنسية الجديد الذي يحمل في طياته نوايا خبيثة لطرد العرب من وطنهم وأرضهم إلى خارج الحدود.

وعلى ضوء ذلك، لم يكن من المستغرب أن تصدر وثيقة السادس من حزيران (يونيو) ١٩٨٠، وقرارات اجتماع شفا عمرو التي أعقبتها في ٦/٩/١٩٨٠، وهي تربط أسباب هذا التحرك، وصدور الوثيقة، بالأحداث السياسية المتعلقة بكل جوانب القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده. وإن قراءة سريعة لبعض فقرات وثيقة حزيران (يونيو)، تظهر حقيقة التحول الذي جرى للعرب في اسرائيل وطبيعة الأولويًات التي أصبحت تتحكم بمسيرة النضال لديهم. تقول الوثيقة محددة أسباب صدورها: «نحن الموقعين أدناه، ممثلي أوسع أوساط الرأي العام العربي في إسرائيل، نرى لزاماً علينا أن نعلن – بهذا البيان – عن القلق الشديد الذي يسود المجتمع العربي في اسرائيل في هذه الأيام، جراء التدهور الخطير في الوضع في المناطق المحتلة وانعكاساته على الوضع داخل إسرائيل...» وتضيف: «إن الدوائر الحاكمة في إسرائيل، في سعيها المحموم لفرض الادارة الذاتية، ولتخليد الاحتلال، ولتوسيع الاستيطان، ولدوس حقوق الشعب العربي الفلسطيني العادلة، تلجأ إلى تشديد وطأة «اليد الحديدية» في المناطق المحتلة، حتى ارتكاب جرائم العقوبات الجماعية المحظورة دوليا وإنسانيا. وهذا بدوره يقود إلى المزيد من المقاومة المشروعة للاحتلال وإلى تعميق وتوسيع حلقة الدم المفرغة، حتى لا تبقي ولا تذر...

«فطرد الشخصيات الفلسطينية الوطنية من المناطق المحتلة، وجرائم الاعتداء على حياة رؤساء البلديات – بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم الطويل – والاعتداء على المؤسسات التعليمية والهيئات المنتخبة، والارهاب الدموي الأسود ضد أهالي الخليل وغيرهم، كل ذلك يثير أشد القلق، وأشد السخط والاستنكار...»(٢٦).

وربطت الوثيقة، بعد ذلك، بين هذا الذي يجري في المناطق المحتلة، وبين وضع العرب في إسرائيل. لأن استمرار هذا التدهور يؤثر «تأثيراً مباشراً، على حياة ومستقبل المواطنين العرب في إسرائيل، ضحية الاضطهاد القومي والقهر العنصري»(٢٧). واستطردت الوثيقة مؤكدة حق الشعب الفلسطيني في وطنه، بقولها: «...نحن أهل هذه البلاد، ولا وطن لنا غير هذا الوطن. ويكفي أن نذكِّر حكام إسرائيل أنهم حين وافقوا على إقامة الدولة اليهودية في فلسطين بموجب قرارات الأمم المتحدة في ١٩٤٧، كانوا يعلمون أن عدد العرب في إطار هذه الدولة مساوٍ، تقريباً، لعدد اليهود. وحتى حين نجحت

الأمبريالية والصهيونية، بتواطؤ الرجعية العربية، في تشريد الأكثرية الساحقة من العرب الفلسطينيين فإن ما بقي من العرب في حدود الدولة الجديدة [حوالي ١٦٠ألفا] بلغت نسبتهم ٢٠٪ من مجموع سكان الدولة آنذاك...».

«لقد بقينا في وطننا على الرغم من جميع الممارسات الاضطهادية والاقتلاعية ضدنا، معتمدين على النضال الديمقراطي المشترك في إسرائيل، اليهودي والعربي، والذي لم يتوقف لحظة واحدة...».

«لم ننكر، ولا يمكن أن ننكر، حتى لو جوبهنا بالموت نفسه، أصلنا العريق: اننا جزء حي وواع ونشيط من الشعب العربي الفلسطيني...» «لم نتنازل ولا يمكن أن نتنازل عن حق هذا الشعب في تقرير مصيره وفي الحرية والاستقلال على ترابه الوطني»(٢٨).

وشجبت الوثيقة، الاحتلال الاسرائيلي منذ عدوان ١٩٦٧، ودعت إلى النضال من أجل انحسار الاحتلال بكل «ذيوله ومستوطناته الكولونيالية» عن جميع الأراضي التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧. وأكدت على ضرورة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة، بقيادة ممثله الشرعي المعترف به، منظمة التحرير الفلسطينية. وحملت الوثيقة دعوة موجهة إلى كل الفئات والهيئات العربية، لعقد مؤتمر عام للجماهير العربية بمشاركة «القوى الديمقراطية اليهودية» للموافقة على مضمون ما جاء فيها، ولتشكل برنامجا سياسيا للنضال في المرحلة القادمة.

وفي السياق نفسه، جاءت تقارير وبيانات اجتماع شفا عمرو التمهيدي الذي عقد بتاريخ ٦/٩/١٩٨٠، والذي تمثلت فيه أوسع الأوساط والفئات الشعبية. حيث جرى التأكيد فيه على المضامين التي حملتها وثيقة حزيران (يونيو)، واعتبارها ميثاقا وطنيا تؤيده الجماهير العربية كلها. وبناء على ذلك، تمت الدعوة إلى عقد مؤتمر الناصرة الذي ألغي بقرار من حكومة مناحيم بيغن. وقد أصبحت الصيغ السياسية للنضال هي المسيطرة، وأخذت النضالات المطلبية حجمها في إطار هذه الصيغ، وصار الهدف الذي تتضافر حوله معظم القوى هو فضح طبيعة الكيان الصهيوني وتعريته، هو وسياساته التي يمارسها ضد العرب في إسرائيل وضد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بأسره. بل إن القضية السياسية المتصلة بهذه الحقوق صارت هي الجوهر والأساس؛ في حين جرى التركيز، أكثر فأكثر، على أن الوجود الصهيوني ذاته، باعتباره يمثل العامل الأساسي في الاضطهاد والقهر الواقعين على الشعب الفلسطيني، هو المسبب الرئيسي لأزمة المنطقة. وطالما أن المواجهة بين الطرفين قائمة على هذا الأساس، فإن النتائج الأخرى كلها هي محصلات طبيعية لهذا الوضع. ومن هنا، فإن أهمية وثيقة السادس من حزيران (يونيو)، وقرارات اجتماع شفا عمرو التمهيدي، تجلت في أنها كانت تحمل المعاني البارزة التالية:

أولاً: أصبحت الموضوعات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية تحتل المرتبة الأولى لدى أي احتكاك مع السلطات الاسرائيلية. ولأول مرة، يعلن العرب في إسرائيل،

عبر وثيقة رسمية واضحة، يتوفر لها هذا القدر من التـحول والاجماع الوطني، أنهم جزء من الشعب العربي الفلسطيني، وان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وأن أي حل للقضية الفلسطينية لا بد، أن يشملهم أيضاً. وهناك تماثل كبير بين الشعارات المرحلية للنضال الفلسطيني مع الشعارات التي رفعتها الوثيقة، والمتمثلة أساسا في إزالة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلـة سنة ١٩٦٧، ورفض مؤامرة الادارة الذاتية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وإدانة التآمر الأمبريالي الصهيوني الرجعي على القضية الفلسطينية.

ثانيا: تعبر الوثيقة وكل التحركات التنظيمية والسياسية التي أعقبتها، عن إرادة أوسع الأوساط الشعبية، وليس عن إرادة طرف حزبي معين فحسب. فقد شاركت، في تلك التحركات، شخصيات سياسية وثقافية، ومنظمات وهيئات مهنية ونقابية، بما فيها رؤساء مجالس محلية عربية، ولجان الدفاع عن الأراضي، إضافة إلى ممثلين عن اتحادات الطلاب والمحامين والأطباء وكل الفئات الشعبية.

ثالثا: ومن أهم الدلالات المستخلصة، ان الوثيقة لم تقتصر عـلى كونهـا بيانـا سياسيا، ينتهي عند حدود المعاني السياسية المؤكّدة فيه فقط، أو يجيء تنفيذاً لأهداف إنتخابية مجردة، بل ان ذلك التحرك تمخض عن تشكيل هيئات قيادية، وأطر تنظيمية عديدة (لجنة تحضيرية، لجنة تنفيذية، لجنة مالية لجباية التبرعات...الخ)، تكون مهمتها التحضير للمؤتمر الشعبي العام (مؤتمر الناصرة) كان سيمثل، فيما لو عقد، برلمان العرب في إسرائيل (كان المفروض أن يحضر المؤتمر خمسمئة مندوب. أي بمعدل ممثل واحد لكل ألف من السكان العرب). وقد أكد الدكتور اميل توما، مركز اللجنة التحضيرية، في تقريره الذي أدلى به أمام اجتماع شفا عمرو، ان المؤتمر المنشود «أوسع وأطول عمراً من كل معركة انتخابية. إننا نستهدف إقامة أوسع وحدة صف نضالية تجمع، على قاعدة الالتزام بميثاق وطني ديمقراطي، كل ما حققه هذا الشعب عبر نضاله وتجاربه المريرة من أجهزة وهيئات وحدة الصف الكفاحية»(٣٩).

ورغم القرار الاسرائيـلي القاضي بمنـع عقد مؤتمـر الناصـرة، إلا أن الظروف الموضوعية التي ساهمت في بلورة المواقف والاتجاهات الجديدة، لدى العربي في إسرائيل، لا تزال قائمة. وإن حقيقة كون العرب في إسرائيل أصبحوا قوة سياسية لها وزنها في مجرى الصراع العربي – الاسرائيلي، لا يلغيها ذلك القرار الذي تجاوز جملة من الحقائق التي أصبحت ثابتة، فيما يتعلق بأوضاع العرب في إسرائيل: بل إن ذلك القرار سوف يساعد في تعزيز تلك الاتجاهات، وفي دفعها نحو آفاق أخرى جديدة.

العرب في إسرائيل ... والتيارات السياسية

ومما لا شك فيه، ان هذا النهوض الوطني، المستند إلى قاعدة شعبية عريضة، والذي يأخذ في أغلب الحالات أشكالاً وأطراً تنظيمية، لم يأت نتيجة لتحركات عفوية،

أو وليداً لهبات جماهيرية كمحصلة لطبيعة الصراع والتناقض الحتمي القائم بين أطرافه فقط. وإنما، وإلى جانب توافر الظروف الموضوعية للتحرك، لعبت القوى السياسية العاملة في أوساط العرب في إسرائيل دوراً فاعلاً في تحريك الجماهير العربية، وفي بلورة مواقفها، وتنظيم أطر وحدتها الشعبية، وفق تكتيكات وخطط سياسية خلاقة، تشكل إغناء هاماً لتجارب الشعوب في خوض الكفاح الوطني ضد سلطات الاحتلال، على غرار الوجود الاستيطاني العنصري في فلسطين المحتلة. وتوجد، الآن، قوتان سياسيتان في أوساط العرب في إسرائيل؛ الأولى، يمثلها حزب راكاح (القائمة الشيوعية الجديدة)؛ والثانية هي حركة «أبناء البلد» التي تمثل التيار القومي بين العرب في إسرائيل.

أ - **حزب «راكاح» (القائمة الشيوعية الجديدة)**: يمكن القول، ان راكاح قام وما زال يقوم بدور أساسي وهام في الدفاع عن العرب في إسرائيل، سواء من ناحية تبنيه للمطالب اليومية العينية، أو من الناحية السياسية. واستطاع الحزب أن يتخطى، خلال المرحلة الماضية، كل العراقيل التي وضعت في طريقه وتلك التي كانت موجودة أصلاً، لكي يحظى بدعم العرب له باعتباره يتبنى قضاياهم ويدافع عنها، ويشكل أفضل إطار سياسي شرعي يمكن النضال من خلاله. إن راكاح، يعتبر حزباً إسرائيليا، من الناحية القانونية؛ وهذه مسألة تستحق التوقف عندها لتفحصها من الناحيتين: السياسية والتنظيمية للحزب.

فمنذ السنوات الأولى للاحتلال، دافع الحزب عن حقوق العرب ضد الأشكال القمعية الممارسة ضدهم، والتي تمثلت، في البداية، بمصادرة الأراضي العربية، وفرض الأحكام العسكرية، ومحاولة التفرقة الطائفية بين أبناء الشعب الواحد. ورغم الجفاء الذي حصل بين حركة القومية العربية (الناصرية) والحركة الشيوعية حول أهداف النضال العربي في فترة الخمسينات، وانعكاس ذلك على العلاقات بين حزب راكاح/ماكي والعرب في إسرائيل، إلا أن الوضع سرعان ما بدأ بالتبدل إبتداء من منتصف الستينات. وعاد الحزب يستحوذ على تأييد متزايد له في أوساط العرب وبخاصة بعد الانشقاق الذي حصل داخل ماكي، وأدى إلى خروج العرب مع بعض اليهود منه، وتشكيلهم لحزب راكاح الحالي. ويتبين من الاحصاءات الاسرائيلية، أن الأصوات التي حصل راكاح عليها في المناطق العربية الصرفة شكلت ما نسبته ٧٦,٩٪ و٧٩,٩٪ و٨١,٤٪ من مجموع ما حصل عليه من أصوات خلال انتخابات ١٩٦٩ و١٩٧٣ و١٩٧٧ على التوالي[٣٠]. ويمكن القول، ان نحو ٩٠٪ من مجموع الأصوات التي حصل عليها راكاح في الانتخابات الاسرائيلية العامة، منذ عشر سنوات وحتى الآن، هي أصوات عربية. وبالمقابل، هناك انخفاض واضح لشعبية الحزب بين اليهود. ففي انتخابات الكنيست السابع (١٩٦٩)، حصل راكاح على ٧٤٨صوتا فقط، في المناطق اليهودية الصرفة، أي ما نسبته ١,٩٪ من مجموع الأصوات التي حصل عليها الحزب. ثم انخفضت النسبة إلى ١,٥٪ سنة ١٩٧٣، ثم إلى ١,١٪ (٨٨٨ صوتا من أصل ٨٠,١١٨) سنة ١٩٧٧[٣١].

وعلى ضوء شعار النضال الديمقراطي اليهودي - العربي المشترك الذي يـرفعه راكاح، فمن الطبيعي الافتراض أن هذا الاتجاه في توزيع شعبية الحزب، يقلق قيادته، لأن ذلك يضعف من قوة حجته أمام الرأي العام. وربما يفقده، في المستقبل، الحصانة «القانونية» التي يجهد في المحافظة عليها، على الأقل في الفترة الحالية، طالما أن موازين القوى لا تسمح بالانتقال إلى مرحلة أخرى.

وتفرض الموضوعية أن نميز بين أمرين في نشاط راكاح السياسي في إسرائيل.

الأول: نشاط الحزب على الصعيد الاسرائيلي؛ حيث يخوض الانتخابات البرلمانية في إسرائيل، ضمن إطار الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي تجمعه مع اليهود السود وبعض اليهود التقدميين، على قاعدة برنامـج سياسي، يـدين الصهيونيـة، والسياسـة الاسرائيلية المرتبطة بالمخططات الامبريالية في المنطقة، واحتلال الأراضي العربية، وبقية الممارسات العنصرية والفاشية التي تتبعها الأحزاب والحكومات الاسرائيلية. ويـدافع البـرنامـج عن الطبقات الشعبيـة المستغلة التي تـذهب ضحية لمتطلبـات السياسـات الاسرائيلية العدوانية.

ويشكل نشاط راكاح هذا، على الصعيد الاسرائيلي، إختراقا للمؤسسة الاسرائيلية الحاكمة، ومعرفة دقيقة بجوهر تركيب الدولة الصهيونية وارتباطاتها وحقيقة هذا التركيب وتلك الارتباطات. وبالتالي يستطيع رسم التكتيكات السياسيـة التي تساهم في فضـح السياسات الاسرائيلية المختلفة وتعريتها. كما أن اندماج الحزب في الحياة البرلمانية وفي اللعبة السياسية الداخلية، في إطار كونه حزباً للعرب واليهود، يحميه من قرار عنصري قد يصدر، ويستهدفه باعتباره حزباً غير شرعي فيحظر نشاطه، ويعود بالعرب إلى سياسة «فرق تسد» ضمن اللعب على التناقضات الطائفية والعائلية.

والأمر الثاني،هو نشاط الحزب على الصعيد العربي، فقد تبنى الحزب كل قضايا العرب في إسرائيل، كما أشرنا، وكان، في كل مرة، يطرح القضـايا من خـلال تطور الأوضاع والظروف في المنطقة. وكانت أهم القفزات النوعية التي حققها الحزب، عبر نشيطيه العرب، أن بدأ بتكوين أطر ومؤسسات عربية، تأخذ طابع العمـل الجبهوي المنظم، مثل: لجان الدفاع عن الأراضي، لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، روابط الطلاب والأطباء، والمحامين، ولجنة المبادرة الدرزية، الـخ... . إضافـة إلى المؤتمرات القطرية التي تعقد لبحث الاوضاع المتعلقة بمجمل حياة العرب في إسرائيل واهتماماتهم. وقد قادت هذه الأطر والتشكيلات نضال العرب خلال الفترة الأخيرة (تحديداً منذ منتصف السبعينات) إلى أن وصلت إلى أرقى أشكالها في يوم الأرض ١٩٧٦/٣/٣٠، ومن ثم في إعلان وثيقة حزيران (يونيو) واجتماع شفا عمرو التمهيدي، والدعوة لمؤتمر الناصرة.

وهكذا استطاع نشيطو راكاح العرب أن يعلنوا عبر هذه المؤسسات التنظيمية التي

تمثل أوسع القطاعات الشعبية الوطنية، أنهم «جزء حي وواع ونشيط من الشعب الفلسطيني»، وأن يتماثلوا، إلى حد كبير، مع معظم شعارات النضال الوطني الفلسطيني، في الفترة الحالية، وأهدافه، والمتمثلة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة بقيادة م.ت.ف.، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وكانت الدعوة إلى عقد مؤتمر الناصرة وما رافقها من استعدادات وتحضيرات، إنجازاً سياسياً وتنظيمياً هاماً، لا بد من أن يترك آثاره الايجابية على مستقبل العرب في إسرائيل. فقد استطاع نشيطو الحزب حشد أكبر تأييد شعبي ممكن، على قاعدة برنامج عريض، يسمح بقبوله من جميع الفئات والهيئات العربية التي لا تشارك الحزب في ايديولوجيته الشيوعية وتقف بعيدة عنه تنظيمياً، وتخلص النشيطون كذلك من «إحراج» كونهم ينتمون إلى حزب إسرائيلي، المفروض أن يلتزم بحدود التنافس السياسي القائم بين الأحزاب الاسرائيلية في إطار النظام البرلماني فقط. هذا، إضافة إلى أن القرار الذي ألغى المؤتمر كشف، مرة أخرى، حقيقة «الديمقراطية» التي تسود «المجتمع الاسرائيلي»، وأكد أن العرب هم خارج إطار الحقوق التي يتمتع بها «المواطن» الاسرائيلي.

ب – **حركة «أبناء البلد»**: بدأت الخطوات الأولى لتشكيل حركة «أبناء البلد»، سنة ١٩٦٩، في بلدة أم الفحم العربية الواقعة في المثلث. وكان التفكير بإنشاء الحركة يقتصر على مجموعة من الشبان؛ وذلك انطلاقاً من الوضع السيء الذي كان يعيش فيه أبناء البلدة العرب. وقد حددت تلك المجموعة هدفها بأنها ستقوم «بتحديد موقفها بكل وضوح من كل قضية يكون لقريتنا مصلحة فيها، مهما كان نوع هذه القضية»(٣٢). ويتطرق برنامج الحركة إلى قضايا التعليم، والعمل والأراضي، والمجال التنظيمي للبلدة، دارساً الوضع وموضحاً أساليب العمل. وشهدت أم الفحم سنة ١٩٧٢، نشاطاً سياسياً تداول أفكاراً لم تطرح من قبل؛ وكان ذلك سبباً في اعتقال السلطات لعدد من أفراد تلك المجموعة بتهمة قيامها بنشاط معادٍ. وسنة ١٩٧٥، وفي فترة صعود العامل الفلسطيني، امتد نشاط الحركة إلى الجامعات الاسرائيلية؛ حيث استجاب الشباب إلى أفكار الحركة، وبدأت تصل كذلك إلى بقية القرى العربية مثل: كابول، سخنين، كفركنا، نحف، الطيبة، عارة وجت. وحملت الحركة إسماً مختلفاً في كل قرية. ففي سخنين، سميت بـ «حركة سخنين التقدمية الوطنية»، وفي الطيبة حملت اسم «النهضة» وفي عارة اسم «الفجر»، وفي الجامعات اسم «الحركة الوطنية التقدمية».

وقد نُظِّمت الحركة بحيث يشكل المؤتمر العام فيها أعلى سلطة في الحركة، وهو يجتمع سنوياً لتحديد الخط العام وإقراره. وتلي المؤتمر العام اللجنة التنفيذية المؤلفة من خمسة أعضاء يجري انتخابهم مباشرة من قبل المؤتمر العام. وهذه اللجنة هي التي تتولى مسؤولية تعيين اللجان الفرعية المؤلفة من لجنة مراقبة للإشراف على مؤسسات الحركة وأعضائها ولجنة مالية لجمع الاشتراكات والقيام بحملات التبرع في القرى(٣٣).

وعلى الصعيد السياسي، يستخلص من مشروع البرنامج السياسي المقدم إلى لجنة التنسيق التي عقدت أولى اجتماعاتها في بداية العام ١٩٧٩، أن الحركة تؤكد على وحدة الشعب العربي الفلسطيني، وأن عرب الأرض المحتلة هم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، يجب أن يشملهم أي حل للقضية الفلسطينية، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي المثل الشرعي للشعب الفلسطيني(٣٤). أما الصهيونية، فهي حركة استيطانية كولونيالية عنصرية، ترمي إلى بناء وجودها على أنقاض الشعب الفلسطيني، وهي مرتبطة مصيرياً بالاستعمار العالمي. ويقترح برنامج الحركة، كحل للمشكلة اليهودية، أن يمارس اليهود والفلسطينيون في البلاد، حقهما، في تقرير المصير، في إطار مجتمع علماني ديمقراطي اشتراكي في نطاق وحدوي تقدمي مع العالم العربي. إضافة لذلك، يتطرق البرنامج إلى مظاهر التمييز العنصري والقهر القومي الممارس ضد العرب، والمتمثل في مصادرة الأراضي العربية، والتعليم، وعدم وجود برامج تطوير للقرى العربية، وعرقلة دخول الطلاب العرب إلى الجامعات، الخ. وبالنسبة لإسلوب النضال الذي تتبعه الحركة فقد حدّده البرنامج بأنه «نضال سياسي، واجتماعي وتربوي وحضاري يهدف إلى تنظيم وتعبئة الجماهير من أجل تحقيق أهداف حركتنا»(٣٥).

ورغم أن حركة «أبناء البلد» تدعو إلى مقاطعة الانتخابات النيابية في إسرائيل، إلا انها تشارك في انتخابات المجالس المحلية العربية، وقد نجح بعض نشيطيها في الوصول إلى عضوية المجالس المحلية في بعض القرى العربية، كما يوجد للحركة بعض الممثلين في لجان الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية. وقد شاركت، في السنوات القليلة الماضية، بالنشاطات السياسية والجماهيرية التي شهدتها فلسطين المحتلة وبخاصة أحداث يوم الأرض في ١٩٧٦/٣/٣٠. وقد وقفت الحركة موقفاً سلبياً من اجتماع شفا عمرو التمهيدي، وذلك بسبب عدم موافقتها على البرنامج السياسي المقدم له والمستند أساسا على وثيقة السادس من حزيران (يونيو) ١٩٨٠.

ولا يوجد خارج حزب راكاح وحركة أبناء البلد، أي قوى أو تيارات سياسية يمكن ذكرها. إلا أنه ظهرت، وإثر الثورة الايرانية، بعض المجموعات الدينية التي لم تعلن عن نفسها عبر برامج محددة أو بيانات، أو أية نشاطات أخرى. كما برزت، مؤخراً، في أوساط بعض المثقفين، من رابطة الجامعيين في الناصرة، طروحات تدعو إلى تشكيل حزب عربي في اسرائيل لا يحمل ايديولوجية معينة، بدعوى أن ذلك يساعد على طرح قضايا العرب بشكل أفضل وبدون حساسية أمام الرأي العام الاسرائيلي. وبدعوى أخرى تقول: إن فئات من الوطنيين غير الشيوعيين، تريد التعامل مع الحزب الشيوعي في الجبهات الديمقراطية من موقع المساواة لا من موقع الالحاق والاحتواء. ويرد الشيوعيون بالرفض على هذه الأفكار؛ وذلك لأن الممارسة الصهيونية العنصرية لا تعادي العرب بسبب قيادة الحزب الشيوعي لهم، بل بسبب السياسة «العادلة والصحيحة والعقلانية التي ينتهجها الشيوعيون، ووحدة الصف الشعبية التي يتبعونها. وإدراك السلطة أنه لا يمكن شراء

الشيوعيين ولا إرهابهم»[٣٦]. وحقيقة الأمر، أن الذين يطرحون هذه الآراء، يشاركون راكاح في النضال الوطني، في إطار الجبهات الديمقراطية وفي مجالات الكفاح الأخرى. لذلك، فإن هذه الطروحات هي من ضمن الموضوعات التي تناقش داخل الصف الوطني الموحد، من أجل تحسين المواقع داخل الائتلاف الجبهوي، وبخاصة، إثر التطورات الأخيرة، ونجاح راكاح في الحصول على تأييد متزايد في أوساط العرب، مما يضعف مواقع الأطراف المستقلة، أو غير الشيوعية.

المواقف السياسية - تقييم عام

إذن، نستطيع حصر التيارات السياسية داخل أوساط العرب في إسرائيل باتجاهين رئيسيين. الأول، يمثله نشيطو راكاح العرب. والثاني يتجسَّد بالاتجاه القومي الذي تمثله حركة «أبناء البلد». وسنحاول، هنا، أن نجري تقييما عاما لوجهات النظر السياسية لكلا التيارين، حول بعض المسائل المطروحة بالنسبة لفلسطينيي الأرض المحتلة (١٩٤٨). مع الاشارة إلى أننا نستند هنا في طرح مواقف راكاح إلى البيانات والقرارات والمواقف الصادرة عن الأطر الشعبية العربية (خاصة، وثيقة السادس من حزيران [يونيو] وقرارات اجتماع شفا عمرو) والتي يشكل أعضاء راكاح العرب الاداة المحركة، لنشاطاتها، ولمواقفها السياسية.

١ - **تحديد الهوية القومية للعرب في إسرائيل**: يعلن راكاح، على الصعيد الرسمي، أن فلسطينيي الأرض المحتلة هم «سكان البلاد العرب». لكن نشيطي الحزب في القطاع العربي، أكدوا من خلال التحركات السياسية الأخيرة (وثيقة حزيران، واجتماع شفاعمرو) أنهم «جزء حي وواع ونشيط، وموحد الصف من الشعب العربي الفلسطيني، يرتبط مصيرنا بتسوية عادلة للقضية الفلسطينية»[٣٧].

وفي السياق ذاته، تؤكد حركة أبناء البلد، في برنامجها، على انتماء عرب ١٩٤٨ إلى الشعب العربي الفلسطيني. ولا نكاد نجد أي هامش للتباين في تحديد هوية العرب في إسرائيل وانتمائهم إلى شعبهم الفلسطيني.

٢ - **حق تقرير المصير، والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية**: يؤكد الطرفان، على حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير. وعلى أن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وهنا، لا بدّ من إبداء ملاحظتين تتمثل الأولى منهما بأن أبناء البلد يدعون إلى حل شامل عبر إقامة دولة ديمقراطية علمانية. بينما يدعو نشيطو راكاح العرب، إلى حل من مرحلتين هما: إقامة دولة فلسطينية مستقلة بقيادة م.ت.ف.، وبعد ذلك يأتي حل مشكلة عرب الأرض المحتلة عبر إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. أما الملاحظة الثانية، فإنها تتعلق بالاعتراف بتمثيل م.ت.ف. لعرب الأرض المحتلة. فبينما يعلن أبناء البلد «مباشرة» أن م.ت.ف. هي ممثلهم الشرعي فإن هذا الاعلان يأتى من أعضاء راكاح العرب بشكل «غير مباشر». فإنهم يصرحون بأمرين،

ويبتلعون الحلقة الواصلة بينهما. فمن جهة يقولون ان العرب في إسرائيل هم جزء من الشعب العربي الفلسطيني، وان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. لكنهم، من جهة أخرى، لا يشيرون مباشرة إلى أن م.ت.ف. تمثلهم. وهذا يعود، بطبيعة الحال، إلى ظروف النضال، وإلى الخطوط الحمراء التي لا يسمح للعرب بتجاوزها تحت أي ظرف كان.

٣ - **الموقف من اليهود، ومن دولة إسرائيل**: يرفض أبناء البلد وجود دولة إسرائيل شكلاً ومضمونا لأنها «ظاهرة كولونيالية استيطانية، وممارسة عملية للعنصرية والقمع القومي»[٣٨]. وبالنسبة لمصير اليهود، تدعو الحركة إلى ممارسة «اليهود والفلسطينيين في البلاد حقهما في تقرير المصير، في إطار مجتمع علماني ديمقراطي إشتراكي في نطاق وحدوي تقدمي مع العالم العربي»[٣٩].

ويعتبر راكاح، أن «الشعب اليهودي الاسرائيلي» مارس حقه في تقرير مصيره وأقام دولته على أساس قرار الأمم المتحدة الصادر في ٢٩تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ (قرار التقسيم). ولكن هذا الموقف لا يشمل الموافقة على سياسة الحكومات الاسرائيلية المتتالية ولا على الفكرة الصهيونية، لأن هناك تناقضا جوهريا بين «سياسة حكام إسرائيل، ومصالح الشعب اليهودي الاسرائيلي»[٤٠]. ويدين راكاح الممارسات الاسرائيلية في كل ما يتعلق بسياساتها المرتبطة بالمخططات الامبريالية، وبعدوانها على الشعوب العربية. ومن أجل ذلك، فإنه يدعو الجماهير العربية للمساهمة مع القوى «المحبة للسلام والديمقراطية اليهودية... من أجل الدفاع عن وجودها ومستقبلها في هذا الوطن، والدفاع عن الديمقراطية والتقدم الاجتماعي»[٤١]. وحقيقة الأمر، ان هذا الموقف «الراكاحي» متناقض استراتيجيا مع الكيان الصهيوني. وان إسرائيل، غير الصهيونية، وغير المرتبطة مع المخططات المعادية في المنطقة، وغير العنصرية، ربما تكون أي شيء آخر غير إسرائيل.

٤ - **أساليب النضال وتكتيكاته**: لا يكاد يوجد تعارض بين الاتجاهين حول أسلوب النضال ووسائله. ويعلن الطرفان أن الوسائل السلبية، من مظاهرات وإضرابات، ومختلف الأساليب السلمية الأخرى هي أساليبهم في الكفاح.

ويلتقي الطرفان حول ضرورة التحالف مع القوى التقدمية اليهودية من أجل النضال الديمقراطي. وهذا ما يؤكده راكاح دائما في برامجه وبياناته. ونقرأ في بيان صادر عن حركة أبناء البلد دعوتها «الجماهير اليهودية، وقواها التقدمية والثورية المعادية للصهيونية للوقوف جنبا إلى جنب مع الجماهير الفلسطينية ضد العدو المشترك»[٤٢].

وبالمقابل، تبرز نقطة خلاف تتعلق بالتحالفات على صعيد العرب في إسرائيل، فبينما يدعو راكاح إلى توحيد أوسع وحدة صف شعبية، تضم كل من يتناقض مع السلطة من موقع وطني، لتعزيز فكرة النضال الجبهوي العريض، يعارض أبناء البلد هذا الأسلوب،

حيث يعارضون راكاح في تعامله مع بعض «الرجعيين» من رؤساء المجالس المحلية وغيرهم، الذين «يدفعون لراكاح ضريبة كلامية مقابل مساعدتهم للبقاء في مناصبهم»(٤٣).

إستنتاجات عامة

يشكل فلسطينيو الأرض المحتلة قوة سياسية هامة في مجرى الصراع العربي – الاسرائيلي. فقد استطاعوا، خلال فترة قصيرة نسبيا، أن يتغلبوا على آثار النكبة وآلامها. وتصدوا بشجاعة كبيرة إلى كل المعوقات والمكائد التي استخدمت لإخضاعهم وتدجينهم داخل «المجتمع الإسرائيلي» باعتبارهم «مواطنين مخلصين للدولة».

وتميز نضالهم السياسي بديناميكية عالية، حيث واكبوا النضال العربي، في الخارج، مع كل مرحلة من مراحله. لقد كانوا أول من استجاب لشعارات القومية العربية، في الخمسينات، فرفعوا لواءها وصفقوا لها وتألموا لانتكاساتها. ولم تردعهم «اليد الحديدية» الصهيونية، عن إعلان تأييدهم وتضامنهم مع نضال شعبهم الفلسطيني عندما ظهرت حركة المقاومة الفلسطينية وعادت القضية الفلسطينية تأخذ مسارها التاريخي الصحيح.

وخلال فترة تاريخية قصيرة نسبيا، إذا ما قورنت بحجم النكبة وآثارها، استطاع العرب في إسرائيل، النهوض من جديد، في محاولة للحفاظ على الذات أولاً، وللتأكيد على هويتهم القومية بعد ذلك، ومن أجل التقدم نحو استعادة حقوقهم المشروعة، في إطار نضال شعبهم الفلسطيني، أخيراً. ولم تكن سياسة «فنّ الممكن» التي اتبعوها، تعيقهم عن التصدي للمارسات الاسرائيلية العنصرية والقمعية، بل إنهم كانوا ينتقلون، في كل مرة، إلى مراحل نضالية متقدمة، مجسدين إنجازاتهم بوقائع مادية ملموسة. وهكذا لمسنا كيف تبدلت أهداف النضال من المطالبة بالأمور الحياتية العينية، ورفع الأحكام العسكرية، إلى تأكيد الهوية القومية، ومن ثم إلى تأييد نضال شعبهم الفلسطيني وتماثلهم معه. وفي السياق نفسه كذلك، كان يتم تشكيل الأطر التنظيمية، التي تجمع حولها أوسع وحدة صف شعبية، من أجل ضمان استمرارية الكفاح، وبلورته في اتجاهات وآفاق جديدة. واستطاعوا، بذلك، أن يثبتوا، بحق، أنهم جوهر القضية الفلسطينية وأساسها. وأن مأساتهم تحت الاحتلال الصهيوني العنصري، تشكل جزءاً لا يتجزأ منها.

ومما لا شك فيه، أن التعارضات داخل الصف الوطني للفلسطينيين في إسرائيل، قد تقلصت إلى حد كبير. ونقاط الخلاف التي ما زالت قائمة، لا تتعدى بعض الجوانب المرتبطة بحدود المناورة السياسية التي تحافظ، من جهة، على بقاء أوضاع العرب السياسية والتنظيمية وتطويرها، والتي تراعي من جهة أخرى عدم إثارة الأوساط الاسرائيلية الحاكمة، لاتخاذ إجراءات، لا تتردد عن التذكير بها في كل مناسبة «يتجاوز» فيها العرب «الخطوط الحمراء» التي لا يسمح بتجاوزها في كل الظروف. وكان مثال منع عقد مؤتمر الناصرة، شاهداً حيا على ذلك. وأن التأكيد على تعزيز وحدة الصف الكفاحية

المستندة إلى برنامج ديمقراطي، هي مسألة هامة، خاصة في ظروف العرب في إسرائيل وأوضاعهم.

ويقيناً، إن أي حل لما يسمى بنزاع الشرق الأوسط، ومن ضمنه قضية الشعب الفلسطيني، لا يأخذ بالاعتبار وجود أكثر من نصف مليون فلسطيني تحت الاحتلال منذ العام ١٩٤٨، يبقى حلاً ناقصاً ومجتزءاً، طالما أن سبباً رئيسياً من أسباب الأزمة لا يزال قائماً. هذا في إطار الأهداف المرحلية للنضال العربي. أما على الصعيد الاستراتيجي الشامل، في إطار عملية تحرير فلسطين، ومن خلال نظرة جدلية مستقبلية لتطور الأمور حيث تتغير موازين القوى، وتمتلك قوى حركة التحرر العربية، ومن ضمنها الثورة الفلسطينية عوامل التفوق على العدو، فلا بد وأن يكون للعرب في إسرائيل، دور هام في مختلف ميادين الكفاح من أجل تجسيد الأهداف الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير.

---

(١) **كتاب الحكومة [الاسرائيلية] السنوي،** ٥٧٣٧ (١٩٧٦/٧٧)، القدس: مركز الاعلام، ١٩٧٧، ص٤٤٨ (بالعبرية).

(٢) نقلاً عن ناطق باسم المكتب المركزي للإحصاء الاسرائيلي، كما أوردتها صحيفة **دافار،** ١٩٨٠/١/١.

(٣) النسب مستخرجة من *Statistical Abstroct of Israel, 1978,* p.22

(٤) **كتاب الحكومة [الاسرائيلية] السنوي،** ٥٧٣٣/٤(١٩٧٣/٧٤) القدس: مركز الاعلام، ص٤٦٤ (بالعبرية).

(٥) انظر المصدر رقم (١) أعلاه، ص٤٤٩.

(٦) **يديعوت أحرونوت،** ١٩٧٩/٤/١٠.

(٧) **هارتس،** ١٩٧٩/١٢/٢٧.

(٨) **معاريف،** ١٩٧٩/٨/١٧.

(٩) **المصدر نفسه.**

(١٠) **الاتحاد،** ١٩٨٠/٥/٢٣.

(١١) انظر المصدر رقم (٥) أعلاه.

(١٢) د. سامي جرايسي، محاضر في جامعة حيفا، **الاتحاد،** ١٩٨٠/٤/٤.

(١٣) صبري جريس، «العرب في اسرائيل، ١٩٧٣ – ١٩٧٩»، **شؤون فلسطينية،** العدد٨٩، نيسان (ابريل) ١٩٧٩، ص١١٠.

(١٤) **الجديد،** العدد السابع، تموز (يوليو) ١٩٧٨، ص٢٩.

(١٥) دافيد شاحم، **يديعوت أحرونوت،** ١٩٧٩/١/٢٥.

(١٦) **عل همشمار،** ١٩٧٦/٩/٧. وقد نشرت ترجمة عربية لهذه الوثيقة في **شؤون فلسطينية،** العدد٦٠، تشرين الأول (اكتوبر) – تشرين الثاني (نوفمبر)، ١٩٧٦، ص١٦٧ – ١٨٤.

(١٧) سالم جبران، سكرتير الحزب الشيوعي في الناصرة، **الاتحاد،** ١٩٨٠/٤/٤.

(١٨) **عل همشمار،** ١٩٧٨/١١/١.

(١٩) العقيد احتياط موشي عون، أستاذ في الجامعة العبرية في القدس. والمستشار الخاص للشؤون العربية في الجهاز الأمني، في مقابلة مع **سكيراه حود شيت،** السنة٢٧، رقم٥، أيار (مايو) ١٩٨٠، ص٣.

(٢٠) **هارتس،** ١٩٧٨/٢/٢٢.

(٢١) **دافار،** ١٩٧٩/١/٢١.

(٢٢) **يديعوت أحرونوت،** ١٩٧٩/١/١٨.

(٢٣) **معاريف،** ١٩٨٠/٢/١٧.

(٢٤) **الاتحاد،** ١٩٨٠/٤/٢٥.

(٢٥) **المصدر نفسه.**

(٢٦) **الاتحاد،** ١٩٨٠/٦/٦.

(٢٧) **المصدر نفسه.**

(٢٨) **المصدر نفسه.**

(٢٩) **الاتحاد** ١٩٨٠/٩/٩.

(٣٠) انظر، للتفاصيل، جريس، **مصدر سبق**

ذكره، ص٩٢.

(٣١) **المصدر نفسه**.

(٣٢) محمـود محارب، **الـدستور** (بيروت)، ١٩٧٩/١٠/٢٩.

(٣٣) محمد كيوان، أحد قياديي حـركة «أبنـاء البلد»، في مقابلة أجراها معه الصحفي الاسرائيلي يعقوب حبكوك، في ملحق **هارتس**، ١٩٨٠/٤/٤.

(٣٤) محمودمحارب، **الدستور**، ١٩٧٩/١١/٢٦.

(٣٥) **المصدر نفسه**.

(٣٦) **الاتحاد**، ١٩٨٠/١١/٧.

(٣٧) د. اميل توما، مركّـز اللجنة التحضيـرية لاجتماع شفـا عمرو التمهيـدي، في التقرير الذي قرأه أمام الاجتمـاع يوم ١٩٨٠/٩/٦ ونقلتـه **الاتحاد**، ١٩٨٠/٩/١٢.

(٣٨) انظر **المصدر** رقم (٣٥) أعلاه.

(٣٩) **المصدر نفسه**.

(٤٠) من تقرير اللجنة المركزية لاجتمـاع شفا عمرو التمهيدي، **الاتحاد**، ١٩٨٠/٩/٩.

(٤١) **الاتحاد**، ١٩٨٠/٩/٩.

(٤٢) **الثورة مستمرة**، ١٩٨٠/٦/٢٨.

(٤٣) انظر **المصدر** رقم (٣٣) أعلاه.

سميح شبيب

جريدة «الحياة»-القدس ١٩٣١ عمر قصير وتأثير كبير

في مطلع القرن العشرين، أخذت الأفكار القومية العربية بالتبلور واتّخذت طابعا تنظيمياً برز بشكل رئيسي في تأسيس جمعيتي العربية الفتاة والعهد.

وقد أخذت الجمعية الأولى شكلاً، سياسياً وفكرياً، أكثر وضوحاً من نظائرها، إلاّ أنها تلاقت، جميعاً، في البنية الاجتماعية والأهداف. فجمعية العربية الفتاة التي تأسست في باريس سنة ١٩١١، كانت شبه مقتصرة على الشبان العرب الذين كانوا يواصلون دراساتهم في أوروبا، ويمكن تلخيص مطالبها التي كانت تطرحها، آنذاك، بالنقاط التالية: تنشيط اللغة العربية، وحرية التعبير عن الرأي والمساواة بين العرب والترك، واعتبار التعصب الطائفي «وصمة عار» والدعوة إلى حلقة سياسية واسعة تضم النصارى إلى جانب المسلمين... لأن الوطنية فوق اختلاف الأديان، على حد تعبير الكواكبي[١].

وفي تلك الفترة، علّق القوميون العرب آمالاً كبيرة على تركيا الفتاة؛ وذلك بعد أن أعيد العمل بالدستور، في تموز (يوليو) ١٩٠٨، وبعد أن صدرت بعض التشريعات التي تضمن الحريات العامة، وبعد أن تم الاعفاء عن المسجونين السياسيين[٢]. إلا أن هذا التفاؤل المرتكز على الأوهام سرعان ما تبدد، لدى رجال القومية العربية؛ وذلك عندما ظهرت شوفينية جمعية «تركيا الفتاة»، وعداؤها لغير التركية من القوميات.

وبزوال المحاولات الداعية إلى الاخاء بين القوميتين العربية والتركية، حل العداء القومي العربي للتسلّط الشوفيني التركي، وأصبح مطلب الاستقلال العربي عن الاستبداد التركي مطلبا وطنيا بارزاً.

إلا أن الحركة القومية العربية الضعيفة، عدداً وعتاداً، لم تجد لها من حليف، آنذاك، غير بريطانيا وفرنسا، وقد وجدت الحركة العربية، في هذا الحليف «المستنير» امكانية المساعدة شريطة الحياد. وقد عبر نجيب عازوري عن هذه الفكرة بوضوح عندما

قال: «نحن لا نطلب من الدول الكبرى أن تقوم بأي تضحية، ولا ان تُقدم على أية خطوة مسلحة من أجلنا، إننا نرجو الدول المستنيرة والانسانية، في أوروبا وأميركا الشمالية أن تساند حركتنا، بفضل حيادها فقط، وتشجعنا بعطفها، فاننا لعارفون كيف نبلغ بقضيتنا المقدسة والمجيدة إلى حسن الختام»(٣). وقد جاء ذلك في وقت كانت فيه بريطانيا وفرنسا على إدراك تام بأن الحركة العربية القومية لن تخرج من تحت نير الاستعمار التركي إلا منهكة القوى، غير قادرة على الاستقلال القومي. لذا، فقد تحالفت بريطانيا، بشكل رئيسي ومباشر، مع الشريف حسين في الجزيرة العربية، لما تشغله العائلة الهاشمية من مكانة دينية لم تستنفد فرصها السياسية عربياً، وبالتالي فإن الحركة القومية العربية التي عاشت قياداتها بمعظمها، في أوروبا، وترعرعت في مناخ الأفكار التحررية، وجدت نفسها ملزمة بالتحالف مع العائلة الهاشمية، عبر «فيصل»، وذلك لتحقيق الأماني القومية؛ هذه الأماني التي سرعان ما أخذت شكلاً عسكرياً تجسد في الثورة العربية الكبرى سنة ١٩١٦، وتحت شعار سياسي بارز هو الاستقلال العربي.

وتمكنت الثورة العربية الكبرى، بمساندة انكلترا ومساعدتها وإشرافها، من المساهمة في تحرير أقطار المشرق العربي، وأن تخلق، من ثمّ، فراغاً أمنياً وعسكرياً سرعان ما قامت انكلترا وفرنسا بملئه، رغم المحاولات الطيبة والشجاعة التي قام بها القوميون العرب إبان فترة العهد الفيصلي بدمشق، عبر جمعية العربية الفتاة، وواجهتها السياسية «حزب الاستقلال العربي»، والتي انتهت بإعلان بيان الاستقلال، بعد اجتماع المؤتمر السوري في ٦ آذار (مارس) ١٩٢٠ وإذاعة بيانه في ٨ آذار (مارس) ١٩٢٠ بدمشق. وقد تضمن الاعلان التأكيد على استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، والمناداة بفيصل ملكاً دستورياً عليها(٤)، إلا أن هذه النوايا القومية الطيبة قوبلت بالتدخل العسكري الفرنسي، واحتلال مدينة دمشق بعد معركة ميسلون في الرابع والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٢٠، واستشهاد يوسف العظمة وزير الدفاع في الدولة المستقلة، التي لم تعش أكثر من أربعة أشهر ونصف الشهر (٨ آذار – مارس، ٢٤ تموز – يوليو).

كان لسقوط العهد الفيصلي في دمشق، وهو التجسيد المادي لفكرة القومية والاستقلال العربيين، من وجهة نظر القوميين العرب، خيبة أمل كبرى «فقد انتثر عقد رجالات الحركة المنظوم، فتفرقوا وحرموا من المجال الحر وجُعلت القضية العربية الواحدة في الأهداف والقضايا مطبوعة بشيء من الطابع الاقليمي والمحلي»(٥).

وفي الواقع، أخذ هذا الطابع الاقليمي والمحلي طابع مواجهة المهام الوطنية والقيام بأعبائها فقد وجد القوميون العرب، كل في بلده، مهمات وطنية مستجدة، في مقدمتها الاستقلال مجدداً عن استعمار حديث فرنسي أو بريطاني، جاء بديلاً لسلفه التركي.

ويمكن القول إن ما واجهه القوميون العرب الفلسطينيون، من مهمات وطنية، كان أكثر المهمات الوطنية العربية تعقيداً وتشابكاً، وذلك بعد أن أخذ الكيان السياسي الفلسطيني شكله، بعد التقسيم السياسي الذي طرأ على أقطار المشرق العربي، وفقاً لاتفاقية سايكس – بيكو، وتكريس هذا التقسيم، بعد أن أقرت عصبة الأمم صك الانتداب

على فلسطين، وضمّنته وعد بلفور في المادة الثانية، تجاوزاً لشرعة عصبة الأمم(٦)، مما أعطى الحركة الصهيونية المناخ الملائم لمزيد من النشاط في فلسطين، في كنف الانتداب البريطاني. وكان من شأن ذلك كله أن يخلق عوامل جديدة، ووقائع بارزة، أمام المهمات الوطنية والقومية في فلسطين.

كانت وجهة النظر العربية، في فلسطين، متفقة على أن إدخال الصهيونية يشكل خطراً كبيراً على مستقبل البلاد، إلا أنها كانت مختلفة، وظلّت كذلك، حتى فترة متأخرة امتدت حتى سنة ١٩٣٢، حول مدى خطورة الانتداب ذاته وضرورة فضح دوره ومكافحته بكافة الوسائل.

إن أغلب من وعىٰ هذا الخطر، ودعا لمقاومته، هم من المثقفين القوميين العرب الذين كانوا قد شغلوا دوراً بارزاً في مقاومة الأتراك، وفي النضال القومي الذي شهده العهد الفيصلي في دمشق.

لقد أدرك هؤلاء المثقفون مدى خطورة الحركة الصهيونية وشاركوا القوى السياسية الأخرى في فضح دورها، وفي مساندة ودعم الصحف التي فضحت التحركات الصهيونية في فلسطين، ودعت إلى مقاومة نشاطها(٧). إلى جانب ذلك، فقد تمكنوا من التقاط مسألة سياسية فائقة الأهمية، شكلت الحلقة المركزية للنضال الفلسطيني؛ وهي مقاومة الانتداب البريطاني، لكونه أساس الداء، واعتبار الحركة الصهيونية قوة تابعة له، لا يمكنها العيش والنمو دون رعايته. وقد بدأ هذا التيار الفكري ينمو ويتلاقى ويتبلور في مجال الصحافة الفلسطينية، في ظل مناخ وطني خلقته هبّة ١٩٢٩، التي شكلت، بحق، بداية مرحلة جديدة في حياة الحركة الوطنية الفلسطينية. فقد تأكد، خلال هذه الهبّة، أن حكومة الانتداب لم تكن أبداً حكماً بين عرب فلسطين والحركة الصهيونية، بل كانت تقف إلى جانب هذه الحركة على حساب الشعب العربي الفلسطيني(٨).

جريدة الحياة والاستقلال

وتبرز بين الصحف الفلسطينية جريدة **الحياة** كجريدة سياسية وطنية يوميّة، كانت تصدر يومياً في القدس. وقد تأسست سنة ١٩٣٠ وكان يحررها عادل جبر ثم خير الدين الزركلي ثم أكرم زعيتر. وقد حملت، في أعدادها كافة، لواء المعاداة للانتداب البريطاني والحركة الصهيونية في آن معاً، وخصصت مقالات افتتاحية واضحة حول مفهوم الاستقلال الوطني الفلسطيني، إلا أن دورها لم يقتصر على فلسطين فحسب، بل تعدى ذلك، ليشمل الوطن العربي بأسره. وقد أسهم، في تحريرها، بشكل رئيسي، أكرم زعيتر وخير الدين الزركلي، وهما من قادة الحركة القومية العربية في مطلع هذا القرن. إضافة إلى دورها هذا، تعرضت للحياة الفلسطينية محاولة تحديث الأفكار والمفاهيم الاجتماعية. وقد رفعت الجريدة شعارات كانت تبرزها في صفحاتها وهي: «من لا أرض له لا وطن له» و«احرص على أرضك» و«اذكروا شهداءكم» و«شجعوا المصنوعات الوطنية». وحاولت الجريدة نشر المفاهيم الاستقلالية، وتوضيح معانيها وبلورة أفكارها؛ فكتبت في هذا السياق تقول: «في الاسبوعين الأخيرين نشطت الفكرة الاستقلالية في البلاد نشاطاً

مرضياً، يدعو إلى بعض التفاؤل. فقد كتبت الصحف الوطنية المقالات الطوال حولها، وتناولها الكتاب بالبحث المستفيض، ورددت اللجنة التنفيذية في بيانها الأخير هدف الأمة السامي، وهو الاستقلال والوحدة، وكذلك كان شأن لجنة السيدات في بيانها الأخير...». وأكدت أن هذا النشاط جيد، ولكن الأجود منه أن تتغلغل الفكرة الاستقلالية، فتصبح عقيدة تُبذل من أجلها التضحيات. وقد أوضحت **الحياة** مفهومها للاستقلال الوطني، فنشرت مقالاً مطولاً تحت عنوان مبادىء[٩] جاء فيه: «هل يكفي أن يقول الواحد منا أنا استقلالي، أدعو إلى الوحدة العربية، حتى يكون من أصحاب المبادىء القومية؟ كلا، لو صح أنه يكفي، لما جاز لأحد منا أن يتهم أي فرد في الأمة في مبدئه... لأني لا أظن واحداً فيها يجرؤ على الدعوة إلى غير الاستقلال، والرغبة في غير الوحدة، وبصريح العبارة وصادق القول، فإن التظاهر باعتناق الفكرة الاستقلالية شيء والعمل بما تتطلبه هذه الفكرة شيء آخر...»[١٠]. ولتحديد المعنى الفعلي للاستقلالي قالت: «الاستقلالي هو الذي يقارع الكون في سبيل استقلاله، ولو كان واحداً منفرداً، لأن المبادىء لا تخدم بكثرة من ينتحلها، وإنما تخدم بإخلاص من يعتنقها، وبتضحيته في سبيلها» و«نريد أن تبدو استقلاليتنا جلية واضحة، في كل مظهر، في احتجاجاتنا، في أعمالنا، في حفلاتنا، في أخلاقنا، في ألبستنا، في صحفنا، حتى في علاقاتنا الشخصية المحضة».

إن هذا التحديد الدقيق من شأنه أن يثير التساؤلات. فكيف يمكن للمرء أن يكون استقلالياً حتى في علاقاته الشخصية. وهذا ما استوضحه مواطن في رسالة أرسلها إلى مكتب الجريدة. وقد أجابه الكاتب عما يقصده قائلاً: «تبدو استقلاليتنا في احتجاجاتنا إذا كانت هذه الاحتجاجات خالية من الاستجداء والتسول، مستندة إلى حق صريح لا لبس فيه أو إبهام». وتابع قائلاً: «جاء في احتجاج إحدى الهيئات على إبعاد أحد المخلصين قولها: فرحمة بعائلته، ورأفة بأطفاله، نسترحم إصدار عفوكم السامي عنه، والرحمة فوق العدل. فهيئة تكتب مثل هذا الالتماس، وتعترف بأن العفو عن المحكوم هو رحمة، لأن هذه الرحمة فوق العدل، الذي تمثل بالحكم عليه، هل يقال إنها تستوحي المبادىء الاستقلالية في تصرفاتها». و«الخلاصة ان كل مظهر ينافي العزة القومية لا يمكن أن يكون استقلالياً»[١١].

وتابعت **الحياة** عرض مفهومها للاستقلال الوطني، موضحة أن الاستقلال يتطلب الاباء القومي وعزة النفس والكرامة: «يجب أن تبدو استقلاليتنا في ألبستنا، فمن اشترى لباساً أجنبياً، وفي بلده ما هو مثله من المصنوعات العربية، كان عدواً للمبدأ الاستقلالي، ويجب أن تبدو استقلاليتنا في علاقتنا الشخصية، فلا نحترم من كان على غير مبدئنا الاستقلالي، ولا نؤيد شخصاً تتباخر منه رائحة الانتداب، ولا نقبِّل يداً صفعتنا»[١٢].

واستنكرت **الحياة** الانسياق وراء الأفراد دون المبادىء، وقد أفردت لذلك مقالاً افتتاحياً بعنوان: «الوطن فوق الأشخاص»[١٣] قالت فيه: «الوطن فوق الأشخاص، هذه حقيقة ما أحوجنا، في هذه الأمة، إلى معرفتها وقبولها والعمل بها. لأننا كثيراً ما سرنا، في قضيتنا، سيراً شخصياً متصلاً بالأفراد دون المبادىء، وبالأشخاص دون البرامج، فما

يبديه أحد الناس من رأي، وما يوجهه من انتقاد، وزناه في ميزان الشخصيات، غير ملتفتين إلى ما فيه من نفع أو ضرر لهذا الوطن. فإذا انتخبنا عضواً لمؤتمر، أو مندوباً في لجنة، انتخبناه لشخصيته، ولم نسأل عن مبدئه وبرنامجه، فلنفتش عن المبادىء والبرامج، فهي الخالدة، والأشخاص هم الفانون».

القضية القومية

وانسياقاً مع الخط القومي الذي انتهجته **الحياة**، فقد أكدت البعد القومي للقضية الفلسطينية في أكثر من افتتاحية، فكتبت تحت عنوان: «أول شروط الصراع تكافؤ القوى»(١٤) تقول: «في فلسطين أمة تنتمي إلى أمم، وشعب يتصل بشعوب. وفي فلسطين دخلاء يتصلون بمجموعة كبيرة من أشباههم انتشرت في العالم، حتى لا يكاد يخلو منها كوكب. الصراع القائم بين الأصلاء والدخلاء صراع لا بد لكل من الفريقين أن يزن فيه نفسه، ليتقدم وهو مؤمن بالظفر، وليبنزل وهو آمن بمعنى النزال».

وعن اليهود قال المقال انهم «يزاحمون العرب على فلسطين. هذه قضية معروفة، والعرب يدافعون عن كيانهم وهذا حق غير مجهول. أما غير المعروف فهو: هل بين الفريقين تكافؤ في القوى؟ وهل فكر العربي في اختبار قوة خصمه ليعرف من يقاتل؟ وهل حدَّث العربي نفسه أن يزيد قوته ليقارن بينها وبين قوة اليهودي فيحكم، لنفسه بالظفر أو عليها. اليهودي لا وطن له، والعربي له أوطان، واليهودي واحد من خمسة عشر مليون لا تجمعهم لغة، والعربي واحد من سبعين مليوناً تجمعهم لغة».

وأكدت **الحياة** على ضرورة إقامة الوحدة العربية، واعتبرتها ضماناً للاستقلال الوطني الفلسطيني. وكثيراً ما شكت من حالة التشتت السياسي العربي التي سادت بعد سقوط العهد الفيصلي. وقد أعلنت **الحياة** أنه «لا تقوم للعرب قائمة إلا بالوحدة»، وذلك عبر مقال كتبه عوني عبدالهادي* وجاء فيه: «اتبع العراق وسوريا وفلسطين في الثلاث عشرة سنة الماضية ثلاث سياسات مختلفة، وعملت كل من هذه البلاد منفردة، طيلة هذه المدة، في سبيل الوصول إلى الغاية التي تنشدها وهي الاستقلال، ولقد حاولت عبثاً هذه البلاد العربية أن تتخلص من حكم المستعمرين الذين قطعوا لها عهوداً فأخلفوها، ومنوها بوعود فما صدقوها، لا يقولن أحد أن هنالك حالات مختلفة من الاستعمار، ودرجات متفاوتة من الحرية. فللعراق مثلاً حكومة وطنية تستمد قوتها من الشعب، بخلاف حكومة سوريا التي ليس لها أية علاقة مع الشعب السوري. كما أنه ليس هنالك أية نسبة بين هاتين الحكومتين وبين حكومة فلسطين التي تتألف من موظفين يستمدون قوتهم من بريطانيا مباشرة، أما الوحدة العربية، فلقد أصبح العرب يخشون ذكرها، ظناً منهم أن

---

* عوني عبد الهادي (١٨٨٢ – ١٩٧٠) كان أحد المؤسسين لجمعية العربية الفتاة في باريس ١٩١١. شغل منصب أمين الشؤون الخارجية في الحكومة العربية بدمشق إبان العهد الفيصلي، وكان عضواً في اللجنة التنفيذية بفلسطين.

ذلك مما يرعب الأوروبيين، ويدفعهم إلى توحيد قواهم ضد العرب. ولكن دول أوروبا متحدة قديماً في هذا السبيل. أعتقد أن الموقف خطر، وأنه قد آن الأوان لأن يفكر كل عربي في الموقف الحاضر، وأن يعمل من أجل الوحدة العربية التي لا تقوم للعرب قائمة بدونها» (١٥)

وغالباً ما نشرت **الحياة**، في صدر صفحاتها الأولى، القصائد الشعرية الملتزمة بالفكر القومي الاستقلالي، فنشرت قصيدة: «حطين»(١٦) لابراهيم طوقان والتي جاء فيها:

ذهب الذين عهدتهم	لا يصبرون على الهوان
في كل قطر أشعب	وهنا تبارى أشعبان
وهنا التخاذل في الشدائد	والتشاؤم والتواني
والنفس يقتل عزمها	طول التعلل بالأماني

أما قصيدة **جرجي** حداد(١٧): «قومي»، فقد دعا فيها العرب لاعادة مجدهم وفخارهم القديم قائلاً:

ردوا على الشرق القديم شبابه	فالأمر بات لعزمكم موكولا
شخصت لواحظه اليكم تبتغي	نيل الرجاء فحققوا المأمولا
وانضوا العزائم للرقي وحسبكم	يوم الطِلاب تواكلا وخمولا

حول التشكيلات السياسية الفلسطينية

وقد ترافقت حملة **الحياة** لنشر المفاهيم الاستقلالية وبلورتها مع تشديد انتقاداتها للتشكيلات السياسية الفلسطينية القائمة وفي مقدمتها اللجنة التنفيذية. وقد لجأت الحياة، في ذلك، إلى أسلوب المباشرة والتقرير، فوجهت كتاباً مفتوحاً تحت عنوان: «إلى التشكيلات»(١٨) أوضحت فيه صراحة أن الهيئات السياسية في فلسطين قائمة على أسس واهية، وقد يكون ضرر بعضها أكثر من نفعها، وتناولت فيه اللجنة التنفيذية، وقالت عنها: «اللجنة التنفيذية مثلاً... روعي في انتخاب أعضائها رضى مختلف النزعات، ولم تراع المبادىء قط، وفعلت المضابط في تاليفها أكثر من المبادىء، فكل مدينة لوحظ أن فيها فريقين يتنافسان النفوذ، ولا نقول: حزبية، لأن الأحزاب غير موجودة بمعناها الصحيح، وقد أنابت عنها عضوين ينوب عن كل فريق عضو، ففقدت اللجنة، في تأسيسها على هذا الشكل، أهم عناصر الجد والنجاح، من تفاهمٍ في المبادىء، إلى تجانس في النزعات الوطنية، وقس على اللجنة التنفيذية جميع الهيئات الأخرى». وقد جعلت **الحياة**، من انتقادها للتشكيلات السياسية، مقالاً مسلسل الحلقات تابعت نشره، في أعدادها التالية، ودعت صراحة إلى تأسيس حزب سياسي يأتي بديلاً عن التشكيلات القائمة، موحية بفساد تركيبها، وانهيار قدرتها. وقالت: «عشرة أشخاص، إن لم نقل خمسة، في فلسطين متفاهمون متجانسون، يعتنقون مبدأ واحداً ويجاهدون في سبيل غاية واحدة، لا تستخفهم رشوات الحياة، لا يطلبون وظائف حكومية، ولا يطمحون إلى كراس انتخابية، تحررت نفوسهم من كل قيد، صلبون يحاربون الكون من أجل عقائدهم الوطنية، لا يتلقون الوحي

إلا من مبادئهم، هؤلاء العشرة إذا ألفوا هيئة واحدة، ونشطوا في العمل فسيكون أثرهم في البلاد عظيماً، وسيكونون رجال الجبهة، حماة البلاد. فإلى التشكيلات المتينة المنظمة القوية أيها المخلصون»(١٩). ويمكن ربط هذه الدعوة، اساساً، بما كان يدور من مباحثات ومشاورات بين القوميين الفلسطينيين والعرب لاعادة تأسيس حزب الاستقلال العربي من جهة، وعجز اللجنة التنفيذية عن مواجهة المتطلبات الوطنية الفلسطينية، من جهة أخرى. هذه اللجنة التي لم تتورع الحياة عن نعتها بأنها لجنة دون وجهة معينة أو برنامج محدد واضح

كتب خير الزركلي افتتاحية في الحياة واختار عنوانا استفهاميا «ماذا نريد وهل لحركتنا الوطنية وجهة معينة» أشار فيه إلى أن الحركة الوطنية الفلسطينية، واللجنة التنفيذية على رأسها، هي حركة متناقضة، متباينة الاجتهادات والتوجهات، مضطربة التحركات، وقال: «إذا استطعنا أن نؤلف بين جماعاتنا السياسية تأليفا متينا محكم الوضع، استطعنا حينئذ أن نقول ان لحركتنا الوطنية وجهة معينة، وانها تعرف ماذا تريده، لأن تعيين الوجهة ومعرفة الارادة لا يكفيان ما لم تعضدهما وحدة الجبهة، ويؤيدهما تراص الأقدام، واتفاق الكلمة»(٢٠).

لقد تبارى القوميون في الكتابة عن اللجنة التنفيذية، تمهيداً لتأسيس كيان سياسي قومي، تجسد في حزب الاستقلال العربي، فيما بعد، فلم يتوان عزة دروزة* عن نعت التشكيلات السياسية الفلسطينية آنذاك، بالموالاة والوصولية والترقيع القبيح، ودعا لايقاف ذلك، وضرورة مناصبة العداء للانتداب بقدر أكبر من العداء للصهيونية، «فإذا كنا إلى الآن جرينا على مبدأ احتقار وازدراء كل من يتصل باليهود بأي أسلوب من أساليب الاتصال، واتهامه بالخيانة، وجعله موضع الغمز واللمز، وإبعاده عن الحركة الوطنية وصفوفها، فينبغي أن يكون مثل هذا على الأقل، إن لم يكن أشد، مع كل من يكون على صلة بالسلطات الاستعمارية وموالاتها»(٢١).

جاءت هذه الدعوة في وقت لم تكن فيه اللجنة التنفيذية قادرة على إعلان معاداتها للانتداب البريطاني، بالقدر الذي كانت تعلنه ضد الحركة الصهيونية.

وقد بلغت الدعوة إلى معاداة الانتداب وتوجيه النقد اللاذع للتشكيلات السياسية أوجهما بعد إضراب مدينة نابلس في الثاني والعشرين من آب (أغسطس) ١٩٣١، إضراباً شاملاً، وحين جرت مظاهرة فيها، انطلقت من نادي الجمعية العربية بنابلس، وقد هتفت هذه المظاهرة بشعارات معادية للانتداب البريطاني، ومرت أمام سراي الحكومة. وهناك تقدمت كتيبة من البريطانيين بهدف تفريق المظاهرة بالقوة، فحدث اصطدام بالأيدي والحجارة، جرح فيه خمسة مواطنين، ثلاثة منهم كانت جراحهم خطيرة. وقد استمر الاضراب ثلاثة أيام، وتكاثر عدد المعتقلين من الوطنيين الفلسطينيين في نابلس من

---

* ولد في نابلس سنة – ١٨٨٨، عضو جمعية العربية الفتاة ١٩١٦، سكرتير المؤتمر السوري العام إبان العهد الفيصلي وأحد مؤسسي حزب الاستقلال العربي بدمشق ١٩١٩.

جراء ذلك، ولم تستطع القيادات السياسية والوجهاء مسايرة ما ذهب إليه المتظاهرون، وما رفعوه من شعارات سياسية، فحاول بعضهم التوسط لدى سلطات الانتداب للافراج عن المعتقلين، فثارت ثائرة **الحياة** وكتبت تحت عنوان: «اسكتوا يا أعوان السلطة»(٢٢) تقول: «إن الشباب الذين استقبلوا أحكام القوة... يرفضون أن يستجدى العفو استجداء، ويعتبرون أنفسهم أحق بأن تطلب القوة العاسفة منهم العفو والصفح. إن هذا الأسلوب القديم البالي: أسلوب نلتمس الافراج ونرجو العفو، قد دالت دولتـه، وانقضى زمنه، ولا يلجأ إليه إلا كل خوار العزيمة، مزعزع العقيدة». وفي العدد ذاته، توجهت الجريدة إلى اللجنة التنفيذية بالتساؤل واللوم، إزاء صمتها عما جرى في نابلس من قمع وإرهاب واعتقال، وقالت: «نريد أن نخاطب مكتب اللجنة التنفيذية قائلين ان الأمة التي اختارت أعضاءه ليدافعوا عنها، وليسهروا على قضيتها، ترى في إهمالهم شأن صفوة شبابها الأحرار المضطهدين هروباً من القيام بأقدس الواجبات، وتقاعساً عن الاضطلاع بأشرف المهام... أيجوز أن يقاسي السجين المريض أمض الآلام، وأن يظل أعضاء اللجنة التنفيذية وليس فيهم سجين مريض أو غير مريض سادرين في بيداء الاهمال؟ أهذه هي الأمانة يا أعضاء اللجنة؟ إن الأمة تنتظر كلمتكم. فلم الصمت؟ هل في الأمر سر؟».

وقد جاء المقال الافتتاحي للحياة في عددها ٣٣٣ تحت عنوان: «قادة»(٢٣) الحكم النهائي على طبيعة القيادة السياسية الفلسطينية، آنذاك، واصفة إياها بمجموعة من الشيوخ القادة، دلالة على تاريخية هذه القيادة التي أضحت ضعيفة، غير قادرة على القيادة الصحيحة، «إن هؤلاء الشيوخ لا يعملون في حقل الوطنية بدافع وجداني طبيعي، وإنما هي الظروف... ومحاولتهم المحافظة على نفوذهم الزائف تحفزهم للتبجح بالوطنية، والظهور بمظهر الوطنيين والحريصين على مصلحة هذه الأمة، ودليلنا على ذلك الضعف الذي يبدو في سكناتهم وحركاتهم، والرعب الذي يقضّ مضاجعهم... إنهم قادة، ولكنهم يقودون الشعب إلى الشقاء... شروط الزعامة في الأمم الحية: تضحية وإخلاص وكفاءة، وشروط الوجاهة في بلادنا: حكومية ومال ولباقة».

الموقف من النضال الاجتماعي والدفاع عن الأرض

إلا أن هذه الدعوة الصريحة والشجاعة، ضد الانتداب البريطاني والقيادات التاريخية، في فلسطين، لم تُنسِ كُتّاب الصحيفة القوميين، جذورهم وتحالفاتهم مع الأسرة الهاشمية، فعندما توفي «الملك حسين» سارعت **الحياة** إلى إبراز خبر وفاته قائلة: «مات الملك حسين بن علي الهاشمي القرشي، مطلق أول رصاصة في سبيل استقلال العرب، ورافع أول راية تمثل تاريخ العرب، ومنشىء أول دولة مستقلة من دول العرب في نهضتهم الحديثة»(٢٤). وتابعت الحياة رثاءه، مفردة لذلك مقالاتها الافتتاحية وأبرز أخبارها.

فكتب زعيتر عن «الحسين» يقول: «وهو الذي أوجد القضية العربية بمعناها الصحيح، وهو الذي جاهر بأن الاستقلال التام للأمة العربية المتحدة هو غاية الكفاح وهدف الجهاد، فإذا مات اليوم أبو القضية، فالقضية لن تموت، وإذا مات قائد الاستقلال، فالكفاح للاستقلال باقٍ مستمر»(٢٥).

وقد تناقضت رؤيتها القومية مع الأفكار التي كان يطرحها «الحزب الشيوعي الفلسطيني»، إذ انها رأت في الشيوعية أمراً مرادفاً للصهيونية، ودعت لمقاومة الحزب على هذا الأساس. وقد أثارها النشاط الشيوعي الفلسطيني وكتبت عنه تقول: «تكاد أعمدة الصحف الفلسطينية والعبرية والانكليزية، لا تخلو يوماً واحداً من ذكر حادث جديد تدبره الأيدي الشيوعية في البلاد، فمنشورات توزع في الشوارع وتلصق على الجدران، موقعة باسم الحزب الشيوعي الفلسطيني، وأصوات ترتفع في الجماعات والمجتمعات بالثورة على الأنظمة، والدعوة إلى نكس الحكومة المحتلة، وأشخاص تتولى المحاكم مناقشتهم الحساب، فيفاخرون بشيوعيتهم وينادون بمبادئها، والدعوة في استمرار وتقو وانتعاش على الرغم من مقاومة الحكومة لها». وقالت مخاطبة الحكومة الانتدابية، داعيةً إياها «أن تؤمن إيماننا بأن المهاجرين الذين تتبارى بواخر العالم في نقلهم جماعات وأفراداً إلى 'أرض الميعاد' هم الشيوعية الخطرة، وهم الداء كل الداء»(٢٦). لذا فقد فصلت «الحياة» بين نشاطها والنشاط الشيوعي، بالرغم من تلاقي النشاطين حول نقطة جوهرية، وهي معاداة الانتداب البريطاني، والدعوة لمقاومته، وكذلك في النقاط المتعلقة بكفاح الطبقة العاملة.

فعندما أعلن سائقو السيارات وأصحابها في فلسطين، موعداً للاضراب، إذا لم تحقق مطالبهم(٢٧)، خصصت «الحياة» العنوان الرئيسي لمساندة لجنة الاضراب، ونشرت بيانها كاملاً، كما أيد الحزب الشيوعي الفلسطيني الاضراب هذا(٢٨). وقد كانت الأسباب الكامنة وراء هذا الاضراب ارتفاع أسعار البنزين، وعدم مبالاة السلطة الانتدابية بشكاوى لجنة سائقي السيارات وأصحابها، حيث كانت الحكومة تتقاضى ٢٠٥ملات عن كل صفيحة بنزين جمركاً، في وقت كانت فيه السلطات الانتدابية في سوريا ولبنان تتقاضى على صفيحة البنزين جمركاً يساوي نصف ما تتقاضاه السلطات في فلسطين. في سوريا والعراق ومصر كانت صفيحة البنزين تساوي ٢٤٠ملاً، أما في فلسطين فكانت كل صفيحة تباع بـ ٤٦٠ملاً، إضافة لارتفاع رسوم رخص السواقة إلى خمسين جنيهاً على السيارة الواحدة سنوياً، في حين أنها كانت مجانية في مصر وسوريا والعراق.

كذلك ارتفعت أسعار الكاوتشوك بنسبة ٦٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٢٨. لذا فقد قررت اللجنة تنفيذ الاضراب السلمي اعتباراً من ١تموز (يوليو) ١٩٣١، ولأجل غير معلوم، وكذلك القيام بالمظاهرات السلمية في القدس ويافا وتل - أبيب وحيفا. وقد طالب بيان لجنة سائقي السيارات وأصحابها بـ:

«أ - تنزيل ضريبة جمرك البنزين إلى ٥٠بالمائة.

«ب - تنزيل ضريبة الكاوتشوك إلى ٥٠بالمائة.

«جـ - تعديل قانون السير الجديد بما يتعلق بمعاينة السواقين، وشروط السير ونحو ذلك، تعديلاً يتفق مع روح العدالة والانصاف»(٢٩).

وقد أيدت الطوائف في فلسطين كافة، من مسلمين ومسيحيين ويهود هذا الاضراب، كما ان اللجنة التنفيذية أيدت سائقي السيارات في مطالبهم. ونشرت **الحياة** النص الكامل لبيانها التأييدي(٣٠).

وعندما قام حاكم القدس الانكليزي، بالرد على مذكرة سائقي السيارات المقدمة إليه في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٠، بعد أن وجد نية الاضراب قائمة، وفي طريقها للتنفيذ، جاء كتابه مؤرخاً على النحو التالي، حزيران (يونيو) ١٩٣١ (دون ذكر اليوم). ولم ترد فيه تعابير دقيقة وواضحة، وإنما كانت هذه التعابير تحتمل أكثر من تفسير، ومن الواضح أن هدفها كان تمييع الاضراب، فكتبت **الحياة** تعليقاً على ذلك جعلت عنوانه: «حاكم القدس يرد على كتاب نقابة السيارات. كتاب النقابة في ٩كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٠ وجواب الحاكم في حزيران (يونيو) ١٩٣١... لغة جاحظية»[٣١]. كما أيدت الحياة مطالب الفلاحين والبدو في المحافظة على أراضيهم، وقامت بفضح التشريعات البريطانية التي تقوم على تسهيل انتقال الأراضي من الملكية العربية إلى الملكية اليهودية. ونشرت **الحياة** مقالاً قانونيا، كتبه عوني عبد الهادي تحت عنوان: «الصهيونيون يستولون على الأراضي، وقوانين المزارعين لا تحمي الفلاح العربي»[٣٢]، شرح كاتب المقال مشروع الحكومة البريطانية الذي سنته منذ سبعة أشهر، وقام بإيراد الحجج القانونية على عدم جدية هذا المشروع، وعدم قدرته على حماية الفلاح العربي وأرضه وقال: «إني أعتقد بأن هذه الأخطار لن تزول إلا بوضع قانون يحظر انتقال أية أرض عربية إلى غير عربي، وليس من المستطاع المحافظة على كيان العرب القومي، وإبقاء المزارع في أرضه إلا بوضع قانون كهذا».

وكانت **الحياة** تنشر الأخبار التي تردها من المناطق الفلسطينية حول مصير الأراضي، فنشرت خبراً تحت عنوان: «أرض تباع»[٣٣] بعث به مواطن من صفد، وقامت هي بعرضه: «جاءتنا رسالته مطولة، خلاصتها أن جماعة من اليهود قد اغتنموا فرصة ضيق مالي وقع به وجيه مغربي في صفد يملك أراضي خصبة على ضفة الحولة، وفي مرج الخيط، فأسرعوا لمحاولة إقناعه ببيعها. ويقول كاتب الرسالة ان في جوار تلك الأرض جامعا إسلاميا لا شك بأن اليهود يهدمونه إن اشتروها، فنلفت نظر اللجنة التنفيذية إلى هذا الطارىء».

وعندما تفاقمت أزمة الأراضي «المنحلة»، وإثر انحياز المحاكم البريطانية إلى جانب الصهيونيين وتسهيل مهامهم في الاستيلاء عليها، وطرد البدو منها. ناصرت **الحياة** حقوق البدو، ودافعت عنهم، وقامت بنشر تطورات دعاويهم في المحاكم البريطانية.

وكانت أبرز دعوى في هذا المجال تلك التي قدمها «عرب الرمل» ضد الاستيلاء على أراضيهم، وقد نظرت محكمة حيفا في الثالث والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٣١ في هذه القضية[٣٤] التي كان مفادها أن اليهود يدعون أنها داخلة في حدود الأراضي التي اشتروها من آل سرسق اللبنانيين في سنة ١٩٢٥. وقد حضر عوني عبد الهادي هذه الجلسة، واطلع على تفاصيلها، تمهيداً للدفاع عن «عرب الغوارنة» الذين تشبه قضيتهم قضية «عرب الرمل».

وتابعت **الحياة** عرض وقائع النظر في الدعوى التي تمت في الخامس والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٣١[٣٥] وبعد تأجيل الدعوى إلى الثالث من تموز (يوليو) من السنة

ذاتها، أرسل مراسل **الحياة** في حيفا، رسالة مطولة عن وقائع الجلسة. ثم عرض بعد ذلك حكم محكمة الأراضي التي كانت مؤلفة من القاضيين المستر وب والمستر ديفرتش. وأوضحت طبيعة الحكم القاضي بإخراج سكان «عرب الرمل» من الأرض، وتمليكها للصهيونيين، علما بأن مساحتها كانت تساوي ٣٧,٠٠٠ دونم... وقالت الحياة «إن عرب الرمل الذين فقدوا سبعة وثلاثين ألف دونم بموجب الحكم الذي أصدرته محكمة الأراضي، سيصبحون عن قريب، إذا لم ينصفهم الاستئناف، بلا مأوى يلجأون إليه، ولا مورد رزق يعيشون منه، فماذا ستفعل الحكومة بهؤلاء الناس الذين، إن تركوا وشأنهم، أصبحوا عالة على المجتمع»(٣٦).

وحاولت «الحياة»، إضافة لدفاعها عن حقوق العمال والفلاحين، تحديث الحياة الاجتماعية الفلسطينية، وذلك بجرأة مميزة، عن الصحف الأخرى، فنشرت القصص المترجمة عن الآداب الأجنبية وبخاصة الفرنسية منها، وكان معظمها اجتماعيا وبعضها أخلاقيا وسياسيا وفتحت صفحاتها لمناقشة موضوع تحرر المرأة، داعية إلى ضرورة معالجة مشكلة المرأة، فقد كتب «سليم»، ونلاحظ أن عدم تصريحه باسمه كاملاً يعود إلى الحساسية الشديدة التي كانت تلازم موضوع تحرر المرأة آنذاك، مقالاً استعرض فيه مشكلة المرأة، ومضار حجزها في منزل أبويها، ثم البيت الزوجي، فالمرأة «تجد كل حديث جديداً لم يطرق سمعها من قبل إلاّ عرضاً، تسمع القصص البيتية وهي تجهلها، وتصغي إلى حديث المتقدمات في السن المخلوقات لزمن غير زمانها فلا تفهم ما يفعلن وما يحكين، فترجع إلى نفسها متسائلة: أين كنت أنا؟ وماذا هنا؟ علم يضيع، وتفكير يضعف، وذاكرة تتحجر، وتربية تتحول، فيا لخيبة الأمل ويا لضياع الأيام. ليس للمرأة المسلمة ناد نسائي تتجاذب فيه الحديث مع أمثالها، وليس للمرأة المسلمة سبيل للافادة من درسها، فلتقل كلمتها هي إن شاءت، وما أخال الحياة إلا مستعدة لحديثها ورأيها»(٣٧). طالب سليم بكل ذلك لكنه تناسى مسألة الحجاب، ومن الطريف حقاً أن آنسة قامت بالرد على ما ورد في مقال سليم، واكتفت بذكر حرف (خ...) بدلاً من اسمها، وقالت:«كم تمنيت أن أرى، في جرائدنا، بابا يبحث في شؤون المرأة ويساعد على ترقيتها. والآن، وقد حققت **الحياة** أمنيتي هذه، لا يسعني إلا أن أقدم لأصحابها الأفاضل جزيل شكري وامتناني. غير أن ما كتب في هذا الباب لم يكن للاهتمام بشؤون المرأة وترقيتها، بل كان عبارة عن مقالات لبعض الذين لا هم لهم إلا التضييق على المرأة، وجعلها تحت حكمهم وسيطرتهم». وتساءلت السيدة (خ...): «ماذا يضرنا لو حذفنا، أو غيّرنا، بعض تقاليدنا التي لا نفع منها، وأبدلناها بسواها من النافع المفيد»، وطالبت: «نريد سفوراً مقروناً بالحشمة والكمال، نريد سفوراً لا يسيء إلى كرامة المرأة أو يمس شرفها، نريد بالسفور أن تتمكن الواحدة منا من إتمام تعليمها العالي، نريد بالسفور أن نحضر محاضرات الرجال المتعلمين، نستمع لكلامهم». وفي ختام مقالها، ناشدت رجال العلم والأدب في البلاد مطالبة إياهم «أن يعاضدونا فيمهدوا لنا سبل التقدم والرقي، سواء كان بالكتابة أو بالمحاضرات، لحاجتنا القصوى لموءازرتهم والاستفادة من غزير علمهم والسلام»(٣٨).

وكان للرأي الجريء الذي كتبته السيدة (خ...) صدى على صفحات **الحياة**، وكان

أول رد من كاتب المقال الأول حول مسألة تحرر المرأة السيد «سليم» فكتب تحت عنوان: «لا سفور ولا حجاب» موافقاً على بعض ما ورد في مقال السيدة ومناقضاً لبعضه الآخر. قائلاً: «أوافقك على أن يكون الحجاب غير هذا الذي أنتن فيه، وأريد الحجاب الشرعي، وهو لا يمنع المرأة أن تحضر مجالس العلم، ولا يمنعها أن تدرس، ولا أن تقوم بما عليها للمجتمع من واجبات، كالاشتراك في الحركات الوطنية التي هي من نوع الحروب في عهد الاسلام الأول»(٣٩).

وأيد إحسان النمر، ما قاله كاتب «لا سفور ولا حجاب»، وهو الوحيد الذي ذكر اسمه صريحاً في هذه المناقشات، وقال: «أنا أرى أن البحث يجب أن يكون في الحرية والحجاب لأن السفور يفهم منه بحسب الشائع ترك البرقع عن وجوه النساء، لا أقل ولا أكثر، وهذا أمر محّصه العقلاء، وقتلوه بحثاً، فوجدوا أنه ينتج عن ترك البرقع فتن شتى»، وأيد إحسان حقوق المرأة في التعليم... والثقافة «فلتعط المرأة حرية معقولة، حرية الاستفادة من الأدب، وحفظ الحق، وحضور مجالس الفضيلة، أما التبرج والتسكع في الشوارع، وكثرة الزيارات والغدوات والروحات، فليست من الحضارة، في شيء»(٤٠). وكان كلام النمر آخر المداخلات في هذا الموضوع.

وحملت «الحياة» لواء الحريات الديمقراطية، والدفاع عن المسجونين السياسيين في معتقلات الانتداب البريطاني، وطالبت برفع التعذيب عنهم قائلة: «نطلب، ولنا كل الحق في ما نطلب، أن تزول من سجوننا القسوة والشدة، والارهاق والتعذيب، وفكرة الانتقام، وان لا يعامل أبناؤنا وأخواتنا معاملة خالية من الرأفة والرحمة والانسانية...، نطلب تحقيقاً نزيهاً، وإنصافاً حقيقياً، وبياناً مستنداً إلى هذا التحقيق والانصاف، فهل لنا أن نأمل في إجابة طلبنا هذا»(٤١).

واعتبرت «الحياة» أن التحقيق في حوادث السجون، وما يقاسيه المعتقلون السياسيون من تعذيب وإرهاب مسؤولية عربية وقالت: «إن الواجب على هيئاتنا الوطنية أن تلح في مطالبتها بإنصاف المساجين، وأن تثابر في إلحاحها، وأن لا تطمئن إلى تحقيق لا تكون القائمة به»(٤٢).

كل ذلك من نشاطات **الحياة** وجرأتها ضد الانتداب والحركة الصهيونية وتأثيرها في الأوضاع السياسية في فلسطين، عبر أساليبها الصحافية، حمل الانتداب البريطاني على إنذارها، ومطالبتها بالكف عن مهاجمته، وإلا فسيكون الاغلاق من نصيبها. وقد جاء ذلك عندما استدعى «السيد سبايسر»، مدير الأمن العام البريطاني رئيسي تحرير «الحياة» و«الجامعة العربية» بحضور مدير قسم التحريات الجنائية السيد باركر، وأبلغهما أمر المندوب السامي الذي نصه: «إذا نشرتما في جريدتكما شيئاً يشبه ما نشر فيهما في المدة الواقعة بين الثالث والعشرين والسابع من شهر [آب] أغسطس الماضي فإنني مأمور، أي مدير الأمن العام البريطاني، بتطبيق المادة التاسعة من قانون جرائم الفساد». وقد نشرت الحياة نص الانذار، ووعدت قراءها بأنها ستقول كلمتها في العدد القادم(٤٣).

وقد قالت «الحياة» كلمتها، في مقال افتتاحي، كان هو الأخير، وجاء تحت عنوان: «إذا أغلقت الصحف فالارهاق صحيفة منشورة، تحدث عن نفسها» قالت فيه:

«الصحافة في البلاد الراقية محترمة الجانب، لها المقام الأرفع، والمكانة العالية، والحكومات في جميع الأقطار المستقلة الحرة ترى نفسها منوطة بواجب خدمة الصحافة... وتسهيل مهمتها... أما في فلسطين فالسلطة الاستعمارية لا تترك فرصة تُسيء فيها إلى الصحافة العربية دون أن تبتهلها، فقديما وضعت على الجرائد رسوم باهظة، وأصمّت السلطة أذنها عن سماع شكوى أرباب الصحف من غلاء أجور البريد، ثم حرمت السلطات الاستعمارية في هذه الديار أصحاب الصحف من كل الامتيازات التي تُعطى للصحفيين في أنحاء العالم. وكل هذا هين إذا قيس بمحاولة السلطة إخماد أنفاس الصحفيين وكم أفواههم... وبعد، فلسنا نحتج على إرهاقنا فما كانت الاحتجاجات لتنفع كثيراً، ولسنا نستنكر تصرف السلطة، فما أبهت القوة باستنكارنا، وإنما هما كلمتان: أولاهما نقولها للسلطة وهي: ان الجريدة للأمة، وليست للأشخاص، فما يصيب الأشخاص من إرهاق وما يلحقهم من أذى، لن يمنع الأمة من الجهر بإرادتها، وإذا أغلقت الصحف فالارهاق صحيفة منتشرة تحدث الملأ عن نفسها.وثانيتهما نقولها للأمة: إننا ثابتون على عهدنا الذي قطعناه على أنفسنا، أن نجاهد جهاداً مستمراً لخلاص وطننا، وأن نكافح كفاحا لا ينتهي، أو نظفر بأمانينا، لا ينهنه عزمنا اضطهاد، ولا يلين قناتنا وعيد، إننا ماضون في سبيلنا، وللقوة بعد ذلك أن تفعل بنا ما تشاء»(٤٤).

وكتب صبحي الخضرا مقالاً تحت عنوان: «يا أخت دمشق» دعا فيه إلى ضرورة العداء للسياسة الانكليزية، وقال عن التعاون معهم: «يا لها من حماية ما أشد وقعها، وسياسة ما أقل نفعها، لقد دنا موعد تطليقها ثلاثا، طلاقا لا رجعة فيه. يا نابلس وانهجي نهجا جديداً لا لبس فيه ولا إبهام ولا تأخر ولا إحجام»(٤٥).

إغلاق الجريدة

إثر نشر هذا المقال، قامت السلطة الانتدابية بتبليغ أكرم زعيتر، في الثالث من أيلول (سبتمبر) ١٩٣١ كتابا موقعا من سولمان، نائب الحاكم الاداري في القدس، يتضمن دعوته إلى المثول أمام المحكمة، في الساعة العاشرة من صباح السابع من أيلول (سبتمبر) ١٩٣١، للتحقيق معه بشأن أربع مقالات كانت قد نشرتها **الحياة**، وهي موقعة باسمه الصريح في التواريخ التالية:

- ٢٣آب، العدد ٣٨٢، عنوان المقال: اليوم الدامي لماذا نُضْرب.
- ٢٥آب، العدد ٣٨٣، عنوان المقال: الكرامة الغاضبة.
- ٢٦آب، العدد ٣٨٤، عنوان المقال: سياسة البطش لا تجدي حكومة عنيفة، ولكن ضعيفة.
- ٢٧آب، العدد ٣٨٥، عنوان المقال: أشرف الأمثلة – شاي ودم.

ويتضمن الاشعار الحكومي اتهاما صريحا لأكرم زعيتر بأن مقالاته تلك، يمكن أن تساهم في تهييج الرأي العام، ويطالبه بأن يقدّم كفالة مالية بمبلغ مئة جنيه لمدة سنة

كاملة مع تقديم كفيلين بمبلغ خمسين جنيهاً لكل واحد. وأصبحت **الحياة** في مأزق حقيقي. يصفه زعيتر في يومياته فيقول: «هذه الجريدة أحد أصحابها الأستاذ خير الدين الزركلي في مصر، وقد وعد بالعودة مع أحرف طباعية منذ مدة وتركني وحدي. الأستاذ عادل جبر ليس له في الجريدة إلا اسمه وقد انتهت غلاقاته بها. السيد الدزدار كذلك شأنه. العمال يطالبونني بالأجور فأدفع لهم مما استقرضه ولا سيما من أخي عادل. إذن لا بد من توقيف الجريدة مؤقتاً...»(٤٦).

ثم قام زعيتر بتوزيع بيان على الصحف الفلسطينية أعلن فيه توقف **الحياة** عن الصدور بسبب محاكمته، وقد كتبت الجرائد: الجامعة العربية، وصوت الشعب، وفتى العرب، متضامنة مع هذه القضية.

وفي السابع من أيلول (سبتمبر)، نظرت المحكمة بقضية زعيتر، وتولى الدفاع عنه المحامون عوني عبد الهادي وعادل زعيتر، مغنّم مغنّم، وأصدرت المحكمة حكمها وقد تلاه «سولمان» وجاء فيه ما يلي: «أبرز لي من قبل البوليس بعض أعداد من جريدة **الحياة** لأنظر فيما نشر فيها إن كان يثير الرأي العام، وطلب الدفاع منّي أن يقدم بعض شهود الاستماع رأيهم في هذه المسألة، فأنا المسؤول عن إعطاء هذا الرأي، ولا أقبل أن يقدم هؤلاء الشهود لأستمع إلى رأيهم، وطلب الدفاع أن أعطيه فرصة لمقابلة الترجمة في المقالات الأربع. إنني مقتنع أن مترجم الحكومة هو كاف ماهر في هذه الأشياء، وقد قرأت هذه المقالات واقتنعت بأنها ممّا يثير الرأي العام، وعلى ذلك أطلب من أكرم أفندي زعيتر أن يقدم كفالة على حسن السلوك بمئة جنيه لمدة سنة، مع عمل كفالة تأمين من شخصين، كل واحد بخمسين جنيهاً». وقد أثارت هذه المحاكمة الصورية الجائرة، الصحف الفلسطينية والعربية، وكتبت مستنكرة فنشرت جريدة «الجامعة العربية» مقالاً افتتاحياً حول المحاكمة، وجعلت عنوانه: «سابقة خطرة، نفي الصحفيين وواجب المؤتمر الصحفي» ومما قالته: «والحق يقال اننا عجبنا كثيراً لاقدام السلطة على محاكمة زميلنا محرر الحياة لأسباب كثيرة:

«أولاً: إن السلطة ترتكب سابقة خطرة جداً لا نظير لها في الدنيا بإقدامها على محاكمة الصحفيين بموجب قانون منع الجرائم، لأن المعنى المفهوم من هذه المحاكمة بصورة لا تقبل الريب هو أن السلطة إنما تقدم على نفي الصحفي الذي سيصدر عليه الحكم من البلد الذي يقيم به إلى بلد آخر تختاره السلطة، وهذا لا شك تقييد للحرية لا مبرر له، وقضاء فظيع عليها.

«ثانياً: إن السلطة تقدم على محاكمة محرر الحياة من أجل أربع مقالات سبق لها أن أنذرت المدير المسؤول لهذه الجريدة على نشرها وهذا في منتهى الغرابة.

«ثالثاً: لم يكد الأستاذ أكرم زعيتر ينهي مدة محكوميته السابقة، وهي الاقامة الجبرية بنابلس سنة كاملة وتقديم كفالة مالية حتى يفجأ الآن بمحاكمة ثانية مثلها أو أشد منها، بيد أن المسألة مسألة عمومية وليست فردية». ومضت تقول: «فإلى هذه السابقة الخطيرة نكرر لفت نظر هيئاتنا السياسية ومؤتمرنا الصحفي لدفع الأذى الذي

تريده السلطة بالصحافة، وإلا فأقرأ الفاتحة على روح الصحافة العربية الشهيدة في فلسطين».

أما جريدة «فلسطين»، وهي صحيفة سياسية إخبارية أدبية مصوّرة تصدر مرتين في الأسبوع وقد تأسست في ١٩١١/١/١٤ وكان يحررها يوسف ابراهيم حنا، فقد كتبت مقالاً بعنوان: «القضاء العرفي» ندّدت فيه بقانون منع الجرائم الذي وضعه النائب العام بنتو يتش، وقالت حول المحاكمة: «إن عملاً كهذا لو حدث في البلاد الانكليزية لقامت الدنيا وقعدت، ولاهتزت أعواد منابر مجلس العموم ولاضطربت مقاعد مجلس اللوردات ولقام الشعب الانكليـزي كله يتسـاءل ماذا جـرىٰ؟ ولكنه في فلسطـين...». أما جريدة «الجهاد» المصرية، لصاحبها توفيق دياب، فقد نشرت تفاصيل المحـاكمة، وقالت: إن السلطة البريطانية أرادت أن تحطم هذا الوطني وتقطع لسانه! أما جريدة «ألف باء» الدمشقية لصاحبها يوسف العيسى فقد قالت: «ولقد سدت السلطة في وجه الأستاذ أكرم زعيتر أبواب الرزق والعمل لا لشيء إلا لأنه مخلص يخدم وطنه بأمانة وإخلاص لا يقبل هوادة في حقوق أمته».

وكتبت جـريدة «النفير»، وهي جريـدة أسبوعيـة جامعـة يحـررهـا إيليـا زكـا وقد تأسست في القدس سنة ١٩٠٨ ثم انتقلت إلى حيفا، تحت عنوان: «الأستاذ أكرم زعيتر» تقول: «أما أكرم الذي غضب للكرامة المتهنة، والحق السليب، فهو رمز الشباب الناهض، وما هذا الحكم الذي مني به أخيراً إلّا جوهرة تلمع في تاج إخلاصه ووفائه»، كما كتب نجيب نصار في جريدة «الكرمل» في ١٢أيلول (سبتمبر) ١٩٣١ مقالاً بعنوان: «أكرم زعيتر وطنية بلورية»، معتبراً مواقف **الحياة** مواقف وطنية شجاعة، وهي مواقف الصحافة الفلسطينية.

وتداعى رؤساء تحـرير الصحف الفلسطينيـة إلى مؤتمر عقـدوه في يافـا يوم ١٩٣١/٩/١٨ لدراسة ما حلّ **بالحياة** ومحررها أكرم زعيتر، وأصدروا بيانا جاء فيه: «يقرر المؤتمر بصورة خاصة إستنكاره توسل السلطات أخيراً بقانون منع الجرائم لكمّ أفواه الصحافة وتقييد حريتها وشروعها بتطبيقه على الصحفيين العرب كما جرى أخيراً بمحاكمة الأستاذ أكرم أفندي زعيتر محرر جريدة **الحياة**. ويرىٰ المؤتمر أن هذا العمل سابقة خطيرة في تاريخ الصحافة، ليس في فلسطين فحسب بل في العالم أجمع. ويعتبر أن الالتجاء في الانتقام من الصحافة إلى قانون شاذ كهذا، إنما هو اعتراف من الحكومة بإفلاس سياستها وتوسلها بوسائل شاذة إستثنائية لخنق حرية الفكر المقدسة»(٤٧).

واحتجبت «الحياة» ولم تعد للظهور، ولكن بعد أن تركت، بالرغم من قصر عمرها، أثراً كبيراً في الحياة السياسية والاجتماعية في فلسطين، وكان لمحاكمة رئيس تحريرها أكرم زعيتر والحكم عليه دور هام في وضع الصحافة الفلسطينية أمام مهمات جديدة. كان في مقدمتها عدم مهادنـة السلطة الانتـدابية التي تتطـاول على الصحـافة والحـريات الديمقراطية، وضرورة جمع كلمة الصحافة في وجه العسف والارهاب.

(١) مسعود ضاهر، «جذور التركيبة البنيوية للمجتمعات الاصلاحية في مطلع القرن العشرين»، مجلة **الطريق** (بيروت)، العدد ٢، ١٩٨٠، صفحة ١٦٦.

(٢) عبدالقادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨**، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥، ص١٩.

(٣) نجيب عازوري، **يقظة الأمة العربية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، تعريب أحمد بو ملحم، ص٣٨.

(٤) عزة دروزة، **الحركة العربية الحديثة**، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٩، الجزء الأول ص١٠٤.

(٥) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص١٥٠.

(٦) ندوة القانونيين العرب، الجزائر ٢٢ – ٢٧ تموز ١٩٦٧، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٦٨، ص٦١.

(٧) «نجيب نصار في جريدة الكرمل، رسالة عزة دروزة إلى نجيب نصار»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣ ص١١٠.

(٨) عبدالقادر ياسين، «الصحافة العربية في فلسطين والحركة الوطنية»، مجلة **الفكر** (تونس)، ص١٤١.

(٩) جريدة **الحياة**، العدد٣٣٥، ١٩٣١/٦/١٩، ص١.

(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) **المصدر نفسه**، العدد٣٣٨، ١٩٣١/٦/٢٣، ص١.

(١٢) **المصدر نفسه**، العدد٣٣٩، ١٩٣١/٦/٢٤، ص١.

(١٣) **المصدر نفسه**، العدد٣٤١، ١٩٣١/٦/٢٦، ص١.

(١٤) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٢، ١٩٣١/٦/٢٩، ص١.

(١٥) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٢، ١٩٣١/٦/٢٩، ص١.

(١٦) **المصدر نفسه**.

(١٧) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٩، ١٩٣١/٧/٧، ص١.

(١٨) **المصدر نفسه**، العدد٣٥٢، ١٩٣١/٧/١٠، ص١.

(١٩) **المصدر نفسه**، العدد٣٥٣، ١٩٣١/٧/١٢، ص١.

(٢٠) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٨، ١٩٣١/٧/٦، ص١.

(٢١) **المصدر نفسه**، العدد ٣٨٨، ١٩٣١/٨/٣١، ص١.

(٢٢) **المصدر نفسه**، العدد٣٨٩، ١٩٣١/٩/١، ص١.

(٢٣) **المصدر نفسه**، العدد٣٢٣، ١٩٣١/٦/١٦، ص١.

(٢٤) **المصدر نفسه**، العدد٣٢٧، ١٩٣١/٦/٤، ص٢.

(٢٥) **المصدر نفسه**، العدد٣٢٨، ١٩٣١/٦/٥، ص١.

(٢٦) **المصدر نفسه**، العدد٣٣٩، ١٩٣١/٦/٢٤، ص١.

(٢٧) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٢، ١٩٣١/٦/٢٩، ص٣.

(٢٨) عبدالقادر ياسين، **تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨–١٩٤٨**، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ص١٧١.

(٢٩) **الحياة**،العدد٣٤٢،مصدرسبق ذكره ، ص٣.

(٣٠) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٤، ١٩٣١/٦/٣٠، ص٣.

(٣١) **المصدر نفسه**.

(٣٢) **المصدر نفسه**، العدد٣٢٧، ص١.

(٣٣) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٤، ص٢.

(٣٤) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٠، ١٩٣١/٦/٢٥، ص٣.

(٣٥) **المصدر نفسه**، العدد٣٤١، ص٣.

(٣٦) **المصدر نفسه**، العدد٣٥٢، ص١.

(٣٧) **المصدر نفسه**، العدد٣٢٧، ص٣.

(٣٨) **المصدر نفسه**، العدد٣٣٧، ١٩٣١/٦/٢٢، ص٣.

(٣٩) **المصدر نفسه**، العدد٣٣٩، ص٣.

(٤٠) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٤، ص٣.

(٤١) **المصدر نفسه**، العدد٣٤٠، ص١.

(٤٢) **المصدر نفسه**، العدد٣٥١، ١٩٣١/٧/٩، ص١.

(٤٣) المصدر نفسه العدد ٣٩٠، ١٩٣١/٩/٢، ص١.
(٤٤) المصدر نفسه، العدد٣٩٢، ١٩٣١/٩/٤، ص١.
(٤٥) المصدر نفسه، العدد٣٩١، ١٩٣١/٩/٣، ص١.
(٤٦) أكرم زعيتر، **يوميات** (أوراق غير منشورة)، (الدفتر الرابع)، ص٣٣.
(٤٧) جريدة **الجامعة العربية** (القدس)، ١٩٣١/١/١٩، ص٣.

د. تيسير الناشف

أفكار العسكريين الاسرائيليين في الصراع العسكري في الشرق الأوسط

تمهيد

يستعرض هذا المقال أفكار العسكريين الاسرائيليين في بعض المسائل العسكرية والسياسية في سياق النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني – العربي، كما تُعرَض في مختلف المصادر العبرية، أو كما يعرضها هؤلاء العسكريون أنفسهم في كتاباتهم وبياناتهم واجاباتهم على الأسئلة التي توجّه اليهم. ويخدم هؤلاء إمّا في القوات النظامية أو الاحتياطية للجيش الاسرائيلي، وهم من حملة الرتب العسكرية الرفيعة، مثل العقيد والعميد واللواء والفريق، ويضطلع البعض منهم بالوظائف السياسية الرفيعة.

ويعبّر هؤلاء العسكريون عن أفكارهم العسكرية في سياق الحرب التي تستعمل فيها الأسلحة التقليدية، مهملين بذلك تأثير عامل الأسلحة النووية في ميدان الشرق الأوسط. ولأسباب مختلفة، منها الاعتبارات العسكرية الاسرائيلية ووضع الحرب بين اسرائيل ودول ومنظمات عربية، فإن هؤلاء العسكريين لا يكشفون عن أفكارهم ومواقفهم الحقيقية في قسم من المسائل المتعلقة بهذا النزاع، أو لا يكشفون عنها بصورة كاملة. ولذلك فان من اللازم أخذ ذلك في الحسبان عند قراءة كتابات هؤلاء العسكريين أو المواد المكتوبة عن فكرهم ومواقفهم.

لقد نشرت هذه المقالات التي اعتمدنا عليها في كتابة هذا المقال في ١٩٧٧ و١٩٧٨ و١٩٧٩. وغني عن البيان أن الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط في تلك السنوات تختلف اختلافا كبيرا عن الأوضاع السياسية الحالية. وبالتالي ان بعض افكار هؤلاء العسكريين في تلك السنوات قد تكون تعرضت لبعض التغيرات.

المقاييس لتولي رئاسة هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي

وفقا لزئيف شيف، المراسل العسكري لصحيفة **هآرتس** الاسرائيلية، توجد مقاييس

خمسة مهمة تجب مراعاتها حين تعيين رئيس لهيئة الأركان العامة للجيش الاسرائيلي. وهذه المقاييس كما يلي:

– أن يتوفر لديه مفهوم استراتيجي سياسي.

– القدرة على استخدام القوات العسكرية وقت الحرب، مع القدرة على الرؤية الشاملة للمعركة وللحرب (من المفهوم أن تحقيق هذا الاستخدام لا يتم على ساحة الحرب نفسها ولا عن طريق القيادة المباشرة على خط النار).

– القدرة على التخطيط وبناء الجيش وفقاً لمفهوم معين واضح، مع الأخذ في الاعتبار الموارد القليلة الموجودة تحت تصرف اسرائيل. ولا يمكن أن تكون هذه المزية متوفرة بكاملها دون توفر الرؤية الاستراتيجية الشاملة ودون الفهم التكنولوجي لميدان القتال العتيد.

– القدرة على خلق الاتصال على المستوى السياسي – أي حكومة اسرائيل – والمحافظة على هذا الاتصال، والقدرة على تطبيق توجيهات الحكومة، والقدرة على نقل مواقف وآراء هيئة الأركان العامة إلى الحكومة.

– القدرة على مخاطبة الاسرائيليين وقت الحاجة باسم الجيش الاسرائيلي وبصفته القائد الكبير الذي يرسل الجنود الى ميادين القتال(١).

وبالاضافة الى هذه المقاييس توجد صفة أخرى وهي أن يصغي رئيس هيئة الأركان العامة الى وزير الدفاع وأن يكمّل وزير الدفاع بآرائه ومزاجه. وكتب شيف انه اذا كانت نية اسرائيل اعداد الجيش الاسرائيلي لسنوات الثمانين فان على رفائيل ايتان، رئيس هيئة الاركان العامة للجيش، الاشتغال باعادة تنظيم الأركان العامة والقوات البرية. وذكر شيف انه حتى الآن لم تتوفر في أي رئيس سابق لهيئة الأركان العامة جميع المقاييس المذكورة(٢).

ومن الملاحظ قلة عدد الأشخاص المناسبين لتولي منصب رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الاسرائيلي، لأن حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ والصدامات العسكرية التي تلتها أدت الى قتل نسبة كبيرة من القادة الذين كانوا يشغلون الرتب الوسطى والعليا في السلم القيادي. ولذلك واجه الجيش الاسرائيلي بعد هذه الحرب مشكلة النقص في قادة الفرق. وكانت طبقة القادة بعد هذه الحرب صغيرة وعمرهم صغيراً وتجربتهم على مستوى قيادة الفرق قليلة. ولذلك فان هيئة الأركان العامة للجيش تحاول تنمية هذه الطبقة واثراء تجربتها، بالرغم من أن هذه التجربة ليست كلها تجربة قتالية حقيقية. ان لهذا الأمر أهمية كبيرة لأن على قادة الفرق المعول في ادارة أية حرب تخوضها اسرائيل.

ونتيجة للنقص في كبار القادة، اختير ضباط لرتب عسكرية رفيعة بالرغم من أن كفاءتهم وتجربتهم ورتبهم العسكرية السابقة لا تسمح لهم بذلك. فمثلاً، أصبح قادة الفرقة الواحدة قادة لعدة فرق. ومن القادة الذين كانوا يقودون فرقة واحدة مَن أصبح يتولى قيادة الجبهة كلها التي تشتمل على عدد من الفرق. ولولا هذا النقص في كبار القادة

لما عُين ايتان رئيساً لهيئة الأركان العامة للجيش. وقد امتنع رئيسان سابقـان لهيئة الأركان العامة عن التصويت في صالح تعيينه(٣).

الحرب والمكاسب السياسية

من الناحية العسكرية، يقسم العسكريون الاسرائيليون الدول العربيـة الى دول مجابهة (متاخمة) لاسرائيل ودول غير مجابهة (غير متاخمة). ويرى هؤلاء انه لا يجوز الافتراض بأن الأسلحة الموجودة في دولة عربية غير متاخمة لن تصل الى دول المواجهة العربية.

وبالرغم من أن اسرائيل الآن أقوى بكثير، عسكرياً، مما كانت عليه في ١٩٧٣، فان هؤلاء العسكريين يعتقدون بأنه ليس من شأن هذه القوة العسكرية أن تردع، بالضرورة، العرب عن شن الحرب على اسرائيل، وذلك ان العرب اذا لم يشعروابانهم سيحققون أهدافهم وامانيهم السياسية بالوســائل السيـاسية فمن المحتمـل أن يختاروا الخيـار العسكري(٤).

ويقول العسكريون الاسرائيليون ان القول بأن الحرب لن تنشب في السنــوات القريبة، بسبب القوة العسكرية الكبيرة لاسرائيل هو افتراض عسكري محض. وان من الخطأ الافتراض بأن الحرب هي نتيجة للنسب بين قوات الطرفين المتحاربين أو معتمدة عليها، فالحـروب العربيـة الحديثـة هي نتيجة لـلأهداف السيـاسية وثمـرة للقرارات السياسية(٥).

وبعبارة أخرى، اذا شنت دولة عربية حرباً على اسرائيل فلا يعني ذلك، بالضرورة، أن تلك الدولة العربية تعتقد أنها أقوى من اسرائيل عسكرياً، ولكنها قد تعتقد أن مثل هذه الحرب قد تؤدي الى مكاسب سياسية، وأن احتمال تحقيق المكاسب السياسية يبرر المجازفة باستخدام القوة العسكرية. ويواصل هؤلاء العسكريون بسط رأيهم قائلين ان من الممكن أن يتخذ الرسميون العرب قراراً بشن حرب حتى اذا عرفوا سلفاً أن الهزيمة العسكرية ستكون حليفتهم، لأنهم يعلمون أنه ليس في استطاعة اسرائيل تحقيق المكاسب السياسية الحاسمة عن طريق تحقيق المكاسب العسكرية(٦).

إن أحد أهداف الجيش الاسرائيلي منع العرب من تحقيق المكاسب العسكريـة الكبيرة أو الصغيرة، لأن تحقيق هذه المكاسب يعني تحقيق المكاسب السياسية: الا أن بعض العسكريين الاسرائيليين يعتقدون بأن هذه المهمة صعبـة التحقيق لأن الجيش الاسرائيلي يعتمد على القوات الاحتياطية الى حد كبير، ولذلك فان وضع هذا الجيش في الساعات أو الأيام الأولى من الحرب سيكون صعباً حتى تتم تعبئة القوات الاحتياطية(٧).

نسب القوات على الصعيدين الكمي والكيفي

إن احدى المسائل التي يوليها العسكريون الاسرائيليون أهمية خاصة وكبيرة هي

نسب القوات العربية - الاسرائيلية كما وكيفا، أو ميزان القوى بين اسرائيل والدول العربية مجتمعة. ان هؤلاء العسكريين ينظرون الى القوات العسكرية للدول العربية كمجموع واحد، ويعقدون المقارنة بين قوة اسرائيل العسكرية وبين هذه القوات العربية كوحدة واحدة. انهم وهم ينظرون من هذا المنظور يعتبرون العرب متفوقين على اسرائيل من الناحية الكمية سواء في ميدان الأسلحة والأجهزة أو في القوى البشرية(٨).

وبسبب الأهمية التي توليها اسرائيل لميزان القوى العسكري بينها وبين الدول العربية فانها تعزز نفسها عسكريا، على الصعيدين الكمي والكيفي. لقد تناقلت وسائل الاعلام في ١٩٧٨ ان لاسرائيل خططا لشراء الأسلحة تدعى «المخبأ أ» و«المخبأ ب» و«المخبأ ج»، وترمي هذه الخطط الى تلبية الحاجات العسكرية الاسرائيلية في سنوات الثمانين(٩). ومن الواضح أن المسؤولين عن الجهاز العسكري الاسرائيلي هم الذين يحددون هذه الحاجات.

ويرى هؤلاء العسكريون أن أسلحة وأجهزة الجيش الاسرائيلي يجب أن تكون حديثة ومتطورة جدا دائما. وفي هذا الصدد يتبعون القاعدة: «الجديد يحل محل القديم»(١٠). ويرى هؤلاء العسكريون أيضا أنه كلما كان المخزون من الأسلحة والذخائر والأجهزة القتالية التي في حوزة قواتهم أكبر وأكثر حداثة وأكبر ثقة بدقتها وفاعليتها، كان من الأيسر على اسرائيل تحقيق خططها ومفاهيمها العسكرية.

الا أن هؤلاء العسكريين يدركون مالصفقات الأسلحة الكبيرة التي أبرمتها دول عربية مع دول من الكتلة الشرقية ومن الكتلة الغربية، والتي تشمل بعض جوانب التكنولوجيا العسكرية الحديثة، من أثر كبير في زيادة القوة العسكرية العربية في الثمانينات من القرن الحالي. ويرى هؤلاء ان هذه الصفقات ستمكن العرب من ان يوسعوا الفجوة الكمية بينهم وبين اسرائيل لصالحهم(١١). ولذلك فان إحدى الوسائل التي تعوض اسرائيل بها عما تسميه التفوق الكمي العربي هي تمتعها بالتفوق العسكري الكيفي أو النوعي. وهي تحاول ضمان استمرار هذا التفوق، بل توسيع الفجوة النوعية بينها وبين العرب.

الا أن العسكريين الاسرائيليين يشاهدون التحسينات النوعية التي تحدث في القوات العسكرية العربية وفي الشعوب العربية نفسها، ويشاهدون أن الجيوش العربية لم تعد ترضى بالحصول على وسائل القتال التقليدية، بل تحصل على الأسلحة الحديثة والمتطورة(١٢).

ويستدل هؤلاء العسكريون على اهتمام العرب المتزايد بالكيف وعلى التحسينات النوعية للقوات العسكرية بتغيير هذه القوات للاساليب القتالية وببذل الجهود الخاصة للتزود بالأسلحة والأجهزة الحديثة التي يمكنها أن تحسن أداءها العملياتي، مثل أجهزة الرؤية الليلية والأسلحة المتطورة المضادة للدبابات والطائرات والطائرات العمودية المضادة للدبابات والصواريخ. ويستدلون على اهتمام العرب بالتحسينات النوعية أيضا، بتدرب القوات العربية على هذه الأجهزة والأسلحة، وباهتمام العرب بتجديد أسلحتهم ومعداتهم،

وبالالتفات إلى أهمية الانضباط العسكري، وتجنيد القوى البشرية ذات الكفاءات العالية، وبالتأكيد العربي المتزايد على القوات الجوية (من المعروف أن التفوق العسكري الاسرائيلي - اذا كان وجد مثل هذا التفوق - مرده الى القوات الجوية). فالقوات الجوية لقسم من الجيوش العربية تزداد أحجامها بسرعة كبيرة ويتم تحسين قدرة هذه القوات على الأداء العسكري[١٣]. ان هذه التطورات كلها تشكل في نظر هؤلاء العسكريين تحديا جديا لاسرائيل[١٤].

ويعتقد هؤلاء العسكريون أن المشكلة الرئيسية التي تواجه اسرائيل هي: كيف تستطيع أن تضمن التفوق العسكري في السنوات القادمة؟ وحيث أنه لم يعد من الممكن ضمان التفوق العسكري الاسرائيلي الكمي على العرب، فان هؤلاء العسكريين يريدون ضمان دوام التفوق العسكري عليهم على الصعيد النوعي (الكيفي)[١٥].

وحيث أن العرب بدأوا - كما ذكرنا آنفاً - الالتفات الى الجانب النوعي للقوة العسكرية، وحققوا انجازات معينة في هذا المجال، فان المعادلة الاسرائيلية - معادلة الكيف الاسرائيلي ازاء الكم العربي - تتعرض للانهيار، وستنهار اذا تمتعت اسرائيل بالكيف فقط مقابل تمتع العرب بالكم والكيف معا.

ويرى بعض العسكريين الاسرائيليين أن من الممكن، ومن المحتمل، أن تضيق الفجوة النوعية بين الطرفين في الصالح العربي[١٦]. بل يوجد من بين هؤلاء العسكريين من يقول بأن هذه الفجوة تضيق فعلاً لصالح العرب؛ هذا بالاضافة الى الفجوة الكمية بين الطرفين التي هي الآن في الصالح العربي[١٧].

وأشار زئيف شيف، المراسل العسكري لصحيفة هآرتس، في مقال له بعنوان «النقاش بشأن قائمة المشتريات العسكرية الاسرائيلية»، الى تقييم للوضع العسكري للشرق الأوسط، رفعته حكومة اسرائيل الى حكومة الولايات المتحدة، ورد فيه انه حيث ان اسرائيل لا يمكنها أن تنافس العرب في مضمار كميات الأسلحة فانها تطلب من حكومة واشنطن أن تساعدها في المحافظة على الفجوة الكيفية بينها وبين العرب[١٨].

ويفهم من بيانات بعض العسكريين الاسرائيليين انه اذا تيقنت اسرائيل من أن استمرار هذا التحسين العسكري العربي، النوعي والكمي، سيؤدي الى انتصار العرب على اسرائيل، فان هذه ستقوم بتوجيه ضربة مفاجئة - يسميها هؤلاء العسكريون وقائية - الى العرب قبل أن يصبح هؤلاء قادرين على هزيمة اسرائيل[١٩].

ويوجد قسم من العسكريين الغربيين الذين يرفضون قسما مما جاء في كتابات العسكريين الاسرائيليين، فيما يتعلق بقوة اسرائيل العسكرية وبسياستها العسكرية. كتب انطوني كوردسمان، الذي كان أحد الرسميين الأميركيين الذين اشتركوا في المفاوضات مع ممثلي حكومة اسرائيل بشأن خطتها لشراء الأسلحة، والمسماة خطة «المخبأ ب»، مقالا رفض فيه التقييم الحكومي الاسرائيلي بشأن القوة العسكرية العربية، ورفض الحجة القائلة بأن الفجوة النوعية بين العرب واسرائيل تتقلص في صالح العرب. وورد فيه أن

اسرائيل لم تعد دولة صغيرة تحيطها من جميع الجوانب الـدول التي تمتلك قـوات كبيرة(٢٠).

وورد في مقال كورد سمان أن اسرائيل دولة عسكرية وأن قوتها العسكرية تتجاوز حاجاتها الدفاعية وأنها تميل الى اتخاذ المواقف المتصلبة في المفاوضات عندما تكون قوية أكثر من اللازم عسكريا، وانها تستغل قوتها العسكرية الكبيرة بصورة سيئة وغير بناءة وأن الولايات المتحدة قد تجد نفسها في وضع تساعد فيه اسرائيل، في وقت تستعمل فيه هذه قوتها العسكرية الكبيرة على نحو يتعارض مع السياسة والمصالح الحيويـة للولايـات المتحدة. ولذلك فان كورد سمان دعا الى اضعاف اسرائيل عسكريا والى جعلها معتمدة عسكريا على الولايات المتحدة(٢١).

الأرض كعامل أمني

يتناول العسكريون الاسرائيليون في كتاباتهم وبياناتهم الأرض كأحد العوامل المهمة في ميزان القوى، الا أنهم يختلفون في مدى الأهمية التي يعطونها للأرض. ويرى البعض منهم أن من الممكن التعويض عن هذا العامل – الى حد معين – بعوامل أخرى. ويقول هؤلاء العسكريون أنه طالما كان الشرق الأوسط على حافة الحرب، تبقى الأرض عاملا مهما جدا في التفكير الأمني الاسرائيلي(٢٢).

ومن وجهة النظر العسكرية الاسرائيلية، فإن وظيفة الأرض هي حرمان العرب، المزودين اليوم بكميات كبيرة من الأسلحة الحديثة كما شاهدنا، من امكانية هزم اسرائيل أو من امكانية تحقيقهم للأهداف الاستراتيجية في المرحلة الأولى من الحرب. ويقول هؤلاء العسكريون ان وظيفة الأرض هذه لا تتغير حتى في حالة امتلاك طرف واحد أو طرفين في الصراع للصواريخ البعيدة المدى، اذ انه ليس في استطاعة الصواريخ المنطلقـة من الأرض الى الأرض والحاملة للرؤوس المتفجرة العادية أن تحسم المعركة، حتى اذا سقطت المئات منها على مدن اسرائيل. كما أن قذف الطائرات المقاتلة والقاذفة الاسرائيلية للمئات من الأطنان من المتفجرات على المدن العربية لن يحسم المعركة(٢٣).

ويعتقد هؤلاء العسكريون أن القوات المدرعة في الحرب، بالأسلحة التقليدية، هي التي تحسم المعركة. ولذلك فان للأرض أهمية كبيرة؛ اذ يمكن صد التحركات المدرعة للطرف الثاني عن طريق الأرض التي تفصل بين الطرفـين المتحاربـين. ويقول هؤلاء العسكريون ان ما يعرض اسرائيل للخطر هو اجتياز قوات المدرعات العربية للأراضي الاسرائيلية التي تقوم عليها المراكز السكانية والاستراتيجية(٢٤).

ويمضي هؤلاء في بسط حجتهم قائلين انه اذا اجتازت وحدات المدرعات العربية (بما في ذلك الدبابات) المسافات، متقدمة صوب الأراضي الاسرائيلية الضيقة في بعض المناطق – وقـت توجيه العرب لصواريخهم الى الأهداف الاسرائيلية مسببة الدمار والفـوضى والبلبلة في اسرائيل – فان من المهم جدا لاسرائيل أن تكون لها أرض تحمي قلبها وتمكن سكانها من استيعاب الضربات العربية الأولى(٢٥).

ويقول هؤلاء العسكريون ان من الصحيح ان الأراضي العربية التي كانت تسيطر عليها اسرائيل خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ (سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية وقسم من هضبات الجولان)، لم تردع العرب عن شن الحرب على اسرائيل، وان من الصحيح أن هذه الأراضي أيضا قد زودت العرب بالحافز على شن هذه الحرب. ويواصل هؤلاء قولهم ان احدى عبر حرب تشرين الأول (أكتوبر) من وجهة النظر الاسرائيلية هي انه لولا هذه الأراضي، أو لو كانت اسرائيل في اكتوبر ١٩٧٣ ضمن حدود حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لكانت القوات العربية المدرعة قد وصلت بسرعة الى اعماق سهل الحولة في الشمال والى النقب في الجنوب. ويشير هؤلاء العسكريون الى الأثر المدمر لمثل هذا الدخول العربي على معنويات سكان الكيان الصهيوني وعلى مركزه الاستراتيجي، ويقولون انه لو كان هذا حدث، ولو كان الجيش الاسرائيلي قد انتصر، لكانت خسائر اسرائيل في الأرواح والعتاد اضعاف خسائرها في اكتوبر ١٩٧٣[٢٦].

وبعبارة أخرى، ان القيمة الاستراتيجية والعسكرية للأرض، في نظر هؤلاء العسكريين، تتمثل في انها تمكن اسرائيل من كسب الوقت اللازم لتستطيع تعبئة قواتها الاحتياطية والانتشار العسكري، للقيام بعملياتها العسكرية وليستطيع حلفاؤها تقديم الدعم لها[٢٧].

ويدرك العسكريون الاسرائيليون انهم في عزلة تكاد تكون كاملة على الصعيد الدولي. وفي مثل هذه الحالة يرى بعض العسكريين أن الاهتمام الرئيسي لاسرائيل يجب أن يكون ضمان مواصلة دعم الولايات المتحدة الفعال لها بالسلاح والمال والتأييد السياسي والديبلوماسي في حالة نشوب حرب في الشرق الأوسط[٢٨].

تنسيق نشاطات الأذرع العسكرية

يولي العسكريون الاسرائيليون أهمية كبيرة لمذهب القتال الذي يعتمد على دمج وتنسيق نشاطات الأذرع العسكرية المختلفة. فمثلاً، في الهجوم الاسرائيلي في آذار (مارس) ١٩٧٨ على جنوب لبنان (ذلك الهجوم الذي يسميه الصهيونيون حملة الليطاني) كانت القوات البرية والجوية والبحرية الاسرائيلية تتعاون تعاونا كبيرا. وخلال ذلك الهجوم تم دمج معين لقوات المشاة المدرعة والمدفعية المتحركة والمنقولة والوحدات الهندسية القتالية والدبابات[٢٩].

ويرى هؤلاء العسكريون انه لا يمكن استنفاذ الفائدة القصوى من الأجهزة والأسلحة المتطورة الموجودة في حوزة الجيش الاسرائيلي بدون التعاون والتنسيق بين الأذرع العسكرية المختلفة.

الجبهة العربية الشرقية

يعتقد هؤلاء العسكريون أن دول الجبهة العربية الشرقية (الأردن وسوريا والعراق والسعودية، أو الدول الثلاث الأولى فقط) تمتلك خيارات عسكرية ازاء اسرائيل بدون المشاركة العسكرية المصرية. ان هذه الدول تستطيع أن تتخذ قرارا مستقلا بالعمل

العسكري ضد اسرائيل يكون مبنيا على حساب نسب القوات بينها وبين اسرائيل؛ اذ ان لدول الجبهة الشرقية قوة عسكرية هي ضعف قوة مصر العسكرية[٣٠].

ان هؤلاء العسكريين يدركون انهم ماثلون امام جبهة شرقية شمالية تعزز نفسها عسكريا. ومما يلفت نظر هؤلاء أن هذه الدول أقرب الى المراكز السكانية الاسرائيلية من مصر. كما ويدرك هؤلاء ان اسرائيل ينقصها على الجبهة الشرقية الشمالية العمق الاستراتيجي. ان ذلك أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الاسرائيليين يتمسكون بالمبدأ، أو المفهوم العسكري القائل بوجوب ابعاد الحرب عن الأراضي الاسرائيلية، وذلك بنقلها الى الأراضي العربية وبأسرع وقت ممكن، حتى لا تحتل القوات العسكرية العربية الأراضي الاسرائيلية، وحتى لا تجري المعارك على هذه الأراضي، أي حتى تكون بعيدة عن المراكز السكانية الاسرائيلية، خاصة وأن أحد الأمور التي ترعب وتضعف معنويات الاسرائيليين اضعافا كبيرا هو تكبيدهم الخسائر بالأرواح[٣١].

ولتحقيق هدف نقل المعارك الى اراضي الدول العربية المجاورة لاسرائيل بأسرع وقت ممكن، يحرص الاسرائيليون على الحصول على أكبر مخزون من الأسلحة وأكثرها تطورا وفاعلية. ويرى هؤلاء العسكريون أن مواصلة زيادة قوة الجيش الاسرائيلي غايتها استمرار التفوق العسكري على العرب حتى لا يقوم هؤلاء بمحاربة اسرائيل لاسترداد أراضيهم المحتلة. وقد وضع الجيش الاسرائيلي خططا عسكرية للتصدي للعمل العسكري الذي من المحتمل أن تقوم به دول الجبهة الشرقية ضد اسرائيل[٣٢].

وقال بعض العسكريين الاسرائيليين قبل تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ وبعده ان نقطة الثقل لاسرائيل من الناحية العسكرية قد تحولت من الجبهة الجنوبية الى الجبهة الشمالية. ومن بين الذين قالوا ذلك مردخاي تسيبوري النائب الحالي لوزير الدفاع[٣٣].

ويرى هؤلاء العسكريون ان من المهم ليس فقط اخراج مصر من دائرة الحرب ضد اسرائيل، ولكن ايضا اخراج دول عربية أخرى مثل الأردن. ويعتقد هؤلاء انه بدون الأردن يكون من الصعب على سوريا والعراق اقامة الجبهة الشرقية التي تشكل خطرا استراتيجيا على اسرائيل أكبر من خطر الجبهة الجنوبية[٣٤].

ويرى هؤلاء أن من الأسهل على العرب مهاجمة اسرائيل ليس من هضبات الجولان في الشمال، ولكن من ما يسمى «خاصر اسرائيل الناعم»، اي المنطقة الواقعة بين طولكرم وقلقيلية في الضفة الغربية ونتانيا على البحر الأبيض المتوسط، اذ ان من الأسهل على القوات العربية تجزئة اسرائيل الى قسمين في تلك المنطقة الشديدة الضيق[٣٥].

---

(١) زئيف شيف، «تعيين ايتان رئيسا لهيئة الأركان العامة للجيش الاسرائيلي»، **هارتس** (تل – أبيب)، ١٠/٢/١٩٧٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) «ميزان القوى في صالح اسرائيل»، **داقار** (تل – ابيب)، ٢/٩/١٩٧٧.

(٥) رفائيل باشان، «غور ينهي عمله كرئيس

لهيئة الأركان العامة للجيش الاسرائيلي»، ملحق **يديعوت أحرونوت** (تل - أبيب)، ١٥/٤/١٩٧٨.

(٦) ألوف هارؤوفيني، «هل نريد العيش في النبي صالح أم في الشرق الأوسط»، **معاريف** (تل - ابيب)، ١٩٧٨/٦/٢٣.

(٧) زئيف شيف، «النقاش بشأن قائمة المشتريات العسكرية الاسرائيلية»: **هارتس**، ١٩٧٨/٣/١.

(٨) «ميزان القوى...» **مصدر سبق ذكره**، رفائيل باشان، «القائد الجديد للقوات الجوية الاسرائيلية»، ملحق **يديعوت احرونوت**، ١٩٧٧/١٠/٢٨.

(٩) زئيف شيف، «الخطط الاسرائيلية لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة»، ملحق **هارتس**، ١٩٧٨/٣/٣.

(١٠) دوف غولد شتاين، «مقابلة مع تسيبوري نائب وزير الدفاع»، ملحق **معاريف**، ١٩٧٩/٣/٣٠.

(١١) زئيف شيف، «الخطط الاسرائيلية...» **مصدر سبق ذكره**.

(١٢) رفائيل باشان، «القائد الجديد للقوات الجوية الاسرائيلية»، ملحق **يديعوت احرونوت**، ١٩٧٧/١٠/٢٨.

(١٣) **المصدر نفسه**؛ زئيف شيف، «الخطط الاسرائيلية ...»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٤) رفائيل باشان، «القائد الجديد...»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٥) زئيف شيف، «الخطط الاسرائيلية ...»، **مصدر سبق ذكره**؛ رفائيل باشان، «غورينهي...»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٦) رفائيل باشان، «القائد الجديد...»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٧) ع. ديسنتشيك، «القرار بشأن تزويد الطائرات سيتخذ بعد عيد الفصح»، **معاريف**، ١٩٧٨/٢/٢٤.

(١٨) زئيف شيف، «النقاش بشأن ...»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٩) ع.ديسنتشيك، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٠) Anthony Cordsmon, *Armed Forces Journal*, October 1977.

(٢١) **المصدر نفسه**.

(٢٢) زئيف شيف، «الأرض والأمن (أو المساحة معناها الوقت)»، **هارتس**، ١٩٧٨/٣/١٠.

(٢٣) **المصدر نفسه**.

(٢٤) **المصدر نفسه**.

(٢٥) **المصدر نفسه**.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(٢٨) أمنون روبنشتاين، «الخطر الذي يلوح في الأفق: نشوب حرب بين العرب واسرائيل وهي معزولة»، **هارتس**، ١٩٧٧/٩/٢.

(٢٩) رفائيل باشان، «غور ينهي...»، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٠) دوف غولد شتاين، «مقابلة مع تسيبوري...»، **مصدر سبق ذكره**.

(٣١) رفائيل باشان، «غور ينهي...» ، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) دوف غولد شتاين، «مقابلة مع تسيبوري...»، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٤) هارؤوفيني، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٥) يهو شواع بن - تسور، «الجنرال كيفان: إن لواءين عربيين مدرعين يستطيعان أن يقطعا اسرائيل الى قسمين»، **معاريف**، ١٩٧٩/٣/٨.

أحمد المصري

التحرك الأميركي لغزو منابع النفط
مراحل تكوين قوات التدخل السريع

نحو برنامج لاحتواء النفط العربي

ارتبطت التهديدات الاميركية والخطوات العملية المتخذة على طريق غزو منابع النفط العربي، والتي تطورت تطوراً فعلياً ملحوظاً، في الآونة الأخيرة، بسعي الولايات المتحدة المحركة في اتجاهين متوازيين هما:

– الاتجاه الأول هو الضغط على الدول المستهلكة للنفط، في اوروبا الغربية واليابان، من أجل التجمع فيما يسمّى «وكالة الطاقة الدولية» بهدف الامتناع عن عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول المنتجة للنفط، والالتقاء تحت المظلة الأميركية في مساومة جماعية تقودها وتهيمن عليها أميركا، وهو الهدف الذي طرحته الولايات المتحدة منذ مؤتمر الدول المستهلكة للنفط، الذي انعقد في واشنطن في شباط (فبراير) ١٩٧٤.

– والاتجاه الثاني يتمثل بالتحركات المضادة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والتي تستهدف الحد، قدر الامكان، من فعاليتها وتفكيكها، أو شل قدرتها على التأثير، وكذلك الضغط عليها من أجل خفض أسعار النفط، وعدم التصرف في فائض العائدات النفطية الهائل المجمد في البنوك الاميركية والغربية. وفي هذا الشأن، استغلت الولايات المتحدة بعض الأنظمة العربية المرتبطة كليا باستراتيجيتها في المنطقة، وخاصة العربية السعودية.

وقد لعب كيسنجر، في ذلك الحين، دوراً بارزاً في تقديم ما يمكن أن يطلق عليه

هذه المادة هي فصل من كتاب قيد الاعداد.

إستراتيجية نفطية غربية تستهدف احتواء النفط العربي وإعادة امتصاص البترودولارات المدفوعة من أجل استيراده.

وتمثلت هذه الاستراتيجية، التي عرضها وزير الخارجية الاميركي الأسبق على ممثلي الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية (باريس ١٩٧٥/٢/٥)، في مجموعة من النقاط البرنامجية المترابطة والتي كان أهمها الضغط من أجل خفض أسعار النفط الخام، مع فرض حد أدنى لأسعار بيع النفط في الدول المستهلكة، يكفي لتوفير فائض يمكّن الدول المستهلكة من إنتاج موارد بديلة للطاقة، ويقوم على أساس مساهمة الدول المنتجة بثلث عائداتها لتمويل أبحاث موارد الطاقة البديلة (دون أن يمس أرباح الشركات الاحتكارية النفطية بالطبع). واحتوى البرنامج أيضاً مقترحات بشأن إعادة استثمار ما أسماه «فوائض الأموال الضخمة المتوفرة للدول المصدرة للنفط» وهو ما يفرض شكلاً واضحاً من أشكال الوصاية على هذه «الفوائض». كما ركز البرنامج على السعي من أجل «حماية القطاعات الاقتصادية الحيوية في البلدان الصناعية من رأس المال العربي» ! ، الأمر الذي يعني حصار رؤوس الأموال العربية، وتجميدها، أو تجنيدها لخدمة الاقتصاد الغربي فحسب.

لكن هذا البرنامج لقي اعتراضاً واضحاً من فرنسا واليابان، اللتين أصرتا على الاحتفاظ بحرية الحركة في عقد الاتفاقات الاستيرادية الثنائية مع دول النفط، دون الخضوع لبرنامج كيسنجر للهيمنة النفطية. كما ساهم، في الحد من تأثيرات هذا البرنامج، فشل السعودية في تكريس قضية خفض أسعار النفط أو تجميدها، وفرض هذا الأمر على دول الأوبك، والتململ الواضح من الدول صاحبة الأرصدة المالية النفطية، من محاولات تقييد حرية حركتها.

وفي ظل هذا الوضع المتوتر، بدأت عملية الاعلان عن النوايا الاميركية لاحتلال منابع النفط في الخليج.

وفي واقع الأمر، فأن الاعداد لإعلان هذه النوايا ووضعها موضع التنفيذ يرجع لسنوات بعيدة، قبل منتصف السبعينات بكثير؛ ويمكننا أن نلحظ ملامح هذا التوجه في سياسة إدارة ايزنهاور: «سياسة الرد الشديد بالمثل»، أو سياسة الثأر؛ وفي سياسة «الحرب المحدودة» التي مارستها الامبريالية الاميركية منذ عام ١٩٤٥.

ويمكن، بشكل ما ، القول أن هنري كيسنجر هو **الأب الروحي** لفكرة التدخل السريع، والمنظّر الأساسي لها؛ وهي الفكرة التي يجرى نشاط محموم لتنفيذها هذه الآونة، فهو الذي كتب، منذ أوائل الستينات، ينادي بـ «تطوير وحدات عسكرية يكون بمقدورها أن تتدخل بسرعة، وأن تجعل قوتها محسوسة من خلال دقة التمييز وتعدد الجوانب والاستعمالات».

لقد طرح هنري كيسنجر هذه القضية في إطار نظريته عن «الحرب المحدودة» التي

شرحها في كتابه «ضرورة الاختيار – آفاق السياسة الخارجية الاميركية» الذي صدر عام ١٩٦١(١).

قوات التدخل السريع، إجراءات تنفيذية: وفي عهد إدارة الرئيس جـون كنيدي، حظيت فكرة «وحدات التدخل السريـع» بحماسة بالغة، وبخاصة من روبرت مكنمارا، وزير الدفاع الاميركي حينذاك الذي، ذكر أمام مجلس الشيوخ أن اميركـا مطالبـة من أجل حماية نفسها ضد «تهديدات حركات التحرر الوطنية المتزايدة، بأن تختار بين أمرين: إما أن تتمكن من تركيز أعداد ضخمة من الرجال، وكميات من المعدات والامدادات فيما وراء البحار، بالقرب من مناطق المشاكل الكامنة والمحتملة، أو أن تحتفظ بقوة أصغر كثيراً تظل في مركز احتياطي في الولايات المتحدة، وان تستطيع نقلها وتحريكها بسرعة إلى حيث تدعو الحاجة لها».

أي أن فكرة مكنمارا التي جاءت كتطبيق عملي لما طرحه هنري كيسنجر، كانت تقتضي تجهيز قوة عسكرية، فعالة ونشطة، وجاهزة دوما في المركز الاميركي من أجل الانتشار السريع، والانتقال إلى أي منطقة مهددة في العالم. ولقد اعتمدت أرصدة ضخمة من أجل وضع هذه الفكرة في حيز التنفيذ، وبخاصة لصنع طائرات النقل النفاثة العملاقة س – ٥ أ (C-5A) الضرورية لهذا الغرض.

مبدأ نيكسون .. واستراتيجية الشرطي البديل: لكن الحرب الفيتنامية التي غرقت الولايات المتحدة الاميركية فيها، أثرت تأثيراً سلبياً على تنفيذ هذه الفكرة، وذلك بما تركته من آثار يمكن أن يطلق عليها تعبير «العقدة الفيتنامية»؛ وهي العقدة التي ترتبت من جرّاء الفشل الاميركي الذريع أمام بطولة الشعب الفيتنامي، وعكست نفسها على التقليص النسبي لفكرة التدخل المباشر والفوري في شؤون شعوب العالم، ولجأت الولايات المتحدة إلى أساليب بديلة لتنفيذ مآربها، حتى أعيد طرحها مجدداً، بتبني ريتشارد نيكسون لما أسمي «بمبدأ نيكسون» الذي أعلن في تموز (يوليو) ١٩٦٩ وهو المبدأ القاضي، كما صرح ايزنهاور من قبل: أنه «إذا كان لا بد من قيام حرب في آسيا، فلتكن حرباً يشترك فيها آسيويون ضد آسيويين»(٢). وبمعنى آخر، فأنه «ينبغي تقوية النظم الموالية للولايات المتحدة، لتأخذ على عاتقها دوراً رئيسياً في قمع المتمردين عليها في المستقبل»؛ وذلك في إطار استعداد الولايات المتحدة «لتزويد الدولة المحالفة لنا أو الدولة التي نعتبر بقاءها ضروريا لأمننا، بدرع واق، حين تهدد حريتها دولة نووية»، كما أنه «في الحالات التي تنطوي على أنماط اخرى للعدوان، سوف نقدم مساعدات عسكرية واقتصادية حين يطلب منا وفقاً لالتزامات معاهداتنا»(٣).

سياسة «العصا الغليظة»

في نيسان (ابريل) ١٩٧٣، ورد ما يشبه التهديد الرسمي الأول، باحتلال منابع النفط، على لسان جيمس أيكنز، مدير مكتب الوقود والطاقة في وزارة الخارجية الاميركية حينذاك، وسفير اميركا في السعودية فيما بعد؛ حيث لوح في محاضرة له «باستخدام القوة لحماية حقول النفط»(٤). وذكر بعض أعضاء مجلس الشيوخ الاميركي، في جلستي لجنة

العلاقات الخارجية (٣٠و٣١/٥/١٩٧٣) معلومات تفيد بأن هناك حديثاً في أوساط بعض المسؤولين الأميركيين عن «خطط وسيناريوهات للتدخل السريع في منابع النفط»(٥) وطالب بعض الأعضاء بإضافة دراسة أعدها د. بيتر يتزجر، ونشرت في صحيفة دونيفر بوست (٢٩/٥/١٩٧٣)، حول خطط التدخل العسكري في منابع النفط، وحول الظروف السياسية والاقتصادية التي يمكن أن يتم فيها هذا التدخل، إلى مضبطة الجلسة.

وفي هذه الدراسة شرح د. بيتر يتزجر طبيعة أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ، مذكراً بأن المجتمع الأميركي موشك على مواجهة «أخطر نقص مادي في العصر الحديث، أي أزمة في الحصول على الطاقة الرخيصة». وذكر يتزجر أن الولايات المتحدة لن يكون بوسعها الوقوف مكتوفة الأيدي، إذا ما تعرضت «لضغط» كاف، ولجوع الطاقة، ولرؤية دولارها يتدهور، «وليس من المحتمل أن تتقبل مصيرها في سلبية، وتصبح الحرب مرة اخرى أمراً وارد التفكير به»(٦).

ومضى د. يتزجر يشرح الخطط التي أعدها البنتاغون لمواجهة مثل هذا الأمر: الاحتمالات والبدائل.

وذكر أن هناك، على سبيل المثال «ألافا من الفنيين الأميركيين، يعيشون مع عائلاتهم في مدن اميركية في المناطق الغنية بالنفط في الشرق الأوسط، وإحدى هـذه الخطط تصطنع هجوماً من قبل سكان محليين قساة على هؤلاء المدنيين الاميركيين، يبرر رداً اميركيا عسكريا» مثلما حدث في عملية الاحتلال الألماني للسوديت عام ١٩٣٨(٧).

النزهة الفيتنامية: ومن ضمن ما أورده كاتب المقال، تصريح لأيلمربينيت، مساعد مدير مكتب الولايات المتحدة للنفط والغاز بوزارة الداخلية الأميركي (نيسان - ابريل ١٩٧٣)، قال فيه: «إذا تعاظم اعتمادنا على النفط الخارجي، أو تدهورت سيطرتنا في السياسة الخارجية والنفوذ الدولي، فإن البديل قد يكون إرسال حملة عسكرية للشرق الأوسط تجعل فيتنام تبدو بالمقارنة كنزهة»(٨).

وثمة شيء يلفت النظر في هذا المقال؛ وهو أن كاتبه أشار فيه إلى أن تصريح أيلمربينيت الذي سبق وأشير إليه، قصد به أن يكون أحد «بالونات الاختبار لحرب الشرق الأوسط التي بدأ إطلاقها» إذ لم تمض عدة أشهر حتى اندلعت حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، وطرحت مجدداً قضية النفط العربي ودوره في المعـركة ضـد الامبريالية والصهيونية.

مساعدات بلا حساب: ومعروفة، طبعاً، تفاصيل المساعدات العسكرية الأميركية التي قدمت بلا حساب لإسرائيـل، إذ انفتحت ترسـانة الحـرب الأميركيـة لخدمـة الكيان الصهيوني وترجيح كفته، وحينما عمدت منظمة أوبك، تحت ضغوط الرأي العام والظرف الوطني المتنامي، إلى إقرار تخفيض طفيف في إنتاجها من النفط (٥٪ شهريـاً حتى تنسحب اسرائيل من الأراضي المحتلة!) ضاعفت اميركا امدادات اسرائيل بالسـلاح، وطلب الرئيس الأميركي نيكسون من الكونغرس إمدادها مجدداً بما قيمته ٣،٢ مليار

دولار، كمساعدة عسكرية عاجلة، وذكر ريتشارد نيكسون، فيما بعد، أنه منذ أن بدأ ذلك الحظر (الشكلي) لجانب من النفط العربي «عملنا بلا انقطاع لكي ننهيه»(٩).

تعزيز المواقع: وعلى أثر ذلك، اتخذت الولايات المتحدة الأميركية خطوات فعلية لتقوية مواقعها في البحر الأبيض المتوسط. وعزز الاسطول الأميركي السادس العامل، في هذا المجال، بتعزيزات قوامها حاملة طائرات وحاملة طوافات، وقوة برمائية قوامها ١٨٠٠ جندي من سلاح مشاة البحرية، لكي تضاف إلى القوة الموجودة أصلاً، والمكونة أساساً من ٤٥ سفينة (بما في ذلك طائرات، وحاملة طوافات، وكتيبة هجومية من سلاح مشاة البحرية قوامها ١٨٠٠ رجل).

وصعدت الولايات المتحدة على الفور نغمة تهديداتها، التي اتخذت طابعاً صريحاً هذه المرة؛ إذ أعلن جيمس شليسنجر، وزير الطاقة حينذاك عن عزم بلاده على الاحتفاظ بوجود بحري مهم في المحيط الهندي «بهدف الدفاع عن المصالح الأميركية في الخليج»(١٠).

طرح الفكرة: وبدا أن سنة ١٩٧٤، سنة ما بعد الحرب، هي سنة السعي الدؤوب في أوساط العسكرية الأميركية للدفع قدماً باتجاه تنفيذ فكرة قوات التدخل السريع، وإخراجها من جمودها، إذ دعمت هذه الحرب الجديدة على تخوم منابع النفط الغنية، الاتجاهات المؤيدة لهذه الفكرة، ومنحت أصحابها مبرراً جديداً يستوجب الاسراع في تنفيذها. وبدأت موجة من التباري في الاستخفاف بالرأي العام العربي بإطلاق عشرات التصريحات التي تتكلم صراحة عن هذا الغرض، مثلما كان الحال في مؤتمر الطاقة الذي عقد بديترويت في وقت لاحق.

هذا العالم الثالث المضطرب!: وكتب الجنرال ماكسويل تايلور، الرئيس الأسبق لهيئة الأركان، متحدثاً عن هذه القضية، قائلاً: إن احتمال نشوب حرب بين الشرق والغرب يبدو الآن ضعيفاً، لما يتسبب فيه من خسائر هائلة للطرفين، لكن الخطر الحقيقي الذي يتهدد المصالح الأميركية يتأتى من «الظروف والأوضاع المضطربة والفاقدة للنظام في العالم الثالث»(١١)، وأكد، أنه لذا «فأننا قد نضطر [!] للقتال من أجل قيمنا الوطنية ضد الحسودين الذين لا يملكون»(١٢)، وأعاد ماكسويل تايلور طرح الفكرة التي كانت قد اكتسبت قوة دفع كبيرة ذلك الحين: «في هذا العالم المضطرب الذي افترضته .. سوف نكون بحاجة إلى قوات جاهزة متحركة، للقيام **بمنع**، أو في بعض الحالات، **قمع** مثل هذه النزاعات، قبل أن تتسع وتتحول إلى شيء آخر»(١٣).

كيسنجر يشرح: لقد كان الجنرال ماكسويل، بهذه التصريحات، يعكس وجهة نظر إدارة فورد - كيسنجر؛ وحينما أدلى الأخير بتصريحات مفادها أن الولايات المتحدة لن تتردد عن استخدام القوة ضد البلدان المنتجة للنفط، لم يجد المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض أي حرج في أن يعلن «أن تصريحات هنري كسينجر تعبر عن أفكار الرئيس الأميركي»، وهي التصريحات التي عاد جيرالد فورد نفسه وأكدها في حديثه لمجلة

تـايم الأميـركيـة (١٠/١٢/١٩٧٤) وكـررهـا مجـددا في مؤتمـر صحـافي مـوسـع (٢٠/١٢/١٩٧٩) فيما بعد، ثم انضم إليهما شليسنجر، وزير الدفاع، فأدلى بتصريحات واضحة تكرس موقف الولايات المتحدة العـدواني تجاه مـا أسماه «احتمـال التعرض للاختناق اقتصاديا» والردود العسكرية على ذلـك. أي أن المسؤولين الثـلاثة الكبـار، الرئيس، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، قد تناوبوا، هـذه المرة، عـلى تأكيـد التبني الأميركي الرسمي لهذه السياسة القديمة – الجديدة.

والجدير بالذكر أن وزارة الدفاع الأميركي سمحت، في تلـك الآونة، للتلفـزيون الفرنسي بتصوير فيلم عن تدريبات مشاة الأسطول السادس الأميـركي على الانـزال البحري المدعوم بسلاح الطيران، في المناطق الواقعة بمحاذاة شواطىء سردينيا. وقد عرض هذا الفيلم يوم ١٠/١٢/١٩٧٤، أي في اليوم نفسه الذي عقـد فيه الـرئيس الأميركي مؤتمره الصحفي مكرراً التهديد باحتلال منابع النفط. وكانت هذه المرة هي الثالثة التي يقوم بها الاسطول السادس بمثل هذه المناورات منذ حرب تشرين. ولدى عرض هذه المناورات على التلفزيون الفرنسي، أدلى الأدميرال فريدريك تورز قائد الاسطول السادس الأميركي آنذاك، بتصريح قاطـع أكد فيـه «أن الاسطول السـادس مستعد للاشتراك في أي وقت في عملية اجتياح دول منتجة للنفط». وفي الفيلم أيضا، تحدث أحد كبار ضباط الاسطول السادس مكرراً: «أن قوات المارينز، مستعدة لخوض معركة من أجل السيطرة على منابع النفط»(١٤).

وقد توازى هذا التصعيد الخطر للتهديدات الأميركية بالتدخل لاحتلال منابع النفط: نفط الخليج، مع حملات إعلامية واسعة النطاق تهدد بقرب حلول أزمة طاقة عالمية، وترجع أسبابها إلى «البرابرة الجدد من لابسي الدشداشة والعقال» على حد تعبير إحدى المجلات الأميركية، ومارست الادارة كل أشكال التلاعبات الممكنة، ضاغطة على منظمة أوبك، من أجل خفض الأسعار وزيادة إنتاج كميات النفط المستخرجة.

ويلفت النظر في الكم الضخم من المعلومات التي توافرت في هذه الفترة، قضيتان أساسيتان:

أولاً: حديث رئيس مجلس الوزراء الاسرائيلي آنذاك إسحاق رابين(١٥) الذي عبر فيه عن التصور الاسرائيلي لما أسماه بـ «السنين السبع العجاف» التالية، وهو التصور القائم على ضرورة أن يعمل الكيان الصهيوني، بالعناد والمؤامرات والمناورة على امرار هذه السنوات العجاف السبع، لماذا؟ لأن بعدها، كما كان يتوقع رابين، سيكون العالم الغربي قد تدبر أموره، وتوصل إلى مصادر بديلة لنفط العرب، مما يفقد الآخرين قدرتهم على الضغط، و «يحرر» الكيان الصهيوني من مستوجبات التنازل عن الأرض العربية المحتلة، أو مبررات التراجع عن أي من أطماعه.

ثانيا: دور العزيز هنري: وتوازت هذه الفترة، وما سبقها ومـا تلاهـا، مع ما أطلق عليه ديبلوماسية الرحلات المكوكية التي قام بها هنري كيسنجر، والتي تكللت

بتوقيع اتفاقيتي الفصل بين القوات المصرية - الاسرائيلية في سيناء، ثم في الجولان فيما بعد، وهما الاتفاقيتان اللتان أدتا إلى تطور خطير للغاية في مسـار الصراع بالمنطقة، وهو التطور الناجم عن حصول الولايات المتحدة الأميركية على موقع قدم في أرض المنطقة، وفي مركز القلب منها، وعلى مرمى البصر من منابع النفط العربية، بإقرار حقها في تشييد محطات للانذار المبكر في سيناء، وكذلك حققت الولايات المتحدة خطوة متقدمة باتجاه أطماعها في نفط الخليج بتوثيق علاقاتها بالنظام الساداتي، وببدايات التغلغـل داخل القوات المسلحة المصرية، وهو الأمر الذي مهد لحلف كامب ديفيد بعد ذلك.

سيناريو للتدخل

كما يلفت النظر أيضا، ان هذه الفترة قد شهدت نشر «سيناريو» هام للتدخل في الخليج، احتل موقع الصدارة من صفحات أحد أعداد مجلة نيويورك(١٦)، وهو ما احتوته دراسة اندريو طوبياس حول هذه القضية المعنوية بـ «الحرب - فعل مواجهة الاحتكار الأقصى» والتي ناقش فيها بالتفصيل الاجابة على عدد من الأسئلة طرحها في المانشيت الرئيسي لدراسته: هل نستطيع أن ننجز غزو واحد من الأوطان المنضمة للـ «أوبيك»؟ وإذا كان... فهل يجب أن نفعل شيئاً كهذا؟ وفي أية حالة يمكن ذلك، أو هل تحاول أي دولة اخرى أن تفعل ذلك؟

وفي واقع الحال، فإن الاجابة على سؤال هل نستطيع؟ كانت: نعم. أما تحديد الحالات التي يمكن فيها للولايات المتحدة أن تقوم بهذا الفعل، فقد كان محل نقاش واسع بين مفكري الاستراتيجية السياسية والعسكرية الأميركية، وكان رأيهم قد استقر، منذ فترة، على أن هناك ست حالات، كان يجب على الولايات المتحدة، إذا ما واجهت حالة منها أو أكثر من حالة معا، أن تتدخل. وهذه الحالات هي:

١ - محاولات سوفياتية للاستيلاء على حقول النفط، أو لسد الطريق أمام حاملات النفط.

٢ - حظر نفطي تفرضه منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك).

٣ - إرتفاع «غير مقبول» في الأسعار، أو انخفاض إنتاج «أوابك» ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)!

٤ - هجوم تشنه دولة أقليمية، مصنفة بأنها «راديكالية» على دول منتجة للنفط، مصنفة بأنها «صديقة».

٥ - إنقلابات ثورية قد تطيح بأنظمة صديقة في المنطقة، وتحمل في طياتها خطراً داهماً على إنتاج النفط أو شحنه.

٦ - حدوث «إنتهاكات فادحة لحقوق الانسان» في إحدى دول المنطقة.

وأضيف إلى هذه الأسباب سبب سابع «غير رسمي حتى الآن»، وهو التدخل للحفاظ على ما يسمى بـ «السلام الامبراطوري» من نوع سلام كامب ديفيد مثلاً، في ظروف تعرضه للأخطار، سواء بفعل التغيرات الداخلية أو العوامل الخارجية(١٧).

وبالرغم من أن منتجي النفط الخليجيين، كانوا حريصين دوما على الّا يسببوا أدنى

توتر اقتصادي حقيقي في البنيان الرأسمالي العالمي، وبالرغم من دعمهم لهذا البنيان المتداعي وإسنادهم له في أكثر من حالة، وبخاصة بعد دوران كم «البترودولارات» الهائل، المتراكم في الخزائن الأميركية والغربية، وبالرغم من القرار الرسمي للدول العربية النفطية برفع الحظر الشكلي عن النفط، فقد رفضت الادارة الاميركية بوضوح، أدنى عملية ربط بين النفط، والقضية العربية. وبهذا الشأن، صرح كيسنجر، عشية سفره في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤ إلى الشرق الأوسط للقيام بجولة اخرى من المفاوضات، حول اتفاقية الفصل الثانية بين القوات في سيناء: «نحن نتفاوض في هذين الموضوعين كل على حدة .. ونحن نجري المفاوضات بشأنهما في أماكن ومناسبات مختلفة»(١٨).

وقد أنتهى عام ١٩٧٤ نهاية دراماتيكية ذات دلالة: فقد ظهرت في مياه الخليج حاملة الطائرات «كونستيلاشين» تحرسها مدمرتان مزودتان بالصواريخ الموجهة، ولأول مرة منذ سنة ١٩٤٨، مؤرخة بداية مرحلة جديدة من الصراع في المنطقة.

«سيناريوهات» التدخل ... وخطط التنفيذ

سيناريو أولي: افتتح الفرسان الثلاثة: فورد – كيسنجر – شليسنجر العام الجديد (١٩٧٥)، ومعهم، ومن خلفهم، آلة الاعلام الأميركي والغربي ومؤسسات التوجيه الفكري التابعة للاحتكارات العالمية كلها، بحملة التمهيد النفسي والسياسي لعملية الاستيلاء على آبار النفط العربية بالقوة.

وقد نشرت مجلة كومنتاري، صوت المؤسسة الأميركية اليهودية المثقفة، ذات التأثير والنفوذ الواسعين مقال البروفسور روبرت تكر الذي، بعد أن أكد على أن الأوضاع الاقتصادية لأميركا «شبيهة، في العديد من نواحيها، بكارثة الستينات»، رسم سيناريو أوليا للتدخل الأميركي الفعلي «لضمان استخدام السيطرة على هذه الرقعة، في كسر طوق الأسعار الحالية، وفي تحطيم قلب الاحتكار سياسياً واقتصادياً».

وحدد تكر منطقة الغزو فذكر: «انها تلك التي تمتد من الكويت على طول الساحل حتى قطر، وهي في الغالب، شريط ساحلي ضيق لا يتعدى ٤٠٠ ميل طولاً، ويوفر ٤٠٪ من إنتاج أوبك الحالي، وفيه أكبر كميات احتياطية في العالم على الاطلاق (أي نحو ٥٠ بالمئة من مجموع إحتياطي أوبك، و ٤٠ بالمئة من مجموع الاحتياط في العالم بأسره). وبما أن هذه المنطقة لا تشمل مراكز سكنية مهمة، وهي خالية من الأشجار، فإن السيطرة الفعلية عليها لا تشبه تجربة فيتنام لا من قريب ولا من بعيد. كما حدد البروفسور تكر المواقف المختلفة لدول العالم تجاه هذا العمل الخطير: في البداية، على الأقل، سوف تواجه العملية الاستنكار من معظم أنحاء العالم. وفيما بعد، ستوافق دول اوروبا الغربية واليابان، لأنها ستحصل على نصيبها من النفط الذي سيوزع «بطريقة عادلة». وسيحسن هذا الاستيلاء المواقف الاسرائيلية تحسيناً كبيراً. أما الرأي العام الأميركي فـ «قد يميل نحو تأييد التدخل، فيما لو أصاب هذا التدخل نجاحاً، وكان الثمن زهيداً نسبياً»(١٩).

وكان رأي كبار ضباط الجيش والبحرية – على النحو الذي ورد في صحيفة نيويورك تايمز – يجمع على أن العملية «ممكنة من الناحية العسكرية، لكنها كارثة من

الناحية السياسية»[٢٠]. كما حذر كل من الأميرال توماس هـ. مور، رئيس هيئة الأركان المشتركة سابقاً، والأميرال الزموالت، رئيس العمليات البحرية سابقاً، «من المخاطر التي ستواجهها الولايات المتحدة نتيجة وضع اسطولها في حالة قتال، وذلك إذا حدثت مجابهة ثنائية مع الاتحاد السوفياتي في شرقي البحر الأبيض المتوسط، لأن الدلائل تشير إلى أن هذا الاسطول سوف يمنى بهزيمة في أية حرب تقليدية»[٢١].

ونشر أدوارد لوتفاك، المستشار في البنتاغون - وزارة الحرب الأميركية والوثيق الصلة بكبار صانعي السياسة الأميركية، مقالاً بعنوان: «الاستيلاء على النفط العربي» ورد فيه سيناريو متصور لخطة الانتشار السريع والهجوم على منابع النفط الخليجية. ويشمل هذا السيناريو النقاط التالية:

- تنقل طائرات النقل النفاثة الضخمة من طراز س - ٥،وس - ١٤١ الفرقة المظلية ٨٢، معززة بكتيبتين من «فرسان الجو»، حيث تتزود بالوقود من قواعد اسرائيلية.

- يسقط المظليون فوق الحقول النفطية والمنشآت والمطارات الرئيسية في السعودية، وتوفر لها مقاتلات الفانتوم الحماية المطلوبة (وهي مقاتلات ستنطلق إما من مطارات اسرائيلية، وإما من حاملات الطائرات في بحر العرب).

- تمهد الفرقة المظلية الطريق لقوات كبيرة من مشاة البحرية تصل إلى المنطقة بعد ذلك باثنتين وسبعين ساعة.

وحاول كاتب المقال الرد على الملوحين «بالورطة الفيتنامية»، قائلاً: «إذا كانت فيتنام مملوءة بالأشجار وبالرجال الشجعان، وكانت المصلحة الوطنية غير واضحة، فانه لا توجد هنا أشجار، وعدد الرجال قليل جداً، والهدف واضح، وقد تنجم من هذه العملية أخطار حقيقية، لكن على الأقل لن نشعر بالخيبة وتحت أقدامنا ٢٠٠ مليون برميل من النفط»[٢٢].

وسيناريو لمجلس الأمن القومي: كما نشرت صحيفة الصنداي تايمز[٢٣] سيناريو مشابها وقد جاء فيه: «أنجز مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة دراسة تفصيلية لخطة سرية للغاية وضعتها وزارة الدفاع لغزو حقول النفط السعودية في حال نشوب حرب اخرى في الشرق الأوسط ينجم عنها حظر نفطي عربي جديد». وذكرت الصحيفة أن هذه الخطة واسمها بالشيفرة «الظهران - الخيار الرابع»، قد «وضعها البنتاغون لهجوم اميركي على حقل الغوار النفطي الذي يحوي ٤٠ بالمئة من احتياطي العالم المعروف من النفط، وتقود هذا الهجوم تسع كتائب مشاة محمولة جواً من قاعدتها في ولاية نورث كارولينا، وبحماية جوية، إلى الظهران في الخليج عن طريق القاعدة الجوية الاسرائيلية في «حتسريم». وتستولي كتائب المشاة على حقل النفط في الظهران، حيث تعمد إلى إجلاء الرعايا الأميركيين، ومن ثم تتابع سيرها إلى الداخل حتى حقل الغوار بعد أن تستولي على أرصفة الموانىء ومستودعات التخزين في رأس تنورة. وبعد ذلك بثلاثة أيام، تتبعها فرقة مشاة بحرية قوامها ١٤،٠٠٠ رجل يتم إرسالهم إلى الخليج بطريق البحر»[٢٤].

لقد كان هذا التطور المتنامي للنزعة العسكرية العدوانية، تجاه دول الشرق الأوسط والعربية منها بالذات، وتجاه أهم ثرواتها: النفط، مدعاة لاستفزاز كثير من الأشخاص «الأميركيين» الذين لم يستسيغوا المبررات الواهية التي قدمت لهم، لتبرير عملية الغزو. فعلى سبيل المثال، أعلن السناتور مكلور موقفه قائلاً: «انه لمن دواعي قلقي، أنا شخصياً، أن يصبح من الضروري لمواطن أميركي أن يعلن على الملأ أنه يعارض غزو دولة عربية وسرقة نفطها. فان انعدام خلقية مثل هذا الاقتراح أمر واضح لدرجة أنني كنت أظن أنه سيقابل بعاصفة من الاحتجاج من زعماء الحكومة، ومن أولئك الأشخاص العاديين الذين كانوا، فيما مضى، من أشد معارضي الحروب. وأنه لأمر خطير ومخيب للآمال. ان مثل هذه العاصفة من الاعتراضات لم تحدث»(٢٥).

والمخيب للآمال، لم يكن فقط، كما تحدث السناتور مكلور، عدم حدوث العاصفة المفترضة من الاعتراض «على غزو دولة عربية وسرقة نفطها»، وإنما الأخطر من ذلك أن فكرة التدخل بالقوة المسلحة لنهب البترول العربي قد استمرت في اكتساب الأنصار والمؤيدين، ليس هذا فحسب، وإنما تحولت لكي تدخل في حيز التنفيذ فيما بعد.

حقول النفط كأهداف عسكرية: وكان أيضاً من أخطر ما نشر في تلك الفترة وأدقه الدراسة التي أعدها كل من: جون كولن، الخبير البارز في شؤون الدفاع القومي وخبير التخطيط للأمور الطارئة في البنتاغون؛ وكلايد مارك، محلل لشؤون الشرق الأوسط في لجنة العلاقات الدولية التابعة للكونغرس الأميركي، بعنوان: «حقول النفط كأهداف عسكرية: دراسة في الامكانات».

وقد احتوت هذه الدراسة الوثائقية عرضاً لمصالح الولايات المتحدة الحيوية، ومصالح حلفائها في النفط، كما احتوت التبرير القانوني والسياسي والأخلاقي لفكرة التدخل المسلح للاستيلاء على حقول النفط، وناقشت أوضاع التدخل وردود الفعل عليه، والتفاصيل المطلوبة لنجاحه، وكذلك تضمنت الخرائط التفصيلية الضرورية(٢٦).

«قوات التدخل» و«السلام الأميركي»

كان مجيء كارتر إلى كرسي الرئاسة في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ بشيراً بطور جديد من أطوار تطور فكرة التدخل الحربي في مناطق النفط العربية.

لقد تحركت الادارة الأميركية في عهد الرئيس المذكور من أجل فرض «السلام الأميركي» بين العرب واسرائيل في المنطقة؛ وهو «السلام» الذي يكرس عدوانية اسرائيل، واحتلالها للأراضي العربية ويصفي القضية الفلسطينية، وقد خطا خطوات واسعة في هذا المجال بنجاحه في عقد مؤتمر كامب ديفيد، وبربط مصر في ظل حكم السادات، بعجلة الرأسمالية العالمية، ثم خطا خطوة اخرى بتعزيز الوجود العكسري الأميركي المادي في المنطقة، سواء أكان هذا الوجود، على هيئة قواعد عسكرية (كما سنبحث فيما بعد)، أم على هيئة تعزيزات مستمرة للأساطيل وللقوات الأميركية في المياه المحيطة بمنطقة الخليج.

مبررات للتورط: وفي ذلك الوقت، صدر عن هيئة «راند» (RAND) تقرير تفصيلي أعده جابي بوكر بعنوان: «التورط العسكري المتعلق باحتمالات حدوث أزمة في النظام العالمي في الثمانينات»(٢٧).

وقد أكد بوكر، في هذا التقرير، «أن البشرية تدخل في فترة يزداد فيها عدم الاستقرار الاجتماعي، وأنها تجابه احتمالات حدوث انهيار يصيب النظام العالمي بنتيجة المواجهة المحتدمة بين العالم الثالث وبين الديمقراطيات الصناعية» وركز على أن مثل هذا الوضع «ينتظر من الولايات المتحدة أن تستخدم قوتها العسكرية، لكي تمنع حدوث انهيار شامل يصيب الوضع العالمي، أو على الأقل لحماية المصالح المحددة الخاصة بالمواطنين الأميركيين».

الثورة الايرانية: وفي هذه الأثناء، كان عامل جديد بالغ الأهمية يطرأ على مسار الأحداث؛ فالثورة الايرانية كانت تحرز انتصارات متوالية على نظام الشاة المرتبط بروابط وثيقة مع الأميركيين، والاستراتيجية العدوانية التي كانت تحتفظ له فيها بدور كبير كانت قد بدأت تهتز، وكان سقوط الشاه في شباط (فبراير) ١٩٧٩ هو نهاية المطاف بالنسبة لأي تردد حول قضية التدخل لحماية مصالح اميركا وإمدادات النفط وممراته، أو على نحو ما أوضح هارولد براون فإن الولايات المتحدة قد باتت مقتنعة بأنه «في سبيل حماية تلك المصالح الحيوية ... فأننا سوف نتخذ أي عمل نراه مناسباً بما في ذلك استخدام القوة العسكرية»(٣٨).

تصعيد التوتر الدولي

تميزت الفترة الرئاسية لجيمي كارتر (١٩٧٧ – ١٩٨١) بتصاعد الروح الأمبريالية العدوانية، وتنامي نفوذ المجمع الصناعي الحربي وتأثيراته بنسبة ملحوظة، وهو تنامٍ يضع البشرية بأكملها على حواف المجابهة النووية المدمرة. ففي دورة مجلس حلف الأطلسي المنعقدة في أواخر شهر أيار (مايو) ١٩٧٨ وتحت ضغوط هائلة من ممثلي الولايات المتحدة الأميركية، أقر البرنامج الدفاعي الطويل الأمد، الذي ألزم الحلفاء بزيادة نفقات التسلح ٣٪ سنوياً خلال السنوات الخمس عشرة القادمة. كما اتخذ، في عهد الرئيس كارتر، قراراً «بتوسيع إنتاج الأجزاء الأساسية للسلاح النيتروني»، وبموجب المذكرة الرئاسية رقم ٥٩ التي اختصت بعرض السياسة النووية الجديدة للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، فإن الجنرال الأميركي كيلي، قائد قوات الانتشار السريع، قد حصل على تعليمات بخصوص صيغة إستراتيجية محدودة «تقضي بنقل ١٩ قنبلة نووية إلى هذه المنطقة. كذلك اقترح الرئيس كارتر، في بداية العام ١٩٨٠، على الكونغرس زيادة الميزانية العسكرية بنسبة ١٢٪ ووافق الكونغرس على رفعها بما قيمته ٦،٢ مليار دولار عن الميزانية المقترحة». وفي عهد الرئيس كارتر، حدثت عملية التدخل السريع التي رمت لغزو ايران وإسقاط النظام المعادي فيها، بحجة إنقاذ الرهائن الأميركيين، كما صعدت الادارة الأميركية من حملات التوتير الأقصى للعلاقات مع المعسكر

الاشتراكي والاتحاد السوفياتي تحت دعاوى الخطر السوفياتي المزعوم، وقضايا حقوق الانسان المصطنعة.

وبتوجيهات من إدارة كارتر، قامت القوات الأميركية، منذ نحو العام، بمناورات «رد فلاغ» أو العلم الأحمر في مناطق صحراوية مماثلة لمناطق النفط العربية؛ ولم تخف مصادر وزارة الدفاع الأميركية الغرض من هذه المناورات الضخمة التي استمرت شهرا كاملاً، وشاركت فيها وحدات كثيفة من مختلف الفروع البرية والجوية والبحرية، فأعلنت أن غايتها «الاستفادة، على صعيد الخبرة القتالية والعملياتية، عند الاضطرار إلى مواجهة وضع يحتم التدخل بالقوات الأميركية في ايران ومنطقة الخليج العربي وأفغانستان»(٢٩).

كذلك، نفِّذ، في أوائل هذا العام، مشروع المناورات الحربية التي استمرت لمدة أسبوعين، باشتراك نحو ٢٥ ألف جندي من قوات المشاة والبحرية والطيران، وفي بيئة صحراوية أيضا مشابهة لبيئة مناطق النفط في الشرق الأوسط، فيما سمي بعملية «النسر الشجاع ١٩٨٠»، وتحت إشراف «القيادة الأميركية للاستعداد الحربي» وهي وكالة تابعة للبنتاغون ومسؤولة عن تدريب القوات المتمركزة في قواعدها للقتال فيما وراء البحار وتحضيرها. وقد علق واحد من المشاركين فيها، وهو الرائد مايكل لانينج على طبيعة الأراضي التي تمت فيها التدريبات، باعتبارها مشابهة «بمساحاتها الصحراوية الواسعة وتضاريسها الصخرية وجبالها العالية لمناطق شمال افريقيا، أو شبه الجزيرة العربية، أو جنوب غرب آسيا»، والمنطقة كذلك «شديدة الشبه بصحراء سيناء» كما قال أحد الضباط، مما يفضح حقيقة الأهداف الفعلية لهذه المناورات(٣٠).

مبدأ كارتر في التطبيق: وفي واقع الحال، فإن عمليتي «الرد فلاغ» و «النسر الشجاع» جاءتا كتطبيق لمبدأ كارتر؛ وهو المبدأ الذي أعلنه في «رسالة الاتحاد» (١٩٨٠/١/٢٣)، وتعهد بموجبه، بأن يشكل «إطاراً للتعاون الأمني» في الشرق الأوسط، وبأن يقدم الدعم العسكري المباشر عند الحاجة، بقصد المساعدة في الدفاع عن حلفاء الولايات المتحدة ضد ما أسماه الاعتداء السوفياتي، وبتعزيز وجود الولايات المتحدة البحري في المحيط الهندي، وكذلك من أجل ضمان وصول الامدادات الضرورية إلى أي من القوات الأميركية المنتشرة في تلك المنطقة «نقوم الآن بإجراء الترتيبات اللازمة لإيجاد التسهيلات البحرية والجوية الرئيسية ووضعها في خدمة قواتنا المتواجدة في منطقة شمال – شرق افريقيا والخليج الفارسي»(٣١).

قوات التدخل السريع، دفعة للأمام: كذلك، فبموجب مبدأ كارتر، أعلن الرئيس الأميركي «اننا نواجه ساحة عريضة من التهديدات والفرص، ولدينا ساحة عريضة، يجب أن نحافظ عليها ونستخدمها من الطاقات والأهداف الدفاعية والديبلوماسية والاقتصادية» ومن ثم عمد إلى تطوير المناورات البحرية والبرية والجوية مع النظام الساداتي، وتطوير المسعى الأميركي لإنشاء حزام من القواعد العسكرية يحيط بمنابع النفط العربي.

كذلك، أعطى الرئيس الأميركي تعليماته بالاسراع في استكمال خطوات بناء «قوات

التدخل السريع»، الـ «آر – دي – اف» وهي القوات التي كان قد أصدر قراره بتكوينها في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٧٧، «وهذا التاريخ سابق على ثورة ايران والحدث الأفغاني، أي أن نية التدخل الأميركي سابقة وليس الوجود البحري السوفياتي بباعث، لأن هذا الوجود يعود إلى العام ١٩٦٨ وليس بجديد»(٣٢).

وكان قد عقد في البيت الأبيض «إجتماع سري للغاية»، يوم ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٧٩، حضره كل من هارولد براون، وزير الحرب الأميركي وبـريجنسكي، مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي وشليسنجر، ووزير الطاقة والجنرال جونز، رئيس المجموعة الموحدة لقادة الأركان. وتحدد لهذا الاجتماع موضوع رئيسي هو بحث الوضع في الشرق الأوسط بعد الاطاحة بشاه ايران في شباط (فبراير) ١٩٧٩. وبناء على المقترحات الناجمة عن هذا الاجتماع، والتي رفعت إلى الرئيس جيمي كارتر، تلقى البنتاغون بعد عـدة أسابيع تعليمات الرئيس الأميركي بشأن «تعزيز القوات البحرية والجوية الأميركية في منطقة الخليج والقطاع الغربي من المحيط الهندي»(٣٣).

كما تلقى هارولد براون أمراً «بإنشاء اسطول خامس متنقل» محيط عملـه مياه الخليج، وقاعدة ارتكازه جزيرة «دياغو غارسيا» في المحيط الهندي، حيث توجد القاعدة الأميركية هناك.

طابع أعمال الـ «آر–دي–اف»

حددت الصحيفة الأميركية: انترناشينال هيرالد تريبيون، طابع أعمال «قوات الردع السريع» على النحو التالي:

«انها عمليات عسكرية صريحة تستهدف الاستيلاء على منطقة كبيرة منتجة للنفط، والاحتفاظ بها، وفرض الرقابة على شحن النفط وأسعاره والتأثير في اتخـاذ القرارات لمرتبطة بالنفط نفسه»(٣٤).

وانيط بهذه القوات، الحفاظ على الأهـداف الأميركيـة الثابتـة في هذه المنطقـة الحساسة من العالم، الشرق الأوسط؛ هذه الأهداف التي يمكن رصدها على النحو التالي:

١ – ضمان تدفق النفط واستمراره باتجاه الولايات المتحدة وحلفائها.
٢ – السيطرة على الممرات المائية التي تمر عبرها ناقلات النفط.
٣ – الحفاظ على الحكومات «الصديقة» المصدرة للنفط، أو المتعاونة مع اميركا.
٤ – المحافظة على ثبات نفوذ الولايات المتحدة في مناطق النفط واستمراره.
٥ – التصدي للتواجد السوفياتي في المنطقة.
٦ – تكريس الوجود الصهيوني وحماية مطامعه التوسعية العنصرية.
٧ – ضمان الأسواق الواسعة، ومصادر المواد الخام الرخيصة.

أبعاد «قوات التدخل السريع»

يوضح هارولد براون وزير الحرب الأميركي، أبعاد حركة «قوات التدخل السريع»

فيقول: «لدينا قوات ليست تابعة لقيادة حلف شمال الأطلسي، نستطيع الاعتماد عليها، وإرسالها إلى أي مكان في العالم بقدر كبير من السرعة، وتتضمن هذه القوات عدداً من الفرق الخفيفة السريعة الحركة والدائمة التأهب، كما أننا نعمل على زيادة قدراتنا على تحريك هذه القوات بسرعة، وعلى مسافات أبعد، دون الاضطرار إلى اللجوء إلى قواعد ثابتة غير مضمونة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فأنه يتعين علينا تطوير قدراتنا على النقل الجوي، وزيادة حجم الدعم البحري اللوجستي اللازم من أجل إيصال هذه القوات إلى الأماكن المطلوبة. وستضم هذه القوات وحدات برية وبحرية وجوية تجمعها قيادة مركزية واحدة»(٣٥).

وتقول المعلومات المتوافرة، أن تشكيل هذه القوات سيأتي بحيث تبلغ ١٠٠ – ١١٠ آلاف جندي، موزعين على فرقتين إحداهما منقولة جواً، والأخرى مدرعة، ولواء مستقل، بالاضافة إلى وحدات تموين وهندسة وصيانة، كما ستؤمن لها تغطية جوية وبحرية خاصة، غير أن الجنرال ب – كيلي القائد المعين لهذه القوات، نفى أن تكون قوات التدخل هذه محددة بحجم أو تشكيل، وأكد «أنه ليس هناك من حد أقصى لعدد القوات التي نستطيع استخدامها، فالوضع هو الذي يحدد عدد الأفراد والمعدات المخصصين لقوات التدخل السريع»(٣٦).

كما أعلن، فيما بعد، أن قوات التدخل السريع ستشكل أساسا من الفرقتين، رقم ٨٢ و ١٠١ المنقولتين جواً، والفرقة الميكانيكية الرابعة والعشرين، تؤازرها قوة من الضفادع البشرية، ويبلغ تعداد هذه القوة المشتركة زهاء ٥٠ ألف رجل، وستلحق بهذه المجموعة التي ستؤلف نواة القوة المقترحة، أسراب من الطائرات والوحدات البحرية التي من شأنها زيادة عددها الاجمالي إلى حوالي ٢٠٠ ألف رجل. كما طلب الرئيس كارتر، بغية زيادة تعزيز هذه القوة، منحه سلطات استثنائية لمضاعفة عدد أفراد القوات الاحتياطية التي يمكن استدعاؤها في حالات الطوارىء، وإذا تمت موافقة الكونغرس الأميركي على تعديل القانون، فسيكون للرئيس الأميركي الحق في استدعاء حوالي ١٠٠ ألف جندي احتياطي خلال فترة ثلاثة أشهر دون الالتزام بضرورة الحصول على موافقة الكونغرس(٣٧). واستناداً إلى أقوال الجنرال كيلي، قائد قوات التدخل السريع المعين، فإن دعوة الاحتياط أمر ضروري لتلبية احتياجات القوات العاملة في حال انتشارها في منطقة الخليج في الحالات الطارئة. ولن تتألف قوة الانتشار السريع من قوات منفصلة، بل ستكون بمثابة هيئة مستقلة مؤلفة من وحدات يتم سحبها من الفروع المختلفة للوحدات العسكرية العاملة، كي تعمل تحت قيادة موحدة.

وبحسب وجهة نظر قائد قوات التدخل السريع الجنرال لي أكس كيلي، فـ «أنه لا توجد منطقة اخرى في العالم تشكل خطراً على الغرب مثل منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي»(٣٨).

وتجرى، هذه الآونة، مجموعة من التجارب والاختبارات، هدفها، كما يعلن الجنرال كيلي، «إختبار مدى فعالية قواته».

وتشكك بعض التقارير العسكرية، في قدرة هذه القوات على العمل، قبل مضي عدة سنوات، كما تشكك بعض وجهات النظر العسكرية في كفاءة أدائها، إعتماداً على أنها ستواجه حسب تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لا «إمكانية قتال القوات السوفياتية وحدها فحسب، وإنمـا أعـداداً متفوقة من القوات العربية أيضاً». ففي البلدان العربية وايران هناك ٦٦ فرقة مدعومة بحوالي ١٦٠٠٠ دبابـة. وقوات حلف الأطلسي لا تتفوق على هذه القوات سوى بتسع فرق فقط، حيث تملك العدد نفسه من الدبابات. أما من ناحية القوات الجوية، فالكفة راجحة باتجاه العرب والايرانيين الذين يملكون ٣٠٦٦ طائرة، مقابل ٢٤٥٠ طائرة يملكها حلف الأطلسي[٣٩].

ويرجح الباحث العسكري محمود عزمي ألَّا تستطيع الولايات المتحدة إيصال أكثر من فرقتين إلى الخليج خلال اسبوع، بينما سيكون بمقدور الاتحاد السوفياتي إحضار ٢٤ فرقة إلى الخليج – عبر ايران – خلال شهر واحد. «وقد جرت مناورة على الورق في وزارة الدفاع الأميركية، فوجد القادة العسكريون أن الفرقتين الأميركيتين معرضتـين للابادة، عند ذلك بحث القادة إمكانية استخدام الأسلحة النووية التكتيكية، فوجدوا أن نتائج حصر الصراع غير مضمونة، وبالتالي سيصبح الصراع أكثر شمولاً، وبذلك يتم الاقتراب من محظور الحرب النووية الشاملة التي دونها خطوط حمراء»[٤٠].

ومن أجل هذا توجه الادارة الأميركية، إهتماماً متعاظماً للدور الذي يمكن أن تلعبه قواعدها العسكرية في المنطقة بشكل عام، وفي المواقع المتاخمة لمناطق النفط بشكل خاص: مصر والصومال وعمان .. الخ، وسيعتمد عليها في اختصار المسافات والدعم اللوجستيكي، وتعويض الخسائر، والتموين بالوقود وغيرها من العمليات الأساسية.

وينظر البنتاغون إلى «قوات التدخل السريع» باعتبارها أداته في خوض ما يسميه «**النصف حروب**»، وهي الحروب التي تقع خارج الولايات المتحدة ولا تحتاج لاستخدام الطاقة القصوى، التي حدد لها مهام «**الحرب التامة**»، في مجال حيوي يشمل القارة الأوروبية والولايات المتحدة أساساً.

النظام الساداتي: الركيزة الرئيسية

وفي هذا الاطار، إطار الاعداد لأنصاف الحروب، ولتنشيط «مبدأ كارتر» في التطبيق، ولتطوير كفاءة «قوات التدخل السريع» وقدراتها، جرت في مصر المناورات المشتركة مع وحدة القوة الأميركية للتدخل السريع، التي وصلت إليها في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وقد أعلن عن هذه المناورات التي استمرت على امتداد اسبوعين في تصريح رسمي للبنتاغون، (١٩٨٠/١١/٧)، بالرغم من أن الحكومة المصرية قد منعت الصحافين من تغطية وصول القوات الأميركية إلى مطار غرب القاهرة.

واشتـرك في هذه المنـاورات، التي أطلق عليها اسم «بـرايت ستار» أو «النجم الساطع»، ١٤٠٠ جندي ينتمون إلى الفرقة ١٠١ المحمولة جواً والمرابطة في فورت كامبل في ولاية كنتاكي.

وساندت هذه القوات من المشاة ثماني طائرات للمعاونة التكتيكية الأرضية من طراز «اي – ٧» قادمة من القاعدة الجوية للحرس الوطني في كيرتلاند في ولاية نيومكسيكو. واحتاجت عملية نقل القوات وعتادها تنظيم خمسين رحلة عبر طائرات النقل (سي – ١٤١) و(سي – ٥)، التابعة لقيادة نقل القوات، وكان قد أعلن أن الجنرال كيلي، القائد العام لقوات التدخل السريع، سيحضر جزءاً من المناورات التي تعد أول تواجد رسمي لقوات الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، منذ أن استدعاها كميل شمعون الرئيس اللبناني الأسبق عام ١٩٥٨، لحمايته من الثورة الشعبية الشاملة، غير أنه لم يحضر، وافتتحت المناورات يوم ٢٠/١١/١٩٨٠ بحضور كل من وزير الدفاع المصري الفريق أول أحمد بدوي، ورئيس الأركان الفريق محمد أبو غزالة ومساعد وزير الدفاع اللواء أحمد عبد الغفار حجازي، وقادة الجيوش المصرية وكبار رجال القوات المسلحة.

وقد وصفت وكالة أنباء الشرق الأوسط هذه المناورات بقولها: ان ٧٠ طائرة من الجانبين المصري والأميركي من طراز أم – ٨، وكوبرا، وبلاك هوك وسكوت وميراج وميغ – ١٧ قد شاركت في هذه المناورات، التي استمرت في عدة مواقع، في منطقة وادي اللطرون على بعد ٤٠ ميلاً شمال غرب القاهرة، وفي مواقع اخرى.

وتعد مناورات «البرايت ستار»، ثاني المناورات التي أجريت، خلال شهرين بين قوات مشتركة اميركية – مصرية، إذ كانت أسراب مقاتلة أميركية، قد اشتركت في مناورات مشتركة مع الطائرات المصرية في إطار الحركة الواسعة من الولايات المتحدة لتدعيم تواجدها في المنطقة.

وفي وقت مواز لوصول القوات الأميركية إلى مصر، أعلن الفريق أول أبو غزالة رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية «أن القاهرة تعتزم إرسال وحدات عسكرية مصرية إلى الولايات المتحدة للتدرب هناك، جنبا إلى جنب مع القوات الأميركية»[٤١]؛ الأمر الذي يدعم ما ذكره وزير الدفاع الاسرائيلي، موردخاي تسيبوري، أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست الاسرائيلي (٢٠/١١/١٩٨٠)، إذ قال أنه يتوقع قيام محور استراتيجي، اسرائيلي – مصري – اميركي في المستقبل «للدفاع عن المنطقة»، وإن «هناك إمكانية لأن يضم هذا المحور الاستراتيجي في مرحلة لاحقة كلاً من الأردن والسعودية»[٤٢].

ويذكر أن هذا المحور، هو في واقع الحال الأخراج العسكري للحلف الذي تكوَّن، بموجب اتفاقيتي كامب ديفيد، بين كل من الولايات المتحدة الأميركية، واسرائيل والنظام الساداتي، وهو ما يجسد بدقة نوعاً من التطبيق «المناسب» لمبدأ كارتر في منطقة الشرق الأوسط، حيث يتعاون التواجد الأميركي المنقول «قوات التدخل السريع»، مع التواجد الأميركي الثابت «القواعد العسكرية»، مع «الحلفاء» (مصر – اسرائيل – السعودية..الخ) في الحفاظ على مصالح الامبريالية الأميركية وتوابعها، والابقاء على حالة «الاستقرار» التي تتيح الاستمرار في نهب ثروات المنطقة دون معوقات تذكر.

وكان قد أعلن في مطلع شهر تموز (يوليو) الماضي بالقاهرة أن وفداً عسكرياً أميركياً سوف يزور مصر في منتصف الشهر «للاتفاق على تفاصيل صفقة الطائرات الأميركية من طراز اف ١٦ لمصر».

وأكد الخبر الذي نشرته جريدة «أخبار اليوم» القاهرية، منسوبا إلى مصادر عسكرية، ان تدريب الطيارين المصريين على هذه الطائرات سوف يبدأ في شهر تموز (يوليو) في قواعد جوية بأميركا. وفي وقت لاحق أعادت الدوائر الرسمية في القاهرة، تأكيد ما كانت قد أعلنته وزارة الدفاع الأميركية من قبل يوم ١٢/٦/١٩٨٠، من أن سرب طائرات أميركي، قد تلقى دعوة مصرية لإجراء مناورات مشتركة خلال الشهر نفسه (تموز – يوليو)، وقال البيان الرسمي الذي أورد هذا التأكيد أن الدعوة قد وجهت من الادارة المصرية إلى الولايات المتحدة لإرسال سرب من الطائرات المقاتلة من طراز «اف – ٤» إلى مطار غرب القاهرة للاشتراك في تدريبات مع القوات الجوية المصرية، في إطار «التعاون» بين البلدين في هذا المجال.

ومضى البيان متحدثا عن أن «هذا التدريب المشترك الذي سيستغرق حوالي ثلاثة أشهر، سوف يتيح للطيارين وأطقم الطائرات من البلدين خبرة إضافية فيما يتعلق بتشغيل المعدات المتقدمة في هذه المنطقة»(٤٣).

وقد فسر كمال حسن علي وزير خارجية السادات، ووزير الدفاع السابق، ما أكده من أن «الولايات المتحدة تولي المعونة العسكرية لمصر إهتماما كبيرا»، مرجعا سبب ذلك إلى أن «وضع مصر وموقفها بالنسبة لأحداث أفغانستان، يعطيها أهمية من جهة الموقع الاستراتيجي، ومن جهة أن لها التزامات حربية في المنطقة». وفي الوقت نفسه أكد كمال حسن علي ان مصر «قررت إعطاء تسهيلات للولايات المتحدة لنجدة أي دولة عربية تطلب منها ذلك»؟!(٤٤).

ومن جهة اخرى، فقد أذاعت المصادر الاقتصادية المصرية أن مجموع المساعدات الأميركية للنظام الساداتي، خلال السنوات الخمس الأخيرة، قد بلغت «٤ مليارات و ١٥٠ مليون دولار»(٤٥)»، وصفها جوزيف هويلد رئيس برنامج الشرق الأدنى في وكالة التنمية الأميركية بأنها «فاقت المبالغ التي خصصتها واشنطن لمساعدة حلفائها بعد الحرب العالمية الثانية»(٤٦)؛ الأمر الذي يؤكد ما ذهب إليه الكاتب الأميركي بروث داندي من أن مصر «الآن على الأقل، ستبقى البلد، في موقع المركز من استراتيجية أميركا تجاه الشرق الأوسط، الحافل بالاضطراب»(٤٧)، ويعكس التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة في عهد كارتر، كما عبر عنها بإعلانه ان الادارة الأميركية في عهد كارتر، ستواصل، «كما فعلنا في السنوات الثلاث الماضية، بناء قوة اميركا العسكرية وقوة حلفائها وأصدقائها»، هؤلاء الحلفاء والأصدقاء الذين «يعتمد عليهم» على حد تعبيره في المجال ذاته(٤٨).

وقد نشر «معهد بروكنغز» الأميركي مؤخرا، وهو أحدى المؤسسات المؤثرة في توجيه السياسات الأميركية والتعبير عن مؤشراتها، دراسة احتوت صورة «للموقف القومي» من

«المشاكل العالمية الأساسية» الخمس عشرة، احتلت فيها القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، وبمنطقتنا العربية (الاقتصاد العالمي – موارد الطاقة – الدفاع – الشرق الأوسط – التحديات السوفياتية – حلف شمال الأطلسي – العلاقات بين الشمال والجنوب) موقعاً كبيراً(٤٩)، واحتل دور النظام المصري محل المركز فيها، بناء على ما أكدته المصادر الأميركية من أن مصر «قد تلقت مساعدات اقتصادية عسكرية من أميركا لكي تكون قادرة على حماية الدول العربية إذا طلبت ذلك»(٥٠) كما حذر السادات أكثر من مرة، عندما تحدث عن حماية السعودية والقرن الأفريقي والسودان والمغرب وسلطنة عمان وإمارات الخليج من «الخطر السوفياتي الماثل». وخلال هذه الفترة أيضاً، أعلنت المصادر الرسمية المصرية أن مصر قد تلقت مساعدات إقتصادية أميركية أخرى قدرها ألف مليون دولار، وتلقت قروضاً لشراء أسلحة وذخيرة قيمتها ألفان وخمسمئة مليون دولار، وأعلنت أيضاً أن مصر «قد أرسلت كميات من الذخيرة بالفعل إلى الصومال وسلطنة عمان والمغرب»(٥١). وهو يؤكد ما سبق أن ذكره السادات من أنه يدعم «بالمال والرجال» عشر دول افريقية ضد ما أسماه الزحف السوفياتي الخطير على المنطقة. وأكدت المجلة في العدد نفسه أن هناك مما دار بين الرئيسين كارتر والسادات في اجتماعاتهما الثنائية ما لم «يظهر إلى النور». ومن المفهوم بالطبع أن هذا الذي لم يظهر إلى النور هو الجزء المتعلق بالدور الجديد المرسوم لنظام السادات في الاستراتيجية الأميركية الجديدة بعد الهزيمتين في إيران وأفغانستان.

قاعدة رأس بناس، موطىء قدم خطير لأميركا في مصر

يطرح التوتر الحاد الذي تشهده منطقة الخليج، الآن، من جراء الحرب العراقية – الايرانية مجدداً تساؤلات جدية حول المخاطر التي تتعرض لها المنطقة نتيجة للأطماع الأمبريالية فيها. وإذا كانت عملية تحريك قطع الاسطول الأميركي السادس ونقل طائرات «أواكس» إلى السعودية مؤشرات خطيرة جداً للنيات العدوانية المبيتة من قبل الولايات المتحدة لاستغلال الظروف المؤاتية لفرض إرادتها، وللتدخل لو اقتضى الحال مما يهدد منابع النفط، وطرق نقله تهديداً أكيداً، فإن التصريحات الواضحة للنظام المصري، بكل رموزه، وبخاصة أنور السادات، عن الاستعداد المطلق لتقديم كل أشكال المساعدة للقوات العسكرية الأميركية، تلقي أضواء كاشفة على دور «الدركي المصري» في خدمة الاستراتيجية الأميركية، وفي الدفاع عن مصالح أعداء الشعوب.

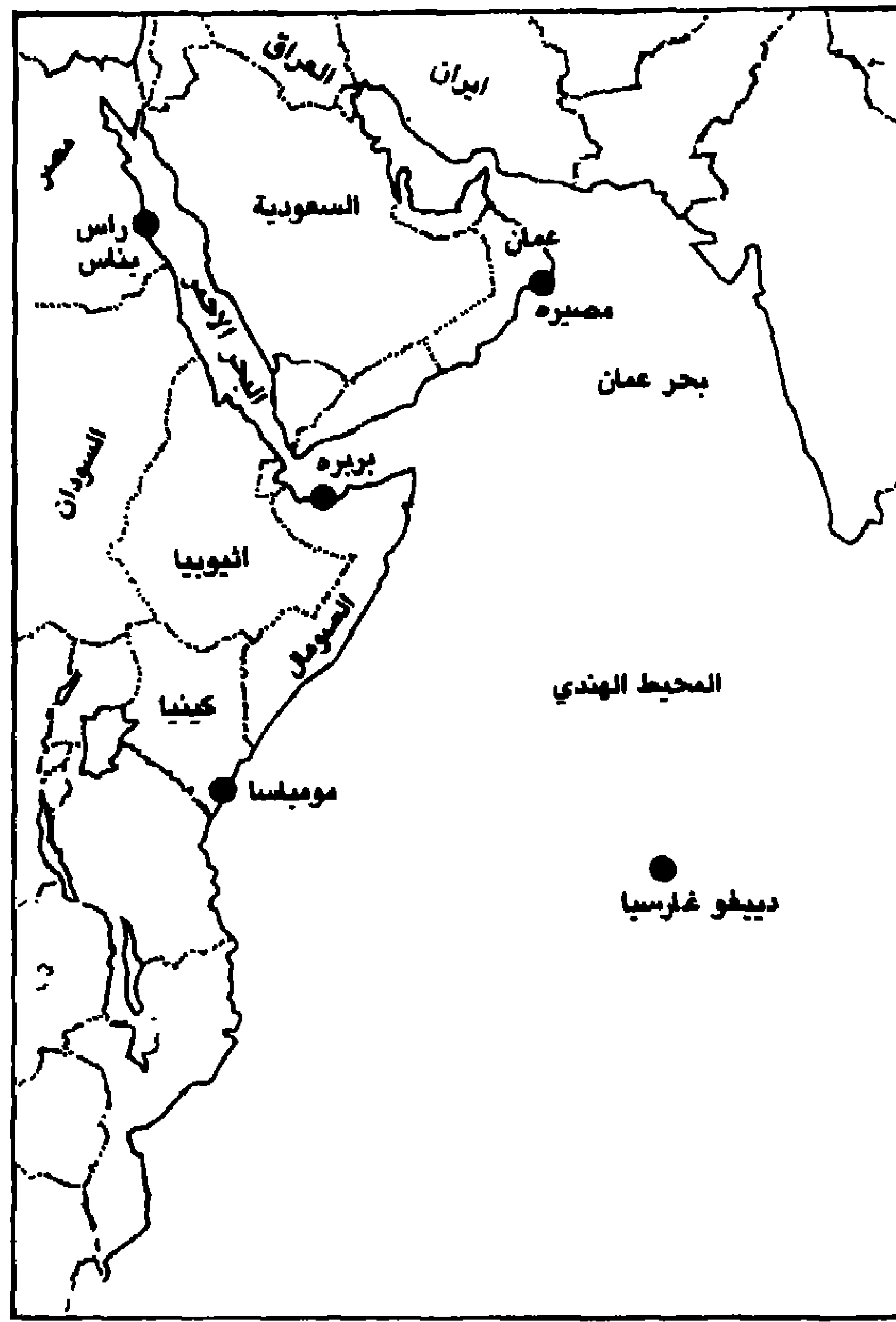
ويطول الحديث عن الخدمات الجلية التي قدمها نظام السادات لأميركا وتوابعها، غير أننا سنركز الحديث على تطور من أكثر التطورات خطورة وأهمية، وقد وقع على الساحة المصرية منذ فترة وجيزة، وهو الاعلان الرسمي عن منح الولايات المتحدة، قاعدة عسكرية اخرى في رأس بناس كي تضاف إلى محطات الانذار المبكر بسيناء وصحراء النقب، وإلى قاعدة قنا العسكرية بصعيد مصر، والتي أعلن عنها أيضاً في أوائل العام الماضي وإلى القاعدة الجوية المعطاة لاميركا في «الماظة» بضواحي القاهرة، والتي انطلقت منها المناورات المشتركة الأخيرة بين الطيران المصري والأميركي.

ولعل أهمية قاعدة رأس بناس وخطورتها تبدوان واضحتين من الدراسة المتأنية لموقعها الاستراتيجي الهام، الذي يكمل بها، مع قواعد سيناء والنقب وقواعد دييغو - غارسيا، وبربرة الصومالية وقاعدة جزيرة مصيرة بعمان، -أنظر الخريطة- القوس الأميركي المحكم الذي تسعى به الولايات المتحدة لتطويق الخليج العربي وطرق نقل النفط والامدادات منه وإليه.

لقد أعلنت السلطة المصرية، على لسان مسؤول كبير «لم يذكر اسمه»: «أن الولايات المتحدة تساعد مصر على تطوير قاعدة بحرية في رأس بناس على البحر الأحمر، وإن التسهيلات ستقدم لمساعدة الولايات المتحدة على الانطلاق بعمليات لمساعدة أية دولة في الشرق الأوسط تطلب العون لصد عدوان خارجي»، وبالطبع لجأت إلى المبرر الجاهز الدائم الاستخدام لتفسير هذه الخطوة الخيانية الجديدة لنظام السادات بقولها «إن التسهيلات ستستخدم لأغراض معينة ومحددة، بينها مساعدة أية دولة خليجية تواجه تهديداً سوفياتيا عسكريا»(٥٢)، غير أن هذا التبرير المبتذل، لا يكاد يقنع حتى أهل النظام ذاته الذين بادروا «بالمصادرة على المطلوب، كما يقول أهل المنطق»، فنفوا ما يوقنون جميعا في سرائرهم بحدوثه: «إن القاهرة ليست مهتمة بعقد تحالف عسكري أو القيام بعمليات مشتركة مع الولايات المتحدة، ونحن لا نريد أن نصبح شرطي الشرق الأوسط بأنفسنا»، غير أن الشريك الثالث في اللعبة، وهو اسرائيل، كان أكثر جرأة على البوح بمضمون الدور الجديد للثلاثي الأميركي - الاسرائيلي - الساداتي، وعلى لسان جريدة معاريف، حينما كتبت أن «مصر وإسرائيل ستتوليان بالتناوب، وأحيانا كلاهما معا، مهمة الشرطي الأميركي في المنطقة لضرب، وإنهاك وربما القضاء على القوى الثورية»(٥٣).

والمهمة الأساسية لقاعدة رأس بناس الجديدة أنها ستكون، كما حدد لها، مركز انطلاق ونقطة تجمع لقوات التدخل السريع الأميركية التي أنشئت مؤخرا والتي تبلغ ١٢٠ ألف جندي، يتركز دورهم الأساسي في الاستيلاء على منابع النفط والطرق البحرية الاستراتيجية في المنطقة. ولهذا فلقد خصصت الولايات المتحدة ٢,٦ مليار دولار، نفقات من أجل تهيئة القاعدة وإعدادها لاستقبال الطائرات الحربية الضخمة، وفرقة أميركية كاملة، نحو ١٨ ألف جندي، من فرق التدخل السريع. وأصبحت قاعدة رأس بناس بذلك، قادرة على استقبال القاذفات الضخمة من طراز «ب - ٥٢»؛ وهي طائرات يمكنها أن تحمل رؤوسا نووية، واستخدمت من قبل في حرب الدمار بفيتنام، كما يمكنها أيضا أن تستقبل طائرات التجسس والاستطلاع المتقدمة من طرازي «اس. آر. ٧١ - الطائر الأسود»، و «أواكس» وطائرات الجنود والتموين «كيه - سي - ١٣٥» والتي تحتاج لممرات يبلغ طولها ٤ كيلومترات للانطلاق.

كما ستنشأ، في القاعدة، محطة إنذار مبكر، تكون قادرة على مسح منطقة الخليج كلها ورصد التحركات العسكرية فيها، وهي بالاضافة إلى محطات الانذار المبكر بسيناء والنقب، تحيط المنطقة بشبكة محكمة من وسائل التجسس البالغة الدقة والمتطورة للغاية.



دييغو غارسيا – مومباسا – بربرة – مصيره – راس بنّاس:
حزام القواعد البحرية الاميركية يطوق منابع النفط العربية.

وفي هذا الاطار أيضا تجيء خطوة الولايات المتحدة الأميركية بالاعلان عن موافقتها على دعم سلاح الجو المصري بأربعين طائرة حربية، من نوع «اف – ١٦»، إضافة للـ ٣٥ طائرة من طراز «اف – ٤» ودبابات «ام – ٦٠» التي تسلمتها مصر مع شحنة من المعدات العسكرية والأسلحة المختلفة. وفي هذا الوقت أيضا، يجيء الاعلان عن المناورات البحرية المشتركة لسفن عسكرية اميركية ومصرية، بعد المناورات الجوية المشتركة، لكي تكتمل ملامح صورة أنور السادات ونظامه في منظور العدوانية الأميركية.

مصر السادات .. القناة الأساسية: ويذكر أن للولايات المتحدة في مصر، إضافة إلى القواعد العسكرية المشار إليها، حق التمتع بتسهيلات كبيرة في الموانىء المصرية وبخاصة في ميناء الاسكندرية الذي زارته مؤخرا حاملة الطائرات (ف.ج. كنيدي) وميناء بور سعيد. وتقول المعلومات المتوافرة أن عدد الجنود الأميركيين المرابطين في الأراضي

المصرية والمرشحين للمشاركة في «العمليات الخاطفة» ضد قوى التحرر الوطني في الشرقين الأدنى والأوسط، وفي افريقيا قد يصل إلى خمسين ألف جندي(٥٤).

كذلك تسربت معلومات توضح أن الولايات المتحدة تخطط لتحويل جزء من الأراضي المصرية إلى حقل تجارب للصواريخ القادرة على إصابة الأهداف في كل من ايران وأفغانستان، وعدن وأثيوبيا، وليبيا، والجزائر(٥٥).

ولخصت الصحيفة الأميركية «واشنطن بوست» هذا الوضع على النحو التالي: تصبح مصر القناة الرئيسية لنشر النفوذ الأميركي في افريقيا وفي دول الخليج العربي المستخرجة للبترول» ! .(٥٦).

---

(١) أنظر عرضا تفصيليا لنظرية الحرب المحدودة في:

- مارفين كالب وبرنارد كالب ، **كيسنجر**، بيروت: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥.

- د. سعد الدين ابراهيم، **كيسنجر وصراع الشرق الأوسط**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

- حسن الشريف (إعداد)، **مفهوم السياسة الخارجية الأميركية - هنري كيسنجر**، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٣.

- ج. وارن ناتر، **مخطط كيسنجر**، بيروت: دار القضايا، ١٩٧٦.

- أمين هويدي، **كيسنجر وإدارة الصراع الدولي**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.

(٢) فرجينيا بروديـن ومارك سلدن، **السر المعروف، مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا** (نقله إلى العربية د. أحمد طربين، ود. نصير عاروري)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، آب (أغسطس) ١٩٧٤، ص٩٦.

(٣) **المصدر نفسه**، ص٩٠ - ٩١.

(٤) **تقرير خاص عن التهديدات الأميركية باحتلال منابع النفط**، بغداد: دار الثورة للطباعة والنشر-مركز الأبحاث، ١٩٧٥، ص٤.

(٥)**المصدر نفسه**، ص٤.

(٦) **المصدر نفسه**، ص٥.

(٧) **المصدر نفسه**.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) نيكسون (مذكرات)، مذكورة في مروان بحيري، **النفط العربي والتهديدات الأميركية بالتدخل، ١٩٧٣-١٩٧٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص١١.

(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) ميكائيل ت. كلير، «مبدأ براون - قوة الانتشار السريع وتحركاتها»، مجلة **اليسار العربي**، العدد ٢١ - ٢٢، تموز (يوليو) وآب (أغسطس) ١٩٨٠، ص٧.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص٦.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص٦.

(١٤) تقرير خاص عن التهديدات الأميركية باحتلال منابع النفط، **مصدر سبق ذكره**، ص٧.

(١٥) **هارتس**، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤.

(١٦) مجلة **نيويورك**، ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤.

(١٧) مروان بحيري، **مصدر سبق ذكره**، ص٦.

(١٨) تقرير خاص، **مصدر سبق ذكره**، ص١١.

(١٩) روبرت تكر، «حول التدخل الأميركي»، مجلة **كومنتاري**، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ - ٥٩، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٦.

(٢٠) **نيويورك تايمز**، ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥.

(٢١) كولينز ومارك، «حقول النفط كأهداف عسكرية»، في مروان بحيري، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٥.

(٢٢) ميلز أغنوطس، الاستيلاء على النفط العربي، **هاربرز**، آذار (مارس) ١٩٧٥، ص٤٥.

(٢٣) **الصنداي تايمز**، ٦ شباط (فبراير) ١٩٧٥.

(٢٤) نشرة «آراب ريبورت أندريكورد- A.R.R.»، ١ - ٤ شباط (فبراير) ١٩٧٥،

ص١١٦.

(٢٥) **سجلات الكونغرس**، ٢٣ كانـون الثاني (يناير) ١٩٧٥، ص – س ٧٩٠.

(٢٦) كولينز ومارك، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(٢٧) ميكائيل كلير، مصدر سبق ذكره.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) مجلـة **الدستـور** لندن (١٣٧)»، العـدد ٧٤٣، ٧ – ١٢ تموز (يوليو) ١٩٧٩، ص٩ – ١١.

(٣٠) مجلة اليسار العربي، مصدر سبق ذكره.

(٣١) **القبس** (الكويت)، ١٩٨٠/١/٢٤.

(٣٢) **السفير** (بيروت)، ١٩٨٠/٥/١٤.

(٣٣) ايغور بيليايف، **السفير**، ١٩٨٠/١١/١٤.

(٣٤) عـن جـريـدة **الشـعـب** (القـاهـرة)، ١٩٨٠/١١/٢٥.

(٣٥) الدستور، مصدر سبق ذكره.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) مجلة **المجلة** (السعودية)، الصادرة بلندن، العدد ٤، ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٨٠.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) **السفير**، ١٩٨٠/١١/١٥.

(٤١) جريدة **صدى لبنان**، ١٩٨٠/١١/١٢.

(٤٢) **السفير**، ١٩٨٠/١١/٢٠.

(٤٣) **أخبار اليوم** (القاهرة)، ١٩٨٠/٦/١٣.

(٤٤) **فلسطين الثورة** (بيروت)، ١٩٨٠/٢/٢٩.

(٤٥) نشرة وكالة أنباء الشرق الأوسط (القاهرة)، ١٩٨٠/٥/٣١.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) **السفير**، ١٩٧٩/١٢/٢٠، ١٩٨٠/٥/٢٠.

(٤٨) جريدة **السياسي** (القاهرة)، ١٩٨٠/٦/١٨.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) **السفير**، ١٩٨٠/٧/١٠.

(٥١) مجلة **أكتوبر**، العدد ١٨١، ١٩٨٠/٤/١٣، ص٨.

(٥٢) **الأوبـزرفر** (نقـلاً عن فلسطين الثـورة)، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠.

(٥٣) عن جريدة **الوطن** (الكويت)، ١٩٨٠/٤/٦.

(٥٤) جريدة الشعب، مصدر سبق ذكره.

(٥٥) صحيفة **الهدف** (الكويت)، ١٩٨٠/٦/٢٥.

(٥٦) **الواشنطن بوست**، ١٩٨٠/٩/١٢.

فيصل دراج

دراسة في رواية سحر خليفة: قول الرواية وأقوال الواقع

في تباين الشتات نقرأ تباين التجربة، ونتقرّى حال الفلسطيني في اختلاف الأزمنة والأمكنة، وندخل في تناثر شعبه وترامي التجربة. وإذا ابتعدنا عن دلالة المكان، والمكان سمة، وولجنا حقل الزمن، والزمن تاريخ، فإنا نقابل الشتات والتباين في وحدة المسار، والمسار غني بتجربة الفلسطيني في صقيع المنفى، وفي أسى الاحتلال الأول، وحزن الاحتلال الثاني. وعندما ننطق بالتجربة، فإننا نقرأ فيه التاريخ، ونرى الفلسطيني في تحوّلاته، التي تتوحّد الدلالة فيها رغم اختلاف الأمكنة والأزمنة. والتاريخ لا يموت، تصونه الكتابة، وتحفظه السطور التي ينتجها. تتداخل الكتابة في التاريخ ثم تتوارى في سطوره، حيث يصبح تاريخ الكتابة علاقة في التاريخ العام. والكتابة الفلسطينية لا تهجر التاريخ، ولا تقول غير قوله، إنها تستوري فيه وتستظهر، تبدأ منه وتعود إليه. وفي هذا التاريخ الذي تستوري فيه الكلمات التي أنتجها، نقرأ «غسان» وعثار المنفى، و«إميل» وحزن الوطن المصادر. وتجيء الآن «سحر»، لتكمل، مع أصوات غيرها، مسار الكتابة الفلسطينية التي خبرت التاريخ وأخبرت عنه.

وسـحر، كما صاحب «المتشائل» وكاتب «رجال تحت الشمس»، تنطلق من واقع حقيقي معاش، ومن تجربة جماعية تؤثر في التاريخ وتعيد صياغتها من جديد؛ وفي رحابة الواقع وضيقه، تطلق صاحبة «الصبّار» حركة الشعب الفلسطيني، في ركودها الموهوم، وفي نبضها الملموس، فنبصر السطح والقاع، ونرصد التجربة ورماد التجربة، ونحتضن أشواقاً ننزع إليها، ونقترب منها ونتماثل، ثم نتوحد في السؤال وفي المسار.

تُسائل سـحر زمانها الفلسطيني، تقبض على معناه، وتكتب عن جديد القول في جديد الحركة التاريخية وعسف الاحتلال، وتقول: إن هوية الفلسطيني في زمن اغتصاب الأرض والكيان هي هوية الصراع، هوية لا تتحدّد بـ«النسب التاريخي» وشبق الكلمات والأحلام الذاهلة، لأنها تندثر في الذهول، وتصون نفسها في صحو متجدد، يعرف أن الهوية الوطنية

تنخلق في الصراع، وتتجدّد فيه وبه، وفي التجدد تأخذ سمة جديدة، وأصولاً اجتماعية جديدة، وعندها تأخذ الهوية معناها في التاريخ، وتسمو إلى دلالته، أي تصبح كما يجب أن تكون. وفي هذه الدراسة، سنقرأ «سحر» في تحولاتها، وفي مسار كتابتها في رواياتها الثلاث.

لم نعد جواري لكم: الجوهري والهامشي

رواية أولى وبداية، حاولت سحر فيها أن تبني إشكالية محدودة تتضمن جملة مستويات بسيطة، والإشكالية هي: وضع المرأة الباحثة عن تحررها، والقيود الاجتماعية التي تكبح هذا التحرر، وتدفع بالمرأة إلى مأساتها «الخاصة».

منذ السطور الأولى، نكتشف ضيق الإشكالية، أو نتعرّف على الوعي المحدود الذي يطرحها: تبحث المرأة عن تحررها بمعزل عن مجتمع يرزح تحت الاحتلال من ناحية، ويحمل تراثاً تاريخياً يحكم وعي المرأة والرجل من ناحية ثانية. وعندما تنسى المرأة الباحثة عن تحررها هموم الوطن وتراث التاريخ، فإن بحثها لا يقود إلا إلى الوهم والطريق المسدود. لا تطرح سحر، في روايتها، أوهام المرأة الباحثة عن التحرر بمعزل عن هموم الوطن، بل تتبنى هذا الوهم وتقيم عليه روايتها، وفي هذا الوهم ترجم الرجل بدل أن تطرح الإشكالية الاجتماعية التي تكبح تحرر الرجل: «عليّ أن أختار بين عبودية الفن، وعبودية الرجل! والفن عبودية تقود إلى الحرية أما عبودية الرجل فمذلة وانكسار» (ص ٧) ، «لا، لن أرضى بهذا، يجب أن تثور المرأة على هذا الوضع، وأن ترفضه. إن مجرد الشكوى لا يجدي شيئاً»(ص٧)، «وهذه البلاد لا تحتوي إلا رجالاً يحلمون بإناث يحبلن ويلدن، ويحشين ورق العنب» (ص ٣٨).

تحدد السطور السابقة شكل الطرح الذي تتعامل معه سحر خليفة، والهمّ الاجتماعي الذي تنطلق منه، فالمرأة في زمن الاحتلال ليس أمامها إلا «الرجل أو الفن»، وعندما تختار عبودية الفن تبدأ نضالها ضد الرجل الذي يحرمها وجودها الانساني. عندما نقرأ رواية سحر في همومها الهامشية أو الناقصة، ندرك أن كاتبتنا قد ألغت الوطن بممحاة المرأة، أو أنها احتفظت بالوطن، لكنها أعطت تحرر المرأة مكان الأولوية، أي أنها لم تبدأ بجوهر الزمن الفلسطيني، بل ذهبت أو تاهت في استطالات هامشية. وإذا كانت البداية الروائية هامشية، فإن تطور البداية لن يكون إلا هامشياً بدوره، لذلك فإن رواية سحر تطلق مجموعة من العلاقات الاجتماعية المحدودة: مثقفون وأشباه مثقفين يتحركون في عوالم ميسورة، ولا يلهجون بمسائل الوطن لأنهم يغرقون في مشاكلهم الذاتية، وإذا تطرقوا في حديثهم إليه فإن دلالته لن تجاوز أطراف الحديث. مع ذلك، فإن القارىء يظن، أن الرواية تقارب مستويات متعددة: مشاكل العيش والسفر والهجرة، لكن هذا الظن سرعان ما ينقشع، عندما يقرأ من جديد وضع الوطن في الرواية. فالأساسي هو العلاقات الهامشية، وما الوطن إلا غلاف خارجي محدود الدلالة، أو مكان محايد يجري فوقه الحدث الروائي، وقد تتراجع سمات الوطن حتى يقارب الوطن في غيابه دلالة المكان السياحي. ربما تقول الرواية إن الوطن حاضر في شخصية «عبد الرحمن» الرسام المناضل، لكن غموض «البطل»

ونضاله ينفي قول الرواية، فنحن نراه واضحاً في عشقه وعواطفه، أما في «أشواقه الكبرى» فيضيع في ضباب الرواية. ويمكن أن نقول بشكل أدق: إن منطق إشكالية الرواية لا يسمح بإنتاج شخصية ترتبط بهموم الوطن بشكل عضوي وصحيح، لذلك كان من المنطقي أن تعامل الرواية قضية الوطن، كقضية اخلاقية ترتبط بالضمير والوازع الاخلاقي أكثر مما ترتبط بالفعل النضالي المباشر: «كان الهدف إرضاء العقل والضمير، وهذا ما فعلناه، وهذا ما نفذناه» (ص ٢٦٢).

عندما نحاكم رواية سحر فإننا نحاكمها من وجهة نظر علاقة الرواية بالتاريخ؛ إذ أن الرواية لا تكون جديرة باسمها، إلا عندما تحتضن، في سطورها، ما هو جوهري في الحركة التاريخية، وترسم تناقض هذه الحركة ونزوعها الأساسي، أما عندما تضيع الكتابة الروائية في العارض، فإنها تزول كرواية وتنتهي إلى نافل الكتابة. أمر آخر، هو ما أدعوه بـ«النزعة النسوية» عند سحر، التي تحكم هذه الرواية، والتي ستطفو من جديد في روايتها الأخيرة، «عباد الشمس». فمما لا شك فيه، أن مسألة المرأة وتحريرها تحتل مكاناً هاماً في قضايانا الاجتماعية، لكن سؤال المرأة لا يجد معناه الحقيقي إلا إذا نظر إليه كعلاقة اجتماعية في جملة العلاقات الاجتماعية، وتحرر هذه العلاقة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تحررت كل العلاقات الأخرى. وأخيراً، فإن رواية: «لم نعد جواري لكم» لم تكن إلا بداية، سرعان ما تجاوزتها سحر خليفة باتجاه أعمال أكثر أهمية وأصالة.

الصبار؛ حدود الوعي وحركة الواقع

انتقلت سحر بعد الكتابة «الأولى» إلى كتابة جديدة، وفي الكتابة الجديدة تخلّت عن ما هو هامشي، وغاصت في المسألة الوطنية حتى وصلت إلى الجذور وقبضت على قلب المسألة، وفي جديدها قالت سحر أشياء كثيرة، وظهرت كأحد أهم الأصوات الروائية الفلسطينية، ومن أكثرها أصالة وصدقاً.

تقارب سحر، في روايتها الثانية «الصبار»، موضوعاً معقداً، والتعقيد لا تبتكره الكاتبة لأنه قائم في الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال، أو لنقل إن تعقد الموضوع يعود إلى جرأة الكاتبة وتعاملها مع مسألة بالغة الصعوبة. وإذا كانت الرواية تتعامل «عادة» مع بطل إشكالي يعيش فوق أرضه ويواجه عالما لا يسمح بتحققه، فإن رواية «الصبار» تتعامل مع «بطل إشكالي» متميّز، أو مع بطل ثنائي الإشكالية، يواجه شعبه ويواجه معه شروط الاحتلال الإسرائيلي، يحاول أن يواجه هذا الشعب ويتصالح معه في الوقت ذاته، كي يساهم في تحقيق ذاته وتحرير أرضه. انطلاقا من هذا، تصبح إشكالية «الانسان الفلسطيني» في رواية «الصبار» معقدة ومتعددة الأبعاد:

(أ) المواجهة بين الإنسان وواقع الاحتلال.

(ب) العلاقة بين الإنسان من حيث هو فرد مع الكل الاجتماعي، أو علاقة المصير الفردي مع المصير الجماعي في واقع الاحتلال.

(جـ) تعقد العلاقة بين الفردي والجماعي في الشرط الفلسطيني الذي يلغي كل فردية ولا يمنحها معنى إلا من حيث هي علاقة فاعلة في الممارسة الوطنية.

(د) إذا كان «البطل الكلاسيكي» يواجه العالم كي يحقق ذاته وأناه، فإن تحقق الذات الفلسطينية لا يتم إلا بنفي هذه الذات وتحولها إلى علاقة مساومة، توائم بين الفردي والجماعي في النضال الوطني العام.

أقامت سحر روايتها على الاشكالية المعقدة والمتعددة العناصر، لكن الإشكالية في شجريتها لم تعثر دائماً على معادلها الروائي، بل بقيت تندس بين الخاطيء والصحيح، أو لنقل إن تناقض الواقع جاوز وعي الكاتبة، ودفعه إلى جملة تناقضات. وإذا كان تناقض الرواية في علاقتها مع الواقع الذي تكتبه يشير إلى خصبها وأصالتها، فإن التناقض في كتابتها يشير إلى حدود الوعي الذي تعاملت به كاتبة «الصبار» مع الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال. ماذا يعني ذلك؟

رسمت «الصبار» وضع الانسان الفلسطيني في معادلتـه الصعبة الحـل، والتي لا يستقيم أحد طرفيها إلا إذا ألغي الطرف الآخر، أي جعل المعادلة مستحيلة الحل: يقاتل الانسان الفلسطيني عدواً يتعامل معه اقتصادياً ويسلُّ لقمة العيش من بين براثنه، أو يتعامل معه اقتصاديا كي يبقى قادراً على قتاله. وفي هذه العلاقة يعاني الإنسان من اضطهاد ثنائي البعد: الاضطهاد القومي والاضطهاد الاقتصادي، ويحاول إعادة صياغة هذه العلاقة، وفي هذه الصياغة تستبين من جديد إشكالية الانسان الفلسطيني في كل تعقدها ونزوعاتها: البعض يضع النضال الوطني النقي في مكان الأولوية، والبعض الآخر يذهب في البحث عن الرغيف ولا يعيش المسألة الوطنية إلا على مستوى الوعي والمعاناة الصامتة، والبعض الثالث يكافح كي يصل إلى مصالحة باهظة بين النضال الوطني والبحث عن الرغيف، والمصالحة تفرض مساومة معينة، وتفترض وعيا واضحاً أو شبه واضح يلمس الصراع ويتلمسه في كل مستوياته.

ينهض مشروع «الصبار»، إذن، على علاقة الوعي الفلسطيني بواقعه. أما مشروع نقد الرواية فينهض على رصد العلاقة بين وعي كاتبة الرواية والشرط الذي ترسمه روائياً، أي كيف يتعامل الوعي مع الواقع في شكله المكتوب، وكيف ينتقل نص الواقع إلى نص الرواية؟ للإجابة على هذا السؤال، ومن أجل الوصول إلى تقويم للرواية، نذكر بأطروحة أساسية ونعتمدها:

يقترب النص الروائي، في علاقاته المكتوبة، من حركة الواقع عندما يلغي الكاتب ذاته في عملية الكتابة، ويضع بينها وبين النص مسافة معينة تجعل النص في علاقاته معادلاً موضوعيا للواقع أو معادلاً قريبا منه، وعندها يبتعد النص الروائي عن ذاتية الكاتب وينتج قيمة فنية ومعرفة أدبية لأنه يتقدم كنص موضوعي يمسك بما هو جوهري وموضوعي في حركة الواقع، علماً بأن الكاتب ينسحب من نصه عندما يتملك الواقع ويدرك تناقض علاقاته، إذ أن حدود الوعي تنعكس بالتأكيد في بناء العمل الروائي ورسم علاقاته، وتدفع كاتب النص إلى التدخل في عمله، وإلى الحديث باسم شخصياته، ورسم مسارها ليس انطلاقاً

من شروطها المادية وإمكاناتها الفعلية، بل انطلاقاً من شروط الكاتب ورغباته الذاتية أي من عدم قدرته على رسم العلاقات الروائية في واقعها المادي. لهذا فإن النص الأدبي يضيع، أو ينكسر، ويفقد معرفته الأدبية والفنية أو جزءاً منهما، عندما يأخذ الكاتب بالتدخل في نصه، ويصبح جزءاً من نصه، أو شخصية من الشخصيات التي يكتبها. ضمن هذه المؤشرات، وانطلاقا من الأطروحة الأساسية السابقة، سوف نحاول الإجابة على أسئلة رواية «الصبار». للبحث عن الإجابة، وكل إجابة نسبية، ننطلق من العلاقة النظرية الأولى: حركة الواقع وحركة الشخصيات التي تدور فيه في الكتابة الروائية.

يتحدد الواقع الفلسطيني بأثر الاحتلال الاسرائيلي فيه وبنضاله ضد هذا الأثر، والأثر الاسرائيلي واسع ومعقد مسّ البنيان الاجتماعي كله وأحدث جملة تغييرات اجتماعية ابرزها تراجع الزراعة وذهاب أكثر من سبعين ألف عامل إلى المصانع الاسرائيلية:

- « كانت بياراتها تمتد حتى الجبل. **وأحرقوها** » (ص ٢٩).

- «الناس لا تبدو عليهم شقاوة العيش. يلبسون على الموضة. يمشون بخطوات أسرع. **ويشترون بدون مساومة. كثرت النقود**. كثرت الأعمال. وارتفعت الأجور وشبع الناس لحما وخضاراً وفواكه. ورغم ارتفاع الأسعار **ما زالوا يأكلون بنهم المحروم. ويطعمون أولادهم حتى التورم**. ومن كان بدون كنزة أصبح يختال بجاكيت جلدي. ومن كان بدون لفاعة بات يخبىء أذنيه بياقات فرائية. واستطالت السوالف. وقصرت التنانير. وامتلأت أرداف الخادمات اللواتي أصبحن عاملات وموظفات. شيء **ما** قد تغير»(ص ٣١).

- «الخادمات ما عدن خادمات. السلم الطبقي مال. وشبع الناس كل الناس» (ص٣٢).

- «احتلال هذا أم انحلال»(ص ٣٣).

- «العمال يملأون مصانع إسرائيل. وأصبح أجر العامل يضاهي أجر السيد» (ص٣٨).

- «وظاهرة الخدم انقرضت» (ص ٤١).

- «المزارع كانت مهجورة، والأشتال ما عادت تغطي سوى رقع متفرقة من **الأرض المهملة**، وأصوات الدواب التي كانت تملأ الفضاء بثغائها ورغائها ما عادت تموسق الأجواء» (ص ٤٦).

- «ونحن الآن نعيش كما تعيشون أنتم يا أولاد الوجاهات» (ص ٥٣).

- «الليرة الإسرائيلية خير من الجوع» (ص ٦٠).

- «قبل الاحتلال كنت مستخدم بدل الواحد ثلاثة. وكانوا ماشيين مثل الساعة. بعد الاحتلال فسدوا وصاروا يحاسبونا عالمتلك» (ص ٨٠).

هذه هي الصورة التي تعطيها «الصبار» للواقع الفلسطيني في واقع الاحتلال،

والصورة ثقيلة ومثقلة، تقول أشياء كثيرة، وتشير إلى «شيء ما قد تغير». والشيء أشياء. لقد ترك الاحتلال بصماته واضحة على جملة المستويات الاجتماعية، ففي المستوى الاقتصادي حدث تغير في بنيان العلاقات التي كانت مسيطرة قبل الاحتلال. تراجعت الزراعة، وتراجعت معها قيم الحياة الفلاحية، وتزايدت الأيدي العاملة في المعامل الإسرائيلية. ويمكن القول إن الاحتلال قد أدى إلى اندثار جزء أو أجزاء من الطبقات القديمة وظهور طبقات جديدة، ولدت وتطورت في علاقات الاحتلال، الذي غير مكان العمل ونوع العمل، وعلاقة العامل بعمله، وأدى هذا التغير إلى اختلاف نظرة «الطبقات» لبعضها البعض بسبب تغير شكل الطبقات: علاقة الزراعة بالصناعة: «ميل الميزان الطبقي». وقد أدت التحولات الاجتماعية بالضرورة إلى تحولات «مماثلة» في السلوك والأحكام والقيم: «احتلال أم انحلال». وبكلمة واحدة: قام الاحتلال الإسرائيلي بإعادة تشكيل الشرط الفلسطيني.

تكتب «الصبار» تغيرات الواقع الفلسطيني في حاضره و«نزوعه القادم»، حتى نكاد نظن أحياناً، أنها تقول لنا ان المجتمع الفلسطيني يسير «نحو حياة أفضل في المأكل والمشرب والملبس»، لكن «الظن» ليس سهلاً، لأن سحر تطمح في روايتها إلى رسم المجتمع في كل مستوياته: تغيرّ الواقع وحركته المتناقضة، أي سيرورة الوعي في سيرورة العلاقات الاجتماعية. والسؤال هنا: كيف تتشخصن هذه العلاقات وتجد معادلها الروائي؟ كيف تتحول إلى شخصيات تعبر – تحكي – في وعيها وممارستها عن الواقع الجديد من حيث هي علاقة منه وفيه، أثر له وأثر فاعل فيه؟

تستبين العلاقات في عدة شخصيات تنتمي إلى أصول اجتماعية مختلفة، وتحمل أشكال وعي مختلفة، تتحدد بتلك الأصول، وتفارقها، لأن الاحتلال «ألغى» تلك الأصول وأنتجها من جديد، وفي هذا الوعي يعيش البعض إشكاليته بشكل مجرد مثقل بالمعايير الأخلاقية والمثالية: «أسامة». وهناك بعض آخر يعيش مسألة الوطن دون أن يمتلك الوعي الايديولوجي الموائم لها، يعيش حب الوطن بـلا نظريـة أو تنظير، والبعض هـذا هو «الفلسطيني اليومي»: «أبو صبري، زهدي، شحادة، أبو شحادة». البعض الثالث يمارس العمل الوطني في صموده، وفي سعيه المستمر لإيجاد صيغة النضال الممكنة: «عادل».

ندخل مع هذه الشخصيات، ونبدأ بالقديم منها، بتلك الشخصيات التي تنتمي إلى زمن آخر، إلى زمن مضى وانقضى، وانقطعت علاقته مع المستقبل لأنها مستحيلة. من هذه الشخصيات «أبو شحادة»، شيخ عجوز يتمايل بجسده الأعجف ككيس من نخالة، يدخن سجائره الرخيصة ويمضي في ذاكرة لا تعرف إلا الماضي ولا تتعرف على حاضر لا يعترف بها. يعيش في مزرعة مهجورة مع كلبه العجوز، كيان ضامر يتزايل بهدوء واستقامة، أو يتزايل مع ملامح قديمة تنمحي في واقع القهر الجديد. «أبو شحادة» عجوز وفقير لا يذكر من ماضيه إلا قهر السيد، واستغلال فلسطيني آخر يتزايل معه. وأمام حاضر القهر وماضيه يقف العجوز صامتاً، يقتصد في الكلمات، ويردد قوله الضروري: «أنا داري؟». يلخص العجوز في كلماته اللامبالية حاضره وماضيه: «طول عمري كنت أجير، لا لي أرض ولا ما يحزنون، وابني كان أجيراً ولم يزل» (ص ٥٠). أجير يمضي، ويمضي معه صاحب المزرعة (أبو عادل الكرمي)، وإذا كان العجوز الفقير يمضي صامتاً، فإن صاحب المزرعة يتشبث

بطبقته، ويتوكأ على «آلة صناعية»، ويعيش وهماً زمن طبقته، التي تثرثر في القضية الوطنية وتتآمر عليها، أو الطبقة التي تعتقد أن القضية الوطنية مربوطة بها أبداً.

في حقل التغيرات الجديدة يزول «السيد» و«العبد»، أحدهما يمضي صاحياً وثانيهما واهماً، وفي زوالهما يقترب «ابن السيد» من «ابن العبد»: «شحادة» و«عادل» يشتغلان في المعامل الاسرائيلية.

يحمل «شحادة» إرث أبيه، والإرث حقد وانتقام من الماضي: «لما متنا من الجوع ما حدش سأل عنا» (ص ٥٠). في غياب الملكية وحضور القهر تتساوى الأزمنة والأمكنة بل يأخذ الزمان والمكان معناهما من حدود العيش: «كان شحادة يرتدي جاكيت جلدي له ياقة من الفرو. وكان شعره الأجعد يحيط رأسه بشكل هالة لا يقل طول نصف قطرها عن عشرة سنتيمترات. بينما تكوم إلى جانبي خديه سالفان غليظان كشجرتي نتش صغيرتين. وكان يمسك غليونه بيده المزوقة بخاتم ذهبي ثمين ويتكلم من جانب فمه كما يفعل كبار الممثلين الأجانب» (ص ٩٩).

ترسم سحر في هذه الكلمات صورة «الغني الجديد» وتوغل في هذا الرسم حتى تصل إلى حدود «الكاريكاتور»، مع ذلك فإن «اخضرار» واقع شحادة لا يشير إلى «جمال» الحاضر بل إلى بؤس الماضي، لأنه في وصفه الجديد لا يستعيد إلا اضطهاد أبيه، ولا يحاول إلا تحقيق ذاته في وضع هجين، فلا يجيء التحقيق إلا هجيناً.

إذا كان «شحادة» يمثل في سطور الرواية «نمط الغني الجديد» فإن «عادل الكرمي» يمثل نمط «الفقير الجديد»، وإذا كانت علاقة والد الأول لا تتحدد بعلاقة والد الثاني إلا كعلاقة طبقية، فإن الاحتلال الاسرائيلي قد كسر هذه العلاقة بين «الابنين» ووحدهما في السوق الإسرائيلية. لهذا فإن عادل يمثل إشكالية مزدوجة، فهو لا يحاول العثور على صيغة نضال مساومة فقط، بل عليه أن يتحمل وضعه الجديد، الذي أنزله من طبقة إلى أخرى، وجعله يقف في صف من كان أجيراً له: «وأنت عادل انزل، انزل، واشرب ارجيلة على حساب شحادة» (ص ١٠١)، «أيعجبك أن تهبط إلى مستوى زهدي وشحادة وأبو النوف؟ هؤلاء الجهلة لا يعرفون شيئاً» (ص ١٠٥). ينزل «عادل» ويذهب إلى العمل مع غيره، ووالده يعتقد وهماً، أن الابن في المزرعة، والابن لا يصارح هذا «الوالد الصنديد الذي يتربع وسط الديوان محاطاً بالوجهاء» (ص ٦٥). تتكشف إشكالية «عادل» الثانية في علاقته مع القضية الوطنية، وشكل ارتباطه بها يختلف عن شكل ارتباط والده، لأن تغير وضعه الطبقي دفعه إلى موقع ايديولوجي جديد ومتقدم، أو إلى موقف موضوعي يجعله يتعامل مع ما هو ممكن لا مع ما هو واجب الوجود. يبرهن هذا الموقف عن ذاته في صيغ موجزة واضحة: «أنا لم أنس البلد بدليل أني لم أتركها» (ص ١٠٧)، «للصورة أكثر من بعد واحد» (ص ٧٨). أما معنى هذه الصورة فيتضح في صورة أخرى: «خذ عمري واقنعني بأن الحرية تعني جوع الفرد. وأن في الجوع سعادة» (ص ٧٢). يمثل «عادل» في حركة الواقع الموضوعية شكل الوعي الذي يعي حدود قدراته ويدرك تعقد المسيرة النضالية، أي يدرك حدود تأثيره الممكنة على الواقع المعاش. لذلك فإن دوره الإيجابي يظهر في ممارسته اليومية التي تعمل

على ترميم أوضاع من يشاركهم العمل والنضال، وهذه الممارسة تهدف أولاً إلى الحفاظ على الهوية الوطنية. ولهذا فإن سلبية «عادل» ومساومته تصبحان موضوعياً المعنى الحقيقي للصمود والمواجهة، بل يمكن القول إن عادل يعيش واقعه من الداخل ويعرف هذا الواقع، ومن هذه المعايشة وتلك المعرفة يصل إلى وعي موضوعي بعيد عن أوهام الرومانسية والبطولة الزائفة، وبعيد أيضاً عن المساومة التي تصل إلى التواطؤ.

في مقابل الوعي الموضوعي اللصيق بواقعه والمساوم، يقف وعي آخر أحادي البعد، يرى الوطن ولا يرى الأرض، يرى النضال ولا يرى مواده النضالية الحقيقية: الشعب والوعي الأحادي البعد يتمثل بشخصية «أسامة الكرمي»، الذي يرجع الاشكاليات إلى إشكالية واحدة، ويرى المركب بسيطاً. شخصية رومانسية في وعيها السياسي، وقد تتطاول هذه الرومانسية وتمتد حتى تصبح جهلاً، وبطولة مجانية. بطولة تتأتى وتذهب، دون أن تدرك معنى الواقع، فتذهب التضحية في سطور الكتب دون أن تقول جديداً. تستحيل قضية الوطن عند «أسامة الكرمي» إلى إشكالية مجردة ومقولات نظرية باردة، بل قد تجاوز حدودها فتصبح حسّاً أخلاقياً يمجد النضال دون أن يعرف الواقع.

«أسامة» فلسطيني جاء من «الخارج»، حاملاً وهم الوعي. وعندما يحاول استعمال «حمولته»، يكتشف غربته وتوحده، فيسير محبطاً ناقماً، ويعتبر «لقمة الخبز» ترفاً، ولأن «الخبز» ليس ترفاً فهو يقف في تعارض مع الآخرين، حتى يتوهم أحياناً أنه منقذ البلاد الوحيد. إن إشكالية أسامة الحقيقية تتمثل في الفراق القائم بين المثل والواقع، وبين النظرية والممارسة، وبين المفهوم الديمقراطي للجماهير والمفهوم النخبوي – الاستبدادي. ماذا يقول أسامة في سطور الرواية:

– «ماذا حدث للبلد؟ ماذا حدث للناس؟ ماذا حدث لكم؟ لقد تغيرتم. حتى الصبية يدخنون في الشوارع. والناس يلتهمون الكنافة ويبتسمون. وأنت أيضاً تبتسم. ماذا حدث لكم؟ ماذا حدث للبلد؟ أبطروكم. استوعبوكم. ولا أرى في عيونكم ومضة خجل» (ص ٣٢)، ويقول أيضاً: «يدخن الصبيان رغم وجود الآباء. فما نفع الآباء إذن؟ يسيؤون تربية الجيل الجديد ويشوهون أمجاد الصمود» (ص ٧٤).

وهكذا، يقف «أسامة» أمام مجتمعه محبطاً، لا يفهم كيف يبتسم الآخرون، ولا كيف يعملون، فيذهب في إحباطه ولا يرى بوادر الشروق إلا في الجيل الجديد: «هذا هو الجيل الجديد، هذا هو الأمل. ومن هنا تنطلق الشرارة» (ص ٩). وفي انتظار «وصول» الجيل الجديد يذهب إلى مشروعه «واضحاً»، والمشروع لا يقبل بالأقوال والمحاكمات لأنه يقول بحل واحد: «نسف باصات العمال». ويحقق «المناضل الثوري» حلمه، وينسف «الباصات» ويستشهد.

وهكذا تذهب الشهادة صادقة، توائم بين الفكر والعمل. ورغم صدقها الصافي فإنها تدخل في الرؤية الاخلاقية، دون أن تمتلك الوعي السياسي أو تقترب من الحدس التاريخي، أي أن صدق الشهادة يفقد جزءاً منه أو أجزاء من إمكاناته في رومانسية الوعي و«نقاء

الإرادة». يريد «أسامة» تحرير الوطن بشكل من الوعي يقود إلى الموت المجاني، أو ما يشبهه، بوعي اصغر بكثير من الشرط التاريخي الذي يتعامل معه، وعندهاينكفىء الوعي ويظل «الشرط» «ينتظر» وعيه الموافق، أو ينتج في حركته وفي علاقته مع «الفلسطيني العادي» هذا الوعي في سيرورة «بطلها» الوحيد هو الشعب. ويمكن أن نتعرف على حدود «أسامة» إذا قرأنا المركبات الأيديولوجية التي يلهج بها نظراً، ويعتمدها عملاً.

- «الشعب: خدعة، اليد الواحدة لا تصفق، وأنا واحد. أنا واحد!» (ص ٢٢٨).

- «زهدي وشحادة وأبو النوف [عمال]؟ هؤلاء الجهلة لا يعرفون ما يفعلون» (ص ١٠٥).

- «لو أن عادل خرج من المنطقة والتقى الرفاق في الخارج لاختلف الوضع. فهذه المنطقة المحصورة ما بين النهر وسياج العدو باتت تشكل خطراً جسيماً على الفكر الثوري في المنطقة. لقد استوعبوهم، أبطروهم، وغسلوا أدمغتهم بالأكاذيب والليرات» (ص ٩٦). و«تفسيري الوحيد هو أنكم تخلفتم عن الركب الثوري. الناس في الخارج يلاحظون هذا ويكتبون عنه» (ص ١٠٧).

- «الاقتصاد لا يصنع التاريخ. والمادة ليست المحرك والدافع والهدف. ماذا عن المبادىء والمثل؟ ماذا عن الأخلاق والقيم؟ ماذا عن الحق والعدالة؟» (ص ٩٥).

في هذه المقاطع، استطاعت سحر أن ترسم السمات الفكرية لهذا «البطل الرومانسي»، والسمات واضحة وضوح هزيمته «القادمة»، تطلق معاييرها بشكل عمودي لا زوغان فيه: الثورة عمل فردي يحققه فرد متوحد، يضحي بذاته من أجل شعب أقل مرتبة منه. الأخلاق والمثل والعدالة هي محرك التاريخ الوحيد الذي لا يعطي معناه إلا للنخبة العارفة. الثورة لا يحققها الشعب في نضاله اليومي المتميز بل «تصدرها» العقول العارفة «في الخارج». الحاضر لا معنى له لأن الشعب فيه غارق في جهله، «والخير كل الخير» في نقاء «الأيام القادمة» التي سترفع رايتها «أجيال جديدة» تعرف معنى القيم والأعراف الأصيلة. سمات فكرية بلا غبار لطبقة أو لفئات اجتماعية محددة خبرت التاريخ فلم تخبره إلا بسقوطها المتكرر، ودخلت الثورة فلم تر فيها إلا جسراً ووسيلة للتمايز الاجتماعي وركوب حركة الجماهير المقاتلة وقيادتها من مكاتب الخارج: وكيف تصنع الثورة خارج شعبها وبمعزل عنه؟ وماذا يعرف من ينادون بفكر «أسامة» ويمارسون ممارسته عن «زهدي» و«أبو صابر» وهل يعرف هذا «الثوري الأنيق» و«البطر بأموال الثورة والخليج» معنى البطالة والبحث عن الرغيف، وعن المعاناة اليومية للحفاظ على الرغيف وعلى الهوية الوطنية؟

يقف في «هامش» الصورة ومنتصفها، أو في المركز الحقيقي الذي يعتبره البعض «هامشاً»، الفلسطيني العادي الذي يصنع الثورة في صحته: «أبو صابر». إنسان فقير، غارق في همومه اليومية الكثيرة، في الأفواه التي يطعمها. مسرور لأنه عثر على عمل في «المصنع الإسرائيلي»، لكن «العمل» الذي يهبه «الفرج» يقطع أصابعه، ويقذفه إلى الخارج نازفاً وكسيراً، لأن إدارة المعمل لا تستطيع إسعافه. فهو لا يملك «إذن عمل». أبو صابر هو

نموذج الإنسان الذي يحاول تغييب الواقع العام من أجل أن لا يرى إلا واقعه الذاتي، لكن حقيقة الأمور سرعان ما تلغي هروبه الزائف وتعيده إلى الواقع العام الذي لم يفارقه إلا في وهمه وحلمه المستحيل. أما «زهدي» فهو الفلسطيني الذي خبر شكل العمل والغربة في البلاد العربية، ثم عاد إلى الوطن مدفوعا بغريزة وطنية، وتعلق عفوي بمصير الوطن، ومن «العفوية» و«الغريزة» يصل إلى السجن، كي يموت فيما بعد إلى جانب «أسامة» في معركة موجهة ضده وضد أمثاله. وأخيراً، هناك «باسل الكرمي» أو «أبو العزين»، شقيق «عادل»، إنه الطفل الفلسطيني الذي ينتجه واقع الاحتلال، ويجعل من السجن جزءاً من طفولته، وفي السجن يتعلم دروساً جديدة، كي يسير فيما بعد في طريق «الاحتراف الثوري». إنه رمز المستقبل الذي يحتج على حاضر مثقل بالاسار العائلي ومحاصر بالوجود الإسرائيلي.

قلنا، فيما سبق، إن النص يستوي أدبيا عندما يغيب الكاتب منه، أما عندما يدخل فيه، أو يتدخل في علاقاته، فإن شيئاً ما يذهب من النص، يتهاوى، ويكتنفه «الضباب»، يصبح من الصعب اقتفاء أثر متسق للشخصية التي تنوس، أو يجب أن تنوس، بين حركتها الموضوعية المحددة بشروطها المادية وبممارستها اليومية ووعيها الاجتماعي، وحركتها القلقة، الخارجة عنها، التي يجرها الكاتب إليها، بسبب قلقه ككاتب، أو بسبب انتقاله من دلالة إلى أخرى بلا سببية ظاهرة أو مستترة. وعندما تذهب القراءة في سطور «الصبار»، فإن القراءة تدخل في «ضباب» بعض سطور هذه الرواية الأصيلة والمجددة. مما لا شك فيه أن سحر، تنطلق من اشكالية واضحة: التغيرات الاجتماعية، وسيرورة الوعي الاجتماعي الفلسطيني في هذه التغيرات. مع ذلك فإن سحر تقاسم الواقع قوله، تنتج شخصياتها روائيا، وتمنحها السمات والحركة الموضوعية، لكنها تتدخل – أحياناً – في مسار هذه الشخصيات، وتنطق باسمها، وتحملها أقوالها ورغباتها الذاتية (رغبات الكاتبة)، أي تنسى إمكانات الشخصية الموضوعية. وقد توغل الكاتبة في التماثل بشخصياتها والحديث باسمهم، حتى لا نكاد نفرق بين سمات «أسامة» وسمات «عادل»، علماً بأن لقاءهما مستحيل، أو أنهما يمثلان قطبين متعارضين. وقد لا نقرأ وعي «باسل» في حدوده وبراءته، وإنما نقرؤه في أيديولوجيا الكاتبة. إن تدخل سحر خليفة في حركة شخصياتها الروائية يجعل هذه الشخصيات «ملتبسة»، ومتعارضة الدلالة، أحيانا، لأنها لا تتقدم كعلاقات روائية موضوعية بل كعلاقات ذاتية – موضوعية، تحمل أثر الواقع من ناحية، وايديولوجيا الكاتبة من ناحية ثانية؛ وإذا كانت القراءة الروائية قادرة على عزل الذاتي عن الموضوعي، والامكانية الفعلية عن الامكانية المجردة، فإن هذا العزل يشير إلى تلوث العلاقات الموضوعية بالتصورات الذاتية للكاتبة، والتصور الذاتي بهذا المعنى، هو «تشتت» الوعي، التناقض فيه، أو قصوره الذاتي. كيف يعلن تدخل الكاتبة في الرواية عن ذاته؟ الأمثلة كثيرة، سنعطي بعضاً منها:

– «قال أبو صابر: هذه المرأة جوهرة. تحاول أن تشدّ أزري بالدعوات والبسملات. لا بأس. مورفين مستحب. لكنني بحاجة للمجديات» (ص ٦٦). إن أبي صابر البسيط، والغارق في بؤس بلا ضفاف، والحالم بسيرة «أبي زيد الهلالي»، كما تقول الرواية، لا يستطيع أن يتعامل مع الدين بهذا المفهوم، إن هذا التعامل صادر عن موقف الكاتبة من الدين لا عن أبي صابر الغارق في الوعي الديني.

– «يقول باسل: عندما تزيل الكريم وتلمس الوجه الضاحك تصاب برعشة جنسية لذيذة» هذا القول أيضا، لا يمكن أن يصدر عن «باسل» في حدوده الروائية، وإنما يصدر عن الكاتبة، التي ترسم الشخصية، وتنسى إمكاناتها الفعلية. وتنسحب هذه المحاكمة أيضاً على «باسل» حينما يقول: «هؤلاء لا يعرفون الثورة الحقيقية، الثوار الحقيقيون لا يحملون الكتب، بل المدافع، والخناجر. الخنجر له مفعول مضمون. تذكروا هذا القول جيداً» (ص ١٦٣). لا أعتقد أن هذا «الطفل الضاحك» يملك هذه الحكمة، وإذا اقترب منها، فانه بالتأكيد يعبر عنها بشكل آخر. إن تداخل قول الكاتبة وقول شخصياتها لا يقتصر على هذه الشخصية أو تلك، إنما ينسحب على كل الشخصيات تقريباً. لنستمع إلى «عادل»:

– «هل لقحنا النهر المقدس ولم نلد؟ غوصي يا بلدي في الأوحال. ولتطف على السطح آلاف الطحالب. ولنقل على الوطن السلام. ولنقل على الأرض السلام» (ص ٧٥). هذا القول لا يعبر عن الشخصية في سماتها الروائية العامة، لذلك فإنه يقترب من قول «أسامة»: «وغوصي يا بلدي في الأوحال. وعان يا شعب مرارة العين البصيرة واليد القصيرة. واليد تنزف. والدار الكبيرة يعلوها الغبار. وأمجاد العائلة تنهار وتنفضح الكذبة.فنحن في الهم سواء» (ص ٧).

أعود هنا وأقول من جديد: إن قول الرواية الحقيقي هو قول علاقاتها الفنية، وعندما ينكسر هذا القول، ويختلط بقول آخر، خارجي، فإنه يكسر معه العلاقة الفنية. لهذا، كان من الطبيعي، أن يمتد تدخل سحر في نصها الروائي إلى حدود الفعل الروائي ذاته، حيث يتطور الفعل في مستوى لم يكن متضمنا فيه، أي يبتعد الفعل عن امكاناته الفعلية ويدخل في امكانية مجردة، أخلاقية الدلالة غالباً، فرضتها الكاتبة، التي تدفع بالفعل الروائي وفقا لرغباتها الذاتية، ومعاييرها الأخلاقية. يتضح هذا التدخل، ويبرهن على ذاته، في رسم شخصية «شحادة» وحركتها. لقد دفعت الكاتبة هذه الشخصية إلى ضفاف السخرية، وجعلت منها «كاريكاتورا»، كي تصبح وفقا لإرادتها شخصية – برهان تدلل على «بطر الأجراء» و«رخاء العيش» في زمن الاحتلال.

تتراجع موضوعية النص الروائي في صبّار سحر خليفة، حينما ينتقل النص من المستوى المشخص إلى المستوى المجرد، ومن مستوى الممكن إلى مستوى الواجب، ومن الموضوعي إلى الذاتي، أي عندما يحل ما هو مطلوب ايديولوجيا مكان ما هو روائي، والروائي يختلف عن الايديولوجي، ويتجلى ذلك في نقطتين:

(أ) تتمثل الأولى في اللقاء المستحيل روائيا (موضوعيا) بين «أسامة» و«زهدي» فوق أرض معركة واحدة، تخضع في زمانها لمنطق الصدفة، علما بأن هذه المعركة المعبرة عن موقفين متمايزين من قضية الوطن، لا تصبح معركة واحدة، حسب منطق الرواية ذاتها، إلا عندما تبقى «معركتين»، لأن معركة الوطن لا يحددها وعي واحد، بل تتعامل معها أشكال وعي مختلفة في أصولها ودلالاتها، وهذه الأشكال تجعل المعركة «معارك»، وفي هذه «المعارك» يتداخل الصراع الطبقي مع الصراع الوطني، ويتقابل الوعي الذاتي مع الوعي الموضوعي. يعيش «أسامة»، الرومانسي الغريب عن الواقع، معركته في حدود وعيه، ويعيش

«زهدي» ذات المعركة في ممارسته اليومية، وتجربته المتراكمة، في حدود حصاره الذي يحاول المصالحة بين عناصر اليومي والتاريخي. وإذا كانت كاتبة «الصبار»، مدفوعة بـ «مركب إثم معين» أو بـ «أخلاق طهرانية»، قد أرادت أن تؤكد وحدة ووحدانية المعركة الفلسطينية، فإن هذه الوحدة لا تستقيم في معناها الموضوعي والصحيح إلا باختلاف أشكالها، فللمعركة أكثر من شكل، وأكثر من «مضمون»، واختلاف الأشكال يعود إلى تعقد واختلاف شروط حياة الإنسان الفلسطيني. أكثر من ذلك، إن المنطق الموضوعي لحياة عامل لصيق بتراب الوطن مثل «زهدي»، لا يمكن أن يلتقي في مدار شخصيته الروائية مع ثائر متوحد يعيش ضباب الشعارات. فالأول يعرف الوطن من الداخل والتجربة، والثاني يعرفه في الذاكرة وكلمات الكتب.

(ب) تستمر النقطة الثانية في قول النقطة الأولى، فالنص الروائي يقدم في علاقاته صورة الواقع، والصورة الروائية معرفة أو شكلٌ من المعرفة، وهذه المعرفة ليست برهاناً استدلاليا مباشراً لأن برهانها خفي في حركة العلاقات. مع ذلك فـ «سحر» لا تترك برهان النص في النص، ولا ترضى أن يكون البرهان خفياً، لذلك فإنها تقدم برهانها الذاتي في النص، ومن أجل ذلك تدفع بـ «الصغير باسل» إلى مسرح «الضمير» ليعيد إيضاح الأمور وقول الحقيقة، فيعلن أن أخاه قد غادر «مزرعة الوالد» منذ زمن والتحق بجموع العاملين في المصانع الاسرائيلية، ويعلن أن أخته «نوار» تحب «صالح» وأنها تزوره في السجن. ونسأل هنا: إذا كانت الرواية تخبر في علاقاتها عن تغيرات الوعي والواقع، فلماذا تدفع كاتبة الرواية باحدى شخصياتها إلى ساحة الإخبار والإعلان والتبسيط؟ أعتقد أن مثل هذا الموقف يمس بقول الرواية المضمر، وفنيّة الرواية هي قولها المضمر، إذ أن القول المضمر هو وضوح الرواية الحقيقي الذي لا يحتاج إلى إعلان أو برهان.

عندما لا يستطيع كاتب النص الروائي أن يحدّد المسافة بينه وبين الواقع الذي يكتبه، فمعنى ذلك أنه غير قادر موضوعياً على تحديد موقفه من هذا الواقع، أو لنقل إن هذا الموقف، في التباسه، يتحول إلى جملة مواقف لا تكمل بعضها بعضاً، بل تلغي بعضها بعضاً، لتشير في النهاية إلى أن الكاتب لم يزل يبحث عن موقف واضح من هذا الواقع، وبسبب هذا الموقف القلق المرهون بوعي يبحث عن ذاته، فإن الكاتب يمنح شخصياته سمة معينة، ثم يعود فيلغي هذه السمة ويستبدلها بأخرى، أي أن سلسلة المواقف التي تحكم علاقة الكاتب بالواقع، تعود فتعكس ذاتها على النص المكتوب، وتجعله جملة نصوص في نص واحد، وتجعل من الشخصية شخصيات في شخصية واحدة. لا تنطبق هذه الأطروحة، بالتأكيد، على جملة علاقات «الصبار»، إنما تمسّ، وبالتأكيد أيضاً، بعض علاقاتها، حينما لا «تدري» الكاتبة أن تحددّ علاقتها مع الشخصية التي ترسمها، لهذا يتداخل قول سحر المباشر مع قول «أسامة» حتى لا نستطيع أن نمايز بينهما:

– «هذه اليد. ملطخة بالدم. لكنها جسر الحرية في نهر الأحزان. وأنا حالياً أرفعها. اطلقها. جناح نسر يجرح حاجز الصوت بنصال حده». وصوتي هادر. لعلعة الكاتيوشا والنابالم. فلتهتز الأرض لوقع قدمي إذا مشيت. ولترقبني الأعين الغافلة إذا غفوت. فأنا

للصحوة أسري من بين دياجير السخط» (ص ١٧٦). تلتقي سحر في مثل هذه الكتابة الشعرية الواعية مع بطلها الذي ترفضه في المنطق العام لروايتها، بل يمكن أن نقول: إن هذا اللقاء الملتبس، هو الذي دفع الكاتبة إلى إنهاء حياة «بطلها» في معركة غير ضرورية، أي قادها إلى إلباسه فعلاً روائياً بلا دلالة، فـ «أسامة» يذهب شهيداً، واستشهاده لا يعود نظرياً إلى المعركة التي خاضها، لأن موته مكتوب فعلاً في قصور وعيه، وسواء «استشهد هذا البطل أم لم يستشهد» فإن دلالته الروائية لا تكتسب جديداً، فحركته هي حركة إخفاقه ونجاحه المستحيل. إن التباس موقف الكاتبة من شخصيتها هو الذي أفضى بها إلى إلغائها، والالغاء هنا هو هروب من جواب أكثر منه إجابة على سؤال. أكثر من ذلك، إن إجابة الرواية على أسئلة شخصيتها تظل غائبة. والغياب، هنا، يعني عدم القدرة على الاجابة، وبسبب ذلك فإن منطق الرواية الداخلي يحكم بـ «الموت – الفشل» على أسامة، أما الكاتبة فتتماثل به حيناً، ثم تتخلص منه فيما بعد، أي أنها تحاول أن تكون محايدة.

تنزع سحر الى هذا الحياد الواشي بـ «ضباب الوعي»، حينما تتعامل مع شخصية أخرى: «عادل»، فهذه الشخصية كما رسمتها الكتابة الروائية تمثل الوعي الموضوعي، أو الفلسطيني الذي يحاول موازنة عناصر المعادلة كي يصون ذاته ويظل عنصراً فاعلاً في النضال اليومي، مع ذلك فإن سحر تعطي بطلها ثم تهرب منه، أو لنقل إنها تهرب منه حينما لا تكمل كتابته، أو تمنع عنه بعض سماته القائمة فيه، التي تلمحها القراءة، وإن حجبتها الكتابة. وفي حيادها الملتبس تذهب الكاتبة نحو «باسل»، «أمل المستقبل» الذي يظهر في نهاية الرواية كلحظة تبشيرية ايديولوجية، امتداد آخر لـ «أسامة»، أي أن «أمل المستقبل» متخلف عن «عادل» موضوعياً، ولن يصل إلى وعي يستطيع التعامل مع الواقع إلا بعد أن يَعْبُر التجربة الضرورية، وهذا ما ستقوله رواية سحر التالية: «عباد الشمس». إن اختيار الكاتبة لحظة المستقبل موئلاً، لا يعبر عن تفاؤل مفتوح بقدر ما يعبر عن قلق في الحاضر، وضياع في الخيارات، أي أن المستقبل مهرب ذاتي، ونقطة يتكىء عليها الوعي حتى يعثر على ذاته.

إذا قرأنا وعي كاتبة «الصبار» في قفزاته المستمرة، و «توازنه الحرج»، فإننا نجد أن هذا الوعي يعتمد، في مقاربته للواقع، على ثنائية مستمرة، تقبل بجزء من الواقع وترفض جزءاً آخر، أو لنقل إنها ترى في ذات اللحظة (الشخصية) عنصرين متوازيين، أحدهما سيء والآخر جيد، وهذا يعني أنها لا ترى تناقض الواقع بل ترى الواقع بشكل متناقض. كيف يتم ذلك؟

بعد أن تصف الكاتبة «الوجه الايجابي» في الاحتلال – يُسرّ العاملين في المصانع الاسرائيلية – تعود لتصف، فيما بعد، وجهه السيء، تقول في وصف الوجه «الأول»:

– «نحن الآن نعيش كما تعيشون أنتم يا أولاد الوجاهات» (ص ٥٣).

– «مسحت دموعها بكفيها فتلألأت الأساور الذهبية في معصميها [أم صابر] وخشخشت» (ص ٦٣).

– «صاح زهدي: يا «أبو صابر». أطلت امرأة في الأربعين،....، تحمل في معصميها ما لا يقل عن ربع كيلو من الذهب» (ص ٩١).

– «العمال يشتغلون هناك [في المعامل الاسرائيلية] وحالهم ذهب» (ص ٨٠).

وكما نرى، فإن الكاتبة تؤكد على الأحوال «الذهبية» للعمال، لكنها بعد ذلك تعود إلى رسم الوجه السلبي للاحتلال:

– «أبو صابر لا يحمل إذن عمل وهو بالتالي غير مؤمن» (ص ٥٦). وعندما تقطع الآلة أصابعه فإن وضع العاملين لدى العدو يأخذ مظهرا مأساويا: «كانوا يلتفون حول الرجل المطروح أرضا. نوافير دموية تتدفق من أصابعه الأربعة. والسائل الأحمر يغوص في تربة رملية اقتلعت منها جذور البرتقال حديثا» (ص ٥٦). تستبين في هذا الوصف الذي يحتضن الجرح والأرض والبرتقال كل مأساة الفلسطيني الذي غادر الأرض الاولى ودخل مضاعفاً اغترابه إلى المعمل الإسرائيلي تسللاً. نسأل بعد هذا، من أين يجيء الذهب، وإذا جاء فهل يدوم طويلاً؟: «الغلا. الغلا ناركاوية، البلد والناس اللي كانوا يشتروا كيلو صاروا يشتروا نص» (ص ٧٩).

لست أدري كيف يمكن التوحيد بين هذين الجانبين المتناقضين حتى الانفجار؟ والتوحيد، كما نرى، مستحيل، لذلك تعاملهما الكاتبة كما لو كانا متوازيين ابداً. لكن الواقع هو غير ذلك وهنا تكمن «هفوات» الرواية: لا يرى الوعي الموضوعي الواقع كجملة عناصر متوازية، بعضها سلبي وبعضها إيجابي، لكنه يرى هذا الواقع في وحدته المتناقضة، إذ أن السلبي المطلق في شرط معين لا وجود له، كما أن الإيجابي المطلق لا وجود له أيضا، هناك وحدة يتناقض فيها السلبي والإيجابي بمعناهما النسبي، فإذا كان العمل في المصانع الإسرائيلية يساعد الفلسطيني على الحصول على لقمة العيش والبقاء فوق الأرض، فإن هذا العمل ذاته يدفع إلى التخلي عن الزراعة ويؤدي إلى دعم الاقتصاد الاسرائيلي وتقديم يد عاملة بسعر رخيص.

إن عدم اقتراب كاتبة «الصبار» من وحدة الواقع المتناقضة، هو الذي يوصلها أحيانا إلى المنطق الشكلي، أو إلى ما دعوناه بالثنائية القائمة على السلبي والإيجابي اللّذين لا يلتقيان، فبالإضافة إلى «العمل الإسرائيلي» في حديه «المستقيمين»، تلمس الرواية أيضا «صراع الأجيال»، أو ما يقاتل في سبيل الوطن، وما يظل «صامتا»: «السجن للفتيان والصبيان. والرجال ينطلقون في باصات «إيغد» ليكملوا بناء الدولة» (ص ٢١١)، «وأنا خايف ها الأولاد يعملوا عملة وندور احنا نترجّى رئيس البلدية والصليب الأحمر» (ص ٨٢).

نقول هنا، ربما يعود بعض ما هو «غائم» في الرواية إلى تعقّد جملة العلاقات في الواقع الفلسطيني، الذي يدفع بالكاتبة إلى «حياد» ظاهري، أو إلى «هروب» في الإجابات الناقصة. ويمكن أن نستعيد هنا وصف الكاتبة لشخصية «عادل»، ونطبق عليها الوصف نفسه: «في رأسي خليط لا أستطيع تحديد معالمه، وبالتالي لا أستطيع تحديد موقعي بوضوح» (ص١٩). وعندما نماثل كاتبة «الصبار» بـ«عادل» فإنّنا لا نطلق حكماً مطلق السراح

وبلا حدود، وإنما نقول: إن موقف سحر واضح كل الوضوح، ينبض في السطور، وتفصح عنه الكلمات، ويشير إليه هذا المشروع الروائي الطموح الذي حاولت تحقيقه، مع ذلك، فإن وضوح سحر كفرد أو كشخصية فلسطينية لا ينعكس بالضرورة وضوحا في نصها المكتوب، وهذا يعني أن وضوح الكاتبة لا يساوي وضوح نصها الروائي. مع ذلك فإن هذه المسافة بين الكاتب والنص لا تؤكد إلا حقيقة واحدة: إن رواية «الصبار» عمل متعدد المستويات، يحمل تجربة الكاتبة، وتجربة شعب تنتمي إليه الكاتبة، وبسبب ثقل الحمولة وتعقد الشرط التاريخي، فإن دلالة الرواية تتجاوز وعي كاتبتها، أو بمعنى آخر: يتجاوز وضوح الكتابة في رواية «الصبار» وضوح وعي الكاتبة التي أنتجتها، وهذا الفرق بين الكاتب والمكتوب لا تكتشفه إلا القراءة الروائية التي تقرأ النص وتصل إلى وضوحه على الرغم من بعض «الظلال». والتي تكتشف بين الوضوح والظلال مدى الجهد المبذول في العمل، ومدى خصوبته، والتي تسمح بحوار بين القارىء والعمل، حوار يجيب فيه القارىء على اسئلة الرواية، ويجيب أيضاً على بعض الأسئلة التي لم تجب عليها.

عباد الشمس

في أسلوب أكثر اتساقاً وارتباطاً بموضوعه الروائي، تستعيد سحر إشكالية رواية «الصبار»، وتكملها ، أو تحاول إكمالها في روايتها الأخيرة: «عباد الشمس». تعود الرواية إلى موضوعها وتعيد طرحه في زمن شبه جديد، والجديد لا يكمن في واقع الاحتلال بقدر ما يكمن في الوعي الفلسطيني الذي يتعامل معه. والموضوع في حدوده الأولى والأخيرة لا يطرح إلا إشكالية واحدة: لا يستطيع الانسان الفلسطيني أن يحقق ذاته في زمن الاحتلال الذي يحاصر الارض والانسان والاشواق الصغيرة والكبيرة. ويمتد الحصار ويترامى حتى يتكشّف في اغتصاب الأرض وإلغاء البيوت وتغييب الانسان في السجن، وعندها يتماثل الحصار بالسجن، ويصبح السجن لغة عادية ووجوداً يوميا أو شكلاً محايثاً لحياة الفلسطيني اليومية:

– «كيف السجن وكيف الشباب؟ ونقول السجن كأنه سجن واحد» (ص ٤٧).

– «ربما للسجن مفعوله المبين، لكن مجتمع السجن مختلف عن المجتمع الأكبر. هنا النساء والأرامل والكهول والأطفال وهبوط الليرة. وفي السجن شباب ورجال وقيود السجان ولا شيء أكثر» (ص ٤٨).

– «صار السجن مثل الحصبة. أسمعت بإنسان كبر دون حصبة؟ والسجن مثل الحصبة تماماً» (ص ٢٧٦).

الحياة اليومية كالسجن، يختلف أحدهما عن الآخر، دون أن يصل الاختلاف إلى حدود التماين، قد تختلف الدرجة لكن الدلالة تظل واحدة، لذلك يتماثل السجن و «المجتمع الأكبر»، والتماثل لا يقوم في المكان بل في الوجود الإسرائيلي الذي يجعل من كل مكان سجناً، من كل فلسطيني سجيناً: «تبتعد. ومهما ابتعدت تلاحقك العيون. زرقاء خضراء صفراء سوداء. لها أجفان كاكية ورموش عوزية» (ص ٢١). يتحدّد الوضع الفلسطيني

بحصار دائري لا فكاك منه، ولأنه كذلك فإن كل ابتعاد لا يكون إلا واهماً، فالابتعاد والاقتراب يدوران في مساحة محكومة بوجود العدو، وفي هذه الساحة يساوي الاقتراب الابتعاد، أو يساوي السجن الانتظار، فالزمن المحايد لا وجود لـه في زمن الصراع، والفلسطيني «يولد في السجن أو المعركة والانتظار» (ص ٥٠).

في الزمن الفلسطيني المعاصر، يكتشف الإنسان حدود فرديته، ويدرك أن تحقق مشروعه الفردي مستحيل، وأن هذا المشروع، في حقيقته ووهمه، هو جزء من مشروع جماعي يتحرك في التاريخ، وعندها تتوحد المصائر، وتواكب المصائـر الفرديـة المصير الجماعي، أي يصبح المصير الجماعي هو المرآة الحقيقية التي يرى فيها كل فلسطيني مساره الذاتي. وفي هذه العلاقة بين الفـردي والجماعي يستجـلي طموح الفلسطيني وإحباطه أيضاً: في الطموح والأشواق يرى الإنسان ذاته علاقة من كل أو يرى الكل في ذاته، وفي الإحباط والانكسار يدرك أن فرديته المستقلة لا تستطيع التحقق، أي أن التحقق الناقص في طموحه الفردي هو الشرط الأساسي للتحقق الجماعي في التاريخ: «وماذا تنتظر؟ تحقيق الحلم؟ وما كانت الأحلام قيد خطوة أو خطوات. سنوات قد تعقبها أجيال، الشعوب تراهن على التاريخ، أما تاريخ الفرد فأقصر» (ص ٤٤).

يبدأ الاحتلال بالأرض، وينتهي باغتصاب الوجود الإنساني اليومي، واحتلال الأرض هو احتلال وعي الإنسان وذاكرته وأحلامه. وإذا وحدنا بين الإنسان والأرض، ندرك أن اغتصابها هو احتلال للإنسان، ونقله من مستوى العفوية والحلم، إلى مستوى القصرية والأحلام المستحيلة:

- «تمر بي العيون السود وتثير رعشه. لكن وجيب الأرض والبندقية أقوى. ضاعت البراءة خلف القضبان واختبأت في ذكريات الطفولة. ولا شيء سوى الصفحات ونعيق السجان» (ص ٧١). هذا هو السجن الصغير الذي تندثر بين جدرانه الأحلام، أما السجن الكبير فيقول أشياءه الكثيرة:

- «سياج من قدامهم وسياج وراهم وسياج من الشـرق وسياج من الغـرب. وحواليهم أغراب وأجانب ولسانات ترطن بكل اللغات إلا بالعربي» (ص ٦٧). وهكذا تتكاثر دلالة السجن في التجربة الفلسطينية، يصبح السجن بلا جدران، لكن غياب الجدار يجعل الأسر أكثر مرارة وفداحة، لأنه يحيل الوطن إلى: «مقبرة كبيرة».

يقف الوعي أمام السجن القديم والجديد، يبحث عن إجابة لأسئلته المعقدة، لكنه لا يلبث أن يعرف بعد حين أن تعقد الإجابة هو تعقد الواقع، وأن ارتباك الأسئلة مزروع في واقع معقّد لا يعطي وضوحه إلا لممارسة مثابرة، أي أن أزمة الوعي هي أزمة الواقع المعاش الذي يفرض ضرورة وحدة صعبة ومتناقضة: وحدة الدفاع عن الأرض والعمل عند من يغتصبها، أو التوحيد بين طريق تصل إلى الرغيف اليومي دون أن تضل الطريق إلى الوطن. تستعيد سحر خليفة هنا أسئلة رواية «الصبار» وتدفعها إلى متاهتها الحقيقية المحكومة بأكثر من حصار وعدو وسمة:

– «ماذا ستعمل وكيف تعيش؟ والعيش هنا لا بد له من ليرة ورغيف خبز. والنضال أصعدة. والصعيد الأول يعني البقاء على الأرض رغم جميع الظروف الأخرى» (ص ١٢٨).

– «آن الأوان لنجد حلولاً محلية بدل اعتمادنا الدائم على الحلول المستوردة عبر الجسر. هذه أول سبل تنمية الاكتفاء الذاتي؟ صاح المدير: أي اكتفاء ذاتي؟ نعيش بدون العالم العربي؟ هذه روح انفعالية وانعزالية. نحن طلاب وحدة من رأسنا حتى أخمص قدمينا» (ص ٢٣٦).

– «أرض كان الزرع فيها أخضر، ثم حرثته الماكنات واختلطت خضرته بحمرة الأرض بحمرة الأرض دم الفلاحين» (ص ٣٢٦).

– «اليسار على علاته في إسرائيل. يظل النقطة المضيئة التي تبذر فينا الأمل للمستقبل. (ص ١٦٢).

تضيء الرواية في أسئلتها، تعقد الوضع الفلسطيني، بدءاً من مسألة الرغيف والقوت اليومي وصولاً إلى الأمل الكامن في ضمير الغيب. وما بين «الغيب» والرغيف تمتد سلسلة من التحديدات والأسوار، ويظهر الفلسطيني المساوم من وراء الجسر، وتتضح صورة العربي الذي لا يساعد القضية إلا لوأدها، ويتراكم الحصار العربي – الاسرائيلي كي يدفع بالفلسطيني المحاصر إلى مفازة مهلكة أو إلى طريق ضال. وفي تضاعيف الحصار ومضاعفته، يتلمس الفلسطيني حدوده الأولى، ويجتر مرارته اليومية، ويتعرّف على مساحة حزنه الحقيقي، ويحن إلى شرط سوي غائب. تقول الرواية: «بسطاء يحنون للأمان، يعبدون النسل ويشتهون القمح والخبز الساخن. بشر قلوبهم تحن للدفء والأعراس وأفراح المواسم» (ص ١٢٧).

تدفع الرواية في هذه السطور إشكاليتها إلى حدودها القصوى، فتقابل بين اليومي والتاريخي، وبين الفردي والجماعي، وبين النزوع المقاتل والحنين إلى عيش بسيط دافىء، أي أن الرواية لا تتيه في تجريد قاصر وكتابة غماميّة بل تبدأ باليومي البسيط، كي تدفعه في مساحة الكتابة إلى المستوى التاريخي الذي لا يعثر على تجريده الحقيقي إلا في التفاصيل اليومية. وفي هذا اللقاء والتعارض تنسج الرواية في كتابتها علاقات الوحدة والتناقض بين التاريخي واليومي في علاقة غير مستقرة، فتارة ينطلق الحماس العاصف للدفاع عن الوطن، وتارة ينطوي الحماس ويذهب الانسان حسيراً يناجي زمنه الضائع وحلمه المفقود: «حين ينحرف المدّ هل تلقي بنفسك في عرض التيار» (ص ٣٤٤).

لا تعرف الحركة التاريخية في نضال الشعوب سبيلاً ملكيا، فهي تنوس ما بين مد وجزر، دون أن تهجر في نوسانها ما هو جوهري ومستديم. تستعيد «عباد الشمس» لحظة التناقض بين المد والجزر، وتبحث فيها عن آثار التجربة، وتقول إن «حياة البحر في قاعه»، في ذلك اللامرئي في حياة الشعوب، الذي يتفاعل ويختمر في صمت كي ينطلق بعد زمن ويصبح مرئيا. بل يمكن أن نقول، دون أن نفارق قول الرواية، إن حياة الشعوب الحقيقية تتكوّن في المسافة القائمة بين المرئي واللامرئي، في ذلك الصمت الزائف وفي ذلك الاندفاع الذي

يستوي أو ينكسر ثم يقرأ مساره من جديد، فالتجربة رغم كل أبعادها لا تزول حتى في لحظة الهزيمة لأن «رمادها» يظل شاهداً ودرساً ومسافة بين بداية لا تعرف النهاية: «النضج لن يسبق التجربة، كأيّ مثال، كأي استواء» (ص ١٢٩).

يستعيد الوعي حدوده في التجربة، وفي التجربة يتكوّن، وفي رمادها يقرأ أوهامه الأولى ويدفنها، وينبعث فيه وعي جديد لم يكن ممكناً دون عثار التجربة. عن تجربة الفلسطيني وعثارها، وعن طموح الفلسطيني وانكساره، كتبت سحر خليفة، وطرحت إشكالية روائية أصيلة. والسؤال هنا: هل وافق المعنى المبنى في رواية سحر، وهل وجدت الاشكالية معادلها الروائي؟

قلنا – منذ البداية – إن سحر خليفة قد وصلت إلى أسلوب روائي أكثر تكاملاً واتساقاً في «عباد الشمس»، وأقامت هذا الأسلوب على لغة جميلة بل متألقة في بعض السطور. مع ذلك، نستدرك ونقول: إن الرواية هي جملة علاقات ينسجها الاسلوب في لغته، دون أن يعني ذلك أن العلاقة الروائية هي الأسلوب، إذ أن العلاقة لا تساوي الأسلوب الذي كتبها بل تأخذ في علاقتها معه مكان الأولوية. لهذا نقول: إن الاشكالية الروائية في عمل سحر لم تصل إلى حدودها الممكنة، بل أضاعت أجزاء منها في شكل بناء الرواية. لماذا هذا الحكم؟ قبل الإجابة، ومن أجلها، نذكر بما يلي: العمل الروائي جملة علاقات متداخلة تعطي في النهاية معنى موحداً، أو: جملة علاقات تتداخل بشكل معين يؤدي في النهاية إلى توحيد المعنى، وهذا يعني أن العلاقة الروائية لا تفهم إلا في علاقتها مع العلاقات الروائية الأخرى، أي من خلال وظيفتها في إنتاج معنى معين يكمّل معنى العلاقات الأخرى ويكتمل بها، وعندما تحيد العلاقة الروائية في المعنى الذي تنتجه عن المعنى العام للرواية فإنها تصبح نافلة، وتفقد وظيفتها. لذلك فإن كل علاقة روائية لا تقرأ على ضوئها الخاص بها، بل تقرأ في ضوء جملة العلاقات التي تشكّل الوحدة الروائية.

إذا سحبنا رواية سحر إلى دائرة الحكم السابق نجد، أن كاتبة «الصبار» قد أرجعت الاشكالية الروائية إلى اشكاليتين لا تتفقان بالضرورة، وخلطت في هذا الارجاع بين الجوهري والعارض، وبين المركزي والهامشي، أي ان الكاتبة لم تحقق وحدة المعنى في الرواية. وعندها نسأل: ما هي الاشكالية الحقيقية في الرواية، ولماذا تصبح حاضرة – غائبة؟

قلنا إن إشكالية الرواية هي: استحالة التحقق الإنساني في وطن محتل. لكن سحر تضيف إليها اشكالية جديدة – نافلة: وضع المرأة في المجتمع ومسار تحررها. الاعتراض هنا ليس على سؤال المرأة، بل على تحويل هذا السؤال إلى إشكالية جديدة ومستقلة في الرواية توازي الاشكالية الأولى ولا تلتقي بها إلا أحياناً: « شخصية سعدية »، وقد تتطاول الموازاة حتى يظن القارىء أن سحر «تدمج» روايتين في رواية أو تقسم روايتها «الأولى» إلى روايتين منفصلتين.

نقرأ في «عباد الشمس» رواية سحر الأولى: «لم نعد جواري لكم»، وإذا كانت الكاتبة تستعيد «موضوعها» في وعي جديد، فإن هذا الوعي وتطوره الأكيد لم يلغ «النزعة النسوية»

المائلة بين السطور. وقبل أن نبرهن على هذه «النزعة» نلقي حكما جديداً: إن ضباب الوعي في علاقته مع الواقع وحركته ينعكس كضباب جديد في البناء الروائي لهذا الواقع، إذ ان اتساق العلاقات الروائية لا يتحقق إلا في حقل الاتساق العام لمفهوم العالم لدى الكاتب. وقد تقول لنا سحر: إن ضباب الوعي لا وجود له، فالمرأة تعاني من اضطهاد الاحتلال ومن اضطهـاد الرجل أيضاً. هذا القول صحيح، لكن صحته تستدعي بناء روايـة أخرىٰ، أو تستدعي بناء رواية اشكالية واحدة، أو على طرح جملة اشكاليات ناقصة تتوحّد وتكتمل في إشكالية واحدة. كيف تتجلى «النزعة النسوية» في عمل سحر خليفة؟

– «قضية المرأة جزء أساسي من قضية الوطن. يحلون عقدهم على حسابي فأتعقد وأعقدهم معي، والحلقة اللانهائية تدور تدور، وندور معها» (ص ١٧).

– «الرجل العربي ما زال مريضاً، منفصما منقسما يرغب في شيء ويطبق آخر... مشدود إلى الماضي ويتغنى بالمستقبل. هو ضحية كالمرأة تماما. لكن مرضه أخطر لأنه الأقوى والمتجبر» (ص ١٩).

– «أنا لن أعمل على تنمية مجلة يقطف ثمارها الرجل» (ص ٢٥٧).

– «منذ بداية عصركم وأنا أعيش لغيري ولا أعيش لنفسي. طبخت فأكلتم، زرعت فقطفتم، حملت بذوركم في بطني وسقيتها غذاء عيني وأسناني واشتداد عضلي. وحين تتلقف أيديكم المولود يحمل اسمكم بدل اسمي...» (ص ٢٦١).

نقرأ في هذه السطور «موقفا» من الرجل، تتداخل فيه أحكام الكاتبة مع أحكام شخصياتها الروائية، حتى لا نستطيع التمييز بينهما، أضف إلى ذلك أن هذا الموقف ذاته غير واضح، يقترب من الموضوعية حينا ويغرق في الذاتية حيناً آخر، وكما قلنا فإن نوسان الموقف بين الغموض والوضوح يعيد ذاته في بناء الرواية فنيا. لا أودّ أن أناقش هنا مسألة تحرر الرجل والمرأة، على أية حال : من يحرر من؟ فالرجل لا يحررّ المرأة لأنه يتحرر معها، أي أن التحرر لا يبدأ بالرجل وينتهي بالمرأة بل يتحقق في تحرّر المجتمع ككل، أو يتحقق في سيرورة النضال الوطني الديمقراطي التي يساهم فيها الرجل والمرأة. مع ذلك فالكاتبة لا تبدأ من المجتمع بل من تعارض «الذكورة» و «الأنوثة»، وتقابل «سيطرة الرجل» مع «النزعة النسوية». ذكورة ونسوية، انغلاق مقابل انغلاق، أو «عنصرية تطرد أخرىٰ». في حدود هذا الوعي، يتحول تحرر المرأة في «عباد الشمس» إلى خطاب ايديولوجي مفتوح (ضباب الوعي في انكسار الرواية)، إلى قول لاروائي لأنه في صراحته قائم خارج الرواية، بمعنى آخر: إن عدم تملك المفهوم الصحيح لسيرورة التحرر الاجتماعية كسر الرواية فنيا ودفع بحركتها الروائية إلى مستوى أيديولوجي مباشر. كيف تم ذلك؟

إن إشكـالية المـرأة التي أقحمتها الكـاتبة في الـرواية، تحـولت إلى اشكـاليـة جديدة – ايديولوجية، ولأنها ايديولوجية فقد خرجت عن حركة الرواية ووصلت إلى المستوى الذي يجب عليها الوصول إليه وهو : مستوى الميلودراما. فالاشكالية قائمة روائيا في وضع «نوار» و «سعدية» اللتين تشكلان علاقتين صحيحتين في إشكالية الرواية الاساسية، أما

الاشكالية النسوية الصريحة فقائمة في شخصيتي: «خضرة» و «رفيف» اللتين لا تمثلان شخصيتين ضرورتين روائيا، بل فرضتهما الكاتبة لحمل القول الايديولوجي المباشر الذي يتوافق مع الميلودراما التي تفارق في دلالتها ومعناها البناء الفني لأية رواية.

تستجلي شخصية «خضرة» في القراءة الروائية كشخصية زائدة، والزائد في الرواية يعيد نفسه من جديد «صفحات زائدة». وعندما يتطور في الرواية ما هو زائد فيها، فإن هذا التطور يضعف الرواية ويوصلها إلى حدود «الاهتزاز»، أو يتطور في مستوى خارج عنها أي يدفعها في أجزاء منها إلى ما يشبه «التفكك». لهذا فإن تطور شخصيّة «خضرة» الزائد روائيا يتم في شكل خارج عن المستوى الروائي هو : «الميلودراما»، التي تقوم عادة على ايديولوجية أخلاقية صرفة. إن هذه الشخصية في علاقتها بالمعنى العام للـرواية هي شخصية خارجية – ذهنية لا تغنى الفعل الروائي بل تحرفه عن مساره الفعلي. أو لنقل إنها الشخصية التي تُسقط عليها سحر خليفة شعاراتها الايديولوجية ونزوعاتها «النسوية». وتجد هذه الشخصية نظيراً آخر لها في شخصية «رفيف»، التي يتطور فيها من جديد «زائد الرواية» أي ضعفها، والتي تقود الرواية إلى صفحات طويلة تكسر في أكثر من مكان وحدة الرواية، ويتراءى لنا هذا الكسر في الصفحات النافلة عن علاقة «رفيف» بالمجلة، وبـ «عادل» وبـ «دورها الصحفي الثوري» في الحياة الاجتماعية.

والآن، أيـن وصلـت اجـابـات الـروايـة عـلى أسئلتـهـا، أو عـلى سـؤال الواقع الفلسطيني الذي تشجّر في جملة أسئلة؟ وسؤال الرواية هو علاقة الفلسطيني بشرطه التـاريخي المعاصر. وقـد عثر السؤال عـلى جوابـه في شخصيـات «نـوار»، و«أســامة»، و «سعدية»، و «عادل». عن السؤال والواقع كتبت سحر وأجادت أحيانا، وأعطت صفحات مشرقة. وإذا كان الجواب الروائي قد وجد تحققه في سمات «سعدية» وحركتها، فإنه جاء ناقصا أو شبه ناقص في الشخصيات الأخرىٰ. لقد استطاعت الكاتبة أن ترسم بإتقان وصدق كبيرين قدر «سعدية»، هذه المرأة التي فقدت زوجها، وناضلت من أجل حماية ذاتها وإعالة أطفالها في وسط اجتماعي لا يقول باستقلال المرأة بل يجعل من هذا الاستقـلال تهمة ووشـاية. وفي سطـور سحر تصبـح «سعديـة» اشـارة لتنـاقضـات الحيـاة والـوعـي، وتستمـر كعـلاقـة اجتمـاعيـة تحتضـن في مسـارهـا مسـار الكل والفرد والواقع، فهي تتحرك امرأة وإنسانا عاملاً وفلسطينية مقاتلة، تعمل وتتحدىٰ وتحلم وتبحث عن «قصر فوق الأرض» يحيله الاحتلال إلى قصر في الهواء. تبدأ «سعدية» كيانا ساذجا وكسيرا، تعيش عالمها الأسير والضيق، وترتجف أمام تعقّد الحياة، وفي علاقتها القسرية بالحياة والخارج، تتحول إلى علاقة جديدة، وإلى انسان جديد، يعمل ويبني نفسه ويحلم، إلى أن ترتطم بما يصطدم به الكل يوميا، وإلى أن تصل إلى إدراك أن الأحلام لا تتحقق في أزمنة الاحتلال، وعندها تفقد الحلم وتعيد صياغته، وتمضي علاقة فاعلة واعية في مسار شعب يحلم ويقاوم ويجمع باستمرار نثار أحلامه. رسمت سحر هذه الشخصية بكرم ودفء وإتقان، ووصلت بها إلى حدود ما يسميه لوكاش بـ «النمط» الذي يجمع في حركته ما هو فردي وما هو جماعي، وإلى حدود ما يسميه البعض بـ «البطل الإيجابي»، و «سعدية» هنا ليست علاقة ايديولوجية أو شخصية مبشرة، إنها إنسان عادي تعيد

صياغته الشروط فيصبح لا عادياً حتى عندما يتراءى أنه عادي من البداية حتى النهاية.

وفي حقل الشخصية السابقة، وفي داخل أسئلتها وأجوبتها، رسمت سحر شخصية «أبو العز». شخصية لم تعرف الأزمنة المستقيمة ولا سلام العيش، لأنها منذ بداياتها الأولى دخلت السجن، ونمت فيه وتطورت وتآلفت، حتى أصبح السجن فيها، أو حتى انقسم عالمها إلى حدود السجن - الحلم وإلى حدود الواقع - تكسر الحلم. يتآلف «أبو العز» مع السجن عبر الحلم، أو يتحمل السجن عن طريق نفي السجن وإدخاله في عالم الاحلام والمثل، وعندما يخرج من السجن الصغير تتكشّف متاهات السجن الكبير، وعندها يتراجع الحلم وتتكشف المثل أوهامها، وتبحث عن وضع جديد وتوازن جديد. وإذا كانت سحر قد كتبت عن السجن والحلم بمصداقية كبيرة وغنى جدير بالاحترام، فإنها لم تستطع أن تحرر «بطلها» بعد خروجه من السجن، فظلت حركته ناقصة. ربما أرادت أن تقول لنا في صمت الكتابة وركود الحركة أن عالم السجن - الحلم أرحب بكثير من عالم الواقع، في اللحظة الأولى، أي لحظة السجن، يكبر الحلم وينمو، وفي لحظة الواقع يتشظّى الحلم ويبحث صاحبه عن شظاياه.

كما يبدو للقراءة أن رواية «عباد الشمس» قد أضاعت شخصية أساسية، أو فقدت علاقة خصبة ، عندما تركت شخصية «نوار» هامشية، إذ ان هذه الشخصية تملك الامكانية الفعلية القادرة على كتابتها كشخصية - نمط، أو كعلاقة اجتماعية ذات دلالة في زمن لا يعرف السلام والتناغم. «رفيف» فتاة حالمة تحب مناضلاً قابعا في السجن إلى ما «لا نهاية»، وفي انتظار الحبيب تذبل، ويتذابل شبابها، وفي لحظات «الصحو» والأسى تستعيد حياتها، وتسأل عن الزمن المفقود، لتكتشف أن سحابها لن يمطر، وأن ذلك الوعد ما زال بعيداً، وأن الشباب يغادرها متمهلاً وواثق الخطى. هذه الشخصية الغنية بلا حدود ضاعت صامتة في حدود الرواية، وعندما كان يعثر عليها كان حضورها ناقصاً. أما شخصية «عادل» فقد جاءت كما ذهبت، جاء مستقيماً وغادر الرواية بخط مستقيم، فلم يطرح مشكلة حقيقية، ربما يعود ذلك إلى أن عادل عاش زمانه الأول في «الصبار» بلا أوهام، أي عرف حدوده وحدود واقعه، وفي هذه الحدود كان يتعامل مع واقع يعرفه ويتعرّف على ذاته فيه، لهذا فإن «عادل» لم يفقد الحلم الذي فقده «باسل» بعد خروجه من السجن، وفي لحظة ضياع الحلم والاقتراب من الواقع أصبح الحوار ممكناً بين هذا «المساوم» وذلك «الثائر الرومانسي».

وهكذا تستكمل «الصبار» لحظتها في «عباد الشمس»، وفي هذا الاستكمال يتلمس الوعي الفلسطيني حدوده، ويعرف أن «مشواره» لم يبدأ في الامس ولن ينتهي غداً. «الصبار» هي لحظة الحلم الرحب و «عباد الشمس» هي لحظة انهيار الحلم أمام قول الواقع، أو لنقل إن المسافة بينهما هي المسافة القائمة بين الحلم والوعي أو بين نقاء الشعر وتعقد النثر.

«عباد الشمس» استكمال ونهاية بداية، وبداية لبدايات أخرى، وعي حلم وتنزّله، والحلم يألف الزمن التاريخي المفتوح، والوعي يتعامل مع الحاضر، مع جزء من التاريخ؛

وعن الوعي والتاريخ كتبت سحر خليفة، كتبت عن شعب، عن علاقات اجتماعية، عن مصائر فردية تنفي فرديتها في مسارها الروائي، وتنتمي إلى ما يجب الانتماء إليه. وفي الوعي وتحولاته نقرأ شعبنا في سطور سحر خليفة، ونقرؤها في سطور هذا الشعب، وبعد القراءة نعيش لحظات وأسئلة، ونرى شعبنا ينمو ويتحرك ويقاتل، وفي هذا الشعب تأخذ سحر خليفة مكانها الجديد بالاحترام.

كتاب البدايات ومراجعة أبو عيطة له
مناقشة الإتهامات الموجهة لفهمي السلفيتي

نشرت شؤون فلسطينية، في عددها الماضي، مراجعة غطاس أبو عيطة لكتاب **البدايات (سيرة ذاتية ... أربعون سنة في الحركة الوطنية الأردنية)**، الذي ألّفه الدكتور يعقوب زيادين. وقد أوفى أبو عيطة الكتاب حقه من العرض المفصّل وكذلك من التقريظ. وهو ما يستحقه المؤلف وما يستحقه، خصوصاً، الحزب الشيوعي الأردني الذي يتناول الكتاب بعض قضاياه، بالإضافة إلى تناوله لسيرة صاحبه مناضلاً في الحزب ومن ثم قائداً من قادته.

نقطة واحدة في كتاب د. زيادين ومراجعة أبو عيطة له، تستوقفني. وتلك النقطة هي التي تتصل بالمرحوم فهمي السلفيتي، وخلافه، هو وجماعته، مع قيادة الحزب.

ولأني كنت أحد الشهود المتبصرين بمجريات الخلاف الذي أدّى إلى انقسام السلفيتي وجماعته عن الحزب، وإنشائهم تنظيما شيوعيا موازيا عُرف باسم الكادر اللينيني، ولأن ما ورد بشأنه سواء في كتاب د.زيادين، أو في مراجعة أبو عيطة، لم يستوف جوانب المسألة التي شقت حزبا راسخا كالحزب الشيوعي الأردني سنة ١٩٧٠، ولأن ما تضمنه كلٌ من الكتاب والمراجعة لم يبتعد عما تمليه نوازع الخصومة وحدها، لهذه الأسباب جميعها ولغيرها مما هو على غرارها، أجدني محمولاً حملاً كي «أدخل على الخط»، وأدلي بدلوي بشأن هذه النقطة بالذات. وليكن من بين أغراض تدخلي هذا الدفاع عن سمعة قائد شيوعي فلسطيني فارقنا وله ما له من إسهامات في النضال الاجتماعي والوطني للشعبين الفلسطيني والأردني. ثم لأني أعرف كم تثير هذه النقطة من حساسيات راهنة في أوساط الشيوعيين الفلسطينيين والأردنيين، ولأني لست من الراغبين في إثارتها، أبادر لاقول أن الكتابات التي تمليها دوافع الخصومة وحدها لا تخدم ما يتوخاه الجميع من الحرص على وحدة كافة الشيوعيين، وعلى إنجاح الجهود المتصلة منذ الانقسام إلى اليوم، والرامية لرأب الصدع الذي تعرض له الحزب الشيوعي الأردني تحت وطأة أحداث وظروف قاهرة. في حين أن رواية الحقائق، وخصوصا للذين فاتهم الاطلاع عليها كما جرت في إبانها، وليس كما صورتها الخصومات التراكمية، فيما بعد، هي وحدها التي تخدم هذا الغرض.

وفي كل الأحوال، فإن بين مقاصدي من التدخل في هذه المسألة رغبتي في المساهمة في إطفاء نار الخصومة التي حسمت الحياة جزءا كبيرا من أسبابها الموضوعية، ويبقى أن تصفو النوايا لدى الجميع لوضع حد باتّ لها.

وكي لا ننفخ في النار، فيما قد فات أو مات من هموم، سنكتفي بتناول ما أثاره كتاب البدايات وتبنته

مراجعة أبو عيطة. وسنلاحظ، على ضوء هذا، أن كتاب د.زيادين يأخذ على السلفيتي نوعين من المآخذ: واحد يتعلق بمعاملة السلفيتي الشخصية للمناضل زيادين عندما كان السلفيتي على رأس قيادة العمل الحزبي في البلاد لأن الأمين العام المرحوم فؤاد نصار كان قد اضطر إلى مغادرتها. وآخر يتصل بمواقف السلفيتي العامة.

وكأمثلة على النوع الأول من المآخذ يروي د.زيادين أن السلفيتي طلب منه، بعد خروجه من السجن محتاجاً للراحة والعلاج في الخارج، أن يدفع من جيبه الخاص ثمن تذكرة الطائرة التي ستحمله إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ويستنكر د.زيادين هذا الموقف من السلفيتي، ثم يروي، بعد ذلك، أن قائده قدم للحزب تقارير سلبية تتحدث عن عدم انضباطيته في برلين.

وفي ظني ان حكاية التذكرة، ومثلها حكاية التقارير هذه، ليستا مما يستحق التسجيل في وقائع خلاف شق الحزب. أما وقد ارتأى د.زيادين أن يسجل أمثلة كهذه في كتاب يصدر بعد عشر سنوات من الانشقاق، فلنولها ما أراده لها من الاهتمام، فلعل الوقائع التي من هذا النوع وملابساتها وتأثيراتها الكامنة في نفسه إلى اليوم، تقدم أنموذجا عن الأسباب الثانوية التي تحفز الخلافات الكبيرة في مجتمع كمجتمعنا، لا يبتعد فيه حتى قادة شيوعيون كبار مثل د.زيادين عن منشئهم البدوي بسهولة.

تكشف واقعة التذكرة، كما رواها د.زيادين من موقع الخصومة، عن جانب هام في شخصية فهمي السلفيتي، هو الجانب الذي وفر له طيلة حياته احترام الذين تستهويهم الجدية والمثابرة والاخلاص، ولا تفتنهم المجاملات السطحية، وهذا جانب أشعر أن من حق السلفيتي علينا، وقد فارقنا، أن أشير إليه.

فعندما جرت هذه الواقعة كان السلفيتي الذي قاد التنظيم الحزبي سنوات طويلة من تحت الأرض، يواجه حالة حزب حاصرته الملاحقات والاعتقالات وتخاذلات المتخاذلين وانحسار المد الوطني التقدمي وتشتت الحركة الوطنية، بكل ما تفرزه هذه الحالة من مشاكل تشريد مناضلي الحزب وأصدقائه وأسرهم، وحاجاتهم اليومية العديدة، بعد أن اعتقلوا أو طردوا من أعمالهم أو أرغموا على مغادرة البلاد.

وإذا كان السلفيتي، وسط ركام المشاكل الكثيرة، قد تنبه لحاجة د.زيادين للراحة والاستجمام، أو إذا كان، وهذا هو الأصوب، قد صمم على إبعاده كي لا يتعرض للاعتقال ثانية؛ فتلك، في الحالتين، مزية تحسب له. والذين يعرفونه شخصيا يعرفون فيه هذا الحرص على أحوال رفاقه واحداً واحداً، ويعرفون هذه الرعاية الودودة التي يحيطهم بها.

أما إذا كان السلفيتي قد حمل د.زيادين على دفع ثمن تذكرة الطائرة فما من أحد يقول، بمن فيهم زيادين، أنه فعل ذلك كي يحتفظ بالثمن لنفسه. ومن الواضح أن السلفيتي كان يرى في زيادين رجلاً قادراً على شراء تذكرة، وهو الطبيب الجراح وابن الأسرة الميسورة، وأنه اجتهد كي لا يرهق مالية الحزب، إن كانت للحزب في تلك الظروف مالية تذكر.

وأما إن السلفيتي أعطى عن مسلك د.زيادين، في ألمانيا الديمقراطية، انطباعات سلبية؛ فإنها ميزة أخرى للسلفيتي تؤكد أمانته للحقيقة، كما تؤكد حرصه على حسن العلاقات مع الأحزاب الشيوعية الأخرى وبضمنها الحزب الاشتراكي الألماني الموحد. والأمر ليس بحاجة لبراهين؛ إذ يكفي أن يستعيد قارىء البدايات ما كتبه د.زيادين بنفسه والمرارة التي تحدث بها عن فترة وجوده في ألمانيا الديمقراطية ليتبين أي نوع من العلاقة قام بينه وبين الرفاق الألمان.

فهل كانت مشاعر د.زيادين تجاه السلفيتي ستتبدل لو أن قائده «أمّن» له تذكرة وضغط على الرفاق الألمان كي يقبلوا مسلكه على علاته؛ في وقت يعترف فيه د.زيادين نفسه أن امرأته ورفيقة عمره ذاتها كانت تضيق بسلوكه!

أما المآخذ التي من النوع الآخر، والمتصلة بمواقف السلفيتي العامة فإن د.زيادين يردد ما تردد

طيلة سنوات الخصومة من وقائع تهدف إلى تشويه سمعة فهمي السلفيتي أمام الذين لا يعرفونه من أعضاء الحزب أو أمام الجدد منهم، وإلى خلق الشكوك بأنه كان يقوم بعمل تخريبي في الحزب، وصولاً إلى التشكيك بأنه كان أو صار على صلة بمخابرات الدولة.

ولأن الكتاب، وكذلك مراجعة أبو عيطة له، لا يقدمان، في هذا الصدد، واقعةً واحدةً يمكن مناقشة براهينها، فسنتجاوز الخوض في التفاصيل لنظل فيما هو جوهري.

لقد ظل فهمي السلفيتي، عمليا، على رأس قيادة الحزب، إلى ما بعد عدوان ١٩٦٧؛ حيث انفتحت آفاق جديدة أمام نشاط العمل الوطني في الأردن وتطوره. وظل مشاركا بنشاط في عمل قيادة الحزب بعد عودة المرحوم فؤاد نصار إلى الأردن، ولم أزر عمان مرة في تلك الفترة إلا التقيتهما معا، أو التقيت كلاً منهما، منخرطين في العمل السياسي والتنظيمي وفي كل أوجه النشاط الأخرى. وإذا كانت المآخذ السياسية ضد السلفيتي قد انصبت بداية على المقال الذي نشره بتوقيعه في مجلة قضايا السلم والاشتراكية، فإني أشهد أني تجادلت، حول هذا المقال بالذات، مع المرحومين نصار والسلفيتي ومع ثلاثة آخرين من أعضاء المكتب السياسي الحالي، وانهم جميعا في ذلك الحين، قد شرحوا المقال بنفس واحد غير تاركين لدي أي انطباع بأنه يمثل، في ذلك الوقت، وجهة نظر أحد منهم دون الآخرين، بل أشهد أن أحد اعضاء المكتب السياسي، أنذاك والآن، حين شعر بأني لم أتلق وجهة نظره كاملة بما يعتقد أنها تستحقه، حملني بنفسه وبسيارته إلى فهمي السلفيتي كي يتولى إقناعي، وأن يومي ذاك قد انتهى على مائدة ضمت الجميع واتصل فيها النقاش.

وقولي هذا لا يعني أن الخلافات لم تكن موجودة، كما لا يعني أنها لم تحتدم، فيما بعد، تحت وطأة التطورات القاسية التي شهدتها البلاد أو أن هذا الشخص أو ذاك لم يبدلا آراءهما بشأن النقاط المثارة. بل يعني أن فهمي السلفيتي، حين كتب مقاله ذاك، عكس آخر ما كان قد رسم من سياسة الحزب. والذين يعرفون آلية علاقات الأحزاب الشيوعية بمجلة قضايا السلم والاشتراكية يعرفون أن مقال السلفيتي ما كان لينشر لو لم يأت كذلك.

أما إذا كانت شبهات الاتصال بالمخابرات قد أثيرت ضد السلفيتي بعد انقسامه عن الحزب، مستندة إلى أن لقاء كان قد عقد بينه وبين مسؤول المخابرات محمد رسول الكيلاني بعد الافراج عن الشيوعيين المعتقلين سنة ١٩٦٧، فإني أشهد، أيضا، بما سمعته من المرحوم فؤاد نصار بشأن هذا الاتهام. كان الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني فؤاد نصار يستمع كعادته بصدر مفتوح لوجهة نظري بشأن الخلاف الذي احتدم بينه وبين رفيق عمره النضالي فهمي السلفيتي. وجئت خلال الحديث على استنكار قيام بعض الصغار بترديد هذه الاشاعة المتصلة بالمخابرات. وقد أوضح المرحوم نصار أن كلاما كهذا لم يصدر عنه وهو لا يقبله. ومن فؤاد نصار بالذات عرفت أن اللقاء قد تم مع محمد رسول الكيلاني، مع فارق بين الاشاعة والحقيقة، فالحقيقة هي أن السلفيتي قام بمقابلة الكيلاني بتكليف من الحزب حتى يضغط على السلطة من أجل حل المسائل العالقة بالنسبة للشيوعيين المعتقلين أو المطرودين من أعمالهم أو المبعدين عن البلاد...الخ.

وأشهد أيضا، أن مأخذ فؤاد نصار الأساسي الوحيد على السلفيتي انصب ضد إقدام السلفيتي على عملية الانشقاق. وهو مأخذ يتفق كل من يعنيهم الأمر على صوابه.

يبقى بعد ذلك أن نتفهم دلالة إصرار أكثر من طرف شيوعي على ضرورة رأب الصدع الذي تعرض له الحزب الشيوعي الأردني، وأن نتفهم أيضا دلالة رفض معظم الأحزاب الشيوعية لأية اتهامات استهدفت تشويه سمعة السلفيتي، حتى مع إدانة هذه الأحزاب لعملية الانشقاق. ألا يكفي هذان الأمران للتدليل على أن سمعة السلفيتي هي فوق الشبهات التافهة التي تثار ضده وضد جماعته ويراد لها أن تصير عقبة ضد إعادة رأب الصدع، بعد أن زال العديد من العقبات.

فيصل حوراني

تقارير

مشاكل المرأة الفلسطينية
في ندوة «صامد»
بيروت: ١٧/ ٢/ ١٩٨١

في السابع عشر من شباط (فبراير) ١٩٨١، نظّمت مجلة «صامد الاقتصادي» ندوة حول «واقع المرأة الفلسطينية ودورها في الثورة والمجتمع». وقد أديرت الندوة باشراف مؤسسة صامد، وتضمن برنامجها ست نقاط اشتملت على: دور المرأة في الثورة الفلسطينية، المؤسسات، القوات، الاتحادات، العمل السياسي الخ...، المرأة العاملة في مؤسسات الثورة وخارجها، المكان القيادي الذي وصلت إليه المرأة في اطار الثورة،وهل هو بمستوى الطموحات؟، نضال المرأة في الارض المحتلة، المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة الفلسطينية، وتمثيل المرأة في مؤسسات الثورة.

افتتح الندوة الأخ محمد قريع «أبو علاء» مسؤول مؤسسة صامد، مشيرا الى أن هذه الندوة هي الرابعة في سلسلة ندوات تعقدها مجلة «صامد الاقتصادي»، تتناول فيها المشاكل والقضايا الاجتماعية الملّحة. وقد أكد الأخ قريع على ان ندوة المرأة هي من أهم هذه الندوات، حيث انها تطرح لأول مرة المشكلات اليومية للمرأة الفلسطينية في اطار الثورة والتجمعات الفلسطينية. ثم قام الأخ مسؤول مؤسسة صامد بتقديم الأخوات اللواتي سيقمن بتقديم مداخلات حول موضوعات الندوة، وهن ثلاث عضوات من الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وكُنّ: السيدة عصام عبد الهادي، رئيسة الاتحاد، وقد قدمت مداخلة حول المرأة في الأرض المحتلة، والسيدة جيهان الحلو مسؤولة لجنة العلاقات الخارجية في الاتحاد، وكانت مداخلتها حول دور المرأة في المجتمع من خلال العمل الذي يؤمن لها الاستقلال الاقتصادي عن الأسرة، والسيدة خديجة أبو علي التي تحدثت عن المشاكل الاجتماعية للمرأة الفلسطينية. وكانت المتحدثة الرابعه الأخت حسناء عراقي من عاملات صامد وقد قدمت مداخلة، أو شهادة ان صح التعبير، عن وضع المرأة العاملة في «صامد»... معاناتها، مشاكلها، وطموحاتها.

وقد استهلت المداخلات الأخت عصام عبد الهادي فاشتمل حديثها على نقاط هامة ربطت، خلالها، نجاح الثورة في معركة التحرير بنجاحها على جبهة التنمية الاجتماعية. وأشارت، بهذا الصدد، الى أهمية دور المرأة على هذين الصعيدين معاً. وغلّبت الأخت عصام الدافع الوطني لدى المرأة الفلسطينية باعتباره «الحافز الاكبر» لانطلاقة المرأة للعمل خارج المنزل. ثم قامت باستعراض التاريخ النضالي العريق للمرأة الفلسطينية منذ أوائل هذا القرن وحتى اليوم، في فترات المد والانحسار على السواء، اذ ناضلت النساء الفلسطينيات على الجبهتين الاجتماعية والوطنية في آن معاً. وأشارت الى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

ومشاركة عدد من النساء، في اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني الأول المنعقد سنة ١٩٦٤. وقد تمثلت المرأة فيه بواحد وعشرين عضوا من بين ٤٦٥ عضواً. كما استعرضت الأخت رئيسة الاتحاد وقائع تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي تمّ إثر انعقاد مؤتمر نسائي فلسطيني في القدس، في الفترة الواقعة ما بين الخامس عشر والحادي والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٦٥، بحضور ١٦٩ مندوبة عن جماهير النساء الفلسطينيات في مختلف أماكن تواجدهن. وقد أعطت الأخت عصام دوراً مميزاً للمرأة الفلسطينية، تحديداً، بعد حرب عام ١٩٦٧، مشيرة الى انخراط المرأة في مجال النضال العسكري الى جانب الرجل، دون أن تكون على مستوى واحد معه في هذا المجال. وركزت على أن هذا الدور بدا واضحاً في نشاط المرأة على ساحة لبنان، حيث شاركت في مختلف مجالات النضال العسكري، والسياسي، والاجتماعي، والاعلامي، فضلاً عن مشاركتها له في مواقع الانتاج الاجتماعي، في مؤسسة صامد، حيث تحتل المرأة موقعا أساسياً.

وفي معرض مداخلتها، توجهت الأخت عصام بالنقد إلى مختلف التنظيمات الفلسطينية لتقصيرها في تمثيل المرأة الفلسطينية، في مختلف الأُطر القيادية، بما يتلاءم وعطاءها في اطار الثورة، مشيرةً الى أن تمثيل المرأة في هذه الأُطر لايزال أقل بكثير من حجم عطائها وتضحياتها. وأعطت مثلا على ذلك المجلس المركزي الفلسطيني الذي حصلت على عضويته امرأة واحدة من بين خمسة وخمسين عضوا. كما تطرقت الى مشكلات المرأة العاملة في الوطن المحتل، وبخاصة الى مشكلات النساء الفلسطينيات العاملات في مصانع اسرائيل، ودعت منظمة التحرير الى تشجيع المشاريع والمنشآت، في الضفة والقطاع، فهي التي تستطيع استيعاب الأيدي العاملة من أبناء وبنات الأرض المحتلة لدعم صمودهم في وجه الضغوطات الصهيونية المتراوحة ما بين التهجير القسري، بمختلف الطرق، والضغط وتقديم الاغراءات لدفعهم للعمل داخل مؤسسات العدو الصهيوني، حيث يُسهم عملهم، في هذه المؤسسات، برفد اقتصاد العدو بالأيدي العاملة الفلسطينية. واستعرضت الأخت عصام مجمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من مسؤوليات وهموم الأم والزوجة الفلسطينية التي تضطر، في كثير من الأحيان، لإعالة أسرتها في حال غياب الاب بداعي العمل في الخارج، أو بسبب انخراطه في صفوف النضال الوطني، أو في حال الاعتقال والاستشهاد.

إثر انتهاء الأخت عصام، قدمت الأخت جيهان الحلو، مسؤولة لجنة العلاقات الخارجية في الاتحاد، مداخلتها، مؤكدةً أن شرط تحرر المرأة الاقتصادي كان أساسيا في التمهيد لمشاركتها في الثورة. وقالت: «ان على الثورة الفلسطينية وضع برنامج مركزي لتطوير فعالية المرأة في مشاركتها في الانتاج الاجتماعي». وأشارت الى أن نسبة العاملات، من النساء الفلسطينيات المتزوجات، قليلة جداً بالمقارنة مع العاملات غير المتزوجات؛ ورأت ان هذا عائد الى الافتقار لمؤسسات رعاية الأطفال في الثورة. وأضافت بأن مزيدا من المشاركة للمرأة، في مجالات العمل المختلفة، يفسح للرجل فرصة أكبر للانخراط في النضال الوطني. وتحدثت، في مداخلتها أيضا، عن ضعف تمثيل المرأة في الوفود، ومكاتب المنظمة في الخارج، وقالت: «إنّ ظاهرة صامد التي تستخدم نسبة ٦٧٪ من النساء من مجمل العاملين فيها، هي، بحد ذاتها، ظاهرة ايجابية، ولكن كيف يتم تعميم هذه الظاهرة. والسؤال الجوهري الآن هو كيف نتوجه، كثورة فلسطينية، لحل مشاكل المرأة العاملة». وتابعت، مشيرة الى ان معظم النساء في المخيّمات غير عاملات، مما يضطر الكثيرين من الرجال للسفر للعمل في الخليج، مثلا، لتأمين عيش الأسرة، وهذا ينعكس سلباً على مشاركة الرجل في النضال الثوري.

أما مداخلة الأخت خديجة أبو علي، فقد استعرضت المشاكل الاجتماعية للمرأة تاريخياً، وعرّجت على أثر العقلية والمفاهيم المتخلّفة في تكريس دور هامشي للمرأة في المجتمع، مشيرة الى ان التعليم كان محظوراً عليها تقريباً، وان الفتاة، في المجتمع الفلسطيني، كانت تؤهل منذ طفولتها، من قبل الاسرة، للحياة الزوجية التقليدية. وتلاقت بوجهة نظرها، مع الأختين عصام وجيهان على ان القضية الوطنية فرضت على المرأة مشاركة فعالّة في النشاط الاجتماعي.

واستعرضت الاخت خديجة المشكلات اليومية الملموسة التي تواجهها المرأة الفلسطينية، في الوقت الحاضر، من خلال حصار البيئة الاجتماعية، كأن يتزوج الرجل امرأةً أخرى، أو يتم طلاقها بشكل تعسفي، وتحرم، بسبب ذلك، من رؤية أطفالها حتى وهم في سن تسمح الشريعة للأم فيها بالاشراف الكامل على رعاية أطفالها، فضلا عن حوادث قتل الفتيات اللواتي يخرجن على ارادة الأهل فيما يتعلق بمستقبلهن العاطفي أو الزوجي، وأوضحت أنه من المؤسف ألا تقف الثورة من هذه الظواهر الاجتماعية الموقف الحازم والضروري، للحد من تفاقمها في المخيمات الفلسطينية. وتابعت الأخت خديجة تقول: «إنه لأمر سار أن تشكل نسبة العاملات في «صامد» ٦٧٪ من مجمل العاملين، ولكن حبذا لو تتعرف على مشاكلهن الاجتماعية». وفي ختام مداخلتها، ركزّت الاخت خديجة على ضرورة وضع الحلول للمشاكل القائمة بتعميم الحضانات للمؤسسات الكبرى التي تستخدم النساء، ومراعاة تحديد ساعات العمل للمرأة الأم، «فنحن نعرف مشاكل المرأة والآن ينبغي مواجهتها بوضع الحلول».

أما الأخت حسناء عراقي، احدى العاملات في صامد، فتحدثت عن وضع المرأة العاملة في هذه المؤسسة قائلة: «ان المجال مفتوح لمشاركة المرأة في التاهيل المهني والثقافي، وفرص العمل متاحة. وقالت انه توجد مسؤولات لمجموعات عمل في المشاغل. لكن، حتى الآن، لا توجد مسؤولة واحدة تدير مشغلاً بكامله، رغم توفر الكفاءات النسائية لتسلّم هذا الموقع. وأشارت الى أن رواتب الفتيات والشباب متساوية. لكن عدم توفر حضانات هو كبرى المشاكل للعاملة الأم. وطالبت، في مداخلتها، الادارة بضرورة إعطاء المرأة فرصة الغياب في حال مرض ابنها دون أن يتم حسم ساعات الغياب هذه من راتبها الشهري. وكذلك اعطاء المرأة اجازة أمومة أطول عند الولادة.

وقد عقّب الأخ قريع، مسؤول صامد، على كلامها بقوله: «إن هناك مآخذ كثيرة نطرحها بجرأة، ولكن لدينا النية الصادقة والاكيدة للتغيير والتطوير». وتبعته في التعقيب الأخت عصام عبد الهادي مشيرة الى واحدة من أهم مشكلات المرأة، وهي تفشي الأمية. وأشارت الى ضرورة شن الحملات لمحو الأمية من صفوف النساء الفلسطينيات، وبخاصة في أوساط العاملات.

ثم افتُتح باب النقاش، حيث طلبت الكلام العديد من الحاضرات والحضور، وقاموا بالاضافة أو التعقيب أو التعليق على القضايا التي طُرحت في المداخلات الاربع. وقد استهلت النقاش الأخت نجلاء نصير بإشارتها الى ان الحركة النسائية الفلسطينية اقتصرت طبقياً على مجموعة من المثقفات، ولا يزال هذا الوضع قائما الى حد ما حتى الآن، رغم اتساع دائرة نشاط المرأة. وتوجهت الى اتحاد المرأة بقولها: إن مهمة الاتحاد لا تكون بالتوجه لنساء التنظيمات، ولكن لعموم النساء الفلسطينيات. كما ركزّت على ضرورة تاهيل المرأة مهنياً ورفع مستوى تحصيلها العلمي.

وتحدثت، بعدها، الدكتورة غانية ملحيس، مسؤولة شؤون الموظفين في «صامد»، مشيرة، في مجمل حديثها، الى قصور الطلائع النسائية عن تنفيذ مهامها والى أن مشكلة المرأة لا تُحل بارتفاع نسبة تمثيلها في المؤسسات القيادية.

أمّا الأخت سلوى أبو خضرا عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، فقد تحدثت عن صعوبات المشاركة العسكرية الأولى للمرأة في الثورة، حيث لم تؤخذ مثل المشاركة بالجدية اللازمة. وأنحت باللائمة على المسؤولين الذين لا يعطون لمشاركة المرأة الوقت الكافي لدعم نضالها ونشاطها، سواء في المعمل أم في المنزل. وطالبت بضرورة أن تخرج هذه الندوة بخلاصة يطرحُها اتحاد المرأة الفلسطينية على المجلس الوطني المقبل.

وفيما يتعلق بالقضايا المطروحة في الندوة، دعت الاخت سامية بامية، الى ضرورة ان ياتي التمثيل النسائي، في المواقع القيادية للمرأة، من خلال نضالها، وليس منحه من أحد. وأكدت على أهمية النضال لتنفيذ البرامج المطروحة من أجل تطوير الأوضاع العامة للمرأة. وفيما انتقدت الاخت ماجدة أبو شرار محررة في اذاعة صوت الثورة الفلسطينية، بُعد الكادرات النسائية عن النشاط في اتحاد المرأة، ركزّت

الاخت سميرة صلاح، عضو الامانة العامة للاتحاد، على ضرورة وضع قانون أحوال شخصية وقانون أسرة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل تنظيم العلاقات الاجتماعية في التجمعات الفلسطينية. أمّا الاخت لينا، من مؤسسة صامد، فقد دعت الى ضرورة تقليص ساعات العمل كي تتاح للعاملات فرصة المشاركة في نشاطات أخرى هامة على الاصعدة الاجتماعية المختلفة. وارتأت الأخت رسمية ابو عودة التأكيد على أهمية دور الطليعيات من النساء اللواتي امتلكن الوعي الكافي لمعالجة هذه المشكلات، ورأت ان هناك دوراً كبيراً للرجال في هذا الاطار، لكن على المرأة ان تكون هي المبادرة. وأشارت الى القيم الاجتماعية السائدة كعائق نفسي واجتماعي في وجه تطلعات المرأة وطموحاتها. كما أشارت ايضا الى نقص الأبحاث والدراسات المتخصّصة التي تتناول شؤون المرأة ومشكلاتها.

ثم تحدثت الرفيقة بيرا، من التنظيم النسائي للجبهة الديمقراطية مؤكدة على نقطتين هامتين: تتلخص أولاهما في اسلوب تعامل الثورة مع قضية المرأة؛ هذا الأسلوب الذي يفتقر الى الفهم العميق لأهمية القضية الاجتماعية، التي هي الشرط الاساسي لنمو العمل الوطني. وأما النقطة الثانية فقد تناولت بالنقد الاتجاهات الفكرية السائدة التي تتعامل مع قضية المرأة بمفهوم نخبْوي وفهم أبوي وقالت: «إن النظر الى قضية المرأة باعتبارها مشكلة الكادر العامل في الثورة فقط، هي نظرة أحادية الجانب. وطالبت بالتعامل مع عملية الانجاب كوظيفة اجتماعية، مشيرة الى أهمية إيجاد تشريعات للأحوال الشخصية على صعيد المخيمات في الساحة اللبنانية تحديداً».

أما الرفيقة فادية، مسؤولة اللجنة الثقافية في فرع لبنان للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، فقد انتقدت انعزالية القيادة النسائية عن القاعدة، وأكدّت ان المشكلة تكمن في كيفية تنفيذ البرامج وتطبيقها لا في وضعها وتصميمها.

وكان من بين المتحدثين في الندوة رجلان هما الأخ سمير أيوب، مسؤول قسم البحث في الهلال الأحمر الفلسطيني، والأخ قاسم، المشرف على بيت أطفال الصمود وفيما اتسم حديث الأخ قاسم بالايجابية والتشجيع لنضالات المرأة الفلسطينية داعيا التنظيمات الى رفد الاتحاد بالكادرات النسائية الفعّالة، وضرورة اهتمام دائرة التنظيم الشعبي، في منظمة التحرير مع اتحاد المرأة الفلسطينية باعطائه أولوية وخصوصية، كاتحاد يُمثل حوالي نصف الشعب الفلسطيني (النساء)، فإن الأخ الآخر، سمير أيوب، تعامل مع القضايا المطروحة في الندوة مركزاً على عدد من الشكليات ومغفلاً المضمون، وقد تناول أيوب المشكلات الاجتماعية للمرأة بشكل مجزوء يفتقر الى الشمولية، وذلك خصوصاً حيث ارتأى أنه لا ضرورة لوجود اتحاد للمرأة، وانحى باللائمة على المرأة الفلسطينية ملقياً على عاتقها مسؤولية المشاكل التي تواجهها دون التعمق في الواقع الاجتماعي الذي أنتج تاريخياً، الظروف المعيقة لنشاط المرأة وتطورها.

وفي ختام الندوة، عقبت الاخت عصام عبد الهادي على مجمل الآراء الواردة فيها مشيرة الى سلبية في العمل الفلسطيني تتجسد في مصادرة التنظيمات الفلسطينية لدور الاتحادات الشعبية، عموماً، في كثير من الأحيان.

والندوة هذه هي الأولى من نوعها، من حيث الموضوعات التي تم تناولها فيها، خلال المداخلات والنقاشات، اذْ تلمست مختلف الآراء المطروحة المشكلات اليومية الملموسة للمرأة الفلسطينية خارج مؤسسات الثورة وداخلها وفي مختلف مواقع النشاط الاجتماعي، وعلى الرغم من ان العديد من المتحدثين والمتحدثات قد اكتفوا بتسليط الضوء على بعض المشاكل دون غيرها، وبالرغم من أن النقاش خرج، في حالات اخرى، عن جدول الأعمال، إلاّ أن الآراء المطروحة اتسمت، في مجملها، بالجدية والرغبة في ايجاد الحلول. ومع الاقرار بأن مجمل القضايا المطروحة محق وصحيح، ثم أن هناك عددا من المتحدثات والمتحدثين تناول هذه القضايا بمنطق جدلي مترابط، محللاً مجمل العوامل الاجتماعية والنفسية والسياسية المؤثرة في واقع المرأة الفلسطينية. وفي هذا الصدد، طُرح رأي في الندوة يؤكد على ضرورة التعامل مع قضية المرأة بخصوصية تفرضها طبيعة المشكلة باعتبار تحرر المرأة ومساواتها عملية تاريخية تتكون في

مدى زمني طويل، هو أكبر من الامكانيات المتاحة ولا يمكن القفز عليه مراحل الى الامام، دون انضاج الظرف الموضوعي اللازم لذلك. ومن هنا، ركزّ هذا الرأي على ضرورة قيام منظمة التحرير الفلسطينية بسن القوانين اللازمة، في مؤسساتها التشريعية لصيانة حقوق المرأة ورعاية الأمومة الفلسطينية، حيث أن التشريع الجيد يُسهم في خلق المرأة الجديدة ويُسهم في انضاج تجربتها، مما يعني بالضرورة الاسهام في انضاج العامل الذاتي لدى المرأة، والذي يعطيها دفعاً الى الأمام في مسيرتها النضالية وتحررها الاجتماعي والوطني.

سلوى العمد

مؤتمر الطائف: قضايا وقرارات

مقدمة

في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩ وأثر حريق المسجد الأقصى على ايدي الصهيونيين انعقد المؤتمر الاسلامي الأول في الرباط وانبثقت عنه لجنة يرأسها ملك المغرب الحسن الثاني، دعيت آنذاك باسم لجنة القدس. وقد ضم هذا المؤتمر خمسة وعشرين دولة، وحضرته منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب. وأكد المؤتمر قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٦٧ الخاصة بوضع القدس وانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة.

وفي شباط (فبراير) ١٩٧٤ عقد في لاهور مؤتمر القمة الاسلامي الثاني بعد نشوب حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، وكان هذا المؤتمر أول تجمع حقيقي للزعماء العرب والمسلمين. وقد شهد المصالحة بين الباكستان وبنغلادش وتقرر فيه تقديم مساعدة اقتصادية للبلدان النامية. وأيد المؤتمر في بيانه الختامي حق الشعب الفلسطيني في استعادة كافة حقوقه الوطنية معتبرا ذلك الشرط الأساسي للتوصل إلى حل دائم في الشرق الأوسط.

وعادة يعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الاسلامية كل عام خارج نطاق مؤتمرات القمة الاسلامية، وقد قرر مؤتمرهم لعام ١٩٧٠ في أول اجتماع له في شهر آذار (مارس) انشاء امانة دائمة يكون مقرها المؤقت في جدة لحين اتمام تحرير القدس. ومن بين المؤتمرات التي عقدت في الآونة الأخيرة المؤتمر الاسلامي العاشر لوزراء الخارجية في مدينة فاس عام ١٩٧٩. وهو الذي قرر تشكيل لجنة القدس، وهي التي وضعت وثيقة القدس التي ناقشها مؤتمر القمة الاسلامي الثالث الذي عقد في الطائف.

مؤتمر الطائف

كان لوزراء خارجية الدول الاسلامية والنتائج التي توصلوا إليهافي مؤتمر الطائف، الذي سبق انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي الثالث، الدور الأكبر في اعداد القرارات والتوصيات؛ اذ نجح وزراء الخارجية بعد ثلاثة أيام من الاجتماعات في اقرار جدول الأعمال المعد وفي اضافة نقاط وقضايا ومواضيع أخرى إلى جدول الأعمال، وذلك على الاصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية. واعتبر هذا النجاح، في تقدير المراقبين، بداية مشجعة وقوية أتاحت النجاح لمؤتمر القمة الاسلامي الثالث الذي سمي دورة فلسطين والقدس. وقد تصدرت القضية الفلسطينية وموضوع القدس والحرب بين العراق وايران جدول أعمال القمة الاسلامية الثالثة.

البداية في مكة

بدأت القمة الاسلامية يوم الأحد ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، إذ عقدت الجلسة الافتتاحية في رحاب البيت العتيق. ثم ألقى الملك خالد كلمة شكر فيها الله على هذا اللقاء في مكة وفي جوار الكعبة المشرفة، وكان مشهد الملوك والرؤساء مؤثراً للغاية، حيث كانوا يرددون دعاء الملك خالد «اللهم انصر الاسلام والمسلمين».

بعد ذلك القى الأمير فهد خطاباً باسم الملك خالد حدد فيه عدداً من النقاط الأساسية (نشر في الصحف والوكالات يوم ٢٦ كانون الثاني يناير ١٩٨١).

وعندما انتهى ولي العهد السعودي من القاء خطاب الملك خالد تقدم الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية من العاهل السعودي وقدم له أمام الجميع، يرافقه الملك الحسن الثاني بصفته رئيساً للجنة القدس، مجسداً للمسجد الأقصى. ثم نهض زعماء العالم الاسلامي وتبادلوا السلام بعضهم مع بعض، كما تبادلوا التهنئة على هذا اللقاء في جوار الكعبة المشرفة. ولم يستغرق ذلك سوى بضعة دقائق حرص خلالها الأخ عرفات والملك الحسن الثاني على أن يصافحا الرؤساء والملوك، ووزعت اثرها نسخ من القرآن الكريم على الجميع ثم أدوا صلاة المغرب. وبعدها بدأ الملك خالد وجميع الملوك والرؤساء وممثلي الدول الاسلامية الطواف حول الكعبة المشرفة سبعة أشواط، ثم فتح باب الكعبة وهو امر نادر الحدوث ودخل الزعماء واحداً تلو الآخر وكانوا يبقون في الداخل لحظات ثم يخرجون...

اجتماعات الطائف

الاجتماعات وجلسات النقاش الطويلة العلنية منها والسرية، التي تمت بين ملوك ورؤساء الدول الاسلامية في الطائف والتي استمرت ثلاثة أيام بحضور الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة، اضافة إلى ممثلي عدة منظمات وجبهات اسلامية؛ هذه الاجتماعات واللقاءات الثنائية تناولت مختلف القضايا التي تشهدها الساحة الاسلامية والعربية. ولكن أعمال المؤتمر، الذي غابت عنه مصر وافغانستان بسبب تجميد عضويتهما وغابت عنه ليبيا وايران، تمحورت حول القضايا الأساسية الآتية:

. **أزمة الشرق الأوسط:** القضايا المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط والحق العربي الفلسطيني، كانت من أكثر القضايا مدعاة للاهتمام من قبل ملوك ورؤساء الدول الاسلامية. وقد تفاهم الزعماء على ضرورة استخدام كل الأسلحة والطاقات لتأمين السلام العادل والشامل في المنطقة، ولمواجهة اسرائيل والدول التي تدعمها وتساند احتلالها للأراضي العربية المحتلة واغتصابها لحقوق الشعب الفلسطيني. كما أكد الزعماء المسلمون الالتزام بتحرير كل الأراضي الفلسطينية المحتلة وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بالسيادة العربية على مدينة القدس وعدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية والاسلامية بأي حل لقضية فلسطين وقضايا الأراضي العربية المحتلة.

واكدوا أن السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم الا على أساس انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واستعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

كما اتفق المؤتمرون على بذل مساع على نطاق دولي لتعليق عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة ولتقديم شكوى إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي ضد خرق المواثيق والمعاهدات الدولية من قبل اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة. كما أثيرت قضية قطع كل علاقات الدول الاسلامية الديبلوماسية والاقتصادية وعلى رأسها علاقات تركيا مع اسرائيل. وحدث نوع من التفاهم في هذا الشأن ينتظر ان يتبلور في المرحلة المقبلة.

ونوقشت في المؤتمر دعوة الأمير فهد إلى الجهاد، وتم توضيح هذه الدعوة على انها ليست بالضرورة دعوة إلى الحرب بل انها دعوة إلى الجهاد بكل الوسائل، بما في ذلك الوسائل السياسية والديبلوماسية لتأمين الحق العربي الفلسطيني. وبالنسبة للقدس، تعاهد الزعماء المسلمون على الجهاد بما لديهم من امكانيات لتحرير القدس وجعلها قضية اسلامية رئيسية من مسؤولية هذا الجيل والأجيال المقبلة. وتم التفاهم على استخدام كل الامكانات لمجابهة قرار ضم القدس وتحويلها عاصمة لاسرائيل، وعلى اتخاذ مواقف متشددة من أي دولة في العالم تعترف بالاجراءات الاسرائيلية في القدس وتعترف بها عاصمة للكيان الصهيوني. وهذه المواقف تذهب إلى حد قطع العلاقات الديبلوماسية وغيرها مع الدول التي تؤيد ضم القدس.

واتفق الزعماء المسلمون على المقاومة الشاملة للاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وعلى رفض الأمر الواقع والاستسلام؛ كما اتفقوا على ضرورة تعبئة الطاقات الاسلامية، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، لضمان حقوق العرب والفلسطينيين. وكان واضحاً في اجتماعات الطائف امران أساسيان هما:

١ — رفض قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ على أساس انه غير صالح لحل القضية الفلسطينية.

٢ — رفض اتفاقية كامب ديفيد ورفض تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل وادانة السياسة الاميركية التي دعمت هذه الاتفاقيات. وجرى التشديد بهذا الصدد على دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وعلى مسؤوليتها في التفاوض باسم الشعب الفلسطيني لتأمين حقوقه وعلى رأسها حقه في اقامة دولته المستقلة.

كما أكدت حق الدول العربية ومنظمة التحرير في استخدام كل الوسائل لضمان حقوقها وتحرير أراضيها. وتم رفض اقتراح بفتح كل الجبهات امام العمل الفدائي بناء على طلب الاردن ولبنان.

وكان موضوع أزمة الشرق الأوسط قد نوقش في اجتماعات عدة وثنائية، وذلك على هامش المؤتمر. كما نوقش الموقف من الولايات المتحدة في عهد رئيسها الجديد ريغان، حيث هناك تفاهم عام بين الأطراف المعنية بأزمة الشرق الأوسط على ضرورة ترك الباب مفتوحاً للتفاوض والتحاور مع ادارة ريغان، على ان يتم هذا التحاور بحذر شديد، لأن عدداً من المستشارين المحيطين بريغان يعتبرون من أنصار اسرائيل. ومن المعتقد ان يكون الملك حسين أول عربي يقابل ريغان. وكان الملك حسين قد أكد في كلمة القاها امام المؤتمر تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وفي اللقاءات الجانبية التي تمت بين الملك حسين وعدد من الملوك والرؤساء العرب، اكد الملك تمسكه بقرارات الرباط، وانه حين يلتقي ريغان سوف يسعى إلى اقناعه بوجهة النظر المتفق عليها عربياً وفلسطينياً فيما يتعلق بالأرض العربية وقضية فلسطين.

وقد طالب الوفد الفلسطيني في اجتماعات الطائف بارسال متطوعين مسلمين للقتال في صفوف الثورة الفلسطينية.

قضية افغانستان: احتلت قضية افغانستان جانباً من اهتمامات قمة الطائف ونوقشت خلال الاجتماعات المغلقة والثنائية، خصوصاً تلك التي كان محورها الرئيس الباكستاني ضياء الحق؛ كما اثيرت مطولاً مع الدكتور فالدهايم. وكانت بعض الوفود العربية وخاصة وفود سوريا واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية قد عارضت مبدأ الاحتلال لافغانستان وكان هناك اجماع على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من افغانستان والسعي لايجاد حل سلمي لهذه القضية، كما كانت هناك فكرة نوقشت مع فالدهايم هي اجراء مفاوضات باشراف الأمم المتحدة بين ايران والباكستان وافغانستان للتوصل إلى صيغة سلمية جديدة للأزمة تؤمن حق تقرير المصير للشعب الافغاني...

أمن الخليج: احتلت قضية أمن الخليج حيزاً مهماً في مناقشات الطائف وخصوصاً خلال اللقاءات والمناقشات الثنائية التي عقدت بين أعضاء المؤتمر، وخاصة شيوخ وامراء الخليج، وقد اعتبروا ان الحرب بين العراق وايران أحد القضايا التي تتصل بأمن الخليج. كما كان هناك اتفاق فيما بينهم على ان أمن الخليج هو من مسؤولية أبناء الخليج وانه يجب سد أي ثغرة تفتح في تلك المنطقة.

وجاء في قرار مستقل حول هذا الموضوع: «ان السلام والاستقرار في الخليج هما من صميم مسؤولية دوله من دون أي تدخل اجنبي»، وركز القرار على رفض تكثيف الوجود العسكري للدولتين الكبريين في المناطق المتاخمة للدول الاسلامية.

الحرب العراقية - الايرانية: كانت هناك رغبة قوية لدول عدة في التوصل إلى صيغة لوقف اطلاق النار أو احتواء هذه الحرب خلال هذه القمة، وهنا لا بد من الاشارة إلى الدور الكبير الذي لعبته منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها الأخ عرفات لوقف هذه الحرب بين العراق وايران. ولكن غياب ايران عن المؤتمر حال دون التوصل إلى أي اتفاق. هذا مع الاشارة إلى قبول العراق بأي وساطة لوقف اطلاق النار، كما جاء في خطاب الرئيس العراقي صدام حسين في المؤتمر.

وقد عبر المؤتمر عن قلقه العميق لاستمرار المعارك بين الدولتين، مناشداً الدولتين بأن تقبلا الوساطة الاسلامية وتسهلا مهمة لجنة المساعي الحميدة، التي تشمل في عضويتها الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي والسنغال وغامبيا وباكستان وبنغلادش وتركيا وغينيا ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما وافق المؤتمر على انشاء قوة اسلامية من أجل تطبيق وقف اطلاق النار إذا دعت الحاجة وبناء على توصية لجنة المساعي الحميدة.

وقدم الرئيس العراقي عرضا تاريخيا للنزاع بين العراق وايران وركز على اتفاقية الجزائر التي وقعاها في العام ١٩٧٥ والبنود الأربعة التي تضمنتها، وبضمنها تعهد الطرفين باعادة الأمن على طول حدودهما المشتركة والالتزام باجراء رقابة مشددة وفعالة على هذه الحدود. وأشار إلى ان العراق قام بعدة مبادرات ايجابية تجاه السلطة الجديدة في ايران بعد سقوط نظام الشاه. وقال ان الأراضي والحقوق التي اغتصبتها ايران بالقوة يجب أن تعاد إلى أصحابها الحقيقيين، والعراق على استعداد تام لاعادة الأراضي الايرانية المحتلة في الحرب. وختم حديثه بالقول: «ان الفرصة امام السلام لا تزال قائمة اذا لزمنا الحق والعقل دون ضغائن وتعصب وطمع». في حين أدى غياب ايران إلى الحيلولة دون الاستماع لوجهة النظر الايرانية بهذا الصدد من أصحابها.

الأزمة اللبنانية والعلاقات العربية - العربية: احتدم النقاش داخل المؤتمر وذلك ضمن الجلسات المغلقة التي عقدت لمناقشة الأزمة اللبنانية، الأمر الذي أدى إلى تشكيل لجنة ثلاثية لمعالجة الموضوع اللبناني. وعقدت اللجنة اجتماعاً لوضع صيغة نهائية تتعلق بالأزمة اللبنانية، وذلك بحضور ممثلين عن الوفد اللبناني والفلسطيني بالاضافة إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي السيد الحبيب الشطي ووزيري خارجية السعودية والبحرين والجانب اللبناني الذي مثله وزير الخارجية فؤاد بطرس. وجرى نقاش حاد مع الوفد الفلسطيني بعد أن انضم إلى الاجتماع الأخ عرفات بالاضافة إلى الأخوة فاروق القدومي وعبدالمحسن أبو ميزر وطلال ناجي، وكان من شأن الوساطة السعودية ان تم التوصل إلى حل وسط اعتبره الوفد اللبناني الحد الأدنى الذي يقبل به.

وهذا وقد جرى بعض العتاب بين الوفد اللبناني برئاسة الرئيس سركيس وبعض الوفود العربية حول ما يعتبره المسؤولون اللبنانيون تقصيراً تجاه لبنان، وقد ترددت عبارة رددها الزعماء العرب ان مسؤولية حل أزمة لبنان تقع في الدرجة الأولى على عاتق الزعماء اللبنانيين انفسهم.

وقد صادقت القمة الاسلامية على قرار حول لبنان أعلنت فيه حرصها على استقلال لبنان ووحدة أرضه وشعبه وسيادته على جميع أراضيه، وعلى تحقيق الوفاق الوطني بين اللبنانيين وعلى استعادته الحياة

الطبيعية وعودة المهجرين إلى مناطقهم وقراهم. واكد القرار استعداد الدول الاسلامية لدعم الحكومة اللبنانية في جميع المجالات الدولية وذلك لممارسة أقصى الضغوط على العدو الاسرائيلي من أجل وقف عدوانه على جنوب لبنان ومن أجل تحقيق الانسحاب الاسرائيلي منه. وناشدت القمة الدول الاعضاء، لا سيما المعنية منها، لوضع استراتيجية شاملة متكاملة يحدد فيها لكل دولة دورها في الصراع ضد اسرائيل ويلتزم بها الجميع. وأكد المؤتمر ما سجلته قمة تونس حول قرار منظمة التحرير الفلسطينية بالامتناع عن القيام بعمليات عسكرية عبر الحدود اللبنانية والامتناع عن الاعلان من لبنان عن الأعمال التي تقوم بها المقاومة داخل الأراضي المحتلة. كما اكد المؤتمر على ضرورة تنفيذ مقررات مؤتمري القمة في الرياض والقاهرة.

اما الخلافات العربية فقد جرت مناقشتها على هامش قمة الطائف حيث عقدت عدة اجتماعات ثنائية في محاولة لتخفيف حدة التوتر بين دول عربية عدة وعلى رأسها سوريا والأردن وسوريا والعراق، وقد بذلت مساع وأجريت اتصالات احيطت بالتكتم لتحقيق مصالحات عربية - عربية.

خطاب عرفات

وفي الخطاب الذي ألقاه الأخ عرفات في المؤتمر الاسلامي الثالث والذي اعتبره بعض الملوك والرؤساء العرب بأنه أهم خطاب ألقي في هذا المؤتمر ووصفوه بالخطاب الحضاري، شرح عرفات الجهاد البطولي الذي يخوضه شعبنا وثورته ضد العدو الصهيوني الذي ضاعف من اجراءاته الارهابية واعتداءاته الوحشية، بحيث لا يكاد يمضي يوم واحد دون ان يتعرض أهلنا في المخيمات والقرى داخل فلسطين المحتلة وخارجها، وبالذات في جنوب لبنان، إلى غارات جوية وبرية وبحرية يقوم بها العدو ويستخدم فيها أحدث ما سلحته به الولايات المتحدة من أسلحة للابادة، حتى المحرمة منها دوليا، وينتهك بها كافة الاعراف والمواثيق محتميا بمواقف الحكومة الاميركية.

واكد عرفات على ضرورة حشد القدرات لمنع أية قوة من المساس بمصير بلادنا أو التدخل فيها،وقال لم يكن من الممكن ان يعلن العدو الصهيوني ضمه لمدينة القدس بعد احد عشر عاما من اجتماعنا الأول، لولا اننا لم نزل بعيدين عن الموقف الفعلي.

وناشد عرفات في خطابه الملوك والرؤساء الوقوف في وجه المحاولات الهادفة إلى القفز عن منظمة التحرير الفلسطينية وانكار الحق الفلسطيني. (النص الكامل للخطاب في **وفا**، ٢٧/١/١٩٨١).

سليمان ابراهيم

القاهرة : معرض الكتاب
ورد الفعل على مشاركة إسرائيل

أثار معرض الكتاب الدولي الثالث عشر في القاهرة ردود أفعال لم تكن متوقعة على الاطلاق، مع ان ما حدث لم يكن مرتباً أو منظماً بشكل دقيق. وإذا كان رد الفعل الذي أثاره توزيع كل من الكاتبين المصريين: صلاح عيسى وحلمي شعراوي، للمنشور الذي يدعو لمقاطعة جناح اسرائيل في المعرض عفوياً،

في تلقائيته غير المنظمة، فإن رد فعل كل من الجماهير، والنظام، واسرائيل كان أكبر من الفعل... كان رداً نابعاً من المختزن، من الغضب (عند الجماهير) ومن الخوف (عند النظام) ومن الدهشة الحانقة (عند اسرائيل). لذلك فاذا أردنا أن نتابع ما حدث، والذي كانت بدايته مجرد توزيع منشور صغير، يتوجب علينا أن نرجع إلى شهر أو أكثر قليلاً، قبل افتتاح المعرض.

ففي منتصف شهر كانون الأول (ديسمبر) تقريباً، عرفت دور النشر اللبنانية، ان ثمة معرضاً للكتاب، فاجتمع مسؤولو عدد من دور النشر التقدمية، وهي دور: الفارابي وابن خلدون والكلمة وابن رشد والدراسات العربية والفتى العربي والوحدة، وتدارسوا الموضوع، وقرروا ارسال «تيلكس» إلى صلاح عبدالصبور بوصفه المشرف على المعرض، يطلبون منه معرفة امكانية الاشتراك في المعرض. كان المشرفون على هذه الدور يرغبون، حقيقة، في حضور المعرض، وفي التواصل مع الجمهور المصري، وفي فتح اسواق لهم في مصر لا تمر فيها كتبهم من خلال وسطاء السوق السوداء للكتاب؛ حيث يبلغ ثمن الكتاب المطبوع في بيروت أربعة أضعاف ثمنه هناك في القاهرة.

إذن، قررت دور النشر «جس نبض» الهيئة المشرفة على المعرض. وكانت الاجابة بأسرع مما يتوقع أحد. فقد أرسل صلاح عبدالصبور «تيلكس» يعلن فيه الموافقة الكاملة للهيئة المشرفة على اشتراك هذه الدور في المعرض، وزودها بـ «كتالوج» يتضمن شروط المعرض والوقت المحدد للاشتراك.

كان ثمة شرط يبدو غير واضح في «الكتالوج». فقد كانت فيه فقرة تقول: «ان كل الكتب التي تعرض في المعرض لن تتعرض لها الرقابة بأي شكل من الأشكال الا في حدود القانون والاخلاق». وقررت هذه الدور ارسال مندوب لها إلى القاهرة ليستوضح من صلاح عبدالصبور شخصياً، المقصود «بالقانون والأخلاق» وان يحضر معه الرد مكتوباً.

خلال ذلك كانت دور النشر تستعد وتجهز قوائم كتبها تمهيداً لشحنها للقاهرة، حيث قررت أن تشحن كتبها سوية، وأن تعرضها في جناح واحد متكامل.

وفي هذه الأثناء تفجرت أول أزمة من أزمات المعرض التي تتالت فيما بعد. فقد ماطلت الهيئة المشرفة في الاستجابة لطلب اسرائيل الاشتراك في المعرض، ثم رفضت طلبها، متعللة بأن الرد الاسرائيلي قد وصل بعد فوات الوقت المحدد.

لكن اسرائيل لم ترضخ. وتم اتصال مع الرئيس أنور السادات الذي أمر شخصياً بالسماح لاسرائيل بالاشتراك في المعرض مستجيباً لطلبها، حيث أنها احتجت بأن حظر اشتراكها ينافي نصوص اتفاقية كامب ديفيد وروحها بشأن تطبيع العلاقات.

وبدأت الاحداث تتسارع. فقد قررت دور النشر التي ذكرنا عدم الاشتراك في المعرض، بوجود اسرائيل. ويبدو أن القرار أتخذ على عجلة، وخوفاً من التورط في إشكال سياسي اذا عرضت هذه الدور كتبها في المكان والزمان نفسيهما اللذين تعرض فيهما اسرائيل.

لكن «دار العربي» في القاهرة، وهي امتداد تجاري لدار الفتى العربي، قررت الاشتراك في المعرض. هذا اضافة إلى أن لدار الفتى العربي فرعاً صغيراً في القاهرة.. ومعظم الكتب التي تتعامل بها دار العربي هي في الأساس من مطبوعات دار الفتى العربي بالاضافة إلى بعض انتاجاتها الخاصة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد بادرت لجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية من حزب التجمع، بتحرير منشور يدعو إلى مقاطعة المعرض، وهذه اللجنة يرأسها الكاتب والصحافي المصري صلاح عيسى، ويشترك في عضويتها حلمي شعراوي الباحث في الشؤون الافريقية.. وآخرون.

وفي يوم الافتتاح، ذهب صلاح عيسى وحلمي شعراوي إلى المعرض وبدأ بتوزيع المنشور، وتجاهل رجال الامن المكلفون بحفظ النظام حادثة توزيع المنشور واكتفوا بالمراقبة من بعيد.

-وتهافت الجمهور على المنشور، واحس صلاح عيسى، بحسه التحريضي، بروح الجمهور، فسارع إلى قراءة المنشور بصوت عال وأضاف إليه بعض الشعارات التي تدعو إلى المقاطعة وتدين سياسة «التطبيع» وكامب ديفيد.

هنا بدأ رجال الأمن المركزي بالتدخل.. وتكهرب الجو وساد الهرج والمرج، وانطلقت بعض الهتافات من الجمهور، هتافات معادية للسادات.

وفي هذا الوقت بالذات، كانت جيهان السادات تتجول في المعرض بعد ان افتتحته وفي معيتها صلاح عبدالصبور، وكان من المفروض أن تزور الأجنحة المهمة في المعرض ومنها بالطبع، جناح اسرائيل، التي تسترت تحت إسم شركة «ادكو – انترناشيونال» التي يقال انها أحد الاوجه الخفية لمؤسسة «هاشيت» الفرنسية للنشر والتوزيع.

وفي الوقت ذاته، أيضاً، كان السفير الاسرائيلي الياهو بن – أليسار ينتظر في الجناح الاسرائيلي المجاور للجناح العربي، متوقعاً فيما يبدو زيارة جيهان السادات للجناح.

وعند القاء القبض على صلاح عيسى، وزميله حلمي شعراوي ازدادت حماسة الجمهور، وانطلق السباب والبصاق على جيهان السادات ومرافقيها، حيث كانت قد اقتربت بالفعل من الجناح الاسرائيلي، وطال السباب السفير الاسرائيلي أيضاً، وتدخل حراسه ونقلوه بسرعة، خارج الجناح، وخارج المعرض. واغلق المعرض لمدة يوم واحد.

وحينما أعيد افتتاحه، أرسل حزب التجمع مجموعة من تنظيم «الأشبال» أي فتيات الحزب، ومعهم نسخة جديدة من المنشور ذاته، وكان هدف الحزب، من ارسال الاشبال، الا يلقى القبض عليهم، لأن أعمارهم تحت السن القانونية. لكن الشرطة ورجال الامن اوسعوهم ضرباً بنوع جديد من العصي المستوردة من المانيا الغربية، والتي فيها شحنات كهربائية، بحيث يمكن أن تسبب ألماً شديداً، بل يمكن ايضاً أن تسبب الشلل المؤقت لبضعة دقائق.

وفي اليوم التالي، وقَّع نقيب الصحافيين المصريين، ورئيس اتحاد الصحافيين العرب كامل زهيري، مع آخرين، بياناً يدين فيه تغلغل الفكر الصهيوني في مصر، فألقي القبض عليه وعلى زملائه، ثم أفرج عنه بعد ساعات بكفالة مالية كبيرة.

كذلك أصدرت جماعات أدبية وثقافية من القاهرة، والاسكندرية، والمنصورة بيانات ونداءات موقعة بأسماء تطالب بمقاطعة الجناح الاسرائيلي من معرض الكتاب وتدين سياسة التطبيع و«الصلح الثقافي» مع إسرائيل.

ويقول شهود العيان أن هناك مقاطعة حقيقية للجناح الاسرائيلي الذي تم نقله بعيداً عن دار العربي، إلى المكان المخصص للدول بعد ان كان في المكان المخصص لدور النشر، لأنه -دخل متسللاً عن طريق أدكو – انترناشيونال، وهي دار نشر..

وقد احتجت اسرائيل على النقل، لكن ادارة المعرض (أو لعلها السلطة المصرية) قررت ابقاء جناح اسرائيل في المكان المخصص للدول، وذلك كما هو واضح تجنباً لاثارة حساسية الجمهور الساخط.
هذا، بالاضافة الى تهافت الجمهور على دار العربي، التي وزعت الأعلام الفلسطينية على الزائرين، بحيث أصبح العلم الفلسطيني من المناظر المألوفة على صدور المواطنين في المعرض والشوارع المحيطة به.

أما صلاح عيسى وحلمي شعراوي واثني عشر شخصاً آخرين فقد أعتقلوا بتهمة إهانة دولة صديقة.

رؤوف مسعد

سباق التسلح على هامش حرب الخليج

مع اقتراب دخول حرب الخليج شهرها السادس، اتخذ سباق التسلح في المنطقة ابعاداً جديدة بعد اعلان فرنسا والعراق رسمياً عن بدء توريد طائرات «ميراج – ١» إلى الأخير، التي كان الاتفاق على شرائها قد ابرم سنة ١٩٧٧، ثم استكمل بعقد ثان في اوائل ١٩٧٩.

وفيما كانت الأوساط الديبلوماسية منشغلة بآثار تنفيذ هذه الصفقة على الميزان العسكري للطرفين المتحاربين (العراق .وإيران)، اثيرت قضية جديدة تتعلق بطلب السعودية شراء دبابات «ليوبارد» الالمانية الغربية، واعتزام الولايات المتحدة زيادة تسليحها للصومال وعمان؛ وبدا كما لو ان هناك نية واضحة لوضع المنطقة كلها على برميل بارود.

والواقع ان وصول الطائرات الست من طراز ميراج «ف – ١» إلى العراق لن يغير، بحد ذاته، ميزان القوى بين الطرفين المتحاربين، وبخاصة إذا تذكرنا ان العراق دخل الحرب وفي حوزة سلاحه الجوي حوالى ٣٨٠ طائرة حربية؛ فيما تمتلك ايران قوة جوية قوامها يتجاوز الـ ٥٠٠ طائرة. بيد ان تسارع تسليم صفقة الطائرات الفرنسية يمكن له، بالفعل، ان يؤدي إلى تعديل الميزان العسكري؛ الأمر الذي توضّح مع اعلان دوائر فرنسية مسؤولة «عزم فرنسا على احترام تعهداتها في مجال المبيعات من الاسلحة». وان «فرنسا ستسلم الدفعة الثانية من هذه الطائرات للعراق خلال الاسابيع المقبلة» (**رويتر**، ١٩٨١/٢/٢). ذلك ان جدول تسليم الطائرات ينص على اكمال ايصال السرب المتعاقد عليه في الاتفاق الأول (١٩٧٧) خلال سنة ١٩٨١ نفسها، أي ان يضاف إلى القوة الجوية العراقية ٣٦ طائرة، هذا عدا العدد المتفق على تسليمه بموجب اتفاق ١٩٧٩ والذي يبلغ ٢٤ طائرة.

وطبيعي، فقد كان رد الفعل الايراني على نبأ وصول الدفعة الأولى من الطائرات عنيفاً، وبخاصة انه تزامن مع اطلاق سراح الرهائن الاميركيين، ورفع الحظر عن الصفقات التي تم تجديدها مع ايران من جانب الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية. لكن رد الفعل العنيف هذا، الذي اعتبر تسليم الطائرات عملاً عدائياً، لم يصل حد قطع العلاقات مع فرنسا، في الوقت الذي تنتظر فيه ايران تسليمها ثلاثة زوارق حربية من فرنسا، كان قد تم التعاقد على تزويد البحرية الايرانية بها منذ عهد الشاه.

ومما له مغزى في هذا السياق، الاشارة إلى ان الولايات المتحدة الاميركية التي اعلنت التزامها الحياد تجاه النزاع، وطلبت من حلفائها عدم التدخل فيه، صرحت على لسان المتحدث باسم البيت الابيض أن صفقة السلاح الفرنسية – العراقية، وتسليم الطائرات لبلد في حالة حرب «امر يعني الحكومة الفرنسية وحدها». فيما اعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية ان بلاده «لا تتخذ أي موقف تجاه المسألة وان الحكومة الفرنسية لم تفعل اكثر من الوفاء بالتزاماتها» (**وكالات الانباء** ١٩٨١/٢/٢). وفي الوقت نفسه، اعلن الكسندر هيغ، وزير الخارجية الاميركية، ان رفع الحظر عن العقود التجارية مع ايران لن يؤدي إلى رفع الحظر عن عقود السلاح معها: «لن تكون هناك معدات عسكرية إلى الحكومة الايرانية سواء بموجب التزامات سابقة أو اتفاقات اخرى» (**واشنطن بوست**، ١٩٨١/٢/٦).

ومع وصول السلاح الفرنسي إلى العراق، اخذت التعليقات الرسمية العراقية منحى متزايد الصراحة في التلميح إلى امتناع الاتحاد السوفياتي عن تزويد العراق بالسلاح واعتبار ذلك عملاً سلبياً. فقد اعتبر الناطق بلسان وزارة الخارجية العراقية «ان قيام الجهات الفرنسية المعنية بتسليم الطائرات للعراق إنما يدلل على استقلالية القرار الفرنسي... وإن العراق لا بد وان ينظر إلى فرنسا نظرة مختلفة عن تلك النظرة المتشككة تجاه الدول الكبرى وتصرفاتها؛ حيث تستغل الفرص في بعض الاحيان للتنصل من تعهداتها... كما ان العراق لا ينسى أيضا المواقف السيئة للآخرين الذين لا يفون بتعهداتهم» (**الثورة**، بغداد، ١٩٨١/٢/٤). وكان السيد طه ياسين، نائب رئيس الوزراء العراقي، قد اوضح بشكل اكثر صراحة

المقصود بالدول التي لا تفي بتعهداتها، حيث اعلن، في اليوم نفسه، «ان الاتحاد السوفياتي اوقف تنفيذ عقود اسلحة كان قد وقعها مع العراق في فترة ما قبل الحرب»(**وكالات الانباء، ٢/٢/١٩٨١**).

أما الاتحاد السوفياتي، فكان آخر توضيح لموقفه من هذه العقود هو ما اصدره عبر وكالة «**تاس**» للانباء (٥/٢/١٩٨١) رداً على انباء ذكرت ان مئة دبابة سوفياتية الصنع وصلت إلى العراق عبر الأراضي السعودية (**الفايننشال تايمز**، ٣/٢/١٩٨١)، حيث اتهم الاتحاد السوفياتي مروجي نبأ كهذا بانهم يهدفون إلى «تشويه السياسة السوفياتية في النزاع الايراني – العراقي بينما تعمل موسكو دائبة لحل هذا النزاع عن طريق المفاوضات».

والواقع ان فرنسا لم تخف دوافعها الحقيقية وراء التزامها بتعهداتها. فقد سبق لفرنسا ان زودت العراق بدبابات (من طراز أي.ام.اكس ٣٠٠) وعربات مدرعة (طراز بانهارد) وطائرات مروحية، قبل الحرب. كما انها زودته بطائرات هليكوبتر حربية لكي تحل محل الطائرات التي خسرها اثناء القتال (**الغارديان**، ٢/٢/١٩٨١). كما ان الحكومة الفرنسية تسعى، منذ فترة، للحصول على عقد ضخم لا تقل قيمته عن ١٥ بليون جنيه استرليني لاعادة بناء اسطول البحر العراقي، على غرار العقد الذي تم الاتفاق عليه مع العربية السعودية سنة ١٩٨٠ (اربع بوارج مزودة بصواريخ «مانزا» وسفينتي شحن وطائرات هليكوبتر حاملة صورايخ).ومن المؤمل ان تفوز فرنسا بهذا العقد مع العراق، بالاضافة إلى استعدادها منذ الآن لاقناع بلدان الخليج الأخرى والعراق لشراء طائرات الميراج المتقدمة من طراز ٢٠٠٠ و٤٠٠٠، المقاتلة وقاذفة القنابل، والتي لا بد من ادخالها قبل ذلك في خدمة القوة الجوية الفرنسية خلال هذا العام.

ومنذ اواسط السبعينات، بدأت فرنسا تظهر ضمن قائمة الدول الاساسية المصدرة للسلاح، واحتلت منذ اواخر السبعينات المركز الثالث بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي؛ حيث بلغت مبيعات الاسلحة الفرنسية حوالي ٦ مليارات دولار سنة ١٩٨٠. كما انها اعترفت بان هذا هو الطريق الوحيد للحصول على فائض في الميزان التجاري في تعاملها مع البلدان المصدرة للنفط.

وليس مصادفة، إذن، ان العربية السعودية والعراق اللذين يزودان فرنسا بما يقارب ٦٠٪ من احتياجاتها النفطية هما أيضا الزبونان الاولان للسلاح الفرنسي. وقد ادت هذه المقايضة (سلاح مقابل نفط) إلى نجاح فرنسا في تجاوز ازمتها النفطية، حتى عند اندلاع حرب الخليج وتوقف انتاج النفط العراقي عمليا. فبعد الاعلان عن صفقة السلاح الفرنسية – السعودية، اوائل تشرين الثاني الماضي (قيمتها ٣,٦ بليون دولار)، حثت فرنسا العربية السعودية على زيادة انتاجها من النفط الخام بما يعوض عن النقص الحاصل من جراء انقطاع التصدير العراقي، في مقابل الوعد بتزويد العربية السعودية بمزيد من الأسلحة التي تطلبها (نشرة **فورن ريبورت**، لندن، ١٢/٢/١٩٨١).

ونتيجة لذلك، اتفق العراق والسعودية على ان تقوم الاخيرة بزيادة انتاجها وتصديرها من النفط، لتلبية حاجة زبائن العراق النفطيين، وفي مقدمتهم البرازيل وفرنسا، على ان تقرض السعودية الاموال الاضافية الناجمة عن التصدير إلى العراق، ويتعهد الاخير برد هذه القروض بشكل نفط او نقد حين يعود إلى تصدير النفط وفق مستويات ما قبل الحرب.

لكن العربية السعودية، بالرغم من تزايد اعتمادها، في التّسلّح، على فرنسا، إلى جانب مصدر تسلحها التقليدي الولايات المتحدة، عازمة كما يبدو على التوجه إلى بلدان أوروبا الغربية الأخرى كذلك.

فبعد الضجة التي قامت في المانيا الغربية واسرائيل حول ما ذكر عن توجه العربية السعودية إلى الحصول على دبابات المانية غربية من طراز «ليوبارد»، تم تأكيد الخبر عن وجود مفاوضات بهذا الشأن من جانب رئيس مجلس ادارة شركة «كروس ماني» المنتجة لهذه الدبابات (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١١/٢/١٩٨١). ويبدو ان الحكومة الالمانية التي تجنبت، حتى الآن، تزويد بلدان محيطة باسرائيل بالاسلحة، لن تعيق ابرام هذه الصفقة، خوفا على مصالحها في المنطقة. فقد تجنب الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم

(بالتحالف مع الحزب الليبرالي) اعطاء رأي حول الموضوع في اجتماعه الاخير في ١٣/٢/١٩٨١، فيما اعلن رئيس مجلس ادارة الشركة المنتجة لذلك النوع من الدبابات، ان الموضوع يدور الآن حول طراز الدبابة التي ستزوَّد بها السعودية (ليوبارد ١ أو٢). ومع ان اسحاق شامير وزير خارجية اسرائيل ألح إلى تأثير هذه الصفقة على مستقبل العلاقات الالمانية - الاسرائيلية، إلا ان مستشار المانيا الغربية هيلموت شميت اوضح رأيه بصورة غير مباشرة حين أشاد باعتدال السياسة الخارجية للمملكة.

وعلى هامش هذا التسارع في تسليح دول المنطقة، يبدو ان المضاعفات التي رافقت حرب الخليج، خلقت جواً ملائماً لكل الاطراف المشجعة والمستفيدة من هذا السباق. فقد غدا واضحاً ان برنامج ادارة ريغان يسعى إلى جعل الوجود العسكري في منطقة الخليج قاعدة غير مرهونة بهذا الحدث الطارىء أو ذاك. وفيما تشعر دول الخليج بالقلق من جراء هذا الوجود، فهي غير قادرة على تأييد مبدأ الرئيس السوفياتي بريجنيف، لاسباب سياسية معروفة. لذا، فجل ما تستطيع القيام به هو المزيد من التسلح لكي تبين انها قادرة على الدفاع عن نفسها بنفسها، ذلك انه من المفارقة الحديث عن كون مصدر التهديد اميركيا وغربيا، في الوقت الذي تقوم فيه الاساطيل الاميركية والغربية «بحماية» المنطقة من التهديد.

ومع ان تعديلات جدية لم تظهر بعد على برنامج ريغان الخليجي، بالقياس إلى برنامج سلفه، إلا ان منطقة الخليج والبحر الاحمر ستكون واحدة من ابرز ما سيركز عليه ريغان. (**الغارديان**، ٢٧/١٢/١٩٨٠؛ **لوموند**، ٢٨/١٢/١٩٨٠). وتتركز استراتيجية ريغان على دفع الدول الاعضاء في حلف الاطلسي إلى المساهمة بشكل اكثر مباشرة بقوة التدخل السريع في منطقة الخليج العربي والتلويح بان امتناع هذه الدول عن حماية مصادر نفطها سيقود الولايات المتحدة إلى التخفيف من التزاماتها العسكرية في أوروبا. وهو ما اشار له الكسندر هيغ في حديثه لصحيفة **الفيغارو** الفرنسية (٣١/١/١٩٨١)، الداعي إلى زيادة القوة العسكرية في المنطقة.

وفي هذا السياق يأتي الاعلان، لأول مرة، عن قيام القوات الاميركية بمناورات عسكرية في عمان في منتصف شهر شباط (فبراير)، في الوقت الذي وافقت فيه شركة بريطانية على تقديم معدات بحرية تعزز اسطول عمان بما قيمته ٤٥ مليون جنيه استرليني.

وعلى هامش هذا كله، يمكن ان نجد الصلة بين هذا التوجه المتسارع في منطقة الخليج، وبين الاعلان، في الوقت نفسه، عن تزويد الصومال باسلحة اميركية، ووصول الدفعة الأولى من المساعدات العسكرية الاميركية لمصر، التي تبلغ قيمتها الاجمالية ٣٠,٥ مليار دولار. (**اسوشييتد برس**، ٧/٢/١٩٨١).

علي خالد

مراجعات

ذكرنا بروعة «المتشائل» ثم ابحر مبتعداً إلى مطارح الغربة!

اميل حبيبي، لكع بن لكع، م.ت.ف.، دائرة الاعلام والثقافة، ١٩٨٠، ١٥٨ صفحة

حين قرأت «سعيد ابو النحس المتشائل» لأميل حبيبي قبل سنوات كتبت: «احس وكأنني احتفل بعيد ميلاد حقيقي، ميلاد كاتب كبير...»

من هذه الكلمات، التي ما زلت أحتفظ بصورة عنها في الذاكرة، أحاول اليوم، أن أتطرق إلى «لكع بن لكع» ولي كل الحق، كما أظن، أن أسترسل في الحديث، وأن «أغرِّب وأشرِّق» على هواي، طالما أنني، اعترفت، وقبل سنوات، بميلاد كاتب كبير داخل جدران الوطن المحتل.

فحين تكرس كاتباً على انه كبير، وعلى صفحات مكتوبة ومنشورة، فأنت أولى الناس، أحقهم، بمناقشة كل جديد يصدر له، ومن هذا المنطلق بالذات.

والواقع، ان اميل حبيبي، حين فاجأنا ب: «سداسية الأيام الستة»، وفاجأنا ثانية، حدَّ الاذهال ب: «الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل» كان مدهشا، وكان صارخا، وتساءلنا: أيجوز أن يكون بيننا كاتب على هذا القدر من الابداع ونحن نجهل حتى اسمه؟!

ووصل الينا اميل حبيبي، قرأناه، وعيناه، ناقشناه، وذهب أوانُ الصدمة الأولى، وها نحن مطالبون اليوم، بالتعامل معه، بأناة ودقة، ولكن بموضوعية أيضا، لأننا نحرص على ذاك القابع في الأرض المحتلة، لا يتزحزح، ويصر على العطاء، برغم كل شيء. ولأننا، وهو معنا في هذا الأمر، ولا ريب، ضد الطوطمية، وازجاء وفود الكلم دون طائل، ودون روية أو تدقيق، نسمح لأنفسنا أن ندقق، وكثيراً، في كل ما يصدر له.

حين ظهرت السداسية، اختلف حولها النقاد، فاصر بعضهم على انها مجموعة قصص قصيرة، وأصر البعض الآخر على انها رواية، بينما قال نفر ثالث انها مجرد لوحات فنية، شدها الكاتب بخيط واحد محكم.

ولم يكن نصيب المتشائل، باقل من نصيب السداسية، اختلافا في الرأي، وتعددا في التخريجات.

وكذلك هم اليوم، معشر النقدة، وما أقل النقاد فيما بينهم. تعلو صرختهم حول «لكع لكع». فهذا يعتبره مسرحية، وذاك رواية وأخر مجموعة قصص. ويذهب بعضهم، حد استحضار معلوماته حول المسرح: مواصفاته وتقنيته وكيف يجب ان يكون، ليصر جازما، في النهاية، على ان العمل ليس مسرحيا. مع ان الرجل، اميل حبيبي، كفاهم «شر القتال» بقوله: إنها حكايات مسرحية... وكأنه قصد فعلاً، أن يحرجهم فيخرجهم، فيودي بهم إلى متاهات الارباك والاختلافات شتى... لكأنه مولع بقول المتنبي:

انام ملء جفوني عن شواردها ... ويسهر الخلق جرّاها ويختصم

والكاتب منذ اعماله الأولى، وحتى «لكع» موضوعنا اليوم، اعتمد دائما، اللغة الشعرية الذكي، حدَّ

الامتاع العميق في الغالب، حتى لكأنه شاعر قبل أي شيء آخر. أراد أن يشعر، فكتب قصصا، طالت أم قصرت أم جاء بما يشبه المسرح.

أيضا، هو يصر، عن قصد وعمد، على اعادة بعض ما غاب من لغتنا الجميلة، على صورة كلمات، تبدو صعبة للوهلة الأولى، يوشح بها لغته، بمهارة حقيقية، فاذا، حتى المختصين، يعودون إلى معاجمهم، ليتأكدوا من مداليلها، وهو بذلك، انما يعيد إلينا، بعض المفردات الضائعة، لتدخل من جديد، إلى فسحة الحياة الواسعة، إلى اللغة المستعملة من جديد، وهو أمر نقرّه ونغبطه عليه، شرط عدم المبالغة. وهو من هذا الجانب، كاتب متميز باسلوبه.

الشخصيات لديه أيضا، تحس وكأنه يجهد طويلاً في صنعها، مع التركيز الشديد على ألا يبدو أثر الجهد والنّصب فيها. وما زلنا نذكر قصته الرائعة: «ام الروبابيكا»، تلك التي لا هم لها، سوى الاحتفاظ ببقايا ماض اصبح بعيدا، تخبئها في سواد العين والقلب، أو «الدواشك» المجهدة، حتى اذا رجع العائدون، وجدوا ما يذكرهم بذياك الماضي، الذي أمسى بعيدا. انها قصة مفعمة بالعمق والحنو والشعر وما لست تستطيع تحديدا لأسرار روعته!

اما في المتشائل، فهو يخاطب عقلك، بما يشبه سحر الساحر، دون ان يصل بك إلى لغة الوعظ والمباشرة. ويبدو انه، ما يزال، حتى الآن على الاقل، أبرز أعماله، والذي أراد أن يبلغ فيه شواطىء الاعجاز، فما خيبته سفنه...

إن كلمات المتشائل، صوره وألوانه، تستطيع أن تدخل، حتى ما وراء القضبان التي تضيق على السجناء، في سجون الوطن المحتل، لتلامس قلوبهم وعقولهم، وتحول من رطوبة الزنازين، إلى ليل واعد مفعم بأنفاس الربيع...

ثمة جانب مهم جدا، في كل ما كتب حبيبي، وهو جانب السخر اللاذع والذكي. إنه الظُّرف مجسدا، والمرارات في قلب الكاتب تتحول إلى لسات، شبه ماجنة أحيانا، تحملك، تحمل اولئك الراسفين في المنفى إلى الابتسام... وإلى التفكر العميق أيضا. وهذا هو السخر، كما عرفناه عند اعلامه القدامى، كالجاحظ خاصة.

في «لكع بن لكع»، ويبدو انه أخذ الاسم من حديث شريف استهل به الكتاب «لا تقوم الساعة، حتى يلي أمور الناس، لكع بن لكع». وهو حديث لا ندري مدى مصداقية نسبته. فالأحاديث، كما نعلم جميعا، حرف الكثير منها، أو اضيف، لغايات سياسية في الغالب، ولأنها ليست قرآنا، فقد أمكن التحريف والتاليف فيها، وهي لهذا تحتاج إلى درس وتمحيص، من جهابذة مختصين، لسنا منهم على اية حال.

ولكع وألكع ولكعا، تحمل اكثر من معنى، لغة. تعني العيَّ والأكول والزري الوسخ... فهل هذا ما قصده، أم ثمة معان أُخر وراء التسمية؟ هو ولا ريب، لا يعني حرفية اللغة. فلماذا يذكر بمجيء الساعة؟! أهي حالة يأس، أم قرف، أم سخرية مرة. أم أنها شيء من كل هذا!...

صندوق الفرجة، أو «عجايب غرايب» كما نسميه في قرى الشمال من بلاد الشـام. هو مســرح الحكاية - المسرحية. وهو صندوق عجيب غريب فعلاً، لدى اميل حبيبي، لا علاقة له بذاك الصندوق، الذي طالما شاهدناه أطفالاً، فاذهلنا وابهجنا، باخبار الزير ليلى والزناتي خليفة ودياب و...

ان اللقطة، غاية في الروعة، وعلى كل الاصعدة، مسرحا أو قصة أو حتى في مجال السينما. ولكن المؤلف بالغ في استعماله أحيانا، فنجح مرات، وطاشت رميته في مرات أُخر.

حين بدأت «بصاحبنا لكع» لا أنكر انني بدأت بالتهليل له. وأوشكت أشتم - على كرهي للشتيمة - كل من كتبوا عنه. ولكنني، حين اوغلت في مناحيه، بدأت التقط انفاسي، واحصي مطارح الروعة ومواضع الارتباك أيضا.

هبها مسرحية كانت أم رواية أم أي شيء آخر، لا يهم، ولكننا لا نستطيع أن نغفل أمرا مهما، وهو

أن الكاتب بذل مجهودات جبارة، في سبيل أن يقترب من المسرح، فوفق في احيان كثيرة، كما اسلفنا، وطاشت رميته في أحايين كثيرة... فجاء ذلك العناء والنصب، على حساب العمل ككل. وكانت كلمته «حكايات مسرحية» بالنسبة لاناس آخرين، غير من ذكرناهم في البداية، مجرد ضربة شاطر، اصابت مرة ولم تصب مرات. كانت مما يشبه حسن التخلص الذكي، منذ البداية، ولكنه تخلص قد لا ينطلي على كل «عتيق» في «الصنعة»...

جاءت الحوارات طويلة، وطويلة جدا أحيانا، برغم اللمعات الشعرية الرائعة، وبرغم ما أشرنا إليه من لغة مخصوصة ومميزة للكاتب. كذلك، جاءت الشخصيات، أحيانا، تطيف في غبش، لست تدري أهو غسق أم غلس... هذا إذا وضعنا جانبا، صعوبة تحويل العمل ككل إلى المسرح، ان لم نقل استحالة تحويله، قبل أن «يمنتج ويمسرح» ويتوزعه اصحاب الاختصاصات كل موزع، فلا يبقون منه إلاّ على أثر ضئيل، قد يبدو نوعاً من اعادة الصياغة الجديدة، التي ستسيء إلى «صاحبنا لكع» إساءة وأيّما إساءة.
فلماذا الاصرار على المسرح بالذات؟!

ومن يقارن بين فصل «فلافل!. فلافل!» مثلاً الذي لم يبالغ فيه الكاتب، أو لم يول قضية المسرحة كبير اهتمام، فانهـا غـايـة في العذوبة، وككلمة «على الرحب والسعة» الجميلة والمكتملة في بداية العمل. من يقارن هذا الفصل بـ«بدر.. كلهم وبدي بدر...» فيما بعد، حيث الاطالة حدّ التعب، ولا نريد أن نقول الإملال، والاصرار على «المسرحة» الذي بدا غير مبرر. لا بد وأن يصاب بما يشبه الخيبة والحزن الكثير.

لماذا يصر كتّابنا، حين ينجحون، وتسلم لهم هبوات الشهرة نواصيها، على ترك المجال الذي حصلوا فيه على عصا السبق، إلى مجالات أخر، في نوع من الاصرار المعاند والغريب. أم اننا، كعرب، قدر علينا، ألاّ نفرح طويلاً بكاتب كبير، وعلى المستوى الحضاري المطلوب. حتى اننا لنجد، ان أهم كتاب الرواية عندنا، توهّجوا في البدايات. قدموا اعمالاً رائعة، أو بلغت حدود الروعة، وفجأة، تملكهم ما يشبه الغرور، «فغرّبوا وشرّقوا» في ميادين ليست ميادينهم، أو انهم تعبوا قبل الأوان.

فالطيب صالح كان أفضل أعماله: «موسم الهجرة إلى الشمال»؛ وعبدالرحمن منيف، كان أفضل اعماله: «الاشجار واغتيال الزورق»، اما نجيب محفوظ، فبعد توهجه الهائل في البدايات، أسلم نفسه إلى كل ريح، وانتهى به الأمر، واحداً على غرار احسان عبدالقدوس أو يوسف السباعي، مع الاحتفاظ بالفوارق القليلة الباقية بينه وبينهم.

تقديرنا ان اميل حبيبي لا يزال، برغم اكتهال الايام، يحمل إلينا أكثر من وعد طيب. ان تميزه وطبيعة معاناته، وغنى اطلاعه، كل هذه الاشياء، لا بد وأن تجنبه العثرات...

و«لكع بن لكع» يظل عملاً طيبا، برغم الهنات الهينات التي اشرنا إليها. يظل له نكهة اميل حبيبي المخصوصة. ولو كان لي «عز اصول به» لاعدت كتابته من جديد، كقصة طويلة، وألقيت بالمسرح ومن يمسرحون إلى سقر...

عاصم الجندي

إطلالة المولود الجديد

الكرمل، العدد الأول، شتاء ١٩٨١،
إصدار الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ٢٥٢ صفحة

أصدر الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين مجلته الفصلية الجديدة: **الكرمل**، حاملة اسم الجبل الفلسطيني. وفي تقديمها للعدد الأول، تقول هيئة التحرير ان هذا «الاسم لا يدل الا على رغبتنا في أن نساهم في تأسيس فلسطين الرؤيا، هذه الرؤيا المدهشة التي تتشكل من مزيج الدم والتوقعات والخيبة، من هذا الأمر الفذ الذي يولد من جديد».

في العدد الأول هذا - عدد شتاء ١٩٨١ - أربع قصائد لسعدي يوسف وعز الدين الناصرة وأمل دنقل ومحمود درويش، وثلاث قصص ليحيى يخلف وغالب هلسا والياس خوري. وفيه دراسات كتبها ادوار سعيد وفيصل دارج وحليم بركات ورضوى عاشور وفوزي الأسمر، وحوار مع اميل حبيبي حول انتاجه الأدبي وحياته ونضاله.

ويضم العدد مختارات من الشعر اليوناني ترجمتها رنا قباني، ومقطعاً من مذكرات الشاعر الاسباني رافائيل البرتو ترجمها محمود صبح. ثم رثاء محمود درويش لشاعر فلسطين الراحل أبي سلمى وقصيدة أبي سلمى الشهيرة: لهب القصيد.

وفي مجال النقد والقراءات، يضم العدد ما كتبه أنور خالد عن ملتقى الشقيف الشعري، وجاك الأسود عن عروض الحقيقة، وفاروق عبد القادر عن مجموعة يوسف ادريس: «انا سلطان الوجود»، وليانه بدر عن الحركة المسرحية في المناطق المحتلة، ومؤنس الرزاز عن «مجموعة شهادات ووثائق لخدمة زماننا» لصلاح عيسى، وجاك الأسود عن كتاب «الشعر الفرنسي الحديث ١٩٠٠ - ١٩٨٠» لبول شاوول.

وبصدور هذا العدد، يتحقق الوعد الذي التزمت به الأمانة العامة للاتحاد. حين أخذت على عاتقها مهمة تطوير مجلة الكاتب الفلسطيني التي صدر منها ثلاثة عشر عدداً ثم توقفت عن الصدور عشية انعقاد المؤتمر الثالث للاتحاد في نيسان (ابريل) ١٩٨٠، لتظهر من جديد في هذه الحلة الجديدة: الكرمل، مشكّلة منبراً لمبدعي الثقافة من الكتاب الفلسطينيين والعرب الآخرين وسواهم. وبه يضع الاتحاد سلاحاً جديداً لدعم جبهة الكفاح الوطني التقدمي في ميدان الثقافة ويضيف إلى الحديقة الفلسطينية زهرة أخرى.

وبهذا السلاح يعزز الاتحاد دوره الوطني: الثقافي والنقابي؛ وإذا قدر له أن يوفر لمجلته المتخصصة هذه الامكانيات والظروف التي تسمح باستمرارها بالمستوى ذاته الذي يتجلى في عددها الأول، فانه يقدم خدمة كبيرة للثقافة الوطنية، ويملأ فراغاً تعاني منه الساحة الثقافية، ويؤكد تقليداً صحيحاً حين يتولى رعاية الحركة الثقافية وتعميم انجازاتها.

وسيكون الانجاز أكبر وأعمق أثراً إذا استطاع الاتحاد أن يبقي مجلته بمنأى عن تأثير الشُلل الخاصة والاختيارات الفردية، حتى تبقى المجلة التي تستقطب الجميع ويتلقاها الجميع.

إن مولوداً جديداً أطل، أنجبته الأسرة الثقافية، فلنستبشر خيراً مؤمّلين ان تدوم فرحتنا به ولا تشوبها شائبة.

ف.ح.

شهريات

المقاومة الفلسطينية-عسكرياً

نشاط رجال المقاومة في داخل الأرض المحتلة والتحركات العسكرية الاسرائيلة - الانعزالية في الجنوب اللبناني

تابعت القوات الاسرائيلية - الانعزالية نشاطاتها العسكرية خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، على أرض الجنوب اللبناني، وواصل الطيران الاسرائيلي طيلة هذه الفترة تحليقه فوق مختلف المناطق، وأغار عدة مرات على عدد من الأهداف، في حين استمر القصف المدفعي المتبادل بين القوات المشتركة من جهة والقوات الاسرائيلية والمليشيات من الجهة الأخرى على طول امتداد خطوط المواجهة مع العدو.

ومع اطلالة الشهر المذكور، وقعت معركة جوية بين المقاتلات السورية والاسرائيلية فوق سماء الجنوب اللبناني، وكانت الأولى من نوعها منذ تاريخ ٢٤ آب (أغسطس) الماضي. وقد حدثت المعركة الجوية المذكورة فيما كانت الطائرات الاسرائيلية تقصف بعض مناطق الجنوب، حين اعترضتها الطائرات السورية لمنعها من مواصلة هجماتها.

وعلى صعيد النشاط الفدائي داخل الوطن المحتل، فقد ظل على حاله حيث واصل الفدائيون نشاطهم التقليدي المعتاد.

١ - نشاط رجال المقاومة داخل الأرض المحتلة

ذكرت مصادر الشرطة الاسرائيلية في تل - أبيب ان احد خبراء المتفجرات قام يوم ١٩٨١/١/٥، بتفجير رزمة تحوي أربع قنابل يدوية كانت مزروعة عند موقف لسيارات الركاب الكبيرة في بلدة رعنانا الى الشمال من تل - أبيب، وان أحدا لم يصب في هذا الحادث (**السفير**، ١٩٨١/١/٦). وعن حادث آخر، قالت السلطات الاسرائيلية، ان شخصاً عربياً قتل وجرح آخر في مخيم اللاجئين في قطاع غزة يوم ١٩٨١/١/٥، ونسبت هذه المصادر عملية القتل الى أسباب سياسية تتعلق بتصفية المتعاملين مع اسرائيل (**المصدر نفسه**).

وفي القدس المحتلة، قالت الشرطة الاسرائيلية، ان الجنود الاسرائيليين قاموا يوم ١٩٨١/١/٩، بإبطال مفعول قنبلة موقوتة قبل الموعد المحدد لانفجارها قرب السوق المركزي في مدينة القدس، وان القنبلة كانت مخبأة في كيس (**السفير**، ١٩٨١/١/١٠). وبتاريخ ١٩٨١/١/١٠، ذكر ناطق عسكري اسرائيلي في تل - أبيب أن زوجين اسرائيليين وطفلهما اصيبوا في غزة بسبب انفجار

قنبلة يدوية القيت على سيارتهم، واضاف الناطق ان قوات الأمن فتحت تحقيقاً وقامت بعدد من الاعتقالات

وعلى صعيد آخر أعلنت الاذاعة الاسرائيلية، انه تم اكتشاف خلية تابعة لحركة «فتح» في الخليل والدورة، وقد عثر على كميات ضخمة من المتفجرات في منازل الأشخاص المعتقلين. (السفير، ١٩٨١/١/١١).

ومن جهة اخرى واصلت الجماهير في الأراضي المحتلة تصعيدها لنشاطها ضد الاحتلال الاسرائيلي، وافادت المعلومات ان الحاكم العسكري لمنطقة غزة، الجنرال اسحاق سيجف اجتمع بعد ظهر يوم ١٩٨١/١/١١، مع قائد الجبهة الجنوبية الجنرال دان شومرون، لاتخاذ القرارات اللازمة لوقف التدهور الأمني في قطاع غزة، أثر مقتل سائق سيارة اجرة اسرائيلي صباح يوم ١٩٨١/١/١١، بالقرب من معسكر جباليا، بطلقات نارية. وقد وقع الحادث المذكور بعد حادث آخر في نفس المنطقة واصيب فيه ثلاثة من الاسرائيليين بجروح من جراء القاء قنبلة يدوية عليهم. وتفيد الدوائر الحكومية الاسرائيلية، ان هذه الحوادث تأخذ شكلاً متزايد الخطورة، خاصة وان نحو ٢٠ شخصاً من ابناء القطاع العرب المشكوك في تعاونهم مع السلطات الاسرائيلية، قتلوا في الآونة الأخيرة. وقد أمرت الحكومة باجراء التحقيقات اللازمة (المصدر نفسه).

وفي دمشق، أعلنت المقاومة الفلسطينية مسؤوليتها عن قتل السائق الاسرائيلي، واعلن الناطق العسكري الفلسطيني في بلاغه العسكري الذي نشرته وكالة «وفا» أن ثوارنا العاملين داخل الوطن المحتل تمكنوا من قتل احد رجال المخابرات الصهيونية في قطاع غزة واستولوا على سلاحه وأوراقه الثبوتية. واضاف الناطق، انه على اثر ذلك، قامت قوات من الجيش الاسرائيلي بمحاصرة المخيم وشنت حملة تفتيش استفزازية اسفر عنها اعتقال العديد من المواطنين بحجة الاشتباه بهم.

وفي بلاغ آخر، ذكر الناطق العسكري الفلسطيني ان أحد ثوارنا من مجموعة الشهيد ماهر البرنو القى قنبلة على عربة اسرائيلية اسفرت عن اصابة ثلاثة من ركابها (المصدر نفسه).

وفي تصريح أدلى به للاذاعة الاسرائيلية بتاريخ ١٩٨١/١/١٣، اعترف مردخاي تسيبوري نائب وزير الدفاع الاسرائيلي ورئيس الأركان، بعجز أجهزة الأمن الاسرائيلية، وقال: ان الاجهزة الامنية كلها تبذل كافة الجهود الممكنة للكشف عن الفدائيين الذين نفذوا العمليات الاخيرة في قطاع غزة، واضاف ان جهود الاجهزة الامنية باءت بالفشل ولم تصل الى شيء، سواء في العملية التي استهدفت السيارة العسكرية التي كانت تقل المستوطنين الثلاثة أو العملية التي استهدفت احد افراد الامن في القطاع. وأوضح تسيبوري ، ان الفدائيين بذلوا في الآونة الاخيرة جهوداً للتحرك في المنطقة وتنفيذ عملياتهم ضد الأهداف الحيوية داخل اسرائيل، وانهم قد حققوا بعض النجاح خلال تنفيذهم لعملياتهم الأخيرة، مما دفع بالأجهزة الأمنية الى استنفار كافة طاقاتها للعمل على ضمان سلامة المواطنين الاسرائيليين. وفي رده على سؤال وجه اليه قال: انني لا اعلم المهام المحددة للفدائيين، سواء في الضفة أو في القطاع (وفا، ١٩٨١/١/١٤).

وبتاريخ ١٩٨١/١/١٨، ذكر الناطق العسكري الفلسطيني في بلاغه العسكري الصادر في دمشق والذي يحمل الرقم ٨١/٣، ان الثوار الفلسطينيين من مجموعة الشهيد الملازم أول رفيق السالمي (نهرو) العاملة داخل الوطن المحتل، قاموا مساء يوم السادس عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، بمهاجمة مركز الشرطة الصهيوني الواقع في بلدة عبسان بقطاع غزة، وقد استخدم الثوار في هجومهم الاسلحة الرشاشة واستطاعوا بعد معركة قصيرة مع حراسات المركز من السيطرة عليه، وانزال العلم الاسرائيلي عنه ورفع العلم الفلسطيني بدلاً منه؛ كما تمكن الثوار قبل انسحابهم من الاستيلاء على الاسلحة الموجودة داخل المركز، ثم تابعوا بعدها الانسحاب الى خارج منطقة العملية. وعلى الفور، طوقت قوات كبيرة من جيش العدو البلدة وفرضت عليها حظر التجول، وبدأت التفتيش واعتقال العديد من المواطنين العرب الفلسطينيين بحجة علاقتهم

بالعملية. وقد بقيت البلدة محاصرة حتى تاريخ اصدار هذا البلاغ، الساعة الثامنة مساء يوم السابع عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ (وفا، ١٨/١/١٩٨١).

وبتاريخ ٢٠/١/١٩٨١ نشرت وكالة فرانس برس تصريحاً لناطق باسم الجيش الاسرائيلي في مدينة القدس المحتلة ذكر فيه ان الرصاص اطلق صباح يوم ١٩/١/١٩٨١، على سيارة اسرائيلية مدنية كانت في طريقها من خان يونس الى دير البلح جنوبي قطاع غزة، واضاف الناطق ان سائق السيارة لم يصب بأذى، غير ان زجاج السيارة الأمامي تحطم، وقد تم تطويق مكان الحادث وجرت اعتقالات بين السكان للتحقيق معهم (السفير، ٢٠/١/١٩٨١).

ومن جهة ثانية أفادت مصادر عسكرية اسرائيلية ان مخيم اللاجئين الفلسطينيين في الجلزون قرب مدينة رام الله في الضفة الغربية أخضع لنظام منع التجول ليل ١٨/١/١٩٨١، بعد اكتشاف مخبأ كبير للأسلحة على مقربة منه. وقد رفع حظر التجول بعد انتهاء التفتيش فيه (النهار، ٢٠/١/١٩٨١).

وفي القدس المحتلة، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان قوات الأمن اعتقلت ٢٠ من كبار رجال الدين المسلمين في الضفة الغربية المحتلة، بتهمة الاشتباه بهم لامكانية وجود علاقة لهم مع احدى المنظمات «الارهابية»، بقصد ارتكاب عمليات «تخريب» ضد اسرائيل، واوضحت الاذاعة ان من بين المعتقلين عدداً كبيراً من الشخصيات الدينية البارزة العاملة مع المجلس الاسلامي الأعلى في القدس الشرقية. وقد اشتبه بوجود اتصالات للمعتقلين مع الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية. وأضافت الاذاعة، انه عثر ايضا في أحد المساجد في السامرة على مخبأ للأسلحة (السفير، ٢٣/١/١٩٨١).

وبتاريخ ٢٤/١/١٩٨١، اعلنت الشرطة الاسرائيلية في القدس المحتلة ان الفدائيين العرب القوا قنبلة حارقة على اسرائيليين كانا يمران قرب بوابة نابلس في البلدة القديمة، مما أدى الى اصابة شخصين بجروح طفيفة؛ واضافت الشرطة، ان الشخصين عولجا من جراء اصابتهما بتلك الجروح، وان الشرطة قامت باجراء التحقيق لمعرفة الفاعلين (النهار، ٢٥/١/١٩٨١).

ان القاء نظرة على تسلسل نشاط رجال المقاومة الأبطال في داخل الأرض المحتلة يظهر مدى عمق التصميم على مواصلة النضال وتصعيده ضد الاحتلال، وبالتالي، فشل اجراءات القمع والملاحقة التي تنظمها وتنفذها قوات العدو وأجهزة أمنه في وقف هذا النشاط. ان التصريح الذي أدلى به نائب وزير الدفاع الاسرائيلي بتاريخ ١٣/١/١٩٨١، والذي اعترف فيه بعجز أجهزة أمنه عن وقف النشاط الفدائي في الداخل لهو دليل قاطع على زيادة هذا النشاط واعتراف من أعلى سلطة عسكرية في اسرائيل بصعوبة وضع حد له.

٢ - التحركات العسكرية الاسرائيلية - الانعزالية

بتاريخ ١/١/١٩٨١ ومع اطلالة العام الجديد، شهدت سماء الجنوب في لبنان معركة جوية بين المقاتلات السورية والاسرائيلية، وكانت الاولى منذ تاريخ ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٨٠. ففي حوالي الساعة الثالثة من بعد الظهر، قام تشكيل من الطائرات الاسرائيلية مكون من ٤ طائرات فانتوم بالاغارة على محيط منطقة النبطية، تبعته بعد ذلك عدة تشكيلات قدرت بحوالي ٢٠ طائرة. وقد استهدف القصف الجوي الهضبة الواقعة غربي بلدة كفرتبنيت، فتصدت المقاومات الارضية التابعة للقوات المشتركة للطائرات المغيرة من طرف المدينة الجنوبي الشرقي وأجبرتها على الابتعاد. وقد نتج عن القصف الجوي المذكور اصابة ٥ من عناصر قوات الصاعقة بجروح طفيفة. وفي أثناء قيام الطائرات الاسرائيلية بالاغارة على منطقة النبطية، تدخل تشكيل من الطائرات السورية ودارت معركة جوية أسفرت عن سقوط طائرتين سوريتين وطائرتين اسرائيليتين. وفي دمشق، ذكر ناطق عسكري سوري، ان طائرتين اسرائيليتين أسقطتا خلال الاشتباك الجوي مع طائراتنا المقاتلة احداها شوهدت تهوي باتجاه البحر غربي صور، والاخرى سقطت في الأرض المحتلة، وان طائرتين من طائراتنا المقاتلة أصيبتا. وفي تعليقها على

المعركة الجوية هذه، نسبت وكالة فرانس برس الى مصدر وثيق الصلة بالقوات الدولية في جنوب لبنان، ان ثمة طائرة سقطت في قطاع المطلة على الحدود، وانها أسقطت بفعل صاروخ ارض - جو. وتحدثت أنباء اخرى نقلتها «رويتر» عن وقوع عشرة اصابات بين قتيل وجريح، وأن شهود عيان في جنوب لبنان شاهدوا طيارين اثنين يقفزان بواسطة المظلة من طائرتيهما قبل ان تندلع فيهما النيران فوق منطقة الصرفند، وان جثة احد الطيارين السوريين عثر عليها أهالي بلدة انصار القريبة من النبطية، حيث تم نقلها لاحقاً الى بيروت. أما في تل - ابيب، فقد اعلن ناطق باسم الجيش الاسرائيلي، ان اشتباكاً جوياً وقع بين الطائرات السورية والاسرائيلية فوق سماء جنوب لبنان، أسفر عن سقوط طائرتي «ميغ ٢١»؛ واضاف ان جميع الطائرات الاسرائيلية عادت الى قواعدها سالمة (السفير، ١٩٨١/١/١).

وعلى صعيد آخر، أفادت المعلومات، ان عناصر تابعة للمليشيات الحدودية تسللت ليل ١٩٨٠/١٢/٣٠ الى داخل منطقة القوات الغانية، وتصدت لها الأخيرة، وحصل اشتباك بالرشاشات الثقيلة دام نحو ساعة، وقد أعقب ذلك قصف مدفعي استهدف منطقة برغز وقليا في البقاع الغربي، وكان مصدره مدفعية «حرج بركات»، واستمر زهاء النصف ساعة وأدى الى وقوع أضرار مادية، كما أصاب القصف تجمعاً للقوات الغانية.

ومن ناحية ثانية، شهدت اجواء المنطقة من العرقوب وحتى البقاع، تحليقاً كثيفاً للطائرات الاسرائيلية، كما حلقت طائرات اسرائيلية قبل الظهر في سماء مدينة صيدا والمخيمات المحيطة بها على علو مرتفع، وخرقت الطائرات الاسرائيلية أثناء تحليقها جدار الصوت فوق القطاع الغربي قبل ظهر يوم ١٩٨٠/١٢/٣١ (المصدر نفسه).

وبعد ظهر يوم ١٩٨١/١/١ شهدت منطقة الشريط الحدودي تحركات اسرائيلية كثيفة واجريت مناورات ضخمة استمرت نحو ٤ ساعات، شاركت فيها مختلف انواع الأسلحة، وشوهدت أعمدة الدخان الكثيف واللهب من مسافات بعيدة. كذلك قامت المليشيات باطلاق عشرات القنابل المضيئة فوق مواقع القوات المشتركة في مناطق برغز والبقاع الغربي. واستمر اطلاق القنابل طيلة الليل، ابتداء من السابعة مساء. كما حاولت الزوارق الاسرائيلية خلال ليل ١٩٨١/١/١، الاقتراب من شاطىء الشواكير عند الساعة الواحدة فجراً، فتصدت لها مدفعية القوات المشتركة، وبقيت الزوارق الاسرائيلية تجوب المياه الاقليمية حتى الرابعة صباحاً، (السفير، ١٩٨١/١/٣).

وفي بيروت، أصدر الناطق العسكري باسم القوات المشتركة بلاغا عسكريا ذكر فيه ان العدو الاسرائيلي والانعزالي قام عند الساعة الواحدة والثلث من فجر يوم ١٩٨١/١/٣، بقصف مدفعي لمنطقة الشواكير، وان القصف استمر أكثر من ساعة (وفا، ١٩٨١/١/٣). وعند الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم ١٩٨١/١/٣، تعرضت ضواحي مدينة صور لقصف مدفعي ثقيل من عيار ١٥٥ ملم، وسقطت ٦ قذائف في منطقة الآثار، اضافة الى بعض القذائف التي سقطت في البحر قرب الميناء دون احداث خسائر. وقد امتد القصف بعد ذلك وشمل مخيم الرشيدية حيث سقطت ٤ قذائف دون معرفة الخسائر التي ألحقتها. وكانت طائرات اسرائيلية قد حلقت عند الصباح فوق القطاعين الغربي والأوسط، وقامت بطلعات استكشاف فوق مخيمات مدينة صور، وتصدت لها المقاومات الارضية واضطرتها للارتفاع والتحليق عاليا. كما حاولت زوارق اسرائيلية الاقتراب من شواطىء العاقبية والبرغلية في الساعات الأولى من الصباح، غير ان مدفعية القوات المشتركة منعتها من ذلك (السفير، ١٩٨١/١/٤).

من جهة ثانية دخلت ليل ٢ - ١٩٨١/١/٣، دورية للمليشيات وادي السلوقي بالقرب من بلدة شقرا في القطاع الأوسط، واقامت نقاطاً عسكرية ثابتة وسيرت الدوريات قبالة بلدة قبريخا، وقد رافق ذلك تحليق لطائرات عمودية فوق محور شمع - المنصوري، والقت قنابل مضيئة فوق ساحل المعلية - بيوت السيد وبساتين العزية، كما حلقت طائرات عمودية اخرى فوق قرى تبنين على علو منخفض جداً (المصدر نفسه).

وبتاريخ ١٩٨١/١/٢ أعلن ناطق باسم قوات

الأمم المتحدة في جنوبي لبنان، ان جنوداً من القوة الهولندية العاملة ضمن قوات الطوارىء الدولية كشفوا النقاب عن جريمة بشعة ارتكبها جنود اسرائيليون بحق جثث لفدائيين فلسطينيين، وقد جاء في البيان المذكور انه صباح ١٩٨٠/١٢/٢٥ وقع الحادث في وادي العين بجوار قرية شمع بالقرب من مركزين هولنديين، حيث اشتبكت دورية من الجيش الاسرائيلي وخمسة من العناصر المسلحة وأدى الاشتباك الى قتل الاخيرين، وقد قام الجنود الاسرائيليون بتفتيش الجثث ثم جمعوها، الواحدة فوق الاخرى، وبعد رشها بسائل لم يمكن تحديد نوعيته وضعت عبوة ناسفة فوق هذه المجموعة البشرية وما لبثت ان انفجرت، وتلتها عبوة اخرى انفجرت بعد عشر دقائق، ثم غادرت الدورية الاسرائيلية مكان الحادث. وقد شهد الجنود الهولنديون العملية منذ لحظة سماع اطلاق النار في الوادي الساعة ٩,٤٠ ، وحتى مغادرة الدورية الاسرائيلية المكان الساعة ١٢,١٥؛ ويقدران حوالي ٣٠ جنديا اسرائيلياً اشتركوا في العملية. وبتاريخ ٢٩ كانون الاول (ديسمبر) حاول فريق من القوة الدولية اجراء تفتيش طبي على الجثث ودفنها، غير أن دورية اسرائيلية مكونة من نحو ٣٥ جندياً منعت هذا الفريق من تنفيذ مهمته (السفير، ١٩٨١/١/٣).وفي بيروت، اعلن مصدر رسمي في منظمة التحرير الفلسطينية، ان السلطات الصهيونية اقدمت مؤخرا على احراق جثث خمسة من الفدائيين استشهدوا في عملية مواجهة مع قوات الاحتلال شمال فلسطين المحتلة، ونقلت هذه السلطات الارهابية جثث الشهداء الى جنوب لبنان في مناطق القوات الدولية واحرقتهم علناً ثم مثلت بالجثث بتدميرها اشلاءً بواسطة العبوات الناسفة، وأن هذه الجريمة الفظيعة تؤكد مدى ما يحمله القادة العنصريون الصهاينة من حقد أسود ووحشية واجرام فاقت حدود التصور (النهار، ١٩٨١/١/٣).

وفي صباح يوم ١٩٨١/١/٥، حوالي الساعة الثانية والنصف، قصفت مدفعية الميليشيات من مواقعها في تل دبين بلدة حاصبيا، واسفر هذا القصف عن وقوع بعض الأضرار المادية في الممتلكات؛ حدث القصف بعد مضي نصف ساعة على تهديد موجه للأهالي في البلدة، بثته اذاعة الميليشيات في الشريط الحدودي، وذلك رداً على زيارة وزير السياحة لحاصبيا منذ يومين.

ومن ناحية اخرى، تعرضت مواقع القوات النرويجية ليل ١٩٨١/١/٤ للقصف بالرشاشات الثقيلة، واستمر حوالي نصف ساعة، فردت القوات النرويجية على النار بالمثل. كما اطلقت عناصر الميليشيات القنابل المضيئة فوق المواقع النرويجية في منطقة راشيا الفخار (السفير، ١٩٨١/١/٦).

وخلال ليل ١٩٨١/١/٥، عاودت مدفعية الميليشيات قصفها المدفعي لمنطقة القطاع الشرقي، حيث قصفت من مواقعها في حرج بركات وادي برغز وجوار بلدة سحمر والدلافي، واستمر القصف حوالي نصف ساعة ونتجت عنه أضرار مادية. كما فتحت عناصر الميليشيات نيران رشاشاتها الثقيلة من تل دبين باتجاه المنطقة الخاضعة لسيطرة القوات الغانية في بلاط، كذلك شاركت المدفعية الاسرائيلية المرابطة في تلة الرويسات بقصف ضواحي برغز وقرية السريرة شمالي نهر الليطاني، ورافق ذلك تحركات عسكرية اسرائيلية واطلاق قنابل مضيئة. وعلى صعيد آخر، حلقت ظهر ١٩٨١/١/٦، طائرات اسرائيلية في سماء مدينة صيدا والمخيمات المحيطة بها وقرى قضاءي الزهراني والشوف على علو منخفض. وجوبهت بنيران مدفعية القوات المشتركة المضادة للطائرات (السفير، ١٩٨١/١/٧).

وعند الساعة العاشرة والربع من صباح ١٩٨١/١/٧، تعرضت بلدة برعشيت في القطاع الأوسط، لقصف مدفعي ثقيل من عيار ١٣٠ ملم،واستمر حتى الساعة الثانية عشرة ظهراً. ونجم عنه وقوع اضرار مادية في الممتلكات، وقد رافق القصف تحليق طائرة هليكوبتر فوق البلدة. وفي القطاع الشرقي، فتحت الميليشيات نيران رشاشاتها الثقيلة، خلال الساعات الأولى من الصباح باتجاه منطقة الخريبة، واستمر اطلاق النار حوالي نصف ساعة. كما قامت القوات الاسرائيلية من مواقعها في السدانة عند الساعة الخامسة والنصف صباحاً باطلاق نيران رشاشاتها باتجاه بساتين شبعا ومحيط البركة.

وخلال ليل ١٩٨١/١/٦، تقدمت عناصر اسرائيلية من جهة كفرشوبا، وأقامت كميناً داخل منطقة عمل القوات الدولية شمالي شرقي بلدة كفر حمام ومكثت مدة ساعتين. كذلك جرت تحركات عسكرية كثيفة داخل منطقة الشريط الحدودي، وتحديداً في بلدة الخيام وتلال دبين والشريقه، وسُجِّل دخول اليات جديدة، كما تقوم آليات اسرائيلية باعمال الدورية في المنطقة الممتدة بين المجيدية والماري (السفير، ١٩٨١/١/٨).

وبتاريخ ١٩٨١/١/٨، افادت المعلومات الواردة من القطاع الأوسط، ان عناصر مسلحة تسللت عند الساعة ٢,٤٥ صباحاً الى بلدة الطيري، ونسفت منزل المختار مما ادى الى تدميره كاملاً، ونتيجة للحادث، توترت الأجواء في البلدة التي يتواجد بداخلها عناصر من الكتيبة الايرلندية التابعة للقوات الدولية. وفي القدس المحتلة، اعلن ناطق باسم المليشيات الحدودية ان تفجير المنزل كان من تدبير الفدائيين الفلسطينيين الذين تسللوا الى البلدة عبر المنطقة التي تشرف عليها الكتيبة الايرلندية. واضاف الناطق ان حالة من التوتر الشديد تسيطر على المنطقة حيث يتوقع حصول ردود فعل (النهار، ١٩٨١/١/٩).

وعند الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ١٩٨١/١/٩، تعرضت بلدة جويا في القطاع الغربي لقصف مدفعي ثقيل من عيار ١٧٥ ملم، استمر نحو نصف ساعة بمعدل قذيفة كل خمس دقائق، وأسفر القصف عن وقوع أضرار مادية.

وفي بلدة ياطر في القطاع الأوسط، تسللت صباح يوم ١٩٨١/١/٩، وحوالي الساعة الثامنة، دورية اسرائيلية ونسفت منزلاً فيها يخص احد المواطنين.

وعلى صعيد آخر، اشتبكت القوات الدولية عند الساعة الحادية عشرة من قبل منتصف ليل ١٩٨١/١/٨، مع مجموعة مسلحة اخترقت خطوط القوات الدولية، واستمر الاشتباك حوالي الساعة دون الابلاغ عن وقوع اصابات. وبخصوص ذلك، ذكر احد مسؤولي القوات الدولية، أنه في الوقت الذي جرى فيه الاشتباك المذكور، حاولت قوة من الميليشيات الحدودية التسلل الى داخل مناطق سيطرة القوات الدولية عند محور بلدة الماري، الا ان القوات النرويجية منعتها من ذلك. وان محاولتا التسلل المذكورتين دفعتا بالقوات الدولية الى اعلان حالة الاستنفار القصوى في صفوفها. ومن جهة اخرى، عقد في بلدة كوكبا، يوم ١٩٨١/١/٩، اجتماع دولي - فلسطيني، اعلن مصدر دولي بشأنه، ان الاتفاق بين الطرفين تم على جميع النقاط، وان الاجتماع كان مفيداً للغاية (السفير، ١٩٨١/١/١٠). وفي ليل ١٩٨١/١/٩، صدت القوات النرويجية عملية تسلل قامت بها عناصر من المليشيات الحدودية، قدمت من جهة الخيام باتجاه نبع ابل السقي ومحيط البلدة من الجهة الغربية، وقد اطلقت القوات النرويجية النار باتجاه المتسللين. فردت مواقع المليشيات باطلاق نيران رشاشاتها الثقيلة من مراكزها في تلة الشريقة والخيام باتجاه مواقع القوات الدولية في الخربية ومنطقة ابل السقي. وعلى صعيد آخر، قامت القوات الاسرائيلية بتعزيز مواقعها في داخل بلدة كفرشوبا وسيرت دوريات مشتركة مع عناصر من المليشيات في حين فرضت المليشيات الحدودية في القطاع الغربي، قيوداً على تحركات أهالي قرى شمع، شيحين، طير حرفا، والجبين، ومنعتهم من مغادرة قراهم بسبب رفض الاهالي التطوع والانضمام الى المليشيات. وكان سعد حداد قائد المليشيات الحدودية قد أنذرهم بوجوب التطوع في صفوف قواته، تحت طائلة اتخاذ التدابير الصارمة بحقهم، ومنها فرض غرامة مالية تقدر بـ ٥ الاف ليرة عن كل شخص (السفير، ١٩٨١/١/١١).

وبتاريخ ١٩٨١/١/١٠، اطلقت عناصر المليشيات الحدودية نيران رشاشاتها باتجاه أربعة مراكز تابعة للقوات الدولية في القطاع الغربي.

أما في القطاع الأوسط فتصدت مفرزة من القوات الغانية لدورية من المليشيات حاولت دخول بلدة مجدل سلم وأجبرتها على التراجع. ومن جهة ثانية افادت المعلومات ان القوات الاسرائيلية سلمت المليشيات الحدودية مدفعية ثقيلة من عيار ١٧٥ ملم، تم تركيزها في المناطق المجاورة لتلة رامية في القطاع الغربي بالقرب من محور الزلوطية - أم التوت، بالاضافة الى ذخائرها وأسلحة طواقمها الفردية (السفير، ١٩٨١/١/١٢).

وفي قضاء صور، تعرضت بلدة قانا، بتاريخ ١٩٨١/١/١١، لقصف مدفعي مركز مصدره المدفعية الاسرائيلية والانعزالية، اسفر عن اضرار مادية جسيمة لحقت بالممتلكات (النهار، ١٩٨١/١/١٢).

وفي صباح يوم ١٩٨١/١/١٣ وعند الساعة السابعة، تسللت عناصر اسرائيلية من كفرشوبا باتجاه كفر حمام، وفور اكتشافها منعتها القوات النرويجية من دخول البلدة، وقد افاد النروجيون، ان الاسرائيليين كانوا يحملون اسلحة رشاشة خفيفة واخرى ثقيلة وكذلك قنابل يدوية وقذائف صاروخية. وجدير بالذكر ان البلدة المذكورة كانت قد تعرضت خلال الشهرين الماضيين لنحو عشر عمليات تسلل اسفرت احداها عن مقتل مواطن ونسف منزل (السفير، ١٩٨١/١/١٤).

وفي ليل ١٦ - ١٩٨١/١/١٧، تعرضت مدينة النبطية والقرى المجاورة لها لقصف مدفعي اسرائيلي مركز استهدف المدينة وأرنون وحبّوش، وامتد بعدها الى مناطق عرب صاليم والوادي الأخضر، واسفر عن اصابة عدد من المواطنين المدنيين بجروح، اضافة الى الحاقه خسائر مادية بالممتلكات.

وفي حاصبيا، تعرضت بلدة برغز والمنطقة المحيطة ببلدة قليا في البقاع الغربي، وحوض نهر الليطاني والعيشية والريحان والمحمودية ليلة ١٦ - ١٩٨١/١/١٧ لقصف مدفعي مركز وعنيف استمر حتى الساعات الأولى من صباح السبت في حين تعرضت كل من مرجعيون والقليعة والقرى المجاورة بالمقابل، لقصف مدفعي من القوات المشتركة، كما جرى تبادل نيران بالرشاشات شمل المناطق الواقعة بين مرجعيون وقلعة الشقيف، رافقه اطلاق عدد كبير من القذائف المضيئة (النهار، ١٩٨١/١/١٨). وفي بيروت، صدر بلاغ عسكري عن القيادة المشتركة جاء فيه أن مدفعية القوات المشتركة، قامت عند الساعة الثالثة من بعد ظهر ١٩٨١/١/١٦، بقصف حشودات التحالف الاسرائيلي - الانعزالي في البويضة وعرب مرجعيون، أسفر عن وقوع خسائر كبيرة في الارواح والمعدات.

وقد استمر القصف المدفعي حتى االساعة الرابعة وخمس وخمسين دقيقة من بعد الظهر (السفير، ١٩٨١/١/١٨).

وفي صباح يوم ١٩٨١/١/١٩، تسللت دورية اسرائيلية راجلة مسافة ٨ كم في منطقة العرقوب، وحاولت الدخول الى بلدة كفر حمام التي تسيطر عليها الكتيبة النرويجية، وعند اكتشافها منعتها القوات الدولية من تنفيذ ذلك، فارتدت جنوباً باتجاه بلدة الشقيري (النهار، ١٩٨١/١/٢٠).

وخلال ليل ١٩٨١/١/١٨، اطلقت الميليشيات الحدودية نيران رشاشاتها الثقيلة من منطقة الشعيرة باتجاه محيط راشيا الفخار واحراجها، واستمر اطلاق النيران لفترة ١٠ دقائق. ومن جهة ثانية، حلقت الطائرات الاسرائيلية ظهر ١٩٨١/١/١٩، فوق مناطق العرقوب، حاصبيا، والبقاع الغربي، وخرقت جدار الصوت فوق حاصبيا. كما حلقت صباح اليوم نفسه عند الساعة العاشرة والنصف في سماء صيدا وعلى علو منخفض، وخرقت ايضا جدار الصوت مرات عدة فوق صور. وفي بيروت اطلقت المقاومات الأرضية نيران مدافعها المضادة باتجاه الطائرات الاسرائيلية التي حلقت في سماء المدينة قبل ظهر اليوم المذكور (السفير، ١٩٨١/١/٢٠).

وبتاريخ ١٩٨١/١/١٩، قصفت المدفعية الاسرائيلية ومدفعية الميليشيات، أهدافاً عدة في مناطق صور - النبطية - العيشية - والقطاعين الشرقي والغربي. ففي هذا الخصوص، تعرضت منطقة الشواكير جنوبي مدينة صور عند الساعة السادسة والنصف مساءً، لقصف مدفعي، فسقطت القذائف في البساتين والحقول مما أدى الى الحاق اضرار مادية بالمزروعات. وعند فجر يوم ١٩٨١/١/٢٠، تعرضت المنطقة المذكورة مجدداً لقصف مدفعي ثقيل، امتد فيما بعد ليشمل المناطق المحيطة بمخيمي الرشيدية ورأس العين، رافقه ظهور زوارق اسرائيلية مسلحة في المياه الاقليمية قبالة شاطىء الرشيدية. وقد أطلقت مدفعية القوات المشتركة نيرانها باتجاه الزوارق (السفير، ١٩٨١/١/٢١).

وفي مساء يوم ١٩٨١/١/١٩ تعرضت منطقتا النبطية والعيشية الى قصف مدفعي متقطع من الميليشيات الحدودية استمر مدة ساعتين اسفر عن الحاق اضرار مادية بـ ٧ منازل وسيارة مدنية

(المصدر نفسه). وفي النبطية، ادلى ناطق باسم القوات المشتركة ببلاغ ذكر فيه ان العدو الصهيوني – الانعزالي اقام مواقع جديدة في سفوح بلدة مرجعيون في مزرعة صنومد، حيث تمركزت دبابتان في الساعة ٤,٣٠ من بعد ظهر يوم ١٩/١/١٩٨١ وبدأت برماياتها المباشرة باتجاه مواقع القوات المشتركة في كفرتبنيت ومزرعة علي الطاهر. وقد ردت قواتنا على مصادر النيران، وتمكنت مدفعيتنا من تسجيل اصابات مباشرة في صفوف العدو، مما دفعه الى توسيع نطاق القصف ليشمل قرى عدة في منطقة النبطية. وفي القطاع الشرقي، وخلال ليل ١٩/١/١٩٨١ ايضا قصفت مدفعية الميليشيات منطقة برغز والبقاع الغربي، وامتد القصف ليشمل مناطق واسعة في وادي الليطاني، وأسفر ذلك عن حدوث أضرار مادية فقط؛ كما فتحت الميليشيات نيران رشاشاتها الثقيلة باتجاه بلدة راشيا الفخار والمنطقة المحيطة بها، واستمر اطلاق النار مدة نصف ساعة (المصدر نفسه).

وتعزيزاً لخطواته التقسيمية، ذكر التلفزيون الاسرائيلي مساء يوم ٢١/١/١٩٨١، ان سعد حداد قائد الميليشيات الحدودية، يعتزم بناء مطار في أقرب وقت بالقرب من بلدة مرجعيون. واضاف ان بناء المطار سيتيح لسعد حداد اقامة اتصال جوي بصفة خاصة مع قبرص والخارج كما سيتيح له ذلك إمكانية الاتصال بالمناطق اللبنانية التي تسيطر عليها الجبهة اللبنانية (السفير، ٢٢/١/١٩٨١).

وبتاريخ ٢٢/١/١٩٨١، حلقت الطائرات الاسرائيلية في أجواء مدينة النبطية وقامت بغارات وهمية على مواقع القوات المشتركة، التي تصدت لها برمايات مقاوماتها الأرضية (النهار، ٢٣/١/١٩٨١) وفي الغالب لا تقوم الطائرات المعادية بالتحليق فوق أهداف معادية الا لغرض تصويرها والحصول على معلومات دقيقة عنها وقد تقوم بذلك مرات عدة كمقدمة لهجماتها.

وخلال ليل ٢١ – ٢٢/١/١٩٨١ تبادلت القوات المشتركة من جهة، والقوات الاسرائيلية والميليشيات من جهة اخرى، في منطقة الريحان، اطلاق النار، مما أسفر عن وقوع خسائر جسيمة في المزروعات. وخلال نفس الليلة، وفي حاصبيا، تصدت القوات المشتركة لطائرات هليكوبتر اسرائيلية كانت تحلق على علو منخفض فوق كوكبا والريحان وقلعة الشقيف. وافادت مصادر هذه القوات ان الطائرات المعادية كانت بصدد القيام بعملية انزال في المنطقة، غير أن كثافة النيران حالت دون ذلك (المصدر نفسه). وعند الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم ٢٣/١/١٩٨١، سقطت ٤ قذائف شرقي مدينة صيدا في محلة البستان الكبير والقياعة وعبرا والهلالية، اسفرت عن الحاق اضرار مادية ببعض الممتلكات.

وفي النبطية ومحيطها حصل خلال ساعات بعد ظهر يوم ٢٣/١/١٩٨١، تراشق مدفعي وصاروخي بين القوات المشتركة من جهة والقوات الاسرائيلية والميليشيات من الجهة الأخرى، فبدأ القصف عند الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد الظهر، فتعرضت النبطية وقرى حبوش والدوير وارنون لقصف مدفعي عشوائي عنيف نجم عنه اصابة طفلة ورجل بجروح، اضافة الى أضرار مادية لحقت بالمباني. وفي الثانية تجدد القصف وسقطت ثلاث قذائف في خراج الريحان والعيشية والزغرين. وخلال القصف المدفعي المذكور، كانت الطائرات الاسرائيلية تحلق فوق قرى الجنوب، فاطلقت المقاومات الأرضية للقوات المشتركة النيران باتجاهها (النهار، ٢٤/١/١٩٨١). وفي صور، تعرضت المدينة عند الساعة الرابعة من بعد الظهر في ٢٣/١/١٩٨١ ، لقصف مدفعي مصدره مدفعية القوات الاسرائيلية والميليشيات، فسقطت عدة قذائف في منطقة الشواكير القريبة من استراحة صور السياحية، دون حدوث اصابات (المصدر نفسه). وفي القدس المحتلة، ذكر متحدث باسم القوات الدولية ان عناصر مسلحة اطلقت في الحادية عشرة من قبل ظهر ٢٣/١/١٩٨١، قذائف مدفعية باتجاه القليعة في الشريط الحدودي، وبلغ عدد القذائف ٧٢ قذيفة، فردت قوات الأمر الواقع باطلاق النيران باتجاه بلدة المحمودية وقلعة الشقيف. واستمر تبادل اطلاق القذائف حتى الساعة الثالثة والنصف (المصدر نفسه).

ومن ناحية اخرى، ذكرت مصادر دولية، ان مجموعة من المليشيات الحدودية تسللت ليل ٢١ - ١٩٨١/١/٢٢، الى بلدة بلاط حيث مقر القيادة الغانية، فاصطدمت بجنود غانيين، وقد استعملت في الاشتباك اسلحة اوتوماتيكية، وأسفر عن اصابة اثنين من عناصر الكتيبة الغانية تم نقلهما الى المستوصف النرويجي في بلدة ابل السقي. ونتيجة للحادث أعلنت حالة الاستعداد في صفوف القوات الدولية وعززت المواقع المحاذية لمنطقة المليشيات بالمدرعات والسيارات العسكرية المجهزة بالرشاشات المحمولة (**المصدر نفسه**).

وفي تل - أبيب، اعترفت صحيفة معاريف الاسرائيلية يوم ١٩٨١/١/٢٣، بأن القوات الاسرائيلية التي شاركت في الهجوم الشهر الماضي على مناطق العيشية والخردلي والمحمودية في جنوب لبنان، وقعت في كمين للفدائيين وتكبدت خسائر فادحة في الأرواح. وأوضحت ان هذه القوات فقدت عنصر المفاجأة منذ اللحظة الأولى للهجوم. ونقلت الصحيفة عن أحد الجنود الاسرائيليين الذين شاركوا في العملية قوله «كنا نعتقد ان عنصر المفاجأة كان لصالحنا، واننا سنفاجىء الفدائيين في مواقعهم، لكن الفدائيين اكتشفوا تقدمنا وانتظروا حتى أصبحنا على مرمى نيرانهم»، وأضاف الجندي «وفي ذلك الوقت وقبل ساعة الصفر بنصف ساعة تقريباً وجدنا أنفسنا تحت رحمتهم». وتابع قائلاً: «لقد فقدت قوتنا عنصر المفاجأة وتمكن الفدائيون من السيطرة على المعركة سيطرة كاملة رغم كثافة النيران التي اطلقت عليهم». وقال جندي آخر «ان وحدته تكبدت أربع اصابات في الأرواح وانه لا يعرف عدد الاصابات في الوحدات الأخرى»، واضاف بقوله: «ان البلاغ العسكري الذي ذكر عدم وجود اصابات في صفوف قواتنا كان مفاجئاً لنا وهو بالتأكيد غير صادق» (**السفير**، ١٩٨١/١/٢٤).

وفي فجر يوم ١٩٨١/١/٢٥، فتحت مدفعية المليشيات الحدودية، عند الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد منتصف الليل، نيران مدفعيتها من عيار ٨٢ ملم باتجاه بلدة بلاط، وسقطت القذائف في وسط البلدة وأصابت شظاياها بعض المراكز الدولية، تبعه رمايات نيران الرشاشات الثقيلة للمنطقة نفسها والتلال المحيطة بها، واستمرت الرماية مدة ساعة ونصف الساعة، دون الابلاغ عن وقوع ضحايا. وأفادت مصادر القوات الغانية، أن عناصر تابعة للمليشيات، تسللت الى جوار بلاط أثناء القصف المذكور الى مقربة من المواقع الغانية في تلة زهير، وأمطرتها بنيران الرشاشات والقنابل اليدوية، واضافت هذه المصادر، ان الجنود الدوليين لم يردوا على النار، وان اتصالات تمت، أدت الى وقف القصف وانسحاب العناصر المتسللة. ومن جهة اخرى، حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق العرقوب وحاصبيا على فترات عدة، كما حلقت وعلى ارتفاع منخفض فوق مناطق الزهراني والشوف والقطاع الغربي (**السفير**، ١٩٨١/١/٢٦).

وخلال ليل ١٩٨١/١/٢٦، تصدت القوات النرويجية لدورية اسرائيلية مكونة من ١٥ عنصراً، حاولت التقدم باتجاه بلدة كفر حمام في القطاع الشرقي، وحدث اشتباك قصير، وعند انتهائه تابعت الدورية طريقها باتجاه المجيدية. وفي فجر يوم ١٩٨١/١/٢٧، اطلقت القوات الاسرائيلية نيران رشاشاتها من منطقة شبعا باتجاه منطقة البركة، واستمر اطلاق النار حوالي ١٠ دقائق (**السفير**، ١٩٨١/١/٢٨).

وفي بيروت أفادت المعلومات ان تراشقا مدفعيا عنيفا حصل بعد ظهر ١٩٨١/١/٢٨ بين مواقع القوات المشتركة في النبطية وقلعة الشقيف ومواقع المليشيات الحدودية في مرجعيون والقليعة، وسقطت قذائف في النبطية وكفرتبنيت والتلال المحيطة فاحدثت اضراراً، ثم امتد القصف ليشمل ضواحي مدينة صور، كما شمل منطقتي الشواكير والبرج الشمالي (**النهار**، ١٩٨١/١/٢٩). وفي اليوم نفسه صرح ناطق عسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بأن القصف شمل العيشية وحرش النبي طاهر والنبطية. وأن القذائف التي سقطت في الشواكير والبرج الشمالي أوقعت قتيلين وجريحاً واحداً. وأضاف ان القصف امتد في الساعة السابعة من مساء اليوم نفسه فشمل قريتي كفرتبنيت والمحمودية ثم الرمادية والبص. وفي العاشرة والنصف سقطت ٣ قذائف في قلب مدينة صيدا (**المصدر نفسه**).

وفي ١٩٨١/١/٢٩، أي بعد ساعات من الاعلان عن صدور «بيان مكة» وقرارات القمة الاسلامية في الطائف، كان الجنوب يشتعل في تراشق عنيف استعملت فيه قذائف المدفعية الثقيلة والصواريخ بعيدة المدى، واستهدف القصف مناطق النبطية وصيدا وصور ومرجعيون والقرى المجاورة وحتى مستعمرة كريات شمونة الاسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة؛ اتبعت اسرائيل القصف البري بغارات جوية شنتها بعد ظهر اليوم نفسه على مواقع القوات المشتركة في صيدا والزهراني والنبطية وصور. وواجهت الطائرات الاسرائيلية مقاومة كثيفة من الأسلحة المضادة بما في ذلك استخدام صواريخ «سام - ٧» ضدها واضطرها ذلك الى استخدام البالونات الحرارية لتفاديها. وأدى القصف استنادا الى معلومات نقلتها مصادر فلسطينية ولبنانية الى مقتل ١٤ مدنيا واصابة أكثر من ٣٠ آخرين بجروح مختلفة، في حين قدرت القوات الدولية القذائف التي تبادلها الطرفان بأكثر من الف قذيفة من مختلف العيارات. وقد شمل القصف، كما أوردنا سابقا، مستوطنة كريات شمونة الاسرائيلية التي قصفت بقذائف المدفعية والصواريخ بعيدة المدى، وذكرت المصادر الاسرائيلية أنه أصيب نتيجة للقصف العنيف والدقيق الذي تعرضت له المستوطنة، ٧ مواطنين بينهم ٤ أطفال (**النهار**، ١٩٨١/١/٣٠). والجدير بالذكر ان اسرائيل تحاول كلما تعرضت احدى مستوطناتها لقصف مدفعي من قبل القوات المشتركة في جنوب لبنان الى اعلان ان نسبة كبيرة من المصابين هم من الأطفال بهدف التستير على أعمالها الوحشية وقصفها الهمجي الذي تتعرض له القرى والمدن في جنوب لبنان والذي ينجم عنه فعلا قتل وجرح عدد كبير من الأطفال والنساء والشيوخ الابرياء وهدم العديد من المنازل والممتلكات التي يمتلكها أناس فقراء معوزون.

اما بخصوص الغارات الجوية التي تعرض لها الجنوب يوم ١٩٨١/١/٢٩، فقد ذكرت المعلومات الواردة من هذه المناطق ان طائرات من نوع فانتوم وكفير هاجمت في وقت واحد محلة جسر سنيق وبركة غزالة وقاعدتين عسكريتين لحركة «فتح» و الجبهة الديمقراطية بالقرب من صيدا، كما تعرضت منطقة زفتا ومنطقة الحمرا وتلة الشقيف في قضاء النبطية، ومنطقة الرمالي شرقي صور وأحراج البازورية والبساتين بين طيردبا ومعركة والعباسية في قضاء صور لقصف جوي مماثل. أما القصف المدفعي فقد طال حوالي ٣٩ قرية على طول امتداد جبهة المواجهة من صور في الغرب والنبطية في الوسط والقطاع الشرقي في الشرق وشمل ايضا مناطق في البقاع الغربي (**السفير**، ١٩٨١/١/٣٠). أما في اسرائيل فقد اعلن متحدث باسم الجيش الاسرائيلي في القدس لوكالة فرانس برس ان طائرات سلاح الجو الاسرائيلي قصفت ظهر أمس قواعد المنظمات الفدائية في مناطق صور وصيدا والنبطية في جنوب لبنان، واضاف المتحدث بقوله أن جميع الطائرات التي اشتركت في العملية عادت الى قواعدها. وأوضح الناطق ان الغارات استهدفت ثلاثة مخيمات للفدائيين رداً على هجوم بالصواريخ ضد بلدة كريات شمونة. وان اصابات عدة سجلت في المواقع الفلسطينية (**المصدر نفسه**). وفي تل - أبيب نقلت وكالة «رويتر» تصريحا لنائب وزير الدفاع الاسرائيلي مردخاي تسيبوري قال فيه «ان الغارات الجوية هي الرد الأول على القصف الصاروخي وانه سيكون هناك مزيد من العمليات، وستستخدم اسرائيل كل وسيلة تحت تصرفها للدفاع عن مواطنيها». ثم قال: «لقد طرأت زيادة ملحوظة على نشاط الفدائيين الفلسطينيين في الأشهر الأخيرة، وقد أوضحنا لجميع الدول ولأصدقائنا ايضا اننا سنستخدم كل وسيلة ضرورية لضمان سلامة مواطنينا»، وختم بقوله «اننا لم نشتر قطعة سلاح واحدة لابقائها في المستودعات وسنستخدم ما لدينا للدفاع عن انفسنا» (**المصدر نفسه**). ان نائب وزير الدفاع الاسرائيلي يقصد بكلمة «اصدقاءنا» الولايات المتحدة الاميركية التي سبق ان أظهرت مراراً عدم رضاها عن استخدام اسرائيل لأسلحة اميركية ضد الجنوب اللبناني، ان صراحة تسيبوري واضحة وهي اجراء اسرائيلي لافهام الولايات المتحدة بأن اسرائيل ستستخدم كل سلاح متوفر في ترسانتها للدفاع عن أمنها وأمن مواطنيها وهو بذلك يقصد طائرات «الفانتوم» و«ف - ١٥» و«ف - ١٦» وطائرات الردار الجوي «هوك أي» بما في ذلك

الصواريخ الموجهة جو – جو وجو – أرض وربما أرض – أرض والاجهزة الالكترونية التي حصل عليها الجيش الاسرائيلي من اميركا بعد حرب ١٩٧٣، اذا تطلب الامر ذلك. ان كلام تسيبوري يفهم على أنه محاولة من جانب اسرائيل للتصعيد في حربها ضد الفلسطينيين في الجنوب وعن نيتها الرد بعنف وربما اشراك أسلحة جديدة في الحرب الدائرة لم تلجأ الى استخدامها من قبل. ان تصريحاته يمكن استنتاج عدة أشياء منها وأبرزها ان اسرائيل ربما بدأت تفكر بصورة جدية باجتياح مناطق في الجنوب تعتبرها مصدر ازعاج لها وتهديداً لأمنها وامن مستوطناتها. وانها، اي اسرائيل تنوي الزج بأسلحة جديدة في اية مواجهة تقع بين قواتها في جنوبي لبنان وبين القوات السورية التي تتوقع اسرائيل الا تظل ساكتة على ما يدور في الجنوب. واخيراً انها تريد ان تستخدم اسلحة جديدة أكثر فتكاً في حربها ضد الفدائيين في الجنوب، وبالتالي اكثر تطوراً، ليعطيها ذلك المردود الذي تسعى لتحقيقه. ان اسرائيل فعلا لم تستخدم حتى الان كافة الأسلحة والمعدات الحربية المتطورة التي حصلت عليها من الولايات المتحدة، اما الآن فتبدو انها قررت زجها في القتال، واذا ما حصل ذلك فستطرأ على الأساليب القتالية التي ستستخدمها، نوعية جديدة، وستتحول هذه الحرب من معارك تستخدم فيها اسلحة تقليدية الى معارك تستخدم فيها اسلحة حديثة متطورة واجهزة حديثة الكترونية متطورة. ومن المتوقع ان تشهد قريبا معارك يطلق عليها فعلا اسم «المعارك الالكترونية» والأسلحة التي ستستخدم فيها ستكون أكثر تطوراً من تلك التي استخدمتها اسرائيل في حربها ضد مصر في حرب الاستنزاف (١٩٦٩ – ١٩٧٠) التي اطلق عليها آنذاك اسم «الحرب الالكترونية».

المقدم الطيار
حسين عويضة

المناطق المحتلة

الليكود يودع الحكم بتنفيذ مخططات استيطانية واسعة واستمرار اضراب المعلمين في الضفة الغربية

كانت خطط اريئيل شارون وزير الزراعة الاسرائيلي، المتعلقة بتكثيف وزيادة وتيرة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، إضافة إلى الاضراب المفتوح الذي اعلنه قطاع التعليم في الضفة الغربية هي أهم الأحداث التي شهدتها المناطق العربية المحتلة خلال الفترة الماضية. ويغطي هذا التقرير هذين الموضوعين بشيء من التفصيل، إلى جانب استعراض بعض المواضيع والتطورات الأخرى، التي حدثت في الفترة نفسها.

الاستيطان ومخططات توسيعه

مع بدء العد العكسي لانتهاء صلاحيات الحكومة الليكودية الحالية، والتي تنتهي فترتها في نهاية حزيران (يونيو) القادم، تتزايد وتيرة بناء المستوطنات، ووضع الخطط لاقامة أخرى جديدة خلال فترة الأشهر الأربعة القادمة، في إطار تصور الحكومة القائمة لمستقبل المناطق المحتلة، واستباقا للتطورات المحتملة في حال تغيير نظام الحكم في اسرائيل، وعودة التجمع العمالي لاستلام مقاليد الأمور فيها. وتنوي حكومة الليكود من وراء هذه الخطط، تثبيت حقائق ملموسة في المنطقة، تمهيدا للضم النهائي للاراضي المحتلة إلى اسرائيل. وبذلك، تقع الاراضي العربية، مرة

أخرى، تحت خطر النهب والمصادرة، لتحقيق «الهدف القومي» للأحزاب الصهيونية، سواء أتى ذلك تعبيرا عن توجهات الليكود اليميني الحاكم، أو التجمع العمالي المعارض، لضمان «أرض – اسرائيل الكاملة، عبر الاحتفاظ بالاراضي العربية المحتلة، واستمرار التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، ومواصلة العدوان على الدول العربية المجاورة.

بناء مستوطنات جديدة، وتعزيز اخرى: وفي هذا الاطار، أعلن عن خطة لبناء عشر مستوطنات جديدة، ينتهي العمل فيها مع نهاية فترة الحكومة الحالية. وقد اجتمعت اللجنة المشتركة بين هيئة الاستيطان والحكومة والوكالة اليهودية يوم ١٩٨١/١/١٨ للمصادقة على اجراءات إقامة مستوطنتين في الضفة الغربية، وفق خطة بناء المستوطنات العشر. وتسمى المستوطنة الأولى «نيلي»، وتقع في منطقة موديعين قرب مستوطنة متتياهو، وهي قريبة جدا من الخط الاخضر. والمستوطنة الثانية هي «ياتير – ب»، وتقع قرب مستوطنة «الكناه – ب» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٤٦، ١٨ و١٩٨١/١/١٩).

وتقدم الوزير شارون، يؤيده متتياهو دروبلس (حيروت) رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، بمخطط لاقامة أربع مستوطنات أخرى هي: «شفي شومرون – ب» في غوش كرني شومرون إلى جانب طولكرم، و«متسبيه غوبرين» إلى الغرب من الخليل، و«تكوع» شرقي غوش عتسيون، و«حينانيت» إلى جانب «ريحان – ب» شمالي جنين (**عل همشمار**، ١٩٨١/١/١٩).

وبالمقابل، انتقد رعنان فايتس (العمل)، الرئيس الثاني لدائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، خطة اقامة هذه المستوطنات لانها تقع وسط السكان العرب. وبناء على مواقف حزبه السياسية وتصوراته لمستقبل الأراضي المحتلة، عبر الخيار الاردني، اقترح بناء المستوطنات الجديدة في وسط الجولان، وعلى طول نهر الاردن. إضافة إلى تقوية المستوطنات التالية: كلع، وجويزة، ويكوتسا، وشيؤون في مرتفعات الجولان. لاموغ ونعيمة وروعي في وادي الاردن. بيت يتير، وزيف، وكرمل، وماعون، وشيكف، ونحوشه، في جبل الخليل. وكانت جميع هذه المستوطنات تعتبر مستوطنات مؤقتة. واقترح فايتس ايضا، تقوية المراصد الواقعة بين وادي عارة وموديعين على حدود الخط الأخضر، وهي: معانيت – ب، وباركاي، وغفعات عوز – ب، وريحان – (**عل همشمار**، ١٩٨١/١/١٩). وادعى فايتس أن قائمة المستوطنات هذه أعدت استنادا إلى اربعة عوامل: «فهي ستقام في مناطق قليلة بالسكان العرب، وعلى أراضي تابعة للدولة، وفي أماكن يمكن تامين قاعدة اقتصادية قوية لسكانها، وهي ستقام أخيرا في مناطق يوجد فيها مشاريع استيطانية قائمة، لكنها تحتاج إلى تعزيز قاعدتها التحتية» (**المصدر نفسه**).

وقد تكشفت المواقف الحقيقية للتجمع المعراخي المعارض عندما تقدم يغئال يادين، نائب رئيس الوزراء، باعتراض امام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، على إقامة المستوطنات التي يقترحها شارون. ففي جلسة عقدتها تلك اللجنة يوم ١٩٨١/١/٢٦ لبحث اعتراض يادين، رُفض هذا الاعتراض بأغلبية ١٥ ضد٣ بالنسبة لمستوطنة تكوع؛ حيث اقترع أعضاء المعراخ: اسحاق رابين وحاييم باريليف وداني روزوليو، إلى جانب الاغلبية. كما ان عددا من اعضاء المعراخ اقترع إلى جانب اقامة مستوطنة متسبيه غوبرين. واتخذ قرار إقامة مستوطنة شفي شومرون – ب بأغلبية ١٢ ضد ٨أصوات (**دافار**، ١٩٨١/١/٢٧).

شارون يقايض المقاولين بالاراضي العربية: وعلى ضوء الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الكيان الصهيوني، وعدم توفر الميزانيات اللازمة لتنفيذ خطط الاستيطان، ونظرا لضغط عامل الزمن، «تفتق» ذهن شارون عن مشروع عرضه امام بعض كبار المقاولين الاسرائيليين لمبادلتهم أراض في وسط البلاد والقدس، مقابل البناء في مستوطنات الضفة الغربية والنقب والجولان وقطاع غزة. وأوضح شارون أن الدولة ستربح مرتين من جراء تطبيق هذا المشروع، «الأولى عندما سيتم بناء شقق في كرني شومرون، والجليل واريئيل وكدوميم. والثانية، عندما يقوم المقاولون ببناء الشقق داخل البلاد شمالاً وجنوبا» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٥٥، ٢٨

و٢٩/١/١٩٨١، ص٥). وأشار شارون إلى انه ينوي تسريع البناء باطار واسع «لكي يمنع بيع أجزاء من أرض – اسرائيل بلا مقابل» (عل همشمار، ٢/١/١٩٨١). وكشفت الأوساط الاسرائيلية المطلعة عن ان شارون توجه إلى شركات روبنشتاين للبناء الجاهز والتي يملكها اهارون روبنشتاين، وعرض عليها بناء مساكن جاهزة في مستوطنة كرني شومرون، مقابل أراض في منطقة القدس، بدلاً عن النقود. كما أن نفس العرض نقل إلى شركة «م. ب. ع» للبناء، لصاحبها يعقوب مريدور. ورغم ان تلك الاوساط نفت وضع هذا المشروع موضع التنفيذ العملي الآن، الا انه تبين فيما بعد ان بعض المقاولين يعملون فعليا في منطقة جبعون وكرني شومرون لتوسيع المستوطنات هناك. وتم ابلاغهم بأنهم اذا «أنهوا العمل بسرعة، سوف يتلقون تمويلاً سريعا، واذا دعت الضرورة فسيتلقون قروضا إضافية أيضا» (يهودا ليطني، هآرتس، ٢٣/١/١٩٨١).

وأكدت بعض المصادر الصحفية الاسرائيلية، الأنباء التي ذكرت ان الحكومة تخطط لبناء عشر مستوطنات جديدة داخل الضفة الغربية، إضافة إلى ستة مراصد على طول الخط الأخضر، إبتداء من روش هعاين شمالاً، ومن ٥ – ٦ نقاط ناحال على طول الخط الأخضر في سفوح جبل الخليل (هآرتس، ٢٥/١/١٩٨١). وافادت نفس المصادر، ان هذه المستوطنات والمراصد والنقاط «ستكون وفق خطة الحكومة، خاتمة إقامة المستوطنات حتى الآن» (المصدر نفسه).

ومن أجل تعزيز المستوطنات القائمة، تخطط دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية كذلك، لبناء ٥٠٠ – ٦٠٠ وحدة سكنية خلال الفترة القادمة؛ وبذلك يستكمل البناء داخل كل مستوطنة، بحيث تضم كل منها ٦٠ وحدة سكنية. وقالت المصادر المطلعة على شؤون الاستيطان، ان التوقعات بشأن صفقة الاراضي التي بادر اليها الوزير شارون، سوف «تنفذ بالصورة المقترحة، أو بالتغييرات التي ستدخلها الوزارة ذات العلاقة بالأمر (وزارة الاسكان، ادارة أراضي اسرائيل، وزارة المالية)» (المصدر نفسه). ويتوقع ان تضيف هذه المشاريع الاستيطانية حوالي ٣٠٠ مستوطن جديد إلى مستوطنات الضفة الغربية.

وخطط في قطاع غزة: وفي منطقة قطيف جنوبي قطاع غزة، تقرر إقامة اربع مستوطنات جديدة، إضافة إلى المستوطنات الأربع القائمة هناك حاليا. ويتبين من المخطط الذي عرضه رئيس المجلس الاقليمي لمستوطنات منطقة قطيف، ان عدد المستوطنات في المنطقة سيصبح ثمانية، اضافة إلى مركز اقليمي. وسيكون عدد قاطنيها جميعا حوالي ١٢٠٠ عائلة (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٥٦، ٢٩ و٣٠/١/١٩٨١، ص٦).

ردود الفعل على مشاريع الاستيطان: وحقيقة الأمر، ان محاولة رصد مواقف مختلف الاحزاب الصهيونية بالنسبة لمشاريع الاستيطان في الاراضي المحتلة، تقودنا إلى التأكيد على انه ليس هناك اختلاف جوهري على ضرورة الاستمرار في بناء المستوطنات وتعزيزها عند جميع الاطراف. كما ان سيناريو التصريحات، والتصريحات المضادة، بين الادارة الاميركية، والمسؤولين الاسرائيليين عادة يتكرر كما كان يحصل دائما، عندما يثار موضوع الاستيطان أمام الرأي العام. وفي هذا الاطار، أصدر الناطق باسم الخارجية الاميركية بيانا انتقد فيه اعلان حكومة اسرائيل عن نواياها في بناء مستوطنات جديدة، واعتبر الناطق ان هذه المخططات تضر بالمفاوضات السلمية في الشرق الأوسط. وقد رد موشي ارنس رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست على بيان الخارجية الاميركية فقال: ان من يقول عن الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية انه عقبة في طريق السلام «لايختلف كثيرا عن الشخص الذي يقول، ان وجود دولة اسرائيل عقبة في وجه السلام» (ر. إ. إ.، العدد ٢٢٦٧، ١٢ و١٣/٢/١٩٨١، ص٩و١٠). واعرب ارنس عن موافقته الكاملة على سياسة الحكومة فيما يتعلق بالمستوطنات، لأن «وجود دولة اسرائيل وقدرتها في الدفاع عن نفسها، يتوقفان على وجودها وسيطرتها على [الضفة الغربية]. كما لا أرى أي مكان لوجود عسكري في تلك المنطقة من غير تواجد مدني» (المصدر نفسه). وأكد اسحاق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي، من جانبه، امام طلاب جامعة بار – ايلان، عن معارضته للتصريحات التي تقول ان الاستيطان يعيق السلام، «فالسلام بين اسرائيل ومصر ماكان ليقوم لوكان مشروطا بالتخلي عن الاستيطان»

(المصدر نفسه، ص٨). واستطرد شامير: «ان بقاء اسرائيل قوية يقتضي عدم الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧. وبقاء اسرائيل قوية يقتضي التشبث الجدي بجميع مناطق أرض - اسرائيل - بما في ذلك [الضفة الغربية] وقطاع غزة» (المصدر نفسه). وأوضح شامير، انه لوكان السلام مرتبطا أومشروطا «بتنازل دولة اسرائيل عن الوجود اليهودي والاسرائيلي في [المناطق المحتلة] لما قامت لذلك السلام قائمة. هذا ما أرجو ان يفهمه مندوبو الولايات المتحدة، وزعماء مصر» (المصدر نفسه، ص٨و٩).

ويستطيع اي كان القول، ان هذه المواقف هي لوزراء ومسؤولين في حكومة الليكود اليمينية. ولكن ماذا بشأن آراء ومواقف مسؤولي المعارضة العمالية؟ في الحقيقة ان موقفهم لا يختلف في جوهره كثيرا عن مواقف حكومة بيغن. فإلى جانب تصويت اعضاء المعراخ على إقامة المستوطنات التي اقترحها شارون، كما ذكرنا سابقاً، فقد أكد شمعون بيرس زعيم التجمع العمالي، أثناء رده على اسئلة وجهها له مراسل التلفزيون الاسرائيلي، على ان حكومته القادمة لن تخلي اي مستوطنة قائمة، لأنه لا يرى نفسه «مجرد متعهد لاخلاء المواطنين والمستوطنات. ولا نفكر بذلك العمل» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٢، ٦،٥/٢/١٩٨١، ص١٢). ومع أن بيرس استبعد ان تكون خريطة اسرائيل مستقبلاً، مشابهة وملائمة للمستوطنات التي اقيمت، فإنه استدرك قائلاً، انه في الاماكن التي نعتقد «بوجوب إقامة المستوطنات فيها، سنقيم المستوطنات. مثلاً في غور الاردن» (المصدر نفسه).

وجاءت تعليقات الصحف الاسرائيلية متطابقة مع التوجهات السياسية التي تمثلها كل منها. فقد كتب احدهم، معلقا على خطط شارون الاستيطانية، ومعبرا عن مواقف التجمع العمالي المعارض، فقال: ان وجود نحو ١٧ الف مستوطن في الضفة والقطاع مقابل حوالي مليون وربع المليون فلسطيني لن يغير من واقع الأمر شيئا، حتى مع زيادة الآلاف الجدد الذين سيضمهم شارون الى المستوطنات، خلال الفترة المتبقية لحكومة الليكود. وان «الأحمق فقط، يعتقد بأنه بواسطة ذلك يضمن امكانية انضمام الضفة الغربية والقطاع الى اسرائيل، او يقام عائق امام حكومة المعراخ القادمة للوصول الى سلام مع الاردن، مستند على هذا الشكل او ذاك من حل الوسط الاقليمي» (مردخاي أورن، عل همشمار، ٢٧/١/١٩٨١). ورفض الكاتب إدعاءات شارون التي تقول، ان المعراخ يريد تسليم الضفة والقطاع الى «عرفات»، لأن الجميع يعرف، ان المعراخ كله «يرفض اقامة دولة ثالثة. لكنه يتمسك بالخيار الاردني والحل الوسط الاقليمي مع الاردن. ويرفض المفاوضات مع م.ت.ف. وهو مستعد للأخذ والرد مع الفلسطينيين الذين يعترفون بإسرائيل ويرفضون الميثاق الفلسطيني واساليب الارهاب. وهو يعتقد باحتمال حل المشكلة الفلسطينية في إطار الاتحاد مع الاردن» (المصدر نفسه).

مصادرة الأراضي العربية: وعلى صعيد مصادرة الاراضي العربية، فقد تمت مصادرة ٣٠٠ دونم من اراضي مدينة الخليل، إثر جولة قام بها شارون يوم ١٩/١/١٩٨١ في المنطقة. وذلك من اجل توسيع مجال مستوطنة كريات اربع (عل همشمار ٢٢/١/١٩٨١). وقالت عائلة الجعبري التي تملك تلك الاراضي، ان المساحة المصادرة، هي آخر الاراضي التي بقيت لدى العائلة بعد أن صودرت بقية اراضيها واعطيت لمستوطني كريات أربع.

وتنفيذاً لمخطط بناء المستوطنات الجديدة، فقد وضع الحكم العسكري يده على مساحة ٦٠٠٠ دونم في منطقة طولكرم وضمها الى مستوطنة آريئيل، لبناء منطقة صناعية تابعة للمستوطنة. وتمت المصادرة من أراض تابعة لقرى حارث، وبرقين، وسلفيت في منطقة طولكرم. وقد احتج المواطنون العرب على مصادرة اراضيهم وطلبوا من المحامية فيليتسيالانغر تقديم اعتراض الى محكمة العدل العليا، لأن المنطقة المصادرة «رغم وعورتها وكونها صخرية، فإنها تشكل مصدر رزق للعديد من الفلاحين» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٤، ٨، ٩/٢/١٩٨١، ص٣).

وفي منطقة بيت لحم، قال سكان قرية ارطاس الواقعة جنوب بيت لحم، ان ٧٧٠ دونما من اراضيهم صودرت من قبل مستوطني كفار عتسيون، بمساعدة جنود من الحكم

العسكري في الضفة الغربية. وتدعي الاوساط الاسرائيلية، ان «معظم الاراضي المصادرة هي ملك لليهود قبل العام ١٩٤٨، وان ١٠٠ دونم اخرى هي اراضي دولة سيُجتْ من اجل زراعتها» (هآرتس، ١٩٨١/١/٢٦). وكان الحكم العسكري في منطقة بيت لحم، قد أصدر في الايام الاخيرة قرارات حظر بموجبها البناء في محاور الحركة في منطقة بيت لحم، وبيت جالا، وتكوع، وبيت ساحور، «وخاصة حول القواعد العسكرية والمستوطنات» (المصدر نفسه). كما صدرت قرارات بحظر البناء في مناطق تقع على طول المحاور في منطقة جنين بعرض ١٠٠ - ٥٠ م على جانبي الطريق.

وقد اثارت عمليات المصادرة، ردود فعل غاضبة من قبل السكان العرب، كان ابرزها بيان السيد الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم، الذي ندد بتوسيع السيطرة على الاراضي العربية في الضفة الغربية. وقد اضاف فريج، ان هذا العمل «ليس له ما يبرره، وهو نابع من الموقف الاسرائيلي القائل، بأن ليس للعرب مكان للعيش هنا» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٦، ١١ و١٢/٢/١٩٨١، ص١٨). واستتبع فريج قائلاً ان سياسة اسرائيل الاستيطانية «تعبر عن عدم رغبتها في السلام». وطالب بالغاء مصادرة الاراضي.

كما استنكر المجلس البلدي في مدينة الخليل، عمليات الاستيطان والمصادرة، وذلك في اجتماع طارىء عقد يوم ١٩٨١/١/٢٩، لبحث الموضوع. فطالب بإخلاء جميع الاراضي التي احتلها الصهيونيون، وبإعادتها الى اصحابها الفلسطينيين الذي اجبروا على مغادرتها بالقوة (وفا، ١٩٨١/١/٣٠).

وشكلت في قرية بيتونيا العربية، لجنة محلية مكونة من ستة مواطنين للدفاع عن الاراضي العربية المصادرة. وأوكلت اللجنة للمحامية فيليتسيا فيليتسيا لانغر والمحامي عبد عسلي مهمة رفع قضية مصادرة الاراضي أمام المحاكم، وذلك اثر قيام سلطات الاحتلال بتسييج ٥٠٠ دونم من اراضي قرى بيتونيا والجيب وراخات، تمهيداً لمصادرتها.

اضراب المعلمين في الضفة الغربية

حتى تاريخ كتابة هذه السطور في ١٩٨١/٢/١٥، يكون اضراب المعلمين التابعين لوكالة الغوث (اونروا) قد دخل شهره الثالث، كما يدخل اضراب معلمي المدارس الرسمية شهره الثاني، على التوالي. فيما لا تزال الجهات المعنية بكلا القطاعين، ترفض الاستجابة لمطالب المعلمين المشروعة، والمتمثلة في زيادة رواتبهم، لتحسين مستواهم المعيشي ازاء ارتفاع الاسعار المتواصل، إضافة الى مطالبتهم بتامين ظروف ملائمة ومريحة للتدريس، كإحضار تجهيزات جيدة للمدارس ومتخصصين في التعليم. ووقف الممارسات الاسرائيلية ضد مؤسسات التعليم والعاملين فيها، وخاصة الغاء الامر العسكري رقم ٨٥٤، الذي يهدد مستقبل التعليم العالي في الأراضي العربية المحتلة.

وكانت لجان المعلمين التي تقود الإضراب، قد أنذرت الجهات المختصة بضرورة الاستجابة لطلبات المعلمين، وزيادة رواتبهم بنسبة ١٠٠٪ وربطها مع جدول الأسعار، وإلا فإنها ستلجأ الى تصعيد اضرابها. وأخذت سلطات الحكم العسكري المسؤولة عن المدارس الرسمية بالمماطلة، وكذلك اتبعت وكالة الغوث المشرفة على التعليم في مدارس اللاجئين نفس الاسلوب، حيث تمت الموافقة على دفع زيادة لا تتجاوز ٤٠٪ فقط. وهكذا صعّد المعلمون مواقفهم الى أن اعلنوا الاضراب المفتوح حتى تحقيق مطالبهم منذ ١٩٨٠/١٢/١٨.

وقد أيدت كل المؤسسات والهيئات الوطنية العربية تحرك المعلمين، في كلا القطاعين التعليميين. وتحول هذا الاضراب إلى موقف وطني عام، لان أبعاده واهدافه وطنية، تماما كما هي مطلبية حياتية. فبالنسبة لمدارس الوكالة ارسلت المؤسسات الوطنية في مدينة نابلس برقية الى الدكتور كورت فالدهايم، السكرتير العام للامم المتحدة، ناشدته فيها، التدخل من أجل التوصل الى حل عادل لمطالب المعلمين التابعين لوكالة الغوث. وأكدت المؤسسات في برقيتها وقوف «كل جماهير المدينة الى جانب المعلمين في إضرابهم حتى تحقيق كامل حقوقهم العادلة والمشروعة» (وفا، ١٩٨١/١/٢٩).

وشارك بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس، يوم ١٩٨١/١/٢٨ في الاعتصام الذي قام به المعلمون في في مبنى البلدية. ودعى الشكعة المعلمين الى وحدة الصف في مسيرتهم العادلة، وحيا صمودهم من أجل تحقيق مطالبهم. كما شارك في الاعتصام عادل غانم، الامين العام لاتحاد نقابات العمال في الضفة الغربية، واعضاء الفرقة التجارية في المدينة.

ووجه رئيسي بلديتي رام الله والبيرة برقيات الى مدير عام عمليات وكالة الغوث في الضفة، تحمل نفس المضمون، وتطالب بإيجاد حل عادل لمشكلة المعلمين.

وإزاء استمرار الوكالة في تجاهل مطالب المعلمين،ومحاولتها شق وحدة صفوفهم، أرسلت الهيئات والمؤسسات الوطنية في الضفة الغربية، مذكرة الى الدكتور فالدهايم، ذكّرت فيها ببعض الحقائق التي تتعلق بواقع المعلمين في الاراضي المحتلة، وبأن ما يقوم به المعلمون من عمل هو في الدرجة الاولى «خدمة لابنائهم... من هنا نجد شدة حرصهم على إنهاء هذا النزاع بالسرعة الممكنة، لمنع أي ضرر يصيب ابناءهم» (وفا، ١٩٨١/٢/٥)، وأن الوكالة تأسست أصلاً لرعاية اللاجئين وابنهائهم لتمكينهم من «العيش بكرامة انتظاراً للعودة الى وطنهم. وان فئة المعلمين تعتبر نفسها شريكة مع الوكالة للقيام بهذا الواجب الانساني» (المصدر نفسه). وأكدت المذكرة على حق المعلمين المشروع في الاضراب؛ هذا الحق الذي لم يلجأوا له إلا بعد «تجاهل مطالبهم. الا انهم وتمسكا بحقهم وكرامتهم، استمروا بإجراء اتصالات مكثفة من خلال مباحثات شفهية ومذكرات خطية مع مسؤولي وكالة الغوث في الضفة الغربية عارضين وجهة نظرهم واستعدادهم للتجاوب التام لضمان استمرار خدماتهم لابنائهم، الا انهم لم يجدوا تجاوبا من أي مرجع. وكأن الوكالة والحالة هذه تدفعهم دفعا للاستمرار في إضرابهم» (المصدر نفسه). وادانت المذكرة محاولة لجنة المسح الدولية ربط توصياتها بمقررات لجنة عتسيوني الصهيونية. كما انهم يرفضون الاخذ بقرارات تصدر عن الاحتلال. ورفضت المذكرة الاسلوب الذي تعالج به الوكالة الموضوع، لانه يلحق الضرر بالطلاب والمعلمين. وطالبت المذكرة الدكتور فالدهايم بالتدخل الايجابي السريع لانصاف المعلمين، الذين «سيقومون بواجباتهم كاملة تجاه ابنائهم».

وعلى صعيد اضراب معلمي المدارس الرسمية، فقد كانت المواجهة هنا مع الحكم العسكري أساسا، بسبب كونه المشرف على ادارة المدارس في الضفة الغربية أولاً، وبسبب أن وجود الاحتلال والازمات الاقتصادية التي جلبها هي الاسباب المباشرة في المشكلة ثانيا. فقد امضى بعض المعلمين في الخدمة اكثر من ٢٥ سنة، ولديهم عائلات كبيرة، ولم تصل اجورهم الى اكثر من ١٧٧٠ شيكل. وتضامن مع إضراب معلمي المدارس الرسمية، جميع رؤساء البلديات، ومختلف الفئات والهيئات الشعبية، وخصوصا الطلاب.

وفي محاولة لافشال الاضراب، لجأت السلطات العسكرية الاسرائيلية، الى اساليب عديدة، استخدمتها ضد المعلمين لارهابهم وتفريق صفوفهم. فقد ادعت ان هذا الاضراب يلحق الأذى بالطلاب فقط، وحاولت تحريض اولياء امور الطلبة ضد المعلمين. كما أنها حاولت ان تخلق بديلاً للجنة العامة لمعلمي المدارس الرسمية، التي تمثل كافة المعلمين في الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم. ولم تحاول سلطات الحكم العسكري التوصل الى حل مع المعلمين، سوى عرض زيادة هزيلة لا تتعدى ٤٠٪ على رواتبهم، مما دعا إلى تصعيد الاضراب. وفي هذا الاطار، قدمت المحامية فيليتسيا لانغر التماسا الى محكمة العدل العليا ضد ضابط اركان الشؤون التربوية في الحكم العسكري وضد وزير الدفاع، طالبتهما فيه بأن يعللا لماذا لا يمتنعان عن «تدبير المكائد، واعتقال اعضاء لجنة المعلمين في الضفة الغربية؟ ولماذا لا يمتنعان عن وضع العراقيل أمام المعلمين الذين يكافحون من أجل زيادة أجورهم؟ ولماذا لا يلغيان الأمر الذي يمنع قيام مثل هذا الاضراب؟» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٥٩، ٢ و١٩٨١/٢/٣، ص١٤).

وفي خطوة تصعيدية أخرى من جانب السلطات، اعتقل حوالي ٥٢ عضوا من لجان المعلمين الذين يقودون الاضراب، ورغم ان الحكم

العسكري اطلق سراحهم فيما بعد، الا أنه أعد ملفات ضدهم لتقديمهم للمحاكمة بتهمة «القيام بإضراب غير قانوني وفقا لانظمة الطوارىء الأردنية» (ر. إ. إ. ، العدد ٢٢٦٠ ، ٣ و١٩٨١/٢/٤، ص١٣). وفي يوم ١٩٨١/٢/٨، اجتمعت اللجان اللوائية للمعلمين المضربين في كافة مدن الضفة الغربية، وناقشت قضية الاضراب والمراحل التي يمر بها، والسبل الكفيلة بحماية المعلمين من الهجمة التي تشنها السلطات الاسرائيلية لكسر اضرابهم وطرق مواجهتها. واكدت اللجان في بيان اصدرته عقب ذلك، على مواصلة الاضراب المفتوح حتى تتحقق كافة المطالب العادلة للمعلمين، وطلبت من المعلمين «الوقوف صفاً واحداً بوجه كافة المحاولات الرامية الى طمس حقهم العادل» (وفا، ١٩٨١/٢/٩). وحددت اللجان بعد ذلك، اسماء ممثليها الرسميين الذين يحق لهم التفاوض بالنيابة عنها، كرد على المحاولات الصهيونية الرامية الى إيجاد بدائل عميلة لها. وعادت الجنة العامة الى الاجتماع يوم ١٩٨١/٢/١٠ في مدينة البيرة. وناقشت تطورات الوضع، حيث ثمنت مواقف الطلاب، والهيئات والنقابات الوطنية التي تدعم إضرابهم. وأكدت من جديد على الاستمرار في الاضراب، ورفض كافة المناورات التي أقدمت عليها السلطات الصهيونية، حتى تتحقق كافة مطالب المعلمين العادلة (وفا، ١٩٨١/٢/١١).

إنتهاك حقوق الانسان، وزيارة وفد البرلمان البريطاني

كان الوضع في المناطق المحتلة موضع نقاش داخل لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الاسرائيلي. فقد اتهم أبا ايبن عضو الكنيست (المعراخ) الحكم العسكري في الضفة الغربية، بانه لا يعاقب على الاعمال فقط، وانما على الاقوال أيضا. وقال إيبن، ان هناك «فرقا شاسعا بين المعايير المطبقة في اسرائيل وتلك المعمول بها في المناطق المحتلة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦١، ٤ و١٩٨١/٢/٥، ص٣). وقد رد مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع، على اتهامات ايبن، وقارن بين الوضع الحالي، والوضع الذي كان سائدا في المناطق المحتلة أثناء فترة حكم المعراخ. واوضح ان احصاءات الفترة بين ١٩٦٧ - ١٩٧٧ اشارت الى «نسف واقفال ١٢٢٤ منزلاً في [الضفة الغربية] بينما لم ينسف سوى ٣٤ منزلاً منذ تولي الحكومة الحالية مهامها» (المصدر نفسه). واستطرد تسيبوري، كاشفا ادعاءات أعضاء المعراخ، انه في ايام هذه الحكومة «لم يطرد سوى أربعة اشخاص من المناطق المحتلة، مقابل ٨٤ شخصا طردوا خلال عهد حكومات المعراخ» (المصدر نفسه، ص٤).

وفي إطار انتهاكات حقوق الانسان التي تمارس في الاراضي المحتلة، اعترفت وزارة الخارجية الاميركية في تقريرها السنوي الى الكونغرس، حول وضع حقوق الانسان في العالم لسنة ١٩٨٠، بأن الوضع في الضفة الغربية المحتلة «يميل الى التفاقم. وان السلطات الاسرائيلية أفرطت في استعمال القوة في بعض الاوقات من العام الماضي، لقمع المظاهرات» (السفير، ١٩٨١/٢/١١). واشار التقرير الى اعمال المقاومة في الاراضي المحتلة، والى الاجراءات الصارمة التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية تجاه الاهالي العرب، واضاف: «ومما زاد الامر خطورة نشاط بعض المستوطنين، وبتر ساقي اثنين من رؤساء البلديات العرب» (المصدر نفسه). وبين التقرير ان السلطات الاسرائيلية انتهكت اتفاقيات جنيف. فقد نسفت بيوت أشخاص اشتبه بأنهم «متورطون في ارهاب، كما نسفت البيوت التي تقع في أماكن وقعت فيها حوادث ارهابية. وكانت بعض البيوت تختم بالشمع الأحمر، وتشرد العائلات التي تسكن فيها» (المصدر نفسه).

وفي إطار جولته في المنطقة، قام وفد البرلمان البريطاني بزيارة الضفة الغربية يوم ١٩٨١/٢/٣، وحل ضيفا على رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة. وصرح فرانك هولي، أحد اعضاء الوفد، موجها حديثه لمراسل الاذاعة الاسرائيلية: «أرى انكم كلما اسرعتم في التوصل الى الاستنتاج بضرورة إقامة الدولة الفلسطينية كلما أصبح الوضع أفضل» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٠، ٣ و٩٨١/٢/٤. وعندما لاحظ مراسل الاذاعة موقف التأييد الذي يبديه الوفد للقضية الفلسطينية حاول استفزازه وسؤاله عن «الارهاب»، إلا ان النائب البريطاني اجابه بسرعة، «وماذا بشأن الارهاب الذي يشنه سلاح الجو الاسرائيلي في جنوب لبنان» (المصدر نفسه). وبعد انتهاء زيارة الوفد، قامت السلطات

الاسرائيلية. بحملة كبيرة من الاستدعاءات والتحقيقات مع كل من التقى بالوفد او استقبله، ولم يسلم السائق الذي أقلّ الوفد في سيارة من مثل هذه الاستجوابات والتحقيقات (وفا، ١٩٨١/٢/٦).

تطور عمليات المقاومة في قطاع غزة

رغم كل الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية منذ سنوات عديدة لإيقاف نشاط المقاومة في قطاع غزة، فإن العمليات الأخيرة التي جرت في القطاع، اظهرت قدرة التنظيم والتخطيط اللذين يتمتع بها المناضلون الفلسطينيون؛ حيث تم ردع المتعاونين مع الاحتلال، واولئك الذين يؤيدون محادثات الادارة الذاتية المستندة الى اتفاقيات كامب ديفيد. وفي تعليقها على العمليات الأخيرة التي جرت في قطاع غزة، وصفت المصادر العسكرية الاسرائيلية الوضع في القطاع بانه وصل ذروة التوتر. وكشف الحكم العسكري ان هذا الوضع لم يشهده القطاع منذ عشر سنوات، حيث يقوم الفدائيون «بقتل الزعماء السياسيين، الذين يتعاونون مع الحكم العسكري. ويزيد من حدة التوتر عدم تمكن الحكم العسكري من القاء القبض على الفاعلين، حيث يزعزع ذلك الثقة بقدرة الحكم العسكري» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٨، ١٣ و١٩٨١/٢/١٤، ص١٠).

ومن جهة أخرى، أصدرت المحكمة العسكرية في غزة يوم ١٩٨١/١/١٨، احكاما بالسجن تتراوح بين ٩ و١٠ سنوات على مواطنين من مخيم جباليا للاجئين، لأنهم ادينوا بإعداد مواد متفجرة ووضعها تحت جسر بالقرب من بيت معاريف في تل - أبيب. كما ادين هؤلاء «بعضوية حركة فتح التي انضموا إليها قبل سنة ونصف، وتدربوا على السلاح بواسطتها» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٤٦، ١٨ و١٩٨١/١/١٩، ص١٦).

كما حكم ايضا، على اربعة مواطنين في غزة، بتهمة الانتماء الى حركة «فتح» وتنفيذ ثلاث عمليات تسببت في قتل وجرح بعض المستوطنين الصهيونيين. وذكرت المصادر الصحفية الاسرائيلية، انه أثناء انتهاء محاكمة الفدائيين الاربعة اعطي لهم حق الكلام، فوقف احدهم والقى خطابا لمدة عشر دقائق، هاجم فيه دولة اسرائيل. واثناء فترة انتظار سماع الحكم «حصلت فوضى في المحكمة العسكرية في غزة عندما لوح المتهمون بأيديهم، وهتفوا بشعارات تدين اسرائيل» (معاريف، ١٩٨١/١/٢٢).

اعتقالات واحكام تعسفية في الضفة

وفي الضفة الغربية المحتلة، اعلنت السلطات الاسرائيلية عن اعتقال مجموعة فدائية في قرية سلواد، تضم سبعة أشخاص وتنتمي لحركة «فتح». واتهمت السلطات المجموعة، أنها نفذت عمليات كثيرة، من بينها، قتل الجندي ابراهام دويتش بالقرب من متحف روكفلر في شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٨. وقتل موشي موسكو فيتش في بني براك بتاريخ ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩، والقاء قنبلة يدوية على مطعم دولفين في القدس الشرقية في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨١. ونسب الى رجال المجموعة سرقة ثلاث بنادق من الحراس الليليين ومن رجل شرطة في سلواد، كما نسب اليهم القيام بعدة عمليات اخرى. وذكرت السلطات، أنها وجدت لدى المجموعة قنبلة يدوية، ومسدسا ولغما، وصواعق كهربائية ومواد كيماوية وجهازي اتصال وجهاز هاتف. ويعود تاريخ تنظيم المجموعة الى منتصف سنة ١٩٧٨، حيث انتظمت كمجموعة محلية، وقبل نصف عام انضمت الى حركة «فتح» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٧، ١٣،١٢ ١٩٨١/٢، ص١٦).

وفي مخيم الجلزون الواقع شمال رام الله، فرض نظام منع التجول اثر العثور على مستودع للسلاح في المخيم. وتم اعتقال ستة اشخاص، إتهمتهم السلطات بالقيام بعمليات فدائية. وقالت السلطات العسكرية الاسرائيلية، ان المستودع يحتوي على «كمية كبيرة من المواد الناسفة المصنوعة في الولايات المتحدة. ويحتوي كذلك على مئة صاعق واقلام توقيت بالإضافة الى حقيبة مفخخة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٤٧، ١٩ و١٩٨١/١/٢٠، ص١٥).

كما هاجم أحد المواطنين العرب، في حي القصبة في الخليل، أحد المستوطنين الصهيونيين، يوم ١٩٨١/٢/١٠ واستولى على سلاحه. وذكرت اذاعة اسرائيل، ان الحوانيت اغلقت بعد الحادث

«واختفى السكان من الشوارع. وفرض الحكم العسكري نظام منع التجول في الحي، بهدف العثور على المهاجم» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٦، ١٢،١١/٢/١٩٨١، ص١٩). وكانت المصادر الامنية الاسرائيلية قد اعلنت عن اكتشاف مجموعة تابعة لحركة «فتح» في منطقة الخليل، تتألف من خمسة اشخاص، وتنوي العمل ضد المستوطنات الاسرائيلية في المنطقة. وعثر بحوزة المجموعة على أسلحة اوتوماتيكية، ومواد ناسفة وصواعق، وقنابل يدوية، وصاروخ كاتيوشا من عيار ١٣٠ ملم. وإثر ذلك وصفت المصادر الامنية الاسرائيلية منطقة الخليل أنها «بؤرة الكراهية» لإسرائيل، وأن قرى الخليل «والخليل نفسها هي بؤرة العداء لاسرائيل. وقرية يطّة هي الاكثر تطرفا فيها» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٢، ٥ و٦/٢/١٩٨١، ص٣ و٤).

وأشارت هذه المصادر الى أن اسباب ذلك هو كون المنطقة هي الاكثر ملائمة لحرب العصابات، حيث يمكن الاختفاء فيها. ولاحظت ان المجموعة التي نفذت عملية الخليل، كانت قد إختبأت في المنطقة لعدة أشهر قبل تنفيذ العملية. واشارت المصادر نفسها الى انه للأسباب ذاتها، ونظراً لكون قرية يطّة منطقة صالحة لرعي قطعان الماشية فإن «تحرك الأشخاص هناك، واستعمال المغاور كملجأ لا يثير الشبهة» (المصدر نفسه).

م.ع.

اسرائيليات

زيارة كيسنجر، مفاوضات الحكم الذاتي وتطبيع العلاقات

أعلن هنري كيسنجر ان زيارته لدول منطقة الشرق الأوسط، ليست زيارة رسمية، وليست بتكليف من الرئيس الأميركي الجديد رونالد ريغان، رغم اطلاع الأخير على طابعها وخطوطها. ومع انها ليست رسمية، الا ان «المكوك القديم» ليس بعيداً عن الأجواء الرسمية.

وعلى الرغم من ان الزيارة لم تسفر عن اية نتيجة معلنة، الا ان كل المؤشرات تشير إلى ان هدف الزيارة يحمل طابعا خاصا له علاقة بما اعلنه ريغان، من انه يسعى الى اعادة الهيبة العسكرية الى هذه المنطقة الحساسة.

كذلك تنفي زيارة كيسنجر للصومال وسلطنة عُمان ان يكون قد حضر للمنطقة بدافع استمرار مفاوضات الحكم الذاتي فقط، مع ان هذا الموضوع جزء من زيارته. وفي هذا الصدد، كان كيسنجر، مع الطرفين المعنيّين: المصري والاسرائيلي، مستمعا اكثر منه محدِّثا. وهناك شيء مؤكد، في هذه الزيارة يثبته اهتمام وزير الخارجية الأميركية السابق بزيارة مطار عتسيون في سيناء، وقاعدة بربرة في الصومال، والقاعدة العسكرية في عُمان، واحدى الجزر المشرفة على مضيق هرمز، وحرصه على هذه الزيارة. وهو اهتمام الادارة الأميركية الجديدة بالحصول على تسهيلات وقواعد عسكرية لوضعها بأمرة قوات التدخل السريع الاميركية.

ففي مؤتمر صحفي عقده في تل – أبيب، قبل سفره إلى السعودية، قال كيسنجر: «انني لا اظن ان الزعماء في هذه المنطقة القلقين ازاء الوجود السوفياتي الكبير، يمكنهم ان يتصوروا مبدأ وجود قوة انتشار سريع للولايات المتحدة، تأتي من مسافة ١٢٥٠٠ كيلومتر. بل ينبغي علينا ان نقيم وجوداً اميركيا ملموساً في اطار التسهيلات التي تفاوضت عليها ادارة كارتر» (**معاريف**، ١٩٨١/١/٧).

وربما كانت هذه العبارة، وهي الأوضح في تصريحات هنري كيسنجر، ليست موجهة إلى اسرائيل بقدر ما هي موجهة إلى الانظمة العربية، وبخاصة تلك التي تبرر انحيازها، نحو الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا، بتمسكها بسياسة مقاومة التوسع والنفوذ السوفياتيين في المنطقة.

فخلال لقاءات كيسنجر برئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن، وزعيم حزب العمل بيرس ورئيس الدولة نافون ووزير الخارجية شامير، «أكد ان ادارة ريغان ستضع ميزان القوى العالمي في صلب سياستها. حيث ستكون أكثر تركيزاً من ادارة كارتر على خطورة هذا الموضوع» (ر.إ.إ.، العدد٢٢٣٥، ٤و١٩٨١/١/٥ ص٩). وهذا يعني ان هم الدكتور كيسنجر يتركز على تأمين المصالح الأميركية الملحة، مثل حماية آبار النفط وخطوط مواصلاته، وهذا لا يتم، وفقا لتوجهات ريغان، الا بإنشاء قوات عسكرية اميركية، تستعين بقواعد في المنطقة، مثل مطار عتسيون في سيناء وميناء حيفا، وقاعدة بحرية في بربرة بالصومال وأخرى في سلطنة عُمان. وفي هذا الصدد، «شدد كيسنجر على الأهمية التي تعلقها الولايات المتحدة على الموقع الاستراتيجي للصومال، معلنا ان ادارة الرئيس ريغان لا تفكر في تحقيق وقف التوسع السوفياتي فيه بل إلى طرده من كافة مناطق القرن» (**النهار**، ١٩٨١/١/٤).

وخلال جولته في مصر، التقى كيسنجر وزير الدفاع المصري، وقال: «ان المقابلة تناولت كل مشاكل منطقة الشرق الأوسط والقرن الأفريقي... وان آراءنا تلاقت على الحاجات العسكرية للمنطقة» (**المصدر نفسه**).

الشق الثاني لزيارة كيسنجر

تناولت وسائل الاعلام الاسرائيلية، الى جانب تناولها تصريحات الرسميين وشبه الرسميين، زيارة كيسنجر بالتعليق والتحليل. فقد كتب حغاي ايشد (**دافار**، ١٩٨١/١/٥) «يجب أن نعمل من أجل ايجاد شركاء جدد لمفاوضات جديدة حول اتفاقيات جديدة، ربما تكون مرتبطة باتفاقيتي كامب ديفيد وربما لا ، وان تقرير كيسنجر حول زيارته ومحادثاته مع رؤساء الدول التي زارها، ستكون هي نقطة الخروج من هذه المحادثات او نقطة البداية لها»،وقد اوضح ايشد عبارته هذه بقوله: «انه في اعقاب هذه الزيارة ستبدأ حقبة جديدة تشتمل على تغييرات في المضمون، وفي ادارة المفاوضات وفي الجدول الزمني لهذه الاتفاقيات» (**المصدر نفسه**). واذا كان ابرام اتفاقيتي كامب ديفيد، هو العمل الوحيد الذي تستطيع حكومة الليكود، وعلى رأسها مناحيم بيغن، المفاخرة به، واعتباره انجازها الذي فشلت الحكومات الاسرائيلية السابقة في تحقيقه، فإن هذا الانجاز، بدأ يخبو تدريجيا «فاتفاقيتا كامب ديفيد مليئة بالفشل لكل الأطراف، في الحاضر والمستقبل، وبالنسبة للسلام الشامل في المنطقة أيضا. فمشكلة الحكم الذاتي لم تحل وليس هناك احتمال بأن تحل. أما مصير يهودا والسامرة وقطاع غزة فإنه كجرح نازف، ومصدر لاستمرار دعاية م.ت.ف. لعزل اسرائيل المتزايد. كذلك فإن مشكلة القدس، هي حاجز أمام السعودية للانضمام لمسيرة السلام، رغم أنها لم تذكر في اتفاقيتي كامب ديفيد. والاردن ممنوع من الانضمام للمفاوضات بسبب معارضة مصر، وبسبب ضغوط عربية اخرى وبسبب مخاوف داخلية» (**المصدر نفسه**).

فمصر، مثلاً، لم تنفذ وعودها بجر دول عربية اخرى للتفاوض مع اسرائيل في اطار اتفاقيتي كامب ديفيد. «وعمليا، أصبحت مصر معزولة في العالم العربي، وهي بمثابة عقبة امام انضمام دول اخرى الى مسيرة السلام، وذلك بسبب تعنتها في ان تكون الدولة الرائدة في هذه المسيرة، وبسبب تمسكها الشديد باتفاقيتي كامب ديفيد التي اصبحت تثير الاشمئزاز في نظر الدول العربية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١/٥).

من هنا نرى ان زيارة هنري كيسنجر لاسرائيل ولمصر ولدول عربية اخرى، لم تأت لترقيع اخطاء الادارة الأميركية السابقة، ولا لترميم جدران حكومة بيغن التي توشك على السقوط. فوزير الخارجية الاميركية السابق بدأ يطرح اموراً يراد منها خلخلة معادلة كامب ديفيد بشكل يثير عدداً من اطرافها. فبعد اجتماعه بشمعون بيرس، المرشح لرئاسة الحكومة الاسرائيلية من قبل حزب العمل، اعلن كيسنجر: «هناك احتمالات جيدة لاستمرار مفاوضات الحكم الذاتي، على اساس قاعدة جديدة او متطورة، وضم عناصر أخرى للمفاوضات، وعندما يحين الوقت، هناك إمكانية لضم الأردن» (**على همشمار، ١٩٨١/١/٥**).

إن هذه التصريحات، سواء كانت موجهة لاسرائيل أم لمصر، تثير غضب الأطراف المعنية، فإذا كانت تلك العناصر التي يتحدث عنها كيسنجر فلسطينية، فإن ذلك يثير غضب اسرائيل بحكومتها الحاضرة وحكومتها المستقبلية. أما إذا كان يقصد انضمام الأردن، فإنه يثير غضب السادات الذي ما زال يعارض انضمام الأردن لمفاوضات الحكم الذاتي قبل تطبيقه.

وعلى أية حال، فإن زيارة كيسنجر، بشقها الثاني، تأتي لزعزعة أسس كامب ديفيد، بما يتنافى مع وجهة النظر الاسرائيلية من قبل الليكود والعمل، ولا تتفق تماما مع وجهة النظر المصرية أيضا.

وقد علق رئيس الحكومة الاسرائيلية السابق، اسحاق رابين، على زيارة كيسنجر بقوله: «جاء كيسنجر إلى الشرق الأوسط ومعه الخيار الأردني، وعاد إلى الولايات المتحدة بدون هذا الخيار... فقد كان كيسنجر، قبل زيارته، على قناعة بضرورة اشراك الأردن بهذه الصورة او تلك في المفاوضات ولكنه، خلال الزيارة، ادرك ان كل محاولة كهذه سوف تؤدي إلى صدام مع الرئيس السادات... اضافة الى انه بعد الزيارة اصبح يؤمن، وبإيجابية، باقتراح موشي دايان، الذي يعطي زعماء المناطق صلاحيات أكثر لادارة أنفسهم حتى وإن كان هذا من جانب واحد» (**هارتس، ١٩٨١/١/٧**).

وحول المبادرة الأوروبية التي تسعى إلى ضم م.ت.ف. واشراكها في المفاوضات، قال كيسنجر: «ان المصالح الحيوية لأوروبا وللولايات المتحدة جزء لا يتجزأ، لذا لا يمكن ان تكون هناك طريقتان صحيحتان منفصلتان، أوروبية وأميركية، لإيجاد حل. وإنّ احدى الطريقتين، هي بالضرورة، الطريقة الصحيحة. ويجب على اوروبا والولايات المتحدة التنسيق في مواقفهما، اضافة إلى أن مشروعين، في موضوع واحد، سوف يثقلان على اسرائيل في اتخاذ موقف مرن. فالنظرية التي تقول ان اقامة دولة فلسطينية ستحل المشاكل في الشرق الأوسط بعصا سحرية ليست صحيحة، ولا أدري كيف يؤكد الأوروبيون على ضرورة اقامة جهاز دفاعي مشترك، ومن ثم ادارة سياسة منفردة بالنسبة للنزاع العربي الاسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط» (**يديعوت احرونوت، ١٩٨١/١/٧**).

وخلال هذه المباحثات، لم يفت كيسنجر التأكيد على رأيه، وعلى مطالبه من زعماء الأنظمة التي زارها ومن قادتها، «وهي وجوب تواجد عسكري أميركي في المنطقة، مقابل التواجد العسكري السوفياتي خاصة على شواطىء المحيط الهندي» (**هارتس، ١٩٨١/١/٧**).

مفاوضات الحكم الذاتي ملغاة ضمنا

ربما كان الوضع الداخلي في اسرائيل، أي معركة الانتخابات للكنيست العاشر، واحتمالات سقوط الليكود في هذه الانتخابات، ليحل محله العمل، عاملاً اساسيا في تجميد مفاوضات الحكم الذاتي. اضافة إلى هذا العامل، هناك ايضا عنصر هام جدا وهو تغيير إدارة كارتر صاحبة المشروع. ويبدو، هنا، أن ريغان وادارته الجديدة، غير متحمسين لاستئناف هذه المفاوضات بنفس الوتيرة التي بدأتها، خاصة وان السياسة الاميركية الجديدة بدأت تعتمد خطوطا جديدة قد تختلف بالشكل عن خطوط السياسة القديمة. فعذر الادارة الجديدة، فيما يتعلق بعدم استئناف المفاوضات، هو أنها تريد ان تدرس الموضوع بشكل واسع وشامل؛ فهي غير ملزمة بالسير في خط اثبت فشله، حتى الآن على الاقل.

وهنا، تتبادل أطراف المفاوضات التهم بشأن

جمود هذه المفاوضات، فقد قال وزير خارجية اسرائيل شامير: «ان حقيقة عدم وجود تقدم في المفاوضات، تعود إلى أن مصر غير قادرة اليوم على توقيع اتفاق مطابق مئة بالمئة مع اتفاقيتي كامب ديفيد» (ر.إ.إ.، ٢٢٢١، ٢٩و٣٠/١٢/٨٠، ص١٠).

أما وزير الخارجية المصرية كمال حسن علي، فقد قال: «ان اسرائيل هي المسؤولة عما وصلت اليه محادثات الحكم الذاتي، وان تصلب اسرائيل، تمثل في استمرار اقامة المستوطنات وضم القدس الشرقية والممارسات غير الانسانية تجاه السكان الفلسطينيين في المناطق» (ر.إ.إ.، ٢٢٢٢، ٣٠و٣١/١٢/٨٠، ص٦).

وعودة إلى العذر الأميركي في عدم تقدم هذه المفاوضات، فقد قال هنري كيسنجر: «ان تقدما فعليا في محادثات الحكم الذاتي سيتم، عندما تبدأ الادارة الأميركية عملها وبلورة سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط» (**المصدر نفسه**).

وبعد زيارة كيسنجر للمنطقة، تدعم التحليل الاسرائيلي القائل ان مصر تصر على عدم استئناف المفاوضات بشكل موضوعي وبجدٍ «فعلى الرغم من ان شمعون بيرس رد بالرفض على سؤال مصطفى خليل، حول ما إذا كان يريد تأجيل مفاوضات الحكم الذاتي، إلى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية، فقد جاءت انطباعات كيسنجر لتدعيم هذا الاتجاه لدى مصر» (**معاريف**، ٧/١/١٩٨١). إلا أن الجانب المصري، وتحديداً مصطفى خليل، غادر اسرائيل بعد حضوره مؤتمر حزب العمل بقناعة مفادها «ان بيرس يعارض تأجيل مفاوضات الحكم الذاتي، ليس بسبب نجاح هذه المفاوضات أو فشلها، بل كي لا يثير لدى السادات توقعات بالنسبة لموقف حزب العمل، ومن أجل عدم خلق التزامات تجاه السادات، ذلك وعندما يعود حزب العمل لتسلم السلطة إذا تم هذا» (**المصدر نفسه**).

ومن جهة أخرى، تحدث وزير العدل الاسرائيلي موشي نسيم عن هذه المفاوضات وقال: «علينا ان نتوقع استئناف المفاوضات، لكن ذلك غير أكيد؛ اذ ان الادارة الأميركية الجديدة تدرس الموضوع بدقة، وبعدها يمكن استئناف المفاضات» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٤، ٨و٩/٢/١٩٨١، ص٩).

لقد أصبحت مفاوضات الحكم الذاتي عبارة عن جملة تصريحات تصدر، من حين لآخر، عن هذا الطرف او ذاك من الأطراف والاتجاهات الضالعة فيها، غير أن الناحية العملية صارت مفقودة ومتوقفة تماما، وكل ما يجري، بهذا الصدد، عبارة عن اتصالات، بعضها استعراضي، من كلا الطرفين، لإثبات ان اتفاقية كامب ديفيد، فيما يتعلق بالحكم الذاتي، لا تزال سارية المفعول ومقبولة من كل الأطراف: الاسرائيلية والمصرية والأميركية.

فقد رفض شامير مبادرة دول السوق الأوروبية ووصفها بأنها «تعرقل الجهود الاسرائيلية المصرية الرامية إلى ايجاد صيغة حول اقرار الحكم الذاتي في [الضفة الغربية] وقطاع غزة» (**هارتس**، ٨/١/١٩٨١). واستشهد شامير بأقوال كيسنجر «ان مصر غير متحمسة للمبادرة الأوروبية، وأبدى أسفه حول اعتبار وزير الخارجية البريطانية، الصراع العربي الاسرائيلي لب المشكلة في الشرق الأوسط. كما وجه نقداً إلى غاستون تورن وزير خارجية دول السوق، لأنه أجرى اتصالات بمندوبين من م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

وفي اطار مفاوضات الحكم الذاتي، وازاء المشكلة الأساسية التي تواجه هذه المفاوضات، وهي مشكلة القدس، أجرى معهد بوري استطلاعا للرأي العام، جاء بنتيجته «أن ٥٦,٨٪ من الاسرائيليين أيدوا بقاء القدس عاصمة لاسرائيل على أن تكون غير مجزّأة، حتى ولو كان هذا عقبة امام السلام. في حين أيد ١٥,٧٪ جعل القدس دولية، بينما أيد ١٥,٨٪ جعل القدس عاصمة مشتركة بين الأردن واسرائيل، في اطار ما يقترحه حزب العمل» (**هارتس**، ٧/١/١٩٨١).

الخيار الأردني

حول مشروع حزب العمل، واقتراحه الداعي للتسوية الاقليمية مع الأردن، تناقلت الصحف بعض النقاشات الرافضة والمؤيدة لهذه التسوية.

فقد دافع عضو الكنيست آبا ايبن عن مشروع

حزبه، زاعما «ان التسوية الاقليمية هي اساس للمفاوضات مع الأردن، ورفض السيطرة الدائمة على مليون و٢٠٠ألف فلسطيني، خشية ان يهدد هذا الامر دولة اسرائيل من الناحية الديمغرافية» (**معاريف**، ١٩٨١/١/٤). أما عضو الكنيست يوسف روم (ليكود) فقد «دعا إلى ضم المناطق بشكل كامل، وان على اسرائيل ان تعتاد الحياة مع اقلية عربية فيها» (**المصدر نفسه**). والفارق بين الداعين لتسوية اقليمية على غرار مشروع حزب العمل والرافضين له، بسيط للغاية. فحزب العمل، يريد ضم هذه المناطق بدون اعلان وبطرق ديبلوماسية غير مباشرة، إذ يريد بقاء المستوطنات المنتشرة، الآن، في جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى جانب ذلك، يريد أيضا الاحتفاظ بقوات عسكرية تسيطر على الحدود الخارجية لهذه المناطق، أي على طول نهر الأردن وفي جنوب القطاع. أضف إلى ذلك ان القوات شبه العسكرية التي قد يسمح لها بدخول المناطق التي قد تتخلى عنها اسرائيل، هي قوات لها طابع الشرطة، ولن يكون لها دور سوى ذلك الذي ستمارسه ضد السكان هناك. ومع هذا، وجد هذا المشروع معارضة من جانب عدد من الشخصيات، ومن بينهم من هم في حزب العمل وليكود، فقد اعلن زلمان شوفال: «ان الملك حسين تحدث في الماضي عن دولة متحدة، وفي حينه رفضت الحكومة الاسرائيلية، بزعامة المعراخ، هذا الموضوع، والآن فإن المشروع يعود على نفسه، وان عدم تنفيذ الحكم الذاتي معناه أن تواجه اسرائيل بدائل اسوأ، قبل وأد اتفاقيتي كامب ديفيد» (**المصدر نفسه**).

أما موشي دايان، الذي يهم بدخول الانتخابات القادمة على رأس قائمة جديدة، فقد عارض مشروع حزب العمل (الخيار الأردني) وقال: «إن الملك حسين لن يقبل بالتسوية الاقليمية التي يعرضها حزب العمل، ولن يتفاوض بشأنها. ففي الماضي، عرضنا على الملك تسويات ومشاريع مختلفة ولكننا لم نقدم خرائط» (**المصدر نفسه**). كما ان تسوية جزئية مرفوضة أيضا من قبل الملك – يقول دايان – «لأن اتفاقية كهذه من شأنها خلق ضغط عربي ضد السادات، لأنه ذهب منفردا ووقع اتفاقية سلام مع اسرائيل» (**معاريف**، ١٩٨١/١/٤).

أما وزير الزراعة شارون، فقد عارض، بطريقته الخاصة، وقال: «حتى وإن صعد المعراخ إلى السلطة، فلن يستطيع التفاوض مع الأردن بشأن سحب المستوطنات من [الضفة الغربية]، لأن المعراخ لن يحصل على أغلبية مطلقة في الانتخابات، مما سيضطره لاشراك المفدال في الحكم. والشعارات الكثيرة التي تتردد في هذا الموضوع، من غير الممكن تطبيقها بصورة عملية» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٣٩، ٨و٩/١/١٩٨١، ص٦).

خطوات واسعة في تطبيع العلاقات

١ – قطعت مرحلة تطبيع العلاقات، بين مصر واسرائيل، خطوات واسعة، فقد خرج الرئيس السادات عن صمته ليعلن أمام سفير اسرائيل في القاهرة «انه كلف صهره عثمان أحمد عثمان، بإعداد خطة لاقامة كيبوتسات في مصر وفقا للنموذج الاسرائيلي، وانه قرر تمكين اسرائيل من المشاركة في معرض الكتاب [الذي اقيم في القاهرة] تمشيا مع خطوات التطبيع» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٦٤، ٨و٩/٢/١٩٨١، ص١٤).

٢ – اشتركت اسرائيل في معرض الكتاب الدولي في نهاية شهر كانون الثاني (يناير) وتقرر ان تشترك في المعرض ذاته في شهر ايار (مايو) المقبل (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٢/٢).

٣ – وفقا للاحصائيات الاسرائيلية اتضح انه زار مصر ٢٠ألف اسرائيلي حتى نهاية العام المنصرم، وان عدد المصريين الذين زاروا اسرائيل لم يزد عن ألف شخص (**المصدر نفسه**).

٤ – تمشيا مع خطوات التطبيع، وحرصا على مشاعر الاسرائيليين، «نفى السفير المصري في اسرائيل سعد مرتضى، ان تكون السلطات المصرية وزعت ميدالية نقش عليها صورة جندي مصري إلى جانب حطام نجمة داوود» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٣٤، ٢و٣/١/١٩٨١، ص١٥).

٥ – «اجتمعت رابطة الصداقة الاسرائيلية – المصرية في حيفا، بحضور السفير المصري، وقد بادر إلى التحضير لهذا الاجتماع أعضاء المركز العربي – اليهودي في بيت الكرمة في حيفا. وهدف هذا اللقاء إلى تقريب ابناء

الشعبين المصري والاسرائيلي في مجالات الفنون والثقافة وعلوم الاجتماع» (**هارتس**، ١٩٨٠/١٢/١٦).

٦ – «قررت اسرائيل إرسال بعثة طالبيّة لمصر من الاتحاد القطري للطلاب، في زيارة تدوم مدة أربعة أيام، تلتقي خلالها مع رئيس الحزب الحاكم في مصر الدكتور مصطفى خليل، ولن تكون هناك لقاءات رسمية مع الطلاب المصريين. ونظمت هذه الزيارة الوكالة اليهودية، وهي تضم ٣٢ شخصا من زعماء الاتحادات الطلابية الاسرائيلية» (**معاريف**، ١٩٨١/١/٦).

٧ – على صعيد آخر، «قدم وزير الاعلام المصري منصور حسن، شكوى إلى السفير الاسرائيلي بن – أليسار في القاهرة، أعرب فيها عن احتجاج بلاده على مقال نشر في إحدى الصحف الاسرائيلية وتحدث عن الانقسامات والصراعات القائمة داخل القيادة المصرية» (**هارتس**، ١٩٨١/١/٧).

٨ – منعت السلطات المصرية مراسل صحيفة جيروزاليم بوست من دخول مصر، وذلك بسبب مقالات كتبها هذا الصحفي، واعتبرتها السلطات المصرية مضرة وتظهر بعض الجوانب البائسة في النظام المصري (**هارتس**، ١٩٨١/١/٨).

٩ – قال وزير الخارجية الاسرائيلية شامير: «ان العلاقات التجارية الاسرائيلية – المصرية، ستحصل على دفعة جديدة إلى الأمام، ابتداء من ١٩٨٠/١٢/١٥، وذلك مع بداية افتتاح الخط البري لنقل البضائع بين البلدين» (**عل همشمار**، ١٩٨٠/١٢/١٤).

١٠ – في بيان صدر في اعقاب زيارة وزير الزراعة المصري، محمود داوود لاسرائيل، والتي استغرقت خمسة أيام جاء: ستتبادل اسرائيل ومصر المعلومات والمطبوعات، التي تهم البلدين في مجال الزراعة، كما سيتم التعاون في مشاريع الاعداد الزراعي والدورات على دراسة وتنفيذ مشاريع زراعية على مستوى اقليمي واقتصادي، كذلك سيتم التعاون على اصلاح الأراضي القاحلة، وتطوير التعاونيات ومزارع الدجاج والمواشي، وزراعة الخضار وانتاج المواد الغذائية. والجدير بالذكر ان الوزير المصري حل ضيفا على وزير الزراعة شارون، الذي استجاب للدعوة المصرية الرسمية لزيارة مصر، ولم يحدد موعد الزيارة (**هارتس**، ١٩٨١/١/١).

١١ – ارسلت اسرائيل إلى مصر ٩٩طنا من السلع الزراعية، على متن طائرة تابعة لشركة العال الاسرائيلية، وهذه أول مرة تنقل فيها الطائرات الاسرائيلية شحنات بهذه الكمية لمصر، ويبدو أن الاتفاق على هذه الشحنات تم بعد زيارة وزير الزراعة المصري لاسرائيل، التي وصفت بأنها زيارة مثمرة (**هارتس**، ١٩٨١/١/٥).

١٢ – قام بعض التجار من مصر بشراء ٢٥٠طنا من الزبدة الاسرائيلية، وقد تمت عملية الشراء بواسطة الشركة الاسرائيلية كور ساحر التي فتحت فروعا لها في العاصمة المصرية قبل حوالي سنة. وتمثل هذه الشركة إلى جانب شركة تنوفا لتسويق المنتجات الزراعية، ومصانع شركة كور، حوالي ٧٠مصنعا في القطاع الصناعي الاسرائيلي. وكان المسؤولون في شركة كور قد رفضوا اعطاء ارقام عن حجم صادراتهم الى مصر، لكن الأوساط المقربة، قالت ان الصادرات وصلت إلى قيمة ١٠مليون دولار (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٠/١٢/١٤).

١٣ – توجت خطوات التطبيع هذه بين اسرائيل ومصر، وبإشراف مباشر ورعاية خاصة من الرئيس السادات وعقيلته، وذلك «بإرسال وفد برلماني مصري، مكون من ١٢عضوا من مجلس الشعب المصري لاسرائيل، برئاسة محمود عبدالله، في زيارة لمدة سبعة أيام، يحل الوفد فيها ضيفا على الكنيست الاسرائيلي» (**عل همشمار**، ١٩٨١/١/٢٠).

مكرم يونس

اوروبا... والشرق الأوسط
سياسة انتظار الانتظار!

تنبهت صحيفة لوموند الفرنسية (١٠/٢/١٩٨١) الى حقيقة بسيطة لم تصل بوضوح الى ادراك الكثيرين في الشرق الأوسط والعالم؛ وذلك حين قالت: «كانت شعبية الرئيس العربي أنور السادات تتأرجح ما بين الصعود والهبوط في بلده. ولكنها في المقابل وصلت الى أوجها في العالم الغربي بعد زيارته الى القدس عام ١٩٧٧».

ونحن بدورنا، ننتهز فرصة هذه الاشارة البسيطة لنطورها الى حقيقتها الكاملة... وهي أنه كلما هبطت شعبية سياسة السادات في مصر، وفي الوطن العربي بشكل عام، وكلما اتجهت سياسته في الاتجاه المعاكس للقضايا العربية، وعلى رأسها قضية فلسطين، ارتفعت أسهمه في الغرب، وزاد رصيد شعبيته لدى حكومات العالم الغربي. وهذا أمر طبيعي... فالغرب يجد مصالحه مع سياسة الرئيس السادات بوضوح وبلا مواربة. ومن ناحية أخرى، فإن صعود الشعبية هذا، بالنسبة لحاكم عربي كالسادات، هو من قبيل إحباط المعارضات الوطنية ضده؛ وهو، في الوقت ذاته، من قبيل تشجيعه على الاستمرار في هذه السياسة، وهو أيضاً بمثابة التعويض «النفسي» له عن انعدام المكاسب الناتجة عن هذه السياسة.

... في ضوء هذه الحقيقة فقط، يمكن تفسير ذلك الاهتمام الكبير الذي لقيه الرئيس المصري في رحلته الأوروبية بشقيها في لوكسمبورغ، حيث خاطب البرلمان الأوروبي (١٠/٢/١٩٨١)؛ وفي باريس، حيث أجرى محادثات «معمقة جداً» مع الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان. فهو في لوكسمبورغ (مقر البرلمان الأوروبي)، حظي باستقبال برلماني متميز؛ حيث كان مجرد عقد جلسة للاستماع اليه شيئاً خُصَّ السادات به قبل أن يتبع مع أي رئيس دولة آخر. وحيث لوحظ أن هذا البرلمان الذي اشتهر بأنه يعقد جلساته وأكثر من نصف مقاعده خال، التقى بأغلبية اعضائه للترحيب بالسادات. وحتى قبل انعقاد هذه الجلسة الخاصة، كان باستطاعة صحيفة «لوموند» أن تقول، في العدد الذي صدر في اليوم نفسه الذي ألقى فيه السادات خطابه «مهما كان مضمون الخطاب الذي سيلقيه السادات أمام البرلمان الأوروبي في لوكسمبورغ، أومهما كانت التصريحات التي سيدلي بها في باريس، فإن كلامه سيكون ذا أثر جيد في أوروبا الغربية». هذا، على الرغم من اعتقاد الصحيفة نفسها أن «الرئيس المصري لايزال يعتقد أن أوراق اللعبة في الشرق الأوسط لاتزال في يد الأميركيين. وهو لا يملك ما يقدمه للأوروبيين وخاصة فرنسا كي تقوم بدور فعال في تسوية النزاع العربي – الاسرائيلي».

وفي باريس، كان استقبال الرئيس الفرنسي للسادات واتفاقاته معه، من قبيل ما وصفته صحيفة نيويورك تايمز الأميركية (١٢/٢/١٩٨١) بأنه كرم استثنائي، خاصة وأن

زيارة السادات لفرنسا لم تكن فعلياً أكثر من زيارة خاصة، أي غير رسمية.

وقد تبدو تفسيرات لهذا الافراط في تكريم السادات واحاطته بمظاهر الاهتمام الأوروبي (الفرنسي خاصة) من نوع القول بأنه راجع الى الانحدار الشديد الذي أصاب علاقات فرنسا مع الجماهيرية الليبية (...)، الخصم اللدود للسادات، وإلى عدم رضا فرنسا - بالأحرى انزعاجها - من الدور الليبي في تشاد، ورغبتها في اعطاء دور للسادات في مواجهة وضد هذا الدور. نقول قد تبدو تفسيرات من هذا النوع، أو مما هو مثيل له... إلا أن الحقيقة تبقى أن فرنسا تلمس الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن سياسة السادات، هي وحدها، التي تعفيها من كافة أشكال الحرج عند الاختيار بين العرب واسرائيل... بين الميل في سياستها الخارجية الشرق أوسطية الى إرضاء هذا الجانب أو ذاك.

مسالة انتخابية

من ثم يمكن القول ان الاهتمام الفرنسي المبالغ فيه بالسادات هو لارضاء اسرائيل أكثر منه لارضاء الطرف العربي، أو حتى المصري بالتحديد. فالمسألة ذات طابع انتخابي هذه المرة. فالديبلوماسية الفرنسية تعيش هذه الايام أجواء الاستعداد لانتخابات الرئاسة وتتأثر بتفاعلاتها وعواملها.. وفي مقدمتها العوامل «اليهودية»، وقد بدأت مبكرة، منذ عدة أشهر، مع الحملة الضخمة التي صاحبت ما أسمي بعودة الحوادث المعادية للسامية. وفي خضم هذه الحملة، فهمت حكومة جيسكار ديستان بوضوح أن الناخبين «اليهود» غير راضين عن موقفها من كامب ديفيد، أي من اسرائيل. لهذا، يمكن اعتبار الاهتمام بالسادات، أكثر المتمسكين بكامب ديفيد بين جميع الأطراف، إشارة موجهة إلى الناخبين اليهود عن «تغيير» في موقف الحكومة الفرنسية. ولعله من المفيد هنا التذكير بأن الرئيس الفرنسي استقبل شمعون بيرس، زعيم المعارضة الاسرائيلي، قبل عدة أسابيع، وهي «لفتة» رئاسية فرنسية في الاتجاه نفسه نحو الرجل الذي يعتبره الغرب، من الآن، رئيس وزراء اسرائيل المقبل. وعودة إلى مقال لوموند، المشار إليه آنفاً، نجدها تقول: «ان عدداً من الفرنسيين يأخذون على حكومتهم تحفظها حيال اتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية».

لكن هل يمكن الاكتفاء بالقول أن فرنسا (والبرلمان الأوروبي تحت نفوذها أكثر منه تحت أي نفوذ أوروبي آخر لاعتبارات موضوعية عديدة) قد «استخدمت» السادات كورقة انتخابية فحسب؟.

قبل الاجابة على هذا السؤال، لابد من أن نتلمس حقيقة ردود الفعل الأوروبية، الفرنسية خاصة، على رحلة السادات الأوروبية هذه وما قاله اثناءها. فإن ردود الفعل هذه تعكس بالضرورة مدى جدية أوروبا الغربية إزاء المسألة برمتها انعكاساً موضوعياً، أكثر مما تعكسه مظاهر الحفاوة والاستقبال.

والحقيقة أن ردود الفعل الأوروبية تبدو متباينة الى حد التناقض في تفسيرها لما قاله السادات في أوروبا الغربية. ولعلنا لا نملك هنا إلا الاعتماد على الصحف الأوروبية لرصد ردود الفعل هذه.. ذلك أن السياسة الأوروبية تجاه الشرق الأوسط كما ترد على ألسنة الرسميين الأوروبيين لا تكاد تقول شيئاً. وهذا هو السبب في أن ذلك الشيء المسمى منذ أكثر من سنتين «المبادرة الأوروبية» تجاه الشرق الأوسط لا يزال ضبابياً غير محدد المعالم، حتى أن البعض يعتقد، في أوروبا الغربية نفسها، بأنها تعبير لفظي عن شيء، لا وجود له في الحقيقة.

وعلى سبيل المثال، فإن صحيفة الغارديان البريطانية (١١/٢/١٩٨١) قالت إنه «لم يكن فيما قاله السادات أمام البرلمان الأوروبي ما يعني تأييد قيام أوروبا الغربية بنشاط ديبلوماسي. طالما، في رأيه، لا يزال هناك أمل في أن يعطي كامب ديفيد بعض النتائج». وقالت أيضاً: «إن هدف السادات الأعمق بدا أنه تأخير أية مبادرة سلام أوروبية الى ما بعد إعادة إطلاق عملية كامب ديفيد، حينما تتحرك ادارة الرئيس ريغان للعمل، وحينما تنتخب حكومة اسرائيلية جديدة».

أما صحيفة التايمز (١١/٢/١٩٨١) فقالت: «ان الرئيس السادات يعي جيداً أن الأميركيين هم العامل الحاسم في الشرق الأوسط لكنه يعي أيضاً أن عملية كامب ديفيد - التي استثمر فيها

جانباً كبيراً من هيبته على حساب علاقاته ببقية العالم العربي – لم تحقق سوى قدر ضئيل من التقدم. ولا مناص من أن يعتريه الوجل إزاء ما ستخرج به عملية المراجعة الجارية في واشنطن... ومن ثم يبدو أن الرئيس المصري قد قبل بوجهة النظر (الغربية) التي عرضها عليه اللورد كارينغتون، وزير خارجية بريطانيا، خلال زيارته للقاهرة في كانون الثاني (يناير) ومؤداها أن المجموعة الأوروبية لاتقصد من مبادرتها تقويض عملية كامب ديفيد، بل يمكن النظر إليها كاضافة لعملية كامب ديفيد... والدلائل إذن هي أن الرئيس السادات يريد الاستفادة من المبادرة الأوروبية كوسيلة دفع لعملية السلام، ولكن دون ازعاج الأميركيين الذين رعوا عملية التقارب بين مصر واسرائيل...».

وكان رأي لوموند، الفرنسية (١٩٨١/٢/١٠) أن «مصلحة الرئيس المصري تكمن في ملء الفراغ الديبلوماسي في الشرق الأوسط.. الذي سيظل قائماً حتى نهاية الانتخابات النيابية الاسرائيلية».

هناك إذن من يرى أن هدف السادات الرئيسي في أوروبا كان تعطيل المبادرة الأوروبية، ويمكن أن يكون ذلك بدفع أميركي مباشر، بعد أن لوحظ أن هنري كيسنجر، وزير الخارجية الاميركي الأسبق، قام بالمهمة نفسها بنجاح أقل، أثناء زيارته للمنطقة في شهر كانون الثاني (يناير) الماضي. وهناك من يرى العكس تماماً، أن السادات إنما أراد تنشيط الدور الأوروبي، ربما على سبيل إثارة همة الادارة الأميركية التي يبدو حتى الآن أن تحركها تجاه الشرق الأوسط بطيء إلى حد يتسم بدرجة من اللامبالاة. وربما على سبيل البحث عن حجم أكبر من المساعدة الاقتصادية لدى أوروبا الغربية.

لكن وراء هذا الاختلاف، في حديه الأقصى والأدنى، اتفاق على الأقل على أن المشكلة هي بانتظار أمرين هما بداية تحرك ادارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان، وما ستسفر عنه الانتخابات الاسرائيلية في حزيران (يونيو) القادم. ويمكن القول ان التحرك الأميركي، هو بدوره، بانتظار هذه النتيجة.

معطيات جديدة؟

مع ذلك فإن زيارة السادات للبرلمان الأوروبي ومحادثاته في باريس، قد أعادت حديث المبادرة الأوروبية مجدداً بعد خفوت هذا الصوت أوسكوته عدة أشهر. وعلا الصوت الأوروبي أكثر في أزمة الشرق الأوسط مع جولة برونو كرايسكي مستشار النمسا التي بدأت بزيارة القاهرة (١٩٨١/٢/١٥)، ومع بداية جولة كريستوفر فان دير كلاو وزير خارجية هولندا، الرئيس الحالي لمجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة التي تشمل ١٤دولة شرق أوسطية.

هذا كله أثار التساؤل عمّا إذا كان قد آن الأوان لانطلاق المبادرة الأوروبية، بل الأحرى القول إنه أثار التساؤل على النحو الذي عبرت عنه صحيفة التايمز البريطانية في عنوان تحقيق لها من بروكسل «هل ستنطلق مبادرة أوروبا الشرق أوسطية أبداً؟».

وهذا سؤال يتكرر منذ فترة طويلة، ولا يبدو أن ثمة إجابة حاضرة عليه. كل ما يمكن قوله ان ثمة معطيات جديدة تحملها التحركات الأوروبية الأخيرة، وخاصة جولة فان دير كلاو المشار إليها. ويمكن تلخيص هذه المعطيات بما يلي:

□ إن رئيس مجلس السوق المشتركة سيسعى للحصول على استجابات أكثر تفصيلية للعمل النظري الذي أدته السوق حتى الآن بشأن الاقتراب من عملية السلام، وذلك أثناء جولته الجارية في الشرق الأوسط.

□ إن ثمة «وثيقة سرية» تشكل الأساس لمحادثات فان كلاو مع الزعماء العرب وزعماء اسرائيل، وهي وثيقة تحدد الخيارات المتاحة تحت أربعة بنود: الانسحاب الاسرائيلي؛ تقرير المصير؛ ضمانات الأمن؛ وضع القدس. والمعتقد أن محادثات فان دير كلاو هدفت إلى تحديد البنود التي تشكل أفضل الامكانيات لحل وسط.

□ إن دول السوق الأوروبية المشتركة تقبل القول بضرورة أن يسبق الاستقلال الفلسطيني التام نوع ما من الترتيب الانتقالي الذي يمكن أن يكون حكماً ذاتياً، في ظل رؤساء بلديات منتخبين تحت إشراف دولي.

□ إن دول السوق تسعى للحصول على اقتراحات من الأطراف المباشرة المعنية حول امكانات تحديد مناطق منزوعة السلاح والحد من أحجام القوات المسلحة، وحول الدور المتصور قيام أوروبا الغربية به ضمن ضمانات دولية لحدود معترف بها بالتبادل.

□ إن ثمة تضاؤلاً في سعة الخلافات بين مواقف دول أوروبا الغربية فيما يتعلق بالسير وراء السياسة الأميركية في الشرق الأوسط أومخالفتها. حيث تبدي بريطانيا وألمانيا الغربية بالذات ميلاً إلى ضرورة قبول القيادة الأميركية للغرب، في هذا المضمار، وبينما كانت فرنسا، حتى أشهر قليلة مضت، أكثر ميلاً لسياسة أوروبية خالصة.. فإن التغيرات الطارئة أخيراً على السياسة الفرنسية الشرق أوسطية - والعالمية ككل في الواقع - تشير إلى اهتمام باتخاذ مواقف أكثر محافظة، أي في الاتجاه نفسه الذي يصبغ اتجاهات ومواقف ادارة ريغان الأميركية الجديدة.

وعلى أي حال، فإن موقف أوروبا الغربية - رغم التحركات منها باتجاه الشرق الأوسط، ومن بعض أطراف الشرق الأوسط باتجاهها - هو أميل إلى «الانتظار والترقب» لمعرفة المضمون الحسي لسياسة الادارة الأميركية الجديدة.. ففي رأي غالبية الحكومات الأوروبية، «أن الشرق الأوسط هو بانتظار رؤية ما ستكون عليه سياسات ادارة ريغان». (التايمز، ١٠/٢/١٩٨١) ومادام الشرق الأوسط في حالة انتظار، فلا بد من أن تنتظر أوروبا الغربية أيضاً نتائج هذا الانتظار. الأمر الذي يعني في النهاية غلبة تيار الانقياد للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط على تيار انتهاج سياسة أوروبية مستقلة فيه. خاصة إذا لاحظنا الدلائل التي تشير إلى تناقض مشاعر أوروبا الغربية إزاء التشدد الذي تظهره ادارة ريغان حتى الآن في تناولها لقضايا السياسة الخارجية. فأوروبا الغربية، تريد من واشنطن مواقف حاسمة في مواجهة الاتحاد السوفياتي، ولكنها، في الوقت نفسه، تخشى من انفراط «الانفراج الدولي» ومن عودة الحرب الباردة إلى سابق عهدها. وإذا كانت أوروبا الغربية قد قلقت، مثلاً، من إعادة واشنطن إثارة موضوع إنتاج قنبلة «النيوترون» التي كانت حكومة كارتر السابقة قد استبعدتها... فإن قلق أوروبا منسحب أيضاً على عدد من المسائل الأخرى بشأن مواقف ادارة ريغان. ومن ذلك مسألة محادثات نزع السلاح والسياسة تجاه بلدان العالم الثالث وعلاقات الشرق والغرب. وبطبيعة الحال فإن في رأس كل هذه المسائل قضية الشرق الأوسط، حيث النفط والموقع الاستراتيجي المتاخم لأوروبا الغربية والطرق البحرية إلى جنوب العالم.

لقد كتب نائب محافظ بريطاني هو دينيس والترز مقالاً في صحيفة **التايمز** البريطانية (١٦/٢/١٩٨١) تحت عنوان: «هل سيقع ريغان في فخ الشرق الأوسط؟: وجهة نظر من مجلس العموم».. بدأه بقوله: «إن الاشارات القادمة من واشنطن حول ما يحتمل أن تفعله ادارة ريغان بشأن الشرق الأوسط هي إشارات مشوشة، ولكنها غير محبطة في مجموعها. صحيح أن كثيراً من المستشارين والمساعدين الذين أحاط الرئيس ريغان نفسه بهم متحيزون بشدة، وأن رحلة دكتور كيسنجر - التي تمت بمشورة سيئة - الى الشرق الأوسط، والمحاولة العاكسة لتخريب جهود السلام الأوروبية وإعادة تأكيد الاحتكار الأميركي لعملية منع السلام لم ينكره أحد».

ويضيف النائب البريطاني عنصراً أشارت إليه مصادر أخرى أوروبية وأميركية هو أن وزير الخارجية الأميركي الجديد الجنرال الكسندر هيغ هو رجل على دراية كبيرة بالأحوال الأوروبية. ولكن الشيء الأهم، في مقاله، هو أنه يحدد «ثلاثة مجالات للخطر ينبغي مراقبتها بأقصى قدر من اليقظة من جانب الأوروبيين وبالمثل من جانب الأميركيين». فما هي هذه المجالات؟ إن الاجابة على هذا السؤال تساعد كثيراً على تفهم منحى الاتجاه الأوروبي الغربي الجديد نسبياً في تفهم أزمة الشرق الأوسط والدور الأوروبي الممكن ازاءها وكيفية تحديد اطار هذا الدور على هدي اطار الدور الأميركي... الجديد أيضاً.

أولى هذه المجالات الخطرة، كما يحددها دينيس والترز، هو أن الادارة الأميركية الجديدة قد تحاول أن تعول على «الخيار العسكري» كأفضل سبيل إلى دعم النظم الصديقة في الشرق الأوسط. وهو يشير فوراً إلى أن هذا الخيار

لم يستطع أن يسند شاه إيران ولن يستطيع أن ينجح في مساندة غيره. ويؤكد «أن الحل الوحيد يكمن في اتخاذ موقف متعقل وعملي وفوق كل شيء آخر موقف غير متحيز تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي».

مجال الخطر الثاني هو «الزيف الكيسنجري» كتعبير النائب المحافظ البريطاني، وهو يقصد به الفكرة القائلة بأن السلام يمكن أن يتحقق بتجنب المسائل الرئيسية والتركيز على المسائل القابلة للحل. وبرأي والترز أن هذه السياسة لم تساعد إلا على إعطاء اسرائيل فسحة من الوقت لتعزيز قبضتها على الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان، وبالتالي على تدمير الحل الوسط الجوهري الذي لابد لأي سلام متفاوض عليه أن يقوم على أساسه، وهو انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة مقابل اعتراف عربي بحق اسرائيل في العيش في أمن. وهنا يتساءل: «هل ستقع ادارة ريغان في الخطأ نفسه، خطأ العزف على الكمان الاسرائيلية بينما المصالح الحيوية الغربية تحترق في الشرق الأوسط؟».

أما مجال الخطر الثالث فهو «أننا، في أوروبا، وحتى أصدقاءنا في أميركا سيقعون، في فخ الافتراض القائل بأن ما أن يهزم بيغن وحكومة الليكود في انتخابات تموز (يوليو) القادم حتى يتحول المشهد في الشرق الأوسط برمته إلى حد يجعل السعي إلى السلام حياً ومليئاً بالأمل من جديد. ويكاد يكون من المؤكد أن هذا وهم خطر، حيث أنه يتجاهل سجل الماضي ونوايا حزب العمل المعلنة...».

في الوقت نفسه الذي ظهر فيه هذا الرأي الأوروبي غير الرسمي، جاءت تصريحات بريطانية أخرى، وهذه المرة من مسؤول رسمي هو دوغلاس هيرد، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية الذي قال، في جدة (١٩٨١/٢/١٦) ان بريطانيا تصر «على ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام». وانه إذا كانت بريطانيا لا تعترف بالمنظمة لانها لا تعترف إلا بالدول فإن هذا «لا يمنع بريطانيا من إجراء محادثات مع المنظمة».

كما جاء تصريح هانز ديتريش غينشر وزير خارجية ألمانيا الغربية (١٩٨١/٢/١٦) بأن المجموعة الأوروبية ملتزمة سواء تجاه واشنطن أو تل – أبيب بمبدأ «أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تشترك في المفاوضات بوصفها قوة سياسية هامة».

ويمكننا القول ان أوروبا ليست معنية وحدها برصد الموقف الأميركي الجديد المنتظر من حكومة ريغان، بل إن الولايات المتحدة تحاول أيضاً أن تعرف ماذا ينتظر منها حلفاؤها الأوروبيون، ليس فقط بشأن العلاقات الأميركية – الأوروبية إنما بشأن أزمة الشرق الأوسط وغيرها من الازمات العالمية. يعبر عن هذا تحليل اخباري نشرته صحيفة نيويورك تايمز الأميركية (١٩٨١/٢/١٣) لمراسلها في بون يقول فيه إن حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين «يأملون في أن يبدي الرئيس الأميركي ريغان ووزير خارجيته الكسندر هيغ مرونة ودقة وتماسكاً في ادارة السياسة الخارجية الأميركية، ولكن المؤشرات القادمة فعلاً من واشنطن قد عدلت فعلاً من هذا التفاؤل دون أن تدمره تماماً. إن عدداً من الأوروبيين يتساءل عما إذا كانت التصريحات الفظة من جانب مستر ريغان ومستر هيغ نحو الاتحاد السوفياتي تخدم غرضاً بناء. وآخرون من الأوروبيين أذهلهم الافتقار البادي التنسيق والحساسية إزاء المشكلات السياسية الداخلية لبعض الحلفاء، وهو ما سمح لوزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر بأن يعيد مناقشة مسألة وضع أسلحة النيوترون في بلادهم».

وتتوقع نيويورك تايمز، في هذا التحليل، نشوب خلافات بين ادارة ريغان وعدد من البلدان الأوروبية، وهي تسوق في هذا الصدد «ما يذكره بعض الديبلوماسيين الأوروبيين حول مبادرات السوق الأوروبية المشتركة إزاء الشرق الأوسط، التي تعرض دوراً للفلسطينيين أكبر من ذلك الذي تتيحه لهم عملية كامب ديفيد، كمثال على مجال ينبغي فيه على ادارة ريغان أن تشجع، لا أن تقاوم، تحركاً أوروبياً منفصلاً». وتضيف الصحيفة الأميركية أن المسؤولين الأوروبيين يشكون من «انعدام تبادل كاف للتقييم العميق لأوضاع العالم بين الولايات المتحدة وحلفائها على مدى فترات طويلة». ومنهم من يقول ان الولايات

المتحدة تحسن التصرف لو أنها نظرت إلى مكانتها لا بمقياس القوة العسكرية وحدها... وتصنع خيراً لو أنها حللت فرص نجاح أي مبادرة قبل أن تشرع في تنفيذها.

انه من المقرر أن يتوجه فان دير كلاو، رئيس مجلس السوق الأوروبية المشتركة، الى واشنطن بعد جولته في الشرق الأوسط مباشرة «للاطلاع على سياسة الادارة الأميركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط ولطمأنتها إلى أن المبادرة الأوروبية ليست ضارة» حسب تعبير الوزير الهولندي نفسه. وهذا الحج إلى واشنطن بعد جولة الشرق الأوسط، له دلالته الأكيدة على حرص أوروبا الغربية على التنسيق مع الولايات المتحدة في هذا الصدد، وعلى عدم اتخاذ خطوات محددة قبل إبلاغ واشنطن بها. وعلى أي حال فإن أنباء العواصم الأوروبية تؤكد أن جولة فان دير كلاو لن تكون الوحيدة، إذ ستتبعها سلسلة من الزيارات المماثلة، وأنه بعد استكمال هذه المشاورات ستتخذ مجموعة دول السوق العشر قرارها.

ومن ثم فان السؤال ما الذي يمكن أن تكون عليه ملامح هذا القرار؟.

التبعية المضاعفة

كانت أوروبا الغربية قد أصدرت، في البندقية، في حزيران (يونيو) الماضي، بياناً ضمنته مجموعة مبادىء لمبادرتها، في مقدمتها الحاجة إلى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، والحاجة إلى ارتباط منظمة التحرير الفلسطينية بمفاوضات السلام. وأعقب إصدار هذا البيان - الذي قوبل بموجة معارضة شديدة في اسرائيل ومن جانب سلطات القاهرة - البدء بمحاولات لجس النبض لمعرفة مواقف الأطراف الشرق أوسطية، قام بها غاستون تورن رئيس اللجنة التنفيذية للسوق الأوروبية المشتركة في آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) الماضيين. وفي الفترة ما بين جولتي تورن وكلاو، الاستطلاعيتين لا أكثر، وضع بيان البندقية في الثلاجة حيث كانت الادارة الأميركية السابقة مشغولة حتى أذنيها بحملة انتخابات الرئاسة، وكان عدد من حكومات أوروبا الغربية نفسها في مواجهة انشغالات مماثلة بين أزمات وزارية وانتخابات رئاسية أو نيابية...الخ.

وعلى الرغم من النقاط التي سبق أشرنا اليها على أنها نقاط محددة، تبدو، من خلالها، ملامح التحرك الأوروبي الجديدة أو «معطيات جديدة تحملها التحركات الأوروبية الأخيرة» - إلا أن أحداً لا يستطيع أن يرى اختلافاً جوهرياً بين النقطة التي يمكن أن يكون قد انتهى عندها فان دير كلاو وتلك التي انتهى عندها قبله غاستون تورن. وليس ذلك لأنها تبدأ من النقطة نفسها فحسب، أي من نقطة غلبة التبعية الأوروبية للموقف الأميركي؛ إنما أيضاً لأن أوروبا الغربية - أوروبا مجموعة الدول العشر - لا تزال محكومة بمحاولة التوفيق بين ثلاثة أمور لا يمكن التوفيق بينها بدرجات متساوية وهي:

١ - إبداء الحد الأقصى من حسن النية في مواجهة العرب، أو التظاهر به على الأقل (ضماناً لاستمرار الحصول على نفطهم وإبقاء أسواقهم مفتوحة أمام الصناعات والسلع الأوروبية).

٢ - التنسيق السياسي مع الولايات المتحدة (ضماناً للحصول على رضاها الذي يكفل بدوره استمرار تحملها العبء الدفاعي بثقله الاستراتيجي والاقتصادي على السواء).

٣ - إرضاء اسرائيل عن طريق الامتناع - على الأقل - عن اتخاذ أي خطوات استفزازية ضدها، أو أية خطوات تعتبرها اسرائيل استفزازية لها (ارضاء للولايات المتحدة من ناحية، وارضاء للعوامل «اليهودية» المحلية في أوروبا خاصة في الموضوعات الحساسة، كما هو الحال بالنسبة لانتخابات الرئاسة الفرنسية).

إن سياسة أوروبا الغربية لا تزال في الواقع تعاني من تبعية مزمنة مضاعفة. وكما ذكر هارفي شيشرمان في فصليه «أوروبيس» (شتاء ١٩٨٠) فان «جميع الجهود التي قامت بها أوروبا حتى الآن (وهو يرصد هذه «الجهود» من العام ١٩٧٠) لا ترقى إلى مصاف السياسة المستقلة في الشرق الأوسط وفي الصراع العربي - الاسرائيلي. والأوروبيون على وعي تام بحدودهم وحساسية وضعهم ودقته... إن الأوروبيين يشعرون بخطورة

الربط بين سياستهم في صراع الشرق الأوسط وبين البترول. فمثل هذا الموقف قد يؤدي إلى مطالبتهم بتصرفات تضر أوروبا ولا تساعدها». ويذكرنا شيشرمان بأنه، أثناء قمة طوكيو لاعمار دول الغرب (في حزيران (يونيو) ١٩٧٩) عارض الأوروبيون، بمن فيهم الفرنسيون، إدراج تصريح لصالح الفلسطينيين كانت اليابان قد اقترحته، وذلك على الرغم من قلق الأوروبيين جميعاً من سرعة ارتفاع أسعار البترول.

ويبدو أن النتيجة الوحيدة الممكنة في ضوء المعطيات الراهنة هي تلك التي ينتهي إليها هذا المعلق الأميركي: «ان مواجهة هذه التبعية المضاعفة تشكل عبئاً ضخماً تعاني منه أوروبا بدرجة كافية تجعلها لا تفكر في القيام بدور يفتقر إلى التنظيم وإلى الرغبة في القيام به».

س. ك.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

حزب الاستقلال العربي في فلسطين
١٩٣٢ - ١٩٣٣

تأليف
سميح شبيب

المجلّد الثاني والعشرون من «اليوميّات الفلسطينية»
الذي يسجّل الأحداث المتصلة بالقضية الفلسطينية
والصراع العربي - الصهيوني،
بين ١/٦/١٩٧٥ و٣٠/١٢/١٩٧٥.

كُتب متوفِّرة في مركز الأبحاث

الفكر السياسي الفلسطيني
١٩٦٤-١٩٧٤

تأليف
فيصل حوراني

٢٤٧ صفحة ١٣ ل.ل.

القضية الفلسطينية في
ايديولوجية البرجوازية اللبنانية:
مدخل إلى نقض الفكر الطائفي

تأليف
مهدي عامل

٢٥١ صفحة ١٣ ل.ل.

م.ت.ف. والحوار العربي-الأوروبي

تأليف

أحمد صدقي الدجاني

٢٢٠ صفحة ١٠ ل.ل.

ترسل طلباتكم من هذه الكتب إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب ١٦٩١، بيروت. - لبنان
وتُرسل القيمة الى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي - فرع رأس بيروت، برقم ١٣٣٧

Palestine Affairs

No. 112, March 1981

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).

Editor: **Mahmoud Darwish**
Annual Subscription
Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).
Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere: L.L. 65 ($26).

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب
٦ ل.ل. في سائر الأقطار العربية

